

# رحمة المصنف لله تعالى كتاب وصايا الجاني

الشيخ العالم الفقيه

أسأل الله الحاج استعمل الكتابي كان عالماً فاضلاً مستبصراً أهل التحقيق والفهم المهار في  
 الفقه والاصول وكان عالماً بالمدونة على شيخ مشايخنا الايام خيرة ائمة الهدى والسيد محمد مهدي طاب  
 الله وجهه والشيخ جعفر النجاشي يعتبر كما انه شيخنا استثنى جداً ولا بد من ذلك لكونه من مشايخنا  
 على نفسه وله من الكتب المفصلة كتاب المستبصر في الاصول فافهم في حكم الشيخ الحجة  
 وعمره لا يطهر رأيت منه شطراً وفيما فيه عدل من مسائل الفقه ولا سيما المعاملات على الجود  
 يكون يظهر منه غاية فضله في تمام مهارة في الفقه والحاطة بالدلة والافعال وفوراً مثلاً وكنه  
 حقاً انه يدرك في مقام فيه يقرب من عندنا قطعاً من سائر على ترويضه فعرض في مفتاح كما  
 هذا للاشارة الى شدة من جلاله من اجله ففهم الاخطاب من لدن من الكليته الى ما  
 ولعلنا نطلع منه أيضاً في بعض المقامات من كتابنا هذا ولا يضاهي من المصنفات كتاب كشف  
 الغناع عن جوهر حجة الاجماع مبسوط كبير جداً يضمن كثيراً من مسائل الظنون وغيرها  
 كتاب منتهج التحقيق في حكم التوسعة والتضييق وله أيضاً نظم رتبة الاصول مستطفاً  
 من الكلام يرد فيها على اسناد المتقدم المبرور وغير ذلك وقيل ان الامير سيد علي الجرجاني  
 رياض المسائل كان لا يقول بعد ان يسمع عليه ينكر فضله من لم يسمع منه الا كثير عندنا  
 استفيدنا من تصانيف كتابه المتقدم ذكره وكان ذلك لكثرة تشييعه على انشأ المراجع  
 بحيث صار هذا الامر العظيم منشأ الخرج من رضى الحائز المطهر في تربية الكاظمين وتوقفه  
 هناك طول جويته كما قد ذكرنا السيد لصدا العالم دام ظله العالي في حال لنا ايضاً بعد  
 الحكاية ان الشيخ المذكور لما اتته من تهر بطلب في حق استاودرج الى الحائز تول في بيوت في ان يات  
 الا فاستند على يومه الاول كان هو يقول كنت رايت في مناجاة جل من الكبار او ملكاً يقول  
 ان سمعت يخرج من قوله تعالى هذه نعمة الله لكم ان لا تذكروا كيف احسن في ذلك قال السيد له انما  
 في بعض انما بالظن وجدنا الله لكم ان تذكروا كيف احسن في ذلك قال السيد له انما  
 لم يتحقق ذكر من اه في يومه ان لا يفي من جعلت هذا وقد توفي سنة خمس وعشرين في الف و كان  
 صالح تقي عظيم كبري جليل في كل الفضل جليل نبيل يسمى الشيخ استعمل هو كما ذكر بعض القائل  
 من اهل الكاظمين كان عجباً وهو فاعلى في طبه فضلاً وعصره متصفاً بكل جميل من الفضل  
 والعواضل نجاراً من اغلب اسانيد النيران في الفقه والاسانيد الطال من سائر السانيد  
 الاعيا في هذه القبا وبغاهد حول الهجرة والمساكين القيا بحقوقه المومنين فضلاً

فضل  
 على المتدينين  
 الاوساط الاثبات  
 تصانيفه الدرة المكنونة  
 ونافعا في الحقائق الخفية  
 تمهله بلوغ الامان  
 عنو التعبد لم يوفق  
 للقيام بحقوق العلم والاعمال  
 يريد بل تسليته الى ما  
 الاجل في غير الاشياء  
 كمنه على ضاياته الجليل  
 امر الجرح من الجلباب  
 كانت رحلته من هذا  
 الدنيا القانية الى عليم  
 الجنة الباقي في جنة  
 بضع واربعين مائتين  
 بطاعون لطف وهو  
 اقيم التلخيص في مكان  
 في سنة وفاته ليلة  
 يبلغ الحكم كما افيد الله  
 العالم



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ  
 الْحَمْدُ لِلَّهِ عَلَى كُلِّ خَالٍ الْوَاحِدِ لِاحِدٍ الْكَرِيمِ الْمَعَالِ ذِي الْجَدِّ الْجَبَرُوتِ وَالْجَلَالِ الْخَالِ  
 بِلَامِثَالٍ مُنْشِئِ السَّحَابِ لُثْقَالٍ وَالصَّلَاةِ وَالسَّلَامَ عَلَى سِرِّهِ الْأَنْبِيَاءِ وَالْمُرْسَلِينَ  
 خَيْرِ الْخَلَائِقِ أَجْمَعِينَ الَّذِي كَانَ نَبِيًّا وَدُمَيِّنًا لِلنَّارِ وَالطَّيِّبِينَ حَبِيبًا لِلْعَالَمِينَ وَ  
 شَفِيعًا لِلْمُذْنِبِينَ مُحَمَّدٍ وَآلِهِ الطَّيِّبِينَ طَاهِرِينَ لَا تُغْنِي عَنْهُمْ الْعَصُومِينَ جَعَلَنَا اللَّهُ فِدَاهُمْ  
 أَمِينًا وَاللَّعْنَةُ لِلدَّاءِ عَلَى عَدَائِهِمْ إِلَى يَوْمِ الدِّينِ وَبَعْدُ لَمَّا كَانَ  
 الْكَتَابُ الْمُسْتَظَابَ الْمُسْتَهْ بِكَيْشَفِ الْفَنَاءِ عَنْ رُجُوعِهِ الْجَمَاعَ الَّذِي  
 لَمْ يَسْمَعْ بِمِثْلِهِ الْأَسْمَاعَ وَلَمْ يَوْجَدْ شَكْلَهُ فِي الْأَصْفَاعِ حَاضِرًا لِعُلَى مُرَاتِبِ التَّحْقِيقِ حَاضِرًا  
 لَا قُصَى مَدَارِجِ التَّبَاقُفِ جَامِعًا لِنَكْتِ لَمْ يَسْبِقْهُ إِلَهًا زَبْرًا وَلَا وَلِيًّا وَلَمْ يَوْجَدْ  
 مِثْلَهَا فِي صُحُفِ الْأَخَرِينَ مُتَقَمِّمًا لِقَوَاعِدِ مَعَالِمِ الدِّينِ الْمُبِينِ وَمُبْتَدِئًا  
 لِمَذَارِكِ شُرَيعِ سَيِّدِ الْمُرْسَلِينَ وَافِيًا بِقَوَائِمِ الْأُصُولِ شَافِيًا بِمِثَالِ الْأُصُولِ  
 هَادِيًا إِلَى مَفَارِجِ الْعُقُولِ وَالْمَقُولِ خَالِيًا عَنِ الْأَطْنَابِ الْفُضُولِ مُسِيرًا إِلَى  
 حُجَّةِ الظُّنُونِ وَمَصِيرًا إِلَى أَكْثَرِ الْعُلُومِ وَالْعُقُودِ مُفَضِّلًا لِلْمُسْتَهْ بِحُجَّةِ الْجَمَاعِ عَلَى  
 الْأَفْئَامِ وَالْأَفْوَاعِ سَرِجًا لِلْحُكْمَلِينَ وَمِنْهَا جَا لِسَائِكِينَ مُرْجِعًا لِلْبَهْمَلِينَ  
 وَمَعْلَاذًا لِلْمُسْتَذْطِينَ وَمَعَ ذَلِكَ لَدَرْجَةِ الْعُلَمَاءِ مِنَ الْمَطْلُوبَةِ وَالْمُرْتَبَةِ الْقَصُودِ  
 مَنْ لَمْ يَغْوِيهِ كَانَ غَرِيزًا الْوُجُودِ كَلِيلَةً الْفُتُورِ وَلَمْ يَوْجَدْ فِي كُلِّ شَيْءٍ إِلَّا وَاحِدًا  
 كَالْبَدْرِ فَا مَرِيطَعُهُ وَأَنْشَارِ الْعَالَمِ الْفَاضِلِ وَالْحَجَرِ الْكَامِلِ عِنْدَ الْعُلَمَاءِ  
 الْأَعَاظِمِ وَنَجْمَةِ الْفُقَهَاءِ الْأَفَاخِمِ صَالِحًا لِقَامَانِ الْحُسُودِ وَالْقَضَائِلِ  
 الْمَشْهُودَةِ الْعَالَمِ لِتَرْفَاعِ الشَّيْخِ أَحْمَدَ الْكَرْمَانِي بَلَّغَهُ اللَّهُ تَعَالَى تَمَهَاتِ  
 الْأُمَالِ وَالْأَمَانِي مَعَ كَمَالِ الدِّقَّةِ وَالْمَوَاطَنَةِ فِي الْأَسْنَفِ سَائِخِ وَالْمُقَابَلَةِ وَ  
 مُرَاعَاتِ مُنْتَهَى رَجَائِ الْأَحْيَانِ فِي التَّصْحِيحِ وَمُلاَحِظَةِ  
 أَقْصَى مَرَاتِبِ الْأَنْضِبِ فِي التَّبَيُّحِ شَكَرَ اللَّهُ تَعَالَى

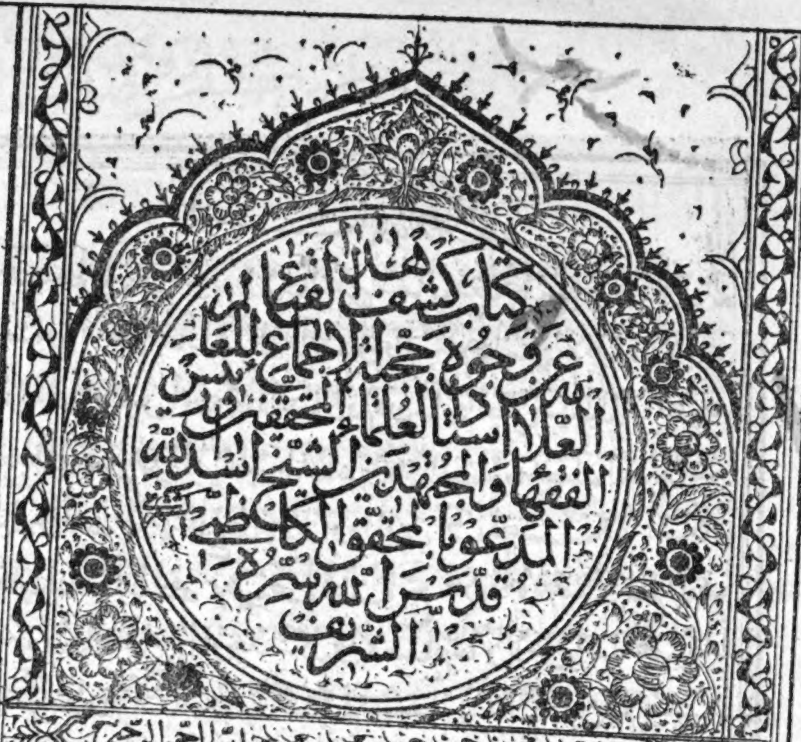
مَسَاعِيدُ الْجَمِيلَةِ وَاللَّهُ الْوَقْفُ

وَالْبُعَيْنِ بِالْإِتْمَامِ

عَاسِدُ

2271  
 5083  
 61  
 351

هَذَا كِتَابُ



الحمد لله الذي رفع منازل العلماء الاعلام الى اعلام مقام وكشف بصايع تبيانهم غيايب  
الظلام عن شرايع الاسلام ونصرت اجماعهم من بين دلائل الاحكام بمنزلة الاحكام وعتم  
بقوايد الخواص العوام في جميع الاعضاء والحوام والصلوة على سيد سلك الكرام  
وصفوة اصفى انبة العظام محمد وآله الذين هم الشهداء قبل الانام والقوام عليهم  
الى يوم القيام وبعد فيقول المجتبي العفوري به الجليل اسد الله بن اسد عجل  
ثبته الله على قسمة الحق بواضع السبيل وحكم الدليل هذه رسالة بدعيه مشناه  
بكشف الغطاء عن وجه حجة إجماع ومقاله رقيقة مرتبة على جبل الوجوه واكمل  
الاضاع اوضح فيها مطالب شقيقة بكتابا نيفة ناخذ بها مع القلوب مسابا الاشاع  
وكشفت غوامض رقيقة بعبادان راقية نخل اليها النفوس بحق لها الاستماع غير مكترث لما  
لم يهصن به البرهان وان شتهر في هذه الارقان الاضغاع ناظر الى الحق الحق بالادعان  
الاتباع وان فاضله الاعوان والاتباع واجماع بضاعة الزجاء وفور البالك اخذال  
الحال وقصوا الباع ان يعظم موضعها عند بغا العلم والكمال ويدوم بها الانتفاع غالبا  
بان لفظا مغمناشات عليه لطلاب الفن الطباع متعشرا لا بعد طول الجهاد والدفاع وفي  
الاطلاع سائلا من الله وفي الارشاد والانعام والايجاد والابداع ان يلهمني انيافهم  
الحق الخفي في مواضع الاضلال والابجاع انه خير من سائله لدعون نعمتهم بالاجابة  
الاستماع وطعم فيما لا ملون فجاد بانجاح الامالك الاطماع لما كان الاجماع باعينا

هذا هو الحق الذي لا ريب فيه  
والذي لا يخفى على العقول السليمة  
والذي لا يمتنع على القلوب السليمة  
والذي لا يمتنع على القلوب السليمة

طريق ثبوتية على ضمين نظمت مطالبها في فصلين **الأول** في إجماع المحصل ثبوتها  
 وأما وتعلم بلا واسطة لتقل وان استند اليه الأصل اعلم ان الأدلة العقلية والنقلية  
 تتفاوت على حجة في الأحكام الشرعية المطالب للثبوت وافق عليها جمهور علماء الأمة  
 الخاصة العامة وقد خالف فيها شاذ ومنهم من لا يعارضها في الغرض لنا هنا بتفصيل  
 وإنما الخلاف المعروف عندنا في ذلك ودليله من هذا فاشكال الخلاف في تحقيق من  
 يعبر قوله في ما هيته وتفصيله فاستند جماعة من المخالفين في دليله الى ما يرجع به  
 وتكسر الى عوى لنقص القاطع الاجمالي للعلوم عادة من تحقيق إجماع جميع من سلفه  
 يعتقد بقوله على القطع بنقطة المخالف للاجماع المصطلح وتضليله مطلقا وان لم يوجد  
 دليل قاطع على نفس الحكم سواء وكان متعلقا بالفرع البينة على الظنون غالباً حكماً  
 ودليلاً وبقديم الاجماع البالغ انما بعد التواتر وغيره ايضا على القاطع المقصود  
 وهذا هو مقتضى القطع بنقطة المخالف بقوله مطلقا ايضا واستند آخرون منهم الى  
 القاطع المعلوم عادة في كل ما اجمع عليه بناء على عدم انعقاد الاجماع عادة عن توفيق  
 ولا عن امانة ظنية بل عن توقيف على ما يوجب العلم ولا يلزم من ذلك وجود القاطع في  
 اجماعهم المتقدم بعد تسليم احتمال استناده الى هذا القاطع المدعى في كل حكم وهذا  
 احد موجبات ضعف التمسك به مع منع استناده ولا مسامحة لا تكرر هذا الإشكال فيه الا ان  
 يدعى تناوله لما يقطع فيه بعدم القاطع ولا يحتمل اشتباهاً ما هو وهذا الوجه الثاني هو  
 الفرع عن تقديمهم من استند الى دليل العقل الذي رجع به غالباً وذا لما الى العمل  
 وهو الا توفيق غير المجعين بتقديمه على القاطع فيكون دليل المجعين لتوبة انظارهم اليه  
 اقوى عند غيرهم من معارضة المعلوم لهم بخصوصه كما شقاعوا بالادلة والاعتاد وان لم  
 يصلوا الى حجة على ان العادة تقتضي عدم وجود المعارض للقاطع من جميع الوجوه  
 مثل ذلك وعلى هذا يجب ان يعبر كونه غير قاطع عند الجميع مثل الجمع عليه دليل الاجماع  
 وكون التقديم كالتحفظ بطريق الحكم والقرض للقاطع والاجماع المصطلح ولو جوزه فانه  
 على وجه لا ينافي الاجماع بل بطريق العمل والفعل وكون ذلك بالنسبة الى الاجماع  
 الواقعة في عصا متعددة بحيث يعلم عدم ملائمة الخصوصية المتحققة في كل منها ولا  
 الاجماع على النقطة وجود المخالف في ناحية الاستدلال مع ظاهره وان حصل لقاطع الحكم

هذا هو الحق الذي لا ريب فيه  
والذي لا يخفى على العقول السليمة  
والذي لا يمتنع على القلوب السليمة  
والذي لا يمتنع على القلوب السليمة

هذا هو الحق الذي لا ريب فيه  
والذي لا يخفى على العقول السليمة  
والذي لا يمتنع على القلوب السليمة  
والذي لا يمتنع على القلوب السليمة

هذا هو الحق الذي لا ريب فيه  
والذي لا يخفى على العقول السليمة  
والذي لا يمتنع على القلوب السليمة  
والذي لا يمتنع على القلوب السليمة

هذا هو الحق الذي لا ريب فيه  
والذي لا يخفى على العقول السليمة  
والذي لا يمتنع على القلوب السليمة  
والذي لا يمتنع على القلوب السليمة

بما كان قطعي السند عاقدًا وحملًا للنسخ كما يظهر من بعضهم مكن فوجيلا لمقدم على الوجهين  
 وكان ارفق بالاول لان دليل حجة الاجماع لا يقبل عندهم ان ينسخ بالقاطع والاول من نسخه  
 مطلقا به مع استبعاد شرطه ويحكم بطلانه من اصله فليتدبر جميع ما ذكرناه من صعبه  
 على غير اهمل وانما اثرنا الايمان في بيانه لظلال الاهتمام بشانه والباقيون منهم وهم الجمهور  
 الاعظم والسواد الاكثروا والمحصلون منهم على ما حكى الشيخ في موضعين من هذه السندوا  
 الى اذلة عقلية معاونة والظاهر انه مستند للسلف من نقل غيره ها هو على وجه منقذ  
 في كتبهم وفيه ايات وروايات يقتضي مدح هذه الامة التقية والصفحة والثناء عليهم  
 الاطوار لهم ووصفهم بكونهم خيرة من اخرجت للناس لا يعرفونهم عن المنكر وانهم  
 او ائمتهم يهدون بالحق ويهديون وانهم جعلوا ائمة وسطا ليكونوا شهداء على الناس  
 كان الرسول صلي الله عليه واله شهيد عليهم وانهم اجتبوا وما جعل عليهم في الدين من حرج  
 وسوء المسلمين لذلك والامر باطاعة الله ورسوله واولي الامر منهم اي مجتهد منهم عند  
 اجماعهم برد الحكم الى الله ورسوله عند تنازعهم فيه لا عند اتفاقهم وبما يكون مع ذلك  
 وبما ينشأ سبيل التبيين الى ائمتهم وبما عنصروا بهم بحمل الله جميعا والتمسوا التفرق والدم  
 للذين فرقوا دينهم وكانوا شيعا والمباعدة في الوعيد لمن اتبع غير سبيل المؤمنين وتشرية  
 في الاثم والعذاب مع من يشاقق الرسول من بعد ما تبين له الهدى وصفا لامة جميعا  
 بانهم لا يجهلون على الخطاء وعلى الضلالة وان الله لم يكن ليجمعهم على لك وانه لا يجمعهم  
 اي لا يماثلون ولا تشيبيبا ولا تفديرا في شئ من الامور الدينية بقول مطلق وان  
 لا تزال طائفة منهم وهم العلماء عند اجماعهم طائفة منهم كما هو الظاهر على الخوا في  
 كل امر والا فلا فضل ولا فرق ولا يزالون ايضا ظاهرين عليهم فاما من جاز الله ختمه بالامر  
 اي في العلم والعمل وانهم يقرءون ثلثا وسبعين مرة واحدة منهم في الجنة والباقيون في النار  
 وقسمهم الى واحدة بالجماعة والامر بملازمة السواد الاعظم وبما يكون مع الجماعة والزموم  
 والنقص لا يثبتهم ومدحهم بان يدل الله عليهم وذمهم من فارقتهم ومن خرج منهم فهدى  
 من فرق جماعة المسلمين قيد شرب النع من الخلاف الفرض والحكم بان كل بدعة ضلالة  
 كل ضلالة سبيلها الى النار وبكثير من خالف كتاب الله ومثله نبيته فلا يقع الخلاف  
 من جميع الامة ضلالا بان الله لا يبيد ولا يبدد ومن شد وبان ما زاه السالك وحسنه هو

انزل الى ان تلقى على  
 فله المنة

حسن فعله الثاني من دليل العقل اذ الوجه بنسبنا مع ما دلل هو على حقيقته ينبغي ان تكون له  
بجسور القطع بالفاط من جهة الحكم كبقا الحق في قدره ويخص على اثره فلا يخرج ان  
يناط بانفاق من لم يثبت عصيته بمجوعهم واحدهم ولا اقتصارهم في الحكم على القطع كالتف  
استحسان لخصوصين غير معصومين من عرف حاله منهم كما يتمم لا بدعده وغيرهم واهل  
عصر واحد وبلد واحد من شأنهم ما ذكره ولا سيما اذا قلوا واتحدوا المجرم العصر والبلد  
فكرضا القوم من لسلف الخلف ولا ان يعتمد على اتفاق وقع منهم في مرتجع قد علم  
باعتبارهم وغيره فخلوه من نص معتبر لذلما يصح لغيره ولا التسخ به بقولهم وعلى الاول  
ان يعتبر ايضا من جهة الحجية نحو ما سبق وما اتفق على حقيقته جميع معتمد من سلف على  
الثالث وهو لتقلد استفيد من كل ما افاد القطع بما ورد وما افاد الظن المقتد هنا  
لقيام الدليل لفاطع على حقيقته غير الاجماع والالتزام الثابت حقيقته غير ويختلف حكمه  
في جواز مخالفته ومنعها وحكم مخالفته باختلاف مدركه واقرى ما ينبغي ان يعتمد عليه  
من النقل حديث لا يجمع على الخطاء ما في معنا لاشتهاره وقوة دلالته وتحويل عظمته  
ولا سيما اذ ائله عليه ليقينهم لبا القبول لفظا ومعنى واذا جاء جماعهم تواتر معني  
موافقة العامة من صاحبنا لم على ذلك في اهل السنن اذ اعلم في اخر المائتين الاول من كتاب  
الافئتين من متفق عليه بين الفريقين وتعداد في القواعد من خصائص نبينا صلى الله  
عليه واله عصمة امت بناء على ظاهرها وكذا في لتذكرو مع النصيح بعضهم من الاجماع  
على الضلالة ووروده من طرق صاحبنا ايضا في الاحتجاج من رسائل الصافي عليه السلام  
عن سيده عن جده عليه السلام في حديث ان بابكر حجج على حقيقة امامه بعد مقتد السنين  
بحديث ان الله لا يجمع امة على ضلال في ذلك عليه امير المؤمنين جده بعد تحقق الاجماع بالانكا  
اصل الخبر مع انه كان متمكنا من ظاهرها في اهل الامور وكان في طهاره مصالح اخر وفيها  
وفي تحف العقول من رسائل الهادي عليه السلام في رساله الطولية الى اهل الاموال في سنة  
الحجر والتقويض انه عليه السلام استدل بحديث لا يجمع امة على ضلال في ايات في الخبر  
الحادي عشر وقد اشتملت رساله على ظلال كثيرة ولا مجال فيها لقصد الاكرام والتميم  
وفي بعضها نايلد الخبر ايضا وحكي بعض الحديث عن الفقيه من رسائله انه قال ايضا ان  
الله قد اخرج على العباد ما وردت في الكتاب السنة وما اجمع عليه المسلمون قد روي

[illegible]

الكتاب

Digitized by Google

[illegible]

وصل وكان حجة اجماع اهل اول الاعضاء وبعد من كانوا من خطبة غيرهم من غير انما  
 لم يلبس لم يعد مستفاد من ظم الخبر وهو يقتضي غير بطر في اجماع اهل كل عصر كان  
 صور الاجماع مما وقع من الاتفاق عن قصد من الكل لا على سبيل الاتفاق وبما ادعى انحصار  
 بعض الخبر في رابط لهذا دلالة على تمام هذا القول من المعلوم انه لا يتحقق الاتفاق الموثق  
 منهم مع ان القدر وبين لا فتوى لهم ولا يصدقون من لامة بالفعال احد منهم بعد ان ينسحب  
 العلم بهذا من اجل جميع ذلك يحكم بان العبرة بالوجود في اجتماعهم كما هو المشهور بينهم  
 ولا ينافيه سائر دلالة لا يلزم منه الحكم بصلالة النفاذ بين قائلهم مع حشد والجماع بينهم  
 ويحكم ايضا على الاطلاق المضد بدليل العقل بعدم الفرق في الاتفاق بين ما وقع منه عن  
 قصد ونواحي من لكل والبعض وبدونه ولا في الحكم بين ما كان عن عوى القطع كذلك  
 او عن الظن الذي يصدق مدعيه مع خطائه بعد ثبوته ويختلف متعلق الاتفاق باختلاف  
 وتعدد دمول في الخطاء بين ما كان عن عمد او خطأ يتعد فيه غيره لئلا كان الاجماع من  
 الادلة القطعية الكاشفة عن الحكم الواقع الاول في ظم ولما كان اجماع سائر الامم الماضية المصيبة  
 بعنة نبينا صلى الله عليه واله لما لم يبق له دليل على حجته وعلى تقدير حجة كان ككسب انبياء  
 ومنهم في الاختصاص لهم والخروج من لادلة الشريعة المضبوطة عندنا فذلك كان العبرة  
 باجماع هذه الامة النجاسة خاصة ولما كان هو من لا مظاهر او حقيقة وحكامين على امته  
 من رباب القول والفتوى يمكن حضورهم ومعرفة اقوالهم وبين غيرهم من لا حضور لهم الانضباط  
 ولا اعتداد بهم ومطابق المسائل المشهورة ولا الخشية لاف الحكومات ولا في غيرها لا باقتسام  
 ولا مع غيرهم لا قبل ان يقرضه العلماء المجتهدون بعد تحقق اجماع منهم وقبل ولا بعد لا مع  
 بقسمة بالخالفه وغيرها وعدم اعتناء بخلاف الجهد الفاسق مطلقا في حق غيره ولا بد  
 وذلك ما الصغرهم ونقص عقولهم وتصور معرفتهم بالاحكام بحيث يحكم بكون حكمهم خطأ  
 من هذا الوجه لو كان حقا لان فرض مكلفهم بغيرهم كانت العبرة بعلمائهم و باجماع الا  
 عن رايهم خاصة فانما يخشى الله من عباده العلماء وانما يندكر اولوا الالباب بشهد بدلالة  
 جملة من لا يان والروايات الواردة في الباب حتى انه يمكن ان يوقاها المخطبون بقوله تعالى كنتم  
 خير امة اخرجت للناس فانهم اولوا الامر والتهى ذوو الفضائل والمرا على غيرهم وهم  
 المستوجبون لان يكونوا شهداء على سائر الناس كما ان النبي شهد عليهم فيكون الخطاب

كما اجماع  
 نزل

داهم

اجماع

المختار من خصائصهم حقيقة كسائر الخطابات العامة لفظا المختص بالحقام مضافا ثناولت غيرهم  
 كان نبعا لثابتهم لهم ولغائهم يا هم لا اصلا ولا استفلا الحق معتبر قولهم وخلافهم ولما اعتدوا بمثل  
 العلماء في اجماع من بعدهم كما مضى لم يستعملوا من جهة تقليد هم ايضا وان كانوا احياء سواء  
 تقليد هم وعلمهم لا وسواء اختصرت لا مذهبهم في بعض الاعضاء بناء على امكان ذلك لا وسواء  
 تعلق الحكم بالحكومات لم يغيرها وسواء تعرضت لغيرها من غيرهم لا والحاصل انه لا اعتداد  
 بالباطل الذي لم يبلغ درجة الاجتهاد والاستدلال بالنسبة الى الحكم الذي يعتمد عليه على الاجماع  
 مطلقا الاحكام لا تقليدا ولا بعدا من تركهم التقليد طم اوفى صول التقليد يمكن اعتبارها  
 قولها اوفى غيرها ايضا ويمكن ذلك لغير ايضا بما اذا استند العاقل في حكم الى العلم واليقين  
 ولم يكن عند موضع تقليد وهو ادرج في الموضع النظرية الحاج فيها الى الاعتماد وعلى  
 الاجماع وربما يتقوى على طريقين انما اخذ العاقل عن هذا الامة وادعى العلم به على سبيل اليقين  
 وعلى طريق الجمع فيما اخذ عن النبي كذلك ومع ذلك يمكن عدم اعتدال غيرهم ببعض ذلك فلو ان  
 ح ان يكون لاجماع على بعض دون بعض اذا استندت في حجة لاجماع الى دليل العقل في حكم  
 في اعتبار قول العامة وعدم يختلف باختلاف مقتضاها كما لو كان الاصل في اعتبار الاجماع  
 هو الاطلاع على احوال المؤمنين وطائفة منهم والمراعاة لاراء من كان ذاتهم لهم لزمه ان لا  
 يستدلوا به علماء اخر وجه منهم كمن ظهر في البدع ومنكر الضرورات فالاجماع من عندهم  
 العلماء وهم المسؤولون باهل الحل والعقد كقولهم باب النقص لا يرام للبيعة وغيرها اوان  
 الاطلاق والسمع المتداولين للاحكام كلها اذا تعلق لاجماع بها فالاجماع اذا اتفاق الموحدين  
 منهم على حكم شرعي في احد الاعضاء او الاعتبار لاجماعهم فيما يتعلق بالشرع ولم يكن منه كاللغوي  
 وهو ما يمكن تقيمه الشرع لئلا يما العقل المطلوب شرعا بما يمكن اثباته لاجماع وهو ما لا يتحقق  
 بحجة عليه في الخلقة قطعا وربما اعتبر بمرتب لا دخاله ولا مسأحة فسلطاما لا يمكن اثباته لاجماع  
 فيمكن دخاله في الحد ايضا بناء على تقيمه لما هو حجة فيه وغيره كالكتاب التسمية ويمكن خراجه  
 منه لعدم الحد في دخاله وانما جعل العبرة في كل فن بان بابيه خاصة بترك نواهم فيه فظاوت  
 الخيرة ايضا كذا في فون شدة لكون من عندهم فسلطتهم في كل وكالعوام فيما بالنسبة اليهم  
 امكن اخراجهم بآثار الفلذ والعوام وان كانوا في بعض القنون من العلماء الاطلاق  
 على هذا ينبغي التفصيل بين ما يجوز تقليد هم فيه لغيرهم من المهر فيه وبنوا عليه ان كانوا منزهين

خذوا من اجماع  
 على ان لا يفتي

منه وبين ما ليس كذلك وبما يفصل ايضا بين التقليل المحض المركب منه من الاجتهاد فليتدبر  
ثم اذا جعل العبرة في كل فن بآبائه ومن حكمه ايضا ان تعميم الجمع لما يتناولهم فربما يخل بها  
على طريقه الفصل غير المؤمنين بينهم ايضا ويمكن تخصيصهم بما سبق يراعى جماعهم على  
تقليد كل ذي فن في فقه وان لم يكن من فرق المسلمين في المذهب اجماعهم على الحكم المتعاون بالشرع  
اصالة او بقا وهذا اوفق بالجمع بين كلامهم ورح فلا يراعى في آداب سائر الفنون اتفاق علماء  
عصر واحد منهم باجماعهم على حسب ما اعتبر في اجماع آباء فن الفقه نحو فقه ذلك واذا  
اعتبر الاجماع في لسياسات من جهة نفسها لا احكامها فليس هذا الاعتبار من ذلك الاحكام  
ومثله الاجماع على اخبار الامام الماضيه واحوال الآخرة الخارجة من احكام الشريعة نحو قولهم  
الاجماع فيها الحكم الكتاب السنة المستملين عليها فيصح دخاله في حداء واخرجه منه اذا  
لم يجعل تحج فيما ذكره فربما يترك عن الكتاب السنة لانهما محتان مع وان لم يجعل الاحكام الا  
بعض منها بخلافه فانه محج فيما يمتد في خطا وضلاله ونحوهما خاصة ولما لم يكن طريقا في  
معرفة العلماء غالباً الا الامارات الظاهرة لئلا تكون هي السبيل ايضا الى المعرفة بسبلهم  
واقوالهم والاحاطة باراءهم فلا يعتبر غيرهما في معرفة انفسهم ولا مذاهبهم وبما قيل لا ينظر الى  
ما اضمروا في قلوبهم على وجه العلم والظن وان علم مخالفتها لظاهر في ما وقيم ومن هنا يظهر انه  
لا يعتد ايضا باقوال غير يفي ادم وان كانوا من الذين يثبت اليهم اليقين صلى الله عليه وآله وكان  
بعضهم من متاخرين بنقود وامكن اوجوب جود العلماء فيهم وجب عليهم العمل باجماع بني  
ادم اذا رفقوا عليه ذلك لا لازم بين ذلك وبين الاعتداد باقوالهم في الاجماع وغيره وكذلك  
لا يعتد ايضا باقوال الاولياء الفاضلين عن الابعصا من كانوا سابقا على غير شريعة نبينا  
ثم صادوا من امتهم وعلى شريعة لهم ومنقودة ومن لم يكن كذلك كالحضرة غير من الاولياء  
ولا بدال والاونا والسياح الذين عتروا الفنون وبعضهم بوجودهم بل بعدم خلود  
منهم وكذلك من كان في جابلقا وجابلسا على ما ورد في اخبارنا وغيرهم من نظر انهم مشهود  
فلا يعتبر ايضا انقاضهم على القول ما عتبا انقاض عصر المجتهد في المذهب اجماع اهل الحل والعقد  
الذين ظهر للباحث لناظر مناقولهم وبان فصلهم بذلك يتحقق هذا التجزؤ في المجزؤ  
ليس ذا الاحداث يحكم بعض الوجوه بخطائهم في حكمه فداثقفوا عليه ظاهرا واجتماع عليه  
كلهم بحيث يعلم بحسب العادة عند وجود مخالفهم وان يجعل الحديث المذكور ونحوه لئلا

٢ الوهي موضع الكلام

اشارة الى ان الاجماع  
هو قول جميع المسلمين  
في كل وقت ومكان  
في كل شيء

التي على التمام

كاشفا عن جود مخالف لهم واضاهوا لصيد الحق من لامة وقد خفي امره وادبوا تسبوجا  
 يكون كذلك ونبين قوله وقد وقعت خلافا في شئ ما امروا اليها وغيروا ما ياتي في  
 تحقيق الاجماع ويجتهدون في شئ لها ولذا لك يخلف حذبا لا خلافا فيها ويمكن  
 مراعاة الخلاف في الشائع في النادر والباطل فانه كان خلة في نفسه لا ما خرج منه كان في  
 هذا انصونا امكن ايراد منافي تقرير مذهب الحنفيين في شئ على ما هو المعروف بينهم  
 هو فاسد من وجوه شتى لا يصح القام ذكرها ولا سيما ما يتعلق منها بادل النقلان وجوه  
 بطلانها على طريقتهم كثيرة جدا وخاصة على قول من منع منهم فاذا نقل للعالم والقطع مع  
 ولم يجوز التمسك بمثل العقليات ونحوها مما يصبر فيها اليقين وهذا هو المعروف على ما هم  
 الرازي يحكا جماعة منهم عن المنعلة وجوه وراشاعة وخص في لك بعضهم بالعقلية اذ  
 او توقف فيها فقط نظر الى احوال معاضة العقل منها للنقل فالحق العقليات انما قد يفيد  
 فيها اليقين اسلما فيهما من لك فاذا كان هذا حالها نقل كيف حال اسناد اليه  
 من المظواهر هنا ويطلب لها بطلان اذ كرا ولا من جهة العقل ايضا فان القطع بقطعة الخالف  
 للاجماع المصطلح وتقدمي على الفاطم بقولهم يناسب طريقتهم لا وائل الذين قد يحسن  
 الظن وان كان من بعض الظن ولا سيما مع عدم انضباط الاصطلاح وكثرة الاختلاف فيه فيهم  
 قد بما وجد بنا عدم نقل عن المتلف يعنى في ذلك فضلا يستكشف منه ما ذكره في  
 المتأخرين الى عو على جماعتهم على الاستكشاف لنقل الفاطم منه ضيق الخناق لهم شدة  
 المحصر على ترويج من هم لم يكره اباب للتصنيف من صولهم ونفهاهم ومكتباتهم  
 من مقتديهم ومناخريهم غير الدلة النعرة على اجمالها علم قدغيها والامرين مبعثهم  
 لم يخل من كتبهم مع بدل هم في شئ هذا المطلب توضيحه من وضعيهم وشئهم بما هو  
 بمذاهب عن قصودهم وكونه مبني نياهم ودينهم واساس بلعهم وقتهم لا اعتماد على حكم القاء  
 يقتضي لك لا ما ذكره وتشتبوا به ولا يصح الاستناد الى اجماع من اقتصر على الاستدلال  
 بتلك الدلة واما وجه حجتها ودلائلها عندنا وقصر على الدليل العقلية المذكورة وغيره  
 كما هو ظاهر ولا الى اجماع غيرهم مع ظهور كون مستندهم كلا وبعضا مومنا ذكرنا احوالنا  
 وامكان كون حكمهم كذلك بقطعة الخالف ونحوها غيرنا من القطع به على تمام جدنا  
 من هو لا بذلك في كل اجماع مصطلح بحيث يعلم قصد القول لا قدره على نحونا استوى علم ذلك

بلماع او نقل عنه موجب للقطع او في كل اجماع مقطوع بكونه اجماعا وخبر عند الكل او اعظم اقل  
 من الكثرة حدا يوجب حصول القطع بالقاطع من قطعه ظاهر المنع ولا سيما مع وجدان طائفة  
 واعاظهم على كثرتهم قد استندوا هنا الى ما هو ظاهر الضعف فشد محتمل في حق غيرهم وغير ان  
 وجد ايضا وقد جوزه كثير منهم او معظمهم تخصيص القطعي بالظن اجماعا منهم لم ينحصر ايضا ولم  
 يجوزوا الترخ بالاجماع مطلقا وذلك ينافي استكشاف القاطع من تقديم الاجماع على  
 القاطع كما هو ظاهر دينا في الاول دعوى اجماع على ان غير القاطع لا يقدم على القاطع  
 اذا حمل على القاطع باعتبار السند ومن المظنون بل المعلوم ان الجال البصريين والجماع  
 النظر في طريقتهم ان اجماع كلمة جمهورهم على حجة الاجماع انما هو لا غرض فاسد جفهم  
 عليها لانهم بدوها وشبهوا سؤلها لم أنفسهم بحسنها تلك الاعراض تظهر فان حب الشيء  
 يعص ويصم وهذه هي التي منعت معظمهم من اعتبار احوال الامامية وسائر فرق الشيعة  
 مثل ذلك لا يكشف عن وجود دليل قطعي عليه فضلا عن قطعي نعم ربما يتضح لك فيما اجتمع  
 الامامية على حجة كونه من الادلة القطعية ومخطئة الخالف تقديم على الظواهر بعد  
 من الادلة القاطعة واي في الكلام في ذلك واما دعوى وجود القاطع في كل مجمع عليه فلا يفر  
 بنفسها في حق الجمعية وقد حكوا بحجة الاجماع عليهم كغيرهم بناء على عدم اغنيا انقضاهم بحري  
 في الاجماع الواقع في مان البتة وتقتضي بهوم بل لا روية ان يكون حجة كالمقاطع المنكشف  
 منه وان يصح نسخ باعتبار دفع منشاءه والتخيه على فرض تحققة العلم به لم لا يقولون ذلك  
 وان كان هو مقتضى ادلتهم اذ لنا ومع ذلك شيئا ما فيها في اجماع الامامية فكيف تم  
 في اجماعهم على طريقتهم العرفية وقد صرح الشيخ في القصة بان لا يستند الى هذا الوجه  
 مشدافهم واما الوجه العقلي السابق فلم ينقله عن احد منهم ولا تقرر له اصلا ولا هيك  
 ذلك في ضعفها وحكي الرضا في الشافعي عن منكري الاجماع كالشيعة على اختلاف مذهبها  
 والنظام واصحابها انهم قالوا ان الاحتجاج بالاجماع مما لو كان الفقهاء عن قريب منهم عليه عجا  
 من المتكلمين ان الصلابة ومن كان في الصلة والاول لم يعرفوه ولا سيما على الوجه الذي يعتقده  
 المخالفون وانما كانوا ينكرون على من خالف الحق لا تخرج عن المذهب الذي يفضله لذلك  
 لاجلها كان ام خلافا وحكي الشافعي في الملل والنحل عن النظام واصحابها انهم قالوا ان  
 الاجماع ليس حجة في الشريعة وانما الحجة في قول الامام العاصم وصرح الرضا بنفسه في الاعراف

خبر عن أحد من الصحابة بأنه كان يجمع في الاجتماع بالاجماع بالذماعة لم يثبت عنهم اجماع  
بالاجماع على ما يدعيه هؤلاء الخصومة فقلت ما امر لا ما من وثبت لاجماعهم فيها بالاجماع  
لعدم كونها عندهم من حكام الشريعة المطلوبة بالاصالة فنعوا كفاية اختيار الامة وقصور  
في اثباتها واحدا لها وجواز التعويل على اجماعهم لغيرها شيء عن دليل في مثلها مما هو مبني على  
امور الدنيا ولذلك عندنا وعليه نصب الاول الذي هو الاصل والعماد لنصبنا اليه مع اعتبار  
بعدم انعقادهم عن دليل قطعي ولا ظني واكتفى المحققون منهم فيما يجزى اليه الى كفاية دليل  
في بدو نصب الاول وبها تحقق وحصل وسعوا في ذلك الامر لا عرض فسادها اظهر من ان  
وصدروا في الثاني في الشك كنصب الثالث ما صدر عما لا يستند الى يده ولا خبر فيها  
اذلة العقل والفضل فلا يلزم جريان مثل ذلك عندهم في اصول لقايد والاحكام التي هي موضع  
الكلام وقال الرضوي ايضا ان كثيرا من الامة يصدقون الخبر النبوي لشبهه مولد مصنوع ثم  
تعرفوا الصحابة ولا سمعت به صرح ابن هزم في الغيبة بان اكثر الامة ردوا على رواية وقد انكروا  
العلماء ايضا في جملة من كذبوا كذا غير من الاصحاب اذا كان هذا حال شهرتك لاخبار فكيف  
حال غير قد انكر بعض الحالفين في شرح كتاب الورقان لمام الحرمين ووثقها من طرق الاحاد المتبر  
عندهم فضلا عن التواتر ونقل ما يقرب من لك عن جماعة منهم وصرح ايضا بتعاليلهم الحسين  
فيما اشار اليه في بعض كتبه ان الاستلزامية لا تفيدها كمالا مشهورا فكيف فيها باخبار الاحاد و  
نحوها وصرح امام الحرمين في البهان بان معظم علماء اسندوا بحجة الاجتماع الى فضل كتاب  
ذكر واقوله تعالى ويتبع غير سبيل المؤمنين قال وهذا عندنا ليس على رتبة الطواهر فضلا عن  
اقدام منصب النص له وقال ايضا انه فشا في لنا الفقه ان خارق لاجماع يكفر وهذا باطل  
قطعا فان من ينكر اصل الاجتماع لا يكفر وصرح في الخيال انه لا مطمع في ثبات حجة الاجتماع  
من مسلك عقلا اذ ليس فيه ما يدل عليه من التمسك اذ ليس فيه خبر متواتر ولا نص كتاب ثبات الاجتماع  
بالاجماع لموافق والقياس المظنون لاجماله في الغلطين ولم يبق وزلا لا مسالك لغيرنا  
نلقاه منه صرح ايضا بأنه لا يكفر خارق لاجماع لان الخلاف قد ذكر في اصل الاجتماع لا كماله  
والفهماء اذا اطلقوا التكفير لم يردوا بل جاعا يستند الى اصل مقطوع نصا وخبر متواتر  
وحكي الاسنوي عن الرازي المصنوع والباعه من الامم في الاحكام ومنه قول السؤل لاجماع  
وان علم تحفه فهو من الادلة الظنية وصرح صاحب تحصيل المعتمد في ان خبرنا يجمع على غير

عليه السلام  
في الاجتماع  
في الاجتماع

في الاجتماع

متواتر لفظاً ولا معنى وإن جماعهم على قوله كميل على حصص صدقة لا تداخا وإن يتفقوا على  
الحكم بالاجتماع والقياس جاز مثله فيما نحن فيه يصلو ذكر شيئاً آخر فذلك مال الرأى في  
المحصل بعد كلام طويل في الاخبار في عدم تواتر اللفظ المشترك بينهما على وجه يحكم في المقام  
ان الصحيح ان يحصلها من اخبار الاحاد على هذا الاحتياج الى تكثيرها بل كل واحد منها يكفي في  
الاستدلال وقال أيضاً أنا لانسلم ان عادهم جارية بانهم لا يجمعون على موجب خيرا لاجله  
الاول فمطعونوا بصحة وقال الرأى ان الخطابة جموعا على حكم الجوس بنجر عبد الرحمن على الالف  
لا تنكح على عشها ولا خالها بخبر واحد قال ان عندنا هذه المسئلة طينة ولا نعلم بها  
الاجماع على انها ليست طينة ولا نقول بتكثيرها لاجماع ولا بتفسيقها ولا بقطع كيف  
وهو عندنا طينى وقال أيضاً ان جاحدا الحكم بالجمع عليه لا يكره لان ذلك اصل الاجماع كسمن  
مضد للعلم فما خرج عليها اولى لا يضيف العلم بل ذاتها لظن بوجوه المظنون ليس بكاره ولا يكره  
وقال أيضاً ان الاستدلال بدليل العقل ضعيف جدا لانهم لا يقولون انهم يتفوقوا على الحكم  
لذلك ولا الامانة بل الشبهة قال كمن شبهته من الباطلين مع كثرة قهرهم وقهرهم في الشر والفرق  
فقد تفقت كلمتهم لاجل الشبهة وقال أيضاً العلم جموعا على المنع من مخالفة الاجماع الصدا  
عن امانة اذا لم يكن عن امانة اخرى وهذا كله ونظائره التي لا يسع المقام ذكرها تولى ما قلنا  
ولقد جادنا ما هم الرأى حيث قال والجح من لفظها انهم يتنوا حجة الاجماع بصحوايات  
الاخبار وجموعا على ان التكرار يدل عليه هذه العيون لا يكره ولا يفسد واذا كان التكرار  
لنا ويل ثم يقولون الحكم الذي ل عليه الاجماع مقطوع به ومخالفة كافر فاسوق فكانهم قد  
جعلوا الفرع اقوى من الاصل وذلك غفلة عظيمة انتهى قلت واعجب من هذا اعتماد على جمع  
اولئك بعد علمه بذلك فانه غفلة اعظم من غفلتهم واعجب منهما ما صدر من صاحب المؤلف  
حيث ادعى في ان كونه حجة قطعية معلوم من الدين ان التشكيك فيها لا يستدلان في تلك  
الضرورة فسفسطة لا يلفت اليها وفساده ظاهرة كما ذكر مع انه صرح نفسه في شرح مختصره  
تبعاً للحاجه وغيره بان قول الامتة لا يخرج من الاحاد وانما يتبع عادتها فانهم على  
مظنون اذا دق فيه النظر واما ما استدل الى القياس الجلي واخبار الاحاد بعد العلم بوجوب  
العمل بالظواهر فلا يصرح ايضا كغيره بجواز اعتماد عن القياس مطم واستظهر في قوله انما  
الى بكره ويحرم شحم الخنزير وغيرهما صرح ايضا بغير ذلك ما ينافي ما ذكره ويتضاد ما قلنا وحكى

بالضرورة

1. اهل

Handwritten signature in Urdu script.

اهل الحرمين مكة والمدينة واجماع اهل المضر بالبصرة والكوفة ويقول واحدنا اني له  
 في عصره من العلماء مع عدم عصمته يقول اثنين يتحقق بهما مستحبات الاتفاق لانك لم تألفها فيها  
 كذلك وبغير ذلك مما ذكر في محله واقصر بعضهم على اجماع القطاية لا غير بعضهم على  
 اجماع اهل لا غير بعضهم على ما ابلغ المحققون عدد التواتر وبعضهم على ما اذا تحققوا الاتفاق  
 من كل جهة الفلدين اي فيما يتصور ولم فيه قول ومطلقا وبعضهم على ما اذا تعرض عصر  
 الجحفين اي في حجيته عليهم او مطلقا وبعضهم على ما اذا لم يسبقه خلاف مستقر من حجة  
 او ميت وهذه كلها كما سبق قد يتداخل قد تتفارق وعلى هذه الاقوال اقول انما لا يجتمع  
 وثباين التحجيز ظاهر هذا ما يتعلق بطريقة التحاليف عند علم الله تعالى اما الامانة  
 اعلى الله شأنهم فلما تقر عندهم بمقتضى براهينهم العقلية ان الارض تسبق خلوقها من حجة  
 منصوب من قبل الله سبحانه عالم بكل ما يحتاج اليه الرعية حافظ للشرعية المرجعية معصوم  
 من الخلل والزلزال في القول والعلل ثبت يصاعدهم بادلتهم السميعة انها لا تخطئ من ذلك  
 ابدا وانها بعد ما قضيتنا صلى الله عليه واله لا تدفعها من اهل بيت النبوة جاز  
 لهذه الصفات السنية مستمر النوع كما كان قبل نبينا صلى الله عليه واله الى ان ينقض من  
 التكليف امة وكتاب الله لن يفترقا حتى يراد عليه الحوض ان له من حويل الطاعة والرجوع  
 اليه في معرفة الشريعة ما للنبى صلى الله عليه واله وقد ذلك الشواهد عليه ايضا وتا  
 البينات على تعيينه في كل عصر واوان وان كان قد لا يعلم بشخصه بعض الزمان احصا  
 الثمان عليه السلام فقد لك ذلك ان حكم الاجماع في الاعضا الساخرة عن النبي صلى الله  
 عليه واله هو حكمه بعينه في عصره وان وجود خليفة المتصف بما هو كوجوده جابرين ملين  
 اخر الدهر فكل ما يحكمه ويجوز في شأنه بالنظر الى اجماع الواقع في زمانه والحال المحقق  
 والممكن في حقه من ظهور وبكثرة وخفائه وغيبته قبل اعلام الله بعصمته من الناس  
 حمايته فله جاز في حق الامام بالنظر الى اختلاف حاله فانه في ذلك شرع سواء لا تفاوت  
 بينهما اصلا الا من جهة الترخف فانه يقع في حكم الصادر من النبي في زمانه خاصة بنا على  
 معناه المصطلح بينهم وربما وقع في زمان الامام وحكمه ما هو في حكمه با غيبا تجد استيا  
 موجبة لتفسير الاحكام الاولوية والاثباتية بالنسبة الى السببية وغيرهم ايضا كقراءة  
 القرآن في الصلوة وغيرها على ما هو عليه في زمن الغيبة بناء على القول بتغيره وكالنام في

المدنية

عن ابي عبد الله عليه السلام  
 في حديثه

عن ابي عبد الله عليه السلام  
 في حديثه

او ظهوره وخفيه

ثم قال في كتابه  
في بيان ما لا يخفى  
من أن ما لا يخفى  
من أن ما لا يخفى  
من أن ما لا يخفى

ثم قال في كتابه  
في بيان ما لا يخفى  
من أن ما لا يخفى  
من أن ما لا يخفى  
من أن ما لا يخفى

خاتمة الحسين والسجود على ترقبه والتسبيح بها واكتمال الاستشفاء وغير ذلك مما لو وقع  
من النجاسة كان نسخا كما بينا في محله ولا عرض لنا الا ان يتعلق بذلك الكلام باعتبار  
حقيقة الحكم في الاصل عدمها وليس فيما استند اليه المخالفون من الالهي والخبار ما ينافي ما  
فلنا فان منها ما هو بمنزلة عما نحن فيه ومنها ما يصلح شاهدا على ما ذكرناه في ولايتنا مع ما لا  
ما ذكرناه في حجة الاجماع المركب وحكمنا كل طائفتين وغير ذلك فانه اوضح من يد لنا  
بيننا وقد روي عن طريقهم كثيرا من الاخبار والادلة على ما ذكرناه في شأن منشأه وهي اقوى  
شاهدا على ما قلنا كما لا يخفى وقد استبان بما بينا ان الله على من هب الامانة اذا انعقد الاجماع  
بعد النبي في زمن ظهور واحد لا يتم باحد طريقة لا تبيح لهم علم من قبل الفريقين انعقاد ما في  
حياته النبي ايضا ويكون حكمه في الحجة حكم منشأه للمعلوم الذي لا بد منه في تحققه في زمان  
وبعد وهو النص والاجماع اذ بناء على جواز انعقاد عنه جوازه في زمن النبي من بعد  
غيره كما هو رأي كثير من المخالفين فان كان مستند حجة الاجماع العقل اثبت مطلقا و  
كانت في زمن النبي اولى منها بعدد او السمع فبعد وروده فيعلم حجة مطلقا او بعدد  
خاصة نظرا الى اختلاف مفاده وعلى اي حال فهو قليل الجهد وبالنسبة الى الصحابة ومن بعدهم  
ايضا والوقوف على منشأه هو ان يثبت شي من الوقوف عليه شرعا لو قيل بخروجه من الدلالة  
الشريعة بهذا الاعتبار لم يكن بعيدا وكيف كان فهو حجة اذا تخلف في زمانه كما بعده ولا ينافي  
عدم تقرير ما هذا حكم الشرع كما لا ينافي حجة منشأه ولا كون الحجة في زمان قولنا  
لعدم اختصاصها فيه لكشف الاجماع عنه وعلى هذا يلزم جواز نسخ والتسخ به كما يجوز نسخهم  
والخصيص به ويكون ذلك باعتبار نسخ ما يستفاد من نفسه ومنشأه على اختلاف حجة  
حجته وهو الذي اختاره المحقق ومن تبعه من المتأخرين كذا المتصور من جهة العقل العرفي  
بانكاره من جهة زعم اجماع الامة على خلافه ولا نكار الشبهة له من جهة شؤون حجة  
الاجماع بالعقل ولا يجوز تغييرها لكونه دليلا غاليا لا شرعا متاخرا عن المنسوخ فلا  
يجوز التسليم به ولا بانكاره من جهة كون التسليم متعلقا بمسند لا نفسه ومن جهة  
ان العبارة في الاجماع بقول المعصوم ولا يجوز نسخه لعدم دليل من كتاب وسنة بعد النبي  
فان وجه فساد الجميع ظاهر لا جدوى في بيانه ويلزم على قول المخالفين لما بين حجة الاجماع  
في الامور المجردة ان يجمع نسخه والتسخ به ايضا الا ان يقال ان الاول يستلزم الخطا في

قصد المجمعين استمرار الحكم بخلاف نسخ الكتاب السنن ولا يخلو من نظر وليس هذا موضع بيان  
 ذلك فلنرجع الى ما كافي فليعلم انه اذا كان الحال ما بيننا فلننكلم ولا فيما يجري من احكام  
 الاجماع بالنسبة الى النبي واتباعه فاعلم انه لا ريب في ان زمانه صلى الله عليه وآله اذا  
 لوحظت الاقوال والاراء من حيث هي المقترنة بها ليس الا قول النبي ومن في حكمه كمن نزع على  
 عصمته وجعله كنفه بمنزلة واما التمسك بطريقته والافتداء بمنها جبره في حق  
 في غيبته وحيا له وموته فان قول من مثله يكشف لاطالة عن قوله فاذا جمع المسلمون  
 قولاً او فعلاً على امر ديني وكان هو من يحكمهم وعلم رضاه بما صدر منهم كان ذلك جبراً  
 شرعية قطعية من جهة قوله وفعلاً وتقريره التي هي جملة افهام مسته وكان بان لك غنياً  
 عن اقامة الدليل على حجته وجرى لك ايضا فيما اذا دخل قوله وفعلاً في اقوالهم وفعلاً من دون  
 ان يتيه بعينه كما اذا حصل التضام في السماع من كل جانب فاحية بان جميعهم على الاثر  
 نحو ذلك واذا اجمعوا على خلافه واستقر بامره ودون من يحكمهم ينقض اصلاً ولو  
 يعتد به من حيث هو مطلقاً بل قد يخرجهم في ذلك عن بقية الاسلام فضلاً عن رجة العلم  
 الاجتهاد في الاحكام واذا لوحظت من حيث ان تطابق اقوال المسلمين توافقاً لم يكشف  
 عن قول النبي صلى الله عليه وآله ورايه وعن جوده دليل فاعلم موجب للعلم والعمل عندهم  
 وعند غيرهم من ياتي بعدهم مع الوقوف عليه فهذا الاعتبار يعبر به ايضا حيث تحقق  
 يكون من الادلة العمدة القطعية او الظنية ويختلف لك باختلاف ما انكشف منه  
 من العلوم ان كشف غاياتهم يمكن بحسب العقل والعادة في ما ان النبي وبعده اذا  
 ريب في انه قد يعلم قوله ودينه بما يسمع ويرى من اصحابه واتباعه الذين جرت طريقته  
 على ان لا يردوا ولا يصدروا الا عن امره وتجبوا عن مخالفة رايه وان يروا في ذلك خبراً  
 متواتراً متصلاً اليه وكذا الحال في التابعين وتابعي التابعين وهلم جرا الا ان ذلك كله  
 انما يوجب العلم واليقين اذا بلغوا من الكثرة حداً يتسع معه لاجماع على الخطا عادة ويعلم  
 انه لم يتحقق الا بعد الوضوء الى اية انفعاً وهذا حيث تحقق وان كان كافياً الا انه يقف  
 وقوعه ما ذكره على ما عايناه من الحكم بان يقع على سبيل القطع ولا يكون من الامور المتجددة  
 المتغيرة كمنصب الامام بزعم المخالفين وحصل له اذهب الاربعة وحال الحاكمين بخلوهم  
 من الاغراض الفاسدة الموجبة لاجتماعهم قواطعهم على ذلك الحكم على خلاف طريقها

انما لا ينبغي ان يفتى  
 في الاحكام الشرعية  
 الا بالنسبة الى النبي  
 واتباعه

وفيما لا ينبغي ان يفتى  
 في الاحكام الشرعية  
 الا بالنسبة الى النبي  
 واتباعه

مستندهم حيث علم تفصيلا او اجالا بان لا يثبت في العلم فساد او قصوره عن فائدة  
القطع بالحكم فاذا اجمعوا والحال ما ذكر على حكم ودعي جميع ما قلناه ولو بحسب السيرة  
العادة مع عدم ظهور خلافها بعد التتبع علم بذلك عادة انه حكم العبد ودينه وصحيح  
التمسك به القول عليه الا ان بغارضة ما هو ظاهر اقوى منه كما لبرهان العقل في غالب  
تحكم العقل على العادة بل يرتفع حكمها بالنظر الى مقاضاة ان فقد من جملة شرائطه ومن  
ثم يحكم بطلان كثير مما اجمع عليه الخافون ولو فرض تحقق الاجماع فيه بشرائط المقررة لمكان  
للبراهين الفاهرة واذا اعتبر الكشف عن وجود الدليل اعتبر الوجوب للعلم والعلم المستغنى  
عن اعتبار بعض ما ذكر كما هو ظاهر واذا بلغ الحكم الى هذا الضروة بحيث يعتقد ان بالليل  
باسمهم ويعلم كل مسلم بعد انتشار الاسلام وتكثرا هذه وتفهم ذلك فيما مضى به البولي  
غالبا استغنى عن جميع ما ذكر وصار كالتصديقات العقلية التي يعلمها كل غافل وحكم يخرج  
منكرو عن هذه المسلمين كخروج منكروها عن بقية العقلاء وكان كشف الاجماع عما ذكر يمكن  
فحققه بنفسه على الوجه المذكور يمكن ايضا في صدق الاسلام وغيره لوجود الداعي فقد  
المانع وتكثر نظائره فان الطبقيان والعاديان ونحوهما قد تشرك فيها الناس واهل  
القيم واهل بلد وقريه لا تشرك السبب بينهم والعقليات قد تبلغ من الظهور الى ان  
يتفق عليها ولو العقول وعلماء المعتول وان كانت نظرية وكذلك سائر الفنون  
الصنائع تدقيق رايها الماهرين فيها على امور جليلة وخفية لا تشرك المقصود لها  
بينهم وكذا ما ينسب الى رايها المذاهب الاسلامية والفرق الملية وغيرهم كالاشاعرة  
المعتزلة واهل المذاهب الاربعية والمتكلمين والفلاسفة وغيرهم مع فساد البنية في كثير من  
ذلك فالشروعات المسند الى نبينا صلى الله عليه واله وغيره من الانبياء ايضا اولى  
ببلوغ من الظهور الى ان يتفق عليها اصحابه وتباعه وجميع العلماء والمسلمين وارباب  
الملل كافة فتصير من الضروريات عند الجميع والعلماء خاصة فان لكل من العلماء  
العوام ضروريات ونظريات قطعية ظاهرة كما هو ظاهر هذا كله كما يجري بالنسبة الى  
النبوة واصحابه وتباعه سائر المتنبين ليجري ايضا بالنسبة الى الانبياء صلوات الله  
عليهم واصحابهم وشيعتهم لانهم بالنسبة اليه محسوبون من لامة واقوالهم معدود  
في اقوالهم فاذا لوحظت في الاجماع اقوال علماء العصر خاصة اعتبر قول فاهم في فهم من

رفع شهادتهم  
منهم

انما هو في حقهم  
منهم

بحكم من ولده واذا الوخط اتوا جميع علماء الائمة اعني قوله وقول من قبله من الائمة عليهم السلام  
 واذا الوخط اتوا علماء الشيعة ليستكشف منها قوله واذا وقول من قبله خرج بهذا  
 الاعتبار عنهم كغيره من النبي وسائر الائمة عليهم السلام كما ان اذا صدر من الخطابة فعل او  
 قول ما يتعلق بالدين وهم بمراي منه سمع وامكنا نكاه وردد عنهم عنه فلم ينكروا ذلك  
 تقرير لهم عليه وداخل في السنة واذا صدر منهم وهم عنه بمنزلة ولم يكن نكاه ممكنا او  
 محديا لم يكن سكونه مقتضيا لحكم اصلا واذا غاب عنهم لحوق على نفسه كما اتفقوا اخفا  
 في الغار وشعب بن طالب هجرة الى المدينة ولا مغير ذلك واذا غابوا عنه لحوق ايضا كما  
 اتفقوا من ذهبوا في صدر الاسلام الى الحبشة والغير لم يجب عليهم تعليمهم للاحكام  
 الشخصية عنهم زائد على ما كان يفتى مع الامكان في بعض الاجان من ارسال الرسل و  
 الكتب والامر بالبلغ الشاهد الغائب ونفطائفة من كل فئة للنفقة والتعليم والتعلم  
 الواسع واذا سمع احدهم بالعام والمنسوخ ثم غاب وورد المختص والتاسخ كان معددا  
 في العمل بسوءه قبل الوصول الى معارضه ورافعه كما قرئ في محله ولم يجب على النبي ابدا  
 المعارض حين وروده كما يجب على الله عز وجل وهو اعلم منه واندر ولو وجب على الله  
 لفعله واغنى عن فعل النبي ما اذا وقع اخلال في الابلغ او سهوا ونسيان من بعض الخافين  
 او تقصير في الاداء او غيره من احوال الحكم والعمال المنصوبين من قبله ومن سله الى  
 الناشئين عن بلد او قومه لعدم وجوب عصمتهم من كل زلل ولا من ذلك ونحوه لم يجب على  
 الله تعالى اعلامه به فوراً ولا عليه تلافيه من ساعته بل عليه تداركه بعد العلم به بحسب سعة  
 وطائفة على ما هو المتعارف لغيره في مثله وكان سائر الناس المعتمدون على ما يوتي  
 اليهم مقدورين في حكمهم الى ان يبلغهم ما هو فاطع لا عذر لهم وكانت تكاليفهم  
 مختلفة باختلافهم في ذلك من جهة القرب البعد وغيرهما كما لا يخفى في قصده ما عرى  
 ما لك الذي قرئ على نفسه بالنزاع وغيرهما ما يشهد ببعضنا ذكرنا مع انه اظهر من ان يخرج  
 الى الشواهد واجل فلا يكون علم النبي بما كان وما يكون فعلا او قوة وباعمال امته التي فرض  
 عليه يوما فوما وقدرته على فهم المنع عن الحق وتعليم الغائب عنه بغير الطريق المتعارف  
 موجبين لتسديد الامم عليه واثبات احكام اخر غير ما اشترنا اليه فجميع ذلك جا في حق  
 الامام ايضا بل هو بذلك اولى بيقع على ذلك اذا اقتضت المصلحة من تقيده وغيرها

اجاب في حق النبي صلى الله عليه وآله  
 في حق غيره

فأخبرنا بأن بعض الأحكام للامة ولجميعهم على أن يكون العذر ومنهم من مكلفا ظاهرهما  
هو عليه يعتقد الى أن يثبت له خلافه جاز له كتمان ذلك وتأخير تبليغه بيان ولا يكون  
ذلك مقتضيا للحكم بانقضاء وبطلان بعد علامته ثم أن جميع ما ذكره يرضى في سائر  
الماضي والشرائع السابقة الا أن امة نبينا فذلكان فيها معصوم دائما في زمن النبي بعد  
وهو معدود من امة ولم يثبت لك في سائر الامم الا ملازمة بينك وبين عدم خلوك  
الارض من حجة كما هو ظاهر واذا ثبت ايضا دائما واحيانا كان اجماعهم خارجا مطلقا  
من الادلة الشرعية المعبرة ككتب سائر الانبياء وسننهم وهو غير حجة على محصل كامل  
اشبه على اجماع من الافاضل واذا تمهد جميع ما ذكرنا فليعلم انه على من ذهب الى الفرض  
من جعل الامثلة الذين هم كالنبي في العلم والفضيلة والعصمة وجوب الاطاعة والاتباع  
كواحد من علماء الامة في معرفة الأحكام الشرعية وتزويل بعضها عن هذه المرتبة واغراضهم  
عن احوالهم في غالب الاحوال الا زمنة وحصرهم السنة في السنة النبوية والاجماع فيما  
لم يشتمل على قول النبي صلى الله عليه واله مطبق فيما انعقد بعده واعتبارهم كغيرهم في  
الدليل كونه المرفوع الموصول ظاهر الى الحكم المطلوب لا يحصر عن جعل الاجماع دليلا  
مستقلا برأيه مطلقا وان علم قول الامام بعينه وكان المحفوظ في الاجماع المحكوم بحجته  
واذا عرضوا علينا حكم ذلك وجربنا نحن ابتداء على طريقتهم من باب المناشاة وغيرها  
لهمنا القول بحجته مع اشتماله على قوله ولم يهتأ لنا الشاخصة في سائر ما لا نعد قوله في سائر  
اقوال الامة مع تصريحنا بان العبرة به خاصة وبخلاف ذلك عند المرتضى ابن هرة و  
غيرهما عن أصل القول بحجته الاجماع مع كونه لغوا عارضا عن لفظة على من ذهبنا فذكرنا  
ما حصلنا من السنا بآيتين بالقول بحجته حتى يرد علينا ذلك وانما هو كلام مع مخالف  
حيث اعتمد هذا الأصل وسئلنا عنه فوافقناه عليه لكونه مطلباً خاصاً في نفسه وان  
خالفناه في علته ودليله ثم بينوا ظهور الفائد فيه عند الناس قول الامام وعد  
تميزه كما ياتي وصريح المرتضى في الشاخي بان لا نكاد نستعمل هذا اللفظ مبتدأ مع  
تميز قول الامام وانما يجب بالصحیح عندنا فيه عند سؤال الخالف عنه ولا يخفى  
ان لا اعتدنا بالذكور انما يصلح في مقام المناشاة مع الخصوم والا لزم لهم بما هو  
معتقدهم وعليه مصطلحهم عند الحاجة معهم والرد عليهم بما جاعل خارج عنهم

الاجماع في جميع  
الامور الشرعية

الاجماع في جميع  
الامور الشرعية

الاجماع في جميع  
الامور الشرعية

الذين لتاد العقل والنقل على كونهم الطائفة المحقة والفرقة الناجية وفيهم المجتهدون  
 يتميزون بخصائصهم يعرفون بعينهم فيستعمل الإجماع فيما اصطلاح عليه لقوم من نفس الاتفاق العام أو  
 الخاص يستدل في هذا المقام كما هو شأنه في الروايات متداول في الاحتجاجات ما انته  
 لذلك بعد ثلث الأدلة السبعة ويجعل غير السنة التي نعم عندنا النبوية والامامية ويزاد به  
 إجماع الامامية المشتمل على قول المجتهدين سواء وافق قول سائر الامة أو خالفه بحيث عنه وعما  
 يتعلق به في الأصول الكلام ويعني عليه كثير من العقائد والاحكام ويلائم الطوائف  
 وينوّه باسمه في جميع الاعضاء والمصانيف جيد قطعاً بل كان ينبغي ان يصنعوا كما صنع  
 المفيد في تدكير الأصول على ما وجد في مختصرها كراعي حيث لا يحصل أصول الحكم  
 في الكتاب السنة النبوية والامامية ثم قال وليس في إجماع الامة مجتهدين من حيث كان جماعاً  
 ولكن من حيث كان الامام المعصوم فاذا ثبت انها كلها على قول فلا شبهة في ان ذلك القول  
 هو قول المعصوم ذلوله يكن كذلك كان الخبر عنها بانها مجمعة باطلاً ما تصح الخبر بها  
 لهذا الوجه انتهى قال في الأصل كتاب المقالات على ما حكى إجماع الامة مجتهدين لقول المجتهدين  
 وكذلك إجماع الشيعة لثبوت ذلك دون الاجتماع الى اخر كلامه وهو موافق لما في التذكرة  
 ثم ان المفيد في سائر كتبهم يقصر على ذلك بل جرى أيضاً على طريقة سائر الاصحاب في  
 مقام الاستدلال فجمع معهم الاشكال وفصل الخطاب في هذا الباب وان كان فلنا بان طريق  
 الوصول الى اى الامام على وجه يقتضيه في معرفة الاحكام ويقول لانه مقام الحاجج الحما  
 منحصراً معرفة بعينه من قوله وفعله وتقريره كما هو المشهور بين الفقيهاء في شأن النبي  
 وبين اصحابنا في الامام كماله حضوره وقبوله وان وجه جهة الإجماع منحصراً في قول قوله وذا  
 في الاقوال والاراء كما هو المعروف بين الاصحاب حتى كاد ان يكون إجماعاً عندهم ولا سيما  
 عند قدمائهم وان لا يكون مجتهد في زمان النبي مع قطع النظر عن وجود معصوم غير في  
 الامة لان العرف يقول خاصته فالوجه ما صنعه المفيد من تشبيه الأدلة السبعة من دون  
 اعتبار الإجماع لا بلفظه ولا بمعناها لخواصها من تكلفت انطباقها على معظم الاخبار وطريقه  
 السلف البراء كما تقدم الاشارة اليه عن المتقوى مزيد ما ينشأ الطريقة العامة الذين ليسوا  
 من الحنفية في شيء وكان المرشد في خلافهم ولا يرد على ذلك ضرورة ان المذهب نحوها  
 ما اتفق عليه الكثرة واستقامت عليه الطريقة في زمان الامة عليهم السلام بحيث شاع

كل الامم في كل زمان  
 وفي كل مكان

في كل زمان وكل مكان  
 في كل زمان وكل مكان

الاجماع  
 لا يثبت الا على ما في كتابنا  
 ولا ما ثبت عليه من غير كتابنا  
 واما ما ثبت عليه من غير كتابنا  
 فلا يثبت الا على ما في كتابنا

وَجَعَلَ فِيهَا آيَاتٍ  
لِّمَنْ يَرْجُو

عندهم بلا تكييف أصلاً وذلك لا مكاناً خارجاً من الأحكام النوطية بالأدلة لاستنباطها عن  
الذليل كضروقات الدين إدخالها فيما ثبت بالسنة لا ما تبيح في ما ثبت بالنبوة لعدم توافقها  
من النقل الشائع النصل إلى البتة واحداً لا يثبت عليهم السلم وربما يكون لها دليل آخر من النقل  
أو العقل يمكن استنادهما إليه أيضاً فلا ينبغي ثلث الأدلة التمهيدية لدخال مثلها ولا سيما  
مع عدم حصر الإجماع فيها وحصر الثالث فيها اتفاقاً ولا القطعيات الغير الضرورية مما علم بنصر  
الكتاب ودليل العقل سواء كانت جماعية أم خلافية وسواء لم يرد فيها سنة قطعية أو ورد  
وإريد تكبير الأدلة فاتها القطعيات وإن علم بعد العلم بها والاستنباط من الحجج فيها أنها  
موافقة للرأي لا ما لم تكون مخزن كل حق ومعدن كل علم وأنه على الحق الواقع الذي لا يختلف  
إلا أن استنادها إلى ما هو الأصل في العلم بذلك واحداً أو أكثر أو إطلاقاً فاتها على الموافقة  
للحكم الواقع العقل والشرع أولى من استنادها إليه بناءً على إجماع عليه لو أريد استنادها  
إلى الشارع كما يستند منها وتندرج في أحكامها ما يؤيد بها فاستنادها إلى الله ورسوله أو  
أحدهما أولى أن تحدث كلمة الكل وكان لا مقام في عصره هو المطاع والسمع والشعاع بالشرع فما  
ذلك لا ينافي ما قلناه وكيف كان فدعوى الإجماع عليها وجعل الحجج فيها تنظر إلى ما ذكرنا لا وجه  
لرضاها ومثل ذلك ما إذا ثبت بالسنة القطعية المرتبة عن النبي صلى الله عليه وآله وأهل بيته الشاهقين  
صلوات الله وسلامه عليهم وأريد فسبغها إلى إمام العصر ثم دعوى الإجماع عليها لذلك  
من الأدلة بهذا الاعتبار فانه ظاهر الفسق وربما يوجب سقوط سائر الأدلة القطعية وغيرها  
أيضاً من العدد وحصر الحجج الإجماع في مواضع الخلاف والوفاء مع حصول العلم منها برأى الإمام  
بجمع الطرق به أيضاً وهو كما ترى فاسقاط الإجماع وحصر الأدلة بما عداه هو الوجه بناءً على  
اختصاص الطريق إلى حقيقة رأى الإمام والوجهية هي جهة الإجماع في ما ذكره وهذا هو الذي ينبغي  
تجسيمه مما اشتهر بينهم بحيث لا يوجد مخالف فيمنهم من بناء جهة الإجماع على قاعدة  
الكلانية في الإمامة كما سبق عدلهم في نفس حيث حقق من الأدلة القطعية بقول  
مطلقاً بطلانها بضع عليه الإمامة وما استندوا إليه من الأدلة العقلية العقلية مع ما  
نفك عنهم وتحققنا في بطلان الطريقة التي اعتمدها الشيخ في جهة الإجماع عند الجهل  
بقول الإمام بعينه وأدعى اختصاصاً الوجه فيها وما ياتي مفضلاً في طريقة الاستناد  
وجود مجهول النسبة للجمعين سائر الطرق فان مقتضى الجمع بين جميع ذلك مع ما سبق

هو انحصار وجه الاجماع على ان يكون من الحجج القطعية في قول الامام بعينه  
اقوال الجمعين الايضاً وقد رتبنا الاعتد به ولا ينبغي نقاداً له لا مستقلاً بسببه  
ولعله لذلك قال صاحب المذاكر ان الاجماع انما يكون حجة مع العلم القطعي به قول  
المصوم في جملة اقوال الجمعين لو اريد به معنى اخر وهو المشهور بين الاصحاب كما ذكره بعضهم  
لم يكن حجة لانحصار الادلة الشرعية في الكتاب والسنة والبرائة الاصلية انتهى ذكر ما يترتب  
منه جملة من مناخرى لاصحاب سياتي بعض عباراتهم في الباب ان فلاناً بالاطرف الى  
راي الامام على الوجه المتقدم غير مخصص بما ذكرنا من البتة على احد من الاول ان  
تخصيص السنة بما اضطلع عليه العامة وهي سنة النبي خاصة كما هو شائع في الاحتيا  
وكتبنا الاصول للقدماء وغيرهما ونعيم الاجماع لما اشتمل من الاتفاق على قول الامام متميز  
الى غير متميز وما استلزمه ان لم يكن حجة متميزة وانما ما يؤخذ منه في موضع الخلاف وبالاظ  
مع قطع النظر عن الاتفاق فاما ان صادراً منه على سبيل النقل عن النبي صلى الله عليه وآله  
ولو بطريق الفعل او التقرير فمن السنة وما كان على سبيل الفتوى نحوها تماماً فيكون الفعل  
والتقرير ونسبة القول الى الله تعالى نحوها فيقع ادخالها فيها ايضا لان حجة كونه  
كاشفاً عنها وحاكياً لها وان اختلفت جهتها كما هو معلوم وقد صرح به بسند المتصل  
العام في الاخبار فلا خلاف في ذلك العامة انما هو في تعيين الموضوع كالغنى ويقع اليها  
في الاجماع ككون الامام احداً له والعلماء ورؤسائهم وندوة قريته وغيره وانفق فيصير  
الاتفاق ونقد الداعي الى قطع النظر عن ذلك مع تحققه ويجعل منه ما انتفى عنه لان  
لم يطرأ في اليد شواهد الانبساط ككلام سائر الناس من السنن لم يكن منه كذلك ككلام  
النبي ولهذا يبرج مآظهم منه في ضمن الاجماع على غيره مما نقل عنه بعينه هذا اذا كان ثابتاً  
بنفسه على سبيل اليقين وانما اذا كان منقولاً بالاخذ فيقتضي دخاله في السنة لخروجه  
من مستح الاجماع قطعاً وكيف كان فيجوز على هذا الوجه عند الاجماع ان ذلك لا ينافي  
التمسك مع العامة والجري على ظاهر فهمهم في الاصول كما في سائر المواضع كونه اوفق  
من الاستدلال بقرينة الادلة مع عدم داع الى خلافه يقتضيه ومن هنا يستبين جواز  
عمل المقتضى غير من الاحتياط وبأنه الجحد وعندنا لا شنبها اخرى ما ذكره المقتضى  
من انما اذا كان على كون الاجماع حجة كونه الامام فيه فكل جماعة كثرنا قلت كان قول الامام

كلام صاحب المذاكر  
من اجاب عن سائر  
الاشكال

كلام صاحب المذاكر

في جملة اقوالها فاجاعها تجزؤا وان خلافا للواحد الاثنين اذا كان الامام احدهما فطعنا ونحو  
 يقتضي عدم الاعتداد بقول الباقي ان كثروا وان الاجماع بعد الخلاف كالسند في التجزؤ  
 كذا وجه ما ذكره الشيخ في عدة حيث انه في فصل الكلام في حجة الاجماع سلم كلام المورد  
 علينا بعدم الفائدة في لقول بحجة الاجماع على طريقتنا ولزوم العدل عنه الى القول بحجة  
 قول الامام بعينه ومنع كلامه مع عدو قال في فصل كيفية العلم به ومن يعينه فيه اذا كان المعصوم  
 كونه حجة قول الامام المعصوم فالطريق الى معرفه قوله شيان احدهما السماع منه المشاهد  
 لقوله والثاني النقل عنه بما يوجب العلم يعلم بذلك ايضا قوله هذا اذا تعين لنا قوله ولا  
 ينقل عنه نقله يوجب العلم ويكون قوله في جملة اقوال الامة غير متميزة منها فانه يحتاج ان ينظر  
 في احوال المختلفين ثم يبين ان وجه العلم به مع عدم تعينه وجوده مجهول للتسبيل على الوجه الذي  
 او موافقة القول بالانزيل لقاطع وغير ذلك مما ياتي في محله وذكر الحق في كتاب اصوله والمو  
 بالحارج اوضح الحق فربما من الكلام الثاني وباي عبارة وقال في المعصوم اما الاجماع فعند  
 هو حجة بانضمام المعصوم ولو خلا المامة من بعضها ثامن قوله لما كان تجزؤا لو حصل اثنين كما  
 قولها حجة لا باعتبار اتفاقها بل باعتبار قوله فلا تغتر اذا برر بحكم فيدعي الاجماع بانفاذ الخمسة  
 والعشرة من الاصحاب مع جهالة قول الباقي تلمع العلم القطعي بدخول الامام في الجملة وقد  
 استحسن ذلك غيرهم ثم اخرج عنه وقال صاحب غاية البادى في شرح المبادئ الاجماع اصطلاح  
 فقهاء اهل البيت هو اتفاق امة محمد صلى الله عليه وآله على امر من الامور على وجه يشمل  
 على قول المعصوم ان يبينه وبين الاجماع في اصطلاح المختلفين عموما من وجه فلهذا كلها  
 تعضد ما ذكرناه وان لم يكن توجيه بعضها على غيره ايضا الثاني ان يعين السنة للنسبة  
 الامامية مظم فيندرج فيها النص منها والظاهر والجمع عليه بين الامانة والامامية ومطمة  
 والمختلف فيه والعلوم منها بالسماع او غيره والمظنون فكل ما علم او ظن منه ذلك الامام  
 بعينه وما في حكمه فهو من السنة كما علم او ظن منه الى الشيء بعينه وما في حكمه فيخص الاجماع  
 اذا بالاتفاق المشتمل على قول المعصوم لا بعينه والمسلم لقوله ورايه وهذا مع غلو  
 من التكلف واقتضائه دخول اخبار الامة بافهامها في السنة بلا اعتصاف عند الاختلاف  
 الذي فيه تشدد في الحاجة اليها هو الا فوق بطريق الامامية في هذا الباب دلالة فيها  
 ورد في جهات علوم الامة عليه السلام وغرائب شوقهم ويتبع لتبيينه هنا على اهل

كلام الشيخ في حجة الاجماع

قوله الامام ما اذا لم يتعين لسانه

كلام الشيخ في حجة الاجماع

على ان حجة اجماع اهل البيت

تبيين على اجماع

ان الاجماع انما اجل دليل مستفاد برأيه لكونه المعترف القريب الموصول الى المطلوب بغير وسع  
 العلوم انه ليس عندنا عبارة عن نفس قول الامام او رايه فيكون عبارة عن الانفا في الكشف  
 تضمننا او التزاما عن ذلك ولما كانت المسئلة في حجة عندنا هي الكشف عن الحجة لانه ان يكون  
 المناط في الحجة والتسمية وان ند ولمداره الا ان المعنى اللغوي المقصود هو الاطلاق في  
 على سبيل الاطلاق لما كان ملحوظا فيهما وكان عليه من اجماع المعترف بين العامة الذين  
 هم الاصل في ذلك وكان المعروف بيننا تصديده في الاصطلاح في ذلك وكان المعروف  
 بيننا تصديده في الاصطلاح بنحو واحد وهو وجهه بخلاف في حجة ودليله جعله في  
 للاختلاف والشهرة وتقسيم المطلق منه الى اجماع الامة والامة في المبدأ وفي اخبارنا  
 ايضا وفي خطابات صحابنا وعباراتهم استعمال في حدها وكان الشائع عندنا عند  
 الفتح بخروج معلوم النسب الامانة مع شدة وزه وكثرة البائين بحيث يقطع بالحق  
 او غيره بموافقة الامام لم وكان عكس ذلك فرضا عقليا غير مقدر عندنا وكان فرض  
 انحصار علماء العصر في واحد اثنين متفقين على حكم بحيث يوجب حصول القطع بما ذكر  
 على بعض الطرق لانية والحكم بالحجة على طريقة العامة الذين هم الاصل في الباب كما سبق  
 قريبا ايضا ما ذكر من جهة الموضوع والحكم فالاجل جميع ذلك اعتبرنا ان يكون للافتقار  
 بمقتضى المعارف مدخل في الحجة وان روي خلاف ذلك بعض عبارات المتقدمين واشبه  
 الحال على جماعة من العلماء المتأخرة في الاقصاء والمتأخرة كما اتفق نحو هذا الاشتباه الحقيقي  
 الشرعية فلو اتفق ثلثان احدهما الامام عليه السلام متقين او مشبهين بما كان حجة كما اذا كان  
 احدهما النبي صلى الله عليه واله لكان لا يكون شيء منهما من الاجماع المصطلح وان كان  
 مستطابقا مع الاشتباه مدخل في الحجة ولا ضير في ادخال مثل في السنة واخرجه  
 هذه الحجة من ادلة المعرفة لكونه على فرض وقوعه في غاية الندرة ودخوله قطعا من  
 جهة اخرى في السنة اذ لا يعتبر فيها وجود المخالف للمعصوم ولا عدم الواقع له بل حجة  
 نسبتها اليه من جهة السماع والشاهدة وهي موجودة فيما يخبر به بلا شبهة من دون فرق  
 بين الحق والامام في ذلك بقدر فرض وقوعه ويمكن ان يجعل من انواع الاجماع كالشهور  
 عند من قال بحجتها وعلى اى حال فليس من الاجماع المعروف في المبدأ والى الخاصة والعام  
 كما لا يخفى ومن هنا علم ايضا انه اذا علم راي احدهما في السماع او نقل ولا اجماع كما عرفت



الذين لتدل العقل والنقل على كونهم هم الطائفة المحقة والفرقة الناجية وفيهم الحق وان  
 يقتصر لشخصه لم يعرف بعينه فيستعمل الجماع فيما اصطلاح عليه لقوم من نفس الاتفاق العام او  
 الخاص يستدل في هذا المقام كما هو شائع في الروايات متداول في الاحتجاجات ما اشتهر  
 لذلك بعد ثبات الادلة السميعة ويجعل غير السنة التي تم عندنا النبوة والامامة ويراد به  
 اجماع الامامية المستعمل على قول الحق سواء في قول سائر الامة او خالفه بحيث عنه وعما  
 يتعلق به في الاصول الكلام ويعني عليه كثير من العقائد والاحكام ويلا منه الطوائر  
 ونوّه باسمه في جميع الاعضاء والامصاف غير جيد قطعاً بل كان ينبغي ان يصنعوا كما صنع  
 المفيد في تذكر الاصول على ما وجد في مختصرها كراحي حيث لا يحصل اصول الاحكام  
 في كتاب السنة النبوية والامامية ثم قال وليس في اجماع الامة حجة من حيث كان جليلاً  
 ولكن من حيث كان الامام المعصوم فاذا ثبت انها كلها على قول فلا شبهة في ان ذلك لقول  
 هو قول المعصوم ذلوله يكن كذلك كان الحق عنها باتها مجمعة باطلاً فاما تصح الحق باجتماعها  
 لهذا الوجه انتهى قال في امل كتاب المقالات على ما حكى اجماع الامة حجة لتضمن قول الحق  
 وكذلك اجماع الشيعة لثبات ذلك دون الاجماع الى غير كلامه وهو موافق لما في التذكرة  
 ثم ان المفيد في سائر كتبهم يقتصر على ذلك بل جرى أيضاً على طريقه سائر اصحابه في  
 مقام الاستدلال فمعهم كل الاشكال وفصل الخطاب في هذا الباب وانما ان فلان بان طريق  
 الوصول الى اى الامام على وجه يقتضيه في معرفة الاحكام ويقول لانه مقام الحاجج الحما  
 مختص في معرفة بعينه من قوله او فعله وتقريره كما هو المشهور بين الفقيهاء في شأن النبي  
 وبين اصحابنا في الامام كالحضور وبنية وان وجه حجة الاجماع مختص في دخول قوله وذا  
 في الاقوال والاراء كما هو المعروف بين اصحاب حتى كاد ان يكون اجماعاً عندهم ولا سيما  
 عند قدمائهم وان لا يكون حجة في زمان النبي مع قطع النظر عن وجود معصوم غير في  
 الامة لان العبرة بقوله خاصة فالوجه ما صنع المفيد من ثبوت الادلة السميعة من دون  
 اغنيا الاجماع بالقبض ولا بمعنا الخوف من ان تكلف انطباقها على معظم الاخبار وطريقه  
 السلف لا يراكم تقدم الاشارة الى عن المرتضى مزيد مبانيها الطريقة العامة للذين ليسوا  
 من الحنفية في شيء وكان الشد في خلافهم ولا يرد على ذلك ضرورة ان المذهب نحوها  
 ما اتفق عليه الكثرة واستقامت عليه الطريقة في زمان الامة عليه السلام بحيث شاع

كل الامم في كتابها  
 وفيها

في كتابها  
 احكام

الحاج  
 والامامة والنبوة  
 والامامة والنبوة  
 والامامة والنبوة

والمحقق في الأصول  
في الأصول

عندهم بلا تكييف أصلا وذلك لا مكان خارجا من الأحكام النوظفة بالأدلة لاستضافتها من  
الدليل كضروريات الذين ادخلها فيما ثبت بالسنة لا مامية في ثبوتها بالثبوتية لعدمها  
من النقل الشائع النصل إلى البتة واحدا لا يثبت عليهم السلم وربما يكون لها دليل آخر من النقل  
والعقل يمكن استنادها اليها أيضا فلا ينبغي ثلث الأدلة التمهيدية لا تدخل مثلها ولا سيما  
مع عدم حصول الإجماع فيها وحصرها في ثلث في اتفاقا ولا القطعية الغير الضرورية تمام علم بنصر  
الكتاب ودليل العقل سواء كانت إجماعية أم خلافية وسواء لم يثبتها سنة قطعية أو وردت  
وإريد تكثير الأدلة فافها لقطعية وان علم بعد العلم بها ولا استغناء عن الحجج فيها انتهى  
موافقة الرأي لا مام كونه مخزن كل حق ومعدن كل علم وأنه على الحق الواقع الذي لا يختلف  
إلا أن استنادها إلى ما هو الأصل في العلم بذلك واحدا وأكثر وطاقتا هما الموافقة  
للحكم الواقع العقلي والشرعي أولى من استنادها إليه بناء الاحتجاج عليه لو أريد استنادها  
إلى الشارع كي يعتد منها وتدرج في أحكام المأمورين بانها فاستنادها إلى الله ورسوله أو  
أحدهما أولى أن تحدث كلمة الكل وكان لا مام في عصره هو الطاع التبع والضعاف بالشرع فما  
ذلك لا ينافي ما قلنا وكيف كان فدعوى الإجماع عليها وجعله الحجج فيها نظر إلى ما ذكرنا من الوجوه  
لأصلا ومثل ذلك ما إذا ثبت بالسنة القطعية المرتبة عن النبي صلى الله عليه وآله وأهل بيته السابقين  
صلوات الله وسلامه عليهم وأريد فسبغها إلى المام الضرر ثم دعوى الإجماع عليها لذلك في  
من الأدلة بهذا الاعتبار فانه ظاهر الفسا وربما يوجب سقوط سائر الأدلة القطعية غيرها  
أيضا من العدد وحصر جميع الإجماع في مواضع الخلاف والوفاء مع حصول العلم منها برأي الأما  
الجميع الظن به أيضا وهو كما ترى فاسقاط الإجماع وحصر الأدلة في ما عداه هو المنهج بناء على  
الخصصا والطريق إلى خرفة رأي لا مام والوجه في حجة الإجماع فما ذكر وهذا هو الذي ينبغي  
تحصيله تماما أشهر بينهم بحيث لا يوجد مخالف فيه منهم من بناء حجة الإجماع على عدم  
الكلامية في الامانة كما سبق عنهم في نفس حيث تحقق من الأدلة القطعية يقول  
مطلقا بطلانها بطلانها لتمامها وما استندوا إليه من الأدلة العقلية العقلية مع ما  
فلا كنههم وتحققا في بطلان الطريقة التي اعتمدها الشيعة في حجة الإجماع عند الجهل  
بقول الامام بعينه وأدعى خصصا الوجه فيها وما ياتي مفصلا في طريقة الاستناد  
وجود مجهول النسبة في جميع الطرق فان مقتضى الجمع بين جميع ذلك مع ما سبق

هو اختصاص وجهه بحجة الإجماع على أن يكون من الحجج القطعية في قول الامام بعينه  
 اقوال المجيعين التي شئت ونذكرها لا يعتد به ولا ينبغي عقادة لئلا تستقلا بسببه  
 ولعله لذلك قال صاحب المذلل ان الإجماع انما يكون حجة مع العالم القطعي بدخول قول  
 المعصوم في جملة اقوال المجيعين ولو اريد به معنى اخر وهو المشهور بين اصحاب كذا فيهم  
 لم يكن حجة لا خصا ولا ادلة الشرعية في الكتاب السنة والبرائة الاصلية انتهى ذكرها  
 من جملة من مناخري اصحاب سياني بعض علماء اقم في الباب ان فلانا بان الطريق الى  
 راي الامام على الوجه المتقدم غير مخصص فها ذكر فلا بد من البناء على احاد من الاول ان  
 تخصص السنة بما اصطلح عليه العامة وهي سنة النبي خاصة كما هو شائع في الاخبار  
 وكتب الاصول للقدماء وغيرها وتعيم الإجماع لما اشتمل من الاتفاق على قول الامام متمم  
 الى غير متمم وما استلزمه ان لم يكن في ضمنه وانما ما يؤخذ منه في موضع الخلاف وبإلحاق  
 مع قطع النظر عن الاتفاق فاما ان صادرا منه على سبيل النقل عن النبي صلى الله عليه  
 ولو بطريق الفعل والتقرير من السنة وما كان على سبيل الفتوى نحوها مما يفيد كلف  
 والتقرير ونسبة القول الى الله تعالى نحوها فيصح دخاله فيها ايضا لان حجة لكونه  
 كاشفا عنها واحكاما وان اختلفت جهتها كما هو معلوم وقد صرح به بسند المتصل  
 العام في الاخبار لا خلافا في ذلك العامة انما هو في تعيين الموضوع كالمعنى ويصح له  
 في الإجماع لكون الامام احدا لا مائة والعلماء ورثتهم وندوة تفرده عن موافقيهم فيقول  
 الاتفاق ونقد الداعي الى قطع النظر عن ذلك مع تحفظه ويجعل منه ما اتفقوا عليه لا يخرج  
 لم يتطرق اليه شواهد الانبئاس كلام سائر الناس من السنة لم يكن منه كذلك ككلام  
 النبي ولهذا يرجح ما ظهر منه في ضمن الإجماع على غيره مما نقل عنه بعينه هذا اذا كان ثابتا  
 بنفسه على سبيل اليقين وانما اذا كان منقولا بالاخاد فيعين دخاله في السنة بخوجه  
 من سنة الإجماع قطعا وكيف كان يتجه على هذا الوجه عند الإجماع نالك الدالة مع ما في  
 المناشاة مع العامة والجرى على ظاهر طريقهم في الاصول كما في سائر المواضع لكونه وافق  
 بغير المسئلة وتقرير الدالة مع عدم داع الى خلافه يعتد به ومن هنا يستبين جملتها  
 عن الرضى غير من الاعتدال بقرينة وابانة الحمد وعند الاستنباط اخرى ما ذكره الرضى  
 من انه اذا كان علة كون الإجماع حجة كون الامام فيه فكل جماعة كثرت وقلت كان قول الامام

كلام صاحب المذلل

فمن ضمن الخبر  
 من السنة الإجماع

كلام صاحب المذلل

في جملة اقوالها فاجماعها تجوز وان خلاف الواحد الاثنان اذا كان الامام احدهما قطعاً وتجوز  
يقضى عدم الاعتداد بقول الباقي ان كثروا وان الاجماع بعد الخلاف كما بسند في التجزؤ  
كذا وجه ما ذكره الشيخ في عدة حيث انه في فصل الكلام في حجة الاجماع سلم كلام المورد  
عليها بعدم الفائدة في قول بحجة الاجماع على طريقتنا ولزوم العدل عنه الى القول بحجة  
قول الامام بتعيينه ومنع كلامه مع عدمه وقال في فصل كيفية العلم به ومنه قوله اذا كان <sup>قوله</sup> اعتباراً  
كونه حجة قول الامام المعصوم فالطريق الى معرفة قوله شيئان احدهما السماع منه المشاهد  
لقوله والثاني النقل عنه بما يوجب العلم بذلك ايضا قوله هذا اذا عين لنا قوله ولا  
ينقل عنه تعميلاً يوجب العلم ويكون قوله في جملة اقوال الائمة غير متميز منها فانه يحتاج ان ينظر  
في احوال المختلفين ثم يبين ان وجه العلم به مع عدم تعيينه وجوده بمجهول النسبة على الوجه الذي  
او موافقة القول بالانزيل القاطع وغير ذلك مما ياتي في محله وذكر المحقق في كتاب اصول المو  
بالعارض او في الحق قريباً من الكلام الثاني واي في عبارة وقال في الاعتبار اما الاجماع فعند  
هو حجة باضام المعصوم ولو خلا المأمون فقها شام قوله لما كان حجة ولو حصل اثنان كما  
قولها حجة لا باعتبار اتفاقها بل باعتبار قوله فلا تعارض بين قولهم في دعوى الاجماع بانفاق الخمسة  
والعشرة من الاصحاب مع جهالة قول الباقي الا مع العلم القطعي بدخول الامام في الجملة وقد  
استحسن ذلك غيره ممن تأخر عنه وقال صاحب غاية البادية في شرح المباني الاجماع اصطلاح  
ففيها اهل البيت هو اتفاق ائمة محمد صلى الله عليه وآله على امر من الامور على وجه يشتمل  
على قول المعصوم ان بينه وبين الاجماع في اصطلاح الخالفين عموم ما وجه فنهذه كلها  
تعصده ما ذكرناه وان لم يكن وجوب بعضها على غيره ايضا الثاني ان تعميم السند للسنة في  
الامامية مضمون فيها النص من مآل الظاهر والجمع عليه بين الامانة والامانية ومظهر  
والخلاف فيه والعلوم منها بالسماع او غيره والمظنون فكل ما علم او ظن منه ان الامام  
يعينه وما في حكمه فهو من السنة كما علم او ظن منه اي لشيء معين وما في حكمه فيخص الامام  
اذا بالاتفاق اشتمل على قول المعصوم لا يعينه والسنة لم لقوله ورايه وهذا مع خلو  
من التكلف واقتضائه دخول اخبار الائمة باقسامها في السنة بلا اعتصاف عند الاختلاف  
الذي فيه تشديد الحاجة اليها هو الا وفوق طريقة الامامية في هذا الباب دلالتهم بما  
ورد في جهات علوم الائمة عليه السلام وعرايش شوقهم ويتبعى لتبيينه هنا على اختيار

كلام الشيخ في قوله

قوله الامام فانما لم يتعين لانه

كلام الشيخ في قوله

وهو صحيح

فتبين على ما بين

ان الاجماع انما جعل لبيان الاستفلا براسه لكونه المعروف القريب الموصول الى المطلوب كغيره ومن  
 العلوم انه ليس عندنا عبارة عن نفس قول الامام اوردية فيكون عبارة عن الاضافى للكاسف  
 فقمنا او انما عرف ذلك ولما كانت العلامة في حجة عندنا هي الكشف عن المحجة لزم ان يكون هو  
 المناط في المحجة والتستمين وان ندوله مداره الا ان المعنى اللغوي يقتضى تحفظا لاولها  
 على سبيل الاطلاق لما كان ملحوظا فيهما وكان عليه مبنى الاجماع المعروف بين العامة الذين  
 هم الاصل في ذلك وكان المعروف بيننا تحديده في الاصطلاح في ذلك وكان المعروف  
 بيننا تحديده في الاصطلاح بنحو واحد وبه وحده الخلاف في حجة ودليله جعله بالاعتماد  
 للاختلاف والشهرة وتقسيم المطلق منه الى اجماع لا مذهب والامامية والاشد اول اخبارنا  
 ايضا وفي احتجاجات اصحابنا وعبادتهم استعماله في احدهما وكان الشائع عندنا عند  
 الفتح بخروج معلوم النسب الامام مع شدة وكثرة البائين بحيث يقطع بالحق  
 او غيره بموافقة الامام لم كان عكس ذلك فرضنا عقليا غير مقبولة عندنا وكان فرض  
 اخضار علماء العصر واحد اثنين متفقين على حكم بحيث يوجب حصول القطع بما ذكر  
 على بعض الطرق لا يتبادر بالحكم بالمحجة على طريقة العامة الذين هم الاصل في الباكي سبق  
 قريبا ايضا ما ذكر من جهة الموضوع والحكم فلاجل جميع ذلك اعتبرنا ان يكون للافتقار  
 بمقتضى المنافاة مدخل في المحجة وان رده خلاف ذلك بعض عبارات المتقدمين واشبه  
 الحال على جماعة من العلماء المناصرة في الاعصار المناصرة كما اتفق بنحو هذا الاشتباه الحقيقي  
 الشرعية فلا توافق ثنائ احدهما الامام عليه السلام متقين او مشبهين بما كان محجة كما اذا كان  
 احدهما النبي صلى الله عليه واله لكنه لا يكون شئ منهما من الاجماع المصطلح وان كان  
 استعمال الاتفاق مع الاشتباه مدخل في المحجة ولا ضير اذ خال مثله في السنة وانما خرج من  
 هذه المحجة من الادلة المعروفة لكونه على فرض وقوعه في غاية الندرة ودخوله قطعا من  
 جهة اخرى في السنة اذ لا يعتبر فيها وجود المخالف للعصم ولا عدم الواو له بل تحفظ  
 فسيها اليه من جهة السماع والمشااهدة وهي موجودة فيما يخفى به بلا شبهة من دون فرق  
 بين المحجة والامام في ذلك بعد فرض وقوعه ويمكن ان يجعل من توابع الاجماع كالشهور  
 ههنا من كمال محجةها وعلى اى حال فليس من الاجماع المعروف لشد اول بين الخاصة والعامة  
 ولا يفتى ومن هنا علم ايضا انه اذا علم راي احدهما لا السماع او نقل ولا الاجماع كما شئت

بل الثبوت الحكم بنفسه كما سبق لم يكن بهذا الاعتبار دخلا في توفيق الأدلة ولا يصير خروج  
 منها كما لا يخفى فإنها ان لمعرف فيما بينهم توقف جهة الاجماع في كل عصر على قاعدتهم في  
 الامانة من جهة استمرار وجود الحق وعصمة كافر وان لا مالا كان حجة فبوقها ثبتت  
 به كل ما توقف عليه من الأصول والفرع وغيرها وانما فيها او نفي العصمة ولم يخرج من  
 سلك الأدلة مطم وبالقول بوجود الحق المعصوم في عصر دون آخر يختلف الحكم باختلاف ذلك  
 لكن لا قابل به بالنسبة الى ما بعد نيتنا صريحا يعتد به ولا يستأجره مع قطع النظر عن الاشكال  
 بالكلية كما هو الفرض فالعبرة بالاول الا ان الحثية ملحوظة في كل اجماع فحجة اجماع كل  
 عصر لوجود الحق فيه لا يقبله وما بعد وقد استمر نذول بينهم ولا يتباين قد فاهم  
 بناء المسئلة على اذ كر حق انه قلما يتفق مسئلة اصولية اتفقوا عليها كانتا فاهم عليه  
 على هذا نيتنا جملته من المطالب المتقدمة واللازم مما ذكره جماعة من متأخري متأخريهم  
 وغيرهم في بيان بعض طرق الكشفان بحجة ثبت بها وبدونها وان لم تنجح جميع القضايا  
 والازمنة واختصنا ايضا بالاجماع المخصص لهم او اشترك بينهم وبين غيرهم ومنهنا  
 تتكثر وجوهها وعللها ويختلف دليلها وحكمها حتى انه كان يكون دخالا لاجماع  
 ح في الأدلة العقلية التي تختلف مذرك العقل ومسا لكيفياتها اولى واخرى كما لا يخفى  
 وجملة الوجوه ان حجة حيث لم يتعين قول الامام اما ان تكون لدخوله في الجمع بين عصر  
 لا بعينه وهو الاصل المنشأ ولا لوافقة الاصحاب للعامة على القول بحجة الاجماع  
 في جميع الازمنة الا ان اعتبارهم لعدم تعين قول الامام اما هو في زمنا الغيبة والفرق  
 بينه وبين السنة وكشف اجماع من عداه عقلا او عادة عن موافقته لم ورضا  
 بحكمهم من جهة التكليف الواقعي والظاهري وهذا قريب من سابقة الامم في شئنا  
 علم قول الامام او رايه بطريق النظم وفي هذا علم رايه بطريق الالتزام العقلي والاعتبار  
 او لكشف عادة عن علمهم بورد نص سابقا طع في ذلك عن احد الامم عليه السلام  
 او بوجود دليل قطعي عليه مطلقا موافق لاي الامام قطعا فيكون لكشف عنه  
 مستندا الى العقل والعادة معا وهذا نظير ما تقدم عن بعض المخالفين لا شك  
 بل لعل العقل او بوجود دليل معتبر عليه كذلك يتبع هذه الوجوه وجوه اخرى باعتبار  
 الكاشفة انه قد يكون اجماعا من جميع من يعتد به بطريق النصيب على الحكم او اجماعا

بأنه في بعض  
 النسخ  
 من  
 نسخة  
 زكية

حكم اومن جملة من قد ما لهم كذا واجماع مستنبط من سيرة مستمرا وانما رعاضا  
 موجودة في كتب معتبرة واستخرج من قواعد عامة فقهية واصولية مجمع عليها باحد  
 الوجه المتقدم فلهذا كل ما مع ما سبق ان تمت مسترك في الكشف عن النجس والاشنا  
 الى الاتفاق في الجملة والخروج عن الاذلة العنصرية بالاصالة بخلفه باخبار الكاشف والتميز  
 والذليل والحكم وتبرسم الجميع مع وجه لمحيها صوره في نوع عشرة جهات تنكلم في كل منها  
 بما يناسب ويحتاج اليه من جهة مكان وقوعه والعلم به حجة لا اول وهو كالاصول والاعمال  
 في هذا الباب وان لم ينطبق على قاعدة الاصحاب ان يستكشف غايته على الامام لكونه  
 المتبع المطاع من اتفاق الاصحاب الاتباع كما اشرنا اليه سابقا ويختلف هذا باختلاف  
 الاحوال والافمنة فان وقع الاتفاق على شيء من الاحكام وفي العصر جدا لا يتم قد استنبط  
 من قبل ذلك اقواله وطريقه لاهل عصره واصحابه وبطائنه الواقفين على سيرة وعيابه علومه  
 خاصته المهتدين بهديه وكثرة شيعته لعارفون للتابعون لافره وهيبه وخواصه كما ان  
 الصادرون عن حكمه ورايه مكشفة فاقام قولها او علم من قوله مع اجتماع سائر شرائط  
 المذكورة انفا ظاهرا لا يقتريه ريبا صلا وريبا يحصل بدون اتفاق الكل ويستغنى شهود  
 ونحوها عن اعتبار ولا عبرة اذا بان اتحاد العصر ولا تبعث دهر بل المدار على بلوغهم من  
 الكثرة الى ان يحصل الكشف المذكور فيقدر بقدره وان وقع ذلك في عصا من قبيد  
 من الائمة وشيعتهم واصحابهم وكان المجعول مع قرب عهدهم وتمكنهم حيا نانا من احكام  
 شفاها عن ائمتهم فذا ظهر من سيرهم واحوالهم النقيب البليغ في صول المسائل وفروعها  
 مراجعة قوال الائمة واخبارهم المعلوم في جلال الامور في دقاتها وعدم التسامع  
 الحكم والعلل الا ثبت مكنون اليه دليل واضح يصح القول عليه فانفاق هو لا ايضا  
 على شيء من الاسام كثيرة اما يكشف عن انه لم يتحقق الاضحية ما خوزه من الحجج على جبري  
 العلم والقطع وان وقع ذلك في عصا من كان منهم من قبل امكلا الامر فلما يحصل منه  
 العلم باصابة الحق الثابت في نفس الامر مع بعد تحقق الايمان وادان وقع في سائر الامور  
 التي ما تناهت وما بقدر من ازمته الغيبة فذا يحصل الكشف في بعض المسائل بما يترك  
 من استقامته طرية الامامية وفوق علمائهم في احدا لا على اخر من الاموال التي  
 واخصاصهم به من قبل الفرق الاسلامية مع شدة ودع كية منهم وفوق كية منهم وثبتهم

العلم بالاصول والاعمال  
 في هذا الباب

بطاعة ائمتهم وكون اخبارهم نصباً عنهم وعليها اجتهادهم ومداواعتهم وعدم خفا  
 فتاوى لسلف طريقتهم عليهم وغزيرتهم عليهم على ما فهمت على خلافهم كما هو الظاهر  
 من احوالهم وكثير ما يحتاج الى ازالة التبع والطلع وشدة البحث والنصح كي يحاط علماً  
 بما كان عليه فتوى الامامة وعلماهم سابقا في الالط ما عليه طريقتهم خلفهم وما نقلوه  
 او تناولوه عن سلفهم او المشايخ عن مشايخهم وما يتضمنه الوجود من كتبهم ولا سيما  
 الاصول القديمة وسائر مصنعاتهم التي كانت مرجع الشيعة في احكامهم ومبني اعلمهم  
 مدارسهم فيعاضد الفتوى بالفتوى العلى بالعلل ويتقوى المرئوب بالمرئوب والنقل بالنقل  
 الى ان يعرف ما هم عليه من قديم الدهر وسالف العصر يعلم انه من هبه الذي يعرف لهم  
 سواء وان كل ما تمسكان به بعد انتشار من هبهم واشتهار طريقتهم على ذلك وخاصة  
 علمائهم واصحاب ائمتهم وارباب النصوص منهم فيستكشف بذلك قول بعضهم بعض  
 ويعرف مذهب من لم يعرف ممن عرف حيث لم يعرف خلاف ذلك ولهذا يستقيم التبر  
 من الشبهة الى المبدأ ومن الطول الى العرض تأكيداً للبحث وتشييداً للغرض ضد ذلك  
 يحصل العلم بان ذلك لم يكن الا من جهة ما خوذ من الحجج خالصة من ثوابل اليتمه كما سبق  
 من علم ذلك وبذلك ما هنا لك علم ايضا انه قول الامام القاسم عجل الله فرجه وسهل فرجه  
 عجزه واذا اتفق قول غلام باب على التدريج بطريق الظاهر والسماع من كل جانب و  
 ناهية بحيث يقتضى كون ذلك مذهباً لجميع الامم او المؤمنين او علمائهم خاصه و  
 ينسب الى الامام العصار وغيره من الائمة عليهم السلام وكان على وجه لا يمتريه طريق ولا يفر  
 لفظ الامام من غيره حتى يندرج في السنة ويدخل بقله في قسم الاخبار فتح يتقوى الامر  
 بتاكيد ويكون القبول عليه اعظم واشد الا انه يخرج بذلك من طريقة النابغة والعبوة  
 الى طريقة الظواهر والتابع وهي طريقة مستقلة فائى في الوجه الثاني ولا كلام هنا فيها  
 نعم قد للاخط باعبار احوال سائر العلماء وغيرهم ايضا من الامم والامامة دون ذلك  
 عليهم السلام وهي معتبرة في هذا المقام ثم انه لا فرق فيما قلنا بين ان ينضم مع ذكره على ان  
 افطخ مسند الى احدهم صلوات الله عليهم ولا وتجايز اذ القبول على الحكم مع عدمه  
 اذ يعلم انهم قد بلغوا الظهور الى ان شفعوا عن ذكره ليلدوان الحكم في تركه ناديه  
 الاقتصار الى توهم انحصاره فيما افترض عليه الاستغناء الى الاطالة بلا طائل والهاشدة

هذا هو المذهب  
 الذي عليه  
 ائمتنا  
 عليهم السلام  
 في كل  
 ما يتعلق  
 بالدين  
 والدار  
 والنفس  
 والآخر

الخاطيء مع ارتفاع الخلاف والخطأ المحزون الى الاضمار بشاة ما يوافقنا اتفاق مع ذلك  
 فتعين على الرواية الاولى غنى فلم ينقل الدليل على الحكم واشاعة الاتباع مع انكار ولا يحد  
 تختلف في بعض المواضع لاحتمال الخلاف والذوا على المقاصد فيها وعدم لزوم ايراد الحكمة  
 في جميع مقاماتها وحيث ظهر من قولهم وعدم اعتمادهم في الاحكام لاعلى ائمتهم وشدة اعتنائهم  
 بنقل اخبارهم فتركنا نقل الدليل على الحكم مع اجماعهم عليه ليل على ما ذكرنا خيرا لهذا لا كفا  
 بما له من الوضوح والاشتهار لدى الخاص والرسوخ في ضمائرنا والى البصيرة والاختصاص في  
 معرفة نقل دليل الخاص لا سيما اذا كان بناء العمل عليه لئلا يفتروا وسرا وجهها فلا يجوز  
 في مثل ذلك والجهل عن مستند مع العلم الاجمالى بوجوده لعدم ذلك ترى فلهذا الرواية  
 او بدونها بالنسبة الى غيرهم من كان في عصاها فقلنا رواياتهم بالنسبة الى ما صدر من ائمتهم  
 من الاقوال والافعال وغيرهما مع شدة اعتنائهم بآثارهم ومزيد احتياجهم اليها وقصودها  
 بسند او لا لانه عن معظم احكامهم التي يجب الاضمار بمعرفة ما مع انها اعظم اصولها وقوم  
 اولئك ما يكون عمدة السبب في جميع ذلك هو ما يتبين من لا كفاء بما اشتهر بينهم وثبتت خواصهم  
 وبما كانوا يتناولونه يدان يدا ائمتهم صلوات الله عليهم وان لم يتسوانا بطل في كتبهم لم يثبت  
 في رواياتهم ونظري لئلا نذكر في حقهم بعد شيوع عقدا وان لم يمتدوا انكشف  
 ذلك باجماعهم كان حجة فاطمة لا سبيل الى تكادها ووجه طرح الاخبار المنافية له او  
 تاويلها كما صنع ذلك الكليني كتاب الكافي من الكافي وغيره في مواضع كثيرة حتى انها  
 كلما ازادت كثرة ووضوحا ازادت ضعفا وهنا لا ريب في ظهور عدم خفاها عليهم  
 صح فيكون اجماعهم على خلافها مع كونهم من اتباع ائمتهم وروايتهم لها عنهم تمامه ولا بد  
 كان معهم ما يمنع من العمل بها وقد اخذوا يدان يدا ايضا الى ان ينقل الاثمة عليهم السلام  
 فعلوا بذلك تلك الاخبار ما قبله او ردت تقيده ووضعا الواضعون عليهم كما هو  
 في اخبارهم فكان لا اعتماد على الاجماع اشد وافوى من الاعتماد على الاخبار وقد استنبأنا  
 بما يتناه طرقي العلم به ووجه حجة الحاجة اليه سبيل شهادته بينهم بقدر ما كان في  
 عند معظمهم مفقودا من طريق مخالفتهم وبعدهم ظهر ايضا وجه اكثار القدح في ما  
 الغيبة من الاحتجاج به التقويل عليه مع ما كان عندهم من الاصول الاربعة وسائر كتبنا  
 اضطراب الائمة حتى استيدنا المرتضى مع ما استنبأنا منهم من فضله وجلاله وكثرة

انما جازى كتب شيخنا الشريف  
ففضل القدامى في هذا العلم  
جاء منهم من القدامى اجدت صلاح  
الشيخين من بعدهم

او يتبع طبعهم الخطا في صلاحك عادة وكلما كان ذلك  
فهو من هب احدا منهم وروى عنهم

الكتب الموجودة في تلك الاعضاء في خزانة ادعيته يعلم معظم الاحكام بالضرورة من مذاهب  
اشياعهم السلام بالاخبار المتواترة في الاكثر واجماع الامامية في العلة الاولى وبما ادعى عكس  
ذلك في بعض كتبه وهو الذي صرح به السيد الروح القدس السيدان ولم ينكره المتضي عليه ومن  
المعلوم انه لو كان اصحابنا الامامية من بلايا اعدائهم وجهاتهم كانت احكامهم باسرها  
او معظمها ظاهرة بحسب الحاجة عند خواصهم عوامهم حتى لا يحتاج الى التمسك بالادلة الخفية  
التي لا تصيب فيها العظمى ولا الى الالتزام بتناول الاخبار القطعية الصحيحة بل عن يد عنهم  
صاوات الله عليهم فكيف ينكرون بثبوت بعضها باجماعهم الذي قام مقام الضرورة عند شمس  
مع انه كما ان بعض الافاضل من مشايخنا طاب ثراه لولا الاجماع لم يبق للفقهاء عبث ولا اختصار  
عود ولذا ترى كثير لما تخاصموا عنده وانكره بل شافى لاصول عند السعة الجاهلية ليعرفه  
الفرع عند الصيق الشدة وربما عثر بعض الاغاطم منهم ايضا الى الحقين انهم ادعوا  
فهو معظم الاحكام لا يمكن الا بصحة الاجماع وقد منع التقليد بعض القدماء وفيها  
حلب كافي الصلاح وابن هرة وغيرهما مكنين بامور اعطوها ما يظهر للعوام من اجماع العلماء  
عند مناقشتهم في اوقائع المحتاج اليها فلا يكتفى العلماء عند الحاجة بذكرنا اولي الجواز  
واخرى ولا يخفى ان الاجماع وان كانت له طرقا خروفا يمكن حمل كل ما لم يذكره عليه  
الا ان اقرب طرقه الى القبول واكثرها دونا في الاستدلال ولوا دعاء هو مائة مائة  
لا ينفك عنه ما عده ويقنأ له الاطلافي بلا اشتباه وعلى هذا الوجه فلك في تقريره في شكل  
ان تقول هذا ما ذهب اليه جميع علماء الامامية عن طريقهم وطريقه كثير منهم ان يصدر عن  
راي احد منهم ورؤسائهم وهو حق في هذا كذا لك وتقول هذا ما اتفق عليه من يكشف  
اتفاقهم عن راي من ذكروا الكبرى والنتيجة كما ذكرنا وان اردت ان تستكشف راي الامام  
الغائب وغيره من كان امام عصره وقد اخذ الاحكام عندك الكبرى بقولك وكل ما  
كان كذلك فهو من هب فام العصر غير من ثمة الحق وان شئت زدك هذه على الاولى  
على طريقة الاقيسة المركبة الموصولة او المفصلة واذا نظرت الى ما اشرفنا اليه من قضية لفظنا  
والسمع مع المنصيين لا تنسب لبقول الى جميع علماء الامامة والامامية يقولون طلاق  
حيث ثبت ذلك والى بعض المقدمات السابقة المنصية لا تستكشف مدعيهم بل يعرف  
منهم من عرف كذلك فلك ان تقول الامام واحد من علماء العصر وكل منهم من

حاضرهم وغايتهم وقيمتهم قابل لهذا فالامام قابل له او تقول هذا راي جميعهم قاصدا  
 بذلك دخول الامام فيهم لا بعينه وكل ما كان كذلك فهو حق فهذا حق وان شئت صنعت  
 هذه الكبرى نحو ما سبق في حيث كان وجهه فسنبت الى الجميع من عدل الامام او بعد هو ما علم  
 مفضلنا بالنسبة الى بعضهم وبجملنا بالنسبة الى اخرين بحيث علم بما قدم اخذنا ما سبق  
 دون اخر ولو سئل عن كل منهم بخصوصه لفسد لينة ما نسبنا الى غيره وان اختلفت احوالهم  
 باعتبار ثبوت مذهب بعضهم في ذلك مفضلنا دون بعض لم يتناولهم بقبض نفسه  
 شئت ذلك لم يقول مطلقا فلذلك صادقا اشتملة على ذلك كالكبريات التي مناط حكمها  
 العقل والسر والعرفا المنضوية لثبوت المحول للموضوع مطلقا من حيث هو من دون  
 ملاحظة الخصوصية ولا اراده على جهة العتق والكلية فان دفع ذلك والورثنا كما اندفع  
 عن اشكال الاول باعتبار كبراه مظهر لولا ما ذكرهنا في بيان جهة كلية الحكم لم يندفع ما دفع  
 به في غيره فحصول العلم التفصيلي بالنتيجة المجهولة قبل ترتيب البرهان ينتج على الاجمال الى  
 عليه بعض الكبرى منشأ ما قلنا ولا مانع من حصول العلم بالتفصيل من العلم بالجمل كما لا يخفى  
 من عكسه فندبر ولا يخفى ان هذا الوجه حيث تحقق احسن الوجوه المشار اليها وانفها ولا  
 يتوقف على العلم بانفاق الجميع على الحكم وفي خلافه عنهم اجمع اذ قد يحصل العلم برأي الامام على  
 هذا الوجه من اتفاق كثير منهم من شأنه ما سبق كما سبق في خلافه من كل من يحمل انه لا امام  
 يخل خروجه بالامتناع العادي المشار اليه فلو استثنى من له يكون كذلك من كلية لم يقدح في  
 الانباج والحيث لا ترى ان جماعة كثيرة من المنسبيين الى الشيعة من معاصر الائمة عليهم  
 فضلنا عن غيرهم قد ذهبوا الى مذاهب فاسدة مخالفة لضرورة الدين والمذهب لم يقدح  
 ذلك في حكم الضرورة ففضلنا من طوائف اليقين وهذا ظاهر لكل ذي سداد وبيان الدين  
 في حيث حصل العلم برأي الامام وقوله على هذا الوجه علم خلوه من شوائب الريبة والنفي فيكون  
 اقوى من كثير مما دلل عليه في خصوص المرتبة فضلا عما يحتمل لبعض جهات غير راد باجماعها  
 قطعا لا ينبغي من راء ذلك تحجج بالعرفه فما وراء عبادة ان فيه هذا القضي ما امكن ايراده  
 في بيان هذا الوجه وكشف خوافيه وتشييد مبانيه ومع ذلك كله يلزم ح او واحدنا  
 عدم انضباط الاصل العظيم والمنهج القويم عندهم لاختلافه كثيرا باختلاف مذاهبهم  
 وعمله وبقوة حدس المطالع عليه ضعفه واستحضاره للمقتضيات المحتاج اليها التحذير

في بيان هذا الوجه  
 وكشف خوافيه  
 وتشييد مبانيه  
 ومع ذلك كله  
 يلزم ح او واحدنا

بل الثبوت الحكم بنفسه كما سبق لم يكن بهذا الاعتبار داخل في توقيف الأدلة ولا يصير خروجها  
منها كما لا يخفى ما بينهما أن المعروف فيما بينهم توقف جهة الإجماع في كل عصر على عدتهم في  
الامانة من جهة استمرار وجود الحق وعصمة كافراته ولا هالكا كان تحريفها ثبت  
به كل ما توقف عليه من الأصول والفرع وغيرها بانفاها أو نفي العصبية ولم يخرج من  
سلوك الأدلة مطر وبالمقول بوجود الحق المعصوم في عصره فإن يختلف الحكم باختلاف الناس  
لكن لا قابل به بالنسبة إلى ما بعد نيتنا صيغة بدو لا يستلزم في حاد مع قطع النظر عن النفا  
بالكلية كما هو الفرض فالعبرة بالاول لأن الحثية ملحوظة في كل إجماع فجهة الإجماع كل  
عصر وجود الحق فيه لا يقبله وما بعد وقد استمر نذول بينهم ولا يتبين قد فاهم  
بناء المسئلة على ذكر حق أنه قلما ينفق مسئلة أصولية اتفقوا عليها كانوا قهرا عليه  
على هذا نيتنا جملته من المطالب المتقدمة واللازم مما ذكره جماعة من متأخري متأخريهم  
وغيرهم في بيان بعض طرق الكشفان بحجة ثبت بها وبدونها وان لم تتم ح جميع القضايا  
والا زمنة واختصت ايضا بالإجماع المختص بهم والاشتراك بينهم وبين غيرهم ومن هنا  
تكثر وجوهها وعللها ويختلف دليلها وحكمها حتى أنه كان يكون دخال الإجماع  
ح في الأدلة العقلية التي تختلف مذرك العقل ومسا لكفيها أولى وأخرى كما لا يخفى  
وجملة الوجوه أن حجته حيث لم يتعين قول الامام انما ان تكون لدخوله في الجميع في عصر  
البعين وهو الاصل المنشأ أولا لواقعة الاصحاب للعامة على القول بحجة الإجماع  
في جميع الأزمنة إلا أن اعتبارهم لعدم تيقن قول الامام انما هو في زمنه الغيبة والفرق  
بينه وبين لستة وكشف إجماع من عده هؤلاء أو عادة عن موافقة لهم ورضاء  
بحكمهم من جهة التكليف الواجب والظاهري وهذا قريب من سابقه إلا أنه في نشأ  
علم قول الامام أو رايه بطريق النفس من في هذا علم رايه بطريق الالتزام العقلي والاعتبار  
أو لكشف عادة عن علمهم بورد نص سابق طاع في ذلك عن أحد الأئمة عليهم السلام  
أو بوجود دليل قطعي عليه مطلقا موافق لراي الامام فطما يكون لكشف عنه  
مستندا إلى العقل والعادة معا وهذا نظيره ما تقدم عن بعض الحائرين الاستدلال  
بإلزام العقل بوجود دليل من غير علمية كذلك يتبع هذه الوجوه وجوه أخرى باعتبار  
الكاشفة قد يكون إجماعا من جميع من يعتقد به بطريق النصيب على السلم أو بما

كتاب في شرح  
الكتاب في شرح  
الكتاب في شرح

حكم او من جملة من قد مات منهم كذلك واجماع مستنبط من سيرة مستمرة واخبار متعاضدة  
 موجودة في كتب معتبرة واستخرج من قواعد عامة فقهية واصولية مجمع عليها باحد  
 الوجوه المتقدمة فهذه كلها مع ما سبق ان تمت مشرك في الكشف عن الخبز والاشياء  
 الى الاتفاق في الجملة والخروج عن ذلك المعبرة بالاصالة بخلافه باعتماد الكاشف والسكر  
 والدليل والحكم ولترسم الجميع مع وجهه لمخبرها صورة في حق عشرينها وتكم في كل منها  
 بما يناسبه ويحتاج اليه من جهة امكن ونوعه والعلم به حجة الاول وهو كالأصل والعلامة  
 في هذا الباب وان لم ينطبق على قاعدة الاصحاب ان يستكشف عادة على الامام لكونه  
 المتبع المطاع من اتفاق الاصحاب الاتباع كما اشترنا اليه سابقا ويختلف هذا باختلاف  
 الاحوال والازمنة فان وقع الاتفاق على شيء من الاحكام وفي العصر احد الامم ثم قد استنبط  
 من قبل ذلك اقواله وطريقه لاهل عصره واصحابه وبطائنة الوافين على سيرة وعيانه وعلومه  
 خاصة المهتدين بحدوده وكثرة شيعته العارفين لتابعون لآمره وفيه وخواصه كما هو  
 الصادرون عن حكمه ورايه فكشفنا تفاهتهم قولاه وعملنا قولهم مع اجتماع سائر الشرائط  
 المذكورة اتفاقا لا يغيره ريبا صلا وبما يحصل له من اتفاق لكل فيستفيج تشيرون  
 ونحوها عن اعتبار ولا عبرة اذا بان اتحاد العصر ولا بعدد بل المدار على بلوغهم من  
 الكثرة الى ان يحصل الكشف المذكور فيقتدر بقدره وان وقع ذلك في عصا من تعبد  
 من الامم وشيعتهم واصحابهم وكان الجمهور من قرب عهدهم وتمكنهم احيا ناس اخذوا  
 شفاها عن ائمتهم فظهر من سيرهم واحوالهم التثبت البليغ في صول المسائل وفروعها  
 من اجعة اقوال الامم واخبارهم المعلوم في جلال الامور وقائنها وعدم التسامع  
 الحكم والعمل لا يثبت مكنون اليه دليل واضح يصح القول عليه فانفاق هو لا ما يصح  
 على شيء من الاقسام كثيرة انما يكشف عن انه لم يتحقق الاعتراف بما خوزه من الحجج على وجوب  
 العلم والقطع وان وقع ذلك في عصا من كان منهم من قبل اشكل الامر فلما يحصل منه  
 العلم باصابة الحق الثابت في نفس الامر مع بعد تحققة الايمان وروا وقع في سائر الامم  
 الى ما تاتاهذا وما بعده من زمرة الغيبة فقد يحصل الكشف في بعض المسائل بما يترك  
 من استقامة طريقه الامامية وفوق علمائهم في حد الاعضاء على امر من الاموال التي  
 واخصاصهم به من قبل لفرق الامم مع شدة ورجح كثير منهم وفوق كثير منهم

العلم بالامم  
 في حقهم

بطاعة ائمتهم وكون اخبارهم نصباً عليهم وعليها منه احكامهم ومذا راغالم وعدم خفا  
فناوى لتلافى طريقهم عليهم ومزيد حرصهم على ما فيه عدم محتمل على خلافهم كما هو الظاهر  
من احوالهم وكثير ما يحتاج الى زيادة التبع والطلع وشدة البحث والنصح كي يحاط علماً  
بما كان عليه فتوى الامامة وعلماهم سابقا فلاحظنا عليه طريقة خلفهم ومانعوا  
ارتناؤه عن سلفهم او الشايخ عن مشايخهم وما يتضمنه الوجود من كتبهم ولا سيما  
الاصول القديمة وسائر مصنعاتهم التي كانت مرجع الشيعة في احكامهم ومبني اعمالهم منذ  
مدارسهم فيخاض الفئوى الفئوى العلم بالعلم ويتقوى المرئى بالمرئى والنفا بالنفا  
الى ان يعرف ما هم عليه من قديم الدهر وسالف العصر يعلم انه من ههنا الذي يعرف علم  
سواه وان كل ما تمسك كان بعد انتشار من ههنا واشتهار طريقهم على ذلك وخاصته  
علمائهم واصحاب ائمتهم وارباب النصوص منهم فيستكشف بذلك قول بعضهم بعض  
ويتعرف من ههنا من لم يعرف من عرف حيث لم يعرف خلافاً لك وهذا يستقيم التبر  
من التمهى الى البداء ومن الطول الى العرض تأكيداً للحجة وتشبيهاً للغرض عند ذلك  
يحصل العلم بان ذلك لم يكن الا من جهة ما خوذ من الحجج خالية من شوائب ليرتبه كما سبق  
منه علم ذلك وبذلك ما هنا لك علم ايضا انه قول الامام الفاضل عجل الله فرجه وسبق فرجه  
مخرجه واذا اتفقت على عام ما تبطل التدريج بطريق الظاهر والسماع من كل جانب و  
ناجته بحيث يقتضى كون ذلك مذهباً لجميع الامة او المؤمنين وعلماهم خاصة و  
ينبأ والامام العصار وغيره من الائمة عليهم السلام وكان على وجه لا يمتيه فيه طريق ولا يعرف  
لفظ الامام من غيره حتى يندرج في السنة ويدخل بقله في قسم الاخبار فتح يتقوى الامر  
بينا كذا ويكون لقول عليه اعظم واشد الا انه يخرج بذلك من طريقة النابغة والنبوة  
الى طريقة الظاهر والتابع وهي طريقة مستقلة نافي في الوجه الثاني ولا كلام هنا فيها  
نعم قد للاحظنا باعبارنا قول سائر العلماء وغيرهم ايضا من الامة والامامة دون ذلك  
عليهم السلام وهي معتبرة في هذا المقام ثم انه لا فرق فيما قلنا بين ان ينضم متقد كخبر على  
افلق مستند الى احدهم صلوات الله عليهم ولا وجهما يزداد لقول على الحكم مع عدمه  
اذ يعلم انه قد بلغ من الظهور الى ان تنوع عن ذكر دليل وان الحكم في تركه ناديه  
الا فاضار الى وقوم انحصاره فيما انصر عليه الاستغناء الى الاطال بل الطال انما يشتر

هذا الخبر  
هو من  
الاصول  
القديمه  
والاخبار  
المتواتره  
والاخبار  
المتواتره  
والاخبار  
المتواتره

الخلق ليعرف ارتفاع الخلاف والاختلاف المحجوز الى الاقسام بشارة ما يلوها اقوى مع ذلك  
 تقيده على الرواية والرواية عنه فلم ينقل الدليل على الحكم واشارة الى انها مع ما ذكر ولا يحد  
 تختلف في بعض المواضع لاحتمال اختلاف الدواعي المقاصد فيها وعدم لزوم اطلاق الحكم  
 في جميع مظاهرها حيث ظهر من احوالهم وعدم اعتمادهم في الاحكام لاعلى ائمتهم وشدة اعظامها  
 بنقل اخبارهم فمن نظرنا الدليل على الحكم مع اجماعهم عليه دليل على اذكارنا خيرة لنقل الاكفاء  
 بماله من الوضوح والاشتهار لدى الخاص والرسوخ في زماننا والى البصيرة والاختصاص في  
 معرفة نقل دليل الخاص لا سيما اذا كان بناء العمل عليه لئلا يفتأ راسها وجها ولا يحد  
 في مثل ذلك والجهل عن مستند مع العلم الاجمالي بوجوده لعلمه لذلك ترى طلة الرواية  
 او بدونها بالنسبة الى غيرهم من كان في عصاهم بطلان روايتهم بالنسبة الى ما صدر من ائمتهم  
 من الاقوال والافعال وغيرهما مع شدة اعظامهم بشانهم ويزيد احياهم ليها وقصودها  
 بسند او لا لانه عن عظم احكامهم التي يجب الاضمار بمعرفة ما مع انها اعظم اصولها وقوم  
 اولئك ما يكون عمدة السبب في جميع ذلك هو ما يتبين من الاكفاء بما اشتهر بينهم وثبتت خواطهم  
 فيما كانوا ينشأوا لونه يدان يد ائمتهم صلوات الله عليهم وان لم يتسوان بطلان في كتبهم لم يثبت  
 في رواياتهم ونظري لئلا لا نذكر في حقهم بعد شيوع عندنا واما ما قد انكشف  
 ذلك باجماعهم كان حجة فاطمة لا سبيل الى تكادها ووجه طرح الاخبار للمنافية له او  
 ثابها كما صنع ذلك الكليني كتاب الكافي من الكافي وفيه في غير موضع حتى انها  
 كلما ازادت كثرة ووضوحا ازادت ضعفا ووهنا لا زيادة ظهور عدم خفاها عليهم  
 صح فيكون اجماعهم على خلافها مع كونهم من اتباع ائمتهم وروايتهم لها عنهم مما هو لا بد  
 كان معهم ما يمنع من العمل بما وجدوا عند يدان يد ايضا الى ان يفضل الائمة عليهم السلام  
 صلوات الله عليهم في الاخبار ما قبله او وردت تقيده ووضعهما الواضحة عليهم كما هو  
 في اخبارهم فكان لا اعتماد على الاجماع اشد وافوى من الاعتماد على الاخبار وهذا سببا  
 بما يتبينه طريق العلم به ووجه حجية الحاجة الى سبب اشهاد بينهم بعد ما كان في  
 عند معظمهم بعد وامن طريق مخالفتهم وبعدهم ظهر ايضا وجه اكاد الفدائي في  
 الغيبة من الاحتجاج به التقويل عليه مع ما كان عندهم من الاصول الاربعة وسائر الاخبار  
 الخطاب لائمة حتى استيدنا الرضى مع ما استبنا واشتهر من فضله وجلاله وكثرة

الكتب الموجودة في تلك الاعضاء في خراسان ادعى انه يعلم معظم الاحكام بالضرورة من مذهب  
 اثنا عشرية السليم بالاخبار المتواترة في الاكثر واجماع الامامية في العلة الاولى واما ادعى عكس  
 ذلك في بعض كتبه وهو الذي صرح به السيد الشيخ الرشتي ان لم ينكره الرضا عليه ومن  
 المعلوم انه لو كان اصاحبه من الامامية من بلايا اعدائهم وجهاتهم كانت احكامهم باسرها  
 او معظمها ظاهرة بحسب الحاجة عند خواصهم عوامهم حتى لا يحتاج الى التمسك بالادلة الخفية  
 التي لا تصيب فيها العظماء ولا الى الالتزام بتناول الاخبار القطعية الصريحة بل عن يد غيرهم  
 صلوات الله عليهم فكيف ينكر ثبوت بعضها باجماعهم الذي قام مقام الضرورة عند مشايخهم  
 مع انه كما قال بعض الافاضل من مشايخنا طاب ثراه لولا الاجماع لم يبق للفقه عبوة ولا اخضر  
 عود ولذلك ترى كثيرا مما تخشى عنه وانكره بانته في الاصول عند السعة الخاء ليعرفه  
 الفروع عند التصديق الشدة ورتبنا في بعض الاغاطيم منهم ايضا الى المحققين انهم ادعوا  
 فهم معظم الاحكام لا يمكن الا بصحة الاجماع وقد منع التقليد بعض القداماء وفيها  
 حلت كافي الصلاح والبرهنة وغيرها مكنين بامور اعطوها ما يظهر للعوام من اجماع العلماء  
 عند مناقشتهم في مواقع المحتاج اليها فان يكتفى العلماء عند الحاجة بما ذكرنا اولي الجواز  
 واخرى ولا يخفى ان الاجماع وان كانت له طرق اخرى فممكن حمل كل ما فهم المذكور عليها  
 الا ان اقرب طرقه الى القبول واكثرها دورا في الاستدلال ولو ادعاء هو ما ندنا مع انه  
 لا ينفك عنه ما عده ويقننا له الاطلافي بلا استنباه وعلى هذا الوجه فلك في تقريره شك  
 ان تقول هذا ما ذهب اليه جميع علماء الامامية عن طريقهم وطريقه كثير منهم ان يصدر عن  
 راي هذا منهم ورؤسائهم وهو حق في هذا كذلك ونقول هذا ما اتفق عليه من يكشف  
 اتفاهم عن راي من ذكره والكبرى والنتيجة كما ذكره وان اردت ان تستكشف راي الامام  
 الغائب وغيره من كان امام عصره وند اخذ الاحكام عندك الكبرى بقولك وكل ما  
 كان كذلك فهو مذهبنا ام العاصم غير من ثمة الحق وان شئت زدنا هذا على الاولى  
 على طريقة الاقضية المركبة الموصولة او الفصول او اذا نظرنا الى ما اشترطه الدين قضية لفظا  
 والسماع مع الفاضلين لا نحتاج لقول في جميع علماء الامامة والامامية بقول طلق  
 حيث ثبت ذلك والى بعض المقدمات السابقة القضية لاستكشاف مذهب من لم يفر  
 منهم من عرف كذلك فلك ان تقول الامام واحد من العلماء او علماء العصر وكل منهم من

ما عده من كتب شيخنا في كتاب  
 فضل القداماء في بيان  
 ما عده من كتب شيخنا في كتاب  
 السلفين من كتب شيخنا

او يتبع طبع الخطاء في مسائل غادة وكلما كان كذلك  
 فهو مذهبنا احدا منهم ورؤسائهم

حاضرهم وغائبهم وحيثهم وقيمتهم قائل بهذا الامام قائل بغيره نقول هذا راي جميعهم قاصدا  
 بذلك دخول الامام فيهم لا بعينه وكل ما كان كذلك فهو حق فهذا حق وان شئت صنعت  
 لهذه الكبرى نحو ما سبق حيث كان وجه النسبة الى الجميع من عدل الامام او معه هو ما علم  
 مفصلا بالنسبة الى بعضهم وبجملها بالنسبة الى آخرين بحيث علم بما عدا عدم اخذ ما صير بعض  
 دون آخر ولو سئل عن كل منهم بخصوصه لفسا لانه ما نسب اليه غيره وان خلفت احوالهم  
 باعتبار ثبوت من ذهب بعضهم من ذلك مفصلا دون بعض لم يتناووا ولم يقبض بعضهم  
 شوث ذلك لم يقول مطلقا فلذلك صار ذلك شاملا على ذلك كالكبريات التي من احوالها  
 العقل والسر والعرفا المنضوية لثبوت المحمول للموضوع مطلقا من حيث هو من دون  
 ملاحظة الخصوصية ولا فراده على وجه العموم والكلية فان دفع الدور المورث هنا كما اندفع  
 عن لشكل الاول باعتبار كبراه مطم ولو لا ما ذكره هنا في بيان وجه كلية الحكم ليندفع بما دفع  
 به في غيره فحصول العلم التفصيلي بالنتيجة المجهول قبل ترتيبها ان يستعمل الاجمال الى  
 عليه بعض الكبرى منسأه ما قلنا ولا مانع من حصول العلم بالتفصيل من العلم بالجملة كما لا يخفى  
 من عكسه فندبر ولا يخفى ان هذا الوجه حيث تحقق احسن الوجوه الشاريا لهما وانفها ولا  
 يتوقف على العلم بانفاق الجميع على الحكم ونفي خلافه عنهم جمع اذ قد يحصل العلم برأي الامام على  
 هذا الوجه من اتفاق كثير منهم من شأنه ما سبق كما سبق نفي خلافه من كل من يحمل ذلك الامام  
 يخل خروجهم بالامتناع العادي لاشاوا لانه استثنى من لم يكن كذلك من الكلية لم يقدح  
 الانجاء والجملة الاخرى ان جماعه كثيرة من المنسبين الى الشيعة من معاصري الائمة عليهم  
 فضلا عن غيرهم قد ذهبوا الى مذاهب فاسدة مخالفة لضرورة الدين والمذهب لم يقدح  
 ذلك في حكم الضرورة فضلا عن طوائف اليفين وهذا ظاهر لكل ذي سداد وبيان في الدين  
 فحيث حصل العلم برأي الامام وقوله على هذا الوجه علم خالصه من شوائب الريبة والنقبة فيكون  
 اقوى من كثير مما دلل عليه لتقصو المزية فضلا عما يحتمل سببهم في غير هذا ما جمعتها  
 قطعاً فالذي يغري راء ذلك حجة بالبرهانية ما وراء عبادة ان قربة هذا أقصى ما امكن ايراده  
 في بيان هذا الوجه وكشف خوافه وتشتيد مبانيه ومع ذلك كله يلزم ح او ورا هذا  
 عدم انضباط الاصل العظيم والمنهج القويم عندهم لاختلافه كثيرا باختلاف فقه واهله  
 ومجده وبقوة حدس الطالع عليه ضعفه واستحضاره للبقدرات المحتاج اليها التحذير

العلم بالجملة  
 لا ينافي العلم  
 بالتفصيل

وعدمه ولا يثبت مثل ذلك في الأدلة السمعية القطعية التي عليها مبني معظم الشريعة  
 النبوية بانيها عدم اختصاصها بمبدأ لا مادية وعدم توقفها على صانعها لا مادية فان  
 الخلقين ان يستندوا الى مثله في ثبات قول النبي صلى الله عليه وآله وسلم في الشبهة  
 ان يستندوا اليه في ثبات قوله وقول جملته من الاثر صلوات الله عليهم ولنا ايضا ان يستند  
 اليه من دون حاجة الى ثبات وجود الحجج المعصوم في كل زمان ولا الى استكشاف راي الامم  
 في عبادته ونحوها فان الشبهة في هذا الوجه إنما هو جهة قول من استكشف صدور الحكم منه  
 او كونه متابعه لاتباع له على ذلك بتمامه كان واما ما حجة انه لو افترض على كون الامم جملتهم  
 النبي وخرجه الحكماء وانهم مع اتباعهم والنسبة الى النبي كسائر العلماء الذين يتقدم النبي  
 اليهم وانعزل عن انما منهم وعصمتهم ونظر الى ما اشهر وان ثبات النبي عليه السلام في من هو  
 علمهم وورعهم وجلالهم وطهارتهم امكن ان يستكشف من افواههم واقرار اتباعهم قول  
 النبي صلى الله عليه وآله وسلم في رايه فيحصل اجتماعهم جهة باعتبار ما اقرروا به بما ذكرنا فادانث  
 ذلك ثبت جهة الاجماع والآلاف وهذا خلاف ما هو المعروف بين الامامية كما سبق فلا  
 يكون هذا الوجه جهة لاجماع المعروف بينهم وان كان حجة حيث تخفى لما تخفى لك على  
 جماعة من متأخري المتأخرين واضوم على بناء جهة على الاصل المذكور وذكرنا ما ينافيه  
 غفلة قائلنا منهم من جعل الوجه المذكور هو الاصل في جهة لاجماع المعروف بينهم حتى  
 ان الاسناد الاعظم وغيره عزوه الى معظم المحققين ومنهم من قال ان معنى دخول  
 المعصوم في لاجماع ليس الا موافقة قوله لا قول الجميع وان لم يدخل شخص فيهم ولا  
 كان في عصرهم وانما يكفي في انعقاد لاجماع في الغيبة موافقة لقول احد الامم انما  
 وبني على هذه التسمية بالدقيقة ان الخاص لم يحتاج الى ذلك الى ما اعتبره  
 العامة في حد لاجماع من الغيبة بقولهم في عصره قال بل قد به لكان محلا لخرجه هذه  
 الصورة منه مع انها العامة في الباب من قائل منهم مورد على ذلك ان وقوع لاجماع في  
 عصره لا يقتضي الموافقة لقول امام العصر ان الموافقة لقول غيره تقتضي الموافقة لقوله  
 ايضا لا تحاد كلمة لكره وقال ايضا ان الغيبة بالاجماع الكاشف سواء كان في عصره  
 او اكثر كما هو الاكثر بل لا يكاد يحصل لاجماع اهل عصر واحد لا ينافي ما ذكرناه كونه مع  
 بناء جهة على اصله المذكور كما لا يكاد يستقيم كما لا يخفى مما يؤكده ما قلناه عجزا

هذا الوجه من جهة لاجماع المعروف بينهم

هذا الوجه فما فرغوا على حجة الاجماع البسيط كالاجماع المكتبة جميع انفسا من التي ليست  
 من البسيط حقيقة ومثله نفا كل الطائفتين موت احد الشريطين غيرهما ولو كان  
 هذا مبني على حجة عندهم لم يجرى فيما فرغوا عليها واذ ليس فليس فندبر ما لها فلة الانتفاع  
 بهذا الدليل الذي شانه في عظم الحاجة اليه عندهم ما علمت ان من الاحكام ما هو ضروري  
 الدين لا بد منه بحيث لا يقتصر معرفته باحد المسلمين او المؤمنين دون اخر من ادنى معرفة  
 والفا للشرع ومثله لا يحتاج الى دليل ولا يتوقف على اقامة الحجج والبراهين وايراد الاخبار  
 المتواترة المشتركة بينهما وبين ما يبلغ الى حد الضرورة فضلا عن شأنا لا دلالة ولا يمكن  
 اثباته باجماع من يتوقف الحكم باسنادهم وايمانهم على الاقرار به اعتقاده وعدم انكان وان  
 فرض صحة اثباته فلا يتوقف العلم به عليه كما قاله الاستناد الاعظم وغيره ولذلك يعلم  
 العالم الخارج عن تتبع فتاوى العلماء والنظر في دلتهم والكافر الخرج من ملتهم ومنها ما  
 ثبت بالقاطع العقل وهو فتوى من الاجماع الذي هو شاع حادى معرف عنه وبما كان هو  
 الاصل فيه في الاصل فيستدبر باب الاستكشاف الذي عليه مبنى حجة بناء على الوجه المذكور  
 ومنها ما ثبت بحكم الكتاب والسنة النبوية القطعية وفيهما غنى وكفاية عن تجسم الاستناد  
 الى ما ذكره ان قد يستدبر باب الاستكشاف المغيرة ايضا ومنها ما ثبت بالسنة النبوية  
 القطعية وفيها غنى عما ذكر ايضا وان زادت به قوة وظهور او لا ريب انه حيث وجدت  
 هذه الادلة واحداها وسلت عن معارض من العقل والنقل يوجب شنباه الامر يمكن تحقيق  
 الاجماع والعلم به مع بلوغها من الظهور ولا تجلاء بحيث لا تقبل الخفاء على العلماء الا ان  
 هذه هي الغمة في ذلك كما في اصل الحكم ومنها يستكشف مدعيه من يعلم قوله من دون  
 عكس كما هو مبني هذا الوجه يجرى نحو ذلك في معرفة الاراء في سائر المذاهب والعلوم  
 الغمة في ذلك فيما يمكن ضرورياتها وما اخرنا فيها في الاصل هو اتضاح المدرك عند  
 ادبائها بحيث يحكم عادة بان من يعتقد بقوله فيها لا يعتقد ومن عداه لا عتبة برأيه وقوله  
 فالاستناد الى الاجماع في مثل ذلك ما التزم الطريق الى القصور او تقوية العلوم او  
 المماشاء مع الخصوصة الحاجة مهمة اليه لا ثباتا بدونا لا اعتماد عليه كما هو لازم من غنى  
 من الادلة والاستناد من عظيم امره وتشد بدخطره في زمن الغيبة حتى بني عليه معظم  
 احكام الشريعة <sup>التي</sup> انه فلما يمكن اثبات ثبوتها بغير مستفلا وانه لولا له لتظلمت حد

هذا الوجه فما فرغوا على حجة الاجماع البسيط كالاجماع المكتبة جميع انفسا من التي ليست  
 من البسيط حقيقة ومثله نفا كل الطائفتين موت احد الشريطين غيرهما ولو كان  
 هذا مبني على حجة عندهم لم يجرى فيما فرغوا عليها واذ ليس فليس فندبر ما لها فلة الانتفاع  
 بهذا الدليل الذي شانه في عظم الحاجة اليه عندهم ما علمت ان من الاحكام ما هو ضروري  
 الدين لا بد منه بحيث لا يقتصر معرفته باحد المسلمين او المؤمنين دون اخر من ادنى معرفة  
 والفا للشرع ومثله لا يحتاج الى دليل ولا يتوقف على اقامة الحجج والبراهين وايراد الاخبار  
 المتواترة المشتركة بينهما وبين ما يبلغ الى حد الضرورة فضلا عن شأنا لا دلالة ولا يمكن  
 اثباته باجماع من يتوقف الحكم باسنادهم وايمانهم على الاقرار به اعتقاده وعدم انكان وان  
 فرض صحة اثباته فلا يتوقف العلم به عليه كما قاله الاستناد الاعظم وغيره ولذلك يعلم  
 العالم الخارج عن تتبع فتاوى العلماء والنظر في دلتهم والكافر الخرج من ملتهم ومنها ما  
 ثبت بالقاطع العقل وهو فتوى من الاجماع الذي هو شاع حادى معرف عنه وبما كان هو  
 الاصل فيه في الاصل فيستدبر باب الاستكشاف الذي عليه مبنى حجة بناء على الوجه المذكور  
 ومنها ما ثبت بحكم الكتاب والسنة النبوية القطعية وفيهما غنى وكفاية عن تجسم الاستناد  
 الى ما ذكره ان قد يستدبر باب الاستكشاف المغيرة ايضا ومنها ما ثبت بالسنة النبوية  
 القطعية وفيها غنى عما ذكر ايضا وان زادت به قوة وظهور او لا ريب انه حيث وجدت  
 هذه الادلة واحداها وسلت عن معارض من العقل والنقل يوجب شنباه الامر يمكن تحقيق  
 الاجماع والعلم به مع بلوغها من الظهور ولا تجلاء بحيث لا تقبل الخفاء على العلماء الا ان  
 هذه هي الغمة في ذلك كما في اصل الحكم ومنها يستكشف مدعيه من يعلم قوله من دون  
 عكس كما هو مبني هذا الوجه يجرى نحو ذلك في معرفة الاراء في سائر المذاهب والعلوم  
 الغمة في ذلك فيما يمكن ضرورياتها وما اخرنا فيها في الاصل هو اتضاح المدرك عند  
 ادبائها بحيث يحكم عادة بان من يعتقد بقوله فيها لا يعتقد ومن عداه لا عتبة برأيه وقوله  
 فالاستناد الى الاجماع في مثل ذلك ما التزم الطريق الى القصور او تقوية العلوم او  
 المماشاء مع الخصوصة الحاجة مهمة اليه لا ثباتا بدونا لا اعتماد عليه كما هو لازم من غنى  
 من الادلة والاستناد من عظيم امره وتشد بدخطره في زمن الغيبة حتى بني عليه معظم  
 احكام الشريعة <sup>التي</sup> انه فلما يمكن اثبات ثبوتها بغير مستفلا وانه لولا له لتظلمت حد

للفقيه فقه جديد يعلم فساد ما جالافا الحاجة اليه تظهر في غير ما ذكر قد استشهد بالاستناد  
 الاعظم طائفة من اهل الفقه والبيان شدة الحاجة اليه بحجة مسائل ومطالب كثيرة ذكر بعضها لمصنوعنا  
 ومعظمها عموما ودعوا انه لا يحصى من القول بما الكوفها من الامور والسئلة المقطوع بها عند  
 مشيئة حجة الاجماع ومنكرها مع اختصاصها بركن في فهمية ما البسيط والركب وعدوانها  
 حمل كثير من الامور الواردة في الاذكار والنعوت والترارات والاذاب على التبدل ونحو كثير  
 من النواهي على الكراهة ونحوها وتنزل كثير من الامور الظاهرة في الوجوب الشرعي التبعي على  
 الوجوب الشرطي ونحوه نزل كثير من النواهي الظاهرة في التحريم على بيان انتفاء الشرط او وجود  
 المانع الشرعي وعدوانها ايضا منها التقديمية مما ورد في حد الرواية وغيرها لا ما ثبت فيه لغيره  
 وما ورد في التحاليل التي لتساو الخنا والخصام والعكس لا ما قل وما ورد في بعض المياه  
 المطلقة والمضافة والمياهات والنجاسات جواز او منعها نجاسة وطهارة المسائل انما هي من  
 اسبابها ولو كانت من الافراط لتادى كجائدها لغيره من الجلاب بملافاة راس بره من النجاسة  
 وما ورد من الامور الفسلفة في التوب والبدن والارادة والهي عن الموضوعات والفصل الحكم  
 بالنجاسة واثبات جميع احكامها المعتمدة المتعلقة بالطعام ومواضع التحريم والمساجد المضافا  
 والمراد للشرعية مع انها وردت في مواضع مخصوصة ومن نفي ما ذكر الى الحكم بالطهارة و  
 اثبات ثارها ولو انما العلوم وما ورد في الادوات الى الاول بالعكس وما ورد في التوب  
 الى البدن والعكس الى غير ذلك مما لا يحصى على من يتتبع مع من المعادوم بطلان الفياس  
 عندهم وحرمة التقدي لئلا يسهل منه عدم استنفاد العقل اذ انما لها وخلقها من نص  
 يعتقد به ولا سيما ما يوجب القطع بها كما هو المدعى فليس ذلك الا لاجماع بالنظر في التثا  
 وتتبع الفناوى والكذب ومتابعة السيرة المستمرة الجارية عند جميع المسلمين الامتناع  
 ولهذا يحكم بما هو الظاهر من سائر الدلائل ويقصر على المنصوص عليه فيها في مواضع جد  
 فيها الخلاف ووقع الاتفاق على ما هو الظاهر المنصوص عليه بالاحتمال تقديري كما في مسئلة  
 الجحيم والاختفاء والطهارة بما الورود عندهم ومقدار ما يبرج من البئر لبعض النجاسات  
 الامر بغسل النجاسة عند بعضهم ونحو ذلك فلو لا الاجماع في البواقي لنبه على ما هو الظاهر فيها  
 ايضا هذا ما تحصل من كلامهم ولخص من أهمهم مع زيادة تقريب وتكميل وقد صرح الاثنا  
 ايضا بتبادر الحمل العقدة المذكورين في تلك المواضع المتساوية لهما مع كونها خلاف الظاهر

المراد بالظهور في هذه المسألة  
 وهو ما لا يخفى على من يتتبع

المراد بالظهور في هذه المسألة  
 وهو ما لا يخفى على من يتتبع

ليس ذلك الا لما ربح في الاذهان من جهة ما ذكر لعدم وجود دليل اخر عليه عدم الشك  
 والملاحظة والنظر في دلائل لو فرض وجوده وعدم النظر في قطعته وظنينة مع صدق  
 الحكم على سبيل القطع بلا شبهة ريب وشك فان في الحكم على نفع الناطق الفطحي في موضع  
 التعكاف المنقح هو الاجماع غالباً لا العقل الاثبات فلنعلم ان من معظم الفقه لما هو على  
 الاجماع بسيطاً او مركباً مستقلاً او منضمّاً هذا <sup>محصل</sup> كلام الاستثنائي كبره غيره وليت  
 شعري ما الذي وقع فيهما وقوانينه واغفلهم عما لا شبهة تعتبر مع ما منحه الله سبحانه من  
 الفضيلة العظيمة والمنة الحبيبة لم يعلموا ان مجرد الحاجة الى ليس بحجة لا يجادل بحجة لا  
 كشفا ولا شياً ولا سيما بعد فتح بابي الاصل والاحتياط المقترب في الشبهة قطعاً وليس  
 ذلك كاستئذان الظن حيث يقوم مقام العلم فيما لا بد من معرفته ولا سبيل الى القطع به لما  
 بين لا من من الفرق الظاهر لكل ناظر ثم نقول لم يعتبر فواكسائر الامانة ومعظم المخالفين بان  
 الاجماع اذا كان عن غير دليل كان خطأ ولا ريب في ان حكم الاصحاب في جميع هذه المسائل  
 المشار اليها الذي هو معظم الفقه بدعوى هو لا يمكن عن ادلة قطعية ظهرت لم وخفي علينا  
 على كثرة ما فان استقر حكمها لم ومتبع عادلة والنظر في رواياتهم تشهد بفساد ذلك بل اثبتنا  
 في كثير من اذكر كما هو ظاهرهم ما بنوا عليه كثير من تلك المسائل من لاجماع المركب فلا يثبت  
 حجة حيث لم يرجع الى لاجماع البسيط الثابت بالحجة كائنتين من تقرير الوجود الاثني وما  
 سبق فالنظر في الذي عليه القول ان ما ذكره غير واضح القاد والسبيل وان ما  
 اشاروا اليه من المسائل على اقسام منها ما ثبت عندنا بالضرورة او غيرها من الادلة  
 المشار اليها او لا وهي مستند الاتفاق ومنها ما ثبت بسائر الادلة ولم يصل الى حد القطع  
 لم يوجب لاجماع فيه لا قوة الظن ومنه حجة على ما ياف في الوجه السابع مفصلاً ودعوى  
 القطع به تحكم وتكلف واتما حل كثير من الامور الواردة في الاذكار ونحوها على التنبه  
 الى ما ورد في حصر الواجبات في غيرها وما علم من استقراء طريقة النبي صلى الله عليه وآله وسلم فيها  
 كون منها ما على التنبه وهي قربة عامة تستغني بها عن نصب القرينة الخاصة في كل واحد  
 منها ومن نامل طريقة المجتهدين في فتاويهم لمقتلهم وجدوها ايضا على هذا المنوال  
 لو بقينا مفصلاً لوجاه الخروج عن الظاهر عدته سائر ما ذكر من المسائل افضا الى مزيد  
 التطويل بلا طائل فليرجع الى محالها الموضوعه ليناها وفيما ذكرناه منها كانا فيهما فصدنا

بعضهم يقول انهم  
يؤمنون بالعلم والبرهان  
بعضهم يقول انهم  
يؤمنون بالبرهان والبرهان  
بعضهم يقول انهم  
يؤمنون بالبرهان والبرهان

العلم والبرهان

العلم والبرهان  
العلم والبرهان  
العلم والبرهان  
العلم والبرهان

فالحاصل ان الحاجة الى الاجماع انما تظهر في غير ما اشترطنا اليه ولا الذي ذكرناه ان قياما بما  
يتصور وقوع الخلاف فيه عملا وشرا لا يكاد يتفق العلم بالاجماع على نحو ما ذكرناه ولا سيما في  
الافئدة المتأخرة الاعلى وجعل الشدة والندرة وذلك لا موزن يعلق بعضها بالوجوه الاسنة  
ايضا فلننظر في الكلام فيها هنا كي نستفي عن اغادتها احدها من جهة تعدد الاحاطة في وزن  
الغنية بجميع الاقوال المنتشرة في العلم بالاجماع حيث يتوقف عليها ما ذكرناه وذلك لان  
من العلوم انه لا سبيل الى معرفة اراء الناس اقوال العلماء من جهة العقل منفردا ولا شامعا مع  
عدم عصمتهم من الضيق الكفر وخطا في النفس ونفس الامم قال الفيلسوف الخالص اني قد  
اعرف من نفسي ان الامام ليس في تقيته مني ولا اعرف هذا من غيري عينا على اليقين ثم احتمل  
ان يكون في تقيته مني ولا اعرف هذا من غيري ايضا من جهة خوف الادعاء له وهو وغيره  
ومن ثم ايضا استدلال صاحبنا بآية كونوا مع الضالين ونحوه على وجودهم معصومين  
وجهه ظاهر وهو يكشف عما ذكره من لا يمكن القطع بايمانه وعدلته في الواقع وتقبل الشهادة  
عليه بخلافه ما كيف يقطع بآية في المسائل مبني وما يشبه منها على العقل ولا يصل بساير  
الادلة اليه كيف يحصل قطعه فيه منفردا بآراء الناس التي هي اولى بالناس من اعظم الدلائل  
عليه ومن العلوم ايضا انه لا سبيل اليها من جهة الكشف الذي يدعيه جهال الضوئية  
مع انهم لا يدعون في مثل ذلك ولا عرض لهم يعلق به فالحاصل الطريق في الشك والغياب النسبة  
الى الموجودين والنقل بالنسبة اليهم والغيرهم وربما انضم مع ذلك بعض الامور المحدسنة  
من جهة العقل ايضا والا لان مع عدم عموم فائده لا يثبت في الوصول بهما الى العلم بتحقيق  
الاجماع من علماء العصر باجماعهم فضلا عن غيرهم الا اذا فرض وجود سلطان قادر ينفذ امر  
في اهل خطة الاسلام فاما خلوها واستيلاءه عليهم وبعلاؤهم في الوجوب على ان جازم امره  
وارادته وكان يعرفهم جميعا بنفسه ويعرف فيجبرهم في صعيد واحد ويسلمهم بحبوت  
بمجنين بلا تقييد وخوف على وجهه ينكشف به فاني ضايرهم ويتبين انه الثابت المستقر  
عن اخيها معصية به في سرهم وان لم يرجع احد من اهلها في رايه خاصه وفي قوله ايضا  
بلا فصل ومقابل تحتوا لاجماع بنسبنا في اواخرهم وهذا مع كونه غير فرض بالنسبة  
الى السلطان العظيم الشأن كيف يستقيم في حق علمائنا القالب عليهم العجز عن كل وجه في كل  
زمان ومكان فاقصه ما هنا له هو الوصول الاولين طنا او يقينا الى مذاهب جماعة

منهم واكثرهم او معظمهم في الجمل وبالنقل المستند اليهما الى مذاهبي غيرهم من الموجودين  
 المعدومين فان الوجه المبرور لا يتم بانفاق الموجودين خاصة الا في بعض الاماكن على ما  
 كما سبق ولا جدوى في البحث عنه ومن المعلوم انه ليس مني فتاوى الموجودين على النقل عن  
 غيرهم فضلا عن استقصاء اقوالهم في ضمن فتاويهم فلا يستغنى بمعرفة اراء الموجودين ان  
 وبلغوا عدد التواتر عن معرفة اراء الماصيين ليس سكوت من عداهم ان علم او عدم العلم  
 بخلافهم دليل على موافقتهم وانفاقهم سواء استقصى باصدرا وبلغ عنهم في ذلك ام لا ولا  
 ذهب المحققون الى عدم حجة الاجماع السكوتي ما في حكمه وليس لكلام في المسائل الثانية  
 بسائر الادلة القطعية التي يستكشف بوضوحها مذاهب الباقين كما سبق في الاجماع عينا  
 التي يقطع باطلا عنهم جميعا على كونها مجمعا عليها بالنتج الثابت بحجة عندهم باجماعهم فان  
 هذا اولى بالامتناع من الاخطاء ما رآهم وليس ظنهم وافكارهم بل ولا ظنون احد منهم  
 افكاره مطابقة او متلازمة اذ كثيرا ما تكون متباينة منذ افق ولا مصيبة باسرها الجور  
 وانفاقا او ظاهرا من كل جهة اذ كثير منها يخرج عن الحق بلا شبهة وقد لا تكون باسرها متفقة  
 وقد وقفنا على مذاهب كثير منهم في مسائل خرجت بها من الاجماع الى الخلاف قد استند  
 لها ما لا نرضى بنسبتها الى ذنابهم ومثله يخل في غيرها ايضا ان لم يخل غير في حقهم صلا  
 ووقفنا ايضا على تصريح بعضهم كالمعلم على ما ياتي في الاجماع المتقول بما انفكنا في الآراء  
 في مسائل شتى وقد اتفق مخالفاتهم لغيره ايضا مع التصريح بها وبدون في مواضع كثيرة جدا  
 فاذا ابا اب الحذر في النقل في تلك النشئة من قياس من ذهب بعضهم على اخر مستدود فينا نحن في الاثبات  
 شد وندر لضعفهم اخر ونأهيك في ذلك ان الاحكام الشرعية التي وضعها العليم الحكيم على  
 حسب المصالح والحكم لا تدرك بالقياس فكيف تدرك باراء الناس المضطربة لاساس  
 مع انها اخرى بالاشتباه والالتباس اكننت في ريب في ذلك بعد ما يتدنا فاستكشف  
 الحال فيما اذا حلفت على ما ندعي العلم به بالحدس ذكر لك كل عالم بخصوصية من علم بانحدس  
 عدله بعومته واسالك مقلدا لجهنم عن من ذهب ليقلة ويبنى عليه امره منه واوجب على  
 نفسك تفليته حيث صحح بنذر ونحوه او قل ان كان فلان فاما لا يكذبا فليس على كذا الخ  
 ذلك هل تكفي بالحدس المبرور كما لا متنع بذلك ولا نامن الوقوع عني ورحمة الله  
 ولما قلنا خروا باندرج على اهلنا اخذنا فتاوى من لجهنم بالتمتع والنقل المستند

يتعلق بفتاوى القوم  
 على عينيها من غير

اوالكتاب مع امين الدين وير كما مؤمن به جماعة منهم ولم يعدوا الحديث المذكور والشايع شيئا  
 من طريقتها اضلا سواء كان محصلا او منفولا ومن العلوم انه لا فرق بين اقلها والجهد في العلم  
 بالاراء والمذاهب الطريفي لها مخاض مختص بما ذكرنا وغيره خاف على اولى الناس المذكورين وخصه  
 انه لو اعتيد هنا في اثبات اصل الفئوي على ما يقتضيه ظاهر كلامه او كتابه نزل احادهم في  
 كتاب ان لم يعد ذلك اليقين المطلوب في الباب اعتمد في استقراءها ودوامها وقد اوجها  
 في الرأي عنها بالفصل او معه مع تعيين تاريخها وقد عرفت على ما يستفاد من مقتضيه  
 الاستصحاب بطريق النطق والتقدير وان لم يخرجوا عنه بمقتضى ما سبق منهم في الكتب بعد  
 العدل عنه والنزاع وما كان عدم التمكن منه بالنسبة الى البعض والكل مما يرجح التوقف على دعا  
 الاستقصاء لا قولهم كاذبا والاطلاع على اتفاقهم اجمع في مسئلة واحدة وذلك لاننا  
 في الامصار وتفرقتهم لا فطاردوا بلوغهم من الكثرة الى حيث لا يصحهم عدد ولا يجمعهم  
 بلد ولا يتواصل جميع الاخبار من بعضهم الى البعض لا تنقلنا واهم كلها من فضل الى وضو لا  
 يتيسر الا حاطة باسائهم فضلا عن استقصاء كتبهم وفناهم فكيف ظالم يقتدر فيما تقتضيه  
 على ما يوجب العلم واليقين وقصد التناوؤ ونفس الاجماع من مكان بعيد لكثير من  
 نظريات مسائل الدين وقد صرح به ابن دريس في الشرائع في احكام المياه بما يوجب  
 نقد ومقرره انه الاصحاب من وجهه خرفا لا فاعدا عندنا للمضنيين من احط بنا في  
 خطبة كما بنا هذا بما فيه كفاية فقلنا انما يوزون في الكتب ما يردونه على جهة الرواية  
 بحيث لا يشتد من الاخبار شيء دون تحقيق العمل عليه والفئوي الاعنف ادله لا يظن طان  
 فيهم خلاف هذا فيخطي عليهم وقال في خطبته وان كان لبعض الاصحاب فئوي في كتاب  
 له او قول قد رجع عنه في كتابه قوله ذكره وان كان قد رده على جهة الرواية لا يجوز  
 العمل ذكره فكثيرا ما يوجد اصحابنا في كتبهم ذلك حتى ان قليل التامل ومن لا بصيرة  
 له بهذا الشأن يفتخ به ويجعله عنفا له ومنه ما يدين به الله تعالى وقد ذكره لك  
 وادعه كما به على جهة الحاجة على خصمه لا عند خصمه بخلافه لم يكن عنده كذلك التمسك  
 وقد اكد من هل كلام الشيخ في جملة من كتب على عدم قصد الفئوي فان فتح ذلك فذكر  
 الاجماع صغوبة ونقد راوان فقلنا النظر في لك فيما ذكرناه كفاية في الباب ان  
 ان ترد ادبصير من لك فعلينك بكتبنا لرجال والاجازات الفهارس لا سيما في شرف

كلامه في  
 كتابه في

ابن ابويوب وكتاب اهل الامل فانك اذا امتعت نظريتها ووقفت على ما حوته اسماء العلماء الفقهاء  
من المصنفين في الفقه وغيرهم ونظرت الى ما تداول من قواهم في كتب الفقه وغيرها وما وجد  
كتبهم في هذه الاعصا وما قبلها ايقنت انك وان جد جدك في جمع الكتب المرجعة وبتا  
جهدك في المزاولة والمطالعة وقلتها ظاهرا لبطن ما دام لك في الزيادة مطمع حتى لم يتوكل في  
القبوس منزع واستوفيت عملك بما على الطالب الحديث في لك حتى لم يكن فيك للسيد من  
لم يخط خبر ولم ينظر اصلا الا باقوال قليل منهم من اخبارهم وتواتره وثارهم مواصلة كثيرهم  
متدولة كيف لا مع ان لم تصح فهو على ما كان له من الامور والسبق والفصل وخرانه  
كتبه الحار واما وجد في وقت خاصه يضرب بها المثل حتى قيل انه كان يصحبه منها اذا سافر  
حلي ثمانين بعيرا ويمالك ثمانين لف جمل اعترف في المسائل الستة بان من علمه من علماء  
الامامية على سبيل الحكمة اكثر وعرفاه باسرها ونسبها انه ما يعلم بذلك من اسنهم منهم شيئا  
كتبه وتصانيفه ورياسته واحواله مخصوصة قال ومن هذا الذي يدعى معرفة كل عالم  
من علماء كل فرقة من فرق المسلمين بعينه واسمته ونسبه كل من كان وعلى كل حال انه وما  
يعضد ذلك ويعرب عن تعدد الوصول الى اقوالهم واختلافهم ولا سيما في الامور المتشعبة  
ما صرح به الشيخ في العهد عند الكلام في اخباره اخذ حقا ما يدل ايضا على جوار العمل  
بهذه الاخبار التي سترنا اليها ما ظهر من لفقة الحق من الاختلاف الصادر عن العمل بها فان  
وجدتها مختلفة المذاهب في الاحكام فبما حلهم بما لا يفت به صاحبها جميع ابواب الفقه من  
الطهارة الى باب التديات من لعبادات والاحكام والمعاملات والفرائض وغير ذلك ثم ذكر  
جملته من المسائل الخلافية التي قد يعذب بعضها من الاجماعية وبعضها من الامور الظاهرة التي  
تعم بها البلوى ولا ينبغي ان يقع فيها الخلاف في تلك الامصا وقال حتى ان بابا من الاسلم  
الا وجدنا العلماء من الطائفة الحقة مختلفة في ما تارة منها ومثله منها وقد اختلفوا وقد  
ذكرت ما ورد عنهم عليهم السلام من الاحاديث المتشعبة التي تخص الفقهاء كالمعروف في كتاب  
في كتاب هذين باب الاحكام على ما يري على نسخة الان حديث وذكر في اكثرها اختلاف  
الطائفة في العمل بها وذلك شئ من ان يخفى حتى انك لو تأملت في اختلافهم في هذه الاحكام  
وجدت تميزا على اختلاف الحقيقة والشافعية وما لك من وجدتهم مع هذا الاختلاف العظيم  
لم يقطع احد منهم مولاة صاحب لم يثبت الى تضليله وتفسيره البراءة من مخالفة ما قالوا ان

كتاب الفقه في الفقه

كتاب الفقه في الفقه

وجدتم

كلام في التبيين

كلام في التبيين

كلام في التبيين

العلماء الاخبار كان جازما لما جاز ذلك انتهى وكذا ما ذكره في قول التمهيد حيث قال  
 ذكر في بعض الاصداء باحاديث اصحابنا وما وقع فيها من الاختلاف والبيان المناقاة و  
 التضاد حتى لا يكاد يتفق خبر الا بآراء ما يضافه ولا يسلم حديثا لا وفي مقابلته ما ينافي حتى  
 جعل مخالفتنا ذلك من اعظم الطعون على مدعينا وتطرقوا بذلك الى بطلان معتقدنا وذكرنا  
 انهم يزل شيو حكم السلف الخلف يطعنون على مخالفتهم بالاختلاف الذي يدنو الله تعالى  
 به ويستنوعون عليهم بافراق كلمتهم في الفرع ويدكرون ان هذا مما لا يجوز ان يتعبد بالحكم  
 ولا ان يبيع العلم به العليم وقد وجدناكم اشتد خيالا فمن مخالفتكم واكثر بناينا من مباينكم  
 وجود هذا الاختلاف منكم مع اعتقادكم بطلان ذلك دليل على فساد الاصل الى اخر كلامه  
 ولم يدكر ما يدل على انكار هذا الاختلاف بينهم بل تعرض للكلام في الاخبار والبناء فيها  
 على الترجيح والجمع والتخيير ثم مع اطلاعه على هذا الاختلاف صرح في التفهيم في جملة كلامه  
 له بان تضادنا في اصولهم لا تكاد تنضب لان انتشارا في البلدان وانما في الارض  
 وحكي بعضهم عن الصاحبين عبادا انه بعث اليه بعض الملوك يسال الفقه وعليه راسل اليه  
 في الجواب حاج الى سئين جملا انقل عليها كتب اللغة التي عندي فاذا كانت هذه هذه المشايخ  
 اكثر في ذلك الوقت فكيف حال كتب الفقه وسائر العلوم الشرعية وكان المعبر عنها ما  
 كان للامامية خاصة وقد ذكر الحلي في الكافي غير ايضا في شافهم ما يشهد بما قلنا فاذا  
 كان هذا شأن علمائنا الذين كانوا قبل هؤلاء وفي عصائهم فكيف حالنا لو خلت مع  
 فتاويهم فتاوى من بعدهم على تزايد اختلافهم وبيان انكارهم ونباعدهم وطوارهم ومع ذلك  
 قد فقد كثير من كتبهم وعظم معتقديهم ولم يوجد من كتب فتاويهم قبل الشيخ المحض  
 فاصرة اشار الى احوالها في اللبس والغموض فمن ادعى فيها اشرفا اليه من المسائل التي لم يرقم عليها  
 دليل فاطع واضح انه قد اخطأ خبر جميع ما لهم فيها اوفي بعضها من الا فاوليك المذهب فقد  
 ادعى عظيم المنكور او من رادهم متعدد ولا ميسورا ومن فاس تلك المسائل بغير وثبات  
 الدين والمذهب حيث حصل العلم الضربى بها وبالاجماع عليها للكل حتى العوام مع  
 جهلهم بهذا كاحكام وكونها توقيفية كغيرها ولا يستقل العقل باذراكها فكانت لهم  
 يشعربان باوعها احد الضرورة باعتبار التخصيص النوني نحوها لا يحتمل الخلاف  
 للسامع والسامع قد تم لغيتهم هذا بل غلبنا التضاد والسماع وتواتر النقل لنا ولها

يدعون يدحيك صارت ملازمة في البتة لتفسير الدين والمذهب والدي والعلم  
الضروري بها باجماع الكل من اول الدين والمذهب عليها كما سبق للنبيه على ذلك فصلا  
كسائر الضروريات الغير المتعلقة بالشرعية فكيف يقاس عليها ما لم يكن كذلك ولا داعية  
فاطع ظاهر لكل ناظر واما ما قد يقال من منع حصول العلم بالاجماع في النظريات فيقتضي  
منع في الضروريات ايضا كونه نظريات جارية عليها احكامها اولا وانما صارت ضرورية  
لحصول الظن ثم العلم النظري بها و باجماع العلماء عليها وتقوى لك ندرجها وتزايد  
بالنظر والتسامع الى ان علم اتفاق لكل عليها وبلغ العلم بذلك وبالحكم حد الضرورة ووجب  
عليها احكامها وهو منتهى المرتبة مبدئها وهو اضعفها مرتبة الظن الحاصل من تتبع  
قوى خاد العلماء ومن شتمها بالحكم بينهم واوسطها مرتبة العلم النظري الحاصل من  
اتفاقهم المعوم بالنظر وهو المبحوث عنه فلا يمكن انكاره مع الاعتراف بما هو اقوى منه  
ومترب عليه عادة فان الفرع الاقوى ولي بالانكار والمنع من اصله الاضعف مع ان  
اتحاد المتشايقة يقتضي تجزئتها معا وان شأوا ولم يكن حدتها اصلا للاخرية فعدت  
القسمين وان شئت في السبب المستب حسب الاسم الا انها مختلفان متغايران في  
الحقيقة فان الضروريات وان لم تكن ضروريات ولا قبل التوقيف الرفع للاشياء وكثير  
السامعين والرواة وعلمهم بها اضطرابا واتفاقهم عليها الا انها بعد حصول السبب  
المتنضي لصيرورتها ضرورية اولا للتسامع والشاهد كغيرها مما حصل لها العلم بغيره  
وان يصل الى حد الضرورة العامة لغيرها بسبب النقل بحيث لا يختص العلم الضروري بها  
ببعض دون بعض ممن على السبب قد استمر على ذلك باستمرار سببها من من السبب او  
الامام او من قواير النقل عن احدها وعدم انقطاعها فاما ضروريات صلا فلم  
يختلف الخافينها ولا تختلف فاما ما قد كان باعتماد رتبة المسلمين والمؤمنين العلماء  
وكثيرهم فلو كانوا قد بقوا على علمهم لنقد من عداهم فرضا او كفرهم وصدالهم وضع  
لكان في وجود السبب المذكور وبقاء جنسه كفاية في حصول الغرض بقاء وصف الضروريات  
وحكمها هذا باعتبارها في نفسها واما باعتبار علم الجاهل بها فهو وان اختلف باختلاف  
مراتب الخوف على السبب اذ لا يتوقف على امر غيره فلا يعتبر فيه العلم النظري  
او الضروري بعلم كثير من العالمين بها ممن لا يعتبر وجودهم في تحق السبب فصلا عن

من حصل من رتبة العلم  
منه في العلم من رتبة  
المعصية من رتبة

الحاجب لما قاله

علمهم بها حتى لو صدق منهم لانكارها لحكم بانذارهم وكفرهم وفضل الله لهم وان بلغوا المكثرة  
 او الفضل والعلم ما بلغوا ولدن ذلك حكم بهذا في كثير من فرق المسلمين والعلماء على كثرتهم ونحوهم  
 حدا لاختلاف انكارهم لها فلا فرق بين موافقتهم ومخالفتهم في الحكم بضريقتها اصلا وان  
 ثم يحصل العلم الضروري بها للكافة بالijtihad والسلامة ونحوه بخلافه الذين يحصل من اخبارهم  
 او طريقهم بلوغها حدا للضرورة وان لم يتصور وجودها الواقعي لهم عليها ولم يستكشف  
 موافقتهم فيها لا بطريق الضرورة ولا بطريق النظر ويجري مثل هذا في المتواترات التي  
 تجاوز عددنا فليس لها عن حدا للتواتر بل تبين فائدة لا يعتبر في العلم النظري والضروري  
 هذا الخبر من لا يعتبر اخبارهم في تحقق التواتر اصلا فاستكشاف مذاهب سائر المسلمين  
 او المؤيدين بعلمائهم في الضروريات ما ذا مواكدا ذلك تماثلها معها حدا للضرورة كما  
 سبق لا لتوقف بلوغها هذا الحكم على ذلك واما النظريات التي يدعى فيها الاجماع فهي  
 اما ظنية يحتمل خلافها عند كل من القائلين بها قبل تحقق الاجماع عليها وبعد ايضا  
 لقصور المدرك الواصل اليهم فيها عن فادما لقطع امان جهته للدلالة والستد وقطعية  
 لم يبلغ بها حدا للضرورة عندهم ويحتمل خالفها على غيرهم ومختلفة باختلاف احوالهم في ذلك  
 وعلى اقل حال لم يوجد فيها السبب المقدم الموجب لادراكها الا كانت ضرورية وربما كانت  
 هي وخلافها ضرورية ولا ثم انقطع سبب الضرورة واشبهتها كما هو الظاهر في مسألة  
 الامانة ونحوها اجمال ذلك لا يمتنع ولا يفرض فيها قطعاً واما ما لم يكن منها ضرورياً ولا  
 اما لعدم صدق بيان رافع للاشهاد والافعال المشاع والمشهد ولو بضمانها خبيثة او  
 لفظة النافل لها ولا لعدم بلوغهم من الكثرة حدا فيفيد العلم الضروري لغيره ولو جودا المعاصر  
 المصنوع فهذا يمنع ان يصل بعد البتة والاشهر في زمنه الغيبة الى حدا للضرورة واولى من  
 ذلك ما اذا اجتمع الامر فيها كانت نظريات في نفسها لا حدا لامور المذكورة من اصلية  
 لو العارضية لا يمكن بلوغها بعد ذلك الى حدا للضرورة فكيف نفسان للضروريات ويدعى  
 التلازم بينهما او ولو بينهما منها في حصول العلم بها وباتفاق الكل عليها على نحو ما سبق  
 كيف يدعى ان الضروريات كانت او لا ظنية ثم صارت علمية بسبب الاجماع عليها ثم صارت  
 ضرورية في الدين والمذهب لبدانها عند الجميع وكيف يفرض على ذلك لزوم الاعتراف  
 بحصول العلم في النظريات ولو كان مجرد كون النظرية صادقة للضرورة وكذا علمية بنية

يوجب لك لزوم دعوى حصول العلم من فتاوى الأخاد وخباياهم أيضاً لكونها أصلاً لا كلاً  
 والنواير وفساده ظاهر ويلزم أيضاً ان يقال ان كل من لم ينل العلم ما يدرك به الضرر بربا  
 ضرورية فهو يترك النظر في نظراً أيضاً وفساده واضح فمن استند في تصحيح دعوى العلم  
 بمذهب الجميع في نظريات السار إليها إلى ما هو المسلم الثاني في الضرر بربا كان مجزئاً بما ذكرنا  
 وأما من استند إلى ذلك لكسوة من حال واستبعد العلم بالاجماع مطلقاً وبعد ذلك العلم  
 العلماء وتفرقتهم في الاتفاق كذلك وانكر كون الحدس بلا مشاهدة وسماع طريقاً إلى معرفة  
 الآراء مطلقاً صائب في ذلك كما اصاب يخفا الشهيد في الذكرى حيث قال ما لفظه  
 واستبعد اغنيا علماء الامامية يستلزم اوتوية استبعاد حصص غيرهم والجواب احدى  
 الحق ان عصا الأئمة الظاهرة تحقق فيها ذلك بالقطع في كثر خصوصيات المذهب  
 كالسبح على الرحيل وترويض الماء الجدي والكف والتأمين وبطلان القول والعصبة  
 وان لم يتواتر الخبر بقول مقصوم بعينه ومن ثم ضعف الشك في الثلاثة الأول بل اضطر  
 انتهى ولا يخفى على من معنى النظر في ظاهره وخامية أنه يؤكد ما قلنا ولا ينافيه ويقر  
 منه كلام الحق في اصوله حيث قال لا يقال كيف يعلم اتفاق الامامية على ذلك مع كثرهم  
 وانتشارهم في البلاد لا نقول كما يعلم اتفاق المسلمين على كثير من المسائل كما يجاب بخلافه  
 واحدة في الموضوع وان كان لا يوجب للثانية والثالثة كما يعلم أنه اذا اجتمع اخ وجدة  
 فانه لا فائول ان الاخ يحوز المال دون الحد وغير ذلك من المسائل انتهى ذكر قبل ذلك  
 ان الاجماع لا يقرر ما يعلم الاتفاق قصداً بلا يقينه وأنه لا يتحقق ولا يعلم الا اذا اجتمعوا  
 على المسئلة بالقول لصحح او الفعل والتفريق من بعضهم مع ارتفاع التيقن عنهم في  
 جميع ذلك وعلم رضاهم وقال أيضاً بل هذا بعد ما بطل القول باستحالة الله في نفسه  
 ومن الناس من حال العلم به لا في زمن الصحابة نظر إلى كثرة المسلمين وانتشارهم وكون ذلك  
 لا يعلم الا بالشافه لهم والنواير عنهم مما متعذر ان ينمى بلغ هذا الحد ولم يرد ذلك بل  
 اتبعه بقوله لا يقال ان يعلم اتفاق المسلمين على كثير من المسائل كنبوة محمد صلى الله عليه  
 والصلاة والخمس وعلم غلبة كثير من المذاهب على بعض البلاد لا نا يجيب عن الاول بأنه لا  
 معنى للمسلم الا من قال بهذا الاشياء فكان الفائل اجمع المسلمون على نبوة يقول اجمع  
 من قال بالنبوة على النبوة وما غلبه بعض المذاهب فلا نسلم اننا تعلم ذلك في همل البلاد

كلام الشهيد في الذكرى  
 كلام الشهيد في الذكرى

كلام الحق في اصوله  
 كلام الحق في اصوله

كل ما ذكره في هذا الكتاب من  
الاجماع والاشياء التي فيها  
الاجماع والاشياء التي فيها  
الاجماع والاشياء التي فيها  
الاجماع والاشياء التي فيها

كل ما ذكره في هذا الكتاب من  
الاجماع والاشياء التي فيها  
الاجماع والاشياء التي فيها  
الاجماع والاشياء التي فيها

كانوا من المسلمين انما اكثر منهم قائل به لكن هذا مما لا يحدى نفعاً في باب الاجماع انتهى على هذا  
ما ذكره قبل ذلك في رد القول باستحالة الحقيقة قال هذا باطل بما يعلم من الاتفاق على كبر من  
مسائل الفقه ضرورة ينبغي ان يحل على ما لا ينافي بقية كلامه وجه ظاهره واضح من كلام الشهيد  
في الجمع بين الشرحين حتى قلنا استشهد في المقام بقول الرازي انه لا انصاف بتفضيل احد الطرفين  
الى غيره حصول الاجماع الاتي من الصحابة حيث كان المؤمنون قليلين لا يتعدون مائة منهم ثم  
على التفصيل ان عليه تبعاً للسيد عبيد الدين بانه يدفع الاشناع الناشئة من الجهل بالجهل بين  
الاشناع الناشئة من الجهل بالجهل بين الامتناع الناشئة من الجهل بمذاهبهم لا محال  
كما ان بعضهم يخوف ويخوّه وقد ذكرنا في المحرمين في البرهان ما يقرب من كلام الرازي في هذا  
واما فرض اجتماع على حكم مضمون في مسئلة ليست من كليات الدين مع تفرق العلماء  
استقرارهم في ما كنهم وانقاء طاعة بعضهم فمهم فهذا لا يتصور ومن ظن ان تصحوا الاجماع  
وفوقه في ما تناهنا في حاد المسائل المظنونة مع انقضاء الدواعي الجاهلية فليس على  
بصيرة من امره نعم معظم مسائل الاجماع جرت من حجب سؤل لله وهم يجهلون ومشارف  
انتهى وحكي العلامة في النهاية عن بعضهم انه لا يضر مخالفة الواحد الاثنين في الاجماع ولا  
وجهه اعني الاعتدال بالعلم بالاجماع واجاب عنه بانه معلوم في زمن الصحابة لضبطهم  
اقول سيأتي في الامراتك ما يقتضيه تعدد العلم به في ما لم ايضا وذلك لانه انما يكون  
جده عندهم بعد البينة والمسلمون اذا كانوا متجاوزين عن حد الاختصاص متفرقين في اهل  
يثرث والبخار واليمن الى نواحي العراق ولم يزلوا متفرقين في بلاد الى عصرنا هذا فلا فرق ح  
بين اهل الاسلام واخره وزمن الصحابة وغيره الا ان يقال ان المجتهدين منهم انما هم الاول  
كافوا قليلا من محصورين والعبرة باجماعهم لا غير هذا غير بعيد الا ان الاول لم يكونوا اربابا  
مذاهب معلومة منضبطة في اكثر المسائل واحتمال عدل اولي الاراء منهم قبل تحقق الاجماع  
ممكن ايضا وعلى ابي خال فلا جد ولنا في البحث عن ذلك كما ظاهروا لعل الداعي للتأخير الى  
استثناء من الصحابة هو تصحيح المخالفة نحوها مما عليه من مذهبهم وقد بينا في  
نحو هذا عينا لتبنا له بحسب ما وسع المقام وهو واضح من ان يحتاج الى بيان ما ذكره  
الشيخ في هذه حيث اجاب عن سؤال استحالة العلم بالاجماع الا ما يتبع مع انتشارهم في اطران  
ارض في بلاد التي يكاد ينقطع خبرها عما على البلاد الاخر قال ما ملخصه ان قصد خصمنا

الامامية بذلك منسوع بل العلم باجماع المسلمين كلهم شدا سخا لا نهتم اكثر واشدا تشا  
وان قصد الطعن في الاجماع مكم منسوع ايضا لان من هو في طرف الارض في البلاد البعيدة  
اخبارهم متصلة وخاصة العلماء منهم وهم الذين تراعى قولهم في ثبات قول العامة وطدا لا  
تشاك ولا احد من العلماء ان ليس في اطراف الارض من يوجب غسل أعضاء الطهاره من  
بل نعلم اجماع العلماء في جميع الواضع على ان يوجب غسلة واحدة وكذلك نعلم انه ليس  
الامة من يورث المال للابن ذوا الجدا اذا اجتمع ابل المنقر المجمع عليه بينهم نه الجدا وبينهما  
وتطائر ذلك كثيرة جدا في المسائل التي يعلم اجماع العلماء عليها انتهى فان قصد بذلك ثبات  
امكان العلم باجماعهم في الجملة رد على من خاله مطلقا فلا كلام لنا فيه ان قصد ثبات ذلك فيما  
لا زال هو وغيره يدعون فيه اجماع المسلمين والامامية من المسائل الكثيرة التي لا تحصى  
يجعلونه هو الحق فيها كما ترى وليس فيما استند اليه شهادة على ذلك صلا ووجه ذلك  
يعرف مما يتنا ومنه يظهر ما في كلام المترضى في الذريعة ايضا حيث قال الملقول عن نقل اجماع  
لنعد بالطريق اليه فحاله لا تافد نعلم اجماع الخلق الكثر على المذهب الواحد وترفع  
عنا الشبهة في ذلك ما بالمشاهدة او النقل نعلم من اجماعهم وانفاهم على الشيء الواحد ما يجزى  
في الجلاء والظهور ويجرى العلم بالبلدان والامضاء والوقائع الكبار ونحن نعلم ان المسلمين كلهم  
متفقون على تحريم الخمر وطى الامهات وان لم نلق كل مسلم في الشرق والغرب السهل والجبل  
ونعلم ايضا ان اليهود والنصارى متفقون على القول بقتل المسيح صلبه ان كالم نلق  
كل يهودى ونصراني في الشرق والغرب من منع العلم بما ذكرناه وكان مكابرا مباهتا انه  
وكذا ما في كلامه في الرتبة حيث قال بعد ما نقلنا عنه سابقا وليس اذا كالا نعلم عن كل  
عالم من علماء الامامية واسمه نسبة يجب ان لا تكون غالين على الجملة بمذهبهم انه موافق  
لما عرفنا عنه اسمه نسبة لان العلم باقوال الفرق ومذاهبها يعلم ضرورة على سبيل الجملة  
اما باللقيا والمشافهة او بالاخبار المتواترة وان لم يفهم هذا العلم الى تمثيل الاشخاص و  
تعيينهم وتسميتهم لا نعلم ضرورة ان كل عالم من علماء الامامية يدعي مذهب الى ان لا نام خبر  
ان يكون معصوما منصوفا عليه ان لم نعلم كل فابل بذلك وذا مذهب ليعينه واسمه و  
نسبه وهكذا نقول في العلم باجماع علماء كل فرقة من فرق المسلمين ان الجملة فيه متميزة من  
التفصيل ليس العلم بالجملة مقتضى العلم بالتفصيل وقد علمنا انه لا امان في الفناء عما

فقد روي عن علي بن ابي طالب  
في النسخة في المتن

كل الامم تنحى اليك

وشاهدناه لا وهو عند المناجزة والمناخدة يقتضي بلنا اجمع عليه علمنا عليه سؤاله عنهما  
 وبلدته ولم نعرف بهما وكذلك كل امل فخرنا عنه في شرق وغرب وسهل وجبل عرفناه بنسبه  
 واسمه ولم نعرفه فدعونا بالاخبار المتواترة التي ايقدها ليدقق في إمكان سنادها الى جماعة  
 باعيانهم لظهورها وانتشارها انهم كلهم قائلون بهذه المذهب المعروفة بالانوار حتى ان  
 من خالف منهم في شيء في حق من المذرع عرف خلافه وضبطه ومنه من غير ما قال وقد استقصينا  
 هذا الكلام في المسائل الثبانية وأشار بذلك الى ما في من كلامه في قائم قال ونحن اذا  
 ادعينا اجماع الامامية او غيرها على مذهب من المذاهب فانخصر بهذا الدعوى من عرفنا  
 باسمه نسب دون من لم نعرفه بل العلم بالانتماء عام لمن عرفناه مفضلا لاول من نعرفه على هذا  
 الوجه ثم قال في الجواب عن قول الوردة على نفسه لا يجوز ان يكون في علمنا الامامية من مخالف  
 اصحاب المذهب من مذاهبهم يستقر ذلك ونخصي عليه لدهور فيطوى خبره لانه لا خلاف  
 ما حرت به لان ما دنا هذا العالم الى الخلاف في ذلك المذهب يدعوه الى علانية و  
 اظهاره ليتبين فيه ويتأكد به في عفاه وما هذا سبيله يحكم الغادة ظهوره ونظيره  
 حصول العلم به لا يستماع استمراره وكره لدهور عليه ما يجوز علم يخفى خبره خلافه لا يجوز  
 جماع من العلماء يخالفون من عرفنا مذاهب من العلماء يخالفون من عرفنا مذاهب من العلماء  
 انما في اصول الدين وفي فروعها وفي علم العربية والنحو واللغة يخفى خلافهم وينطوى مرهم  
 يجوز ذلك يؤدي من الجمل لان ما هو معروف مسطور انتهى بان عنه نحو ذلك النبانية  
 وفساده ظاهرهما بقاء وما بيننا في تضاعيف المطالب لانية ولقد بلغ في دعوى العلم  
 الضروك بهذا المذهب حاد العلماء واثباتها وفي دعا جريان العادة بظهورها واشتهارها ما  
 عليهم من اظهارها وعدم اخفاها ولم ينظر الى ما هو من الضر وان من اخفاها لم يظن  
 وتصانيفهم في الظهور والختفاء ولم يفرق بين من عرف منهم باسمه نسبة تضيقه من لم  
 يكن كذلك ولا بين من خفي مذهبهم الى مذهب استمر عليه مدة طويلة حتى عليه الى الخصم  
 من عدل عن ان يجد له قول الخوازم يشهر عنه ولا بين جماعه كثيرة انفعوا على قول وجبنا  
 فليكن واحد لا ماني له ولا بين من كان من اهل الكتب الذين جرت العادة بنقل خلافهم بعد  
 تضيق الكتب لوضوح ذلك ومن لم يكن كذلك وهذا يقتضي ان يكون كل واحد منهم  
 الى مذهب مذهب في اتي حال كان في اتي ماني مكان ان بلغ في الجمل الى اهل المذهب

روى على السبيل

نسب عظم شأنه وسلطانها واكثر انبعاها واعوانها واشدهم هباضتها واطلأنا وادوم انارها  
 واشهر اخبارها من سبيل التسلل خاتم الانبياء صلى الله عليه واله هذا حد لا يبلغ منه عدو  
 لازم لمن ادعى ما زبر ولا سيما اذا كان ممن لم يزل يناظر الخصوم ويتاجرهم في تجوز خفاء كثير من  
 اقوال النبي ونصوصه الاحكام الشرعية في ما ندر وبعد عن كثير من الصحابة ومعتقها و  
 تجوزها على الامم كما ان المتواتر من التبريع وغيرها واعتماد الامم منه على كون الانام من  
 وزانها ومنع ذلك يؤدى من القبح في الدنيا انما الى ما هو معلوم مشهور وقد صرح هو  
 في الشافعي بان كل شيء كانت له داعي الى نقله للعقل واللبعض ما ندر معلوم منهم بحكمه كما في كل  
 شيء جازان يدخل فيه داعي الكمان والنقل معاجوزنا فيه لكن ان فيصير كل ما يرد من عينا  
 المسائل بهذا الاعتبار والى الذي رغب ذهب خطا لقونا في الامام الى ان منناع الكتمان  
 واستحالة في الجاهات كثيرة بحري استحالة الاقوال الكذب عليهم قال الصحيح  
 الذي تشهد به اصولنا واصولهم انه لا يجوز على الجاهات ان تجمع على انقال ولا كتمان الا كما  
 يجمعها وسبب يؤلف بين دواعيها ثم قال قد يتنا في الشافعي الجاهات كثيرة تجوز انك  
 عدوة وحسد وبغضا وانحرافا فضيلة ومقتضى له حسد وعداوة فلا يرونها ولا يدركها  
 وان لم يتواطوا على ذلك وقال ايضا انه غير متنع ان تتفق داعي الامم على كتمان حادث من  
 الحوادث وحكم من الاحكام حتى لا ينقله منهم الا الاحاد وانما يحكم بطلانها في العلم وجواله  
 الى نقله وارتفاع الصوارف عنه ولا يخفى انه اذا كان هذا حال ما بيننا عليه احكام الشريعة  
 بعد ظهوره للائمة والسمع والشهادة فكيف حال اقوال اعداء العلماء التي لا يجب ان نقلها  
 نقلها ولا يثبت ثبوتها ويمكن عدم اطلاع احد عليها اصلا او نقلها الطلع عليها او مؤنة قبل  
 نقلها او عدم الداعي الى ذكرها ولا سيما مع وجود من يجوز تظليلهم عندهم وعدم جواز تظليلهم  
 اليه كما هو المعروف بينهم فيجوز خفاءها هو الصحيح لكن لا تعتبر شائبة الخفاء وبطلان منفع  
 اوضح من ان يخفى ويأتي في الوجه الثالث عند في الذي رغب ما يشهد بذلك ايضا ولعله  
 يوجب على ما ذكره في الرسلان وغيرها فيما يدعيه كثير من الاجماع في موضع الخلاف فيكون  
 منشأ ذلك عدم وقوفه عليه بناء على نفيه لحدسنا وهدا يوجب مدحا عظيما في  
 اجماعه كما لا يخفى وكافي بموافقه له من الاناضال على ذلك يتبين حكم الخصال وجود الخالف مع  
 عدم ظهوره كحكم احتمال وجود متعاضل القران مقتضى بطلان اعجاز مع عدم ظهوره

كلام في الكتمان

كلام في الكتمان

منع في نقلها

فما ان لك باطل لما الفخرى العادى فكل ذلك هذا وهو من عجب القياس اغرب لتطير  
 اين يقع هذا من الكونى فستبينهما نغضه لنباس لام على ذى ذاك العجب من ذلك لا شئنا  
 الى قول امير المؤمنين لا يبدل الحسن لو كان تركك شركك لا نكك ورسله طر ايتنا ان ملكه ساطع  
 ولعرفت صفته نغاله وهو على حال اظهره نادا كما لا يخفى منتهى العجب على الاستدلال على  
 الشريك بعدم وجوده انا صنفا الكمالية التى من مقتضيات وجوب الوجود ولو ازم الربوبية  
 واين هذا مما نحن فيه فلو قيل قياسا على ذلك فى كل مسئلة لو كان مخالف للعلماء الذين عرف  
 اقوالهم فى ذلك لاناك فيه قول كما اننا لما قولنا نظرا ولرايتنا ان ذلك فى كتبنا وكتبنا كثير  
 او قيل لو كان علماء اخر غير من عرفناه لا شهرارهم وانك اقوالهم كتبهم كغيرهم وجعل منتهى  
 المذهبين هنا على العادة لا العقل كونها مشد فى فادنا العلم لشغ ذلك وبطل بنايتنا من  
 وجوه شتى وقد تبين ايضا بما ذكرناه اننا انما استشهد به الاستدلال الشريفي خطابا  
 فى المقام من اتفاق العلماء الاثبات على نيل الاجماع من عصر الامامة الى ما نانا هذا فى اصول  
 الدين وفروعه بحيث لا يمكن دفعه ولا حمل على الجازا وتغيير الاصطلاح ان تصدق اثبات  
 وقوع العلم على الوجه المذكور فى المواضع التى جعلنا الكلام فيها مفتوحا لا نراهم من المذهب  
 ولا يتامع وجود وجه اخر يمكن ابتداء كثير من اجاعا انهم عليها ولا توقف على العلم بانقل  
 الجميع وان قصد غير ذلك فلا ينافى ما قلنا واقصى ما فى الباب تحقيق دعوى الاجماع على  
 نحو ما ذكر من بعضهم وكثير منهم وهو معلوم وتشهد به كتبهم فى الاصول والفروع الا  
 لا يصلح الاستشهاد ولا يتامع استظهار الخلاف ودعوى الاتفاق مع ذلك لا يتجاوز  
 العلم به على ما ذكرنا ان هو المراد عين المصادرة وبما عدها الخصم نوع مكابر وجلالة  
 شأنه ما ظاهرا وقد استشهد ايضا باطباء الجميع حتى المنكر للاجماع على نيل الشهرة من  
 غير كبير مع ان الكثرة والانتشار لو منعنا من العلم بالاجماع لنعنا من العلم بالشهرة ايضا اذ  
 يمين لا نفر من العلماء المنتهين فى الافاق جميعا كثيرا وافضل لشاذ وبخالفون لشهرو فلا  
 يبقى معادك اذ شاذ ولا المشهور مشهور وهو مدفع ايضا لان بناء دعوى الشهرة على  
 الحدس الملقى القطعى لا على قياس الجاهول بالمعلوم مع ظهور الخلاف وجعل ذلك ان كان  
 هو المراد من الاستشهاد اظاهر لفتا وغارح عن هج السداد فليس مع الحدس على حد  
 القطع فى دعوى الاجماع لم يصح فى دعوى الشهرة فكيف تقاس عليها ويبنى القياس على

بعض من عجب القياس اغرب لتطير  
 اين يقع هذا من الكونى فستبينهما نغضه لنباس لام على ذى ذاك العجب من ذلك لا شئنا  
 الى قول امير المؤمنين لا يبدل الحسن لو كان تركك شركك لا نكك ورسله طر ايتنا ان ملكه ساطع

فما ان لك باطل لما الفخرى العادى فكل ذلك هذا وهو من عجب القياس اغرب لتطير  
 اين يقع هذا من الكونى فستبينهما نغضه لنباس لام على ذى ذاك العجب من ذلك لا شئنا  
 الى قول امير المؤمنين لا يبدل الحسن لو كان تركك شركك لا نكك ورسله طر ايتنا ان ملكه ساطع

عليه بل ينبغي القطع بفساده في المقيس عليه ولم يستمع بحجة الشهرة فضلا عن ان تكون  
 حجة مبتدئة لا يخفى جوبها على احد من الجمهورين وعدم العلم بسببها ولا يعلم الجمهور  
 بها ولا باعتماد المتأخرين عليها لعدم تيقنهم بقدرتها وكثرة اختلاف الشهرة باختلاف الزمنة و  
 شيوع تعارض الشهرة القديمة والحديثة وانذار كثير من الكتب لنا لفظه وعلى هذا بعد  
 ظهور الخلاف المشهور والاعتراف بوجود علماء كثيرين لا نعرفهم الا اقوالهم لا وجه لدعوى  
 العلم بموافقتهم المشهور واباشتهارها ايضا بينهم فلا يستقيم بناء دعوى الشهرة المندولة  
 بينهم على ذلك بل ينبغي بناؤها على ظهورات منها والحكم بين العلماء المشاهير الذين ظهرت  
 كلمتهم واستبان مذهبهم ونزول النقل عنهم ومثله يكفي في تصحيح الدعوى مع ظهور  
 المتعنى شهادة الامارات عليه كمال حفظ عدد القائلين المعزين وغيرها ويجعل منه  
 ظن الصدق والرجحان الذي هو المطلوب منها في مقام التقوية والتجريح للاخبار او  
 للاقوال بناء على حجيتها بنفسها فلا يحتاج الى دعوى العلم باشتهارها والخبر والحكم بين جميع علماء  
 الامم في جميع الاعصار ولا ينبغي الاقحام على ذلك حتى يتقضى باحتمال ما ذكر كما انقضى  
 دعوى الاجماع المبتدئة على العلم والقطع والعلم بما يستوعق على ان من منكرى الاجماع وغيرهم  
 من قبح في الشهرة المندولة ولزومها ايضا لكونها غائبا بعد الشيخ ومُسْتَنَدُ اليه الاصل  
 الحسن ظن من بعده به وتبرجج مع انه واحد لا تقليد على وجه محرم عندهم كما توهمه  
 احيل لهذا الاستبعاد وقد استنبط بعضهم ذلك من كلام جماعة من الافاضل كالشيخ  
 المحض ابن طائوس العلامة في اوائل المتن غير علمي هذا لا يعلم محققها بين سائر  
 العلماء من غاصر او سبقه الى عصا الائمة عليهم السلام فلا يتم الاشتغال عليهم وقد نصنا  
 على خطأ التاقلين لها كثيرا باعتبار انهم فيها على الحدس الخاص من تتبع كلمات المشاهير  
 المتبحرين والاقتضار على كتب معرفة معدودة للمتأخرين وربما يخطئ بعضهم في جعلها  
 مع عدم ظهورها بالخالف منهم او سندها اجماعا مع انها لا تصلح شهرة هذا مع ان كثير من  
 كتب اصحابنا ما فهم لم يصلح لنا فكيف لو وصلنا وهذا يقتضي من الحدس ان لا يخطئ  
 وسبب ان من طرق الاجماع المعروفة بينهم وجود جماعة مجهول النسب الجعنين وهذا لا يفرق  
 بالاولوية وجود مجهولين لم تعرف اقوالهم ولم تنقل اخبارهم ولم يشتهروا بهم وصرح الشيخ  
 الشهيد في بعض الوجوه الالهية باعتبار اقواله لا يكون ظاهرا من الامامة اذا حصل

لا في الشهرة

يكون أظهاو لبعض المذاهب المأهولة لغريب من التبعة لانتدبوا لعنفادوا لا ريب أن هذا  
 من مخني قوله أيضا ففضائل الأهل في الأهل لا يتبين في هذه الأهل أن هذا لا يلزم على هذا  
 المشاهير المعروفين بالاعتيان لثأرهم في البلدان فان تم بذلك طريق الاستكشاف  
 على ما بين في هذا الوجه السائل السائل لها سابقا البتة الاستدلال بها إلى الإجماع البتة  
 عليه لا فلا وهو الظاهر الباطن يجري نحو ذلك في جملة من أوجه الأئمة أيضا ولقد وقعت  
 على كلام الحق في أوائل المغيرة سبيل فصار فيه على من ذكره من الفضلاء ناس كثر هذا هو  
 انه لما كان فيها ثأر رضوان عليهم في الكثرة إلى حد يتعسر ضبط عددهم ويتعذر حصر  
 اقوالهم لا تساعدها وانتشارها وكثرة ما صنفوه وكانت مع ذلك مختصرة في اقوال الجماعة من  
 فضلاء المتأخرين جرت أبايراد كلام من أشهر فضلاء وعرف تفتت منه نقدا الاخبار وقص  
 الاختبار وجوده لا غيبنا واقصر من كتب الأفاضل على ما بان في ثأرهم وعرف به ثأرهم  
 وعليه عما قدم من اختار نقله الحسن بن محبوب البرزنجي الحسين بن سعيد والفضيل  
 شاذان ويونس بن عبد الرحمن ومن المتأخرين محمد بن بابويه والكليني من احطاب كتب  
 الفناوى على بن بابويه وابن الجعدي وابن أبي عقيل المعيد وعلم الهدى والشيخ الطوسي  
 ملخصا وزاد في ضللا خاصة اتباع الثلاثة وهم الجلي والديلمي والفاطمي فاذا ذكره ولا يعضد  
 ما ذكرناه وما نقلناه عن المتأخرين غير واما ما ادعاه من نخصنا اقوال الاحطاب في اقوال جماعة  
 من المتأخرين وقد تبعه عليه التهيد في لذكرى حثا لم اتم له لخص جميع الاختلاف في  
 في اقوال متأخرى ففهاء الاحطاب كما ترعم العامة ان مذاهب السليمان مختصة في عائلته  
 فلذلك لا وردنا في هذا الكتاب كرههم وعرضنا عن نقد منهم لدخول قوله فيهم ليس لهم  
 منه لا ننشأ والذهب تبدل الاقوال بل يصح ما يهض عليه الاستدلال انتهى لولا  
 لدخول قوله فيهم لا يمكن حمل كلامه على قصد تحديد انحصار مذاهب الشيعة في اقوال  
 المتأخرين كما هو مقتضى التنظير بمذاهب العامة وقضية ما ياتي عن في نقوشه مذاهب  
 الشيخ وطريقه في الإجماع لا انحصار مذاهبهم مظن فيها كما هو مقتضى كلام الحق في  
 كان فهو مناف لما ذكره الحق ولا وغيره فانه مع الاعتراف بتعسر ضبط عددهم وتعد  
 حصر اقوالهم كيف يعلم انحصارها في اقوال فضلاء المتأخرين وعن جماعة منهم ما أكد  
 اخرج ذلك من باب التعميم بالغيث ادخله فيما لا يعزير ريب وكيف يجري عليه من ترعم

كلام الحق في الشيعة

اي انتم عن اولئك في غير

كلام الشيعة في الأهل

في ما ادعاه الحق بعبارة

في ما ادعاه الحق بعبارة

كل نقص يتجلى عن كل عيب ثم ان سلنا حصول العلم بذلك والظن المعتد بنظرنا الى علمنا  
 خلافهم وتواتر المناخرين لنقله ما قد عد من فلا ريب في عدم دلالته تعرض المناخرين لسئلة  
 وحكمها على تعرض المنقذين لها ومولفنا لم فيها وفاقا وخلافا وان شدد وذكول عند  
 هؤلاء لا يدل على شذوذه عندنا ولشك ولا شهرة بينهم على شهرة بين من قبلهم فرب قول  
 يبلغ الشذوذ الى هجره حتى لا يعتد به ويذم على الاجماع على خلافه مع حدو شذوذه  
 وب قول ترقى شهرته الى هجره خلافه مع تجدد استناده وانقطاع طريق الظاهر والناسم  
 والناسل يدل على مثل ومن ثم وقع الكلام في تعارض الشهرة القديمة والحداثة كما  
 بين في محله فلهذا في قولهم فضيلا بحسب المكان من داخل عظيم في الباب بلا انزياح ما دعى  
 الى الاختيار بل ايراد كلام من ذكره لا يقتضي فساد غيره بحيث لا يكون له دخل مع معرفة الاجماع  
 والخلاف فلان حاول هو واحد من يقف على كماله وكلام الشهيد وينبع منه جملتان ان يكلف  
 ايضا في دعوى الاجماع البسيط والمركب على ما ظهر له من لجامع المناخرين وجماعة من  
 فضلائهم وغيرهم ايضا ممن ذكرهم المحقق لنعير كشف عن اجماع من عداهم من متقدميهم  
 ومخلفيهم ايضا او اغناة عن معرفة اجماعهم لا استقلال بالحجة مع مخالفتهم فلا يكاد يستقيم  
 على الوجه المذكور بل على بعض الوجوه لا بد ان تمت كما لا يخفى على ان المنقذين من اخنا  
 فلهذا ويراد كلامهم وذكر قولهم لم نقف على مذاهبهم ولا مذاهب بعضهم ولا اوردها  
 هو في كتابه ولا غيره الا في مسائل نادرة اذا ليست بغیرها الحق بالمعدنات لا سيما  
 اذا لوحظت المسائل التي علمت مذاهب جميعهم فيها فانها يمكن ان تعد منها ومن العلل  
 انه كانت لهم مذاهب في سائر المسائل المحتاج اليها او كثير منها لانهم من رباب الاجتهاد و  
 الفتوى كما هو ظاهر ما ذكره هو وغيره في شأنهم لا من اهل التقليد والاستفتاء وقد  
 وفنا على بعضهما من غير المعبر الى اخر كتاب الحج اوائل المناجر ما لم نقل ولم نقول وذلك  
 حتى يذكر فيه ما وقف عليه من افوالهم في سائر المسائل ويقف عليها من بعد ايضا بنقله  
 روى الحق في سنن طرقات التلويح عن البرنطي جامع لذلك هو من الاصول العظمى عن الرضا  
 مشافهة ما هو مخالف لما عليه اجماع الامامة في ظاهر وظاهر العلل ويمكن وجود نظائره  
 وغيره مما عرض مناخر والاصحاب عن ذكره ومثل ذلك ربما اخل بالاجماع كما لا يخفى و  
 لقد كان في عصائهم وقلمهم وبقدهم الى زمنا المناخرين في ضلالهم فضلا عما اخرجوا

فبما لا يخفى من ان  
 المناخرين في  
 الاجماع

واضح الصبر

بعض أهل الكلية

بعض أهل الكلية

لا شبهة في بلوغهم الدرجة العظمى المرتبة القصوى في العلم والفنوى فلم يكن ليحضر  
 فتاويلهم المحتاج في الإجماع إلى معرفتها فيما نقله هو وغيره عنهم المسائل الشاذة النادرة جدًا بعض  
 مسائل الصلوة والنكاح والطلاق والخلع والعقد والوارث والحد وغيرهما مما ذكرها  
 مذاهبتهم ومذاهب بعضهم وروا أخبارا وموقوف عليهم مما صح سند وغيره والناظر  
 منهم من تعرض لفتاويلهم فمن من قل القنوى عن حق كاد أن لا يعيد ذوق من هبل صلا  
 كالكيين مع كمال تجرد في العلوم الشرعية ونهاية جلاله عند الخاصة والعامة حتى أن من لا  
 وهو من ساطين الخافين صرح في جامعياته بمجدد مذهب كاتميذ على أصل المأنة  
 الثالثة بعد ما ذكر أن بالحسن رضا عليه السلام مجده على رأس المائة الثانية وحكى  
 بعض أصحابنا ذلك عن غير من لا يثمنهم أيضا ومن العلوم أن استنباط مذهب أهل السنة  
 النظرية التي جعلنا الكلام فيها من كتابه لكافة الذي صنعه في عشرين سنة وليس له  
 في لفقه غير كما يظهر من كتب الرجال غير ما صعب جدا وإذا اتفق فغاية الندرة قطعاً  
 وربما يظهر فيما ركبناه أخباراً مختلفة من مذهب لا يعدها أما تعيينه لوجود المخرج منها  
 عند ادعوى بناء فيها على التحية كما يظهر من أول كتابه فغير معلوم والباقي من  
 غير الشيخ والفاضل يعرف مذهبتهم في كثير من المسائل وأكثرها ولم يبق من بعد منهم  
 جميع ما تعرضوا له في كتبهم وفتاويلهم فضلاً عما تركوه حتى أنهم ربما نقلوا عنهم بعض العبار  
 المستنبطة منها أحكام عديده ولم يقلوا منهم في محل الحاجة لأبعضها فظهرت لهم غير أن  
 في أمر مع أنه دخل في معرفة الإجماع والخلاف وربما نقلوا عنهم خلاف ما هو الظاهر في كتبهم  
 منها الأحكام عديده ولم يقلوا منهم في محل الحاجة لأبعضها فظهرت لهم غير أن  
 مع أن له دخلاً في معرفة الإجماع والخلاف وربما نقلوا عنهم خلاف ما هو الظاهر في كتبهم  
 وفتاويلهم ومن بعض ما حقه في نقلها حملوا بعض عباراتهم التي ذكروها على خلاف ما هو مستق  
 منها أو على ما يحتمل وغيره مع أن جميع ذلك دخلاً فيما ذكر وقد كان في زمنه شوكاً على  
 طولها فضلاً عن أن يكون من رباب الفتاوى وربما حكى الشهيد الثاني في غايته المراءى وغيره  
 أقوالهم في مسائل كثيرة متفرقة في أبواب الفقه ولولا ما نقل عنهم لكانت زعم أن الإجماع على  
 خلافهم نظر إلى الأقوال الشاذة عندهم والحد من المذاهب بينهم ولا ينبغي احتمال وجوب  
 نظرها فيما لم يذكر في لفقه النضر فيها للأقوال الشاذة على غير الاستقصاء

الاعراض منها عن احوال المتقدم في الفقه كالتين ثمان فلنا مع اتمام سعة كتاب الصلوة  
ولا في غاية المرد لاها موضوعا لبيان ما استشكله العالم في الارشاد غير وافيه ايضا  
لجميع الاقوال ولا في غير هذا من كتبهم لعدم وضعها لاستغنائها عنهم حتى ان كتاب الخلاف  
الموضوع للخلافات خال عن كثير منها وكثير من الاقوال المعروفة بما ذكره فيها فضلا  
عن غيرها ثم من بعد اتباع الثلاثة الى ان بان في حقهم وادريس ثم منها الى ان كان لفاضلين  
على طول الدوام وكثرة الفضلاء ولم تقف على كتب غيرهم وفواوهم الا فيما شئوا وندروا لفضلهم  
يقصروا ما ذهب هؤلاء المشاهير المعنويين في كتبهم فضلا عن غيرهم وغيرهم وعلى هذا  
النول حال من بعدهم الى ما نشأ هذا قال المعروف نقل اقوال جماعة منهم لا على وجه استقصاء  
والوجود لشداد جملة منها لاجمعها وقد تقدم عن كتاب لذكرى انه ليس لغيره من  
انتشار المذهب وتبذرا لاقوال بل يصحح ما يهض عليه لا سند لال وعلى هذا جنة  
غيره ايضا غالبا ولو ان طريقة لفاضلين والشهيد واصلهم حوت على الاخطاء بجميعها  
كان في رتبهم من كتب من تقدمهم وعاصروهم الاستخراج لكل ما يستفاد منها مما يعتقد  
بشانه ونقل جميع ذلك في كتبهم تفصيلا واجما لا كان الامر هون وان لهم ايضا فلول  
كثيرا مما يصل اليهم ولم يصالوا اليه لكنهم مع هذا لم يصنعوا ذلك وربما خالوا به بعضهم  
في ناد ومن المسائل مما اشندت اليه الحاجة وبحث بالباولي وفل فيه الموافق لفرق الشيل  
المثله ولذا اقوالهم فاحاج الى ذكر اقوال غيرهم وفي غير ذلك من المسائل فبدت بتسهم  
ونقلهم اقوال كثيرة غير مشهورة ومن هنا يظهر ان عدم ذكره وكذا ومن قبلهم كالشيخ  
المريضي لا قول كثير من العلماء في اكثر المسائل او معطيتها لا يدل على ان لا قول لهم فيها اصلا  
لجرحي جهاهم قوتا فضلا ولا على الموافقة لغيرهم اذ كروه كما توهمة بعض من سبق فان ذلك  
مما يكذب شواهدا لوجدان ولا يكفي في مقام دعوى العلم واقامة البرهان وربما يستقيم  
في المسائل التي هوزة بالنسبة الى المشاهير الذين استقامت الطريقة علية لخالفتهم مع  
وجوده لا يخلو من ريبه ايضا بعد فرض استقامت الطريقة على ذلك هذا مع انهم لم يجر  
الفعل لا يخرج صا حجة من لعلنا ولا يخط قولهم لاعتبار ولا يوجب خروج اجماع من  
عداء من لاجماع التكويني ونحوه مما ليس حجة عندنا وفرض الموافقة يفرض قولنا  
ومعنا مع اجماع جميع من عداه او خلاهم بحيث لا يقول في لاجماع البسيط والركب على ما

ينفصوا

ان لا يقال في هذا  
ففيه باطل في العلم  
ان لا يقال في هذا

العلماء  
في كتبهم  
منها ما لا يخفى

وجبر عدم نقل  
أقوال الحق  
مساخنة بالبا

كلام لا يخفى  
للمسألة

هو المتعارف بينهم فلا يقتضيان استغناء عن معرفته وخلوفا من لفائمه مطلقا ثم انه قد جرت  
طريقة كثير من العلماء على عدم الاعناء في دعوى الاجماع ونقل القول بمغاصيرهم ومن قائلهم  
ومن لم تشهروا بهم وكتبهم مع ان فيهم من ناق على كثير من تقدمتهم من اعنوا باقوالهم ونقلوا  
تدوين مصنفاتهم ذلك ما لا هو الغالب من عدم اشهار الكتب اللاحقة من مصنفها  
اول غير ذلك مما ياتي في الاشارة اليه عن ترتيب ونحوه وربما يدعي بعضهم الى عدم نقل اقوال  
مساخنة رعاية لنادب معهم لعدم استخوانهم التصريح بمخالفتهم والاهتمام لان قوالهم  
خفية وتعرف بنقل لا مدغم وقد روي عن الصادق عليه السلام نظيره في سبب عدم  
تحمل امير المؤمنين عليه السلام لسيد الانام صلى الله عليه وآله حين راد الصوفى كسرة الاضواء  
فقال لبيته عليهما السلام وينبغي ان يحل على مثل هذا ما صدر من العلماء طاب ثراه من الاعراض  
غالب عن نقل مذاهب مشايخه الذين ناقوا على كثير من الاول والاخر كواله والحق والحق  
والسيد الفاضل في الفضائل احمد بن طائوس قدس سره وراحمهم ولعله لما ذكرنا ما نقل  
بعض اقوال الحق معتبرا عنه ببعض اصحابنا وبعض العلماء وهذا فيما اذا خالفوا في نقل  
قوله من احد من قبله حتى يستغنى بنقله عن التعرض لاختلاف شيخه وفي حق على من اجاد النظر  
كتبهما ان كتب الحق كانت مرجع العلماء وعماده وامامة نصب عينيه عند التصنيف  
الخبر وكثيرا ما ياتي بنفسه عبارات بلاغية في تغيير يسير في كيف لا يعتد باقواله ولا  
يعتد بخلافه اللهم الا اذا كان مسبوقا بالاجماع في نظره وهذا بعيد جدا من مثله  
فيكون الوجه في عدم نقله عنه الا نادرا هو ما ذكرنا وقد نضح بما بيناه من وجوه شتى انه  
بعد انتشار العلماء يبعد العلم في المسائل النظرية المشار اليها سابقا باقوالهم جميعا في  
جميع الاعضاء الماضية واما في بعضها فتعقد على خبر جحد في المقام متعسر جدا وكذا ان  
يكون معتدا ايضا الا نادرا وقد تقدم من الحق في اصوله والشهيد في الذكرى ما  
يشهد بذلك وقد وثقت بعد حين كلام على الحال الحقيقيين احبنا الحقا هنا لانهم يصلح  
ان يتخذوا زورا ومعضنا لما بيننا وشاهدا على ما حققنا فانه قال في حواشيه على شرح المحضر  
بعد كلام في المقام لا يخفى ان بما قرنا لا يثبت الاجماع الا في بعض ما كان من ضرورات الدين  
او كان في حكمه مما عليه الدلائل الواضحة التي لا تقبل التسيكك بوجه فانه يعلم الاجماع فيها  
مستند من تلك الضرورة والدلائل الواضحة ثم قال انت تعلم ان فيما كان من هذا

القبيل لا فائدة يقدّر بها في إثبات الإجماع ولا يضر إنكار شؤمه ولو قلص المنكرين على إنكاره فيما  
 لم يكن ضرورياً دليلاً أو في حكمه كما ذكرنا واحتاج معرفة شؤمه فيه إلى التخصيص والتقييد بالنقل  
 فيما سبق كما يؤيد له جميعهم أيضاً فكان ما ذكرناه من الاحتياط لا يفي في شؤمه ولا دعاء الضمير  
 في خلافها تماماً لا يسمع انتهى تدابير سلطان العلماء قبله في ما ذكره في تعليقه على العالم نصاً وهو  
 جيد جداً واذنهم قد وانضج ما ذكرنا من نقد العلم بجميع الأقوال فحيث توقف لكشف الغيب في  
 الإجماع على استقصائها اشكل الأمر حيث حصل بدون كان ممكناً سؤاله متى الكاشف ح  
 إجماعاً أم لا ويعضد هذا أن العلماء لم يزل كل منهم في عصره يدعي إجماع العلماء المعاصرين أو  
 الماضين أو الجميع يستكشف منه على خلاف الطوارىء وما لهم في تفاوت أعداءهم واستقلال  
 ما هو السبب في حجة فلا يتوقف لكشف على إجماع الآخرين الذين هم ماضون بالنسبة إلى  
 من ما خرجهم فلا يتوقف على إجماع السابقين مطابقتها فاعلمنا أقوال المناظرين في كل عصر  
 مع وجود سائر العلماء قبله مما لا استقلال لإجماعهم بالحجة نظر إلى بعض الوجوه الأئمة  
 أو لكشف عن إجماع أسلافهم حيث لم يعلم بخلافهم ولا عن أعضائهم بالآخر لعدم بلوغ كل  
 من الفريقين من الكثرة إلى أن تستقل أقوالهم بالكشف المتغير فاحتج إلى ما عاين أقوال الجميع بس  
 الامكان في يحصل من إجماعهم ذلك فلا يلزم الاختصاص إلى ما عاينها إذا ما فلا يلزم الاختصاص  
 إلى استقصاء أقوال علماء عصره أحد أيضاً الأعلى بعض الوجوه الأئمة وعلى هذا الحاجة  
 في الوجه الذي ذكرنا إلى أن كتاب أحد من الغياض المضطرب في الأساس ولا أثر لها في تحصيل  
 الكشف ورفع الالتباس فاعلمنا إذا في كل عصره وإن باع لم من أقوال الاصطحاب قديماً و  
 حديثاً سمعنا أو نقلنا أن استكشف مما توافقته منها بانفسها ما هو الحق مطلقاً ولو منع  
 احتمال عدول رايها وبعضهم وجودها فلفهم في الواقع أو مع تخلف لك ذلك الحق  
 البالغة للتأصّل بالاحتجاج والحجة الواضحة لنا فقد في مقام الاحتجاج ألا يخفى هذا  
 انتهى فما يمكن أن يتحصل في هذا المقام لتحصيل هذا الطريق من طرق مستنبط الاحكام  
 التي لا نال إلا بالوحي والإلهام فإلا أن نخطأ إلى ما لا يقبل منك حجة ولا متعدد زينة  
 القيام الأمر الثاني من جهة تعدد الأخطاء في غالب زينة الغيبة بأقوال اصحاب الأئمة و  
 ذلك لا خفاء كثير منهم وتترجم في عصاهم وكما هم لهذا هم خوف من أعدائهم من أعدائهم  
 وتفرقهم في أفاق الأرض وأصابها شرفاً وغرباً وقلة كتبها ولم وعدم انضباط أرواحهم

على صاحبها  
 ما لا يفي في شؤمه  
 ولا دعاء الضمير

والله اعلم  
 بالصواب

واغراض المناخرين عنهم عن نقل معظم اقوالهم واختصاص الطريق اليها غالباً بما روي وواحد  
 من الاخبار وما اوردوا باب كتبهم من ولي الاراء ولا انتظاراً خاصاً في عناوين الفصول  
 ومعاقد الابواب بطريق الحكم والفتوى كما يتفق نادراً وبالاخالة على ما ذكرنا فيها من  
 الروايات كما هو الغالب فيها مع اتحاد المروي وتوافقه ووضوح دلالة وطرح المخالف  
 او تاويله وهذا كله مع ندرة قد خفي علينا اذ لم يضبط المطلقون عليه من قدماً احتجاً  
 وقد استعمل بعد هم معظم كتبهم وكثير من اخبارهم وكثير الاختلاف ولائياً من الخوارج  
 من الاخبار التي عليها بينه فتوهم وعلمهم حصل فيها مفاسد اخر عديدة من قبل التزوير  
 والكتب قد سبق عن الشيخ في هذه ان اختلاف الامامية قبله في الاحكام التي اشار اليها  
 قد زاد على اختلاف في حقيقة والمشافه ومالك وان بينه علمهم واختلافهم على اخبار  
 الاحاد الغير الموجبة للعالم وقال شيخنا الحلي في العلم من الغش والاضلال لم يكن شاعراً  
 في تلك الا زمانه الشافعي من الكيفية وما قبله بل كان مذكراً في نقل الاخبار وكان  
 تصانيفهم مقصورة على جمع الاخبار وروايتها وتدوينها قال ايضا ان الاطلاع على  
 الخبر الجتمع عليه بطريق الافناء مستحيل متعذر ثم ذكر ان معرفة المشهور وعلى هذا القول  
 مستعرة ايضا ومن المعلوم انه قد اجتمع عنده من اصول الفيدما وكتبهم ما لم يوجد عند  
 غيره من المناخرين فاذا كان مع ذلك قد حكم بعشره اذ كان بعد وفاته انك بغير بل  
 هو دليل على تعدده بنفسه وقال الفاضل الخراساني في ذخيرة العلم بانها جماعه من  
 اصحاب الامية عليهم السلام منسوبة في هذه الا زمانه الا في الضروريات كالشيخ على الخليل  
 وعدم السمع على الخلف وبطلان القياس في الفقه ما ليس الاطلاع على مذاهب اكثر  
 القيسين المناخرين لاجمعهم ودون من قبلهم بعد جريان عادتهم بنقل مذاهبهم  
 وليس لهم كتب فاولهم في استقر فتعرف مذاهبهم ومواقع اجماعهم خلافاً لما انتهى لخصاً  
 وياق من الكيفية عدم تمكنه في ما نه غالباً من تميز الخبر الجتمع عليه من غير ما اذ لك بغية  
 وقال شارح الخباز من الاخبار بان معرفة المشهور بينهم في احاد المسائل التي يختلف  
 فيها الان كما قد يلحق بالحالات لان كتبهم في الفناوي الجردة قليلة جداً واما ما وجد  
 بنده منها متفرقة في سفار النافلين كما في كتاب الكافي وغيره انتهى وهذا كله يعضداً ما  
 ذكرناه وانقص ما يتخيل لمعرفة اقوالهم وانفاهم امواحدة ما حكاه قدماً في اصحاب العجا

كلام الجليلي في  
 مناقشة المناخرين

كلام الجليلي في  
 مناقشة المناخرين

كلام الجليلي في  
 مناقشة المناخرين

كل ما يقع في الأصول  
والفقه

كل ما يقع في الأصول  
والفقه

اصحابه ثم اذ بعضهم بانفسهم مع ان غيرهم على شيء من الاحكام والمسائل فذا قالتم  
نفث عليه لاني كلام نادرنهم في نادرن مسائل الفقه وبعض مسائل الأصول التي عرفوا  
منهاهم فيها بطريق الاستنباط ظاهر واختلفوا فيها ايضا كسئلة خبر الواحد وبعض مسائل  
الامر والتمتع العموم والخصوص لا يوجد ذلك في معظم المسائل النظرية التي اشهرها اليها  
على وجه يفيد القطع المغبر الاجماع الحاصل بل لا الظن المغبر في المسؤل وتدبر في طبعه  
المرضى غير ممن يمكن اخذ مذهب صاحب الامتياز عنهم على بناء الاجماع على بعض الوجوه  
الا تية الغير الموقفة على معرفة مذهبهم وعلى عدم الاعتداد باقوال اصحاب الحديث في اجما  
ولا في خلاف وسياتي جملة من عباراتهم الدالة على ذلك في الوجه الثاني من غير ذلك تحسب  
ان من هذا الباب ثمانية كتب المرضي اشباهها من نقل الاجماع في كثير من الاحكام كما نوقحه  
جماعة من العلماء الاعلام وغيرهم من ذوي الاوهام حتى عم بعضهم كصاحب الوافية نحو  
تعارض الاجماعين القطعيين وان وجه الاجماع ان الشافعية في كلامهم هو اتفاق جماعة  
الاباع احدا لامتثال الذين يكشف قولهم عن قوله على حكم واخرين منهم على غير ذلك خلاف انجم الوارد  
بعضها على جهة التيقن فاصحاب بعض دعوى الاجماع على احدا لا اتفاقين وبعض على ان  
لوجود كتب كثير من فضلاء اصحاب الامتياز عند المرضي من بعده الى من السهيد اشبه  
على فتاويهم كرواياتهم وقال في سائل في صلوة الجمعة ان لا طالع على اتفاق جماعة من  
الزواة الذين لا يفتون الا عن قول الامام عليه السلام في غاية السهولة ولقد علمنا صاحبنا  
الى قريب من ذلك العلم انه حيث كانت كتب هؤلاء الزواة عندهم موجودة متواترة فتاوي  
عندهم معلومة وقال ايضا لا يفتي الاحمال التيقن وغيرها فواقع الاتفاق عندكم كما لا يستر  
في الخبر المتواتر بالفرق بينهما اصلا ومع ذلك قد صرح في الوافية ايضا بالوقوف في الاجماع  
المنقول بخبر الواحد لا اختلاف في الاصطلاحات في الاجماع فان لظاهر من خال القدماء كالمسئ  
والشيخ وغيرهما الخلاف على ما هو المصطلح عند العامة من اتفاق لفظة الغير المعتبر ولو في  
زمان الغيبة على امر وجه فكيف لو توفى بالاجابات الواقعة في كلامهم ثم قد جرح فيها ايضا  
بابتناء بعضها على ما ياتي في الوجه الثاني مع ظهور بطلان وقدا عتمد في موضع اخر  
على ما نقله المرضي من الاجماع على ان الامر المطلق في الشرع للفور حتى سنظهر حصول  
العلم من نقله لكونه محفوظا بالقرائن فكلامه في الباب مضطرب جدا ونعم بعض اخر منهم

كتاب التلخيص  
في أصول الفقه

كصاحب نخبه الأصول خواص الأئمة لم يكونوا يعاملون إلا بمناطق الأخبار والسموع أو  
المقوله عنهم بطريق التواتر والحقوق بقرائن تفيد القطع بها أو الشهرة الغير المفيدة لهو  
ان منشاء الجماعهم الاولان أو الاخير مع شدة وندم معاضده وهجره وان وقع شتمها يحصل  
بينهم الاختلاف في العمل والقنوى مع الاتفاق على تجوز العمل بكل منهما من باب التسليم وان  
بني الاجماع على المقوله في كتب الشيخين غيرهما من القدماء لا المناخرين على اجماع اصحاب  
الأئمة على النحو المذكور وان شدة اعتنائهم بها وتفديدها على الاخبار تدل على شدة اعتنائها  
مساخيرهم ومن قبلهم بها تبعاً لأمرهم بذلك في اخبارهم وان علموا في هذه الأئمة من كان  
عليها وقد تبين ما في جميع ذلك من الفساد وما يشهد به أيضاً في تضاعيف الظاهر  
افشاء الله تعالى ما فيها استقصاء ما رواه كل واحد من عباد الله بشانه منهم فانه يكشف عن  
راي راويه مع انقضاء وثبوت عنه ووضوح دلالة ولو بانضمام بعضه الى بعض مع تعدد  
وهذا اذا فرض تحفظ في شأن الجميع وكثير منهم بحيث يستكشف منه اتفاقهم في أخبارك  
البناء من كثرة الى هذا الحد كفاية وغنى عن اللجوء الى اجماعهم فيخرج بذلك عما نحن  
فيه نالها وجد ان خبره بقوله بالقبول خلفاً عن سابق بلا معارض الى ان تصل اليهم أو  
حكم بنا ولو يدعي عن يد علي بن جده التسليم والقطع الى ان تف عليهم ولاول هو الجمع عليه  
الذي لا ريب فيه سواء بلغت رتبة حد التواتر كما هو الظاهر في مسلمة لا وهو من فساد  
السند الذي يفضي الى الجحيم قطعاً ويختلف شأن الحكم المستفاد منه باعتبار رتبته بنفسه  
او بضميمة القنوى عدمها ويعرف قبول اصحاب الفناوى له بالحكم بمضمونه وقبول خطاب  
الحديث له بذلك أيضاً ان تفق وبروايته لم تزل معارضة كتبهم التي عليها مدار علمهم  
فيما في فيه ما تقدم ولا يعرف بحجته قبول المناخرين منهم لاحتمال عدم استئنا الى قولهم لا  
سيتم مع اكفائهم بالنظر الذي عليه بنيت اجتهادهم وعملهم الثاني يجري فيه نحو هذا أيضاً  
فان المعروف من طريقة مناخري الاصحاب هو الحكم بما اقتضته دلالة العلمانية والظنية  
المفرقة في الشريعة الا ان يشيع اجماع مقدمهم على غير جعوا اليهم لذلك لا لتقليد هم  
وكالمنه الان في طريق وثبوت فلا يكفي فيه مجرد فناوى مناخريهم وانفاخه لا نعلم من ذلك  
كما هو ظاهر فما يقال من ان فناوى القديمين والشيخين السديدين واضر لهم تكشف  
عن فناوى خواص الأئمة واصحابهم لكونهم حملة علومهم وعيناب اخبارهم ولم يكونوا يفتوا

في كتاب التلخيص  
في أصول الفقه

عن مذهبهم ويخرجوا من متابعتهم ويخفى عليهم المم من فتاويهم وقولهم مع ان اصولهم  
مع ان اصولهم نصب عينهم وعليها مبني احكامهم واعمالهم فهو مجرد وهم وخيال واشبهه  
بالاماني والامال لو كان الامر كذلك فما هذا الاختلاف العظيم بينهم والاضطراب الجسيم  
في فتاوي واحد منهم فكيف اذا احدثهم في التبرك كبا وفي التبرك جوابا زاد في لاجها اضطرا  
وفي الحكم ارتياها فهذا شيخ الطائفة وقد وه الامامية تبسك كتب فتاويه بما قلنا و  
شادي كتب اخبار الحاشية لما بلغ عن السلف بما يتينا وهذا ثقة الاسلام الكلي مع  
ما عرف من احواله يصح في قول الكافي بانه لم يتيسر له تمثيل الجمع عليه من غير الامثال و  
ان لم يجد طريقا احوط واوسع من البناء في الاخبار المختلفة على التخيير التسليم دائما كما  
هو الظاهر من كلامه وفي الاغلب اذا ريت احدا منهم قل اضطرابه في الفتوى كان له  
راي واحد فما ذكره من المسائل كثيرة لما يكون منشاء الاضطراب على اصول الاحكام و  
فلا التصديق والمرجع او قصورا الفهم عن ذاك دقائق المطالب الادلة او نقص في  
الورع والديانة فلو كان كثير لظهر منه من الاضطراب الاختلاف ما ظهر من غيره و  
هذا كله يشهد بما قلنا ومسياتيك غريب تكبير وتبديد لذلك في المطالب لا يشهد  
ذلك واستقم كما امرنا لا امرنا لك من جهة عدم كشف قول جماعة من اصحاب الائمة بغير  
الحكم والفتوى عن قول الائمة على وجه يحصل منه الاحكام الواقعية الاولى وينكشف  
ذلك بيانا ما يورثه على بعضها ياتي في سائر الوجوه ايضا وقد خفي بعضها على كثير  
من العلماء وجماعة من الاخباريين فليعلم ان قد ثبت عندنا بالادلة العقلية و  
النقلية بقاء ثبوت التكليف واستقرار الشريعة لم توجد واقعة وحادثة الا والله  
سبحانه فيها حكم واحد والى الاختلاف فيه الا لما كان يتفق من النسخ ونحوه في رتبة ترتيب  
احوال مختلفة وهذا هو الذي انزل الله على نبيه وبنته النبي لوصية توارثها الاوصياء  
واحد بعد واحد الى ان يتم الى قائم صلوات الله عليهم كان مخروفا عندهم في كتاب  
الجامعة وغيره من كتبهم التي كانوا يظهرون بعضها احيانا لبعض خواصهم لم يعرفه  
طريق اخر من جهات علومهم وغرائب شؤنهم وهو الذي ياتي على جهات الحسن والفتح  
العقلية المقضية له بخصوصه ابتداء وعليه مناط التكليف اتفاقا وظاهرا ما لم يرض  
ما يوجب تغييره من الطوارئ الحادثة وقد كان مبني تكليف سائر الانبياء واممهم ايضا

الامام الثاني في كشف  
الامام الثاني في كشف  
الامام الثاني في كشف  
الامام الثاني في كشف

على احكامهم الواقعية لا ولية التي لا اختلاف فيها ايضا الامن جهة النسخ ولا بعث الله  
 نبيا صلى الله عليه الى الناس كافة كانوا كلهم اهل شرك وعبادة لغير الله سبحانه لا نبيا  
 من اهل الكتاب فكانوا على ملل بنيائهم المغيرة وكتبهم المحرفة عما انزلوا الارض منه عند  
 الفترة ومع ذلك من تبعه خاصة فلم يكن لهم ولا الادعوة الناس الى الاضرار بالشهادتين  
 وترك اديانهم وملاهم السابغة وقد بقي على ذلك سنين كثيرة معروفة مدة مكثه بالمدنية  
 بعد البعثة لا يامرهم الا بذلك وتقليل من الفروع والاحكام بحسب اقتضائه المصالح و  
 الحكم وتحمل طبايع اهل ذلك الزمن فاسلم فليل منهم على عجز وخيفه وضعف بصيرة وفلة  
 معرفة بحقائق الشريعة النبوية لا يفهمهم هذا ثم الله لدينه الحق لم يشكوا ولم يزولوا ما خلد  
 في الله لومته لا ثم ولم يضربهم خذلان خاذل وكانت لتكاليف تتبع الاعمال الغلب لا سيما في  
 بدء الشريعة فلما كان من امر النبي صلى الله عليه وسلم مع فريش ما كان هاجرا من مكة الى  
 المدينة وقوى الاسلام وكثر اهل الايمان زادت تكاليفهم نذريا الى ان ترل القرن  
 بتمامه بخوما واستقرت الشريعة وكل الذين تمت التعمد ذلك قبل فانه بمدة فليلة  
 ثم ان المسلمين مع قرب عهدهم بالجاهلية وقصر مدة اسلامهم وتعلمهم للشريعة وكثرة  
 المنافقين بينهم والاستضعفين والجهال والكذابة كانوا في شدة عظيمة من جهة الكفار  
 والاباش وضيق شديد من جهة العاش فكان اكثر اوقاتهم مصروف في الجهاد والاكثا  
 ولوازمها كهيئة السلاح وقدة السفر وتعلم السبق والرتبة معا لجهاد الجروح فزولة الجرح  
 الاستغفار امووالفني والخروج الى الاسواق للاحرف والى البساتين لاصلاح الاشجار  
 وقطع الثمار والى لبلاد القانية والبرقي الففار للاكتساب الاتجار وكانوا مشغولين  
 ايضا بغير ذلك من لوازم الطبيعة البشرية وسائر الافعال والاعمال للتزوية والدنية  
 فما كانوا ليحضر عند النبي صلى الله عليه وسلم للاستماع والواعظ وتعلم المسائل الاعتقادية  
 من هذه العوائق والسواغل ربما كان يحضر بعضهم عند مسئلة ليسئل عنها او حكم  
 يحكم به او فعل يصدر منه او امر يفيى يغيب عنه او لم يكن كلامهم يسألون وفيه سؤلون و  
 يستفهمون لان الله تعالى كما روى عن ميل المؤمنين عليه السلام فاهم عن السؤل حيث  
 يقول يا ايها الذين امنوا لا تنالوا عائل شيئا ان تبدلواكم شؤكم وان تنالوا عائل شيئا  
 ينزل القرآن تبدلواكم الا يذم منعو من السؤل وبما هتدوا الى طريقه ووجهه

أول ما في هذا الكتاب  
 من كلام النبي صلى الله عليه وسلم

في بيان ما كان  
 من شأن النبي صلى الله عليه وسلم

عند عرض الحاجة الباعثة عليه قضاء الضرورة المصلحة له قد كانوا الاجل ذل ذلك بما  
يجتنبون ويقتنون ان يجيئ الاعرابي والطاري فيسأل النبي عن شئ حتى يسمعوا علم يعرف معظم  
من الشريعة الا ما كان ظاهرا مشهورا من الاعمال التي كانوا يواظبون عليها غالبا او مكررا  
والترك التي كانوا يجنبونها دائما او كثيرا او غير ذلك مما كانوا يحتاجون اليه ويتفوقوا في العلم  
بمبادئ هذه بناخفي جبر بعضها عليهم فلم يعلموا هل المأمور به واجب او مندوب  
التمسوا عنه محرم او مكروه لعدم توقفه لا تمسأل على معرفة ذلك فلم يكن يهتم بشئ كثير مع  
الحرص على الاطاعة ومردا واقع منهم الخطاء العظيمة فيها جعل النبي امر اليهم وذلك كما في  
نفسه ما عر بن مالك لما اقر على نفسه بالنزاع والنبوة صرح به فربما ان الحفوة فلفظه  
التبرير وماه بساق بعير فلفظه لتاس فقتلوه ثم اخطى النبي بذلك فقال لهم هلا  
تركتموه اذا هرب فاما الذي اقر على نفسه فقال ايضا اما لو كان علي حاضرا معكم  
لما سلمتم ثم وذا من بيت مال المسلمين وقد اخطا عا في كيفية التمس الى ان تجتنبوا  
علمه كما هو معروف فكيف حال سائر الصلابة ووبما وقع الاختلاف بينهم في ما نهى كما  
وقع بين جماعة منهم حيث تعال اليهم النبي مع الاعراب في القضية المعروفة بالحق او اللعنة  
فلم يحكم منهم بالحق الا اميل المؤمنين حتى صنع بالاعرابي ما صنع وكما وقع بين بني زعيم  
في زكوة مال التجارة الى ان رجعا الى النبي فقال لقول ما قال ابو ذر وقد وقع الاختلاف  
بينهم في مرضه وانه بالفضل في امور اعطها من مخالفة التي هي منصب هل بيت الربا له  
والولادة من العشر الطاهرة ونظام امور الدنيا والاخرة فعصوها من امير المؤمنين و  
تواشوا اليها ورجعوا فتهقروا على ادبارهم وارندوا عن الدين باسمهم الا اربعة وثلاثة  
من بقوا بعد النبي غير الذين ما توافوا في عيونه من خواص فاربه واصحابه ثم راجع اليهم فخرج  
غيرهم فلما صنع الباعثون من رؤسائهم والبايعهم فاصنعوا واعضوا عن احد الثقلين  
الذين امروا بالتمسك بهما معا كيلا يضلوا وارادوا البقاء على ظاهر الاسلام لنبيهم ما  
استسوا لم يجدوا بدا في تمسكهم بامورهم وتدينهم باسمهم من ان يستقلوا في النقل الا  
بار الله واهويتهم ويقتصر وافي السنة النبوية الغير المتعلقة بالاقدام على اسم رسول الله  
من النبي صلى الله عليه واله وبلغهم من امير المؤمنين ويستقلوا فيما عداه وهو معظم  
الاحكام بانهم الى بغيت على اتباع الشيوخ والاستخفافات والاوامام ثم اتهم مع

بعض خطا الصحابة  
في من النبي

بعض خطا الصحابة  
في من النبي

ذلك لم يبقوا حجة بين متفقين على امر واحد ولا وقف كل منهم ما رواه غيره او اذ الينظره  
بل تفرقوا في سائر البلاد واحكام كل من له اذني فقه ومعرفة منهم لم يدعي سائر رجوع اليه  
البناء فاستقل كل فيما لم يبلغه عن النبي براهيد واستغل بشانه وتويع عينه بنهي  
مجهوده وسعيه جعل الناس على اتباع هواه ودعاهم الى العمل بما رآه ودعا فاشجروا في  
دين سيد المرسلين وانشا كواضيا ليقن مضلطين واستحووا نار العصبية واستحووا اوزار  
الحمية وتهاووا في فرائض الشريعة المطهرة والسنن المفردة واخذوا الاخبار النبوية  
عن كل من يخط الى الخطابة وان كان من المنافقين الكذابة وربما كان يرجع فيها من كان  
عندهم من خواص اصحاب البعض جهال العرب كما رجع عمر الى جبل بن مالك وهو من  
هذيل في دية الجنيين قد نهته بعض الناس على بعض الاحكام البينة الثبوت حتى لم يملك نفسه  
ذمام السكوت وقال كل الناس افقه من عمر حتى احدثت في البيوت ثم ان جارا هم على ما  
فيهما من الخريف والتحقيف جمعت بعد مدة طويل بضميمة كاذب باطيل بما تكوثر اكثر  
من غيرهما ولم تكن له سموعة منها عند سماعها ولا اكثر من تكرارها لخطا على وجهها  
وربما وروى بعضها بعد سنين كثيرة وربما قيل في بعضها انه روى بعد ثلاثين سنة وشمل  
كثير منها على كلام طويل ليس بعد جدا حفظه على وجهه بلا تغيير صلا وهي باسرها خالية  
من معظم الاحكام فكيف الصحيح الثابت منها ومن اجل ما ذكر استدل اخلافه في الاسلا  
متهم والاختلاف حتى انه لا يسمع احدا دعوى جماعة على وجه يعتد به بناء على الطريقة  
المذكورة ونحوها الا في الضروريات الدينية وما يقرب منها فهذا حال وتلك على كثر  
ومنه يعرف حال اتباعهم ومقلداتهم ويظهر ان محافظتهم على اراء رؤسائهم اكثر واشد  
من محافظتهم على شريعة نبيهم بل لا يقاس احد بها بالآخر كما لا يخفى على من لا حظ طريقتهم  
في معرفتها وتدبرها واما خواص امير المؤمنين فمع علمهم وكثرة اشتغالهم بما يمينهم  
من التعلم والتعليم لاحكام الشرع واساره وعدم تمكنهم من اعلان جميع ما همم  
عليه اظهاره وقد ذكر الصدوق في الخصال بعض شيوخهم فروى انه لما سئل ابوذر  
اجتمع هو وعلى بن ابي طالب والمقداد بن الاسود وعمار بن ياسر حذيفة بن اليمان  
وعبد الله بن مسعود فقال ابوذر حدثوا حديثا نذكره رسول الله صلى الله عليه  
وشهد له وندهوله ونصدقه بالتوحيد فقال علي لقد علمتم ما هذا زمان حيد

مفاتيح  
العلم والدين

مفاتيح  
العلم والدين

فقالوا صدقت فقالوا حدثنا يا حديثه فقال لقد علمتني في سائر الأعضاء وغيرهم ثم  
 اسأل عن غير هذا فالوا صدقت قالوا حدثنا يا بن مسعود لقد علمتني في سائر الأعضاء لم أسألك  
 عن غيره ولكن إنهم اصحاب الحديث قالوا صدقت قالوا حدثنا يا مفضل قال لقد علمتني في  
 أنا كنت صاحب الفتي أسأل عن غير هذا ولكن اصحاب الأحاديث قالوا صدقت فقالوا حدثنا  
 يا عمار قال لقد علمتني رجل فتي لا أن ذكرها ذكر فقال أبو ذر أنا أحدثكم بحديث قد سمعته من  
 أو من سمع منكم ثم روى حديثا يحوي على أصول الأيمان وفوائد أمير المؤمنين ودم  
 أعدائه ومخالفيه فذكر أن حديثه معروف فابعدوا المناقذين وما يجري بينهم وعليهم بعد  
 ونحو ذلك من الأمور العظيمة الخفية لا يعرفها مشكلات الأحكام الشرعية فلعلمها غير مودة  
 من الأعضاء المذكورة في الخبر والله يعلم ثم أن ميل المؤمنين لما قام بالأمم على كونه ذلك  
 لأن ما منعهم من قبوله في الشوك وهو مضائقه الشيخين الذين كانوا أعظم عدائه واعداء  
 الله ورسوله وأشد المضلين عن دينه والضادين عن سبيله كان يمنعهم منه بعد قتل  
 عثمان أيضا فإنه وإن كان الأمر حرج أهون لعدم كون نصبة من قبله ولا من قبل من قبله  
 حتى يلزم بسنتهم ولما ظهر من عثمان من البدع البينة التي أوجب قتلهم عليها فلم يكن يعيا  
 بها لقلته لأنه مع ذلك لا يمكن من غير شدة وسنة من قبله لأن معظم الناس كانوا على سنتهم  
 ولم يكونوا اليهود عليهم تغييرها وكانوا يرون لهم من الفضل وجوب الطاعة والبر والوفاء  
 كانوا يرضون أنهم مضوا على عدل الطرق وأرشد السبل وإن غايته من يأتي بعدهم أتبع  
 أثرهم وتقتفى سنتهم وسيرهم حتى أنه نقل أنه لما أراد غزو شيرج من الفتناء الذي هو مولا الأحكام  
 ونظامها وكان من الأئمة زمانه كان بزعمه على من قبله في سنتهم امتنع عليه أهل الكوفة  
 وقالوا لا تغز إلا لأنه منصوب من قبل عمر بن الخطاب علواً لا تغير شيئاً مما قرره أبو بكر وعمر  
 لو صدغ له بمن قبله لقبوه ورضوا به بالبرية ولقد قبلوا ما صدق من الأول في نصب  
 الثاني ومن الثاني في قصة الشوك المشير على أمورهم وأهملوا اجتماعهم ومضوا جميعاً لك ما  
 أمير المؤمنين مما ذكر ونحوه وليس ذلك إلا لما ذكرنا ولاجل ذلك قال في خطبة المشهورة  
 هي أشهر خطبها على مناصح بالمقيد فتذكر الناس على كذا لا بل على خيانتها حتى  
 الحسن وشقيقه عطف وقيل إن لم يحبنا إلى البيعة المحمدي بن عفاً فكان يري أن  
 تكون بيعتهم له على ثبات في آخره ومعرفة بحقيقة كي تكون بيعته نافعة لهم في دنياهم وعقباهم

هذا الحديث  
 في مناقب  
 أمير المؤمنين  
 علي بن أبي طالب

شعفاي

رَفَعَ بَاعَ الْكَلْبِ  
 فِي بَيْتِ عَائِشَةَ  
 وَبَنِيهَا  
 وَبَنِيهَا  
 وَبَنِيهَا  
 وَبَنِيهَا

فلم يتم له ذلك فاجأهم إلى البيعة له خا ولوها على كره منه لها وخوف على نفسه وأهل بيته وأصحابها  
 من ردها مع ما في قولها من مصالح آخر كما في بيعة السلام وتعليمهم مذهبها بقطع الأحكام  
 وهذا يترتب عليهم وبعض ذرايعهم إلى الحق الشاطع والنور اللامع وغير ذلك من الفوائد  
 المنافع فلما اجابهم وجدوا كما كثيره مبسودا قد نددوا ولوها بينهم وشب عليها أولادهم  
 ونشأ عليها من قبل دبعها لئلا يسهل عليهم فكانت كارتهم وهو عليه السلام في بعض خطبه عن  
 رسول الله ص أنه قال كيف نتم إذا البستكم الفتنه بنشويها الوليد ويهر فيها الكبير  
 يجرى الناس عليها حتى يخذلها سندها فاذا غير منها شئ قيل اني للناس منكر غيرنا لئلا  
 فلم يكن يتمكن من الظاهر بتضليل المفتدين عليه ورفع بعدهم وكان موهبه ربما يثبت  
 الرجال من الشام ليشيعوا عليه تترفع من المفتدين عليه بدعهم وانه شرك في دمه  
 لينفرا الناس عنه ويصرف وجوه أكثر اصحابه عن نصرته ويخرجهم من قيد طاعته فكان فيضا  
 على ذلك انشد الحافظه اذا كان ضربه اسد من ضرا الفاسطين المارقين الناكثين ولذلك  
 يختص بجلب من اننا هي نفسه أهل بيته ويقول لقضائه المنصوبين من قبله كراهة لا خلاف في الكلام  
 واستطاعوا للرعية اقضوا لكم تقضون حتى يكون الناس جماعة واموت كما مات اصحابي  
 وكان يظهر نصرته او لولا جاشيا من بدع القوم فسياني حال بعد حال بحسب ما ياتي منه و  
 يعتدى له وربما كان يمشي عرو في البدع الغير المشهورة من الاحكام الخلافية التي هي اجتهاد  
 عندهم وفيما هم تنفوا فيه شبهتهم دون غيرهما مما نكروا العمل به في سلطان الماضين حتى صا  
 دينا ومن هب لهم لا يسهل تغيره وتضليلهم فيه وروع الناس عنه وقويت فيه شبهته  
 الموجودين من اتباعهم حتى تعدد نقضها وازاحها من قلوبهم وربما كان يحب احوال  
 الناس في ذلك ونحوه احيانا سار وجها راها كان يزيدهم الاغواء واستبكارا وقد اخبر  
 عن ذلك في قوله لقد علمت اولاة قبله بامور عظيمة خالفوا فيها رسول الله صلى الله عليه  
 واله متعدين لذلك ولو حملت الناس على تركها وحوالها الى مواضعها لكانت عليها  
 على عهد رسول الله صلى الله عليه واله المتفرق عنه جندى حتى ابقى حدا الا قليلا من  
 شيعة الذين عرفوا فضله وامانتهم من كتاب الله وسنة نبيه صلى الله عليه واله ان  
 قال الله لقد امرت الناس لا يجمعوا في شهر رمضان الا في فرضه فنادى بعض أهل  
 عسكري من يقاتل سيفه معي اخي الاسلام واهله غير سنة عمره في ان يصلي في

شهر رمضان في جماعة حتى خفت ان يثور في ناحية عسكري وفي خبر اخر انهم لما سمعوا ذلك  
صاحوا واعلموا واعلموا وليست شعري كان سوطهم وجبريلهم وسيلهم الى الله تعالى ونعيمهم  
ودليلهم وفي اخر جعلوا يقولون ابكوا رمضان ورمضاناه وفي خبر اخر عنه عليه السلام انه  
قال والله لو دخلت على عامة شعبي الذين هم اقبل الذين اتروا بطاعته وسثموني من المؤمنين  
واستحووا جهاد من خالفني فحدثهم ببعض ما اعلم من الحق في الكتاب الذي جبرئيل علي محمد  
صلى الله عليه واله لقروا عنه حتى ابقي في عصي الحق فليله وقد بلغ من حره مع اصحابه انهم  
يتمكن من اظهار القرآن الذي جمعه اخرجه الى الناس بعد موت النبي وردوه ولا من رد  
فذلك والعوالي ولا من بطل امر الحكمين ولا من تعين الحكم من قبله بحسب طاعته من المؤمنين  
في ذلك مع علمه بانه تب على ارا القوم من لفساد التي منها ما جرى بينه وبين الخوارج  
مع ما هو معلوم معروف في خواصهم ونضائهم فكيف حال غيرهم من لم يكن في مرتبتهم وقد  
اشتهر عنه حديث لو ثبتت لي الوسادة ونحوه وروى عن الباقر انه قال لو ان امير  
المؤمنين ثبتت قدماء قام كتاب الله كله والحق كله في حق لم تستقر به الدار ولم يتمكن  
تفصيل الاحكام وتعليمها على ما تزل به الكتاب بينه النبي المختار خاتمه من اولئك الخوار  
وكان اظهارة لشئ مما اناه الله من المعجزات والاسرار لقوته امره وادائه امامته موجبا  
لزيادة كفرهم ونسبهم له الى الشرك فقل في بعض الاخبار عن كثير من اخبارهم لذلك من  
اكابر الشيعة فضلا عن غيرهم وكان مع ذلك لم يطل زمان خلافة الظاهرة وكان اكثر  
مصر فانه تجهيز الجيوش وتدريب الحروب لناجرة الفرق الثلاث المشهورة فلذلك بقى  
كثير من البدع على ما كان من قبل ولم يظهر من الاحكام الا ما قل لم يثبت عندنا منه  
الا الاقل ثم استند الامر بعد الى زمان الباقر كما هو معلوم ظاهر حتى ركن السجادة  
كان ذا سافر صلى كعشرين ثم ركب احلته وبقي مواليه يتنقلون فيقف ينظرهم ولا  
يمنعهم من ذلك وانه قال للفاطم يا اذن تشد رحله رجلها ظناهم هذا الطالب لم  
حتى يمضي لكم بعد موتي سبع حجج ثم تبع الله لكم غلاما من لدنا طم عليه السلام ثبت  
الحكمة في صدره كما يثبت لطل الرزع واراد به الباقر فكان مكله وتعليمه للناس بعد  
مضي تلك المدة ولقد ركن في حديث الوصية ان السجادة فاك خائما وهو الذي كان له  
فوجد فيه ان طريق واصمته الزم من لئلك واعبد ربك حتى لا يترك اليقين ففعل فكان

بعض الخبرات التي  
اصحابها في التاريخ

ذلك هو المنشأ السكوني وصيته وتوابعه ان بني فاشم لما كانوا يحسنون يحجون لا يعلمون  
حتى علمهم بالباطل وبطلان العلم وانما الشيعه قبله لما كانوا يعرفون مناسك حجهم وما يحتاجون  
اليه من حلال ولا حرام الا ما يعلمون من الناس حتى كان ابو جعفر تفتح لهم وبين لهم وعلمهم  
غصارا ويعلمون الناس بعد ما كانوا يعلمون منهم ويحتاج اليهم الناس من بعد ما كانوا  
يحتاجون اليهم وقد اجتمعوا في موطن عن بعض احوال اهل زمانه ومن بعده من امثال ذلك  
فقال في بعض خطبه ما والذي فلق الحجة وبرء النسم لو اقتسم العلم من بعده وشبهتهم  
الماء بعد وبتة وادعيتهم الخمر من موضع اخذتم من الطريق واضح سلككم من الخمر ليجله  
لما بحث بكم السبل جادت لكم الاعلام واذاء لكم الاسلام فاكلتم رغدا وضاغلكم عائل ولا  
ظلم منكم مسلم ولا معاهد ولكن سلككم سبيل الظلام فاطلب عليكم دينكم بوجهها است  
عليكم ابواب العلم فظلموا بها وانكم واخلفتم في دينكم فاقبتم في دين الله بغير علم واتبعتم لغواه  
فاغوتكم وتركتم الامم فترككم الى قوله لقد علمتم لولا الى اخر الخطبة وقال الصافي في  
اجوبته عن مسائل الزيدية ان الحجة يقوم مقام النبي في الخلق والعلم الذي عنده وورث  
عن الرسول ان حجة الناس سكت وكان بقايا ما عليه الناس فليلا لما في ايديهم من علم  
الرسول على اختلاف منهم فيه قد اموأ عينهم الرئى القياس انهم ان قروا به اطاعوه و  
اخذوا عنه ظهر العدل وذهب لا خلافا والتشاجر واستوى لامر بان الذي غلب  
على المشايخين ولا يكاد ان يقر الناس به او يسمعوا له بعد فضل الرسول ولا منعه رسول  
ولا بنى فظلم تختلف منه من بعده وانما كان على اختلافهم خلافهم على الحجة وتركهم اياه فاق  
الزيدى فما تصنع بالحجة اذا كان بهذا الصفة قال قد يقتد به ويخرج عنه الشيء بعد الشيء  
مكانه متفق الخلق وصلاحهم الى اخر الحديث فلم يظلم منهم عليهم السلام الى ما ان الباطل  
الا قليل من احكام الشريعة وكان الناس على مذاهب السند وله بينهم والخلافات الحادثة  
منهم فلما قام الباقر عليه السلام بالامر بحسب ما وجب الوصية المشتملة على الحواثيم الاثني  
عشر ان يحدث الناس فيهم ولا يخافن الا الله عز وجل كان من الاسباب الظاهرة لذلك  
قيام الفتن اذ ذلك بين الاموية والعباسية اشتغالهم بانفسهم وامهم من خرج عليهم ثم  
تكثرت اهل المعرفة والفقهاء في عصرهم ووقفتهم على ما صدر من خلفاء الجور من قبله وفي سنة  
من البدع الظاهرة والمنكرات الشنيعة الدائرة واسمها رطل الفقه في الدين استحكمت بنا

بعض الخلق  
والذين  
والذين



وسائر العلوم الشرعية إنما هي منه ومن بيها الباقر عليه السلام ومع ذلك فهذه النسبة اضافية  
بالنسبة إلى سائر الأئمة والنظر إلى كثرة رجوع الناس إليهما من سائر الفرق دون غيرها  
وكذلك لما تقدم من رفع التقية عنهما وعد الله لهما بالعصمة وأمرهما بتبيين أحكام التغير  
إضافي أيضا بالنسبة إلى غيرهما وأما الحقيقة فهما من قديم الأحكام الواقعية للشيعة  
كثيرة وأسباب خفائها والاختلاف فيها بينهم غير شيرة وأعظمها أمور أحدها اشتداد  
التقية في كثير من الأحوال عليها وعلى سائر الأئمة وعلى أصحابهم بحيث يؤدي  
إلى تأخير الجواب كما أن بعض الأحكام والحكم بهذا ذهب لقائمة وإيقاع الاختلاف بين الشيعة  
أو التغير بالانفاظ المشبهة بالحكمة لوجه كثيرة من سبع إلى سبعين وهذا ظاهر من  
الأخبار والأما المتعلقة بالباب لا تفرق شائبة شك وإرباب ثمانية من أصحابنا  
بالفتوى وعدم الخوف من الله تعالى محمول على الغالب وعلى قصد جنس الفتوى ولو على  
وجه التقية فيكون كما ورد في بيان بن تفضل أن الباقر أمره أن يجلس في المسجد ويقول لأش  
أمر الصادق بأن يفتي غير الشيعة من الخافين بقولهم ووديعهم عن لصاق في معاذين  
مسلم الفتوى ويمكن أن يقال باختصاص عدم الخوف بهما فلا ينافي صدور ما ذكرنا منهما  
حقا على أصحابهما كما لا يخفى ثانيها فلهذا الجملة الخافين لا سائر الأئمة والعارفين بغيرهم حق  
الفرقة والقائمين لهم بالامثال والطاعة فان فقد هذه الصفات وبعضهم يؤذي بنفسه  
أو بغيره التقية إلى كان كثير من الأحكام الشرعية كسائر العلوم الخفية وهذا أيضا  
كسابقه مما لا شبهة فيه ولقد كان إضافي بفضل أصحاب أمير المؤمنين وأصحاب الباقر  
على أصحابهم مع أن أمير المؤمنين لم يزل يشكون من أصحابه ومن فلهذا الجملة فيهم كذا الباقر و  
الأخبار في جميع ذلك كثيرة جدا ومن جملتها قول أمير المؤمنين أن في صدوركم هذا العلم أجتا  
عليه رسول الله ولو أجد له خطيرا يرضونه حق رأيته ويرؤونه كما يمتنعونه إذا أودعهم  
بعضه فعلم به كثير من العلم وقول الباقر لو وجدت لعلي آذي ما في الله عز وجل حيلة لشر  
الوحيد والدين والإسلام والشرائع من الصمد وكيف لي بذلك ولم يجد جدك أمير المؤمنين  
حيلة لعلي حتى كان ينقش الصمد ويقول على لسانه يسلوني سبيل نفعي وفان بين الخلق  
من طلبا جاهاهما إلا أجد من يجد ونولته لو أجد لثمة رقط استودعهم العلم وهم أهل  
لذلك لحدث بما لا يحتاج في نظري حلال ولا حرام وما يكون لي يوم القيمة أن حدثنا

استنبطنا من  
أخبارنا في  
أحكامنا

صعب مستصعب لا يؤمن به إلا عبد الله صلى الله عليه وآله وقوله عليه السلام وقد حضر ذات  
يوم جماعة من الشيعة فوعظهم حتى خمدتهم وهم ساهون لا همون فاغاط ذلك فاطرق ملياً  
ثم رفع رأسه إليهم فقال بعد كلام في معانيهم ما اسبأها بلا اذواح وزيا لا ابلأ مصباح مشرق  
مسنداً واصلها من ذلك الا ما خذون لذهب من البحر لا تتبعون الضياء من النور ولا زهر الا  
ناخذون النور من البحر الجبر قوله فيما روي عن الرضا عليه السلام ان رسول الله صلى الله عليه وآله  
ثم قال لو اعطيتكم كل غار ترونها كان شاة لكم واخذت من صاحب الامر قال ابو جعفر ولا يله الله  
اسرها الى جبرئيل واسرها جبرئيل الى محمد صلى الله عليه وآله واسرها علي الى من شاء الله ثم انهم  
لقد يعون ذلك من الذي منسك حراسه الجبر وقول الصادق عليه السلام ان يقع عند غيره كما قد  
وقع غيره لا عطيتكم كتاباً الا يحتاجون الى حديثي يوم القاء ثم وقوله عليه السلام ما اجد من حدث  
واني لا حدث رجلاً منكم بالحديث فما يخرج من لبيته حتى وفي بعينه فاقول لم اقله وقوله عليه السلام  
وقد قال له ابو بصير ما لنا من حجة بنا بما يكون كما كان علي يحدث اصحابه فقال بل الله ان  
ذلك لكم لكن هات حديثاً واحداً حدثتكم به فكنتم فسكت فوالله ما حدثني بحديث الا  
وجدتني قد حدثت به وقوله عليه السلام اما والله لو كنت تم تقولون ما اقول لا ورت انكم اصحاب  
هذا ابو جعفر له اصحاب هذا الحسن له اصحاب انا امر من قريش قد ولدني رسول  
الله صلى الله عليه وآله وعلمت كتاب الله وفيه يقين كل شيء بدو الخلق وامر السماء وامر الارض امر الاولين  
امر الآخرين وامر ما كان وما ما يكون كاني نظرت الى خلقك نصب عيني وقوله كان اصحابي في  
الله خير منكم كان اصحابي وقد لا شوك فيه وانتم اليوم شوك لا ورق فيه فقال ابو الصبح  
الكماني جعلت ذلك فحق اصحاب بيت قال كنتم يوم مشيخنا منكم اليوم وقوله عليه السلام  
لا يبيصرها والله لو اني اجد منكم مثني مؤمنين يقيمون حديثي ما استظلمت ذاكهم ثم  
حديثي الى غير ذلك من الاخبار وهي اكثر من ان تحصى اشهر من ان تروى وقد صنع الصادق  
بجوارحه انبه السبيل ما صنع مخافة من خطابه ان يفقدوا حياته واما من بعد ما قالوا  
على امره ويكذبونه في خبره بهوتهم ثم انهم ما كيد امره وكشف له بما صنع وقع من اخبره  
في شأنه ما وقع قال ثم ان كلامهما وكلام سائر الامم عليهم السلام كان كلام الله وكلام  
رسوله صلى الله عليه وآله فيه عام وخاص ظاهرها ول ومطلو مقيد وآمهم وقد ثبتنا  
بينهم ومفضل لا يصل الى حقيقة معناه الا اوحى من الناس من كان كما قال الصدوق ان

واسرها محمد الى علي

لكلامهم وجوهها ومغالي لا يعقلها الا العالمون ومن ثم قال الصاق الاصحاب حينئذ خبر  
من التصديقه ولا يكون التحمل منكم فيها حتى يعرف ما روي كرامتنا فان الكلمة من كلامنا  
لنصرف على سبعين جزءا من جميعها المخرج ويقرّب منه اخبارا يرتقب عن غرض كلامهم  
صعوبة على معظم اصحابهم وجميعهم واحتياجهم الى التاديب حتى يتقنه وافي فيهم قرب وحال  
منهم ليس مع بعض كلامهم وبعض لا يستقصى جميع ما روي عنهم فيها انما الغرض اننا  
لعدم تمكنه من ذلك لعدم تظنر النساء وطول اعتنائنا به فيستبد عليه الامر ورب آخر  
كانت فطنته قاصرة عن فهم دقائق مطالبهم ومقتضى مقاصدهم وانما افقوا اليه بعض احوالهم  
من حيث حامل نقول ليس بغيره ورب حامل نقول الى من هو اخص منه ربنا نقل اسماء بعضه لغيره  
بالخط بحسب فهمه في موقعه في العلو والاشباه ايضا ورب آخر كمال الباقي الى السلام  
اننا اوعينا غلاها علما وحكما ولتستأهل ما نقلنا لها الا للسنن الى شيعتنا فانظروا الى افي  
الاوقية فخذوها ثم صفوها من الكدرة فخذوا منها بيضا فقيصا نيدا وياكم ولا يقيه  
فانها رجاء سوف تكبوها وقال الصاق عليها السلام ذهب العلم بقي غرنا العلم في وعية سوء  
فاحذر دوابها فان في باطنها الهلاك وعليكم بظواهرها فان في ظاهرها النجاء ولا تنس  
في صعوبة تمييز رعية المؤمنين المحبودة والصافية من الكدرة والظواهر الطوية النجبة من الظواهر  
الهلكة فيؤذي ذلك كثيرا الى شئنا الامر على طول العلم والفضل فضلا عن غيرهم رابعها  
كثرة الكدابة عليهم والخطيئ في الرواية عنهم وعن اصحابهم خاصة السملال جملتهم  
انما فضل اصحابهم فضلا عن غيرهم وبارئهم في بعض المسائل واهوهم وعدم اقتيادهم لآئ عيالهم  
في جميع احكامهم مع ما استبان من فضائلهم هذا يخبرنا روي في الاخبار والآثار في  
عظم شأن جماعة منهم وجلالة اقدارهم وعلو منزلتهم وهذه الامور هي اصول الاستنباط  
الوجبة لا خفاء كثير من الاحكام الواقعية وعدم استظهارها سائفا بين الامامية وطا  
فروع كثيرة واكمل كافتهم من قبل معلومته مما ذكرنا ومن غيره من الاخبار والآثار  
المذكورة في كتب الرجال وغيرها بحيث لا تغتها رتبة اصلا وبينا هنا مفضلا لا يحتاج الى  
وضع كتاب مفرد وقد وضعناها في كتابنا اشاع من زادها وقف عليها هنالك انكها  
نبدأ ليرتقي ايشهد بها غير ما مضى كيلا يبادر واحد الى تكرارها عن جهل فله تتبع لنا  
ذكرنا في ذلك ما ورد في خبري شمام بن سالم والكلية الشمام من اخبار بعض اولاد

الاثمة من كان يدعى الامانة وهو في ما ان الصاق عليه لشم او من ولاده ببعض المسائل  
 الدينية الظاهرة بين الشيعة فكان يعرف عدم صلاحيتهم للامانة بجهلهم بها ويشهد بذلك  
 غيرهما من الاخبار ايضا ومنه مظاهر بين اصحاب الضايفين وكذا بين سائر اصحاب الاثمة  
 الاختلافات الفاحشة والاراء الشنيعة الواهية في اصول العقائد والمسائل المتداولة  
 الحاج اليها لادونها رافضا لغير غير حتى ان المفيد حكى عن هشام بن الحكم وهو اجل شانا  
 من ان يوصف انه قد اختلف للحكايات عنه في القول بالجسم ولم يصح منها الا انه واصحابا  
 خالفوا جماعة اصحاب بني عبد الله عليه السلام بقوله في الجسم وزعم ان الله جسم لا كالاجسام  
 ورواه بعض عنه بعد ذلك وحكى عنه خلافا اخر في مسألة الرؤية وحكى العلامة في شرح كتاب  
 الياقوت عنه من هبنا فاسئل في علم الله يخالف من هب الامانة ايضا والحكايات عنه في  
 هذه المسائل المذكورة في كتب الرجال والاخبار وغيرها وقال لفاضل المحققين بقا  
 للتحقق لما دلت على ان رواقه مع نهاية جلالته وفصله وثاقبه ووروده الاخبار  
 في ثمة من جهة خطاه في مسألة القضاء والقدر وقوله بالتفويض والاستطاعة ومن  
 جهة اسائه لادب مع الصائين وقد اعند له بما قل الله يقبله منه بفضل وان كان  
 في غير محله ووردت الاخبار في خطاه في بعض مسائل الايمان والكفر ايضا كما لا يخفى  
 الاستدلال مع الصائين عليه السلام وبعض اصحابه فيها ومن ذلك ما رواه الكيخسرو والشيخ  
 في الصحيح عنه انه قال سالت ابا جعفر عليه السلام عن الجسد فقال ما اجدا هذا قال فيه لا يراه  
 الا امير المؤمنين قلت صلواتك الله حدثني فان حدثك اجدا لي من ان تقرأ في كتاب فقال لي  
 الثانية اسمع ما اقول لك ان كان غدا فالغني حتى اقر في كتابي تيقن من الغد بعد الظهر كان  
 ساعتي التي كنت اخلو فيها بين الظهر والعصر كنت اكره ان سأل الا غاليا خشيت ان يفتني من اجل  
 من يحضرني بالتيقن فلما دخلت عليه بل على ابي جعفر فقال اقره زارة صحيفة الفرائض ثم قا  
 ليا من فقيحتنا وجعفر في البيت فقام واخرج الى صحيفة مثل فخذ البعير فالتا قرعكها  
 حتى تجعل له عليك الله ان لا تحدث بما نقر فيها احدا ابدا حتى اذن لك ولم يقل حتى اذن لك  
 ابي نقلت صلواتك الله ولم تضيق على ابي امارك ابوك بك لك فقال لي انت بناظر فيها الا  
 علم ما قلت لك فقلت فذلك لك وكنت رجلا عالما بالفرائض والوصايا بصيرا بها خاسبا  
 لها البتة لزم ان اطلب شيئا يلقي على من الفرائض والوصايا لاعلمه فلا قد وعليه قلنا الفنى

كان ذلك سائفا على نفسي  
 الكتاب جلدت زارة فداها  
 الانقياد للامانة والاعتماد  
 باجاجة الحديث في سبب  
 بيان المسئلة وصحة خبره  
 عن كماله عليه السلام  
 مصنفه في الحار باعفا ان كان  
 الصادق او غيره في كتب

انما في سيرة النبي صلى الله عليه وآله  
في كل ما سجد اليه من قبله من خلقه  
من انساب اذ لم يسمع من ربه الا بالحق  
وذلك لما اجاب في ربه الا بالحق  
انما في سيرة

الحرف في الحقيقة اذا كان عليه طبع من كتب الاولين فظهر فيها فاذا فيها خلاى ما يملك  
الناس من الصلة والامر والعرف الذي ليس فيه خلل اذا غامته كذلك فصره حتى انيت  
على اخره بحيث نفس طعة تخطت واستقامت اى تلك طاعة اقرها باطل حتى انيت على اخره ثم  
ادرجها ورفعه الى الله طاعة اصبحت لهيبا جعفر ثم قال الى اعراف صحيفة الفراض قلت  
نعم فقال كيف رايت ما قرنت قال قلت باطل ليس به فهو خلاف ما الناس عليه قال فان  
الذي رايت والله يا زارة هو الحق الذي ايت املاء رسول الله صلى الله عليه وآله الخط  
على عليه السلام بيدنا ما الى الشيطان فوسوس في صدرك فقلت وما يذريه انه ملأ رسول الله  
وخط على يده فقال لي قبل ان تظلم يا زارة لا تنكر رد الشيطان والله انك شككت  
كيف لا ادري انه ملأ رسول الله وخط على يده وقد حدثني ابي عن جدي ان امير المؤمنين  
حدثه ذلك قال قلت لا كيف جعلني الله فداك وسندت على ما فاض من الكتاب لو كنت قرأته  
وانا اخر لم جئت ان لا يوتي منه حرف ولا يخفى ان المراد بالناس ليس العامة خاصة والخاصة  
كثيرا الخاصة وللحق المودع عند الامم عليهم السلام كانت معلومة مشهورة عند عامة الفرق  
فضلا عن زارة ولذا كان يسأل لباقر خا ليا عامة ان يفتيه من اجل من يحضره بالفتية  
فيتناول الخاصة ايضا ويؤيد ما اخذ عليه الصادق من العهد والشرط فتدبر وروى  
الكشي في الصحيح القريب منه عن عبد الله بن زارة قال قال لي ابو عبد الله اقرأه  
على والدك السلام وقل له ابي ما اصابك دفعا مما عنتك قال الناس الصدوقا رعون  
الي من قربها ووجدنا مكانه لا دخال لا دعي فيمن نجته فترى الي ان قال ولقد ادعى الي الشا  
الحسن الحسين سالتك خاطهما الله وكلاهما ورضاها وضظها بصلح ابيهما كما حفظ  
الغلامين فلا يفتيه من صدرك من الذي يركب ابي وامرك به انك ابو بصير عجل في ذلك  
امرناك به فلا والله ما امرناك وامرنا بالامر وسناور معكم الاخذ به ولكل ذلك عندنا  
نصاريف وممان توافي الحق ولو اذن لنا لعلمنا الحق الذي امرناكم به فردوا اليانا  
وسلموا لنا واصروا الاحكامنا وارضوا بها والذي فرغ بينكم فهو اعيكم الله استغفاره الله  
خلفه وهو اعرف بمصلحة خفي فشا امرها فان شاء فرغ بينها لتسلم ثم جمع بينهما ليصل  
من فسادها وخوف عدوها في اثارها بان الله وبآياتها بالامر من الله الصرح من عند  
عليكم بالتسليم والحق لنا وانظروا امرنا وكرم وفرجنا وفرجكم ولو قام قائمنا ونكلم

متكلمنا ثم سنانفكم بقليم القرآن وشرائع الدين والاحكام والقرآن كما انزل الله على محمد  
 لانكم اهل البصائر فيكم ذلك اليوم انكارا شديدًا ثم لم يستقيموا على دين الله وطريقه الا تحت  
 حد السيف فوق رقابكم ان الناس بعد نبى الله صلى الله عليه واله ركب الله بهم سنة من كان  
 قبلكم فغيروا وبدلوا وحرقوا وادوا في دين الله ونقضوا منه فما من شئ عليه لتاسل اليوم  
 الا وهو عرف عما نزل الوحي من عند الله فاجب رحمت الله من حيث نذرى الى حيث نذرى  
 حتى ياتي من يستأنف بكم دين الله استئنافا لا تجزؤا في اخبار اخر عن الباقى والصادق  
 عليه السلام ان القائم عليه السلام اذا ظهر يقوم بامر جديد وكتاب سنة <sup>جديدة</sup> يصنع كما صنع  
 رسول الله صلى الله عليه واله لهدم ما كان قبله كما هدم رسول الله صلى الله عليه واله امر  
 الجاهلية ويستأنف الاسلام جديداً وفي بعض الاخبار عن الباقر في قوله سبحانه قل انتم  
 اصبحتم ماؤكم غور قال القائم يقول ان اصبح ماؤكم غابا عنكم لا تدرون اين  
 هو فمن اينكم بماء ظاهر ياتيكم باخبار السموات والارض حلال الله وخامس ثم قال عليه السلام  
 والله ما جاءنا من قبل هذه الاية ولا بد ان يحيى ماويلها وعن الرضا انه قال ما انكم ابوابكم  
 الاثمة والاثمة ابواب الله فمن اينكم بماء معين ياتيكم بعلم الامام وعن الصادق انه  
 قال ان عندنا من جلال الله وخامس ما يصنعنا كما نمانس نطيع ان نحدث به احدا وعنه  
 ايضا انه قال ان الله مدينه خلف البحر الى ان قال يتلون كتاب الله كما علمناهم وان فيما علمناهم  
 لو نلى على الناس كعزابه ولا مكروه وفي خبر اخر عن جيل بن دراج عنه قال قال لي جيل لا  
 تحدث اصحابنا بما لم يجهنوا عليه فيكذبوك وفي اخبار اخر عن عبد الله بن الوليد عنه على  
 اختلاف لفاظها قال قال لى شئ نقول الشيعه في عيسى موسى وامير المؤمنين قال قلت  
 يقولون عيسى وموسى افضل من امير المؤمنين فقال يزعمون ان امير المؤمنين قد علم ما  
 علم رسول الله قلت نعم ولكن لا يقدمون على اولى لهم من الرسل احدا قال فما خصهم بكم  
 الله الخبر في خبر سليمان بن خالد عنه قال سالت عن قوله تعالى ورسنا الكتاب الذي اصطفينا  
 من عبادنا فقال لى شئ تقولون انتم قلت نقول في لفاظيتين قال ليس حيث نذهب ليس  
 يدخل في هذا من اشار بسيفه ودعا الناس الى ضلال الخبر في خبر يروي عن كنهه وقيل لكاطم  
 عليه السلام انه قال ان اصحابنا يقولون انما اخذ الناس الى ضلال الخبر في خبر يروي عن كنهه وقيل لكاطم  
 هذا وان شئت في يوم الجمعة وان شئت في سائر الايام وفي خبر روي عن الصادق انه قال

فكذبونك

اذا وجهت اليك القبلة فاستقبل وجه القبلة لا تجعله مضطربا كما يجعل الناس في ذلك  
 اضطرابا يفعلون ذلك وقد كان ابو بصير يامر بالاعتراض في خبري منقل بن قيس عن  
 يزيد عنه قال قلت له ان اضطرابا يجعلون في شيء فاقول قولي في هذا قول جعفر  
 فقال هذا قول جبريل في خبري بصير عنه قال سالت عن القنوت فقال فيما يحسنه في القنوت  
 قال قلت له اني سالت اباك عنك فقال في التحريك لها قال رحم الله ابني ان مضطربا  
 فساووه فاجزم بالحق ثم اتوني شككا فانيتمهم بالثقة وفي خبر ايضا عنه عليه السلام قال  
 قلت له متى صلى وكفى الجهر فقال لي بعد طلوع الجهر قلت له اني باجفء عليه السلام امر ان  
 اصلها قبل طلوع الجهر فقال يا ابا محمد ان السبعة اتوا الى ابي مسترشد بن فافهم ثم الحق  
 اتوني شككا فانيتمهم بالثقة في خبرهم عن خطبة عنه قال قلت له جعلت فداي لك  
 عن قضاء صلوة النهار بالليل في السفر قلت لا تقضها وسالت احبا بنا فقلت قضاها فقال  
 لي فاقول لا تصلوا واني اقول لهم لا تصلوا والله ما ذاك عليهم وفي خبر جابر ودعته  
 قال قال لي يا جابر وعدني صون فلا يقبلون واذا سمعوا جع نادوا بواحدوا جع اذا عوه  
 قلت لهم مسوا بالقرن طيلة كفر كونه حتى استبكت النجوم قال لان اصلها اذا سقط القرص  
 وفي خبر اخر انه قيل له ان اهل العراق يؤخرون المغرب حتى تستبكت النجوم قال هذا من عمل  
 عدو الله في الخطاب وفي اخر اني بالخطاب قد كان فسد عامة اهل الكوفة فكانوا يصلون  
 المغرب حتى يغيب الشفق وفي خبر داود بن سرجان عنه قال سمعت يقول اني لاحدث الجبل  
 بحديث واهاهم عن الجذال المراء في دين الله واهاهم من القياس فيخرج من عندك في اول  
 حديثي على غيرنا ويلي اني مررت قوما ان يتكلموا وحيث قوما فكلنا اول لنفسه يراي بعضه  
 لله تعالى ورسوله فلو سمعوا وطاعوا لا ودعهم ما اودع ابي خطابه الخبر وفي خبر جابر  
 بشير وحر بن عتبة قال قلت له انه ليس شيء اشتد علي من خلافنا فان كان ذلك من علي  
 في خبر عبد الاقل عنه قال قلت له ان شيخك ثبا غصوا وشنا بعضهم بعضا فلو طهر  
 جعلت فداك في امرهم قال لقد هممت ان كتب كتابا لا يختلف على منهم اثنان قال قلت  
 فما كلف اخرج الى لك منا اليوم قال نعم قال هاني هذا مروان وابن زر قال فظننت  
 ان قد منع ذلك في خبره ايوب الخازن عن جده عن ابي الحسن قال اخلاف لكم رحموا  
 قال اذا كان ذلك جمعكم على امر واحد ومثل من خلافنا فقال ان افعلت لك

رحمة الله على أبي جعفر  
فقال ٥

بكم واجتمعتم على امر واحد لا خذير قبلكم وفي خبر جابر بن يزيد قال دخلت على أبي جعفر عليه السلام  
فقلت يا ابن رسول الله فداكم مني خذير خذير في هذا فبها فقال يا جابر لم أفعلت على  
ممن اختلافهم مني ان اختلفوا مني جهة ففعلت بل يا ابن رسول الله قال فالاختلف  
اذا اختلفوا ان لا يحدوا احدا منكم ان لا يحدوا رسول الله صلى الله عليه وآله في ايامه  
الخبر وفي خبر محمد بن مروان قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن مسئلة فاني راجيت فقلت  
رحمة الله على أبي جعفر ما والله ان كان أبي ليقول يا ليت والله يبعثني اليوم اهل العراق على فرا  
ثم قال يا محمد لحسبك يا محمد فيما بينك وبين الله وفي خبري زرارة على اختلاف بينهما في  
اللفظ قال سألت ابا جعفر عن قول الله اعلموا فسير الله علمكم ورسوله والمؤمنين قال فانا  
انك بسامع ذلك مني فانا في العراق فنقول سمعت محمد بن علي يقول كذا وكذا ولكن لذي في  
نفسك وفي خبر الوليد بن صبيح قال دخلت على أبي عبد الله فاستقبلني زرارة فاجاب من  
عنده فقال ابو عبد الله يا وليد ما يقرب من زرارة يسألني عن اهل كذا وكذا اي شيء كان يري  
ايدي ان قول له لا يري ذلك عن يدي وليد بن علي كان في الشيعه نسا عن اهل الخبر في الخبر  
ما يقرب من ذلك وفي خبري زرارة على اختلاف يسير بينهما قال دخلت على أبي جعفر فقلت  
اي شيء عندك من احاديث الشيعة فقلت ان عندك منها شيئا كثيرا فحدثني فحدثني  
فأنا لم احررها قال ولم هات ما اكرمت منها ثم ذكر ما يدل على ان ذلك ما كان له عليه السلام  
وحقايقها وفي خبر عبد الملك بن اعين قال خرج جماعة من اصحابنا فلما كانوا في المدينة دخلوا على  
ابي جعفر فقالوا ان زرارة امرنا ان نهلك بالبحر اذا احرمنا فقالوا نعموا فلما خرجوا من عندك  
عليه فقلت له جعلت فداك والله لئن لم تخبرهم بما اخبرت به زرارة لنا عين الكوفة ولنصحبها  
كذا قال ردهم على فدخلوا عليه فقال صدق زرارة ثم قال ما والله لا يسمع هذا بعد اليوم  
احد مني في خبر ابي عبد الله الجعفي عن ما يقرب من ذلك وفي خبر قبيصة بن يزيد الجعفي انه سأل  
ابا عبد الله عن شيء فقال لم سالت عن هذا الحديث في مثل هذا الوقت فاعلمت ان جباة  
انكم وبغضنا قد ساءلنا اعداء من البحر يخرجون حديثنا الى اعدائنا من الانس وان  
الحيطان لها اذان كاذبان لنا من الخبر في خبر عبد السلام الا زدي عنه قال ابا عبد السلام  
احذر الناس نفسك الى ان قال قال الخبيث المسترقي لسمع يحبك فيسرق السمع ثم خرج  
في صورة ادعي فيقول قال عبد السلام الخبر وفي خبر ابيان بن تغلب عنه انه قال كان ابي

يَقِي فِي زَمَنِ بَيَاتِهِ إِنْ مَا قُتِلَ الْبَازِي فِي الْقَتْلِ فَهُوَ حَالٌ كَانَ يَتَقَبَّحُهُمْ وَأَنَا لَا أَتَقَبَّحُهُمْ هُوَ حَلَمٌ  
مَا قُتِلَ وَفِي خَيْرٍ سَلِمَ بَرٌّ عَزَّ عَلَى خِلَانٍ بَيْنَهُمَا فِي اللَّفْظِ عِنْدَ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ سَأَلْتُهُ عَنْ جُلٍّ  
وَقَعَّ عَلَى أَهْلِهِ قَبْلَ أَنْ يَطُوفَ طَوَافَ لِقَائِهِ قَالَ لَيْسَ عَلَيْهِ شَيْءٌ فَخَرَجْتُ إِلَى حَظْبَانَا فَاجْتَمَعُوا لِقَائِهِ  
هَذَا مِيسَرَةٌ سَأَلَ عَنْهُ شَيْءٌ مِنْ هَذَا فَقَالَ لَكَ عَلَيْكَ بَدَنُهُ قَالَ فَدَخَلْتُ عَلَيْهِ فَقُلْتُ جُعَلْتُ فِدَاكَ  
إِلَى خَيْرٍ حَظْبَانَا أَجْتَمَعُوا لِقَائِهِ هَذَا مِيسَرَةٌ سَأَلَ عَنْهَا سَلْتُ فَقَالَ لَكَ عَلَيْكَ  
بَدَنُهُ فَقَالَ إِنْ ذَلِكَ كَانَ فَدَبْلُهُ فَهَلْ بَلَغَكَ فُلْتُ لَا قَالَ لَيْسَ عَلَيْكَ شَيْءٌ وَفِي خَيْرٍ كَلَيْبٌ  
مَعُونَةٌ قَالَ كَانَ أَبُو بَصِيرٍ وَاحِطًا بِهِ لَيْثِيُونَ لَيْثِيَّةٌ يَكْتُمُونَ بِهَا مَاءً وَيَدْكُرُونَ نَالَ الرِّضَا مِنْ  
أَلِ مُحَمَّدٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ يَحْلُ لَهَا فَخُدَّتْ بَدَنُكَ بِأَعْبَادِ اللَّهِ فَقَالَ وَكَيْفَ كَانَ يَحْلُونَ لِحَسَنٍ  
السَّكْرُ وَهُمْ لَا يَشْرَبُونَ مِنْهُ قَلِيلًا وَلَا كَثِيرًا الْخَبْرُ خَصْرٌ وَفِي خَيْرٍ شَعْبٌ الْعَقْرُ نَوَى فِي خَيْرٍ  
فِي حَيْلِهِ ذُنَابُخُ أَهْلِ الْكِتَابِ مَعَ عَدَمِ اسْتِزْجَارِهِ التَّسْمِيَةِ مَا يَأْتِي عَنْ قَرِيبٍ وَفِي خَيْرٍ ابْنُ أَبِي عَصِيرٍ  
هَذَا مِنْ حَظْبَانَا ابْنُ أَبِي عَفْوٍ وَرُوِيَ عَنْ أَبِي خَنِيسٍ اخْلُفْنَا فِي ذُنَابُخٍ لَهُمْ وَكُلُّهُمْ عَلَى مَا كَلَّ  
أَبِي يَعْفُورُ فَلَمَّا اخْلُفَ الصَّادِقُ رَضِيَ بِفَعْلِ ابْنِ أَبِي عَفْوٍ وَخَطَّاهُ الْعَدْلُ فِي كُلِّ آيَةٍ وَفِي خَيْرٍ  
أَنْتُمَا اخْلُفْنَا فِي الْأَوْصِيَاءِ فَقَالَ ابْنُ أَبِي يَعْفُورٍ أَتَمُّ عِلْمَاءُ بَرٍّ وَأَنْصِيَاءُ قَالَ عَلَى أَنْتُمْ أَنْبِيَاءُ فَلَمَّا  
دَخَلَ عَلَى الصَّادِقِ قَالَ بِنْدَاءٍ مِنْهُ بَرٌّ مَرَّ قَالَ نَا أَنْبِيَاءُ وَفِي خَيْرٍ هِشَامُ بْنُ حَرْوٍ قَالَ سَلْتُ  
أَبَا الْحَسَنِ عَنْ مَذْبُوقِ خُلَاخِطٍ قَالَ أَيْ شَيْءٍ رُوِيَ فِي هَذَا قَالَ فُلْتُ رُوَيْنَا عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ  
أَنَّهُ قَالَ تَيْلُ بَرٍّ مَرَّةً إِلَى وَلِيَاءِ الْقَتُولِ وَأَذَانًا لِدَى دَبْرَةٍ قَالَ عَتَقَ بِحُجَانٍ فَيُطْلَمُ أَمْرُ سَلَمٍ  
فُلْتُ هَكَذَا رُوَيْنَا قَالَ قَدْ غَلَطْتُمْ عَلَى ابْنِ تَيْلُ بَرٍّ مَرَّةً إِلَى وَلِيَاءِ الْقَتُولِ فَأَذَانًا لِدَى دَبْرَةٍ  
اسْتَشْعَى فِيهِمْ وَفِي خَيْرٍ حَنْبَلُ بْنُ سَدِيرٍ قَالَ كُنْتُ نَا وَابْنُ أَبِي حَرْوٍ الثَّمَالِيُّ عَبْدُ الرَّحِيمِ  
الْقَصِيرُ وَزِيَادُ الْأَجْلَامِ تَحَايَا فَدْخَلْنَا عَلَى أَبِي جَعْفَرٍ فَرَأَى يَادُ فَنَدَسْتُمْ جُلْدَهُ فَقَالَ  
لَهُ مِنْ ابْنِ أَحْمَرَ قَالَ مِنْ لَكُوفَةٍ قَالَ وَلَمْ أَحْمَرَ مِنْ لَكُوفَةٍ فَقَالَ بَلَفْتُمْ عَنْ بَعْضِكُمْ أَنَّهُ قَالَ مَا  
بَعْدَ مِنْ الْأَحْرَامِ فَهُوَ أَكْبَرُ فَقَالَ مَا بَلَغَكَ هَذَا إِلَّا كَذَابٌ تَمَّ قَالَ لَا فِي خَيْرٍ الثَّمَالِيُّ مِنْ ابْنِ  
أَحْمَرَ قَالَ مِنْ لَرَبِّهِ فَقَالَ لَهُ وَلَمْ لَا تَكُ سَمْعَتَانِ قَبْلِي ذُو بَهَا فَاجْتَدَانِ لَأَجُوزْتُمْ قَالَ  
وَلَعَبْدُ الرَّحِيمِ مِنْ ابْنِ أَحْمَرَ فَقَالَ لَمْ يَلْقَ فَقَالَ صَبَا الرَّحْصَةُ وَابْتَعَا السَّنَةَ الْخَبْرُ قَدْ كُنَّا  
الثَّمَالِيُّ ثَقَرٌ جَلِيلٌ أَوْ قَدْ خَدَمَ الْجَحَا قَبْلَ أَبِي جَعْفَرٍ وَشَبَّ بُلْغَانُ وَبُسْلَمَانُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا  
وَفِي خَيْرٍ ابْنُ أَبِي تَوْبٍ أَخَذَ قَالَ سَأَلْتُ سَمْعِيلَ بْنَ جَعْفَرٍ عَنْ تَجْوِزِ شَهَادَةِ الْعِلَامِ فَقَالَ إِذَا بَلَغَ

عشر مائة قال قلت ويحذر من قال ان رسول الله صلى الله عليه وسلم دخل بعائشة وهي بنت  
عشر مائة وليس يدخل الجارية حتى تكون امرأة فافان كان للظالم عشر مائة جازا من رجا  
شهادته ولا يخرج جلاله اسمعيل بلوغه من هذا اليه حتى اعتقد فيه الاسماعيلية الموهوبون  
الى لان ما هو معروف وقد كان حو عبد الله وغيره ممن يتسبل الى الامنة ويدعي مائة الامة  
جلم الكذب عوامهم وبطلانها باخبارهم في جملة من السائل الظاهر عندنا وظهر بهامهم  
ها كما انهم في الدنيا كيف ظاهروا في اشكال النجاسة والاضلال لا يبينه في خبر جيل بن رباح  
وغيره من اهل علمها الشامي رجل يرجع عن الاسلام قال يستتاب فان تاب الاقل قيل جيل  
فانقول ان تاب ثم يرجع عن الاسلام قال يستتاب قيل فانقول ان تاب ثم يرجع ثم تاب ثم يرجع  
لما سمع في هذا مشينا ولكن صدى بمن لا الرأى الذي يقام عليه التحذير من ثم يقتل بعد ذلك  
وقد كان جيل مع فائده وجلالته من اصحاب الفتوى ومن السئلة واسطة الذين اجبت المضاعفة  
فصحيح ما يفتح عنهم وقصديهم لما يقولون واقرؤا لهم بالفقرة كان موافقة لهم وجه الظاهر في  
نقطة فيقول ابن ابي عمير كان يروي عنه فقها كثيرا وفي خبر محمد بن عيسى قال ان بعض اصحابنا  
سئل عن ابن عبد الرحمن قال انا اخبر قال يا ابا عبد الله اشك في الحديث واكثر انكارنا لما  
يرويها اصحابنا فما الذي يحكمك على ذلك الاحاديث الى ان قال يونس ائتنا امرت فوجدنا  
قطعة من اصحابنا في جعفر ووجدت اصحابنا في عبد الله متوافرين فسمعت منهم واخذت  
كتبهم فمضيت بها على الحسن الرضا عليه السلام فانكرتها احاديث كثيرة ان تكون من اصحابنا  
ابن عبد الله عليه السلام الخبر كان يونس من السنة الاواخر الذين اجبت المضاعفة على صحيح ما يفتح  
عنهم واهلهم مع صفوان وابن ابي عمير رضيانا وكان الرضا عليه السلام يثبته في العلم والفتيا  
وبما وجدنا من اهل البيت عن ورود في المدايح والفضائل عن الامم وغيرهم ما هو معروف  
مذكور في كتب الرجال وغيره ما مشه لا يخذل الاختار من كل احد ولا يعرض على الرضا عليه السلام  
كل ما سمع ووجدوا من فضائلهم يمكن ان لا يخذلوا العرض فندعي على ذلك كثير  
منها وعدمها وعلينا ان يكون ذلك لا لكونها كما صرح به في هذه الخبر لنتمير تلك الاختبا  
نكنا لكتب عندنا ولا عند كثير من اصحاب الامم وغيرهم مع ان هذه الاحكام انما اخذنا  
من اصحابنا من علمها السلام واصحابها في خبر الفضل بن عمر عن الصادق عليه السلام وقد سئل  
عن الامم التي في البيت في حديثهم فقال ان الناس اولعوا بالكذب علينا ان الله

افترض عليهم لا يريد منهم غير واني احدث احدثهم بالحديث فلا يخرج من عندك حتى يبارك  
على غيرنا ويلي الخبر في خبري بصير عليه السلام قال رحم الله عبدا جينا الى الناس لم يفضنا  
اليهم ما والله لو يرون محاسن كلامنا لكانوا يقرؤنا ما استطاع احد ان يعلق عليهم  
شيء ولكن احدثهم يسمع الكلام فيخط اليها عشرين الى عشرين من الاخبار التي ذكرت في محالها و  
كولا الضميمة التي ادنا الى ايراد جملة منها ما ذكرناها والاريا الاغراض الاغراض عنها  
اولى واخرى كما لا يخفى هذه تكشف عما ذكرنا من جوه شتى وقد غاصد كلامنا اخبارا اخرى  
معنا ولذا عرضنا على القرض لخال سائدها وان كان كثير منها صحيحا او قويا ثم قلنا  
الامر بعد الصادق عليه السلام الى ان لا نصيبهم الى ما لنا من كان كما قال لباقر عليه السلام بتدبير  
هذا الايزال وليا يفسد مدتهم لا يرتد عليكم الا رجل منا اهل البيت وذلك لا شذوذ  
الشيعة في زمانه سائر الامم وحصل خلفاء بعضهم مدة طويلة وبعد العهد من كان قدامهم  
وكن لك عنهم بالنسبة الى من بعدهم كان على الشيعة ما يلزمهم من الاخبار ومن  
الصادقين عليهم السلام وغيرهم من الامم على ما في موضع الخطا والتحريف والتعريف  
القطيع والغشوض والناويل والتعارض الاختلال بقرائن الحال والقال كما هو معلوم  
خلط كثير من الرواة من اصحابنا بين اخبار العامة واخبار الخاصة وروايتهم احاديث كل من  
الفرقتين عن الآخر كما ذكره رجال الكشي في ترجمته ابن ابي عمير وقد انفق نظيره في احاديث  
العامة في ما روه من كتب الاخبار واني صريح كما سفيار اليد في اوجه التبع هذا مع كثرة  
الاختلاف بينهم في نقل الاصول وفي الحكم بصدق جملتها او بعضها من عدم اجماعها  
عندهم وعمل كل بما عنده منها اكل مما لا ثقة الجليل الذي ورد في شانه ما ورد في كتابنا  
حريز في احواله التي هي عهود الاعمال مع كونها في عصر الصادق عليه السلام وعدم الاكتمال  
بدنك وطعنه عليه بعد اقامته لحد ودصاوة واحدة بعد ما اني ستون او ستون  
سنه وقيل ما بعدها بعد ذلك فيكون كتاب حريز مع كبره على ما ذكر في الاخبار في احوالها  
مع انه بلغ من شان حريز ان يؤنس كان يرو عنه فقها كثير افضال خال كتابه المحدث وفي  
الاصول وخال الحجاد وهو في عصر الصادق في الصاوة فكيف خال من بعده فيها وفي  
غيرها مع ان معظم الفقهاء اتما هو علم من الجمع بين ما في الاصول مضافا الى ما في الصادقين  
عليهما السلام بعض خواصهما مكنان كثير من احاديثهما كما ذكر في كتب الرجال وغيرها مع

افترض عليهم لا يريد منهم غير واني احدث احدثهم بالحديث فلا يخرج من عندك حتى يبارك على غيرنا ويلي الخبر في خبري بصير عليه السلام قال رحم الله عبدا جينا الى الناس لم يفضنا اليهم ما والله لو يرون محاسن كلامنا لكانوا يقرؤنا ما استطاع احد ان يعلق عليهم شيء ولكن احدثهم يسمع الكلام فيخط اليها عشرين الى عشرين من الاخبار التي ذكرت في محالها وكولا الضميمة التي ادنا الى ايراد جملة منها ما ذكرناها والاريا الاغراض الاغراض عنها اولى واخرى كما لا يخفى هذه تكشف عما ذكرنا من جوه شتى وقد غاصد كلامنا اخبارا اخرى معنا ولذا عرضنا على القرض لخال سائدها وان كان كثير منها صحيحا او قويا ثم قلنا الامر بعد الصادق عليه السلام الى ان لا نصيبهم الى ما لنا من كان كما قال لباقر عليه السلام بتدبير هذا الايزال وليا يفسد مدتهم لا يرتد عليكم الا رجل منا اهل البيت وذلك لا شذوذ الشيعة في زمانه سائر الامم وحصل خلفاء بعضهم مدة طويلة وبعد العهد من كان قدامهم وكن لك عنهم بالنسبة الى من بعدهم كان على الشيعة ما يلزمهم من الاخبار ومن الصادقين عليهم السلام وغيرهم من الامم على ما في موضع الخطا والتحريف والتعريف القطيع والغشوض والناويل والتعارض الاختلال بقرائن الحال والقال كما هو معلوم خلط كثير من الرواة من اصحابنا بين اخبار العامة واخبار الخاصة وروايتهم احاديث كل من الفرقتين عن الآخر كما ذكره رجال الكشي في ترجمته ابن ابي عمير وقد انفق نظيره في احاديث العامة في ما روه من كتب الاخبار واني صريح كما سفيار اليد في اوجه التبع هذا مع كثرة الاختلاف بينهم في نقل الاصول وفي الحكم بصدق جملتها او بعضها من عدم اجماعها عندهم وعمل كل بما عنده منها اكل مما لا ثقة الجليل الذي ورد في شانه ما ورد في كتابنا حريز في احواله التي هي عهود الاعمال مع كونها في عصر الصادق عليه السلام وعدم الاكتمال بدنك وطعنه عليه بعد اقامته لحد ودصاوة واحدة بعد ما اني ستون او ستون سنه وقيل ما بعدها بعد ذلك فيكون كتاب حريز مع كبره على ما ذكر في الاخبار في احوالها مع انه بلغ من شان حريز ان يؤنس كان يرو عنه فقها كثير افضال خال كتابه المحدث وفي الاصول وخال الحجاد وهو في عصر الصادق في الصاوة فكيف خال من بعده فيها وفي غيرها مع ان معظم الفقهاء اتما هو علم من الجمع بين ما في الاصول مضافا الى ما في الصادقين عليهما السلام بعض خواصهما مكنان كثير من احاديثهما كما ذكر في كتب الرجال وغيرها مع

احتمال ان يكون لها تعلق بكثير من الاحكام كما يشهد به ما تقدم من الاخبار في كتمانها افعالها  
 وعدم اعتماد الخلفين منهم في افعالهم بعضهم على بعض في نقل الاخبار واستنباط الاحكام  
 منها غامضا لبايع ان استقلال كل باع عند يقتضي الاحتياج اليه وربما لا يتحقق عند باع عند  
 الاخر كما هو الظاهر وقد ورد في الاخبار استتابة الواقيين بالمطووف والمنع من مجالستهم وكذا  
 من جملة تجلته من فرق الشيعة واخذ الاحكام منهم مع ندرة خلواتنا بين الاخبار والموجود  
 عندنا منهم ومن شالهم ونحو ذلك كثير من ضعف في الاخبار والرجال ونسب هو وبعض  
 كتب الى الكذاب والوضع والتخليط ونحوها مع شيوخ اخبارهم في الكتب المرفقة وغيرها و  
 روى عن الصادق في مقبوله عدم خطائهم وغيره احكام اختلاف العدلين في القضاء و  
 الحكم وحكم بان يوثق بقول الاعل والافقه والاصدق والاورع ولا يفتى الى احكامهم  
 الاخر ولم يكره لك مجرد فرض غير واقع في زمان لا يمتد عليهم السلام وذكر في اخبارنا مقتضى  
 عدم اعتماد جماعة منهم في الاخبار على مثل زرارة ويونس واضرابها مع انه لو لاهم لا تدرس  
 كثير من الاخبار والاحكام او معظمها كما من كتب الرجال والاخبار وغيرها وفي بعضها ما  
 ما يعرف عن يثري كثير من اصحاب الائمة عليهم السلام بعضهم من بعض لشبهات نسخ لم يخاف  
 اصحاب زرارة كانوا يتبرقن فيما يتعلق بالدين من كتاب وغيره وكثير من الخاصين بسلام  
 الحكم ويونس بن عبد الرحمن كانوا يتبرقن منها مع ان الاخبار والاثار المرفقة في علونها  
 وسان زرارة ونظائرهم وروضة مناهجهم اكثر من ان تحصى واشهر من ان تخفى اظهر من ان  
 يتبين وتوكل لا يخفى وقد ورد في مناقرة السلام مع جماعة من خواص اصحاب الصادق  
 كحمران بن اعين وابان بن ثعلب وزرارة ومومن الطاق وهشام بن قيس لما صرهم  
 بن الحكم وكلام الصادق في شأنهم وفي احوال اصحاب الصادق بعد في ما مامد الكاظم وفي  
 غير ذلك مما يظهر للشعب ما يفتى الى الجلب بعض الجهات من جماعة من فضلا ثم فضلا  
 عن غيرهم وان بلغوا الى اعلى الدرجات والمقامات من جهة كثير من عفا عنهم ونحو ذلك  
 واعلم وحكي المفيد عن أبي محمد الحسن بن سنان اصحاب أبي محمد العسكري عليه السلام افرقوا  
 بعد على اربع عشرة فرقة مع انهم ادركوا اخر من ظهر للناس من الائمة عليهم السلام فان زوايت  
 حبيبه وانتهى اليهم اخباره واخبارا بانه وكان في زمانهم سائر ما ظهر بين الشيعة الاصول  
 والاصناف التي هي من الشيعة وقد اوضحوا بحمد الله من بركات لقائهم ونواياهم خلفا بعد

والطيار وحشام بن ابي اسحاق  
 ابن الحكم وفي مناقرة اخرى  
 مع حمران بن قيس الطاق

ذلك حتى لم يبق منهم الى ثمان الفيد على ما نقل الا الامامية الاثني عشرية وعدا هل الخيال  
 من كتب سعد بن عبد الله مع ما استنبأنا واشتهر من فضل جلالته كتاب مثالب هشام  
 ويونس كما بالرحمة على بن ابراهيم بن هاشم في عنه هشام ويونس كتاب مثالب واذا  
 الحديث وذكر وان ايقوب بن نوح مع وثاقه وعلمه شدة وقوة وكثرة عبادة وعظم منزله  
 عند العسكريين عليه السلام وكان له ما كان يقع في يده من كتب كثيرة  
 تقضي خطا مناخرى كتابا لا يمتد في اتفق عليه جميعهم واكثر منهم وعدم انقيادهم للائمة في  
 الاحكام التي يجب اخذها عنهم داعيهم لما امروا به وعجزهم عن ذلك ما رآه الصدوق  
 وغيره باسنادهم عن سعد بن عبد الله في حديث طويل من كربة رؤيته للفاطم عليه السلام  
 مع احمد بن اسحق وشوال الزاه عن سألنا غامضه عند ابي محمد العسكري عليه السلام بامر  
 وذكر منها انه قال قلت فاجبرني يا بن رسول الله عن امر الله تبارك وتعالى لنبية مومنة  
 فاطمة نعليك نك بالواد المقدس طوى فان فضلاء الفريقين يزعمون انها كانت من  
 اهاب الله فقال عليه السلام من قال ذلك فقد اقرى على مومنة استجله في يوم ذكر  
 الدليل على ذلك وبين مضالمة وركوا الكين والشيخ في الحسك الصريح عن ابي بصير  
 قال اوصت ما ردة لقوم نصاي فواشين بوصيته فقال اصحابنا اقم هذا في فقر المسلمين  
 من اصحابك فمالك الرضا فقلت ان اخي اوصت بوصيته لقوم نصاري واردت ان  
 ذلك لي قوم من اصحابنا مسلمين فقال مضالوصيته على اوصت به قال الله تبارك وتعالى  
 فاما على الذين يبذلونه وروى الكليني في القوي عن احمد بن اسحق قال كان لي ارج كان  
 تصيبه الحشا فقبله ليس له علاج الا ان يبطه فبططه فان ثقلت الشبعة شربت  
 في دم ابنك قال فكنت الى ابي محمد العسكري فقال يا احمد ليس عليك فاطمة ثغرا  
 القسمة الداء وكان جله فيما فعلت الظاهر من اضطرار احمد والتباس الحكم عليه مع  
 ضايقة جلالته ان الحكم المذكور صدر من علماء الشيعة لا عوامهم واحتمال الاختلاف في  
 تعيين الموضوع مستبعد كما لا يخفى وروى الشيخ باسناد عن علي بن مهزيار عن ابي الحسن  
 الى ابي محمد عليه السلام اسأل عن اهل الصلوة في الفرض ان اصحابنا يتوقفون فيه فكتب لا بأس  
 مطلق والمجد لله وقال الصدوق كتب ابراهيم بن مهزيار الى ابي محمد عليه السلام في الخبر وروى الشيخ  
 والكليني في الصحيح عن علي بن مهزيار قال كتب الى ابي جعفر الثاني اني لرواية قد اختلفت

أبأنك في الأتمام والتقصير للصلوة في الحرمين فمنها أن يامر بتمام الصلوة ولو صلوة واحدة ومنها أن يامر بتقصيرها لم يهزم مقام عشرة ولم ازل على الأتمام فيها إلى ضد ونا من جها في عامنا هذا فان فيها اصطفا بنا اشار واعلم بالتقصير إذا كنت لا أقوى مقام عشرة أيام فصرنا إلى التقصير وقد ضقت بذلك حتى عرفنا ياك فكتبنا إلى بخط قد علمت يرحمك الله ففضل الصلوة في الحرمين على غيرها فانما أحب لك إذا دخلتها ما ان لا تقصر وتكثر فيها من الصلوة فقلت له بعد ذلك بسنتين مشافهة في كتبنا إليك بكذا واجتنب بكذا فقال نعم وروى بن قوليه في كامل الزيارات عن بي عن سعد بن عبد الله قال سألت أبا عبد الله عليه السلام عن تقصير الصلوة في هذه المشاهد مكة والمدينة والكوفة وقبل الحسين الأربعة والذي روى فيها فقال أنا أقصر وكان صفوان يقصر ابن أبي عمير جميع اصطفا بنا يقصرون وروى الكليني بإسناده محمد بن عبيد قال قال أبو الحسن عليه السلام يا محمد بن نم شئت فقل يدأم المرجعة إلى أن قال فقال أن المرجعة نصفك رجل لم تقصر طاعة وفلذوه وانتم نصفتم رجلا وفرضتم طاعتهم ثم نقلت وفهم شئت منكم فقليد وروى الحسين في الصحيح عن البرقي في مسألة عن الرضا عليه السلام قال لو أن العلماء وجدوا من يجدونه ويحكمونهم محمدوا ولو بشوا الحكمة ولكن قد ابتدأكم الله عز وجل بالاذاعة وانتم قوم تحبوننا بقلوبكم ويحالفونكم فعلكم إلى أن قال فماذا كان من قولنا ليطين ما وقع عندنا فراعته من أمرهم ولو لا دفاع الله عن صاحبكم وحسنه لردكم هو والله من الله ودفاعه عن أوليائنا ما كان لكم في أبي الحسن عظم ما نرى له حاشا هشام هو الذي صنع بابي الحسن عليه السلام ما صنع وقال لهم واخبرهم أني الله يعفله ما ركب مثاقيل وقال عليه السلام واعطيناكم ما تريدون لكان شرككم ولكن العالم يعلم بعلوم وروى الكليني بإسناده عن البرقي عنه عليه السلام قال ما كان لكم في قوله ركب مثاقيل في ثوابه وعظم ذلك من الأخبار التي لا يسع المقام ذكرها وقد حكى لشهد عن ابن أبي عمير الوفاة في عموال الجماعة على تقديم التكبير الفوتة العيدين على القراءة في الركعة الأولى وغري هوارة المشهور وأخرى إلى المقطم خلافة كما هو معلوم ونقول عليه الجماعة في الانصار والخلافة في رواقه للاتباع على نظائر واشباه ذلك وحكي الصدوق في الكمال عن الشيخ أبي جعفر محمد بن عبد الرحمن بن قبة الرازي وهو من جلة قدماء التكميلين أنه طعن في طريقة أصحاب الأئمة في معرفة الأحكام الشرعية فقال أن خلافا لأئمتنا ما هو من قبل كذا بين لسوا أنفسهم فهم في الوقت بعد الوقت

اجماع الفقهاء في  
الائمة على أن رواقه  
المعروف

وفي الزمان بعد النحران حتى عظم البلاء وكان سلافة قوم يرجعون الى وعر واجتهاد  
 وسلافة ناجية ولم يكونوا اصحاب نظر وتبين فكانوا اذا راوا رجلا مستورا وكبرا حسوا به  
 الظن وقبلوه فلما كثر هذا وظهر شكوا الى منهم فامرهم ان ياخذوا بها جميع عليه فلم يفعلوا  
 وجرأ على عادتهم فكانت الحيانة من قبلهم لمن قبل ائمتهم صلوات الله عليهم وحكي غير في  
 مواضع متفرقة عن جماعة من ساطينهم لعل بالرائي الفئاس حيانا وفيهم من لا وادل شل زار  
 بن عيسى جميل بن دراج وعبد الله بن بكير وهو من اجلاء النخبة المتيين الى اصحابنا والحمد لله  
 من قضاهاهم وتم اجعلنا لعلنا على تصحيح ما يصح عنهم ونصدقهم لما يقولون واغروا لهم بالقد  
 ومن لا واخر مثل يونس بن عبد الرحمن والفضل بن شاذان وغيرهم ولم يثبت بعضهم لك  
 قد تمهم ابن الجندب من قدماء فضلاء اصحابنا الذين دركوا الغيبين حتى تدرجوا من لادله  
 الشريعة وغير في بعض كتب كني الى لائمتهم عليهم السلام انهم كانوا يعاونون حيانا بن لك ايضا  
 الفيد في السائل السريعة عنه كني سالتها بالاسئلة المستمرة وجعل الاخبار فيها اوثا  
 وزعم انها مختلفة في معانيها ونسب لك الى قول الائمة عليهم السلام فيها بالرائي ذكر اهل  
 السجال له كتابين اخرين احدهما كتاب كشف التوقيف واللباس على انوار الشيعة في ما لقين  
 والاخر كتاب ظواهرها واستراهم القائلين في رواية عن ائمة القدر في ما لاجتهاد وفتح الشيخ  
 في مواضع من كتابي الاخبار في اخبار رواها عن يونس بن مروان عن احد الائمة عليهم السلام  
 اهلهم ليعملوا بل اخبارها باريه وبضرب من الاعتبار وحكم الصدوق بخط الفضل بن  
 شاذان وغلط في بعض لعل الاحكام الخروعة لعل انه نقله من سمعها من لرضاء عليه  
 واخذها من كلامه متفرقة وجعلها واذن في روايتها عن لرضاء عليه السلام وروى  
 الصدوق في جملتها في مواضع من كتب باسناده عنه كذلك وهذا يؤجل لفتح في  
 احدهما واكثر الفيد والمضي من لفتح في طريقه زابا الحديث من لستف بعد تبيينهم  
 في هذا الاخبار بين التوقيف الجحد والغف والتبين التقيم والتصحح فطعنهم عن ذلك  
 ذلك وبانه لا يستدبرهم في اجماع ولا خلاف في سياتي جمل من عبادنا في لوجه الشان  
 اكثر ايضا وغيرهما من لفتح في الاخبار الموجودة في الكتب لا تبعد او غيرهما كما كانت  
 مناهل عمل السلف حتى كاد ان لا يوجد سالا من لفتح مما يتعلق باحكامهم الا نيل من  
 اخبارهم وطعن اهل السجال على جماعة من جلائهم بالرواية عن النصفا واعتقادهم

كتاب  
 الاخبار  
 في  
 بيان  
 ما  
 رواه  
 عن  
 ائمة  
 القدر  
 في  
 مواضع  
 متفرقة  
 عن  
 جماعة  
 من  
 ساطينهم  
 لعل  
 بالرائي  
 الفئاس  
 حيانا  
 وفيهم  
 من  
 لا  
 وادل  
 شل  
 زار  
 بن  
 عيسى  
 جميل  
 بن  
 دراج  
 وعبد  
 الله  
 بن  
 بكير  
 وهو  
 من  
 اجلاء  
 النخبة  
 المتيين  
 الى  
 اصحابنا  
 والحمد  
 لله

او الجاهيل واخرج احمد بن محمد بن عيسى بعضهم من قم لذلك ثم ندع وقد ذكر اهل الخبر  
 في وثاقته وفطاهته وجاهته عند القميين اذ اكد ما منه من الاثمة ما هو معلوم وروى  
 القيد عن شيخ ابن قولويه عن الكليفي باسناده عن الخبر في عن بيده في قرأته الهادي ما  
 ينضوي الى العجب من بن عيسى واجلاء زمانه ورواه الكليفي في الكافي ايضا وروى الشيخ في  
 كتابي الاخبار في الصحيح عن حماد وهو من الثقات لاجلاء الفضلاء وعدن فيهما اصحا  
 القنادق الذين اجعت لعصابة على صحيح ما يصح عنهم وتصديقهم لما يقولون واقرؤا  
 لهم بالفقه واذك ثلثة اواربعة من الاثمة عليهم السلام انه روى في الصحيح عن ابي عبد الله عليه السلام  
 انه سئل عن صيد الجوز للتمت فقال ما كنت لا اكله حتى ينظر اليه ثم قال قال حماد يعق حقه  
 اسمعه يسمعه ومن اعلم ان هذا مناف لظاهر الخبر فنص سائر الاخبار والمعتبر في الجمع على  
 العمل بها والوافقة لاهل السليم كافة وروى الشيخ في الصحيح عن شعيب القرظي قال كنت  
 عند ابي عبد الله عليه السلام ومنا ابو بصير اناس من اهل الجبل يسألون عن بايع اهل  
 فقال لهم ابو عبد الله عليه السلام قد سمعتم ما قال الله في كتابه فقالوا له سبحان تحبنا فقال لا  
 ناكلوها فلما خرجنا من عنده قال ابو بصير كان في عني فافانها فقد سمعته وسمعت ابا بصير  
 يامر ان ياكلوها فجعنا اليه فقال لي ابو بصير سله فقلت له جعلت فداك ما تقول في ذبايح  
 اهل الكتاب فقال ليس قد شهدنا بالعداوة وسمعت فقلت لي فقال لا ياكلونها فقال  
 لي ابو بصير قوله الاول في عني كانا ثم قال لي سله الثانية فقال لي مثل فقال لي الاول  
 غدا ابو بصير فقال لي قوله الاول في عني كانا ثم قال لي سله فقلت لا اساله بعد فترى لا  
 يغني ان باب بصير هذا كما ربل افضل منه مع ذلك اشبهت عليه العرفيا ورد للثقة ولم يعلم انه  
 يجب الاخذ من قول الاثمة مع الاختلاف بالاحداث فالاحداث وبما وافق الكتاب ما قلنا  
 العامة فقلت لك صدر منه ما صدر من المخالفه وسوا الادب ياتي في الاجماع المنقول عن  
 يؤنس الفضل غيرهما ما ينبغي فلا يظن في المقام هذا كله مع سائر ما ياتي في الوجه الثاني من  
 وفيه مما يستد باب حصول العلم الفطحي بالاحكام الواقعية من غير حكم جماعة من اصحاب الاثمة  
 ومما يستد احد الاعضاء الاستماع بعد حصول العلم لنا ولعظم من سلفنا يلوغ ذلك بعد  
 الاجماع الا اذا عارضه دليل اخر يكون هو في الاصالة الحكم او بلغ الحكم الضمور وواقعا  
 ثم وما يصعد ذلك انك ترى نذارة واضلاره يسألون ثاني من ذكره من الاثمة واثمهم

ورايتهم عما كانوا يجناحون اليه غالباً في امل تكليفهم وان لا ائمة عليهم السلام كثير ما كانوا  
 يجيبون اصحابهم عن مسائلهم في تلك وفي غيره وربما امرهم من باب الضرورة والنسبة في  
 حادثة لم يجدوا حكمها فيها وروايتهم بالاختيار ورواية العامة عن علي عليه السلام مع كفرهم منهم  
 وكذبهم وتكذيب الائمة لهم في بعض ما رواه عنه بالاختيار في الامر بالامر اللازم الذي لا يخفى  
 من يستفوتون من الشيعة بخلاف ما يقف به نقيض البلادي من العامة مع انهم وبعضهم  
 موافقون لنا في كثير من الاحكام واكثرها بالاختيار وبعض الخالفين من فرقة الشيعة  
 وترك ما رواه مع انهم ليسوا على الاعتقاد والاثبات في الاحكام اصلاً ولا سيما من بدل  
 منهم الفسق الظاهر في ابتكار النصر الظاهر لباهر الذي عليه من جهة الاخرة والاولى الطمع  
 في مال الدنيا وبالاختيار بما يخرج من اعوام والاحكام والحكم النقية الصافية  
 من وعية السوء بعد تصفيتهما من الكثرة مع ان ذلك قد لا يفيد القطع بالاحكام  
 الواقعية لصانها من السبها من الظاهر والخفية ولذلك فهو من رد الاخبار المنسوبة الي  
 الائمة وتكذيبها لاختلال صدقتها وعدم وصولها الى الحقيقة وقد اتفق منهم تكذيب  
 بعض الروايات الصحيحة الصادقة بحجها وبوجهها وكثيرا ما كانوا يبينون رجحان شيء  
 مشرع عنه ويكفون بحج ذلك لعدم اعتبار نية الوجه العلوي اميرهم برب الاخبار ههنا  
 الى بعض فان اراد الاصحاب معرفة وجهه مفضلاً اشكل عليهم الامر وربما وقعوا في الجدل  
 كما يظهر من بعض ما مر وقد بينوا الزيادة وغير طرق ترجيح الاخبار لاختيارهم اليها مع  
 امكان تحلفها عن الواقع ولا سيما بعضها وكثرة اختلاف الاخبار في بيانها وقد احتوت  
 التوقيعات المرتبة عن القائم عليه السلام على ما يعرب بعض الاستئلة فيها عن قضاء الاحكام  
 الظاهرة على جملة من اجل ذلك الوقت مع انتهاء الاخبار باسمها اليهم اجتماعها عندهم  
 ذلك كالاستئصال عن حجة التكرير بعد البزينة وعدا للشيء بالرؤية الحسينية والتجسس  
 منها هل يجوز ولا وهل فيها فضل او لا وفي ذلك مما يقف عليه المتبع المناظر مع ان العمل  
 لا ينبغي ان يخادله من اسأل الا حصل المشكل يعرب بعض الاجوبة فيها عن ان المطا  
 في بيان الائمة عليهم السلام للاحكام حال عدم استيلائهم كما قد يكون لاحكام الواقعية فقد  
 يكون لاحكام الظاهرية ويختلف ذلك باختلاف اصالح الحليمة والخفية فالطلب لا  
 هو الانقياد لهم والاطاعة لامرهم فجرد مشاهدته الائمة وملازمة امهم وقرب العهد

التوضيح

في بيان الاحكام  
 الظاهرة والباطنة



Digitized by Google

بلا تكبر سواء كانوا علماء أو عوام ولا يحصل العلم بأقوال الحق وارتقاء في الشريعات من تلقا  
 الخافين لجمعهم مع اقوامهم لتابعيتهم وانديتهم بالاسلام واحكامهم وفور على اهلهم و  
 نجادهم جدا لاهواء ولا بالمطالب العقلية الكلامية من اتفاق الفلاسفة باسئهم مع  
 ادعائهم متابعي الادلة القطعية فيها والعمل بقضائها وكوهم في غايته من الكمال الفضيلة  
 وصفاء القريحة وغاية الوفور والكثرة وذلك لا مودع من حصول العلم من تلقائهم  
 ياقى لاشارة اليها في لوجلتابع ونظير جميع ذلك ما اسئهم من سائر اهل الملل على  
 كثرتهم وطول مدتهم وفور العلماء والحكام فيهم فعد علمنا كثير ما اتفقوا عليه  
 جرت عليه طريقتهم في اصول الذين وفور عدم اتقان اسناد الى من نسبوه اليه من  
 انبيائهم وان المنشأ في ذلك مناجاة اجناد الاحاد والتهتان وانقياد الانفس للاهواء  
 والشهوات وسريرة الشهوة من اسلاف الى الاخلاف حتى صارت ثابتة عندهم بلا اخلاف  
 وهذا هو ايضا شأن الخافين بالنسبة الى من نسبوه اليه بقينا حتى اتفقوا عليه الاله وجعلوه  
 من حكام شريعتهم فالقائل المذكور باطل قطعاً من جوه شتى وهذا كله واضح لا غش فيه  
 شائبة ريب وبين وما بين الضيق واجاله لذي عين قد اتضح بما ذكرناه انه كل ما لم يثبت  
 في المتبحر حيث تدعى بيان مصر في الحسن ووردوا بين في ان على الامام يقيم ما يعوا الاصلنا  
 وله ما يفضل عن كتاباتهم ثم قال وبنما طعنوا في الاولى منها بما جعله الراوي في كتابه  
 بارسانها والذي ينبغي العمل به ما نقله الصحابة ان في الفضلاء ولم تعلم من ياقى العلماء را  
 لما ذكره واسلم النقل من المعارض من المنكر لا يقدر ارسال الرواية الواضحة لقنوم فان علم  
 من هب في حيفه واشتافه وان كان لنا قلع واحد وربنا لم تعلم ان لنا قلع عنه بلا فضل  
 وان علمنا اهل الناحين له وليس كل ما استند عن مجهول لا يعلم نسبته الى صاحب القائل  
 ولو قال انسان لا اعلم من هب في هاشم في الكلام ولا من هب في لثافه في لغة لا تعلم من  
 مستندا كان متجاهلا وكذا من هب هل البيت ينسب اليهم بحكاية بعض شيعتهم سواء  
 ان سل واستند اذ لم ينقل عنهم ما يعارضه لا يرد الفضلاء منهم انتهى كذا ما في كلامه في  
 حكم من اكرامه على الجماع في شهر رمضان وهما صائمان حيث غري ولا ما ذكر فيه  
 من الحكم الى علمنا واود في رواية ضعيفة متكفي سند هاشم قال فاذا الرواية  
 في غاية الضعف لكن علمنا ادعوا على ذلك الجماع الانامية ومع ظهور القول بما نسبته

علي بن ابي طالب  
 علي بن ابي طالب  
 علي بن ابي طالب



انشرع الله على الطريقة التي كانوا عليها والروية التي كانوا من قبل بها حتى زجرهم ومنعها  
 وحدثهم من الحكم التي لم يسموا ولا أخذ بقولهم وادبرهم بالرجوع الى انفسهم واخذ جميع الاحكام منهم  
 وهكذا كان يحج الله تعالى من بعدهما كانوا يظهر من قدر من الاحكام وما اوصوا اليهم  
 جميع ما كانوا يحتاجون اليه ولا يبتولهم جميع جزيئات احكامهم نعم ما لو لم يكن شيء مطلقا  
 يرد فيه شيء لا تنقض اليقين بالشك ابدا ونظائر ذلك ومعلوم ان جميع ذلك حكم الله  
 الظاهر على ان الاحكام التي بلغوها لم تكن باجمعها احكام الله الواقعية لانهم كانوا يفنون  
 حكم شيء واحد منها ومختلفة واحكام متشعبة متباينة حتى انه حصل ذلك بين الشيعة  
 اخلاف عظيم وهذا مذهب مختلف ومتكثرة الى ان شكوا ذلك اليهم ضالوا في جوابهم عن جعلنا  
 كذلك واختلفناكم من قبلنا واتخذنا لكم وامثال ذلك وربنا كان الراوي لبلغ غلط  
 في الحكم بسبب الخطاء في الفهم والنسب او كان يكذب عليهم عمدا وكانت الشيعة يعملون  
 باخباره وصار ذلك سببا لزيادة اختلافهم في المذهب بها كان لا يسمي عليه السلام  
 ذلك بما لكان مختلفا وربما لا يوافقون حيانا واما من بعضهم بالوقوف والاختياط او  
 البناء على التحيز الى غير ذلك فظهر ان الشيعة في ذلك لثبته ان كانت تعمل بقول لعائشة ايضا  
 ويقول لانام الصادق على وجه التقيد والمصلحة غير بيان الحق المحض كذا باصل البراءة و  
 الاستصحاب الوقوف والاختياط وبالخطا ولكن في الرجحان وامثالها وجميع ذلك  
 احكام ظاهرة وظاهر ايضا ان اطلاقهم على الاحكام ووصولهم الى الاخبار عما يتعلق بالنسب  
 المبدئية او تخصيصها العام وتقييد المطلق ونحو ذلك مما هو خلاف الظاهر كان على سبيل  
 التدرج و كانوا مختلفين في الاطلاع كما وكيفا وربما يطلع واحد ولا يطلع الآخر فذا خلفوا  
 في ذلك بحسب خلاف افهامهم وادبهم ونباهين اجوار انفسهم نظر الى امر المصالح والمفاد  
 المتواترة بالنسبة اليهم والى شيعةهم الى ان يظهر من يمكنه الله في رضى يظهر دينه و  
 سنة نبوته ولا يستخفى شيء من الحق مخافة احد من الخلق صلى الله عليه على ابيه وعجل فرجه  
 سهل عجزه انتهى كلامه المختصا غالبا وقد ذكر ايضا غير ذلك مما يشهد بما ذكرنا ولهذا  
 في الامر بما لم تبلغ اليه فالجواب كل الجواب من ينكر علينا الاعلية مع اننا او نأشوا هداية على ما نبينا  
 وقد تركنا الضيق للجال وعدم انقضاء الحال ما هو اكثر من ان يحصى فخط جميع ذلك الخط  
 خبرنا ان قد نفع به في مواضع شتى مظالم كثيرة جدا ثم لا يدع هب عليك انه وان فضي

ذكرناه الى كشف مسأى بعض الشبهة فقد انكشف به بعض الحكم والاسباب فهاضد عن الاشبه  
وما كفو من الشبهة وان دفع به كثير من مطاعن الاخبار التي على مناخرى علماء الامامية واسبقنا  
ان من عدد المعصومين ليس من مثالي اكثرنا الغرض يتعلق بالحق والدين وان نال في كثير من  
الفضائل والمزايا المنزلة العليا والمرتبة القصية مع ذلك فقد شيعنا فهاضد منا الشبهة واثبت  
الهدى ولنا فيه ما رباخرى كالا يخفى على اولى النهج قد نقلنا معظم ما ذكرنا عن الكافي  
وبالالكشف وغيرهما من الكتب المنزلة التي صنفها اجلاء الامامية واعرضنا عما يفتنى طائفا  
منها بالكلية فلم يندع شيئا لم يكن وجودا ولم يفتح طريقا كان مسدودا ولم نشيع ما كان  
مسنودا الغرض كان مخطوطا كما لا يخفى على اولى النهج والحجج من كان سائلا لا كفورا من جوه  
الاجماع ان يستكشف عقلا وعادة او ملفقا منها قول الامام العاشر عجل الله فرجه من  
وجود مجهول لتسبب الجمع بين بحيث يعلم ان من عداه غير محكم بانه هو وان قولهم قوله و  
اذا ثبت ذلك يكون حجة قطعا ويمكن تقريره باقتضاء ائمة واستنباطا لاجد وكفى زكاه  
وهذا الوجه هو الذي شتهر بين الاصحاب ككتاب الاصول والرفع وعليه خاضه حول شها  
من محققاتهم ومن هنا تراهم في كثير من المسائل الخلافية يتمسكون بالاجماع ويردون قول  
الخالف بمعاوية نسبة فان الظاهر بناء على هذا الوجه يحتمل ان يكون الغرض من ذلك  
لما علم نسبة وكونه غير الامام لم يقدح خلافا في كشف قول الامام من اقوال غيره باحد طرفه  
المعتبر والظاهر الاول الا اذا صدق الركا المذكور من ينكر هذا الوجه ولم يكن عن غفلة  
او بقصد الترام المعروف به وهو ايضا اولى ما يبينه عليه كلامهم في مسائل الاجماع المركبة على  
ما فصل في محله ولعل الاصل في ان الخالفين لما ادعوا امكان العلم بالاجماع العلماء بحيث لا  
يخرج عن احد من المعرفين منهم وغيرهم وحكموا بحجته مطلقا ولو كان من قبل عصر واحد  
وراي احكامنا صحة الامر من معانينا على اصلهم وطريقاتهم فلذلك وافقهم عليها ما لو  
بانه لا يمكن تحققة الامر دخول الامام في الجمعين كما سبق فان كان ظاهرا معلوما بانه  
نسبة متميزة بالتخصيص توقف وتويع الاجماع والعلم به على موافقة لغيره ومعرفة قوله بعينه  
كثير من المعرفين وان كان غائبا غير متميزة بعينه توقف على العلم بقوله في ضمن الاول  
كنا غير المعرفين فوجب القول بحجته بهذا الاعتبار وحيث كان هذا هو التسبب  
الموافق للخالفين على اصل الحكم ينبغي ان يقال غير الامامية لان الامام ليس اخلا في اخلا

اقول ان هذا الوجه لا يثبت

اقول ان هذا الوجه لا يثبت

اقول ان هذا الوجه لا يثبت

سائر الفرق لا في المعروفين منهم ولا في المجهولين لا قوله يتكشف عن قولهم فالعرف اذا بعلماء  
الامامية وبانفاق من ناوله هذا الاسم بعناه العام الشناول للامام عليهم فيكون بين  
الوجه المذكور على العلم بقوله في جملة اقوال غير المعروفين منهم والطريق الى معرفة قوله هو  
الطريق الى معرفة قولهم وهو اما الحسن لقتضي العلم الاجمالي بانفاق الجميع من جهة الادلة  
وتحويها او قياس الغائب على شاهد والمجهول على العلوم والنسافر والناسخ الوارد  
من كل جانب ولا يختص ببعض دون بعض وعدم نقل الخلاف لدال على اتفاق لكل  
او المتحصل من جملة من ذلك والجميع فانها قد شذخل قد سبق بيان جميع ذلك في الوجه  
الاول وربما يحصل من نفس الشناول لتزايها منزلة الاخبار والنقولة باللفظ او بالاعت  
كما ياتي في الوجه السادس ومن لتسامع والنسافر الحاصل بين الخلفين بالنسبة الى  
الامامية بقول مطران لم يعلم اجماع علماءهم المعروفين على الحكم النسوب ليهم وكيف  
فمضى جود مجهول النسب المحكوم بانه الامام هو وجوده في جملة الجمعين فلا يحتاج الى العلم  
ببرهونه مستقلا منفردا عنهم وقد اشار المتضي في الرسايات الى ذلك حيث قال فالحصل  
ان امام الزمان في كل جاذبة لا بد ان يكون في جملة اقوال علماء الامامية وليس كل عام منهم  
فعله بعينه بل من نعلمه على سبيل الجملة منهم اكثر من عرفناه بعينه ولا توقف معرفة اقوالهم  
على معرفة اعيانهم فان العلم بالجملة غير مفقود الى العلم بالتفصيل ثم قال ما لفظه فاذا قيل لنا  
فأعلم الامام لانكم لا تعرفونه بعينه بخالف علماء الامامية فيما اتفقوا عليه قلنا لو خالفهم لما  
علمنا ضرورة اتفاق علماء الامامية الذين هو واحد منهم على هذه المذاهب لمختصوه والامام  
الا احد علماء الامامية وكواحد من العلماء الذين لا تعرفهم بنسب الاسم نحن اذا ادعينا  
الامامية او غيرها على مذهب من المذاهب فما يخص هذه الدعوى من عرفنا باسمه نعرفه من  
لم نعرفه بل العلم بالاتفاق عام لمن عرفناه مفصلا ولمن لم نعرفه على هذا الوجه ليس بجدا ذا  
امام الزمان غير متميز الشخص لا معروف لغيره لا اسم يكون معروفا لمذهب غير المذاهب  
لان هذا القول يقتضي ان كل من لم نعرفه من علماء الامامية وعلماء غيرهم من الفرق فانه لا  
نعرفه مدونه لا يتحقق قطا وهذا حد لا يباينه وما مل لنه في ذكره في هرق في الغيبة ايضا ما  
يقرب عن ذلك فقال ان قيل كيف يمكنكم القطع على ان قول الامام الغائب في جملة اقوال الامامية  
مع عدم تميزه وعرفته ومع استناده وغيبه قلنا قد بينا فينا مضى ان امام الزمان عندنا ابو ج

كل ما لم يثبت في كتاب

كل ما لم يثبت في كتاب

العين فينا وبيننا وبيننا وان كانا لا نعرفه بعينه لا نمتريه من غيره ومعنى قولنا اننا  
 انه مجهول العين غير متميز الشخص لا يزيد بكرا العينة انما بحيث لا يرى شخصه لا يسمعه كلاهما  
 من له عندنا في حال العينة الاثر لانه كل ما لا نعرفه بنسبه من جملة الامامية واذا كنا نعرف  
 اجماع المسلمين على ذلك هو الواحد ونقطع عليه اكثرهم لا نعرفه ولا نلقاه ولا نشاهده فما النكر  
 من معرفة اجماع الامامية لا يمتريه من لا نعرفه من جملة المسلمين ثم انه عندنا ولا عن القول بحجة  
 الاجتماع مع كونه لولا الامامية بما نعلم باننا لم نبدء بذلك وقد مر هذا عن غيره في وجه جعله  
 حجة مستقلة وثانيا بان قول الامام اذا جاز ان يلحقه في شئ من العينة وغيرها لم يكن بد  
 من الرجوع الى اجماع الامامية واعلمنا ان العلم بدخول قول الامام فيه ومن القول لانه حجة  
 لا شئ له على قول المصنف قال وهذا كما يقول المحصلون من مخالفينا ان الاجتماع الذي هو  
 حجة اجماع المؤمنين دون غيرهم الا ان قول المؤمنين لما لم يكن متميزا لاجتماع الامية  
 ليدخل ذلك في انما هي قدام عندنا المصنف في الذريعة والساني بالامر ايضا والشيخ في  
 القلة بالثاني خاصة وهو محمل لما ذكره ويكن تقرير دخول الامام الغائب بوجه اخر وهو  
 انه اذا استقصى مذهب جميع العلماء واعلموا العصر وجد فيها مذهب معلوم بعينه  
 مجهول النسب هذا واكثر مع اتحاد الراي في حكمه بان ذلك هو مذهب الامام لانه سيد  
 العلماء وسندهم فلا يتحقق استقصا اقول المجمع كما هو الغرض لا مع العلم بقوله في قوله  
 فاذا لم يكن احد المعرفين لزم كونه غيرهم من علم قوله بعينه وجهل شخصه وعلى هذا لا  
 بد من الاخطاء بجميع الاقوال ووجدان قول فيها متميز لمن لم يمتريه بعينه وكون ذلك  
 بطريق السماع او النقل المعرفين في معرفة افعال المعرفين لا بطريق الحدس نحو قوله  
 بوجه اخر ليتغنى عن استقصا الاقوال وهو فيما اذا علم دخول قول الامام في جملة اقوال  
 الامية غير متميز فيها فاعتبر افعال الذين لم يعرفوا نسبتهم من حيث عقائد في الاصول  
 وعلم انهم من العلماء واحمل في حقهم ذلك للعلم بكون عددهم الامام وجواز النسبة الى  
 كل منهم ولا يعتبر قول غيرهم من معلوم النسب الخالفين في اصول المذهب سزا وفوا  
 الباقي في الحكم ام خالفوهم وسواء كانوا مشاهير في العدد او اقل واكثر فلو فرض اعتبار  
 معرفتها الاستغناء لم كونها غير قول الامام فليس لك ما خوذ في الاجتماع المعتبر فيه  
 اتفاق من طم في معرفة الحكم واستنباطه مع انه لا وجه للغرض المذكور كما هو ظاهر

والامام من جملة متميزي  
 مذهب بعينه وهل  
 الامام من جملة الامامية

فتشترط في الجملة

فتشترط في الجملة

كل ما لا يشك في  
العلم بالجملة

فالاجماع عبارة عن اتفاق الجماع على ما لا يشك في العلم بالجملة  
هذا يقتضي مقولة الامام بغيره وان لم يعرف شخصه فلا شأرا الشيخ في هذه  
الوجه حيث قال في فصل كيفية العلم بالاجماع فاذا لم يشك لنا قول الامام ولا ينقل عنه  
فلا يوجب العلم ويكون قوله في جملة اقوال الامة غير متميزة عنها فانه يحتاج ان ينظر في الحل  
المختلفين فكل من خالف من يعرف نسبة يعلم منشاء وعرفاته ليس بالامام الذي لا دليل  
على صمته وكونه حجة واجب طرح قوله وان لا يعتد به ويعتبر اقوال الذين لا يعرف نسبهم  
بحوازي ان يكون كل واحد منهم الامام الذي هو المحجة ثم ذكر انه لا يقبل قول الخالف في الامور  
المعروفة بالادلة الفاطمية الا اذا حصل ان مخالفته لضرب من التقية فيجب قول مع قول  
الظهيرين للتحقق لنا العلم بدخول قول الامام في جملة اقوالهم وذكر ايضا انه اذا اختلفنا  
في مسئلة في علمنا يوجب العلم بجملة احاد اقوالهم وكان يعرف منهم بغيره ونسبنا لا يقول  
والباقيون قائلين بالقول الا لم يقبل قول من عرفناه لا نعلم انه ليس فيهم الامام فان كان  
في الفريقين اقوام لا يعرف عناهم ولا انسابهم وهم مع ذلك يخفون كانت المسئلة من بابنا  
تكون فيها مخبرين باي القولين شيئا اخذنا قبل جميع ذلك في اخبارنا لا اذ ان لم نكرها  
اقوالهم متميزة من بين اقوال الطائفة المحقة وعلينا انهم لم يكونوا ائمة معصومين كل قول علم  
قائله وعرف نسبة ويميز من قايلا اثر الفرق المحقة لم يعتد به ذلك للقول لا قول الطائفة  
انما كان حجة من حيث كان فيها معصوم فاذا كان القول صادرا من غير معصوم علم ان قول  
المعصوم داخل في باقي الاقوال ووجب التصريح على ما نبهت في باب الاجماع انتهى فلا شأرا  
الى شتمها هذا النوع من الاستدلال بما بيناهم وهو محتمل الوجه الاول ايضا وقال في كتاب  
الغيبة فان قيل اذا كان الاجماع عندهم انما يكون حجة لكون المعصومين من ان نقلون ان قول  
داخل في جملة اقوال الامة وهذا اذا كان يكون قوله منفردا عنهم فلا يتقون بالاجماع فلنا  
المعصوم اذا كان من جملة علماء الامة فلا بد ان يكون قوله موجودا في جملة اقوال العلماء لا  
لا يجوز ان يكون منفردا مظهر الكفر فان ذلك لا يجوز عليه فاذا لا بد ان يكون قوله  
في جملة الاقوال وان شككنا في ذلك لا مانعا فاذا اعتبرنا اقوال الامة وجدنا بعض العلماء  
بخالف فيه فان كنا نعرفه وعرف مولده ومنشأه لم نصدق بقوله لعلنا بانة ليس اماما وان شككنا  
في نسبته لم تكن المسئلة اجماعا انتهى هذا محتمل الوجهين قال الشيخ سيدنا الذين لا يشك في

كل ما لا يشك في  
العلم بالجملة

كل ما لا يشك في  
العلم بالجملة

التعليق المرفى في أن الجمع هو الإجماع الشامل على قول المعصوم في الجملة من غير احتياج إلى العلم بمن  
 أي العلم بكون الإجماع غير محتاج إلى العلم بعين المعصوم بل إذا علم أن بما بين الجمع معصوماً على  
 الجملة كفي ذلك في العلم بكون الإجماع حجة ثم ذكرنا محصلة أن الاستدلال بالإجماع لا يصح إلا إذا  
 علم قطعاً أن جميع علماء الإمامية على الحكم من غير استثناء واحد منهم لأن كان منهم معلوم  
 القسبة كان غير لازم فلا يصح خروجهم خارجاً عن الإجماع لعدم إمكان العلم بالإجماع على هذا  
 الوجه لاحتمال مخالفة قول الإمام لا قول سائر العلماء فقال أن تجوزنا لكون قوله عليه  
 مخالفاً لقولهم في حكم بعض المسائل لا يمنع من علمنا بموافقته لقوله لا قولهم فيما وافقهم فيه و  
 استشهد على ذلك بما بين لنا في التحقير من الخلاف والوفاء ثم قال فيمكننا أن نعلم  
 إجماع الطائفة التي تشمل قولهم على قول الإمام إذا تجوزنا للمساواة لا يمنع من هذا العلم في  
 الموضع الذي يحصل لنا هذا العلم الممكن حصوله بخرج باجماعهم في الموضع الذي يحصل  
 لم يخرج باجماعهم انتهى هذا أيضاً يحصل للوجهين قال ابن شهر في الغنية في أحكام الرهن فيما  
 القبض فهو شرط في لزومه من جهة الرهن دون الرهن ومن كتابنا من قال يلزم الإجماع  
 والقبول لقوله تعالى وأولوا العقول وقال وهذا عقدي يحل الوفاء به والقول الأول هو  
 الظاهر من المتن هب والذي عليه الإجماع وإذا تعين الخالف من كتابنا باسمه نسبته  
 لم يؤثر خلافه في دالة الإجماع لأنه إنما كان حجة لدخول قول المعصوم فيه لا لاجل الإجماع  
 ولما ذكرنا استدلال في المسئلة بالإجماع وإن كان فيها خلاف من بعض أصحابنا فليعرف  
 ذلك انتهى هذا ونحوه كما سبق أيضاً وقال ابن زريق في كتاب الشرائع في بيان نحو التكا  
 وليس دليل الإجماع في قول جليلين ولا ثلاثة ولا من عرف اسمهم نسبته وجب كون الإجماع  
 حجة عندنا دخول قول معصوم عن الخطاء في الحكم بين أهلين يدل لك فإذا علمنا أن  
 قائلين بقول أن المعصوم ليس هو في جملة من لا قطع على حجة قولهم لا بدليل غير قولهم  
 وإذا تعين الخالف من كتابنا باسمه ونسبته لم يؤثر خلافه في دالة الإجماع لأنه إنما كان  
 حجة لدخول قول المعصوم فيه لا لاجل الإجماع قال ولما ذكرناه استدلال الحاصل من كتابنا  
 على المسئلة بالإجماع وإن كان فيها خلاف بين أصحابنا المعزين بالاسماح والاستسار  
 انتهى هذا أكثر في كتابين من دعوى الإجماع على خلاف الشيخ والمرضى وغيرهما من قدما  
 الأصحاب وبما يعلمه بمعاونة نسب الخالف لا يعيبه لذلك وإن دعي لك الإجماع أيضاً

كتاب الشرائع

كتاب الشرائع

من بعض

على قوله وربما يقول قد رجع الخالف عن قوله في كتابه فخصنا ما اختلفنا به اجماعا وربما يعيد  
 عن دعوى الاجماع لوجدان الخلف بين الاصحاب المعرف في الانساب فكلنا في الباب فاما  
 الاضطراب وبيان ذلك عند الكلام في الاجماع المنقول قال الحق في المعبر اما  
 الاجماع فنحننا هو حجةنا بنصنا المعصوم وساق الكلام الى اخرنا فقلناه عنه سابقا ثم قرئ  
 صورنا انما ان يقترنوا فرفيقين ويعلم ان الامام ليس في احدهما ويجعل الاخرى فيعين الحق  
 مع الجهول وقال وهذه الفروض مفقولة لكن كل من تنق في ذكره في صولة الصورة المذكورة  
 ايضا قال فيها بل ذلك ان الاجماع انما كان حجة لدخول الامام فيه المعبر حجة قوله فعل  
 هذا يعلم قول المعصوم بعبارة يامر بهما الشماع منه مع المعرفة الثانية لنقل التواتر  
 فقد الامر ان واجه الامامة على امر من الامور على وجه يعلم انه لا غلام من الامامة الا  
 وهو قاطع فانه يعلم دخول المعصوم فيه لقيام الدليل القاطع على حقته من ههنا ثم لا يمكن  
 المعصوم من ركاب الباطل ثم قال فان علم ان لا مخالف ثبت لاجماع قطعا وان علم الخالف  
 وتعين باسره ونسب كان الحق في خلافه وان جهل نسبة قدح ذلك في الاجماع لجواز ان  
 يكون هذا المعصوم ان لم يعلم مخالف وجوزنا وجوده لم يكن ذلك لجماعا لامكان وقوع  
 الجائر وكون ذلك هو الامام انتهى هذه العبارات بعضها يقتضي الوجه الاول و  
 بعضها الثاني وقال الشهيد في القواعد لاجماع حجة والمعبر فيه قول المعصوم  
 وانما نأخذها لقائمة في اجماع الطائفة مع عدم تميز المعصوم بعبارة فلو قد رخصا واحدا  
 وان لم يقر النسب فلا عبرة بهم ولو كانوا غير معروفين قدح ذلك في الاجماع وذكر  
 الشهيد الثاني في التمهيد بخود ذلك تقريرا على من صاحب خطائنا ثم قال وفي هذا كله  
 صمدى نظر وقد حققته في محل مفرد وقال ايضا ان الاجماع من اقدم الاصول التي ينبغي  
 عليها الاحكام وكلامهم فيه غير متحقق وهذا بهم فيه مختلف جدا لما استقرأ كلامهم في  
 جهل من عباراته في سائر كتبه وهي مفضلة لما اجله هنا وقال الشهيد ايضا الذكرى  
 اى الاجماع الامع تعيين المعصوم فانه يعلم بدخوله ان يعلم اطباء الامامة على مسئلة  
 معينة وقول جماعة فيهم من لا يعلم نسبة بخلاف قول من تعلم نسبة فلو انشئ العلم  
 بالنسب في الشطرين فالاولى التحريم ثم اوردنا به جواز في كل واحد من علماء الامنة  
 الجاهل والنسب ان يكون هو الامام فلم خصصهم بالامامة واجابته لما قام البرهان

كل ما في هذا الباب من الاجماع

كل ما في هذا الباب من الاجماع

كل ما في هذا الباب من الاجماع

والطريق الى معرفة قوله

كلام الشيخ في العلم  
ببعض ما يتعلق به

على تفصيل من تلك الفصول الطائفة لمنع كون الامام منهم ثم قال مع التخيير للمفتي في اظهار  
ذلك الاحوال فلهذا ما عينا قوله في الامامية فلعلة الامام وهذا ايضا كلام من قبله وقال  
صاحب الامام يتصور وجوده فائدة الاجماع حيث يعلم الامام بعينه لكن كونه جملة  
الجميع قال ولا بد في ذلك من وجود من لا يعلم اصله نسبة جملة من ذم مع علم اصل الكل  
نسبهم يقطع بخروجهم ومن هنا يتحان يقال ان المدار في الترجيح على العلم بدخول المعصوم  
في جملة العالمين من غير حاجة الى شرط اتفاق جميع المجتهدين واكثرهم لا سيما معروفي لا  
والنسبة نقلنا تقدم عن المحقق في العبر سابقا الى قوله في الجملة وقال هو في غاية الجوده  
ثم قال الحق امتناع الاطلاع عادة على حصول الاجماع في مائتنا هذا وماضاها من عجيبة  
النقل ذل سبيل الى العلم بقول الامام كنه هو موقوف على وجود المجتهدين الجوهريين  
ليدخل في جملة من ويكون قوله مستورا بين قولهم وهذا مما قطع بانقائه لكل اجماع يد  
في كلام الاصحاب مما يقرب من عصر الشيخ الى مائتنا هذا وليس مستندا النقل متوالي  
احاد حيث يعتبر ومع القرائن المفيدة للعلم فلا بد من ان يراى به ما ذكره الشهيد في الشهر  
واقا الزمان السابق على ما ذكره المفارب لعصر ظهور الامنة وما كان العلم باقوالهم فيمكن  
حصول الاجماع والعلم به بطريق التذرع ثم استشهد بما تقدم عن بعض المخالفين وهو الرأى  
من دعوى تعدد العلم بالاجماع على تيقنهم بعد من الصحابة واوردا على العلانية  
خبرها المسائل المجمع عليها جزمنا قطعنا وعلم اتفاق الامة عليها علما وجدانيا حبل المتعا  
ونضاف الاخبار ورده بانه يقتضى مكان العلم به بطريق النقل لا ببناء والكلام بمنا  
هو في الثاني ثم اورد صور احدها ما سبق عن المحقق قال الذي يسهل الخط علينا  
بعد وقوع مثله كما تقدمت الاشارة اليه انتهى مقتضى كلامه البناء على الوجه الثاني يقتض  
كلام العلامة انزل على طريقنا هو البناء على الاول انزل على طريقة المخالفين كونه  
الكلام معهم ففى كرم في المقام نظرا لا يخفى على الوجهين بما يصلح داعيا على الرأى اشد  
الجزم المذكور في المسائل الغير الضرورية الختم ثبت فيها اجماع الصحابة ولم يستدلوا  
الى ملاحظة فتوى الامامية واجبا والامة عليهم السلام كما لا يخفى اما دعوى العلم باتفاق جميع  
الامة في بعض المسائل فللرأى منها فيما عدا الضرورية بالغة الغيبة عن الاستدلال فيها بالاجماع  
ثم في كلام صاحب الامام تسامح وغفلة من جوه شئ كغيره المجتهدين الجوهريين ذكر

اعلى الاتفاق في نقلنا  
سببه وهو فتاوى العلماء فانه  
اراد صاحب العلم  
نحوه

ليدخل على ان يكون غاية لا قيد وتخصيص الزمان المتوسط بين عصر ظهور الامامية وخبر  
من كان قبيل الشيخ بحصول العلم فيه بالاجماع ودخول الامام في الجمعين من جهة جوهرية  
النسب ومن جهة مكان العلم باقوال الامامة السابقين لقرب عصرهم بالنسبة والاشياء  
لا يندرج في السنة كما هو الظاهر من كلامه كالاستشهاد بكلام الرازي بخلاف من استقام  
بعده والعلم بالاجماع وكغيره لك بما يظهر للسند فيمكن توجيه بعضها بنوع كما لا يخفى لا قبل  
غرضه من الاطلاع على الاجماع من جهة النقل هو وجدان نقل احد جماعات السلف لاجماع الامامة  
او الامامية بحيث يعلم دخول الامام فيهم وكان لنا نقل متمكنا من العلم بقوله بالعلم او غيره  
بالنسبة اليه داخل في السنة غالباً وبالنسبة الى غيره حيث لم ينقل الا في ضمن الاجماع من جهة  
الاجماع العلوم والمظنون بحسب اختلاف الناقلات اعتباراً بجهول النسب تماماً هو الغرض  
الامام الغائب في زمن الغيبة لا مطلقاً فحصل كلامه انه حيث كان الاطلاع على الاجماع الذي هو  
خبر من جهة شمله على قول الامام متوقفاً على وجود مجهول النسب للجمعين بحيث يعلم  
كون الامام منهم كان بمنزلة عادة والا فلا الا انه يدخل في السنة مرة وفي الجملة اخرى  
وعلى ابي خال فكل الامور لا يخلو من تصور كما لا يخفى لهذا طال المرضي لثبوت الكلام في  
العلم باجماع العلماء ودخول الامام فيهم واحال التفصيل في بعض سائله وكتب اليها فلا  
باس يبراد ما فيها بما مر هنا وان كان بعضها متعلقاً بما سبق اول الوجوه بعضها مستقلاً  
تقدم هنا عن الترتيب اذا اضيف الى سبب ما نقلناه عنه وعن غيره حصل الاطلاع على  
اقتضاه عند فهم في هذا المقام وارتفع بما نبينه شواهد الالباب من الابهام فليعلم انه ذكرها  
او لا المحصلة ان الطريق الى معرفة خطاب النبي والامام اما التماع المشافهة والنقل التواتر  
او العلم عند عدم عين الامام وانقل شخصه باجماع جماعة على بعض الاقوال يؤيد بان  
داخل في اقوالهم ثم اورد بان هذا القسم الاخير لا يخرج من الاولين اجاب بان ذلك كذلك  
الامام اذا كان متميزاً معنيها علمت مذهبها اقواله بالمشافهة له والتواتر عنه اذا كان  
غير متميز العين ان كان مقطوعاً على وجوده اخلاطياً علمت اقواله باجماع الطائفة لقطع  
على ان قوله في جملة اقوالهم ان كان العلم بذلك من حواله لا يصح دائماً المشافهة والتواتر  
انما يختلف الحالان بالتمييز الغيبين في حال فقدما في اخرى ثم اورد بان كيف يصح العلم  
بقوله مع عدم تعيينه وتيممه وكيف يعلم دخول قوله في جملة اقوال الامامية التي تحتاج باجماعهم

كلام الامام في السنة

التميز

مع انه معلوم لكل عاقل انه لا يمكن ان يعلم بالسماقية ولا بالتواتر من هب كل شخص سهل  
 جبل وتبر وبحر وخوف ووعظ لا يؤمن من ان يكون قول الامام خارجا من اجماع من عرف  
 من الطائفة المحقة كغيره ممن لم يعرف قوله وعما لهم من واجابة لا يمكن دفع حصول العلم  
 الذي لا ريب فيه لفقد العلم بطريقة على سبيل التفصيل فان كثير من العلوم قد يحصل من  
 غير ان تفصل العالم طرقها وهذا كما في العلم بالامصار والحوادث لكبار والملوك العظما  
 فانه يحصل بلا ارباب لكل عاقل عاقل الناس حتى يعارضه فيه شبهة مع تعدد معرفته  
 ذلك على التفصيل بطريق الشاهدة والتواتر وما نحن فيه كذلك فانه اذا كانت مداهب  
 الامة مستقرة على طول العهد وندا ولا ايام وكثرة الخوض البلوى وتوفوا الذي فيها  
 فما خرج عن العلوم منها يقطع على انه ليس من هبها ولا قولها من قولها وكذلك اذا  
 كانت مذاهب فرقا لامة على اختلافها مستقرة مستقرة على طول الازمان فذلك لا  
 ووقوع الشاظر والتجادل يجري العلم باجماع كل فرق على مذاهبها المعروفة بالوفاء  
 تما بابتدائه وخالفه يجري العلم بمذاهب جميع الامة وما وافقه وخرج عنه ومن هذا الذي  
 يشك في ان لقول بعدم تحريم الخمر ولحم الخنزير والبر ليس من هب الاحد المسلمين انك  
 لم تلق كل مسلم في البر والبحر والسهل والوعدي غافل من هل العلم يرتفع ان احدا من  
 الامة لم يذهب في الجحد والايح اذا انفرد في الميزان ان المال للاخ لا للجحد وان الاخوة من لا  
 يرتون مع الجحد واذا كانت احوال الامة على تساعها في الفناوى والقناوى فنصبنا  
 لانك انما دخل فيها وما خرج عنها فكيف يستبعد انصافنا احوال الشيعة لانا ميلة  
 تذكر ان قول الخليفة هم ومن جملة اقوالهم وهم اقل عددا وارثا بصنار اثم استهدى على  
 ذلك باقوال سائر الفرق كالخفية وغيرها حيث علمت مع عدم مشاهدة الجميع وادعى ان  
 الشبهة في جميع ذلك ملحفة بشبه التمينه جاهد الاخبار واستوفطانية منكري  
 الشاهدات ثم اطال الكلام في الفرق بين العلم الاجمالي التفصيلي وادعى انه انما يحتاج  
 تعيين لطريق فيما صانعنا لالشك الارتياب لا غير ثم قال بعد ان اجماع الموثوق  
 في الفرقة المحقة هو اجماع الخاصة دون العامة والعلماء دون الجهال ومعلوم ان المحققين  
 اقرت بالذكراه الانبياء ان علماء اهل كل فلاة وقلة في العلوم الا اذا بعمرو وهو محصورون  
 يميزون واذا كانت احوال العلماء في كل مذهب مضطربا والامام لا يكون الا سيد العلماء

وانها وخرج عنها  
 تحليل الخمر

امام في الزعماء الكاهن  
في اجماع النحويين واللغويين  
على ما اجمعا عليه لغاتهم و  
طرقهم بانما لم يلق كل

الاحكام

واحد منهم فلا بد من خوله في جملتهم والقطع على ان قوله كقولهم هل الطاعن على الطريقة التي  
ذكرناها بانما لم يلق كل نحوي لغوي في الاقطار والمضاويل منها الا انك في قولنا ما عرفت  
من اقوالهم المستورة المشهورة ثم اسندنا على ان قول الامام مع عدم تمييزه وتعيينه جملة اقوال  
الامامية دون سائر الفرق بان الدليل القاطع على ان الحق في قول هذه الفرقة دون غيرها  
فلا بد من ان تكون الامام الذي شق بانه لا يفارق الحق ولا يعتقد سواء من هبه ومن هب  
هذه الفرقة الا حق سواء وكانا مع غيبته وتعدت تمييزه ان من هب ومن هب هل هذا  
والتوحيد ثم من هب هل الاسلام من جملتهم من حيث علمنا ان هذه المذاهب التي دخل  
الدليل على صوابها وفسادها فكذا في القول في الامام واذا عرفت ان الامام اما في  
المنهج علمنا بالطريق الذي تقدم في من هب بخصوص ان كل ما قيل عليه في الترتيب  
في ذلك فقد بان اجماع الامامية على قول ومن هب لا يكون الاحتياط انهم لا يجعون الا قول  
الامام داخل في جملة اقوالهم كما انهم لا يجعون الا قول كل عالم منهم داخل في جملة اقوالهم فان  
عادنا السائل الى ان يقول فلعل الامام عليه السلام وان كان موافقا للامامية في مذاهبها  
لم تعرفوه ولم تسمعوه لانكم ما لقيتموه ولا توارثتموه الخبر على التمييز والتعيين فهذا رجوع  
الى الطعن في كل اجماع وتشكيك في الثقة باجماع كل فرقة على مذهب مخصوص لا يطعن  
يختصم باحق بسبيله والحوار عنه قد تقدم مستقصى او ضحنا ان التشكيك في ذلك  
دفع للضرريات ويحون باهل الجاهلات ثم قال فان رجع الى اجماع الطائفة في كل حكم لم  
نسفد نظام الكتاب لا بالنقل المتواتر الموجب للعلم عن الرسول الامام عليه السلام سواء  
بانك خبره عين او لم يرد وسواء نقابل فيه الروايات ولم نقابل لان خبر الواحد لا يثبت  
بجده عندهم على وجه الوجوه انفر من معارضه وبالبغية على سبيل المعارضة ثم قال  
ليس المشار باجماع الذي نقطع على ان الحق فيه الى اجماع العامة والخاصة والعلماء  
واتما المشار بذلك الى اجماع العلماء الذين لهم في الاحكام الشرعية اقوال مضبوطة معروفة  
من لا قول له فيما ذكرناه ولعلنا لا نخطئ به الى اجماع له غير فاما الدليل على ان قول الامام  
في هذا البعض الذي عيناه فواضح لانه اذا كان الامام احدا العلماء بل سيدهم فبقوله في جملة  
اقوال العلماء واذا علمنا في قول من لا قول له من مذهب لكل عالم من الامامية فلا بد ان يكون  
الامام داخل في هذه الجملة كما لا ريب ان يكون كل عالم مائة وان لم يكن اماما داخل

في الجملتهم تكلم في الاخبار التي تقع الاجماع على مضمونها او على صحتها وان قيل كيف تجمع  
 الفرقة المحقة على صدق بعض الاخبار والاخذواى طريق لها على ذلك قلنا يمكن ان تكون  
 عرفت بانماز او علامه دللت على الصدق من طريق الجمله ويمكن ايضا ان يكون نوعها في  
 بعينه صدق على سبيل التمييز النقيض لان هؤلاء المجعدين من الفرقة المحقة قد كان لهم سلف  
 قبل سلف يلتون الائمة الذين كانوا في عصا رهم وهم ظاهرون بارزون شمع قوامهم ورجح  
 اليهم في المشكالات في الجمله اجماع الفرقة المحقة لان المصوم فيه تحج فاذا جمعو على شيء قطعنا  
 على صحته وليس علينا ان نعلم دليلهم الذي اجمعوا الجمله ما هو بعينه لان ذلك عنا موضوع لان  
 جملتنا التي عليها نعتقد هي اجماعهم ثم ذكرنا اننا اردنا دخول من طريق الاخذ ونعاضد لم يتبع الظاهر  
 على احدهما فهنا كما اذا لم ير دافعلج بسائر ادلة الشرعيه وان لم يكن دليل شرعي على الحكم استمرنا  
 على ايقضيه الفعل انتهى كلامه ملخصا من شرحه سقيمة محققا ما نقلنا عنها هنا بحسب  
 الامكان ونقلنا جمله من عباراتها بالغة مخافة الوقوع في الغلط والاملال الاطنا بهذه  
 جمله ما اردنا ذكره هنا من كلمات الاصحاب التحقيق الجنبوا بالانواع في هذا الباب هو ان  
 يقال لا يخفى انه حيث علم قول الامام بعينه كان هو الحق وعد عندنا من السنة الامامية  
 والعبره به لا بالاجماع ونحوه ما اذا اتفق على حكم شخص احدهما الامام او اشخاص محضون  
 في مجلس احد وفيهم ولم يعلم بعينه ذلك مثل ما اذا كان النبي صلى الله عليه وآله اخلا  
 فيها او فيهم ولم يميز شخصه كما كان قد يتفق حيانا في زماننا بالنسبة الى من لم يكن سابقا  
 عارفا به ولا فرق بين هذه الصور فيما ذكرنا من ماصد منها فوك او فعلا او نفي راجحه  
 معدودة عندنا من السنة وان وافقها عليه غيره ايصح نسبته اليها بالاسماء والاشهاد  
 وان لم يميزها باعيانها كما اشهدنا سابقا وليس على هذا مبني الاجماع المخرجه بين الفريقين  
 ولا سيما مع خففة في حوالتي واختصاص من الحضور لذلك الاجماع فيه عندنا  
 كون غير النبي الامام من العلماء وعدم توقع حجته على اتفاق سائر الناس من علمهم  
 عوامهم ومعلومهم ومجهولهم ثم ذكرنا وقوسه بل عدم وجوده فيما له خيرا الاحكام مطلقا  
 وحيث علم من الاجماع قول الامام بشخصه اسمه نسبة من دون يقين صفة كان تحج فطنا  
 ايضا كما اذا علم قول النبي المعلوم بشخصه دون وصفه وهذا يتفق ايضا في ما ان الحضور  
 كما علمنا ان لا مذهبنا بالنسبة الى الله عليه وآله اجمعوا على ان الامام بعده اجماعا او اكرام

في الجملتهم تكلم في الاخبار التي تقع الاجماع على مضمونها او على صحتها وان قيل كيف تجمع

البنايين امانة لاخيرين باطلا فطعا عدم عصمتها او فسدتا فيعين الاول لما ثبت عند  
 خلوات زمان من معصومان لم يعلم بعينه فيكون داخل في الجميع المعروفين باشخاصهم  
 الساميين وان لم يتميز بصنفه فيكون اجماعهم تحج من هذا الوجه فيعين لانام يعلم عصمته  
 بخصوصه بل لك ايضا ومثل ذلك ما اذا تفق جميع العلماء الموجودين في عصر من لم يعلم  
 فساد عقيدتهم على نية واحد منهم او كون كلام معين كلام الله او غير ذلك مما لا يتفق عليه  
 العلم بوجود التحج العصوي في كل زمانا نعلم بالعلم بذلك كون حدهم هو التحج نبيا او املا  
 او وصيا فيكون ما انفقوا عليه حقا فطعا ويحذف ذلك ما اذا ادعى حدهم النبوة والامانة  
 او الوصية وانفاها الباقون كلامهم عن انفسهم فيحكم بحصد قد يقينا وقد تفق قريب من ذلك  
 في قصته دانيال عليه السلام على ما نقل حيث كان لانام النقيين شخص في بلد واجمع اعظم  
 حكم وهو منهم كان تحج ايضا وان لم يعلم قوله بعينه بان تواتر النقل عنهم جازا لا افضيلا  
 اذا اختلفوا في الامانة بعضهم واحد من الجماع غير معين في الاصل والارض ثم انفقوا  
 كلمته على تعيينه علم بذلك انه المعصوم ومن المعلوم ان هذا الفرض انما انفق في  
 سبيل التدرج في زمن المحض وخاصة فلا تكون مناط الاجماع المعروفة الذي يظهر في  
 في الغيبة ينبغي على جود مجهول الاسم النسب للجميعين وحيث علم راي لانام من جهة حصول  
 القطع بالحكم من مدركه الذي هو قطعي بنفسه فذلك الدليل هو المستند بالحكم كما سبق  
 بلغ من الظهور الى ان يستكشف منه راي غير ايضا ام لا وسواء صافى لاجماع ام الخلاف  
 فان القبول على اتي حال بما هو متسا القطع المذكور ابتداء ولذلك جعل المتضيق والشيخ  
 وغيرهما موافقة الحكم للدليل القاطع وجهها مستغلا للعلم بكونه قول الامام لا دخل له بما  
 لاجماع المعروف بينهم حيث علم رايه من جهة القطع بالحكم من مدركه بعينه الاتفاق المستند  
 ح هو مجموع هذين الامرين لا الاتفاق وحده ولا راي لانام لانه انما استكشف بعد ثبوت  
 الدليل حصول القطع منه بالحكم فكيف يستند اليه فيما هو المستند فلا بد في تصحيح الوجه  
 المذكور للاجماع ان ينبغي امر ولاء ما ذكره في الغيبة ويمكن العلم بهما اذ عومر المسائل  
 الكثيرة النظرية على ان يكون هو المستند لها مستغلا اذ عرفت ذلك فاعلم انه اذا اختلف  
 هذا الوجه وجود قول معلوم غير معلوم بحيث يعلم انفسا الاقوال الا خلافا بما  
 العلماء واحوالهم انصاه في لانام القاب ثبت معتبرا او مخالفا باقوال اخر معلومة بالبرهان

فيكون  
 فيكون  
 فيكون

فأما

في كون ذلك من الحالات العادية والعقلية ولا سبيل لاحد اليه مسألة واحدة فصلان  
 المسائل الكثيرة ووجه استحالة نظاها عن حق البيان سواء استند الى مجرد القول في  
 واحد واكثر لم يصفه قد انسابه الى الامام وحده ومع غيره لما ذكرنا واستند الى نقله  
 من دون تعيين فانه في كتب الاخطاب على وجه يعلم به خوف كثير منهم بحيث يفيد  
 العلم على ما ذكرنا وعلى قوله بسماع منه وحده ومع غيره ممن لم يعلم نسبه مع العلم بكونه الامام  
 عند السماع والشهادة او بعدهما او يكون الامام احدا لجماعة المشيخ من جهة نظرا  
 الى ما ذكرنا وغيره وكل ذلك قد وقع في غيبته من تصريح باستناد القول الى الامام بطريق  
 عن لفظه وكتابته ولا يخالف الناقل له واستند الى غيره ذلك ثم لو فرض وقوع ذلك لم  
 كون القائل معينا اذا اتحد ولم يلبيس بغيره وكان ذلك القول جهة مطلقة التصونين  
 كان مخالفا لما ذهب اليه الباقر واكثرهم فلا يصح بناء الاجماع الصطلي عليه ثم لو جاز الاجماع  
 المنذور له بينهم على ذلك لم يكن تكوّن قول الامام في غيبته اكثر دواعي اوضح واهم  
 مما نقله لولا احاد عن اكثر من عده من النبي والائمة صلوات الله عليهم اجمعين وهو  
 وقوع الاختلاف فيها مع نقل ذلك واعى الوجوده لذلك في حق ائمة وشيخهم ثم انه لا ينبغي  
 حرجا لاقوال المعرفة المحمودة القائل بشدونها وجهالة فاعلمها كما هو المعروف بينهم  
 بل ينبغي شدة الاعتماد بها حيث لا يستكشف من قول المعرفة وادلتهم موافقة الامام  
 لهم ويلزم الاعتماد عليها حيث لا يحيط بمذاهب الباقرين باسرها وعلم خروجه الامام منهم  
 لمعرفتهم وعلى هذا ينبغي ما حكى عن بعض المشايخ من انه كان كثيرا ما يتبعها ويميل اليها  
 ويبدى لها وجهها من النأي ويقول لعلها اقوال الامام القاهرين العلماء لها يجمعوا  
 على الخطاء وهذا غير معتمد عندهم كماله مع شدوذه جهالة وكون مخالفة لا تخرج  
 من كونها رجحا بالغيبة مخالفة حكم القادة المستمرة بلا ترتيب وتعليق بغيره في سبيلها  
 وابذلها مع عدم دلالة الادلة عليها او دلالتها على خلافها واشتهار ردّها وعدم  
 الاعتماد بها وعدم ورود نص جاني على لزوم الاعتماد عليها وعدم وجود دليل لها  
 يعتمد بها لبا و شيان في الوجه الثالث والرابع ماله تعلق بما ذكرنا فانظر وان كان  
 الوجه المذكور على ما ياتي في الثاني عشر فسيما الكلام فيه متفاوتة اذ لم يفسد هذا القول  
 ما ذكره بل يجعل على استكشاف اى الامام في اقوال غيره بطريق المحرر في نحو ما سبق كثير

كتاب التلخيص  
في معرفة الرجال

من جهول الاسم النسب غير معلوم في المتن فليس عليه ولا ان الامام معلوم الاسم النسب  
غير معلوم الشخص المذهب فلا معنى على هذا الوجه لا يختص بهذا الاسم النسب هو المعروف  
بينهم مع ما فيه من سائر الادب مما يتضح ذلك في غير من العلماء الجاهلون فيه اذ علم القول  
بعينه دون الفاعل اخلط باقوال غيره وهو ظاهر لعل الغرض جها لاسم نسبة حيث  
اتفقت رويته في غيبته مع جها لخصه فانها ممكنة في هذا دائما كما سائر غير المعروفين الا  
في ذلك سهل ثانيا ما تقدم في دعوى الاستكشاف بالحدس نحو هذا ذهب سائر العلماء  
واصحاب الامم واقتوال سائر الامم عليهم السلام وزيده هنا بالتشبه الى الامام الغائب انه  
وان كان ذراي حق في مسئلة بخلاف غير من العلماء فاستكشاف اياهون من هذا الجهد  
من غيره ولذا يكشف عنه كل دليل فاطع وان كان خفيا او علم بالرياضة المجاهدة بخلاف  
غير الامم اذ كان غائبا ولم يعلم بمكانه هل هو في شرق الارض وغربها برها او بحرها فلهذا  
او جبلها وفي قطري قطرها ولا باحوالها هو مانع للناس من مطالعة اسمهم ومنه عنهم  
ساكن في فاصلة الارض وفي كف جبل منقطع عن الخلق وفي بعض الجزائر التي لا يصل اليها  
لعدم توقف اقيام بلوازم الامامة ووظائفها الثابتة في حال غيبته على شيء منها وهو  
بخصوص لم تجر عادته بشيء من اقواله في المسائل بعد الغيبة على طول الدهر ولا القول  
ابناء المشاهدين له حتى يجعل عدم نقل خلافه وخلافهم دليلا على الموافقة لغيرهم و  
اطراف النصارى والاشماع متساو لا اقوالهم وكانت طريقتهم ومعرفة وطريقه بناء على  
طريقة سائر العلماء وطريقه العلماء في الرجوع الى الدلالة والامارات كالي قولنا واخيرا  
وكانت ملاقاته للناس ملاقاتهم له واخلاقهم بهم وسماهم كلامه سماعه كلامهم على تقدير  
تسليمها احيانا او دائما غير مقتضية لافناء الاحكام واقواله فيها اليهم اقواله فيها اليهم  
واخذهم لها منه كالاتفضية ايضا في غيره من الاولياء المختصين العلماء الغير المعروفين  
وانتقلت تلك الامور في شأنهم ولذلك لم يثبت شيء من ثارهم في مدة الغيبة على طولها  
واحتج في باب ثبات رؤية القائم احيانا في غيبته مع معرفته عند الرؤيا وبعدها  
الى بر اخبار نادرة متفرقة ضعيفة لا ساند غالبا كما لا يخفى فمع جميع ذلك جعل  
العلماء لاحالها اخر على سلك اخر ودعوى العلم بقوله بلا سماع ولا مشاهدة ولا نقل  
او احاد فيما لم يوجد فيه دليل فاطع سواء كما هو موضع الكلام فاسد لثبوت المرم كما لا يخفى

كلام الشيخ محمد بن الحسين  
في المسائل

على اولى الافهام وقد اعترف بذلك الشهيد الثاني في ضاياه المسالك حيث حكى موضع  
 مخالفته العلامة فيما نقل عليه المحقق الاجماع وقال لا يقدح دعواه الاجماع في قوى العلامة  
 بخلافه لان التحول والاجماع عندنا بما انما يكون مجمعا مع تحقق دخول المعصوم في جملة تولى  
 فان حجة انما هي باعتبار قوله عندهم ودخول قوله في توليه في مثل هذه المسئلة النظرية غير  
 معلوم وقد شبه المحقق في اوائل العتبة على ذلك فقال ان حجة الاجماع لا تحققوا لامع لقطع ذلك  
 قول المعصوم في قول المجيعين ونحوه عن الاعتراضين بحكم ويدعى خلاف ذلك هذا عند الانصاف  
 عين التحول فان دخل قول شخص غائب لا يعرف قوله وقول جماعة معروفين بحجة انما هي على  
 القول بدون العلم بموافقة لهم بحكم ما قال وبهذا يظهر جواز مخالفة الفقه الفقيه المتأخرين من  
 المتقدمين في كثير من المسائل التي ادعوا فيها الاجماع اذا قام عنده الدليل على يقين خالفهم  
 وقد اتفقوا على ذلك كثيرا لكن زلة المتقدمين عند الناس وذلك لما خالفوا في هذا ما لا يكلا  
 في ذلك في رسالته في صلوة الجمعة كما ياتي عن قريب فقدم عنه التمهيد عليه ايضا انما  
 على ذلك جماعة من فضلاء النادرين وهو الحق الواضح المستبين لان لنا في الاجماع طريقتين  
 قد عرفت اوعده وهو يجري في كثير من المسائل ياتي بيانه مفصلا ان شاء الله تعالى انما يمكن هذا  
 الوجه استكشاف قول الامام الغائب مع ما علمت من شأنه حاله يمكن ايضا استكشاف قول النبي  
 ايضا وقول ميل المؤمنين وغيره من مضي من الامم وظهور ذلك في احوال الاخبار بين الامامية والاهل  
 ومقوله يمكن استكشاف قول حدهم ما الظاهر خلاف الحكم منه وغيره لم يمكن استكشاف قول  
 كما هو ظاهر فلا يتوقع حجة الاجماع على اصلها لم الكلي في الامامة هذا في كلامهم الب  
 كما سبق فان خالوا بذلك يصحح قولهم بحجة الاجماع في اتي عنصرت تحقق فهو حق الا ان الكلام  
 في جملة العلم به فاذا توقف على معرفة قول الامام الغائب بما يقتضيه معرفة قول غيره ايضا مما هو لا يخرج  
 حاجة الى الانحاء الى قوله لم الاستغناء عن قاعدةهم الكلامية وعن اعتبارنا وجوبه في النسب  
 المجيعين فان ادعوا انه من تحقق اجماع العلماء المعروفين في احد الاعضاء استكشافه في قولنا  
 العصر كغيره من العلماء المعاصرين الغير المعروفين فهذا لا يستقيم بالنسبة الى غير قطعنا واما  
 بالنسبة اليه فيصح على الوجه الثاني لا في وليس كلامنا هنا مبتدأ عليه مع ذلك فهو  
 ايضا كما ياتي ولقد جاد الشرفي لشيء حيث وفي مسأله على المرتضى فقال اذا كان طريق  
 معظم الاحكام الشرعية اجماع علماء الفقه الحق لكون الامام المعصوم الذي لا يجوز عليه

شبهة ان قوله لا يقدح  
 انما هو مقتضى خبره في  
 ما ادعوا به من الاجماع  
 على الحكم بخلافه في  
 باطلان ذلك فغيره من

كلام الشيخ محمد بن الحسين  
في المسائل

وأما من علمائهم دون عامة علماء غيرهم وكان العلماء من هذه الفرقة محصورين بليل نقد  
 التجويز لوجود عالم منهم مع تعدد معرفته بعينه نسبة وجوب هذه القضية بوجوب  
 أمور كل منها لا يمكن القول بها ما كون فتيا الإمام الغائب المرتفعه معرفته بعينه خارجة عن  
 إجماع علماء الإمامية وهذا يمنع من التفتد إجماعهم وأكون فتياه داخلية بينهم فهذا يوجب  
 تعينه وتيقنه وهذا منع ولا يمنع غيبته وحصول فتياه في جملة فتياهم مع تعدد  
 معرفة شخصه فهذا يؤدي إلى تجويز عدة علماء لا سبيل إلى العلم بغيره لأنه إذا جاز في فتيا  
 الإمام وهو سيد العلماء ورؤس الملأ أن يتعد معرفتها على سبيل التفصيل مع حصولها في جملة  
 فتيا شيعته فكذلك في علماء شيعته يجوز ذلك يمنع من القطع على إجماعهم على الحكم الواحد  
 يقال إن في مسأله عن التكميل لا إلى على ضاها فتياه في هذه طريقة المتفادين من شيوخنا وقد  
 رغبتا عنها وصرحا بخلافها لأن فيها الاعتراف بأن لا مسأله على الرضا مع احتمال غير من  
 الخوف لعلوم حصوله للغائب انتهى ولقد جاء المرتضى بصاحبه أور على نفسه جملة جوابين  
 السؤال المذكور فقال لعل الإمام لا نك لا تعرفونه بعينه بخلاف علماء الإمامية فتياه اتفاقهم  
 وقال آخري تجوزون أن يكون في جملة الإمامية عالم يخالف هذه الطائفة في بعض المسائل  
 لم يثبت اليك خبر لأنه ما استمر كما شبهها بغيره ولا لتصنيفات سارفت استمرت فالآخر تم  
 ذلك فاعل الإمام هو ذلك العالم وهذا يقتضي ارتفاع التفتد فان قول مام التفتد أن  
 لا محال في جملة أقوال علماء الإمامية وبطلان دعونه من أن تجز في إجماعهم وأن  
 منع من كون عالم من علمائهم بخلافه لأنه في بعض المذاهب كبرتم انتهى وقد نقد  
 جواب المرتضى عن هذا في الوجه الأول وتما قبل في الوجه الثاني الذي نحن في بيانه وعقب  
 الرتبة في الموضوعين وقد ثبتت بما بيناه هنا وفيما سبق ضوح الأسئلة وقصودها  
 عنها وتبين أيضا ما في كلام الشيخ فانه مع ذكره ما نقلنا عنه دعي مكررا كما يأتي أنه لا يحصل العلم  
 بالإجماع الأعلى الوجه الثالث يستعمل قاعدة اللطف أنه لو لم يقع الاحتجاج بإجماعهم إلا  
 لأحوال تفرقه الإمام في المذهب عن سائر علماء الإمامية وكوهم بخطئهم باسمهم ولا يوجب عليه  
 بيان خطا لم يكون التفتد غيبته من قبل غيره وهذا هو الحق كما سبقت في هذا الوجه العلم  
 بقوله من جهة الوجه الثاني في الاقتضاد دعوى استكشاف قوله من قوال غيره بأحوال تفرقه في  
 المذهب عدم وجود قول معلوم لغيره فلو بحث يعلم أنه الإمام كما سبق من العلوم

كتاب التفتد في إجماع  
 علماء الإمامية

التفتد في إجماع  
 علماء الإمامية

عدم انقضاء الوجه لثالثه على تقدير تسليمه لكون القول الذي لم يعلم غايته على فرض وجوده  
 هو قول الامام سواء وافق غيرهم خالفه فانقضوا في الباب واحتمال كونه قوله مع نهايته  
 بعد راس هذا من القطع بذلك نعم على ذلك الوجه يعلم رضا الامام بالجمع عليه موافقة الجعفر  
 عليه لا دخول قوله في الاقوال المعلومة والمنقولة كما لا يخفى فبطل الوجه المذكور بجميع اقسامه المذكورة  
 سابقا وغيره مما بطل ايضا ما ذكره الشيخ في الاختلاف قطعا وقد سبق بيان ما ذكرناه من  
 كلام المرتضى في الرتبات ايضا حيث قال بعد ما نقلنا عنه في هذا الوجه في الوجه الاول بعد  
 قوله معروف في مسطور على ان الامام التزام في هذا الباب مرتبة معلومة فاولها في هذا  
 سئلنا عنه في غير لم يجز مثله في لان الامام قوله تجزء والجماعة التي توافق في مذهبه انما  
 كانت محقة لاجل وافتها فلا بد من ان يظهر ما يعنفه ويدعيه ليحتمل غير من افقه  
 ممن يخالفه وليس اظهاره لاعنفاده تصحيحه بمذهب ما يقتضون يعرفون وبفساد ما  
 يعرفون مذهب من لا يعرف نسبة لا كثير من احواله وكيف يجوز ان يكون الامام مذهب او هذا  
 يخالف مذهب الامامة لا يكون معروفا مشهورا بين الامامة وهو يعلم ان المرجع في ان  
 اجماع هذه الطائفة حجة الى ان قوله في جملة اقوالها فاذا اجمعوا على قول هو مخالف فيه هل  
 له منه وجه عن اظهار خلافه واعلامه حتى يزول الاعتقاد بان اجماع الامامة على خلافه  
 انتهى ولا يخفى ان بنى كلامه هذا على ما ياتي عنه في الوجه الثالث فبطل عنه اخيرا وقوى  
 خلافه كما ياتي وبجنى لسؤاله على بطلاله وترقه المرتضى عليه وانه يبيد ذلك في  
 ضاده وان بناء على غير ذلك فلا نزاع له هنا وجهها اصلا وما ذكره من التعليل فاسد  
 عليل فان الامامة انما كانت محقة لو انقضت الامام في اصول العقائد التي لا يبعد جاهلها  
 وعملها بالادلة المعتمدة عنده وعند بائنه عليهم السلام في فروع الاحكام وهي ترجع لو بوضوح  
 الى الدلالة القطعية وان تخلفا حيانا عن الاحكام الواقعية الخ فمذهبنا عندنا العاقل انما هو  
 والتخصص لا العتصيانا والمخالفة ولو قلنا انما كانت محقة لو انقضت في كل منها كما اخلافنا  
 موجبا لخرجهما كلا او بعضا من هذه الشبهة وهذا لا يقول به المرتضى لا غير من اصحابنا  
 فانهم لا زالوا مخالفين في المسائل بعد اجتهادهم عن قول الى اخره بما يشهد بقوله عصره فلا  
 في اخره مع ذلك لم يقطع احد منهم موالاة صاحبنا لخالقه ولم ينسب اليه نصيبا لنفسه في قوله  
 منه ولم يخالف عنه في ذلك حال الفقيه عند قوله بمفالاة وعندهما يجوز نقله

كلام المرتضى في  
 الشك

قوله بغيره من غير الامام

قوله على ان

والعلم بخبر في الحائرين معاً وقد سبق عن الشيخ في هذه النصيحة بنحو ذلك فلو كان غافلاً  
في الموضع لا يوجب الخروج من لفظة الحقّة إذا كانت من شبهة ويحمل بقوله لما كان الأمر كذلك  
هذا يجب وأولها لفظة والكفر فيها ومن أن خالف كتاب الله وسنة رسوله فقد كفر مع الله  
يتناول الفعلية وهي مجردة ما ليست وجبة للكفر على الإطلاق إجماعاً وأما قوله فلا بد من  
ما يعتقد فهو مقتضى أن يكون كل من خاد المسائل التي قد لا يحتاج إلى بعضها مثلاً لا يظن ظناً  
واشداً خيالياً الذين لا أمام نفسه حيث لا يجوز له إخفاء نفسه لكثرة ما يظن وتكظم أمراً  
والدنيا ولا يجوز له إخفاء معتقده مع لفظة الأمانة له في عصره طلاقاً في تلك المسائل  
ذلك غير خاف على حصول علمه بل يصرح اظهار معتقده فيما اختلف فيه لا ما لم يصرح به  
من يؤلفه من لفظة وهذه كما لا يقول أحد منهم وأما قوله وليس لها ركن فبنيته على  
في ذلك إذا لم يعرف بنفسه حتى يتبع في قوله ويعرف موافق من لفظة فان على ذلك أن يصرح  
القول لا يتوقف على معرفة الفاعل وله ترتب عايناً فائدة أم لا عند مضي الكلام في ذلك  
بالنسبة إلى الامام وغيره وأما قوله وكيف يجوز الخ فتعوض بمواضع الاختلاف التي ظهر فيها  
الخلافة زماناً واحداً وإن منته متعدياً ليس فيها للامام قول معروف مشهور على أكثر من  
ولو قيل كيف يجوز أن يكون له قول كذلك مع ما علم من جواهره لكان حقيقة بالقبول واطلاقاً  
المعقول والمنقول أما قوله وهو يعلم فاعجب من كذا ما سبق وجه فساد حتى من لا يتبين  
قال وبعد العبارة المذكورة ما لفظ طوائفنا في مواضع من كتبنا أن ما اختلف فيه قول الإمام  
من الأحكام لا يجوز أن يخرج فيه بإجماع الطائفة لأنها اختلفت ونحن غير عالين بحجة قول الإمام  
ولمن هو موافق من هؤلاء المخالفين فلا بد في مثل ذلك من الرجوع إلى دليل غير الإجماع  
به الحق فيما اختلفوا فيه فإذا علمنا قطعاً على أن قول الإمام موافق لأن قوله لا يخالف الحق  
وما يدل عليه الأدلة انتهى لا يتحقق ما يرجع إليه عند الاختلاف الواضع في عصر واحد أو  
كما هو مقتضى الإطلاق يمكن أن يرجع إليه عند الاتفاق فليرجع إليه لا يقول على الامام مالم  
يقبله ولا يحكم بحجته مالم يحكم بحجته فلو فعل أحد منهم ذلك وكثير منهم كان لا غشاً بينهم  
لا من الامام فلا يجب عليه والنه فلو عاد إلى ادعاءه يجب عليه ذلك البطل ووجهه إلى الحق عند  
الفاصل من منع ذلك ولا سيما مع تميم الاختلاف لما ذكر وقد تقدم أنه هو الذي نبى عليه  
خير واختر في المطالبات لثبته كما ياتي في الوجه الثالث لأنه بعد اختياره ذلك

هذا هو الحق في  
المرتب

هذا هو الحق في  
المرتب

او د على نفسه بما لفظه فان قيل واذا كنتم تجوزون ان يكون الحق عنده في بعض الاماكن  
 خاف عنا ولم توجبوا ما اوجبه صحابكم من ان ذلك لو جبر لوجب ظهور الامام على كل حال  
 ولم يبح التقيده وسقوط التكليف في ذلك الامر الحين فما الامان لكم من ان يكون الحق امو  
 كثيرة خافيا عنكم ومستند بعقده الامام ويكون التكليف علينا فيه ثابتا للشيء الذي كثرت  
 وهو التمكن من ازالة خوف مبين هذا الحق لنا فلما يمنع من تجريد ذلك اجماع طائفتنا وفيه  
 التحجيز لاجماع الامه على ان كل شيء كلفناه من احكام الترتيب عليه ليل اليه طريق تقدر  
 نحن على ما نحن عليه على صوابه وتتم مع غيبة الامام ظهوره من عرفه ولو لا هذا لاجماع لكنا  
 ما فاتموه بجواز هذا الاجماع الذي شرفنا اليه كشيئته فيلان اصحابنا الاماميين منكم من  
 كون حق في حادثه كلفنا حكم معرفتها حقنا وهو عند امام الزمان علما واذل بان هذا التقيد  
 من هذا التكليف العلم بحكم تلك الحادثة وقدا عرفت بان ذلك لا يمكن وانما علما وبعده غير ضيقه  
 فالانفا فيهم حاصل على الجملة التي ذكرناها من ان احكام الحوادث العلم بالحق منها يمكن مع  
 غيبة الامام كما هو ممكن مع ظهوره انتهى وحكي ابن اديس عن جواب المسائل الموصلة الثانية  
 الفقهية انه قال فيها فان قيل فما تقولون في مسئلة شرعية اختلف فيها قول الامامية ولم  
 يكن عليها دليل من كتاب وسنة ومقطوع بها كيف الطريق الى الحق فينا فلما هذا الذي فرضتموه  
 قد امنا وتوقعنا انه علمنا ان الله تعالى لا يخلو المكلف من حجة وطريق الى العلم بما كلفه هذه  
 الحادثة التي ذكرتموها اذا كان الله تعالى فيها حكم شرعي واختلفت الامامية في وقتنا هذا  
 فلم يمكن لاعتماد على اجماعهم يتيقرون بالتحجيز فيه لاجل وجود الامام جلهم فلا بد من ان يكون  
 على هذه المسئلة دليل فاطم من كتاب وسنة ومقطوع بها حتى لا يفوت المكلف طريق العلم اليقيني  
 يصل به الى تكليف الامم الا ان يفرض جود حادثه ليس للامامية فيها قول على سبيل نقان  
 واختلاف وقد يجوز عنده في مثل ان تقول ان يكون الله تعالى فيها حكم شرعي فاذا لم يجد في  
 الادلة الموجبة للمعلم طريقا الى العلم حكم هذه الحادثة كما هي على ما يوجب العلم حكم انتهى ط  
 ان حكم العقل هو حكم الله الواقعي كما في الحوادث ثبت حكمها بالنقل اليه يشي كلامه بعض  
 رسالته حيث قال بعد بيان ان الاجماع طريق موصول الى العلم وليس يمنع من ذلك ان يكون  
 بعض ما اجمعا عليه نظام كتاب يتناول وطريقة تقتضي العلم مثل ان يكون في مسؤوليه والادلة  
 في العقل فيصح التمسك به مع قصد الدليل الموجب للانفا عنه الى ان قال ان تقوى شيء من ذلك

مع كونه  
 كلاما ايضا في بيان  
 المصطلحات الثانية

كلاما ايضا في بعض  
 مسائله

استدل على أن

في بعض المسائل جازا الاعتماد عليه من حيث كان طريقا الى العلم وصانظير للاجماع المذكور  
في جواز الاعتماد عليه انتهى الى هذا يشترك لامة بعض كتبه رسائله الاخر ايضا وعلى هذا  
تماما في الموصليات يوافق كلامه في الطرابلسيا الذي استند الى الاجماع يحتمل ابتداء على ما كان  
يدخل عليه ولا وليست الموصليات موجودة عندها حتى تعرف من ههنا فان كان ههنا  
فيها ذلك رد بما سبق ربما يشهد اخلاته في الانصاف تحقيق مسئلة الاجماع عليها وعلى  
القبائيات خصوصاً وعلى غيرها عموماً ويرد على الاول ان المانع من خصا بعض الاحكام  
هم الذين عللوه بالعلل الغير المرضية فان كان الامام داخل فيهم لم يخرجوا عنهم التعليل  
جازت مخالفتهم فيه وفي الحكم معاً وحيث تبين فساد تعليلهم تبين خروج الامام منهم اعني  
باجماعهم مع انهم تماحكوا بامتناع خفاء الاحكام لا بمجرد عدم وقوعه في فتح فعله نحو ما حكوا  
به ذلك فلا معنى للقول بما لم يحكموا به التحقيق في المسئلة هو سقوط التكليف بان كان مخفياً  
مخفياً ناعند الامام عن لم يصل اليه لم يكن له سبب في غيبته لا سيما اذا كان غائراً على ضمير  
غيره مقصر في لوازم اعانته واذا لم يخافه وهو الذي تقتضيه لذة العقل والنقل كما بين في محل  
اخر وليس في اجماع الاصحاب بينا في ذلك وان وجد خلافه في كلام جماعهم لانه ثبت اجماعهم  
واجماع سائر الامة وبغير ذلك من الادلة هو انه لا بد من وجود دليل على كلف يمكن الوصول  
اليه استنباط الكلف به منه سواء كان هو مبنية التكليف الواقعة او الظاهر في الذي هو  
واقعي ما نوى وسواء كان استنباطه بطريق علمي وغيره وانما قال باختصار التكليف في الواو  
الاولى والاستنباط في العلم جماعه منهم لا ينطبق علمهم على قولهم كما بين في محله وياتي الاشارة  
اليه في المطالب الانثية ومع جميع ذلك لا يصح ابتداء ما في الاستدلال على ما ذكر في الطرابلسيا في  
ليس في اجماعهم على وجود الدليل على كلفه وعدم امكان خفاءه دلالة على حجية اجماعهم  
في الاحكام اذ ربما كان الدليل غير ذلك مما ثبت حجيته وهو المرجع عند الاختلاف فيصح  
يكون مرجعاً عند الاتفاق الذي لم يثبت حجيته ايضا واستبعد وجوه الدليل على خلاف  
اجماعهم وخفاءه عليهم دفع بان اذا امكن خفاءه على كثير منهم في المسائل الخلافية في عصار  
منطاوله مختلفه ولم يستبعد ذلك على حجة فيضول الى تكاريفهم بامكان خفاءه بلا استبعاد  
على مثلهم اذ انهم عند اذ اجمعوا على حكم في عصر احد انحصر علماء الامة والامامية فيهم  
في ذلك العصر اذ جاز ذلك جاز في اكثر منهم في الجملة ايضا ومع ذلك في ثبات حجة الاجماع

بالاجماع دور ظاهر يصح فيه كالا يخفى اذ قد حط خبر جميع ما ذكرنا فلنرجع الى الكلام  
 فيما مر من جوارات الاصحاب فيما نحن فيه اما عبارة الرثيا فوجوا لا يراد عليها ظاهر مني  
 مساوي لوجه الاول ونحوها عبارة الغنية فيزيد فيها ان دعوى كون الامام فينا و  
 بين الظاهر والفاء ويلفنا لاجد ولها معنا اذا غابنا علمه باحوالنا واقوالنا واين هذا من  
 علمنا باحواله واقواله كما هو المطلوب لا ترى ان الله تعالى معنا اينما كنا وهو اعلم بجميع مؤثر  
 ولا يقتضي محرم ذلك علمنا باحكامه سائر ما يخص علمه به مع ذلك فهذه الدعوى في حق  
 الامام لا دليل عليها ايضا فان مقتضى ما ثبت من الاخبار وقوفه على احوالنا وعرض اعمالنا  
 وهذا لا يقتضي خلاطه بنا كما انه لم يكن يقتضي حق اليقين وثنا الاثمة صلوات الله عليهم  
 في حياتهم وبعد فانهم وربنا يكون مع عقدا قويا لانه واجلي حجة على عقولهم كما كان في  
 وقد كانوا في حياتهم يجمعون احيانا مع بعض اناس لا جميعهم فلان تزلنا وقلنا بنحو ذلك  
 امام الزمان مع تعدد الغيبة والاستناد بحجة على نفسه بخلاف غيره الا ان في بعض احواله  
 لا يقتضي خلاطه بنا اذ بنا كان يجمع مع بعض خدامه واتباعه العارفين به خاصة وربما  
 يلفنا غيرهم احيانا على سبيل الاتفاق وهذا مما لا يبعد في التقا واما عبارة الشيخ في القصة  
 يعرف حالها ايضا مما سبق من الحجة قوله فيها فاذا كان لقول مناد من غير معصوم  
 الى اخره فان هذا الطريق من الاستدلال ان شئهم وبينهم كثير من المطالب لا يستقيم فيما  
 يدل عليه ليل اخر قاطع هو الكاشف عن قول الامام الاعلى بسبيل الفرض اما بحسب الوقوع  
 بحيث يعلم ان قول المعصوم داخل في باقي الاقوال وموافق لما هو المعلوم منها الا من غير فافهم  
 يترتب عليه فائدة فلا كما لا يخفى واجب من كلامه هذا قوله في كتاب الغيبة انه لا يجوز ان يكون  
 منفردا مظهر للكهف فانه ان راد الكرخ الفقه ما عليه لامة اجمع من اصول الفوائد ورواها  
 الضرورية التي يخرج الخالف فيها من فرقة المسلمين فضلا عن علمائهم فهذا مستحيل فحق  
 الامام بالضرورة ولكن استحالته لا يقتضي الا ان اقواله لا تطبق في اقوال فرق الكارواة مع  
 انحصار الامه واقوالهم فاقوالهم لا يقتضي ان تكون اقواله في جميع الاحكام والمجمع عليه  
 منها موجوده معلومة لنا في جملة اقوال سائر العلماء كما هو الفرض اين احد الامر من  
 الاخر وان اذ الكرخ الفقه الجع عليه كل مسئلة فبعد ثبوت ذلك كقرايد ليس غير  
 الاجماع لا شبهة في متنازع عليه ولا كلام فيه واما الكلام فيما اذا كان الدليل على الحكم هو

فيما مر من جوارات الاصحاب فيما نحن فيه

فيما مر من جوارات الاصحاب فيما نحن فيه

هذه هي حجة الجاهل

الجاهل الذي لا يفهم

الاجماع ولا دليل على محينه ولا علم لها الا كشفه عن قول المعصوم واحتمل افراد من غير  
 في الحكم لعدم استقصاء جميع الاقوال بحيث يتعين دخول قوله فيها فندفع هذا الاجماع  
 بامتناع افرادها واطهارها للكفر لخالفا لاجماع مشتمل على دو ظاهر كما لا يخفى وان بنى كلامه  
 على ما في الوجهين في لوجه الثاني كما اشرنا اليه سابقا فقد تقدم الكلام فيه واما عبارة  
 المحصى فوجهه لكن الشأن في حصول العلم بقول الامام فيما لا يوجد دليل فاطع عليه واو  
 نحوها عبارة المحقق من بعد ويز على من حصر منهم وجه حجة الاجماع في جوف قول معلوم غير  
 معلوم بحيث يقطع بانه قول الامام ان لا يحصل العلم به صلا الا في قبض الفرض لئلا يرد  
 المختصة بزمان الحضور وهذا خلاف مقتضى كلامهم ولا سيما في كتب الفقه واما عبارة  
 المرفوعة التباين لما نرى مما سبق هنا وفي لوجه الاول من جوه الاجماع ويزيد فيها  
 ان الطريق الى العلم بالاقتوال اذا كان منحصرا في المشافهة والنوازل المتبني عليها كما اصر  
 به امتنع تحققي في قول امام الزمان لا منناعه شافهة على وجه يعرف شخصه يؤخذ حكمه  
 يعتمد عليه عدم وجدان احد يدعي لك بحيث يصدق في دعواه ولا اتباع له يعرف  
 من فداويلهم وطريقاتهم فتواه ومتى جعل اجماع من جلاء طريقا الى العلم بقوله والحال ان  
 ذكر ما يمكن في حضوره وتميزه مثل ذلك بل كان ولي به وهو خلاف مقتضى كلامهم ثم ان  
 استدلاله من استمرار المذهب على طول العهد ندوا ولا يام واضبنا طاهرا على اتساعها  
 انتشارها بحيث لا يشك فيما يدعيه له كل فرد وما لا تدعيه له لا يما يستقيم في ضروري  
 كل من ذهب ما في حكمها واما ما عداها فالوجدان اقوى شاهد على خلافه مع انه على  
 هذا اقصى ما في الباب حجة الاجماع اذا كان على نحو ما ذكره وهي متجتمعة بناء على ما سبق  
 الوجه الاول واما على الوجه الثاني الذي هو موضع الكلام ومقتضاه حجة الاجماع كما  
 في اي عصر اتفق فلا كما لا يخفى ما استشهدنا على حضرة اقول علماء الامامية من ان علما  
 كل جلاء وملائ في العلوم والاداب معروفون محضون ومتميزون بنا في ماصح في الشيا  
 من ان من تعلم على سبيل الجلاء منهم اكثر من عرفنا بغيره قد تقدم ما يعرب عن صحة ذلك  
 واما قوله فلا بد من دخوله في جملةهم وقوله لا بد من ان يكون الامام الذي ثوبانه  
 لا ينافي الحق ولا يعتقد سواء من هب عن هب هذه الفرق وتعليل له لانه لا يوافق  
 فسادها ظاهر مما سبق وكذلك ما عداها فانه مشتمل على دو ظاهر فقد نظرت

كلام الشيخ وأما قوله لا يتم اليمينون لا يقول الامام داخل في جملة اقوالهم فان اراد به ان  
لا يتحقق اجتماعهم على جرح يكون حجة الابدان فلا كلام فيه ولا يجد شيئا مما نحن فيه وان  
اراد غير ذلك فمنوع وأما بقية كلامه ضد عرف الجواب عنها وتبين وجوه القبح  
فيها فليست بتر وقد استبان بما بيناه وانضح بما اكتفناه ان الوجه الثاني على شهادته  
بينهم قليل الجدل وكذا ولقد اشار الشهيد الثاني في سائر صلواته الى الجملة فاذكرنا هنا  
وفيما سبق فلا بأس بنقل بعض عبارته هنا لئلا يفت قلوب القاصدين الذين يعرفون الحق  
لرجال لا الرجال الجرح ويحسنون الظن بالسلف الخلف ان في بما بهر العقل لم يصل  
اليه من سلف فيعلم انه قال ان الاجتماع عند الاخطاب بما هو حجة بواسطة دخول قول  
المعصوم في جملة اقوال القائلين والعبارة عندهم انما هي قوله دون قولهم وقد عرفت  
بان قولهم ان الاجتماع حجة انما هو شيء مع الخالف حيث انه كلام في نفسه وان كانت  
حيثية الحجة مختلفة عندنا وعندهم على ما هو محقق في محله واذا كان الامر كذلك فلا  
من العلم بدخول قول المعصوم في جملة اقوالهم حتى يتحقق حجة قولهم وان لم هذا العلم في مثل  
هذا الموضع مع عدم وقوفهم على خبره عليه السلام فضلا عن قوله واتماما اشتبهت بينهم  
من ان الله لم يعلم في المسئلة الخالف وعلم مع معرفة اصل الخالف فيسبب يتحقق الاجتماع  
ويكون حجة ويحصل قول الامام في الجانب الذي لا يخصر بخود ذلك مما يتصور وانما هو  
قول بجانب التحقيق جدا ضعيفا لما اخذ ومن ين يعلم ان قوله وهو بهذا الحالة مجلبة  
اقوال هذه الجماعة المخصوصة دون غيرهم من المسلمين الى ان قال ثم قد بلغ قول هذا  
الاستدلال ان اصحابنا في عصر من الاعصار الشافقة حلا لا يخصر لا يعلم به بلد القائل  
لا نسبهم في جميع الارقان خصوصون مضبوطون بالاشهاد والكتابة والتحرير لا حولهم  
على جرح لا يتطالع معه شك ولا يقع معه شبهة ومجرد احتمال واحد منهم مجهول الحال فهو  
في جملة الناس مع بعد مشرتبين الجانبين فان هذا ان ثركان ختمان جوده مع كل  
فأمل عمكا ومثل هذا لا يلتفت اليه صلا ولا سائما استشهد بقول الحق في المعصوم الاجتماع  
حجة بانضمام المعصوم وذكر كلامه في قوله الامع العلم القطعي بدخول الامام في الجملة وما  
ومن ين يحصل العلم القطعي بموافقة قوله عليه السلام لاقوال الاصحاب مع هذا الانقطاع  
الخص في الفارقة الكلية والجمل بما يقوله على الاطلاق من مدة تزيد عن ستمائة سنة قال

كلام الشيخ  
في بيان حجة  
الاجتماع

وقريب من قول الحق قول العلامة في نهاية الأصول أنه لما ادعى على نفسه أنه لا يمكن العلم  
 باتفاق لكل على وجه يتحقق دخول المعصوم فيهم الجواب بان فرض خوله فيهم اذا اجماع  
 انما يتم به فلا يمكن منع دخوله انتهى قال وبما ذكرناه يحصل الفرق بين قوله مع الجهل  
 بحاله على ما وصفناه وبين قول رجل من علماء المسلمين في اقطاع الارض خيبركم  
 الجهل ويتحقق اجماع المسلمين ولم يقدح فيه احتمال مخالفة بعض الاقطار لا يعلم وجه  
 الفرق ان قول هذا البعض في قطر من اقطار الارض مع كونه مجتهدا مطلقا ما يستحيل  
 خفاءه والجهل بعينه عادة فلو كان ثم من هو بهذه الصفة لظهر للمسلمين ونقل هو هذا  
 مما يدل عليه العلم العادي قطعا وان حصل شك في العلم فلا اقل من الظن الغالب انما العلم  
 الكافي في الدلالة على مسئلة شرعية حيث ان طرق الفقه كذلك بخلاف قول الامام الجبلي  
 عينه ومثله وكلامه في هذه الاغصان المطاولة بكل جده فان ادخل قوله مع جملة اقوال  
 قوم معلومين حكم ظاهر نعم يتوجه العلم بقول المعصوم ودخوله في قول شيعته ظهوره  
 كما اتفقوا باثر جليلهم الشلم في مسائل كثيرة اتفقت فيها كلمة علماء شيعتهم الرواية بانها عنهم  
 لقول بوجوب مسح الرجلين في الوضوء والمنع من مسح الخفين منع العول والتعصيف لا رث  
 ونظائر ذلك اما الفرع المتجددات خال لا لغيره وقع الخلاف فيها فالجمهور فيها الى  
 شان اليد الدليل من الكتاب السنة وغيرها من الادلة المتعبر شرعا لا الشك في هذا الدعوى  
 العارية عن البرهان قال هذا دونه من مقال في هذا الطائفة بقى الباقى في الخيال فنبه  
 ولا تكن ممن يعرف الحق بالرجال فتقع في مآل الضلال ثم قال انما نبهنا عليه لكثره الخطا  
 اليه في بواب الفقه واستدلاله فذلك بواسطة اقدم اقوام واخطا في الاستدلال به  
 اجلاء اعلام انتهى كلاما في الجنان مقاصد قد تقدم عنه في التمهيد المسالك ياتي عليه  
 في الثاني ما يعضد ذلك وقال في شرح الدراية بعد القبح في الشهرة المناخرة عن الشيخ  
 في جمل الخبر الضعيف بما لفظه وقد كشفت لك بذلك بعض الخطا بقى الباقى في الخيال  
 وانما يتنبه لهذا المغال من عرف الرجال بالحق يتذكر من عرف الحق بالرجال انتهى قال في  
 كتاب النكاح من المسالك في جوان تجاوزها السنة واحتج المتصنع على هذا وهو المنع من ذلك  
 باجماع الطائفة وهو عجيب فانه لا يعلم له موافق فضلا عن ان يكون مما يدعى في الاجماع وقد  
 اتفق له ذلك في الانتصاف في مسائل كثيرة ادعى فيها الاجماع وليس له موافق ذكرنا جملة فيها

كلام في بعض المسالك  
 في بعض المسالك

بعض الرثائل انتهى لم اقف له على سائله مستملا على ما ذكره في الرثائل المروية وهذه كلها  
مع ما في غيره واخر كتابنا ما يشهد بكون الرثائل مع اشئها نسبتها اليه كسائر كتبه يقول  
جماعة من معاصريه والقيمين الى عصره عنها وهم المحدثين لا زبيلي وولد الشيخ  
حسن منهم سبطه الا وثق الا وزع المحقق المذوق ففعل عنها في المذاكر بلا ارباب  
نسبتها اليه لعلها كانت موجودة عنده بخط جده ومنهم ابن ابنه وهو الشيخ محمد ففعل  
عنها في شرح الاستبصار فلا تدعون الى نكار ذلك بمجرد وجدان امثال ما ذكرتها  
لجملتك بحقيقتها وحقيقتها وحسن ظنك به بل لا يمكن لك كما لا يخفى قال الفاضل  
الجليل في كتابه لصلوة من البحار ان في ما نال لعينه لا يمكن الاطلاع على الاجماع اذ مع من  
امكان الاطلاع على مذاهب جميع الامامية مع تفهيم وانتشارهم في قطار البلاد و  
بكونهم متفقين على مذاهب احد لا يخفى لان العبرة عندنا بقول العضوة لا يعلم  
فيها ثم ذكر طريقة الشيخ الاني في الوجه الثالث وقال انها لا تم شيئا اذا كانت في رواية  
اصحابنا رواية بخلاف ما اجمعوا عليه ثم قال وان كان في زمن الخصوة دعوا الى تحقيق  
الاجماع في زمان حضور امام من الائمة عليهم السلام فان لم يعلم دخول قول الامام بين قوم  
فلا حاجة فيه ايضا وان علم بقوله كافي ولا حاجة الى تضام الاقوال الاخر الا ان يعلم الاما  
بخصوصه امتاع علم دخوله لانه من علماء الامة وهذا فرضا في بعد تحققة في زمان  
من الازمنة انتهى قد صد امثال ذلك من غير من لا فاضل الذين لا يمتون بحجة ليلانه  
والحرص على الحقة والمناسبة ولا يطعن عليهم بقصور الانظار وفلة التبع للخبار  
والاثر وكلام من سلف من علماء البرار وقد بينا مفصلا وسنيتين ايضا في كل باب  
ما هو الحق الذي لا ينفوخ في ريشات فيه يشرب فاعقله واعرف قدره شأنه بغير كلام  
الاصحاب ان كنت من اولي الالباب لثالث من وجوه الاجماع ان يستكشف عملا  
راي الامام من تقاق من علماء العلماء على حكم وعدم ردهم عند نظر الامة للطف  
التي لاجلها وجب على الله نصب الحق المنصف بالعلم والعظمة غيرهما اما انما في اول  
الرثائل وبين في محله فان من اعظم فوائد خط الحق وتبينه من الباطل كذا يصعب بحثها  
ويرفع عن اهله ويشبه بغيره وتلقينهم طريقا يمكن العلماء وغيرهم من الوصول اليه  
ومنعهم وتبسطهم عن الباطل ولا اوردتهم عند اجمعوا عليه سواء اتفقوا على قول واحد

في علم الرثائل  
الشيخ الفاضل

الشيخ الفاضل

في علم الرثائل  
الشيخ الفاضل

او اكثر كذلك وجوب هذا ثابت مطلقا سواء قلنا بحجة اجماعهم ام لا فلا يلزم الدوام  
 كما توهم وانما يلزم على ما تقدم من الرتبة ان ولا يتوقف المطلوب عليه كما هو ظاهر  
 حتى على جملة من لا فاضل في المردم ولم يحكم ولم يمنعهم بشئ من الطرق الظاهرة ولا  
 الحقيقة مع امكانه علم موافقهم لا مشاع اخلا لا واجب عليه نصب لجملة مع انقضاء  
 عن فضل اجماعهم على حكم يكشف عن كونه راي الاثام استغفارهم عليه عدم ردهم  
 لا في قول وقوعه ولذا يحكم بطلان رده لا بطلان رده لانه بعد فرض وقوعه  
 وهذا الوجه وهو الاستناد الى عادة اللطف والقول بوجوب ذكره على الاثام مطلقا  
 هو الذي اعتمد الشيخ في كتاب لعدة وغيره ويظهر منه ومن كتاب الغيبة له عليه السلام  
 الذي رتبه المتضي ولا ثم رجع عنه ويظهر ما تقدم من المتضي الظاهر لثباته وما  
 عنه فيها من غير ما انه من هب خطا بنا فداويه صرح الشرح للشيخ الرتبة ايضا  
 مرتبة الوجه الثاني في قد بطله بما سبق عنه واقعة المتضي على الامر من معار ينكرها عليه  
 ايضا من هب جماعة آخرين من قدما الاخطا مناخرتهم لان منهم من مسئلة الاجماع  
 ما ذكر منهم من فرض لما يترب على قاعدة اللطف بحيث يظهر منه لقوى الاجماع كما ذكر  
 يلزم منه ظاهرا ذلك ولندكر جملة من كلما هم في الباب كيلا نعثر في شأنا رتبة المتضي  
 فانه في وانل لعدة صرح بان لاجماع عندنا اذا اعتباره من حيث كان فيه مقصود لا يجوز  
 عليه الخطا ولا يخلو الثمان منه وطريق ذلك العقل وان لسمع وصريح في بحث الاجماع  
 بخلاف ذلك ويثبت ولا انه لا عبرة الا بقول الاثام فانه انما يعبر لاجماع وتظهر فائدة عند  
 تعين قوله ليعلم بان قوله داخل في اقوال المجتهدين لولا وجوده كل من ان لم يكن لاجماع  
 حقا أصلا اي في كل من ان كما هو الظاهر ويحتمل وجه آخر فندبرم ذكر في كيمية العالم  
 ما نقلناه عنه لمختصا الى قوله باقى لقولين شأنا اخذنا قال ويجري ذلك مجرى الخبرين  
 المتعارضين الذين لا ترجح لاحدهما على الاخر ثم قال وانما قلنا ذلك لانه لو كان الحق في  
 احدهما لوجب ان يكون مما يمكن الوصول اليه فلما لم يمكن ذلك على انه من باب التخيير متى ضنا  
 ان يكون الحق في واحد من الاقوال لم يكن هناك ما يميز ذلك لقول من غيره فلا يجوز لنا  
 المقصود الاستنار ووجب عليه ان يظهر في بيتين الحق في ذلك لمسئلة او يعلم بعضنا  
 الذي يمكن له الحق من تلك الاقوال حتى يؤول الى الامتياز فيقول علم به

كتاب الغيبة  
 للشيخ  
 محمد باقر  
 المجلسي

يدل على صدقه لانه متى لم يكن كذلك لم يحصل التكليف في علمنا ببقاء التكليف عند ظهوره  
لو ظهوره من غير مجزاه دليل على ان ذلك لم يتفق ثم ذكر ان اذا كان على القول الذي نفرد  
دليل من كتاب وسته مقطوع بما كان ذلك كافي في باب اربعة عقلة التكليف لم يجب  
عليه المظهور واظهاره من بين الحق على نحو ما بين ثم دفع الثاني وبين هذا وما سبق  
من الحكم بالتحجير عند الاختلاف وقد المرجح بان هذا التما هو فيما يجوز التحجير فيه لا فيما اذا  
كان الحق عند الامام خاصة او كان الحكم من الامور المعينة وقد تقدم عند الحكم بالتحجير  
دخول الامام بنفسه في احد الشترطين المختلفين الذين كل منهما يحكم بالتيقن لكن لا على التيقن  
ينافي كلامه هذا الا ان يصرف التيقن في كلام الامام منهم عن ظاهر كما هو الشأن في الاختبا  
المعارضه القابلة للجمع بينهما بالتحجير لا يخفى انه على هذا يمكن دخوله في الشترطين معا و  
نساها في ظاهرها للتيقن لعدم لزوم محذور ومنه في العلم بالبا بعد ثبوت التحجير فلا علم  
بقوله واضابال ظاهر ولا يخلو كلامه من نظرفند برزنا يلزم فيما اذا وقع النصيص على  
التيقن ولم يمكن البناء على التحجير بوجود بيان قاطع للعدو فاعوان صر بعض العلماء  
في الوصول اليه ومتى فتح هذا الباب لم يستقم كلامه دليله بل ان ياب كذلك وان على  
كون التحجير مع فقد المرجح من الاحكام الظاهرية لا الواقعية واكتفى في الترجيح بما لا يوجب العلم  
ويؤيد ذلك جعل القولين المختلفين كالتحجير في المعارضين لانه ينافيه عدم تجوز  
الاجماع بعد الخلاف على احد القولين معللا لئلا ينافيه التحجير لثابت قبله وقد برز ثم قال  
وذكر المرفوض اخيرا انه يجوز ان يكون الحق فيما عند الامام والا قول الاخر يكون كلامها  
باطلة ولا يجب عليه المظهور لانه اذا كان الحق في السبب في استناده فكل ما يفوننا من ان نرفع به  
بصرفه وبما مع من الاحكام تكون قد انبأ من قبل فهو سنا في لواننا لا ينافيه سنا الظهور  
ان نغضابه وادى لنا الحق الذي عندنا قال هذا عندك غير صحيح لانه يؤدي الى ان لا  
يصح الاحتجاج باجماع الطائفة فضلا لانا لا نعلم دخول الامام فيها الا بالاعتناء الذي يتناه  
فمن جونا انفراد بالقول ولا يجب ظهوره منع ذلك من الاحتجاج بالاجماع ثم ذكر امورا  
تقتضي اعتبار دخول نفسه في الجمع بين بل اعلم بعينه كاعتنا به قول علماء الامامية الطائفة  
بالاصول والفروع والمحمل في حقه من ذلك دون غيرهم وان كان من لفقهها واصحاب الحديث  
لقد كون الامام منهم قطعاً وغير ذلك مما يظهري للهند في كلامهم ثم قال فيما اذا اجتمع على

الاحتجاج بالاجماع

ولا الدلالة اذا لم يكن عليه  
دليل على نحو ما ذكر وجب  
عليه المظهور  
الشرطين

الشرطين

الاحتجاج بالاجماع

الاحتجاج بالاجماع

الاستدلال بدليل او بدليلين او اذا احدهما يستدل بدليل اخر ما يحصل ان الذي هو  
 اليه لا يمنع ذلك ان كان ذلك الدليل مما يوجب العلم الا اذا اجتمعوا على انه لا دليل غيرهما  
 استدلالا به فانه يوجب العلم بان ما عداه شبهة ما اذا اجتمعوا على نفيه فيجوز الاستدلال  
 به ثم لو رد بان كيف وسع العضوان لا يثبت حتى يستدل به غير اجابة انما يجب عليه  
 ان يبين ما توقف زاحة العلم عليه لا يكون هناك ما يقوم فيه مما يقال ايضا لو لم  
 يبين اصل شيئا اذا كان هذا الطريق للمكلف الى علم ما مكلفه كان ذلك جائزا ايضا وانما  
 يجب عليه بيان ما هو موقوف عليه لا يكون هناك ما يقوم مقامه ثم قال لقولنا ظاهر  
 بين الطائفة ولم يعرف له مخالف يحتاج ان ننظر فيه فاذا جازنا ان يكون قول معصوم مخالفا  
 لا ينبغي ان يقطع على صحة وان لم تجوز ان يكون قول المعصوم مخالفا قطعنا على صحته  
 ثم بين ان الطريق الى العلم بموافقة ومخالفة وجود دليل عليه على صحة ذلك القول وفشا  
 فان لم يوجد ذلك جبال القطع بصحته وموافقته لقول المعصوم لانه لو كان مخالفا لوجب ان  
 يظهر والا كان يتبع التكليف الذي لك القول لطف فيه فدل علمنا خلافا لك ولم يفرق  
 في القطع بصحته وموافقته لقول المعصومين ما اذا احتل وجود مخالفات افعالهم عليه  
 او دليل على افضله او قل لم يصلحكم او نظره اليه وما اذا لم يخلف لك ولا بين ما اذا احتل  
 صدق ذلك القول الا عن قليل فيكون فاسدا لذلك ويكون هذا كما ياتي في العلم بفساده  
 او الحكم به وما اذا لم يخلف لك بان علم انه انما نشأ عن دليل فاطع فيكون ذلك في العلم  
 بصحته وعن دليل ظني معتد عليه فيجوز فيه ما ذكره على قوله ولا بين لصوابك الى ان يتم الحكم  
 وفروعها النسخة النادرة التي فلما يحتاج اليها وتجرعادة السخ غير جدي لنظر فيها  
 والحكم بما اقتضته الاصول والقواعد لا بما حكم به واحد بعد احد ظاهرا بين الامامية وحدا  
 او اشتراكهم وان كانت خيرة بما في جميع ذلك وما ياتي ما يكشف عن الحق بالحقيقة والاتباع فيه غير  
 قال ومن قال من احبنا على ما حكمنا عنهم فيما قلنا ان لا يجب على المعصوم اظهار ما عليه من  
 حيث ان من هو سبب غيبته هو السبب لقول ما يتعلق بصحة فيكون قد اتي من قبل من  
 ان ما يفوت من الانتفاع بصرف الامام واعرف ونهية قد اتي في من قبل نفسه فينبغي ان يكون  
 يتوقف في ذلك القول ويجوز كونه موافقا لقول الامام ومخالفا له ويرجع العمل الى ايقظيته  
 العقل حتى يقوم دليل يدل على جواب انتفاء غيبته قد قلت ان هذه الطريقة غير مرضية عند

ارباب  
 الفقه

لا يثبتها تودى الى ان لا يستدل باجماع الطائفة اصلا الجواز ان يكون قول الامام مخالفا لها  
ومع ذلك لا يجب عليه اظهار ما عنده وقد قلنا خلاف ذلك انتهى هذا اخر كلامه في  
العدة في بحث الاجماع وحكي الشيخ المحصى في التعليق المرفى عند في التمهيد انه ذكر فيه ان  
سيدنا المرتضى كان يذكركثيرا انه لا يمتنع ان تكون ههنا امور كثيرة غير اصلها النيا  
عليها وودع عند الامام وان كثرتها النافلون ولا يلزم مع ذلك سقوط التكليف من  
الخلق لانه اذا كان سببا لغلبة خوفه من اخافه فربما وجب الى الاستسناة الى من قبل نفسه  
فون ما يفوته من الشروع كما ان ما يفوته من اللطف بتصرف الامام الى فيه من قبل نفسه  
قال وقال الشيخ واعترضنا على هذا في كتاب العدة في اصول الفقه قلنا هذا الجواب صحيح  
لو لا ما تستدل به اكثر الاحكام على صحة اجماع الفرق فحق جونا ان يكون قول الامام مخالفا  
لقولهم ولا يجب ظهوره في القائل ان يقول ما انكرتم ان قول الامام خارج عن قول من نظام القول  
بالامامة ومع هذا لا يجب عليه الظهور لانه لم يوافقهم بل يمكننا الاحتجاج باجماعهم  
اصلا انتهى قال في كتاب الغيبة ان المرتضى كان يقول حيرا لا يمتنع ان تكون ههنا امور  
غير اصلها النيا هي مودعة عند الامام وان كان قد كثرتها النافلون لم ينقلوها ولم يلزم  
مع ذلك سقوط التكليف عن الخلق وذكر دليله على نحو ما تقدم ثم قال الشيخ وهذا قوي  
تقضي الاصول وذكر في بعض المواضع الاخر ما يقوى لك ايضا في كثرة ما ينافيه في  
موضع في بطلان هذا مذهب الفرق ان كون الحق لا يخرج من الامامة متفق عليه وبين خصوصنا  
وان اختلفنا في علة ذلك لان عندنا ان التزام لا يخلو من امام معصوم لا يجوز عليه الخطا  
فاذا الحق لا يخرج عن الامامة لكون المعصومينهم وعندنا لخالص لقيام ادلة يذكركثيرا دل على  
الاجماع تحججه وفي موضع اخر ما مر في الوجه الثاني في اخره فعل هذا اقول العلماء من الاغنياء  
فلم يحد فيهم تأمل هذا المذهب بل الله هو مذهب الكيسانية والواقعية ان جذا عرضا  
واحدا او اثنين فانما نعلم منشأه ومولد فلا نعتقد بقوله واعتبرنا اقول الباقيين الذين  
قطع على كون المعصومينهم في موضع اخر استدل على بطلان جملتنا من المذهب بقرائن منها  
وقال في اخرها ما التمس فانما نقول يجب ان يمنع منه حتى يؤدى شرع لانه لا يمكن ان يعلم  
ذلك الا من جهة فدل لك وجب المنع منه ليس كذلك الامام لان علة التكليف في جهة يعق  
بالشرع والادلة منسوبة على ما يحتاجون اليه لم يطروا الى معرفتها من دون قوله ولو فرضنا

الامامة في كتاب  
الشيخ

الامامة في كتاب  
الشيخ

ينتهي الحال إلى حد لا يعرف الحق من المشروبات إلا بقوله لوجان يمنع الله منه ويظهر بحيث لا  
 يوصل إليه مثل النبي قال ونظير مسئلة الأمام إن النبي إذا أدى ثم عرض فيما بعد ما يوجب  
 خوفه لا يجب على الله المنع من ذلك على الكلفين قد تراحت بما إذا ألهه ظاهرهم طريق إلى  
 معرفة لظهورهم اللهم إلا أن يتعلق به أداء آخر في المستقبل فانه يجب المنع منه كما يجب في الابتداء  
 فلهذا سوينابين النبي والأمام ثم ذكر استنار النبي صلى الله عليه وآله في الشك في الفاتح وال  
 وليس لأحد أن يقول إن النجاسة عن قومه لا بعد أدائه إليهم ما وجب عليه أداءه ولم ينظر  
 لهم إليه حاجة وقولكم في الأمام بخلاف ذلك ثم بين وجه بطلان ذلك بأن النبي إنما استمر  
 قبل الهجرة وما كان أدى جميع الشريعة فان أكثر الأحكام معظم القرآن ترك بالدينه  
 فكيف يحكم بأنه كان بعد الأداء ثم بين أنه كان أيضاً يحتاج إليه حال استنار من جهة التبدل  
 والسياسة والافروا النبي قال في آخره ان قيل كيف الطريق إلى جبا الحق مع غيبته لا بما  
 فان قلتم لا سبيل إليها جعلتم الخلق في حيرة وضلاله وشك في جميع أمورهم ان قلتم يصح  
 الحق بادلتهم قيل لكم هذا تصريح بالاستغناء عن الأداء بهذه الأدلة قلنا الحق على ضربين  
 عظمي وحقه فالعقل يضابط أدلة التبع عليه أدلة منصوبة من أقوال النبي ونصوصه  
 وأقوال الأئمة من أدلة صلوات الله عليهم فدل بيتوا ذلك وأوصوه ولم يتركوا منه شيئاً إلا  
 عليه غير أن هذا وإن كان على ما قلناه فالحاجة إلى الأمام قد بينا ثبوتها لأن جهة الحاجة  
 إليه مستمرة في كل حال وزمان ثم قال والحاجة المتعلقة بالتبع أيضاً ظاهرة لأن النقل  
 إن كان وارداً عن المتحول وعن الأمام قبلهم لتسلم جميع ما يحتاج إليه في الشريعة  
 بخارج على التناقل إلى الحدود عند ما تغدو وأما الشبهة فيقطع النقل ويبقى فيه لا يجد في نقله  
 قال قد استوفينا هذه الطريقة في التخصيص الثاني ثم ورد سؤال آخر من غمنا الدخول في  
 على أن كل شيء شرعاً للنبي وأوصيه فهو لازم للأئمة إلى أن تقوم الساعة وأما الجواب على  
 ما بينه في التخصيص مستوفى قال وحملناه أن الله تعالى لو علم أن النقل بعض الشرع المرفوض  
 ينقطع في حال تكون تقنية للأمام فيها مستمرة وخوف من الأعداء بما لا يستطيع ذلك لئلا  
 عمولاً طريق له إليه فاذا علمنا بالاجتماع أن تكليفه متعاقبات على جميع الأئمة إلى قيام النقل  
 علمنا عند ذلك أنه لو اتفقوا في قطع النقل لشيء من الشرع لما كان ذلك لا في غاية يمكن منها إلا ما  
 من الظهور والبروز والأعلام والأندان ثم ذكر كلام المتأخرين قوا كما سبق ثم ذكر بعد

فذلك ان يمكن ان لا يتم ثبوت اوليائه بوصول جميع الشيوخ اليهم بل ولا لما وثقوا بذلك بخبر  
 ان يخفى عليهم كثير من الشيوخ وينقطع دونهما فاذ علموا وجوده في الجماعة من اوجيع ذلك مكان  
 اللطف بمكانه حاصل من هذا الوجه ايضا انتهى ذكر في التحصيل الثاني في جملة من هذه الظا  
 وياتي بعضها عن اشخاص وحكي عن المرتضى في مواضع اخرى في الثاني امر عنه كتاب الغيبة وغيره قال  
 ايضا وهذا قوي تقتضيه الاصول وقال ايضا فاما القول بان عالم بحر الثقة عليه لان الشريعة  
 تعرف الامن بهتة ولا يوصل اليها الا بقوله فتجارت الثقة عليه لم يكن لنا الى العلم بما كلفنا  
 طريق ثم ذكر ان الامام ايضا لا يجوز عليه الثقة اذا تعينت المحجة في قوله ولم يعرف المحجة الا  
 من جهته ثم قال فان قيل مع تجويز الثقة على الامام كيف السبيل الى العلم بهذا مذهبنا عقلا  
 وكيف يخلص لنا ما يفتيه على سبيل الثقة من غير فلنا اول ما نقول ان الامام لا يجوز ان  
 يتقي فيما لا يعلم الامن بهتة ولا طريق اليه الامن بهتة قوله وانما تجوز الثقة عليه فيما قد اخرج  
 والبيانات ونصبت عليه الدلائل التي لا تكون فيها فيه منزلة لطريقها صحتها الحق وموقفا  
 للشبهة ثم لا يبقى في شيء الا ويدل على خروجها من الثقة بما احيانا كما لا ينفك مدونهما  
 عنه ومن اعتبر جميع ما ذكر عن امتناعه ان لا يعلم على سبيل الثقة وجد هذا لا يقر بما ذكرناه  
 ثم ان الثقة انما تكون من العدد ودون الاول من الامم ذو الموثوق به فما يصدر عنهم  
 الى اوليائهم وشيعتهم واصحابهم في غير محاسن الجوار يرتفع الشك انه ليس على وجه الثقة  
 وما يفتون به العدد ويمتنعون به في محاسن الجوار يكون على سبيل الثقة كما يجوز  
 غيرها انتهى لا يخفى ان الثقة قد تكون لامور اخرى كما يتبين في محله وكثيرا ما يشبه غيرها على  
 في زمن الخصوف فلا عن غيرهم في زمن الغيبة وقد ورد الترجيح من الاخبار والجملة العامة  
 والموافقة وعلم الشيوخ والكلمة فيها وطعن فيه الحقون فلا الرضا عن فضله من الشيعة  
 كالغيب وغيره وللغيب فيه كلام ذكره في مسائل في القول بالثبوت ونفي احد وياتي الاشارة  
 اليه في الوجه الثامن وقد ادعى جماعة من متأخري الاخبار ان خلا الاخبار ومثلا  
 ليس لا للثقة والعمل بالاشارة الواردة لاجلها وما استدل ما بين هذه الكلمات من لنا من علم  
 اي حال تكلام الشيخ منظوفه كما لا يخفى ذكر فيه ايضا ان المعلوم هذا لا دلالة القاطعة  
 على عشر مسائل المرفوع ولذلك تكلمنا في طرقات الاخبار والاستحسان ثم ورد ما هذا  
 يؤدي الى الحجة والى ان الناس كلهم اوصا الحق من غير دليل يصلون اليه من جهته اجاب

كلام الشيخ في  
 التحصيل الثاني

كلام الشيخ في  
 التحصيل الثاني

او اكثر كذلك وجوب هذا ثابت مطلقا سواء قلنا بجحده اجماعهم ام لا فلا يلزم الدور  
 كما توهم وانما يلزم على ما تقدم عن الرتبة ان ولا يتوقف المطلوب عليه كما هو ظاهر  
 حتى على جملة من لا فاضل اذا لم يردهم ولم يرضهم بل ينتمى من الطرق الظاهرة ولا  
 الخفية مع امكانه علم موافقتهم لا منشاغ اخلافا واجب عليه نصب لجملة مع تنقائهم  
 عن فعله فاجماعهم على حكم يكشف عن كونه راي الا انما استقر وهم عليه عدم ردهم  
 لا في قول وقوعه ولذا يحكم بطلانه مع رده لا بطلان رده لانه بعد فرض وقوعه  
 وهذا الوجه وهو الاستناد الى عادة اللطف والقول بوجوب ذكره على الايام مطلقا  
 هو الذي اعتد به الشيخ في كتاب لعدة وغيره ويظهر منه ومن كتاب النية له غير انه  
 الذي رتضاه المرتضى او لا ثم رجع عنه ويظهر ما تقدم عن المرتضى ان الطائفتين  
 عنه فيها من غير ما انه من هب خطابنا فديما وبه صرح الشرح في الرتبة ايضا  
 مرتبة الوجه الثاني في قد بطله بما سبق عنه واقرة المرتضى على الامر من معاملة ينكحها عليه  
 ايضا من هب جماعة آخرين من قدما الاطباء مناخرتهم لان منهم من مسئلة الاجماع  
 ما ذكر منهم من رخص ما يترتب على قاعدة اللطف بحيث يظهر منه القول في الاجماع انما  
 يلزم منه ظاهرا ذلك ولندكر جملة من كلما منهم في الباب كيلا نصرك شيا او ثبات ما  
 فاته في وانل لعدة صرح بان لاجماع عندنا اذا اعتبرناه من حيث كان فيه مقصود لا يجوز  
 عليه الخطا ولا يخلو الزمان منه وطريق ذلك لعلنا ونلسمع وصرح في بحث الاجماع  
 بخود ذلك وبين ان لا انه لا عبرة الا بقول الايام مواتة انما يعبر لاجماع وتظهر فائدة عند  
 نعتن قوله ليعلم بان قوله داخل في اقوال المجتهدين ولو لا وجوده كل من ان لم يكن لاجماع  
 جهة اصلا اي في كل زمان كما هو الظاهر ويحتمل وجه اخر فندبرتم ذكر في كيفة العلم  
 ما قلنا عند المختص الى قوله باقى القولين شيا اخذنا قال ويجزى ذلك مجزى الخبر  
 المتعارضين الذين لا ترجح لاحدهما على الاخر ثم قال وانما قلنا ذلك لانه لو كان الحق في  
 احدهما لوجب ان يكون تمام يمكن الوصول اليه ظاهرا لم يمكن ان على انه من باب التخيير حتى فطنا  
 ان يكون الحق في احد من الاقوال لم يكن هناك ما يميز ذلك القول من غيره فلا يجوز لنا  
 العوض لا استنار ووجب عليه ان يظهر بين الحق في تلك المسئلة ويعلم بعضنا  
 الذي ليسكن اليه الحق من تلك الاقوال حتى يؤدي ذلك الى الامتدقيق بقوله علم مقرر

كلام الشيخ  
 في كتاب النية

يدل على صدقه لانه متى لم يكن كذلك لم يحصل التكليف في علمنا ببقاء التكليف عند ظهور  
 او ظهور من يجري مجراه دليل على ان ذلك لم يتفق ثم ذكر انه اذا كان على القول الذي نفرد  
 دليل من كتاب وسننه مقطوع بها كان ذلك كما في بابنا من اواخر هذه التكليف لم يجب  
 عليه الظهور واظهاره من بيتين الحق على نحو ما بين ثم دفع الثاني بين هذا وما سبق  
 من الحكم بالتحجير عند الاختلاف وقد المرجح بان هذا اتمنا هو فيما يجوز التحجير فيه لا فيما اذا  
 كان الحق عند الامام خاصة او كان الحكم من الامور المتعينة وقد تقدم عند الحكم بالتحجير  
 دخول الامام بنفسه في احد الشترطين المختلفين الذين كل منهما يحكم بالتعيين لكن لا على التعيين وهو  
 ينافي كلامه هذا الا ان يصرفا للتعيين في كلام الامام منهم عن ظاهرهما هو الشان في الاحتجاج  
 المتعارضة المطالبة للجمع بينهما بالتحجير لا يخفى انه على هذا يمكن دخوله في الشترطين معا و  
 تساهله في ظاهرهما والتعيين لعدم لزوم محذور ومنه في العمل بالباقي بعد ثبوت التحجير فلا علم  
 بقوله ح واصحاب ظاهره ولا يخلو كلامه من نظر فتدبر ربما يلزم فيما اذا وقع النصيب على  
 التعيين ولم يمكن البناء على التحجير بوجود بيان قاطع للعدو وانما ان صرح بفضله العلما  
 في الوصول اليه ومتى فتح هذا الباب لم يستقم كلامه دليله بل انما يثبت كذلك انما يقع على  
 كون التحجير مع فقد المرجح من الاحكام الظاهرية لا الواقعية واكتفى في الترجيح بما لا يوجب العلم  
 ويؤيد ذلك جعل القولين المختلفين كالتحجير المتعارضين الا انه ينافيه عدم تجوز  
 الاجماع بعد الخلاف على احد القولين معللا باننا في التحجير ثابت قبله فتدبر ثم قال  
 وذكر المرفوض اخيرا انه يجوز ان يكون الحق فيما عند الامام والاقوال الاخر تكون كلها  
 باطله ولا يجب عليه الظهور لانه اذا كان الحق النسبة في اشتراكه فكل ما يفوتنا من ان نطلع به  
 بصرفه وبما معه من الاحكام تكون قد انبثنا من قبله فوسنا في لواننا لا ينافي في سنا الظهور  
 انفعنا به وادى لنا الحق الذي عندنا قال هذا عندك غير صحيح لانه يؤدى الى ان لا  
 يصح الاحتجاج باجماع الطائفة فضلا لانا لانعلم دخول الامام فيها الا بالاعتناء الذي يتناه  
 فيه جونا انفراد بالقول ولا يجب ظهوره منع ذلك من الاحتجاج بالاجماع ثم ذكر الامور  
 تقتضي اعتبار دخول نفسه في الجمع بين بل اعلم بعينه كما عينا وقول علماء الامامية الملتزمين  
 بالاصول والفرع والمحمل في حقه من ذلك دون غيرهم وان كان من القمها واصحاب الحديث  
 عند كون الامام منهم قطعاً وغير ذلك مما يظهرون للهند في كلامهم ثم قال فيما اذا اجتمعوا

هذا كلامه في الاحتجاج

ولا الدلالة اذا لم يكن عليه  
 دليل على نحو ما ذكر وجب  
 عليه الظهور  
 الشترطين

الشترطين

هذا كلامه في الاحتجاج

هذا كلامه في الاحتجاج

الاستدلال بدليل او بليلى من اراد احداث يستدل بدليل اخر ما حصله ان الذى ذهب  
 اليه لا يمتنع ذلك فاذ كان ذلك لتدليل فاجوب العلم الا اذا اجموعا على انه لا دليل غيرهما  
 استدلالا به فانه يوجب العلم بان ما عداه شبهة ما اذا اجموعا على فيه فيجوز الاستدلال  
 به ثم لورد بان كيف وسع العصور ان لا يبين حتى يستدل به غير اجابة انما يجب عليه  
 ان يبين ما تنقذ راحة العلم عليه لا يكون هناك ما يقوم فيه مقامه قال ايضا لو لم  
 يتبين صلا شيئا اذا كان هناك طريق للمعرفة الى علم ما كلفه كان ذلك جائزا ليا واما  
 يجب عليه بيان ما هو موقوف عليه لا يكون هناك ما يقوم مقامه ثم قال لقولنا ظاهر  
 بين لطائفه ولم يعرف له مخالف يحتاج ان ننظر فيه فاذا جوزنا ان يكون قول معصوم <sup>من</sup> مخالفا  
 لا ينبغي ان يقطع على صحته وان لم تجوز ان يكون قول المعصوم مخالفا قطعنا على صحته  
 ثم بين ان الطريق الى العلم موافقة ومخالفة وجود دليل عليه على صحة ذلك القول وفشا  
 فان لم يوجد ذلك جبال قطع بصحته وموافقة لقول المعصوم لانه لو كان مخالفا لاله لوجب  
 نظره والا كان يتبع التكليف الذى لك القول لطف فيه فذ علنا خلافا لك ولم يفرق  
 في القطع بصحته وموافقة لقول المعصومين ما اذا اختلف وجود مخالفه انما يتوقف عليه  
 او دليل عقل او نقل لم يصلح كروا ونظرو اليه وما اذا لم يخالف لك ولا بين ما اذا اختلف  
 صدور ذلك القول الا عن قليل فيكون فاسدا لذلك ويكون هذا كافيا في العلم بفساده  
 او الحكم به وما اذا لم يخالف لك بان علم انه انما نشأ عن دليل فاطع منك في ذلك في العلم  
 بصحته وعن دليل ظني معتد عليه فيجزي فيه ما ذكره على قوله ولا يبين صلا شيئا الى ان لم يبين  
 وفروعها الخفية النادرة التي فلما يحتاج اليها وتجرعاده لا يتبع غير تعبد لنظر فيها  
 والحكم بما اقتضته اصول القواعد لا بما حكم به واحد بعد احد ظاهر بين الامامية وحده  
 او اشتبه بينهم وانت خبير بما في جميع ذلك وما في ما يكشف عن الحق الحقيقي لا اتباع فيه عن  
 قال ومن قال من احكامنا على ما حكينا معهم فيما تقدم انه لا يجب على المعصوم اظهار ما عليه من  
 حيث ان من هو سبب غيبته هو السبب لقول ما يتعلق بصحته فيكون قد ان من قبله  
 ان ما يفوته من الاستغناء بصرفه لا نام واعز ونهية تدان في من قبل نفسه فيبين ان  
 يتوقف في ذلك القول ويجوز كونه موافقا لقول الامام ومخالفا له ويرجع العمل الى مقتضيه  
 العقل حتى يقوم دليل يدل على جوب استغناء عنه قد قلت ان هذه الطريقة غير مرضية عند

ابن ابي عمير

لا تها توذي الى ان لا يستدل باجماع الطائفة اصلا الجواز ان يكون قول الامام مخالفا لها  
ومع ذلك لا يجب عليه اظهار ما عنده وقد قلنا خلاف ذلك انتهى هذا اخر كلامه في  
العقد في بحث الاجماع وحكي الشيخ المحقق في التعليق المرقى عنده في التمهيد انه ذكر فيه  
سيدنا المرتضى كان يذكر كثيرا انه لا يمتنع ان تكون منهنا امور كثيرة غير اصله اليانا  
عليها مودع عند الامام وان كتبها التالفون ولا يلزم مع ذلك سقوط التكليف عن  
الخلق لانه اذا كان سببا لغيره خوفه من اخافه من وجوبه الى الاستسناد الى من قبل نفسه  
فون ما يفوته من الشروع كما ان ما يفوته من اللطف بتصرف الامام اتي فيه من قبل نفسه  
قال وقال الشيخ واعتدنا على هذا في كتاب العقد في اصول لفقه قلنا هذا الجواب صحيح  
لو لا ما استدللنا في اكثر الاحكام على صحة باجماع الفرق فحق جواز ان يكون قول الامام مخالفا  
لقولهم ولا يجب ظهوره في القائل ان يقول ما انكرتم ان قول الامام خارج عن قول من نظام القول  
بالامامة ومع هذا لا يجب عليه الظهور ولا يتم توافيق نفوسهم بل يمكننا الاحتجاج باجماعهم  
اصلا انتهى قال في كتاب المغيبة ان المرتضى كان يقول حيا لا يمتنع ان تكون منهنا امور  
غير اصله اليانا مودعة عند الامام وان كان قد كتبها التالفون لم يقلوها ولم يلزم  
مع ذلك سقوط التكليف عن الخلق وذكر دليله على نحو ما تقدم ثم قال الشيخ وهذا قوي  
تقتضيه اصول وذكرني بعض المواضع الاخر ما يقوى ذلك ايضا في اكثرها ما ينافي في  
موضع في بطلان هذا مذهب الفرق ان كون الحق لا يخرج عن الامامة متقوع عليه وفيه خصوص  
وان اختلفنا في علم ذلك لان عندنا ان الله ان لا يخلو من امام مقصود لا يجوز عليه الخط  
فاذا الحق لا يخرج عن الامامة لكون المعصومينهم وعند الخالف لقيام الدلالة بذكرهم اذ لا على  
الاجماع حجة وفي موضع اخر ما مر في الوجه الثاني واخره فعل هذا اقول العلماء من الاغنياء  
فلم يجد فيهم ما لا ينافي المذهب لك هو من جهة لكسائبة والواقعية ان جدها رضيا  
واحدا او اثنين فانما تعلم منشاء ومؤلف فلا نعتد بقوله واعتبرا اقول الباقي ان الذين  
نقطع على كون المعصومينهم في موضع اخر استدللوا على ان جملة من المذهب تفرغ اليها  
وقال في اخرها ما التمسنا نقول يجب يمنع الله من حق يؤدى شرع لانه لا يمكن ان يعلم  
ذلك الا من جهة فلذلك وجب المنع منه ليس كذلك الامام لان علمه التكليف في حقه يتعلق  
بالشرع والادلة منصوبة على ما يحتاجون اليه لم يطروا الى معرفتها من دون قوله ولو فرضنا

كلام الشيخ في  
التمهيد

كلام الشيخ في  
التمهيد

يتهدى حال الحد لا يعرف الحق من المشعشعيات لا بقوله لوجبان يمنع الله منه ويظهر بحيث لا  
 يوصل اليه مثل النبي قال ونظم مسئلة الا نام ان النبي اذا ادى ثم عرض فيما بعد ما يوجب  
 خوفه لا يجب على الله المنع من ذلك على الكلفين قد تراحت بما اداء اليه فظهر طريقا الى  
 معرفة لطيفهم اللهم الا ان يتعلق بهم اداء اخرى للمستقبل فانه يجب المنع منهم كما يجب في الابتداء  
 فذكر سؤالي بين النبي والا امام ثم ذكر استثناء النبي صلى الله عليه وآله في الشعب الفاضل  
 وليس لاحد ان يقول ان النباسة عن قومه لا بعد اداء اليهم ما وجب عليه داء ولم يتعلق  
 بهم اليه حاجة وقولكم في الامام خلاف ذلك ثم بين وجه بطلان ذلك بان النبي اذا استمر  
 قبل الهجرة وما كان ادى جميع الشريعة فان اكثر الاحكام معظم القرآن ترك بالمدينة  
 فكيف يحكم ما نهى كان بعد اداء ثم بين انه كان ايضا يحتاج اليه حال سؤالي من جهة النبي  
 واستيادته والامر والتهي قال في اخوانه في كيف الطريق الى صبا الحق مع غيبة الامام  
 فان قلتم لا سبيل اليها جعلتم الخلق في حيرة وضلاله وشك في جميع امورهم ان قلتم يصيب  
 الحق بادلتهم قيل لكم هذا يصير بحال استغناء عن الامام بهذه الدلالة قلنا الحق على ضربين  
 عيني ونبي فالعقل يضاهي داءه والسمع عليه داءه منصوب من قول النبي ونصوبه  
 وايقول الامم من هذه صلوات الله عليهم فدينوا ذلك واوضحوه ولم يتركوا منه شيئا الا  
 عليه غير ان هذا وان كان على ما قلناه فالحاجة الى الامام قد بينا بوثبها لان جهة الحاجة  
 اليه مستمرة في كل حال وزمان ثم قال والحاجة المتعلقة بالسمع ايضا ظاهرة لان النقل  
 ان كان وادعوا الرسول وعن ابناء الامام قبلهم لتلاهم بجميع ما يحتاج اليه في الشريعة  
 فحاجته على التافهين لهدول عنه ما تفعل واما الشبهة فيقطع النقل ويقتضي في نقله  
 قال قد استوفينا هذه الطريق في تحقيق لنا في ثم ورد سؤال اخر من ضمننا الدعوى انما  
 على ان كل شيء شرعه النبي واوضحه فهو لازم للائمة الى ان تقوم الساعة واحال الجواب على  
 ما بينه في التحقيق مستوفى قال وحملناه ان الله تعالى لو علم ان النقل ببعض الشرع المرفوض  
 ينقطع في حال تكون القضية لا امام فيها مستمرة وخوف من الاعداء بما لا يسقط ذلك بغير  
 غير لا طريق له اليه فاذا علمنا بالاجماع ان تكليفه مستقرات على جميع الامة الى قيام القتل  
 علمنا عند ذلك انه لا تقوى على طاع النقل بغير من الشرع لما كان في ذلك لا في حاكمين منها الا ما  
 من الظهور والبروز والاعلام والانتذار ثم ذكر كلام المرفوض قواه كما سبق ثم ذكر بعد

ذلك ان يمكن الاثبات بوقولنا بوصول جميع الشرائع اليهم ولو لا ما وقعوا بذلك لجوز  
 ان يخفى عليهم كثير من الشرائع وينقطع دونهم فاذا علموا وجوده في الجملة من واجبه ذلك فكان  
 اللطف بمكانه حاصل من هذا الوجه ايضا انتهى ذكرني بتخصيص الثاني في جملة من هذا الظاهر  
 ويأتي بعضها عن الثاني وحكي عن المرتضى في مواضع اخرى الشافعي في كتاب الغيبة وغيره قال  
 ايضا وهذا أقوى تقضية لا وصول وقال ايضا فاما الرسول فاما البحر التقية عليه لان التيقية لا  
 تفرق الا من جهته ولا يوصل اليها الا بقوله فتجازت التقية عليه لم يكن لنا الى العلم باكملنا  
 طريق ثم ذكر ان الامام ايضا لا يجوز عليه التقية اذا تصدت بالحق في قوله ولم يعرف الحق الا  
 من جهته ثم قال فان قيل مع تجوز التقية على الامام كيف السبيل الى العلم بهذا مبدءا غمضا  
 وكيف يخلص لنا ما يفتي به على سبيل التقية من غير ذلك فاما اول ما قوله ان الامام لا يجوز ان  
 يتقيا فيما لا يعلم الا من جهته ولا طريق اليه الا من جهة قوله وانما تجوز التقية عليه فيما قد اخرج  
 والبيانات ونصبت عليه الدلائل التي لا تكون فيها فيه مزية لطريقها الحق فموصفا  
 للشبهة ثم لا يبقى في شيء الا ويدل على خروج منه مخرج التقية لما لا يحسن كلاما وبقية ما وثقنا  
 عنه ومن اعتبر جميع ما ذكره عن امتناع العلم على سبيل التقية وجد ما لا يقر بما ذكرناه  
 ثم ان التقية انما تكون من العذر ودون الوقي من المذهب ذو الوثوق به فما يصدر عنهم  
 الى اوليائهم وشيعتهم واصحابهم في غير محاسن الحقوق يرتفع الشك في انه ليس على وجه التقية  
 وما يقتضون به العذر ويخفون به في محاسن الحقوق يجوز ان يكون على سبيل التقية كما يجوز  
 غيرها انتهى لا يخفى ان التقية قد تكون لا موارثا كما يتبين في محله وكثير ما يشبه غيرها على  
 في من المختص فضلا عن غيرهم في زمن الغيبة وقد ورد الترجيح من الاخبار والخالف العلماء  
 والوافقة وعلى الشيخ والكلية غيرهما وطعن فيه المحتقون فلا ايضا عن فضلهم في الشيعة  
 كالغيب وغيره وللغيب في كلامه ذكره في ما لا يفي العقول الرقوي ونحوه لمدى وايضا لا شاة  
 اليه في الوجه الثاني وقد ادعى جماعة من مناخري الاخباريين ان خلا الاخبار وقالوا لا  
 ليس للتقية والعلم بالاشبار الواردة لاجلها وما اشد ما بين هذه الكلمات من التناقض على  
 اي حال فكلام الشيخ منطوقه كما لا يخفى وذكر فيه ايضا ان المعلوم قد لا دلة القاطعة  
 على عشر مسائل الفروع ولذلك تكلف الناس طرق الاخبار والاستحسان ثم اوردوا بان هذا  
 يؤدي الى الحيرة والى ان الناس كفوا اصبا الحق من غير دليل يصلون اليه من غير اجابة

كلام الشيخ في الغيبة  
 الشافعي

كلام الشيخ في الغيبة  
 الشافعي

بأن الله تعالى لم يكلف لأبداً يمكن الوصول إليه فما نفل من الشريعة عن الرسول صلى الله عليه وآله  
 نقلاً ظاهراً يقطع العذر وكفاية الرجوع إلى النقل ما لم يكن فيه نفل لا ما يقوم مقامه من الحجج  
 السمعية أما لأن الناس على ما نفل ولا نعلمهم يطالبون به على قول لا ما نفل  
 مقام الرسول وكفاية الرجوع إلى قول الأئمة المستخلفين بعد رسول الله صلى الله عليه وآله  
 ولهذا نجد الحكم في جميع ما يحتاج إليه من الحوادث موجوداً فيما نفل الشريعة عن ثمنها عليهم السلام  
 وكلما يتكلف خصوصاً في الاجتهاد والراي فيه نص مجمل ومفصل هذا ينقطع ما نطفه و  
 قال أيضاً فإن قيل قد علمنا أن نفعنا بالانعام والحج قد اختلفوا في مذاهب فيلزمهم أن  
 إلى ما لم يقطع اختلافهم وما يوجب لنا عن ذلك في اختلافهم ينقص ما ذكره هو وعليكم  
 قيل لم ليس بغير اختلاف من اعترف بالحجة في المذهب إلا أنهم لم يختلفوا إلا في ما عليه دليل  
 عن طريقه بعض ووصل إليه بعض هذا كما نقوله فيمن خلف في الأصول وإن كان خصوصاً  
 متفقين معنا على أن عليها أدلة موصلة إلى العلم وليس اختلافهم موجباً لارتفاع الأدلة  
 على ما اختلفوا فيه فكل ذلك عندنا الاختلاف في الشريعات لأن على كل حكم منه دليلاً  
 شرعياً من لم يصل إليه عدل عنه فإما أن يكون قبل نفسه وليس هكذا مذاهبنا فإنا  
 في الشريعات على أنهم مجمعون معنا على أن لا دليل على كل حكم موصول إلى العلم هذا ينقطع  
 ما اعترضوا به انتهى قال في كتاب الاختصاص أن من لا يعرف الانعام لا يجوز أن يعرف من الشريعة  
 إلا ما تواتر النقل به أو دلل على ما نطفه عليه من ظاهر قرآن واجتماع الأئمة عليه وآله ما نطفه  
 ذلك فانه لا يعلم وإن اعتقدتم قال والشرع يصل إلى من في البلاد البعيدة في زمن النبي أو  
 الانعام بالنقل المتواتر الذي من وذا من حافظ معصوم ومقتضى قطع دوهم وتوقع فيه ضبط  
 فلا ما حتى يصل إليه وينقطع عندهم فإما إذا فرضنا النقل بلا حافظ معصومين وراي التنا  
 فإنا لا نشق بانه وصل جميعه وجوزنا أن يكون وقع فيه تقصير لو كان لشبهة أو عهد وإتانا  
 فإما من من وقوع شئ من علمنا بان من وذا من معصوماً من وقع خلل لا فاه وهذا حالنا  
 في زمن العينة فإنا من علمنا بها التكليف وعلمنا اسمها العينة علمنا أن عدلنا منقطع  
 ولطفنا حاصل لأنه لو لم يكن خلاصاً لا سقط التكليف أظهر الله تعالى الانعام ليس لنا  
 وقع فيه من الخلل قال أيضاً إن اللطف بالانعام حاصل إلى من يظهر له من شيعته أدبكم  
 شوقاً لجميع الشرع اليك لأنه لو لم يصل إليه ذلك لما ساع له الاشتغال بالاستعوط التكليف

كلام في  
 كلام في  
 كلام في

عنهم فاذا وجدنا التكليف باقيا والغيبة مشتملة علينا ان جميع الشئ وصل اليه انتهى كرمية  
غير ذلك ما من كتاب لغيبته والتلخيص اذا ما ملكت عبارة التي ذكرنا وامننا لنظره على  
منها بالاجماع تصريحا او التزاما ووجدنا اننا من اضطراب شيئا في الاشارة الى ذلك اما  
المرتضى فقد تقدم ما يتعلق من كلامه بالامام في جملة مما نقلناه عن كتاب الشرح كذا فيما نقلنا  
الرسائل والطالب للشيخ الموصليات في الوجه الثاني وتقدم ايضا في كلام الشرح في  
قرنه المرتضى عليه ولا وحكي بعض مشايخنا وغيره ما تقدم عنه فيما نقلناه عن القدر من كتاب  
الدرية ولم نقف عليه فيما عندنا من نسخة وقد صرح فيه بان عندنا ان الاجماع باطل  
الحق منقول عليه ان من جهله غير معدود وان على التسمية اذ لا فائدة في العلم كالتقيا  
ولا يجوز التقليل لمن تمكنها من العلم وهذا كله ربما اقضى خلاف ما ذكره نعم صرح في حكم  
القول باظهار بين الصحابة ولم يعرف له مخالفة انه اذا انتفى لم يكن في الامانة الا ما لم يرد  
او ساكن من التكرار عليه فليس ذلك بتجده ولا اجماع لعدم دلالة السكون على الرضا انما  
تكون لغية من تقية وهبة وهبة وتدد واستصواب القول من ثلث بناء على القول بالاجماع  
والنصوب وغير ذلك من الاسباب الداعية صرح في حكم القول داوود من الصحابة ولم يعرف  
له مخالفة لا يجري بحري الاجماع لاحمال عدم سماع البايعين له وبعضهم وعدم دلالة  
عدم نقل قول اخر على اننا الحق فيه لا مكان الحق في هذه المسئلة مادام داع الى ان يقينا  
الحق فيها فلا ينقل قوله لان لم يكن له قول يجب نقله فان قدرنا ان الحاجة ماسة والداعي متوفرة  
الى قول الحق فيها امكان ان يكون للحق مانع من ظاهره فلا يقطع بكون الحق فيها ظاهرا ولا يخفى ان  
هذا باطلا لا يقتضي جواز السكون على الامام مع عدم رضاه بالحكم في الموضوعين كما يجوز  
على غيره لبعض الدواعي الموانع وقال في لطلاب للشيخ الثانية فان قيل الاجاز ان يكون الحق  
في بعض المسائل والحوادث عند الامام والناس في حال الغيبة في ذلك الامر على اطل ولو  
ذات التيقن عند ليس الحق واوضحنا اننا قد اجبتنا عن هذا الشك في كتابنا في الغيبة الشك  
والخبر وكل كلام امليثا فيما يتعلق بالغيبة بان الحق في بعض الامور لو حق على كائنه  
عند الامام الغائب لوجب ان يظهر ويوضح ذلك الحق ولا تنفع التيقن والحال عند نقلنا  
ان ذلك لو لم يجب لكما مكلفين بالطريق لنا الى علمه وذلك لا يحق بغير الايمان في الحق  
وغيره في الجواب بذلك على طريقة اصحابنا فانهم عولوا في الجواب عن هذا الشك على هذه

كل ذلك ايضا في كتابنا

الطريقة والتي يتوهم لان في نفسى يتفهم عندك انه غير متع ان يكون عند امام الزمان  
 غائبا كان وخاضع الحق في بعض الاحكام الشرعية ما ليس عندنا الا بشي مع قولنا بان يجوز  
 ان تكلم الامم شيئا من الذين حق لا يرويه من الحق في رواية ولا تكليفنا معرفة ذلك الحق  
 تكليفنا الاطلاق لا ناطق معرفة ذلك الحق التي سند بمعرفة الامام من حيث قد رنا  
 اذا كان غائبا الخوفه على اذا الذخوفه انه كان يحيط به يتبين لك الحق اذا كانا متمكنين من  
 ذلك نفس متمكنون من معرفة الحق الاترى ان نقول ان الله تعالى كلف الحق طاعة الامام  
 الانقياد له والاسماع به ذلك كله منتف على حال الغيبة والتكليف مع ذلك ثابت في العلم  
 منه فينا فاهم من حيث متمكن من اذا الذخوفه الامام عاونه فاق فرق بين الامرين ثم وحي على  
 نفسه واجاب بما تقدم في الوجه الثاني وقال في موضع اخر منها انه حكم الله تعالى  
 في الحوادث الشرعية الا وعليه دليل على جملة وتفصيل ثم قال فاذا قيل لنا هذه مكابرة  
 لا نعلم ان الحوادث غير متناهية فاحكامها اذ غير متناهية خصوص القرآن محسوسا  
 وما تروونه عن ائمتكم عليهم السلام الغالب عليهم بل اكثر وجهوه الورد من طريق الاخذ اليه  
 لا يوجب علما وعندكم خاصة ان العلة تابع للعلم والظن وشا الكلام في ذلك الى قال في  
 جملة الجواب على هذه الجملة لا تخلو الحوادث الشرعية التي تحدث من ان يكون حكمها مستقلا  
 من نصوص القرآن اما على جملة وتفصيل او من خبر متواتر يوجب العلم فقلنا يوجد لك في  
 الاحكام الشرعية ومن اجماع الطائفة المتخذة هي الامامية فقد تبين في مواضع اخرى  
 جده فان فرضنا انه لا يوجد حكم هذه الحادثة في كل شيء كراه كما فيها على حكم الاصل في  
 العقل ذلك حكم الله تعالى فيها اذا كانت الحادثة هذه وقال في تنزيها الانبياء الحق في زمانا  
 على ضربين عقل وسنن فالعقل يدرك بالعقل لا يوثقه وجود الامام لا افقده والسنن  
 انما يدرك بالنقل الذي في مثل الخبر ولا حق يجب علينا العلم به من الشرعية الا وعليه دليل  
 شرعي قد ورد النقل عن النبي والائمة من لدن عليه عليهم السلام ثم كما وانما يتفق المكلفون  
 بما نقل اليهم واتبع جميع الشريعة لعلمهم بان وذا هذا النقل اما على حال سند كونه  
 عاشدا منه وقال في رسالتي اجوبة مسائل عديدة في جملة كلام له في حق الامام  
 في كل زمان وبثوث العصمة لكل امام لم يعلم ان الحق لا يخرج عن الامم وجوز ان يجمع على  
 الباطل هذا يحتمل ان يكون لكون الامام الذي هو منهم وسيدهم على الحق فطاعا وان

فهو متمكن من الحق

في بيان ما هو مقتضى الحق في هذه المسألة

في بيان ما هو مقتضى الحق في هذه المسألة

كلام في حق الامام

في بيان ما هو مقتضى الحق في هذه المسألة

غير على غيره ويحتمل ان يكون نظره الى غيره فينتهي على ما سبق قال فيها ايضا ما كان قد  
يلزم من ذهب الى نقص القرآن ان يقال لجوز ان يكون فيها نقص منه فرائض احكام وشوا  
وكا نوافيه صالون من هذا الاكلام بان يقولوا لو وقع هذا لكان امام الزمان بينه وبينهم  
لان التكليف اذا كان يقتضي عمودا لادلة المكلفين متى كتم من القرآن ما يتصل من فضيلة  
وعبادته لم يمكن للمكلفين في المستقبل طريقا الى معرفة ما يلزمهم من التكليف هذا  
التكليف بما لا يطاق ثم اورد عليهم بانهم يلزم سقوط العقيد ببلاده ما نقص منه مع  
ثبوت سابقا قبل عرض المنقص الصاوة وغيرها قال واذا جاز ان ينطوي على كل  
مع ثبوت التكليف عليه بعض مصالح التكليف كما مثل لك في الجميع انه لو كان قد نقل الشا  
طعن صاحب الفتن على الامامية بتجوير وجود زيادة في القرآن قد كتمت لم ينقل واورد عليه  
بان الداهيين الى ذلك لم يعدوا ما تناصرت به الروايات واجعت عليه رواة من قبل  
اي والفاظ كثيرة شهد جماعة من الصحابة انها كانت تقرأ في جملة القرآن وهي غير موجودة فيما  
تضمنه مصحفنا والحال فيما روى من ذلك ظاهرة ثم قال وليس يلزم لاجل التجوير ما لا يزال  
يقوله مخالفون من انهم التجوير لان يكون جملة فيما لم ينقل بنا من القرآن فرائض وسائر  
احكام لا تانا من تلك بالوجه الذي كرهنا وعولنا عليه في اللغة بوصول جميع الشراعي الثاني  
قال في التباينات في جملة كلام اورد على نفسه ان مقتضى الامامية حفظ النبي الامم للشر  
ان المؤمنين عن النبي شريعة في حياته يجوز ان يكتموها ويخلوها بنفها حتى يحج على النبي  
الثاني والاستدراك ويجوز على الامية بعد موت النبي ان يكتموا كثيرا من الشريعة على  
ذلك على بيان الامام فان كان ظاهرة منا من ذلك استدركه وان كان غائبا فلا بد من ظهوره  
والحال هذا حتى قلتم لو علم الله تعالى ان سببا الغيبة شر في الاحوال لفي تكتم فيها الامم  
لا يعلم الامم من جهة الامام لما بقي التكليف على المكلفين لان ببقية التكليف مع هذا الاطلاع انما  
المصالح فيه والمفاسد فيخففان خشيتهم ما استأنفتموه هذا الكلام محطهم هالين يقولوا  
بوجه صوابنا ظهور الامام من الغيبة ورفع الغيبة اذا اجتمعت الامم على خطائهم هالين  
على طريق التاويل بعض الشريعة الى مذهبا طل ويجمعون عليه فيجب على الامم انهم الى الحق  
قبل لكم ما يدعون في ابطال على طريق التاويل والسبب في غيها لا يكون طريق الحق مستدرا  
ولا موقفا على بيان الامام حتى يقال فيجب عليه الظهور وان كان غائبا ويخرج سببا الغيبة

لا يمكن التكليف بما لا يطاق

لا يمكن التكليف بما لا يطاق

لا يمكن  
كان

يمكن ان يعلم الحق بالدليل الذي هو غير الامام انما يجب ظهوره ولا امام حتى يتبين ما الطريق  
 العلم لا قوله وبنيانه وهذا لا يتم الا ما ان يعدلوا عن نقل بعض الشرائع ويكتبوه حتى يخرج القول  
 بان لا جهة يعلم الايمان الا امام ثم ذكر في الجواب عن ذلك ما يقتضيه الاعتقاد عليه عندنا ان كان  
 وقال فيها في الجواب عن سؤال آخر قد اجابنا عن هذا السؤال بعينه في جواب مسئلة وثبت  
 من الموصل وارضنا ان ذلك يحفظ جميع الشرائع بالناسخ والافعال انما كان جائزا لاعتقادنا في  
 وانما منعنا منه جمعا لان كل من قال ان الامتياز هو بحجوز عليهم ان يكتبوا من الشرائع حتى  
 لا يذكره ذاكر لا يصلح المؤمن من ذلك الا ببيان امام الشرائع له وايضا حجة اسناد ذكره  
 غير ما يجوز فرضا وتقديرا ان يكون الثقة له ومن جهة الى ان قال من اجازة عليهم لم يحل  
 هم الامامية خاصة لا يسندون الثقة والحفظ الا الى الامام دون غيره وانما يستدل الثقة  
 الغير الامام من جملة الكتمان على الامية واذ بان بالادلة النافذة هو الكتمان عليهم فبالاجماع  
 يعلم ان الثقة انما يصح اسنادها الى الامام دون ما اشار اليه سابق الكلام في ذلك الى  
 ان قال ومن هذا الذي يستلزم في الشريعة في وفائنا هذه حادثة عما لا يفرق بين  
 وباعدا دلج من المنوات وظواهر القرآن كان يجب ان يذكر لجامع الفرة المحقة فهو المعنى في  
 في كثير من الاحكام قال في ولا لانصا ان جهة الامامية في صواب جميعها انما تبت او كسار  
 فيه غيرهما من الفقهاء هي اجماعها عليه لان اجماعها جهة قاطعة ودلالة وجبة للعلم فان انصا الى  
 ذلك ظاهر كتاب الله تعالى او طريقة اخرى توجب العلم وتقر اليقين فهي فضيلة ودلالة شصنا  
 الى اخرى الا في اجماعهم كفاية قال انما لاننا ان اجماعهم جهة لان في اجماعهم قول الامام لذلك  
 ذلك القول على ان كل من ان لا يخلو منه انه معصو لا يجوز عليه الخطا في قول الاصل من هذا  
 كان اجماعهم جهة وليلا فاطعنا حال تفصيل هذه الطريقة ببيان كيفية الطريق الى العلم  
 يكون قول الامام في جملة اقوال الامامية وجه معرفة مذهبه مع عدم تميز شخصه عينه  
 يجب من يقول من لا عرفه كيف اعرف مذهبه على سائر كتبه وكلماته البانبات الموصلة القهنية  
 ثم انه يخرج بالاجماع في كل ما ذكره من المسائل صرح في مسئلة انه لا يجب الشكوى الا في ثمة  
 اصناف بانه لا يقدح في دعوى اجماع الامامية على ذلك مخالفة ابن الجنيديون في غير ذلك  
 فيه ودلالة الاجماع والكثرة المروية عن الامام على قولهما في لك لشك دهما وقد اجماع عليهما  
 وناخره عنهما ومعا ضد اخبارهما باظهر وافوى واكثر منها وصرح في مسئلة اخرى في نص

كلامنا في انصا  
 كلامنا في انصا

كلامنا في هذا

الابل بتقديم الاجماع فآخره عن ابن الجنيّد كذا في سبأ انما الفرق بين سبأ من الزكوة صرح  
مسئلة ان لا شفيع مع تعدد الشركاء بتقديم الاجماع على ابن الجنيّد الضميمة على الاعيان الجمل  
لمقلوبهم انما صرح في مسئلة جواز حكم الحاكم بعلمه بتقديم الاجماع على ابن الجنيّد بالترقية كذا  
بكل ما لا يتحقق من يسمع كلامه ولا من الخصمين وفيه قول شهاده العبد فادعى الاجماع فيها انما  
في الشافعي اذا انتهى الامر الى ان يكون الحق لا يعرف الا من جهة الامام بقوله بان يعرض لنا قول  
عن الفضل لا يرتد الا من جهة من لا يقوم الحق بقوله وبقية الحق في قول الامام الفقيه بخلاف  
كما لا يجوز على الله والحال هذه ويجوز على كل منهما مع قوة اسباب الخوف الموجبة لها اذا لم تكن  
محلّة بالوصول الى الحق ولا منقصة عنه وقال ايضا انما يجوز على الامام الفقيه الفتوى فيما اذا  
بالحق والبيانات ونصبه عليه لا لان الحق لا يكون فيناه فيه من يله لطريقه الى الحق وقوة  
للمسئمة ثم لا يفي في شيء الا ويدل على خروجه من حيز الفقيه انما ايضا صاحب كلامه وما يفتقد  
او ينافي عنه قال ومن اعتبر جميع ما ذكره عن ائمتنا عليهم السلام على سبيل الفقيه جده لا يعرف انما  
وقال ايضا ان الاجماع لا يتحقق على جهة الفقيه لا لقنينة على جميع الامم فواحدة لا لا لغيره  
اذا لم يقطع على ان في جملة المحققين معصوما يؤمن غلطه ذلك وقال ايضا فان قيل انما  
الشيعة قد استفاضت علم الخوارج عن تقدم ظهورهم من ائمتنا عليهم السلام فاجابة ان  
الامام اي امام الزمان قيل انما كان يحيط ظنهم لو كان ما استفاضت من هذه العالم  
وثقت به لا يقتصر الى كون الامام من ورثتهم وقد علمنا خلاف ذلك لانه لو لا وجوب الامام  
مع جواز ترك النقل على الشيعة عنه لم امن من ان يكون ما ادّوّن اليانا بعض ما سمعوه  
ليس من من وقوع ما هو جاز عليهم كما انما لا يقطع على وجوه معصومين ورثتهم  
قال وليس تنكر اختلاف من عرفنا بالحق في مذاهب الا انهم لم يخلفوا الا فيما عليه دليل  
عن طريقه بعضهم ووصل اليه بعضهم ليس كذلك اختلاف مخالفين فيما لا دليل عليه انما  
وقال ايضا ان لفرقة الحق العالم بوجوده لا امام الحافظ للشرعية في عاقلنا نقل عن ائمتنا  
من النبوة صلى الله عليه واله وما لم ينقل عنه فيما نقل عن ائمتنا القاضيين بالعرفه وثقت  
بان شيئا من الشريعة يجب معرفته لم يخلفه من اجل كون الامام من ورثتهم وقال ايضا لا يجوز  
ان تنهى غلبة الخوارج الى حد يمنع الامام من بيان ما اصاع من الشريعة واخذ به لنا فلو كان  
ذلك لعلمنا كلفنا الله العلم بالشرع والثقة به لقطع على وصولنا الى العلم بانما مكلفون

بما ذكرناه

بما ذكرناه دلائل على أن الأمان لا يجوز أن ينفي عن غلبة الخوارج الجاهلية من بيان ما يبيح  
الشرع فاما حال الغيبة فغير ما افترض من المعرفة بالشرع ومن جهة ايضا على الوجه الذي بيناه  
لم نقل اننا نحتاج الى الاما من كل حال لغير الشرع بل لنقول واصله لنا ونحن نرى بذلك ما  
الغيبه علمنا اننا لو اخلنا لاطون من يثبت امرنا معرفه لظهر الاما من بنفسه صفة قال ايضا  
ان المعرفة بعين الاما وانه فلان دون فلان فهو وان كان معلوما بالنقل الا انما حاصل  
للتكليف من اثباته لعلمهم بوجوده مصروف في الزمان فتعلم انهم الناطون بما يجب عليهم من العمل  
للتعرف على عين الاما لظهور الاما واول على نفسه بالجهل قال ايضا ان في جماع الامة على ما في  
ظالم على لسان نبينا صلى الله عليه واله يفتقدون يقين من كان في زمانه لاننا واول على القول  
الى معرفة والعمل به دلائل على طرائق اخرى من ادعى سقوط التكليف الشرعي عن بعض الامم  
سوى بعضها عن النقل لم يتم باوجب عليه فيه قال ايضا فان قال ما ذكرتموه من كون الخوارج  
يؤدي الى الحيرة والى ان الناس قد كفوا اعتنا الحق من غير دليل يصلوا اليه من جهته قبل ذلك  
الله تعالى الا ما مكن من الوصل اليه من شريعة او غيرها ثم قال لهذا نجد الحكم في جميع ما يحتاج اليه  
الحادث وجوابا ينفعنا الشريعة عن ثبوتها عليهم لشم وكل ما يتكلف خصوصنا فيه الفياض  
الاجتهاد وطريق الظن عند الشيعة فيه نص لما جعل او مفصل قال ايضا طاعتنا في منزلة  
الغيبة تاويل مشكل القرآن والذين يبينان من تقدم من الامة الذين لقيتهم الشيعة اخذ  
عنهم الشيعة فقد يقينوا من ذلك وفشروا ما ذهبت الحجة اليه ونحن امنون من ان يكون من  
ذلك شيء لم يتصل بنا لكون امام الزمان من وراء الناطقين على ما بيناه وقال ايضا لم يوجب  
لاجل الاختلاف الحاصل في الاجتهاد ولا ذهبت الى ان الاختلاف في الشريعة يزيل القيام بالحجة اذا  
كانت الاول عليه منصوب الى ان قال ولو كان جميع الشرع فصل اليه لادلة الفاطمية فصل الى  
في اقلية من مثل ذلك لما وجبت الحجة الى الاما من هذا الوجه انتهى حكم ان ذلك مقتضى  
جواب المسائل الموصلة الى الثانية الفقهية قال في تفصيل الادلة وهناك طريق اخرى يصل بها  
العالم بالحق والجميع في احكام الشريعة عند ظهور الاما وبنية شخصه هو اجماع القرعة  
الحجة وهي الامامة التي قد علمنا ان قول الاما وان كان غير مقتضى الشخص اختلف اقول لها غير  
خارج عنها فاذا اجتمعوا على من ذهب من المذهب علمنا انه هو الحق والواقع في الحجة الفاطمية لان  
قول الاما الذي هو الحق في جملة اقولها وان كان الاما فاما ومنه من قد يثبت من شرع ذلك

كل من ادعى ان الشريعة  
التي هي في كتاب الله  
والتي هي في كتابه  
والتي هي في كتابه

الا انه سقط ان دل على كانه مبني على مد هبنا اكثر كتبه حكيمه عنه قال في المسائل  
الحكيات ما حصل ان الحكم ان كان مما اجتمع لا امانة عليه العرفية واضمح وان كان مما اختلفوا  
فيه ولم يتصور له فلا بد ان يكون في الادلة الشرعية ما يدل على الحق فيه بعينه لا دخلت عنه  
وقلما يغفل ذلك رجوعه الى مقتضى الاصل في العقل هو فقيه العالم به ايضا لانه لا يجوز  
على الله سبحانه ان يكلف بما لا سبيل للمكلف الى تمييز العلم به كما لا يجوز ان يكلف بما لا  
قدرة له عليه لا بد فيما كلفه العمل من طريق العلم والقطع وتميز الحسن من القبيح والواجب  
من غيره ليا من المكلف من الاقدام على القبيح ثم حكى عن بعضهم عدم تجوز خلوقه في دليل  
شرعي يدل على حكمه وقوى جواز الرجوع فيها الى الاصول العقلية كما هو الشأن قبل  
ارسال الرسول فقيده العلم ايضا ونقل عنه ايضا في بعض مسائله في بيان طريق الاستدلال  
انما لا يعلم ان الطريق الى صحة ما يدعى له الاستيعاد لا ما يميز في فروع الشرع فيها اجمعوا  
عليه من الاحكام ظاهر كتابه فاما وطريقه يقتضي العلم مثل ان يكون ما ذهبوا اليه هو اصل  
في العقل فيقع التسامك به مع فقد الدليل الموجب للاستفال عنه وطريقه قسمه مثل ان يكون  
الاقوال في هذه الحادثة محصورة فاذا بطل ما عداها ان تقوى شيء من ذلك في بعض المسائل  
خاذا الاعتماد عليه من حيث كان طريقا الى العلم وصار نظير الاجماع الذي ذكرناه في جواز  
الاعتماد عليه ثم قال في المصنف في الذي فقد فيه دلالة الشرع والعقل انه يحكون محيلين  
تلك الاقوال التي وقع الاختلاف فيها فالتان نذهب بفضة باقى شئ شئت منها لان الحق  
لا يعدو هذا الاجماع الطائفة عليها وقد فقد الدليل المميز بينهما فلم يتوجه التكليف الا للخير  
وقال فيما لم يوجد للامانة فيه نص على خلافه ورواها انه كان لك عند حدته ان تعرضه  
على عروضا من القران وقواهر ففلا يفتون تناول بعضها من قريب وبعد له فان لم يوجد  
له فيها دليل عرض على اصل الفصل على مقتضاها وان كانت طريقه القسمة مناطت على مقتضاها  
وان فقدت ما فقدت ذلك كله كنت باختيارها تعلم فيه على انكرا انتهى قال في الذكر وغيره  
من مثلت فيه الخيرة ان يختلف هل الحق في حكمه حادثة تنزل على جميع عند التامل والجمع  
لا يوجد في الادلة ما يرجح احدا لوجهين على صاحبه فيكون التام محيل بينهما في نفسه فيما  
يفت به غير انتهى فانه جاز ما قصدنا ذكره هنا من جواز الاستيعاد والمرضى اضطرارها  
غير خفي على اولى انتهى اما الباقون فقال الشيخ الكراحي منهم في كمال القوم وكتب ما يقول

فولما علم من ان  
يبتع مع ذلك ان يكون  
في بعض ما اجمعوا عليه

ما عدا ما اجمعا واحدا من الا  
ثبات لا يخلو الا ذلك المقتسم  
كان الدليل على صحته  
بطلان

انما لا يمكن  
ان يكون الحق  
انما لا يمكن

لنا الخالقون اذ اكنتم قد وجدتم السبيل الى علم ما تحتاجونه من الفناوى فى الاحتكاك  
 المحفوظة عن لائمة المنقذ ميان عليهم السلام فقد استقيتم بهن لك عن امام الزمان وهذا  
 قول غير صحيح لان هذه الامار والنصوص فى الاحكام موجودة مع من لا يسجل منه الغلط  
 التسيان وسمو عه بنقل من يجوز عليه لتروا الكمان واذا جاز ذلك عليهم لم يؤمن وقوعه  
 منهم الا بوجود معصوم يكون من ورائهم شاهد احوالهم ظالم باخبارهم ان غلطوا هذا هم  
 اولوا ذكرهم وكنوا على الحق منه دفنهم امام الزمان عليه السلام ان كان مستتر عنهم  
 بحيث لا يعرفون شخصه فهو موجود بينهم يشاهد احوالهم ويعلم اخبارهم فلا ينصرون لفعل  
 اوضاعا عن الحق لما وسفته الغيبة ولا ظهر طوره ومنع من ان يبين الحق وثبت الحق على  
 الحقائق وقال ايضا ان الناس بعد رسول الله مكلفون من شهادته بما كلفه من كان فى وقته  
 وقال ايضا لم يكن الله تعالى لبيع حجة الاستنار الا وفدا وجدا لا من صدق باه عليه السلام  
 ما ينقطع به لا عذر وفاته ولما البيان لها ودعها فى الكتاب المذكور ويجب ان يؤخذ منها  
 الذين فى زمان الغيبة من ذلك العقل كتاب الله عز وجل الاخبار المتواترة عن رسول الله  
 وعن الائمة وما اجعت عليه الطائفة الامامية فاجمعها حجة فاما عند ظهور الامام فى  
 الفزع عند الشكالك وهو المبني على العقلان والمعرفة بالتمحيات كما كان لبيته صلى  
 عليه واله والى لا يخفى ان مقتضى الجمع بين عبادته هو البناء فى الاجماع على الوجه المذكور  
 وقال الشيخ ابو الصلاح الحلي فى الكاوى طريق العلم بفتيا الائمة عليهم السلام سماعه شفاها  
 منهم او بالتواتر عنهم او قول من نصوا على صدق كونه كل واحد من هذه طريقا للعلم  
 وطريق العلم لان موافق من زمان الغيبة بفتياهم واتبعتهم عنهم واجماع علمائهم  
 اذا كان التواتر طريقا للقطع بغير اشكال بجملة النقول واجماع العلماء من الامامية يقتضى  
 دخول حجة المعصومين بجلالتهم لكونه واحدا منهم دون من عدل من الفرق الصائبة لاصول  
 وانما واما مذهبنا عليهم السلام ودون غائبتهم ثم ذكر وجهه لبيان ان الطريق الى العلم  
 بالتواتر والاجماع هو الاخذ بالعلماء وسماع نقلهم وفتياهم وقراءة تصانيفهم وقال  
 انه من يملك مكلفا العلم بالشرعية طريق العلم بها من الوجه الذى هو فى العلم تواتر الامامية  
 بمظن احكام الملئ عن ثمة الصائبة عن الله سبحانه واجماع العلماء على التواتر وابه وما  
 لا تواتر فيه من احكام الملئ فعل به ويعد ما تضمنه كتابنا هذا وامثاله من تصانيف علمائنا

كل من اختلف فى  
 كلامه فليكن  
 اربابا

كل من اختلف فى  
 كلامه فليكن  
 اربابا

كل من اختلف فى  
 كلامه فليكن  
 اربابا

فعله

من الفتيا التمهيدية مستند الى المحطة العصورية ويعلم اختصاصهم كما يعلم اختصاصنا  
 نعمته كتاب الترمذي بمذهب الشافعي وما تضمنته الطحاوي بمذهب أبي حنيفة واطحانه فيان  
 العلم بمقتضاها انما من للمصنفين او خطاهم في ذلك لعلهم يفيدوا المأمورين من الاحتد  
 عليهم السلام لا اختصاصه بالتواتر عنهم ولا إجماع الذين قد بينا كونهم مطهرين الى قيامهم  
 بذلك عن النظر في هذا السائل الذي لا فرق في صحة المسئلة بين ان يدرك ليل مفرد عليها تكليبا  
 او سنة او إجماعا وبين ان يعلم استنادها الى فتيا صادقة عن الله تعالى كانتا كان او اما ما  
 مبطلها عنه لا تكفي جميعا فاما نعمان من دين نبينا صلى الله عليه وآله عن تطلب برهان مفرد  
 بشئ منه ولهذا لم يتكلف سلفنا الاستدلال على عينا السائل المعلوم اضافها الى انهم  
 عليهم السلام في سائر الكلام في ذلك وبين عدم معدودة الجاهل الضاد واغراض عن الحق  
 النهج المذكور بقص لا غرض من الفاسدة كما لا يعد الجاهل الاحكام الانسانية العلوية  
 لحصول الجهل باغراضه عن سلوك طريق العلم مع قربه وقال فكان الطريق الى فنيائنا  
 عليهم السلام مسادا بالطريق الى فنيائنا ومساونا لكل سبيل الى مفاصل كل متكلم  
 على ابي هاشم والنجي والنجار وابن كرم وكل فقيه كالقاضي حنيفة والشافعي وذاودين  
 على الاضغاث في غيرهم من ارباب الملذات المقالات ثم ذكر ان الطريق الى فنيائنا عليهم  
 الكثرة ووضح دلالته من سائر ما ذكرنا ناطقها فاذ بلغوا من الكثرة الى ان صالحة احد  
 من ارباب الملذات لا يبلغون عشيرتهم لا عشيرتهم مع شديدي دودهم وديار ضلالتهم  
 تنسكهم وتخرجهم وساغ الكلام في ذلك الى قال فليتنا مل الطال الجال ناطقينا واهل فنيائنا  
 والمصنفين واهل الاجتهاد فيظفر في نقلهم وفنيائهم وقصائدهم حجاجهم الذي طريق  
 المشرق والمغرب وامشغ الاقاي رواية وتصنيفا ومناظرهم من ثم الهدى عليهم السلام  
 الى الان مع تطابق ما بينه وانظام مبانيه ووفق الفرع الشريفة انما اقتضت الاصول لخصيه  
 فهي يفعل ذلك يعلم صحة اضافته ما يقبض الى انما عليهم السلام كما يعلم من سلك هذا المسلك  
 صحة اضافته كل ما الى مبدئها ونحوها الى منفيها والافعل فالج لا زنة له لتقصيره وتجب  
 عليه ثم ذكر انه يسقط بذلك اعتدال من اجتناب فنيائنا لهذا العلم باضافتها الى انما واخل  
 تفصيل ذلك على سائر كتبه كالمعروف والشافعي والكافي ثم قال فان قيل فقد استغنيتم اذا  
 لا على ما ذكرناه في خطبة الشريفة بليتها عن الامام ولستم تدعون الى ذلك قبل قد

من هذا السؤال ونحوه حيث كثرناه وجملة ما وان علمنا صحة اضافته ما يفرضه الامامية الى  
 اثمة الهدى من اياه حجة الزمان عليهم جميع السلم فلو لا وجود الحجة المعصومة من ربه فقلنا  
 ومن جملة الجمع من منهم لم يقطع على صحة اجامتهم لا يثبتنا الوصول الى جملة الشريعة بفعلهم  
 الجوزي ببقاء كثير من الاحكام الشرعية لم تنقل اليها وان علمنا صحة اضافته المفعول الى المضاد  
 عليهم السام والطباق علمهم على الخطا وانما ارفع هذا الجأش من الخطا عن الجمعين لان  
 الحجة المعصومة في علمهم وذلك السبب عن بلوغنا جملة ما كلفناه من شرعية الوجود الحجة المعصومة  
 المتصويان ما لا سبيل الى بيانه لان جهنم وانما كبر من يراذله على المضاد  
 ابائه عليهم السام فكيف بنوهم فلان في وصولنا الى الحق في زمان لعينة الذي لم يتم الا في  
 الحجة استغناء عن الحجة لو لا الغفلة الشديدة عن الصواب ثم حال استيقا ما يتعلق بذلك  
 على سائر كتبه كالغريب وغيره مما قال في الجزء الاول من تقريب المعارف بعد ذكره  
 امامته الامية عليهم السام وليس احيدان يقول مستدلا لكم هذا بينته على الاجماع وانتم لا  
 بخلونه حجة لا باجماع الله لا تخالف في كون الاجماع حجة وانما تمنع من خالفنا من ثبانه حجة  
 من الطرفين الى يدعيها الخلاف في ذلك المذهب يقتضي تكاده فكيف بظن بنا ذلك مع  
 العلم باثباتنا مقصود ما في كل عصر من جملة الفرق الاسلامية وليس ان يقول غيبا كحجة  
 الاجماع مقصود على المعصوم الذي لو انفر فوله لكان حجة لان غيبا نادى دخول المعصوم في الاجماع  
 كاعتبارهم دخول العالم في كل اجماع ونساده بحجة غيبا نادى دخول المعصوم ما قام من ذلك  
 فالحال صحيح قال ايضا بعد ذلك انا امنون من كون الحجة المعصومة الموقوفة جميع الاقوال والادراك  
 والافعال من جملة الفرق الخالفة للاسلام لقيام البرهان على ضلال جميعها ولا من فرق  
 الامية المنكرة للعصمة في الانام لضلالها ايضا واذا وجب هذا اقتضى كونه من جملة الفرق  
 الفالكية المعصومة ووجب لذلك القطع على صوابها فيما اجمعت عليه قال ايضا في هذا  
 في ما قلنا من غيبته ليس احيدان يقول فهب تكليف عدائه مع غيبته لا رتبة القضيير  
 على الواجب من تمكينه فابال ولبانة المعارف من المتدينين بطاعته يمتثلون لظهورهم بغير حجة  
 غيرهم ويلزمهم تكليف ما ظهور الامام لطف فيه مع غيبته بجزيرة سواءهم ومقتضى لظهور  
 عنكم بخلاف هذا لاننا لا نقطع على غيبته الامام عن جميعهم بل يجوز ظهوره لكثير منهم ولا  
 يظهر له منهم فهو عالم بوجوده ومندين بغير طاعته خائف من سطوته لجوز ظهوره له

كلام في اجابته  
 حجة الزمان

كلام في الاجماع

من شيعته

وكلهم مكلف في كل حال متصرف من ان في جناية او من غير من الجناية فبعبته عنده على هذا التقيد  
 كظهور في كونه فوجودا معها بالخاله مع الغيبة ابلغ في التحريم من حيث كانت حال الظهور وتضمنه  
 اختصاص الحجة بمكان معلوم وظلوه بما عداه في حال الغيبة لا مكلف الا يجوز اختصاصا لا بما  
 بما يليه من الامكنة ولا يامس ظهوره فيها واذا كانت هذه حال اولياءه عليه السلام في زمان الغيبة  
 حسن تكليفهم بها وجودا لا نام لطيف في ان كان غائبا الحصول صلاحهم فيها الظهور وما خطبه  
 صلوات الله عليه لشرعية وتبليغها في حال الغيبة فانها المتحصل لا بعد تبليغ ابائه جميعا <sup>لشيعته</sup>  
 الى الخلق وابائهم من احكامها وابداع شيعتهم من ذلك ما يدرج به على كل مكلف حفظهم عليهم السلام  
 في حال وجودهم وحفظهم بعد فسادهم بكونه من وراء التاقلين احد المجيعين من شيعته  
 وشيعته ابائه عليهم السلام نظام والحال هذه اجماع العلماء من شيعته وتواترهم بالاحكام من  
 ابائهم مع كونه حافظا من وزائم مقام شافهم الحجة ووجه على كل مكلف العمل بالشرعية الرجوع  
 الى علماء شيعته والتاقلين من ابائهم لكونه من الخطا فيما اجمعوا عليه لكون الحجة المأمور  
 واحدا من المجيعين وفيما تواتر واعين الصائين من ابائهم عليهم السلام لصحة الحكم للعلوم بالتواتر  
 استنادا الى المعصومي تبليغ المأمور في ذاته وقطع على بلوغه جملة ما يعتد به من الشريعة  
 لوجود الحجة المعصومة المنصوب لتبليغ الملة وبيان ما لا يعلم الا من جهة الامس كما ذكر عن النبي صلى الله عليه وآله  
 اجمعوا عليه فقد فنيا بخلافه لزيادة فيه من اذا الشريعة في حال الغيبة بالطريق التي  
 ما ذكرناه والحجة قائمة ولا معضل ولا مشكل لا وعند العلماء من شيعته فبعبته وتواترهم  
 على الصحيح منه برهان من طلب لك طفرية طفر العلماء من شيعته ومن عدل عنه وعرض  
 الحجة مع لزومها لتجويد شيعته ووضوح الحق في جملة على جهله مواصل الشريعة في الامور  
 على جميعها فالتبعة عليه لتقصير عما وضع برهان لزومه والحجة بينهم وبين منكره ذلك لا  
 قد استوفينا ما يتعلق بهذا الفصل في كتاب القعدة ومسئلتى لشافيه والكافية ووضحها  
 بشوق الحجة به وسقطنا ما يتعلق به من الشبهة فذكرها هنا يخرج عن الغرض من هذا  
 متوفى ثم قال بعد كلام في البيان اما ارشاد الصالحين الحق اليه فالادلة على التكليف الفعلي  
 ثابتة والتجويد من ترك النظر فيها حاصل والبراهين على الحق من التكليف الشرعي في التوفيق  
 من الاعراض ظاهرة وان كان الحجة غائبا ففضل عن تكليف بمقتضى او شرعي والحال هذه ان  
 قبل نفسه لم يجب على الاما ارشاده لكونه قادرا على النظر في دلة المعارف مستطاعا لا متعذرا

الشبهة ما استند اليه وجود الحق المعصومين وذلك من وفوض النظر في ذلك مضمون عليه  
 بالتحقيق الشديد من تركه ولو فعل كل مكلف ما يجب عليه من العلم بما يلزمه من تكليفه خطأ  
 ومعنا لما لم يفعل الحق لانه لا يمتنع ولا عدل في تفسيره عما يجب عليه علمه علمه ان كان لا مآ  
 غائباً ثم قال ليس لا حدان يقول فاذا كان التكليف العطف والشيء ثابتاً والطريق إليها واضحاً  
 في زمان الغيبة فلا حاجة بالمكلفين فيها الى الحق اصحة التكليف من دونه وهذا ينقض لكم  
 بوجود الحاجة اليه في كل حال لا فائدة بيدنا ان العلم بوصول المكلف الى جملة التكليف الشرعي يمكن  
 مع عدم الحق المنصوب لحفظه ان علم احكاما كثيرة لتجوز بها اكثر ما كلفه من لشتم الموصول  
 اليه فكيف يعترض علينا القولنا بلزوم التكليف في زمان الغيبة مكان العلم بها في ذلك  
 مقتضى الاستغناء عن الامام مع وقوع التكليفين على وجوده ان كان غائباً عليه سلم ولا  
 غفلة الخصم ثم اجاب عن الايراد بان اذا كان عند الشبهة حال الغيبة كحال الظهور اذ اخرج  
 الله في التكليفين عقلاً ومعاً بل هو راجع عليه عندهم في بعض المواضع فلا حاجة بهم الى  
 ظهوره ولا وجه لتمييز ذلك وبعينهم الى الله تعالى وذكر في الجواب ان في ظهوره فوائد  
 اخرى عظيمة ومنافع كثيرة لا تحصى الغيبة وهي سبيل الداعي الى اتقوا الظهور والغبية فيه  
 تلك القوائد والمنافع وذكر منها سهولة التكليف الشرعي بيانه وسهولة كلفه النظر  
 في الادلة الموصلة اليه في حال غيبته لا يخفى ان جملة من كلمته في الكتابين يقتضي البتة  
 على هذا الوجهين السابقين وبعض الوجوه الالتهية بعد الراجح ولا سيما مع شتمهم لما فيها  
 الشائ والمذهب المألوف لانه ليس رايها معصومين خلافاً وقد تقدم الكلام على هذا  
 من كلامنا لا صاحب المذكرة سابقاً وقضى ما يسلم له في مسائل النظرية في الشرائع  
 قبل هو العلم بما ذكر فيها على سبيل الجملة اما على التفصيل فلا وبعض كلامه يقتضي البتة  
 على الوجه الثالث والرابع القريب منه والموافقة للشيخ في دعوى توقف الاجماع على ذلك  
 قد تضمن كلامه مؤراً اخر وقد ندوا ولنا بين متكلمي الاصلح لا سيما متقدميهم الحق  
 عنك خلافها ولا يتوقف تحقيق المذهب عليها وليس هذا موضع بيان ذلك ولم افق  
 على سائر كنهه التي حال التفصيل عليها ولا على الجملة لثاني من لفظة الجزء الاول الذي  
 عندك كان شيئاً جاداً وصححنا ما نقلنا عنه من اجاب الامكان وقد وقفنا على ذلك في  
 كتابه الكافي ولا نخلوا ايضاً من يتم ويحيى في بعض المواضع لم نقل عنه هنا الا ما وسع قلبه

في التكميل المقتضى  
 انما يتوقف على الكلام  
 ذلك الى ان قال ذلك  
 قد يتبين

كثيراً

الشيء على الجملة

كتاب الغيبة  
باب ما لا بد من  
الاحتياط في  
الغيب

بلفظ ومعناه وقال السيد أبو الكارم ابن هجر الجلي في كتاب الغيبة ويدل أيضاً على وجوب  
الامانة بعد التقيد بالشريعة قد ثبت وجوب التقيد بشريعة الاسلام ولو بالعلم بها الى  
انقطاع التكليف فلا بد والحال هذه من حافظ لان ما اقضى وجوباً دائماً وهو يمكن التكليف  
من الوصول الى العلم بما كلفه يقتضي وجوب حفظها واذا ثبت انه لا بد لها من حافظ فليس الا  
الامانة المعصومة قال أيضاً ولا يلزم على ما ذكرناه ان يكون المكلفون في حال الغيبة غير راحي  
العامة في التكليف ان يسهل عليهم تكليفها الامانة لطف فيه لان من يخاف الامانة من غيبها  
ومنعها ما منتهى وجوبها الى الاستئناس وتحرر من المضرة ولم يحصل لطف بتصرف الامانة لا  
يرجع اليه الا المكلف سبحانه فلا يجب الحال هذه ان يسهل عليه تكليفها الامانة لطف  
فيه ثم قال ولما اوليائنا العالمون بوجوده والفاطعون على امامته فرض طاعته لطف بهم به  
حاصل في حال غيبته لان منعه قولهم غائب عنهم انهم لا يعرفون شخصه لغيبته ولا يميزون  
من غيره ولا يعرفون بذلك انهم في وهو في غير ما يبحث لا يشاهدون ولا يعرفون اخبارهم ثم قال  
ولا يلزمنا اذا سؤنا بين الغيبة والظهور في داخل العقل في تكليفها وليائنا ان يكونوا  
اغنياء عن ظهوره لان لهم فائدة كثيرة سوى ما ذكرناه وذكرنا ما تقدم عن الجمل أيضاً  
من مهولة التكليف الشرح ببيان وسقوط كلفة النظر الشا في الطرق لموصلة اليه في  
حالة الغيبة وقال أيضاً ان اللطف به حاصل لا فائدة في حال غيبته منفعون الشا  
الذي تدعو الحاجة في التكليف اليه فلم يكن ظهوره لهم واجباً وقال أيضاً اذا كان لنا من  
جمعة العقل الى العلم باحكام الخطاب طريق جاز من العصوان يترك بياناً لنا ويكمل يحصل  
علمنا فيستعين لتطري في ذلك والحال هذه علينا وذكرنا في الاجماع ما تقدم عنه منقفاً  
وقال أيضاً ان الاجماع بعد الخلاف يحري في ترجيح جري الاجماع المبني لان العامة الى العامة  
تجرح يقتضي لك ثم ورد شبهة الخالفين المبني على صحة الاجماع وقال لنا الاسلام ان  
الخالفين على قولين مجموعون على جواز القول بكل واحد منهما لان الاجماع عندنا باطل  
والحق مدلول عليه المكلف غير معد وفي الجمل به فثبت خلف الامانة على قولين فلا بد ان يكون  
الحق في واحد منهما وان يكون الاخر باطلاً وكذلك القول فيما زاد على ذلك وصرح هو في  
موضعين من الغيبة وغيره من الجليين كما في الصلاح وغيره على ما حكى عنهم انه لا يجوز للعامة  
تقليد العالم وانما يرجع الى العالم ليحصل له بسبيل العلم باجماعهم على الحكم فيقطع على صحة

كما أنه يرجع إلى خبايا الخفاء ليحصل طريق العلم بالتواتر ولا يخفى أن المحصل من عبارة هو التواتر  
 للشيء في دعوى الملازمة بين إجماع سائر العلماء وقول الإمام ولا يتما مع انحصار الدليل  
 ظاهرها على ما به وقال الشيخ أبو علي الطبرسي <sup>عليه السلام</sup> أعلم بأن قالوا فالحق مع غيره لا مام كيف  
 يدرك أن قلتم لا يدرك ولا يوصل إلى غرض جعلم أننا سر محيرة وضلالا مع الغيبة أن قلتم  
 يدرك الحق من جهة الأدلة المنبوتة عليه فقد صرحتم بالاستغناء عن الإمام بهذه الأدلة  
 وهذا يخالف مدعيكم فالجواب أن الحق على ضربين عقلية وسنخية العقل يدرك ولا يؤثر  
 فيه وجود ولا فضاء والسمعي عليه أدلة منصوبة من أقوال النبي ونصوه وأقوال الأئمة <sup>عليهم السلام</sup> <sup>عليه السلام</sup>  
 عليه عليهم السلام وقد بينوا ذلك وأوضحوه غير أن لك وإن كان على قلنا فالجواب  
 الإمام مع ذلك ثابت لا ريب قال وأما الحاجة إليه من جهة الشريعة فهي ظاهرة لأن النقل  
 الوارد عن النبي صلى الله عليه وآله لا يمتنع يجوز أن يعدل الناقلون عن ذلك ما ينقلون وبشبهه من نقل  
 النقل ويبقى فيمن ليس نقله حجة ولا دليل لا يحتاج إلى الإمام ليكشف لك ويثبتناه وأما  
 يثق لكلقلون بما نقل إليهم وأنه جميع الشريعة إذا علموا أن وراء هذا النقل أمما حتى أن  
 سد غلله وبين المشتبه فيه فالجواب إلى الإمام ما بقية مع أدلة الحق في أحوال الغيبة من  
 الأدلة الشرعية على أنا إذا علمنا بالاجتماع أن التكليف لازم لنا إلى يوم القيمة ولا يسلط  
 بحال علمنا أن النقل ببعض الشريعة لا ينقطع في حال تكون تقيده الإمام فيها مستمرا خوفا  
 من الأعداء باقيا ولو اتفق ذلك لما كان لا في حال يمكن فيها الإمام من البروز والظهور  
 الإعلام والاندثار انتهى ذكر الشيخ أبو الحسن الأربلي في كشف الغطاء عن الطبرسي نحو  
 ذلك مع هذا على ظاهره والظاهر أن السيد رضي الدين بن طاهر ذكره أيضا في ربيع شريف  
 كذلك وقال الطبرسي أيضا في جميع البيان في تفسير قوله تعالى في سورة الأنعام وأما ميتناك  
 البساطان الآية أن الجواب في هذه الآية دلالة على بطلان قول الأمامية في جواز التقييد  
 على الأنبياء والأئمة عليهم السلام ثم رد بما في هذا القول غير صحيح ولا مستقيم لأن الأئمة  
 إنما يجوز التقييد على الإمام فيما يكون عليه لا لقطاعه ويوصل إلى العلم ويكون الكلف مخرج  
 العقل في تكليفه بذلك فاما ما لا يعرفه لا يقول الإمام من الأحكام ولا يكون على ذلك دليل  
 إلا من جهة فلا يجوز عليه التقييد فيه وهذا كما إذا تقدم من البحث بيان في شيء من الأشياء  
 الشرعية فانه يجوز منه أن لا يثبت في حال أخرى لا من ذلك الشيء إذا اقتضاه المصلحة الزائدة إلى

هذا هو الحق لا يمتنع  
 ولا يخفى أن المحصل من عبارة هو التواتر  
 للشيء في دعوى الملازمة بين إجماع سائر العلماء وقول الإمام ولا يتما مع انحصار الدليل

هذا هو الحق لا يمتنع  
 ولا يخفى أن المحصل من عبارة هو التواتر  
 للشيء في دعوى الملازمة بين إجماع سائر العلماء وقول الإمام ولا يتما مع انحصار الدليل

ما روي عن عبيد بن الخطاب سأل عن الكلال فقال تكفيك أية الصفة انتهى ظاهره وكذا  
 الأمانة على ما ذكره فربما كان قبله وفي عصره فيكون عم وشمل مما تقدم عن الرضا غير  
 كما لا يخفى قال الشيخ المحقق في التعليق العراقي فان قيل ما الطريق إلى معرفة أحكام الشرع في  
 غيبة الإمام عليه السلام ان قلتم لا طريق إليها كان ذلك حكما منكم بان الناس في حيرة وضلال  
 ان احكام الشرع مهملة معطلة في احوال الغيبة لا طريق إلى معرفتها وان قلتم الطريق إليها  
 الكتاب السنن والاجماع كان في ذلك التصريح بالاستغناء عن الإمام بهذه الطرق  
 ذلك مبطل فلو كان احكام الشرع تؤخذ وتنتقل منه انه حافظ للشرع قلنا الطريق إلى  
 احكام الشرع بصوص الكتاب المبين والحجج مع بيان الرسول والائمة من لدن عليهما السلام  
 والنقل المرفوع عن النبي وعن الائمة من بعده قولاً او فعلاً وقد بينوا ذلك ووضحوه  
 لم يتركوا شيئاً لا دليل عليه ثم ذكر من الطرق الاجماع ايضاً وقد مر كلامه في الوجه الثاني إلى  
 قوله كفى لك في العلم بكون الاجماع حجة ثم قال فعلى هذا لا ينبغي كون الناس في الحيرة والضلال  
 في حال الغيبة ولا يلزم ايضاً الاستغناء عن الإمام في معرفة احكام الشرع لان احكام الطرق  
 إليها الاجماع وقد بينا ان وجه كونه حجة دخول قول الإمام فيما بين قوال الجمعين فانعرف  
 منها من غير هذا الطريق فانا انما نشق بوصول جميع ذلك اليها لكون الإمام المعصوم  
 المتألفين فما دام النقل والصلو والعلّة من نقل المتواترين فانه يجوز ذلك لا يشك فيه  
 وقع فيه خلل وانقطع النقل بالكلية وجب عليه الظهور اظهر ما عندنا فيتم نقل عن الشيخ  
 في التمهيد كلام الرضا عن الشيخ عليه السلام في ما تقدم فيما نقلناه من عبارات الشيخ فيما  
 نحن فيه ثم قال وعلى ما يترى إلى لا يقدح ما ذكره الشيخ فيما جوزه علم الهدى في ذلك لانا انما  
 نستدل على صحة الحكم بالجماع الفرة في الموضع المذكور انعلم اجماع جميع علماء الفرة المختصة  
 استثناء واحد منهم قطعاً ثم ذكر ما تقدم محصلاً في الوجه الثاني ثم قال فظهر ان ذلك ذكره  
 السيد غير مفقود فيه بما اورده الشيخ ولكنه يمكن ان يقال للسيد تجوز كون بعض حكم  
 الشرع مودعاً عند الإمام بحيث لا يطاع عليه غير على ما ذكر في وجهه عليه كون من فاته اللطف  
 بمعرفة ذلك الحكم الشرعي والعلم به معدوماً في نوات لطفه ذلك وان يسقط التكليف في ذلك  
 الحكم عنه لانه وان جازي بما اوجب الامام إلى الاستئناس والى من قبل نفسه فوات نفعه في  
 معرفة ذلك الحكم فلا ينافي له في فوائد ذلك الطريق وهو نقل المتألفين بتعليمهم كما ان ذلك

التعليق  
 على كلام الشيخ  
 في التعليق

كان ينبغي ان يكون التعليق  
 على بيان قسبيل في قوله  
 على اظهر ان في بيان احوالهم

الحكم او غفلته ثم وقواهم عن فعله نهبا نه افسد وسيد على نفسه الطريق لا قول الى غير ذلك  
الحكم فان الواجب حكم المكلف بحكمه واللائق برأفة الزونا الرحيم ان يوصله اليه من الطريق الا  
بان يقوى دواعي لنا فليس الى نقل ذلك الحكم ليكون هذا النهج او يقطع عنه التكليف فيه  
فعله هذا انما لا يجب تنويع دواعي لنا فليس حملهم بالطريق الموافق للحكم على النقل في حال يمكن  
الامام من اظهار ما عنده من الحق فاما في الحال التي لا يمكن فيها الامام من ذلك فانه يجب قوت  
دواعي لنا فليس حملهم على النقل بالطريق الذي كراهه وعلى هذا التفسير لا يمكن تجويز ما جوزه  
رضي الله عنه انتهى من نسخ الاصل من ستم ويناظر في بعض المواضع وقد اصلحنا ما نقلناه من  
ما منه مناه ولم نحل المقتضى قطعا الامنا ولا ما نقلناه عنده وعن غيره في سائر المواضع ثم ذكر من  
جملة ما قيل في سبب الغيبة من الاولياء انه راجع الى العلماء وهم الذين قوتوا شيعة الانساق  
بقال وهذا الوجه ليس صحيحا لانه لو كان كذلك للزم سقوط التكليف الذي لا امام لطف فيه  
عنهم لانه اذا استقر عن الشيعة لعلة لا ترجع اليهم ولا يتمكنون من زوالها ورفعهما لم يكونوا  
مراجل لعلة يجب سقوط التكليف الذي صفناه عنهم بعد فان الخوف من الاعدام انما  
يمنع من الظهور والكل ولا يمنع من ظهوره على وجه الاختصاص لشيعة المعتقدين لا امامه  
فرض طاعته ثم قال بعد ايراد وجوه عديدة للغيبة وتقوية منها كونه مسنودة الى التغيير  
من غاب عنه ما نقلناه انما يحتاج الى ايراد هذه الوجوه بسبب سنده عن الولي اذا سلمنا  
ان انتفاع الولي بلطف الامامة بغيبة الامام واستناره عنه فاما اذا لم نسلم ذلك وقلنا ان  
الولي مستغنى بلطف الامامة في حال غيبته لا امام انتفاعه في حال ظهوره فلا يلتزم ايراد  
من هذه الوجوه ثم قوى هذا القول وصححه كغيره من سبق اطلاق الكلام في بنيان تشييد  
مع ظهور ضعفه وبطلانه وذكره بل جميع ذلك من جملة الادلة على جوب نص الامام المعصوم  
بعد ورود الشرع انه قد ثبت ان شرع محمد صلى الله عليه واله لا يتم لجميع امته من لدن عصره  
الى انقراض التكليف وان حال لكل واحد في ذلك فلا بد له من حافظ موثوق به يحفظه بعد  
التهول ثم ويؤديه الى الاخلاف واهل الاعضاء المسبقة الذين يتبعون به ولا يشقوا  
بوصول جميع الشرع اليهم ويكون قد كفوا الاسباب لهم الى معرفة ذلك قبحا ولم يكفوا  
جميع الشرع وذلك باطل لانفاق ثبت لانه لا بد من حافظ للشرع ثم بين انه ليس الا امام  
المعصوم فقد غيم او امكان فقد انه قال لا شرع على الخ الجدل الجلي في اصول كتابنا شاهد الحق

لا يخفى ان الواجب على المكلف ان يتقوا الله  
ولا يستتر في الغيب من الوصول الى المكلف  
ما تضمنه النص من الوصول الى المكلف  
وقد وجدنا في الامام في كل حال  
مواثيق في الامام في كل حال  
واجب ان لا يقع في الغيبة  
ان يطلب نصيبا في كل حال  
والله اعلم في ظهور الامام في كل حال  
الواجب الاتفاق في كل حال  
فحينئذ لا يخفى ان الواجب على المكلف  
قوت دواعي لنا فليس الى نقل ذلك الحكم  
قوت دواعي لنا فليس الى نقل ذلك الحكم  
حيث لو كان ظاهر الامام في كل حال  
ثبت وجوب ستره في كل حال  
فحينئذ لا يخفى ان الواجب على المكلف  
عدم غفلة عن الامام في كل حال  
الكلت في كل حال  
والله اعلم

الى معرفة الحق اثبات وجوب الامام في كل زمان مع استغفار الشريعة واستمرارها الى  
 قيام الساعة يتعين وجوب زاحة العلة في حفظها بعد اتمام الخطا بمن يرايها في حال  
 الاداء ولا حافظ لها في الحقيقة الا من يحكم في وجوب الامناء وازاحة العلة بوجوب حكمها  
 وهو الرئيس الذي لا يجوز خلوه واما التكليف من جوده فيه لانها ان لم تكن محفوظة جازية  
 التبديل والتحريف فيها فهو مناف لوجوب القطع على صحتها ولا زاحة علة من هو مكلف  
 بها ثم بين انها ان كانت محفوظة فليست محفوظة بالكتاب غير من الادلة فاذا بطل ان  
 يكون شيء من ذلك حافظا لها وكان حفظها واجبا لوجوب زاحة العلة في التبديل  
 ثبت انه لا حافظ لها بعد موتها الا الامام لقائم في ذلك مقامهم ابطال جملة من المذهب  
 بانفراض اهلها وقال ان الحق لا يجوز انقراضه قال الشيخ كمال الدين سيم الجرجاني في قوله  
 الكلام ان علة وجود الامام لمن احدهما ان يكون الشرح محفوظا بوجوده لوجوب عصمته  
 ثم اورد دابة انما يكون محفوظا بنقل المعصوم اذا كان بحيث يرى في فساد الشريعة منه  
 اما اذا لم يكن كذلك فلا جواب عن ذلك قال لان عندنا الشريعة محفوظة في ما ينبغي  
 وهي التي في يدنا لم يفت منها شيء فاما اخلت وجب ظهور وليها وذكر قبل ذلك في بحث  
 في الطريق الى معرفة شرع نبينا صلى الله عليه واله بعد اتي الطريق الى ذلك عندنا قول الامام  
 المعصوم الذي لا يخلو زمان التكليف منه في حق من يحضره واما في حق من ائى غلظه  
 الشريعة معلومة لها لا تنزع عن النبي والائمة عليهم السلام واما الفرع فمعلومه بالطرف  
 المظنونة من النقل والاجماع والاجتهاد في بعضها واما عند من لم يقل بعصمة الامام لم يكن  
 له هو ما عدا قول المعصوم من الطرق لذكرها انتهى وهذا ينافي كلام المتقدم كما لا يخفى  
 وقد تقدم في اتمل الرسالة قبل الوجه الاول كلام المصنف المذكور في الاجماع وظاهر البناء  
 فيه على الوجه الاول والثاني وقال في كتابه الفصولي بطلان مذهب الكيسانية في قوله لا  
 انهم في وقتنا هذا لا يقية لهم ولا يوجد عدد منهم يقطع العد بطلانهم لا يوجد احد منهم  
 يدخل في جملة اهل العلم بل لا يجد احد منهم جملة واما يقع مع الناس كما يذهب عنهم خاصة  
 ومن كان بهذه المنزلة لم يجز ان يكون ما عندك من طريق الرواية حقا الا انه لو كان كذلك لما  
 بطلت حجج عليه بانفراض فساد وعدم تواترهم واستدحاج ذلك في بطلان جملة من المذهب  
 للشيعة ولا يعبد اختصاص هذا النوع من الاستدلال عندنا بالصواب الذي يبعد

والشيخ سيم الجرجاني في قوله

والشيخ سيم الجرجاني في قوله

كتاب الفقه  
في مسائل  
مختلفة  
في فقه  
الشيعة

او المنكرها اصلا فلا يلزم ان يكون حجة عنده على الطلاق وحكي بن طائوس كتاب الاقبال  
عنه في كتاب الحج البرهان انه قال عقيب الطعن على من ادعى حدث لقول بعد نقص شهر  
رمضان وقلة القائلين بما هذا لفظه وما يدل على كذب عظم ههنا فيها عصفا  
هذا وهو سنة ثلث وسنين ثمانية ورواه وفضلاء وان كانوا اقل عددهم في كل عصر  
مجمعون عليه يتدثرون ويغترون بصحة ودأبون الى ما يوابه كسيدنا وشيخنا الشريف  
ابي محمد الحسن دام الله غفره وشيخنا الثقة ابي لقاسم جعفر بن محمد بن قولويه يده الله و  
شيخنا الفقيه ابي جعفر محمد بن علي بن الحسين بن بابويه وشيخنا ابي عبد الله الحسين  
علي بن الحسين يدهما الله وشيخنا ابي محمد هرون بن موسى يده الله انتهى ذكر في الاقبال  
ان الفقيه انصرف في هذا الكتاب شيخا بن قولويه وفيه على الشيخ محمد بن احمد بن داود الفقيه  
كتب كتابا في النقص على كتاب بن قولويه في هذه المسئلة ثم صنف الفقيه كتاب مصابيح النور  
ذهب فيه الى مقال الشيخ الفقيه ورجع عما كان عليه في الحج البرهان بما يؤمن به من اخينا  
الوجه الثاني في الجماع ورجوعه عنه يقتضي مخالفة ونقل بعض العلماء عنه قال ان لقول  
بعدم نقص شهر رمضان قول جماعة من الفلاة والعامة وان حديث الرواية قد جعلنا الطائفة على  
العمل به وان حديثا ذهب اليه شاذ وهو موافق لما يثبت هل البدع وشاذ اذ يجر  
والعامة قال ايضا ان حديثا روي قد عمل به من الشيعة كما فقهائهم وجماعة علماءهم وهذا  
ومناسبتها يقتضي ضطراب المسئلة كما لا يخفى ذكر في كتاب الفقيه في حكم الخمس في  
الغيبة انه اختلف فحاننا في ذلك وعد من جملة غواطم بعض في صلة الدرية فقرا الشيعة  
على طريق الاستحباب قال ولست ادفع قرب هذا القول من الصواب عدتها علم ولا ايضا  
يدابيد الى ان يصل الى الامام بعد ظهوره قال هذا القول عندك اوضح من كل ما تشكك  
الحسن حتى يجب لقاسم يرسم فيه قبل غيبة سيحبل انها اليه فوجب حفظه عليه في وقت  
ايابيه ثم استصحب اخينا وذلك في سهم الامام خاصة وتقسيم الباقي على محقة من الدرية وقال  
انما اختلف فحاننا في هذا الباب لعدم ما يلجأ اليه من صريح الالفاظ وانما عند ذلك لموضع  
تغليط المخدع اذ من الدليل بمقتضى العقل والاثار من لزوم الاصول في خطر النقص في المالوك  
الاباذن لما لك وحفظ الودائع لاهلها ورد الحقوق انتهى فذا بابا مقتضى لزوم الاجابة  
دائما على الاحكام الواقعية الاولى الا انه لا يقتضي اصانته الامامة لها في كل عصر قد

كتاب الفقه  
في مسائل  
مختلفة  
في فقه  
الشيعة

اضطرب كلامه نفسه في هذه المسئلة وذهب في الرها لانه الغزالي صرف الجميع مستحق الحس  
 من لذته وحكي ابن دريس في الشرائع عنه في كتابه اعلام انه مستند على ذكره فيمن التفصيل  
 في ميزان الحجة باجماع الامامية وبالجملة في فيمن عن ميل المؤمنين عليه السلام عن النبي صلى  
 الله عليه واله وبطلان ما في المتن خالفه قطع على ضادة من العامة ذلم يعتمد ذلك على حجة  
 في ضاده وقال قد ثبت ان الحق لا يخرج من منه محمد صلى الله عليه واله ولو كانت الامامية  
 مبطله فيها اعتقدته منه وكان من خالفها ايضا مبطلا في نكاره لما ذكرناه في الحق من ملة  
 محمد وذلك باطل لما بينا انه في ذلك خالفه هو في المسئلة وكثير من ساجدين الاصحاب من فقد  
 او غاصروا او اخر عنه فيما ذكر من التفصيل وادعى بعضهم اجماع الامامية على خلافه وضججه  
 منهم مستندة من الاخبار وعنه بعضهم الى رواية الاصحاب كلامهم في الباب في غاية الاضطراب  
 وقد تقدم عن ابن دريس باطلا لبعض الاقوال يرجع القائل به عنه صير هذه المسئلة اجما  
 بعد ما كانت خلافا ومثله شائع كثير في كتب الاصحاب هو ما يعضد الوجه المذكور ومثله  
 وقال ابن دريس ايضا في مسئلة الحجة بعد نقل قول فيها اخبار واحد انها هو الظاهر  
 المجمع عليه عند اصحابنا المعول به في هذا وفي غيره من هذا وهو سنة ثمان وثمانين وخمس  
 عليه باخلا في بينهم وهو ايضا يؤيد ما ذكره قال الشيخ قطب الدين الرازي في هذا الموضع  
 ان حجة هذه الطائفة في صواب جميع ما انفردت به من الاحاديث الشرعية والتكاليف الشرعية  
 او شاركت فيه غيرهما من الفقهاء هي اجماعها لان اجماعها حجة فاطعة ودلالة موجبة للعلم  
 بكون المعصوم الذي لا يجوز عليه الخطاء فيه فان اضافا الى ذلك كتاب الله وطهيرة اخرى  
 توجب العلم وتثبت اليقين في فضيلة ودلالة نضافا الى اخرى والا فاجماعهم كفاية في  
 في موضع اخر منه انما قلنا ان اجماعهم حجة لان اجماعهم قول الامام اذ ذلك لعقول على  
 ان كل من لا يخلو من رئيس معصوم لا يجوز عليه الخطا في قول ولا فعل من هذا الوجه  
 كان اجماعهم حجة ودلالة فاطعة قال وهذه الطريقة واضحة مشرحة في غير موضع من  
 كتبنا انتهى لا يخفى كلامه ان كان ونوعا لوجوه لا اولين الا انه يمكن خله على الثالث كما  
 هو مقالة الشيخ تكون ذلك معروفا في زمانه وقيله وبعد وكون الرازي من اتباع ائمتنا  
 وثاننا فينا لئلا يجهل منتهى وقد ذكر في كتاب الديون منه ما يشهد بذلك حيث نقل في  
 مقتضى امر الله تعالى بكاتبه الذين في قولهم انه على الله والوجوب قال ان الاول صحيح

مسئلة في الحجة

كلامه في الحجة  
 مسئلة في الحجة  
 كلامه في الحجة  
 في فضائله

مسئلة في الحجة  
 كلامه في الحجة

اهل عصرنا عليه لقوله تعالى ان من بعضكم بعضا الاية وعلى العلامة الشهد غير ما عتد صلوة  
 العيدين ثم قال من اصحابنا من يكره الجماعة فيها سنده لا خطيبين لكن جهوا الامامية يصلون  
 هاتين الصلوتين جماعة وعلمهم حجة وهذا ايضا شهد بانكره قال السجدة المعتبرة في ذكر  
 الاقوال في خبر الواحد وكل هذه الاقوال منخرجة عن السنن الوسطة صوابا قبل الاصطحاب  
 او ذلك لقران على صحة عليه وما عرض الاصطحاب عنده وشديدا بطرا حلو وجوه وذكر الوجوه  
 مفصلا ثم قال اما ان مع عدم الظن بالذاعى المخالف لغيره فلو كان مع هذا الوقوف  
 على الطاعن المخالف له يتيقن انه حق لا مستحالة فنادى الاصطحاب على القول بالباطل خفا  
 الحق بينهم انتهى هذا يقتضى موافقة الشيخ في وجه الثالث في جعل عدم الوقوف على الطاعن  
 بمنزلة الاجماع وكلاهما خلاف مقتضى كلامي في بحث الاجماع وغيره لعل هذا من خواص الحق  
 عنده ولا يخرج في مجرد القول والقنوى قال في المعتبرين في كيفية الفصل الترتيب و  
 بيده بفصل راسه ثم ميانته ثم مناسمه وهو انظر في الاصطحاب ثم قال واعلم ان الترتيب لا يثبت  
 وجوب تقديم الراس على الجسد اما اليمين على الشمال فغيره صريحه بذلك الى قال في الترتيب  
 اليوم واجمهم يفتون بتقديم اليمين على الشمال ويجاوبونه شطرا في صحة الفصل فداقته  
 الثلاثة وانبا عنهم انتهى هذا مع ملاحظة قوة في سائر كنهه بما يوجب الى جهة مثل هذا  
 الاجماع عنده وهو يستقيم على الوجه المذكور وقال آخر المحققين في الايضاح في كتاب العبد  
 الكلام فيما يدخل في البيع ان من عادة المجتهدين انهم اذا تغير جهادهم الى التردد والحكم بخلاف ما  
 اخاره ولا يبطل ذكر الحكم الاول بل يتركها اداء اجتهاده اليه ثانيا في موضع اخر لبيان عدم  
 انقضاء اهل عصر الاجتهاد الاول على خلافه وعدم انقضاء اجماع اهل العصر الثاني على كل واحد  
 منهما وان لم يحصل في الاجتهاد الثاني يبطل الاول بل معارض له يلبس له انتهى في الايضاح  
 ان هذا مع عرض الاستشكال والتردد ولا نقصد يكون المعارض اجماعا يوجب لقنوى  
 بخلاف الاول وان لم يوجب لقطع بطلانه اما مع القطع بذلك فيجب بطلان الاول كالانقضاء  
 وقال في كتاب العقق وتوابه عند الكلام في مكانة الذي مشكك من عادة المجتهدين انهم  
 اجتهادهم في المسئلة ولا يغيرون من تصديفهم ما قد يعلم من يقف عليه لذلك الحكم وكما  
 وانما قال به ما لم قال عند الكلام فيها اذا سلم ولد الكافر في نساء الاستدلال على قول  
 ان عليه انقضاء اجماع اهل العصر الثاني قال في كتاب الفرق عند شرح قول والده في الطلاق

كلامه في الخبر  
 كلامه في الخبر

مسئلة في ترتيب الفصل

كلامه في التحقيق  
 الايضاح

مسئلة في مكانة  
 الكتاب

ولو طلق الحامل وذاها جازان بطاها ويطلمها ثانية للعدة اجاماً وفي سنة قوله ان المراد  
بالاجماع اهل العصر الثاني بعد عصر ابي بويه وابن الجنيّد لان فرض الحال في  
اجماع اهل العصر الثاني حجة مخصوصة على من ذهب لامامية فلهذا اطلق القول بالاجماع  
وقال في كتاب الفرائض عند الكلام في الوارث الذي يترقى فيك من الرق ان علي بن جعفر  
الاويين اجماع الامامية وان فرض بعضهم كتابي بويه على الامم لكنهم لا ينفها الا ان انفصل الاجماع  
من غيرهم وبعد عصرهم على النص على الاويين وقال في كتاب الفضا في احكام الشهادات  
عند الكلام في قول سلا بن بوث هلال شهر رمضان شهادة واحدة تقدم ضعفه نقد  
الاجماع على خلافه بعد انهم قال السيد عميد الدين في ذلك ان حد من لفه ما لم يفرغ  
انه ذهب الى ذلك غير وقد تقدم في الاجماع وما خر عنه وما خر عنه وقال المشيخي في  
حكم اخلاف اصحاب طوائف العلم بالنسبة الشطرنج الاولى التحية كالتحريم لغيره  
لوجوب التبيين على الامام ولو كان حادها باطلاً وميل الى الرجوع الى دليل الضل لان غيبة  
الامام مخوفة تمنع من تعيين الحق واللوم فيه على المكلفين انتهى ظاهر اخبار الاول مع نوع  
تردد فيه وقال ايضا في رد قول الصدوق بجواز الوضوء والغسل في الوضوء بعد سبق  
الاجماع وناخره وذكر نحوه فيها في غير ذلك ايضا وكذا في مسائل كثيرة في مسائل شتى استدل  
في الذكرى ايضا على جواز استصحاب الصلوة عن الميت بانه قد انفصل عليه الاجماع من الامامية  
الخلق والتفريق من عهد ابن طاووس من ما قبله الى ما ناهذا وقد تفردوا بجمعهم في حقيقة  
ثم ذكر ما يقتضي لا عتار بعد استنها ذلك في زمن الشيعة الائمة وسلف الشيعة وبجاء  
الاختصاص اليه بعدهم وقال ايضا اشهر بين مناخري لاصحاب قوله وفعله الاحكام بفضا  
الصلوة بحيث لا شغلها على خلل بل جميع العبادات الموهومة بها ذلك وبما ذكرنا وما لا مثل  
للوم في محضه وبطلان في الحياة وبالوصية بعد الوفاة لم ينظر بنص ذلك بالخصوص للوقت  
فيه حال ثم اورد وجوها للجواز والمنع واستقر لا قول وجواخر منها ان جماع شيعتنا  
وماراهمة عليه فانهم لا يزلون بوصون بقضاء العبادات مع علمهم بانها ويعيدون كثيرا  
اداء وقضاء وذكره المولى لان العبرة في الوضوء واخذ ان كلمات الاصحاب في كون المراد منها  
المتابعة وعدم الجفاف نقل كثير منها الى ان قال وكلام الشيخين ظاهر في وجوب المتابعة  
المنسوبة عدم الاخرى بالخالفه الا انه لم يزل في قول الاصحاب باعتبار الجفاف فاحضر المتابعة

المفيد لو حمل قوله لا يجوز على الكراهة انعقاد الاجتماع انتهى من العلوم ان المفيد ليس بامام  
الله طاعة متباعدة ولا من كسفه قوله عن قوله ويوجب موافقة فدهوى الاجتماع بحجة انما  
قوله على فرض ثبوته واحد على الشيخ المجهول تاريخه في الجملة مع انتفاء بدونهما الاستفهام  
الا على الوجه المذكور ونظائر ذلك شائعة في كلامهم كقولهم ان المسئلة الاجتماعية كان قد  
فلان كذا وكذا به الفلاني متأخر في التبيين عن كذا الاخر وعن سائر كتب وان صح فقل  
كذا عنه ونحو ذلك ومع ما ذكره على التمهيد اشكال اخر من جهات عديدة منها عدم  
قطع بند هب كيه منهم بل سخطها دها من عباداتهم مع ان معنى الاجتماع المحصل على القطع  
لا الظرف قد يبرر في كتاب البيان وظاهره بن الجيد ابن يعقيل العفوع من راج الكتاب  
وان لا خسر فيها والاكثر على جوبه هو المعتمد لانعقاد الاجتماع عليه في لافئته للتابعة  
واستنها والروايات فيه تنهى قد تقدم وباقي عنه ما ياتي في جميع ذلك وقال الفاضل التمهيد  
في قول التبيين ومقتل القواعد في شرح المبادئ حجة الاجتماع انما هي لاشتمال على قول  
العصوم ودخول في الجمعين قال مع ذلك في مسئلة فاضية اليوم مطلقا بعد نقل  
خلاف الصدوق في ذلك وانعقد الاجتماع بعده على خلافه وقول الشيخ بحجة لبس الملام  
للخيط بوجه منها انقراض الخلف حصول الاجتماع اليومي يكون حجة وقال ايضا ان الاجتماع  
منعقد اليوم على عدم اجزاء الواحد من اضطراري عرفه وجع لا نفراض بن الجيد من قال لثبات  
واتما الخلاف في غيره ذكر قول ابن دريس بعدم وجوب الهك على المصدود وقال الاولى  
التمسك في الوجوب بالاجماع فان الاجتماع انعقد على جوبه خلاف الواحد غير قاطع قال  
ان الاجتماع انعقد بعد بن الجيد على عدم دخول الزوايد الموجودة عند الانهتان في كون  
الاعم الاشهر وذكر نحو هذه العبارات في بطلان شركة الوجوه والوصية لكثير من الثالث  
مع عدم ايجاز الوارث في بعض مسائل الرضاع وفي جواز نكاح غير لها شيم لها شيمتة  
اذا كان احدا بوي حرا وعدا فثما والفتيح بالعيوب الى الحاكم وعدت نفيرا المكررة وقد علمت  
جميع المهمل بعدد وكون عاة الحاكم في الطلاق بالوضع وعدم اشتراط الخلع بالخصوع عند  
الحاكم وحرمة الطحال القضيبي والانتبين وكون المرتع في الارض انقضوا لانه ولاية  
اجزئها واختصاصا عن لشقة بالانتفاء بالبيع وبوجه الشريك وتقسيم ولا دالبنا لال  
المودوث للذكر مثل حظ الانثيين ومساكنة اولاد الاولاد لا يورثون وعدم اثبات الجدة مع

هذا هو المعتمد في  
الاجماع على ما في  
الكتاب

مسئلة في حجة الاجتماع

مسئلة في فضيلة  
النوم

مسئلة في حجة الاجتماع  
على الفصل

مسئلة في حجة الاجتماع  
في المصنف

الابوين والولد وكون لا رث بالاولاد بنا لا نعلم على العقود والعكس غيرك وكذا في  
 كثر العرفان في ان لبنت لابن الثالثين لابن لبنت لثلاث ذ الجتمعا اقل بنى قوله كثير وعليه  
 الفتوى على ذلك ولا سيما اذا اكتفى به من كثرنا ولى لنا خبرين وذكره بعد التصريح بفتوى  
 نفسه بقوله وهو الحق والاصح ونحو ذلك ولما قلنا يعتبر به بقوله فتوا الاصحاب كما في نسخة  
 مؤن القائل قبل العصا من هذا نظير ما قلنا يذكر ابن فهد في المذهب في نقل قولين واكثر  
 في مسئلته ان على ذلك على حد ما الاصحاب يحصل كلام المذاذ غير ما ذكره الجمع بين مقتضى  
 الاجتهاد وطريقه في الفتوى وبنا تخرج هذا مع عدم القطع بالحكم فانه لا يجمع دعوى الاجماع  
 فندبر وقال ابن فهد في المذهب في بعض المسائل ان الاجماع الفرقة تخرق طاعة لدخول قول  
 المعصوم فيه قال مع ذلك في تزويج بنت الاخ او الاخ على العدة والحال ان تحريمه لاجماع  
 الامم لعديمين وقد انفرضا وسبقهما الاجماع وتعبه ما ثم قال انه من مذهب الاصحاب قال  
 في باقية الآمة بالتخييل ان عليه لاجماع من الفرقة الامم منفردة لا يعرف عيشة قال في اشتراط  
 قطع الاوداج في النكاح ان الاخبار لا يثبت من ذكر الاربعين بل هو شئ ذكر الشيخ وانفرد  
 عليه لاجماع وقال في قتل المسلم بالذبح انه قول الصدوق وهو متروك وانفرد عليه  
 الاجماع على خلافه واستقر عليه وجه دعوى الحق لاجماع على جواز طلاق الحامل للعقد  
 بانه حصل بعد عصر الصدوقين وابن الجني لا نفرض الحالف فيه قال الصيغ في غاية  
 المرو في حكم الوصية بالصندوق وان عمل الاصحاب ان لم يستند الى نص فهو مخير قال في اشتراط  
 قطع الاوداج الاربعية انه شرط الشيخ وانفرد عليه لاجماع وهذا انما هو مذهبنا ايضا الى  
 الوجه المذكور وتوى في شهادة الصبي قول فخر المحققين بعد قبولها مقرر وقال في كراهية  
 ما اجمع عليه الاصحاب بشكل وهذا بنا ينافي ما ذكره كما لا يخفى وقال المحقق في كتاب  
 النكاح من شرح القواعد ان عصمة امه بنتها صلى الله عليه واله من الخطا انما هي باعتماد  
 العصور فيهم ولا دخل لغيره في ذلك ولا فرق بينهم وبين سائر الامم بانه وقال في تعليق  
 الشرائع ان حجة الاجماع عندنا انما هي بدخول المعصوم في اهل العصر من اهل الحل والعقد  
 ومع ذلك قال فيم يثبت الحق خلا في ابن بابويه وابن ابي عقيل فادعى الاجماع على كونه  
 المضاف لا يرفع حدنا لانفراض القول برفعه له بعدلها ونقل في شرح القواعد عن ابن ابي  
 عقيل ابن الجني انه في حكم الاستحاضة قال فما نادى ان لاجماع الاصحاب بعد ذلك

مسئلة في النكاح  
 بالخطبة

مسئلة في النكاح  
 بالخطبة

مسئلة في النكاح  
 بالخطبة

مسئلة في النكاح  
 بالخطبة

مسئلة في النكاح  
 بالخطبة

مسئلة في النكاح  
 بالخطبة

مسئلة في حق  
تقليد النبي

تقليد النبي عليه السلام  
في كل ما رواه عنه

كل ما رواه عنه في كل ما رواه عنه

خلافها ورد قول المتروك يجوز فعل صلوة الجمعة عند قيام الشمس بانقضاء الانعام على ذلك  
لندور الخالف انقراض الفاعل بقوله ورد على من يوتي قول ابن في عقيل جليته ام الحق اليق  
المدخول بها بانهم يمتسكون بالاجماع فيما يكون الخلاف فيه فظهر من خلاف هنا فان ابن الج  
حقيل قد نقر من الفاعل بمقاله وحجة الاجماع فالخير هم هو المقتضى به وقد ذكر ايضا في مواضع  
اخر ما يؤيد ذلك وما يخالفه كما في تعيين مهلة المثل غير و قال في بحث الامور المعروفة و  
تماما يدل على ان لبيت الجته لا قول له ان الاجماع لا ينقصد مع خلافه حيا وينقصد بعدة و  
ولا يعتقد بخلافه واستدل في تعليق الشرائع على ذلك بالاجماع على ان خلاف الفقيه هو  
لنا اهل عصره يمنع من نفاذ الاجماع اعتدادا بقوله واغلب الخلفاء فان امانات وانحصر  
اهل العصر في الخلفين له نفاذ الاجماع وصار قوله غير منظورا ليدل شرعا ولا معتدا وشأن  
لا يجوز الاستناد اليه شرعا وهذا النوع من الاستدلال في هذه المسئلة متداول في كتبهم  
الاصولية الفقهية ورسائلهم فخوان الشهيدي ذكر في اقصا عقولنا فالا لعلماء اهل  
ظاهر العلماء المنع من العمل بقول الميت محتمل بانه لا قول له ولهذا انعقاد الاجماع مع خلافه  
مينا انتهى ولا يخفى ان هذا لا يستقيم مع العلم بكونه غير الانام المعروفة اسم نفسه لغير  
الاعلى الوجه المذكور ولهذا اورد عليه الشهيد الثاني بانه لا يتم على اصولنا من القبر البقاء  
انما هي بدخول المعصوم وقد صدر من المحقق لذكر في بقية كلامه في تعليق الشائع ما يورث  
الجهل من مثله وليس هذا موضع بيان وقال بسببه المحقق العباد الداماد صلى الله عليه وسلم  
الخبر المفسر للنقطة الباطنة بالانام الغائبين انصرفت بواقعهم وبغضاضة فاقنا طغية الرأية  
عنهم صلوات الله عليهم ان تنفع الناس بايمانهم المعصوم في زمن غيبته عن بصائر و  
استفادتهم من حديثهم ودينهم كما تنفع الخلق بالشمس استنصافهم منها في يوم القيام  
ومن ضرر وبلا تنفعات ووجوه الاستفاد ان يكون حافظا لاحكامهم الدينية على  
الارض عند تشعب انهم واختلاف موامهم ومسند الشيعة اجماع اهل الفقه من علماءهم  
على حكم من لا احكام الجاهل بسيطا في احكامهم الاجتماعية والحيوية اجماعهم المركبة مسائلهم متدا  
فانه عمل الله فخره وصلى عليه لا ينفرد بقوله بل من الرحمة الواجبة في الحكمة الالهية ان يكون  
في الجتهدين المختلفين في مسئلة مختلف فيها من علماء العصر من يوافق اية راي عام عصر  
وحصا اعم ويطابق قوله وان لم تكن نحن نعلم بعينه نعمه فخصوا انما في هذا صريح الكرامة

على البناء على الوجه المذكور والحاصل ان كثيرا من كلمات المتفهمين المتأخرين يعربون  
على ما ذكره من انكره منهم في الاصول الجاهلية ليعتمد في الفرع حجة كذا يقال ان معظم  
اجماعهم المتأخر لا ينصب على ذلك ولا سيما ما يسمون بالاجماع المركبة هذا ظاهر من كلامها بعين  
البيان اخذها بيد غير قصيرة ومن هنا تراهم في كثير من المسائل التي لها صو مختلفة يجعلون  
بعضها خلافا لخالفها واحدة او اكثر من علم اسم نسبة بعضها بالاجماع العدم ويجدان في  
بعضها كذلك وللعلم بانفاق كل من هو من العلماء المعروفين على فرض وقوعه نادرا او داء في  
المسائل النظرية كما سبق بيانه مفصلا ثم انه قد استعمل الاجماع واحتج به جماعة اخرون  
من قدماء الاصحاب الاصحاب لا يمتنع ولم يظهر منهم اذنه ما اعتمد الشيخ والبناء على التو  
الثالث بل بما يظهر من بعضهم خلافه كما هو الظاهر ايضا لما استعمل فيه من الاجماع في ذلك  
ما اقتضاه من قبله من مثلما ظهر للاختلاف في خبا والامانة وشكوا ذلك الى ثمة  
صلوات الله عليهم مروهم بان يأخذوا بما يجمع عليه ذكرا ايضا ان الامة اذا اجتمعوا على  
تجته ومنه ما ذكره الشيخ ابو اسحق ابراهيم بن توبخت وهو من قدماء الاصحاب من الطائفة  
النوحية في كتاب اليافوت فقال ان خلافا لشيعة كان لغيره الامام فما اجعوا عليه  
اختلافوا فيه وجعلوا الى صلواته ما ياتي من كلامهم في بعض الوجوه الاية وغير ذلك مما يظهر  
بالتبعية والرجعة لموارث كتب الاخبار وطرائفها وبنا على الامانة من كتبهم غير هذا  
هذا الوجه لثالث جماعة من فاضل شايخنا المعاصرين وربما انصرفوا الى استنباط الشريعة  
طاب ثوابهم بان وجود الامام في زمن الغيبة لطف قطعاً ثبت في كل ما امكن لوجوه المقصود  
وانقضاء المانع ومن ذلك حفظ الشريعة على اهلهما ودر الجمع بين الباطل والظاهر الى  
وبان هذا اللطف قد ثبت وجوده قبل الغيبة فيبقى بعدها بمقتضى الاصل فكذا كان عليه  
ذلك قبلها فكذلك بعد ما وجب تعينه كما هو معلوم بعدم الرد والارشاد دليل على ان  
اليهما الوقوع بالاجماع على الحق عدم خفاء على مله والكل بمنوع فان الخوف والتفكير  
قد يمنع من ظهور الامام وقد يمنع من ظهور الاحكام في الظهور والغيب معا كما ياتي فلا  
يتم شيء مما ذكره ان اثبات هذا الاصل بالاصل والاستصحاب لظاهر الشايخ لا ان يثبت  
استند والريضا باخبار كثيرة متواترة المعنى استظهر انها الدلالة على بقاء اللطف في  
بعد الغيبة وتحقق الرد على الباطل الهداية الى الحق من الامام فيها اذا انقضى ياد الله الذي

كلامه في الجاهلية

كلامه في الجاهلية  
ايضا

كلامه في الجاهلية  
وايضا

كلامه في الجاهلية

كلامه في الجاهلية

كل ما في هذا الكتاب

او نقصان وتحرير لوسيان وبنما نوقم بعضهم انما هي مستند الشيخ وموافقه فيكون تخالف  
 التمتع ليس كذلك وقد اوردنا ما مستقصا في كتاب المنافع من زاد ما وقف عليها هناك  
 وذكر الاستناد الشريف في الاحتجاج بما يستعمل في المراد حصول الرد والارشاد قبل الانقضاء  
 والا كانت خلاف المطلوب هو كما ترى تقدم الاشارة الى ما في ذلك في تقرير احوال المذكور  
 وقد صرح في بعضها بان الناس يمتنعون بالامام في غيبته كما يقتنعون بالشمس في سها  
 السحاب فيستفاد الاستدلال بان ذلك في المراد حصول الهداية منه بالاسباب الخفية دون  
 الظواهر فانها مستغنية بالضرورة وقال لا ينافي ذلك تضمن بعضها الاطلاق بالحق فانه من  
 الاستناد الى السبب اجاب عن لا يرد على صلاحه اللطف من جهة ثبوت الحق في زمن الغيبة  
 بان وقوع الاجماع فيها وشمولها للكل في الحكم الواحد غير مقطوع به لا يقتضى الا باقرين على  
 ان الرد عن الباطل لا يستلزم رفع الحجة اذ مع الرد والاستنباء يحصل التخصيص بالتوجه في الحكم  
 والاختصاص في العمل بخلاف ما لو انفقوا على الباطل في كل ذلك عندك منظور فيه من وجوه  
 شتى وايضا اغراض عنها اولى واخرى فلنخرج الى الكلام فيما سبق عن سلف فليعلم ان  
 المتحصل من عبارات لغوم والتميم بعد تسليمها هو ان الواجب على الله تعالى او على الامام  
 انما هو الارشاد والهداية الى الحق بايقاظ طريق والفاية بين اهل الحق على وجه يمكن الوصول  
 به اليه لا نفس الايضاح ولو ايقظ عليه وانه مع الاختلاف الذي لا يؤهل الى الاتفاق والائتلاف  
 وعدم حصول رد وارشاد من الامام يرفع الخلاف يعلم وجود دليل على الحق فضلا  
 عنه بعضهم على وجه لا يعد فيه واجبا اخر وان كان لا يمكن في حق بعضهم وان كثر وقوع  
 الخطاء على هذا الوجه عند الاختلاف ووقع ذلك ايضا على قولهم في مسائل لا يتحقق بين  
 الاسلاف والاختلاف استمر في بعضها مدة منطلولة في الحضور والغيبة وفي حد ما تقتضيه  
 فذلك ممكن ايضا في حد لا زمن في حق كل من في الغيبة لا سيما اذا قل ووجد الحق في كل  
 من الحق وسبقوا لا مانع من ذلك عندنا في حق غير الامام ولا يتبين في فروع الاحكام التي  
 ليست بمنتهى الايمان والاسلام فلا يمتنع فيها ذلك لا بحسب العقل ولا الشرع وانما هو من جهة  
 القامد كما سبق وعلى هذا فاذا كان خطأ العلماء في حد لا زمان متبيننا ومستغنى عن  
 البيان لما علم من اجماعهم في حكمه لا دليل يوجب ان يكون له دليل على ما قلنا قبله  
 يعتمد عليه ذلك بان يكون جامعا للشرائط الخمسة خاليا من معاضدها هو اقوى من غير

مقدوح فيه بالسند وذو غيره قبل الاجتماع ثم لا يكون اجتماعهم حجة وكذلك اذا اختلف المذهب  
 ذلك ولم يعلم خلافة فلا يكون الاجتماع الواقع في حد الاعتصام حجة مطلقة وربما يترتب الاجتماع  
 المركب على تقدير حجة واحدة او بناءة على ما نحن فيه عدم حجة هذا القسم من الاجتماع اصلاً او التوقف  
 في امره ولو علم استناده الى ما يعين والعالم به فالعبر فحبدليله لانه نفسه ان كان موجبا للعلم  
 بنفسه وياضنا وانحصار الدليل الخاص والعالم فيه كان الحجة هو والبقى على الخلاف المعروف في  
 القانون فان قلنا ان ما ذكرنا ان كان ممكنا في نفسه فهو فرض غير واقع بل غير ممكن الوقوع من  
 جهة اخرى ذلك لانه يجب ان يكون للعوام الذين هم موجودون دائما وفرضهم واقفا فيما  
 جهلوا حكمه تقليد من كان من العلماء الاحياء على ظاهر الحد الذي وشروط الاجتهاد والقنوى على  
 للوصول الى الحق على الحقيقة ولان قضية اللطف جوهر عالم وعلماء في زمان لقضية ينظر  
 بمثل الشريعة كاذب لانه جماعة منهم فيجب حفظهم ايضا كالأقضية ما ذكر فيكون وجوب  
 اعتبار الاجتماع جميع من كان في العصر حصول الامن من ذلك مضافا الى تسبعا دمه مع كثرتهم  
 ولو فهمه المرتبة العليا والدرجة القصوى في العلم والعمل فلنا الاريب عندنا في جواز تقليد  
 العوام لكل من العلماء الذين شانهم ما وصفناه من المسائل القطعية المتينة على دليل قطعي  
 لا يختلف عن الحكم الواقع قطعاً وان خالف فيه جميع من القائلين بالوجه المذكور كما سبق لا يتم  
 ما ذكرنا على قولهم كمنع ذلك قد ثبت مع احتمال خطأ كل من العلماء لعدم عصمتهم ومع شدة  
 اختلافهم واختلاف فتاوى بعضهم وبما له عند هؤلاء ما عرفت وبهذا يبطل جميع ما ذكرنا  
 وان بنيت على مقلد من منع من التقليد جواز الرجوع الى العلماء للعلماء اجتماعهم فلا بد من ابقاء  
 حجة على الوجه المذكور ولا يكفي فيه مجرد الاحتياج اليه ولا استماع المنع من التقليد الذي هو  
 امراً حائجا اليه وانهم تفقوا كما لا يخفى فليست جميع لك فانه تصعب مستصعب على غير  
 اهله ثم ان كيف كان فهذا الوجه لو لم كان احسن الطرق واعظمها فائدة وبه يتحقق كل  
 النيات بين طريق الخاصة والعامة ويظهر في كل زمان في الحضور والغيب وجه ماصح مما  
 متامن ان جماع العامة هو اجتماع الخاصة وانهم هم الباد بهذا الاصطلاح والاصل في  
 القضية والحكم وانه حجة قاطعة عند الفرقين في كل عصر اذا صدر من علماء الحق بقول مطابق  
 وكذا وجه ما غراه العامة لينا من ان الاجتماع ليس حجة عندنا اي من حيث انه اجتماع هو الحق  
 عندنا كما سبق ذلك لان الاستناد الى طريقه الشريعة والتسوية والتفاهر والتسامح

ارباب

الارباب

يتم على قولهم في الشريعة يجرى على طريقة العامة أيضاً إلا أنه على طريقة اعتبارنا في  
 إلى النبي والأمام وعلى طريقة اعتبارنا في الأول خاصة ويعتبر بالامام كل من رؤسا المذاهب  
 بالاعتناء في اتباعهم ولا يكون الاجماع من الأدلة الشرعية بل على الأول خاصة وعلى طريقة  
 العلم بقول من قوله حجة بينه وبين غيره يجرى على طريقة اعتبارنا أيضاً في من النبي وما في حقه في من  
 رؤسا المذاهب بقول مطلق هو في نفسه يدخل في السنة عندنا وعندهم في بعض الضو  
 ولا يستقيم في أخرى لا يماند كما مر ولو لم يكن سائراً لاجتماع العلماء على الضأ في الحكم  
 الواقعي والظاهر في عاداته يجرى أيضاً على طريقة اعتبارنا لأن الخطأ عندنا لا يقتضي اعتبارنا  
 قول الامام كما يتحقق باعتبار مخالفته سائراً لأنه لا يمتنع في ذلك بل بخلافه  
 سائراً لأنه لا يقتضي اعتبارنا في حصول القطع بالحكم والظن به أيضاً ويعتبر أيضاً عندنا  
 أقوال رؤسا المذاهب للاتباع والمقلدة وليس لهم أيضاً مع الاتفاق ومع ذلك لا يتحقق  
 شيء لما ذكرنا أكثر في اجماع علماء عصرنا خاصة لا يماند وجداً واما الاستناد إلى أقوال  
 اللطيف فيحقق في إثباته ويعتبر فيه حيث انشأ علماء الحق الذين لم يقل معلومة وهو  
 عندنا معظم العامة باعتبار تفسيره لا يماند في حجة وعندنا خاصة باعتبار وجود الحق  
 الخصم ما يمنع من خطاهم أو من قيامهم عليه فيوقف بحجة إثباته على وجوده دائماً وهو  
 خواص من سبب الامامية الاثنى عشرية يردون سائراً في ذلك لا سيما في ذلك يتقوى هذا  
 الوجه أيضاً ويعتبر في حجة ان ذكر الشيخ من حصر طريقة حجة الاجماع في ذلك مضاعفاً إلى ما  
 تقدم ويأتي في سائر الوجوه ومع هذا كله فهذا الوجه فاسد عندك قطعاً لوجهه عليك  
 من العقل النقل لا يسمع المقام ذكرها واشهرها وفي الوجه الاول وقبله إلى بعضها  
 لقد جاد المرص حيث رجع عنه وحكم بخلافه وصرح في موضع من لثاني بما يؤكد أيضاً  
 فانه ذكرنا ولا ان امير المؤمنين كان من قبض الله بنبيه صلى الله عليه وآله في حال غيبته  
 ومداراة ومداخلة الاستيلاء من استبق بالامر عليه لغيرك وأنه لما افضى الامر لغيره  
 يفضل إليه من الوجه الذي استحقه وطال الكلام في ذلك وبين ان القضية تم تفارقه ولو  
 يجد منها باني حال من الاحوال ولم يتمكن من تتبع احكام القوم وكان يقول لفضائله  
 قدس الوه بما اذا حكم فقال احكموا بما كنتم تحكمون حتى يكون للناس على جماعة او  
 كما تناحط في وورد غير ذلك من كلامه ثم قال فان قيل فاذا كان عليه السلام لم يغير

الكلام في حجة  
 كلام الحق في  
 الشافعي وغيره

احكامهم للنفية فيجب ان تكون مفضلة جارية بحري الصريح وقوع الملك بها وغيره من الاحكام  
 فلما لا شك في انها اذا لم تغير بسبب موجب لا مضافا فان احكامها جارية على من حكم بها عليه  
 وواقع موقع الصريح قد يجوز ان تؤثر القسوة في سبنا حدة ما لا يجوز ان سبنا حدة لولاها  
 كما قد تؤثر في سبنا حدة الشبهة فيها وهذا كلام جيد جدا وهو ياتي في جملة ما تقدم عنده في  
 الثاني وغيره ويضاد ما قلنا كما لا يخفى قال في بعض سائلين امير المؤمنين لم يكن في  
 ايام مباشرة لنديير الامة مستصرا على اختيارهم ومتمكنا في ثيابه وكان في نفية مبدلة  
 لاعدائهم وطالبو عثراته ولهذا قال الفضلاء ان احكامهم المتقدمة ولولا هذه الحال لما اقر  
 كثير من الاحكام التي كان يرى خلافها وقد بينا ذلك في كتابنا الثاني وشرحنا انه في  
 هذا ايضا شهد بها فلما لا يستماع ما هو معلوم وشرحنا به من ان خروج النبي صلى الله  
 عليه واله من الدنيا قبل اربع ايام الى جميع الافاق وتبع جميع احكامه الى الناس كما ان غيبته  
 في الشعب الغار ايضا كما في قبل ظهوره كثير مما ظهر منه بل عظماء ذلك من الشواهد على  
 ما ذكرنا ايضا وقد عوى الشيخ في جملة من كتبه قوله الثاني ايضا بحسب كل صواب كما سبق  
 عن ترك القول به بما لا يصح بل عندنا رتبة الفضل الى الذود والواضح البطلان والتحقيق  
 ان ذلك هو الحق الحق بالاتباع والاذعان والقول الثابت المنطبق على ذلك العقل  
 والنقل وشواهد الوجدان ولكوننا اقول كما قال المنصفي غير من شريك الاولياء والاعلاء  
 في سبب استنار الامة عليهم السلام غنمهم وفي كون ما فاتهم من فوائد ظهوره وتصرفهم  
 قبل نفهمهم وانهم جميعا مكلفون بالاحكام الواقعة لاولية الثابتة حال ظهوره لامة  
 يمكنه واستيلائه عليهم ولا كما قاله في الطراميت من عدم خفاء شيء منها بحيث لا يكون  
 عليه دليل يوصل اليه في شيء من الانتماء جاز ذلك بحسب العقل قد منع من توعية الجماعة  
 كما سبق لا كما قاله الشيخ المحض من نحو ذلك كما قبل قولنا في نسبة استنار الامة لامة  
 هو الاعداء ومن في حكمهم خاصة كما انهم هم السبب والناشر لما جرى على سائر ائمة والانبيا  
 والافضياء صلوات الله عليهم من استنار الحول والحبس الفضل وسائر انواع النفع  
 وموانع الانفعاع بهم وبهترتهم وان الاولياء مغيرة كل حين لا بما بلغهم خطابه حكمه وسلام  
 لولا ذلك وفيهم حسب ما دللت عليه لادلة الشرعية وقضيت لترصده في اختيار الوقيين  
 الائمة الذين هم السبل الى اقرب من الطاعة ويبعد عن المعصية ان لطف التكليف

في سبب استنار الامة  
 عليهم السلام

بیتو

به باولى لشيعة وكثيرا لاختلاف فيه بين علمائهم في الاعطاء الطويلة وما تجد الحاجة اليه  
 فان الغيبة لم يتجج اليه قبله كسئلة منهم لانه من الخلق جميعه بعد غيبته مع انها حق  
 اليه وهي مسئلة واحدة معطلة لم يطعم بيان ثابت منه عليه لسلام اصلها فغيرها بذلك  
 اول ما وجد في قصيدة الخيرية الخضر المعروفة من حكمها فلم يثبت على وجهه نصا فيجوز  
 انما اتفقت بعد من ما يزيد على ربعه من سنة من الغيبة ولم يصدر فيها بيان المسئلة من  
 بقصد الارشاد والهداية العامة للشيعة على الوجه المطروب منه يقرب منها مسئلة صلوة  
 الجمعة في الغيبة احوال عند استيلاء الائمة وهي مذكورة في تلك القصيدة ايضا والحاصل ان  
 حرمان الخواص فضلا عن غيرهم من فوائد ارشاد الامام وتعليم ما يخفى عنهم لم يعلم ولا  
 يصير رتبة وهذا مولينا المقدس لا ريب في الذي لم يسلم الدهر في الورع والتقوى والفهم  
 والفضل بمثل ما قال العلامة الجليلة طاب ثراه في البحار في لم اسمع بمثل في المفكرين المتبحرين  
 رفع الله مقامه اعلاليت قد اشهر عنه حديث روينا للقاء ثم وسؤال عن بعض الاما  
 ومع ذلك لا تجد في كثير المسائل الا انه من كثرة اخطاؤه استشكل فيها منه لانه اعطى  
 وعلى هذا جرى كثير كثير من المتويعين لا فاضل كيف حال غيرهم وهذا القرآن الذي في ايدي  
 وهو احد الثقلين وعليه مدار الدين وتحت ملاوة الحمد وسورة من في الصلوة التي هي في  
 الاعمال وقد بقي بعد النبي على غيره ونقصه كما هو من هب كثير من لفظة ما وانما آخر  
 دلث عليه لاجبا والكثرة فكيف حال غيره وهذه التي ذكرنا كلها مبينة على حكم وصح  
 ودواعي ودواعي وتحقق جميع ذلك مفضلا موكولا الى كتاب المناهج من زاد مع اليه في  
 الله سبحانه لا بما على ما يرفع لولديه واقصوا يمكن ان يقال في المقام هو ان العلماء  
 ان كان حال ظهور الامام واستيلائه لا يجوز لهم في غير القطعيات التي علم فيها الحكم الواجب  
 ان يعملوا بما هو الا ان في ايديهم ويتمسكوا في استنباط الاحكام بما هو المتعارف لديهم لا  
 في حال عدم استيلائه او غيبته اذا اجتهدوا في اجتهادهم في كل عصر بحسب ما يمكن في الظاهر  
 واستفغروا وسعهم في تتبع الادلة لواصل اليهم على اختلاف احوالهم ولم يالوا نقصا في امثال  
 النظر بحسب مقدورهم واستغادهم وانتهى مكرمهم الى حكم من احكامهم واستقر ايادهم عليه  
 بلا تراجم فسادا وما عليه لم ليس عليهم ان يتبعوا اتفاقا في الارض وسما في السماوات واليه  
 فاذا علموا ان الله وعلموا به تصالحوا على حكم فلا محالة يكون ذلك هو الحق المطروب منهم

في كتاب المناهج  
 في كتاب المناهج

المتابعين فلهذا سواء كان في نفس الامر هو الحكم الواقي الاول والثاني المتسم بالطامعي في  
 كان باطلا لا يجوز ان يلبس ضد الماسوخ الا تمت عليهم اسلم العلم وما قرروا من هذه الاحكام  
 مؤدية اليه وما وقعوا الاخلال بين اصحابهم لم يوجب على الله تعالى نصب دليل على الحق  
 المطلوب منهم بحيث يمكن لهم الوصول اليه تمييزا من غير ذلك وقت على طه والامام وازلتنا  
 من يوثق بقوله وجب على الله يمكنهم من ذلك وجب على الامام القيام بحسبنا امكن في هذه  
 الاثر تكتليفهم بما لا يطرب لهم الى معرفة مع عدم تقصير منهم ومن بعضهم في ذلك لان  
 ذلك ما باعينا تقصيرهم جميعا في الاجتهاد والطلب لقروض خلافا وباعينا تقصيرهم  
 اعاننا الامام وممكنة وغيرهما ما يتوقف لقائه والانتفاع بعلمه عليه فيلزم اشتراكهم في محرم  
 ولا يخرجهم من صفة التخرج عروضا الجمل بربيطا او مركبا ولا يستماع شهادة لحوال الامام به  
 لكنهما من لوازمه فيلزم ان يحكم بنفسهم طاعا وهو يقتضي زفان جميع الاحكام المترتبة  
 على الامم بما يتعلق بالامانة والقنوق الحكم والولاية والزوايد والتهمة وغيرها ويجري  
 ذلك في خطاب سائر الامم عليه السلام ايضا بل الامر بالنسبة اليهم اعظم اشتراكا  
 اليه سابقا ويجري ايضا بالنسبة الى ما فات من سائر الامم لا سيما من انهم انصبوا الى  
 فانها فيما ذكره شرع سواء بل هي عند التحقيق ولي بايجاب نصب الامام من باب اللطف ونفس  
 تعليم الاحكام الشرعية التي يمكن زفانها بالكلية عندهم كما صرحوا بالعلم بما اذا علموا  
 اني حال فمنا ذكرنا خارجها قطعاً وهذا كله ضروري البطلان والنقص في الفنا وفي العمل  
 المستمر قاضية باسرها بخلافه ويلزم ايضا ان يتشاي ولو الاقنار واهل العجز والبطلان  
 بالخوف وغيره كالامام في جميع ما ذكر وهو ايضا بين الفنا اذ تكتليف بالاطيان ومجرد  
 امكان اقدار الله للفاخر مع صدق عرفت على الاطاعة والافتقار الى الامام لا يكفي في الحكم  
 بتقصير تكتليف بالطريق الذي عرفناه ان التكليف منوط بالاشياء القائمة المحققة  
 بلا تكميل لا بما ثبت في علم الله وقدرته على سبيل القرض والتقدير وعلى هذا فيصير اصل  
 الثواب العقاب ايضا اذا ثبت ما ذكره ان يقال بانه يجوز اخلاف التكليف باختلاف  
 الاحوال والافئنة فيلزم البناء على ما قلنا كما لا يخفى قد تقدم عن المتفرض في الثاني لما  
 به وصرح الشيخ في الاستنباط ومواضع من لعدة بما يقتضي ذلك مع انه هو عدة القائلين  
 بالوجوب كورض في ذلك ما ذكره في قول الاستنباط حيث ان اذ لم يكن العمل بواحد من الطرفين

لا يثبت في العلم  
 لا يثبت في العلم

لا بعد طرح الامر جلا لفضادها وبعد لنا ويل بينهما كان العالم ايضا خيرا في العمل ايضا  
 من جهة التسليم ولا يكون لاملان بهما على هذا الوجه اذا اختلفا وعمل كل واحد منهما على  
 ما على عليه لا مخطئا ولا متجاوزا حد الصواب ذروى عنهم عليهم السلام انهم قالوا اذا ورد  
 عليكم حديثا ولا تجدون ما ترجحون به احدهما على الاخر بما ذكرناه كنتم محترين في العمل ثم قلنا  
 بتعطيل الخراف في الوجه كما بعشر من ذلك ما ذكره في المسند عند الكلام في جواز العمل بما  
 الاخذ يقال فان قيل هذا القول يؤدي الى ان يكون الحق في جهتين مختلفتين في العلم وغيره  
 مختلفين في المعلوم من حال ائمتهم وشيوخهم خلاف ذلك قبل المعلوم من ذلك لا يكون الحق  
 في جهتهم وجه من خالفهم في الاعتقاد فاما ان يكون الحق في جهتين اذا كان لك صاد  
 من خبرين مختلفين فقد بينا المعلوم خلاف ذلك الذي يكشف عن ذلك ايضا ان من لم  
 يمنع من العمل بخير الواحد يقول ان منهنا اخبار كثيرة لا ترجح بعضها على بعض ولا نسا  
 فيها غير خيرة فلوان اثنين خارا وكل واحد منهما العمل بواحد من الخبرين نكونان محترين  
 وقولها حق وعلى مذهب هذا العالم كيف يدعى ان المعلوم خلاف ذلك ايضا انه قد روي  
 عن الصادق عليه السلام انه سئل عن خلاف في خطبة في الواقعة غير ذلك فقال عليه السلام انما  
 خالفنيهم فتركنا لا نكارا لا خلافا ثم اضاف لا خلافا الى انه امرهم به فولا ان ذلك كان  
 جائزا لما جاز ذلك منه ثم ذكر الشيخ بعد ذلك ما تقدم عنه في الوجه الاول الى ان قال  
 ان العمل بهذه الاخبار كان جائزا لما جاز ذلك وكان يكون من عمل بخير عندنا صحيح يكون  
 مخالفه مخطئا مرتكبا للبيح يستحق التفتيق بذلك وفي تركه ذلك والعقل غلبة ليل  
 على جواز العمل بما علموا به من الاخبار قال فان تماسر تجاسر الى ان يقول كل مسئلة ما اختلفوا  
 فيه عليه ليل فاطع ومن خالفه مخطئ سويل ومنه ان يفسد الطائفة باجمعا ويفسد الشئ  
 المتقدمين كلهم فانه لا يمكن ان يدعى على احد واقعة في جميع احكام الشرع ومن بلغ الى  
 هذا الحد لا يحسن بكامله ويحب للعاقل عنه بالسكون وان امتنع من تفتيقهم فضليلهم  
 فلا يمكن الا ان العمل بما علموا به كان حسنا جائزا وواقعة على اصولنا ان كل خطأ وقع كبير  
 فلا يمكن ان يقال خطاهم كان صغيرا فانه يخطئ على دينه ليل المقتلة فلاجل ذلك لم يقطعوا  
 المودة وتركوا التفتيق التفتيل انتهى ذكر في الباب شيئا اخر نضاهي ذكره صرح بنو  
 القول بالفرق عندهم بين اصول العقائد وفروعها وما عليه ليل فاطع غير الواحد خلا

كلامه في العلم

قال بنو  
ذلك

الاصحاب في العلم  
الاول

الاصحاب في العلم  
الاول

منه قال في مقام الرد على المخالفين القائلين بحجية اخبار الاخذاء فان قيل فاما قولكم في المواضع  
الثابتة التي يقطع على أنها تواتر اتصل بهم باحكام الشريعة اليس كان يجب عليهم القول من النقل  
والحال ليس هنا كطريق يعلمون باحكام الشريعة فيلزم اذا فرضت المسئلة في الموضوع المذكور  
ذكر في الاستدلال فلا حظا بنا عن ذلك جوابا بان احدهما انه لا يجب عليهم القول منهم وينبغي ان يكون  
متمسكين بحكم العقل الى ان يقطع عندهم باحكام الشريعة فيجب عليهم العلم ثم ذكر الجواب لا  
ولم يشترط ما يقتضيه بطلان الاول وقال في بحث الاجتهادات ما يصح تغيره في نفسه حتى لو لم يكن  
الى المقصود من الخطر الى ابا حنيفة فلا خلاف بين هل العلم انه كان يجوز ان يختلف المصلحة في الاجتهاد  
يكون حسنا من يدى يكون فيجاء من غير وما يتبع من يدى ما يتبعها يحسن في حال اخرى  
يختلف ذلك بحسب اختلاف احوالهم بحسب اجتهادهم الا ان مع تجوز ذلك في العقل هل ثبت  
ذلك في الشريعة ام لا ثم نقل الاقوال في مسئلة التصويب والخطئة وقال والذي اذهلني  
وهو من هب جميع شيوخنا المتكلمين المنقذين والمناشرين هو الذي اخذوا سبيلنا  
المقتضى اليه كان يدعي شيخنا ابو عبد الله ان الحق في واحد ان عليه ليل من خالفه  
فاسفاهم قال واعلم ان الاصل في هذه المسئلة القول بامس العلم باخبارنا والاحالات ما  
طريقة التواتر وظواهر القرآن فلا خلاف بين هل العلم ان الحق فيما هو معلوم من ذلك وانما  
اختلف القائلون جذرين اصليين فيما ذكرناه وقد دللنا على بطلان العلم بامس خبر  
الواحد الذي يختص الخالف بروايته واذا ثبت ذلك دل على ان الحق في الجملة التي فيها الظاهر  
الحق واقام على ما اخبره من القول باخبارنا والخطئة المرفقة من جهة الخاصة فلا ينقض ذلك  
لان غرضنا في هذا المكان ان نبين ان الحق في الجملة التي فيها الطائفة الحق دون الجملة  
التي خالفوها وان كان حكمنا يختص بالطائفة والاختلافات بينهما الحكم الذي معنى الكلام  
عليه باب الكلام في الاجتهاد فلا شاق بين القولين انتهى لا يخفى في هذه العبارات من انما  
بما ذكرنا والمنافاة لما ذكره في الاجتهاد فاهيك في ذلك ما ظهر منه نفسه فضلا عن شاق  
العلماء واصحاب الامم من شدة الاختلاف والاضطراب في الاحكام وكذا ما صرح به في  
على حجة اخبار الاخذاء المرفقة من طرفنا وانما الاصحاب من جهة الحق والائمة عليهم السلام  
يرجعون اليها ويقولون عليها عند الاختلاف ويعللون المحضوب بها ويصرف خصومتهم  
من ذلك مع عدم وجود الفرائض الموجبة للعلم وصريح ايضا كما قدمه عند ان جاءهم على ذلك

حجة قطعية لا شكا على قول العاصم ووجه الاشتباه بانك هو ان على تقدير ان كان في  
 المسئلة دليل موجب للعلم عند فهو الحجة والا فالعبرة بقول جمهور النسابة الخيرية سواء وجد  
 قولان يعلم حقيقة أحدهما لا يبينه لوجود جمهور النسابة الخيرية غيره او وجهها يعلم انحصار الحكم  
 فيها وكون أحدهما قول الامام وقول الله تعالى وقول نبينه من قبل ذلك اذ فرق بين قولين اوميز  
 في ذلك وان لم يصرح به وكذلك الكلام في كثرة قولين والوجهين كما تقدمت الاشارة اليه  
 المرفضة في بعض مسائله فلا يوجد عنده موضع يتجوز فيه خبر الواحد لا سيما عند الاختلاف و  
 انضباط الاقوال فان كفى في البيان خبر الواحد الغير الموجب للعلم الكافي به مطر وكذا انبطاؤه والا  
 فلا كذلك فالاجماع على حجية خبر الواحد قوي ليل على ما قلنا وقد حكى لك غيره من العلماء  
 كل حكى كما ياتي فصل في الاجماع المنقول عن ابن طاوس قال العلامة المجلسي في الجلد الاول من  
 البحار ان عمل اصحاب الامة على اخبار الاحاد لا يفي لا يقيد العلم في عصادهم منواتر بالمتكبرين  
 انكاره انتهى في تحقيق ذلك يطلب من محله وقد تنقوا العامون باخبار الاحاد المتكبرين لها مطر  
 ومع معارضه عنو كتاب نخوة على ان ذلك ثابت مع احتمال كذبها وصحتها وانما وثقنا  
 في الوجه السادس عن الرضا في الذخيرة ان عمل الامة بهوجب خبر لا جله لا يكون لبلال على حجة  
 عند من جوز العمل بخبر الواحد لا هم اذا اعتقدوا ذلك جازان يجمعوا عليه ان لم يكن صحيحا  
 في الاصل كما انهم يجوزون يجمعوا على شيء من طريق الاجتهاد عندهم وان لم يكن طريق لك  
 العلم وايضا عن لد ربيعة العدة والنهاية وجملة من العامة نحو ذلك اقرب منه تقدم  
 ايضا في اول الزها لاجل من كلما منهم في ذلك ومن العجبات الشيخ مع ما ذكره في موضع  
 من العدة بان قد يعلم كذب الخبر بان يكون لو كان صحيحا لوجب قيام الحجة به على المكلفين وبعضهم  
 فاذا لم يقيم به الحجة على انه باطل قال العلامة في ذلك ان الله تعالى لا يجوز ان يكلف عبدا فضلا  
 ولا ينجح علمهم في عرفة فاذا صح لك وكان ذلك الفعل ما طريقه العلم لا العمل فاعلم بالدليل  
 انه لما يجب ان يعلم المكلف ان كان طريقه العمل فيجب ورؤا الخبر به على وجه يعلم حجة ان الميعين  
 من جهة المكلفين ما يمنع من وروده فاذا لم يكن ذلك خالدا علم بطلان الله لهم لان يكون مستثنا  
 طريق اخر يعلم به حجة ما تضمنته ذلك الخبر فيستغنى بذلك الطريق عن الخبر لا يقطع على كذب  
 ولذلك تقول ان الخبر اذا صاحبت لا تقوم به الحجة فام قول الامام في ذلك مقامه اذا اوجب  
 العلم وصفا الحجة به قوله دون الخبر العلامة في ذلك ان ما تضمنته الخبر اذا كان من باب الدين

كلام المجلسي

مطلب الحكماء في الأصول  
الشرعية

مصطلح المكلف فلا بد ان يكون المكلف طريق الى العلم به فان كان خاصا من طريق العقل والافهام  
ذكرناه من قول الامام لانه اذا لم يكن احدهما ذى الى ان لا يكون للمكلف طريق يعلم به مصطلح  
له وذلك لا يجوز انتهى لا يخفى فيه من المناقاة لما ذكر في اجابا والاخذ وكم من مشاهير  
كلما نهم لتعلقنا بالمقام لكونه من مزال لا مقام ثم اتى الشيخ في القعدة والمتصفح في الدقة  
الفاضلين وغيرهم من المحققين تصحوا بان يجوز ان يسمع الله المكلف العام دون الخاص  
هو معلوم يشهد به ضرورة الوجوه وان وجب عليه طلبه البحث عنه في الاصول وان  
حمل العام عليه ولا اعتقد ظاهرا الى ان يقف على الخاص صرح المتصفح غيره بان يعمل بالعام  
اذا لم يجد المخصص وردوا على من قال ان الخاصين بان يجب ان يسمع الخاص مع وجود  
بضرب من الضم من سماع العام وبطلوا ذلك بانفاق الجميع على جواز سماع العام المخصوص  
بدليل العقل وان لم يستدل بالمخاطبة على خصوصية لم يقف بعد على مخصصه لم يكن غنيا عن  
البيان والنظر بظهوره وصرح العلامة والرازي باجماعهم على جواز ذلك في المخصوص  
بالعقل وان لم يخطر ذلك المخصص باللسان مع وصرح الشيخ وغيره بان الراوي للعام اذا  
جمله على بعض ما ناوله ولم يظهر ذلك لعلمه بقصد التبيين ضرورة لضرب من الاستدلال  
وجب التمسك بظاهر العمود وان جاز ان يكون في الاصول ما لا جمل عليه قد قوى للامام  
فيما اذا ادعى الراوي العلم الصريح بقصد ومن المعلوم ان حكم اجابا والاخذ حكم سائر الادلة  
الجدول للذليل الفاطم على حجةها وان لم يكن موجبة للعلم وحكم دالة العام حكم سائر الادلة  
الظاهرة التي يحتمل ان لا تكون مواد اقفا ولا يتابع ما اشتهر واستبان من تمامها لا  
وقد خص ولم يشتر ذلك في سائر الظواهر فبعد ان لم ينفذ لها حيث بحث عنها ولم يتكشف  
لخلافتها ودرجايهم كالمجامعة منهم انه انما يجوزنا ذكر في العام حيث يمكن المخاطبة من معرفة  
الخاص الرجوع الى الاصول قدليل العقل والتحقيق ان ذلك انما هو في الخطاب الخاص على بعض  
الوجوه وانما يسمع جميع المكلفين كان كل منهم ما موراء بالبحث والنظر من صف على الخاص  
عمل به والا فبالعام فلا يعتبر التمكن من معرفته مطلقا ومثل ذلك الخطاب الخاص الذي علم  
المخاطبة بالمخاطبة بان لا كلاما عاما وخصوصا وظاهرا ومورا ولا يحكمها ومتشابهها وانفذ  
ينصرف الى سبعة وجوه وسبعين وكذلك اذا علم المخاطبة لك في الجملة من تتبع مكالمة  
ومحاورات بحيث صلح من الامور القطعية بل الضرورية كما نأخذ من فائذ لا يكون

ارتفاع الاغراء بالجمل عنه وعدم القطع بما هو الظاهر له وان وجب عليه العمل به مع عدمه  
 خلافة ومن فاقم الاخبار واستقصاها ونظر اليها بعين البصيرة واخذها بيد غير خبيثة  
 وامعن الفكر في سائر الادلة العقلية والنقلية والشواهد الوجدانية ولم يشرب في قلبه تقليد  
 ما دار على السنة الظاهرية او شاع في كتب الاصولية والافخارية لم يرتب فيما ذكرنا وان كان  
 صعبا مستصعبا على غير هله بيان جميع ذلك مفصلا وكول الى تحله فذا تقدم في الوجه  
 جملة مما يتعلق به وعلى ما قلنا فالحق الذي يحجب على الله تعالى هذه المكلفات لا يدل الاجماع  
 عليه هو ما اقتضته الادلة الظاهرة التي يمكن للعالماء واتباعهم صالوا وتبعوا اذراكها بحسب  
 اذمتهم واحوالهم فعله هذا لا يستكشف من نفس اجماعهم في كل عصر الا الحكم الظاهري الذي  
 هو مناط التكليف بالنسبة لهم فاما لاقتضاء الدليل الفاطمي والوفوي سائط وهو ايضا  
 قول الامام بالنسبة الى من لا طريق له الى غير من جهة الادلة الوصلية التي ثبت النقل او  
 العقل اذ نه اذن النبي صلى الله عليه واله تبع الامم التي في العمل بها فاستل عنده لا فقه  
 به عمومها او خصوصها بل اتقنه ملحمة اليه ولا غير هذا بل على انه الحكم الذي انزل الله تعالى  
 في علمه وادنه ان لم يكن مطلوبا بخصوصه الاصل حيث خالفوا الواقع الاول المحظوظ  
 في الجماعة وغيرها ونظيره يجوز المجتهد تقليد مجتهد اخر فيما خالفه فيه ان لم يخطئ في علمه  
 بحيث لا يوجب الحكم بمنع اجتهاده او فساده فالحكم بالخطأ من حيث الخصوص لا يقتضي الحكم  
 به من حيث العموم فالحكم الامام ايضا بما ذكر صحيح سائغ كما هو ظاهر واقع وهو ايضا مقتضى  
 الله وغيره مما فيه تبيان كل شيء فان من جملة ما فيه هو الحق لفظي لواقع الذي يمتد الى  
 الحكم الظاهري فالحكم يكون خطأ اذا خالف الواقع الاول ليس له بحجة مخالفة وتخطية عند  
 اصابت لا لكونه باطلا دائما وكذا وبما بعينها انزل الله فيكون كفا او ضيفا لا اعتناء  
 اصلا ولا ثياب عليه من حيث هو مطلقا ومثل ذلك جار في الموضوعات والحكمات التي هي  
 والائمة ونوابهم النصوص من قبلهم كما هو جار في حق سائر الناس حتى في الشرائط التي  
 كطهارة الماء في الطهارة وغيرها مع انه يتوقف على الطهارة ونحوها اعظم لطاغات البنية  
 وفي مثل النفوس المشهورة عليها بالرفق فاعلم انه اذا كان بغير الحق فهو اعظم المعاصي  
 العقلية والشرعية ويجري نحو ذلك ايضا في حق سائر الناس معرفة اللغات التي يتوقف  
 عليها تفسير كتاب السنة وما روي في الاحكام الشرعية وغيرها من ان كثرها الاساليب

تبيين ما استدل به  
 علماء العصر على

وَأَمَّا مَا فِيهِ مِنْ  
الْأَخْلَاقِ فَهُوَ  
مِنْ أَصْلَابِهَا  
وَأَمَّا مَا فِيهِ مِنْ  
الْأَخْلَاقِ فَهُوَ  
مِنْ أَصْلَابِهَا

إلى العلم فاعلم جده القطع واليقين في محتمل تخلف الظن فيها عن الواقع ومن تأمل كتابه لم يقضى له شيء  
وابن زهره وغيرهم من متقدمي الاعتقاد من غيرهم لم يرتب في مناهم في معرفتها وتبين حقايقها  
من مجازاتها وبناء الأدلة والخطابات عليها إنما هو على ما لا يقيد العلم بالواقع بل بالواقع لا وكذلك في  
سائر البناخلة الأصولية المتعلقة بالألفاظ ومن هنا قال المصنف في الترتيب في بيان جواز  
التخصيص بأخبار الأحاد عقلا لأنه لا خلاف بين الفقهاء في جواز الرجوع إلى الأخبار الأحاد في كل  
العام فالذي يمنع من الرجوع إليها في الحكم المعلق بالاسم لا ترى تأخرا لا خلافا ثبت  
الاسماع بالرجوع إلى هل للغة فالذي يمنع من الرجوع إلى الأحاد في تخصيص الأحكام  
ومقتضى آخر كل عدم اختصاص لك بقضاء العامة وقد ادعى ولا في التباينات مكان  
حصول العلم بكثير من اللغات ومعظمها ثم قال بعد فلو ضربنا إلى استضعف خلال النص  
من أن تفسير القرآن والسنة قد يكون بما هو غير معلوم لا مقطوع عليه من اللغة لكنه  
مظنون لم يمتدح لك فساد لأنه غير متنع أن يتبعه يقول نخبنا الأحاد واستعمال طريق الظن  
وتفسير حكم قرآن وسنة بعد أن يكون ذلك الحكم مما يجوز القول باختلاف المعاني فيه أن  
تختلف أحكام المكلفين فيجب اختلافهم في ظنونهم وهذا إنما يسوغ في التظليل والتحريم  
الشعري وما أشبهه لا غير ممنوع أن عبادة زيد في شيء بعينه التحريم بشرط إجهاده وعبادة  
عمر والتظليل ولا يسوغ ذلك في صفات الله تعالى مما يجوز عليه وما لا يجوز لأن ذلك  
لا يمكن اختلاف العبادة فيه على وجه ولا سبب هل استعمال أخبار الأحاد الموجبة للظن في تفسير  
أحكام القرآن أو السنة لا تخصيص القرآن أو السنة بأخبار الأحاد والنسخ أيضا لها بأخبار  
الأحاد فانهما جائزان عقلا وأوجب الناس لأول وتوقف عن الثاني من المانع من تخصيص الأحكام  
بما يرجع إلى أخبار الأحاد عن هل اللغة إذا دل الدليل على ذلك قال ويمكن أن يتطرق إلى  
صحة هذه الطريقة بأن علماء الأمة سالفاتهم سلكوا ذلك من غير توقف منه فصار  
اجماعا وهذا لا يوجد في مثل في العمل بأخبار الأحاد في الشريعة لأنها مسئلة خلاف العلم  
ولو حصل الأطباء على ذلك في الشريعة أيضا لكان الأمر انتهى قد يثبت أنه لا  
في اللغات الهون منه في نفس الأحكام فذكرناه جازيها وفي سائرنا أشرفنا إليه لا ينبغي  
الارتياح في شيء من ذلك فيلزم على ما ذكرناه جواز مخالفة المجهود للإجماع البسيط أو المبرور  
في حد لأعضنا الشائقة بحسبنا فلهذا لا دلالة المقررة وجواز وقوع الاختلاف بعد

الاجماع والاجماع بعد الاختلاف وتحقق الاجماع في المظالم بحسب اختلاف الاحوال والازمنة  
 واختلاف حكم الله تعالى في وقعا ورضا المصنوع بخلاف ذلك ويلزم ايضا عدم اختصاص الحكم الذي  
 تقدم بصورة اجماعهم على الحكم بل على ان ينظر المجتهد في حق واستطاع طريق عليه لا اليك  
 قد علم من نفسه بل في العلم والافتقار الى ان صافرضه لا جهاد ولا اعتماد على اوضاعه  
 استخرج مع ذلك ومعنى الطلب النظر ونهوض ما اقتضاه العقل والشرع الى ان لم يبق  
 عنده في القوس نزاع ولا في المذهب طمع فخرج ان يحكم بان هذا هو الحق والواقع المطلوب  
 والله قول الاما وحكم في حق خاصه لا في حق غير من المجتهدين المعاصرين له والمناظرين  
 كما هو شأن الادلة ومقلد يري ايضا ان يحكموا بذلك في حق أنفسهم ذاعلموا بان أنفسهم لهم  
 لم يقصر وافي العمل بشرائط التقليد اصلا او متى استظهر المجتهد ومقلد ما ذكر ولو  
 يستيقنوه حكم بان حكمهم ظاهرنا وصلوا اليه ثانيا في الواقع فقد يكون حكمهم خلاف ذلك  
 لاحتمال تقصيرهم في شيء مما ذكر في نفس الامر وليس عندنا اوجب تخفيفا لتكليفه لا  
 الجهل به موجبا للرفع الائم وتغيير الحكم فيلزم ان يكونوا مخطئين ايضا لذلك وان اصابوا  
 الحكم الواقعي الاول على سبيل الاتفاق ويحوز الله سبحانه ذاعلم منهم ذلك ان يعاقبه عليه  
 وعلى اثاره المرجعة اليه ومن هنا يمكن ان يقال بلزوا البشاعه على احد امرين اما القول باننا  
 حصول العلم بما ذكرنا ولا كفاء بالظن وزوال لتقصير حصوله فليست بذلك وهذا جاد  
 في صورة اجماع علماء العصر باجمهم ايضا فلا يجوز لاحد ان يحكم على سبيل القطع باصانهم  
 الحكم المطلوب منهم بالتكليف الاول والثاني مع العلم بما ذكر في شأنهم فان اخصص بعضهم  
 اخص الحكم به وكذلك اذا اخص بعض الاحكام لم يتجاوز منه الى غيره وجب الجمع ظاهرنا وكل  
 منهم مجتهد كان او مقلدا مستقل بتكليف نفسه ويجب على الله سبحانه بتكليفه من الوصول الى  
 كلف به ومع عدم تقصير منه مستوفى لحملاته من عقاب عليه لا فرق في ذلك بين الواحد والجميع  
 والاكثر ولا بين عصر مصور المصنوع واستيلاءه وسائر الاقضاء ولا بين اتحاد عصر اشياء  
 المنفصلين على حكم واحد ونعده ولا بين جود المظالم في عصرهم او في غيره عهد ولا بين  
 كثرة علماء العصر المنفصلين على حكم الى ان يتجاوز واحد المصنوع قلة الى ان لا يتجاوزوا  
 اقل ما يحقق به مستح الاجماع والجمع وتزولهم من ذلك الى ان يخص عالم الوقت في واحدات  
 الجميع فيها فلا شئ سواء والعبرة بما ذكرنا ودعوى جوب عضهم كلاً او بعضاً من انفسهم

والخطأ في معرفة الأحكام في كل عصر من أقطابها اتخذوه ديناً ومن ههنا علمهم عدم وجوب  
 موجب القطع به حكم لا يستند إلى تخير وتخويز رجوع الغوامع عند تقصير الكل من العلماء أو  
 افضلهم أو أودعهم ولهذا كان أكثران تفوق عند الاختلاف منافي له مع كونه من المسائل  
 القطعية التي لا يكون الحق فيها إلا واحداً لا ريب فيه ولذلك تجوز أيضاً القليل للحق في المشهور  
 ونادى الكثير فيها على الباطل أما حديث لا يجتمع على شيء على الخطاء ونحوه فقد تقدم الكلام  
 اجازاً في سنده ومتنه وليس هو بمنتهى الوجه المذكور عند لفظين به يكفي في صدق كون كلاً  
 أو نحو واحد يصان من الذين تفوقوا على الأحكام الواقعة المودعة عند ثابتين على الحق طاقوا  
 من الجاد أصلاً والذوات وأما الكلام في شأن غيرهم والحق أنه لا يجب على الله وعلى الحق  
 النصوب من قبله لأن نصيب الدليل على الحكم المطلوب منهم بالفعل إذا تحقق ذلك ولكنهم  
 ضلوا عنه بتقصير أو بعد منهم فقد اتوا فيه من قبل أنفسهم فلا يجب ردهم وإيضاحهم إلى الحق  
 فهو ولا اجراء الحكم المطلوب عليهم كرهاً إلا مع تمكن الحق بنفسه أو مع اتباعه من ذلك والله  
 له من قبله وهو لا يجب عليه سبحانه وتعالى ما بل يتبع الحكم والصلاح كما تروى في محله ويجري هذا  
 في جميع أزمنة التكليف بما بعد زمان الفترة أو الغيبة وغيرهما لا يختلف مقتضى اللطف كون  
 على الله تعالى شيء منها فكل ما لم يتحقق في بعضها أكثر من الفترة يجب تحذره في شيء منها وكل ما  
 وجب في بعضها وجب في كل منها وأما ما دللت عليه جملة من الأخبار والخ كرهاً في مقدمته  
 الناهج من مدح علماء زمن الغيبة واتباعهم فربما لئلا يعلموا عليهم وأطهرهم والحكم بعدم  
 خلو الزمان دائماً أو غالباً بآلهم وعدم إقامتهم بغيبة الأمام عنهم فلا يضر تخير بعضنا بها  
 المقام والقضية لا ينفاد منها بقاء الفرقة للتاجية وعدم إقرارهم بوجود علماء فيها ثم كغير  
 بعوامهم إلى طهوراً ما هم وعدم ضلالتهم بأسرهم عن الحق الذي لا يحصى عنه على  
 حال في جميع الأزمان وذلك بما غاص فيه لثقل الوجدان وشواهد العقل والعرفان ولما  
 ما ورد من كونه في الأخبار في شأن الأمام فوالله فيخص ما يتعلق منها بالتكاليف الشرعية إلى  
 أمور غير وأحواله بحال ظهوره واستيلائه ولما في حال غيبته وانقضاءه وعدم  
 استيلائه فيظهر منه الشيء بعد الشيء والأمر بالطرق الظاهرة والخفية بحسب اقتضاها  
 الحكم والمصالح المكنونة التي لا يعلمها غيره ولا تنالها ضابطه يرجع إليها ويحكم بمقتضاها  
 وأكثر ما يتحقق للأمام العائش بحال الله فرجه من الغيصة الهداية والهداية فيما يتعلق بالشرعية

كل من في زمان الغيبة  
 فكل من في زمان الغيبة  
 فكل من في زمان الغيبة  
 فكل من في زمان الغيبة

بالنسبة إلى من غاب عنهم من الشيعة إنما هو فيما يخاف منه بيضة لاسلام ولذا يجب تحليل  
 الارسل عند شرف شريعة سابقة على الاضلال ورواياته عليه السلام يظهر بعد اعلست  
 القدينا ظلالا وجودا وكذا في سائر اصول العقائد ولا سيما في مسئلة الامانة عند عرض  
 شبهة عويصة وفي الفرع عند عموم البلوى وشدة الحاجة لوكيدة المختص او في ظهور الشا  
 الشريعة المنورة وعامة الشيعة المطهرة التي هي عمدة ما بقي في زمن الغيبة من آثار الفطر الطاهرة  
 كما لا يخفى على اولي البصائر الزاهرة وفي حفظ الطريقة المعروفة المستمرة في حمايتها من الاندثار  
 والاضلال بالكلية ومن ثم ترى الشيعة الامامية دائما في التزايد والكثرة على مكيمل كان  
 يتفق في الامامة الماضية عند الفترة وقد اتفق بينهم في زمن الغيبة اكثر العقائد الشيعية و  
 المذهب لفائدة المبتدعة مع انها كانت شائعة سابقا بين الشيعة منتشرة بين اهلهم  
 حين قد كان بمراي وسمع منهم حفظ الشريعة صلوات الله عليهم وليس هذا من خواص هذه  
 الشريعة اقرها المطهرة الباهرة ومن بركات خلق الفترة الطاهرة حيث حرروا حضوره و  
 بقيه ونصروا قرب الله ظهوره ودينه واما ما ورد في تفسير قوله تعالى لو لا دفع الله للناس  
 الاية من انما وردت في الشيعة فان الله تعالى يدفع من يصلح منهم عن يصلح منهم ولو اجعوا  
 على ترك الصلوة لهلكوا ويدفع من يزكي منهم عن لا يزكي منهم ولو اجعوا على ترك الزكاة  
 لهلكوا ويدفع من يخرج منهم عن لا يخرج ولو اجعوا على ترك الحج لهلكوا فبعض حجة وجهته  
 فيما نحن فيه انما يدل على عدم تركهم جميعا لما علموا وجوبه كان من اصول الشريعة المعلومة  
 الا انما قضى الله بهلاكهم وابتلىهم من هذا من جهلهم ببعض الاحكام الخفية وحكمهم بما هم مقتدرون  
 فيه بالضرورة واذ الطلح تجرأ بما نالوا به عليك علمنا انه لا يستكشف على وجه العلم والقطع من  
 مجرد الاجماع الواقع في كل عصر وجود مدرك شرعي معتبر في حق الجمعين فضلا عما يعتبر في حق  
 غيرهم فكيف يستكشف منه الحكم الواقعي الاول الذي نزل به روح القدس على النبي الوصي  
 توارثه الاوصيا واحدا بعد واحد وكتب في الجامعة غيرها من الكتب المودعة عندهم واما  
 بالعلم والحكم بخصوصه عند ظهورهم ولهم وممكنهم ولا يخلو منه شيء من الخوارق من  
 الخدش وما دونها وما فوقها ولا يختلف باختلاف الافهام وتفاوت الاعضاء وانشا  
 من اختلاف اخبارهم وروايتهم من ادعى لك كما هو مقتضى بعض ما سبق من عباراتهم كان  
 محجوبا بآبائنا ولا فلان لم يجرط بقية العلماء سلفا وخلقنا في كل عصر على ضبط كل ما وقع في  
 اقله

اهله عليه سواء فلو اكرم كثر وامع انه لو كان جامعهم جهة كان من قولى لا دلالة واوضحها وكما في  
 ان يقتضوا بشانه اكثر من غيره ولا سيما في زمنة القبيحة بعد بعد العهد من الامم طينهم السلام  
 وكان عليه طر ان لا يقصر في تحصيله بحسب المكان ولو بالاعلام كل منهم من في عصره ما في  
 في نظره وان لا يعبدوا عنه مع قطعنا الى المتشبه بالطرق الفظيعة الى الاستدلال بها الا عند  
 الضرورة وانسدادا بالاعلام بالكتابة ومن المعلوم انهم لو اعتنوا بشانه ضبطا وتحصيله  
 يخرج من الاجماعيات الا وهو من السائل فان معظم الاختلافات مما اتفق في زمنة مشقة واما  
 في العصر الواحد فالباقي اتفاق اهله على كثير من المسائل وهذا وكذا في كل منهم من لو وصل  
 الى ما وصل اليه الاخر مما يعتقد بشانه فاذا بنوا على عرض كل منهم ما عند على صاحبه تحصيل  
 والاجماع بحسب سهم زاد على ما هو الواقع وان كنت في ريب من ذلك فانظر الى الحاذقنا  
 هذا وما قبله مما علمت خاله ثم ارجع البصر الى ما حكاه الاصحاب من الاقوال التي عليها اعتد  
 مذا ومعرفة الاجماع والاختلاف لتقف على حقيقة ما قلنا بلا تكليف اعتناء وتحرر لو حاول  
 احدا ان يضبط اجمايات كل عصر على ما هو المتعارف بينهم لو وقف على اجمايات من ائمتنا  
 كثير جدا وهذا كان في سقوطها عن الاغنيا والنجح مطلقا مضافا الى ما يتناه من جوشي  
 ثم انه على هذا الوجه ان غلب اتفاق علماء العصر باسرها على حكمها علم بجز من وقوعه بعد  
 انتشارهم وتفرقهم عدم اشتبا جميعهم وتعدوا العلم باحوال واحمال رجوع بعضهم الى  
 حتى من الامام محقق غير متبين لغيره من مناوئة المنقولة عنه ولا من كتابه مستبعد  
 او مستحيل في المسائل النظرية التي اشترها اليها سابقا وقد بينا ذلك من قبل فصولا وان  
 اقتصر على من ظهر منه قوى في المسئلة واعتبر قوله وانفاق المنقولة منه قل ان كثر اذا لم  
 يتبين من غيره خلافه فهذا يؤدي الى الحكم بطلان كثير من الخلافات والاقوال الخادعة في  
 اصول المسائل فروعها التي لم يظهر فيها الاقوال فقليل يبيح في زمنة فظيعة طويلة  
 هذا ظاهر الفساد ومخالفة لما جرت عليه طريقة الاصحاب التي هي ولي الاعتماد وقد تقدم  
 عن الشهيد الثاني ما يشهد بذلك بل بما يظهر منه جواز مخالفة المتأخرين قبله فيما  
 استعمله المذهب استقرت الطريقة منذ متطاولة اذا قام عنده الدليل على خلاصه و  
 ان لم يقف على موافقه له عامل به وقد صرح بانه اتفق لهم مثل ذلك كثيرا وقد تقدم  
 في هذا الوجه لنا الذي خالف في اخرج جميع الاصطلاحات نفسها عن ما يعضد ذلك

وربما يوجد نظيره للعلامة في المنهج المذكور وغيرهما وغيرهما كما يأتي في الإجماع القول ولا  
 جدوى في طائفة الكلام في ذلك وقد اضحى واستبان من وجوه كثيرة من هذا الوجه بالبرهان  
 وبقي هنا الإرادات والبحاث في كلام الشيخ والمحقق غيرهما رأينا الاعراض عن كرها أو إلى غير  
 وربما تعرف مما ذكرنا كما لا يخفى من وجوه الإجماع هو التاكيد بعينه لا أن استكشاف أي  
 الإمام ليس من جهة قاعدة اللطف بل من جهة دلالة التقرير التام من الاستكشاف عن اليقين  
 على أصالة الجمع فيهما اتفقوا عليه ذلك لأن تقرير المعصومة كقولهم فعله فاذ كان  
 الشبهة مما يرى من الإمام الغائب ومسمع يسمع ويلفهم ويلقونه وان كانوا لا يعرفونه كان  
 رأيهم معروضا عليه فإلهم منكشفا لغيره فإلهم تمكينا من كان بالحكم على العلم جاهلهم  
 فتح يكون عدم رده عليهم وانفقوا عليه تركه للتقرير لهم على هذا الوجه يوقف على  
 قاعدة اللطف أن توقف على المعصية وذلك لأن التاكيد والتقرير انتهى عنه كعلمهم الوجه  
 الأمر واجب على كل أحد فاذ اتفق قول وفعل مما يتعلق بالدين لم يصح نكاره عن مسمع خلا  
 بما وجب عليه لعصمته مع قطع النظر عن ما منه كان ذلك تقريراً وجب على كونه معروفاً غير  
 منكروا لأن الظاهر من التكرار عن مثل ذلك هو الرضا بوقوعه من صدقته غير متوقف  
 منه في الحرم والباطل هذا الوجه هو الاستناد إلى دلالة التقرير قد غراه الاستناد إلى  
 الشريف طاب ثراه إلى بعض المتأخرين احتمل أيضاً كلام في الصالح في الكافي واستظهر منه  
 الوجه الثالث وقد تقدم كلامه في التفسير فلا يخفى وقد تقدم أيضاً عن الشريف في  
 نسبت إلى مشايخنا المتقدمين بناء على ظاهر كلامه قد تساق الاستناد إلى شيعة بأن  
 تقرير المعصومة في فعل الواحد فكيف بالجمع الكثير والجمع الغفير قال ولا يمنع من الغيبة لعدم  
 بالحال التمكن من الرد فانه وإن غاب عنا إلا أنه بين أظهرنا نراه ونلناه ويلقانا وإن  
 كما لا يخفى بعدة يعرفنا ويرعانا ويطلع على أحوالنا ونعرض عليه عائلتنا وقال أيضاً ولا يلزم  
 ذلك وجوباً لا نكاراً مع الاختلاف في وجوده من المحقق ولا وجوباً في بيان بعض الجوز لا كفاً في  
 الحق ولا وجوباً لا نكاراً على المنسوبة بالمعصية حال الظاهر ولا أنه لما لم لو انحصر الوجه في  
 الحق كحديث عرض العلم في نسخة أخرى فلا يخفى في وجوب التاكيد والإطلاع على الاستبنا  
 الخفية كعرض الأعمال هو واضح دلالة على المراد وقال أيضاً أن هذا الوجه مبني على وجوب  
 التبيين مع العلم دون الظن لو خسر الإمام لما يلزم من وجوب هذا أنه غاد إلى اللطف

هذا الوجه هو الوجه  
 الثاني في الإجماع  
 على وجوب التاكيد  
 بعينه لا أن استكشاف  
 أي الإمام ليس من  
 جهة قاعدة اللطف بل  
 من جهة دلالة التقرير  
 التام من الاستكشاف  
 عن اليقين

هذا الوجه هو الوجه  
 الثالث في التفسير  
 فلا يخفى وقد تقدم  
 أيضاً عن الشريف في  
 نسبت إلى مشايخنا  
 المتقدمين بناء على  
 ظاهر كلامه قد تساق  
 الاستناد إلى شيعة

بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله رب العالمين  
والصلاة والسلام على  
سيدنا محمد وآله الطيبين  
الطاهرين

الحمد لله رب العالمين  
والصلاة والسلام على  
سيدنا محمد وآله الطيبين  
الطاهرين

هذا المصنف ما ذكره في تقرير هذا الوجه تشييداً ولعل الوجه الخارج الإجماع على هذا الوجهين  
الشيء وكذا على الوجه السابق مع كون منشأ جرح هو التقرير الذي عده من فضا السنة  
هو كونه هنا منوطاً بالاتفاق ومعلوم أن النظر الاستنباط لا بالشهادة والاعتبار بخلاف  
الفيزيائيين الذين هم من الشيعة وإن شأنا في البحث وكيف كان فهذا الوجه لا يرد عند  
أيضاً كما سبق بها سبق غيره وفيه إقبال ونحوه هنا بما هو أحد ما أن دلالة التقرير على الوجهين الذين  
أشرفا إليهما دلالة ظهور غالباً لا قطعاً وتوقف على وجوده وفي الإنكار على من صدر منه  
المنكر بعدم استناده إلى ما لا ينبغي الإنكار معه بقاءه وإعطاء ما هو عليه عدم رجوعه قبل  
الإنكار وعدم تقدم الإنكار خصوصاً وعموماً قبل الفتوى الإجماع وعدم حصول الأثر  
بالنسبة إلى أحد من الجمعين لو خشي عدم تيقنه وخوف في ذلك ولا علم بأن من صدر القول  
أو الفعل يعلم منه وفاسده وينكرهما أو أنه مصر عليه على أي حال حصول جرح لك فيما يخرج  
غير معلوم بل معلوم الحد ولا سيما بعض ذلك بالنسبة إلى بعضهم وبيان ذلك مفصلاً فيما  
يأتي يطول سخن في غنى عنه بما مضى ما سيدين فكيف ينبغي عليه مسئلة الإجماع ويتكبر  
ما ذكرنا أن من الحجج القطعية على الأحكام الواضحة بل قواها وإجلالها ثانياً أن لا ترجح  
قطعية وأولية مظهر سواء تعلقت بما صدر من واحد أو أكثر متفقاً على تصويب الخطأ أو لا  
فيه كما هو الثاني في القول والفعل أيضاً أذهي جملة أقسام السنة وحكمها واحد الحجج وروح  
فيلزم على ما ذكره في تقرير الوجه المذكور تقرير العلماء عند اختلافهم على المناقض على أنه  
الحكم الواقعي الكلف بدوام خفاء خلافهم قول الخطي منهم على الأمام دائماً بخلاف إجماعهم  
فإنه يمنع خفاء عليه مظهر واستظهار كون خطأ الخطي منهم حرج عن تفسير منه مع وضوح الحجج  
عليه ولذا سكت الأمام عنه ولا يمكن ذلك في حق الجميع وإن شئت الكل في استغراق الوسع  
ظاهراً والبناء على الترتيبين لا من حيث بحسب اختلاف أحوال المخلفين يلزم أيضاً أن لا يفرق  
بين كون الخطي عند الاختلاف أكثر من الجمعيين عند الإجماع على حكم في أحد الأعضا أو مثابا  
لهم أو أقل فيجوز على كل من الإجماع والاختلاف حكمه مظهر من دون فرق بين الصور كل ذلك  
ظاهر الفساده وما تقدم عن الاستئناس لا كفاً عند اختلاف بانكار الحق فيبعد فرض جرح  
الحق دائماً بين المخلفين إنما يجدى مع علم الخطي بكون الحق حجة أو وجود الدليل العام على  
حقيقته ما بدون ذلك كما هو الفرض فلا ولذا اعتبرنا في تعيين الأمام والرسول في بله

اقترانه بمجرده والاعمال صفة كما تقدم في الوجه الثالث على ان المختلفين قد لا ينفق بعضهم  
 على قول بعض انما حكم كل ما اذني ليدخله وحدث لذلك اختلاف على سبيل الاتفاق  
 وعلى غير المختلفين بما يقف من هو الحق واقعا على قول الخطي من دون عكس وبما لا يحتمل  
 واحدا بناء على امكان ذلك كما هو الظاهر فكيف يمكن ما ذكر مع انه يلزم ان يكون بافكار  
 الانام حال الاتفاق والاختلاف ان لم يقف عليه الخطي وفي ذلك فشا الوجه المذكور كما  
 هو ظاهر لما ان الانام في القضية المستندة للشيء الخوف والتقية ليس اعظم اقذارا واكثر  
 خيرا واشد تكليفا واقدم نفعا من الشيء سائر الامور صلوات الله عليهم في خصوصه فلا بد  
 التفرير فيها ان لم تكن اضعفت اخفى فليست اظهر في القوي ولا اثرها اكثر واجل من كل ما  
 اعلم به من احد منهم على اختلاف احوالهم انكار منكره على غير وجهه ما هو المتعارف المعروف  
 عنهم ولم يخرج احد بتقريرهم الا اذا وقع على هذا الوجه لم يتبعنا بما ذكر في تقرير الوجه المذكور  
 فان اوجب على امام العصر الظهور والفاء التحجج واظهار الهجرة او سال من يتوعد ذلك على  
 حكم واحد يمكن اختلافه باختلاف احوال الكفنيين وجعل ظهور ذلك الحكم بما ذكره من ظهور  
 الانام بنفسه فلا بد ان يوجب على الله سبحانه تمكينه من هذا لذلك فهو بحيث يمكن نفسه  
 او رسوله من ملاقاته كل متكبر في الطرف الا من الفاء التحجج عليه ودفع عنه مع علم بل على ضد  
 ان الحق اليه ذلك حيث لم يوجد من يقوم به غيره ولم يكن المنكر معلوما له بحيث لا يتحقق  
 التحجج عليه اذا اوجب على الله ذلك لما ذكره ان يوجب ايضا انما يجب على الانام انما يجب  
 الامكان من الامور اعظام الكثير المعلوم التي لا تتحقق اولها اظهارها ومضاهاها ولا تستلزم  
 مفاسد ما لها واختلافا فيلزم القدر في امارة الانام وعقوبته حيث لم يتم بذلك وفيه  
 البار في علمه حكيمه حيث لم يوجب عليه ولم يمكن منه في ذلك خروج من الدين وما يتوهم ان  
 سائر الامور التي هي من طائفة كرامة الحد بالقتل والرحمة والقطع الجلاء انما يتم بالبرائة انما  
 والنص في امور الناس المتكبر من قاهم بخلاف الظهور والاهل والاعلام بعض الخوض ببعض  
 الاحكام ولو مع الاعجاز فانه يمكن بلا خوف مع اتفاق ما ذكر ولا يخفى ما فيه فان اجراء كثير من  
 الحدود يمكن بسهولة مع عدم مفرقة ولا اعجاز بل على ضد الامانة يترتب عليه خوف  
 عظيم مانع من الانام على الخاص بحيث لا يقاس بالخوف من ظهور الذي جعله جامعة  
 من الاضباب من سبب الارذاع من الخاصية الخاصة في غيبته وبما اذ هو اكثر فائدة

من الحق الخاصل في حضوره للعلم بكانه في غيبته هو وان كان غاسدا من جوهري  
 الا انه على حال ما ذكرناه اكثر فائدة واجل لما يحصل لك وجوبه على الامام كما يجب على  
 الله فعله بل في ساطنة مباشرة مع عظم قدره فلا يجب ايضا على احد ما ما هو الجوهري  
 المقام وقد تقدم في الوجه الثالث في اول السبيل انما يقصد ذكرنا من اجل الحاجة الى اعادة  
 قلنا ان لا باب الخلف التوجه عليه لم نل منافع معلومة في حال ظهورهم فاكتمل ما يطهر منها صحتها  
 وكان مقتضى جزمها اذا وقع ما هو المتعارف للفرق في ظاهره وانما هو صلوات الله عليه في الخضر  
 فوانك في غيبته الى ان ظهوره لزم ان يكون جزمه مقتضى خصه ايضا فيها وان كان على خلاف  
 ما هو المتعارف قلنا ما فات من المنافع حال ظهورها لم يستلناهم ولغيره فوالله غيبته  
 اولى بما كان يحصل منها مما يتعلق باذداد الشبهة مدليهم فلو انهم حصلوا مع غيبته لكانت  
 غيبته حضورا ولم يجبه تمكينة في الظهور وانما غيبته من حيث هو صلا لا هو فاسد قطعا  
 فلا يكون للتقرير طريقا غير ما ذكرناه ولا ما في المعلومة اقوى شامدا على ذلك كما لا يخفى  
 ان لا نكارا لباطلهم بل وجب مع عدم تقصير احد منهم صلا في الطلب لنظرنا في العلم ما في  
 عن ائمة عليهم السلام في طرف مقرة الاحكام المقرة لها طال اذن في العمل بما مطلقا وان  
 ادى الى مخالفة الاحكام الاولى فلا بد من اثبات ذلك مع ان صورة التقصير في من وجب  
 به ايضا من ثبوت الفرق بين الجمع المنفقي الرابع في عصر احد ومثلهم واكثر منهم اضافة مقتضا  
 في كثر حق يتبع ان يجمع بالقرينة المتسببة الى احدهما دون الاخر كما توافي لاحد لك مع ما بينا  
 من عدم الاكتفاء بمجرد انكار المخالف الحق ان وجب ايضا مع عدم تقصير بعضهم ولو ا  
 منهم في كل واحد مع ما يستلزم من جزم حكم التقرير في حق كل واحد اذ عرف من نفسه ان تقصير  
 الجميع ايضا بحيث لو علموا وجب عليهم في الطلب لنظرنا في ذلك في الحق ولا وجه لوجه  
 الانكار ولا سيما مع تعدد القنوى لباطل الا اذا تعدينا واجرينا لم نبالا في المرفق الثاني  
 المنكر في حق الامام مع خوفه واستناده وحرمان الناس من فوائد متكررة وقصر واستيلا  
 وهذا مما لا يقول به احد من الامامية في ذلك فاشامد بهم بالضرر وقرئ يعلم انه على  
 هذا الوجه سابقه لا يوجب مجهول لتسبب الجميع ان اضطرر بكلم الشيخ في ذلك لا  
 عدم الخلاف المتقدم ولا الاخر كما هو ظاهر فلا يكفي اللطف الانكار وجوب خلافه علوا  
 فانما لا يوجب مجهول طائفة بينهم بل اجماعهم على خلافه لا يجد كالحج كما توهم وهل يصح



أخيراً لا أنه يكفي باستكشاف أي كلام في الحكم الوصلي الذي هو علم من الواقع لا في الظاهر  
 الذي هو واقع ثانوي مرجع هذا إلى تصويب الجهد مُقلد في العمل بما أدى إليه نظره وحده  
 منه غير بعد استفراف الوضع واستجماع الشرائط بحيث يظهر لك لنفسه المقلد به بطرمة  
 المعتبر المتبني في محله وهذا مما لا ريب فيه لا سيما في حق نفسه لا أنه لا يخص بصنوا لا تفق  
 بل يجري في حق كل واحد مع تحقق ما ذكره بما يختلف الحكم فيه في حق المقلدين داخلين  
 أحوالهم في ذلك ولا يصح للاجماع إذا من الأدلة الشرعية بحيث يكون تخلف على الجهد من الذين  
 يؤد نظريتهم إلى ما حكم به الجمهور ذلك كحزمة التقليد عليهم وأحوالهم تقتضي الجمع بين  
 أو اختلاف في التكليف باختلاف مقدارهم وتفاوت نظرهم فان علموا أنهم لم يوفقوا على ما وقف  
 عليه الجمهور فكيف يمكن الحكم بما حكموا به كان عندك من الأدلة الشرعية كجاء **السادس** من وجوب  
 الاجماع ان يستكشف عادة وجوب الجحجحة العلمية الفاطمية للحل المواقفة قطعاً إلى الجحجحة  
 من اتفاق العلماء الثقات لإثبات الأعلام على حكم من الأحكام وذلك لأن علماءنا الأذكياء  
 الأتقياء أرباب الفتوى القديسين والنقوس المكوّنة بالآذلين جهدهم عظم همهم في  
 تحصيل العلوم الدينية ومعرفة الأحكام الشرعية النصفين بسائر ما أوردناه في مقدمته  
 المناهج القوية من الفضائل العلمية العلمية المروية والمروية إذا اتفقوا بحكم يحصل الظن في  
 على دليله وأصابته لم يذكر ولا سيما إذا كان من العلماء العالمين بالأدلة العلمية لقطع  
 غيرها أو من القدماء المتصدين غالباً على النصوص المروية عن أئمة الهدى فانه قد نزل في  
 منزلة الأخبا النقول باللفظ أو المعنى ولذلك كان لأصحابنا يستكون بما يجد في شائع  
 الشيخ أبي الحسن على بن بابويه عند دعوا النصوص لحسن ظنهم من فتواه كروايته على ما نقل  
 الشهيد في الذكرى حكى بعضهم عن الشيخ أبي علي بن الشيخ أيضاً أنه قال أين جميع من تأخر  
 يجد طريقه فيها ويقول عليه في مسائل لا يجد النص عليها التقدير أمانته موضع من الذين  
 العلم وهذا جاد في غير من القدماء أو سائر العلماء أيضاً على اختلاف أحوالهم في ذلك وقوله  
 ولذا قال الشهيد أيضاً إن فتاوى علمائنا نزل منزلة روایتهم وأطلق لك استظهر  
 حجة الشهرة وفتوى جماعة لا يعلم لهم مخالفاً نظر إلى عدلهم تمنع من الأحكام على التقدير علم  
 وأحوال ووقوفهم على دليل لم ينظروا به ولقوة الظن في جانب الشهرة وإن لم تكن في الروايات  
 الفتوى بل لو كانت الرواية على خلافها إذا علم طائفتهم عليها وأدبوا قول كلاماً عند

لا يجوز أن يكون  
 من جملة العلماء

لا يجوز أن يكون  
 من جملة العلماء

كل واحد منهم ليست صفة قائمة بالمجموع من جهة الاجتماع تمنع اى ظنا لا قطعا لان ذلك  
 من لوازم العضة لا العدل لانه وان كانت بمنزلة الملكة من الاقسام على الفتوى غير علم اى فتوا  
 بغير علم لم يصح الاجتهاد والتقدم هو ان يستند الى دليل معتبر عند المفتي قطعي او ظني  
 ولا سيما اذا كانت بالمشهرة والفتوى من اشأخرين وغيرهم مترض بان علمه بالظن غالباً  
 وبناء فقهه عليه فكيف يدعى ان عدالة تمنع من الفتوى بغير علم ويراد به حصول القطع  
 اليقين بذلك لم وغيرهم ممن وقع على فائدهم ومن منانين ان ندفع ما اوردوه عليه  
 الاسناد الشريف طاب ثراه من ان بين تعليمه تداعيا لان الوجه الاول يقتضيه العلم والثاني  
 صحيح في الظن وجهه ظاهرهما يتبين من وجوه شتى ولو قيل ان لظن الحاصل من الاول  
 اضعف من الحاصل من الثاني لاستناده الى العدل الموجود في كل منهم من غير اخطأ الا  
 جتماع والشهرة بخلاف الثاني لكان اولى اذا اعتبرت التقدير والاجماع كما هو مقتضى قول كلامه  
 فلو فتوى الظن بذلك وبلوغه حداً منه يعتد به لاحد العلم كما هو ظاهر مع جميع لك فتوارد  
 الدليلين المتخالفين من جهة العائنة والظنية على طلب احد غير منكر بل اكثر من ان يحصى  
 ولا سيما اننا ذكرنا الثاني على سبيل التمثيل فالتدافع بين الوهمين مدفوع قطعاً بالانكشاف  
 والاول والعهد في الاستشهادية المقام وان كان الثاني مقويا لايضا كما ذكرنا شهيداً  
 غيره مما سبق في شهادتها ذكرنا كما لا يخفى فاذ وجد فقيه اخر موافقاً لذلك العضة في الحكم وهو  
 مثله واعلم منه وافق وودون لو حظنا بآية قوى الظن بوجود الدليل على ذلك الحكم واجبا  
 وصحة وهكذا كلما انضم غير مثله واما لو اشباهنا زداد قوة قطعاً الى ان يصل الى حد  
 القطع واليقين لوقوف على اتفاق الجميع او التحكيم لوجب تقاضاهم لذلك فان توارد  
 الظنون قد يورث العلم كما هو لسان في الخبر اشارة الى الذي صلح خبايا والاخاديق لا يفيد  
 كل منها العلم بالانفراد ويحصل بها ذلك بسبب الاجتماع والاعتناء او مثله ذلك يحصل  
 من اتفاق كثير من الصيانة او الاطباء وسائر ارباب الصنائع والفنون كل فيما يتعلق  
 بهم حد اى ومهمة فانه يحصل من اجتماع الموجودين منهم او كثير منهم العلم بالاعتناء بالضرورة  
 ان كانوا سافراً فخره او كثره من غير اولى بذلك لما عرفت في شان علمائنا وما انتبهت  
 واسنان منهم من شدة الاختلاف في الاصول والفروع بين اقطارهم واطوارهم اذ كل  
 وطرق استنباطها وكثرة تجددهم لظن في احوالهم وكثير منهم لم عند الفتوى ان

في كتاب التلخيص  
 في بيان  
 في كتاب التلخيص

فقد ورد في التلخيص  
 في بيان  
 في كتاب التلخيص

الى التكرير مرة بعد اخرى ووقع الاختلاف في فتاوى بعضهم في كونه المستند بل في كتاب واحد  
لاجل ذلك وندرة وجود خبر ضعيف نادري في حق المسائل الاولى فاما ان اعتاد كثير منهم عند  
العمل الاتباعي وجب العلم واليقين في منع جماعة منهم العوام من تقليد علمائهم في الاحكام فضلا عن  
انفسهم وقرب عهد قدامائهم بائعهم وصغارهم الاخزين للاحكام عنهم وعرضها على اهل العلم  
الاخبار والادانة في قول الباقي منهم وكوفهم الوسايط بيننا وبينهم فاذا رايوا هؤلاء منفقين  
على حكم يحصل القطع بان حكم الله المأخوذ من الحجج صلوات الله عليهم والمستنبط من سائر الدلائل  
القطعية الموافقة لولايم وانه ما دغا هم الى الاجتماع مع كثرة ما بينهم من الاختلاف في النزاع المتكبر  
الحكم ودليل من الظهور والاخلال بحيث لم يقبل الا نيات الخفاء فجمع هذا الوجه ما يحصل  
بالحدس لصائب الذهن لثاقب من القطع بما ذكره وجود الدليل على الحاشية للشبهات  
وهو حجة كاعلم تفصيل الشاؤل لادلة الموجبة للعمل بالعلم لما عاقدت فتوى لك بوجودها  
او اكثر على الحكم ونقل اجتماع عليه من تقدم وانما هو غير ذلك من التواهد والمؤيد لا  
وهذا الوجه هو طريق مشايخنا المعاصرين ومن قادمهم وعزاه الاستدلال الشبهات الى جماعة من  
محقق المتأخرين وقال انه قوي متعين وربما يظهر من بعضهم كالاستدلال بهذا الطريق  
يستكشف الوقوف على جهة الواصلة اليهم من الحجج لا مطلق المستند لقاطع للعند ولعل  
ذلك ليصبح ما ذكر في الاجتماع يقول مطلقا بالتحصيل بطريق دون اخر من ان حجة  
باعين اركشف عن قول المعصومان وجود الكاشف وعيوب في الاعضاء يتوقف على حجج لا  
ويشوب عصمته وعلم خلق الارض منه هذه امور مقررة في اصول معاونة من الله  
ويمكن ان يكون ذلك بالنظر الى ما هو القابل وانه هو متين على التاويل وان خالفوا لا يعلمون  
هو الذي يمكن ظهورها لجماعة فضائلها على اخرين فيستكشفونها من اجتماع الاولين بخلاف  
الادلة ولا سيما ما اوجبها العلم واليقين فان الناس فيها شرع سواء فلا خلاف انظار  
قوة او فعلا لما خفي على احد منهم ما ظهر للاخر صلا وقد صرح الاستدلال الاعظم كغيره بان  
حجة الاجتماع بقول مطلق انما هي لكشف عن قول المعصومان لان الاجتماع عند الشيعي دليل على  
ما يكشف عن ذلك وصرح ايضا بكفر منكر حجة اجتماع المسلمين خروج عن الاسلام وجوز  
منكر اجتماع الشيعة عن الايمان لانكار الاول قول النبي والثاني قول الامام وصرح ايضا  
بان دليل حجة هو دليل اثبات النبوة والامامة وصرح ايضا كغيره بان حجة الاجتماع المنقول

هذا الوجه هو طريق مشايخنا المعاصرين ومن قادمهم وعزاه الاستدلال الشبهات الى جماعة من محقق المتأخرين وقال انه قوي متعين وربما يظهر من بعضهم كالاستدلال بهذا الطريق يستكشف الوقوف على جهة الواصلة اليهم من الحجج لا مطلق المستند لقاطع للعند ولعل ذلك ليصبح ما ذكر في الاجتماع يقول مطلقا بالتحصيل بطريق دون اخر من ان حجة باعين اركشف عن قول المعصومان وجود الكاشف وعيوب في الاعضاء يتوقف على حجج لا ويشوب عصمته وعلم خلق الارض منه هذه امور مقررة في اصول معاونة من الله ويمكن ان يكون ذلك بالنظر الى ما هو القابل وانه هو متين على التاويل وان خالفوا لا يعلمون هو الذي يمكن ظهورها لجماعة فضائلها على اخرين فيستكشفونها من اجتماع الاولين بخلاف الادلة ولا سيما ما اوجبها العلم واليقين فان الناس فيها شرع سواء فلا خلاف انظار قوة او فعلا لما خفي على احد منهم ما ظهر للاخر صلا وقد صرح الاستدلال الاعظم كغيره بان حجة الاجتماع بقول مطلق انما هي لكشف عن قول المعصومان لان الاجتماع عند الشيعي دليل على ما يكشف عن ذلك وصرح ايضا بكفر منكر حجة اجتماع المسلمين خروج عن الاسلام وجوز منكر اجتماع الشيعة عن الايمان لانكار الاول قول النبي والثاني قول الامام وصرح ايضا بان دليل حجة هو دليل اثبات النبوة والامامة وصرح ايضا كغيره بان حجة الاجتماع المنقول

في الحقيقة سنة منقول ووضح ايضا بغير ذلك بما يشهد بالبناء على ما ذكرنا الاستناد اليه  
 ايضا وان كان الطريق المذكور على تقدير ثمانية قد يقصر عن ثباته بل عن استكشاف راي  
 المعصوم ايضا الامن باب الملازمة المحكوم بها بعد ثباته لدليل شوبن حجة مدونهما والاكثر  
 انحاء الادلة كلها في قول المعصوم اذ لا يفتقر هذا الوجه المسئلة  
 من المسائل الفقهية الا اصولية فلا وجه لما ذكره صاحب القوانين ام علام في مسئلة تقدم  
 الواجب من ان الاجماع في المسائل الاصولية غير ثابتة بالحجة مع انه اعتمد على الوجه المذكور  
 بعض الوجوه الاخر المتقدمة وادعى شدة الاحتياج الى الاجماع وعدم الاستساعة غالباً  
 ولا سيما في المسائل الغير النصوض وقد فعل عن كون تلك المسئلة في الحقيقة من المسائل  
 الفقهية الثابتة بادلة العقل والنقل عاقلين حجة فيها على كل حال لا يعتبر فيها ايضا اقناع  
 جميع اهل العصمة لا جميع من سبقهم وبدوته ولا استكشاف قول الجمهور من المعلوم ولما  
 من الشاهد ولا دخول جمهور المنتسبين اليه في عدم مخالفتهم اذ لم يعلم انه لا مام ولا  
 كونهم من اصحاب الائمة او في العهد منهم المتكبين من معرفة طريقته ونيامه ولا بلوغ عدده  
 عدداً لتواتر وغيره من الاعداد ولا كونهم بحيث يوجب خبرهم القطع بصدق الصادق وليس ثباتاً  
 ايضاً على حجة الاجماع الواقع من الاحياء المعروفين في كل عصر ليرد ما اورد عليه بعض الظاهرين  
 بل العبرج بالانفاق لكشف ما سبق فيها اتفق ويختلف الحال في ذلك باختلاف احوال المجتهدين  
 طبقاتهم ومرتبتهم في فضلهم وورعهم ضبطهم باتباعهم وقرينهم من عصر الائمة عليهم السلام  
 وتمكنهم من كتب احكامهم واصولهم واكثر منها وعدم تمكنهم في فضاءهم على التصوصل الى  
 اوالقطعية او الغدوى الى سائر الادلة القطعية والظنية ويختلف ايضا باختلاف المسائل في  
 انضمام مدركها في التوقيف الخاص في عدد في كونها من المطالب العامة بل هو الفرع النادر  
 او غيرها وفي عنصدا الفئوي فيها بغيرها من الادلة العامة والضعيفة وعدم وفي وضوح  
 مدركها وخفاء وجودها لغرضها وفقدانها على ما اذا وجد الفئوي التي هي بمنزلة  
 الاخبار والسنة واللفظ والمخبر مطابقة على قول والايان والروايات طاعة في خلاصتها  
 من اعظم الشواهد على وجود مستند عليه لان ذلك القول مما انف عن تلك الظواهر قد استنفذ  
 عن ذكرها بالاجماع الكاشف عنه كاستيفاء الوجه الاول وكيف كان فهذا الوجه لا ريب في  
 حجة والحاجة اليه انفقوا ليس ضرورة الدين والذهب في ثباته بل انما في وجه

هذا الوجه لا ريب في حجة والحاجة اليه انفقوا ليس ضرورة الدين والذهب في ثباته بل انما في وجه

كلامنا الذي انقلب على عقبيه  
ثابتنا الذي انقلب على عقبيه  
الشيخ

الاول من جهة الماخذ والمذكور ان كان المعنى في هذا مريد الفضل والورع وفي الاول انصافا  
والثاني تناول المناهضة الى ان يصل الى حصة الشرع فكان هذا اوسع دائرة وعم فائدة واكمل لما قلنا  
قال الاسناد الشريفة قدس الله ستره في بيان حصول العلم بهذا الوجه اختلاف باختلاف  
طبقات المجيعين حصوله بالطبقات الاولى طريقا الى حصوله بما يليها وهكذا الى ان يصل  
الى ما يتعلق المتأخر عن المتقدم ووصول من كل طبقة الى ما بعدها واخذ الداعي بما يبدو  
خلفا عن سلفه انتهى مع جميع ذلك يرتفع على هذا الوجه مور تقدم بعضها في سائر الوجوه ولا  
سيما الاول احدها انه يلزم منه عدم انطباق هذا الاصل العظيم والشرط المستقيم عند  
كما سبق في ثنائها انه لا يلزم تحييد الاجماع في كل عصر كما هو المعروف بينهم ولا سيما اذا وجد  
خلاف معروف من سبقه وقبل علماء العصر وجه ذلك ظاهر مما ذكرنا في موضع ومنه ان النظر  
فيما ذكر في الوجه الاول من النظائر ودعوى تلقي الخلف من لسف متنوعة في الغلب غير  
مقتضية تحييد الاجماع في كل عصر من حيث هو كما عليه العظيم فالتأني مع عجزنا في كل  
من انقسام الاجماع المركب فروعه لا يختص بمن هب الامامية ولا يتوقف على قاعدة تهمة في  
الامانة فانه وان توقف على حجة قول الاثمة السابقين صلوات الله عليهم يكون معظم  
احكامها انما اخذ عنهم فلا يتوقف على وجود الحجة في كل زمان ولا سيما في زمن الغيبة مع  
اشهور بينهم حتى كاد ان يكون مجمعا عليه عند من لم يتفقوا على مسئلة اصولية كما كان  
عليه هو ان فائدة الاجماع انما تظهر في زمن الغيبة وتولا وجود الحجة العصفونية لما كان حجة  
وقد تقدم من عبادهم ما ينادى بذلك وياقي ايضا جامة منها عن قريب فان كان الاجماع  
المندول بينهم كاشفا عن وجود دليل فاطع او قول الحجة فليكن هذا كذلك ويمكن تنزيل  
كلامهم على ان وجود الحجة في كل من معتبر في حجة الاجماع في كل عصر لا مطلق الاجماع و  
هذا يندفع اليراد الثاني بل الاول ايضا الا ان هذا مع منافاة لكلام جماعة منهم كما  
يظهر مما سبق غيره يقتضي خروج الاجماع على هذا الوجه من الاجماع المصطلح المحدثين  
الادلة الموقوفة على وجود الحجة واثبات دليل اخر ثابت على ما ذكره وادخاله في سائر الادلة  
الاعلى الغيبين وفي السنة والادلة العقلية لكون الاعتماد فيه على الدليل المعلوم بحكم  
العقل والعادة اجمالا والنقل النبوي والامامي منه بخصوصه المعلوم كذلك كل منهما  
حجة مقول مطلقا علم واتفق واضطرب فيه حكم العقل بخلاف المذكور والمذكور ولذا

ان يجعل الاجتماع على هذا الوجه نحوه من دلته كما سبق قيل الوجه الاول فاعبأ الاجتماع  
 ح بخصوصه على سبيل الاتفاق لعلته كشف عن المدرك الذي هو الاصل في الحكم بخلاف  
 غيره وابعها ان الاجتماع وان كان قد يقضي لكشف المذكور مع القطع باقوال المجيعين الا انه  
 لا يحصل الكشف المعول عليه بمجرد وجود المقضي ما لم يعلم انتفاء المانع وهو هنا وجود  
 الخالف المتصام اما من نفس المجيعين باعتبار عدولهم وعدول بعضهم وازادة خلافها  
 هو الظاهر من كلامهم واما من غيرهم وقد علم ما سبق في الوجه الاول تعدد العلم بانتفاء  
 المسائل النظرية المشار اليها سابقا الاضاحية وندرة مضافا الى ما تقدم في تعدد العلم بها  
 بجميع الاقوال على سبيل الجزم واليقين وهو واجب القدر في المقضي ايضا كما لا يخفى  
 خامسها ان هذا الوجه هو ما استدلى به بعض الخالفين المعتبرين في حجة الاجتماع على  
 دليل العقل كما تقدم وقد رده الاصحاب معظم الخالفين بما لا يختص باجماعهم بل بغيره و  
 اجماعنا لولا اصلنا في الامامة وكتبهم في الكلام والاصول والفقه مشحونة من ذلك فلا حاجة  
 الى ذكره هنا مفصلا ويا في الاشارة اليه عن قريب فالاستناد الى هذا الوجه من كلامهم  
 من هنا يظهر آخر بعد التبريل السابق ضعفه وفي هذا نامل فتدبر وقد تبين بما ذكرنا ما  
 في كلام الاستناد لشرهف حيث قال وليس لتعويل في هذا الوجه على مجرد اجتماع الارواح هو  
 مذهب هل الخالف بل كشف اتفاق الحق عن صواب المدرك والوقوف على الحق والواصل اليه  
 من الحجج انتهى فدينا ان جماعة من هل الخلاف قد استندوا ايضا الى نحو ذلك فلا يميز الفرق  
 سادسها ان العلماء من الفرقين اعتبروا في حصول العلم من التواتر الذي يبرهن بغيره فيه عليه ان  
 يستند علم الخبرين واخبارهم الى الحق واعتبر كثير منهم العلم بالخبر ضرورة بلا بصر شبهة  
 لثاني الاشبهة من جهة مضادة لوهم للعقل فيما يستند الى غير ذلك فلو اتفق عدد التواتر  
 او اكثر منه في العقليات لم يوجب عندهم العلم الاحتمال الشبهة المشتركة فيها بين الجميع كما اتفق  
 للفلاسفة وغيرهم على كثرة في كثير من اطالبا العقلية لشبهات جمعهم عليها فان نقول  
 لنا الفرق الذين هم ضعفاء المسلمين بملابثة شتى ولا سيما في اول الامر في تكاثر الاستدلال  
 واحكامه ولم يكن ذلك عن مجود وعناد منهم جميعا وانما كان هذا مخصوصا ببعضهم مع  
 محمل في سائر ما يدعى فيه العلم ايضا الحاصل ان احتمال الاشبهة في العقليات نحوها مما لا  
 ينبغي تكاثره ولا يرد ذلك ولا غيره في الاحتساب بعد الاشبهة فيها او مناعها مع

والوجه الثاني  
 في كونها  
 من كلامهم

العلم بالحق لا يتصور الا بالبرهان  
والبرهان لا يتصور الا بالبرهان  
والبرهان لا يتصور الا بالبرهان

بل هو مقرر لها العلم بالضرورة ولا لا يقبل البرهان فيها ولا يصح به الا اذا لم يحصل وجود  
جامع للخبرين على الكذب بعمدا او خطأ اما اذا اختلف في ذلك فلا ولذا لم تصد اليهود والنصارى  
في مثل المسيح عليه السلام مع كونه محسوسا لاحتمال شبهة تعرضت لهم في ذلك وقد كشفنا عنها  
وعلم بهذا خطاهم وكنيتهم على كثرتهم وتجاوزهم حدا لا حضا وصرح امام المؤمنين في البرهان بانه  
لا اثر في الوفاق في المعقولان فان المتبع فيها الادلة الفاطمية فاذا انصبحت يعضها شفا  
ولم يعصد لها وفاق وحكي عن اصوليين من شرط التواتر اخبارا للخبرين عما هو ضرورة  
قال فاذا ذلك يتضمن العلم ويقتضيه ما اذا الخبر انما علموه نظرا ففسخ خبرهم لا يقتضي علم  
ولو اخبر كل الرافان فاطمة بحدوث العالم لم يفد خبرهم علميا وكانت طلبات العقل قائما الى  
حين قيام الحجة والذين اخبروا عن كثير من النظريات زائدون على عمد التقل متواترا قال و  
السبب في ذلك ان النظر مضطرب لعمول لهذا ينصقوا لخلاف فيه نفيها واثباتا ولا يستغل  
بجميع وجوه النظر عاقل العقل ينقسم ويقتربون اخبارا لا تضبط على اقل والقرائح في العلم  
ذكائها وانفاذها وبلادها وادعائها ومن عظم اسبابا خلافتهم اعتراض العقول وطوع و  
الوانع قبل استكمال النظر فلا يتضمن اخبارا للخبرين في مجاري نظريات صدقها ولا كذبها  
انتهى قد صرح العلم ايضا في القول بالشرط استماع علم الخبرين في التواتر الى الحسن الضرورة  
وقال فاما ما علموه بالنظر كحدوث العالم وغيره فلم يعلم صدقهم فيزيان بل هو عند التواتر ثم  
اوثر بان العلوم عندهم كلها ضرورية فاقى فرق بين ادراك ببصيرة العقل بين الادراك  
بالبصر اجاب بان يعرف فارق بينهما فان العلم لا يحصل بحدوث العالم بسبب الخبر بخلاف  
المحسوسات فالاحل السبب فيه ان لعقد حدوث العالم بمنية نفس عن العالم به كل يقين  
ان العالم هو معتقد محقق لا رتبة تميزه وما من خبر الا وينصو كونه مقصدا وهو ينظر الى العلم  
وعلى هذا شان النظريات مجمع دون النظريات انتهى صرح العلامة في النهاية بان من شرط  
المتفق عليها في التواتر استماع علم الخبرين الى الحسن العقل وان يكونا عالين بها الخبرا به  
لا طائنين وقد ذكر غيرهم ايضا نظائرها ذكره وما يشهد به انه يجب تصديق المسلمين و  
المؤمنين ذاب لغوا هذا التواتر فيما يقولونه من الخبرات المحسوسة والنصوص المعبرة المستعينة  
الدالين على النبوة والامامة لا في نفسها الاكمال الخطا والشيبة في الاستدلال ليجها  
وهذا ظاهر ومصرح في كتبهم فاعلم ما ذكره ويزر حصول لقطع من اجاع جماعة عظماء

اولا ان لا يكون العلم بالحق والضرورة والبرهان لا يتصور الا بالبرهان

المحسوسات

الخطا وان كثر الشبهة جاسعة لم على ذلك وغيرها أسئلة في العقليات المحضة كقوله  
الكلامية وبعض المسائل الشرعية وفي الشبهات التي لا تستد معرفتها الى المحضات العقلية  
ولو بسائط على مدارك عقلية يمكن خطأ المجعدين فيها وليست ضرورية ولا مسئلة عند  
الجميع ولا توفيقية منلفاء من الشارع حتى يؤمن من الاستثناء فيها بذلك كما جاز خطأ  
او باب لعقول على كثرهم ومهارتهم وصفا قبحهم في العقليات الخا الذي يمنع من مشله  
بالنسبة الى باب العقول في نظارها مع انهم قد يكونون من منهم فيما ذكرناه وكما جاز خطأ  
خمسين منهم في عصر واحد وكثير مع مخالفة عديم في الخلافات التي لم ينعقد فيها الجاع فما  
المانع من خطا منهم وانقل منهم فيما اخمد اجاعهم على احد الاقصا او جلة منها ولا سيما  
اذا اتحد القائلون بالامرين كما لا يخفى هذا كله بالنسبة الى الاحكام الواقعية الاولى لتوافر  
المانع والقواطع عن العلم بها غير متع ولا مستبعد قطعا وانما يمكن دفع جميع ذلك والظطر  
منها بالنسبة الى الاحكام الظاهرية كما سيأتي سابعها ان هذا الوجه بما يستقيم فيها  
اذا كان المحمونا ومُعظمهم يوجبون الاقتصار في معرفة الاحكام على الدلة القطعية من  
كل جهة يدعون الوصول بها الى العلم بالاحكام الاولى فتكبح باصنافهم لها وان استدل  
في الحكم بالاجرة العقل الشك بين الجميع لم ندرك ما ادركوه نظرا الى كثرة نقا وتعارض  
الانظار وكثافت مراتب الا بصنا وهذا يتجلى في جملة الجاع المتكلمين وان لم يشاءكم غيرهم  
لكونهم كالعوام بالنسبة اليهم على ما اشرنا اليه سابقا وعلى هذا انما يعتمد على الاجماع اذا كان  
مقبوحا للجميع على العلم والقطع من كل جهة انما اذا لم يكونوا كذلك فلا ومن العلوم المتكلمين  
قاطبة ومعظم المتقدمين وكلهم على الثاني وما يترأى من كلام جاعة منهم من القول بالاول  
فيستد على نزاع منهم في اللفظ او اشتبا في الحكم كما بين في حله فلا عبرة بادعائهم يقولون انهم  
بدل ذلك مع انه قد انبغذ الاجماع من نفس فتاويهم وعلى هذا فلا يحصل من الاجماع استدلال  
بينهم القطع بوجود الدليل العلم للعدد الخامس للشبهة من كل جهة لاحتمال كون المستند  
في الفتوى دليلا ظاهريا معتبرا عند الكل والعظم وان كان غير موجب للقطع والجرم وعلى  
هذا يثبت ما تقدم في فاعل الرضا لانه جاعة من لامة من الاستناد في حجة الاجماع  
الى الاجماع على القطع بتضمنه الخالف للاجماع فاحتجوا لفظ القطع ولم يكونوا بجرم الخطأ  
ولو على سبيل النظر انظر الرضا كوكذا ما تقدم فيها عن امام الزاوي من الفقهين

اشارة الى ان على  
مدعي العلم بالاحكام

جمله كل ذلك

ولست بهم إلى الغفلة الغيبة حيث تنبوا حجة الإجماع بقوى الآيات والأخبار وحكموا مع ذلك  
 بوطيئة الحكم الثابتة وكفوا الفهم مع أنهم جمعوا على عدم كفر المنكر لما دل عليه هذه العوا  
 مجصولا الفهم أقوى من الأصل كذا ما تقدم عنه وعن إمام الحرمين وغيرهما منهم من أمثلة  
 حجة الإجماع فطينة لا تنطق ما تقدم عن الحاجة العسك وغيرهما من ساطعهم من أن يقول  
 الأمة لا يخرج من الأحاد وكذا ما ذكره وأعمده الشيخ في لغة نا فلا بد عن الأمة في  
 الذخيرة حيث قال في بيان الأخبار التي يعلم غيرها وأما الخبر الذي رويك لا متبنا عنها حتى  
 لا جله فمصدق قال لا يجوز العمل بخلاف الواحد ينبغي أن يكون ذلك على حصة لا ولو لم يكن  
 لا بد من إجماعهم على العمل به وهو خطأ وذلك غير ما يرضونه وإنما من لا يجوز العمل بخلاف الواحد  
 فلا يمكن أن يقول أن ذلك لا دخل بحصة لا يتم إذا اعتقدوا جواز العمل بخلاف الواحد جازان  
 يجمعوا عليه أن لم يكن صحيحا في الأصل كما أنهم يجوز أن يجمعوا على شيء من طريق الإجماع عليهم  
 وإن لم يكن طريق ذلك العلم ثم ذكر حكم الخبر الذي على الأمانة وأكثرهم وعلم وجود الأمانة  
 فيهم فقال أنه يعلم بذلك حصة ولا يخفى أن حكمه بالعضة على القول الأول يتن على عضه  
 الأمة من الخطأ فلا يتم مع منعها ونفرد الأمام عنهم وعلم حكمه بها على الثاني مع الحكم  
 بصحةهم فينت على عدم كون العمل بخلاف الواحد والحكم بمقتضاه خطأ إذا كان جائزا وإن  
 خالف الواقع باعتبار نفس الحكم ومسند وفيه تنبيه على ما استدلوا به في وجوب كلام المتقين  
 المدعين للعمل بالقطع واليقين مع استنادهم كثيرا إلى ما لا يؤيد لك وإن كان ما ذكرا  
 في العمل به ونظائر هذا الكلام كثيرة في كتبهم وتقدم في الوجه الثالث ما يعضد ذلك قول  
 في لذي يعضدنا محصلة أن الأمة كلها إنما أخبرت عن شيء فهو صدق قطعا لأن فيهم قوله  
 جحد لصحته وإذا اجتمع على العمل بذلك عليه بعض الأجلاء فلا يقضو كون الخبر  
 مقطوعا بها لأن ما جاءهم على الحكم فلم حصة فاما أن يعلم حصة الخبر الذي علوا به للأجلاء  
 فلا يجب أن يتم فليجمعون على ما طريقه الظن كالتأسيح الإجماع وأخبار الأخاء انتهى  
 ملخصا وقال العلماء في النهاية أن الإجماع على العمل بوجه غير لا يدل على صحة يجوز أن  
 يكون علمهم لدليل خروج أن عمل كل الأمة بمقتضاه لا يتوقف على القطع به بصحة لأن  
 العمل بخلاف الواحد واجب في حق الكل فلا يكون علمهم مقتوفا على القطع به فلا يلزم من ثبوت  
 بؤنه ثم الحاب هنا وفي موضع آخر من لا يراد بها ذلك للمادة لا المنع لأنها في علم

كلامه في الخبرين  
 لا يجوز العمل بخلاف الواحد

كلامه في الخبرين  
 لا يجوز العمل بخلاف الواحد

كلامه في الخبرين  
 لا يجوز العمل بخلاف الواحد

حكم الجوس بن عبد الرحمن وعلى ان المنة لا تنكح على ثما ولا على خالها الجوس قد ذكر الرازي  
في المحصول نحو ذلك كذا صاحب تجريد المعتقد وقال ايضا ان الصحابة تركوا ايادهم محمد بن  
احل بن مالك وصرح ايضا ببعالمنا نقله عن كثرة الفقهاء يجوز انعقاد الاجتماع عن امانة ولو  
كانت خفية نظر الى تقاضاهم على حجتها ولو توقع ذلك من الصحابة في الخلافة وغيرها  
تقدم عن الحاجة وغيره ما يعضد ذلك وقد ذكروا هم وغيرهم ما يتوون ذلك ايضا الكلا  
في خبر لا يتجمل مع اقتضاه على الخطا وغيره وكذا في تخصيص الكتاب بخبر الواحد الذي لم يعلم صدقه  
وفي اصل حجيته فانهم استدلوا باجماع الصحابة وغيرهم على ذلك وهو يقتضي عدم  
كشف عن حجة واقعا الا ان يقال في الثاني وفي الاول ايضا ان الاجتماع على تقدير ثبوت  
ليس على خبر واحد مخصوص بل على خبر الجوس قد تقدم وقد تقدم في الوجه الثاني عن الشهيدي  
في الفتاوى والتهذيب انه لو قدر خلاف واحد والفقهاء في السبيل اعتبر بهم وقال الحقوقي  
في رسالة الغرير ان فتوى الالف ليست حجة ما لم يعلم دخول العضوية بهم وقال ايضا انها  
يتحقق الاجتماع حيث يعلم اتفاق الامام في جملتهم وهذا لا نقاوى تمتك ضعيف في الخبر  
ليست في قول الواحد العشرة بل في قول من يعلم دخول الامام في جملتهم وذلك لا يتحقق  
والخمس ولا الخمسين قال ايضا ان المعتقد بين ائمة ليسندون بالاجماع الذي علموا دخوله  
العضوية وما يدعون دخول فيه ما العلم وشبهة يصحون بان كل ما لا يعلم دخوله العضو  
فيه فليس اجماعا وقد علم عنه في المقبرة لو خلا المائة من فضاء ثمان من قول العضو لما كان حجة  
قال في صوله وفرضنا خلا الزمان من امام معصوم حافظ للشرع يجب الرجوع الى قوله فيكون  
يكن اجماع ائمة حجة وقال ايضا لو خلا الاجتماع من العضو لم يكن حجة خالفا لاثار الطوائف من  
عدا الخوارج والنظام ثم ورد من ادلة الظاهلية لو لم يكن حقا الاستحالة لجماعتهم غاية ان اجماع  
الحق اعظم على الحكم يستدعي ذلك اذ امانة وكلاهما حجة واجاب حلا بانه قد يحصل عند  
شبهة نعم تلك الشبهة ونقصا باجماع اليهود والنصارى وغيرهم على كثير من الاباطيل ثم قال  
الاجماع لا يصدق من مستند يخلق لان مستند العضو لا دليل القطعي لا الحجة الظنية ثم  
ان تكون احوال باقية الامانة مستندة الى الظن كخبر الواحد منضم الى قوله الصادق عن ابيه لا لئلا  
انتهى ما ذكره حصل ما في كتابه لم يقض الشيع وغيرهما على خلاف سيرته ما حتى ان لم يرض  
جوز ان تكون اقوال كل من عدل امام بتحقيق وتقليد صريح العلامة في الهامة بانه لا يجوز

كلام الشهيدي

كلام الشهيدي في الخبر الواحد

الاجماع الا عن دليل امانه والا كان خطأ وقال ايضا الانا فقد تكون ظاهرة فينبغي ان  
 منها وقد تقدم في اطلال الزكاة وفي الوجه الثاني جملته من كتابهم ان شهد بما ذكر ايضا في  
 يخفى انه لا كلام في صحة الخبر الحكم واضاع العلم بقول الامام ونفعه عن مثله والقطع بواجب  
 اتما الكلام في اتفاق الحاصلين لا مصاب على حكم او العمل بخبره ولا يحصل منه غالبا مع  
 النظر عن الوجوه السابقة الا العلم بعدم خطأ الكل في طريق النظر والاستنباط اذا اطلنا  
 ان يكون اجماعهم لشبهة كما هو الظاهر في حقهم فاذا علم ان الاحتياط ومعظم حكمه  
 العمل بخبر الواحد المستبعد للشرائط المقررة الغير الموجبة للعلم بصدقه وباطل البرائة والاباحه  
 ظواهر الكتاب السنه وطرق التراجع المعتبرة غيرهما انما لا يفيد العلم واحكام هذه المطالبه  
 الاصول وفردوها لغيرها عليها الاحكام الشرعية وبنوا اجتهادهم ومعظم فائدهم عليها  
 ثم تستند واجماعهم في ثبات حكم الى احدها وحمل كونه المستند في الحكم اذ لم تستند  
 البعض اخطاء البعض الاخر فاني في الباب حصول القطع باصنافهم كلا او بعضا طرقي  
 الاستنباط بحسب ما بلغهم من الادلة وما وسعهم من النظر وامن هذا من القطع باصنافه  
 الحكم الواقع الاولي والعلم بصحة الخبر صدقه دلالة عليه انه لا يتابع مع غيره  
 كلا او بعضا باختلاف ذلك لا العلم باصنافهم بخلافه في الواقع واعتمادهم في بيع ما ذكروا كونه على  
 الاوامر الواردة عن الامم عليهم السلام لا صحتها في حضورهم من باب التوسع والتخصيص عليهم  
 وهل ذلك لانظيرها وفردوه وحكموا به في الاصول والفقه تبعاً للادلة من وجوب العمل بخبر  
 العدل وقبول شهادته العدلين اذا كانا على ظاهر العدل وان كانا ماضيين وكافين  
 في نفس الامر فاذا انبأهم باجمعهم وكثير منهم علموا بخبره اذ لكونه على ظاهر العدل او  
 لتركية العادل له او وجدناهم عرض عليهم في حكا الدعاوى شاهدات فقبلوا وشهدوا بها  
 وحكموا بمقتضاها لكونها على ظاهر العدل لدا وتركية العدلين لها او شهد عندهم  
 وقبلوا شهادتها فلما ذكر مع اليقين وبديها في بعض المواضع فان شيئا من ذلك لا يوثق  
 العلم بالعدل لداضا ولا يوثق الحكم وحقيقة الخبر والشهادة في نفس الامر لذلك حكم اصحابنا  
 في كتب الكلام وبغيرها بان ما دل على جوبه يكون مع القضاة فيجوز اتباع سبيل المؤمنين  
 ونظائر ذلك لا يقتضي الا وجوب اتباع المعصومين لعدم العلم بصدق غيرهم واما علمهم  
 واخضاعهم صحتهم واستشهادهم واعلى ذلك بالفضل والوجدان لما ذكره في القرن من

حكايته يقوم موثقي اختيار منهم سبعين جلاداً وما صد منهم بعد ذلك وبغير ذلك تمامي  
 في الاخبار والامار وفدا بطلوا بذلك جملة من دلة الخالفين هو على ما ذكرنا شاهداً  
 متين ومثل ذلك علمهم وعمل غيرهم في مواضع لا تستقصى بقول مني ليد ونحوه من  
 الاستنباط الامارات كالقرائن الاقوال والالتصايف وغيرها وحكمهم بطلانها اثناء  
 لا يصح عددها لعلنا العلم بخاسنها فان شيئاً منها لا يقتضي لقطع باصانه الواقع على سبل  
 البعث والافتاق بجزء اقران لعلنا الحكم بضميمة الافتاق بل وانضمتم مع ذلك حكم النجاة  
 الامام بمقتضى الشهادة والسبب الامارة وعلمه بلم يوجبنا ذكر فكيف اذا تجرد عنه على انه  
 كثيراً ما يعلم اجمالاً الخالف في جملة من المواضع او اكثرها للواقع وانما لم يقتضيه لكونه لشبهه  
 غير المحصور فكيف يوجب العلم على الاطلاق في الجميع فالحكم فيما نحن فيه ايضاً كذلك وهذا  
 لكل عارف ونصف غير متكلف ولا شغف قد تقدم في الوجه الثاني لثباته لثباته وبيان  
 مواضع الاختلاف والافتاق في ان كل مجتهد بعد استقراغ وسعة الاجتهاد ومقلد بعد  
 علمهم بشرائط التقليد لو ساءوا النجاة والامام او غيرهما من سائر العلماء والمجتهدين من  
 حكمهم في كل مسألة على ما هم فيه من الحق وبذل الجهد الطائفة لا يجب كل منهم لو يجوز العمل  
 بما ادى اليه الاجتهاد وان كثرة الاختلاف واللداع ان الحكم الواقعي الاول لا يختلف اصلاً  
 ولا يتناقض قطعاً فكيف يحصل لغير المجتهد العلم باصانه بجزء اجماعهم الذي لم يعلم شيئاً  
 على ما يقتضيه ذلك وهل هذا الا رجحان الغيب حكم بمرتبة الفرع على الاصل المستحيلة بلا ريب  
 وعليك ما انما النظر فيما تقدم في الوجه الاول والثالث والرابع وما ياتي في الثاني من زيادة  
 بصيرة بما ذكرنا منها انما ان تزلنا عما سبق واغضنا عنه لم نقل ايضاً بما لا بد من حصول  
 القطع من اتفاق من ليس فيه منصوص وهم جماعة من قدما الاصحاب غيرهم حتى انهم سوا  
 ذلك على اجماع السواد ان حيث يستحيل ان يوجب العلم بايمانه بل فلان انما ما ثبت لكل  
 من الاخذ بلا شرط كما في الثانيين نحوها ثبت للجموع ايضاً قطعاً وما ثبت لكل منها  
 بشرط شيء هو الافراد بشرط عدم شيء وهو الاجتماع لا يثبت للجموع كانه المتواتر وانما  
 البعث ونحوها وجلنا ما نحن فيه من الثاني بحكم العادة دون العقل لا من الاول فاقطع  
 ما في الباب حصول القطع بالحكم الواقع وبوجود الدليل القاطع عليه اذا كان كل من المجتهد  
 المعبر فوامر في حصوله قطعاً بالحكم بحيث لا يرجع فيه راي ولا رد فولا ولا يحتمل في رايه ولا

نقول انهم وافقوا في الكلام  
 حيث يستحيل ان يكونوا

منه  
في  
العلم  
بأنه  
لا  
يكون  
مستحيلاً  
في  
الواقع

وقد علم منه ذلك بأدعاء له وبغيره وان حمل على مقتضى الواقع ولا انضمام نظائره ثم لو تقرر لنا  
عن ذلك كفيين بطلان ذلك منه نظر الى ظاهر الحكم وان كان من المعلوم بناء على ما هو المعلوم  
عندهم في عقله وان لم يكن كظاهر الخبر المورث للقطع مع تواتره وعلى اقل حافا لواجب هو الا  
في دعوى القطع على احد الامرين لا غير فلا وجه لما هو المعلوم بين ذباب هذا الوجه من حيث  
ذلك فيما ادعاهم بناء على ما فهمه كلا او بعضا على الظن بالحكم اما للتيسر عليه ولحمل الدلالة  
فيما يوجب لا غير للتصريح بانه لا يظهر الا الاقرب والاشبه ونحوهما مما يقتضيه علم العلم  
الجهل به ويكفر مستحالة في اصول العقائد ونظائرها ويتبع صدوره من الشيء والاشبه  
عليه السلام مطلقا ولذلك نكرنا على من يستعمل هذه الالفاظ في الفروع مع ادعاءه  
مسادتها للاصول في وجوب العلم بها واليقين مما جازا العمل فيها بالظن بقول مطلق  
هذا من اقوى الحجج على فساد ادعاءه من حيث لا يشعر به والحاصل انه حيث علم بناء الحكم على  
الظن اما لما ذكره لا غير فلا يفتى للتثبت بذلك في دعوى القطع يجعل الفرع اقوى من  
الاصل مع انه ضروري لا استحالة ولا منعه وما ذكره من ان تواردا لظنون ونعاضدها  
قد يورث العلم فاما يصح في مثل ما نحن فيه حيث لم يكن الاصل فيه الظن لذلك غلبت كبريائهم  
في التواتر كون اخبار الخبرين المعبرين فيه عن حامل من محمدي يعلم باستحالة تواترهم على  
الكذب عادة صدقهم اجمع بحسب الواقع والادعاء او واحد منهم لا اقل فينا ان خبرا به عن كبريائهم  
العلم وعدم حصول الاشتباه في ذلك وهذا يقتضيه عدم تواتر القطع حيث كان اخبارهم  
كلا او بعضا عن طريق التماع او المشاهدة لا احتمال الاشتباه لا يشاع احتمال اتحاد مستند الخبر  
ومشأه او ظهور ذلك ولعل اتحاد مواردا لاخبار لغة والظنون التي تعلق بها الاخبار  
تعدد المظنون التي تتقارب في المشاهدة او الصلة والاختلاف حالها وعدم انضمام التواتر  
فرض اتحاد المواردا الصديق اجمع او صدق واحد منهم في دعوى الظن حصوله على وجه  
الظنون بنفسه شؤنه كما هو المطلوب انما يعدي تواردا لظنون ويوجب العلم حيث  
عليه ما رأت يمنع عادة تحلفها اجمعها في الواقع ونفس الامر قصير بعد تواردها بغير ادعاء  
واحدة لا تستحق من ملزومها وهذا انما يستقيم فيما عرفت وفي التواتر المستند الى الظن  
حيث استكشف من اتفاق الفتاوى وتوارد الاخبار وجود ما رأت شكرا متواردة على  
امر واحد بحسب عادة حصولها اجمع بدونه وان لم يكن ذلك في كل منها او اكثرها ولا بد ان يعلم

وجودها وتكثيرها وبلوغها الى هذا الحد على سبيل القطع واليقين اما اذا اختلفت احوالها  
 الموجبة لحصول الظن لكل واحد منهم بما يغني عن الاكثر الى هذا الحد ولم يحصل العلم بتحققها  
 توقفت بها العلم بالطلوب على ذلك عدم حصوله بالظن بحصولها وان بلغت ما ذكر  
 في جميع ذلك لا يستقيم دعوى حصول العلم من مجرد الاتفاق والتواتر كما هو ظاهر من هذا  
 احوال ما ذكرنا مع العلم به والاستظهار له كما يتفق كثيرا في الفوائد والاشياء التي يصح فيها  
 ما ذكرنا اولى لا يفيها الا ببيان فيه اصلا اولى من ذلك ما اذا علم واستظهر في المسند  
 بما لا يفيد الظن بالحكم الواقي ايضا وان جبال العلم به تعبدت او الحكم غير مطردة كالاستصحاب  
 والاصول وكثير من الاصول التي توقف عليها فهم المراد من اللفاظ ويثبت عليها ثمانية الاجزاء  
 فان هذه كلها اكثر مما لا يفيد الظن ايضا وان كانت معتبرة مطلقا وقد بينا ذلك مفصلا  
 بهر هنا في محله فلا تنسحروا الى تكراره وانكار امثاله لما ترى من غايتها ما استمر الكذب  
 ودوا على السنن جليلة من العلماء والطلبة المودعين في هذه الاعضاء واما اضافتها الى  
 عليك قلنا ان التقليد وقبوله وفخاها لى قلنا يسلم احداثها وحسنها من سلوكها في  
 النظر وطرق البرهان المأثور بانها ما لك بعد الانشاد والتبني من كلام شموع  
 وعند روجيه والحاصل ان علم حصول العلم من مجرد ما ذكرنا من الاشياء فيه ولا شبهة  
 تقترن ومثتم لواخبار الفاعل بظن هذا الشخص وعصمته وبقوته لم يورث القطع بعد  
 وعصمته وبقوته وفعال الظن قائم مقام مشاهدتها اذ ان اللفاظية كما حد المخرج  
 لما ترسخ له زيادة الفرع على الاصل في مثل ذلك وكذا لو اخبر عن برؤية الهلال  
 للحمل لغيره او يكون الشيخ المراه من بعيد المنة ديني شخص او شيئا فلانا او جونا اننا  
 او بن شخص او قلنا او كونه ان في والفاعل او القول او بغير ذلك من المحسوسات او غيرها  
 مع احتمال خلافتها من جهة او جوه شتتة يحصل من اخبارهم القطع بخبرهم لم يميز خبر الحكماء  
 المترتبة على العلم بصحتها وصدق خبرهم وشهادتهم ولذلك جاز لنا تكذيبهم في  
 النصاي على كبريتهم في اخبارهم بقول المسيح وصد حيث يمكن شيئا عن علم في الاصل  
 الناس بعضهم بعض تغير المصلوب عن خال الوجه في شيا به بغيره كما بينا المتكلمون  
 في محله فلو اخبرنا الله سبحانه بصدقهم ولا يكذبهم في نفس الامر  
 ان كنت تباهم حكمهم بما لا علم لهم كما تكذب كثير ممن يدعي حصول العلم بخبر الله الموثق

منه من الخلق

منه من الخلق

ونحوه لظهور اشتباها عليه الظن له بالعلم وعدم تميز بينهما كما يتبين عليه المنطق الشيخ وغيرها  
 وبما كذبوا مدعى حصول الظن من الفياض نحوه ايضا على كثرة تمسكهم وتجاوزهم حد الاضاح  
 فكيف الحال فيما اذا وقع التصريح بكون الحكم ناشيا عن ظن لاعلم وادعى حصول العلم من غير  
 جماعة على ذلك في احد الاعضاء او جملتها منها هل هذا لا يجردهم ويحيا ويغيره من الخلد الى  
 الآخر يعرف بالحق كذا قد يدنا ما يحسم لشيء من عرف بالحق التجال واودنا شواهد من  
 كلام الافاضل الذين بلغوا أقصى دوى لفصل الكمال هم اولى بالتقليد والتقليد يوق على  
 اى حال ولا بأس بزيادة بسط في افعال محل مغايرة الاشكال والافعال فليعلم ان الاصل في  
 عدم حصول العلم في جميع ما ذكره لا موان حصول العلم من الاخبار ونحوها لما كان لها  
 عادية باقيا فان يختلف باختلاف صفاتها والوجدان اقوى شاهدا على اختلافها بذكر  
 فلا حاجة الى تعيين سببه وبين جهته وثانيا ان العلم متى استند الى كرامة مقتضية  
 التواطى على الكذب والاجتماع على الخطاء كان مبناه على القطع بصدق الكل واصابته  
 بحسب الواقع والادعاء في تقدير المشترك بينهم وصدق احدهم واصابته فيما ادعاه على  
 سبيل الاخبار والفتوى على الوجهين لا يقدرا لكثرة فيما ذكرنا الا العلم بتحقيق الظن من كل  
 منهم او من واحد منهم بالخبر او الحكم به او رجحانها بحسب دلالة الامارات والوجوه وانما  
 وهذا هو الظاهر في تحقيق نقد المشترك ومن المعلوم ان العلم بما ذكره مع عدم العلم بتكرار  
 الامارات وبلوغها الى حد يوجب العلم او مع العلم بعدد الامارات لا يستلزمها ولذلك لا يقتضى  
 العلم بالحكم الواقعى ووجوب الدليل القطعى تالكا ان الخبرين والمجموعين كما اتفقوا على رجحان  
 ما اخبر به او اجتمعوا عليه عندهم بحسبنا وقف عليه كل منهم منفردا عن غيره كذلك واتفقوا  
 على احتمال اختلافه على كون المنشأ امر غير واجب للقطع بها حكما ورجحانه فكيف يؤخذ باحتمالها  
 وينزل الاخر وانما ان السبب في عدم حصول العلم للمجموعين ان الخبرين كونهما المذكور والمنشاء  
 احد ما سبق نحوه مما يحتمل تخلف عن الواقع وهذا الاحتمال موجود مع اجتماعهم فكيف  
 يكتب يحصل العلم مع بقاء علمي لا فقد المراتب الا انه وقد تقدم انه لا يلزم من بقاء الفتوى  
 والخبر بعد المناقشة بحيث يذهب اليه ويحصل العلم من صاحبه بل كثيرا ما يعلم او يظن خلاف  
 ذلك كما هو ظاهر في خامسا ان احتمال اشتباكل منهم لا يندفع بانضمام غيره معه لان  
 منهم بعضنا الذين ظنوا والظنون متعقدة مختلفة كطما وشوتا جدا لا يقتضى

كل ما في الدنيا

شيء الاخر ولا علم بعد منه الحكم في القدر المشترك بينها هو ما علمت فندبر وهذا الاول  
القاسر وان استفيد مما ذكره في الشايع فانما اخذناه لبنا او ذكرها منفردة لولي الامر  
في ذلك سهل كما لا يخفى وقد وقف هنا على كلام الامام الحسين البهاني بخطافه  
واصاب من اخذ ذلك اولاً انهم لم يجمعوا على حكم واستندوا الى الظن لا مستنداً بحجة الامام  
من جماعته على تحققة مخالفة الاجماع كما ترى في ذلك الخالفين مع ذلك قال ايضا ان انفقوا  
على حكم واستندوا الى الظن فلا يتم الاجماع ولا يميز مع اسنادهم الى ما ليس بالثبوت  
ما لم يتناول الثبوت فان الاجماع على الحكم مع الاعتراف بالتردد في الاصل لا بعد جماعاً و  
ضناً فاقم فان نعم ان استمر وعلى حكمهم ولم ينقدح على طول الثبوت الواحد خلاف فهذا لا  
يلحق بقاعدة الاجماع قال وهذا مما لا تصون ان الظنون مع فرض طول الثبوت فيها  
يبعد ان تسام عن خلاف مخالفة ان تصوروا حكم ما ذكرناه فان امثلاً لا يام بين  
الخالفين المصيرين ويضعهم عن رتبة التردد في ثمة مشقة في ذلك ان يغلب عليه في  
الثبوت الطويل ذكر تلك الواقعة وتزداد الخوض فيها يتحقق الاصل وان شئنا ان العلم  
يقطع المجعنين متمدنوا صارهم على الحكم وعدم رجوع احد منهم عنه كذلك فكيف يمكن  
من الاجماع الدليل القاطع ثم من الغريب ان لا نشأ الاعظم الذي هو الموتى ليعود  
المنهات الذين الاقوم طاب ثراه قال ان من نكر حصول العلم من الاجماع باعنيا وانما  
بعض الاقوال ان بعض يكون خالداً بعينه خال من نكر حصوله من الثبوت ولو لم نقل انه اسوء  
خالداً منه واردي ولا يخفى ما فيه من الغشاق من جوه شتى مضافاً الى قضائية الطعن العظيم  
على علماء الامامية ومعظم الخالفين اجمعين كما هو ظاهر الوجود المستلغ من وجوب  
الاجماع وهو الذي نعمته ونقول عليه غالباً ويمكن تنزيل كلام بعض المتأخريين والصحة  
عليه هو السائد من الا انه لا يقدر فيه استكشاف حجة علمية بل مدرك معتبرها لم عن  
معارض اصله معتد به بحيث لو وقفنا عليه كما وقف عليه الجمهور حكمنا باناب حكموا له  
نحفظه الى غير هذا اما السبيل الى نكار حجة بعد العلم بوجوده لان الدليل الاجمالي  
يخبرنا بالتفصيل على ما سبق اما الاشكال في حصول العلم به من زجاء وهو ما سهل  
التناول غير غير هذا الوجود قد يتفق كثير في اجماع سائر ارباب الفتوى كما هل للغة وغيره  
فيما يتفقون فهم فان كثيراً ما يحصل من جماع المتشاكسين منهم في فن وان لم يكونوا

كل ما في الدنيا  
فانما العلم المستلغ من وجوب  
فانما العلم المستلغ من وجوب  
فانما العلم المستلغ من وجوب

عد ولا مسلمين باصنافهم لما يشبههم بحجبت لو وقتنا عليه حكمنا بما حكموا به لا سيما مع عدم  
 الوقوف بعد النظر والنتيج على خلافه فكيف ينكر حصوله من اجماع اساطين الخطباء وفاضل  
 علمائنا مع ما علم واستبان من تكامل احوالهم واطوارهم ونباشين منهم ثم انظارهم وبلوغهم  
 الذروة العليا والمنتهى القصوى دقة الفكر وكشف ما لا يفكر والبراز مكنونه واطرافها مضبوطة  
 والعوصل الى اعماق بحره وتشتيق الشرف في ايضاح حججه وتبيين ابوابه فاعمل شعائره صرهم  
 ذلك وفيما يتعلق به ويثبت عليه معظم لذهمه اغلب المعروضات في ما يخصه عن غير  
 يؤيد بروح القدس من متابعتهم لاخبارا لا مصلوا ان الله عليهم بحسب ما بلغتهم عنهم وسعه  
 جهمهم فصرهم انظارهم في حل مشكلاتها وكشف معضلاتها وملازماتهم لطريق العمل  
 العقل ما يكون مسأله ولا سيما اجماعياتهم في اغلب احكامها توقيفية مخصصة المدرك  
 في التمايز والقتل عن المعصومين من الخطا والترك تطرق لدروس الى معظم الاصول  
 والكتب الحاوية لاخبارهم لعلها منطوق احكامهم وموقوفات على مدارك كثير من الاحكام  
 المشهورة التي يتوهم خلوها من المستند فيسقطها باغنا بما عدا الكتب لا في غير المعرف فوافاه  
 احوال نحوها في غير ذلك ما خفي امر علينا كما خفي امره على الخطا ما كان معلوما واما ما  
 وعدم استغفالهم باذاتهم واهوائهم كما صنعوا الخافون بعد اعراسهم عن اهل بيت نبينهم  
 الدين هم احد الثقلين الذين امر الناس بالعتك بهما وعدم تكلمهم بالحكم بحجة العقل في  
 لا سبق اليه كما صنعوا الحكماء الفلاسفة حيث استغفلوا بعقولهم الفاسدة وبنوا كتب الله و  
 انبيائه وذا ظهورهم بسوء تدبيرهم حتى وقعوا في اقعوان من العقائد الفاسدة والبدع  
 الكاسدة ولهذا لا يحصل لعالم من تفاتهم على دعوى لقطع بما يدق فيه الذك في الدنيا  
 وتركهم فيه وجوه الشبهة لا يكاد يتميز فيه لصواب من الخطا ويترك العقل نفسه حيا زواله  
 فيه غير الشروع في محال لان الله سبحانه لم يجعل لك طيعة ولم يكلف لانا محض طاعة  
 ومعرفة فاذا تكلف وكلف صعود هذا المراج بدلا لنفسه قدرته قطع ذلما الميراث  
 الخوف بحاجته وقوة القماء الى لتثبت باذنا لا لنبهات لطيفة والمذاق غير باسطن  
 الخيالات الوهمية فيتوهمها الجاهل المغرور الطالب للاستقلال والاستغناء والاعتماد  
 الدنيوية الظاهرية والباطنية الراغب عن الشريعة النبوية والفوضى الخاصة الصمد  
 ادلة قطعية وبراهين علمية مع لها او من بين العنكبوت وان لا وهن اليقينيات

فيها في غير الحال المعروفة  
 طعن على الخطا  
 في غير

من لفظ الظاهرين حول اصحابنا وحولهم واحكامنا واحكامهم تبين لفرق بين الاعمال  
والحكيم اتضح الفصل بين الحقين القامين فلا يرد اجماع الفلاسفة على هذا وجه  
القاسم المبني على القطع نقضنا لما قلنا في اجماع اصحابنا كما تراعى اجماع ارباب الملل  
واشبابهم على دعوى علم بقائهم بالباطل وباعههم فعلا ما ذكرنا وذلك لان لنا مل  
في احوال هؤلاء وحوال علمائهم يكشف ايضا عن عدائنا بغيرهم وبين الامانة فيهم  
ومتكلمية فيهم سائر فضلائهم فلا نلزم بين اجماع الفقيين اصلا لا جهة ولا مقام ذكر  
الامام ابو محمد العسكري في تفسيره عن الصادق عليه السلام انه قال فرق بين تقليد عوام  
اليهود لعلمائهم وتقليد عوام الامانة لعلمائهم بقولنا يتناوون في الطرس في الاحتجاج  
عنه عليه السلام ذلك ايضا وهو اقوى شاهد على ما قلنا وذكرنا العلم الثاني بونصها لها  
في بعض سائل في ساء كلام له اننا علم يقينا انه ليس شيء من الحجج اقوى امنع وانفع واحكم من  
شهادات المعارف والتحققة بالشيء الواحد واجماع الابرار اكثر من اذا العقل عند الجميع خجل  
انذا العقل بما يتجمل اليه لشيء على خلاف ما هو عليه من جهة ثباته بالعلامات السند لها  
على حال الشيء اجمع الى اجماع عقول كثيرة مختلفة فبها البصيرة فلا تحج اقوى لا يقين حكم  
من ذلك ثم طعن على اجماع معتقدين الى واحد منهم فبما اجتمعوا عليه لانها بمنزلة عقل  
واحد وهو قد يخطئ لا سيما اذا لم يتدبر الى الذي يستقده من الاول ولم ينظر فيه بعين البصيرة  
والمعاندا قال فاما العقول المختلفة اذا اتفقت بعد تأمل منها وندرت رجحت وتنفص  
معاندة فلا شيء اقوى مما اعتدته وشهدت بموافقت عليه الى اخرها قال لا ريب اننا  
كلامه في اجماع علمائنا على نحو ما بيناه ولا سيما بعد استيفاع الوضع في ذلك العقل النقل  
وعدم وجدان ما يضاده مما لفظنا من شرط العمل على هذا الوجه لكونه من المذاهب العقلية  
كما ياتي وليعلم انه قد استصعب لنا الفون ودالتقضي للمكونين على طريقتهم العقلية  
المشار اليها سابقا ولوا الجواب بما لا يستقيم على طريقتهم وسيرهم ولا سيما مع فله  
مداركهم القطعية بل فقد هات في مسائل النظرية واكتفائهم باجماع علماء عصره اجدان  
فلو اذعاهم بغيره بعد الخلاف بمؤثرات الشرطين المختلفين ان كان لنا قول فلو انما  
ما توافد عليهم مع ذلك انه من الحجج القطعية التي توجب مخالفتها الكفر والفسق وجرأهم له  
في المطالب العقلية التي يفتن القوم ذكرها العقل منها ما على العقل واعرفهم انما

كلامنا على العلم  
وهو اجمع من كل شيء  
افلا يفهم العقل فوضعت العلم  
وقد مر في كتابنا

كلامنا على العلم في كل شيء  
ففي انفسهم في كل شيء

اليهود والنصارى فيما يتعاون باصول عقائدهم وفي ضرب تياتهم بادعائهم على كثرتهم في  
 اكثر اعصاهم وتطاول ازمانهم وتفرق امصاهم تماهوعن الانباع لاحاد اوليهم و  
 شبهاتهم وبنائهم خلافة خلفائهم لثلاثة على الجماع الموهوم المدعى في الاول المسند  
 الى ما هو اضعف من حجة الاتحاد مع لها اصل مذاهبهم اساسا فكيف حال الجماعهم  
 غير هاتين الكافرتين على تصحيح مذهب طاروا عليهم وتطبيق الادلة عليها ودفعا عنها  
 وان كان حقا واضحا وتجويزهم لا يرتد على كل الامم من جهة العقل بعضهم من جهة التبليغ  
 وتجويز معظمهم وكثير منهم لا جهاد على النبي في خطاه واصنافها الفرية ذهاب كثير منهم كما  
 سبق في وائل الرضا الذي عدم افادة الادلة السبعة لقطع واقضاء ذلك كونهما كالتقليد  
 او ادنى منها في شبهة الصحيح منها بالناسد اعترفهم بكثرة الاكاذيب لاغا لبط اخبار  
 حتى روي عن سعيد بن نصف الحديث كذب ووا ايضا ان باهريه كان يروي اخبار النبي  
 وكبار يروي اخبار اليهود والنصارى وما من النبى عليه السلام فروا ما سمعوه من كعب بن  
 ابى هريرة عن النبي فقلوا ايضا ان للملحة كاذب في لعوبا وغيره صنعوا باطل نسبوا  
 الى النبي ان اتباع الاموية والعباسية وضعوا الاخبار فضايل الخلفاء وفضائلهم الى  
 غير ذلك مما اعترفوا به فضلا عما ثبت عندنا من كاذبهم هذا كلها مع ما سبق في الوجوه  
 في بيان احوالهم تعرب عن فساد جواهرهم عن التقصير بها ذكره في كتبهم فالحق لحيث لا يناع  
 التحقيق هو انه لا فرق بين الجماع سائر ارباب الملح العقائد الفاسدة واجماعهم ان كان اتفاق  
 جميعهم سؤلا فتقوى وائل امهم حال فلهم وفي اخره حال بعد عهدهم وسؤا نقلوا باصولهم  
 او فروعه في ذلك لما نالوا ذلك مع هؤلاء في كثرة العلماء والفضلاء فيهم ولا سيما حكماء  
 وفلاسفتهم ومساوئهم باهم في بيان ههنا ودواعيهم واخلاق احوالهم وقوايحهم وعيبتهم  
 حتى حصل بينهم اختلافات غريبة ومناظرات عجينة وظهر من بعضهم مكابرات صريحة جليلة  
 في بعض الامور الضرورية فلو خيلنا وذلك لنا حكم في احدى الرى ان لا يستعمل اذنه  
 يتفقوا على خلاف الحق الثابت في الواقع ويصطلحوا عليه كثير من المواضع بل انكر فيهم و  
 منازع مع وجود بعض الانبياء والحج في زمته وقبله حيث يصل اليهم خبرهم ولما علمنا  
 خلاف ذلك بالنسبة الى ذلك علمنا امكان نحوه بالنسبة الى هؤلاء ايضا وقد ثبت عندنا  
 وقوعه منهم كثيرا ايضا في مسائل الاصول والفروع المحتاج اليها ليل اذنها راضلا عن غيرها

وقد اعترفوا في واقعة اضطراب الجمل منهم بظنهم فيها اعتقده ما فعلوه من الامور العظيمة بقوا  
عليها الى مدة مديدة مع بلوغهم فيها من ربيع الف عام اذ ما هم على افعالهم الا عني  
معرفة بكونه صوابا وقطع بذلك فيهم كثير من العقاب اضطراب بدو غيرهم وقد دعوا نحو  
ذلك في قلعة عثمان مع ما علموا من احوالهم واخوالهم الصدور من قطع منهم بجواز بل لا  
ثم اوصد رضى الفريقين ما صدر عنهم من ظن قد اخطأوا فيه فثله ممكن اننا لو تابعنا  
بل هو ولي غالب ابد لك ومن اعظم الشواهد عليه ما اتفق عليه الفريق من قول النبي <sup>صلى الله عليه وسلم</sup>   
ثلاثا وسبعين مرة واحدة منهم في الجنة والباقيون في النار وعلى هذا فلا اعطاء على شيء من الامور  
اصلا ولا ينتقض به ما بيننا عليه بينا وحيث سببنا ما ذكرناه امكان حصول القطع المذكور  
ووقوع الكشف على النتائج المتبوع من اجتماع جميع علماءنا او معظمهم كثير منهم مع عدد جدا  
ما يتبين بظنهم وشهاد الوحي ان التسليم والطبع المستقيم يوقعه كثير على جلا تضرع بينه  
اصلا وكان الوجه المذكور سالما من بعض ما اوردناه على الوجه السابق لم تكن بالتبصر الا  
وبما دفعناه بما لا يخفى على من تدبر فان الاجتماع على هذا الوجه ليس من الادلة القطعية التي  
نصبط طريقا للعلم بالاحكام الواقعية الاولوية ولا هو الاجتماع المعرف المنضبط للنتائج  
فيه انهم علماء العصر ويكتفونهم وان كانوا في غاية الفلذ ويتوقف حجتهم على افعالهم  
وجود النجدة الذي هو من خواص هذا الما مينة ولا دليل لا مفيضا عن استفراغ الوضع  
بدل النجدة في النظر والتدبر لسائر الادلة العقلية والتقليدية بل قبالة على ان الفقيه اذا  
استفرغ فيها الوضع ولم يقف على ما يتتام الاجماع ويضاده بحيث يعلم به فساداه وعلم  
ان الادلة العقلية اتما وصلت من سبيلية كثيرة منها فظهر لهم ونحو عليه الادلة  
العقلية القطعية مع ندرها في الاحكام الشرعية لا يوجد فيها ما يقتضي خلافا لاطلاع  
بحيث يكون مما يمكن الوصول اليه لم يقفوا جميعا ولا هو كما امر عليه وراى ان قواعد الاصول  
بين متفق عليه بينة بنه لا شبهة له فيه ويختلف فيه بحيث لا يخند الفقيه قوله لا  
الا وقد سبقه احدهم فيه وان سائر الفلاس والامارات لا تغلف بمعرفة هذا الكتاب  
الاستدلال على عليه عليهم مع ذلك تكون مبنيا احكامهم ومذايع علمهم بل هي من ظاهرا  
لداولهم واساطير مكلف من اغاها عندهم فيقد النظر الى جميع ذلك وملاحظة ما اشيرا  
من احوال علمائنا وخصائصهم لا ينبغي له شبهة يقصد بها بحسب العادة ولا يضر بينة

فانما هو من احوالهم  
وخصائصهم لا ينبغي له  
شبهة يقصد بها بحسب  
العادة ولا يضر بينة



شأنه على الاطلاق لانه قد حكم فيها بان لمجتمع عليه لا ريب فيه هذا ليس كذلك الا ان يراى ان  
 ارباب فيمن جهة جواز العمل به بخلاف غيره فانه ليس كذلك لالاكتفاء حكمه على الامام عليه  
 بل لا يضطر اليه في نفسه عند انضباط حكمه ويزاد انه لا ريب فيه في الثالوث وذاك ان الشد  
 فيما خلف العامة مع ان بعض ليس كذلك والامر كله ذلك وبنما يحوي ما ذكرناه ايضا في  
 الاجماع الواقع من سائر الفرق فانه قد يكتف عن وجود المستند لبعضهم وان كان باطلا  
 عندنا كما هو الشأن في جماعتنا ايضا بالاعتناء اليهم وقد تقدم في استنباط اجماع ارباب  
 الفنون ما يشهد ايضا بذلك فتدبر وتصبر واستقم كما اوحي الله وامر القاسم من  
 وجود الاجماع ان يستكشف وجوده منقطع او قطعية موجودة متعين من تفاوتا جاعلة من  
 اصحاب الامم واضرب لهم من لا يعتمد الا على النص لفظي كزارة وابن مسلم واسماءهم او  
 الصدوقين ومن يجد وحدوهما على الحكم بغير ما يظهر فيه فصر عندنا والافتاء برؤية لهم  
 ثبتت تحتها او ثبت ضعف سندها المعلوم لنا او ترجح رواية على اخرى لم يظفر فيها  
 عليها فان الاتفاقية داسلم من خلاف يقال يكسف عادة الاول عن وجوده منقطع او قطعية  
 ونحو عنا وفي الثاني عن توفيقه على ما يوجب العلم بصدق الرواية وخلقها من شواك لكن  
 والتم هو والتمية وفي الثالث عن وجود ذلك في احدهما وهي التي رجحوها وعلوها خاصة  
 وبعضها الاول ما تقدم في الوجه السادس عن التمهيد وغيره من مسائل الاضطرار على في شرا  
 ابن بابويه عند عوارض النصوص من هذا بناء على كونك على سبيل الاحتجاج لا الا حياط  
 وعلى تعيينه لغيره ما يتساع فيه من ذلك السنة والكرامة اذا كان ذلك طريقة الاضطرار  
 بل بن بابويه فكيف اذا نقله خرون من اخر ارباب بعضنا الاخيرين مقوله عين خطلة المعزة و  
 نحو هذا وهذا بناء على استنباط الخبر جماع عليه بما ذكره في سنة كسف ما قلنا علم ايضا انه ردا  
 الامام القاسم واحدا به عليهم السلام وقد اعتمد هذا الوجه من القواعد لفرقة فيها فيما  
 برز من شرحه على اهل الفاتح ذكر له لنبغ في تفاوت سير قائل ايضا ان كليته وغير  
 نقلوا عن هؤلاء اى اصحاب الامم وادابا بالنصوص اجماعا لعضتها في موضع عدده  
 ما يهيم كانت موجودة في كتاب الفد ما واعداه ايضا صاحب الواقعة شارحها مع سائر  
 واضطراب في كلامها لاجد في ذكره واعتمد المحدث الاستدلال بها في لقول الله  
 واورده بنوع تغير تفاوت في ضمن معينين للاجماع زعم ان جماعه من خطبنا كانوا يظنون

الاجماع على ما في الخبرين

الاجماع على ما في الخبرين

عليه ما قال العلم ان جمعا من خطبنا اطلقوا لفظ الاجماع على عنيين احدهما الاول اتفاق جمع من قضاة  
 الاخباريين على الاتفاق برؤية وترك الافشاء <sup>والتأويل</sup> واردة بخلافها والاجماع بهذا المعنى معتبر عند لامة  
 قرينة ما ورد وما علموا به من باب بيان الحق لا من باب التيقن وقد وقع التصريح بهذا المعنى ويكون  
 معتبر في مقبوله غير من خطلة لكن الاعتماد على الخبر المحض بقوله لا على اتفاق ضوئهم  
 كما في اصطلاح القائل الثاني اثناء جمع من الاخباريين كالصديقين من جهة يعقوب الكليلى  
 الشيخ الطوسي ايضا فانه منهم جدا التحقيق ان نعم القائل ان ليس منهم حكم لم يظهر فيس  
 عندنا ولا ان يعاد له وهذا ايضا معتبر عند لان فيه دلالة قطعية قادية على خصوص  
 اليهم يقطع بذلك السبب المطلق على احوالهم انتهى مراده من التقنية والنص ما اوجبا العلم به  
 القطع كما هو معلوم من طريقة كلا في سائر المواضع وكما انما اعتبرنا في الاول  
 استحقاق الاجماع في الجملة وترجيحا للتعيين لك على ما عارضه لعدم حصول العلم بكونه واردا من  
 بيان الحق بقوى واحد ولا يتامع المعارض الا فهو يكتفى بتبصيح احد من كرمه وبادي  
 منه في حصول العلم القادي بصحة الخبر وصدقه فكيف لا يكتفى بافتاء واحدهم به مع انه ولي ذلك  
 على طريقة وصريح في موضع اخر من خواصه الفوائد بانما يحتاج الى معرفة ما وضع الاجماع  
 الخلاف من يعمل الظن واما من يعمل القطع فلا يحتاج اليها لانه لا معارض مقال لقاطع و  
 هذا بيان في ما ذكره كما هو ظاهر فانه لا يشعر بانما لمع وضوحها بلا اشياء  
 وصريح في مواضع اخر من الفوائد وغيره ما تسبب خلاف قد ما انما الاخباريين اصحاب الا  
 عليهم السلام هو خلاف الاخبار المبني على رتبة منها من باب التيقن وعلى هذا يلزم عدم  
 تمكنهم جميعا في اعضاءهم من تميز ما وجز من هذا الباب عن غير مع ما وجز من لا مزيد لك بغير  
 ما واقفي لامة لان التردد في خلافهم هو مناف لما تقدم في الوجه الثاني على الشيخ غير  
 ومبطل لجملة من لقوا احد القوي في ما صاحب الفوائد في كتبه مخالف لما صرح به المقيد في كتاب  
 في الرد على صاحب الحديث قال ان الذي يرويه عن سبيل التيقن لا ينفرد به ودفعتها هم  
 ولا يعمل به اكثر علمائهم واما ينفرد الشكاك من الطوائف يرويه خصائهم في المذهب فيرسل  
 الشك وددون لتواتر وكذا لما تقدم في الوجه الثاني على لم يرضى في الثاني لما قال بعد  
 من ان التيقن انما تكون من احد دون لولي ومظا لولي ومن لم يروى دون لولي فليس  
 عنهم الى اوليائهم وشيعتهم ونصائهم في غير مجالس الخوف وترفع الشك في نه على جهة

في العلم ان الاخباريين  
 خطبنا اطلقوا لفظ الاجماع  
 على عنيين احدهما الاول  
 اتفاق جمع من قضاة  
 الاخباريين على الاتفاق  
 برؤية وترك الافشاء  
 واردة بخلافها

كل ما قيل في التيقن  
 التيقن

التقيّة وما يترتب به الهدى ويحقون به في مجالس الجور ويجوز ان يكون على سبيل التقيّة  
 كما يجوز ان يكون على غيرها وكذا لما ذكره غيرهما مما لا يبيح المقام ذكره وكذا لما دلّ عليه  
 الاخبار والكثرة من تحصل كلام الأئمة عليهم السلام وجوها كثيرة الى السبعين جها فان يكن  
 الخاص بها دائما او غالبا على الاغلبية بعد هذا العامة صريحا ولا سيما مع شدة الاختلاف بينهم  
 قديما ووافقه من ذهب لا مائة لاحد مذاهبا منهم فالبايع مع جميعك يقتضوا ايضا عند الاكثار  
 باغناء جمع منهم لاحتمال اشتباها الحال عليهم كما اشتبه عليهم بايع كثير منهم زعم عند اختلافهم  
 ويقتضوا ايضا عدم تمكدهم ايضا من معرفة ما اصحاب الاختيار من جوه اخر صفة الادراك والتدبير  
 جدا ولذلك لم يقتصر المحدثون منهم في كتب الاخبار الى وضعها العمل الشيعي بل انما  
 والامضاء على ما ثبت وروده عن الأئمة من باب بيان الحق لا التقيّة مع ان ما عدا كلمة  
 متساوي في عدم جواز العمل به حال الاختيار وعدم التقيّة وما حال التقيّة فيجب العمل به هنا  
 ويختلف باختلاف الحال من يفي منهم ومذاهبتهم يعرف بخلافهم والاطلاع على اقوالهم  
 اراهم ولا يرجع في ذلك الى الاخبار الواردة عن الأئمة صلوات الله عليهم ولا ينبغي ان يعطى  
 ابقاها في الكتب الموضوعة للادب والهداية في زمنه الغيبة وغيرها الى من ظهوره في  
 الحج عليه السلام ولا امر الأئمة بنائها وكتابتها فيها لاحل ذلك ولا سيما مع التباين لا كما  
 هو الفرض ان ورودها من باب بيان الحق والباطل للتقيّة وعدم دلالتهما وورودها  
 للتقيّة على تعيين من اتقى منه ووردت بسبب حتى تنفع منها عند الحاجة لذلك لا يعمل  
 بها في غير حال التقيّة والتقيّة من غير هذا كله ظاهرة لا تخفى على اذن يحصل او يستبعد  
 وفي موضع اخر من الفتاوى بان المراد بالجمع عليه الذي هو الاخذ به هو الخبر الذي اجتمع عليه  
 اختياره قدما ما شا الاخباريون فانهم كانوا يختارون لانفسهم ما كان واردا من باب بيان  
 الحق وهذا الثاني كفاية باتفاق جمع منهم ولقد اجاد المولى الثاني المجلس طاب ثراه حيث  
 طعن في اول روضه المتقين على كتابه بان فيه منافضات في اقول وهذا مع انه لو افرد  
 منه كلام نفسه اسقط منه المكررات والمنامات لكان يسيرا جدا ومفسدا اكثر من ان يحصى  
 بنيه في محله مفصلا والجمع من لا فاضل لذين اتقوه واحسنوا الظن مع انهم بعض الظن  
 ولقد طعن عليه المولى الباقر المجلسي قدس الله سره وايضا بما ليس بهذا وضعه كره وهذا ان  
 الفاضلان الحدّثان لا يتمان بآياتهم به في اساطير الجهاد وروايات الذين لم يطمع عليهم

مطاع الخلق في الدين  
 اولا في الدنيا

كل ما في الخبر لا يخرج من  
قوله لا يخرج من الخبر

كل ما في الخبر لا يخرج من  
قوله لا يخرج من الخبر

الحق الخرافي أيضا في الخلق والذرة والخصبة وغيرها وهو أيضا من كلامهم صلاوا وحسب عليه  
الفاضلان لقريبنان لا خبايان ايضا بما يقتضونه نسبة الى الخالفة لقريبنان الذي غيره  
قال العلامة المجلسي في المجلد الاول من البحار بعد بيان بعض الاخبار اما القصة ويندفع بذلك  
اذا اعتقت النظر كثير من التشتيات التي منها بعض المناخرين على اجلة العلماء الاخبار انتهى  
قصد بذلك الاستراية خذ او مع بعض تباعد ايضا وما على الحديث لكاشاني وهون  
اتباع في صولة العشرة الخ سهاها بالاصول الاصلية ولم يصح منها الا واحد كماله التفتيم ولا  
مع تغيره واصلاح قال في الاعتماد على الاخير نظروا العلم عند الله وانما اقتصر على ذلك الخ  
له ومساخه واخره غافة ظهوره وفضاخه وهوناة عند غيره والا فتدبر قتل ذلك بتا  
الصدق عليه السلام نفى حجة الاجماع صرحا في رسالته الى خطابه الخ وورد بها هوسا بقا  
ونقل عن صاحب الفوائد انه ادعى فيه تواتر اخبارهم بذلك فما الذي خرج ما ذكره  
اطلاقها الذي هو عند من القطعيات مع انه بعد ثبوتها له لما ذكره من الاجماع بين  
الاصحاب عدم اختصاصهم بانسابهم بين الخالفين بحجة الاخبار المستند الى اتباع الاثر  
والاهواء فلا ريب في ان ما كان متداولا من زمانهم وقدما الاصحاب غير ذلك  
بالدخول في اخبارهم مما حدث بعدهم ولا سيما مع وجود الاسم سابقا لاحقا كعناؤه  
تعلق المنع على وجه العود بذلك كما هو مقتضى كلامهم انه قد انكر الحديث لكاشاني كثير  
من الاخباريين كثير من جماعات الشيخ الذي عم صا الفوائد من الاخباريين كذا  
اجماعا لا يقتضي غير هذا من الفوائد انكاره وكتبه ككتب نظرائه مشحونة بذلك  
وذكره كتاب الزبور في هذا المقام او اخر كلامها تقتضي شيئا ما ذكره صاحب الفوائد صرح  
في موضع اخر منه ومن لواقي بان ثبوت الاخبار عن الامم عليهم السلام بطريق وتحتي كمدلها  
وان لا تنفع بالقران كاد ان يكون اكثر من لا تنفع بها وان منهم القران في زمن الغيبة من  
جمعة اخبار الامم ليس مكنى الاعلى لظن والتجيز وان غامه تطلق لم تطلق لذلك لا  
خاصتها المناق لا بعكس ذلك وان اخبار الامم لا تفيد الاظنا مع انها لا تنفي جميع الاحكام  
اكثرها كالقران في ذلك لا الاجالية وعدم النصيص ببولها الخالفة لانها وان خرا  
الناس مختلف في مقدار تتبع الادلة والوصو اليها يختلف الاحكام العلمية باختلاف ذلك  
ويجوز العمل باصل البرائة فيها وان الجمع عليه الامور بالعلم هو الحديث الجمع على نفسه لا

القول للجمع على الفناء ثم ان الشهرة المعتبرة هي شهرة الحديث الكائن من قدما اصحابنا  
 الاخباريين الذين لا يتعدون النص في شيء من الاحكام وان الشهرة ليست بحجة وسيما  
 الشهرة التي في الين اليوم وصح في المفايح بعدم متابعه الشهرة من غير دليل وعد الاعتماد  
 على الاجماع الاما علم دخول المعصوم وهو المذكور في الضرورة الذين والى عدم حجة غير  
 ذكر في سائر كتب نظر ذلك مما لا جدوى في ذكره وصح شارح المحققين من تبايع ايضا بالشهرة  
 بين الاولين من اصحاب الامم وارباب النصوص لا تنص حجة في الاتباع في ان القول عليهم  
 الشهرة شهرة الراية لا القول قال المحدثات العامة وهو من تبايع ايضا في تحرير المسائل بحجة  
 بعد نقل كلامه المتقدم او لا ما لفظه في قول المصنف الثاني نظر لا فهم وان كانوا كما ذكره الا انهم  
 قد يظنون ما ليس بدليل لا ويعلمون بذلك لظنية او يفعل احدهم من معاضد مرجع او  
 نحو ذلك كما يظهر من تتبع استدلالهم على الاحكام قال الثاني في الفضل احاديث من اوردته  
 عدم جواز تقليد غير المعصوم ومعاو ان فتوى جماعة من المذكورين لا تفيد العلم بوجود نص  
 غالبا وانما تفيد الظن لا نادر انتهى نصه ايضا على عدم حجة الشهرة لعدم الدليل على  
 حجة ما بل لا لئله على حد ما قال ايضا انما ودين الامم عليه السلام في حد غير حجة  
 وغير ان اجماع الشيعة على مضمون حديث مؤيد له مرجع لذلك الحديث على معاضد  
 انه دليل مستقل بل هو حجة كخالف العامة التي هي أقوى الحجج وليست بدليل شرعي ذكر  
 ايضا في غير ما يعضد ايراده المذكور الا انه في احوالهم في رسالتهم هذه  
 الاستماع عند الاجماع المعروف الذي دعاه الكشي في ثمانية عشر مجلدا من اصحاب الامم  
 من القرائن الموجبة للقطع بالاخبار الموجودة في كتبهم والمنقولة في الكتب المعتبرة عنهم عن  
 الامم عليهم السلام بواسطة معينة او غير معينة او بدونها وزعم من مسئلة حجة كشيعة  
 قول المعصوم بل دخوله فيه ودعي ايضا انه من جماعات الاخباريين الذين لا يجوز بل يكون  
 الانصص صحيح صريح وانه قد بلغه الاصحاب لقبول لم يطعن فيه احد منهم وان مستند  
 الاحاديث الواردة عن الامم عليهم السلام الرجوع الى هؤلاء والعلم برؤايتهم احاديث  
 كثيرة جدا ولقد بالغ في شأن هذا الاجماع ودعي الاصل له اصلا واقفي بعض ما ذكره  
 ان المحدث الاسترادي كما هو عادته فانه قد استند ايضا الى هذا الاجماع وذكر في شأن  
 ما لا جدوى في كرهه وبما ادعي شرح الاستنباط من مشايخ الاجماع على هؤلاء واثباتهم

كل ما لا يثبت له العلم  
 لا يثبت له العلم

كل ما لا يثبت له العلم  
 لا يثبت له العلم

كل ما لا يثبت له العلم  
 لا يثبت له العلم

المقضية لحصول العلم من خبرهم ووضع وثاقهم بحجة تكن محل الشبهة والخلاف والذوق  
 الاجماع عليها ما انت خبير بان من علم فحناء فحناء في الصحاح والاصحاب الذين غلب عليهم مذهب  
 تصحيح ما يصح عنهم المذكور في اثني عشر من تصديقاتهم المذكورة في جوامعهم ووصف على الخوالم  
 مذهبهم والاختلاف الواقع بين نقلة الاجماع والجميعين في تعدادهم وتعيينهم وما ورد في  
 الاخبار والادوار وغيرها في شافهم وسان جماعة آخرين نقل الشيخ في القدة الاجماع عليها  
 شان جماعة كثيرة غيرهم لم يعد وهم منهم ونظر الى ما جرى عليه طريقة الشيخ وغيره في فهم  
 وامر هذا الاجماع في كتب الرجال والاخبار وغيرها وعرفنا الاجماع هناك في رواية لا  
 بحكم شرعي توقيفي بل بموضوع ليس ببيان وظيفة الامام ويعذر الخلف فيه انفاً وانقضت  
 حكماً اصولنا اخر لا غرض لصاحبنا لو سأل به هنا وبنا هنا في طريقة مذهبهم فيه فبعد  
 العلم بجميع ذلك وما غناه يعلم ان كلامه يقرب من كلام المحدث الاسما دي فيما ذكره وما يكون  
 اضعف منه والظاهر انما دعاه الى ذلك كون هذا الاجماع مؤانفاً بغيره لغرضه ضعفاً  
 لمطلبه بخلاف غيره وليس هذا موضع تفصيل ذلك وتبيينه الحقيقي الحقيقي لا يتابع في  
 هذا المقام ومحصل الكلام في الوجه المذكور على وجه لا يرتب ريب اليهم هو ان المحدث  
 الاسما دي ان سنده فيما ذكره ما ورد من الاخبار في حجة الاجماع فبعد ضعفها وطلوعها  
 وترجمها على ما يعارضها من الاجتهاد الذي يواترها لا يرد في عدم ثبوتها لانفاق جميع من  
 ذكرهم خاصة مع عدم كونهم من اصحاب الصنفين المذكورين في المقبول وغيرها ولا من اصحاب  
 سائر الائمة المتكئين من هذا الاحكام سماعاً وشافهم عنهم ولا من المتصدين على الاخبار  
 القطعية من جميع الجهات ولا بلوغهم من كثرة الفضيلة والعلم الى ان يرتفع بفنواهم  
 الارتياب ويحقق بانها قد لا شتتها فضلاً عن الاجماع فكيف قطع بحجية اندراجهم تلك  
 الاخبار مع انه من يدعي الاضمار على قطعي السند الدلالة من الاخبار الشافهم من غير  
 يعتد به عند الاختلاف ان استند الى العلم القادي الحاصل من اتفاق جمع منهم فهو  
 فساد بما سبق لا يجمع انكار حصوله من قوى جميع من بعدهم مع ما ورد من الاخبار والكثرة  
 في مدحهم وقضياتهم على من كان في ذم الائمة من اصحابهم وشهادته الوجدان والتبع  
 بكونهم اذق نظراً وعلى شاننا واكثر علماً وفضلاً منهم جميعهم من ما اخذوه عنهم يدان  
 عن يد خلفاء عن سلف وما استنبطوه بدق انظارهم وقوة افكارهم فاعلم الناس من

في كتاب الرجال  
 في كتاب الاخبار  
 في كتاب الرجال

كلام في فضائلهم  
 في كتاب الرجال

علم الناس الى علم كما ورد في الاثر ربهما كانوا بالنسبة اليهم مثلهم بالنسبة الى احبار النبي  
 فكان الامر في شأنهم كما قال صلى الله عليه وآله له رب حامل فقه ليس بفقيه وب حامل فقه الى من هو  
 افقه منه وكما قال سبحانه ما ننسخ من آية وننسخها فانك لا تجد بها من الجحيم يدعي  
 حصول العلم الضروري والماضي بصدد رد الجحيم من المعصوم وجود المعارض له في جواب القائل  
 من مجرد كون الراوي ثقة مطلقا وان كان من الخالفين الفاشق في ديننا او في دينه ايضا  
 يدعي ايضا حصول العلم من قول اللغوي الثقة وان كان منهم ويدعي ايضا حصولها  
 جمع من سلف كما سبق في حصوله من اتفاق جميع من اخرجهم مع ما علمت في شأنهم وهذا  
 الاعطال وجهه لبلوغه وصاله ولقد اجاب شيخنا الجليل حيث قال في صلوة الجاهل  
 واي فرق بين عمل الشهيد الثاني ومن اخرج عنه وعمل الشيخ ومن اخرج عنه الى ما ان الشهيد  
 الثاني حيث يعتبر قول اولئك ولا يعتبر قول هؤلاء مع انه لا ريب ان هؤلاء ادق منهما  
 واذكي ذهنا واكثر ثقافة منهم وتروى افكارهم اذ قبل الى الصواب اكثر الابواب انتهى فذلك كل  
 من هؤلاء واولئك بالمشقة الى من قبلهم ايضا كذلك في الغالب على اكمال مراتب الفقه  
 اعترفنا لحدثنا الفاضل في الفوائد الطويلة مستمع مع ما هو عليه ببعض ما ذكرنا فقل فيها على  
 الثاني انه وثوق في شرح رواية الحديث في بحث عدالة الراوي جميع علماءنا ورواينا الذين  
 كانوا في زمانه لكن جميع من اخرج عنه الى زمان الشهيد الثاني وذكرنا في الشهيد انه قد  
 شاع وذاع وتواتر من احوالهم ما هو اعلى مرتبة من التوثيق فلا يحتاج احد منهم الى نص على  
 عدالة ولا نصيح بتوثيقه ثم قال حقا الفوائد وهو كلام جيد جدا وبالمنبع والتمثل  
 يعلم انه قد وقع التسامح في نقل الحديث في زمانه لانه عليه السلام من بعض الرواة بل  
 وضعوا الحديث ولم يقع شيء من ذلك من احد من علماء الامامية في زمان الغيبة وقد  
 رددنا احاديث كثيرة عن الائمة عليهم السلام في مدح علماء الشيعة وروايتهم في  
 في زمان الغيبة والثناء عليهم والافعال الرجوع الى رواياتهم والعمل باحاديثهم فخصيهم  
 على احبابهم واهم اعظم الناس ايمانا واشدهم يقينا وامنا وبسواد على بياض قال وهذه  
 الاحاديث تصلح ان تكون مستند الشهيد الثاني مضافا الى ما ذكره من شتيان التكاليف  
 ثم امر بدم الغفلة عن هذه الفائدة الجليلة التي توافق فيها العقل والنقل قول قد وقع  
 منه ذناح وتحرير في نقل كلام الشهيد في بيان ضمون الاحاديث لبعض اغراض التخلي

كلام الشيخ في هذا  
 المسألة

كلام الشيخ في هذا  
 المسألة

يناسب كرها وما كان يليق ذلك بشدة ولا سيما في مقام الطعن بمثله على غيره وقد صدر  
 ما اعظم من ذلك بلا ريب بل الكذب في القصة النبوية في نقل ذهاب الغدث واطرافتهم في  
 مضامين عباراتهم وليس هذا موضع تفصيل ذلك وعلى اي حال فحق كلامه شيئا ما باننا  
 كما لا يخفى قد تعرض في موضع اخر من الفوائد للكلام في المعرفة واورد على المحقق الطوسي  
 غيره من ثبت مرتبة رابعة وهي معرفة اهل اليهود والنصارى قال في جملنا زيادة كيفية  
 الفضلاء المدققون والعلما المحققون الذين فهموا جميع مطالب الاسماء والروايات والكتا  
 الب  
 الشرعية والمطالب العقلية عن فهم المعنى المذكور على وجه الحقيقة وكيف جمعوا على استحالة  
 ثم قال ودعوى بعضهم لان ان المعنى دقيق لا يفهم احد غير اهل الباطن غير مقبولة لان  
 العلامة ومثاله الذين هم علماء الائمة يستحيل ان لا يفهموا ذلك وفيهم هؤلاء والجم  
 القائلون به يكون مع ذلك ما مطلوب من جميع المكلفين مع عدم قدرتهم على فهمه  
 عن قصوره فضلا عن التصديق به انتهى في شهادة بما قلنا من وجه لا يخفى قد جرى  
 الحق على لسانه من حيث لا يشعر به مع انه يخدم كثيرا ما استشهد به عليه في كنه وقد صدر  
 مثله لك من مناخج الوافي ايضا خفف ل في باب فضل العلماء من بيان حديث تكرر ما  
 لفظه في هل بيتا البته صلوات الله عليهم في كل خلف بعد سلفه ثم سلط الاستفهام  
 في طريق الحق من غير غلو ولا نقصير لا نبي ولا تحريف ايضا لانام القصود وخواص  
 الامثال على اسرار الحافظين لعلم الظاهرين لا حاشية فان لا رضى لخلوهم منهم ابداهم  
 لا يزالون ينفون عن العلم تحريف الغالين وتلبيس الباطلين وناويل الجاهلين فخذوا  
 حكم عنهم دون غيرهم لتكونوا ورثة الانبياء قال وهذا الحديث ناظر الى ما روي عن النبي  
 صلى الله عليه واله انه قال يجعل هذا العلم من كل خلف عدول ينفون عنه تحريف الغالين  
 فقال لباطلين وناويل الجاهلين انتهى قد صدر منه في اصل من لاصوال الصلابة  
 البخاري في الحديث في حكم الجهر بالاضحاب في الاختلاف في الحجج بالصبيته وغيرهما ما يعضد  
 ايضا ما ذكرنا ولقد ذكرنا في الاستزادة في موضع من فوائد في كتاب العلامة  
 بحال العلوم المؤيد من الحق لقيوم حاله الملتقى والغارب ومع ذلك قبح فيه كثيرا  
 مما يجعل عنه ادنى العلماء وطعن في موضع على الشيخ البهائي وصاحب العالم وفيه هنا  
 بل لعلنا ايضا بانهم يكرهون عظمة في العلوم الدقيقة ولا تقبل اخبار الائمة وعلى

لعلنا على ما في  
 كلامه في قوله  
 في كتابه في قوله  
 في كتابه في قوله

العلماء في قوله  
 في كتابه في قوله  
 في كتابه في قوله

في كتابه في قوله  
 في كتابه في قوله  
 في كتابه في قوله

الشهيد والفاضل الشيخ على اضرأهم بان لم يكن لهم بضاعة في العلوم الدقيقة ولم يكونوا  
 عارفين منقطعين بمخالفات حاديش لا تهمه وعلى المقدس لا رد يملى الذي من فضل حواله  
 بغفلته عن الاخبار القصر حجة المواترة وعدم امعانه نظريتها وعلى فضلا المناخرين بالانفس  
 بان بضاعتهم في العاوم طيلة وبينهم وبين تحقيق المناحا لفا مضلة لا يتوبون  
 بعيد وقال هيئات هيئات ابن لثرياس لثري قال ايضا والحروب جال للشريد جال  
 كل ميسر لما خلق له وذكر في خاتمة الحاتمة وبشت الحاتمة كالمين لبعض الملاحدة والوا  
 لا دخل لها بمطويرة ضلالتهم قال نظر تدبر كيف طلع اهل التحقيق من تصوفية المتشعرين  
 من اهل الاسفة الاسلاميين على المذهب الصحيح الحق اصبح وكيف تغافل وغفلت عنه  
 اقوام من العرب والامون في تشييد اركان لرباسه المحرمين رجوع الخلق اليهم احكاما  
 الشريعة مضاعوا واضلوا واستجروا على الهدى وهم عارفون ثم تبهم انما فلو ان ذكر ايضا  
 غير ذلك مما لا يصدر من لدني فهم ومعرفة وديانة وقد بالغ في تركية نفسه العجايب  
 فليست الى هذا الجاهل المفسد المتهتك المتجري على ما هو فسيق اجاع المسلمين بل على ما هو  
 من عظم المعاصي عند العارفين ليتدبر كيف يتلوه الذين اهل واساطينه دعائم كيف  
 خفي امره على كثير من اتي من بعدهم غشوا بقل اقول وارادوا وعبارا في كتبهم مع انهم  
 فهم وغباوتهم في كتبهم لا يكاد يدرك البديهيات ففسد الاعمال نظريات وهذا المنامل  
 كغيره من وضع الواضحات وفيما ذكرنا كفاية في معرفة احواله وفساد اقواله ناهيك عن  
 احوال كثير من اصحاب الائمة ومن بعدهم الى ان المصيدة وقيل نظريتها بيشة ما انشأ  
 سابقا في الوجه الاول وما تقدم فيه عن ابن قبة وغير ذلك مما يظهر للعارف المستمع كما حكاه  
 الكليني في نكاح الكافي وطلاقه عن يونس بن عبد الرحمن الفضل بن شاذان من اهل  
 والحاج مع ما استنباه من جلالتهما وفضلهما وعزتهما على معظم اصحاب الائمة عالمي  
 كما رواه الصدوق في المتاعن بن ابي عمير قال ما سمعت الا سمعت من قسما بن الحكم في طول  
 صحبته له شيئا اخبرني هذا الكلام في صفة عصاة الامام ثم ذكر كلامه في ذلك ومن لم يعلم  
 انه ليس شيئا يستدبره ولا يقاس بما ورد في الاخبار وما ذكره فيه سائر الاصحاب البرار  
 السجلان كلاهما من عاظم الاساطين الاجلاء وحالهما اجل من ان يحتاج الى بيان واجلي ما  
 رواه ايضا في التوحيد وكذا الكليني عنه عن قسما انه سألته عن بعض اقواله فقال هو

هذا هو الحق  
 الذي لا ريب فيه  
 انما هو الحق  
 الذي لا ريب فيه

الذي في السماء له وفي الارض له قال له انه قوه لنا او قلنا كافي لكافي واودا منه يدك  
على جود العين اي التور والظلم والطبعين مؤشدين سنا وفيه ارضيه فلم يدبها بحسين  
لو على سبيل الاحتمال لكافي في بطل الاستدلال وبقوا حائرا حتى حج ورجع ذل الى الكافي  
فبين له الخواب مع انه نصر ولكن له اذ في مفرقة بالكاف وقواعد له بهتة بلا ارياب ما  
رواه الكشي عن جعفر بن محمد بن حكيم الخفجي قال اجتمع هشام بن سالم وهشام بن الحكم  
جبل بن دناج وعبد الرحمن بن الحجاج ومحمد بن عمران وسعيد بن غرغان ونحو من خمسة  
عشر من اصحابنا فلو هشام بن الحكم ان يناظر هشام بن سالم ايضا اختلفوا فيه من التوحيد  
وصنفه الله عز وجل غير ذلك لينظروا ايتهم اقوى فحضر هشام بن سالم ان يتكلم  
عند محمد بن ابي عمير ورضي هشام بن الحكم ان يتكلم عند محمد بن هشام فتكلموا وانا  
جري بينهما من الكلام بما لا ينبغي ذكره وفي اخره انه كتب الخفجي الى الكافي طمعا جري في الكلام  
بينهم فكتب ما ذكر بعضه الكشي ولعل هذا اتم وقع بعد ان خرافا بن ابي عمير عن ابن الحكم لما  
تكاثر هو وابو مالك الحضر اليه فحكم لابي مالك عليه وفرد ذلك لكتيبه عن علي بن  
ابراهيم عن استاذك بن الربيع قال لو يكن ابن ابي عمير بعدل هشام بن الحكم شيئا وكان لا يفت  
اينا منهم انقطع عنه فانه وكان سبب لك اني بامالك الحضر وكان احدا بمالك هشام  
وقع بينه وبين ابن ابي عمير ملاءمة في شيء من الامانة قال ابن ابي عمير فملاءمة في شيء من الامانة  
قال ابن ابي عمير ملاءمة في شيء من الامانة فملاءمة في شيء من الامانة فملاءمة في شيء من الامانة  
هي في ايديهم وقال ابو مالك ليس تكن الامانة للناس لهم الامانة لله به الامانة من الشيء  
الحسن المضمون ذلك له وذلك ايضا قد بين الله له ان يصنع وكيف يصنع به فراضيا بهما  
بن الحكم وصفا اليه فحكم هشام لابي مالك علي بن ابي عمير ففضيل بن ابي عمير هو هشام  
بعد ذلك فليظروا ما جرى بينهم وهم في هذه المسئلة وذلك المطالب التي هي تبني الاسلا  
في زمان ضو ولا مائة مع ان جماعة منهم قد فازوا بعد من مثل الصادق والباقر عليه السلام  
ايضا ومظلم المعارف العلوم الحق انما انتشر منها وكارواه الصفة في تفسير عن ابي عن  
البرقي قال قال في الرضا يا احمد ما الخلاف بينكم وبين هشام بن الحكم في التوحيد  
فقلت جعلت فداك فلما اخبر بالقصة للحديث الذي رواه رسول الله صلى الله عليه وسلم  
راى به في صورة شات قال هشام بن الحكم بالنواحيهم الخوفي في نصيبهم في الحاشي نيا

شك في الامانة  
وغيره من الخواص

وغيره من الخواص  
وغيره من الخواص

في القول بالجملة لصل ذلك لما هو معروف عندنا في سائر الاخبار والكتب الا  
 فالبراءة محتملة لخلافه كما لا يخفى جلالة البرزخ في فضله وعلمه عظيم من عند الله تعالى  
 عليهما السليم غيبة باسماها عن البيان والحقائق المذكورة ولا حظا به كما هو ظاهر الخبر وكما  
 حكى عن جماعة من قدماء الامامية وغيره ان نقل الاخبار المتقدمة في لوجها الاول عن الشيعة  
 انهم كانوا يفيضون جميع الانبياء على الامامة صلوات الله عليهم ومن غيرهم انهم انتم فضلوا والى  
 الغرض منهم خاصة عليهم ومن التوجه انهم اكدوا ظهور الهجرات والكرامات من الامامة ومنهم  
 ومن الشيخ ابى جعفر بن قتيبي في هذه كلامه الذي تقدم في لوجها الاول ان الامامة عليه السلام  
 لم يقف على كل من هذه الخصال التي رويت لانه لا يعلم الغيب انما هو عبد صالح يعلم الكتاب  
 والسنة ويعلم من اخبار شيعة ما ينفي اليه هذا الشيخ لكنه في الامامة ونقل عن الصادق  
 والمتوفى معتدين عليها وفضله وصلاحه جلالة المذكورة في كتاب الرجال وغيره وانما  
 الاشارة الى ذلك غفر في كلام المتوفى يابح من الصادق لعدم رده للكلام المذكور  
 بقوله لم يؤيد ذلك بعض طياري عن قريب نظارنا نقلناه كثيرا ليس هذا موضع  
 ذكرها واخبارها ولا عرض عنها اولى من اظهارها ونشرها ولقد اجابنا ايضا على ما  
 حيث انما ذكر حكاية لقائه سعد بن عبد الله الذي يجله العسكري القائم عليهما السلام ونقل  
 عن بعض اصحابنا المتقدمين تصديقهم لها ورواها بالوضع قال نكاثرك مع امكانه شهادة  
 الامانة بعينه ليس الا اذا ما بال اخبار وعدا لوقوف الاخبار والتقصير معرفة ان  
 الامامة الاظهار اذ وجدنا ان الاخبار الستة على الهجرات الغيبة اذا وصل اليهم فهم ما يقيد  
 فيها اولى راويها بل ليس جرم اكثر المتقدمين من اصحاب الرجال لا نقل مثل تلك الاخبار وانما  
 في موضع اخر فرب بعض المتكلمين والحد ينج القول بصورة من معرفة الامامة وعجزهم عن  
 ادراك غايبا حولهم وخطاب شوقهم ضد حوا في كثير من الروايات الثقات لقائلهم بعض  
 غايبا المهرت قال بعضهم من اعادوا في التوضيح والقول بانهم يقولون ما كان ما يكون  
 وغيره لك انتم قد سبقت الى هذا والد في شرحه على الفقيه بروضة المتقين حيث قال  
 في جواب الامامة في شان جابر الجعفي ان الذي ظهر لنا بالاتباع انه ثقة جليل من اصحاب  
 الامامة وخواصهم والامة تضعفه لهذا كما يظهر من مقتضى صحيح مسلم وبتهم بنص  
 لان احاديثه تدل على جلالة الامامة ولما لم يمكن الفتح فيه لجلالة الفتح في روايته واذا كان

كلامه في الرجال والاعمال  
 في حواشي الشيخ

احاديثه يظهر لك ان القدر ليس فيهم بل فيمن قدح فيهم عتبا عدم معرفة الامم كما ينبغي قال  
الذي ظهر لنا من التبع ان اكثر الجرحين سبب جرحهم علو حالهم كما يظهر من الاخبار التي  
عنهم اعرفوا منازل التجال على قدر واداناهم عنا فان الظاهر ان الرد بعد الزوايا لا يجبا  
الغالبه التي لا يصل اليها عقول اكثر الناس ورواياتهم عنهم ان حد يثنا صعب نصيب  
الجرح انتهى البعض لشار اليه الجرح الذي جعل من الغلو في التبع عنهم هو الصديق  
شيخ محمد بن الحسن بن الوليد قد صرح بذلك في كتاب الفقيه قال شيخنا الفقيه شيخنا  
الصدق عند الكلام في قوله ان علامة المفوضة والعلو واصنافهم نسبتهم مشايخ قوم  
علماهم الى القول بقصير والقطر ليست نسبة هؤلاء القوم الى القصير علامة على غلو  
الناس في جملة المشايخ اليهم بالشيخوخة والعلم من كان مقصرا ثم نقل القول المعروف عن ابن  
الوليد وهو ان ترك رجة في الغلو في التبع عن النبي والامام وقال فان حقت هذه الحكاية  
عندهم ومقصر مع انه من علماء القيين ويشكهم قول الحكاية صحيحة فظاهرا عند الصدوق  
في الفقيه واعند عليهما ومثله يعقد عليه مشايخنا وهو اجل من ان يقصد ترويج مدقبة هذا  
وان كان شيخنا اجل ايضا من لقول مشايخنا قال الفقيه قد وجدنا جماعة وروى لنا شيخنا  
يقصرون تقصير اطراف في الدين ويتركون لامة عليهم العلم عن مشايخهم وينعوا انهم كانوا لا  
يعرفون كثيرا من الاحكام التي يتبع حتى تيك في ثاويهم وهذا هو القصير الذي لا يشبه  
فيه ودينا من يقول انهم كانوا يلجئون في حكم الشريعة الى الرأي الظنون ويدعون نفع لك  
انهم من العلماء انتهى حكى الشيخ في الدين حنا جامع المال في بعض مسائله عن المرتضى في  
بعض مسائله قال ان معظم الفقه وجهوه بل جميعه لا يتكلمون مستند من يد من كتب  
الواقعية اما ان يكون اصلا في الجرح فرعا وادان غير والى غلاة وخطائيه ومجسمة اصحاب  
حلول كفلان وفلان ومن لا يحصى كثرة والى من مشبه بمجرح ان القيين كلهم من غير مشايخنا  
لاحد منهم الا ابا جعفر با بويه بالامس كانوا مشبه بحيرة وكتبهم نصاينهم تشهد بذلك  
ونطق فليت شعري اى واية تخلص من ان يكون في اصلها او فرعها واقفا وقال  
او حتى مشبه بمجرح الاختيار بيننا وبينهم القيين انتهى قد ذكر صاحب كتاب الباع الحد  
المعروف بكتاب الاستغاثة في بيع الثلاثة وكان في ما ان لغية الصقران جملة ما ابتد  
عنه الحد وحدثنا ان التوابع اجاع اهل الرواية جعل حد الجرحا ويعين نصف حد القدر

كل ما في هذا الكتاب من  
الاجابة على ما في كتاب  
الشيخ محمد بن الحسن بن الوليد

هذا الكتاب من اجابة  
الشيخ محمد بن الحسن بن الوليد  
على ما في كتاب  
الشيخ محمد بن الحسن بن الوليد  
في بيان الحجة

بيان الحجة



شرح الواقف من الامامية كانوا اولاً على من هبائهم حتى ادى بهم الزمان فاختلفوا  
 مناخروهم الى الغلبة والى الاختلافية كما ذكر في اول الملل والحق للشهرستاني منهم كما هو في  
 الاول على من هبائهم في الاصول ثم لما اختلفوا في الروايات عن ائمتهم وتماذى المذاهب خاصاً  
 كل فريق طريقتهم فان الامامية بعضها معتزلة اثناعوية واثنا عشرية وبعضها اخبارية  
 امامية منهم واما سلفية واما ذكرنا في كتاب نهاية الاصول للعلامة قدس سره من قوله اما الامامية  
 فالاجناديون منهم لم يقولوا في اصول الدين غروصاً على اخبار الاهادية عن الائمة  
 والاصوليون منهم كاب جعفر الطوسي وغيره فاضوا على خبر الواحد لم ينكروا الموقوف  
 ابناء ائمتهم المذكور في شرح الواقف مع متدنية تشعبت مناخروهم الى معتزلة امامية  
 او تفضيلية والى اخبارية يعتقدون ظاهراً وذكراً الاخبار المتشابهة وهو لا يفتنون  
 الى شبهة يخرجون المتشابهات على ان المراد بها ظواهرها وسلفية يعتقدون الى ما اورد الله  
 بها حق بلا تشييع كما عليه السلف والى المختصة بالحق والاضافة انتهى المذكور في النهاية  
 سبق اليه الرازي من العامة في الخصاوص ايضاً وان عن الموقوف الشيخ ما يعضد بالنسبة  
 الى ما نسب فيها الى الاخباريين وقد قال في الملل والحق ايضاً بعد ما ذكر ان بين الاخبارية  
 من الامامية والكلامية سيف تكفير كذلك بين التفضيلية والوعيدية فقال ضليل  
 انما هي لا يخفى انه لو سئل الاشعري ادى على نفسه لم يستشهد بهذه العبادات التي هي حجة  
 عليه تشهد بخلاف ما رمل كان وفق بشا واولى بحال وقد تقدم في وجه الاول عن ابن  
 قتيبة حال سلفنا من اصحاب الائمة عليهم السلام وطريقهم في العمل بالاجتباء وذكر اهل الجاه  
 من كتب الفريدة كتاب مقابيل الانوار في ترجيح اهل الاخبار وقال في مسائل السيرة  
 عند الكلام في اهل الكتب الاخبار والصدوق ان اصحاب الحسين يقولون القس السعدي لا  
 يقصرون في النفع على اعداؤهم ليسوا باصحاب بطريرفتيس ولا فكر فيما يروون ويميز  
 فاخبارهم مخالفة لا يثبت منها الصحيح من التسليم لا ينظر في الاصول واعتماد على النظر الذي  
 يوصل الى العلم بجهة المنقول قال في مسائل العكرية وجملة الجواب عن قول الشافعي  
 جهاد سؤالا انما نحن مجمعون ان الائمة عليهم السلام لم يرواوا من قديمي الاشباح قبل ان  
 ما لفظه فاما ان تكون ذواتهم كانت قبل دم موجود فذلك باطل بعيد من الحق لا يفتقد  
 محصل لا بد من به عالم وانما قال بطوائف من الغلاة الجاهل والخبيث من المستفكرين لا

الامامية  
 الاخبارية  
 المعتزلة

الامامية  
 الاخبارية  
 المعتزلة

الامامية  
 الاخبارية  
 المعتزلة



٢٠٥  
 ١١٨  
 ١١٩  
 ١٢٠  
 ١٢١  
 ١٢٢  
 ١٢٣  
 ١٢٤  
 ١٢٥  
 ١٢٦  
 ١٢٧  
 ١٢٨  
 ١٢٩  
 ١٣٠  
 ١٣١  
 ١٣٢  
 ١٣٣  
 ١٣٤  
 ١٣٥  
 ١٣٦  
 ١٣٧  
 ١٣٨  
 ١٣٩  
 ١٤٠  
 ١٤١  
 ١٤٢  
 ١٤٣  
 ١٤٤  
 ١٤٥  
 ١٤٦  
 ١٤٧  
 ١٤٨  
 ١٤٩  
 ١٥٠  
 ١٥١  
 ١٥٢  
 ١٥٣  
 ١٥٤  
 ١٥٥  
 ١٥٦  
 ١٥٧  
 ١٥٨  
 ١٥٩  
 ١٦٠  
 ١٦١  
 ١٦٢  
 ١٦٣  
 ١٦٤  
 ١٦٥  
 ١٦٦  
 ١٦٧  
 ١٦٨  
 ١٦٩  
 ١٧٠  
 ١٧١  
 ١٧٢  
 ١٧٣  
 ١٧٤  
 ١٧٥  
 ١٧٦  
 ١٧٧  
 ١٧٨  
 ١٧٩  
 ١٨٠  
 ١٨١  
 ١٨٢  
 ١٨٣  
 ١٨٤  
 ١٨٥  
 ١٨٦  
 ١٨٧  
 ١٨٨  
 ١٨٩  
 ١٩٠  
 ١٩١  
 ١٩٢  
 ١٩٣  
 ١٩٤  
 ١٩٥  
 ١٩٦  
 ١٩٧  
 ١٩٨  
 ١٩٩  
 ٢٠٠

مدحنا كما يجمع من قبة داني الاوص من بني فويخت ومن تقدم عليهم وناخر من ما نهم فها  
 نعرف لم قولهم في نقضنا القرآن بنفي لا اثبات فكيف يدعى مدح ان لا مامنه جمعة على  
 القول بنقضنا والعلما الذين هم العدة في الاجتماع لا نعرف مذهبهم في هذا الباب قال في  
 الموصليات لثانية الفقهية فاما اصحاب الحديث من اصحابنا فانهم رويوا ما سمعوا وقد  
 بما أخذوا ونقلوه عن سلفهم وليس عليهم ان يكون حجة ودليلا في الاحكام الشرعية ولا  
 يكون كذلك وساق الكلام الى ان قال الاثر ان هؤلاء باعينا منهم قد يحتجون في اصول الدين  
 من التوحيد والعدل والنبوة والامامة باخبار الاحاد ومعلوم عند كل عاقل ان اخبارهم  
 بحجة في ذلك وربما ذهب بعضهم الى الجبر التثنية فافترابا اخبارا والادلة التثنية ثم قال ومن  
 اشرا اليه هذه الغفلة تتبع بالخبر الذي ما رواه ولا حدث به لا سمع من نافله في غير بعد له  
 اذ غير ضاحية لو قيل له في بعض الاحكام من اين اثبتت وذهبت ليه كان جوابه لا في وجد في  
 الكتاب لقلا في ومنسوب الى رواية فلان ومعلوم عند كل من نفى العلم باخبار الاحاد ومن  
 اثبتها وعمل بها ان هذا ليس بشي يعتمد ولا طريق يقصد وانما هو غرور وروايتي لا يخفى  
 على من نامل مسائل المتقاضي مع الحالفين في لثاني غير انه لو لم يبلغ امر هؤلاء الى حد ما  
 يسعد السكون عنه لما صد رغبتي في شأنهم فاصدر وقال في لثانيات في بطل ادعوى  
 اجتماع الامامية على العمل بخبر واحد عرفنا في كتاب ايت من كتبنا او كتبنا اخبارنا  
 التحقيق الاعتماد على اخبار الاحاد والخارجة عن الامام لانه ذكرنا هذا دعنا من مضاعف  
 الحديث من اصحابنا في ولناك مجمع ولا من غيرنا في ولا كتبهم موضوعا للاخبارنا  
 بعد هذا لا تجد موصفا يشهد بخبر دعواك انتهى قد اساء الشرح الى شي من خواصنا  
 في جملة من كتبه فقال في اول كتاب الغيبة وادركت الى بيان الادلة ودفع الشبهة من  
 العقل بطرق من الاخبار والادلة على صحة ما ذكره ليكون ذلك ناكذا لما ذكره وما نيسا  
 للتشكيك باخبار المتعلمين بظواهر الاحوال فان كثيرا من الناس يخفى عليهم الكلام اللطيف  
 الذي يتعلق بهذا الباب وبالم يقينه اجعل للفقيرين طريقا الى ما يخافونه ويلبسونه في  
 اول المبسوط وكنيت على قديم الوقت وحديثه متشوق النفس الى عمل كتاب يشمل على ذلك  
 وتوق نفسي الى في طبع في ذلك الفواضع ويخلف في الشواغل وتضعف في ايضا فيه فله  
 رغبة هذه الطائفة في ترك عنايتهم به لانهم الفوا الاخبار وما روي من صريح الفاظ

كلامه في نقضنا القرآن بنفي لا اثبات فكيف يدعى مدح ان لا مامنه جمعة على  
 القول بنقضنا والعلما الذين هم العدة في الاجتماع لا نعرف مذهبهم في هذا الباب قال في  
 الموصليات لثانية الفقهية فاما اصحاب الحديث من اصحابنا فانهم رويوا ما سمعوا وقد  
 بما أخذوا ونقلوه عن سلفهم وليس عليهم ان يكون حجة ودليلا في الاحكام الشرعية ولا  
 يكون كذلك وساق الكلام الى ان قال الاثر ان هؤلاء باعينا منهم قد يحتجون في اصول الدين  
 من التوحيد والعدل والنبوة والامامة باخبار الاحاد ومعلوم عند كل عاقل ان اخبارهم  
 بحجة في ذلك وربما ذهب بعضهم الى الجبر التثنية فافترابا اخبارا والادلة التثنية ثم قال ومن  
 اشرا اليه هذه الغفلة تتبع بالخبر الذي ما رواه ولا حدث به لا سمع من نافله في غير بعد له  
 اذ غير ضاحية لو قيل له في بعض الاحكام من اين اثبتت وذهبت ليه كان جوابه لا في وجد في  
 الكتاب لقلا في ومنسوب الى رواية فلان ومعلوم عند كل من نفى العلم باخبار الاحاد ومن  
 اثبتها وعمل بها ان هذا ليس بشي يعتمد ولا طريق يقصد وانما هو غرور وروايتي لا يخفى  
 على من نامل مسائل المتقاضي مع الحالفين في لثاني غير انه لو لم يبلغ امر هؤلاء الى حد ما  
 يسعد السكون عنه لما صد رغبتي في شأنهم فاصدر وقال في لثانيات في بطل ادعوى  
 اجتماع الامامية على العمل بخبر واحد عرفنا في كتاب ايت من كتبنا او كتبنا اخبارنا  
 التحقيق الاعتماد على اخبار الاحاد والخارجة عن الامام لانه ذكرنا هذا دعنا من مضاعف  
 الحديث من اصحابنا في ولناك مجمع ولا من غيرنا في ولا كتبهم موضوعا للاخبارنا  
 بعد هذا لا تجد موصفا يشهد بخبر دعواك انتهى قد اساء الشرح الى شي من خواصنا  
 في جملة من كتبه فقال في اول كتاب الغيبة وادركت الى بيان الادلة ودفع الشبهة من  
 العقل بطرق من الاخبار والادلة على صحة ما ذكره ليكون ذلك ناكذا لما ذكره وما نيسا  
 للتشكيك باخبار المتعلمين بظواهر الاحوال فان كثيرا من الناس يخفى عليهم الكلام اللطيف  
 الذي يتعلق بهذا الباب وبالم يقينه اجعل للفقيرين طريقا الى ما يخافونه ويلبسونه في  
 اول المبسوط وكنيت على قديم الوقت وحديثه متشوق النفس الى عمل كتاب يشمل على ذلك  
 وتوق نفسي الى في طبع في ذلك الفواضع ويخلف في الشواغل وتضعف في ايضا فيه فله  
 رغبة هذه الطائفة في ترك عنايتهم به لانهم الفوا الاخبار وما روي من صريح الفاظ

كل ما في الخبر  
انما هو

حتى ان مسئلة لو غير لفظها وعبر عن معناها بغير اللفظ المعتاد لم يعجزوا عنها وتصرفوا بها  
عنها ثم ذكر ان صنف سابقا كتاب النهاية ووردت جميع ما فيه واكثره بالالفاظ المنقولة  
حتى لا يتوحدوا منه قال في العدة في بحث الاجماع انه يجب ان يراعى فيه قول العلماء الذين  
يعرفون الاصول والفرع لاحتمال كون الامام احدهم دون العامة والمقلدين ثم قال ليس  
لاحد ان يقول ان هذا يؤدي الى ان اصحاب الحديث والفقهاء الذين لا يعرفون الاصول لا  
يعتد باقوالهم في ذلك سقاط قول اكثرهم قلنا لا يلزم ذلك لان لفظها واصحاب الحديث على  
ضربين ضرب منهم يعلم انه لا يعرف الاصول ولا كثير من الفرع فان ذلك لا يحل ان يحيط به  
قوله لانه قد علم انه ليس بالامام والقرين لا يعرفون ذلك من عالم بل يجوز ان يكونوا مع  
كوفهم من ظاهر من بالحديث والفقهاء يمين بالاصول وغايرين بها فاذا شككنا في عالمهم  
وجب اعتبار اقوالهم بجواز ان يكون الامام في جملة من قال في بحث خبر الواحد بعد الاستئذان  
على جهة باجماع السلف من الامامية فان قيل اعتباركم الطريقة التي ذكرتموها في وجوب  
العمل بخبر الواحد يوجب عليكم قبول ما فيها طيقا لعل لان الذين اشتهر اليهم ذاقوا قولوا طيقا  
العلم من التوحيد والعدل والنبوة والامامة وغير ذلك فاستلوا عن الدلالة على صحة  
احوالها على هذه الاخبار بعينها فان كان هذا القدر حجة فينبغي ان يكون حجة في وجوب  
قبولها في طريقة العلم وقد اقرتم بخلاف ذلك قيل له نحن لا نسلم ان جميع الطائفة تحيل  
على اخبارها والاخذ فيها دعوى ومساوق الكلام الى ان قال فحق بجوز ان يكون قول المعصوم  
داخلا في قول القائلين في هذه المسألة بالاخبار واذ لم يكن قوله داخلا في جملة اقوالهم قلنا  
لا اعتبار بها وكانت اقوالهم في ذلك مطروحة قال انه لا يمكن استناد ذلك الى قول علماء متينين  
وان قال ذلك بعض غفلة اصحاب الحديث فذلك لا يلتفت اليه ثم اورد على نفسه انكم  
كيف تقولون على هذه الاخبار وتقولون بها واكثر رواها الجعفة والمشتبهة والمساكين  
العالة واشباههم وقال في جملة الجواب امامنا يرويه قوم من الغفلة فالصحيح ان لا اعتبار  
ان المقلد الحق وان كان مخطئا في الاصل معفو عنه ولا احكم فيه حكم الفقيه انما يلزم على  
هذا ترك ما نقلوه على ان من ساروا اليه لا نسلم انهم كلهم مقلدون بل لا يمنع ان يكونوا  
عالمين بالادلة على سبيل الجملة ثم قال وليس لاحد ان يقول ان هؤلاء ليسوا من اصحاب  
الجملة انهم اذا سئلوا عن التوحيد والعدل وصفات الله تعالى او صحة النبوة قالوا كذا

روينا وبردون في ذلك كله الاخبار وليس هذا طريقة اصحاب الجمل ذلك لانه لا يمنع ان يكون  
هو له اصحاب الجمل قد حصل لهم المعارف بالله تعالى غير انهم لما تعدوا عليه ما زادوا الحجج على ذلك  
الحال واعلم ان ما كان سهلا عليهم ثم قال فما تفرع عليه اخطاء فيه كما يوجب للتكفير لا التضييل  
انتهى قداسا بالحق في اول المعبر الى حق في احوال جملتهم معبر عنهم بالفضل والحشونة  
وكذا العلامة في بحث خبر الواحد من النهاية معبر عنهم بالاخباريين نحو ما للشيخ منهم كما  
تقدم عن طريق كذا في حجة ظواهر القرآن فيها في اول المعبر في مسئلة الصواب بعد منه  
معبر عن الظاهرية من اهل الحديث بالحشونة واما اطيننا الكلام هنا بل ذكر جملتهم معبر  
من سبق لربنا طالعهم على طريقة من سلف اذ جاء الحديث الاستدلال اذ ادى ابناء علمهم  
على بعضهم انهم من الاخباريين وانهم على الطريقة التي ابدعها ووجهها وليس لها على  
الجمل بالاسم الاخبارية وقد افترق في نسبة الافاضل اليها وجعل كل اهل علم عليها في نه لما  
ذكر في الفوائد انه لم يبعد المتضي والشيخ فيها يكون حكما الا بالحق وذكر في موضع اخر  
منه انه لم يفرق في اصول صاحبنا كما باقربا الى الحق بعد كتاب القواعد الا كتابه الاصوغري  
التي اورد في اول المعبر كما خالف في الشيخ في صوابه وهو وهم بالبرية بل كان في فقهه وقد  
زعم ان طريقة الاخبارية مستقلة لذاته طويلة المشا بخلاف طريقة الاصولية ولعل كان  
الضيق والصعوبة في طريق الترشاد والهداية والاعتدال الاستقامة لا في طريق واحد  
والباقي كالمها على كثرها طرق لغوية والقتال والاضراف والاعوجاج كما هو شأن الحق  
المرض ايضا ثم ان الذين ساءهم في المقام منهم الشيخ وقد علمت طريقته في الجماع الذي  
عنده من عظم الادلة القطعية وبني عليه كثير من الاحكام الشرعية وكذا في اخبار الاحاد  
التي هي عنده من قوى الادلة الظنية وصرح بان عليها غالبا بسنة فقه الامامية واختلافها  
الجلية ومن تأمل مصنفاته في اصول الفقه وفروعه كتبت في نفسه القرآن جمع الاخبار التي  
في الاحكام وجد كل رقة من الاولى بل من الاخرى ايضا ننادى على صحة التبرية فاعزى  
اليه من معنى للنظر في طريقة التشعب واقواله المخالفة واجماعه انما انبأ به المضطربة لو  
يرتب في نه غالبا لا يحصل من فوائده طرق قوى مما يحصل من فوائده من بعد من ضل  
الجهدين ان كان هو شيخ الطائفة المحقة وموسس الطريقة على الحقيقة ولعل هذا  
مع شدة الاحتياج الى كتابه في الاخبار هو الذي هي الاخباريين الى عدم جملتهم

في بيانها الى كل من  
العلماء

معبر عن اهل الحديث  
روايتهم

بيانها الى كل من  
ابن خلدون



العويصة ومن كان هذا شأنه وحاله وذلك طريقة كيف يؤد ثاقفاته بحكم وتصحيحه لظاهر السقم  
 ان اتفق قطعا لغيره او ظنا معتد به على وجه يحصل من فتوى من اخر عنه من المجتهدين الذين  
 كانوا يشفقون السقم استنباط احكام الذين ثم من الجبالة مع جميع ما ذكره ما ياتي  
 ادعى الاسترابة مكرت في شرحه على الاستنباط ان علم المحمدين للثقة بصحة الاخبار  
 التي ذكرها وادعوا صحتها ليعتمد غيرهم من المجتهدين وغيرهم عليها انما كان من قطع و  
 يقين حاصل بطريق لبدية والضرورة لا الكسب النظروا لام يحرفليدهم في ذلك  
 انها عندهم اعلم رتبة من كثير من المتواترات وصرح ايضا بان العلم في المتواتر والمخوف  
 بالقرينة قد يكون ضروريا وقد يكون كسبيا وجعل من الاول ما يحصل من خبر المعصوم  
 وخبر الثقة وقال ان خبر المعصوم في ائمة الحال من باب الكسب ثم بعد ذلك كل ما يسمع  
 منه يحصل العلم به من غير كسب نظروا ذلك خبر الثقة المأمور وقال ان نقل الثقة عن ائمة  
 خبر من محسوس لا يقع فيه الخطاء عادة فيكون معصوما عن الخطا ومفيدا للقطع واليقين  
 ولم يفرق في ذلك بين قسام الثقة ومعانيه وقال ايضا اذا قصد الثقة بقوله حديث ثقة  
 وقوله هذا الحديث صحيح احتجاج الغير به كما هو عادة فدماثا فراه القطع الضرري بانه  
 ثقة وقال ايضا ان معظم الثقة ضاع عندنا من ضروريات مذهبا نظرا الى ما فيه من  
 الاخبار الصحيحة وفساد ما ذكره من ضروريات من وجوه شتى منها افرم كوز العباد  
 والرواة معصومين وجواز كون ائمة عليهم السلام مسلمة في ظهورا لو نافلة المقتضى  
 للاعتماد عليهم فيما ينقلونه عن ائمتهم وكذا التمس فيما ينقله عن الملك في ذلك بطلان مذهب  
 الامامية كما هو ظاهر ومنهم الصادق وقد كان شيخ الطائفة وفتيهم في جميعهم في فتوى  
 وكان بصيرا بالثقة والتحال نافله الاخبار وبلغ في جلالته وفضله مرتبة على همل  
 عصره الى ان قال الشيخ وغيره انه لم يرفى الغيبين مثله في حفظه وكثرة علمه قال الشهيد  
 غاية المراد في بعض مسائل اللغات بعد نقل كلامه هذا يدل على شدة اضطلامه  
 بعلم القواعد الاصولية وتعريفها مع كثرة حفظه وجودة ضبط انتهى له نحو من ثمانية  
 مصنف وكلها جيدة مفيدة معتد ومن ناملها بعين البصيرة لشك في انه لم يكن  
 من الاخبارية الحادثة للثقة عن ائمة في شيء وكلامه كتاب الكمال يشهد بان كان يعتمد  
 في الاستدلال بالايان غيرها في اصول العقائد ما لا يعتمد الاصوليون في فروغها فضلا

اوها عبيد الله بن الحسين

في كتابي في تاريخ  
 الحسين بن علي بن ابي طالب

عن الاخبار بين الراعي العلم واليقين ياتي بعض عباراته في لوجه الحادي عشر قد  
ذكر فيه ان المتواتر ما كانت دوافعه ثلثة فصاعدا فيكون عاملا ما يكون كذلك في الاصول  
الفرع لا فضاء العلم واليقين عنده ولم اقف على موافق له في ذلك من الاصحاب الا في موضع  
وقد ادعى ان الاخبار عن عجزات النبي في الاصل انما يروى بها عدد قليل لا يبلغون عشرة  
وجعل هذا هو الدليل على الاكتفاء بما ذكر في التواتر وقد وقع منه في الجمع بين الاخبار المختلفة  
المتباينة وتيقن ادا له منها ومن الحجج العقلية اضطراب عظيم حتى لا يكاد يوجد فيها ما يكون  
صالحا للاعتداد سالما من القدرح والاياد وقد صنع في اوائل كتاب الفقيه الذي ضمنه  
اوله تحت ما يورد فيه وصنفه من لا يحضر الفقيه وجعله تحت بينه وبين ربه يوم الحساب  
رى منه الجبل الجباب مع انه لا مسامحة لحاقه للعهد وضيانه في اوائل الكتاب لو صنف احد  
من فضلاء منا خرى الاصحاب كتابا جامعاً من الاخبار ما يعتمد ويفتي به لاني بما هو من  
واكمل اتقن منه بلا ادتياب مع ذلك لم يحز لاحد من العلماء في مقام الاستدلال والاعتناء  
ان يجعل كتابه وكل ما يقبضه العلم مناط الاعتقاد بل كان حكمه حكماً فناء المجردة من الادلة في  
سائر المسائل الصديق بما يكون اولي بذلك كما هو ظاهر ثم ان كثير ما ينقل في كتب  
المطالبي العقلية واللغوية المحتاج اليها في فهم الاخبار وغيره عن غيره من يعتمد عليه في  
به ويروي الاخبار الى ما بلغت ليه بلا تصرف فيها من نفسه وكان هذا اوغوغا بالبحال واسلم  
له وانسب بشانه وشان اشانه ولذلك اكثر شيخنا الفقيه في شرح اعتقاده وغيره من الطعن  
عليه والنقص لما صدر منه في الروايات من التصرفات والتكلفات والعلل باخبار الاحاد  
المفيدة للظن لا العلم فيما لا ينبغي ان يعمل بما فيه مال في شرح قوله ان افعال الصالحين مخلوقة خلق  
تقدير لان الله تعالى لم ينزل عالمها بما قد يرها ما لفظ الصحيح عن محمد عليه السلام ان عالم  
العباد غير مخلوق لله تعالى والذي ذكره ابو جعفر في الصدق قد جاء بعد يش غير معمول ولا  
مضيق لاسناد والاخبار الصحيح بخلافه وليس يعرف في لغة العرب ان العلم بالشيء هو خلق  
الى قال وهذا محال لا يدع حجة الخطابية على بعض دعيته لا سيما عليه السلام فضلاً عنهم  
قال في شرح كلامه في الاداء والمشيئة التي ذكر في هذا الباب لا يتحصل معانيه مخلفه  
وتناقض السبب ذلك انه عمل على طواهل الاحاديث المختلفة ولم يكن من غير النظر فيميز  
بين الحق والباطل يعمل على ما يوجب الحق ومن عول في مذهبه على الاقوال المختلفة وتقليد

اشارة الى التبيين  
المتن

كل ما على قلبك  
ابواب  
شأن الفقيه

المثرجات كانت خالدة في الصف ما وصفنا وقال في شرح كلامه النور في الادب والادب  
 الاخبار ولم يعط ذكرها فيها كالسلم له من الدخول في باب يضيئ عن سلوكه وقال في شرح  
 كلامه في ان هل الجنة انواع على مراتب منهم المستحقون بقدر الله وتبجح مكبير في جملته  
 ملائكة ان قول من زعم ان في الجنة بشر ايلين بالتبجح القديسين وذا الاكل والشرب  
 قول شاذ عن ابن الاسلام وهو ما خوذ من مذهب النصارى الذين يزعمون ان المطيعين  
 في الدنيا يصيرون في الجنة ملائكة لا يطعمون ولا يشربون وهذا كذب الله سبحانه هذا  
 القول في كتابه الى ان قال فكيف سجد ذلك وكتاب الله شاهد بضد ذلك والابعاد  
 على خلافه لولا ان قلنا في ذلك من لا يجوز تقليده او عمل على حديث موضوع انتهى في هذا  
 اورده عليه في مواضع اخر امثال ما ذكرنا الاجد كفي قتلها وقال في رسالته في غي السهمون  
 النبي صلى الله عليه واله بعد حكاية كلام الصدوق في الفقيه اثباته قد تكلف ما  
 ليس من شأنه فامدى بذلك عن مقتضى العلم وعجزه ثم ذكر ما لا يناسب ذكره وذكر ايضا غيره  
 في هذه الرسالة وفي رسالته في بطلان القول بالعد في شهر رمضان ولا فائدة في التمسك  
 لذلك وهذا كله مع انه قد عرفت عليه اخذ الاخبار عنه هو بحاله وطريقه بصريحه لا يشهد  
 مثل خيرة قد تقدم عن المرتضى ايضا ما يكشف عن حاله ومن اتمل مسلكها في كتبنا مع الحار  
 من العامة وسائر فرق الشيعة ولا يعدم تقدريهما عن طريق الساطرة الى طريق الحق في الرقة  
 بلا خوف ولا تفتية عرفنا ان ما لصدوق وامثاله بلغ حد لم يستطع معه الا ما صنع كما هو عليه  
 والله العالم الخيرة بما في السرائر وقد وقع من الصدوق التفسير معرفة النبي الامم عليهم السلام  
 باعتماد وجواز التمسك عليهم ببعالنا نقله عن شيخنا بن الوليد بغيرك كحضرته  
 الامم واخبارهم بالقياس فيما بلغهم عن النبي صلى الله عليه واله على سبيل النقل الحكاية كسائر الزوايا واعا  
 في مثل الاخبار ان وصف على صلواته السلام بكونه في الجنة والنار انما هو على سبيل الخيال  
 باعتبار ان محبة يدخل الجنة ومبغضه يدخل النار وقد نقل ابن ابى الحديد في شرح الشيخ النجاشي  
 ابى عبيدة الهروي انه حكى ذلك عن قوم من اهل العربية وحكى عن غيرهم ان لقسمه على  
 وجه الحقيقة واختار ابن ابى الحديد الثاني لدلالة الاخبار والزوايا فيها على ذلك لم يرد  
 بالاول فكيف يرضى واخاره مثل الصدوق مع انه ذكر نفسه في كتابه اخبارا بعد ذلك على  
 خلافه وصرح في بعضها بان ما ذكر في الاول انما هو لقصود السامع والسائل ثم انه في

صدر منه من القصير في حق النبي الأمي صلوات الله عليهم صرح في أوّل كتاب الكمال بقوله  
 كلام في خلافة إمامان خلافة الله بوجوب العصاة فلا يكون الخليفة إلا معصوماً ولا استخلف الله  
 آدم في الأرض فجعل على أهل السموات الطاعة فكيف نظرنا أهل الأرض هذا وإن جرحه  
 ظاهره سائر الخلفاء أيضاً إلا أنه حال من مستند الوافد نص على ما دل عليه الأخبار والعهدة  
 فكان أولى أجود وقد كان عناده في تصحيح الأخبار تضعيفها على شيخ محمد بن الحسن بن الوليد  
 كما صرح به في كتاب الفقيه فقال في كتاب الصوم منه في خبر صلوة يوم العيد بن ثواب سمعت  
 شيخنا محمد بن الحسن بن الوليد يقول أنه من طريق محمد بن موسى المهداني وكان غير ثقة  
 وكل ما لا يصح ذلك الشيخ لم يرد ولم يحكم بصدقه من الأخبار وهو عندنا مأمور غير صحيح فلم يفتد  
 عليها لم يصحح شيخنا في مثل هذا الأمر لئلا يجمع ما له من المؤيدات الشواهد فكيف لا يفتد  
 وكيف يومن من خطاه وقد فرط في عناده على شيخه حتى أنه ركد يأت في كتاب العيون وقال كان  
 شيخنا محمد بن الحسن بن الوليد سبي آرائه في محمد بن عبد الله المسيبي أو في هذا الحديث  
 وأما أخرج هذا الخبر في هذا الكتاب لا نرى في كتابنا لوجوده قد قوت طلبة فلم ينكره ورواه  
 فاكفي بحج ذلك وقبحه ولو لا أنه لم يذكر في كتابه مع أنه صدق في قول الفقيه كتابنا لوجوده من الكتب  
 المشهورة التي عليها العقول وإليها المرجع وقد عدها أيضاً من الأدب المعتمد مع متضمنه  
 لغناويه وكثير ما يذكرها في بيدها عليها حتى أنه ينقل عنه أنه لم يحكم بكونه لثوم  
 النواضع كان والله لم يكتب إليه بذلك فيها مع وجوده في الأخبار الصحيحة المرفوعة في الكافي  
 وغيره ولم يعد منها كتاب فقه الرضا بخصوصه لا إشاراً إليه شيء من كتبهم مع أن كثيراً من  
 عباراته وعباراته باقية في ما ذكر فيه ومنه يظهر مستند كثير من الأقوال  
 المشهورة التي لا مستند لها في الكتب المعروفة والعهدة وقد جعل جماعة من الأفاضل ذلك  
 من قولي لفرق على صحة انساب الكتاب إلى الرضا ووجوده عند الصدوق وفيها  
 من السند ما هو موافق للعباران والفتاوى لمن قصد واعتماد لا على سبيل الانشاق والكتاب  
 إنما من الرضا نفسه صلوات الله عليه وعلى آله وأولاده ومن جمع بعض خطاه بمرأه وأنه  
 عرض عليه بعد جملة ما سئل عنه وذكره كما عرض كتاب الجلب على الصادق وغيره على غير من  
 الأئمة فلذلك نسب إليه فكان ينبغي للصدوق أن يعرض لذلك بل يقدم اسمه على سبيل  
 الكتب ويذكر طريقه إلى إسناده كسائر رواتبه وبنيوه باسمه لا بموهبته شأنه ويفرد ما يرويه عنهم

فمن كان من أصحابنا في كتابنا  
 لم يصحح شيخنا في مثل هذا الأمر  
 ولأن كان في الكتب المشهورة

ما كان في كتبنا



كثيرا من المطالبين عن بن عباس موقوف على من بين الحكماء المتألهات بل انظر بسند النبي  
وحكم كثير يعطف ما ذكر في سورة اخرى بناء منه على تحريف النظم ورعاية المناسبة  
وربما يظهر من بعض عبارات تفسيره ان كثيرا من رواياته من زيادة داوي الكتاب المذكور  
اسمه في والله فلعله هو الذي لفته حين بصر على بن بريهم فان الخاشع ذكره اذ اضر في  
وسط عمره ونقل الشيخ عن الصدوق انه ذكر عن مشايخه عنه جميع كنية استثنى حديثا  
من بعضها وهو كتاب التبريع قال لا اروي له لانه محال وذكر الخاشع من جملة كنيته ولنا  
في معنى هشام ويونس من جملة كتب سعد بن عبد الله وكان شيخ الطائفة فقيهها و  
وجهها كتاب الرد على علي بن بريهم في معنى هشام ويونس كتاب مبالغ في الحديث  
ورواه الصدوق في الفقيه رواية عن الفضل بن عمر بن محمد فاستنادهم قال لو اجد ذلك في  
شي من الاصول واتممت برأيه على بن بريهم بن هشام انتهى لعله كان في السند الى  
الفضل وان توهم خلافه صاحب الوافي في كل هذه ونظائرهما لم يذكر او ذكرها باقائي  
شاهد واوثق مسمع لمن كان حيا واعظم منادي على فساد ما ذكره الاسترادي في هذا  
دعانا هو ابتداء اضر اليه ان نتعرض لبعض احوال جملة من لقد ما وكشف منها ما  
كان اخصا من نسبت اولى من يرويه شيعته وان كان المعصومين عصمة الله تعالى من عدا  
غيرهم مؤمن بما ذكر واشباهه وان بلغ في العلم والعرفان والتقى الى الدرجة العظمى والذلة  
العصوى لسئل الله سبحانه ان يضاعف ايامهم ويعفو عنا وعنهم عنه وفضله وكرمه  
رحمته وشفاعة النجيين من خيرة صفوة صلوات الله عليهم اذ قد وفقت على ما ذكرنا  
منا ومن قبل في الوجه الاول فاذا كانت اياك ان تحصل تصور كثير من الاوائل حجة ومطعنا  
على المناخرين الا فاضل تقدم عليهم عليهم موجبا للتقديم فاوي جملة منهم وترجيحها على  
فناوي جميع من بعدهم بل خذ على نحونا امرت في كثير منهم ما روي وادومار وافرط ما لم  
فقد ليس بفقير ورب حامل فقه الى ما هو افقه منه الحكماء الا المؤمن بما وجدها هذا  
كما نطق بجميع ذلك لاخبار ودلت عليه شواهد الاغبنا والاختبا وليعلم ان صاحب  
الوافية قال ما حصصنا ان الاجماع يطوق على معينين احدهما الا اتفاقا لسئل على قول المعصوم  
لا بعينه وهو لا يكاد يتحقق بل يتبع حصول العلم به من الحضور الغيبة وانيهما اتفاقا عما  
يتبع عادة اتفاقهم على الافناء بالولاية فمن قد تم امانهم هذا يختلف باختلاف احوال

على ما ذكر في سورة

هشام ويونس كتاب مبالغ

الغيبات في كتابها

الغيبات في كتابها

الجمهور فقد يحصل العلم بقول المصنف من قوى شئ بل واحد منهم وربما لا يحصل من غيره  
 حشر بل شئ من العلم بذلك ممكن من غير جهة النقل من مثل الغيبة الجبرائيلية ككتاب الفوائد  
 أصولها الأربعة كبرياتها ضللت ما ضاهاه وذلك لا شئ من تلك الكتب على قناوى صاحب  
 الأئمة واشتهارها بين المتأخرين كاشتهار قناوى المتأخرين وكتبهم بيننا ويشهد به تتبع  
 مواضع من الكافي والفقيه التهذيب مما تضمنت قول جماعة من المتقدمين من العلوم أنه قد  
 يحصل العلم بقول الإمام من العلم بقوى جمع منهم كرواية واضربة إنكار ذلك مكابرة الأئمة  
 بعيد الجريان فادعهم بأنسانه اسموه من الإمام اليه نقل في الكتب على هذا الوجه إذا  
 كان من الأمور المهمة وعدم الافتصاح على نقل قناوى في ذلك لا سيما إذا كان مما يحتاج  
 فيه إلى نقل الإجماع فيشكل لذلك الاعتماد على الإجماعات المنقولة فيما لم يرد فيه نص أصلي  
 في غير الجبانات وما لم يكن قناوى صاحب الأئمة فيه معلومة نعم لا يعبد الاعتماد عليها فيما  
 وردت فيه خصوص كثيرة مخالفتها ويعلم عدم عقلهم فيها فان ذلك مائة الوقت  
 على ما يجب مخالفتها وعدم الاعتماد بها وان لم نقف عليه إلا أن ذلك بعيد الوقوع  
 هذا محصل كلامه أنه توقف في حجية الإجماعات المنقولة لاختلاف الاصطلاح فيها و  
 ظهور بناء ما في كتب المتأخرين الشئ غيرهما على مجرد اتفاق الاصطلاح لوفى من الغيبة  
 أو على طريقة الشيخ المفيد مع ظهورها وذكر في مواضع إجماع العلماء بالشيخ  
 الكاشغري قول المصنف في المسائل التي لم يوجد فيها نص كما تجد الكلام فيه من المسائل  
 الأصولية وفيها وذكر أيضا أن من العلماء من علم حاله أنه لا يفتق في المسائل لا ينطقون  
 إلا ذلك وعدم أولها الصريحة كما بنى بابويه وغيرهما من العلماء وذكر أيضا أن كثيرا من الأصحاب  
 توهموا أنه لا يمكن تعارض جماعتين قطعتين وهو باطل لأننا بالاجماع هو اتفاق جماعة  
 على حكم علم من حالهم وفادعهم أنهم لا يتفقون إلا لما بينهم من ما هم على حاصل العلم باتفاق  
 مثل زيادة والفضيل لئلا يبريد فلا يشك في حصول العلم بالنطق بدخول قول المصنف  
 وإشارة أو تقريره في هذا الاتفاق ولما كانت قناوى الأئمة كثيرا ما تورد على جهة التيقن  
 ونحوها فلا يخفى اتفاق جماعة كذلك على مرافق جماعة أخرى كذلك على خلافه غاية الأمر  
 يكون مستند هذا الإجماعين لورد على سبيل التيقن ثم ذكر أنه لا يجوز نسبة الغلط إلى النقص  
 الشئ ومن بعدهما إلى الشئ بسبب نقلهم الإجماعات الخاصة لا لخطأ بل لثبوتها على ما

فكره تكون كالأخبار المتبادرة وذلك لوجود كتب كثيرة من فضلاء اصحاب الأئمة  
 انضمتهم وطلأهم عليها ووجود كثير من فتاوى ولغات في كتب الأخبار وعدها مختصا  
 كتبهم في وفياتهم فلا يجوز نسبتها إلى الإجماع إلى الغلط بل هي من بعض الظن انتهى لمختص  
 ولا يخفى ما فيه من الشناقض والفساد وقد تقدم في الوجه الأول وما في في الخبرين من مزيد  
 بيان **الشارع** من وجوه الإجماع وهو مخالفة السابق الكاشفان يستكشف  
 قول المصنوعين ورواية غيرهما من الأدلة القطعية والظنية من تتبع التبرئة المستمرة للأئمة أو  
 الأئمة في الاعتصام والامتناع المناوئ لزيادة من يد بلاطه وانكارها ما تكشف عن إجماع  
 علمائهم مما سبق حيث لم يعلم اختلافه لما منع من الكشف ولا اتفاقهم في القول والعمل المانع  
 هذا الوجه بهذا الاعتبار ذكره في باب الامتناع وجعل الاستكشاف منها وجها مستقلا  
 وإن لم تكشف بنفسها على سبيل الأفراد وتكشف عن قول وفعل أو تقرير من لينة واحد  
 الأئمة في ذلك حيث لم يثبت نص وإجماع أو حكم فاطع للفعل مناف لذلك هذان الوجهان  
 هما بمنزلة التبرئة المذكورة والاسناد دليلها في كتب الاستدلال وحيث شددت حقها على نحو  
 ما ذكرنا ولا يتما مع وجدان تختلف لكشف عنها عند غير الخالف من نقص والفتور  
 كان بالإجماع وغيره يستغنى عنها لبا عنها فلذلك تريم في الأصول لم يقدر بهي بنفسها  
 الأدلة كغيرها مع كثرة استنادهم إليها فلا يفرق ما ترى في كتبهم من الاستدلال بها  
 أحيانا مع عدم بلوغها إلى حد يكشف عما ذكرنا فساد مظاهرهم بتصلح تلك الحكم العقلان  
 كان الحكم المستفاد منها موافقا وحكم الشرع الثابت بالنقص نحوه كان مخالفا فقامت  
 نظرها لبا للتأييد والاستدلال في مقام اختلاف الأدلة والأخبار والجهل بالإقوال يعلم  
 أن الشيخ وغيره قد صرحوا بانقسام الإجماع إلى الاتفاق الحاصل من الجميع قول أو فعلا أو مطلقا  
 مع عدم وجود مانع من ذلك على ما في النفس كقضية غيرها أو ما بحيث يعلم الرضا بالحكم  
 صحة فلا تنفرد إلى شره وعلى هذا يندرج في كلامهم بعض ضرر وبالسيرة كما لا يخفى الكلام  
 في هذا الوجه من جهة عدم توفقه على قاعدة الأئمة في الأئمة يعلم ما سبق فلا يفيد  
**العاشر** من وجوه الإجماع وهو مخالفة ما من جهة الكاشفان يستكشف قول  
 المصنوعين ورواية تتبع الأخبار المتعددة المتوافقة على حكمها إذا وجدت في الكتب المتعددة التي كانت  
 مرجع الشيعة في أحكام الشريعة لم يظهر رد لها علم من ذلك فلو لم لها وانفاهم عليها

الاستدلال بالأخبار  
 من كتبهم

الاستدلال بالأخبار  
 من كتبهم

الاستدلال بالأخبار  
 من كتبهم

وكذا المظهر والاشاد لا يعيانه المستند لقوله فانه يعلم اتفاق الباقين على جبره من الجحيم  
ثم انكشف من المجموع صحة استناد القول الى العصور على وجه يحصل القطع برأيه والظن المعتد به  
يختلف فلا يخلاف المذكور في صراحة ظهوره وقد يتقوى وجوده معارضه لغيره وربما يكتفى  
مع عدم وجود المعارض بوجوده واخذ لا لعدم الرد على قوله ولذا قال المحقق في  
الغنية في رواية ان الاعمال لثباته قد ذكرها جماعة من أصحابنا ولم يعرف من فيها ثباتا منها  
ولا طعن فيها بخبر جري الاخبار المقبولة وذكر جماعة منهم الشهيد الثاني في غير من المتأخرين  
في خبر يوم السبت صلى الله عليه وسلم عن الصادق عليه السلام ما يقرب من ذلك ولعله هذا ايضا قال الشيخ  
في العدة في خبر الواحد المختص الذي يكون مجردا عن الفرائض التي منها حكم العقل بل الشيخ و  
موجودا في كتب أصحابنا من طرقهم انه ينظر فيه فان كان ما تضمنته هذا الخبر ثابتا ما يدل  
على خلاف مقتضيه من كتاب وسنة واجماع وجب طرده العمل به اذ لا دليل ان كان ما  
تضمنته ليس هناك ما يدل على العمل بخلافه ولا يعرف فتوى الطائفة فيه نظر فان كان هذا  
خبر اخر يارضه مما يجري مجراه وجب ترجيح احدهما على الاخر بل تجازات البينة في طمها وان  
يكن هناك خبر اخر يخالفه وجب العمل به لان ذلك اجماع منهم على نقله واذا اجمعا على نقله  
وليس هناك دليل على العمل بخلافه فينبغي ان يكون العمل به مقطوعا عليه لا وكذا لان  
وجد هناك ما روى مخالفا من الطائفة وليس القول الخالف له مستندا الى خبر اخر ولا  
دليل يوجب العمل به ويخرج اطلاق القول الاخر والعمل بالقول الموافق لهذا الخبر قال ايضا في  
الخبرين المتعارضين الذين لا يرجح احدهما على الاخر بما ذكره من الحجج انه يحظر العمل  
فان كان متى عمل باحد الخبرين ممكن العمل بالخبر الاخر على وجه من الوجوه ضربة لنا وبل  
اذ عمل بالخبر الاخر لا يمكن العمل بهذا الخبر فوجب العمل بالخبر الذي يمكن مع العمل به العمل بالخبر الاخر  
لان الخبرين جميعا متقولان مجتمع على نقلهما وليس هناك قرينة تدل على صحة احدهما ولا  
ما يرجح به احدهما على الاخر فينبغي ان يعمل بما اذا امكن ياتي في الوجه الثاني من هذه المسئلة  
ما يقرب من ذلك وقد اضطربت عبارات في ان ما ذكره يختص في اذ كان الراوي عدلا  
اماميا او ثقة بالعلم الخاص والعامة ولا يختص به بل يجري في كل واحد واما في صوابنا  
وكشهم المعتقد وقال في كتاب الحجج من الخلاف اذا كان لولد مال روى أصحابنا انه يجب  
عليه الحجج وياخذ منه قدر كفايته ويحج به ليس لابن الامتناع منه خالف جميع الفقهاء

هذا الخبر لا يثبت به  
كلام الشيخ

هذا الخبر لا يثبت به  
كلام الشيخ

ذلك دليلنا الاخبار المردية في هذا الموضع من جهة الخاصة ليس بانها قد اقبلت على العامة  
 على ذلك وقال في كتابا ليوسف مسئلة ردا على صاحبنا انما اذا اشترى عبد من عبدي ان الشئ  
 ان يختار شاء انما جائز ولم ير في الشئ شيئا ثم نقل مذهب العامة وقال دليلنا الاجماع  
 وقوله المؤمنون عند شروطهم وقال باب التسلية اذا قال اشترى منك احد هذه العينة  
 بكذا او احد هؤلاء العبيد الثلثة بكذا لم يصح الشراء ثم نقل مذهب العامة استدل على ذلك  
 فيه من الجهل والغرر وبانه لا دليل على صحة ذلك في الشئ ثم ان قد ذكرنا هذه المسئلة في  
 اليوسف وقلنا ان صاحبنا ردوا جاز ذلك في العبد فان قلنا بذلك تبعنا فيه الرواية ولم نرى  
 فيه ما عليه ان انتهى هذا بنا على دعائه او لا الاجماع القوي على الاطلاق حتى على جرد روايته  
 اى وجدنا في الرواية في كتبهم لا روايتهم لها باجماعهم ومثلي في الاجماع المنقول في هذا الموضع  
 وناهيك عدو له عن قوله الاول في الخلاف نفسه من ما لم يسأله بعين البصيرة على كثير من الظاهر  
 ما ذكره حيث لا يعترف فيها ريبا في ما ذكرناه هنا وايضا في كفاية له مسكته وذكر الشئ في ذلك  
 في توجيه ما ادعاه الشيخ والمرضى غيرهما من الاجماع في مسائل كثيرة مع ظهور الخلاف في بعضها  
 من التناقل نفسه جوها غامضا قصد اجماعهم على رواية الحكم بغيره في كتبهم منسوبة الى ائمة  
 وكافة اخذ مما نقلناه عن الشيخ او من غيرهما يوافقه في المعنى والوجه التوجيه انكاره وان كان  
 خلاف الظاهر قد ذكر في كيفية الصلوة على المصابوب وايضا عن رضى وقال قلنا وان كانت  
 عريته فادركه كما قال الصدوق اكثر الاضطراب يذكره مضمونها في كتبهم لانه ليس لها معار  
 ولا راد ثم ذكر كلاما للجليين وقال مكانه ما علمنا بها وكذا صاحب جامع الشيخ نجيب الدين  
 بن سعيد الفاضل في المختلف قال ان عملها فلا بأس ثم حكى عن ابن دريس عن بعض اصحابه الذي  
 نقل هو ايضا عنه ما ينافي في الخبر الا انه قال لم تظفر بهذا النقل او على اخباره ابن دريس  
 ايضا وهو يوجب الاعتناء على الرواية لما ذكره على ان لا يفتى في عدم الاكتفاء في دعوى الاجماع  
 بخبر التدوين بل يلزم اجتنابنا ذكره الشيخ من التفصيل ومحصل كلامه وجهه ان الاضطراب  
 روؤا ما في كتبه لاجبا المعرفة المعتمدة عن رواها وتوليها واجمعوا على العمل بخبر الواحد  
 وجد فيها ولم يعارضوا قوى منهم واذا كان لا يغير عدلا او فقهيا باحد المعينين لشارا لهما  
 وكانت غايتهم جارية على التصريح بما لم يثبتوه وعدا لاختلاف المعارض وجد ولا  
 سيما اذا كان قوى مما اوردوه ضد ذلك جميعا لك هو الاجماع على العمل بالمتطهرين

هذا هو المذهب  
 الذي عليه الجمهور

هذا هو المذهب  
 الذي عليه الجمهور

كلام آخر في  
 كيفية الصلوة على  
 المصابوب

بما لا يخفى على من  
استدل بالوجه

كل ما لا يخفى على من  
استدل بالوجه

منها المتعارفين الذين لا رجحان لاحدهما ظاهر الحكم بقبولهما وجد كذلك يستكشف  
قول المصنوع كما يستكشف في سائر ما قبله اجموعا عليه بخصوصه وان لم يكن جمعا عليه بطر  
القنوي كما هو الغرض فهو مجمع عليه بطريق النقل الكاشف عنه وقد شكك عن الشيخ في الوجه الثالث  
ان القول ظاهر بين الحاشية ولم يعرف له مخالف لم يثبت دليل على صحة الاصل في شأنا وجعل  
بعضه وموافقا لقول المصنوع وادعى اذا كان قولنا ثالثا لم لا دليل على عدمها حكم بغير  
بينهما فاذا كان هذا حكم الاقوال التي لم يظهرا مستندا بقول مطا فالاجبا والى ذلك اخر  
هذا يمكن بناء الاستكشاف فيها على ما تقدم في الثالث وان يعلم قنوي الاضاحا والاعا  
وعلى اقل حال فكل كلام الشيخ منظور فيه من وجوه شتى تظهر جملة منها بالنظر الى ظاهر في الاول  
والثالث الشا من ما ياتي هنا وفي الوجه الثاني فالتحقيق في تقرير هذا الوجه هو ما ذكرنا مع  
ذلك يقتضيه على كون الرد لا على القول وهو ممنوع والاستناد فيه الى القاعدة مقدوح اما  
بالنسبة الى السلف فلما تقدم في الوجه لنا من من المفيد المتضمن في شأنهم ولعمد وقوف  
الجميع على كل ما في كتبهم اما بالنسبة الى الخلف فلعلم جريان عادتهم بالاكتفاء بالسكون  
فلو كان الحكم السنفا من تلك الاخبار مقبولا عندهم لصحوا به ربما اخلوا به على القاعدة  
المفردة عندهم في الاخبار فينبغي عنها ما وعدم الاكتفاء بما ذكره ويتبين ايضا على كون  
وجدان الرد والمعارض ليدل على عدمهما وهو ايضا ممنوع كما علم مما تقدم في الوجه الاول  
ويشهد به ايضا انا كثيرا ما نزع ذلك ثم يتكشف خلافا من هذا لنقل الحاشية كثيرا مثل ذلك لا  
سيما من حيث عادته على تتبع المواضع الملوقة والمواطن المعهودة المعروفة والاقتضاه  
ذلك ويثبت ايضا في الجملة على اثبات القول بالدليل لا القليل القول كما هو مبني الاجماع  
مع جميع ذلك يقتضيه الاستكشاف في على ما مضى في الوجه المتقدم ولا يخرج هو من الوجه  
الان كما لا يخفى على ذي بصيرة ولقد جاد بهذا الجمل في مراء القول حيث استصوب  
الكلية بعدم التمكن في زمانه من تمييز الجمع عليه من غيره عند اختلاف لا تحبا الاصل لا  
يخالق الرد وقال ما يحصل ان الاطلاع على الجمع عليه القنوي في الارشادات الفقهية متعذر  
منعذروهم المشهورين السلف بحسب القول في شيوخ الاما بنا باطلا والجمع عليه  
النقل والزوايد التكر في الاصول المعبره فالاطلاع عليه متعذرا ايضا القبول على تتبع الاصول  
المعتبرة وهو كلام جيد يحكى في هذا المقام غير اننا لم نقل في مظاهر هذا المتضمن غير ان

الاجماع على ما في المتن  
الاجماع على ما في المتن

القد علمنا على الوجود في الكتب الاربع غيرها وتبع جميع ما ذكره في الفتح فيها  
الاجماع على ما في المتن  
فقد ثبت الحاشية عشر من جوه الاجماع وهو ايضا كما يبين يستكشف قول العصور  
او رايه وغيرهما من تتبع قواعد العلماء في الفقه الاصول وان لم ينصوا جميعا على الحكم  
بالخصوص من هذا طريق واسع المنه وان كان قليل الجهد وكثيره انما ثابت عند  
الفقيه اجماعهم على صحة الكتاب السنه وعلى كون الامر في الشرع او في اللغة ايضا حقيقة  
الوجوب كون الفاظ المعوجة حقيقة فيه كذلك لا في الخصوص وغير ذلك من القواعد التي  
المستوفى عليها والبتة في نظر الفقيه على ما يكون كذلك ولو بوساطة غير بعيد ثم وجد  
الكتاب والسنه المجمع على حجةها على نحو ما ذكرنا من ايشاء ولفظا غامضا مطلقا حكم مطلقا  
يجد بعد الفحص ايضا فيما عن ظاهرهما ووقع الكلام في وجوب ذلك الشيء وحكم بعض  
افراد ذلك العام فيمكن في مقام الاستدلال لافضل الاقوال ان يستدل ذلك الى الاجماع  
ويثبت به لان الاجماع على القاعدة التي هي الاصل اجماع في الحقيقة على افرادها التي هي في  
وكما جاز للجميعين عليها ان يستدل اليها لقيام الدليل عندهم على اعتبارها جاز لغیرهم  
ان يستدل اليها ايضا اجماعهم عليها فليح ان يقول هذا الحكم ثابت لانه ظاهر الكتاب  
او السنه المستقر عليه بالاجماع وكل ما كان كذلك فهو ثابت بالاجماع فهذا هو ثابت  
الاجماع وهذا بغير ما يرتبه كل من الجهد المقلد من القياس لم يثبت بوجه كثره بالاجماع  
في كل حكم حكم وان كان مختلفا فيه بخصوصه لانه في بين الحكيم كما هو ظاهر مما نحن فيه  
ايضا كذلك لانه لم يكن لاجتهاد الفقيه الواحد وطنة ولا لافئاة الماخوذ في صغر  
قياس الجهد والمقلد ناشر الا في حق نفسها وكان لكل من الفقهاء ومقلديهم على اختلاف  
في لاجتهاد والمقلد ان يجري ذلك في حق نفسه فلذلك اتخذوا الكبر في النتيجة التي هي  
فرعها ثبوت الحكم بوجه وجوب العلم في حق الجهد ومقلده خاصة ولما كان الاجماع على  
هو طريق الى معرفة الحكم من لادلة الشرعية التي يجب العلم بها على الكل وكان الاجماع على  
مقتضى الاجماع على كل ما يندرج تحته ولا يزد منه فيتم اليه والحكم بثبوتها ثبوت  
فلذلك ثبت الحكم اليقين عليه فيما نحن فيه على سبيل الاطلاق وهو سناد له الاستدلال  
على اعتبار اقسامه اليه ان لم يتعلق بنفس الحكم هذا اذا كان استناد اجماعهم على قاعدة اصولية

وادفع من ان يكون المستند اجماعهم على قاعدة فقهية ومن ان يدعوها الحكم خاص وهو موضع  
 الكلام او على نفي عام لذلك كقول القواعد لكل امر شكل نحو فيستدل على الحكم بالاجماع باعتبار  
 ما ذكره على هذا ينبغي ان تعلم ان ظاهر الاصطلاح يقتضيه ان ذلكا ونحوه وحيث يمكن وقد وثق  
 الجميع على ذلك الحكم كما ذكرنا وهو لم ينفذ وقوف جميعهم وبعضهم على ما يعارضه عموما او  
 خصوصا او ما يصرح بالظاهر من ظهوره ان لم يكن ليلا مستقلا فلذلك يمكن ان يكونوا  
 قد اجعوا في التصورين على خلاف مقتضى ما استند اليه ومبني الاجماع عليه واختلفوا فيه  
 بسبب اختلاف احوالهم فيما ذكر من الامور الممكنة في حتمها فاقضى للفقهاء حيث لم يكن  
 يستند الى القاعدة المجمع عليها ولو اذمها ثبات الحكم الظاهري النوط بمبلغ نظره مقتضى  
 الاواقع الثابت في نفسه ان يدعى الاجماع على الحكم المستند عليها عند هذا الاعتبار ويستند  
 ولا يخفى ذلك الا انه يعبر في صحة الاستدلال بان لا يفت بعد الفحص على اجماع مثاله ولا على  
 دليل معارض هو مثله واقرى منه الا على خلاف مستند الى دليل يكون كذلك اما الخلاف الذي  
 لا مستند له ظاهر له مستند لا يقتضيه مع ذكرنا اعبر به يقتضيه صحة ادعاء الاجماع على  
 الحكم لا يذكر في مقام نقل الاقوال الا يعبر عنه بما يقتضيه خلاف المردى وجب للدليلين  
 الالتباس الا اذا كان قد جرت عادته استقامت طريقته على الاعتماد على مثل هذا الاجماع  
 الاستناد اليه استنباطا كبر من المسائل عليه كان عرضه من ذلك تقريرا لطريقه ثبات  
 المطلوب اسكانا لخصومه بلا تحشم تفصيل ابانة العذر لنفسه دفع الطعن عليه بحكمه بل لا  
 يجوز ان يثار في الكلام في مقام الاستدلال على المرام ويكون كلاما لمبني نفسه في ذلك  
 استنادا غير اليه اعناده على قنائه ما يخصه فائدة في مدعيه نافله وانما يتعين المقصود  
 بالامارات الفرائض الخارجية قد يتبين بما ذكرنا ان الاجماع المنقول مقام نقل الاقوال ولي  
 من بعض الوجوه والاعتماد من المذكور في مقام الاستدلال ثم انه ينبغي الاول من الصوتين  
 المنقذين ان لا تكون القاعدة الكلية من المقدمات بل بعدد الغير المناسبة للمطلوب بحيث  
 لا يصح عليها انه الدليل بالنسبة اليها للكتابة ولا يصح دعوا الضرر في مثل المسائل النظرية  
 الخفية ان كان جميع النظرية لا بد ان ينهي الى الضرر كما هو معلوم مبني على حكمة نظام  
 ذلك ايضا كذلك لا اذا تبين الفحص ظهر قصد النجوى والاحتياط في ابانة فان ثبت ذلك على  
 هو ظاهره من شاع اعتنا بهذا الوجه المذكور واستعماله في الاول والفرع من قبل ما الاصطلاح

مقتضى  
 مقتضى  
 مقتضى

على وجه لا يقتريه شائبة نار بلاب فما يختص من كلامهم البتة على ذلك في الأصول ما حكاه الشيخ  
 ابوطالب الطبري في الاحتجاج عن الشيخ أبي جعفر محمد بن علي بن النعمان المعروف بمؤمن لطا  
 في مباحث جرت بينه وبين بعض الخلفاء أنه قال له الناس بعد كلام طويل وقع بينهما  
 هات جملتك فيما ادعيت من طاعة علي فقال اما من القرآن صمنا فقولوا عز وجل ايها الذين  
 امنوا اتقوا وكونوا مع الصالحين فوجدنا عليا بهذه الصفة في القرآن قوله عز وجل الصالحين  
 في لباسا والفضاء وحين لباس عيسى في الحرب النعاب لذلك الذين صدقوا واولئك هم المشقون  
 فوقع الاجماع من الامتداع عليا اولى بهذا الامر من غير لانه لم يصر عن قط كما غيره في غيره وضع  
 فقال للناس صدقت ما حكاه المفيد كتاب الفصل من الشيخ في عهد الفضل بن شاذان فيقول  
 ما الدليل على ما مائة امير المؤمنين قال الدليل على ذلك من كتاب الله سنة نبوته ومن اجبا  
 المسلمين ساق الكلام في ذلك الى ان قال اما الاجماع فان ما منه مثبت من جهة من جوهها  
 اهم فلا جمعوا جميعا على ان عليا قد كان مائما ولو يومئا واحدا ولم يختلف ذلك صفا  
 اصل الملة ثم اختلفوا فالت طائفة كان ما مافي وقت كذا دون وقت كذا وقالت طائفة  
 كان اما ما بعد النبوة صلى الله عليه واله في جميع اوقانه ولم يتجمع الا على غيره انه كان اما  
 في الحقيقة طرفة عين الاجماع احقان تتبع من الخلاف ثم قرأ الاجماع بوجه ذلك اوقيا  
 منه كالاجماع عليه انه كان صالحا للامامة والاجماع على انه كان بعد النبوة صلى الله عليه  
 والظاهر بعد الزواجبه للولاية وقال ان الاجماع هو لا شبهة فيه الاختلاف لا حجة فيه  
 وما ذكره الصدوق في الكافي الاستدلال بآية التي جاء على الارض خليفة واية علم  
 ادم الاسماء كلها على ما مائة الامم عليهم السلام فقال لا بد ولهائ قصة الخليفة واذ كان  
 مثلها كان للكلام نظم وفي النظم حجة ومنه يؤخذ وجه الاجماع لامر محمد صلى الله عليه  
 وآلهم واخرهم وذلك انه سبحانه ذاعلم ادم الاسماء كلها على ما قاله الخلفاء فلا يخالف لان الاسماء  
 الامم عليهم السلام دخلت تلك الجملة فحصل ما قلناه في ذلك باجماع وما ذكره السيد  
 زهرة في اصول الفقه حيث استدل على ما مائة الامم عليهم السلام بايتين بين وجه الامامة  
 مفصل انهم قال ما لفظه ومغناح ثبت بوجوب التعبد بهما الى قول الفقيه امامتهما بالجماع  
 وقد ذكر المفيد في اصول في واصله ما يقرب من ذلك في الامامة وغيرها الاجدوى  
 في ذكرها واما يختص من كلامهم البتة على ذلك في الفروع ما ذكره المفيد في الفصول

كلامه في الاحتجاج

كلامه في الاحتجاج

كلامه في الاحتجاج

كلامه في الاحتجاج

كلامه في الاحتجاج

سئل عن الدليل على ان المطلق ثلثا في مجلس احد يقع طلاق واحدة فقال للدلالة على ذلك  
 كتاب الله عز وجل من سنة نبية ومن اجماع المسلمين ثم استدل من الكتاب بظاهر قوله تعالى  
 الطلاق ثلاثا وبين جرده كذا ثم قال اما السنة فالثبوت كذا ما لم يكن على امر هذا فهو  
 رد وقال ما وافق الكتاب فخذوه وما لم يوافق فاطرحوه وقد بينا ان لزمه لا تكون مرتين بطل  
 وان الواحدة لا تكون ثلثا فوجب له السنة بطل طلاق الثلث اما اجماع الامم فافهم  
 مطبقون على ان ما خالف الكتاب السنة فهو باطل وقد تقدم وعنف خلاف الطلاق الثلث  
 للكتاب السنة فحصل اجماع على بطل الاستدلال بدليل يضاهي السنة فيجوز لك من ذلك  
 ما حكمه الحق في المسائل المعتبرة عن النبي المرفوعة جواز ازالة النجاسة بغير الماء من المايعات  
 فقال اما قول السائل كيف صنف السيد والفقيه لك الى مد هبنا ولا نقض فاجاب السائل  
 اهكذا فانه ذكر في الخلاف انه اما اضاف لك الى مد هبنا لانه من صلنا العمل بدليل الاصل  
 ما لم يثبت لنا فلا ليس الشروع ما يمنع من استعمال المايعات في الازالة ولا يوجبها نحن بقول  
 انه لا فرق بين الماء والمخل في الازالة بل بما كان غير الماء ابلغ فحكمنا بخ بديل العقل واما  
 الفقيه فانه ادعى في مسائل الخلاف ان ذلك مردى عن الامم عليه السلام انتهى حكمي العلامة  
 في الخلاف عن المصنف انه حجج على ذلك بالاجماع ورد به انه لو قيل انه على خلاف دعواه امكن  
 ان اريد به اجماع اكثر الفقهاء والظاهر بناء المصنف في ذلك على ما نقل عنه المحقق فلا يستدل  
 عليه في المسائل الناصية باجماع الامامية من ذلك ما ذكره الفقيه كما هو ظاهر والمصنف على  
 احتمال بعيد في سائر نفي استهوان النسيان عن التمسك فقال الخليل في ايضا انما يوجب عي صلو  
 الصبح من جنس الخبر من سهوه في الصلوة فانه من جوارح الاخذ التي لا توجب عملا ولا عملا ثم قال  
 مع انه يتصور خلاف ما عليه عصبا الحق فافهم لا يخلفون في ان وفادة صلو فريضة فعليه  
 ان يفيضها اى قف ذكرها من دليل او ظاهر ما لم يكن الوتة ضيقا لصلوة فريضة خاضقا  
 حرم ان يؤدي فريضة قد دخل منها ليقضي فريضا فانه كان خطرا لو اقل عليه قبل قضاء  
 ما فانه من الفضل ولي هذا مع الرواية عن النبي انه قال لا صلوة لم عليه يريد ان لا فاقلة  
 لمن عليه فريضة وما ذكره ابن درين في حكم صلوة الفضا المفضضة فادعى الشرع مكر  
 اجماع الاصحاب على ثبوتها ووجوب تعديها على الاداء في سعة فانه وبطلان الاداء اعطيا  
 عمدا قبل ضيقه وانما تفصيل الكلام في ذلك الى سائر المسئلة خلاص الاستدلال وقد بين

يحيى بن ابي حمزة

كلام ابن ابي عمير  
 حكاه في كتابه

كلام المصنف في كتابه

كلامه في كتابه

حكمه في الفضا

فما وجه ما ادعاه من الاجماع على سبيل الاطلاق فقال طبع عليه الامامة خلفا لمن  
وعصر بعد عصر اجمع على العمل به لا يعتد بخلافه فليس من الخراسانيين فان يوجب  
والاشعريين كسعد بن عبد الله صاحب كتاب الرخمة وسعد بن سعد ومحمد بن علي بن محبوب  
صاحب نوادر الحكمه والقيمين اجمع على ان البرهمن بن هاشم ومحمد بن الحسن الوليد عاملا  
بالاجماع والمنصنف للمناقب لا اهتم ذكره وانما لا يحمل ذلك الخبر الموثوق به وانما وخطه كذا ذلك  
في كتابه من لا يخفى عليه خريف هذه الصناعة ورئيس الاعاظم الشيخ ابو جعفر الطوسي  
مودع الخاديه المناقب في كنه مفت بها والخالف في اعلم باسمه شمس بصره خالفا وما ذكره  
هو ايضا في استحبابه ان العصر يوم الجمعة ليصل الظهر بعافه قل الخلاف ذلك واسند  
على استحبابه باجماع الامامة وفيهم من المسلمين على استحبابه لكل صلوة يومية مفصلة  
ما خرج بالادلة الاجماع فيبقى نحن في ما دعاه على صله فان العمل بالعلم هذا محصل كلامنا  
وما ذكره الشيخ في العدة والاستنباط في حكم خبر الواحد المحدث عن الفرائض قد تقدم في الوجه  
العاشر كلامه في العدة واما في الاستنباط فيقال في بيان ذلك يجوز العمل به على شرط فاذا كان  
خبره يغاد خبر اخر فان لك يحيا العمل به لانه من الباب الذي عليه الاجماع في النقل لا ان  
فما وجه خلافه فيترك الاجماع العمل به ثم ساق الكلام في المنع رضى لي قال واذا لم يكن  
العمل بواحد من الخبرين الا بعد مزاج اخر جملته لثبوتها وبعد التاويل بينهما كان العمل ايضا  
محملة العمل بايهما شاء من جهة التسليم ولا يكون عاملا بينهما على هذا الوجه اذا اختلفوا  
عمل كل واحد منهما على خلاف ما عمل عليه الا بخطا ولا متجاوزا لحد السواء في روعههم فيكون  
انهم قالوا اذا ودعيتكم حديثان ولا تجدون ما ترجحون به احدهما على الاخر فما ذكرناه كنتم  
مخبرين في العمل بهما ولا تورد الخبرين المتعاضدان وليس بين الطائفة اجماع على صحة احد  
الخبرين ولا على ابطال الاخر كما ان اجماع على صحة الخبرين اذا كان اجماعا على صحة ما كان العمل  
بهما جائزا سائعا انتهى لا يخفى انه يمكن ان يزل على هذا وعلى ما ذكرناه وكثير من الاجماع  
التي يعمها في الخلاف حيث يستدل باجماع الفرقة والخبرين ولا يشأ اذا ادعى اجماع على  
ثم افي في موضع اخر منه ومن غيره بخلافه وادعى اجماع عليه ايضا كذا اذا كان القدر  
الذي على الخافين المشركين بحجة اجماعنا مطامع اجماع عليها في الجملة عندنا ويؤكد ذلك  
ملا ذكره في الاستنباط بعد الكلام المذكور وقال انما ذكرت في هذه الجملة وحده الاخبار

كل ما اخرجنا من  
الاجماع في الاستنباط  
في يوم الجمعة  
في العمل به

كل ما اخرجنا من  
الاجماع في الاستنباط  
في يوم الجمعة

كل ما اخرجنا من  
الاجماع في الاستنباط

كلها لا تخالفون تسم من هذه الألفام ووجدنا في ما علمنا عاين هذا الكتاب وغيره من كتبنا  
في القضاوى في الحلال الحرام ما يخالفون احد من هذه الألفام وما ذكره في العقد حيث أنه بعد  
ما صرح بان المعبر عن الاجماع وحجته قول الانام المصنوع قال فان قيل فما قولكم اذا اختلف  
الانامية في مسئلة كيف تعلون ان قول الانام داخل في جملة اقوال بعضنا دون بعض فلنا  
انا اذا اختلفت الانامية في مسئلة نظرنا في ذلك المسئلة فاذا كان عليها دلالة توجب العلم من  
كتاب وسنة مقطوع بما نذكر على صحة بعض اقوال الخلفين قطعنا على ان قول المصنوع  
لذلك القول ومطابق له وقد صرح في موضع اخر من العقد وفي اقل كتابي الاخبار بان اوجب  
للعلم من النقل ما صريح وخصوصه وعومله ودليله وفحواه وذكر ايضا في العقد ان يكون  
له من العقل هو الخطر والاباحة والوقف على اختلافهم في ذلك ومن المأثور الذي يشهد  
به ضرورة العقل والوجدان ان ما عدا النقل لفاطع الصريح يحتمل خلاف ظاهره ويمكن  
وورد دليل على خلافه لم نقف عليه مظانه فلا يفيد العلم بالحكم الواقعي او دعى عند الانام  
حتى يعلم بقوله ويصح دعوى الاجماع عليه بمعناه المتصلح عنه فيكون التصريح هو العلم  
بالحكم المنوط بالاداء والقواعد المقررة وحصول العلم بالاجماع المستند به من هذا الوجه كما  
لا يخفى فلا يستصعب جماعة واستسكانا ما تقدم او لاعتراض الاستنباط لعدم الوقوف على  
معناه ومبناه وهو واضح بما بيناه وثما يشهد بذلك وبما تولنا عليه كثير من اجلائنا الخلف  
ويدل على وقوع الوجه المذكور سابقا بل اعتساف ما ذكره في خلاف في حكمنا اذ حكم الحاكم  
بشهادة شاهدين في النقل ثم بان بعد النقل شبهة ما قبله حيث حكم بفسوذه وكونه الذي  
من بيت المال وقال ليلنا اجماع الفرقة فانهم ردوا ما انطقت القضاة من الاحكام  
فعلى بيت المال ثم قال بعد بلا فصل فيما اذا تعددت الشهادة فيمن اعتقد له بعض حال  
المريض وعين كل غير ما عينه الاخر ولم يفت تلك الجميع لا يخرج الشايع بالفرقة وقال  
دليلنا اجماع الفرقة واخبارهم لانهم جمعوا على ان كل من يقول فيه الفرقة وهذا من ذلك  
ثم قال بعد مسائل فيما اذا رجع الشاهدان بعد وضع النقل والقطع بشهادتهما وقال  
علمنا كلنا وقصدنا ان نقلنا ونقطع ان علمنا الفود وقال ليلنا اجماع الفرقة وانما  
وعليه اجماع القضاة وورد في ثبات تلك قضيتين من احد فلما خرج على علمنا وسلم والآخر  
عن اني بكر ثم قال فما قضيتان غير قضيتان لا يعرف لهما منكم فتدبر لهما علمنا بما

مسئلة في القتل  
الشهيد في القتل  
مسئلة في القتل  
الشهيد في القتل  
مسئلة في القتل  
الشهيد في القتل

فكرو ايضا في صلوة الخوف حيث ذكر قولين للاصحاب في اشتراط قصرها بالسفر عد من قال  
ان الثاني ظهر استدلال عليه بالاية وبان جماع الفرقة على ذلك واخبارهم تشهد به لا هنا  
فثبتت صلوة الخوف ركعتين لم يفصاوا بين حال السفر والحضر فيجعلها على جميع الأحوال  
ثم قال واذا نصرنا القول الآخر فليعلم ان الصلوة اربع ركعات في الدنيا من اسقطنا حال  
السفر ركعتين لدليل لم يقع دليل على سقوط شيء منها في غير السفر قال في المبسوط خلف  
اصحابنا في ذلك وظاهر اخبارهم يدل على عدم اشتراط السفر وما ذكرنا ايضا في صنوف يوم  
الشك فقال في مسئلة من الحلال يحرم صوم بنية شهر رمضان واستدل عليه باجماع  
الفرقة واخبارهم وقال في اخرى يجوز صومه بنية تامة وقال في اخرى ولو صامه بنية  
شهر رمضان اجزأه قال ودواءه لا يجزيه واستدل على الاول باجماع الفرقة واخبارهم  
على ان من صام يوم الشك اجزأه عن شهر رمضان ولم يفرقوا قال ومن قال من اصحابنا  
لا يجزيه يعلق بقوله عليه السلام من اصابان نضوى يوم الشك بنية انة من شعبان فحينئذ ينضو  
من شهر رمضان والحق يدل على ساطة انتهى عنه قال في المبسوط روى خطابنا انه لا يجزيه  
واخاره في سائر كتبه وفاقا للصدوقين وغيرهما وما ذكرنا ايضا في عتق العبد الحاني فقال  
اذا كان قد جنى جناية بعد فلا يجوز لعنا في الكفارة وان كان خطا جاز ذلك ثم اخرج  
عليه باجماع الفرقة قال لا نه لا خلاف بينهم ان اذا كانت جانيته عدا يندخل ملكه الى الجنة  
عليه وان كان خطا فانه ما جناه على ولا نه فاعلمه وعل هذا لا بد فاعلمناه ولا يخفى  
ما في احتياطه الخطاء من الخطا كما بين في محله ومن تتبع الحلال وامر النظر في مسائله  
فربما وقع على كثير من نظائر ما ذكرناه ولا سيما فيما ناقض كلامه في من جهة دعوى الاجماع  
او الضموني بما اضل الاجماع على خلافه ومن استقصى مسائل المتأخرين ان الاستدلال الضموني  
والتمثيل وغيرهما من كتب القدماء ونظر في دلالتها بعين البصيرة والاعتبار فربما وجد  
ايضا كثيرا من هذا الباب لم يرجع الى الشك فيه ولا الى الباب ياتي جملة منه في الكلام في  
الاجماع المتقول ان شاء الله تعالى وتمايزه في بؤكته فامر في الوجه الاول من جنس النظر  
بأحوال اصحابنا لا يمتد ومن بعدهم الى تبيان الشيخ في المسائل النظرية التي تقع فيها الاية  
وقد دللنا على ما بانهم في كثير ما اضل الشيخ ونظرنا في جملة الاجماع فلا يبعد ان يكون  
ظاهرا في اكثر على هذا الوجه الذي ذكرناه ومن ثم وقع لهم في ذلك من المسألة والاعتراض

مسألة من صام يوم الشك بنية  
شهر رمضان اجزأه  
مسألة من صام يوم الشك بنية  
شهر رمضان اجزأه

لأنها



التي ذكرها المحقق اشترى اليها سابقا وهو ان يقع الاجماع على امر كل شامل لما وقع فيه الكلام  
 فيعتمد عليه في ثبات الحكم فيه حيث لا يظهر خلافه كما يعتمد على الادلة المطلقة والعامة  
 الاخبار والمجمع عليها الظاهرة الغير الصحيحة ويكون من الادلة الظاهرية الظنية لا الواقعة القطعية  
 والى هذا اشار المحقق حيث قال بعد الكلام المذكور نعم يحكم بالصحة بعد الاجتهاد وعدم التخصيص  
 لظاهر المصوح كما ظاهرا قاطعا وكذا التصريح الذي يعتبر الشيخ في لغة حيث صرحا بالاجتهاد  
 تخصيص الاجماع اذا كان على قول عام ولم يعلم قصدهم للعموم ضرورة بل ظاهر انما يتصور  
 عموم الكتاب الستة وهذا مما يؤيد ما ذكرناه في بيان طريقتيها في نقل الاجماع في كثير من  
 المواضع وان ريد ان يجعل طريقا الى ثبات ما يارز منه فيتهمل لينة في نظر الفقيه فهو اذا جعله  
 مقدما على المطلوب لا ضمير الاستناد اليه بهذا الاعتبار الا ان المطلوب يقع حال اخر مقدما  
 اذا انفردت والا كان كل مطلوب ينظر في ضرورة ان لا يحل وطريقا ثانيا من مقدمة ضرورة  
 او اكثر ينتهي اليها وهو ضرورة الفساد فعلم ان لنا طريقتين في ثبات ما مع اختلافها  
 وحال كل منهما مع شاقها فان كان ذلك قطعيا فالحكم كذلك وظننا فالحكم مثله وهذا  
 الحكم في كونه اجماعيا او خلافا او مشتبها الحال وربما يكون الحكم خلافا او ما توفقت عليه  
 انه لا يعتمد بشئ من هذا الخلاف كما لا يخفى فلا استناد الى الاجماع في ثبات الحكم لكن اعلم انما تتم  
 عليه وعلم عدمه وادعاء الاجماع عليه مع ذلك بقول طه نظر الى الوجه المذكور لا يقع الا على  
 اشترائه سابقا وقد وثق ما يضاهيه ويقرب منه من بعض الجهات التي اريانه في مقام الطعن على  
 مخالفين اسكانهم فركا المحقق في قرب الاستناد في الصحيح عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال سمعت رسول الله  
 يقول قال ابو حنيفة لابي عبد الله عليه السلام يحسن شهادة واحد غيري قال نعم قضيت به  
 رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وقضى علي عليه السلام بين طه كره بشهادة واحد غيري  
 فقال ابو عبد الله اعجب من هذا انكم يقضون بشهادة واحد في ما نهى الله تعالى له لا  
 تفعل فقال لي تعشون رجلا واحدا فيسأل عن ما نهى الله شاهد بخبرين شهدا ثم يقولوا انما  
 هو رجل واحد وروى الشيخ باسناده لقوي عن العباس بن ملال عن ابي رزينا عن ابي عبد الله  
 ابن شعبة بن جهم العقول مرسلا عن ابي حماد في رسالة الطويلة الى ابي الاصوان انه قال  
 قد اجتمعنا لادلة قاطبة لا اختلاف بينهم ان القرآن حق لا ريب فيه عند جميع اهل الفرق في  
 حال اجتماعهم ومقرن تصديق الكتاب بتحقيقه مجيبون متهنون ذلك يقول الله

انما هو في قوله  
 انما هو في قوله

لا يجمع اثنان على ضلاله فاخبرنا جميع ما اجمعت عليه الامم كلها حق هذا اذا اجمعت على  
بعضها والآخر حق لا اختلاف بينهم في تنزيهه وقصديته فاشهد لقول تصديق خروجه  
وانكر الخبر طائفة من الامم منهم الاثني عشر وروى عن اجمعت في الاصل على تصديق  
الكتاب فان هي عجلت وانكرت لزومها الخروج من الملة الخبر وروى الطبري في الاحتجاج من مثله  
هو ذلك بغيره فان بقي من اثنى هو ان لو كان كان واسع الوجوه الا انه ومنها واضعها ما  
نقلناه في الباب من عبارة ان الاحتجاج في ان كان لا يستقيم كلها والآخر ما الا بالبناء عليه  
لكي لا يخلف قوة وضعها باعتبار الماهية لا اعتبارها في وضعها وما ذكره القدر  
في الكمال فانه ضروري لفساد الاختلال وهذا ونظائر ما يقف عليه المنتفع لكلامه في  
كلامه وغيره يثبت كما اخبرنا في شأنه وشان نظائره ولا سيما في تلك الاوقات قبل ان يسطر  
قواعد الكلام وقوانين البرهان ولشأن ذلك انما علم الملة جماعة من اصحابهم في كل  
واحد منهم ان يعتقدوا غما سمعوا او يقر منه ما ذكره ابن زريق الخلاصة فان لم يعتقد  
بغلاف جماعة من الاصحاب في مسئلة الفضا بخصوصها المعلومه نسبهم واعند على اجماع  
اخرين منهم في ذلك على وجوب العمل باخبار الاخذ التي رواها الثقات ولم يلتفت الى  
قوى جماعة منهم ومن غيرهم بالموسع ولا الى ما رواه الثقات فيها من الاخبار المستغنية  
ولا الى الزيل هو نفسه يدعي من دعوى الاجماع بل الصبر على عدم حجة اخبار الاثني  
مطلقا وعدم الاعتناء بقول هؤلاء الذين ذكرهم وخلافهم في ذلك ضلالا وركابا  
عدم الخلاف فيه بين الامامية قديما وحديثا واطبا منهم عليه خلفا وسلفا وقد ينسب  
الى الشيخ ايضا في اكثر كتبه ولا يعتد بقوله يجهلها في بعضها المعلومه نسبة كون قول  
المصوم على خلافه وهذا كله ينافي كلامه في الخلاصة التي هي المفصلة لما اجتمعت الشرائع  
ثم ان ما حكاه عن الجماعة الذين خرج منهم فيهم ذكره الله لا يحل ذلك الخلق الوثوق برواياته ولا  
يستقيم على ما هو ظاهر من النصريح القولي بذلك بالنسبة اليهم كما هم مع عدلهم  
ارباب تصانيف في الاصول ولا في الفقه بحيث يعرضون فيها لما ذكره ويجعلون كلامه على  
ذلك على انه يعلم علمهم بجمع خبر المضائق والوثوق برواياته وظهور دلالته عليها واضحا  
عندهم وتصحح كلامه مع عدل العلم بذلك لا يخفى على من تدبر وقد ذكرنا مفضلا  
ما يتعلق بكلامه كالمضيق في لزومها في ما لنا في هذه في مسئلة الموسعة ايضا

روى عن ائمة اهل البيت

ومن كلامهم في الضعف ما ذكره المرتضى اذ اذلت الجائسة بالمبايعات وانما ما ذكره الميثاق الطلاب  
 فتقوى ثم بعيد عن الطلوع يعرف حال سائر عباد الله بالثبات فيها وفيما ذكرناه سابقا وليس  
 هذا موضع تفصيل ذلك **الثاني عشر** من وجوه الاجماع وهو ملحق بما صورته ان حصل  
 لبعض جملة اسرار الائمة عليهم السلام العلم بقول الانام الغائب بعينه بنقل احد سفراء محمد  
 سر على وجه بعيد اليقين وبوقوعه مكانه كذا ذلك وبسماحه منه مشافهة على وجه بينا  
 امتناع الرؤية في زمن الغيبة فلا يسع التصريح بما اطلع عليه الا اعلان بنسبة القول اليه  
 ولا يجد في سائر ادلة الوجود العلية ما يفيض ثبات ذلك بتاعلي امكان فقد كان  
 في غيرها ايضا من الادلة ما يفيض به بتاعلي الاكتفاء بها والاستغناء بها عما عدلها ولا  
 لم يجد من عذاه اعلامه بما لا مع عدم ايجاب العلم ولو وجد غير ما ذكره في الحجج اليه لا يثبت  
 الثاني والثالثة فاذا كان الحال كما ذكرنا وكان غير ما هو وبإخفاء ما وقف عليه كما مر عن سائر  
 الناس على الاطلاق وما هو باظهاره بحيث لا يتكشف حقيقة الحال فيبرزه لغيره في مقام  
 الاجماع بصورة الاجماع خوفا من الضياع وجمع بين الامثال لما ورد من الامور باظهاره  
 وشيئه بحسب الامكان وما ورد من التوقيف عن داعه مثل لغيره هذه الامثلة اذا ادعى فيها  
 على وجهه الى تلك اليقينية عدم الاعتماد على نقله فيقول الغرض من براه الما ووجهه هو ما  
 فالايح من مجموع اتفاق مع ذلك بحيث يوجب حجة ما يخاره من الكلام لترويج الكلام او  
 التعبير بما يقتضي للناس المصنوعه على الاتهام ولا ريب ان حصول العلم لبعض الخواص من  
 الامام على نحو ما ذكرنا يمكن في نفسه لو فوجوه شواهد من الاخبار والادراك ويجوز له  
 التوسل في اظهاره بما قلنا حيث لو يمكن ما هو بآية من طلقا ولا يمنع من الامر شيئا من  
 الاعتداء او عن ايجال ذلك كما لا يخفى فيكون حجة على نفسه كونه من الشبهة على غيره بعد ايراد  
 على نحو ما ذكرنا كونه من الاجماع وربما يكون هذا هو الاصل فكثير من المتأخرين اذ ادرك  
 الاعمال المعروفة المتداولت بين الامامية المستند لما ظاهرها من اخبارهم ولا كتب  
 قد ما لهم الواقفين على انوار الائمة واسرارهم ولا ابقاره تشهد بان منشأها اخبار طلبة  
 او وجه اعتبارية مستحسنة هي التي رويها عنهم الى نساها وتوقيعها واعتمادها بحجتها ما لا  
 كما هو الظاهر في جملة منها فنكون كما روي الدعاة من طوائف طوائفها على سيد  
 الكرام العابد رضي الله عن محمد بن محمد لا يفي الحقيقة المحاور بالمشهد المقدس المعروف بالله

من كلامهم في الضعف ما ذكره المرتضى اذ اذلت الجائسة بالمبايعات وانما ما ذكره الميثاق الطلاب

كما هو المختار

من كلامهم في الضعف ما ذكره المرتضى اذ اذلت الجائسة بالمبايعات وانما ما ذكره الميثاق الطلاب

بعضهم على بعض  
في بعض النسخ

روحه عن صاحب التهان صلوات الله عليه طرقي الاستحارة بالسبح وغيره ايضا على ان يظهر  
كلام الشهيد كما هو مروي عنده في قصص الخيرة المختارة المعرفة المذكورة في الحار ونفسه في غيره  
وغيرها وكما سمعته من ابن طاروس في السجرات لشيخه كما علمه محمد بن علي العلوي في نسخة المصنف في  
حاشا الحسين وهو بين اليفضا والتمام وهذا ما لا انا ثم مكثنا وعليه الى ان نصل في بعض  
ليال وحفظه ثم دعا به واستجيب فاء وهو دعاء العلوي المصنف المعروف وكثير ذلك كما  
يقف عليه المتتبع ويحتمل ان يكون هو الاصل ايضا في كثير من الاقوال المجهولة الفاضل ويكون  
المطلع على قول الامام عليه السلام لما رجع في خالفنا ما عليه الامامية ومعهظمهم ولم يتمكن من  
اظهاره على وجهه وخشي ان يضعف الحق ويدخل من قبله جعله قوله من افواههم وبنينا الحق عليه  
وافق من غير تصريح بدليله لعدم قيام الدلالة الظاهرة باثباته بناء على امكان ذلك كما  
مرفق لهذا الوجه فيما تقدم في لوجه الثاني عن بعض المشايخ من الاغنياء لتلك الاقوال و  
اليسل اليها وتقويةها بحسب الامكان لاحتمال كونها اقوال الامام الفاضل في العلماء لثلاث  
يجمعوا على الخطا فيكون طريق الفاضل وهو ما ذكرنا اذ لا يتصور غيره ظاهرا ومثلا في الكلا  
في ذلك منالك ولا يخفى ان العلم بهوال الامام على الوجه المذكور ان تقوى لا وحده من الناس  
نادرا المصلحة خاصة فقتلته لك كعموم البلوى بالحكم واشتد انتقاد ذلك لواحدا ليه  
او غير ذلك كما اشهرنا اليه الوجه الثالث فلا ريب في انه لا يمكن جلاء صيغة الاجماع المعروف الذي  
هو من عمدة الدلائل الشرعية ونفعه بجمع في كثير من المسائل الدينية بل لا يمكن ان يدخل ما  
يقتضي عليه الاجماع المحصل ضللا كما تقدم في وائل الرسالة ولما يتدرج في المنقول بالنسبة  
الى الجاهل بالبحال ويكون جهة ظنية معتبرة على بعض الوجوه كما ياتي بيانه على التفصيل الله  
المادي الى هو السبيل فيعلم ان الاستناد للعلماء الشرقيين قدس سره قد اشار الى هذا القول  
في ضمن بعض الوجوه السابقة المذكرة فقال بعد ما ذكرنا ذكره في الاجماع على بعض الطرق  
دخول كل من لا يعرف من يحتمل كونه الامام كما لا يعرف الامام بخصه ومع فرض المعرفة لاحكام  
استعلامه بغيره وربما يحصل بعض حنطة الاشهر من العلماء البرا لعالم بقول الامام بعينه  
على وجه لا ينافي في مناع الرؤية في مدة الغيبة فلا يبعد التصريح بنسبة القول لغيره في  
صورة الاجماع جمعا بين الامر باظهار الحق والتمسك من لدنه قوله مطلقا في هذا على  
تقديره طرقي في بعض الوجوه فخصنا بالاحكام من الناس ذلك في بعض المسائل الدينية

في بعض النسخ  
في بعض النسخ

بحسب المعاني التي لا يتقضى ما ذكرنا انتهى تحقيق ذلك وتفصيله هو ما ينبغي كما لا يخفى  
 الثاني في الجماع المنقول هو ما طريق بؤنه فاعا هو النقل المتعلق بنفسه بلفظه وبما  
 هو في معناه وفي حكمه فذا صطرب في حجة كلام الأصوليين والفقهاء استدلالا صطرا وبلفظه  
 الكلام فيه على طريقة الخالفين وتبعه بالكلام فيه على طريقة الاصحاب على نحو ما صنعنا في الأجزاء  
 المحصل فليعلم ان الدليل على صحة المحصل من عند الخالفين ما النقل الإجمالي والتفصيلي  
 المعالوم المرفوع في أصل حجة النقل الحاكم بوجوه القاطع ونعاني جميع موارد على الأول العامة  
 في حجة على اختلافها المتبعة عند جمهورهم وبعضهم إنما هي جماع الآراء والفتاوى  
 المغالات على الحكم وعلى الثاني فالظاهر من عبارة أنهم واحد وهم أيضا ذلك وان كان ينبغي  
 ان تكون العبارة بالقطع القاطع كيفما تحقق كما سبق ولعلهم عموما لا يفرق بين العرفي والعملي  
 المثال هو الاول لكونه السبيل لظاهر الذي يستند اليه في بعض المطالب واعتبارها بالحقبة  
 بالعقل ولو بالواسطة ثم على الاول ان اعتبر قولنا كفى في تحقق الجماع او بؤنه في صحة  
 اقوالنا انه يقول واحد لا ماني في عصره ويقول شين لا ماني لهما او ثلثة لا رابع لهما وغير  
 ذلك من الاعداد المحصورة في جماعة فليعلم معلومين وباجماع العشرة والاثم الاربعة او  
 الفها الاربعة والستين او نحو ذلك من المحصورين كما ذكرنا استرابطا سبق خلافه وبما  
 نفى هذه الصورة يتوقف العلم بالجماع وما في حكمه على الوقوف على قول من يعتبر فيه بغيره ومعرفة  
 رايه ومعتقد منه بطريق الضرورة والتطرق على العلم بعد سبق خلافه وهذا العلم بعد  
 الفحص بناء على استرابط ذلك فالاشكال المعقول في الجماع المنقول بما يكون في جعل النقل  
 طريقا الى معرفة هذه الامور ويجري هذا على الثاني ايضا ان اعتبر جماع جماعة محصورين في  
 بعض الاعضاء كباين وقد يكفي على القولين في جميع الصور وبعضها بالحدس الخاص  
 بالنسبة الى الجميع بحيث لا يخص بواحد منهم دون اخر فاعلم قول الواحد المعنى الجماع  
 المحصورين بما يعرف به اقوال غيرهم فيحصل الاشكال في الاعتماد على النقل لئلا يتوقف على  
 ذلك الا ان هذا مسبب بعد جمل مع كون النقل عن غيره قوله بخصوصه لا يفتقر الى ما هو ثم اذا  
 كان النقل متواترا واعتمد عليه لتواتره المفيد للعلم بالاشكال اخر من جهة التواتر اتفاق  
 التواتر على شيء واحد مستقلا بالحجة حتى يحصل منه القطع وان حصل التواتر فيما زاد فليعلم  
 بحيث لا يصدق في ذلك كذا من جهة اعتبار ذلك في جميع الطبقات ان هذا مستقيل لم يتحقق

الفصل الثاني في  
المنقول

الكلام في قولهم  
فما العرف

اشكال في قولهم  
المنقول

الاتفاق المذكور بان يختلف متعلق النقل كان ينقل احدهم لجامع المشتوي والاخر لجامع غيرهم  
او ينقل احدهم لجامع علماء حضرة المحققين الاخر الذي قبله وبعده لجامع علماء عقل المشايخ  
لهم فكذلك نقل جم من الاحاد التي لم تصل الى حد التواتر ولكن يغا ضد بعض منها بيقين  
فربما يحصل منها القطع من هذا الوجه لا الاتحاد ما توارد عليه احد وان نقل كل منهما لجامع  
جميع العلماء فيحصل الاشكال من جهة حصول العلم باقوال الجميع مع عدم التماع والمشاكلة و  
فقد التواتر وما في حكمه بالنسبة الى كل منهما فان ذلك يوجب تعدد حصوله لكل منهما  
الجميع فلا يصح في الناطق لثله ولا يقبل مثله في حد التواتر بعد العلم بهله وكذا به من هذه الجهة  
نقله وعلى القولين المتقدمين يزداد الاشكال في الاجماع العرفي الذي يختص بابه من جهة  
العلم به على العلم باقوال غير المعروفين بطريق الحدس والقياس على المعرفين من جهة غيب النقل  
المستند الى ذلك مع ما عرفت سابقا في شأنه ما عرفت من عدم كون النقل مبنيا على ما يقترن به  
وكذا من جهة ما وقع من الاختلاف في تحقيقه من غير قوله من السليين والعلماء في الاجماع وفي  
خلافا لجهل بقوله في حصوله من جهة الخلاف في جهة الاجماع التكويني عدما فيحصل الاشكال  
في قبول النقل بقول مطلق مع عدم العلم بالنقول على سبيل التفصيل احتمال فالحال ممكن  
الناظر الى ذلك فبالمقول له والعلم بخالفه ان جعل حال المنقول من هنا يظهره فيجب قبول  
نقل الاجماع امر اخر ولاء ما يصح في قبول نقل المنقول الذي توافقه الاتفاق اذا تعدد قول  
ولهذا حصل فيه من الاختلاف الاشكال فالحال في ذلك ثم انه قد مر من اشكال اخر  
جهة العبارة التي فيها ناطل الاجماع لئلا يبدل له ومن جهة ما يعتبر في حال نفسه اذا كان حاله  
او اكر بحيث لم يبلغ حد التواتر ومن جهة الطريق الى معرفة نقله والمعرفين بين الحالفين فيجب  
الخلاف بالمقول بجهل الاحاد ومقتضى ذلك كما هو صريح جماعة منهم جهة التواتر منه بالاختلاف  
ثم المنقول في الحصول غيره عن اكرهم وفي غير بعض الشافعية كما نقلت في جماعة من الحنفية  
انكار جهة الاول عن آخرين من الحنفية ومعتظم الشافعية والحنابلة اثباتها وادباغ على الاكثر  
الاشاعة ايضا وهو المشهور بين متأخريهم وعليه الرازي الامتكان وابعانها كالحاج غير  
هذا التراجع مبني على جهة اخبار الاحاد في نقل التسند والامكان جهة هنا ايضا قطع كما هو معلوم  
وصرح به بعضهم وحكى عن الامتكان ان الخلاف مبني على ان ليل يصل الاجماع هل هو مقطوع به  
او مظهر وذكروا الرازي من قبله انه لير على جهة ان يصل الاجماع فاعده ظنية ضعيفة فكيف

اقول ان العلم بالاجماع  
منه على الرازي

القول في تفاصيله ومنها من بناء على انه يتحقق الظن في اثبات مثل هذه المسئلة من مسائل الأصول  
او يقتضي القطع وحكم بعضها منها عن الغزالي ان من جعل ما خذ الاجماع دليل العقل وهو  
استحالة الخطأ بحكم العادة لزمه شرط مثل التواتر ومن جعل ما خذ التمتع خلفوا على  
على قولين والظاهر من هذا انما هو في شرط عدد التواتر في الجمع بين الناطقين فاشبه الامر  
على التام في قد صرح بذلك غير الغزالي ايضا كالرازي الامم والعلامة العسك وان  
منه بعضهم نظر الى مكان حصول العلم من فناء جماعته لم يبلغوا ذلك لعد باعتبار  
الغرائب والامارات وفي هذا كلام ليس هذا موضعه في لك فالتفصيل المذكور  
يؤيد عن الغزالي ان لا يثبت ذلك لعد لانه على الاول وهو كون ما خذ العقل كون من لادلة  
العقلية وان كان مرجعا لها او دائما كسبقي تحلة في الشرح وتوجيه العقل انما هي فاد القطع  
فلا يعتبر فيه نقل من يفيده خبر الظن في دليله العقلية ونحوها من المطالب في الظن  
المستند الى العقل اذا لوحظ من حيث هي فهي حجة على من ذكرها بعقله خاصة ولا تكون  
حجة على غيره من العلماء سواء نقلها بالتواتر بالاخذ وذلك كمرضا في الطريق لمعرفة الادلة  
التمعية واعتبر في التواتر مستند الى الحسن وربما اعتبر بعضهم الاستناد الى الحياء والبل  
المرتضى الشيخ وامام الحرمين والغزالي الرازي البصريون من العامة باسرها الاستناد  
الى العلم بالخبر ضرورة وربما جعل هذا مستقفا عليه بينهم وحكي العلامة كما مر فيناهم على  
اشرط علم الخبر بما اخبر به واستناد علمهم الى الحسن العقل قد صرحوا بعدم حصول  
القطع من الاخبار الغير المستندة الى ما ذكرنا احتمالية للنسب الشبهة وان بلغت حد التواتر  
واستندوا في ذلك الى الوجدان والى كون العلم الخاص من التواتر عادية ما غير مستند الى  
سبب موجب له لا يخلط عنه عقلا فجاز ان يختلف باختلاف الشرط الاجراء لله سبحانه  
العادة على ذلك بحسب ما علم من المصالح ويمكن ان يستند له الى ان في العقلان الاخرين  
لا حاجة الى الرجوع الى النقل في نظرية ما يخبر كل من الخبرين عن معتضده بحسب مقتضى  
نظره وهذا يستجيب رواية الاخبار على انظروا ونحوه فلا يرتفع بكثرة الخبرين خيال كذا كنت  
منهم في دعوى العلم والاعتقاد بخبر وقيام الدليل الفاطم عليه عنده وممكن ان هذه  
الاخمال موجودا يحصل العلم من اخبارهم بل خيال ان يكون كسائر الاخبار الكاذبة الى لا  
تخصي لا يصح عد الخبرين بما في كل يوم فضلا عن جميع الايام والاعوام والذمور انما ومن

بيان في حاشية  
في التواتر

هذه ولم تمنع لتعدد الخبر فيها وعد اتفاق عدل التواتر على شيء منها فافترج فيه أيضاً كذلك  
 ثم لو علم فيه صدق بعضهم في دعاء ما ذكرنا للتواتر وغيره كما في دعاء عدل التواتر  
 والسمع وغيرهما في المحسوسات مع اختلاف الحواس إذا كان هذا غير لازم لاصابة الواقع  
 لاحتمال الخطأ في الاستدلال بالنظر وعدم ارتفاعه بحد صدق بعضهم فيما ذكره لا يجري  
 ذلك في المحسوسات والضرديات التي ليست محل الخطأ والاستنباه ويكفي في العلم بها حصول العلم  
 بصدق الخبر في دعوى العلم بها ومن هنا ظهر الفرق بينها وبين ما نحن فيه مع أن احتمال الخطأ في  
 الحكم العقلية يتصور فيمن عدل العصور وليس له مسبغاً أو منكر كما كذب في الخبر بالمشبهة إلى  
 البعد ولو اضمحلت فلا يرفع بكثرة موجبه لا ارتفاع احتمال ذلك ولا سيما إذا لم توجد كثر  
 الخبرين كثره أدلتهم ونعاضد بعضها ببعض أن كان الدليل الواحد قد يتقوى أيضاً بتوارد  
 الأنظار عليه أن لم يصل إلى حد يحكم قطعاً بصحتها ومنعاً خطأ بحد ذلك وهذا يختلف  
 باختلاف وإلى الأنظار في الفضيلة والنسب لا بحد الكثرة والقاء وإنما يصل إلى حد القيمة  
 لذلك لا للتواتر والحاصل أن قصصنا يثبت بالتواتر وحده أو مع الامارات الأخرى كما شق  
 عما في النصيحة العقلية نظرية بل في مطالق الآراء والعقائد وإن استندت إلى الشرح أو  
 اتما هو المعتقد لا الحكم الواقع الثابت في نفس الأمر فكيف يصير قطعاً بحد ذلك عن أن يكون  
 ضرورياً كما هو مقتضى التواتر دائماً وفي الأغلب لما قلنا يثبت في العرف والأصطلاح ما يثبت  
 من الأحكام بالفضل إذا كان اعتقاداً عاماً والاختبار أقوى حكماً لانباء وخبراً ولا رواية  
 حديثاً وإن وقع بصورة الاختبار بمعنى المصطلح الجدي في مقابل الإنشاء ونعاني حكم الله  
 وشرعية بديهة وكان مبدئياً على القطع والخبر والاعتقاد لم يعلم شيئاً من الأصول والفروع  
 والخبر براهين خبر عن الله سبحانه وعن بديهة وحجج صلات الله عليهم مع عدم بلوغه إليه  
 بطريق السماع والنقل عنهم أو عدم قصد بالاختبار ذلك فيلخص ذلك ولا يفعل عنه  
 يأتي من يدق ضيقه ولما قلنا أيضاً لم نعد أيضاً بما ادعاء المخالفون على كثرتهم من حصول  
 العلم من الإجماع الثابت عندهم على الحكم وعلى حجة الإجماع هذا كله إذا لو حطت الأدلة  
 العقلية ونحوها من جهة أنفسها وإذا لو حطت من جهة أسبابها وأما رانها الحسنة العلوية  
 بالنسبة وره جازان تعلم هذا بالنقل ثم يرتب على العلم بها ما يقتضيه عقل جازان أيضاً أن  
 يكفي في معرفتها بالنقل بعيد الظن ثم يرتب على الظن بها العقلية بمرجعاً ما يحكم به

بيان الفرق بين  
 بين العلم بالحق  
 وبين الحكم بالظن



هذا هو الحق  
والله اعلم  
بما لا يعلمون

اجتهد على الزيادة  
في العلم والدين

تحقيق الحق في الدنيا

بغير بانهم طبقوا على اشراط الحق المتواترة قالوا انه لا يثبت له الا ما كان محسوسا والاجماع هو  
نظام الاصل على حكم وادعائهم به هو غير محسوس انما المحسوس لهم وهو لا يستلزم ادعائهم  
نفس الامر ولو تجر كل منهم عن نفسه لك ايضا فهو لا يستلزم القطع بوقوعه كحال صدور  
عن بعضهم وكلامهم عن قبيح وكذا صلة الاستماع مع اشراط العادلة في الجهد عندهم فاقطع  
في باب حصول الظن بذلك لاصالة عدمها الا العلم هذا يحصل كل ادمه واجاب عنه بعض  
الافاضل المعاصرين بقا الغير بان القطع باقوالهم يحصل بالاستماع ونحوه كما في المتواتر وهو يستلزم  
القطع باقوالهم وانما احتمال التفتة مخوها تماما يمنع من ذلك فهو خلاف الظاهر الاصل في  
بين الاجماع والخبر هو كما ترى فان التغير في تواتر الخبر بالقطع باللفظ وان كان الخبر على التواتر  
او مخالفا للواقع قطعا او منسوخا او ظاهرا محتملا للحال والغير في تواتر الاجماع القطع بالذي  
فيما فيه ما ذكره لا يندفع بالاصل ونحوه مما يفيد الظن به وادنى منه كما هو ظاهر اجاب بعض  
منهم بمنع احتمال التواتر في المحسوس الا ما كان حصول العلم بمسئله عليه من اجماع كثير من العلماء  
الا ذكرا عليها شيئا مع عدم قيام دليل على بطلان قولهم وعليه يقتضاستدلال بعضهم على ثبوتها  
الصانع ووحدة بانفاق الانبياء والاصفياء والعلماء قاطبة على ذلك لخالقه العقل لجماعه على  
الخطا في مثله فكذلك ايضا مخفيه ولا يخفى ان هذا انكار لما ينبغي ايراد على تسليم انهم القوم  
الجميعين عليه به وغفلت عما اشترط اليه سابقا في بيانه وذهول عن ان حصول العلم فيما مشهور  
نحو بعد تسليمه ليس لاخبار عدد التواتر الذي هو مبنية الايراد بل التغير كما هو ظاهر والقيس في  
الجواب ان يقال ان مراد القوم ان التواتر يحصل المنقول كالشاهد والسموع الذي لا يشبهه في  
صدورها وما كان موجودا من الاحوال في كتب العلوم لا انتساب الى حقيقها اما بالمتواتر  
بالاستماع او غيرهما والاحتمال المذكور ان كان نادحا في المتواتر كان نادحا ايضا كما ذكرناه  
الندح في اصل العلم بالاجماع وهو خلاف الفرض اذا لم يقتض به في صلة نظر الى المعنى بالجماع  
مقالة الكل اتفاق كلمتهم وانما اوظاهر فانه يقتضي الحكم واقعا كما اشترط اليه في تقرير  
طريقة الخالفين وغيرهم في الحصول ان كان هذا خلافا صرح به بعضهم كما سبق لمرادنا  
يعلنه في المنقول ايضا ولا يشتم مع تعاضد الاحوال بعضها ببعض كشت نفل عند التواتر  
عن مطابقتها للاراء في نفس الامر لكان نقله في مواضع اخرى فيفيد العلم مع احتمالنا ذكر  
في كلام كل حضرة اقطع انتشار في الامر ان لو كان ما خدجته الاجماع هو العقل لا يمكن حصول

القطع العادي من التواتر لاضحلال السبب الصامت للظاهرنا ذكر فكيف اذا كان ما عداها  
 النقل البتة ظاهراً على ما هو الظاهر من القول والعمل والبال على صابته الحق عند خطاه في تفسير  
 الامر مع ذلك فالتفت عن المتواتر منا قليل الجدل ولا يكا دنيقو بشرائط التي اشترطها اليها  
 سابقا ولا سيما على طريقنا الا في الضرريات وما يقرب منها مما يستغنى بظهوره عن الاستغناء  
 الى الاجماع وما يمكن تحصيله فيه على ما نحو ما نقل بلا واسطة النقل في الاغراض عن كلام فيما  
 يرد عليه من الاشكال والى الهمم والنظر في حكم المنقول بخلاف واحد واقصوا للشبكتين في  
 ذلك هو التمسك بجموم ما دل على حجة خبر الواحد والاطراف وكلامها من الظواهر التي ثبتت  
 بحجتها بالادلة الفاطمية حتى ان لقنما من الفرقين بعد ونها من الحرق لعائيتها وعليها  
 في العظيم الاجماع المحصل كما سبق بما جرت عليه طريقة الشارع واتباعه من اعتبار قول الثقة  
 في كثير من المطالب وبما استمرت عليه سيرة العقلاء من الاعتماد عليه في معاملاتهم ومعاملاتهم  
 وسائر امورهم مع عدم ورود المنع عنه فيما يحق فيه ونظائره وبما دل من لعقل النقل على  
 حجة الظن في طريق معرفة الاحكام بقول مطلق كقصبة السداد باب العلم ولو بالاطحيا  
 عند التماس الحكم وجوب دفع الضرر المظنون وقبح العدل من المظنون الى الموقوف  
 المرع متعبد بظنه وغير ذلك وليس منه لتبوي نحن بحكم بالظاهر كما نوقه بعض الافاضل  
 فانه من حيث هو لا دخل له بالمطلوب كما هو ظاهر بان التساؤل في هي غالبية الدلالة  
 او جملة ثبت بخلاف واحد كما بين في محله وبني عليه الخلاف هنا فالاجماع القطعي الذي  
 هو في نفسه حيث وجد وعلم من اعظم الادلة ويجب شدة التحرز من مخالفته كغيرها  
 فسقط والى ذلك ولا سيما مع كون غالبية الباقي فمانية الفضل والورع والجلال والخلاف  
 رواية التسعة ما ثبت ذلك في القطعي منه ثبت فيما عداه بالاجماع المركب وبانه لا فرق بين  
 به بين اهل السنين بسميها ما ثبت كل منهما بما ثبت بالآخر وبان الاجماع مستبعد لوقوع  
 فيما عدا الضرريات فلا ينبغي ان يقف عليه على تقدير وقوعه الا احدى من الناس فيجب  
 تصديقه في ذلك اذا تردد بنقله بل هو والى بالقبول من بعض الوجوه مما يدعيه جمع كثير  
 غيرهما كان نظراً ما حجاجاً في نقله واقصوا للناسين هو المستلزم والاعوان في  
 المعتمد من ذلك خبر الواحد بحيث يتناول ما نحن فيه ان الاصل في حجة خبر الواحد بل من هذا  
 اجماع السلف المعلوم من علمهم واجماعهم وانما هم يتدبرونه وروايته البحث عنه في قان

أركان الشبكتين

أركان الشبكتين

وتصحيح وضبط الفاظ ما فيها فاعل النبي صلى الله عليه وآله وتقريره السُّفَاد من ثبوت إحداهما  
 الرِّسَالَة الأحكام من عدم منع من العلم بما نقله الخاد من علم ومن غيرهم مع ثبوت ذلك بينه وبينه  
 شئ من الأمر في الإجماع ليجدد نقله وعدم كونه الاعتقاد عليه فهو في زمن النبي محمد ووث  
 أصله بعده ولا في زمن الصحابة والتابعين الذي لا يقدر في جماعهم الخلاف الحادث بعده  
 والإجماع المنقول لا يصلح دليلاً للحمية ولا يتابع مع كون في محل الخلاف حدوثاً للإجماع فيها  
 الأكثرين كما تقدم عن الرازي غيره إلى عدم حجية النقول منه بأخباره لا بما نقله القياس من لادلة  
 مستف في المقام ويبطل الاستناد إلى القياس على الاستناد للإجماع دليل على ناد ووقوع العلم مستف  
 غالباً أصالة نافذة حيث كان مقدر بنقله بعد اختصاص من معرفة بعض دون بعض مع خاصه أو  
 سبقه أو لحقه مع أكثرهم في الخص من صله ووجوب العلم بالوقوف غالباً على ما أخذ وعُد في  
 كثرة في نافذة ترفع استبعاد نقله فكان في نسبة شيء بالقرآن المنقول من طريق الأحاد وبالسنة التي هي  
 بدعوى تواترها والعلم بها واحد من جميع العلماء وكما طلال الذي يختص بدعوى رؤيته لحد  
 أو اثنين من جميع النظار مع عدم علمه في السماء وأمثال الباقيين مع المدعى في النظر وحال البصر  
 ومعرفة الطرق الذي في يده ويظهر فإن ذلك يوجب ظن كذب المدعى أن جبال العمل بشهادة  
 العدلين ظاهر حيث لم يعلم كذبها وما قلنا وورد في الأخبار أنه إذا رآه واحد رآه مائة وإذا رآه مائة  
 رآه ألف ومن هنا علم الشيخ في العدة من الأخبار والعلوم كذبها ما كان الخبر عنه فيه فيما نفى  
 المدعى على نقله بحرف لعادة بعد ذلك زمان ومع ذلك لم ينقل نقله مثله فيعلم بذلك كذب  
 ومثل لذلك بأن يخبر الخبر بجاذبة عظيمة وقعت في الجماع مع مثل رواية طلال السماء مصحفة  
 أقام يظهر النقل في علم أنه كذب ذكره ذلك غير أيضاً هذا مضافاً إلى أن الرازي الذي  
 هو المناط في الأصل غير محسوس فما هو كالعقول الذي يستل إيد ذلك العقل لا كالمقول  
 المشاهد والسموع وأما الأقوال التي هي منسوبة والطرق التي هي كثيرة غالباً بخلاف السنة  
 وحدها في ثبوت حدتها وإدلالها خلف حجة ومع ذلك فما خلا الإجماع يبعد خطاه  
 ولا سيما إذا كان من صحاح النصوص هو بنفسه يبعد تحققه إذا كان المأخذ غير ما فظهر  
 المأخذ يوجب فله الحاجة إليه خطاه يوجب ضعفه لاعتقاد عليه من هذه الوجوه يبين  
 بطلان دعوى منسوبة السنة المنقولة من طريق الأحاد فضلاً عن ولو ثبت منها أن القياس  
 كما لا يثبت بقواعد التبريق وأصولها ولا سيما حجة ما كان قطعاً مفقداً على سائر الأدلة

كلها وما يعضد لك ما نقل عن حمد وهو من ثمهم من دعي الاجماع فهو كاذب جمل على  
 الاستبعاد لوقوعه ولا خصنا العلم بوجاهة من دون ان يعلم او يعلم غير فكيف يتا  
 مشله بالتسند هذا الاصل امكن الاستدلال به للقولين وقد صدق من سئل ان الحق  
 والقوانين وغيرهما في تقرير دليل المبتدئين والمنكرين الجواب عن اشكال البهائي ما هو محجب  
 غيب من مشالهم مع وفور فضائلهم وتجرهم في غاية دقة نظرهم وقوة تفكيرهم ولا جدوى في طلق  
 فيه وكشف غوايئه وفيما ذكرناه في المقام كفاية لا ولي الا انها وما في اشكال الاخر من الوجوه  
 اشبه اليها سابقا ولم اجد من تعرض لها ونصدها لها منهم واما الامامية فقد علمت ان دليل  
 على حجية عندهم هو العمل كما هو المعروف بينهم ويدل عليها النقل ايضا من وجوه فقد  
 الاشارة اليها في واصله شتتة والعائنه فيها هو الكشف عن قول المعصوم كما هو مدعيه معظمهم  
 او عن غيره مما تبين في ذكر جوده مجلا ومفصلا وما في على طريقتهم كلام اخر غير ما نحن  
 ما وقع بينهم من الاختلاف في ذلك ومن جهة قول النقل في دعوى الكشف والاختصاص  
 المعصوم وغيره من الحجج بطريق الحدس عند قبوله وقبضه ما عري الى الغرض ما ذكرنا في بؤ  
 عدم قبول خبر الاحاد في نقل الاجماع بناء على جملة من الوجوه المتقدمة او معظمها فاعلمت  
 ولو اني كلام قد مضى بنا لا الاصوليين منهم ولا الحديثيين الفقهاء الى ان ابن ادريس ما  
 يقرب منه ترضاه لذلك صرحا بنفي الاشياء ولا نقل اعل حد من الامامية شي في الباب الا انهم  
 ذلك على اثنائي منهم من اخلال التبع بغير في احكام الشيعة من طريق العقل ومنع من وقوع الشرع  
 كالشيخ ابو جعفر بن قبة ابتاعه حكى المتصوفة التباينات ان كثيرا من اصحابنا على ذلك ومنهم من  
 من وقوعه في الشرع خاصة كالسيد المرتضى في بعض فقره وادريس غيرهم وهو لا كثير في ذلك  
 او اكثرهم على ما بين في محله وادعي استبعاده غير انه يجمع عليه بين الامامية بل من ضروريا متجههم  
 حكى ابن ادريس في اخره في التباين اثره في الفيد في كتاب المفايلات في عري الى الشيعة الامامية  
 ترى العمل باخبار الاحاد في شريعتهم وقد علمت ان المنكرين لاخبار الاحاد من العامة لا يقول  
 بحجة الاجماع المنقول بغير الواحد مع ان دليل خطهم على حجة اصل الاجماع هو النقل كمدور  
 العلانية في احكام الشرع فليست جدا فكيف يقول بحجة من سئلوا اليهم من الاصطبا مع استنسا  
 في حجة الاجماع الى العقل وكثرة مداركهم العلانية عندهم ولا سيما تلك الاعضاء الماخذة كذا  
 به كتبهم ويشهد بها كلامهم في انكار اخبار الاحاد وحجهم من يصدق مثل ذلك فما بقوله

الاجماع على ما في المتن  
 والاعتماد على ما في المتن

الاجماع على ما في المتن  
 والاعتماد على ما في المتن

الاجماع على ما في المتن  
 والاعتماد على ما في المتن

من الصادق عليه السلام بطريق السماع والمشافهة بلا شبهة رتبة ولا يقول بحجته ولا يعلم  
لو ادعى جماعة مشاهدته اخذوا كثره عنه وعن الباقر عليه السلام ايضا وكذا لو كان معه  
يكل به عدد التواتر ولم توجد في اثر اخر موجبة للقطع بصدق فكيف يصدق من كان جالسا  
بيته لم ير امام العصر لم يسمع منه ولا من يسمع منه لو ساء طول عمره مع ذلك يقر بصدق  
العلم برأيه ويدعي ان ما علمه وحكم به هو رأي احد ابائنا من الائمة والشيخ وانما حكم الله تعالى و  
مقتضى الدليل الفاطمي او غيره وكيف يقول بحجته مثل ذلك ويعلم به مع عدم عصمته وعينه على  
جواز تقليده وعدم شهادة القرائن على صدق قبل شهادتها غالبها على خلافه والحاخوخة بالآلة الى  
المنقول في محل جدران مخالفت في الحكم بصدقها والناس من وافي يكون ذلك مع انه يحكم بعدم  
جواز العمل بالظن في معرفة الاحكام وينكره استنادا كما اولى في شيء من المسائل ليسند على وجه  
الاعتناء الى الاجماع المنقول فضلا ولا بعده من الادلة في كتب الاصول ولا الفقه مطلقا ولا يبحث  
عنه مستقلا بحجته عن القياس نحو فتنه القول بحجته اليه خطا بين اشتباه ليس من قبل  
حكمه بذلك مع ذكرنا من الحال الذي لا يلتزم به على ادنى العلماء واما ما سبق الى بعض النماذج  
ناويل كلام المنكرين لاخبارا لا خبايا بحيث يوافق كلام المبشرين فوهم ظاهر كما بين في محله واما  
في ذلك ترك المرتضى في الذريعة البحث عن الراسيل التراجع ونحوها لذهابها الى عدم حجته  
اجبا والاحاد مكم نعم لو قيل انه اشبه عليهم كثير من اخبار الاحاد مما لو لم يكن ذلك كان  
وليس هذا موضع بيان ذلك فهو لا واحد الاضافا لمشار اليهم منهم اصحاب الائمة من  
ضاهاهم ممن لم يعرفوا الاجماع الحاصل ولا سيما علم ما هو المعارف لا يستندون اليه لا  
من ندرتهم فيما ندر لدواع خاصة شرنا اليها سابقا ولا تفريق جملة من الطوائف التي  
معظمهم قطعوا فولا لا يتوهم في شانهم تداول الاجماع المنقول والقول بحجته والعمل به لا سيما  
باعتبارنا ان نافله قطع بقول العصم من غير منع ومشاهدة وان كانوا من منكري اخبار الاجماع  
فالامر يظهر بما نحن فيه وشانهم الشيخ واضرارهم من افدما العالمين باخبار الاحاد بالباحثين  
احكام الاجماع الثابطين بحجته فالشيخ منهم وهو الذي وقفنا على كلامه مفصلا في المقام  
والعمدة في البابين والمشتد لاركان المسلمين لم يقرض كنبه للاجماع المنقول بخلاف الواحد  
اصلا ولا استند اليه مع استناده ظاهر الى كثير مما لا يعتمد عليه حتى انه يظهر من جملة من  
عدم الاعتماد على ما حكاه الكتب من الاجماع في شان جملة من رواة اصحاب الائمة عليه السلام

فمن قال في الخبر  
الاجماع في الخبر

الذي هو جليل العلم بالاعتناء ونحوه ما لا يوجد

مع انه هو الذي تب كتاب الكثرة والف كتاب اختيار جاله فيكون مستقلاً عليه وانما على كلامه  
ومع ذلك صحيح ان يقول على ما حكاه من الاجماع وان لم يقول على الاجماع المنقول في الاحكام  
لان هذا الاجماع خارج من المصطلح لكونه فرض منه مجرد الاتفاق ومتعلقه ليس من جملة  
الاحكام فالامر فيها هو بل الاذياب ولا يتامع وجود موافق واحد للكثرة بل اكثر على اكثر ما  
اقتضاه كما يظهر من كلامه فيها حكاه من الاختلاف في تعيين ذلك الرواة وقد ذكر الشيخ في محله  
في مراسيل جماعة منهم واكثرهم وجميعهم ما يقتضيه الموافقة لا ايضا فانقل عليه الاجماع وانما  
ان عدم استناده الى الاجماع المنقول مما لا يعبره شائبة ريب لو يكن هذا العدد وجوده كقبح  
فبذلك ما هو المعلوم من ان كتب المتأخرين من المتأخرين من غير من عاصره او سبقه يستدلون  
به وينقلونه ايضا فان عارضه عن نقل عنهم وترك الاستدلال به لوقوف على ما وقعوا عليه هذا  
ربما ينافي ما وقع بينه وبينهم من الاختلاف كثير في نقل الاقوال ودعوا الاجماع كما هو معلوم  
يحتاج الى بيان وبافي الاشارة اليه ايضا ومع ذلك يقتضي ان الاعتماد على الاجماع المنقول  
الكشف في المنكشف ولذلك استغنى لوقوف على ما وقعوا عليه عن نقل الاجماع عنهم فخاله كثيرا  
لعدم ثبوت عند او ثبوت خلاف ما ثبت عندهم وهذا هو الحق الحقيقي البناء كما ينبغي  
انه في بحث اخبار الاحاد قد بطل جميع حجج المثبتين كالتباعد والفرق وغيرهما واجماع الصحابة  
غيره عدا الاجماع الامامية على حجة اخبار الاحاد المروية من طريقهم كتبهم المعتمدة بشرائط  
خاصة ثم مبنية ومن المعلوم عدم وجود ذلك في الجماعات المنقولة ولا سيما ما فيها المنكشف  
فيلزم الحكم بعدم حجيتها كما هو مقتضى طريقة وان لم يصحح به ودون في كتابي الاخبار واباشنا  
على كيفية خبرين صحيحين احدهما موثق ايضا يدان على جوانب الاكفائة الطلاق بقول الزوج  
المروجة اهتدى مع الاستشغال على ذلك ووجوب شرائط كما صرح به احدهما واباشنا  
عنده ايضا من حيد بن ياد عن ابن سنان عن علي بن الحسن الطاطبي قال لذي جمع علمه في  
ان يقول انت طالق واحسبك قال وذكر انه قال محمد بن يحيى كيف يشهد على قوله اعتك  
قال يقول شهدا واحسبك قال قال الحسن بن سنان هذا غلط ليس الطلاق الا كما هو وكبير  
اعين ان يقول لها وهي طاهر من جماع انت طالق ويشهد شاهدان كل واحد  
هو مطلق قد روى الكيفية اخبار اخرى لا اكفائة بها ذكر ولم يذكرها الشيخ مع ذلك لا يخفى  
حل جميع ذلك على ان اذا كان قوله اعتك مسبوقا بلفظ الطلاق كما ذكره بكير قال لو تجرد

وان لم ينع عليه الاجماع

الاجماع المنقول في الاحكام

مسألة الطلاق في قوله

من غير ان يتقدم لفظ الطلاق لما كان به اعتناء على ما قال ابن سماعه انتهى فلم يصح هو ولا  
 سماعه تليد الطاطري بالاجماع المذكور والعضدان نافلة من اصحاب كاطم عليه السلام فيها  
 ثقة في حديثه وان كان واقفا كان سماعه بزيادات عديدة معتبرة رواها جماعة من قبل  
 الاصحاب كحدث بن مسلم والجلي وعبد الله بن سنان وغيرهم وقد ردها بالاقتضال  
 المذكور مع بعده ولو اردنا ان تستقصي جميع ما خالف فيه الشيخ الاجماع النقول في كتب  
 والمفيد وغيرهما لادى الى مزيد الاطناب الاسهاب فلما اتفق بقوله نادرا في موضع  
 موضعين وثلاثة من جميع مسائل الفقه واكثر لم يدرك على عماده عليه بنفسه ولا شيئا  
 المنكشف وذلك كما حكى في كتابي الاخبار عن علي بن الحسن بن فضال انه روى في الصحيح  
 سعد بن ابي خلف قال سالت بالحسن موسى بن عمار بنات بنت وجد قال للجد السدس و  
 الباقي لبنات البنات ثم قال ذكر علي بن الحسن ان هذا الخبر ما قد اجعت الطائفة على العمل به  
 ولا يخفى ان مراد الاجماع على خلاف ظاهره والافواه قابل الجماع على ما وافق فتوى الطائفة قد  
 خالف في ذلك المصدوق والاسكاني فلم يعتد بهذا الاجماع وعلا بظاهر الخبر عن الشيخ  
 مجرد نقل الاجماع او ذكره من باب التأييد واستنباط فتوى الطائفة من كلامه الاجماع  
 باعتبار قطع نافلة بقول العضدان لا دلالة لذي كلامهما على ذلك صلا وكلام الشيخ في الاستنباط  
 يدل على كون عماده في المسئلة على ليل اخر لا على هذا النقل مضافا الى كون نافلة فطحيا  
 وان كان ثقة فقهيا فربا لا مل الى اصحابنا الامامية فهو من يروى عن الطاطري مستفاد الله  
 لم يعتد الشيخ بالاجماع الذي نقله مع تقدمه وروا ايضا عن علي بن الحسن بنات الموثق  
 ابي العباس الباق عن ابي عبد الله عليه السلام قال قلت هل للثناودا عقول لا ذلك  
 للعصمة ثم قال قال علي بن الحسن هذا خلاف ما عليه اصحابنا وابساند عن محمد بن عمار  
 كتب الى ابي جعفر يسئله عن ميراث المولى بعد موت مولا فقال هو للرجال وثلثا ثم قال  
 قال علي هذا ايضا خلاف ما عليه اصحابنا واقصرح الشيخ في الاستنباط في هذه المسئلة  
 الاظهر من مدح اصحابنا ان البنات ترث المولى كالابن حملنا خالفه على التقية وبطل ايضا  
 في الخلاف وربما ادعى عليه الاجماع مع نقله الخلاف في بين الاصحاب خالف هو بنفسه  
 ذلك في النهاية والايحاذ وموضع اخر من الاستنباط فعل بمقتضى الخبر اليزهيا كثيرا  
 من المتقدمين والمتأخرين كالاسكاني والمفيد والحليين الفاضل الطوسي ابن سعيد

مسئلة الاجماع  
 البنيان

مسئلة ثلث البنات  
 للفقهاء

مسئلة المولى

والعلماء وغيرهم وادعى جماعة المشهورينهم وقد دل عليه أيضا خبر آخر صحيح وصح  
ابن دبر طلبة الاجماع منعقد لاحاطتنا على المسئلة منع جميع ذلك كيف يؤولهم ان الشيخ نقل كلام  
ابن فضال في هذه المسئلة للاجتهاد به على هو المنقاري بين المناخرين واما كلامه في  
المسئلة الاولى فلم يذكرها ايضا الا في التهذيب اما في الاستبصار فقد عقد بابا لا ليدل للناس  
عمولا لا تورد وذكر الخبر المذكور وعان مقتضا وغيره في لك في المبسوط الى جماعة من احاطتنا وعي  
ايضا اليه نفس في النهاية ومختصر لمريض وحكام الشهود الثاني في المسالك عن البسط  
وكما في الاخبار وفي المسئلة بحث طويل من جهة الاقوال والادلة ولا ينبغي هنا بيان ذلك  
وعما ينبغي ان نذكرنا انه حكم ميراث الجوس حكم في التهذيب عن يونس بن عبد الرحمن كيثون  
تبعه من المناخرين انه لا يورث الا من جهة النسب السبيل الصحيح في شريعة الاسلام وعن  
الفضل بن شاذان وقوم من تبعه من المناخرين انه يورث من جهة النسب طم ومن جهة النسب  
الصحيح لا غير ثم قال والصحیح عندنا انه يورث من جهة الامرين طم واستدل عليه بحمل السكون  
وقال وما ذكره احاطتنا من خلاف ذلك ليس به اثر عن الصادق ولا عليه دليل من ظاهر  
القرآن بل انما ما لو ضرب من الغيبا وذلك عندنا مطروح بالاجماع ثم استدل الى مو  
اخر قال فعلم جميع ذلك اذا الذي كراهه هو الصحيح وينبغي ان يكون عليه العلم بما عاده  
يطرح ولا يعمل عليه على حال وذكره فرياً من ذلك في الاستبصار وحكي ما اختاره عن جماعة  
من المتقدمين وحكام في النهاية والخلاف عن قوم من احاطتنا بغيره عن يونس بن  
بكونه احداث قول ثالث لقومه من قول عبارة التهذيب نصنا من احاطتنا في قولين  
هو ظاهر كلامه حيث قال ما ذكره احاطتنا الى اخره وكان غرضه انه قد ثبت معظمهم فان  
المعروف بينهم عدم اعتنا بالنسب لفاسد عندنا وكثير منهم على عدم اعتنا بالنسب لفا  
ايضا وقد حكاه الشيخ عن يونس بن كثير من تبايعه ومن جعلهم القيد والمتضى نقل محلى بن  
عن الاول في كتاب الاعلام وشرحه فسنه ذلك الى جمهور الامامية وعن الثاني في الموصليا  
الثانية دعوى لجماعه وعليه الاستدلال عليه بذلك ورد بما يجعل منه به ولا كلامه وحل  
وهو عدم اعتنا بالنسب لفاسد خاصه وينسب الى الصادق والعا في ايضا هو منطوقه  
وظاهر الكافي فلم يعقب الشيخ بشي من ذلك ولا بمثل يونس الفضل مع كونهما من اعظم احاطتنا  
الائمة عليهم السلام واكمل قضاة ومكاتبهم واجل متصفيهم وورد في شأنهم فضائلهم وورد

مسئلة في النسب  
في التهذيب  
في الاستبصار



ابن طووس في الفتح في اجماع الماتن وعرجة من الفضلاء من مصر بن دليس وغيره في  
الفتح في اجماعه ومنها ما ذكر ابن دريش الشافعي منع وجوب الاستبراء قبل غسل الجنابة  
بعد غسل الخلاف في ذلك قلنا بيننا ان الاجماع غير معتد على ذلك يحتاج شئنا الى دليل  
غير الاجماع ولا دليل على ذلك انتهى قد نقل ابن قمره في الغنية الاجماع عليه الفتح  
من سبق ويريد عدم اطلاع ابن دريش على ذلك مع نقله كثير الفتاوى الغنية فليس هذا  
الا لعدم الاعتماد بالاجماع المنقول فيها او لتقص في نقل الخلاف وان كان الخائف معلوما  
بأنه نسبة لا يعتد به في دعاوى نفسه ولعل حجة اخبار الاتحاد عندك في نقل  
الشيخ فالاجماع المنقول بها اولى بذلك كما لم يكن نيا في هذه الماهي منه كثيرا من تحليل النع  
بكونه في محل الخلاف مقتضونك منع حجة وان قال بتحجج اخبار الاتحاد وهو مقتضو كلام  
غيره كما تقدم وما في ايضا وهذا اوضح توجيه كلامه المذكور وهو ذلك ما ذكره في صلوته  
الرجل مع المرأة مقدمة عليه وطحا ذيله بحيث لا يكون بينهما عشاء ورجع حيث نقل عن  
الشيخ الحكم بطلانها ورده بما عصبه انه لا اجماع على ذلك بخلافه الماتن في حكمة  
بالكرهية وخلو كلامه مشيخة لفهمنا من ذلك مع ان الشيخ في الخلاف ابن قمره في الغنية نقل  
الاجماع على ذلك وبعضه اخبار كثيرة فيها الصراح وغيرها من معتبرين ما ذكر ابن دريش  
نحو ما ذكر في صلوته الاذان معقوص لشعر الا انه ذكر هنا مخالفة سداد وحكم بالكره  
مع ان الشيخ في الخلاف نقل الاجماع على البطلان وذكر ايضا في حكم استحباب الجهر بالقراءة في  
الجمعة المنفرد ان الاجماع غير حاصل والرواية فيه مختلفة مع ان الشيخ نقل الخلاف في الاجماع  
على ذلك وذكره في بعض الاخبار الصحيحة وذكر ايضا في حكم قوت صلوته الجمعة التي  
اصول مذهبنا والجمعة ان ان لصلوته لا يكون فيها الا قوت واحد صلوته كانت مع  
الشيخ نقل في الخلاف الاجماع على تعدده في صلوته الجمعة وذكره في روايات مستفيضة معتبر  
مستندة على الصحيح الموثق وغيرها وليس من ابن دريش عوى الاجماع على خلاف ذلك بل  
الواحد هو القدر الثابت من اصول المذهب الاجماع كالا يخفى فليزم اعتداده على الاجماع  
المنقول وذكر في حكم الاذان مع الجمع بين الظهين يوم الجمعة ان من صلى الظهر انما من ردا  
او جمعا في جماعة فاستحب له الاذان والاقامة جميعا صلوته العصر مثل ساير الايام ثم شرر  
على ذلك بان الاجماع حاصل معتد من المسلمين اجمعين طائفة وغيرها على الاذان و

بسم الله الرحمن الرحيم

فَمَسْلُوكٌ وَأَمْرٌ مَسْنُونٌ  
فَبَلْغُ غَمَلٍ كَالْحَبَابِ

سید علی محمد علی

مسئلة صلوة الاربعين  
مفوض الشيخ

سنة ثمان مائة وثمانين  
السنه في طهر الجوف  
فوق ضلوة

خبر من

الاقامة لكل صلوة من الصلوات الخمس لغير وضوءات مندوبها مستحب لا يخرج ذلك الى خلاف  
التي ذكرناها خريجا بالاجماع ايضا وبقي الباقي على اصله من تأكيد التذنب الاستحباب مع ان  
الشيخ نقل في الخلاف الاجماع على مخرج المصلين صلوتين فيفان يؤذن للاولى وبقية  
للاثنية وصرح في المبسوط بكونه الاذان للعصر يوم الجمعة بعد الظهر في انها بعد جواز  
وبانه ينبغي ذافغ من فريضة الظهر ان يعقم للعصر ثم يصلي اماما كان او ماموما و زيد  
الشراة نظر من الهاتين نفردا وذكر في التكميل في العيدين عقيب الصلوات المعززة ان الاجماع  
اذا كان عن حاصل على الوجوب في الاصل برائة الدائم مع فقدان دليل الوجوب ذكر في كتاب  
الحج في تكبير عيدا لا في نحو ذلك وقال ان الاجماع فيه حاصل لان بين اصحابنا خلافا في ذلك  
مع ان المتضي نقل في الانتصار والاجماع على الوجوب ذكر في حكم الفصل لفضا صلوة الكتب  
الله الاجماع على وجوبه ولا دليل عليه والاصل برائة الدائم مع ان الشيخ في ظاهر موضع من  
الخلاف نقل الاجماع عليه وكذا الفاضل في شرح جمل المتضي على ما نقل عنه وهو مندوب كسائر  
من المندوبين ثمانية مما نصت بعض ظهورا من اخرين كالغيد والرضي والصدوقين والجليل  
الذي يله والطوسي ذكر في كنيته صلوة العريان ما يقتضيه عدم الاعتداد على الاجماع الذي نقله  
الشيخ في الخلاف على وجوب الجاوس مع عدم الامن من المطاع وذكر في صلوة على ولد الزنا  
ما يقتضيه عدم الاعتداد على الاجماع الذي نقله الشيخ على وجوبها مع انه قد نقل كلام الشيخ في  
المستلحق ذكر في حكم او تاسل لثان من جهة وجوبه لفضا او الكفاية ما يحصله الاستسنا  
في نفق للسائل الاصل لعدم الدليل عليه من الكتاب السنة والنوازل والاجماع فانه العمل بالدليل  
العقد قال ان الاجماع من له في غير حاصل بل هي مسئلة خلاف بينهم مع ان المتضي نقل في  
والشيخ في الخلاف وابن مرق في لغية نقلوا الاجماع على ذلك هو لا يوفوا خبر لم يثبت في  
التعويل عليه بل يعول على نقل حدهم ولذا لك اعتداد الاصحاب حتى منكرى خبا الاحاد على  
ما في الكتب الاربعه جميعا واحدا اذا لم يكن في السند قبح من غير جهة مصنفها ولو اوجبنا  
كون من الاحاد عند منكرها فسلم ان حكم الاجماع عندهم غير حكم الخبر ذكر في حكم تعبد الكذب  
على الله وعلى سوله وعلى الامم عليهم السلام ما يزن منه عدم الاعتداد على الاجماع المتقول لهم  
ايضا في الكتب الثلاثة وذكر في حكم الحقة بالامارات ان الاجماع غير حاصل وجوب  
الفضا والاصل برائة الدائم مع ان ذلك تعبد الحق السعوط وقطيل الهن في الامم

في صحيحه  
في صحيحه  
في صحيحه

كيفية صلواته  
في صحيحه  
في صحيحه

في صحيحه  
في صحيحه  
في صحيحه

ومن طعن بطعته فوصل السنان الى جوفه وذكر ايضا في الاول انه محرم لا يوجب شيئا لعدم الإجماع عليه  
 عليه الخصا الدليل في الاصل وقال في وصول الغبار الى الحلق اختيارا ان وجوب الفضا بجميع  
 عليه والاصل برأيه التي من الكهارة وبين اصحابنا ذلك خلاف مع ان الشيخ في الخلاف  
 نقل الاجماع على كون الحفنة بالماءيات مفطرة فيلزم ان توجب الفضا والكهارة ايضا و  
 نقل الاجماع على وجوب الفضا بالكهارة في تعمد الفحى نقل ابن مرة الاجماع على وجوب  
 الفضا والكهارة في الحفنة في مرض لا يلحق اليها في كل ما يصل الى جوف الصائم عن عبد مزهر  
 اختيارا وقد كرسوا كان باكل رثمة او غيرها ونظامه دعوى الاجماع ايضا على وجوب الحفنة  
 في الحفنة والسقوط في المرض المحجج لهما ولقد الفى وقال لم تقتض في الناصرات فاما الحفنة فلم  
 يختلف في هذا فطر وذكر في حكم ايتان البهيمه مع عدم الانزال ان الشيخ قال في الخلاف  
 لا اصحابنا فيه نص لكن يقتضى المذهب ان عليه الفضا لانه لا خلاف فيه فاما الكهارة فلا  
 يلزم لان الاصل برأيه التي من وليس في وجوبها دلالة قال ابن زرينا وقف على كسر  
 والذي دفع به الكهارة يدفع به القضاء مع قوله لا نص اصحابنا فيه وان لم يكن نص مع قوله  
 اسكتوا عما سمكتا الله عنه فقد كلفه الفضا بغير دليل واي مذهب لنا يقتضى وجوب  
 القضاء بل اصول المذهب يقتضى نفيه وهي برأيه التي من والمذهب المجمع عليه انتهى فذكر  
 الشيخ في المبسوط بان الظاهر من المذهب وجوب الفضا والكهارة معا فلم يعتد ابن زرينا  
 بهذا ولا بنفيه الخلاف في الاول في الخلاف ولا ينافي ذلك في النص لان الظاهر ان الذي في الروا  
 لا الغنى نعم قد صرح الشيخ في الخلاف بعد الكلام المذكور بعدم وجوب الفصل بوطى البهيمه  
 علام يقتضى الاصل بانهم عدم وجوب الفضا بايضا كما بين في محله وذكر في حكم الاستنقا  
 في الماء للفسا انه مكروه ولا يوجب شيئا لعدم الدليل على ذلك من اجماع ولا غير ولا  
 برأيه التي من مع ان ابن زهره نقل في الغنية الاجماع على ان يوجب الفضا والكهارة معا و  
 ذكر في حكم من لم يثبت السفر من الليل وصام ثم سافر انه يجب عليه الاطارة وان خرج  
 بعد الزوال لان اصحابنا يخلعون في ذلك وليس على استئذان اجماع منعقد لا احبا  
 مفصلة متواترة فوجب التمسك بظاهر القرآن مع ان الشيخ في الخلاف نقل الاجماع في  
 انه اذا نوى الصوم قبل الحج ثم سافر في النهار لم يجز له الاطارة اخرى على انه اذا نوى الصوم  
 قبل الحج ثم سافر في النهار لم يجز له الاطارة اخرى على انه اذا صام ثم سافر اخر النهار

حكم في كل ما لا يوجب شيئا لعدم الإجماع عليه  
 حكم في كل ما لا يوجب شيئا لعدم الإجماع عليه

حكم في كل ما لا يوجب شيئا لعدم الإجماع عليه  
 حكم في كل ما لا يوجب شيئا لعدم الإجماع عليه

لم يكن له الاطوار وذكر في حكم من لم يقض صوم شهر رمضان الى ان دخل رمضان اخراته  
ليس عليه كفارة مطلقا لان الاجماع غير منعقد على وجوبها وسائر الادلة مستفيضة ايضا  
سوى اجبا ولا خادما لئلا ليست بحجة فوجبا لعل الفصل مع ان الشيخ في الخلاف ابن هزم  
الغنية نقلا للاجماع على ذلك على تفصيل مذكور في محله وهو من ذهب كثير من عاظم  
القدماء فصار اهلنا من الاجماع فيه كثيرا بل متفاوتة وذكر في حكم الزكوة في غلات  
الاطفال والمجانين مواشيهم ان من فرغ في الوجوب الى الاجماع فلا خلاف بين صاحبنا في  
المسئلة خلافا بين صاحبنا فان قيل ان دليل الاجماع فلا معمل عن دليل الاصل وظاهر  
الكتاب مع ان الشيخ في الخلاف نقل الاجماع على الوجوب ربما يظهر ذلك من ابن هزم ايضا  
هو من ذهب جماعة من القدماء وغيره المرتضى الى كثر اصحابنا والفاضلان الى الشيخين  
اتباعهما وذكر في حكم ما اذا بلغ نصاب الغنم ثمانية وواحدة خلاف الاصحاب وجوب الاربع  
شاة فيها وعدمه الى ان تبلغ اربعة وحكم مورا لثاني وقال ان جماعة من غير منعقد على  
المسئلة بل بين صاحبنا فيها خلاف ظاهرها فبقي لا لزوم الاصل من خط الاموال على زياتها  
واخراجها من ايديهم يحتاج الى دليل شرعي مع ان صريح الخلاف ظاهر الغنية دعوى  
الاجماع على الاول وذكر في تعيين اقل ما يعطى الفقيه من الزكوة خلاف الاصحاب حكم موعود  
وجوبه لرعاة حد في ذلك لعدم الدليل عليه لان ذلك خلافا بينهم وان لم يكن اجماع على  
بقتضى الاصل مع ان في الاقطار مسائل المتصنية للمرتضى الغنية لا جماع على تحديد عدد  
او خمسة درهم وذكر في حكم اعتدنا التوجه الى كفاية الاستطاعة لا دليل على ذلك من كتاب  
سنه قطعية واجماع فوجبا التمسك بظاهر القرآن لمقتضى الغنية مع ان خلاف نقل الاجماع  
على اعتداله وكذا في الغنية مع زيادة ان كل من غنم التمكن من نفقة العيال الى حين التواضع الى  
الى كفاية ايضا ونفلا المرتضى ان التصاريح من كثير من اصحابنا وذهب اليه كثير من ساطين  
المفتين بين بعد كالحل في الفاضحة الطوسي غيرهم وذكر في كفارة البعيد خلاف الاصحاب  
في قضا على الخيول والشرطي اخبار هو الاول للاصل ظاهر الكتاب عدم وقوع الاجماع على  
احد القولين مع ان في الاقطار والغنية الاجماع على الثاني وعري في الطولي للاصحاب كلك  
عنه وهو قول مشهور بينهم والاجماع مستفيضة قريظة من لتاؤثر وهي مؤكدة لدعوى  
الاجماع وذكر في النجاء خلافا للشيخ في تجوزها بالحق وما كان من جسد رده بان لا خلاف في

حكمنا في القضاء

حكمنا في القضاء

حكمنا في القضاء

حكمنا في القضاء

حكمنا في القضاء

حكمنا في القضاء

حكمنا في القضاء

اجزاء بالحصا وماعده فيه الخلاف مع ان في الخلاف الاجماع على اخراجه بماعده ثم اذكر وذكر قول  
 الشيخ في الخلاف بانه يجوز الرجاء ايام التسيعة لا بعد الزوال ووده بامتنع من انشاؤه  
 حنيفه والاصح عندنا جوازه قبله مع ان في الخلاف والجواهر للمفاهيم والغنية لاجماع  
 على منعه وذكرها اذا افرغ من الورثة بدعي على الميت ولم يقبل شهادته على غيره انه يلزم  
 حصته بمقدار ما يصيبه حسبما روى استدلال الشيخ على ذلك بالاجماع والفرقة واختارهم  
 بدليل اخر وهو هذا الدليل قال بل الدليل المعتمد هو الاجماع ان كان والا كان  
 هذا الدليل علينا لاننا لم نذكره فان كان على المسئلة اجماع من احكامنا فهو الدليل دون  
 ثم رد الاخبار بضعفها وكونها من اخبار الاحاد واجاب عن قياسه لا قدر بوار ثم قال  
 ايضا فان قال بهذا غير شيخنا ومن اتبعه المخرج المبيد غير باين بذلك وذكر في وكالاه  
 الكافر في تزويج المسئلة لاسلم انه لا يصح ذلك ثم حكم بجوازه لانه لا مانع منه من كتاب الاجماع  
 ولا سنة منواته مع ان في الغنية لاجماع على منعه وذكر في وكالاه المسئلة للكافر على مسلم  
 ان لا يظهر جواز ذلك لانه لا دليل على تحريمه مع ان في الغنية لاجماع على المنع وهو ظاهر  
 الخلاف ايضا وان عتبه بلفظ الكراهة لانه ذكر فيه في الاستدلال ما يقتضي التحريم وذكرنا  
 اذا طوى المشري الحارثية البيهقي في زمان خيا والبايع وحملت منهم فتح البايع ودهانته  
 يلزم المشري قية الولد للبايع وعشر قية الامه ان كانت بكر او نصف لعشر ان كانت ثيبا  
 ثم قال هكذا اورد مشيخنا ابو جعفر مسائل خلافه ومبسوطه والذي يقتضيه اصول  
 مذهبنا انه لا يلزم من ذلك لانه لا دليل عليه من كتاب لاسنة ولا اجماع مع ان  
 في الخلاف والغنية لاجماع على ذلك وذكر خلافا لاصحابه جواز النفاصل بيع الخطه او  
 الشعيه بالآخر ونقل المنع عن الشيخين اتباعها ووده بانه لاجماع على ذلك ولا نص في كتاب الله  
 ولا سنة مقطوع بها واختار الاحاد لا يعمل بها ودليل العقل بايه فيما بقي لا نقلنا الواضع  
 في كتابه ولا خلاف في انه لا يجوز تقليد ما يوجد في سواد الم يقيم على صحة الادلة الواضحة  
 البراهين لا الخ مع ان في الخلاف ظاهرا لغنية لاجماع على المنع وهو المشهور بين لفندا  
 والناخرين والاختلافية كثيرة معتبرة وربما كانت منواته وان كان بعضها غير صحيحة  
 وهي مؤكدة لدعوى الاجماع وذكر في بيع الحيوان بالحتم قول الشيخ بالمنع مطم او مع الجا  
 ووده بان الاصل الاباحة والمنع يحتاج الى دليل لا اجماع منعقد على مسئلته حتى نصنا

حكم الشيخ في الخلاف

على منعه وذكرها اذا افرغ من الورثة بدعي على الميت ولم يقبل شهادته على غيره انه يلزم حصته بمقدار ما يصيبه حسبما روى استدلال الشيخ على ذلك بالاجماع والفرقة واختارهم بدليل اخر وهو هذا الدليل قال بل الدليل المعتمد هو الاجماع ان كان والا كان هذا الدليل علينا لاننا لم نذكره فان كان على المسئلة اجماع من احكامنا فهو الدليل دون

ثم رد الاخبار بضعفها وكونها من اخبار الاحاد واجاب عن قياسه لا قدر بوار ثم قال ايضا فان قال بهذا غير شيخنا ومن اتبعه المخرج المبيد غير باين بذلك وذكر في وكالاه الكافر في تزويج المسئلة لاسلم انه لا يصح ذلك ثم حكم بجوازه لانه لا مانع منه من كتاب الاجماع ولا سنة منواته مع ان في الغنية لاجماع على منعه وذكر في وكالاه المسئلة للكافر على مسلم ان لا يظهر جواز ذلك لانه لا دليل على تحريمه مع ان في الغنية لاجماع على المنع وهو ظاهر

الخلاف ايضا وان عتبه بلفظ الكراهة لانه ذكر فيه في الاستدلال ما يقتضي التحريم وذكرنا اذا طوى المشري الحارثية البيهقي في زمان خيا والبايع وحملت منهم فتح البايع ودهانته يلزم المشري قية الولد للبايع وعشر قية الامه ان كانت بكر او نصف لعشر ان كانت ثيبا ثم قال هكذا اورد مشيخنا ابو جعفر مسائل خلافه ومبسوطه والذي يقتضيه اصول مذهبنا انه لا يلزم من ذلك لانه لا دليل عليه من كتاب لاسنة ولا اجماع مع ان في الخلاف والغنية لاجماع على ذلك وذكر خلافا لاصحابه جواز النفاصل بيع الخطه او الشعيه بالآخر ونقل المنع عن الشيخين اتباعها ووده بانه لاجماع على ذلك ولا نص في كتاب الله ولا سنة مقطوع بها واختار الاحاد لا يعمل بها ودليل العقل بايه فيما بقي لا نقلنا الواضع في كتابه ولا خلاف في انه لا يجوز تقليد ما يوجد في سواد الم يقيم على صحة الادلة الواضحة البراهين لا الخ مع ان في الخلاف ظاهرا لغنية لاجماع على المنع وهو المشهور بين لفندا والناخرين والاختلافية كثيرة معتبرة وربما كانت منواته وان كان بعضها غير صحيحة وهي مؤكدة لدعوى الاجماع وذكر في بيع الحيوان بالحتم قول الشيخ بالمنع مطم او مع الجا ووده بان الاصل الاباحة والمنع يحتاج الى دليل لا اجماع منعقد على مسئلته حتى نصنا

حكم الشيخ في الخلاف

على منعه وذكرها اذا افرغ من الورثة بدعي على الميت ولم يقبل شهادته على غيره انه يلزم حصته بمقدار ما يصيبه حسبما روى استدلال الشيخ على ذلك بالاجماع والفرقة واختارهم بدليل اخر وهو هذا الدليل قال بل الدليل المعتمد هو الاجماع ان كان والا كان هذا الدليل علينا لاننا لم نذكره فان كان على المسئلة اجماع من احكامنا فهو الدليل دون

ثم رد الاخبار بضعفها وكونها من اخبار الاحاد واجاب عن قياسه لا قدر بوار ثم قال ايضا فان قال بهذا غير شيخنا ومن اتبعه المخرج المبيد غير باين بذلك وذكر في وكالاه الكافر في تزويج المسئلة لاسلم انه لا يصح ذلك ثم حكم بجوازه لانه لا مانع منه من كتاب الاجماع ولا سنة منواته مع ان في الغنية لاجماع على منعه وذكر في وكالاه المسئلة للكافر على مسلم ان لا يظهر جواز ذلك لانه لا دليل على تحريمه مع ان في الغنية لاجماع على المنع وهو ظاهر

التي مع ان في الخلاف الغنية الاجماع على المنع من المجانسة وهو المشهور بين اصحاب الاستصحاب لا سيما في ما  
حتى ان العلامة قد صرح بان قول ابن ذرير محمد لا يقول عليه لا يسلم في الاجماع ونسب الشبهة الى  
الفتنة وذكروا قول الشيخ بعدم جواز بيع الطيبا لغيره من غير ان لا يوجب نقصا ووجهه بعدم  
الدليل عليه بطلان التعليل بالنسب مع ان في الخلاف والغنية الاجماع على ذلك واليه  
ذهب معظم القدماء والمتأخرين وذكر فينا اذا تلف ابيع في مان خيارا لآخر وهو يشترط ان  
تلفه من مال البائع كما هو من ذهب الشيخ وجماعة وذكروا في الغنية ان يفتق غيرهما بان يري  
المشتري معللا بان لا دليل عليه من كتاب الاستسنة ومطوع بها ولا اجماع لا تأخذ فلنا ان هذا  
مختلفون في المسئلة فما بقي من الادلة الا دليل الاصل مع ان في الاستسنة والجماعة على  
الثاني وفي الخلاف على الاول فكان ينبغي لبنا على الترجيح بينهما على تقدير صحة ما لا  
ايشك انهما بسبب الخلاف ذكر فينا اذا اختلفا في قدر الثمن خلاف الاصحاب قال انه لم يرد  
الى التفصيل بين بقاء البيع عند منسكو الشيخ ومن ابعده فله في تصديره وقال ايضا انه  
استدل في مسائل خلافه باجماع الفقه والخبر ورد به من جمع معتقدا خبرا ورد ذلك  
وانما هو خبر واحد ومثل مع ان في الغنية نقل ذلك عن اصحابنا وادعى الجمهور اجماعهم عليه  
ايضا وذكر في حكم الشاة المصرة انه اذا ردها المشتري بعد ما اخطاها ردها بان كان  
موجودا او مثله وقيمته بعد اعوازه ان كان نالقام نقل قول الشيخ في الخلاف بان يري  
صانعا من مزارع بر و اسند لاله عليه باجماع الفقه والخبر ورد به بان لك العجب  
اجمع من اصحابه على ذلك واي اجماع للفقه على ما قاله ولا لما خبر ورد بذلك ولا وجد  
لاصحابنا تصديقا فيه ما ذهبنا اليه ولا قال من اصحابنا غير هذا القول وانما هذا قول  
الخالفين بضره واخاره في كتاب مسائل الخلاف مع ان في الغنية الاجماع على ذلك ايضا  
وذكر في بيع السلف ان الشيخ قال في الخلاف اذا باع طعاما قفيرا بعشرة دراهم وجعلنا  
حل الاجل اخذ بطعاما جاز ذلك اذا اخذ مثله فان زاد عليه لم يحز وقال الشافعي يحز  
على القول المشهور ولم يفضل قال بعض اصحابنا وقال مال لا يجوز ولم يفضل فلنا انما  
الفقه والخبر وهم ولا ذلك يؤدي الى بيع طعام بطعام والنفاضل فيه لا يجوز والقول  
الاخر ان لا يصح بائنا قويا ببيع طعام بداهم في التغييرين معا لبيع طعام بطعام فلا  
يجاز الى اغنيا المشبهة انتهى قال ابن ذرير فانظر الى استدلال شيخنا فانه قال اقرا

هذا هو المشهور بين اصحاب الاستصحاب لا سيما في ما حتى ان العلامة قد صرح بان قول ابن ذرير محمد لا يقول عليه لا يسلم في الاجماع ونسب الشبهة الى الفتنة وذكروا قول الشيخ بعدم جواز بيع الطيبا لغيره من غير ان لا يوجب نقصا ووجهه بعدم الدليل عليه بطلان التعليل بالنسب مع ان في الخلاف والغنية الاجماع على ذلك واليه ذهب معظم القدماء والمتأخرين وذكر فينا اذا تلف ابيع في مان خيارا لآخر وهو يشترط ان تلفه من مال البائع كما هو من ذهب الشيخ وجماعة وذكروا في الغنية ان يفتق غيرهما بان يري المشتري معللا بان لا دليل عليه من كتاب الاستسنة ومطوع بها ولا اجماع لا تأخذ فلنا ان هذا مختلفون في المسئلة فما بقي من الادلة الا دليل الاصل مع ان في الاستسنة والجماعة على الثاني وفي الخلاف على الاول فكان ينبغي لبنا على الترجيح بينهما على تقدير صحة ما لا ايشك انهما بسبب الخلاف ذكر فينا اذا اختلفا في قدر الثمن خلاف الاصحاب قال انه لم يرد الى التفصيل بين بقاء البيع عند منسكو الشيخ ومن ابعده فله في تصديره وقال ايضا انه استدل في مسائل خلافه باجماع الفقه والخبر ورد به من جمع معتقدا خبرا ورد ذلك وانما هو خبر واحد ومثل مع ان في الغنية نقل ذلك عن اصحابنا وادعى الجمهور اجماعهم عليه ايضا وذكر في حكم الشاة المصرة انه اذا ردها المشتري بعد ما اخطاها ردها بان كان موجودا او مثله وقيمته بعد اعوازه ان كان نالقام نقل قول الشيخ في الخلاف بان يري صانعا من مزارع بر و اسند لاله عليه باجماع الفقه والخبر ورد به بان لك العجب اجمع من اصحابه على ذلك واي اجماع للفقه على ما قاله ولا لما خبر ورد بذلك ولا وجد لاصحابنا تصديقا فيه ما ذهبنا اليه ولا قال من اصحابنا غير هذا القول وانما هذا قول الخالفين بضره واخاره في كتاب مسائل الخلاف مع ان في الغنية الاجماع على ذلك ايضا وذكر في بيع السلف ان الشيخ قال في الخلاف اذا باع طعاما قفيرا بعشرة دراهم وجعلنا حل الاجل اخذ بطعاما جاز ذلك اذا اخذ مثله فان زاد عليه لم يحز وقال الشافعي يحز على القول المشهور ولم يفضل قال بعض اصحابنا وقال مال لا يجوز ولم يفضل فلنا انما الفقه والخبر وهم ولا ذلك يؤدي الى بيع طعام بطعام والنفاضل فيه لا يجوز والقول الاخر ان لا يصح بائنا قويا ببيع طعام بداهم في التغييرين معا لبيع طعام بطعام فلا يجاز الى اغنيا المشبهة انتهى قال ابن ذرير فانظر الى استدلال شيخنا فانه قال اقرا

هذا هو المشهور بين اصحاب الاستصحاب لا سيما في ما حتى ان العلامة قد صرح بان قول ابن ذرير محمد لا يقول عليه لا يسلم في الاجماع ونسب الشبهة الى الفتنة وذكروا قول الشيخ بعدم جواز بيع الطيبا لغيره من غير ان لا يوجب نقصا ووجهه بعدم الدليل عليه بطلان التعليل بالنسب مع ان في الخلاف والغنية الاجماع على ذلك واليه ذهب معظم القدماء والمتأخرين وذكر فينا اذا تلف ابيع في مان خيارا لآخر وهو يشترط ان تلفه من مال البائع كما هو من ذهب الشيخ وجماعة وذكروا في الغنية ان يفتق غيرهما بان يري المشتري معللا بان لا دليل عليه من كتاب الاستسنة ومطوع بها ولا اجماع لا تأخذ فلنا ان هذا مختلفون في المسئلة فما بقي من الادلة الا دليل الاصل مع ان في الاستسنة والجماعة على الثاني وفي الخلاف على الاول فكان ينبغي لبنا على الترجيح بينهما على تقدير صحة ما لا ايشك انهما بسبب الخلاف ذكر فينا اذا اختلفا في قدر الثمن خلاف الاصحاب قال انه لم يرد الى التفصيل بين بقاء البيع عند منسكو الشيخ ومن ابعده فله في تصديره وقال ايضا انه استدل في مسائل خلافه باجماع الفقه والخبر ورد به من جمع معتقدا خبرا ورد ذلك وانما هو خبر واحد ومثل مع ان في الغنية نقل ذلك عن اصحابنا وادعى الجمهور اجماعهم عليه ايضا وذكر في حكم الشاة المصرة انه اذا ردها المشتري بعد ما اخطاها ردها بان كان موجودا او مثله وقيمته بعد اعوازه ان كان نالقام نقل قول الشيخ في الخلاف بان يري صانعا من مزارع بر و اسند لاله عليه باجماع الفقه والخبر ورد به بان لك العجب اجمع من اصحابه على ذلك واي اجماع للفقه على ما قاله ولا لما خبر ورد بذلك ولا وجد لاصحابنا تصديقا فيه ما ذهبنا اليه ولا قال من اصحابنا غير هذا القول وانما هذا قول الخالفين بضره واخاره في كتاب مسائل الخلاف مع ان في الغنية الاجماع على ذلك ايضا وذكر في بيع السلف ان الشيخ قال في الخلاف اذا باع طعاما قفيرا بعشرة دراهم وجعلنا حل الاجل اخذ بطعاما جاز ذلك اذا اخذ مثله فان زاد عليه لم يحز وقال الشافعي يحز على القول المشهور ولم يفضل قال بعض اصحابنا وقال مال لا يجوز ولم يفضل فلنا انما الفقه والخبر وهم ولا ذلك يؤدي الى بيع طعام بطعام والنفاضل فيه لا يجوز والقول الاخر ان لا يصح بائنا قويا ببيع طعام بداهم في التغييرين معا لبيع طعام بطعام فلا يجاز الى اغنيا المشبهة انتهى قال ابن ذرير فانظر الى استدلال شيخنا فانه قال اقرا

بعض اصحابنا يدعيون في المسئلة الى خلاف ما اخبره ثم استدلال باجماع الفرقة الا انه عاذا  
 اخر الاستدلال الى الحق ورجع قاصدا به ونقض ما بناه او لا ولم ينقض ما استدلال به بل  
 وانما خير من تفوية القول الاخر انما هو مع قطع النظر عن الاجماع والاخبار فلا نفا في  
 الاجماع ان صحت في موضع الخلاف في الغنية دعوى الاجماع ايضا على النعم وهو مذهب  
 كثير من القدرنا ايضا كالاسكا في الغاني والحلي والقاضي الطوسي ورون فينا حنا  
 كثيرة معتبرة وهي مؤكدة لدعوى الاجماع بل اريد فينا لم يكن حجة على غيرنا قل في مثل هذا  
 المقام كيف يكون حجة فينا لم يبلغ في القوة والاشتهار الى هذا الحد وذكر فينا اذ ذكر موضع  
 التسليم في السلم ان الشيخ اشبه ذلك ورد به الاصل والعمومات وعدم القائل من لا يصح  
 مع ان في الغنية الاجماع عليه هو من مذهب الاسكا في والطوسي ايضا يجهل بجوابنا المتيقن  
 وذكر فينا اشارة الارض اكثر ما استأجرها من الدائم والذاني ان الشيخ منع من ذلك مع  
 اتحاد الجحس عدم احداث شئ اشد في الارض ورد به مكررا بانه لا مانع من بيع مكررا في  
 سنة مقطوع بها ولا اجماع لان بينهم خلافا في ذلك مع ان فينا لا نصنا والغنية الاجماع  
 عليه هو من مذهب كثير من القدرنا وذكر فينا موت المتخالفين في الاجماع اقوال الاصل  
 في انفسا خنا به وعد فينا اخار هو عدمه مطلقا مستدلا بالاصل والعمومات وعد فينا  
 دليل للمخالف على ذلك قال فاذا ادعى جنا عا فند بيننا ان خطابنا مخلصون في ذلك  
 مجموع مع ان في الخلاف الغنية وظاهر انبسطوا الاجماع على انفسا خنا بموت احداهما او  
 المستأجر خاصة وربما فعل عن غيرنا ايضا وصرح فينا لا وليس بعدم الاصل بالخالف  
 عدم قد خفي في الاجماع وذكر فينا نفقة الزوج ان الشيخ في الخلاف قد رها بمذا استدل عليه  
 باجماع الفرقة واخبارهم وورد عليه بان هذا عجيب منه والنسب بيننا وبينه لا يخلو لنا  
 لم يرد منها خبر بمدير نفقة وانما خطابنا المصنفون لما لا يوجد لاحد منهم في تصديق  
 نفقيرا نفقة الا من قلنا ونا بعد اخيرا الاصل براءة الذمة من النفقة فيحتاج الى دليل  
 ولا دليل عليه من كتاب لا منه ولا اجماع وذكر فينا لعان الاخوان ان الشيخ استدلال على  
 صحته باطلا في لا ية واجماع الفرقة واخبارهم وقال هو الا قدم على ان لا تحسن اليك كونه  
 لعان لان احدا من خطابنا غير من كثرنا لم يورد فينا كما لا يفت على خبر يد لك الاجماع  
 عليه القائل فينا غير معلوم ثم تكلم في لا ية وغيرنا الى ان قال ان قلنا يفت منه للقنا

بعض اصحابنا يدعيون في المسئلة الى خلاف ما اخبره ثم استدلال باجماع الفرقة الا انه عاذا  
 اخر الاستدلال الى الحق ورجع قاصدا به ونقض ما بناه او لا ولم ينقض ما استدلال به بل  
 وانما خير من تفوية القول الاخر انما هو مع قطع النظر عن الاجماع والاخبار فلا نفا في  
 الاجماع ان صحت في موضع الخلاف في الغنية دعوى الاجماع ايضا على النعم وهو مذهب  
 كثير من القدرنا ايضا كالاسكا في الغاني والحلي والقاضي الطوسي ورون فينا حنا  
 كثيرة معتبرة وهي مؤكدة لدعوى الاجماع بل اريد فينا لم يكن حجة على غيرنا قل في مثل هذا  
 المقام كيف يكون حجة فينا لم يبلغ في القوة والاشتهار الى هذا الحد وذكر فينا اذ ذكر موضع  
 التسليم في السلم ان الشيخ اشبه ذلك ورد به الاصل والعمومات وعدم القائل من لا يصح  
 مع ان في الغنية الاجماع عليه هو من مذهب الاسكا في والطوسي ايضا يجهل بجوابنا المتيقن  
 وذكر فينا اشارة الارض اكثر ما استأجرها من الدائم والذاني ان الشيخ منع من ذلك مع  
 اتحاد الجحس عدم احداث شئ اشد في الارض ورد به مكررا بانه لا مانع من بيع مكررا في  
 سنة مقطوع بها ولا اجماع لان بينهم خلافا في ذلك مع ان فينا لا نصنا والغنية الاجماع  
 عليه هو من مذهب كثير من القدرنا وذكر فينا موت المتخالفين في الاجماع اقوال الاصل  
 في انفسا خنا به وعد فينا اخار هو عدمه مطلقا مستدلا بالاصل والعمومات وعد فينا  
 دليل للمخالف على ذلك قال فاذا ادعى جنا عا فند بيننا ان خطابنا مخلصون في ذلك  
 مجموع مع ان في الخلاف الغنية وظاهر انبسطوا الاجماع على انفسا خنا بموت احداهما او  
 المستأجر خاصة وربما فعل عن غيرنا ايضا وصرح فينا لا وليس بعدم الاصل بالخالف  
 عدم قد خفي في الاجماع وذكر فينا نفقة الزوج ان الشيخ في الخلاف قد رها بمذا استدل عليه  
 باجماع الفرقة واخبارهم وورد عليه بان هذا عجيب منه والنسب بيننا وبينه لا يخلو لنا  
 لم يرد منها خبر بمدير نفقة وانما خطابنا المصنفون لما لا يوجد لاحد منهم في تصديق  
 نفقيرا نفقة الا من قلنا ونا بعد اخيرا الاصل براءة الذمة من النفقة فيحتاج الى دليل  
 ولا دليل عليه من كتاب لا منه ولا اجماع وذكر فينا لعان الاخوان ان الشيخ استدلال على  
 صحته باطلا في لا ية واجماع الفرقة واخبارهم وقال هو الا قدم على ان لا تحسن اليك كونه  
 لعان لان احدا من خطابنا غير من كثرنا لم يورد فينا كما لا يفت على خبر يد لك الاجماع  
 عليه القائل فينا غير معلوم ثم تكلم في لا ية وغيرنا الى ان قال ان قلنا يفت منه للقنا

كان قويا لا يرضع منه الاقرار واليمان واذا لم يشهدا ذلك فخير لك من الاحكام جعلنا  
 وتقوية ما ذكره ولو شئت لدلى الاجماع بل انكر احد علمه فوجد ذكرنا انما اذكر في نظائرها اذكر  
 من المسائل كسئلة الوطخ صوكفاته الظهار ومسئلة عتق العبد الجاني خطأ ومسئلة  
 حلال الصغيرة ومسئلة مستحق الحنثا ومسئلة عدة ام لولد من موت مؤلفا ومسئلة  
 تقويم البناء على من رث شقصا من بيلا ومرة اذا كان موسرا ومسئلة كفارة خلف النذر  
 الوقف على غير اولاد من قبل الذمة ومسئلة الاقرار والوصية بالكثير ومسئلة ميراث  
 المفقود ومسئلة قلع سن المغر ومسئلة ذرية الجحيم ومسئلة المنوط الغير الموقب الذي  
 اقيم عليه الحد فربما الى غير ذلك من المسائل التي يقف عليها المتبع لكلامه كثيرا ما يوجد  
 الاجماع المنقول واحدا او اكثر فيها يخار ولا يشهد بل يفتي به وهذا قد يتفوق مع تركه  
 لنقله ومع ذكره كما في كفارة الحنث البرائة وفي رث الاشغال لولا وغيرهما وربما يذكره  
 نادرا للثابت وللاستسنادا على ما ثبت عند نفسه لا للاجتماع به من ذلك ما ذكر في كتاب  
 الطلاق حيث قال ومتى جعل لها الخيار فاخارت نفسها فقد اختلفت قطبا في ذلك فبعض  
 يوقع الفرض بذلك وبعض لا يوقعها وهذا هو الاظهر لاكثر المحول عليه بين الطائفتين وهو  
 خيرة شيخنا ابو جعفر والاول خيرة السيد المرتضى ليلنا ان الاصل ثبوت العقد والشخيا  
 ابو جعفر ايضا اجماع الفرض على هذا واخبارهم ومن خالف في ذلك لا يعتد به لانه شاذ منهم  
 قال ايضا ولا يقع الطلاق اذا كتب بخطه ان فلا نطابق وان كان غائبا بغير خلاف من محصل  
 حكمي عن الشيخ انه رجع عن قوله بالوقوع في النهاية الى القول بالعقد في الخلاف استدل عليه  
 بالاجماع والاصل فنقله عنه الاستدلال بالاجماع كنفله عنه الاستدلال بالاصل وعرضه  
 الاستسناد لا الاجماع العرض من ذكر الاصل ونفاه عن الشيخ هو التبيين على عدم وجوه  
 عنه يعتد به عند الشيخ ايضا ونحو ذلك ما ذكر في تحقيق مصرف ميراث من وارث في من  
 الغيبة فوجدنا يلبس على غير المحصل كلامه ان رث الشخية فيقوم منه بادل الا انما استدل فيه  
 بالاجماع المنقول عليه في كتاب الاعلام وكتاب الاستسناد وليس كذلك فان نظرت في طواف  
 كلامه يكشف عن كون عرضه لاستدلال بالاجماع المحصل الاستسنادا عليه ببعض عبارات  
 اصحاب فان نقل الاجماع فيها اقوى شاهد عليه اذ على محض من نفس الفتوى وهذا كنفله  
 كلام المرتضى مكررا والمفيد غير احيانا في دعوا اجماع الامامية على عدم جحدها والاحاد

هذا هو الاصل في  
 ما ذكره في كتاب  
 الطلاق حيث قال  
 ومتى جعل لها  
 الخيار فاخارت  
 نفسها فقد  
 اختلفت قطبا  
 في ذلك فبعض  
 يوقع الفرض  
 بذلك وبعض  
 لا يوقعها  
 وهذا هو  
 الاظهر لاكثر  
 المحول عليه  
 بين الطائفتين  
 وهو خيرة  
 شيخنا ابو  
 جعفر والاول  
 خيرة السيد  
 المرتضى ليلنا  
 ان الاصل ثبوت  
 العقد والشخيا  
 ابو جعفر ايضا  
 اجماع الفرض  
 على هذا



بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله الذي هدانا لهذا  
ما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله

بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله الذي هدانا لهذا  
ما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله

بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله الذي هدانا لهذا  
ما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله

قد ذهب عن وجه الخواص القد ما عني منشا لكان قولنا خطأ ودعوى صدفاً وكان أولى القول أن  
كثير من الأجماعات لا يثبتون ولا يثبتون ولا يثبتون ولا يثبتون ولا يثبتون ولا يثبتون ولا يثبتون ولا يثبتون  
فإنه رب لم يزل ينادي صلاً انشاء الله تعالى وإما الفاضلان ومن غاصها أو أخر عنها فالحق  
منها وهو لسان منقذ في الاصطاح بزجائهم ومحقق ما فاتهم ومظهر ما خفي عنهم فمخرج  
في كتبه بعدم جحده وانكروا استدكراً ولا سيما الذي مد من بل دريس نظامه كما ياتي في  
جملة من عثاره ولندن كرهنا جملته آخر منها كما لا يبقى لك شيء في ذلك صلاحها ما ذكره  
كتاب أصوله حيث أنه في بحث الاجماع لم يتعرض لحكم المنقول ولم يبعد من الدلالة في بحث الاخبار  
في المنقول منها ان يكون الاخبار من علم واحساس انكر جحده المنقول منها بالاحاد وابطل دلماً  
من دعوى الاجماع وغيرها الا ما ذكر الشيخ فلم يصرح بنفيه ولا اثباته والذي يلوح منه  
البناء على مقالته وهي جحده الاخبار التي رويت عن الأئمة عليهم السلام ورأيها الاصحاب في  
اصولهم المعتمدة وكتبهم المعروفة نظراً الى ما علم من بجته وطريقته من الاجماع على العمل بها من  
الضرورات خروج الاجماع المنقولة منها ثم صرح بأنه يعتبر الإيمان في الروي ونقل عن الشيخ  
انه اجاز العمل بخبر الفحينة ومن ضاردهم بشرط ان لا يكون منها ما بالكذب مستند الى ان  
الطائفة عملت باخبارهم واجابوا بها لان العلم الى الان لم يعملوا بها ثم صرح بأنه يعتبر العدل  
فيه ايضاً ونقل عن الشيخ انه قال يكفي كونه ثقة فخره عن الكذب في الزاوية وان كان فاسقاً يجوز  
مستند الى دعوى عمل الطائفة على اخبار جماعة هذه صفته واجاب بما منع هذه الدعوى  
ونطالب بدليلها قال ولو سلمنا هذا لا يضرنا على الواضع المتعلق فيها باخبارهم خاصة  
لم يخبر القدي في العمل الغير هائم نقل في حكم المراسيل عنه حتى بانهم عملوا بها عند سلاستها  
عن المعارض كما علمت بالسانيد فما اجاز احد ما اجاز الاخر واقض على نقل كلامه لم يصح  
بقوله ولا منعه وكأنه لا حظ له على ما سئل عدم العلم به والشيخين مع الاموال  
للتوقف في ثبوت اجماع الطائفة على ما ذكره الشيخ وعدمه ثم ذكر طرق تحمل الخبرين البتة الأئمة  
وذكر اللفاظ التي علم بها نسبة الخبر اليهم وجعلها اربع طرب وكلها مبنية على التصريح  
بالسمع منهم وما يقوم مقامه مما يثبت عن كونه بطريق المشاهدة والسمع وصدوره منهم  
نطقاً وان لم يكن بطريق التصريح ثم ذكر انه اذا روي الراوي خبراً قالوا له لم يكن ذلك  
طعن في الرواية كجواز ان يرى ذلك لما ظنه ليلاً وليس كذلك لم يضر في شيء اذا كان فاطماً

بمنهية وظاناً به ولا يملك ذلك تعليله كما لا يخفى على المتدبر وبيان مزيد توضيح لذلك مع  
 نفخ عن لبيان فان كل رتبة وصفة من كتب العلماء تشهد بان قطع العالم ليس صحيحاً على غير  
 لا يجوز له تقليد الله تعالى الاطنا يجوز العلم بالظن في معرفة فضل الاحكام مطم سواء كان من الاد  
 المعرفة او غيرها واتفق حصول الظن من قوى حد العلم ولو كانت على سبيل الظن لكن من  
 هذا من حيث الامانة ولا غيرهم الا من شذوذ وتبيناً يجمع ذلك لا يخص بقطع العلم  
 بل يخرج في ظننا ايضاً كما لا يخفى صريح في بحث العموم والخصوص وانه لا يجوز تخصيص العموم  
 الا في الاحتمال كون عدوله عن حد ما في نظر فاسد هو وكذا لا ذكر ولا يتابع كون الاد  
 مشافهة عن قطعها بالادب اكد ذلك مع مخالفة الادب في الامانة كما في مسألة ان الاجماع  
 هل يبيح وينهي بها ينفي عدم الاحتياط على نحو المصالح الاجماع على المنع منها ما ذكر  
 في الرسالة العزيم وقد ذكرنا لاجماع المنقول في مواضع منها وبيان في بعض عباراتنا منها ما ذكر  
 في المسائل المصرية وقد ذكرنا على السيد والمصطفى ضامة جواز ان لا الحاسات بغيرها الى  
 من ههنا وعلى السيدات دعا في مسائل الخلاف ان ذلك مروي عن الامامة عليهم السلام قال التما  
 منع دعواه ونظامه بقل ما دعاه وعلى العالي فقامه فواتر حد يشك المكل طاهر لا يخص بما  
 غير لونه وطهره ويحرم وعلى الانتكاء بعدم الوجدان وحكم فيها بالاحسان في البر بالامانة و  
 استدلال عليها بوجوه ولم يذكرها الاجماع المنقول في الانتصا والفتية وغيرهما مع اعضائها  
 بالشهرة المعروفة بين القدماء وقال بعد ما ذكر الادلة يؤيد بخاصة البر نقل الفقهاء من  
 الجمهور والامانة الفتوى عن تلف بوجوب نزع البر لتابعه وقال في حكم الماء المستعمل  
 في غسل الجنابة بعد ذكره في اعتسالات الجنبة البرها لفظه وبعض المشايخ من قول الشيخ  
 بالان تاسر حتى انه لو اغسل بالان تاسر لم يعلق به حكم عندنا وادعى الاجماع والاختصاص في ذلك  
 ولعله وقف على كلام المفيد في المنع وكلام شيخنا ابو جعفر فظنه اجماعاً من السابقين مؤلفه  
 تطمع الى ان قال لا يخفى نظائره بهذا الاجماع الذي ساوله ولا يخار الى قول عليها واد  
 بد الباطل في ذلك لم يكن في عصره ولا يبعد ذلك على نفسه بل كان قبله مدة مديدة  
 وتكونه بواسطة شيخه نجيب الدين بن تمار ومنها ما ذكر في فكت النهاية فانه وان كان عند  
 غرضه في بيان مقاصد النهاية وكشف مؤلفها وحل اشكالها ويزاد الادلة على قواها  
 لا تحقيق فتاوى نفسه وهو يروى ذلك في الامانة مع ذلك لم يؤيد في ذلك الشيخ الاجماع المنقول

كل من قطع العلم بالظن  
 في المسائل المصرية  
 في المسائل المصرية  
 في المسائل المصرية

في كذب وكتب غيره ممن سلفه لا يفاشد وتدرو حيث يدكره فاما ما يطعن فيه او يعطل فيه فهو  
 لعدم شؤبه عنده او يقتصر على مجرد نقله كغسله للفناوى فرفى لنا انه قال في كتاب التمهيد ان  
 الاشبه عندي عدم دخول الولد وحمل النجس ولا غيرهما في الزرع حتى يقتضى بعض المتأخرين على  
 دخولها باجماع اهل البيت ونحن نعلم ما اقتضاه الخلاف من وجود دليل ما ادعاه منقول  
 وقال في حكم اكل المأقاة من الثمار ان الشيخ جاز ذلك لكن قد قوله في ذلك مختص بمسألة  
 النخل وسائر الفواكه والزروع قال في الحاشية ان ذلك مختص بالنخل للاجماع وهذا اجازة في  
 الفواكه وفي كتاب الاخبار جازة في الثمار كلها والزروع وفي ذلك كلمة روايتان من سنان شتم  
 او رددهما واورد ما يضافا دهما في ظاهر وظاهره التوقف في الحكم الا انه حكم في الشارع بما في  
 كتاب الاخبار بلا تردد ولم يعبأ بالاجماع المنقول ظاهرا على اختصاص الجواز بالنخل قال في  
 حكم وجوب الاتفاق على الحامل المتوفى عنها زوجها من نصيب لدها ان الشيخ ادعى على ذلك  
 الاجماع والذي اعتمدته لا نفقه له اثم ذكر مستند من الاخبار وتوجه على سند الشيخ بها  
 بسلامه السند وموافقة الاصناف قال في حكم ضمان ما يتلف المياريين ان الشيخ اسند ذلك  
 عليه الخلاف باجماع الامتداف اثم لم يجال فيه واستشكل بان المفيد لا يقتضي به ومن البعيد  
 ان يترك خلاف الاجماع وقال في حد النباش ربما ادعى بعض المتأخرين الاجماع على قطع  
 على كل حال اذا خرج الكفن واراد بهنك لابن ذرير وابن فرس على بعد ظاهرا وادعى عليه بانه  
 غفول عن اختلاف الفقهاء واختلاف الاخبار والمنقول عن قول البيت عليهم السلام قال في حجية  
 كلام الشيخ في النهاية بان روى الشرح اختيارا ثم رجع عن ذلك التمسك وسقط عن القطع  
 انه يحمل على ما اذا اقره واحدا ثم حكى قوله في الخلاف بان اذا ثبت لقطع باعترافهم رجع عنه  
 سقط برجوعه واستدل له عليه باجماع الفرقة ونقله لذلك عن جماعة الفقهاء الا ابو جليل  
 وقال وعلى هذا يخرج كلامه في النهاية على ظاهره ويكون سقوط الحد بعد شؤبه بما ادعاه  
 من الاجماع لكنه قال في المبسوط ويقل لا يسقط الحد عنه هو الحق عندك وقد حكم بهذا  
 ايضا في الشرائع والشافعية حكم به في المصالح والمفاسد وقال في حكم من الضيف  
 ان الاجود سقوط الحد عنه اذا لم يحز المال عند شؤبه اذا احرز عنه وفاقا للشيخ الحارثي  
 وبعض المتأخرين واراد بهنك ذرير ادعى الاجماع منا على سقوط الحد منا وهو غلط  
 فانه لا يظن بمثل الشيخ مخالفا لما يعلم الاجماع عليه لا ينطوى عنه من الاجماع ما يعيله من جاز

هذا ما لا يخفى عليه  
 من التمسك  
 في كتاب التمهيد  
 في حجية الاتفاق على الحامل المتوفى عنها زوجها من نصيب لدها

ضمان ما يتلف المياريين

حكم من الضيف  
 عند ذرير

بعده بما يقارب ثمانين سنة ولا ريب ان دعاء الاجماع هنا جهالة وقال في حكم ميراث الغني وله يد  
عليه انهم لم يطلبوا له هبة على جوب تقديم الاضعف لانه فان لم اقف له على خبر ولا يفتقر الى  
يدعي الاجماع على ذلك فانه مركب ضلالة وقال في كتاب الصيد والذباح في حكم الصلوة في  
الاستصحاب غير ان الاخبار بخلافه والاصل اجواز الصلوة فلا تمنع الا موضع الاتفاق على منع  
ولا تضع الى من يقول للاراجاع منعقد على انه لا تجوز الصلوة في جلد ما لا يؤكل لحمه  
فانه يتعلق بالفاظ تقع في بعض الاحاديث وفي بعض لفاظ المصنفين منهم والشامع الذي  
لا يحقق معنى الاجماع ثم يظنه ثم يبين على طينة الفاظ العلماء وقد ذكر الاجماع المنقول في الخلا  
غالب اوفي غير هذا وفي مسائل اخر من دون احتياج به تعويل عليه كمسئلة الخللا والتميز  
في قدر الثلث ومسئلة ماء الرضيل لانه الذي تسرى وهي حامل لجوار وطبها ومسئلة  
يعين في فصول الحل وفيها نقل الاجماع عن المصنف كتاب الاعلام ومسئلة ام الولد في فاضل  
ومسئلة علة المدبر من فاضل ولا هنا ومسئلة اولاد المدبر ومسئلة وصية المولى بعد  
ومسئلة اجازة الورثة للوصية بما زاد على الثلث في جوبة الموصي ومسئلة الجراحات التي  
من اوضع وغيرها ومسئلة دية حين لا يدعي دية حين لا منه هذه جملة ما وقعت عليه  
في كتاب المذكور من الاجامات المنقولة ولم اجتمعت موضع منه تحاشيا من مخالفتها واعمالها  
بالمرج بخلاف ذلك كثير كما عرفت ومنها ما ذكر في الشرائع فقال في غسل الجنابة ولو طه  
غلاما فاقبله ولم ينزل قال المصنف يجب الغسل مولا على الاجماع المركب لم يشك وظاهره ان  
في ذلك كما هو نص كلامه في لافع والفتوى بعد كما هو مختاره في المعبر بعد ببول الاجماع  
عنده لا لبوت عدمه فلا يكون قابلا ليجتية المنقول منه بخلافه اخذ قال في كتاب الصوم  
الشرائع ايضا وفي فساد الصوم على الغلام والذات ترد وان حرم وكذا القول في فساد الصوم  
الموطأ والاشبهه يتبع وجوب الغسل هذا مما يؤيد القول بعد لانه صرح بعد العبارة  
السابقة بانه لا يجب الغسل بوطيية فاما لم ينزل وظاهر كلامه في الصوم مساواة وطبها لوطي الغلام  
في فساد الصوم عدمه ما يؤيد عدم اعتماده على الاجماع المنقول بعد تعويله على في الخلا  
ايضا من دعوى الاجماع على فساد الصوم بذلك وقال في كتاب الغصب حكى الشيخ في المبسوط  
والخلا عن اصحابه عمن لاذية نصف قيمتها وفي عيين كمال قيمتها وكذا كل ما في لادن  
منه اثنان والرجوع الى الاوثر اشوا شبهة قال ايضا في الشفيع المبسوط اخبرني على خاطجا

حكم ميراث الغني وله يد  
عليه انهم لم يطلبوا له هبة

حكم الصلوة في حكم ميراث الغني

حكم ميراث الغني وله يد  
عليه انهم لم يطلبوا له هبة

حكم ميراث الغني وله يد  
عليه انهم لم يطلبوا له هبة

حكم ميراث الغني وله يد  
عليه انهم لم يطلبوا له هبة

حكم ميراث الغني وله يد  
عليه انهم لم يطلبوا له هبة

حكم ميراث الغني وله يد  
عليه انهم لم يطلبوا له هبة

حكم ميراث الغني وله يد  
عليه انهم لم يطلبوا له هبة

حكم ميراث الغني وله يد  
عليه انهم لم يطلبوا له هبة

حكم المحقق في الآراء

حكم المحقق في الآراء

حكم المحقق في الآراء

ان يستند بجمع غير ان ما للجماع مبدعاً للجماع وفي دعوى الاجماع نظر وقال في كتاب  
 الفرائض في ميراث المحنة فان تساوى اهل الفرجان عند البول في السبق التاخير الى الشيخ  
 الخلاف يعمل فيه بالقرعة محجاً بالاجماع والاختار قال في النهاية والاختار والمبسوط في نصف  
 ميراث رجل ونصف ميراث امرأة وعليه ثلث رواية فثبت ان سالم عن بيعه الله في فضل  
 عليه قال المفيد والمتنوع بعد اختلافه ان شيوخنا هم وامره وان خلفنا هم وذكره في  
 شرح الفاضل حكاية لفضل على عليه السلام واجتبا بالاجماع والرواية ضعيف والجماع لم  
 يثبت ثم اشار الى اخيرا القول الثاني لمخالفة للاجماعات المنقولة وقد كثر في هذا الكتاب  
 التنبية والاشارة الى الاقوال والى الروايات غيرهما من الادلة العمدة والمركبة والضعيفة  
 ولم اقف في موضع غير ما ذكر على اشارة منه الى الاجماع المنقول الا في مقام الاحتجاج لنفسه  
 او لغيره ولا في غير ذلك مع انه على تقدير حجية اولى بالثبوت من كثير ما ذكره وقد ذكر كثيراً  
 من ذلك ايضا في النافع ولم يتقرر فيه للاجماع المنقول خلا ولا وجه لذلك ظاهراً  
 عدم حجية بعده وعدم الاعشاء بشانه وبيان ما هو المبدأ اول منه في كتب المتقدمين  
 كما ينادي به سائر علماء المتقدمين والاعتناء بها ما ذكره في المعبر عنه في اوله ولم يعبه  
 من جملة الادلة وقال في الاجماع انه حجة بانضمام المقصود فلو خلا الماء من قطراتها لما كان  
 حجة الى ان قال ما تضمنه الا من يحكم في دعوى الاجماع باتفاق المحققين والعلماء من الاصحاب  
 بحال المنقول للباقيين لا مع العالم القطعي بدخول الامام في الجملة واذا ثبت ذلك تارك لا نتم  
 ندعى كما يدعيه بعض زبائننا فلا نقول في دعوى الاجماع في مثل ذلك وفيما دون ذلك اتفق لجماعه  
 من الاصحاب وانك لا تتخلف ان من سبب تحصيل الاجماع مع ابتداء دعوى ما ذكره وليس له  
 منع حجية المنقول منه واشباهها مع ابتداء دعوى غير فندبر وقال في تحديد اكثر من ثبوت  
 ونصف في الاجماع لثلاثة بعد تضعيف مستند من الاخبار ولا تضعيع الى من يدعي الاجماع  
 هنا فانه يدعي الاجماع في محل الخلاف اذ ثبت ذلك بوجه آخر وغيره وقال في انما القليل  
 النجس كرا بعد ايراد دليل على صحته به ووجه واخرج ايضا لذلك بالاجماع وهو وضعف  
 الاول لانه لم يثبت على هذا في شيء من كتب الاصحاب لو وجد كان نادراً بل كره المتصفي  
 مسائل من فردة وبعد اثنان او ثلثة من اربعة ودعوى مثل هذا اجماعاً غلطاً اذ لنا  
 بدعوى لما علم بدخول الامام فيهم فكيف يفتون على ثلثة اربعة وقصد من الطعن

على ان ذريته قال في احكام البشر في شرح قوله وكذلك قال للثلاثة واتباعهم في لسكر الدنيا  
 اضاف القول اليهم لا يفردهم بذكر دون من تقدمهم وعدم الاطلاع على حديث يتناول ذلك  
 قطعاً وفي شرح قوله والحق الشيخ الفخام والمنه تناسب الحاق الآية لسبقه الى القول به  
 اقف على حديث يدل بطلان على الفخام وفي شرح قوله والذين الثالث لم اعرف من الاصحاب  
 قالوا اشواه ومن تبعه من المتأخرين بعد الى ان قال الاصل ان حكم ذلك بغيره الماء علاً بها  
 لا خاديتاً لطفه مع ان جميع ذلك الاجماع المنقول في الغيبة والشرائط قال في شرح قوله  
 وكذا قال للثلاثة في الفرس البقرة ونحن نطالبهم بدليل انك الى ان قال ومن القلدة من لو  
 طالبت به دليل انك لا تدعي الاجماع لوجوده في كتب الثلاثة وهو غلط ولجها ان لا يكون غاملاً  
 ولعله اراد بذلك غير ابن هرون وان كان هو المدعى للاجماع في المسئلة فيما وضعنا عليه قال  
 في حكم موت الكافر في البئر داخل بعض المتأخرين قاصداً به ان ذريته قوله ملافاة الكافر  
 لترج الماء فلنا الانسليم قوله اجمع الاصحاب فلنا هذه دعوى مجردة بل نحن نقول ان لم نقف على  
 فتوى بذلك اصلاً فكيف يدعى الاجماع ولو قال ذكر ذلك الشيخ في المبسوط فلنا قوله في الزوا  
 ليس دليلاً بجموده فضلاً عن ان يدعى الاجماع ثم انكر حكم الشيخ بذلك ايضا فيوافق اول كلامه  
 ولا يحتاج الى تأويل قال في حقه الحكم بالترج لا غتسال الجناك انما ساس على القول بطلان  
 المستعمل في دفع الجناية بعد كلامه في ذلك وكان في بعض مكاره واراد به ان ذريته يقول هذا  
 اجماع وذاك مختلف فيه وقد بينا ان الخلاف انما هو من المصنفين في الصلاح وبها لم يذكر  
 في المنزوح فدعوا ما للاجماع حجة فانه ثم ورد عليه ايضا بان المؤثرين للفظ لا تماس طينة ازار  
 فكيف يكون جماعاً وحكمه في غسالة الحمام انه قال لا يجوز اسنغالها على خاك قال هذا  
 اجماع وقد وردت به اجار مغفرة قد اجمع عليها ودليل الاحياط يقتضيها ثم قال المحقق  
 جملة ايراد عليه فابن الاجماع وابن الاخبار المعتمدة ونحن نطالبه بتادعاً وافرط في دعواه  
 وقال في الاحتجاج على طهارة سور ولد الزنا التمسك بالاصل وربما تعلل المانع بانه كما  
 ونحن نرى ذلك ونطالبه بدليل دعواه ولو ادعى الاجماع كما ادعاه بعض الاصحاب كانت  
 المطالبة باقية فانا لانعلم ما ادعاه واراد بذلك ان ذريته وغيره وبالله غسلة الجناية  
 في الوطى في دبر الغلام موقباته وداشبهه انه لا يجب ما لم ينزل قال علم الهدى بالوجوب ان  
 لم ينزل على الوطى الموطوء محتجاً بان كل من قال لا يجاب لغسله في وطى المرأة دون ان ينزل

بيان ما ذكره في شرح  
 للشيخ الفخام والمنه  
 الثلاثة  
 بيان ما ذكره في شرح  
 للشيخ الفخام والمنه  
 الثلاثة

حكمه في كتاب الخشب

حكمه في كتاب الخشب

حكمه في كتاب الخشب

بيان ما ذكره في شرح  
 للشيخ الفخام والمنه  
 الثلاثة



لا فوافقه عليه بل منع الاستيطان كما تمنع من حلي جسد نجاسته ويقتضى إنباتاً لا دعوى بالاجازات  
 في حكم من قطع فيها عظم الشيخ استدلال في الخلاف على جوب الفصل لذلك باجماع الفقه و  
 روى رواية فيه في الهداية التي زاه التوقف في ذلك فان الرواية مقطوعة والعمل بها  
 قليل ودعوى الشيخ الاجماع لا يثبت علاناً فبينما ان لم يرضى بترك جوب الفصل على مثل الميت  
 في كتاب المصباح وشرح في رتبها لذكر كرامة تنكف يدعى الاجماع على هذه فاذا اصل  
 عدم الوجوب وان قلنا بالاستصحابا كان تعصياً من طراح قول الشيخ والرواية وقال في حكم  
 القيمة لصلوة الجنازة مع وجود الماء ان الشيخ اخرج عليه باجماع الفقه ورواية جماعة في ذلك  
 اشكال اما الاجماع فلا يعلم كما علمنا الرواية فضعيفة ثم استحسن جواز ذلك اذا خشي  
 صلوة الجنازة مع الاستئصال بالطهارة المائية وقال في حكم عرق الجنب من الحرام ان الشيخ  
 استدلال على حرمة الصلوة فيه باجماع الفقه واخبارهم قال في المبسوط يغسل ما عرف به على  
 رواه بعض اصحابنا فالشيخ على ما نراه مترد في دلالة القول بالطهارة اولى قال سائر  
 في حكم من حمل رورة فيها نجاسة مشدودة الراس ان لا يبطل صلوة وتردد الشيخ في الخلاف  
 فقال لا يبطل صلوة وبه قال ابن ابي هريرة وقال جميع الفقهاء يبطل فالشيخ وان قلنا يبطل  
 كان قولهم لان على المسئلة الاجماع فان خلافاً بين ابي هريرة لا يعتد به وجرم في المبسوط  
 قال المحقق والوجه عندك الجواز وما استدلال به الشيخ ضعيف لا مسلمة ليس على المسئلة  
 لاحكامه فيكون ما استدلال به من الاجماع هو قول جماعة من قهها الجمهور وليس ذلك تجزئاً  
 ولا عندهم ايضاً قال في حكم ما تجففه الشمس من الارض البوارى الحسين عن لبون الشيخ  
 حكما بطهارته وقال ابن الجني لا حوط تجبها الا ان يكون ما يلاهما من اعضاها يساوياً  
 ظهر ويحذف الصلوة عليها قال المروني مثلاً صاحب الوسيلة وهو جيد واستدل  
 اذ ذكره باجماع الفقه ورواية غار وغيره ثم تكلم المحقق في دلالة الروايات لم يتعزل  
 لوضوح الجواب عنه ثم نقل عنه في المبسوط ان يتيمن من تلك الارض قال فيه عندك ترد قال  
 في مما لا اغياناً للحق ان الشيخ قال بطهارته واستدل باجماع الفقه ورواية ابن محبوب  
 هذا الاستدلال اشكال اما الاجماع فهو عري به نحن فلا نعلمه فهاثم تكلم في الرواية قلنا  
 نقل الاجماع في هذه المسئلة والتي قبلها غير الشيخ ايضاً من ثقت لم يعتمد المحقق على ذلك  
 في حكم الخمر انه ليس كالكلب في الولوغ وقال الشيخ الحكم واحد وفضل عند الاستدلال بامور

في الفصل الثاني من المجلد الثاني

في الفصل الثاني من المجلد الثاني

في الفصل الثاني من المجلد الثاني

في الفصل الثاني من المجلد الثاني

في الفصل الثاني من المجلد الثاني

في الفصل الثاني من المجلد الثاني

وَجِبَ عَلَيْهِ أَنْ يَأْتِيَ

عَيْنِ الْقِبْلَةِ

عَلَى الصَّلَاةِ فِي حُجَّةٍ

عَلَى الصَّلَاةِ فِي حُجَّةٍ

أَنَّ كَيْفِيَّةَ صَلَاتِهِ

حُرْمَةُ الدَّائِمِينَ

فَالْتَمَازُ لَا يَفَارِقُ بَيْنَهُمَا وَضَعُفُ الْجَمْعِ وَقَالَ الْمَاعِزِيُّ لَا يَفَارِقُ لِمَا وَجُودُهُمَا لِقَائِهِمَا  
وَيُمْكِنُ أَنْ لَا يَفَارِقَ لِمَا يَدُلُّ عَلَى الْعَدَمِ وَقَالَ فِي حُكْمِ سَائِرِ الْجَمَاعَاتِ نَدَّ بِغَسَلِ الْأَنَاءِ مِنْهَا خَرُوفُ  
الثَّلَاثِ حَوْطٌ وَحُكْمٌ عَلَى الشَّيْخِ وَابْنِ الْحَيْنِ وَجُوبُ الثَّلَاثِ قَالَ وَرَوَى الشَّيْخُ الْمَرْوِيُّ وَاسْتَدَلَّ عَلَى  
الثَّلَاثِ بِاجْتِمَاعِ الْفَرْقَةِ وَبِرَوَايَةِ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّهَا رَأَتْهُنَّ يَوْمَئِذٍ وَرَوَى الشَّيْخُ بِالْإِسْنَاءِ  
بَعِيدٍ مَعَ رَوَايَةِ الْمَرْوِيِّ فَإِنَّمَا نَظَرْنَا لِمَا يَحْتَقِقُ الْاجْتِمَاعَ وَلَا تَكْفِي رَوَايَةُ مَا رَوَاهُ عَائِشَةُ لَمْ يَكُنْ يَوْمَئِذٍ  
وَلَا مِنْ عِلْمِهَا أَنَّهَا لَمْ تَكُنْ فِي حُجَّةٍ ثُمَّ أَجَابَ عَنْ رَوَايَةِ عَائِشَةَ بِالنَّصِيفِ الْمُعَارَضَةِ قَالَ فَجَبَّحْتُ الْقِبْلَةَ  
أَنَّ الشَّيْخَ قَالَ إِنَّ الْكُفَّةَ قِبْلَةُ أَهْلِ السُّجْدِ وَالسُّجْدُ قِبْلَةُ أَهْلِ الْحُرْمَةِ قِبْلَةُ مَنْ كَانَ فِي عَيْنِهَا  
وَاجْتِمَاعُ عَلَيْهِ بِاجْتِمَاعِ الْفَرْقَةِ وَرَدَّهَ بِأَنَّهُ لَمْ يَحْتَقِقْ الْاجْتِمَاعَ وَاجْتِمَاعُ الْإِسْنَاءِ مِنْ جَمَاعَةٍ مِنْ عِبَادِ فَضْلًا عَمَّا  
وَاجْتِمَاعُ الْإِسْنَاءِ لَمْ يَكُنْ فِي الْفَتْوَى حُكْمٌ فِي الصَّلَاةِ جُوبُ الْكُفَّةِ قَوْلِيْنَ الْكُفَّةِ وَالْحُجَّةِ وَالْإِسْنَاءِ  
ذَهَبَ فِي الْخِلَافِ خَاصَّةً وَاجْتِمَاعُ عَلَيْهِ بِاجْتِمَاعِ الْفَرْقَةِ وَرَدَّهَ لِحَقِّقَ أَنَّ الْاجْتِمَاعَ عَلَى الْكُفَّةِ سَلَّمَ  
وَهُوَ لَا يَنْتَقِضُ بِحُجَّتِهِمْ وَبَحْثُ لَيْسَ لَأَمْرِهِ وَحُكْمٌ فِي الصَّلَاةِ عَلَى سَلْحِ الْكُفَّةِ قَوْلِيْنَ أَيْضًا أَحَدُهُمَا فِي  
الْخِلَافِ وَهُوَ أَنْ يَصْلِيَ مُسَلِّمًا مَتَوَحِّجًا إِلَى لَيْتَةِ الْمَغْرِبِ بِالْإِسْنَاءِ وَاجْتِمَاعُ عَلَيْهِ بِاجْتِمَاعِ الْفَرْقَةِ  
بِأَنَّ لَاسْتِدْلَالَ ذَلِكَ بِعِيدٍ مَا ذَكَرُوهُ فِي الْمَبْسُوطِ وَلَوْ حَقَّقْنَا جَمَاعَةَ الْمَاعِزِيِّ عَنِ الْقِبْلَةِ  
بَحْثُ الدَّلِيلِ أَنَّ فِي الْحَرَامِ الْغُسُوسُ بَوْرًا لَا رَيْبَ فِي الْعَالِيَةِ وَبَيْنَهُمْ وَرَدَّ رَوَايَتِي الْمَنْعِ وَ  
رَوَايَتِي فِي الْحُجَّازِ قَالَ لَوْ جَبَّحْتُ رَجْعَ الْأَوَّلِينَ وَأَنَّ كَانُوا مَقْطُوعَيْنِ لَأَسْهَمُوا بِالْعَمَلِ بِهِمَا بَيْنَ  
الْأَصْحَابِ دَعَايَ كَثَرَهُمْ لَاجْتِمَاعَ عَلَى فُضُوْهُمَا وَهَذَا لَا يَقْضِي حُجَّةَ الْاجْتِمَاعِ الْمَنْقُولِ عَنْ نَفْسِهِ  
بَلْ عَدَمُ حُجَّتِهِ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ ذَكَرَ فِي كَيْفِيَّةِ صَلَاةِ الْعَرَاءِ جَمَاعَةً قَوْلِيْنَ الْمَرْوِيِّ الشَّيْخَ وَارْتَوَى  
لِلثَّانِي وَقَالَ وَهَذَا حَسَنٌ وَلَا يُلْتَمَسُ إِلَى مَنْ يَدْعِي لَاجْتِمَاعَ عَلَى خِلَافِهَا وَقَصْدُهُ بِذَلِكَ الْطَّرِيقِ  
عَلَى ابْنِ دُرَيْسٍ كَمَا يَأْتِي التَّصْرِيحُ بِهِ فِي الْمُنَهْجِ قَالَ فِي حُكْمِ النَّامِيْنَ بَعْدَ الْحَمْدِ بَعْدَ نَقْلِ ذَلِكَ  
وَيُمْكِنُ أَنْ يُقَالَ بِالْكَرَاهِيَةِ وَجَبَّحْتُ بِمَا رَوَاهُ جَبِيلٌ عَنْ لُصَاقٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ ثُمَّ تَعَرَّضَ جَمْعٌ مِنْهُمْ  
الْأَخْبَارَ إِلَى أَنْ قَالَ فِي تَرْجِيحِ ذَلِكَ الْمَنْعِ وَالْمَشَايِخُ الثَّلَاثَةُ يَدْعُونَ لَاجْتِمَاعَ عَلَى تَحْرِيمِهَا وَاجْتِمَاعُ  
الصَّلَاةِ بِهَا قَالَ وَلَسْتُ أَتَقَبَّلُهَا أَدْعَاةً وَلَا أُولَى أَنْ يُقَالَ لَمْ تُثَبِّتْ مُنْعَاجَهَا فَالْأُولَى لَاسْتِغْنَاءُ  
مَنْ لِنُطْقِهَا وَهَذَا يَقْضِي الْمِيلَ إِلَى الْكَرَاهِيَةِ لِدَلِيلِهَا عَلَى الْمُنْعِ عَنْهَا بَعْدَ تَطَارُفِ الْأَخْبَارِ  
لَا لَوْجُودِ الدَّلِيلِ عَلَى الْمَنْعِ فَزَلَّ يَعْتَمِدُ عَلَى الْاجْتِمَاعِ الْمَنْقُولِ الصَّحِيحِ الدَّلَالَةِ الَّذِي كَرِهْتُمُ  
الْفَيْدِ وَالْمَرْوِيِّ الشَّيْخَ مَعَ أَنَّ حُجَّتَهُ لَوْ كَانَتْ مِنْ بَابِ كَوْنِ رَوَايَةِ لُصَاقٍ وَالتَّوَاتُؤِ وَالْمَخْوَفِ بِالْأُولَى

الموجب للعلم بصدقه لان روايتهم جميعا تفيد القطع قطعا ولا يتامع مفاضتها فافضلنا بالاجماع  
 الخالف العامة ونقل ابن هرة وغيره الاجماع على المنع ايضا كيف يشهد على ما تقرر به حكمهم  
 او نقله غيرهم ولم يفاضه نحو ما ذكر قال في رفع اليدين بتكبير في الصلوة انه مستحب قال في  
 في الانصاف انه قد لا ينافيه بوجوب رفع اليدين فيها كلها ولا اعراب ما حكاه المرتضى قال في  
 حكم التكبير في الصلوة ان فيه قولين التحريم والابطال وهو اختيارنا الثلثة وابى باقية انما حكموا  
 وهي قول الحلبي ثم حكى عن المرتضى الاستدلال على الاول والاجماع وعن الشيخ ايضا ذلك قال في  
 ذكر انهم لا يخلفون ثم خارهوا الثاني <sup>فذلك</sup> والاجماع بانه غير معلوم لنا خصوصاً وقد جردنا  
 الفضلاء من مخالفت في ذلك ولا نعلم من رواه من الموفيق كما لا نعلم له اموالاً فقلت قد  
 ادعى ابن هرة الاجماع على المنع ايضا وربما ادعاه غير ايضا فام يقول الحق على شيء من ذلك  
 وقال في حكم الاكل والشرب في الصلوة ان الشيخ حكم بافسادهما الفريضة ويجوز شرب الماء في  
 النافلة واخرج على الثاني باصالة الاباحة قال انما منعناه في الفريضة النافلة <sup>بأنه</sup> بالاجماع  
 وورد عليه الحق بان المسك في الجوز بالاصل مستحب لكن ينجس على الفريضة النافلة  
 حتى يشبه الاجماع الذي ذكره ولا نعلم اى اجماع اشار اليه قال في الجوز مطلقا مع القلة وربما  
 حكم به وقال في صلوة القضاء ولو قالوا ادعى المصنف ان الامر للشرع على التضييق لما لا نعلمنا  
 علمه اما نحن فلا نعلم ما ادعاه وأشار بذلك الى ادعاه من الاجماع على ذلك ولم يذكر الاجماعا  
 المنقولة على المضايقة في الاستدلال لعله لعمد الاحتياط وان كانت عدة أدلة لما يليها  
 وقال في امانة الاغلف لغير المقصر في ترك الاحتنان ان لو جازنا ما منتهى ذكره في المانع اجما  
 عنه وقال ان ادعى مدعي الاجماع فذلك يلزم من يعلم ما ادعاه قال في شرط القصر السفرات  
 بعضهم اعتبر ان لا يكون سفرهم اكثر من خمسة وقال هذه عبارة غير صالحة وقد اعتمد ما المفيد  
 اتباعهم قال وقد جبط بعض المتأخرين الى بن دريس ادعى الاجماع على هذه العبارة لوجودها  
 في بعض النسخايف وليس مثل ذلك اجماعا قلت قد ادعى الاجماع عليه المصنف ابن هرة ايضا فلم  
 يصدق الحق بذلك ثم حكى عن الشيخ في المكاريين نحوهم انه يشترط في تمامهم ان لا يقيموا في بلد هم  
 عشرة ايام ثم حكى عن بعض المتأخرين قاصداً بن دريس ايضا انه ادعى ان شرطنا عشرة  
 ايام جمع عليه خمسة ايام خبر احد قال هو قلته ففطن فان دعوى الاجماع في مثل هذه  
 الامور انه يجوز اخراج القيمة في تركه عن التقدير الغلات عند علمائنا اجمعين ثم مكث في اليد

وجوب رفع اليدين في الصلوة

سنة التكبير في الصلوة

حكم الاكل والشرب في الصلوة

حكم الجوز في الصلوة

حكم السفر في الصلوة

حكم المكاريين في الصلوة

حكم الإقامة في الصلوة

حكم القيمة في تركه

انه لا يجوز اخراج القيمة في زكاة الانعام الا ان يعلم الاصناف المخصوصة وعن الشيخ حوال ذلك  
 مطلقا مستند لا عليه باجماع الفقه واخبارهم وادع عليه بان في استدلاله بالاجماع اشكا  
 والاختبار وغيره انه على موضع التراجع فاذ هبنا ليدفعنا حوط فلت دعوى بعضهم الى ظاهر  
 اذ ليس دعوى الاجماع على الجواز ايضا وقال في غلبنا العدالة في المستحق ان الشيخ اعنيها  
 في الاضناف غير المولودة وكذا المرفق لم يعتبرها قوم من خطابنا وهو الاقوى ثم حكى عن بعض  
 الاحتجاج على اعتبارها باجماع الطائفة ورويه باننا لانعلم ما اذا غلب من الاجماع كيف الخلاف  
 موجود من طائفة منا لانعلم اعتبارهم قلت وظاهر الشيخ وابني فقه واذ ليس دعوى الجواز  
 عليه ايضا وقال في زكاة الفطرة ان الشيخ اوجبها على من يملك ما يجب عليه كونه المال كما  
 في المبسوط وهو اقيمة كما في الخلاف ورويه بان لا اعرف به تحجرا ولا ما لا من قبل ما الاحتجاج  
 ثم قال بعض المتأخرين الى بن دريس دعوى عليه الاجماع وحصل الوجوب من معاهد النسخ  
 الركوية ومنع القيمة ودعى اتفاق الامامية على قوله ولا ريب انه وهم قلت وظاهر بن وهب  
 دعوى الاجماع عليه ايضا وقال في المملوك الغائب الذي لا يعلم المولى حياته ان الشيخ قال  
 لا يلزمه فطرته واستحسنه علا بالاصل واجاب عن احتجاج الخالف بجواز اعتقه في الكفاة  
 بجوابين احدهما المنع قال ولا يلزمنا الى من يقول الاجماع على جواز اعتقه فان الاجماع لا يفتق  
 من رواية واحدة وقوى ثمين وثلثه وقصد بذلك الطعن على بن دريس قال في الترخي  
 الناشر ان الشيخ قال بعدم وجوب فطرته وقال بعض المتأخرين الى بن دريس ان الرواية  
 سبب لا يجاب لفطرة لا باعتبار وجوب وثباته ثم قال يخرج من لناشر والضعيف الى  
 لا يمكن الاستمتاع بها ولم يبد تحجرا دعوى الاجماع من الامامية على ذلك ما عرفت بالحد  
 من فضاء الاسلام فضلا عن الامامية وجب لفطرة عن الزوجه من حيث هي وجبة لابل البنين  
 فطرة الامتنان تحب وثنية او متبع بها عليه قد عوام اذ اعترفت من لقوى الاخبار وقال في من  
 ان الثلثة قالوا اذا قال قوم من غير ذن الامام فغنوا لقيمة للامام ثم نقل خلافه قلنا  
 في ذلك نقلا ذكره لاحكام بناء على عليه على رواية القليل اوزق ثم بعد ما اوردنا  
 قال بعض المتأخرين الى بن دريس يستلزم الدعوى مع انكار العمل بخلاف الواحد فيخرج  
 لقوله بدعوى اجماع الامامية وذلك تركب كحاشا هو يقول ان الاجماع انما يكون حجة  
 اذا علم ان الامام في الجملة فان كان يعلم ذلك فهو منه بدعوى فلا يكون عليه حجة على من لم

اعتبار العامة في الشيء

استدل على الفطرة في زكاة المال

جواز دعوى المملوك الذي لا يعلم مولاه فطرته

في زكاة المال

يعلم قلت قد استدلل الشيخ في الخلاف على ما يضا باجماع الفقهاء واخبارهم وقال في المتن ان السنة  
 واتباعهم فالواحدة من اول مشهوره ضمان خاصة كافية للشهر كما ثبت ذكره خطا جميعهم على  
 وقال ان هذا الاحتجاج لا يقتضي على اصولنا لانه قياس محض لكن علم الحكم يدعي على ذلك الاجماع  
 وكذا الشيخ ابو جعفر والاولى بتحديد السنة لكل يوم وليس لنا الا نعلم ما ادعينا من الاجماع فلان  
 فلا تدعي المفيد وابن هرة الاجماع ايضا فلو كان الاجماع المنقول تحججنا عندنا ومنه لا منزلة  
 الخبر الصحيح المروي عن الامام لكان في نقل هؤلاء او احدهم كفاية في الحكم بالاكتفاء بالسنة لولا  
 ولا سيما مع استظهار ذلك بين قدماء الامامية فلم يتجسس لتجليل بعدم العلم بالاجماع كما لا يخفى  
 مع وجود الاخبار الصحيحة الخالية من الفصوف في السند والدلالة فعلهم ان بناء على ما سبق  
 وما ياتي في كثير من نظائر المسئلة وهذا ظاهر وان خفي على بعض الاجلة وقال في حكم الكذب  
 على الله وعلى سؤله والامامة عليه السلام ان الشيخين حكما بافساده الصوم والمرضى بعد موته  
 اخبر الاولون بخبري بصير سماعه وادعوا اجماع الفقهاء ثم قال بعد نقل بعض الاخبار في  
 الخبرين من جهة السند وغيره ان مع وجود الخلاف بين الاصحاب لا نهض الرواية ان تكون  
 حجة ودعوى الاجماع مكابرة وادعى في حكم مضغ العلك خبر بيت المروي قال سالت ابا عبد الله  
 عن اضماع مضغ العلك قال نعم ان شاء وتقل عن الشيخ في التهنيت له قال هذا خبر غير  
 معمول واورد عليه بانه ان زاد انه مكروه ولفظة لا باس بنا فيه فهو حسن ان كان يريد انه  
 حرام فلا نسلم ما ذكره وقد تردد في المبسوط وقال في وطى الغلام مع الانزال ان في وجوه الكفاة  
 وزدنا قال الشيخ يلزم له الكفاة مستند لا باجماع الفقهاء ثم ذكر وجه قوله وحججه قال هذا الاحتجاج  
 لا يتبرر على من هبنا اذ حاصلها قياس هو ممة عندنا لكن علم الحكم ادعى الامامية على  
 وجوب الفصل على الوطى وعلى الموطوءة فتقديره تحقق ما ادعاه يجب لقول بفناء الصوم  
 يلزم من قطاره بالوطى متعبدا للكفاة وقال في وطى البهيمة مع عدم الانزال ان السنة في  
 الخلاف لا نص فيه ويجب لقول الفضا لانه مجمع عليه وكون الكفاة والفصل دلالة على عدم  
 وقال في المبسوط عليه الفضا والكفاة ثم نقل اقوال الخالفين فيه في وطى الحفلة الضعيفة وقال  
 ولما قيل ان يقطع القضاء ايضا على قوله بعدم الفصل بعد الدلالة على القضاء كما ذكر في الكفاة  
 وقال في حكم قضاء الصوم والصدقة من لستان بعض لنا آخرين نكاح الصدقة من الميت وقد  
 ان لم يندفع الي القول بما يحقق ليس ما قاله صوابا مع وجود الرواية الضعيفة المشهورة ومكو

انما خرج في كتابنا  
 من كتابنا

انما خرج في كتابنا  
 من كتابنا

انما خرج في كتابنا  
 من كتابنا

انما خرج في كتابنا  
 من كتابنا

انما خرج في كتابنا  
 من كتابنا

انما خرج في كتابنا  
 من كتابنا

انما خرج في كتابنا  
 من كتابنا

الفضلاء من الأصحاب دعوى علم الهنداجاع الامانة على ما ذكرناه ان من ان يكون ذلك  
ظاهر بغيره مدعى المناخران محققا لم يدع ذلك لم يحكم بقصد بدلك الطعن بل دريس حيث  
حكي عن الشيخ ان من انظر لرضى ثم برء ولم يقض الى ان مات وكان وليا له انما لم يلزم من الفضل  
وكان لواجب الفدية من ما له عن كل يوم مدين ومداو على ايجاب الفدية بانه غير واضح  
لان الاصل براءة الذمة ولم يقل به احد من اصحابنا المحققين ثم نقل عن المنصوح الانصاف انما  
يتصدق عنه لكل يوم مدين طعام فان لم يكن له مال صاعته لية فاو عليه بان الصداق  
لان الميت ما وجبت عليه كفارة بل اصولا بدل له والولي هو المكلف بفضلا لا يجزى غيره و  
الاجماع منع من اصحابنا على ذلك ولم يدع مبالى ما قاله السيد غير ذلك فلما دعى السيد  
الاجماع على ذلك كما مر فيها ذكره عجب اى عجب وقال في حكم الاعتكاف في غيل المساجد  
الاربعة الخ احد ما جامع البصرة ان علم الهنداجاع والشيخ حكما بعد صحة واجبا باجماع الفرق  
وابدل الصدوق جامع البصرة بجامع المذاين وذهب لمفيد وابن ابي عمير في حاجة من الاصحاب  
بصحة فيها وفي كل مسجد جامع ثم استحسن المحقق ذلك قال في الاولى ودر الاجماع باننا لا نعترف بالفرق  
ذلك من عرف اجماعهم عليه قال كيف يكون اجماعا ولا اخبارا على خلافه ولا عينا من فضلاء  
الاصحاب قالون بضد قلت قد دعى ابن هرة الاجماع ايضا وهو الظاهر من ابن دريس فلم  
يعتد المحقق بشئ من ذلك وقال في كمال الحج الرجوع الى كفاية ليس شرطاً واما قال اكثر الاصحاب  
قال الشيخ هو شرط في الوجوب ثم حكى عنه الاستدلال بالاجماع والاصل وردده بان ادعائه  
الاجماع مع وجود الخلاف ضعيف وتمسك بالاصل مع وجود الدلالة على عدم الاستدلال الضعيف  
واراد بالدلالة العمومات وهي لا تغاير الاجماع المنعول مع جهة ولا يتما مع اعتضاده بدعى  
ابن هرة الاجماع ايضا واشتهار به بين لقدا ما هو الظاهر قال في حج النيابة انه يخرج الحج  
من قرب المواقيت واما قال للشيخ وحكى عن بعض المناخرين ان ابن دريس انه حكم بعدم اجرائها  
من بلد الميت مع الامكان ودعى وانراخبارنا عليه رواية اصحابنا قال وهو غلط فانما لم نقف  
بدلك على خبر شاذ فكيف دعوى لتواتر ولا يخفى ان هذه الاولى القول من دعوى الاجماع  
فرد لها لعدم العلم بها يستلزم رد مطلبنا ايضا وقال في الاستنباط عن لحاقنا الشيخ  
قال بعدم صحة ذلك لاعتناء الاب وانكر بعض المناخرين ان ابن دريس لنيابة عنه ايضا وقد  
ان الاجماع على المنع مطلقا قال لست ذكر الاجماع الذي يدل على هو والتعويل بما هو ما نقل

ما وجد في نسخة  
من نسخة  
من نسخة

بشرط وجوب  
بالرجوع الى الكفاية

في نسخة  
من نسخة



الأمانة ومع ظهور القول بها ونسبة الفتوى إلى الأئمة عليهم السلام يجب العمل بها ثم ذكر ما تقدم  
 عنه سابقا في الإجماع المحصل فالاستناد فيها إلى التفصيل ونقل المتن والنقل الأحكام هو  
 ظاهر هذه المسائل الشار إليها غير ما تقدم مفصلا أكثر ما عن الشيخ في الخلاف وقيل  
 منها عنه في غيره وعن غيره ولم يستدل بالإجماع في شيء منها بل هو في جملة ما غالف وقب  
 وفي أخرى موافق على سبيل الاتفاق لقيام الدليل عليها غير ما نقل من الإجماع فذلك جملة ما  
 حضر في من الإجماعات التي ضاها عن العلماء في كتبه ذكر فيها ما عرفت مفصلا وقد تركت الإجماع  
 المنفردة أكثر من أن تحصى بل معظمها مع أن كثير منها هو عن المستند في حال بحثها وقد خالف  
 هو منها ما لا ينعقد له ولا جدوا أيضا في لك وهذه كلها شاذة لا يصح إطلاقها بعد  
 بحثها بل عدم حجتها للإجماع المنقول من طريق الأحاد عنه قطعا ولا سيما على ما هو المتعارف  
 الآن من المناصرة وإن ذلك من الأمور البينة التي لم يمتنع فيها ريبية وعربية وإنما سائر العلماء  
 عاصروا الحق أو ما خرج عنه فهم من غير بحث الذين يحيى بن سعيد لم يفت من كتبه إلا على كتابي التلخيص  
 والمقصد وهما وإن لم يوضعا للاستدلال إلا أنه قد كثر فيها ما من الإشارة إلى الأخبار وذكر  
 بعضها بالتمام والكمال لم يوجد في شيء منهما الاستدلال بالإجماع المنقول والاختار من  
 مخالفته والأكثارات بشأنه على كثرة في كتب المتقدمين عليه معاصره ومن سبق في التصديق  
 وشدة الاحتياج إليه بناء على حجته في كثير من المسائل بحيث أنه قد ينصرف في الدليل ريبا كره  
 نادرا بلا احتجاج به في مواضع منها مسئلة أن الخلع والبراءة هل يقيم معها إلى الإطلاق ولا  
 فقال في الجامع ولا أن الخلع يقع بغيره ويكون محسوبا بطبيعة بآيته ثم قال في البراءة أن هو  
 كالخلع وأورده متصلا بذلك حسنة حران ورواية جميل الدالين على أنها تقع بالإطلاق  
 ثم قال قال الشيخ أبو جعفر الطوسي جميع أصحابنا المحصّلين من تقدم وناظر على أن لفظة  
 البراءة لا تقع ما لم يبقها بطلاق وقطع الكلام في مسئلة بذلك وطاهر العمل بالبحر في التلخيص  
 في الحكم مع أن الإجماعات المعاصرة لنقل الشيخ عديدة وربما يحصل منها ومن تتبع الفتاوى  
 العلم بتحقيق الإجماع على ما هو المعروف بينهم فمن لم يعول على الإجماعات المنقولة في هذه المسئلة  
 فكيف في غيرها ومنها مسئلة عدم جواز الحكم بكتابا في غير فقائه الجامع ابتدأ من و  
 تعرض لحكم المسئلة قال شيخنا أبو جعفر الطوسي جمع أصحابنا على أنه لا يحكم بكتابا في فاضل  
 بنية ولا بلائمة في حد ولا غير أيضا يقصر منها ولا يقصر اقصر على ذلك بلا تعرض لما تقدم ولا

لم يثبت في الإجماع  
 التلخيص

في الإجماع  
 التلخيص

على الإجماع  
 التلخيص

خالفوه ومنها مسئلة اكل المارة من اللحم قال في الترمذي ولا يجوز اكل اللحم اذا منها على قول جماعة  
 من اصحابنا وادعوا على بن ذريح على جواز في كتابه لكسب الاجماع لم يكن تصديقه انهم ذكر كراهية  
 كتابه لاطفة وحكي عن بعض اصحابنا القول بعدم الجواز قال هو الصحيح ثم نقل كلام المتأخر الشيخ  
 والحجة ولم ينقل دعوى الشيخ في الخلاف لاجماع على الجواز ايضا وانسند هو على المنع بالاضطرار  
 وجعله هو الاصل ثم استشهد به بالخبر الصحيح الدال على عدم جواز الاخذ مع انه يميل الى العمل  
 ولا كلام في حرمته ثم ذكر اربعة من اخبار الجواز اجمالا او شائلا الى حال لا سائدها والى انفساويل  
 الجواز فيها ثم قال واذا كان لا مكر ذلك وجب تركه انما هذه الاخبار لضعفها والرجوع الى ما  
 قد سنا من مقتضى الحال لاخبار اولئك في حال الاجماع المتفق لم يقنع بشان مع اضعافها  
 وتعبيرها بما بين في محله هذا اقوى شامدا على عدم قوله بتحسين ومنها مسئلة بيع ام الولد  
 فقال في الترمذي واذا قلنا وجبت خطا مستيدة ما بالخيار بين ان يفسد بها باقل الاربعين  
 من الدية وفيهها او يسلمها الى غيرها فان شاء واباعوها وان شاء استرقها قال في قول  
 الشيخ في المبسوط في كتاباته الاول في الثالث من مسائل الخلاف في كتاباته الاول في  
 مستند لا عليه باجماع الفرق ثم اورد خبرا يدل على ان جنايته ام الولد في حقها لتاسع على  
 سيدها وقدح فيه بها لانه لا يستلها بموافقة لاجماع وليس هو المستند له في الحكم بالجواز  
 بل غيره فما هو المذكور في محله ودعا بطلان ما في المبسوط عدم الخلاف في ان جنايتها على  
 مولاها مع ان في موضع اخر منه ومن الخلاف في الخلاف في انها تنقل برقيتها وبقيتها ذلك  
 ابن ذريح في الترمذي وليس هذا موضع تحقيق ذلك ومنها مسئلة كفارة الاطوار في شهر رمضان  
 وفضل التذرا والهد فقال في الترمذي انها في الجميع عتق وصيام شهرين واطعام سبعين  
 الفقهاء ثم حكى عن المرتضى في الموصليات في خلف التذرة انه كان باظهار يوم وجب صومه بعينها  
 بالتذرة فعليه كفارة اظهار شهر رمضان ان كان بغير ذلك فعليه كفارة يومين قال في المحققين  
 اجماع الفرق ثم نقل عن الكراحي انه ذهب الى انها مرتبة لكفارة الظهار وكلامه هذا صريح في  
 مخالفة الاجماع ومنها مسئلة من اقيم عليه الحد مرتين فقط في الترمذي عن بن ذريح انما قال  
 عنه ذكره وطى البهيمة واليتيم وفدا بوجوب عليه الفدية الثالثة لا امانا لاجتماع صاحب  
 الكبيرة في الثالثة والتذرة وعليه بان الاجماع على ما ذكره بعد ذلك الاولى ان يستدل على ذلك  
 بما رواه محمد بن الحسن بن يوسف عن الحسن الماص قال خطا لكبارنا اذا اقيم عليهم الحد

هذا الخبر لا يثبت  
 الجواز

هذا الخبر لا يثبت  
 الجواز

هذا الخبر لا يثبت  
 الجواز

هذا الخبر لا يثبت  
 الجواز

كل امرئ في الاصول  
كل امرئ في الاصول  
كل امرئ في الاصول

فلو اني الثالثة ولا يخفى ان ما ذكره في نظم الاجامات المنقولة في المسائل النظرية فاذا  
طعن على نقلها باذاعة المتعد وكيف يقول نقله هذه جملة ما حضر من جوابا انه في الابد  
وهي ما سبق ظاهر الدلالة على ما قلنا بالا وديانج منهم العلامة طاب ثراه وهو ان صرح  
كتابي النهاية في الاصول بحجة الاجماع المنقول بخلاف واحد الاندول في هب من احصا بنا الى لك  
فيما وقت عليه لم ينقله هو عن احد من سبقه متنا بدكر في النهاية العامة خاصة اختار من  
القائلين بالحجة وساق ذلك الفريقين على ما هو المعروف بينهم واتجه على مخارجهما هو ظاهر الضم  
ثم ذكر ان الظهور في هذه المسئلة للفرع من الجانبين مقتضا العدل من الحكم بالحجة  
الى الوقت ولم يفرق فيما ذكر بين طريقي العامة والخاصة في الاجماع ولم يحصل احد القولين باحد  
الفريقين ولم يحصل احدهما ونجاءنا بالتسبيل الى احد الطريقين وهذا كله يقتضي رخصته  
عنده حيث لم يعلم قول الامام بعينه انما هي باعتبار نقل السبيل كما شفع هو الانفاق والمجند  
الجميع لا باعتبار نقل السبيل المنكشف المختص بالامانة وهو قطع التامل على سبيل الحدس  
بقول المعصوم ليدخل في الاجماع بسبب لك في بل خبر الرضا وان لم يكن بطريق الشاع  
الشاهدة فيكون تقييده الى المحصل والمنقول انما هو باعتبار السبيل المشترك بين الفريقين ان  
اختلفوا في حجة الحجج فاما مع الا باعتبار السبيل المختص بنا ولا باعتبار المجموع ومن ثم لم يفرق في  
كثيرة الفقهية ولا غير بين الاجماع المنقول بلفظ الاجماع الذي هو حقيقة عرفية في المنطق  
والمنقول بلفظ الانفاق ونحوه مما لم ينقل عن معناه وما ذكر في كتابه حكم اجامات خاصة  
كاجماع العترة وامل المدينة والخطا والاجماع التكويني وغيرها على نحو ما اورد في العامة  
ان خالف جميعهم وبعضهم في حكم كلهما او بعضها ولم يرد بنسبة الحكم الى العترة والخطا الحقيقي  
الاجماع الاما اورد ولا غيرا لغيره في العناوين ما هو المعروف بالتفق عليه بين الفريقين وقد  
جرت على هذا طريقتهم في الحقيقة الشرعية وغيرها كما هو ظاهر ان البعض لم يفرق في بعضها ما كان  
لم بعض في العلم بصره قاطع وما يشهد بما قلنا انما صرح في اصول كسائر الامانة بغيرهم  
اقوال سائر الامانة والامة مع خروج الامام وعدم العلم بقوله ولم يفرق هو ولا غير من اذا  
كانوا طائعين بالحكم او طائعين به مع ان الظاهر عند الانفاق هو الاول غالبا فاعلم ان قطع  
العلماء باجماعهم لا يكون عنده ولا عند سائر الامانة بغير قطع قطعية ولا لينة على غيرهم فكيف  
في قطع واحد منهم اذ لم يكن بطريق الرواية المستندة الى الشاع والمشاهدة وصرح ايضا الكثير

الخاصة العامة بعد جملة الاجماع السكوني بقول مطلق ولو كان في من القطاير وكذا قول  
 الصحابي الذي لم يعرف له مخالف وغيره مع عدم العلم بالافتقار وكونه الامام وكذا اجماع اهل  
 المدينة والخلفاء الثلاثة واكثر الامم والعلماء ونحو ذلك مما هو من كونه في محله لم يفرق بين  
 الفريقين في شيء من ذلك بغير ما اذا كان الحكم عن قطع او غيره مع ان لقطع فيما ذكره اهل المصالح ولو  
 من واحد ففي جملة جميع ذلك واخرجهما من الادلة الشرعية القطعية والظنية بقول مطلق اني  
 شاهد على ما قلنا كما لا يخفى مما يشهد به ايضا انه صرح كثير من الامامية وجماعة من العامة بانه  
 لا يخصص العموم به بل الراوي ان كان صحابيا وذكر في الاستدلال على ذلك ودليل القاطن  
 امورا منها انه يحتمل عدم علم بالخصص على جهة الضرورة وان يجوز توقفه ما ليس به دليل لا  
 ولا طعن عليه بذلك فذلك يكون دليل الخصص قطعيا عند الراوي ان لم يكن عندنا قطعيا  
 فان الادلة لا يجب شفاؤها في الوثائق والصفحة عند المستدين هنا وصرح ايضا بانه يقبل  
 قول الصحابي في تخرجه عن اخره ولا يقبل ان ناسخ منسوخ سواه عن النسخ والجم وصرح ايضا في  
 مباحث الاخبار بانه لا يتعين منه الجمل بل الراوي على احد جملة بل بحيث على الجمل النظم فان ظهر  
 له وجه يوجب تعيين غير ذلك الجمل بعده والا كان تعيين الراوي صالحا للتبرج ولا يخفى ان  
 لذلك تمامي لان العبرة في معرفة المعاني بالامارات الموجهة للظن بها مطلقا وليس كذلك نفس  
 الاحكام ثم قال ولو كان ظاهره في منه وخلة الراوي على غيره فذهب الشافعي الكرخي اكثر منها  
 الى وجوب العمل على الظاهر ونافى الراوي خوفا للشافعي كيف ترك الحديث بقول قوم لو  
 عاصهم لحاجة ثم بالحديث انما هو ذلك كثير من الصحابة قال ايضا لو خالف هذا الزيد  
 روايته لم يقدح فيها بخلاف استناده الى ما ثبت له ولا يدين به وقال ايضا ان جملة الامم بخلاف  
 مقتضى الخبر لا يوجب رد احد كونه اجماعا ولكنه من المرجحات اي عند التعارض صرح ايضا  
 بان الجمل الرواية عن النبي صلى الله عليه واله والرواية عنه بقوله اطرقا ولم يعد منها نفع من كان  
 جالساً في بيته على سبيل الحديث بقول من لم يسمع منه شيئاً ولم يشاهده اصلاً ولا اجابته  
 الى ذلك ومع ذلك توقف في جملة من تلك الطرق لا خلاصا عدم الشاع من الشبهة والاستدلال في  
 السهموع من طريق النظر وصرح ايضا بان المرسل الذي صوته ان يقول لعلم الذي لم يلق الراوي  
 قال رسول الله صلى الله عليه واله الكذا ونحوه يلقى ابن عباس مثلاً قال ابن عباس لا يقبل الا  
 اذا عرف انه لا يرسل الا مع عدل او واسطة كان له في غيره من الامامية وروى من جملة الادلة على

ذلك الخبر متواترا واحدا ولو قال الولي خبري من لا احصهم عدا لم يقبل قوله في التواتر  
 ففي الاحاد اولى ذكر من حجج القائلين بقبوله ما يقتضون ذلك لظن عدل الواسط والجهل  
 بنسبها بناء على قول خبر الجهول لا للاعتماد على مجرد قطع المنسل وظنه بالامناع اصلا وصح  
 ايضا بان مذهب القضاة في غير الامام ليس حجة على غيره مطلقا وقال القائلون ان كان  
 مذهب القضاة في مسائل الاجتهاد ليس حجة على غيره من القضاة المجتهدين ما ما كان غيره  
 كما كان ومفنيا الا لاما يتد فان قول الامام عندهم حجة لانهم يشترطون لفظة فيه اختلف  
 الاصوليون في كونه حجة على التابعين من بعدهم من المجتهدين فذهب الى ما يتد ولا يشترط  
 والمعتزلة والشافعية في حد قوله واحد بن جليل في احكام الروايتين عنه الكرخي الى ليس  
 بحجة مطلقا وذهب مالك بن النضر ابو بكر الرازي البرقي من الخفعية والشافعية في القول  
 الاخر واحد في الرواية الاخرى عندنا في نهج مقدمته على القياس قال قوم ان خالف  
 القياس فهو حجة والا فلا قال قوم ان الحجة في قول ابن بكير عنه في عدمها والخلاف الاول ثم ذكر  
 في ضمنه تقديره الا ذلك ان قول التابع ليس حجة اجماعا وذكر في احتجاج على مخالفته ان القضاة اجماعا  
 على جواز مخالفة كل واحد من احاد القضاة وان امكان الخطأ الذي هو الامناع من الحجة فمتى  
 اتفق على عدم قوله مشركا بينه وبين ما اختلف فيه ان كل واحد من مذاهب القضاة حجة  
 يستلزم عدم كونه حجة لان كل واحد منهم يقتضيه حقيقة ما ذهب اليه بطلان ما ذهب اليه الا  
 ثم اندمع ما نقل عن العامة من المذاهب التفصيل لافاسدة لم ينقل عن احد منهم فضلا عن اجماع  
 فربما بين كون حكم القضاة والتابع عن قطع او غيره ومقتضى ما ذكره من الاجماع على عدم كون  
 قول التابع حجة مطلقا ولا قول القضاة على القضاة تخصيص الخلاف بغيرها وتفصيل  
 بعضهم فيه بين مخالفة القياس موافقة وغير ذلك مما يطهر من النظر في ذلك هو انه لا فرق  
 عندهم بين كون الحكم عن قطع او غيره من ثبت حجته بثبوتها مطلقا ومن نفاها ما كذا في  
 بين ما كان من قطع وغيره مخالفة لاجماع علماء الامتد كما قد قال ايضا ان غير المجتهدين كما حكى  
 عن حكي من قبل الاجتهاد فان كان قد سمع منه مشافهة جاز له العلق لغيره ايضا وكذا لو  
 سمع من غيره ثقة عن المجتهد وان كاتبه به فالقرين جواز العلم ان من لاطط والقرين ولا فلا  
 منه جملة ما حضر في كلمات العلماء في الاصول وقد ذكر ايضا غير ذلك مما يشهد باننا  
 واستقصا الجميع يؤدى الى هذا الاستنباط لتبين ان لا ينبغي ان يعتبر به من ان يباين ما

مع احتيان في الأصول بحيث لا جماع المنقول على ترد في ذلك في النهاية لم يتصد لكثرة  
المرجع خالبا ولم يستند اليه لانادى وجرى على طريقة من سلف في الاصطلاح في الفتح وورده في  
موضع ظهور الخلاف وعدم الاكترات بشأنه والحفاظة على مواضعه والحجامة من مخالفتي  
انما نقف في موضع من كنبه على قوتى يعلم انه هو المستند فيها اما الاستناد له لينة خاصة و  
لاحتضنا المستند فيه وحده ووجدنا مخالفته له مع اتحاد وتعدد اكثر من ان تحصى ذلك  
مبتدول لكل وارد ولا يحتاج الى تعدد المواد وقد اكثر في كنبه من الاستدلال على مخالفته  
او غيره بالدلالة الضعيفة التي لا تصلح الا للتأييد وربما انضلم له ايضا وذلك كالانحطاط  
فيما خالف الاصل والقياس من الاستحسان والشبهة المجردة والخبر الضعيف المرجوع والاعتناء  
العطف الموهوم والمرسل الذي رسله ثقة غير من يقبل له سبيل وقوى جملة من العقاب لا  
سقطها رستمهم ذلك وبفضل الغالطاة لتشيذ الاذهان ومع ذلك لم يتجرب بالاجماع  
المنقول لانادى راجع انه اشار في كتابي لقواعد الارشاد الى كثير من الاقوال والوجوه وادلتها  
من الاخبار وغيرها وادعى لاجماع في مواضع كثيرة جدا ولا يحصى في تعرض منه فيها للاجماع  
المنقول صلا وهذا كله يقتضى كونه عنده من ضعف الادلة وان حجتة عنده باعتماد نقل  
السبب فانه يفتح ما صدر منه في شأنه كما سببتين مفصلا وهذا انا اذا كررها خبيرة من كلامه  
في المقام الذي ترفع شواهد الاقدام عن اولى الافهام فيها ما ذكره في كتاب التجرى في مسائل  
عديدة وتبعه بما في غير فيها ايضا فقال في التجرى وغيره في زكاة الفطرة ولو نشر في التجرى  
سقطت مؤننها ولم يجب عليه على الزوج نظرهما وابن دريس لخطا هنا حيث وجهها عليه في  
الاجماع وهو غريب انتهى قد اوضح في كتاب انتهى بضعفه بانه لم يفت به احد من علماءنا فيما نقل  
ولا احسن الجوهرا الاستدود وكيف يفحص الاجماع واجتج على مخالفته في كتابا مختلف بالاصل  
ولا بل دريس بالعمومات ورد ما بعد منا ولها الغلبة لعل لم يعرض للاجماع المنقول اصلا  
مع ان الاصل لا يعارضه بعد فرض حجتة وقال ايضا في التجرى في كتاب القواعد على الشيخ وليس  
الاجماع على انه يكفي رصان نية واحدة من اول الشهادة ولا يحتاج الى تجديد نية كل  
ليلة اذا عرفت هذا فان الاول تجديدها كل ليلة ان قلنا بما ذهب اليه ثم قال وعلى قولها  
لو فائت ليلة من اول الشهادة واو غير هل يكفي بالواحدة في ثانی ليلة او ثالث ليلة عن باقي  
الشهر لا قرب عدم الاكتفاء ولا يخفى ان ظاهر التوقف الحكم بالاكتفاء بل الميل الى لعدم

الاجماع في المسائل  
موجوب فطرة الزوج  
الليلة الواحدة  
في كل ليلة  
من الشهر

مع صدور دعوى الاجماع من مثل هذين المضافين غيرهما كاليفيد وابن مرة واعتضلا  
بالشبهة القديمة الظاهرة وخلوه عن المعارض المأوم وبسببه نفس الحكم في انتهى التذكرة  
الى صحابنا وظاهر اتفاقهم عليه لان كلاميهما من اقوى الشواهد على ما قلنا فانه في  
المنتهى عن الحكم اولا الى صحابنا وجماعة من العامة ونقل الخلاف فيه عن جمع منهم خاصة كنفه  
بنسبته الى الاصحاب عن الفتوى به واجتمع عليه بلفظ لنا كما يتجلى به دائما على غنائه ثم ورد دليل  
الخالف اخاب عنه قال بعد جميع واعلم ان عندك في هذه المسئلة اشكالان الاول ان الحق هنا  
ايام شهر رمضان وصيامها عبادات منفصلة ولهذا لا يبطل البعض بعضها الاخر بخلاف  
الصاوة الواحدة واليوم الواحد وما ذكره اصحابنا اى في حجاجهم قياسا على ما لا يعمل به بعد  
النص على الفرع وعلى علته لكن الشيخ والمتن في دعينا هنا الاجماع ولم يثبت عندنا ذلك فالاول  
يجد يد لنية لكل يوم من ليلة وان قلنا بالاكفاء بالنية الواحدة فان الاول يجد يد لها  
بالا خلاف ثم قال لو نذر شهره عتيا او اياما معينة مشايعة لم يكف فيها بالنية الواحدة  
انما عندنا لعدم النص ثم ذكر وجه الفرق عند غيره وورد الفرع الذي ذكره في التجرؤ  
اشارة الى جوهره علمها ثم قال لكن هذه كلها قياسات لا يعتمد عليها انتهى قال في  
التذكرة جورا صحابنا في رمضان صومه بنية واحدة في قوله ثم نقله عن جماعة من العامة  
وذكر دليلهم عليه ثم حكى عن جماعة اخرى من العامة عدم تجوز ذلك قال وهو الوجه عليه  
بخوضنا في المنتهى ثم حكى عن الشيخ والمتن دعوى الاجماع على الاول واقصر على ذلك لم  
يعتد به بل افق بخلافه ولا يخفى انه اذا لم يظهر فائدة لجمعة الاجماع المنقول فيما نقلنا ولم  
يقم مع تعدده وصدوره من ولقاء الاساطين مقام خبر ائمة عند في مثل هذه  
المسئلة مع ما ذكرنا من تظهير متى يكون كالخبر اربعين يستغنى عنه بوجود دليل اخر هو الصحيح  
يصحح لنا يبدل له حيث يمنع وجود الخلاف الفادح في التلزام اذ ترك لوجود معارض من جنس  
او غير موافق من عدم لا هذا ولا ذاك ولا ما ذكرنا فاذا لا يكون حجة ابدانا لقول بكونه حجة  
مع منعه فيما ذكر كلام ظاهر في رسم صور الحقيقة لا صلاحا كما لا يخفى في قريب من كلامه في  
الكاتبين كلامه في المختلف فانه حكى ولا عن الشيخين المتصفي سلا واني لصلاح الاكفاء  
بنية واحدة وقال الاقرب لمنع واجتمع عليه ان صوم كل يوم عبادة وكل عبادة تفقر الى نية  
حكى عن الشيخين وعن المتصفي التمسوا ولا ننصنا الاحتجاج بالاجماع واجاب بجمع الاجماع

الشيخ الطوسي عليه السلام  
في الاجماع

هذا هو الحق الذي لا يخفى على  
 من فهمه من أهل البيت

مع انه ما نقل خلافا فيه من الامامية ونقل عن الرضا الصحيح بعدم اخلافهم فيه وعدم  
 روايتهم خلافه وقد اتفق ايضا بالمنع في الارشاد والقواعد لا يحضرن كلامه الذي خلاصها  
 ووافق الجماعة في التبعة ولعله لم يلبسهم ولا جماعهم المحصل لا المنقول لان لا يبين مختلف  
 حالها باختلاف النظر بخلاف الثالث فلو كان هو المسند لا تقف فتاويه على فقهنا فوجب  
 في اكثر كتبنا الى خلافه وقال ايضا في التحرير وطى في فوج بهيمة ولم ينزل قال الشيخ لا نص فيه ويجب  
 القضاء خاصة للجماع دون الكهنة ومنع ابن دريس من القضاء ايضا وفيه قوة انه ووافق  
 صرح في كتاب الطهارة بان لا قرب عدم ايجابه لغسل فيلزم عدم وجوب القضاء ايضا حكمه في  
 طهارة القواعد ايضا بعدم ايجابه لغسل وهو ظاهر لا ريب وقواه في طهارة المنتهى يظهر  
 طهارة التذكرة التوقف في ذلك الا انه في كتاب الصوم حكم ايضا بالعدم وخالف ذلك في صوم  
 القواعد والمنتهى طهارة المختلف وصوم فحمله في الاول مما يفسد الصوم ويوجب الاظلال  
 وحكم بان الجماع الموجب للغسل وجوب للقضاء والكهنة ومقتضى ذلك ايجابه لثلثه وقال  
 في الثاني فساد للصوم بوجوب الغسل فان وجبناه فسد صومنا بوجوبه ولا فلا وقال  
 الشيخ لا يوجب الغسل ويفطره الا في الحكم بايجابه لغسل الا فطانه وطى حيانا في فوج  
 تعلق الحكمين به كالمراء ثم ذكر بعد ذلك في موضع اخر منه نحو ما تقدم عن التحرير واما  
 بعد نقل قول ابن دريس هو قوي هو مقتضى الاضطرار في الحكم وقال في الثالث ان  
 الشيخ قال لا نص فيه فيبغي ان يكون المذهب ان لا يتعلق به غسل لعدم الدليل الشريحي  
 عليه والاصل براءة الذمة ثم حكى عن الرضا انه قال قولا في احتجاجه على حكم وطى بربا المراء  
 على ان اصحابنا اوجبوا الغسل بوطى فوج البهيمة وذكر كلامهم قال والا قولى مستدرك  
 الغسل لا تكرر على علة ايضا فانه يدل عليه قال في الرابع بايجابه لثلثه وحكى ولا عن الشيخ  
 في المبسوط ما يقتضى ان الظاهر من المذهب لك مع تردد منه فيه وعن الخلاف انه ليس لا حجة  
 فيه نص لكن يقتضى المذهب ان عليه القضاء لا خلاف فيه واما الكهنة فلا يلزم من الاصل  
 براءة الذمة ولم يوجب عليه الغسل ثم حكى خلافا ابن دريس اخرج على خياره بان الغسل مأل  
 الجنابة وهي علة لفساد الصوم واجباب القضاء والكهنة فاحصل المأل على نحو الملة  
 فيلزم وجود المأل الفرق قال ومن العجب قول الشيخ لا نص فيه ثم ادعى الجماع على وجوب القضاء  
 ولا يخفى انه لم يعتمد في شيء من فتاويه على الجماع الذي هو الظاهر من كلام الشيخ والرضا

جعل في الخلاف دعوى الاجماع وهذا كله يعني غاظنا وقال في التحرير ايضا في كتاب البيع قال  
 الشيخ لا يدخل الصرف خيارا للشرط اجماعا وعندك فيه نظرت قال بعد تفصيل الكلام في العقود  
 ما يقتضي ثبوته وهو اختياره في سائر كتبه وقد نقل دعوى الاجماع في المختلف عن الحلبي ايضا  
 مع القليل بان من شرط صحة القبض ردّه بان الاجماع ممنوع والتعليل ليس بجديد  
 فذلك الاجماع ابن هرقان ايضا في الخلاف عنه في مقام الاحتجاج لم يعياه ووشي من هذه الا  
 جماعات وقال في التحرير ايضا في كتاب الحوالة اذ الحال البائع اجنبيا بالتمسك على الشري ثم رد  
 بالبيع اتم بطلان الحوالة ان كان له قبل القبض سقوط الثمن فيعود على البائع بدونه  
 يرى الشري البائع ورجع الشري على البائع بما دفعه الى الاجتهاد وحمل الصحة وذكر في  
 انه وفان وهذا لا يقتضي الحكم بالصحة فضلا عن القول فيه على هذا الاجماع وقد علم ولا في  
 التذكرة بالبطلان ثم ننظر فيه لم يرض البطلان تجدده بعد الحوالة لا للاجماع وحكم في الارشاد  
 بالصحة واستقر بها في القواعد لتعلق الحوالة بغير المتعاقدين لا للاجماع وقال في التحرير ايضا في  
 كتاب القسطة وما الفاء كتاب الجهرية السلام السفيينة فالقربانه لخرجه ان رموه في  
 الخارج له فالوجه انه لم ولا اجرة لخرجه مع التبع ولو انكسرت السفيينة فخرج بعض المتاع  
 بالغوص اخرج البحر بعض ما خرب فيها فخر رواية عن الصادق ع ان ما اخرج البحر له فله وما  
 اخرج بالغوص فهو خرجه ادعى ابن دريس الاجماع على هذا الحديث انتهى قال في كتاب الفضل  
 بعد ذكر الحديث تمامه قال ابن دريس ان ما اخرج البحر فهو له ولا يحاط به ما تركه اصحابه ليس فيه  
 فهو لمن وجد وغاص عليه لانه بمنزلة المباح كالبيع يترك في غير كلاء ولا ماء من جهته فانه يكون  
 لو اجماع وادعى الاجماع على ذلك انتهى هذا لا يقتضي الحكم بذلك فضلا عن القول فيه على  
 نفس الاجماع المنقول وصرح في التذكرة فيما يليق به ركان الجهرية من السفيينة خوفا من الغرق  
 انه لخرجه واقصر في مسئلة انكسار السفيينة على كراوية ونقل خلاف بفضل العامة في ذلك  
 ولا يحضر في كلامه في ذلك ولا يحضر في كلامه في ذلك في سائر كتبه قال في التحرير ايضا في كتاب  
 الغصب قال الشيخ لو خسر سقوط حائط جازان يستند بجمع الغير بغيره واجه عليه الاجماع  
 وفيه نظر وقال في المختلف قال الشيخ في المبسوط اذا خاف وقوع حائط جازان ياخذ بجمع غيره  
 بغيره فيفسدك بلا خلاف فيه نظرا لانه تصرف في مال الغير بغيره فلا يكون سائقا ولا ينجح  
 ما في ذلك من الدلالة على عدم الاعتماد على الاجماع المنقول مع عدم وجود المعارض المصالح

هذا ما ذكره في التحرير  
 خاما الى حال البيع  
 اجنبيا على الشري في  
 البيع بالبيع

هذا وان كان قبل القبض  
 يرى الشري

سكتة خارجة عن التحرير  
 الكتابين

بلغت في هذا الكتاب  
 جعفر القبر

قال في البحر الرضائي كتاب الوضوء لا يجوز بيع الوقت بجاه وان كان ذاروا فندبت لو وقع خاف من  
 ارباب الوضوء بحيث يخشى خرابه جازبه على رواه اخطابنا قال بن داود لا يجوز بيعه بجاه ثم حكى  
 عنه ان المؤبد لا يجوز بيعه جماعا وان الخلاف في غيرهم قال لو قيل يجوز ان يبيع اذا ذهبت غشا  
 بالكلية ولم يتمكن من غماره ويشترى بشئ ما يكون ونفا كان وجهه وقال في كتاب البيع يجوز  
 بيعه اذا اتى بقاءه الى خرابه او خسر وقوعه فتنه بين ربايه مع بقائه واخلفته واما في سائر كنه  
 ولم يذكر الاجماع المنقول في شيء منها وهو في المختلف المذكور عن المصنف في ضمن نقل الاقوال  
 انفراد الامامية بجواز بيعه صورين لم يذكر احتجاجا بالاجماع ولا احتجاجا لا على مقتضاه  
 فيها ولا في سائر كنه ولم يقتض سائر الاجماع ان المنقولة في الباب هذا كله يعبر بها ذكرنا  
 قال في البحر الرضائي كتاب الشهادات ان قيل شهادة اصل للمدة خاصة في الوضوء بالمال لا غير  
 بشرط عدم العدل من المسلمين ثم قال ولا يشترط السفر والعزلة لا بشرط رواية مطهرة وقال الشيخ  
 في مبسوطه لا خلاف في ان شهادة اصل للمدة لا تقبل على مسلم الا ما يقدر به خطابا في الوضوء  
 خاصة وحال السفر عند عدم السبب يقال وقول الشيخ هنا هو شرط السفر وعرض ذلك في الخلاف  
 الى الاسكافي والجلبي وحكم بخلافه وهو اخصيانه في المواعد والارساد ايضا يظهر من ابن مرفوع في  
 الغيبة اشراط السفر فنسبته الى الامامية وهو مقتضى ظاهر الاية وكثير من الاجماع فلم يعاقل  
 بالاجماع المنقول مع جميع ذلك وقال في البحر الرضائي كتاب الديارات ان الحاجبين معانصف  
 الدين وفي احدهما قال وادعى ابن دوير عليه الاجماع ثم حكى عن الشيخ في المبسوط مقتضى  
 يجب عندنا فيما الذي كامله قال والاصل ما ذكرناه اولاً وان كان الحد يثبت الدال على ان كل  
 ما في الانسان منه اثنان فبذلك لا يثبت على اثنى على الثاني فقلت والاول هو اخصياني وشا  
 كنه ايضا والثاني غشا والغيبة والاصباح وفي الاول دعوى الاجماع عليه كايستبرع عبا المبسوط  
 ايضا وقد عتدنا على النقل لئلا على الاول لا على الاجماع المنقول ولا يتابع معاضة  
 ذكره ربما كان فله خلاف الشيخ المرتضى على ابن دوير فلهذا جملة ما اخترت من الاجماع ان المنقولة  
 المذكورة في الخبر مع ان الوجود منها في كتب تقدم عليه كمرسل ان يخصص كثير منها لهو للجلبي على  
 فتدبر الحجة في كثير من اسائل وقد اشتمل الخبر على كثير من الادلة ودعوى الاجماع المحصل  
 كثيرا ومع ذلك اعرض فيه عن المنقول لا نادرا وهذا كله يقتضي ما ذكرنا كما لا يخفى منها ما ذكر في  
 كتاب المنتهى في كثير من اسائل غير انما قدم وتبعه بما في غيره منها ايضا فقال في المنتهى في كتاب

كل ما يقع في الوضوء

الوضوء  
توفيها اصل في الخبر  
خاصة في السفر والعزلة

فتدبر الدين الحاجبين

كل ما يقع في المنتهى

الطهارة اذا جعل الماء قليلا بالملافة لم ينفه بانما كراهتم ذكر خلاف الاصحاب ذلك واستدل  
ابن دريس على الطهارة بما مورسها النبوى الذى دعى قواتره وهو اذا بلغ الماء كرم لم يجل خسبا  
الاجماع واجاب عن الاول بالمنع لان الشيخ رواه مرسل في المبسوط ولم يسند في غيره وعن الثاني  
بان دعوى الاجماع كدعوى تواتر حديثه واجاب بالخلف عن الاول باننا لم نقف عليه مسندا  
لاحد من اصحابنا بل رواه الشيخ مرسل ومثله لا نقول عليه عن الثاني بالمنع قال كيف يجوز  
بالاجماع في مثل هذه الصورة التي قد وقع فيها من الخلاف ما وقع مع انه لم ينقل القول بعدم  
الطهارة الا عن الاسكافي والشيخ في حديثه فحكم هو بذلك ايضا في سائر كتبه لم يثبت  
ابن دريس اجاب التذكرة عن الخبر بان لم يثبت عندنا انه في المنهى ايضا في الفقاع اذا وقع في  
البئر ان الشيخ المحض بالحجراى في وجوب ان يخرج له الجميع وتبعوا بالصلاح وابن دريس ادعى  
فيه الاجماع ولم يحققه ولم نقف على حديث يدل عليه ثم اسندنا عليه بما دل على انه غير ذلك  
البحث فيه كالحزب وهذا لا يقتضى الاعتماد على الاجماع المنقول ان لم يقنع خلافه ولذلك توقف  
في وجوب الترخيص للمنة والدماء الثلاثة لعدم النص مع دعوى ابن دريس ان من همة فيها الاجماع  
على وجوب نزع الكل فلم يعتمد عليه بل اعرض عن ذكره وعرف في التذكرة ان الحائض لا يجمع الى الشيخ ولم  
يحكم به ولم يذكر الاجماع فيها ولا في سائر كتبه ولم يذكر ايضا ما يقتضى الاعتماد عليه وما ذكرنا  
يقضى خلافا وقال في حكم غسلا الحمام ان الشيخ منع في النهاية من غسلها وقال ابن ابوي  
يجوز التطهير بها وادعى ابن دريس الاجماع على ذلك وكثرة الاخبار والدلالة عليه لم يصل اليها  
من لفد ما غير حديثين ضعيفين ثم قال بعد ما ذكرها ولا نقوى عندى انها على اصل الطهارة  
وقد اختلفنا في جملة من كتبه لقول بالمنع ولعل ذلك الخبرين الجبرين بالسهر والصدية وغيرهما لا  
للاجماع واورد في منتهى جبرار واه ابن ابوي عن النبي صلى الله عليه وآله انه قال فمحووا عنكم عند الوضوء اعيانها لا  
تروى نار جهنم قال ولا امره بها على الاستحباب قال الشيخ في الخلاف ليس بحجب واستدل  
بالاجماع والاصل انتهى وهذا لا يقتضى الاعتماد على الاجماع المنقول ان لم يقنع خلافه وذكر  
في وطى دبر الاعلام اختلاف الاصحاب في اجابا بالنقل اسندنا لا يقتضى عليه بالاجماع الركبة  
هو ايضا اخبار فيه في سائر كتبه لكالاته اسندنا عليه بغيره وربما يابو عن كلامه بقول  
هذا الاجماع ولعله يثبت عند بطريق التحصيل كما يظهر من الخلف لا النقل قال في هذا الصاع  
والذات الذى خاتمه اصحابنا ان الصانع اربعة امداد والذرة طمان وربع ثم قال بعدكم

في هذا الخبر

في هذا الخبر

في هذا الخبر

في هذا الخبر

في هذا الخبر

في هذا الخبر

بعض الاخبار واستدل الشيخ في الخلاف على ذلك باجماع القوم وهذا لا يقتضي النقول على ذلك  
 كما هو ظاهر وذكر في حكم غسل الجنابة انه يجب لنفسه ولغيره استدلال ابن دريس على الكتاب بوجوب  
 او طه ان لو حجة الوجوب انها هو كونه شرطاً في صلاوة واجبة على المكلف جافاً فلا يجب بدونها  
 ورده بالمنع وقال في محل النزاع الا هو فكيف يدعى الاجماع فيه ذكر في حكم اجماع المحض  
 الجمل اقول اعدية اختار منها فيه وفي سائر كتبه لاجتماع مطلقاً وحكى عن الشيخ في الخلاف انه قد  
 الاجماع على ان المستبين جملها لا يختص بها الخلق وقص في غيرها ورده باقاً لا يختص بالاجماع  
 اعرض في المختلف عن ذكره وذكر في السد كقولهم يستدبر ذكر في المشي أيضاً اختلاف الاصحاب  
 وجوب الكفارة في وطئ الحائض اختار هو فيه في سائر ما وقفنا عليه من كتبه الاستصحاب ثم  
 حكى فيه عن المرتضى والشيخ في الخلاف انها احتج على الوجوب بالاجماع ورده بانما يختص ذلك  
 كيف يدعى فيه ذلك وفيه ما فيه من الخلاف مع انه لم يقل الخلاف صريحاً في لافي المختلف انما  
 الاعلى الشيخ في النهاية وقد نقل عنه في الجمل والمبسوط والخلاف هي متأخرة في التصنيف عن  
 النهاية اذ قد حكم بالوجوب مدعيها في الخلاف لاجماع عليه نقله ايضا عن المرتضى كذلك عن  
 الفيد والصدوقين نقله في المختلف عن ابن البراج وابن دريس ابن خزيمة وهو اختيار ابن  
 زهر وايضاً مدعيها عليه لاجماع كابن دريس على ما حكى عنه قد اعرض في المختلف المذكور عن ذكر  
 الاجماع هنا بالكلية ومن المعلوم ان ما يكون عند جهة بمنزلة الخبر الصحيح العالي استدلالاً بغير  
 ان يصل امره الى هذا الحد فيعرض عن ذكره مرة مع شدة الحاجة اليه في الاحتجاج بخصه في هذه  
 وتعدده وصدوره من هؤلاء الاساطين الذين لا يوجد في وفاة الاخبار مثلهم ويردونه  
 بعدم تحقيقه ومنعه في محل الخلاف مع شدته ورجوع صاحبه عنه فان لم يكن خبره بشيء بطريق  
 التحقيق والتحصيل فليكن خبره بشيء بالنقل الذي هو كالمؤثر ولا سيما مع ما تقدم من الروايات  
 المخالفة لجواب اهل الخلاف وكما صح اخبار الاطهار ومن المعلوم انه لا مجال له هنا مثل ما ذكره هذا  
 كله واضح شامد على ما ذكرنا وقال ايضا في المشي في حكمهم في خارج قبل الولادة قال الشيخ في  
 الخلاف ليس يحض منوهة على الاجماع على ان الحامل المستبين جملها لا يختص بخلافنا اذ  
 في ذلك سقط هذا الكلام عندنا وذكر في ستمال التلخيص عند الضرورة اقول ان صاحب ذلك  
 واختار هو فيه وفي جملة من كتبه لان الجواز على تفصيل في ذلك وحكى عن ابن دريس انه استدلال  
 على المنع منه مطلقاً بانعدام الاجماع على ان لا يتم انما يكون بالارض والاطلاق عليه ومنها التلخيص

عند غسل الجنابة

عند اجزاء الجمل المستبين

في رواية تفصيلية

في حكم الجنابة

في حكم الجنابة

ليس احدهما فلا يجوز التيمم به الا للشيخ ايضا لان المأخوذ منهما هو الغسل فحده ما جرى على العضو  
المغسول ورد به ان الاجماع انما انعقد على التمكن من استعمال الارض على هو المضطرب لم يسلم  
تحققه سائنا لكن لا يجوز استعماله على سبيل التيمم الا من توجب الغسل لكن مع الاحتمار  
اتمام الصلوة فلا وذكر في المختلف بخلافه ابن دريس من وجوه تعرض له دعاء الاجماع على ما ذكره  
قال في انتهى ايضا في حكم الصلوة مع النجاسة بعد نقل اختلاف الاجتهاد والاصحاب في ذلك ان  
ابن دريس ادعى الاجماع على جوبه لا غايه على الثانيه مطلقا ثم قال هو الى القول بوجوب  
الاغادة عليه في الوقت خاصه واخاره في جملة من كتبه مع انه لم ينفه العمل بالشيخ في الاستنباط  
في مقام الجمع بين الاخبار وقال انه ينافي ما ذكره في سائر كتبه قد اختلف في المختلف بعض كتبه هي  
ابن دريس للاختلاف لا للاجماع بل لهدى كره فيها اصلا مع انه دعا ابن هرق ايضا كذا القاضي  
شرح الجمل على ما حكى عنه وذكر في انتهى ايضا في حكم من جلى الصلوة فارد فيها نجاسة ان  
الشيخ حكم بطلان الصلوة في المبسوط كما هو من قبل كراهته وقوله في الخلاف قال قال  
ليس كصاحبنا فيه نص من الذي يقتضيه المدعى بطلان الصلوة ثم استدل عليه بال  
وقال لو اننا بالبطلان كان قويا للاضطرار وللجماع فان خلافا في هذه الاعتدالية اورد  
عليه العلامة بان في دعائه الاجماع نظرا لان يكون المراد به جماع الجمهور واذن ذكره ليس خطأ  
فيه نص وذلك غير محتمل عندنا وعندهم قال في المختلف انما مراد الشيخ بالاجماع هنا اجماع  
فهاء العامة لا من بين ولا انه لا نص لنا فيه وقد اختلفوا في ذلك لا للاجماع المنقول بل لغيره  
وذكر في انتهى ايضا في كتاب الصلوة اختلاف الاصحاب في تعيين الصلوة الوسطى والخاصة فيه  
وفي غيره انما الظاهر حكى عن لم يرضى انه يخرج على كونها الصلوة بالجماع الشيعة عليه ايجاب عنه  
بمع الاجماع لانه لا يتحقق مع وجود الخلاف ولم يذكر دعوى الشيخ للاجماع على الاول ولم يترك  
به لعله لما ذكر ايضا ومن ثم تركها معاني لذكره وفردا في المختلف ولم يرجح شيئا من ذلك  
القاضي في الجواهر للاجماع على الاول ايضا وذكر في انتهى ايضا اختلاف الاصحاب في القبلة وحكي  
قول الشيخ بالتفصيل المعروف استدل له عليه بالاجماع ورد به منعه مع ثبوت الخلاف ايضا  
في المختلف علله بان الخلاف فيه مشهور مع انه من مذهب كثير من اهل المدينة ودعوى الاجماع فيه  
اولا لقبول من كثير من الاجاعات المداولة المنقولة وذكر في انتهى ايضا في الصلوة خوف  
الكعبة قولين للشيخ احدهما الكراهة كما في النهاية والاستنباط والمبسوط والجمل الثاني عدم

بطلان الصلوة في حال  
فيما نجاسة

تعيين الصلوة التي  
تعين القبلة

على حال الصلوة  
خوف الكعبة

الجواز مع الاختيار كما في الخلاف ونقل عنه استدلال على الثاني بالاجماع وردده بالنسخ قالوا كيف  
 يصح ادعاء ذلك من غير مخالفة فيما ذكرناه من كونه لا يكون المراد بقوله لا يجوز والكرامة  
 كثيرا ما يستعمل هذه اللفظة في هذا المعنى وردده ايضا في المختلف قال ان الاجماع لم يثبت على التحريم  
 وكيف يدعى الشيخ ذلك واكثر كونه مشتملا على الكراهة دون التحريم وقد استدل في ذلك بغيره ولم  
 يذكره اصلا وذكر في المنهاج ايضا في كيفية الصلوة فوق الكعبة قولين للشيخ احدهما ما في المنهاج و  
 الظاهر من انه يصلي مستلقيا متوجها الى البيت المعسوب بالايمان وثانيهما ما في المبسوط من جواز  
 قائما به زابن يد يد شيئا منها وحكي عنه انه خرج على الاول بالاجماع ونصره عبد السلام عن ابي  
 واختاره هو الثاني على وجه اللزوم واجاب عن الاجماع انه ممنوع منها خصوصا مع ما ذكره في  
 وعن الخبر انه ضعيف لا يثبت عليه عموم ادل على الامر بالقيام والركوع والتجويد واستقبال الكعبة  
 وورد التليين في المختلف واجاب عن الثاني بخوما ذكره لم يعرض الاول على ما في النسخ الموجودة  
 عندي ولعل لوضوح الجواب عنه على طريقته في نظاره مع انه لو كان حجة عنده لم يتردد في اوضح  
 واعلاها استدلالا كان ترك العومات بمسألة وجهها بل محمدا لا يحيا سكر افعلم ان الامر ليس كما ذكره  
 ثم ترك ذكره هنا في التذكرة وتعرض للخبر جوابه خاصة وذكر في المنهاج ايضا ان الذي تخاره  
 جواز الصلوة في السجدة لا شتمه الا حاديت له عليه السلام اكثر الاصحاب بها ثم قال وادعى الشيخ  
 في المبسوط الاجماع على جواز الصلوة في السجدة الحواصل هذا يدل على جواز ذلك عند  
 اكثر الاصحاب هذا يعرب عن اعتماد على الاجماع المنقول حيث يكون حجة من جهة الكاشف لا  
 النكشاف وقد استشهد به على كون الجواز من حيث لا كراهة ما روي عن الاجماع في محل الخلاف على  
 ذلك كما هو احدى الوجوه التي ذكرها الشهيد والجمع بين ما هو العلوم المنقول الذي هو  
 ايضا معلوم كما يظهر من قول كلامه يعلم ان الوجود في المبسوط المنقول منها هو في الخلاف  
 الجواز مع نفسه خالف في ذلك في بعض كتبه قد غرضي ليله لعل انه دعوى الاجماع لا غرض  
 فيها بناء على ان حجة باعينا والكاشف وقد خالف في قوامه في كونه مخالفا للنسخ والمخالف  
 ولم يتعرض فيه ولا في التذكرة وغيرهما للاجاعات المنقولة في مسئلة اصلا وهذا كله من التواتر  
 على ما قلنا وقال في المنهاج ايضا الجواز الصلوة في حجر المعشوس بوزن الارز في المصالح عليه  
 فتوى علمنا ثم استدلل على ذلك بموقوفات ومرسدين اجاب عن الفتوح بارسلها  
 ثم قال وايضا فقد اعتضد به عمل الاصحاب فان كثيرا من اصحابنا ادعوا الاجماع هنا ولم يستدل

تفصيل الصلوة في السجدة

تفصيل الصلوة في السجدة  
 قالوا كيف يدعى الشيخ ذلك  
 واكثر كونه مشتملا على الكراهة دون التحريم

هذه الاجتماعات المشاوية لها مع كثرتها وموافقتها لما ادعاها واستشهد بها على تحقيق السبب  
 الكاشف ذكر في المنهاى ايضا ما وقع بين المفيد الرضوي وبين الشيخ من الخلاف في كيفية صلوة  
 العزلة جماعة وحكي ابن دريس انه ادعى الاجماع على ما ذهب اليه الرضوي ان هو جمل ومخف  
 ورجح هو هنا قول الشيخ واضطربت فتواه في سائر كتبه ولم يتعرض في المختلف وغيره لهذا  
 الاجماع اصلا وذكر في المنهاى ايضا في حكم صلوة التجمع مع المرأة قولين للاصحاب اخبار هو  
 فيه وفي سائر كتبه لكنه وحكي عن الشيخ الاجماع على التحريم والبطالان بالاجماع وذهب الى منع  
 وجود الخلاف اجاب عنه في المختلف بان لم يثبت قال ومن الجمل سئل عن الشيخ بذلك  
 عقيب نقله عن الرضوي خلافه قلت قد ادعى الاجماع ابن هرقا ايضا وعليه كثير من هذا  
 فلم يلتفت العلامة الى شيء من ذلك قال في المنهاى ايضا قال علما ثنائهم قولهم بطلان  
 الصلوة ثم قال وادعى الشيخان الرضوي جماعة الامامية عليه السلام استيداعا عليه الاخبار والمرو  
 من طريق العامة الخاضعة وهذا لا يقتضي لاحدا على الاجماع المنقول ولا سيما على ما هو  
 الشائع بين من تاخروا فدعى هو نفسه الاجماع هنا وفي ذلك كره وفتح الحوظا ما في الخبر  
 والنهاية صريحا فليكن اعناده عليه تصحح الاجماعان المنقولة شاهد ومغاضة لهما هو كما  
 وقال في المنهاى ايضا في رفع اليد في تكبيرات الصلوة انه مستحب وحكي عن الرضوي انه ادعى  
 واجتج عليه بالاجماع ورده بالمنع منه قال نعم العلوم الاستصحابان كان مراد السيد الاول  
 منهما الواجب الاستصحاب المؤكد صحيح التمسك بالاجماع والافلا واجاب عنه في المختلف ايضا  
 بالمنع وقال نعم انه يدل على الرجحان اما على الوجوب فلا ولم يذكر في ذلك كراهة اصلا وقال في  
 المنهاى ايضا قال الشيخ الاكل والشرب يفسدان الصلوة وهو من قبيل الجهل وكافة واجتج  
 الشيخ بالاجماع وهو عندك شكل والاولى ان مطلق الاكل والشرب غير مبطل فالمراد بطلان  
 بحيث يدخل تحت الفعل الكثير فيكون بطلا مستندا الى الكثرة لا الى كونه اكل وشربا انتهى  
 واضطربت فتواه في سائر كتبه واخا في المختلف والخبر ما في المنهاى ايضا ولم يستدلوا  
 مع العلامة الى ما يصادم الاجماع المنقول على تقدير حجية وقال في المنهاى ايضا فيمن صلى الظهر  
 يوم الجمعة اذان واقامة وادان يصلي العصر هل يقطع الاذان الثاني ام لا قال الشيخ يقطع  
 وقال المفيد وابن البراج وابن دريس يؤذن ويقيم العصر ثم اخبار هو الاول نقل عن ابن ابي  
 انه اجتج بالاجماع على استحباب الاذان لكل صلوة ورده بان دعى الاجماع في موضع الخلاف

هذا هو الوجه في صحة  
 بطلان صلواتها على  
 من صلى في العزلة

هذا هو الوجه في صحة  
 بطلان صلواتها على  
 من صلى في العزلة

هذا هو الوجه في صحة  
 بطلان صلواتها على  
 من صلى في العزلة

هذا هو الوجه في صحة  
 بطلان صلواتها على  
 من صلى في العزلة

هذا هو الوجه في صحة  
 بطلان صلواتها على  
 من صلى في العزلة

باطل والجواب عنه في المختلف بعد ذكر ادلة السقوط بان ادلة الذكرانها ما خرج صورة القرآن  
عن الاجماع واضطربت فتواه في سائر كتب السقوط بخلافه في الاكثر وذكر في المنتهى ايضا  
اختلاف الاصحاب في عدد دعوات الجمعة وخلافه واخباره هوفية في جملة من كتب التمسك وفي المختلف  
الاختلاف لكنه في الركعة الاولى وذكر في المنتهى دعوى ابن دريس لاجماع على الاتحاد كما  
الصلوة ولم يعتد به وفي المختلف دعوى الشيخ الاجماع على التمسك ودورده بان لم يثبت لم  
يذكر شيئا منها في التذكرة وذكر في المنتهى ايضا ان المعتمد لو عدل الى سنة اليناام امكان ان  
انه لا يصح ذلك وذكر دليله ثم نقل عن الشيخ انه قال في الخلاف بجمعة ذلك ودعى فيه لاجماع و  
اقصر على ذلك لانه ذكر ما يقتضيه البناء على الاول وذكر في التذكرة قول الشيخ وان كان له  
بالاجماع والاخبار وغيرها وتعرض لادلة القولين وسكت عن الاجماع وبطلان منه الميل الى  
القول بالجواز واخباره في الفوائد والتحريم المنع وذكر ايضا في المنتهى اختلاف الاصحاب في زمانها  
بعد دخول الوقت ومضى مقدرا والصلوة واخباره هوفية في كثير من كتب وجوب القيام و  
حكى عن ابن دريس انه خرج على وجوب القصر بالاجماع وردده بان ادعى صورة الخلاف  
هافت وهو اعرف به ولم يذكر في المختلف اصلا مع تطويل الكلام في المسئلة ولا في التذكرة  
وغیرها وذكر ايضا في المنتهى كتاب التذكرة اختلاف الاصحاب فيها يحجب النص بالانحاس  
للابل وهو الخمس والعشرون فحكى عن الاكثر انه خمس شياء وعمل الخافى انه يجب بنت  
مخاص وابن لبون فان تعدد فخمس شيئا واختاره هو الاول وذكر انه دليل عليه في كتابه  
وغیرها واوردها هو دليل الخالف تكلم فيه وفي توجيهها الى ان قال بالحجة فهذا خبرنا  
لا يعارض ما تقدم من الاحاديث الصحاح المقضدة بعل الاصحاب ثم قال قال الشيخ في  
اجماع الامامية تقدم من خالفه ما خرعه وذكر بقية كلامه وتوجيه الخبر بهذا لا يقتضي  
عتاد على الاجماع المنقول والاجتهاد به مع انه قد نقله جماعة غير المتضى ايضا على ما هو  
المشهور ومنهم الشيخ في الخلاف ولم يتعرض له وصرح هو في المختلف بان هذا لا يستلزم  
والصدوقين الذي لم يلبس والفاضي با في علمنا ان الاغنى الاسكاني ثم ذكر كلام  
المرتضى وتوجيه من غير تعرض للاعتداد على دعواه الاجماع ولا على توجيهه لم يذكره بقية الجماعة  
ولم يذكر شيئا منها في التذكرة وعزى الحق قول الخافى الى جماعة من محققى الاصحاب كما لم ينحى  
غيره ولم يتعرض للجماعات اصلا واقصر المرتضى على قول الاسكاني ادعى كونه مستبونا

على قول من لا يوجب

خلافه في الركعة الاولى

في وجوب القيام

في زمانها

وعلى الاستسكان

بالاجماع والمحمود به فلا ينظر ما في كلامهم من اضطراب الاختلاف في اجماع والخلاف  
 ذكر في المنهني في الاصل الخطاب اعني العدالة في المستحق في المصلحة واخاره هو لعدم وفاء  
 لظاهر العقد وقبول المنيعة والدليل على ذلك عن المرتضى الشيخ اعني اها ودعوى المرتضى الاجماع  
 على ذلك ورد به باننا لا نقض الاجماع مع وجود الخلاف وقد تقدم منع ذلك عن الحق ايضا  
 ادعاء جماعة آخرين له ظاهرا لم يقرض لعلامة لذلك ولم يذكر في الخلاف المذكورة الاجماع  
 بالاجماع اصلا وذكر الاستدلال بالاختصاص وفارضة بالاصل العمومي او هو خبر ضعيف من  
 جهة السند والدلالة والاضمار مع ان الاجماع لم ينفى عنه على تقدير صحة اخباره غالية  
 الاسانيد قد رطها اساطير الاصحاب بلا واسطة عن الامام مهدي وفي الذكر والاحتجاج  
 الاصل ادعاء بعضها الاصل والعمومات بلا اتياب ذكر ايضا في المنهني ايضا عند الفقه  
 الموجب لكونه الفطرة ونقل عن ابن ابي عمير وهو في الاجماع على اعتبار ذلك تصانف فيه  
 ذكره في الفقه ورد به باننا لا نقض ذلك ولم يقرض في الخلاف والاشارة الا انه نقل عن الاول  
 انه من مذهب صفى صاحبنا ومذهب الشيخ في جميع كتبه الا في مسائل خلافه وقال انما يصح ما  
 وافق صاحبنا ونقدم عن الحق منعوا الحكم بوجه من ابن مرة دعائه في ظاهر كلامه في  
 المنهني ايضا في كتاب الخمس فولين الشيخ في اعتبار النصاب العادي انما هو في الخلاف  
 والتجيز والارشاد والقواعد والبصرة اعتبارا وحكي عن ابن ابي عمير عدمه بخلافه عليه  
 بالاجماع ورد به بان دعوى الاجماع في صورة الخلاف ظاهرا بطلان ورد في الخلاف  
 ايضا بالنوع قال كيف يدعى في موضع الخلاف من مثل ابن ابي عمير الشيخ وابي الصالح وغيرهم  
 قلت ومن الجواب انه دعوى الاجماع وفي الخلاف ايضا ولم يذكر العلامة في التذكرة اصلا  
 في خبرها التوقف في الحكم لكنه لا يغير الاجماع قطعا كما صرح به ذكر في المنهني ايضا خلافا  
 صاحبنا في المراد به القربى واتجه هو انه الامام بظاهر الآية ونص جملته من الاجماع وقال  
 في ذكره انما ان الشيخ ادعى الاجماع على ذلك هذا لا يقتضي الاحتجاج به القول عليه ولم  
 يذكر في الخلاف التذكرة اصلا ولكن من الحكم المشهور في الثاني ان علماءنا مع انه نفسه حكى  
 في الاول الخلاف فيه عن ابن الجين وغيره وقال ايضا في المنهني كما بالصوت والشيخ في  
 الخلاف اجازة صاحبنا في مضان خاصة ان يتقدم فيه عليه بيوم او ايام ثم ورد كلامه في  
 سائر كتبه وضمنه مستند الاول ولم يعبأ بنسبة الخطاب الى المنهني ولا في الخلاف وغير

وذكر في المنهاج أيضا خلاف المتضي مع الشيخين حكم الكذب على الله وعلى سوله وعلى الامنة  
 وذكر في الشيخين من الاخبار ثم قال واجتبه ايضا بالاجماع ثم ذكر احتجاج الامرين بالاصل المتك  
 في الاخبار من جهة السند غير وفي الاجماع بانه ممنوع مع وجود الخلاف ثم اجاب عن الفتح بمنز  
 الى احد من الاخبار وحكم بهن ههنا الشيخين لذلك ولا احتياط لا للاجماع ولم يذكر في المختلف  
 والتذكير وغيرهما واختار فيها من ههنا المتضي قد خيرا وبعد ذلك في المنهاج ايضا ههنا  
 المتضي الثاني في عدم وجوب القضاء والكهارة بذلك للاصل ولم يتعرض للاجماع اصلا  
 وتقدم ما يتعلق بذلك عندنا بذكر كلام ابن دريس كلام الحق في المعبر ذكر في المنهاج  
 في حكم وطى الغلام مع عدم الامزال انه يوجب الاطارة لانه يوجب الفسل في وجوبنا الصوم  
 ايضا وقال ايضا في موضع اخر انه يوجب الكهارة واستندك عليه بوجوههم قال وادعي  
 الاجماع على ذلك وادعي المتضي اجماع الامامية على وجوب الفسل على الفاعل والمفعول فيجب  
 القول بنفسنا الصوم ويلزم من اطارة مستحلا الكهارة ولا يخفى على المناظر في طريقته في  
 الاستدلال ولا يتعاقد بكثير جوهرا من هذا لا يقتضي الاعتماد على الاجماع المنقول  
 بنفسه قد ذكر في المختلف لاجماع الذي دعا الشيخ في الخلاف على وجوب القضاء والكهارة  
 بذلك ولم يخج به بل ايجاب الفسل استدلال عليه كتاب الطهارة بوجوه منها الاجماع الذي  
 الذي دعا هو نفسه ليخج بالاجماع المنقول عليه صلا ولم يذكر في التذكرة شيئا من الاجماع  
 المنقولة في المسئلة واستدل بغيرها منا وفي كتاب الطهارة وقد تقدم ما يتعلق بذلك  
 وذكر في المنهاج حكم الكهارة على الجماع في شهر رمضان جبر على القضاء وفي بعض احكام  
 المذكورة فينا في علما ثنائهم قال وهذه الرواية وان كانت ضعيفة السند الا ان حكمنا بانه  
 الاجماع على خمولها مع ظهور العمل بها ونسب الفتوى الى الامم عليه السلام اذا عرفت  
 ذلك لم يعتد بالنقلين اذ يعلم قول رباب المذهب بنقل اتباعهم عن سند في ان  
 الى المصنف وقد تقدم نحو ذلك من الحق في المقابلة بانه عدم دلالة على حجية الاجماع المنقول  
 خبر الواحد بل بما دل على عدمها ثم نقل عن الشيخان حكم النائمة كالمكرهه ومنع ذلك و  
 قال تامة في الكهارة ومنع ذلك وقال في الكهارة في الكهارة للاجماع وهو مقبول  
 في النائمة والطهارة مراد بذلك الاجماع المحصل المنقول وهذا يؤيد ما قلنا ولو  
 يتعرض له في المختلف والتذكرة اصلا بل اقتصر على الرواية ونقل في والى خلافه ع

هذا الأصل في الكذب على الله وعلى سوله وعلى الامنة

هذا في حكم وطى الغلام مع عدم الامزال

هذا في حكم الكهارة على الجماع في شهر رمضان

العاني هو ليه هذا ايضا ما ذكرنا عند غري في المنهجي موضع اخر الحكم بوجوب كتمان بين على  
 الزوج الى الشيخ واكثر علمائنا وذكر الرواية وقال في سندها ضعف ونحن في هذا القول من  
 فيه فاسيد ايضا ما بينا وورد في المنهجي ايضا اخبارا مختلفة في حكم الملامسة الاملاء و  
 حكم في احدها عن الشيخ انه قال شاذنا در مخالفت لفتا مشايخنا كما هم ثم استظهرهم  
 الراوي من مضمونه وذكر ذلك في المختلف ايضا وهذا لا يقتضي حجية الاجماع المنقول  
 عنه ولا سيما على ما هو المتعارف بين متأخر كما هو ظاهر وقد ادعى نفسه جاع كل من يحفظ  
 عند العلم على كراهية التفسير الذي لهوه وفيه ما يند لما ذكرنا وذكر في الاعتكاف في حكم  
 المعتكف ما خرج من المسجد ضرورة اختلاف الاصحاب في ان الحرم عليه هو المنة والوقوف  
 تحت الظلال والجلوس تحته واستقرب هو الاقصر في المنع على الجلوس تحت سقف او  
 غيره لبعض الاخبار ثم استشكل في امته تحت الظلال وحكي عن المتوفى انه منع منه استدلال  
 عليه بالاجماع والاحتياط ولم يعرض لقبوله ولا زده ظاهرا بل كالماتاني في دفعه في المختلف  
 الا انه اقص على تحريم الجلوس تحت السقف وحكمه عن العاني المقيّد والشيخ في المبسوط والبيان  
 والحل في لم يعرض للاجماع اصلا وذكره في النذرة وقال ان المترضى حجة به على المخالفين لم يحجج  
 هو به وقد اختلف فيها وفي القواعد والارشاد والبصرة حرمة المشي ايضا ولم يبين مستند  
 واقتصر في التحرير على نسبة الحكم الى الشيخ والمختلف مناخر عن سائر كتبنا واكثر ما ارجوع  
 اليه لمعرفه فواء او في بها كان منشأ موافقة للشيخ والمترضى بعض من اخرج عنها ما كان  
 اذ ليس هو القياس على الحرم بناء على حرمة المشي عليه سائر تحت الظلال وحسن الظن بالصحاب  
 في مثل هذا الحكم التوقيفي الذي لا ينبغي ان يصدر عنهم لاعتراض لا ينافي فضا القائل  
 على الجلوس كما بن هره وان ادعى الاجماع عليه الله يعلم وذكر في المنهجي ايضا في كتاب الحج  
 اختلاف اصحاب في اشراط الرجوع الى كفاية اخذ رهوفية في سائر كتبنا لعدم وحكي فيه  
 على التخييل انه حجة على الاشراط بالاجماع ورده بالنع في صورة الخلاف ذكر نحو ذلك في المتن  
 مع انه نقل الاشراط عن الشيخين والحل في القاض الطوبى وظاهر الصدوق ورد قول ابن  
 ادريس ان هذا لم يدين هذا لينا احد من اصحابنا سوا الشيخ في التمهيد والجل ورجع عنه الخلاف  
 قال هذا يدل على عدم تطلعه لا قول الفقه فان الشيخ افق به في الخلاف ايضا نقل الاجماع  
 عليه هو اعرف منه المترضى فله عن كثير من اصحابنا قلت هو لا غير الشيخ وابتاعه فقد مر

هذا هو الصحيح  
 في نسخة  
 من نسخة

هذا هو الصحيح  
 في نسخة  
 من نسخة

اشراط الرجوع الى كفاية  
 في نسخة

دعوى بن زهرة الاجماع عليه ايضا فلم يعتد العلامة بذلك ولم يذكره في التذكرة واصلا وقال في  
 المنهى ايضا ان من لم يجد نصا في يجوز ان يلحقه حتى يقطع بها الى ظاهر التذكرة ثم ذكر الخلاف في  
 ذلك وبعض الاخبار والذات عليه حكى عن ابن زهير انه قال في الذي واما صاحبنا واجمعوا عليه  
 لبسهما من غير شق ورده بانه دعوى ممنوعة بكونها ما نقلناه من الخلاف الحديث عن ابن زهير  
 ولم يذكره في المختلف والتذكرة وغيرهما اصلا واخرا في الاول وجوب الشق وحكاة عن الشيخ  
 في احد قوليه والاسكا في غيرهما واضطربت فتواه في بئر كنية قال في المنهى ايضا قال  
 الشيخ في الخلاف لا يجوز للفرق بين حج وعمرة باحرام واحد ودعي على ذلك الاجماع ثم ذكر كلا  
 العالمين ما لا يرد تكلم في الاخبار بما يقتضي عدم القول على هذا الاجماع ومن ثم لم يذكره في  
 المختلف في التذكرة واخرا فيهما الاول وغراه في الاول الى الاكثر وفي الثاني الى علمائنا اتفق  
 الا العالمين واتجه عليه بالاخبار وحكى بعضهم قول العالمين عن المجتهد في الشيخ في الخلاف ايضا  
 قال في المنهى ايضا اتجه الشيخ على عدم وجوب الاستلام بجميع البدن باجماع الفقيه ثم ذكره  
 انه يستحب ان يستلم الحجر ويقبله وهو وفاق بين الفريقين ثم قال انه يستحب ليس في الجرح  
 استدلال عليه بالاصل والاخبار ولم يذكر الاجماع المنقول وهذا لا يقتضي القول عليه كما  
 هو ظاهر وقال في التذكرة يستحب ان يستلم الحجر ويقبله جماعة حكى عن علماءنا استحباب  
 استلام الاركان كلها وحكى في المختلف عن التذكرة وجوب لم الحجر واستلام الركن اليماني وذكر  
 بالاصل وقال في المنهى ايضا قال الشيخ في الخلاف لا فضل ان يقول طوافا وطوافين ثلثة  
 اطواف وان قال شوطا وشوطين وثلثة اشواط جاز وقال الشافعي كره ذلك الشوط وبه  
 قال جماعة اتجه الشيخ باجماع الفقه وبان لا فضل الا باحد وعدم الكراهية انتهى هذا لا يقتضي  
 الاعتناء على اجماع كما هو ظاهر وذكر في التذكرة كلام الشيخ والشافعي ومجاهد بل اتجه ولا حكم  
 وجهه واضح وقال في المنهى ايضا اذا طاف بين الصفا والمروة سبعة اشواط وهو عند  
 الصفا اعاد التسبيح من اوله وليفي سبعا يبدأ بالصفا ويحتم بالمروة قال الشيخ ثم نقل خلاف الجمهور  
 قال اتجه الشيخ باجماع الفقه وبالاخبار والاحتياط وهذا ايضا كما سبق فلا حكم بما حكم الشيخ في  
 التذكرة من دون نقل عند اتجه عليه بالاخبار خاصة وقال في المنهى ايضا قال الشيخ يجوز  
 للفرق والمروة تقديم طوافهما وسبعهما على النصف الى قربان لضرورة وغير ضرورة وان كان  
 ادريس الجمهور كما في ذلك ثم ذكر احتجاج الشيخ بالاصل بالاخبار واحتجاج ابن زهير بالاجماع

هذا الحديث في المنهى  
 في قوله لا يجوز  
 في قوله لا يجوز  
 في قوله لا يجوز

هذا الحديث في المنهى  
 في قوله لا يجوز  
 في قوله لا يجوز  
 في قوله لا يجوز

هذا الحديث في المنهى  
 في قوله لا يجوز  
 في قوله لا يجوز  
 في قوله لا يجوز

وجوابه انه ممنوع خصوصاً مع وجود الخلاف على ان شيئا من ادعي اجماع الطائفة على جواز  
 التقديم فكيف يصح له دعوى اجماع على خلافه والشيخ اعرف بموضع الخلاف والوفاق و  
 انخار في المختلف من هذا الشيخ وقال انه المشهور بين الاصحاب اجماع عليه بالاصل والاختصاص  
 بالاجماع مع انه حكاه الشيخ وابن هرة وغيرهما واجاب عن احتجاج ابن دريس بالمتعرج لانه  
 الاجماع قال كيف يدعى لك والخلاف ظاهر والشيخ قد استدل بالاجماع على تبيينه فقد  
 عن المحقق ايضا منع ذلك وقال في التبيين ايضا وكما علمنا ان من ينفذ من افي من الاثبات  
 فانه يواحد اصحابه يوما اقبلد ونه فيه ويشعرو ويحبب هو ما يجذب الحرم فاذا كان يوم  
 وافقهم على محرم واذبحوا حتى يحرم منهم ثم ذكر احتجاج الشيخ عليه بالاجماع والاصل والاختصاص و  
 اقصر على لك وذكر في موضع اخر منه جملة من الاخبار وقال القاروايات كثيرة فالاولى التمسك  
 عليه لم يستند الى الاجماع وذكر في التذكرة قول الشيخ وبعض الاخبار والدلالة عليه خلاف ابن  
 ادريس لم يمنع واقصر على لك وحكي في المختلف قول الشيخ من تعرض لاجماعه ايضا ونقل عن ابن  
 ادريس انه منع من لك وادعى ان مسنده اخبارا لا حاد لا يلتفت اليها وانه لا دليل عليه من كتاب  
 ولا مسند قطعية ولا اجماع وانما يورده الشيخ في النهاية ليراد الاعتماد على هو طريقتي وكثير من  
 المواضع ولم يوردهما احتياجا في كتبهم وخطاه العلامة في بعض ما ذكره وقال بالشيخ اورد في غيرهما  
 وقال الصدوق والفاضل ثم ذكر جملة من الاخبار والدلالة عليه قال هذه الاخبار منطوقة  
 صحيحة المستند عليها اكثر العلماء فكيف يجعل لك شاذ من غير دليل هل هذا الاجماع من جواز  
 الادلة ومدارك احكام الشرع ولم يخطئه في مكانه للاجماع وذكر في التبيين ايضا في قول الرضا  
 ايام التثنية قولين للشيخ في ان مبداه من طلوع الشمس والزوال انخار هو الاول وغرالى  
 الاكثر وذكر احتجاج الشيخ في الخلاف على الثاني بالاجماع وزد به انه لا يتحقق في صورة الخلاف  
 وقال نعم للاجماع دل على جواز الرمي بعد الزوال لا على المنع قبله وهو المذهب هنا ودد في  
 المختلف بان الاجماع قد دل على خلاف قوله وقال ايضا ان قوله في الخلاف شاذ لم يعمل به احد  
 من علمائنا حتى الشيخ وافق خطابه فيكون لك اجماعا لان الخلاف ان وقع منه قبل الوفاق قد  
 حصل الاجماع وان وقع بعده لم يفتد به الا غلبا بخلاف من يخالف للاجماع وحكي فيه عن  
 ظاهر الصدوقين علم عدم جواز الرمي بعد الزوال وهذا الثاني كالدلالة التمهيدية في التمهيد  
 على كبر قول الاثر والقول الاخر للشيخ من دون ذكر جملة الاخبار غير وانما الاول وقد

حكمه انفاذاً للشيخ  
 من الارواح

حكمه انفاذاً للشيخ  
 من الارواح

يقول الشيخ صاحب الجوامع الغنية مدعين عليه جماع الطائفة وادعى الاول ايضا بقاء الشيخ  
 وغيره لا يخط لان خلاف احوالهم بعد الزوال بخلاف ما قبله وحكي بعضهم هذا القول عن حنا  
 الاصباح ايضا فلنظر ما في كلامهم من اختلاف في نقل الاجماع والخلاف وذكر في النهاية  
 قول الشيخ في جواز الحجة للحر ولخبره بالمنع كما هو خيرة المفيد وابن ذرير الجواز كما هو خيرة  
 الصدوق وحكي عنه ايضا انه قال في خلاف بالكرهية واجتمع على الخطر بالاصل والخبر وعلى  
 الكراهية باجماع الفرقة وقصة العلامة على ذلك وهذا لا يقتضي التعويل على الاجماع سواء كان  
 على الكراهية بالحق الاختصاص والاعتناء كما هو الظاهر لم يذكر في المختلف التذكرة واختار في  
 الاول الاول وغراه الى الاكثر كما المفيد والشيخ في حديثه المرفوع الذي في الحجة والطائفة  
 الحجة وظاهر الصدوق والاسكافي نقل الكراهية عن احمد تولى الشيخ وعن الطوسي نقل  
 الاقوال في التذكرة على نحو ما في النهاية من دليل الجواز على صورة الاحتياج جمعاً بين الاول  
 واختلف منه في سائر كتبه يشعر كالم الغنية بدعوى الاجماع على المنع وحكي في النهاية ايضا  
 عن الشيخ دعوى الاجماع على عدم وجوب الجرح في مثل السبع مع الارادة وفي مثل السبع  
 والسبع مطلقاً وكذا الحجة والعقرب العرب الحداة والكلاب الذئبة طم وعلى جوف في  
 الوحش لما كونه لم يستدل هو بهذا الاجماع بل بغيره ولم يذكر في المختلف التذكرة جملة من  
 هذه الاجماع ولم يستدل بشئ منها وادعى هو نفسه في النهاية التذكرة الاجماع في جملة  
 ما ذكره ذكر في موضعين من انتهى ايضا اختلاف اصحابه مع موثوقهم الطيب على الحرمة و  
 اختصاصه ببعض جناسه اخار هو الاول فيه في سائر كتبه غراه في الحديث الشيخ الى  
 المشهور والاكثر وحكي في موضع احتياج الشيخ على الثاني بالاخبار وفي اخرجها على علم  
 وجوب الكهانة فيما عدا استئذانها بالاجماع ودبانا لم تحقق ولم يذكر في المختلف التذكرة وحكي  
 في الاول القول للشيخ نفسه حكي القول الاول عن الصدوق والعماني المفيد المرفوع في الجرح  
 والدليل في الحجة وظاهر الاسكافي جعله في الثاني هو المشهور ذكر في النهاية ايضا الاحتياج  
 الشيخ بالاجماع على انه اذا جرح الصيد فله اخره كالمثمنها الفداء وعلى انه اذا جرح ضئلاً  
 غير شفع بعد الجرح والنفس ثم غاب عن العين لغير الجرح كما لا وقصه على ذلك وهذا لا يقتضي  
 التعويل على الاجماع كما هو ظاهر لم يذكر في التذكرة ووافقه في الثاني المخبر في الاول ذكر في  
 النهاية ايضا في حكم من جامع قبل اكمال طواف التشا حكم الشيخ بالتفصيل بين تجاوز الوضوء

في الجوامع

حكم الشيخ في الجوامع

حكم الشيخ في الجوامع

حكم الشيخ في الجوامع

حكم الشيخ في الجوامع

حكم الشيخ في الجوامع

عده واخار وهو في حمله من كنية لفصيل بن الحسن اشوط وما دونها للشيخ احار بعضها  
 من هذا الشيخ ثم قال فيما ابل ادرين فانه غير مجازة النصف في حق الطوائف البقاء عليه لا  
 سقوط الكهانة قال قال الاجماع حاصل على ان من جامع قبل طوائف النساء فان الكهانة يجب  
 عليه وهو محقق فيها اطراف دون التسعة اشواط قال ولا يقول على هذا الكلام مع ورود  
 الحديث الصحيح موافقاً على الاضطراب عليه ذكر في المختلف ما جعله يعذب به من كره في الحديث  
 اصلاً وقال في الخبر ان ابن ادرين خطأ هنا وذكر في المنتهى ايضا فاعلم ان الشيخ ان من جدد  
 في فساد الحج فلم يجد عليه بقره ولا منع شبيهه ولا اقيمة البدن واهم ومنها طعاما نصف  
 به ولا صام عن كل مذبة وما وحكي عنه قال وفي خطابنا من قال هو خير مني انما استدل على  
 قوله بالاجماع الفرة واخبارهم ثم ذكر العلامة خلافا للصدوق حيث جعل المراتب ثلثة والاثنا  
 صوم ثمانية عشر يوما استدل هو على الترتيب بغير الاجماع من اوجوه الاغلبية وصنع  
 نحو ذلك في التذكرة وهذا لا يقتضيه انما عليه كما هو ظاهر وقد رفع الكلام في المسئلة في  
 مواضع لا يسها المقام وذكر ايضا في شرائط النيابة في الحج تفصيل الشيخين في حكم الحالف لثوب  
 حنيفة لا بغيره واورد رواية في ذلك ثم قال اما ابن ادرين فانه منع من النيابة الحالف  
 مطم واذا دعى عليه لاجماع واورد الرواية في ذلك بالشد وذهب قال هو ونحن لا نحقق لاجماع  
 هنا ولم نطعم في المنع باكثر من هذه الرواية فان كانت شاذة فلا مستدناء والتشكي منه  
 ممنوعان ويستفي الجواز عملاً بالأصل ان كانت معمولاً بها فكيف سلم احد الحكمين لذين اشبهنا  
 الرواية عليه ما دون الاخر وهل هذا الحكم محض انهى تقدم عن المحقق نحو ذلك ولم يذكر هذا  
 الاجماع في المختلف التذكرة وانما حكى عنه في الاول الحكم بشد وهذا الرواية واضطربت فتوا  
 في كتبه وبما قوى منع النيابة عن الناصب مطلقاً والجواز عن غيره كذلك وفصل في  
 جملة منها كالشيخين ذكر في المنتهى ايضا اختلاف اصحاب في انه يجب الاستيجار للحج الا ان  
 عن البلد مع الامكان والميقات واخار وهو الثاني حكى عن ابن ادرين انه اذا اول و  
 اخرج بتوانا اخبارنا عليه خطأ باننا لم نقف على رواية لاصحابنا في لك فضلاً عن الروايات  
 المتواترة سوى صحيحين ذكرهما وحكم بضعف دلالتها وقال في المختلف ان دعوا باطلتها قالوا  
 نقف في ذلك على خبر واحد وكيف على متواترة وقد تع في لك المحقق في المشبه حيث ذكر على  
 ابن ادرين ان دعوى تواتر الاخبار غلط فاننا لم نقف بذلك على خبر شاذ وكيف دعوا التواتر

هذا الخبر في الخبرين  
 في الخبرين في الخبرين  
 في الخبرين في الخبرين

هذا الخبر في الخبرين  
 في الخبرين في الخبرين  
 في الخبرين في الخبرين

هذا الخبر في الخبرين  
 في الخبرين في الخبرين  
 في الخبرين في الخبرين

ولم يثبت له اشارة من ذلك في التذكرة وغيره فلم يذكر اصلا واختار فيها ما في المتن ايضا لا  
 والعومات ولا يخفى ان دعوى التواتر والقبول من دعوى الاجماع كما اشار اليه سابقا وهذا  
 الاولى بعدم الثبوت يقتضي ذلك الاخرى مثله ايضا وهو ظاهر وقد حكى ابن مفر في الاجماع على ما  
 اختاره العلامة ولم يتقرر له مع انه من دعوى الحجج في المقام على تقدير حجته وقال في المتن ايضا  
 في كتاب المجازة واما بول ما يוכלل جملة طام فيجوز بيعه قال السيد المرتضى ادعى عليه الاجماع  
 قال الشيخ في النهاية بالنسبة من الاول كله الا بول الامل خاصة للاستسقاء به هذا لا يقتضي القبول  
 بالمجازة فضلا عن المتعويل فيه على نقل الاجماع في موضع الخلاف وقد ذكرنا القولين بالترجيح في  
 التحرير ايضا من دون تعرض للاجماع واستقرب في القواعد قول الشيخ وعمل المنع بالاستصحاب  
 وهو لا يارض الاجماع على تقدير حجته وذكر في المختلف اختلاف الاصحاب بذلك لم يذكر في  
 المرتضى الاجماع اما حكى قوله عن ابن دريس عن احمد في قول الشيخ في جملة من حكى المنع عن المقتضى  
 الذي يليه ايضا واستقرب هو الجواز للاصل والعومات لا للاجماع وهذا كله يشهد بما قلنا و  
 ذكر في المتن ايضا قول الشيخ بجواز اكل المازة من الثمرة وحكى عن ابن دريس انه حكم بذلك  
 ايضا وقال ان الاخبار فيه متواترة والاجماع منقطع عنهم عليه السيد بخبر شاذ وخالقين  
 يعرفونه ونسبه لان الحق مع غيره ثم ذكر هو جملة من الاخبار وتردد في الحكم مع عدم العلم بكثر  
 المالك واختار المنع مع العلم بما وفي الزرع مطلقا وهذا ايضا كما سبق ولا سيما مع كوننا نافي  
 مثل ابن دريس في موضع قد عرفت بوجوه الخلاف فيه لم يتعرض لدعوى الشيخ في الجواز في الاجماع  
 على الجواز ايضا مع انه في الغمنا وذكر في مناجر المختار اجماع ابن دريس خاصة وفي نقل  
 كلامه استقرب هو المنع ولم يذكر قليلا من سبق واجتج الجواز بالخيار اجاب عنها ولم يذكر  
 الاجماع اصلا وهذا يدل على كونه عنده بمكان من الاعتقاف بحيث لا يحتاج الى الجواز ذكر في  
 كتابه لا طعمه منه اجماع الشيخ خاصة في من نقل كلامه تركه عند ذكره لاجتماعه ثم تكلم في الا  
 وتوقف في الحكم مع انه لم يذكر قوله بالمنع فكان ينبغي له الاعتماد على الاجماع مع التواتر المنقول  
 والاجاب العدمية وعدم وجدان مخالف كما يظهر من كلامه فاختار في الارشاد بالمنع وما  
 في مناجر القواعد قيل جازا لا كل دون لاخذ بالمنع احوط وقال في كتاب الاطعمة ودواياها  
 ما يمر به الانسان من الشجر والزرع والتخل اذ لم يقصد ولا يفسد ولا يأخذ منه شيئا  
 في مناجر المختار كلام الشيخ في جواز اكل ثمره والتخل ثم قال في الزرع والفواكه اشكال لما

هذا هو المتن في المتن

هذا هو المتن في المتن

في كتابنا لا طعن وهل يجوز تأخير الإنسان من غير الخلق التوزيع والتجريب في رواية فكلامة  
مضطرب هنا ومنشأ الاختلاف الاجماع وقد تقدم ان ذلك كلام صاحب الترمذ ما يتعلق  
بالفهم فهذه معظم ما حضر في من الاجامات المنقولة المذكورة في المتن كلامها فيها  
تصريحاً او تلويحاً على عدم حجتها وقد ترك وخالف منها مع عدم وجود دليل أقوى منها على  
فرض حجتها ما هو أكثر من ان يحصى مع انه قد استدل كثير على غثا ودينا وغيره بما لا وجه له من  
الافقية والاستحسانات والاختلاف الضعيف جداً وبما كانت كبرية من الاجامات  
المنقولة في كتابنا لا يفي ما شأنه في عندنا من أقوى الحجج اعتماداً واكثرها ضعفاً  
ان يبلغ امرها الى هذا الحد ولم يبق ما حضر في من الاجامات المذكورة في كتابنا لا واحد الا ما في  
ظاهره ويأتي الكلام فيه وفي كلامه في منها ما ذكره في المختلف في كثير من المسائل غير ما  
قد علم من تتبعه بما في غيره في كثير منها أيضاً ففي كتابنا لا طعن في حكم البئر نقل عن ابن ابي  
الانقال بائنه يزوج لبول النساء ربوعاً ولو لم يظن كما تراهم من ضائع وفضائم واستدل  
عليه بان الاختلاف المتواتر عن الائمة عليه السلام ودونهم يزوج لبول الانسان ربوعاً  
هو يطلق على الذكر والانثى وورد عليه بان ما ادى الى الاختلاف المتواتر من ادعائها في  
ذلك من نقلها فان كتب عليها شاخا لينة من لك ولم يبلغنا خبري كما جعلنا ذكره يدل على  
دعواه فهي ادعاء فطرية الكلية وذكر في المتن في احتجاجه من ذكر التواتر وقال من مقتضى  
كلها فاسدة وتبع في ذلك الحق في المتبرجيات وورد عليه باننا نطال البئر جداراً لا بغيره  
على بول الانسان ولا يرباه وهم منه قلت قد ادعى بنو هرة الاجماع على جوب نزع الان  
لبول الانسان البالغ فلم يبلغنا الى دعوى التواتر ولا الاجماع وقد تقدم ان ذلك لا يفي  
في الاخرى ايضا ونقل في المتن في الضائع من التفتحة قال ان فلنا بجوارا بغيره لولا الاض  
فيه لقولهم عليه السلام يزوج منها اربوعاً ولو ان ضائاً منجزة كان سائماً غليظاً ليعطى  
نزع الجميع وورد عليه بائنه لم يصل اليها ذلك وانما بلغنا حديثاً يشكره وفيه لو انما اطرد  
الذي حاله الطائفتان وفيه يزوج منها ثلثون ولو ان كانت منجزة ثم تكلم في سنة مع  
ان الاعتماد على النقل في مثل ذلك والى من الاعتماد على الاجماع المنقول ونظائر ذلك  
كثيرة في كلامهم لانطيل الكلام بذلك فما ذكر في المختلف أيضاً خلافاً عن ابن ابي  
في وجوب نزع سبع دلاء لئلا يزوج البئر ان يكون بطريق الاثبات قال فاما ان نزل

ازالة النجاسة

حكماء في الشك في النجاسة

في نجاسة اليد في الوضوء

في نجاسة اليد في الوضوء

في نجاسة اليد في الوضوء

فيها ولم يطر راسه ماها فلا ينجس ماها ودعي على ذلك الاجماع ثم فكر العلامة عليه ذلك تبعاً  
للحقيق كما سبق في في التذكرة الى اكثر علمائنا انه يحسن الاعتسال وذكره ايضا اختلا  
الاصحاب في إزالة النجاسة بالوضوء فغري المنع الى اكثر والى المشهور والجواز الى المتصوف مثل  
عند الاحتجاج على ذلك بالاجماع ورد به بانه لو قيل انه على خلاف عوايه ممكن ان ريد به جاع  
به اجماع اكثر لفقهنا فلم يوافق على ما ذهب اليه من صل الينا خلافة قلت كما لم يقف على كتاب  
مسائل الخلاف للمفيد فقد نقل عنه الحق في الاعتبار المستويات لقول الجواز ايضا مع دعما  
انهم روي عن الامم عليهم السلام في المصريات وتقدم عن المتصوف فيها ما يتعلق بذلك وذكر في  
الخلاف ايضا اختلاف الاصحاب في جواز الاقضاء في الاستنجاء على ما دون ثلثة اجزاء مع  
النقاء واختار هو الجواز وحكى عن ابن ذرير المنع مستدلا بان صاحبنا خير من الماء ثلثة  
اجزاء فلا يجزئ الاقل واجاب عنه بانه يتبع على الغالب بل لا لا لا انما تحصل بالثلثة انما  
فرض حصولها بالافلا فمنع الوجوب قول ان الاحتجاج فينبغي على دعوى الاجماع والقطع من قار  
الاصحاب فينبغي لاعتماد عليه على تقدير حجتيه وقد افق ابن ذرير في جملة من كتب ذلك  
بل لغيره ورجع عندي في الخلف وظاهر ابن زهره دعوى الاجماع على استحباب كمال العدد  
وجوبه فكان قليلا من يتجرب به فانه هنا اقوى ما يستدل به وكان ينبغي ان لا يخالفه في  
كسبه على تقدير حجتيه وذكر في الخلف ايضا اختلاف الاصحاب في وجوب البدل في غسل الاعلى في  
الوضوء واختار هو الوجوب فنقل عن المتصوف الاستحباب قال انه يخرج على الجهة وريح جوار  
الابتداء من طرف الاصابع بوجوه احدها الاجماع واجاب عنه بانه لا يدل على طول  
هو استحباب الابتداء من الطرف بل يدل على ان الجنب ان يشرك بينه وبين الوضوء الطاهر  
دعواه الاجماع ايضا على ذلك رداعلي منكريد الكلية وهذا لا يمكن منعه فاعلى بعضا من  
التبيين وغيره دعوى الاجماع على الوجوب فتصرح به ابن زهره ايضا فكان ينبغي ذكره وذكر  
في الخلف ايضا خلافا للشيخ وابن ذرير فيمن توضع وضوء على الظاهر ثم توضع بالاحد وصل  
العصر ثم ذكر انه اخل بعض من حكى الطهارة في فقال الشيخ باغادتها معا محبا بانه لا ينجس  
الصلوة بالجماع مثلا لا يبينه رفع الحدث واستنابة الصلوة بالطهارة ولم تحصل الوضوء  
الثاني فلا تستباح به الصلوة قال العلامة وهو الاجود عندك لما قد مناه من صفات النبي  
الحجرات الشيخ في المبسوط اختار ما قلناه فخرج في صفات النبي ثم ذكر هذا الفرع الذي لا ينبغي عليه

فاعتماده على ما ذكره سابقا على الإجماع المنقول ولذا لم يستدل به هنا ولا فيما سبق حتى الخلاف  
 في المسألة كما هو مقرر قد تردد هنا في المنهى من جهة آخر وهو كون لشك بعد الانصراف فلا  
 يلتفت إليه وقوى لك قلت فلا يبيح إعادة شيء من الصلواتين ويلزم له التردد أيضا من جهة آخر  
 هو أنه ذكر بعد شرط نيّة الرفع أو الاستبناح نيّة الوجوه والتدبئة لوجود الطهارة ندبا  
 فثبت أن مكان محدثا أو قوضا احتياطا لشك في التحميد ثم علم وقوعه وغسل العنق في الغسلة  
 الأولى وغسلها في الثانية ففي الأجزاء وجهان ولم يرجح شيئا فليزعم أنه قد رد في عادة الغسل  
 أيضا وكذلك في وجوب نيّة الرفع أو الاستبناح مطلقا مع وجود الإجماع المنقول المقضي بأن  
 لا يحتاج تردد في ذلك في الخيرة والأرثاء وغيرهما أيضا واستشكل في الأول بما إذا وجد  
 الوضوء بأثم تبين كونه محدثا وكذا فيما يخفى فيه من جهة ما ذكرنا من جهة كون لشك بعد الانصراف  
 وقال في الثاني لو جدد ندبا ثم ذكر بعد الصلوة خلا لعضو من أحد فاما جهل تعيينه عادة  
 الطهارة إلا مع ندب بينه الطهارة فيكون حكمه بالعادة لا شرط نيّة الوجه لا نيّة الرفع والاستبناح  
 وهذا كله شهد بما قلنا مع وضوحه قال في المختلف أيضا المشهور أن غسل الأضراس مستحب  
 أخا والشيخان حتى أن المفيد قال في غسل الأضراس استحبابا لا اختلافا وكذا غسل الخرم العنق  
 ثم ذكر اختلاف الأصحاب في ذلك ونسبنا المصنف إلى كراهة تشبيهه عليه السلام فعقدا وجوب  
 ثم أخارا وهو الأول وسندل عليه بالأصل والخبر مع أن الشيخ نقل عدم الاختلاف في المفيد  
 وادعى الإجماع عليه أيضا كابن هزم فلم يتجرب بذلك في المختلف ولا في غيره مع أنه هنا أقوى الأدل  
 على تقدير جحجه ذكر في المختلف أيضا أقوالا للأصحاب في حكم وضوء الميت في وجوب الاستحباب  
 وفيه ما أخارا هو في جملة من كتبه الثاني للاخبار مع أنه حكى عن الشيخ في المبسوط أنه  
 وقد روى أنه يوضأ الميت قبل غسله فمن عمل به كان جائزا فإني على الطائفة على ترك العمل بذلك  
 لأن غسل الميت كغسل الجنابة ولا وضوء في غسل الجنابة وحكى عن ابن دبريل أنه قال قد روى  
 أنه يوضأ وضوء الصلوة وهو شاذ والصحيح خلافه وقال قال زكاريّا الشيخ قال في المبسوط أن  
 عمل الطائفة على ترك العمل بذلك لم يجز العمل بالرواية لأن العمل بها يكون مخالفا للطائفة وحكى  
 كلام المبسوط في المنهى أيضا ولم يعتد به قال الشيخ في الخلاف غسل الميت كغسل الجنابة  
 ليس فيه وضوء وفي أصحابنا من قال يستحب فيه الوضوء قبل ثم قال ليل لنا عمل الفرقة على ما قلنا  
 قال ومقال من أصحابنا بالوضوء فيه عول على أخباره روي في هذا الباب يقتضي بلوغ عمره

انظر في المبسوط  
 في كتاب الطهارة  
 في باب غسل الميت

عنده هذا الاجماع واللام يستدل به لم يترك الاخبار بسبب مع انه قال في المبسوط من عمل بها كان  
 جازوا وقال في النهاية من عمل بها كان حوط وعزى بن هتمر الاستحباب الى اكثر اصحابنا فليظفر  
 ما في كلامهم من الاختلاف في نقل الاجماع والخلاف واما كلام ابن دريس فلا يقتضي الاحتجاج  
 بالاجماع المنقول فانه حكم اولي بشئ من الرواية ثم قال والشيخ يراه اخطا طافي لغايته وبسوط  
 ثم ذكر كلامه في المبسوط وقال اذا كان عمل الطائفة الى اخره فغرضه الايراد عليه بما اصرح به لا  
 الاحتجاج بكلامه ذكر في الخلاف ايضا ان المشهور وجوب تفسير الميت تلك المرات ثم نقل قول  
 الدليل بان الواجب فيه واحدة بالفرج الباقي مستحب اخذ الاول فيه في سائر كتبه واحتج  
 عليه بظاهر الامر به في الاخبار ثم قال ولا بد ان يبلغ في التطهير ولا اكثر فاقبل به ولا ان لا يخطا  
 يقتضيه الى ان قال استدل الشيخ عليه في الخلاف بالاجماع وهذا لا يقتضي التعويل فيه على  
 الاجماع المنقول لانه لم يذكره في سائر كتبه وقال في المذكور بعد نقل دليل الذي لا يترك  
 دليله من الاخبار اشهر واحوط فمعين العمل به ثم لو فرض انه ذكر استدلال الشيخ للاستدلال فيكون  
 كسائر ما ذكره غير الاخبار ومن المعلوم ان ما عداها يصلح مؤيدا لها الادلة او قال في الخلاف  
 ايضا المشهور انه يكون يجعل على طين الميت حديثا ذكره الشيخ في اكثر علمائنا قال الشيخ  
 التمهيد يرب سمعنا ذلك مذكور من الشيوخ واستدل عليه في الخلاف بالاجماع الفرض وقال  
 ابن الجيند اذا حل به الموت غصص ليد عينيه الى ان قال ووضع على طينه شيئا يمنع من جوفها  
 ولم اقف لعلمائنا على قول يوافق ذلك ولاصل براءة الذمة من اجابا وندب انهم في هذا  
 يقتضون عدم الاعتماد على الاجماع المنقول لمصدا بعمل الشيخين الاكثر والسمع مذكور  
 الشيوخ في مثل هذا الحكم التذلل في حاله فجمعوا العامة كما صرح به في النهاية المذكورة فكيف  
 حال غيره وقد سبق في ذلك الحق في القبر اخذوا للكرامة في جملة من كتب الا لاجماع بل غير  
 الاحتجاسات الضعيفة كما صرح به في النهاية غيره وذكر في الخلاف ايضا ان الشيخ قال في الخلاف  
 لا يترك على نفس الميت شي من كفوفه واستدل عليه بالاجماع ثم حكى خلافا عن العامة و  
 المفيد حيث جعل كسائر مواضع التجود في التحيط واخباره هو الاول لمسألة يؤمن بضمه  
 المشتملة على انه لا يجعل في منجبه ولا في بصره ومسألة لا وجه فطنا ولا كافورا في الحج  
 للقول الاخر باطلاقه على تحيط اثار التجود وجعله على المساجد السبعة ولا يخفى ان  
 الاجماع اقوى اظهر لانه على تقدير حججه وقد نقل من قبل العامة عن الحلبي الفااض ايضا

ما في قول الاجماع

وجوب تفسير الميت

ما في قول الجيند

تموها

ما في قول الحلبي



على خلافه كما بنى دليس فيما يخص فيه وكف نفسه في الحكم بطهارة المذنب حيث ادعى الاجماع عليها وقال خلافاً بين  
 الجعيد غير معتد به فان الشيخ قال ان صاحبنا تركوا خلافاً لانه كان يقول القياس مع انه وردت اخبار  
 بخاسته بخلاف تفصيله هناك فربما بناء على ضرب من القياس لا يستحسن ان لا تتركى الاما لم يكن  
 فصاعليه بخصوصه فلو كانت الاجماع عند بمنزلة الاخبار صحيحة رواها هؤلاء الاساطين عن  
 الاثمة عليهم السلام بلا واسطة لما ساع لان يردونها مثل ما ذكرنا وقضى كان له هو ردها بالعلم  
 الخاص ان وجد وكان قوى منها او مثلها وهو موقوف في المقام كما يعرب عنه عدم ذكره مع  
 شدة الحاجة اليه في مقام الحاجة حكى في المنتهى قول الاكثر من ابيد صاحب الواسطة ايضا  
 اخذ رفته في التحريم وظاهره لا رشاد قول الصدوق ولم يذكر الاجماع في الاختلاف لم يقتد  
 بها اصلا وقال في المختلف ايضا الشهور ان بول الرضيع قبل ان ياكل الطعام نجس لكن يكره صب  
 الماء عليه من غير ضرورة ان الرضعى ادعى جماع العلماء على نجاسته ثم نقل خلاف الاسكا في  
 ذلك واخذ هو الاول واخرج عليه بغير الاجماع وهذا لا يقتضى نفي نجاسته مع انما يكره عليه  
 في سائر المواضع مما فيه خلاف فشهروا وقد صرح هو هنا في لذكرا بان بول كل ذي فطر سائل  
 غير ما كحل اللحم نجس وجماع العلماء كانه وبان بول الصبي الذي لم يشد بالاطعام نجس بان  
 العلماء ثم ذكر خلاف الحق في قول البهائم والنبات وادعى بول الصبي الاول انه خرق رثما  
 وصرح في المنتهى بان نجاسته بول لا دعى قول علمائنا وسائر علماء الاسلام وذكره فيما مضى في بول  
 ما لا يؤكل لحمه مما له نفس سائله يقول مطلق وذكر فيه خلافا للحق في بول البهائم قال ايضا  
 لا خلاف بين اهل العلم في نجاسته بول الصبي الصبيته الا في داو في بول الصبي لم يذكر خلاف  
 الاسكا في صلا وقد ذكر الاصحاب في سائر كتبهم ما يقرب مما ذكرنا لا يقاس على حق فيه بل الموضع  
 وقال في المختلف ايضا الحق القطب الرومي وابن حزم بالذمة الثلثة في عدم الغشوق عليها  
 دم نجس العين كالكلب منع ابن دليس ادعى خلافه جماع الامامية ثم اخذ رفته في جملة  
 من كنبه الاول وبين حجة قال وابن دليس لم يفتن لذلك فشنع على قطب الدين بغير الحق  
 ذكر ايضا في كتب الصلوة اختلاف الاصحاب في الاوقات فيذكر فيها التوافل حكى عن بعض  
 انه قال في الانصاف انما انفردت به الامامية كراهية صلوة الصلوة وان لتقل الصلوة بعد  
 طلوع الشمس الى وقت زوالها محرم الا في يوم الجمعة خاصة قال في الناصريات عندنا ان يجوز  
 ان يصلى في الاوقات المنتهى عن الصلوة فيها كل صلوة لها سبب متقدم وانما لا يجوز ان

كل ما كان من الله

بما يشاء الله

هذا لا يقتضى القول عليه

الصلوة

كل ما كان من الله

بما يشاء الله

كلام الشيخ في التعليل

هو الذي في التعليل  
المعنى من التعليل

أما في التعليل  
مع التعليل

يبدأ فيها بالنوافل ثم رد عليه بان قوله بالتحريم ضيف لمخالفة الاجماع وان قصدنا الصحاح  
فموجهاً عندنا بدعة قلت قد ادعى المتصني الاجماع صريحاً على ما ذكر في الانصاف فلم  
يعبأ العلامة بذكره سائر كتبه ما يقتضيه أيضاً ذلك وربما ادعى الاجماع أيضاً على خلافه  
وقال في المختلف أيضاً قال الشيخ في المبسوط يلزم أهل الطرق التياسر قليلاً وفي الخلاف والجمل  
والنهاية وعلى المصنف إلى قبله أهل العراق بيتاسر قليلاً ثم اخبرنا هو الاستصحاب حكى عن  
الشيخ احتجاجه بالاجماع والرواية في الجواب المنع من الاجماع وضعف سند الرواية فلو كان  
الاجماع المنقول عند بمنزلة الرواية لكان في علمنا رتبة الصحة ويظهر من كلامه في التمهيد  
التذكير نفي الاستصحاب أيضاً كما هو مذكور من أصحاب قال في المختلف أيضاً المشهور  
بين علمائنا تحريم التجرد في الصلوة على التوبة المعول من لفظن المكان وهو اختيارنا والمضغ  
في الجمل والانصاف والمسائل المصرية لثالثه قوله في المسائل المصرية لثالثه مكرره  
كراهية تنزيه وطلب فضل لا انه محظور ومحرّم انما هو الاول استدل عليه بقوله  
علمائنا اجمع فلا يعتد بالمتصني مع فتواه بالموافقة لان الخلاف لصا درمندان وقع قبل فتواه  
اعتبرت موافقة لانه يكون قد انقعد الاجماع بعد الخلاف وان وقع بعد الموافقة لم يعتد به  
لان صدق بعد الاجماع وقول علمائنا ناجح لانه اجماع لا يجوز مخالفة مع ان المتصني استدل  
في الانصاف على المنع بالاجماع فكيف يجوز منه بعد ذلك المخالفة ولا يخفى ان هذا استدلال  
بالاجماع المحصل لا المنقول وقد نفى الشيخ في الخلاف وغيره خصوصاً او عموماً أيضاً ولم  
يستدل به في سائر كتبه ولا ذكره اصلاً وقال في المختلف أيضاً قال الشيخ في الخلاف ذاك  
كثير واحد للاستفتاح والركوع عند الخوف من خوف الركوع اخبره قال في التلخيص لا يبطل  
صلوة لانه كبريتية مشتركة ثم استدل الشيخ بالاجماع المرفوع على انه عند الضرورة وخوف  
الغوث تجزئة كبرية واحدة وان كان غنائاً وجب الجميع ثم قال العلامة والخوف عند احتيا  
الشاذ ان نوى بالتكبير الاستفتاح والركوع لانه فعل واحد وجهه احدى ولا يمكن ان يقع  
على وجهي الوجوب التدبيري ان قال وجوب الجميع ليس بجيد لان عندنا تكبير الركوع متجزئ  
فليس الجميع واجباً لا احتياطاً ولا اضطراراً اقول قد ذكر الشيخ الحكم في موضعين من الخلاف قد  
جمع العلامة بين كلاميه مع كلامه بغيره ومقتضى كلامه في احدهما انه يكبر عند الضرورة لا المنع  
ويجزي عن الاخر وادعى الاجماع عليه وهو ظاهر في نفي المبسوط أيضاً ومقتضى كلامه في

الاغراض يكملها ودعى الاجماع ايضا عليه فكلامه مضطرب لم يدع الاجماع على وجوب الجمع  
 الجميع في شيء من الموضوعين لو حمل على الوجوب لشرط فيكون صحيحا بالكلية وفي ذلك ذهب العلامة  
 الى ما اخاره في المختلف في التخيروا المذكور ولم يتعرض فيها ولا في غيرها للاجماع في المختلف في  
 بحث الجماعة كلامه في النهاية المشتمل على الحكمة في حالي الضرورة والاختيار وتردد في مراده  
 من الاول واستظهرت مراده من الثاني في شدة الاستحباب لان تكملة الركوع عند مسجدة  
 ذكر في المختلف ايضا اختلاف الاصطحاب في وجوب التسبيح في الركوع والتجويد ومطلق الذكر  
 واختاره هو فيه وفي المنتهى المذكور وغيرهما الثاني وثالثا ان زرين الشيخ في حديثه  
 وغيرهما وحكي عن المرتضى انه قال غماظن انفراد الامامية به القول بالاستحباب للتسبيح الركوع  
 والتجويد ثم ذكر فيه ادلة القولين ولم يتعرض فيها للاجماع مع انه نقل المرتضى صريحا واجمع به  
 بعد ما قال انه مما انفرد الامامية به ونقله الشيخ وابن هرق ايضا وقد ادعى ابن زرين  
 عدم الخلاف في اجزاء مطلق الذكر فلم يذكره ايضا او من ذلك يشهد باننا قلنا وذكر في المختلف  
 ايضا اختلاف الاصطحاب في وجوب سجود الغريم على السامع الغير السامع وحكي ابن زرين انه  
 اوجب نقله عن صاحبنا واستدل عليه بالاجماع وبعض الاخبار ثم اقتصر هو على كماله  
 القولين بالترجيح واختار الاستحباب في التذكرة والخبر وظاهر المنتهى الوجوب في التواضع  
 الظاهر في وجه ذلك الخلاف الاخبار والاجماع وقد حكي الشيخ في الخلاف اجماع الفرق على  
 عدم الوجوب وحكي الخلاف فيه ولم يذكره هو في شيء من كتبه وقال في المختلف ايضا انه  
 استحباب جلوسه الاستراحة واجبها المرتضى اجمع على ذلك الاجماع واجاب عنه بان الاجماع  
 دل على الرجحان اما على الوجوب فلا واختار الاستحباب في ساير كتبه ايضا وغلب في المنتهى  
 علمنا ان الاثر في الحج الحق الى الامامية لم يذكره الاجماع المنقول في شيء منها ولم يعين  
 قال في المختلف ايضا التحوات التكمية حرام وبطلان الصلوة وذكر استدلال الشيخ عليه بالاجماع  
 ولم يستدل هو به بل غيره وياني تمام الكلام في ذلك انشاء الله تعالى والشيخ قال الشيخ  
 النهاية والمنسوبة والخلاف اذا صلى الرجل هو معقوص لشعره فاما بطلان صلوة ثم ذكر  
 فتوى الحلبي والدليل على صحتها والمفيد ظاهرا بالكرهه واختاره ذلك للاصل ذكر  
 احتجاج الشيخ بالاجماع والزوايد واجاب منع الاجماع لانه لم يصل اليها فتوى من نقل ذلك  
 وضعف سند الرواية واحتمالها الاستحباب لم يذكر الاجماع في سائر كتبه اختار الكرام

بإجماع جمهور الفقهاء في الاستحباب

كما يشهد به في العلم النافع

ما جلت في العلم النافع

حرمنا التكليف في العلم النافع

بطلان الصلوة معقوص الشعر

حرفه في الصلاة

حكمه في الصلاة

حكمه في الصلاة

فلو كان كخبر صحيح صريح عنده لعل به قطعا واخبر به لعدم العلم بخلافه وضد مفاد من عباد  
به وقال ايضا قال الشيخ في الخلاف لا يجوز التطبيق في الصلوة ثم اورد كلاما للاسكافي شيخ  
ايضا به وفنوى الجواب بالكرهية اختار ذلك للاصلح ذكر احتجاج الشيخ بالاجماع واجاب بالمنع  
من ذلك لانه على التحريم ولم يذكر في سائر كتبه في التذكرة ولم يحكم فيها بمقتضاه ايضا ولدي  
القواعد كلام يوم الحكم بقرينة في الركوع لكنه مستبعد ولا يختص جهه في الاجماع كما هو  
ظاهر ذكره المختلف ايضا بخلاف اصحاب حكم رد الشلم في الصلوة وحكى عن المنع  
انه قال مما يظن انفراد الامامية به رد الشلم في الصلوة بالكلام وقد وافق في ذلك شيخنا  
المستبش الحسين البصري الا ان الشبهة تقول يجب ان يقول المصل في رد الشلم مثل ما قاله  
السلم سلام عليكم ولا يقول وعليكم السلام ثم حكى عنه الاحتجاج بالاجماع الطائفة على ذلك  
واخبار هو عدم وجوب رد المثل قال لوائى بما يراه من الضمان لم يكن عندك به بأس فلم يعتد  
بالاجماع المذكور مع نقل الشيخ في الخلاف له ايضا وعدم وجود مخالف يعتد به ولا دليل  
اخر يعارض به ثم انه لم يذكر في سائر كتبه او يجب في جملة منها الرد بالمثل لغير الاجماع وذكر  
في المختلف ايضا بخلاف اصحاب اول قول الخطبة للجمعة ونقل عن الشيخ جواز تعدد بها قبل  
الترؤال واستحبابه بحيث يصلى في اول الزوال واتجه عليه بالاجماع واخبار هو فيه في جملة من  
كتب المنع واجاب بمنع الاجماع مع تحقق الخلاف ولم يذكر في سائر كتبه ضلوا وذكروا ايضا الحسين  
للشيخ في وجوب الاضغاف الى الخطبة والاضغاف واستقرب هو الوجوب لا ذلك ذكرها ثم قال  
اتجه الشيخ على نفي الوجوب باصالة البرائة لانه مند الجواب الاصل قد يعدل عنه لقينا المذهب  
وقد بينا ما للجبال للشيخ في موضع اخر من الخلاف حرم الكلام واستند عليه بالاجماع  
فلم يستدل بهذا الاجماع مع موافقته لمذهب لم يذكر في سائر كتبه ذهب في موضع من  
المتن على ان وجوب الاستماع وفي اخر الى استحباب الاضغاف وعدم حرمة الكلام وفي التذكرة  
الى وجوب الاضغاف وحرمة الكلام واستشكلها في التحريم وظاهر لا ذلك وانما هي ما في  
القواعد وحكم باستحباب الاضغاف في التبعة وذكر في المختلف ايضا بخلاف اصحاب حكم في  
صلوة الجمعة في البيت واخبار هو الجواز وحكى عن بلال بن رباح لا يحتاج على المنع بالاجماع على  
ان من شرط انعقاد الجمعة الامام ومن نضبه الامام للصلوة وذهب بمنع الاجماع على خلاف  
صورة النزاع ولم يذكر ذلك في سائر كتبه اضطررت فتواه فيها وذكر ايضا في صلوة العيكة

ان كلام الشيخ في التمهيد يعطى استحباب التكبير الزائد فيها والظاهر من كلام الجلي نقل الاستدلال  
وسائر الاصطاح هو الوجوب استعقب هو فيه في القواعد لك ثم ذكر فيه يحتاج الشيخ برفق  
واجاب عنها وقال مع انه قال في الاستنباط الوجه فيه التقية لواقعها المذكور في من العلامة  
ولسنا نعمل به واجماع الفرقة المحقة على ما قد مضى وهذا يقتضي التعويل على هذا الاجماع كما  
هو ظاهر من وجوه لا تخفى مع ذلك قد اختلفوا في الاستحباب في المنهاى الخير ولم يعاين هذا  
الاجماع الذى دعاه المرتضى في الاستصحاب ثم ادعى الاجماع على وجوب لقنوت بين تكبيرين  
ايضا وبما يظهر من الشيخ في الخلاف دعوى الاجماع على وجوب التكبيرين ايضا ولم يذكر شيئا  
منهما ولا الاول فيما عدا المختلف وتوقف في الحكم في المذكور ولا ريب ان مقتضى ذكره  
المختلف ايضا اختلاف الاصحاب في وجوب لقنوت في العيد واستحبابه قال المرتضى في  
الامامية بايجاب لقنوت بين كل تكبيرين من تكبيرات العيد ولم يذكر فيه لافى سائر كتبه  
استدل له عليه بالاجماع والاستدلال هو به وان اختلفا قوله في القواعد قد اختلفت  
قواه في سائر كتبه على نحو ما ذكر في التكبيرات وعزى استحبابه المنهاى الى كثرة اهل العلم  
ينقل وجوبه الا عن المرتضى ذكر في المختلف ايضا اختلاف الاصحاب في حكم صلوة العيد اختلا  
بعض شرائط الوجوب وورد كلامهم في انها تقتضى جماعا وفرداى ركعها يدل على منع اجل  
من ان يأم فيها باهله في بيته وقال لو كانت الجماع مستحبة لاستحببت هنا اذا لم يستحب في حق  
الرجل مستحب في حق المرأة الاما خرج بالدليل لان فضل الاصحاب في زماننا الجمع فيها قال  
القطب الراوندى جهولا لامامية يصلون هاتين الصلواتين جماعة وعلمهم تحجه وهذا  
لا يقتضى التعويل على الاجماع المنقول ولا شيئا من باب كونه رواية عن المعصوم بلا واسطة  
وهو ظاهر حتى ان جماع الاصحاب على جواز فعلها جماعة ولم يتعرض له وقد اختلف في شأن  
كتبه المذكورة جواز فعلها جماعة وفرداى لم يذكر الاجماع في ثبوتها واختلف في الاول جماعة  
قد ماء الاصحاب سائرهم وهو يقتضى منع على طريقه وذكر في المختلف ايضا تكبيرات العيد  
اختلافهم وجوبها وندبها واختار هو فيه في سائر كتبه لثاني حتى عن المرتضى خيرا الاول  
وادعاء من منفردين لامامية والاستدلال عليه باجماعهم رده بانه على الفعل اما  
على وجوبه فلا وعزى لوجوبه الى الاسكان ايضا في المنهاى الى المرتضى في ظاهر كلامها  
والى او من الخالفين ردا حجة نظام العرف لانه بعد تسليمه ان الوجوب مقتضى الاجماع

في وجوب التكبير الزائد فيها  
صالح في العيد

في وجوب التكبير  
العيد

في وجوب التكبير الزائد فيها  
صالح في العيد

في وجوب التكبير  
العيد

لأن خلاف من ذكر لا يؤثر في اعتقاده ولم يذكر فيها عدل الخلفاء إجماع الرضا صلا ولا اعتد  
وقال في المختلف أيضا قال المتقون الاستصحابا انما انفردت به لا ما ميثاق القول بوجود صلوة  
كسوف المشتري القرب بينه وبين النيران من فائدة هذه الصلوة وجب عليه فضاها ثم  
ذكر كلامه في سائر كتبه وكلام باقي الأصحاب اختلفا وهو فيه وفي التحريم والارشاد و  
القبض والقواعد والذكر وجوب لفضا مع العمد والتسليم مظهر وعدم وجوب مع  
الجهل لا في الكسوف مع اختلاف الجميع دون سائر الايات ثم ذكر الأدلة ولم يقابلها في  
من الاجماع المتقولة الواقعة لقوله والمخالفة كما في الانصاف والخلاف والغنية من  
الاجماع على وجوب قضاء صلوات الكسوف بقوله مطلق وما في الشرائع من دعوى الاجماع  
ظاهر على وجوب مع الاستيعاب العالم ومع التقدم مطلقا والاحتجاج على وجوب مع  
التسليم ايضا مطلقا بالاجماع المتقدم من جميع اصحابنا بغير خلاف على ان من ثمة صلوة  
او نسبها فوهمها حين يذكرها وما نقلنا فيه من دعوى الاجماع على عدم وجوب القضاء  
مع الجهل اختلاف بعض القضاة يدكر هو سنيان من ذلك في كتبه اختلفا في الشبهة صلوة  
الكسوف ما في سائر كتبه ودعى الاجماع على وجوب القضاء مع الاستيعاب العمد على  
علمنا في المذكور وجوب مع الاستيعاب الجهل الى من عدا الفيد سقوطه مع الجهل  
وعدم الاستيعاب مع انه نفسه نقل في المختلف قول الفيد عن جماعة من قدماء الاصحاب  
كالصديقين والاسكافي والجلبي والفاخر وكذا الشيخ والمتقون احد قوليهما فكلما كثر  
مضطرب الفهم وذكر في المختلف ايضا ان الشيخ قال بانه يصل على الدارنا واجبة علينا الاجماع  
ومنع من ان يدرى احتج بانه كافرا بالاجماع ونظام هو في ذلك وقال في إجماع حصل على كثر  
بل اني ليل على لك فيكون منه مذهب وجوب الصلوة عليه لكونه مسلما وبذلك حكم في  
المنتهى لعموم الامر وهو الظاهر من كتبه ولم يتعرض فيها للاجماع أصلا وذكر في المختلف  
ايضا اختلاف الاصحاب في كيفية وضع الجنازة المختلف واجتاج الشيخ على حديثه في الاجماع  
ولم يتج هوب ولا حكم فيه بمقتضا وحكي فيه ايضا عن الشيخ كراهة الاسراع بالجنازة واجتاج  
عليه بالاجماع الفرقة وعلمهم فصل هوبين ما اذا خيف على الميت فيستحب الاسراع واذا  
لم يخف عليه فعلى العادة وقال في المنتهى يستحب الاسراع بالجنازة وهو قول لعلمائهم  
قال المراد به هنا اسراع لا يخرج عن السنة العتاد ثم قال لا خلاف في الاسراع بفرد الطحا

حكم قضاء الكسوف

في كسوف القمر والشمس

كسوف الشمس والقمر

لضعف الفساد على الميت من الإبطاء وذكر في التذكرة كلام الشيخ ودليله من الأخبار والجماع وذكر هذا الجهور وادّعتهم واقص على ذلك لأنه لا يحمل فيما دل على الإسراع حمله على ما إذا لم خوف على الميت قال فيجوز الإسراع إجماعاً وهو شيعي ووافقه الشيخ والقصيل بما في المختلف وقال في المختلف أيضاً قال الشيخ في الميسر يذكره الجهور للتقرير يومين بلنا إجماعاً ومنع ابن اذريرس لك وقال أنه من فروع المخالفين ولم يدين هذا أحد من أصحابنا ولا وضعه كتابهم إنما هو قول الشيخ واحتج عليه بما يقتضيه من ثبوت الإجماع وذكر في التذكرة كلام الشيخ وقال أنكره ابن اذريرس لا تنزل فيستحب وهو يشعر بالميل إلى الثاني وذكر في التحرير والتمهيد في الشيخ من دون ذكر الإجماع وقال في الأول منه نظر وقال في الثاني وخالف فيلزم من ذلك أن يكون ثم استدلل عليه ذكر دليل الشيخ وإجاب عنه ولم يتعزز الحكم في سائر كتبه وهو يشعر بعد الكل وذكر في المختلف أيضاً أن المشهور بتقديم صلوة الاستسقاء على الخطبة ثم ذكر كلام ابن اذريرس وخلاف ابن الجعيد واحتج على الأول بمعتبر بلغة لنا ببعض الأخبار الضعيفة ثم ورد رواية مخالفة تكلم في سندنا وحكى عن الشيخ أنه قال هذه رواية شاذة غالية لا جماع الظاهر المحقق لأن علمه على الرواية الأولى ثم ورد أحسن حديث بلغني في الباب قال أنه وإن لم يطل ما ظنناه لكن دلالة على ما أخاره ابن الجعيد قوى ولا يخفى أن هذا لا يقتضي التعويل على الإجماع بنفسه بل لا مع الخبر وقد ادّعى الشيخ في الخلاف وابن هرة أيضاً ولم يذكر ذلك اختار في سائر كتبه ما هو المشهور لغير الإجماع بل لم يذكره أصلاً نعم غرضه التمسك بالمشهور علماءنا وفي التذكرة اليه المجمع وقال في المختلف أيضاً المشهور استحباب لفكته في شهر رمضان زيادة عن نوافل الشهور وادّعى سائر الأجماع ثم ذكر خلاف الصدوق وغيره وأخبار فيه وفي سائر كتبه الأول واستدل عليه بنوع استحسان ضعيف وبالأخبار لا بأس لكنه قال في الروايات منظاراً بالإجماع عليه خلاف الصدوق بعيد لا يعتد به وادّعى في التمهيد ولا اتفاق الكراهة لعدم علمه عليه ثم قال في مقام الاستدلال ولا أن الإجماع واقع على استحباب الصلوة إلا من شدة وغرضه في التذكرة إلى علماءنا وإلى الجهور وقد ادّعى في الخلاف في الانتصار للإجماع على ذلك وكذا الخلق فأملاً أن خلاف الصدوق لا يعتد به لأن الإجماع تقدم من آخره وكذا الشيخ في الخلاف ظاهراً مع أنه حكى الخلاف فيمن قوم من أصحابنا وقال في المختلف أيضاً قال الشيخ في الخلاف إذا سمي خلف من يقتد به يحل الإمام عنه وهو كما

هذا الخبر لا يثبت

تقديم صلوة الاستسقاء على الخطبة

استحباب لفكته في شهر رمضان

هذا الخبر لا يثبت خاصة

وجوده كعدمه بل قال جمع الغفها ثم نقل عنه أنه حكى في ذلك خلافا من مكحول الشافعي حيث أن  
قام مع قعودا ما لم يجد للسهو واستندك بالاجماع وقال قول مكحول لا يعيد بانه محجج بغيره  
مع ذلك ما نقله عن قال العلماء والتحقيق هنا ان نقول كل ما ياد به فعلها المأموم ان نقصان ما  
يجب فيه التجدد فانه يجب عليه التجدد واما السك مع حفظ الامام فلا يتم ذكر الاجماع الشيخ  
الذكور وبالخير اجاب بانهما محمولان على السك مع حفظ الامام اما على فعل الموجب للتجدد فيجب  
العلم فلا قلت حمل الخبر على انما الاجماع فلا الفرض رده بعدم ثبوت علمنا ادعاء كما صرح  
في سائر المواضع قد اخار في التمهيد ما اختار منها وحكي في التمهيد وقول المرتضى في الحبا  
بانه ليس على المأموم بعد ما التمهيد وقال الطبق الجمهور على ان لا مكحول محمول ولا ينقل هنا  
عن احد من الاصحاب ان الفرض للاجماع واخار في التمهيد ولا في بيان ما يوجب سجود السهو  
قول الشيخ من دون تعرض للمقتضى عنه وعن غيره من الاصحاب بل قصر على نسبة الى الجمهور  
وحكي عن مكحول انه لما قام مع قعودا ما لم يجد للسهو وقال لا عبرة بطلان مع تقاضيه ثم ذكر  
تفصيلها فيما وقع من المأموم من النقصان ثم قال ولو قيل بوجوب التجدد في كل موضع يسجد  
للسهو فيه كان وجه القول حدهما علمهما ليس على الامام ضمان وهذا يقتضي التردد  
العدول والمصرف في القواعد والارشاد في بيان ما لا حكم له على انه لا سهو ولا امام ولا  
مع حفظ الاثر وادى في الخبر ان لو انفرد كل منهما بالسهو واخص به وجه هذا يقتضي الفتوى  
بما في المختلف والتمهيد لم يذكر بينهما ولا في التمهيد وفي غيرها الاجابات المنقولة على المصنف  
على المضائق في القضاء لا اعتد بها وبالجواب مع اتفاق ائمتها وذكر في المختلف ايضا  
اختلاف الاصحاب في اشتراط الفرض في صلوة الخوف بالسهو بالجماعة واخار هو المختار  
وحكي عن الشيخ وابن زيد ايضا نقل اختلاف الاصحاب في ذلك وربما يظهر من كلامنا دعوى  
الاجماع مع ذلك على عدم اشتراط السهو بالجماعة في كل ما يكتفى به عن التمسك بالاجماع  
الذي يعتد به في تخصيص التكيف فلا يتم حجج العلماء في شيء من كتبه ولا ذكره الا في المختلف  
مع احتياطه فيها لعدم مطلقا ونقل في المختلف قول ابن هجران في الخوف بقوله  
الصلوة سواء كان الخائف خاضعا ومساغرا ولم يذكر استدلاله عليه بالاجماع مع نصحه  
بذلك وكونه وفق بمخاره من عدم اعتد بالجماعة فان الشيخ وابن زيد خالفوا في ذلك  
ذكر في المختلف ايضا قول الشيخ في ما منه الضمير للمتمم لظاهره واخار هو المختار وذكر

ماہنامہ علمی و ادبی

تاریخ ۱۳۰۲

حرفیہ

احتجاج الشيخ على الجواز باجماع الفرقة لا يتم لا يختلفون في أن من هذه صفة بارز الصلوة واجاب  
 بمنع الاجماع على وجوب تكليف غير البالغ بل لو قيل بالصدك كان أولى قبل ذلك في سبيل لا على  
 مخاره ان العصب ليس ما مؤرا اجماعا ولم يذكر الاجماع في سائر كتبه وذهب فيها الى قوله في الخلاف  
 الا في النقل فله كلام فيه في بعض كتبه وحكي عنه في صوم المنهجي عوى عدم الخلاف في استلزام  
 البلوغ في الامام وقال في الخلاف ايضا قال لم يرضوا الانصار والظاهر من مذهبه ما تبين  
 الصلوة خلفه لدا لثرا غير محجرة للاجماع والاحتياط ثم اخبر هو ذلك في ماله في سائر كتبه لغير  
 الاجماع بل لم يذكر فيها الصلوة الا انه عرى الحكم في التذكرة الى علمائنا وقد قال المصنف ولا تماثلن  
 افراد الامامية به كراهية امامته ولدا لثرا ثم حكى ذلك عن بعض العامة ايضا فرب بعضهم  
 بين الامامية بما استظهره من منسبهم وهذا يضعف الاحتجاج بما ادعاه من الاجماع  
 تخصيصا فضلا عن كون من منقول نعم ما دعا غير المصنف لم يتعرض العلامة له وقال في الخلاف ايضا  
 قال الشيخ في المبسوط كره للامام ان يطول صلواته نظرا الى من يحج فان احسن بداخل لم يكن التلويح  
 ليحقق لدا اهل الكوع ثم اخبر هو في سائر كتبه لا نظار وفاقا للشيخ في التمهيد في باب الاسكا  
 واجتج عليه بالخبر وغيره ثم قال في الرد على دليل الشيخ والجهل بالشيخ قال في الخلاف  
 يستحب للامام اذا احسن بداخل ان يطول الكوع حتى يلحق لدا اهل واستدل عليه بالاجماع  
 والخبر انه انتهى عرى ذلك في المنتهى الى علمائنا وذكر في الخلاف ايضا اختلاف اصحابه في  
 حكم قرائة الامام وموم ونقل عنهم انه لا كثيره وحكي عن ابن زرين انه ذكر خلاف الاخبار في  
 ذلك وقال ما يحصل ان طهرها وهو الذي يقتضي وصول المذهب منها انه لا قرائة على  
 الامام طهرا في الاولين ولا قرائة ولا تسبيح عليه في الاخيرين لان الامام ضامن للقرآن  
 بالخلاف وحكي عنه قبل ذلك في صلوة الخوف انه قال ان يصح عند اصحابنا الصنفين  
 الاجماع حاصل عليه انه لا قرائة على الاماميين فانهم ثمانية الامام في المغرب حكى هناك  
 عن المصنف الاسكا في خلاف ذلك ونقله هنا ايضا عن جماعة من اصحاب اخبر هو  
 ذلك وذكر فيه ايضا في حكم سفر الصيد المجازة اختلاف اصحابه في ذلك وحكي ابن زرين  
 قال ركوا اصحابنا باجماعهم ان يتم الصلوة ويغطر الصلوة وكل سفر وجب التفصيل في الصوم  
 وجب تفصيل الصلوة في هذه المسئلة فحسب للاجماع عليها ثم استقر هو في سائر  
 كتبه وجوب التفصيل فيها وفاقا لظاهر جملة من القدر اولم يتعرض للاجماع المذكور في مقنا

حكم ما في الدنيا

نظروا في صلواته

حكم في ثلث الناموس

حكم في ثلث الناموس

الحاج لم يقب فيه في شيء من كنهه لوضوح الجواب عنه على طريقته وذكر غيره في الخاستلان  
 الشيخ خالف نفسه بابل الصوم من النهاية حيث قال كل سفر لا يجوز له فيه التقصير بالصلاة لم  
 يجزه التقصير في الصوم وقال المتضي في الانتصاف لا خلاف بين الأئمة في أن كل سفر سقط  
 فرض الصيام وخص في الانظار هو بعضه موجب لتقصير الصلاة أقول قد ادعى ابن هرق  
 أيضاً ذلك وهذا عجيب أيضاً فان المفيد وعلى بن بابويه خالفوا في المسئلة المذكورة فما  
 افضل علماء الأصوليين والحدثيين ثم ان العلامة لم يعتد أيضاً بما ادعى ابن دريس وأية  
 صحاب له باجمهم وكان هذا ان صح اولى بالاعتماد من دعوى الاجماع ولعل منشأ ذلك  
 نسبة الشيخ له الى رواية اصحابنا وقد اختلف كلام ابن دريس في معنى ذلك فمعه يجعله  
 على كونه روايتهم باجمهم بهذا صرح في حكم ميراث الخنثى ومعه يقول انه لما يقتضى كونه مرياً  
 من طريق اصحابنا لا الخالفين فلا يصلح ح لا اعتماد وهذا هو الظاهر الاول يكن بالوجدان  
 ولا سيما فيما نحن فيه ولا يخفى ان اضطراب كلام ابن دريس في مثل ذلك مما يوجب الفتح في بعض  
 دعاويه وذكر في المختلف أيضاً في كتاب الزكوة اختلاف اصحابنا في حكم الفاء بالسبك في الحول  
 من الزكوة وحكى عن الشيخ في النهاية استحباب الزكوة وعند في الخلاف ان عندنا انها تجزيه  
 وعن المتضي في المصريات انه لا زكوة في السبائك الا من هو من الزكوة للاجماع ثم اخبره فيه  
 كما في سائر كنهه عدم الوجوب فافالجماعة من القدماء وذكر فيه في اخر المسئلة استدل في  
 في الانتصاف على الوجوب بجماع الطائفة ودعاؤه ان الاجماع قد تقدم ابن الجني ذلك ما  
 عنه اجاب ان هذا الكلام مدفوع لما بينا من قيام الخلاف فكيف يجوز التساؤل لاجماع  
 مثل ذلك قول قد ادعى ابن هرق الاجماع على ذلك أيضاً وربما يظهر من خلاف فعل الخلاف  
 وقد تقدم عنه فنبهه لينا ولم يذكر شيئاً من ذلك في المنتهى ولا في غيره ولا اعتد وحكى  
 فيه عدم الوجوب عن الشيخ في النهاية وكذا في الاخبار وعن المتضي السائل الطبري والمفيد  
 الفاضل والحلي وحكا في المختلف عن ظاهر المعاني مع انه نقل عنه بعض تلك التخصيص بخلافه  
 حكا المتضي عن الاسكافي كما في الحق عن الثلثة الاول فابن الاجماع الذي ادعى المتضي  
 فضلاً عما ادعاه ابن هرق مع تاخره واجبه من ذلك استدل ابن دريس على عدم الوجوب  
 بانه الذي يقتضيه صول المذهب هو ان الاجماع منعقد على انه لا زكوة الا في الدواب و  
 الدارهم بشرط حول الحول ثم انه حكى هذا القول عن المتضي في الطبري في مسئلة ذكر

مفتي الديار الكبرى  
 اصحابنا

مسئلة الزكوة  
 في الزكوة

وأورد عبارة الشيخ في الدلالة على خلافه ما ذكره في فوائده المختلفة بيننا وبين علمائنا  
 الأجلاء إذا زاد على مائة وعشرين ولو بواحدة وجب فيها لكل حبيب من حقه وعن كل أربعين بنت  
 لبون ثم حكى عن كثير من علماء الأخبار والتشيع والاسكان والعراق والصدوق والديلمي والحلي  
 القاضي لم يقص في الجمل ونقل عن الشيخ في الخلاف أن الذي يفيضه المذهب ان يكون فيها ثلاث  
 نبات لبون والمائة وثلاثين ففيها حقة ونبات لبون وعن المرتضى في الانتصار ما يحصله ان توافر  
 انفراد الإمامية به انه لا شيء فما زاد على مائة وعشرين الى مائة وثلاثين ففيها حقة ونبات لبون ثم  
 استدل عليه باجماع الطائفة والاصل اختلاف الإمامية في حكم الزيادة وعدم دليل قاطع  
 على وجوب شيء فيها وبخبر عامي باخبار خاصة ادعى انها اكثر من ان تحصى ثم اخرج العلامة على  
 الاول باخبار صحيحة واجاب عن دليل المرتضى بالمنع من الاجماع وقال بل لو قيل بوقوعه على خلافه  
 كان اقرب اليه ان المرتضى قال في مسائل الناصية وذكر كلامه الذي يحصله موافقة المشهور  
 الاستدلال عليه باجماع الطائفة وبعض الاخبار العامة وانه عارضها بخبر عامي يفيض شيئاً  
 من قبضته واجاب عنه ولم يذكر شيئاً مما يدل على وجوب شيء اصلاً اقول ذكر ابن ادریس العلامة  
 في المنهاية ومع في الناصية ما ذكره في الانتصار ادعى الاول ان في الناصية ما هو الصحيح  
 عليه الذي يفيضه اولنا وشهد به اصولنا والمؤثر من الاخبار والاجماع منعاً عليه  
 وغراه الحق والعلامة في المنهاية المذكورة الى علمائنا وقد حكم ابن زهره ايضاً ثم استدل عليه  
 بالاجماع والاصل في نفي وجوب شيء قبل بلوغ مائة وثلاثين وبخبر عامي في ذلك ذكر المرتضى الاضافاً  
 ايضاً وانه يفي على الجمع بين المشهور وكما في المرتضى لذلك ادعى الاجماع وهو كما ترى ذكره في الخلاف  
 ايضاً في النصاب الرابع للغير قولين احدهما للمرتضى جماعة ممن نقله عنه ومن تابعه عنه ومنهم المنيد  
 كما وجدنا في المقنع وحكاه عنه ابن ادریس والحق والعلامة في المنهاية المذكورة والاخر للشيخ  
 جماعة ممن نقله عنه او تابعه عنه ومنهم المنيد كحكاه في المقنع ونقل عن الشيخ في ضمن نقل كلامه  
 انه ذكر خلاف المرتضى واستدل على خطأه باجماع الفرق واختار العلامة فيه وفي الفوائد الاثر  
 والبعض الثاني لا للاجماع والبرهان في الخبر والمنهاية الاول فلا يكون معضداً على الاجماع على  
 ان حاله في ذلك في الخلاف ايضاً اختلافاً لا صحة في الحقيقة فلو بهم وحكى عن الشيخ في المطبوعة قال  
 عندنا هم الكفا الذين ليسوا بالمتبعين من مال الصدقات الى الاسلام وينا الفون وينا الفون وانه لا  
 يعرف اصحاباً مؤلفة اهل الاسلام واختار هو فيه وفي جملة من كتبه دخولهم في المؤلفه وفانما

حكمنا ان لا ياتي على ما  
 في غيرنا

حكمنا ان لا ياتي على ما  
 في غيرنا

حكمنا ان لا ياتي على ما  
 في غيرنا

المفيد وغيره واقصر في الارشاد على ذكر الكمثر وهو شعير وواقفة الشيخ ولم يذكر الاسناد  
 بالاجماع في شيء من كنبه وذكر في المختلف ايضا في تفسير الرقاب عبارات مشتملة على الناموس بدعي  
 الاجماع فيما لا يفتني بذكره ولا يفتي هو به وذكر في معنى الغفل الذي يحرم عليه اخذ الصدقة كلاما  
 للفقهاء مشتملا على الاسناد لال بالاجماع على انه المستغنى القادر على كفايته وان لم يملك ضايا ولم  
 يستل هو به ثم ذكر ان الاستغناء بالكسب يجري مجرى الاستغناء بالمال ونقله عن كثير من الاحاديث  
 وسامهم وحكي خلافا في ذلك مجهول الفاعل واسناد على الاول بانه اشهر بين علمائنا حتى ان  
 الشيخ ادعى في الخلاف عليه الاجماع من الفرق وبانه احوط وبغير ذلك وهذا لا يقتضي المعويل على  
 الاجماع المنقول ومجيبه عند نفسه ولا سيما مع اسناد له كثير لا يجري الكثرة والشهرة والاحتياط  
 ونحوها من المؤيدات التي يقطع بانه لا يفتي بها بنفسه ولم يستدل بشيء من الاجماعين في كتابه ولا  
 ذكر هذا ذكر في المختلف ايضا في اقل ما يعطى الفقير من الزكوة اقوالا للاصحاب اخار هو فيه وفي  
 الفواعل والارشاد والذكرة ان اقل خمسة دراهم على سبيل الاستحباب يجوز ان يعطى اقل من  
 درهم وفاقا للمرتضى في الجمل والحلي وحكي عن المرتضى في الانصارية ادعى الاجماع على انه لا يعطى  
 اقل من الخمسة وقال ترمذي ان اقل درهم واحد وادعى في المصير ان الاجماع على ان اقل ما يجزى  
 درهم وحكي عن الدليل والطوسي ما يشعر بان الاختلاف في تعيين المقدار وان هناك مقدارا  
 معينا لا يجوز النقص منه فهذا متفق عليه بينهم ثم اجاب عن احتجاج المرتضى بالاجماع بانه ممنوع  
 ان قصد به الوجوب الا فهو المطلوب قول فدا دعي بن زهرة الاجماع على نحو ما في الانصار  
 واورد الرواية ايضا وهذا كما سبق فيقتضي التحديد متفق عليه رواية وثقوى وهذا هو المعروف  
 بين المتأخرين ايضا ويدل على اجباو عديدة مشتملة على الصحيح وغيره مخالفة لمجمل العامة كما  
 نص عليه العلامة وغيره ومؤيد بما ذكره في زكوة الفطرة فاذا لم يعيد بالاجماع ان المنقولة  
 في مثل ذلك فكيف في غيره ثم انه لم يذكر شيئا منها في سائر كنبه واخباره في ظاهر المنهاج والتحريم البصر  
 ما هو المشهور وادعى في الذكرة الاجماع على ان النفذ المعروف على وجه الاستحباب الوجوب  
 مع انه خلاف نص كثير منهم وظاهر اخرين وليشهد به كلامه في المختلف ايضا وذكر في المختلف ايضا كلاما  
 للفا في تحديد لوقا الذي لو قدم فيه الزكوة جاز احتسابه منها ونقل عنه انه ادعى وتاثر  
 الاخبار عنهم به عليهم السلام ورواه بانها متصل لينا وقال فيه ايضا قال الشيخ في الخلاف يجب  
 في المال سوى الزكوة وهو ما يخرج يوم الحضانة لضعف بعد الضعف والحقة بعد الحقة

هذا ما ذكره في  
 المختلف

مضافا الى  
 ما ذكره في  
 المختلف

هذا ما ذكره في  
 المختلف

هذا ما ذكره في  
 المختلف

والشهوة الاستحباب هو الاقرب ثم ذكر احتجاج الشيخ باجماع الفقهاء واخبارهم وبالاية واجاب بالنع  
من الاجماع على الوجوب قال نعم الاجماع على الارجحية الشامل للندب الواجب المشهور والندب واجب  
عنه في التذكرة ايضا بالمنع ولم يذكره في المنهاج صلا مع اختياره الندب اقتصر في التحريم على ذكر  
القولين وهو لا يقتضي التوقف من جهة الاجماع كما هو ظاهر وذكر في المختلف ايضا في فطره المملوك  
الغائب الذي يعلم حيوته قولين احدهما الوجوب هو اختيار ابن ادريس وسند لا عليه بانه يجزئ  
عقده في الكفارة اجماعا فيجب فطره ايضا واجاب بجمع الاول ولا يمنع الملازمة ثانيا وذكر في  
تبيين جنس الفطرة وما يعبر فيه لا اصلا اجماعات لم يجمع بها وخالف بعضها في جملة من كتب ولا  
جدوى في ذكرها ونقل عن الصدوقين واكثر اصحابنا انه لا يجوز ان يعطى الفقير الواحد اقل من  
صاع وقال حنبل المرتضى في الانصاف قال انه لما انفردت به الامامية خلافا للباقي الفقهاء و  
اسندل عليه بالاجماع والاحتياط ثم قال هو اني لو اجدت من علماءنا السابقين قول يخالف ذلك  
سوى قول ساذ للشيخ في التهذيب ثم اخار فيه وفي ظاهر القواعد والارشاد والنصرة ما هو  
المشهور واسندل عليه بانه قول نقهائنا ولم نقف لهم على مخالف فوجب لصيراليه وتجبره  
اجاب عن الفلاح بارساله بان المجتزئ في قول الفقهاء فانه يجزئ مجزئ الاجماع فاذا انقلب الامر  
بالقبول لم يجزئ الى ندد والظاهر ان غرضه بذلك وبما قبله الرد على الحق في المعبر وليس استدلال  
بالاجماع المنقول اصلا ولو اوجب بالمنقول منه في الانتصار ونحوه في الغيبة لم يجزئ الى الاعتداد  
عن الارسال على تقدير مجتبهما ولم يذكر شيئا منهما في سائر كتبه وخالفهما في المنهاج في التذكرة  
والتحريم ولم يعيأ بهما مع ما لهما من الشواهد من الرأية وفوق الاصحاب غيرهما ولا بما ادعاه  
نفسه في الخلاف وان اثار عنها في الضيفان منشاء الكشف متقدم على الجميل فوظاهر وذكر في  
المختلف ايضا في كتاب الخصال اختلاف الاصحاب في وجوبه في العسل الذي يؤخذ من الجبال واخار  
هو الوجوب حكى عن المرتضى انه قال في التاصريين لاعشرية عندنا ولا خسر اذا بدلك على قول  
التاصريين ان فيه الخمس واجبه عليه بالاجماع واجاب هو عنه بانه ممنوع ان قصد به الخمس وامان  
قصد الزكوة فحق ثم صرح بانه لا فرق بينه وبين سائر انواع الكسب فدا طلق الكلام فيها في سائر  
كتبه وذكر في المختلف ايضا في كتاب الصوم اختلاف الاصحاب في بنية صوم النفل بعد الزوال قبل  
الغروب بحيث يتحقق مستي الامساك في النهار واخار هو فيه وفي ظاهر التذكرة والقواعد عدم صحته  
ذلك ونقل فيه عن المرتضى القول بالتحريم والاحتجاج عليه بالاجماع واجاب بجمع تحفته خصوصا

حكم فطره المملوك  
عقده الكفارة  
تبيين جنس الفطرة وما  
يعبر فيه

عدم جواز تقطع  
قال في

عدم وجوب الخمس  
في المال

مع مخالفة الشيخ وابن أبي عمير مع الشيخ قال ولست عرف به نصافك قد ادعاه ابن ادريس  
وكذلك ابن زهرة واورد في حجاجه على الخالفين ما يقتضي ان مثل ذلك المناهضة لا يقتضي ويظهر  
من الشيخ في الخلاف دعوى الاجماع على خلاف ذلك ولو تعارض العلامة بشي من ذلك لم يصح بالاجماع  
الثلاثة الصريح الواقعة لروايات كثيرة مشتملة على صحاح مستفيضة المؤتدة بنقله للحكم في  
الذكر والمنهي عن المرتضى واكثر علمائنا ثم انه قوي اخيرا قول المرتضى من جهة بعض الاخبار  
في المنهي ايضا لذلك واستحسنه في التحرير ولو يذكر الاجماعان في سائر كنهه اصلا وذكر في الخلاف  
ايضا اختلاف الاصحاب في صوم يوم السبت بنية شهر رمضان وحكي عن كثير منهم القول بعدم الاجزاء  
وعن قليل منهم القول بالاجزاء ونقل هذا عن الشيخ في الخلاف والاول عنه في سائر كنهه واذا  
هو فيه وفي سائر كنهه ثم حكى عن الشيخ في الخلاف الاسناد لال على الاجزاء باجماع الفرق واخبارهم  
على ان من صام يوم السبت اجزاء عن شهر رمضان ولو يفرقوا والاسناد لال القول من قال من اصحابنا  
بعدم الاجزاء ببعض الاخبار واجاب العلامة بالنع من الاجماع وعدم الفرق في الاخبار ولو ذكر  
في سائر كنهه اصلا وغري في المنهي التحرير الى الشيخ في الخلاف الذي قد في الحكم ولعل ذلك لذكر  
اولا واية بعدم الاجزاء ثم اسند لال للخالفين الاخبار بالمنهي عن ذلك في بعض الاخبار التي  
للفساد وعدم التفرع للجواب عنه وذكره قبل جميع ذلك مسألة اخرى تقتضي ان يستحب صوم  
يوم السبت بنية شعبان ويحرم صومه بنية شهر رمضان واستدل لا يخفى ذلك باجماع  
الفرق واخبارهم وهو ممن يقول بان التمس يقتضي الفساد فكلامه لا يخلو من تناقض هو بالزود  
وذكر في المختلف ايضا اختلاف الاصحاب في حكم تناول غير المعتاد واخبار هو فيه وفي سائر كنهه على  
الفرق بينه وبين المعتاد في الافطار ونقل عن المرتضى الحكم بعدم الافطار ثم ذكر دليله ودليل  
المرتضى واجاب عنه الى ان قال وايضا فان لا يقتضي الذي قد خالف في هذه المسئلة قال في  
المسائل الناصرية لا خلاف فيما يصل الى خوف لصائم من جهة ضلوا اعمدا انه يطره مثل الحسنا  
والحرز وما لا يؤكل ولا يشرب انما خالف في ذلك الحسن بن صالح فقال انه لا يطره وروى نحو  
ابي طلحة والاجماع متقدم ومناخر عن هذا الخلاف فسقط حكمه انتهى لا يخفى ان هذا لا يقتضي  
الاسناد لال على مخاره بما نقله من دعوى الاجماع كما هو ظاهر ولو يذكر في سائر كنهه ولا ذكر  
الاجماع المنقول عليه في الخلاف والغنية والسرا في شي منها مع انه على تقدير جحجه اولى  
بالاعتداد والاجماع مما احتج به ولا سيما مع انه قد صرح في المنهي والذكر بان الافطار مذموم

تكملة في بيان  
الاجماع في  
صوم يوم السبت

حكم في ان كان  
الاجماع في  
صوم يوم السبت

علمائنا وعامة اهل العلم الابن صالح وابي طخ وابي حنيفة من المخالفين والمتقضى من الاصحاب  
 وذكر في المختلف ايضا اقوال الاصحاب في الامتناع واخباره وفي جملة من كنبه كونه حراما غير  
 مفطورا ولا موجب للقضاء والكفارة وربما توقف في بعضها كالنبصرة في حرمة ايضا اذا خاف  
 الكراهية كما يحمله عبارة النذرة ونقل فيه عن الشيخ الاجماع على الاقطار واجاب للقضاء  
 والكفارة بالاجماع ورده بانه ممنوع مع ظهور هذا الجمل اقول قد ادعاه السيدان في  
 الانصار والغنية ايضا ولم يذكر شيئا منها في سائر كتبه وما خلفا قولا للشيخ والمتقضى في  
 كتبهما ايضا وتقدم بعض ما يتعلق بذلك وذكر في حكم ايضا في الغنية والغليظ الى الخلق اقول لا يخفى  
 واخبار منها فيه وفي جملة من كنبه كونه مفطورا وموجبا للقضاء والكفارة واورد في ضمن نقل النذر  
 كلاما لابن ادريس يقتضي دعوى الاجماع على ايجابه القضاء ولم يحجج هو به ولا بما في ظاهر الغنية  
 من دعوى الاجماع على ايجابه الكفارة ايضا مع انه عري بانه لا يوجب له في النذرة الى علمائنا او  
 فلج الحق الى الامامية وطعن بذلك على المخالفين واحتج عليه في جملة من كنبه بما ضعف وتقصير  
 عن اثباته فكان الاجماع بالاجماع النقول المضد بما ذكر بما تقدم عن الناصريان وغيرها  
 اولى على تقدير حججه ثم انه مع جميع ذلك قوى في التحريم والنهي عدم ايجابه الكفارة وقفا  
 للمتقضى والحلي وظاهر الحلبي وذكر في المختلف ايضا اقوال الاصحاب في تعبد البقاء على الجحانة من  
 غير عن رالي الصبي واخباره وفيه وفي سائر كتبه ايجابه للاقطار والقضاء والكفارة وحكي عن  
 المتقضى في الانصار في ضمن نقل الاقوال انه جعله مما انفردت به الامامية ونقل عن بعضهم ايجاب  
 القضاء به خاصة ولم يذكر حاجاه عليه بالاجماع ولا احتج هو به في شيء من كتبه ولم يذكر سائر  
 الاجماع في النقول في الخلاف والغنية والشرائع على ايجابه مع انه عري في النذرة الى علمائنا انه  
 من لفسد وهو من المؤيدات لها وان نقل عن العماني والمتقضى في موضع اخر منها ايجابه القضاء  
 وذكر في المختلف ايضا اخلافا لاصحاب في حكم ما اذا امنى بالنظر او بتكرره وحكي عن الشيخ والخلاف  
 انه لا قضاء عليه بذلك ولا كفارة وعنه في المبسوط وغيره تخصيص ذلك بما اذا كان لا يحل له  
 والافعليه القضاء وعن المتقضى في الناصريان عندنا انه اذا نظر الى ما يحل له النظر اليه فانزل  
 غير سماعه لا يزال ليطور وعن الحلبي انه اذا امنى بالنظر لم يكن عليه شيء ولو كان الى من يحرم عليه  
 ثم اخاره هو التفضيل بين ما اذا كان بقصد الازال فعليه القضاء والكفارة او بينه فالتفضيل  
 خاصة مطلقا وحكي عن الشيخ في الخلاف الاجماع بالاجماع ورده بالنهي مع انه منقول عن الناصريان

كف الأئمة من المتقضى

كف الأئمة من المتقضى

كف الأئمة من المتقضى

كتاب الصلاة  
في السفر

كتاب الصلاة  
في السفر

وجوب الصلاة  
وقصا الى

كتاب الصلاة  
في السفر

كتاب الصلاة  
في السفر

ايضا ولم يذكرها في سائر كتبه واضطرب فتواه فيها وذكر في المختلف ايضا اقوال الاصحاب في حكم  
صوم الطوع في السفر وحكى عن الفيدل اختلاف الاخبار في ذلك وان الأكثر التي عليها العمل عند  
فهاء العصاة ما دل على كراهته وأنه ليس في البر واختاره هو فيه وفي سائر كتبه الجواز مع الكراهة  
ولم يخرج بما ذكره الفيدل لا على مخاره ولا على غيره ولم يذكره في سائر كتبه وذكر فيه ايضا اختلاف  
الاصحاب في الوقت الموجب للقصر في حق المسافر وظا الكلام في الاقوال والادلة وذكر في حجة  
الشيخ امور منها دعوى اجماع الفرقة على أنه اذا سافر بعد الزوال وجب الصوم واجاب عنه بالاجماع  
ان صح فهو مسلم لا فانقول بموجبه اذ مع خروجه بعد الزوال يتم صومه ثم قال في آخر المسئلة  
واعلم أنه ليس بجيد من الصواب تخيير المسافر بعد الفجر والامام اذا خرج بعد الزوال ولم يذكر  
الاجماع في سائر كتبه وذكر في حكم من فاته صوم شهر رمضان لغير مرض في آخر القضاء بعد ذلك  
العذر الى شهر رمضان اخراته يحج عليه القضاء بعد ذلك مطلقا كما لو استمر العذر فان كانا في  
بعد ذوال لعذر وتوانيا فعليه الصدقة ايضا والابان كان في غزبه القضاء ثم تجدد العذر  
عند الضيق فلا يحج عليه ونقل عن العمالي كل ما يقتضيه متى اخر القضاء مع القدرة كان عليه  
الصدقة وان لم يكن فوانه ولا مرض وحكى عن الشيخ التصريح ايضا بعدم اختصاص حكم بالمرض  
استدل على مخاره الى ان قال بعد انما هو والشيخ استدل على وجوب التكفارة اى التكفارة بالاجماع  
والاحياط وهذا لا يقتضوا الاستدلال بجمع ان الشيخ اخرج بذلك على وجوب الكفارة على من اخر  
القضاء مع القدرة لا العذر من سفر او مرض استدام به وهذا لا يوافق تفصيل العلامة وهذا  
الاجماع لم يذكره ايضا في سائر كتبه واستدل على وجوب الكفارة بما هو اقوى منه على تقدير  
حجته واختاره في السهمي اختصاصها بما فاد المرض في نظر في تعيين الشيخ للاصل السالم من مصادره  
النقل وكذا نظريته في التصريح وهو ظاهر بعض كتب الاخر ايضا وهذا كله يعرب بما قلنا وقال المختلف  
ايضا وفي سائر كتبه ان تنال القضاء افضل من تقديره ونفا فيه كلام المرتضى المشتمل على نسبة التعير  
بينهما الى اصحابنا ولا يعيد به وقال فيه ايضا في كتاب الحج ان الشيخ في الخلاف قال بان يجوز ان  
يطوع بالحج وعليه فرض نفسه والحج عليه باجماع الفرقة وورد عليه بشع الحلي بان الحج يجب  
على الفور فلا يجوز التطوع قبل الاثبات به ونقل عنه في المبسوط انه صرح بالنعى الا انه قال ان حج  
نطوعا وقع عن حجة الاسلام قال وهو استدلالا من الاول وقد اخار النع في سائر كتبه ايضا  
ولم يذكر الاجماع اصلا وقال في المختلف ايضا وفي سائر كتبه ان احرام الفاروق يعقد بالنسبة

او الاشياء والتقليد وحكي فيه عن المرتضى انه قال لا ينفقد الا بالنسبة واجتج عليه بالاجماع  
اجاب عنه بان الاجماع على وجوب النسبة على المتعم والمفرد اما العارون فلا ولم يذكره في سائر كتبه  
اصلا وظاهر الحكي موافقته في دعوى الاجماع على ذلك ايضا ولم يعرض له وربما يظهر من موضع  
التذكير نسبه خلافه الى علمائنا اجمع وظاهر الخلاف والجواهر والغنية بل نص بعضها دعوى  
اجماعهم على هذا ايضا ولم يذكر ايضا ذلك وذكر في المختلف ايضا في حكم التحلل عند العذر مع نية  
التحلل وسبق الشرح حال الاحرام اختلاف الاصحاب انه هل يسقط عنه الهدى ام لا واختار  
هو فيه وفي جملة من كتبه عدم بقاء الشيخ والاسكان في وحكي السقوط عن المرتضى الحكي وذكر في الغنى  
اجتج بالاجماع واجاب بغير ذلك قال وهو الظاهر فان الخلاف موجود ثم ذكر طعن الحكي على الشيخ وقدمه  
فيه بتناقض كتاباته ورده بغير ذلك وبين وجه كلام الشيخ الى ان قال وهل هذا الاجمالي منه وقيل انما  
لفناوى لفقاء وعدم مزيد تحصيل المقاصد ثم انتهى لم يذكر الاجماع في سائر كتبه اصلا وذكر  
المسئلة في موضع اخر من المختلف ورد دعوى الاجماع بالمنع ايضا وقال فيه ايضا الشهوران المخطو  
العامة سواء في الجزاء المفتك وقال المرتضى في الانتصار انما انفردت به الامامية القول بان الحرم  
اذا قل صيدا منعما كان جزاء ان وان صناد الحرم في الحرم تضاعفت عليه الفدية وفي المسائل  
الناسرة عند فان من قتل صيدا منعما فاصلا فنقض حرامه كان عليه جزاء ان وان كان مثله  
خطا وجه لا فعليه جزاء واحد ثم حكى عنه الاستدلال على ذلك باجماع الطائفة ورده بالمنع  
بالمع قلت حتى انه قد يقال بان المفرد بذلك دون سائر الامامية ومع ذلك لا يحلوكلامه في  
كتابه من خلاف ولم يعترض العلامة للاجماع في سائر كتبه اصلا وورد في المختلف ايضا في  
حكم ما اذا اضطر الحرم الى اكل الصيد واليسه ماله ودخل بما ذكرنا ظلي ابعده من راد وذكر فيه ايضا  
اختلاف الاصحاب في حكم من جامع امراته في الفرج عامدا قبل الوقوف بالشعر فحكى عن جماعة كثير منهم  
انفسه بغيره وعليه بدنة والحج من قابل وعن اخرين منهم انه كان ذلك بعد الوقوف بغير فعلية بدل  
وليس عليه الحج من قابل وحكى في ضمن نفل الاقوال عن المرتضى قولين مدعيان الانتصار ان الاول  
تما انفردت به الامامية وفي المسائل الرسمية انه تما لا خلاف فيه بينهم فاختار العلامة ايضا  
ذلك ولم يحج بالاجماع المنقول عليه في الكتابين ولم يذكر ما نقله الشيخ وان زهره من الاجماع على  
ذلك ايضا وكذا الفاضل في الجواهر وشرح الحكي ولم يذكر شيئا من ذلك في سائر كتبه اصلا وذكر في المسائل  
ايضا في فلع شجر الحرم اقوال اعدية للاصحاب في بوث الكفار وعدها في نقيضها واختار هو فيه

تفصيل الحكي في الغنى  
بلفظ انما في

عنه في الحكي في المسائل  
الاجمالية

حكم المصطلح في الغنى  
المستترة

حكم المصطلح في الغنى  
بالسنة

حكم المصطلح في الغنى  
بالسنة

وفي جملة من كنهه بثوتها واوردد دليله ثم قال فيه الشيخ اسدل في الخلاف على غماره في تعيين  
الكفارة باجماع الطائفة والاختلاف وفي التهذيب عارواه سليمان بن خالد ثم ذكر جملة من الاخبار  
واورد على خبرها الاشارة قال فالأقوى الرقابة الأولى وهو اختيار ابن الجيد اقول هذا يقتضي  
عدم الاعتماد على الاجماع المنقول لأنه لا يثبت الكفارة إلا في قدرها واختلف في واه في سائر كتبه في  
الشيء توقف في ثبوتها خاصة ووافق الشيخ في قدرها للاخبار وما يظهر ذلك من التذكرة والخبر  
ايضا ويحمل الثاني التوقف فيما رواه في الفوائد والارشاد والشمسية ووافق الشيخ في الامر من معاوله  
يعرض للاجماع المنقول في ظاهر الغنية هنا في شيء من كنهه وذكر في المختلف ايضا اقول لا محذور  
في ذكر اسباب الكفارة ونقل عن الرضا دعوى تفرد الامامية واجماعهم على تركها بذكرها  
سطر ولم يخرج هو بذلك ولا اعتمد فيه مع أنه منقول في الغنية ايضا ولا معارض له سوا الأصل  
كما صرح به ولو لا كنهه الا انه اختار موافقة المرتضى لدليل آخر وذكر فيه ايضا ان  
الشهو اسحاب الجمع بين المغرب العشاء جمع باذان واحد واثنتين وهو قول الشيخ في النهاية  
قال في الخلاف يجمع بينهما باذان واحد واقامة واحدة مثل صلوة واحدة واجتمع عليه اجماع  
الفرق وحديث جابر واجاب عنه بانهما على ما ظنناه وهو كما قال ولذلك عراه الى علمائنا في التذكرة  
والشهي وادعى غيره الاجماع عليه ايضا والظاهر في وقوع سهو في النظر واسقط في نسخ الخلاف  
الذي كان عند فاتا الوجود في نسخنا يجمع بينهما باذان واحد واثنتين وقال ابو حنيفة  
يجمع بينهما الى اخر ما ذكر وهذا هو المذكور في الخبر الذي حجة به وجملة على كون الفرض الرد على  
من قال من العامة باذانين مستبعدا بل لا وجه له اصلا وذكر في المختلف ايضا ان المشهور وذكر  
في المختلف ايضا ان المشهور وجوب الرمي وحكي الخلاف في ذلك عن الشيخ في ظاهر جملة من كنهه الفقا  
وظاهر المعيد وغيره وحكي عن ابن ادريس واويل كلام الشيخ ودعوى عدم الخلاف بين الاصحاب  
بل بين المسلمين في وجوبه ومرجع ذلك الى الاختلاف في فهم مراد بعض الاصحاب لأنه استثنائا  
الامام عليه السلام وهذا خارج هو الوجوب جميع كنهه وقال في التذكرة وموضع من الشهي لا يعلم  
خلافه في ذلك وذكر لك في موضع اخر من الشهي ايضا واول ما دل على خلافه من الاخبار وكلا الشيخ  
في الجمل وظاهر عدم الوقوف على خلاف في ذلك من المسلمين ولم يفرع لما يستفاد من الخلاف في الغنية  
من دعوى الاجماع على ذلك ايضا وذكر في المختلف ايضا خلافا للاصحاب في وجوب الحذف وعلمه  
واخا وهو فيه وفي سائر كنهه العلم للأصل وحكي فيه عن المرتضى دعوى تفرد الامامية وجوب

الاجماع على الكفارة  
بما ذكره في التذكرة  
والشمسية

القول  
في الكفارة  
بما ذكره في التذكرة  
والشمسية

وجوب الرمي

وجوب الحذف

والاجتماع عليه باجماعهم ورده بان الاجتماع دل على الاولوية والاستصحاب بما هو الجواب فلا  
وقال ايضا ان هذا شيء تغرد به وهو يذكره في سائر كتبه وظاهره ان رضی دعوى الاجتماع ايضا على ما  
ذكره في كيفية الخلاف مع انه خلاف المشهور كما صرح به العلامة ولم يعيد بكلامه ايضا في ذلك و  
ذكر فيه ايضا خلافا للاصحاب وجوب كون الرجل بالخصا او بالخصر يقول مطلوبا وبما كان من  
جلسته اخرا هو فيه وفي سائر كتبه الاول ولم يعيد بما يظهر من الانصار من دعوى اجتماع الفرق بل عدل  
الخلاف بين المسلمين في اجزاء الشافعي اذ اطن انصار الامامية بان لا يجوز الرجل كاهبه وهو هذا الخلاف  
وظاهر عنه في الخلاف الثالث فيمكن اتحاد المراد بهما ولو يذكر ايضا ما في الخلاف من دعوى اجتماع  
الامامية بل المسلمين على اجزاء الثالث ولم يعيد به ولو يذكر ايضا ما في الغنية من دعوى اجتماع الظاهر  
على انه لا يجوز الا بالخصر ولو يجمع مع موافقه لذهبه وعدم وجود دليل مثله في الوضع و  
الصراحة على تقدير جحبه وذكر فيه ايضا كلام الشيخ في ورود خصه بتقديم صوم الثلاثة بدل  
الحكم من اول ذي الحجة وقوى الحق بذلك وحكي عن ابن ادریس انه ورود خصه في ذلك الاطوار  
المنع وقال ثم قال لان اصحابنا اجمعوا على انه لا يجوز الصيام الا يوم قبل الزوية يوم الزوية يوم  
عمره وقبل ذلك لا يجوز ثم ذكر الخبر الذي هو حجة الجوزين واقصر على ذلك واقصر في المشي و  
التذكرة على ذكر ورود الرخصة ولم يعرض للاجماع وظاهره التوقف في الحكم وعدم الاعتداد  
بالاجماع المنقول وافق في التحريم والقواعد والارشاد والنبذة يجوز التقدير بعدا للبلد المنع  
وهو يدل على ما قلنا وظاهر الغنية نقل الاجتماع ايضا على ما قاله ابن ادریس لم يعا به وقال  
في المختلف ايضا اذا قضت لمرأة المتعة واحرم بالتحج وخاف من التحيز جاز لها تقديم التحج وسعيه  
وطواف النساء على الخروج الى عرفات قاله الشيخ ومنع ابن ادریس ادعى الاجتماع عليه والتحج ما  
قاله الشيخ ثم ذكر جحبه واجاب عن دعوى الاجتماع بعدا لبثوث وعرف الاول في المنهي والتذكرة الى  
علمائنا واخاره فيهما وفي سائر كتبه وحكي في الاول خاصة قول ابن ادریس لم يعرض له ليله ولو  
بعد به وذكره في المختلف ايضا خلافا في حرمة منع الحاج من نزول دو رمكة ومنزلها او كراهته  
وحكي عن ابن ادریس دعوى الاجتماع وتوانوا الاخبار على انه لا ينبغي ذلك واخاره فيه كما في سائر كتبه  
الكراهة للقيح والاصل لا الاجتماع ولا يجمع ان يحل كونه على التحريم ولم يعرض له في سائر كتبه وحكي  
فيه ايضا عن الحلبي بشرط صحته بالتحج ودعوى ان الاغلف لا يصح حج بالاجماع المحل عليهم  
الشتم وعن المفيد انه لا يجوز له ان يحج بمخن وعن الحلبي نسبة عدم جواز طواف قبل الاختنان الى

توقيل الخلف

قولنا في كيفية الخلاف  
عنه حجة تقديم صوم الثلاثة بدل

حكمه منع الحاج من نزول دو رمكة ومنزلها او كراهته  
في المختلف ايضا اذا قضت لمرأة المتعة واحرم بالتحج وخاف من التحيز جاز لها تقديم التحج وسعيه

حكمه منع الحاج من نزول دو رمكة ومنزلها او كراهته  
في المختلف ايضا اذا قضت لمرأة المتعة واحرم بالتحج وخاف من التحيز جاز لها تقديم التحج وسعيه

رواية اصحابنا قال وهو يعطى توقفه في ذلك واستشكل اول كلام الحلبي من جهة ورود الرواية  
 في الطواف خاصة فتكون شرطاً فيه لا غير شرطية لفتح الحج من هذه الجهة لا مطم وثاني ما من شروط كونه  
 للمسلم من الختان وغيره وهو ممنوع لان غير يتبع حجة وطوافه ولو بشا بما ادعاه من اجماع المخلة  
 مع انه اولى بالاعتناء من سائر الاجامات وقد صرح في سائر كونه يكون الختان شرطاً في الطواف  
 للرجل وقيد في جملة منها بصورة القدوة التمكن ونفس في الحرير والمنه والذكر على وجوب  
 تقديمه على الحج لكنه مع البلوغ كما هو نص الاخير ظاهر غير واجت عليه في الاخيرين بخلافه  
 ميمونا المشمل على انه لا يحج حتى يحسن وكان غفل في الخلف عن ذلك ولو تعرض للاجماع في سائر  
 كونه اذ ذكره ايضا في كتاب المجاهد قولين للشيخ في قتال الكفار بالقاء السم في بلادهم الخمر  
 واختاره الحلبي مدعي ان به نطق الاخبار عن الامم الاطهار عليهم السلام والكره وعزاه في  
 المبسوط الى اصحابنا واخاره العلامة فيه وفي جملة من كونه للاصل ونحوه لا للاجماع ولم يعياه  
 بدعوى الحلبي وجوا الاخبار على الحرمة مع انه لا يعمل الا بالاخبار المتواترة او ما في حكمها واخاره في  
 الارشاد والنصر النع الامع الضرورة كما نص عليه في الاول ولعله انتهى لو ارد في الخبر الذي  
 جملة في سائر كونه على الكراهية وظاهر الغنية دعوى الاجماع على الحرمة ولم يضر له وحكي في الخلف  
 ايضا عن الشيخ في النهاية انه ليس للعرب من الغنية شيء وان قالوا مع المهاجرين وعن الحلبي منع ذلك  
 محجبا عنه لا خلاف بين المسلمين ان كل من قاتل من المسلمين فانه من جملة المقاتلة وان الغنية للمقاتلة  
 فلا يخرج عن هذا الاجماع الا باجماع مثله واخاره هو الاول واجاب عن الاجماع بالمنع ولم يذكره في  
 سائر كونه اصلاً واخاره في جملة منها الاول وتوقف في اخرى نصير للاجماع وقال في المختلف ايضا  
 في غيره اذ استلزم شرط عليه الكفار المقام عندهم حرم عليه المقام سواء حلف لهم ام لا وان اطلقوا  
 على مال لربحها لو فاء به وان اطلقوه وحلفوه على العول لم يجز عليه قال فيه وهو اختيار الشيخ ثم حكى  
 الخلاف في ذلك عن الاسكافي مدعي انه لا يعلم خلافا فيه ولو يعياه هو بذلك وذكر فيه ايضا قول للشيخ  
 في ايجاب الجزية على الفقيه مع النظر الى العسيرة وعدمه واخاره هو فيه وفي جملة من كونه الاول  
 وثانياً للمبسوط وحكى عن الخلاف الثاني والاحتجاج عليه بالاجماع ورده بالمنع قال وكيف يدعيه  
 وهو قد خالف نفسه وجماعه من فضلائنا خالفوا في ذلك ايضا ولو يذكره في سائر كونه اصلاً وحكى  
 فيه ايضا عن الشيخ في الخلاف في بعض احكام اهل الذمة اذا ارتكبوا بعض الجرمات ودعوا الاجام  
 في حكم البغاة ولا جدوى في ذكرها وذكر فيه ايضا خلافا لاصحاب في قسمه ما حواه العسكون

كتاب المجاهد  
 في قتال الكفار  
 بالقاء السم

كتاب المجاهد  
 في قتال الكفار  
 بالقاء السم

على الفقيه

كتاب المجاهد  
 في قتال الكفار  
 بالقاء السم

أموال البغاة وحكي عن الشيخ قولين في ذلك وأكثر أحدهما قسمه ما حواه الصكر خاصة ذهب إليه  
 في الخلاف واستدل عليه باجماع الفرقة وأخبارهم وأخباره هو أيضاً ذلك واحتج عليه بأمور  
 غير الإجماع منها ما رواه القماني بلفظ رد وقال وهو شيخ من علمائنا تقبل مراسيله لعادته  
 ومعرفة ومنها أنه قول الأكثر فيجب على الظن كونه صواباً فحين المصير إليه ومنها ما هو أضعف  
 من ذلك ومنها الأخبار والظن انتهى هي العدة في الباب الباقي ذكرنا أكيداً كما يصنع كثيراً ومع ذلك  
 لم يجمع بالإجماع المنقول أصلاً وهذا يقتضي كونه في غاية الضعف عند بحث لا يصلح للناسيد  
 في موضع ظهور الخلاف ولا سيما مع رجوع الشيخ عنه في المبسوط إلى القول بالمنع من القسمة مطلقاً  
 أو بعض الصور ومن ثم لا يذكره في سائر كتبه وذهب إلى القول بالمنع في السهمي القواعد والنسوة  
 وقواه في التحرير وتوقف في الإرشاد وقد ادعى الحلي إجماع أصحابنا بل المسلمين على المنع ولو يذكره  
 ولا اعتد به وذكره في المختلف أيضاً قولين في إفاضة الفقهاء للحدود في الغيبة وأخباره هو الجواز  
 وتجب من ابن ادريس حيث ادعى الإجماع على المنع مع مخالفة مثل الشيخ في المختلف أيضاً في كتاب  
 المناجر اختلاف الأصحاب في بيع السوخ وحكي في ضمنه نقل الأقوال عن الشيخ في المبسوط وعوى  
 الإجماع على المنع ونفي الخلاف عنه أيضاً في بيع ما لا ينفع به مثل الأسد والذئب وأخبار  
 هو جواز بيع السوخ والفهد والنمر والفرد والفيل وجلودها وعظامها ولو بيعت بالإجماع القول  
 ولا تقرض للجواب عنه ولو يذكره في سائر كتبه وأخلف مذهبه فيها إلا في الفيل فجوز بيعه  
 في الجمع وجوز بيع السباع في الأكثر ولا سيما ما يصلح منها للصيد ويقبل النذكية وحكي في  
 المختلف أيضاً عن الشيخ في الإجماع المملوك إذا أفسدته يستعفى في مفاد ما أفسد وعن الحلي أن هذا  
 مخالف للإجماع ونفي الجحد عن الأول وما لا إليه في التحرير والمنتهى لم يعبأ بالإجماع ولا اختص  
 بالجواب عنه وحكم في الإرشاد بان ضمان ما يفسد على مولا المجرى وقال في إجارة التحرير  
 القواعد والمختلف ما لم يزم المولى في كسب العبد وحكي في المختلف أيضاً قول الشيخ في الاستبصانة  
 حكم وطى الأب جارية ابن بعد نفوقها على نفسه ونقل عن الحلي أنه قال إنه الصحيح الذي عليه الإجماع  
 وله أيضاً هو بذلك وذكر فيه أيضاً اختلاف الأصحاب في صحة بيع الفضول أخباراً هو فيه وفي سائر كتبه  
 الصخر وحكي عن الشيخ في الخلاف البطلان والإجماع عليه باجماع الفرقة فأملاً أن من خالف منهم  
 لا يعتد بقوله ولجأ بالمنع مع وجوه الخالف له وكون من جملة المخالفين في ذلك في بعض كتبه وقد  
 ادعاه ابن زهره أيضاً ولم يعبأ به ولا ذكرها في سائر كتبه حتى أنزعي بالصحة في النكاح إلى علمائنا

علمنا أن ما ذكره في  
 تحرير من علمائنا ولم يذكر في  
 كتبنا أصلاً وأخلف مذهبه  
 فيها وذكره في المختلف  
 علمنا أن ما ذكره في  
 تحرير من علمائنا ولم يذكر في  
 كتبنا أصلاً وأخلف مذهبه  
 فيها وذكره في المختلف  
 علمنا أن ما ذكره في  
 تحرير من علمائنا ولم يذكر في  
 كتبنا أصلاً وأخلف مذهبه  
 فيها وذكره في المختلف

مؤذنا بدعوى الاجماع عليه وقال في المختلف ايضا قال الشيخ في الخلاف لا يجوز بيع رباع مكروه  
 بغيرها ولا اجارتها قال وفيه نظر ثم ذكر احتجاجا بجماع الفرق واخبارهم انه يصيد للجواب عنه  
 ولا عن سائر دلته وكانه احوال ذلك الى الوضوح والى ما تقدمت في كلامه من الحكم بركا منه منع  
 الاحتجاج من سكتي دورها ومنازلها واخبار جواز بيعها في الفوائد وغيره وتوقف في بعض كنه  
 وذكر في المختلف ايضا خلافا لاصحاب حكم ما اذا اطلق شرط الخيار ولم يعين المدة واختاره  
 فيه وفي سائر كنه البطلان بقا للشيخ والمنع في احد قوليهما وحكي عنهما في قوليهما الآخر  
 وعن جماعة من القدماء القول بالتحريم وثبوت الخيار ثلثة ايام ونقل عن الشيخ الاحتجاج عليه بجماع  
 الفرق واخبارهم ورده بانهما انما دلا على الثلثة في الحيوان اما غيره فلا اقول فدادعي الاجماع  
 على ذلك في الانتصا الفنية والمجواهر ايضا وجعل في الاول مما انفردت به الامامية فان كان  
 الاجماع النقول محتملا فيكون مثلهما حجة ثم انه لم يذكر شيئا من هذه الاجماع في سائر كنه ولا  
 اعتق بها اصلا وما كان ينبغي له ذلك لو كانت عنده كروايات صحيحة لا سيما في الاسانيد وقد رآها  
 بلا واسطة عن المحجة عليه السلام اربعة من الاساطين ورؤساء الدين وقال في المختلف ايضا في  
 المذكورة وغيرهما ما محصله ان العقود الجائزة كالوكالة والعارية والوديعة والغرض والجمالة  
 يثبت فيها الخيار دائما ولا يسقط بالاسقاط فلا معنى فيها للخيار وحكي في الاول عن الشيخ قولين  
 احدهما ثبوت خيار المجلس والشرط فيها وثانيهما ثبوت الثاني لا الاول اخاره في الخلاف واستدل  
 على نفي الاول بالاجماع لانه لا خلاف فيه ورده بانه ممنوع مع انه نفسه خالف في ذلك فلو قد  
 عرى نفسه ذلك في المذكور الى علمنا ايضا الا انه سبق على ما ذكره لا في الفرق بين الخيارين كما  
 قال الشيخ وسكتي في المختلف ايضا عن الشيخ انه اذا وطئ المشتري في مدة خيار البائع فان فسخ رجع  
 عليه بقيمة الولدان حصل من الوطئ بالعقر وهو العشر للبكر ونصفه للثيب احتج على ذلك  
 بالاجماع ورده بالنسب قلت فلما دعاه ابن زهره ايضا واحتج به ولم يذكرهما في سائر كنه ولا عنه  
 بهما واخاره في جملة منها الرجوع بقيمة الخارية خاصة مع الولادة لصبرتها ام ولد بنفسها  
 خاصة بدونها وهو قضية كلامه في غيرها ايضا وقال في المختلف ايضا لاربا بين الوالد والولد  
 ذهب اليه علمنا ثم تفصيلا في ذلك للاسكان لم يعاتبه ولم يحججه له ولا عليه وحكي كلاما طويلا  
 لا يرضى شيئا على منعه منه ولا مطلقا وجوعه عنه كذلك للاجماع واقصر على ذلك ولم يذكر  
 سائر الاحكام المنقولة في المسئلة لوضوحها وثبوتها بالاجماع المحصل وغيره وحكي هو ايضا

هذا هو الحق لا يخفى عليه  
 في سائر كنه البطلان بقا للشيخ والمنع في احد قوليهما وحكي عنهما في قوليهما الآخر

هذا هو الحق لا يخفى عليه  
 في سائر كنه البطلان بقا للشيخ والمنع في احد قوليهما وحكي عنهما في قوليهما الآخر

هذا هو الحق لا يخفى عليه  
 في سائر كنه البطلان بقا للشيخ والمنع في احد قوليهما وحكي عنهما في قوليهما الآخر

هذا هو الحق لا يخفى عليه  
 في سائر كنه البطلان بقا للشيخ والمنع في احد قوليهما وحكي عنهما في قوليهما الآخر

هذا هو الحق لا يخفى عليه  
 في سائر كنه البطلان بقا للشيخ والمنع في احد قوليهما وحكي عنهما في قوليهما الآخر

في ثبوت الربا بين المسلم والذي قولين اختار هو الثبوت فيه وفي جملة من كنبه او جميعها ونقل عن  
 المرتضى النع والاحتجاج عليه بالاجماع الذي ادعاه فيه وفيما سبق ورده هنا بالنع مع مخالفته  
 جاعلة من الاحتجاج مع انهم متجاوزون عن المرتضى لا الاسكان في قوله هذا الى التفصيل هنا بما  
 تقدمه من الاصل في اولى ما لم يذكر في سائر كنبه ولا اعنده به وذكر في المختلف ايضا خلافا للاحتجاج  
 في بيع الرطب بالجاف كالرطب بالتمر وحكم عن ابن ادريس انه اورد على الشيخ في تعليقه النع بانه  
 اذا جاف الرطب نقص ما يميزه عليه ان لا يجوز بيع رطل من العنب برطل من التبريد هذا لا يقول  
 به احد من اصحابنا بغير خلاف وبانه لا خلاف في ان بيع الجنس بالجنس جائز مثله مثل والنع منه  
 يحتاج الى دليل ولو ما يفتننا العلامة الى شيء من ذلك ولو يضر لزمه اكفاء بما ذكره مفصلا من  
 اقوال الاصحاب بما هو المعلوم من طريقه في دعوى الاجماع في موضع الخلاف واختار المسع  
 مطلقا فيه وفي جملة من كنبه وادعى في التذكرة كثير ان الله سبحانه وتعالى واقتضوا بعض كنبه على  
 النع من بيع الرطب بالتمر وادعى الشيخ في الخلاف وابن زهرة الاجماع على ذلك ولم يذكر في شيء  
 من كنبه وحكم في المختلف ايضا عن ابن ادريس في الخلاف في بطلان بيع الصرط اذا قال للصبر في  
 حول ما عندك من الدراهم الى الدنانير او بالعكس ساعره على ذلك واقره ما قبل التفويض ولم  
 يعتد هو بذلك ولا يضر لزمه ولا ذكره في سائر كنبه وبما حكم بالنع مع عدم التوكيل لعدم  
 تحقق الشرط لا للاجماع المنقول وحكي فيه ايضا عن الشيخ في الخلاف انه قال لا باع طعاما قفيرا  
 بشرة موجهة فلهما حل لاجل اخذها طعاما جائزا ذلك اذا اخذ مثله فان زاد عليه لم يجز قال  
 وقال الشافعي يجوز به قال بعض اصحابنا ثم اخاره هو جواز ذلك ونقل اجماع الشيخ على النع  
 بالاجماع ورده بالنع لانه نفسه نقل الخلاف وحكي فيه ايضا عن الشيخ دعوى الاجماع على بطلان  
 السلم خالا وسلم هو ذلك مع فساد السلم ومنعه بدونه وان كان بلفظ السلم وهو اختياره  
 في جملة من كنبه ولم يذكر الاجماع فيها اصلا وحكي فيه ايضا عن المرتضى دعوى الاجماع على جواز  
 كون راس مال السلم من غير الايمان وهو اختيار ايضا ذلك لكن لا للاجماع بل للاصل وغيره و  
 حكي فيه ايضا عن ابن ادريس انه قال ليس من شرط صحة السلم ذكره موضع التسليم بغير خلاف بين اصحابنا  
 وقال ان ما ذكره الشيخ في الخلاف من اشتراطه لم يذكره عليه احد منهم واختار العلامة فيه وفي  
 جملة من كنبه تفصيلا في ذلك وبوجهه من ابن ادريس قال انما يدل على فساد معرفته بمواضع الخلا  
 ولم يذكره عوا في سائر كنبه ولا يضر لدعوى ابن زهرة الاجماع على اشتراطه ولا على به على طائفة

حكم من بيع الرطب بالجاف

حكم من بيع الرطب بالجاف  
 حكم من بيع الرطب بالجاف  
 حكم من بيع الرطب بالجاف

حكم من بيع الرطب بالجاف  
 حكم من بيع الرطب بالجاف  
 حكم من بيع الرطب بالجاف

۱۰۰  
 ۱۰۱  
 ۱۰۲  
 ۱۰۳  
 ۱۰۴  
 ۱۰۵  
 ۱۰۶  
 ۱۰۷  
 ۱۰۸  
 ۱۰۹  
 ۱۱۰  
 ۱۱۱  
 ۱۱۲  
 ۱۱۳  
 ۱۱۴  
 ۱۱۵  
 ۱۱۶  
 ۱۱۷  
 ۱۱۸  
 ۱۱۹  
 ۱۲۰  
 ۱۲۱  
 ۱۲۲  
 ۱۲۳  
 ۱۲۴  
 ۱۲۵  
 ۱۲۶  
 ۱۲۷  
 ۱۲۸  
 ۱۲۹  
 ۱۳۰  
 ۱۳۱  
 ۱۳۲  
 ۱۳۳  
 ۱۳۴  
 ۱۳۵  
 ۱۳۶  
 ۱۳۷  
 ۱۳۸  
 ۱۳۹  
 ۱۴۰  
 ۱۴۱  
 ۱۴۲  
 ۱۴۳  
 ۱۴۴  
 ۱۴۵  
 ۱۴۶  
 ۱۴۷  
 ۱۴۸  
 ۱۴۹  
 ۱۵۰  
 ۱۵۱  
 ۱۵۲  
 ۱۵۳  
 ۱۵۴  
 ۱۵۵  
 ۱۵۶  
 ۱۵۷  
 ۱۵۸  
 ۱۵۹  
 ۱۶۰  
 ۱۶۱  
 ۱۶۲  
 ۱۶۳  
 ۱۶۴  
 ۱۶۵  
 ۱۶۶  
 ۱۶۷  
 ۱۶۸  
 ۱۶۹  
 ۱۷۰  
 ۱۷۱  
 ۱۷۲  
 ۱۷۳  
 ۱۷۴  
 ۱۷۵  
 ۱۷۶  
 ۱۷۷  
 ۱۷۸  
 ۱۷۹  
 ۱۸۰  
 ۱۸۱  
 ۱۸۲  
 ۱۸۳  
 ۱۸۴  
 ۱۸۵  
 ۱۸۶  
 ۱۸۷  
 ۱۸۸  
 ۱۸۹  
 ۱۹۰  
 ۱۹۱  
 ۱۹۲  
 ۱۹۳  
 ۱۹۴  
 ۱۹۵  
 ۱۹۶  
 ۱۹۷  
 ۱۹۸  
 ۱۹۹  
 ۲۰۰  
 ۲۰۱  
 ۲۰۲  
 ۲۰۳  
 ۲۰۴  
 ۲۰۵  
 ۲۰۶  
 ۲۰۷  
 ۲۰۸  
 ۲۰۹  
 ۲۱۰  
 ۲۱۱  
 ۲۱۲  
 ۲۱۳  
 ۲۱۴  
 ۲۱۵  
 ۲۱۶  
 ۲۱۷  
 ۲۱۸  
 ۲۱۹  
 ۲۲۰  
 ۲۲۱  
 ۲۲۲  
 ۲۲۳  
 ۲۲۴  
 ۲۲۵  
 ۲۲۶  
 ۲۲۷  
 ۲۲۸  
 ۲۲۹  
 ۲۳۰  
 ۲۳۱  
 ۲۳۲  
 ۲۳۳  
 ۲۳۴  
 ۲۳۵  
 ۲۳۶  
 ۲۳۷  
 ۲۳۸  
 ۲۳۹  
 ۲۴۰  
 ۲۴۱  
 ۲۴۲  
 ۲۴۳  
 ۲۴۴  
 ۲۴۵  
 ۲۴۶  
 ۲۴۷  
 ۲۴۸  
 ۲۴۹  
 ۲۵۰  
 ۲۵۱  
 ۲۵۲  
 ۲۵۳  
 ۲۵۴  
 ۲۵۵  
 ۲۵۶  
 ۲۵۷  
 ۲۵۸  
 ۲۵۹  
 ۲۶۰  
 ۲۶۱  
 ۲۶۲  
 ۲۶۳  
 ۲۶۴  
 ۲۶۵  
 ۲۶۶  
 ۲۶۷  
 ۲۶۸  
 ۲۶۹  
 ۲۷۰  
 ۲۷۱  
 ۲۷۲  
 ۲۷۳  
 ۲۷۴  
 ۲۷۵  
 ۲۷۶  
 ۲۷۷  
 ۲۷۸  
 ۲۷۹  
 ۲۸۰  
 ۲۸۱  
 ۲۸۲  
 ۲۸۳  
 ۲۸۴  
 ۲۸۵  
 ۲۸۶  
 ۲۸۷  
 ۲۸۸  
 ۲۸۹  
 ۲۹۰  
 ۲۹۱  
 ۲۹۲  
 ۲۹۳  
 ۲۹۴  
 ۲۹۵  
 ۲۹۶  
 ۲۹۷  
 ۲۹۸  
 ۲۹۹  
 ۳۰۰  
 ۳۰۱  
 ۳۰۲  
 ۳۰۳  
 ۳۰۴  
 ۳۰۵  
 ۳۰۶  
 ۳۰۷  
 ۳۰۸  
 ۳۰۹  
 ۳۱۰  
 ۳۱۱  
 ۳۱۲  
 ۳۱۳  
 ۳۱۴  
 ۳۱۵  
 ۳۱۶  
 ۳۱۷  
 ۳۱۸  
 ۳۱۹  
 ۳۲۰  
 ۳۲۱  
 ۳۲۲  
 ۳۲۳  
 ۳۲۴  
 ۳۲۵  
 ۳۲۶  
 ۳۲۷  
 ۳۲۸  
 ۳۲۹  
 ۳۳۰  
 ۳۳۱  
 ۳۳۲  
 ۳۳۳  
 ۳۳۴  
 ۳۳۵  
 ۳۳۶  
 ۳۳۷  
 ۳۳۸  
 ۳۳۹  
 ۳۴۰  
 ۳۴۱  
 ۳۴۲  
 ۳۴۳  
 ۳۴۴  
 ۳۴۵  
 ۳۴۶  
 ۳۴۷  
 ۳۴۸  
 ۳۴۹  
 ۳۵۰  
 ۳۵۱  
 ۳۵۲  
 ۳۵۳  
 ۳۵۴  
 ۳۵۵  
 ۳۵۶  
 ۳۵۷  
 ۳۵۸  
 ۳۵۹  
 ۳۶۰  
 ۳۶۱  
 ۳۶۲  
 ۳۶۳  
 ۳۶۴  
 ۳۶۵  
 ۳۶۶  
 ۳۶۷  
 ۳۶۸  
 ۳۶۹  
 ۳۷۰  
 ۳۷۱  
 ۳۷۲  
 ۳۷۳  
 ۳۷۴  
 ۳۷۵  
 ۳۷۶  
 ۳۷۷  
 ۳۷۸  
 ۳۷۹  
 ۳۸۰  
 ۳۸۱  
 ۳۸۲  
 ۳۸۳  
 ۳۸۴  
 ۳۸۵  
 ۳۸۶  
 ۳۸۷  
 ۳۸۸  
 ۳۸۹  
 ۳۹۰  
 ۳۹۱  
 ۳۹۲  
 ۳۹۳  
 ۳۹۴  
 ۳۹۵  
 ۳۹۶  
 ۳۹۷  
 ۳۹۸  
 ۳۹۹  
 ۴۰۰  
 ۴۰۱  
 ۴۰۲  
 ۴۰۳  
 ۴۰۴  
 ۴۰۵  
 ۴۰۶  
 ۴۰۷  
 ۴۰۸  
 ۴۰۹  
 ۴۱۰  
 ۴۱۱  
 ۴۱۲  
 ۴۱۳  
 ۴۱۴  
 ۴۱۵  
 ۴۱۶  
 ۴۱۷  
 ۴۱۸  
 ۴۱۹  
 ۴۲۰  
 ۴۲۱  
 ۴۲۲  
 ۴۲۳  
 ۴۲۴  
 ۴۲۵  
 ۴۲۶  
 ۴۲۷  
 ۴۲۸  
 ۴۲۹  
 ۴۳۰  
 ۴۳۱  
 ۴۳۲  
 ۴۳۳  
 ۴۳۴  
 ۴۳۵  
 ۴۳۶  
 ۴۳۷  
 ۴۳۸  
 ۴۳۹  
 ۴۴۰  
 ۴۴۱  
 ۴۴۲  
 ۴۴۳  
 ۴۴۴  
 ۴۴۵  
 ۴۴۶  
 ۴۴۷  
 ۴۴۸  
 ۴۴۹  
 ۴۵۰  
 ۴۵۱  
 ۴۵۲  
 ۴۵۳  
 ۴۵۴  
 ۴۵۵  
 ۴۵۶  
 ۴۵۷  
 ۴۵۸  
 ۴۵۹  
 ۴۶۰  
 ۴۶۱  
 ۴۶۲  
 ۴۶۳  
 ۴۶۴  
 ۴۶۵  
 ۴۶۶  
 ۴۶۷  
 ۴۶۸  
 ۴۶۹  
 ۴۷۰  
 ۴۷۱

ذلك عن الشيخ وغيره واخاويه وفي سائر كتبه الاول لا للاجماع بل الاصل كما صرح به في جملة منها  
وحكى في ايضا عن الشيخ وجوب استبراء الامنة اذا انقلبت بغيل البيع وعن ابن ادریس منع ذلك فائلا  
ان الذي واه اصحابنا في تصانيفهم الخالية من فروع الخالفين وفيما سألهم ونطق بها خبار  
الائمة عليهم السلام ان الاستبراء لا يجزى الا على البائع او المشتري واخاروه في الاول وعزاه الى ابن  
ادريس ايضا في موضع من التراتر وبالغ في الطعن عليه فائلا وبالحجة فهذا الرجل يحبط ولا  
يبالي الى اين ذهب حكى فيه ايضا عن ابن ادریس ان من قال لغيره اشتر حيوانا بشر كفى لم يجز له اشتراط  
المشارك في الرجح لا المحذر لان المحذر على رؤس الاموال بغير خلاف ومنع هو ذلك مع  
اشراط خلافة وحكى ايضا عن الشيخ دعوى الاجماع من الفرقة على جواز بيع عبد من عبدین على  
ان المشتري كان يخاف اياهما شاء وعن ابن ادریس دعوى اجماع الامنة على منع ذلك ولم يعيد  
هو بشي منها بل بنى على ايقضه سائر الادلة وحكى عن ابن ادریس في تحريره وطى من ولد  
من الزنا اشياء غلط فيها منها دعواه الاجماع على كفر ولد الزنا على اباحة وطى اليهودية و  
النصرانية بالملك والاستدامة لنفسه الاول ووقوع الخلاف في الثاني وحكى فيه ايضا عن  
الشيخين والفاضل الطوسي ان من اشترى رضاء وغرس فيها ثم ظهر من مستحقه وكان الفرس قد  
اشترى الثمر لربا لا رضى عليه للفارس ما انفق مع اجرة الشل وعن ابن ادریس ان هذا مناف لاصل  
الذهب لما عليه كافة المسلمين لان الفرس ملك الفارس والثمر له وقد اخاروه ذلك لا للاجماع  
بل لغيره ولم اذكر كلامه في سائر كتبه وفي هذه المطالب كثير مما ياتي من المسائل الفسدة المجدوى  
في ذلك وحكى فيه ايضا عن الشيخ في المبسوط دعوى الاجماع على عدم جواز بيع الطعام المباع  
قبل قبضه ولم ينعده هو بذلك ولا ذكره في مقام الاحتجاج مع انه منقول في الغنية ايضا واخار  
فيه الكراهة والصحة على القول بالحرمة والاباحة في التولية ولتختلف مذهبه في سائر كتبه ولم  
ينكر الاجماع فيها اصلا وحكى فيه ايضا عنه في المبسوط والخلاف دعوى الاجماع او تنفي الخلاف  
في مسائل من توابع اشراط القبض ولم يعيد به ايضا عنه في الخلاف دعوى الاجماع على التفصيل  
بين بيا البيع وعدمه في تقديم قول البائع في ثمن الثمن والمشتري اخاروه ولا نقض الاخر  
في ذلك ثم قال في هذا التفصيل للاستصحاب مع ضعفه في المقام لا للاجماع مع انه منقول في  
المجموع وظاهر الغنية ايضا واختلف مذهبه في سائر كتبه ولم يذكر فيها الاجماع اصلا وحكى  
فيه ايضا عنه في المبسوط انه قال لا يجوز ان يشتري طعاما على ان يطعمه اجماعا وقد روى

عن الشيخ في الاستبراء

عن الشيخ في الاستبراء

عن الشيخ في الاستبراء

عن الشيخ في الاستبراء

عن الشيخ في الاستبراء

عن الشيخ في الاستبراء



المنع ويمكن ابقاء كلامه على عموم كما صرح به في التذكرة وليس هذا موضع بيان ذلك وحكي فيه  
 ايضا عن الشيخ في النهاية انه قال من وجب عليه دين وغاب عنه صاحبه غيبه لم يقدر عليه  
 معها وجب عليه ان ينوي قضاءه ويعزل ما له من ملكه وعن ابن ادریس ان الغزل غير واجب لاجماع  
 المسلمين ثم اقول هو كلام الشيخ لا للاعتماد على نقل الاجماع على خلافه كما هو ظاهر وحكي فينا  
 في الرهن اختلاف الاصحاب في دخول النماء المتجدد المتصل بالحاصل بعد الارتهان في الرهن وانما  
 هو فيه وفي سائر كنبه العدم واما للشيخ في الخلاف والمبسوط قال فيه ان ادعاء ابن ادریس ان  
 القول بالدخول مذهب أهل البيت عليهم السلام واجماعهم عليه وان ما ذكره الشيخ في هذا الخبر  
 خطأ لا يبرهان عليه ولا شبهة له اقول قد نقل لاجماع عليه في الانتصار وظاهر الغنية ايضا  
 ولم يذكر شيئا منها في سائر كنبه ولا اعلم بها وحكي فيه ايضا في القمان عن الشيخ في المبسوط  
 انه منع من ضمان مال الكتابة وقال انه لا خلاف فيه واخار هو فيه وفي سائر كنبه خلافه ولم يها  
 بادعاءه ولا ذكره في سائر كنبه وحكي فيه ايضا اختلاف الاصحاب في ضمان الجهل واخار هو فيه وفي  
 جملة من كنبه الصخر نبع الاسكان والمقيد والذلي والجلبي والفاخر في احد قوله وابن زهره  
 ونقل فيه في مسألة اخرى عن ابن ادریس انه لا يصح على الصيغ من المذهب عند المحصلين من الاصحاب  
 ولم يها هو بذلك ولم يذكره في سائر كنبه وذكر هنا شئ غفلة عن الشيخ وبالع في رده وقال لا  
 شك في عدم تحصيل هذا الرجل ولم يمتحج بما في الغنية من دعوى لاجماع على الصخر وحكي فيه  
 ايضا عن الشيخ قولين في بطلان البيع بطلان الشرط ونقل عنه نفى الخلاف في عدم بطلان الوفاء  
 هو فيه وفي سائر كنبه البطلان ولم يها بادعاءه وحكي فيه ايضا في الوكا انه اختلاف الاصحاب  
 في طلاق الوكيل عن الحاضر واخار هو فيه وفي سائر كنبه الجواز او ودعجه عليه ثم قال قال  
 ابن ادریس لا خلاف ان حال الشقاق وبعث الحكمين اذا وكل الرجل الحكم الذي هو من أهله في  
 الطلاق وطلق مضي طلاقه وجاز وان كان الموكل حاضرا في البلد ولا يخفى ان هذا لا يقتضي القول  
 على نقله للاجماع كما هو ظاهر ولا يستقيم ان يخفى فيه مع تصريح بوجوب الخلاف فيه من جماعه من علماء  
 الاصحاب فاصرح ابن ادریس قبل هذه العبارة بعدم الخلاف بين المسلمين في الجواز الا واثباته  
 روي من جهة اصحابنا لا بطلنا اليها فكان هذا على حجة اولى بالذكر في مقام الحجاج وحكي فيه  
 ايضا عن الشيخ في الخلاف انه قال بكرة ان يتوكل مسلم بكافر على مسلم ولم يذكر ذلك احد من الفقهاء  
 دليلنا اجماع الفقيه ولا تدليل على جوازه قال وهذا يدل على المنع ونقل هذا عن غيره ايضا

منع من التمسك بالكتاب

علم من كتابنا

علم من كتابنا

علم من كتابنا

علم من كتابنا



ونحوه ما ألفا وفسد بلا تعد منه وتقرير ولا بما لا يمكنه دفعه مع بثوته بالاشتهاء والبيئة  
ونقل عن ابن ادریس انه لا خلاف بين اصحابنا في ضمان ما جئنه يده وان الاكثر من المحصلين على  
عدم ضمان واحد ذلك مما ذكره عن المرتضى عوى نفراد الامامية بالقول بالضمان ولو لم  
يكن يتعد منه والاجتاج على ذلك باجماع الفرقة واخا وهو العدم ورد الاجماع بالمنع لكان  
الخلافا مع انه منقول في الغنية ايضا ولم يذكرها فيها حضري في سائر كتبه وحكي فيه ايضا  
عن ادریس في الاستيحاء على الرضاع انه يبطل بموت واحد الثلثة حتى المساجر لانه لا خلاف  
في ان موته يبطل الاجارة ورده بما مر وقال انه قوي ايضا ذلك فكيف ادعى هنا انه لا خلاف  
في البطلان وحكي فيه ايضا في الصلح عن الشيخ فرعا من فروع مسائل اليمين نفى فيه الخلاف  
وخالف هو في ذلك ولربما بكلامه وحكي فيه ايضا في الشكر عنه انه اذا كان لاشين دين  
مشرك بهما فاخذ احدهما حقه منه شاركة الاخر وعن ابن ادریس انكار ذلك ودعى انه  
لم يذكره احد سوى الشيخ ومن قلده وتابعه ثم نقل عن الشيخ الاسد لال باجماع الفرقة  
وبغيرها وقال ان قوله ليس بعيدا من الصواب ذكر فيه اربعة اجابا لا تخلو من ضعف وقصور  
ثم قال ان قول ابن ادریس لا يخلو من قوة ورد قبل هذا كلامه بانه افق يقول الشيخ ابن الجنيدي  
ثم ابوا الصلاح وابن البراج وابن حمزة والمتحصل من عباراته انه في الحكم مع وجود ما ذكر من  
الاجابا وغيرهما مما يعضد الاجماع المنقول الذي نقله او ثوبا لاصحاب فلو تم ونقله بن  
ذهرة ايضا وفلحكم به في سائر كتبه لا للاجماع بل لغيره كما صرح به في بعضها وحكي فيه ايضا في  
القراض عن الشيخ قولين في نفقة العامل في السفر احدهما انها من مال القراض اخاره في الخلا  
واجب عليه باجماع الفرقة واخا العلامة فيه وفي سائر ما حضري من كتبه لا للاجماع بل  
لغيره مع انه غراه الى علمائنا في التذكرة وحكي فيه ايضا في الهبة اختلاف الاصحاب لزوم هبة  
غير الاب من ذوى الارحام وعدمه واخا وهو فيه وفي سائر ما حضري من كتبه للزوم وحكي  
فيه عن المرتضى العدم والاجتاج عليه باجماع الفرقة ورده بالمنع لوجوهنا فلان المرتضى  
ادعى نفراد الامامية واجماعهم على العدم مطلقا حتى في الاب والولد مع عدم قصد الفرية ولا  
التوفير فدادعى العلامة في المختلف الاجماع على الزوم في هبة الاب لولده وحصل الخلاف  
في غيرها وادعاه في غير غير ايضا في الهبة للابوين خاصة وهو ايضا في غيرها وغيره في  
الابوين والولد معا وادعى ابن زهرة في ذوى الارحام مطلقا على مطلق منه وادعى ابن زهرة

هذا انما هو في  
مقتضى الشك في  
امواله  
حكمه في الشك في  
اخذ احد الشريكين  
خصمه  
حكمه في مقتضى  
التمسك بالحق

في ذوى الارحام  
في ذوى الارحام

في ذوقه لا دعام مطلقا على ما نقل عنه وادعاء الشيخ في الخلاف في جلد الإبرين لولدها  
 وادعى الإجماع على عدم في هبة غيرهما وادعى الإجماع بعضهم بالهبة للولد الصغير  
 فكما أنهم في المقام مضطربة جدا ولم يذكر العلامة الإجماع الرضوي في المختلف خاصة وقد  
 رده فليست إلى ما في الإجماعات من غرائب الاختلافات وقد حكى فيه أيضا عن ابن أدريس وهو  
 الإجماع على أن الهبة لا تقتضي الثواب لأمع الشرط ولم يذكره للاعتماد عليه والاحتجاج به  
 تعرض له في غيره وحكى فيه أيضا عن الشيخ في البسوط أنه قال صدقة التطوع عند ثبوت الهبة  
 في جميع الأحكام وكل من لم يرجع في الهبة للرجوع في الصدقة وعن ابن أدريس اللزوم بعد  
 الافتراض مطلقا وأخار هو ذلك فيه وفي سائر كتبه وذكر حجته عليه ثم قال وادعى ابن أدريس  
 أيضا الإجماع عليه وهذا لا يقتضي الاعتماد عليه بنفسه كما هو ظاهر مع أنه في التذكرة وفي  
 الحكم المصنفنا اجمع وفيه كفاية وحكى فيه أيضا في الوقف عن الرضوي أنه قال إنما انفردت به  
 الامامية القول بأن من وقف ونفا جازا أن يشترط أنه أن احتاج إليه في حال حيوته كان له  
 بيعه والاستنفاع بثمنه ثم ذكر بقرينة الأقوال كقول ابن أدريس بقا للشيخ في البسوط والاستسكان  
 وغيرهما بطلان الوقف وأخار هو الأول وذكر حججه عليه ثم ذكر حججه الماسين وأجاب عنها  
 ثم قال واحتجاج ابن أدريس بالإجماع خطأ فأناد ذكرنا أن ماصرا إليه قول أكثر علماءنا  
 حتى أن الرضوي ادعى الإجماع عليه ونقل بقية كلامه واحتجاجه بقول الاستسكان بكونه مستوفيا  
 بالإجماع ومخالفه ولا يخفى أن هذا لا يقتضي التعويل على الإجماع المنقول مع أنه حكى في  
 التمهيد يقول الرضوي قال أنه ليس بمجهد ونقل في التذكرة قوله ودعواه الإجماع وأقوال جماعة من  
 الأصحاب ولم يخرج هو بالإجماع ولا عمل بقضائه بل صرح فيها ولا في جملة من كتبه بغير الشرط  
 بطلان الوقف وصيرورته جسديا بقا للنفيد والشيخ في أحد قوليه وهو خلاف ما يقتضيه  
 كلام المصنف كما صرح به في المختلف والتذكرة أيضا وذكر فيه أيضا اختلاف الأصحاب في جواز استنفاع  
 الواقف بالوقف ونقل عن الشيخ في البسوط أنه إذا وقف عامًا بحيث يتناول الواقف مثل أن يوقفه  
 على المسلمين جاز له الاستنفاع به بالاختلاف ثم أخار هو الجواز فيما ينقل إلى الله تعالى كالساجد  
 المنع فيما ينقل إلى الخلق كالمسلمين والعقهاء وإن صابوا منهم ثم قد أخار هذا في التذكرة أيضا  
 وحكى عن الشيخ دعوى الإجماع على الجواز فيهما معا ولم يجاب به واقفا في جملة من كتبه ولم  
 يستدل بالإجماع المنقول في شيء منها أصلا مع أنه منقول في الغنية أيضا على نحو ما في البسوط

الشيخ في المختلف  
 في جلد الإبرين  
 في الوقف  
 في الاستنفاع  
 في الجواز

وقف  
 جواز استنفاع الواقف  
 بالوقف العام

وذكر فيه ايضا في الوصايا اخلاق الاصحاب اشراط وقوع اجازة الوارث لما زاد على الثلث  
بعد وفاته الوصي عدم اخاره هوفيه وفي جملة من كنبه الثاني واحتج عليه بالاجازة المشتملة  
على الصيحة والحسن وغيرهما وبغير ذلك ثم قال فيه وادعى الشيخ في ذلك اجماع الفرقة وهذا يقتضيه  
النعويل عليه كما هو ظاهر مع ان الظاهر من المواعد والتحريم والتوقف في الحكم فيه ايضا عن الشيخ  
في المبسوط انه قال من لا يصح للوصية عند الكافر الذي لا رحم له من الميت وفي الخلاف للوصية  
لاهل الذمة جائزة بخلافه قال وفي اصحابنا خاصة من قيد هذا اذا كان من قرابته ولم يشترط  
الفقهاء ذلك ثم اخاره هوفيه كما في سائر كنبه جوازها للذي خاصة مطلقا مع ان في الغنية  
ايضا دعوا لاجماع على عدم صحتها للكافر الا اذا كان ذا رحم للوصي نفى الخلاف بين المسلمين  
في جوازها الذي ارحم ولو يذكر شيئا من ذلك في سائر كنبه الا التذكير فذكر فيها عبارة الخلا  
في ضمن نقل الاقوال وحكي فيه ايضا عنه في المبسوط انه قال فيها اوصى بقول رباب بثلاثة قصص  
عن ثلاثة اعيد وزاد على اثنين انه يجعل الزائد في قيمتها وحكي عن بعض الناس انه يجعل في جزء  
من ثالث وعن رواية اصحابنا فيها اشبه المسئلة انه يعطي الحق قبل الصف وعن في الخلاف انه  
حكم بانهم ما يعفان ويعطيان البقية لاجماع الفرقة فان هذه منصوصة لهم والذم اخذ  
هو وفي جملة من كنبه وقال اليه في بعضها هو ما نقل في المبسوط من بعض الناس واستظهر فيه انه  
الشافعي لكون ذلك احد وجهيه ولم يصرح في الاحتجاج للاجماع اصلا ولا ذكره في سائر ما  
حضره من كنبه الا التذكير فذكر فيها ولو يعيابه وحكم بخلافه وذكر فيه ايضا اخلاق الاصحاب  
فيها اذا وصي بشيء في سبيل الله وحكي عن ابن ادریس عوى لاجماع على انه يصرف في جميع مصالح المسلمين  
واخاره هوفيه وفي غيره ذلك لا لاجماع بل بغيره مع انه منقول في الغنية ايضا واقعة التذكير  
على نقل كلام ابن ادریس احتجاجه بالاجماع وغيره وعلى ذكر بعض الاخبار وكلام بعض الاصحاب  
وذكر فيه ايضا فيما اذا وصي الانسان بثلاث ماله ثم اوصى بثلاث ماله لغيره ان الشيخ اسند بالاجماع  
الفرقة واخبارهم على كون الثانية فاسحة الاولى وحكي عن ابن ادریس تفصيلا فيه وفي نظائر كثيرة  
من كلام الاصحاب احناء هو ايضا تفصيلا بحسب اقتضاء الدليل لاجماع وحكي فيه ايضا عن  
الفاضي انه قال فيما اذا وصي باعطاء دابة لرعي من الابل والبقر بغير خلاف لان ذلك لا يمتنع في  
العرف دابة وقال هو ان المرجع في ذلك الى اهل اللغة وصح في التذكير بانصرافه الى المركوب من  
البهايم وهو الخيل والبغال والحمير خاصة ولو يصرح للاجماع اصلا وحكي فيه عن الشيخ في الخلاف

من كلامه  
في كتابه  
في كتابه

من كلامه  
في كتابه

من كلامه  
في كتابه

من كلامه  
في كتابه

بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله رب العالمين

أقبلنا إلى هذا الفصل  
خاصة

بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله رب العالمين

بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله رب العالمين

أقول بفتح الاقار والوارث في حال المرض نقل اجماعه عليه الى قوله في اخره وعلى المسئلة  
اجماع الفرق وحمله على دعوى الاجماع على غير الاقار والوارث خلافا للفقهاء في اماكن كثيرة  
الامضاء فعلى ما فصله في النهاية قال لان الشيخ اجل من ان يدعى الاجماع على الوضع المختلف  
فيه واختاره في النذرة خلافا لاطرافه ولو يعرض له اصلا وحكي فيه ايضا كتاب التكاثر في حد  
الرضاع كتمان مضطربة عن ابن ادریس لم يعيد عليها واختلف من هبه فيه وفي سائر كتبه  
وحكي ايضا عنه انه خطا بعض المناخرين ممن اعتبر الجولين في سنن الرضاع والموضع من ابنه معاً  
نحجاً في تحطشه بالاجماع على اعتبارهما في الثاني وعدم الخلاف من يحصل في عدم اعتبارها  
في الاول واورد كلامه بطور وفال انه خال من التحصيل بل هو عن التحقيق بمغزل انه حكم بالخطا  
مستدلاً بالاجماع في المختلف فيه وهو اولى بالخطا ثم توقف هو في الحكم بالنسبة الى الرضاع  
ولم يذكر الاجماع الذي ادعا ابن زهره على اعتبار المحولين فيهما معاً مع انه قوى الجلبج والظن  
ومحمد كلام الباين ايضا لاطرافهم ذلك كما صرح هو به وفداخار من قبل ابن ادریس في  
جملة من كتب وتوقف في اخرى لم يعرض للاجماع في شيء منها وحكي فيه ايضا عن ابن ادریس  
كلاما مضطربا في حكم لبن ولد الشبهة لم يعيد به فيه ولا سائر كتبه وعنه ايضا في حكم نشر الزنا  
للحرمة دعوى عدم الخلاف في ان التكاح في عرفنا الشريعة هو العقد حقيقة وفي ان لا يطلو على  
الوطي المحرم وانكر عليه ذلك وقال ان ادعاء الاجماع على ذلك خطأ وعنه ايضا في حكم كتمان  
دعوى الاجماع على ما يقتضي عدم البينة تجرد ذلك بل بالطلاق وتوقف هو في الحكم  
لالاجماع بل غيره وحكي فيه ايضا عن الشيخ الحكم بان اللبس بشبهة اذا كان مباحا واشبهه  
بغير التحريم ويحرم الام وان علك والبث وان نزلت والاسند لال على ذلك باجماع الفرق  
واخبارهم والحكم ايضا بان النظر في فرضها يوجب تحريم المصاهرة والاسند لال عليه ايضا  
بما ذكر واخاوه هو فيه الا باحة في غير الاب والابن وفي جملة من كتبه فيهما ايضا لم يعيد  
بالاجماع ولا اعنى بالجواب عنه ولم يذكر في سائر كتبه لانه النذرة وحكي فيه ايضا في العقد  
على الامة لمن عند حرة وبالعكس اجماعات بعضها غير صريح ولم يعيد بها في العقد على الكافر  
اجماعا كذلك في ضمن نقل الاقوال ولم يحجج بها وربما خالف بعضها وحكي في حكم اسلام  
زوجة الذي قولين للشيخ اجمع على احدهما باجماع الفرق واخبارهم واخاوه هو ذلك لغير الاجماع  
وحكي في العقد بغير العربة مع الفدرة عليها عن الشيخ انه ادعى الاجماع على البطلان وخلا

هو ايضا ذلك لغير الاجماع مع انه عزاء في التذكرة الى علمائنا وحكي فيه ايضا عن الشيخ دعوى  
 عدم الخلاف في جواز تقديم القول من الترتيب بلفظ الامر واخباره وفيه المنع وهو الظاهر من  
 سائر كتبه ولم يذكر الاجماع فيها الا في التذكرة وله تحكيم بمقتضا مع نقله عن الشيخ بلفظ الاجماع  
 مرة ونحو الخلاف اخرى ولم يعيد به في شيء منهما للاجتماع به ولا للجواب عنه وحكي فيه ايضا  
 عن الشيخ عن احد قوليه وكما به دعوى الاجماع على عدم محرمية المملوك لما كتبه وان كان  
 خسيا واخباره وفيه الكراهة في المحض في جملة من كتبه المنع من دون تعرض فيها للاجماع  
 اصلا وحكي فيه ايضا في كتاب الفصول عن ابن ادریس في الخلاف بين اصحابنا في صحة في  
 غير كتاب المملوك ثم استثناء الشيخ في خلاف من ذلك ولم يذكر هو ذلك في مقام الاجماع  
 ولم يتعرض لسائر الاجامات المتعارضة المنقولة في الباب ربما ادعى هو في بعض كتبه الاجماع في  
 بعض صور المسئلة وربما توقف في بعضها ولا جدوى في ذكر ذلك وحكي فيه ايضا في فلاح  
 الضلال دعوى المتقي انفراد الامامية واجماعهم على انه لا يجوز زيادة عن خمسمائة درهم لم  
 يعند هو بذلك وربما ادعى الاجماع على خلافه بغير الشيخ وغيره وحكي عن الشيخ دعوى الاجماع  
 على جواز جعل المهر منافع المحر وعنه ايضا استثناء الاصحاب من ذلك الاجارة واخباره هو الجواز  
 في الجميع للاصل والاخبار وحكي عن ابن ادریس انه ادعى الاجماع على انه اذا لم يسم لها مهر لم يقدم  
 لها شيئا قبل الدخول ثم دخل بها لم يكن لها سوى ذلك الذي خذته وقال انما تجوز في ذلك الاجماع  
 لا غير واخباره وفيه اولا تفصيلا او لا يستند فيهما الى الاجماع اصلا مع انه منقول في القضية  
 ايضا واختلف قوله في سائر كتبه وحكي عنه ايضا في حكم المهر امان الترتيب قبل الدخول كالا  
 مضطرب في دعوى الاجماع واورد عليه بان دماء الاجماع في موضع الخلاف جهل وحكي عن  
 الشيخ في فضل لاب مهربته ما تقدم سابقا وحكي في العيون احكامها اجامات بعض فاضل  
 صريحه ولم يذكر شيئا منها في مقام الاجماع ولا عند اهلها وخالف بعضها ولا جدوى في ذكرها  
 وحكي عن ابن ادریس دعوى الاجماع على عدم جواز التمتع بالجوسية وعلى جوازه باليهودية و  
 النصرانية ثم الحكم بالمنع في الاخيرين ايضا بغير البعض لاصحاب منع الاجماع واخطأ هو الجواز في  
 الجميع فيه وفي جملة من كتبه او جميعها لغير الاجماع وحكي عنه وعن المعيد في التمتع في  
 الجارية وبدون اذن مولاهما ما يقتضي دعوى الاجماع على المنع مطلقا ولو كان لامراه واخبار  
 هو ذلك ايضا لغير الاجماع وكذلك ما حكاه عن ابن ادریس في عدم اختصاص عدد السعة

في كتاب الفصول  
 عن ابن ادریس

تفسير في كتاب الفصول

عن ابن ادریس

في ذلك ثم تفصيلا

في كتاب الفصول

في كتاب الفصول

وفي جواز تحليل الاماء وحكي عن الشيخ في شراها الجارية الحاملة عن الغير دعوى  
 الاجماع على جواز وطئها قبله مضي اربعة اشهر من حملها على كراهية وبعد ضيقها بلا كراهية وحكي  
 هو الجواز على كراهية قبل مضي اربعة اشهر وعشرة ايام في الحاملة من الزنا والحرمه قبل الوضع مطلقا  
 في غيرها ولو يعا بالاجماع اصلا واخلافه من هبه في سائر كونه وربما حكم في بعضها بالمنع في  
 الاولى ايضا قبل المدة وربما حصر عتبار المدة او الوضع بالمجهولة الحال وجوزه في الاولى بلا كراهية  
 مطلقا وغري في النكحة الى علمائنا اطلاق القول بان كراهية بعد المدة واختار هو المنع الى الوضع  
 فيما عدا الاولى والجواز فيها مطلقا ولم يذكر الاجماع في شيء منها وحكي في المختلف ايضا عن الشيخ وابن  
 ادریس في جعل عقوبة الامه معها اجماعين متنافيين ظاهر المحجج بهما وربما لم يعمل بشيء منهما وحكي  
 عن ابن ادریس في الجارية التي علقت عفتها بموت زوجها الحر في ام الولد التي اعتقت ثم ابدت وتزوجت  
 فتمت وولدت منه اجماعين لم يحجج بهما وفيهما نوع اضطراب ايضا وحكي عن الشيخ في حكم مستحق  
 الحضنة دعوى الاجماع والاختيار على احد قوليه ولم يذكره في مقام الاحتجاج ولا اعتمد عليه  
 ونقل عن ابن ادریس التعجب من ذلك والطمع عليه بانه مذموم لبعض المخالفين وان اخبارنا بخلافه  
 وارده واجماعنا بضده ورده بان ذلك لعله كان اجماعا في زمانه وقد قال به قبله الاسكافه  
 والصدوق وهذا لا يقتضي العمول عليه كما هو ظاهر وحكي عن الشيخ ايضا في الحضنة وما اشعر  
 بدخول الاجماع في مواضع او يظهر منه ذلك ولم يذكره في ضمن نقل الاقوال والنبذات وكذا  
 في قصي الجمل عنه وعن المرتضى مع ما بينهما فيه من الاختلاف وخالفهما معا في جملة مركبه  
 وكذا في قدر القفلة عنه وعن ابن ادریس مع ما بينهما من الاختلاف والاجماع هنا مذکور  
 صريحا في الخلاف وحكي عن الشيخ ايضا فيه اجماعين متنافيين في حكم الاختلاف في قبض  
 المهر واجماعا لم يعمل به في قبض القفلة ولم يعتمد بشيء منهما في مقام الاحتجاج وحكي فيه ايضا  
 في الاقوال قولين في طلاق الولي عن المجنون وشبهه ادعى على احدهما الاجماع واختاره هو وفي  
 سائر كونه القول الآخر ورد فيه الاجماع بالمنع وحكي عنه ايضا في ارث الترحيم من الزوجه اذا  
 طلقها باثبات المرض مان فيه قبل انقضاء العدة قولين ادعى على احدهما الاجماع مرة ونفى عنه  
 الخلاف اخرى واختاره هو ايضا ذلك لغير الاجماع وحكي عنه ايضا وقوع الطلاق بتغيير الزوجه و  
 اخبارها الفراق فنقل القول بوقوعه عن قوم من اصحابنا ثم دعوى اجماع الفرقة على خلافه لكون  
 الخلاف شاذ لا يعتمد واختاره هو ايضا ذلك لغير الاجماع وحكي الخلاف عن جماعة من الساطين

الاجتماع حكى عنه ايضا في وقوع الطلاق من الغائب كتابه قولين ادعى على احدهما الاجماع و  
 اخاره هو ايضا الغير وحكى عن المرتضى في الطلاق الثالث بلفظ واحد قولين مسندين ظاهر الى  
 اجماعين متنافين واخاره هو احدهما لغير الاجماع وعن ابن ادریس في طلاق الحاضرة التي لا يصل  
 الزوج اليها يعرف حالها اجماعا لم يعين به وحكم بخلافه في الاستثناء بالمسبية ما لم يحج  
 به وذكر نحوه في كتاب الايمان ايضا وحكى عن الشيخ في شراء الامنة التي طلقها مرتين ما يشعر بدعوى  
 الاجماع ولم يعين به في الاحتجاج وحكى في الظواهر انما اثر الاعضاء اجماعين متنافين عن المرتضى  
 والشيخ ووافي احدهما ولم يحج به ومنع الآخر لكونه في موضع الخلاف فيلزمه منع الاول ايضا  
 ولذا لم يعين عليه وحكى عن ابن ادریس في الظواهر العلوي ما يشعر بدعوى الاجماع على بطلانه  
 وخالفه ولم يعين به وفي معنى من قبل ان يتأسا في الخلاف في كون المراد به الوطى ولم يحج به وحكى  
 عن الشيخ نفى الخلاف في عدم وجوب تكرير الكفارة بتكرير الظاهر من مواليها بقصد التاكيد و  
 اختلف فيه فتواه لغير الاجماع وعنه ايضا في وطى الظاهر المكفر بالصوم عمدا قبل اتمامه  
 دعوى الاجماع على وجوب سني ناف لكفارة وعن ابن ادریس منع الحكم والاجماع واخاره  
 هو الاول لغير الاجماع وحكى عنهما في عتق العبد المهرهون والخالف في الكفارة اجماعات  
 متباعدة لاجدوى في ذكرها وحكى عن ابن ادریس في عتق العبد الذي لم يعلم موته ولا جانه  
 في الكفارة دعوى الاجماع ونواثر الاخبار على جوازها ومنع ذلك مع عدم ظن الحياة وتقدم في  
 احكام انظره ايضا وحكى عن الشيخ في الخلاف دعوى اجماع الفرقة واخبارهم على عدم وقوع  
 الايلاء العلوي بشرط وعنه في البسوط الحكم بوقوعه ومنع وقوع الاجماع على منعه واخاره هو  
 ذلك للصومات وحكى عنه في وجوب الكفارة بالوطى بعد مدة التي يصرف قولين ايضا ادعى في الخلاف  
 على احدهما وهو الوجوب لاجماع ورجح عنه في البسوط واخاره هو الاول لغير الاجماع وحكى  
 عنه ايضا دعوى الاجماع على عدم وقوع اللعان مع العلم بعدم الدخول واخاره هو تفضيلا  
 في ذلك ولم يعين بالاجماع ولم يذكر في الاحتجاج وحكى عنه ايضا دعوى الاجماع على صحة الظاهر  
 الاخر من عن ابن ادریس مع ذلك ولا ثم تقوية الحكم نفسه وظاهر العلامة التوقف والمنع بلا  
 تقرير للاجماع واعتماد به وحكى عنه ايضا في الخلاف دعوى اتفاق اهل العلم على صحة  
 اللعان مع القدرة على البينة اذا عدل عنها وعنه في البسوط تقوية القول بالمنع واخاره هو  
 الاول لغير الاجماع وحكى عنه ايضا قولين في الغذف ثانيا بعد الحد ادعى على احدهما اجماع

حكمنا في طلاق الغائب

حكمنا في الظاهر العلوي

حكمنا في عتق العبد المهرهون

حكمنا في الوطى بعد مدة

حكمنا في اللعان مع العلم بعدم الدخول

هذا هو الأصل في كتابنا

عنه في كتابنا

هذا هو الأصل في كتابنا

هذا هو الأصل في كتابنا

الفرق والصحابة واحال هو البيان الى كتاب الحد ودلو تعرض له فيه وحكي عنه ايضا قولين في  
 اخراج المعتدة لا يدا اهل الرجل ادعى على احدهما الاجماع وتوقف هو في الحكم لغيره وحكي عنه  
 ايضا نفى الخلاف في وجوب الحد على الصغيرة للوفاء وعن ابن ادریس مع الحكم والاجماع و  
 اخار هو ذلك وحكي عنه ايضا في عدة الحامل باثنين قولين عن احدهما الى رواية اصحابنا و  
 ادعى على الاخر الاجماع واجماع عامة اهل العلم الا عكرمة واخار هو ذلك لغير الاجماع وحكي  
 عنه ايضا دعوى الاجماع على عدم نخل العددين وورد هو حجة غير الاجماع وبجمل القول  
 بالتداخل ولو رجع فيه شيئا وحكي في كتابنا لقول عن المرتضى في قوة اجماع الامامية وانفرادهم بعد  
 حقيق العقول الكافر وتوقف هو في الحكم لغير الاجماع وحكي عنه ايضا في حكم عقول الكفار  
 نصيبه نحو ذلك ولو يذكر في مقام الاجماع اصلا وحكي عن الشيخ قولين في حكم من وشخصا  
 من ابيه او امه ادعى في الخلاف على احدهما وهو تقويم الباقي عليه ان كان موثرا لاجماع الفرقة  
 واخار هم ورجع عن ذلك وحكم بخلافه في المبسوط وحكي هذا عن ابن ادریس ايضا مع نصيحة  
 بمنع الاجماع واخار هو ايضا ذلك وحكي في احكام الولاء عنها فاضا واجماعان لم يذكرها في  
 الاجماع ولم يعيها بها ولا يخلو بعضها من التنازع ايضا وحكي في التذبير عن الشيخ دعوى الاجماع  
 على ان اولاد المدبرة التي حملت بهم بعد التذبير عليها في الانفاق وليس للمولى نفص تدبيرهم  
 بل له نفص تدبير الام خاصة واخار هو جواز الرجوع في تدبيرهم ايضا ولو يعيها بالاجماع اصلا  
 وحكي عن المرتضى دعوى انفراد الامامية بان العقول الحاصل للتدبير يؤجل السراية كالعقل النضر  
 ولو يذكر احتجاجا بالاجماع ولا عند به بل حكم بخلافه عملا لا مجرد الاصل وحكي عنه نحو ذلك  
 في منعه من تدبير العبد الكافر واخار هو الجواز هنا وان توقف في العقول وحكي عن الشيخ في حكم  
 الابناء المذكور في الفران في الكتابين قولين ادعى على احدهما الاجماع واخار هو ذلك لغيره وحكي  
 عنه ايضا في كتاب الايمان في كفارة الحلف بالبراءة قولين ادعى على احدهما الاجماع ايضا واخار  
 هو خلافه ولو يعيها بالاجماع اصلا وحكي عن ابن ادریس في الحلف على ترك الهبة ان الوقف خارج  
 من ذلك لانه لا يسمى هبة بغير خلاف وان صدقة التطوع عندنا لا يسمى ايضا هبة واورع عليه  
 بانها انواعان منها لدخولها تحت اسمها واحد ها وادعائه الاجماع على خلافه غلط وحكي  
 عن الشيخ في نذر المشي الى مكة اجماعا لو عيده به وحكم بخلافه وكذا في نذر الهدى وحكي عن  
 المرتضى دعوى الاجماع على عدم انقضاء النذر والطلاق ورده بالمنع وحكي في الكفارة عن ابن

ادريس في شق الثوب في المصيبة اجماعاً لم يحجج به ولم يعين عليه وعن الشيخ دعوى الاجماع على وجوب مدين لكل مسكين في الكفارة وردة بالمنع في محل الخلاف وحكي عنه في عدم وجوب تعيين الكفارة مع التعدد واتحاد الجنس لم يحجج به ولا جدد في ذكره وكذلك اطعام الصغار في الكفارة وكذلك جنس الطعام وحكي عن المرتضى في كفارة وطى لامه الحائض لم يعين به وفي كفارة التوم عن صلوة العشاء ما اجاب عنه بالمنع مع انه نقل عن علماء شافعية ما هو ظاهر في مؤلفه وحكي عنه دعوى الاجماع على عدم جواز عتق ولد الزنا في الكفارة وعن الشيخ دعوى الاجماع على الجواز واخباره هو الثاني لغير الاجماع مع كونه المشهور وعلى ما صرح به وحكي عن الشيخ في عتق ناقص الخلقه ما لا جدوى في ذكره وكذلك افطار الحامل والمضع والمكره وحكي كتاب الصيد وتوابع عن ابن ادريس في نجاسة موضع عض كلب الصيد ما لا جدوى ايضا في ذكره وكذا ما حكاه عن الشيخ في المنع من الذبح بغير الحد يد اذ حمل على حال الاختيا والافه وغيره ما لم به وكذلك ما حكاه عن ابن ادريس في جوازه مع الاضطرار وحكي عن الشيخ في الجواز في بيع اعنبار اسلام المرسلا المعلم وعنه في البدو العدل عن ذلك واخباره هو الاول لغير الاجماع وحكي عنه وعن المرتضى وابن ادريس في حرمة ما عدا السمك الذي له فلس من جوانات الماء ما لم يحجج به ولا جدوى في ذكره وحكي عن الشيخ اقوالا في حكم الغراب دعى على احدها الاجماع وحكي منعه عن ابن ادريس واخباره هو الاول لغير الاجماع وحكي عن ابن ادريس دعوى الاجماع على حرمة الخطاف واخباره هو الكراهة ولم يعين به وعنه ايضا عدم الخلاف بين المصنفين في ترك ابانة الراس بعد الذبح قبل البرد واخباره هو الحرمة وحلية الذبح ولم يعين به دعواه وحكي عن المرتضى قولاً في الجنبين ادعى انفراد الامامية به ولم يذكر احتجاجاً بالاجماع ولا اعتد به ونحوه فيما يحرم من الذبح وحكي عن ابن ادريس في نجاسة لبن البنت ما لم يحجج به ولا جدوى في ذكره وحكي عنه ايضا دعوى توان الاجماع على حرمة استعمال شعر الخنزير وانه الصحيح من اقوال اصحابنا عند الشيخ في بعض كتبه على حرمة الاستصحاب بالذهن النجس تحت الظلال وعدم الخلق فيه في ذلك وان الشيخ يحجج بقوله الاخر الموافق لقول اصحابنا ورد بان هذا جهل منه وسخف فان الشيخ اعرف باقوال علماءنا وبالمسائل الاجماعية والخلافية والروايات مطلقاً في الحديث ثم اخاره هو تفصيلاً في ذلك لم يسيئ اليه وحكي عنه ايضا وعن المرتضى في مواكفة الكفار

كفارة شق الثوب  
المصيبة

اطعام الصغار  
الكفارة

حكم الذبح بغير الحد

حكم السمك الذي له فلس  
ومثله

حكم الجنبين

حرمة استعمال شعر الخنزير

حكم الذبح بالذهن النجس

اكل طعامهم ماله ينج به ولا جدوى في ذكره وكذا في احوال الابل وسائر البهائم وخالفهما  
هنا في الحكم بالحرمه وحكى عن الشيخ دعوى الاجماع على عدم جواز النذاري بالخمر وكلها مطلقا  
وعلى جواز شرها عند الاضطرار لدفع العطش واخباره هو الجواز عند خوف التكليف من العطش  
او المرض اذا نذر فغايه ولم يعي بالاجماع ولا احتج به وحكى عنه ايضا دعوى الاجماع على جواز  
اكل المارة من الثمرة وعدم جواز الحمل وتوقف هو في ذلك لغير الاجماع وحكى عن المرتضى ابن  
ادريس في الفاء الخمر في الحل مالا جدوى في ذكره ونحوه ما حكاه عن المرتضى في صيد نير الكلب  
المعلم وحكى في كتاب القضاء في فعارض البيئات عن ابن ادريس غير ماله يعيد به ولا فائدة في  
ذكره وحكى عن الشيخ الاحتجاج بالاجماع وبغيره على عدم الحكم بالنكول باليمين ولم ينجح هو  
به وان اخار ذلك لغيره وحكى عن المرتضى في حكم الحاكم بعلمه والرد على الاسكان ما لا يقتضي  
الاعتماد على الاجماع المنقول كما هو ظاهر من تأمله وحكى عن ابن ادريس في اختلاف الزوجين في  
مناع البيت ماله يعيده وحكى عن المرتضى والشيخ دعوى الاجماع والاحتجاج به بالاخبار  
على انه اذا نذر على الخصمان معا عند الحاكم قدم دعوى من يكون على يمين صاحبه وعن الشيخ  
ادمع ذلك قوى القول بالفرقة كما هو مذهب بعض الحنفين واخباره هو الاول بحجج بالاشهر  
فيكون ارجح وهذا يدل على ان الشهرة عند اقوى من الاجماع المنقول وحكى عن الشيخ الاحتجاج  
بالاجماع والاخبار على انه لا تنفع البيعة بعد اليمين واخباره هو ذلك واحتج عليه بغير الاجماع  
وحكى عنه ايضا قولين في الاكتفاء باسلام الشاهد مع عدم ظهروا وضفه واحتج على الاكتفاء  
باجماع الفرقة واخبارهم وغير ذلك واخباره هو العلم ولم يعي بالاحتجاج باصدا وحكى عنه ايضا  
قولين في فعارض بينه الخارج والداخل وقديم الملك وحديثه واحتج على احدهما بالاجماع  
الاخبار واخباره هو الآخر ولم يعي بدعواه وحكى عن المرتضى دعوى نفاد الامامية بعدم  
قبول شهادة ولد الزنا وان كان على ظاهر العدالة ولم يذكر احتجاجه بالاجماع وحكى عن ابن  
ادريس الاحتجاج بالاجماع على كفره وهو باطل عند كماله فداخا لعدم القبول لغيره اذ كره  
حكى عن المرتضى الاحتجاج على قبول شهادة العبد على غير سببه بالاجماع لشذوذ الخالف لم  
يحتج هو بذلك واضطرب فتواه ايضا وحكى عن الشيخ في شهادة اهل الذمة قولين عن واحد  
الى اصحابنا واخباره هو قوله الاخر على اضطراب فيه وحكى في هذه المسئلة عنه في المبسوط  
اصحابنا القبول شهادتهم في الوصية ان يكون ذلك في حال السفر لم يعيد هو به عند ذكر

وحيث انما لا يثبت  
في النكاح والطلاق  
ولا في غيرها من  
الاحكام الشرعية

في النكاح والطلاق  
ولا في غيرها من  
الاحكام الشرعية

في النكاح والطلاق  
ولا في غيرها من  
الاحكام الشرعية

في النكاح والطلاق  
ولا في غيرها من  
الاحكام الشرعية

السؤال بعدها بلا فصل وحكى عنه ايضا في كم شهادة الفرج ما لم يحتج به ولا جدوى في ذكره و  
 نحوه في شهادة النساء على الشهادة مع اختلاف فوى الشيخ في ذلك وكذا في وجوب الشاهد و  
 كذا في ظهور رفسه قبل الشهادة وفي الشهادة على الملك بمجرد اليد وحكى عن ابن ادريس في القتل  
 واليمين نحو ذلك وحكى في كتاب الفرائض في مسألة الجوزة عن المرتضى وابن ادريس ما لم يحتج به وفيما  
 حكم بخلافه ونحوه لما حكاه عنهم في عدم اوثان التزويج من التراجع ونحوها وقال ايضا المشهور عند  
 علمائنا ان لا اخ من الابوين الباقى عند سلس الاختا والاخ وثلثا الاخوة من الام وادعى اكثر  
 علمائنا عليه الاجماع لانها تجمع السببين فيكون اولي ثم حكي قول آخر بيا على العماني وقال المشهور  
 الاول واقصر على ذلك وهذا لا يقتضي الاعتماد على الاجماع المنقول بخبر الواحد ان يقتصر  
 عليه ونقل في مسألة ولدا الولد مع الجد عن ابن فضال لم يحتج به ولا جدوى في ذكره وكذا في  
 مسألة اسلام ذوى الارحام بعد موث التزويج وبقاء الزوج المسلم عن ابن ادريس وفي مسألة  
 اوثان الفاعل خطأ عن المرتضى وحكى عن الشيخ دعوى جماع الفرج بل اجماعه عن ابن مسعود على ان  
 الفاعل والمملوك والكافر لا يحجبون الام عن الثلث وحكى هو الخلاف في الفاعل عن الصدوق و  
 العماني وظاهر الشيخ في النهاية والدليل في اخباره هو الاول لانه المشهور بين علمائنا فقيهي العمل  
 به ثم رجع الثاني ونفى الخبر عنه لعدم خبره عنه به ولو بعدا بالاجماع المنقول اصلا وبه  
 ادعى من المشهور في الاعتماد وحكى عن الشيخ ايضا اجماعا على احد قوله في ميراث ولدا الملائنة  
 لم يحتج به وحكى في مسألة اخرى فيه ايضا كلاما مضطربا لابن ادريس ودعوى منه للاجماع  
 على خلاف قول الحلبي بعد تقويه له وقال هذا يدل على اضطرابه وعدم تمييز قوة الفكرة  
 وحكى عن جماعة منهم كلمات مضطربة في ميراث الخنثى الشكل الذي لم يعلم حاله باليال فتكى  
 عن الشيخ في الخلاف دعوى جماع الفرج واخبارهم على العمل بالقرعة مع انه خالف نفسه في  
 ذلك في النهاية وذكر فيها القولين لابين وغري احد هما وهو القول بعد الاضلاع الى الرقب  
 وهو الآخر وقال انه احوط واكثر في الرقبان ولم يذكر القول بالقرعة فيها اصلا وحكم في البسوط  
 والايجاز ايضا بما في النهاية وحكى عن المفيد في كتاب الاعلام وعن المرتضى دعوى افراد الامامية  
 واجماعهم على اعتبار عدل الاضلاع مع ان المفيد نفسه ذهب في الفتنة الى ان يعطى ح نصف  
 ميراث الذكر ونصف ميراث الانثى وهو اخيار الشيخ ايضا في كنهه المشار اليها والصدقين و  
 الدليلي والفاضي والطوسي وحكى عن ابن ادريس انه غري القول الثاني الى جماعة من اصحابنا والاكثر

منهم والمحصلين ثم اُحجج عليه بالاجماع وبالحجج المتفق عليه في ذلك واخبار العلامة القول الثالث  
لخبر موثق وبعض الوجوه الاعتبارية ولم يعيها بالاجماع اصلاً ولا تعرض للجواب عنها ولم يحل  
معاضدة الخبر الموافق لها مع عمل المرتضى المعيد به ولنسبه الشيخ له في الآثار يات الى انه مشهور  
بين اهل النقل في اصحابنا والمخالفين فمن هذا طريقته كيف يقول بحجة الاجماع المنقول بالخبر  
الواحد وحكي ابن ادریس في دلالة الترجمة المشكوك فيه ما لا جدوى في ذكره وكذا في سببه  
الاب من جريرة ابنه وذكر في ميراث الجوس ما تقدم سابقاً واخباراً وهو اثمهم بالنسب السبب  
الصحيح خاصة لان ما عداها باطل فلا يتعلق به حكم الثوارث ولم يتعرض للاجماع اصلاً  
وحكي عن المرتضى في ميراث المفقود دعوى افراد الامامية باعتبار الطلب الى اربع سنين ولو  
يذكر احتجاجه بالاجماع ولا اعند به وحكمه ولا بخلافه ثم نفى قول الباس لغير اجماع وحكي عن  
الشيخ في ميراث من لا وارث له اجماعاً لم يحجج به ولا جدوى في ذكره ونحوه ما حكمه عن معين  
الدين المصري والمترضى في اجماع ابن الاخ والاخت للابوين واحداً معاً احتجاجاً لا به وحكي  
في كتاب الحد ودعوى الشيخ دعوى الاجماع على انه حضر اربعة يشهد وبالترافق شهد بعضهم خاصة  
فعليه الحد عن الشيخ ولم يحجج هو بذلك ولا حكم بمقتضاه وحكي عن المرتضى دعوى افراد الامامية  
واجماعهم على انه يجمع بين الحد والرحم على الترافق المحض واخباراً هو ذلك لغير اجماع وحكي  
عن الشيخ دعوى اجماعهم واخباراً هم على انه لا نفى على المرأة ثم ذكر خلافه لما في دليله من الاختلاف  
وقال لكن المشهور الاول وحكي عن المرتضى افراد الامامية بان من جلد للزنا يقتل في الرابع ولو  
يذكر احتجاجه بالاجماع ولا اُحجج به ونقل احتجاج ابن ادریس على انه يقتل في الثالثة باجماعاً على  
ان اصحاب الكبار يقتلون في الثالثة وهذا منهم بغير خلاف والبايع عنه بانه كيف يصح دعا الاجماع  
مع اجل اصحابنا واكثرهم ممن ذكرنا هم مخالف فيه وحكي عن الشيخ نسبة احد قوليه وهو جلد المخو  
ورجمه ان كان محصناً الى اصحابنا ولم يعيد هو بذلك وحكم بخلافه وحكي عنه ايضا نفى الخلاف  
في استحباب حضور طائفة عند اقامته الحد واخباراً هو الوجوب لظاهر الامر وحكي عنه ايضا نحو  
الاجماع على انه يقر بالحد على جميع البدن الاعلى الوجه الفرج واخباراً هو استثناء المراس أيضاً  
وحكي عنه ايضا في الحرة الذي يقطع الشارق منه حكيم غري احدهما الى اصحابنا وتوكلوا في  
ونفي الخلاف عن الاخر ولم يحجج هو بشئ منها وحكم بخلافها وحكي عن ابن ادریس في حكم الضيف  
اضطراباً في الفتوى احتجاجاً اخيراً بالاجماع والاخبار المتواترة على انه لا تطع عليه مطلقاً

يقول في الخبر موثق

لخبر موثق

لخبر موثق

حكمه اذا حضر

أربعة

باجماع

حجج

في الخبر

في الخبر

في الخبر

هذا يدل على اضطراب وعدم تحقيقه فلا يبالى بتناقض كلامه ثم اخار القطع عليه من الارز  
دونه بقفل او غلق لا بد منه وحكى عنه نحو ذلك في وجوب قطع النباش طلقا وقال هذا يدل  
على اضطرابه لتناقض كلامه واخار هو تفضيل في ذلك وحكى عن الشيخ في الخلاف دعوى الاجماع  
على بعد القطع مع تعدد السيرة اذا طوله باجداها بعد القطع للآخرى وان كانا معا قبل القطع  
وفي المستوعب هذا الحكم واخار هو ذلك للاصل وضعف الخبر الذي هو سند الاول ولم  
يعترض للاجماع اصلا وحكى عنه ايضا دعوى الاجماع على قطع يمين مقطوع الاصابع وعنه  
في المستوعب عند انها لا تقطع واخار هو ذلك من دون تعرض للاجماع اصلا وحكى عن ابن  
ادريس دعوى الاجماع على ما هو المشهور في فداها بحاكم بكملة واحدة وما الى غيرهم ونفى  
الباس عنه وعنه ايضا وعن الشيخ في كيفية توبة الفاذل لقبول شهادته ما لم يحتج به وحكى في  
كتاب الفصاحم والديات عنه التزم على المفيد في قوله بان العاقلة في قتل الخطاء ترجع بالدية  
على القاتل بدعوى انه خلاف اجماع الامة وقد فصح هو فيه بان لك اسد الفدح ولا يجدى  
في ذكره وحكى عن ابن زهره دعوى الاجماع على انه اذا مات القاتل عمدا بعد ان اعترف من الفصاحم  
اخذت الدية من ماله فان لم يكن له مال اخذت من اقرب فلا قرب من وليائه الذين يرثون  
دينه وعن ابن ادريس انه خلاف الاجماع واخار هو قول الاول لغير الاجماع ومنع دعوى الشاة  
اسد النع وحكى عن ابن ادريس ايضا فيما يحمله العاقلة في الجراح اجماعا على احد قول الشيخ وخالفه  
هو وخطاه فيه وقال ان الشيخ اعرف بمواضع الاجماع وفدا في خلاف ما ذكره وحكى عنه ايضا  
في تحمل القاتل اذا لم يكن العاقلة شئ دعوى اجماع المسلمين على خلاف قول الشيخ وقال ان هذا خطأ  
منه وجهل وكيف يجوز ان ينسب لشيخ الى مخالفة اجماع المسلمين ثم يرجع هو قول الشيخ ونقله ولا  
عن جماعة من الفداه وحكى ايضا عنه فيمن ليس له مال ولا عاقلة ولا ضامن جريرة دعوى اجماع  
احبابنا بخلاف منهم على خلاف قول الشيخين والديلي والفاضل وتردد هو في الحكم من جهنم  
الاخبار وبما مال الى قول ابن ادريس لذلك لا للاجماع وحكى عنه ايضا في دية قتل الخطاشيه  
العدد دعوى اجماع احبابنا بغير خلاف بينهم على خلاف قول الشيخ والفاضل واخار هو قولها  
وحكى عن الشيخ في عدد الفسامة في قتل الخطاء دعوى للاجماع عليه والاخبار وواقته لغير  
الاجماع وحكى عن ابن ادريس دعوى الاجماع على خلاف قول الشيخ فيما اذا وقع الاختلاف في  
كون الطرف المحي عليه صحيحا او سعييا ورجع قول الشيخ وحكى عن ابن زهره فيما اذا اشترك العبد و

حكم في قتل الخطاشيه  
الاجماع

حكم في قتل الخطاشيه  
ما حكيه

بيان قتل الخطاشيه  
الاجماع

حكم في قتل الخطاء  
سليما

الحركة القتل اجماعاً لم يحتج به ولا جدوى في ذكره وحكى عن المرتضى في قتل الذي سلبوا ذلك  
وكذا في دية ولد الزنا والحكم بكفره واختاره هو خلاف ذلك ولم يعيأه باجماع اصلاً وحكى عن  
الشيخ دعوى اجماع الامه الاماذا منهم لا يعتد به على ضمان ما تلف بنصب ليزايل الى الشارع  
وذكره هو خلاف الاحتجاج في ذلك واختاره الضمان لغير الاجماع وحكى عنه ايضا في دية الاختلاف  
والاهداب لم يحتج به وربما حكم بخلافه وحكى عن ابن ادریس اضطراباً واجماعاً في دية الشقيين  
طعن عليه لذلك شد الطعن وحكى عنه في دية سن التغيير قال الذي لا الشيخ في نهايته  
هو مذموم جميع اصحابنا وما قاله في مبدوءه لو يذهب أحد من اصحابنا اليه ولا فنيهم ولا وقع  
في كتابه على ما علمه ورده بان هذا اجل منه وفلا تحصيل ومن اجل من شيخنا وقد وضعه  
في كتابه وكذا ابن الجنيدي وابو الصلاح وابن جرير كلهم اذوا بقوله ثم اورد خبره في ذلك وقال  
والاولى ذلك لهذا النقل وعمل اكثر الاحتجاج بحكى عن الشيخ في قلع السن اذا اجماعاً لم يحتج  
هو به ولكنه نقل طعن من ابن ادریس عليه ورده اقبل ودفع طعن عليه بما لاجدوى في ذكره وحكى  
عن الشيخ ايضا في دية الاصابع اجماعاً لا يعتد به وحكى عنه ايضا الاحتجاج باجماع الفرقة  
واختاره هم على ان في البضعة اليمنى قلش الدية وفي اليسرى ثلثها وعنه في الثأير اجل هذا رواه  
والفقوى بالتساوي وعنه في المبدوء نحو ذلك مع التصريح بان الرواية ما صح عندنا واختلف  
هو ذلك للرواية لا الاجماع وحكى عنه ايضا في الشجاج ما لاجدوى في ذكره وكذا فيما اذا  
اشترك اثنان في القتل وكان احدهما لا يقتل وانفرد بالقتل وحكى عنه ايضا دعوا الاجماع الاثنا  
في موضعين من الخ لا على احد قوليه في الفرقة واختاره هو قوله الاخر وحكى عنه ايضا  
دعوى الاجماع على احد قوليه فيمن قتل اثنين واكثر واختاره هو خلافه ولم يعيأه بدعوا وحكى  
عنه ايضا دعوى اجماع الفرقة واختاره هم على احد قوليه فيما اذا اعدت دية الجراحات من جماعة  
ثم يهرأ الى القسوما هو الى قوله الاخر وحكى عنه ايضا نحو ذلك في جناية الولد واختاره هو  
او لا ذلك لغير الاجماع ثم قال ان القول الاخر ليس بعيداً من الصواب وحكى عنه الاحتجاج  
باجماع الفرقة واختاره هم في حكم جناية العبد واختاره ذلك ولم يحتج بالاجماع وحكى عنه فبين  
قل احداً بالتحذيق وفيمن استوفى الفضاير بنفسه بدون اذن الحاكم وفي حكم الغرامة  
مع بعد المدعى ما لاجدوى في ذكره فهذه معظم ما وقفنا عليه في الخلاف من كلام المتألفين  
بالاجماع المنقول ويقتض كما اذا اخل بسيرة تفقني محنته عنه وسنذكرها ومن الواجب فيها

في دية الشقيين

في حكم الشجاج

في حكم الشجاج

في حكم الشجاج

ومنها ما ذكره في كتابنا المذكور غير ما سبق ويأتي عند بيع الغير فحكي في كتاب الطهارة عن الشيخ فويل  
في ناسبه العاد والوقت سند على احدهما باجماع الفرق وله صحيح هو بذلك ولا حكم بمقتضاه قال  
فيه ايضا قال علمائنا مكرم افعاد الميت وعصره فاعدا لان الجالس ذيه واسند لا الشيخ باجماع  
الفرقة وبروايه جريان وغيرهما ثم اورد روايه مخالفة وقال قال الشيخ انها للثقة لموافقها لما  
العامه وهذا لا يقتضي الاعتماد على الاجماع المنقول بنفسه كما هو ظاهر وحكي فيه ايضا عن الشيخ  
في الخلاف طريقا في صفة ترسيم الجنازة قال واسند عليه باجماع الفرق مع انه قال في النهاية  
والمبسوط عكس ذلك وعليه ذلك لروايته وهو اولى وقال في كتاب العطايا فيه ايضا يجوز الوقف  
على كتب التورية والانجيل لانهما منسوخان عظيمان ولا نعلم فيه خلافا ثم حكي عن الشيخ ان البيع  
مبدل لان محرفان لانهما منسوخان وانه قال وهذا الخلاف فيه وهذا لا يقتضي الاعتماد على  
دعواه للاجماع هو ظاهر وقال فيه ايضا اذا اوصى بثلث مال في الرقاب صرف الى المكاتبين والبيد  
اذا كانوا في شدة يشتركون من مال الصدقة الوصية ويعتقون قال الشيخ واسند عليه باجماع  
الفرقة ويقول تعالى وفي الرقاب ذلك عام فيه ذكر خلاف الخالفين في ذلك وهذا لا يقتضي اعتمادا  
على الاجماع المنقول وقال فيه ايضا لو اوصى له بشئ من ماله لم يبين قال علمائنا يكون وصية  
بالسدس ثم ذكر خلافا للامة وقال ان اصحابنا عولوا على رواية ابن ابي عمير ثم ذكر ادعاء ابن ادریس للاجماع  
عليه واجحاج المفيد عليه بالاية وهذا ايضا كما سبق وحكي فيه ايضا عن الشيخ تفسير الكشي بالخلاف  
ودعوى الاجماع عليه وعن ابن ادریس الرد عليه بانه في التذرع خاصة لا في الافراد والوصية  
كما قال الشيخ ونفي هو الباس عن قول ابن ادریس وحكي عن الشيخ ايضا انه قال لا يفتك الحجر عن السفينة  
بالباوع سواء كان رئيسا في ماله او في دينه بل خلاف واقصر هو هنا على ذلك وحكي في كتاب  
التكاح عنه ايضا انه قال في الخلاف اذا حصل الرضا عن المحرم لم يحل للبعول تكاح اخذ هذا المولود  
المرتفع بلبنه ولا لاحد من اولاده من غير المرتفع منها لان اخوته واخوانه صاروا بمنزلة الاولاد  
واسند لباجماع الفرق وطريقة الاحياط والنبوي المعروف ثم نظره اسند لاهل النبوي  
قال لكن قد روى الشيخ في الصحيح ونقل الخبر الى ان قال ولو لا هذه الرواية كان الوجه ما لا للشيخ  
في المبسوط لكن الرواية صحيحة السند والشيخ في الخلاف نقل اجماع الفرق على مضمونها ثم ذكر رواية  
اخرى صحيحة واقصر على ذلك وهذا لا يقتضي الفتوى بالحكم والعمول فيه على نفس الاجماع المنقول  
كما هو ظاهر وحكم هو في اذ اطلق احد الاخيرين طلاقا بابنا بانه يجوز له فكاح الاخرى اي في عاده

صفت من شيخنا

صفت من شيخنا

صفت من شيخنا

صفت من شيخنا

الاولى واورد دليله على ذلك ثم قال واستدل الشيخ باجماع الفرق وخبرهم وهذا ايضا  
كما سبق فهذه مع ما اشرنا اليه جملة ما وقف عليه فيما حضري من معظم جملات التذكرة  
من كلمات المتعلقة بالاجماع المنقول وهذا الكتاب عظم كنبه في الفقه وهذا ما زمر من سائر  
الكتب باشماله على المذاهب الخاصة والعامة والوقاية والخلافة والاصولية الفقهية  
والفروعية وقد اكرهه من الاستدلال لنفسه فضلا عن غيره بما لا يعدي في سلك الادلة من  
الشهرة والقياس والاستحسان والاعتبار العقلية والاحكام الضمنية ومع ذلك لو يذكر  
فيه الاجماع المنقول في كتب الامامية في الاحتجاج لنفسه ولا في الاحتجاج لغيره او عن غير على  
ان يكون محصلا بالنسبة الى ذلك الغير ومنقول الا فيما شذ ورعا لا يخاف من النقول منه  
بالنسبة الى التمسك به اقل الجمع بل اقل العدة من بما لا يدع منه لانه واحد لا ثلث افيما وقفنا  
عليه وفلذلك في السهلي ايضا وما في بيان وجه الاحتجاج به بحيث يخرج عن الدلالة على كون  
الاجماع المنقول مجتمعا لنفسه وهذا اكل اقوى ليل واعظم شاهدا على نفي حجته ولا سيما على  
ما هو المتعارف بين من فاتهم وتأهيك في ذلك بان المحصل منه بالنسبة الى التمسك به او لا لما  
لم يفيض بالحجة في مقام الحاجة لو يذكر في الاحتجاج لغيره لا على وجه الندوة وهذا ينبغي على انه  
بعد ظهور الخلاف بين العلماء في شيء من المسائل لا ينبغي الاعتداد على اقدام احد منهم من بينهم على  
دعوى القطع بالحكم لدعوى القطع بقول المعصوم او غيره مع العلم بوجوب الخلاف والعقل عنه  
كما ياتي بانه مفصلا اذا عرف ذلك فلذلك لموانع التي استدلت فيها بالاجماع المنقول فيها ما  
استدل فيه بذلك في التذكرة والمنتهى مما لا يخفى هو مسئلة التكفير في الصلوة فقال في  
التذكرة انه مبطل للصلوة عند علمائنا اجمع لاجماع الفرق عليه قال الشيخ والمرضى ثم ذكر اوله  
اخر منها كونه فضلا كثيرا وانه لو حوط لوقوع الخلاف فيه دون الارسل واواد بل ذلك خلاف لعامة  
كما هو الظاهر منها الاخبار ثم ذكر خلاف لعامة خاصة وقال في المنتهى بحججه ترك التكفير ولو  
فعله بطل صلواته ذهب اليه اكثر علمائنا وقال بالصلاح هو مكرمه ثم قال وقد استدلت  
الشيخ والمرضى على ذلك بالاجماع ثم استدلت هو بغير الاجماع مما سبق مع زيادة ان افعال السؤل  
منلفاة من الشارع وليس هناك ما يدل على شرعيته ثم حكى عن بعض المتأخرين وادابه المحقق انه  
اغرض على جميع ذلك وذكر اعراضا انه مفصلا ومنها منع الاجماع لوجوب الخلاف واجابوه عنها  
بما اكثروه اوجبه ظاهر الضعف بحيث لا يخفى على مثله وقال في الجواب عن منع الاجماع انه غير متعلق

بيان على ما في التذكرة من جملات التذكرة

ما هو المتعارف بين من فاتهم وتأهيك في ذلك بان المحصل منه بالنسبة الى التمسك به او لا لما

مسئلة التكفير في الصلوة

انه لو دليل بفتح ان يكون معلوما وان يكون مطمونا ويقبل في نقله الاحاد فقول المرتضى الشيخ  
 وان لو قيد القطع بثبوته فانه يمتثلنا فيكون حجة وخلافه على الصالح محدث لا يؤثر فيه ادعاء هذا  
 كلامه في الكتابين ونقل في الخلاف قول ابي الصلاح بالكرهية وقول ابن الجندب باستحباب تركه وقال  
 لم يمتثل من يلبى بحديثه ولا سارا وذكر اسناد لال الشيخ بالاجماع ولو يدلك اسناد لال المرتضى لا  
 اسناد لال ابن زهره ايضا بذلك واسند له هو غيره مما سبق مع ادعي خلافه لال الاجماع مع ان  
 الاسناد لال به على تقليد مجتبه ولو بلا اوثان فلا ذكر المرتضى والشيخ وابن زهره جملة من هذه  
 الادلة سيل الاجماع ايضا مع اعراض الحق اتماما هو على الاولين وقد اعترض على الاسناد لال  
 بالاجماع بانه غير معلوم لنا خصوصهما وقد وجد من كبار الفضلاء من يخالف في ذلك ولا نعلم من  
 رواه من الموافق كما لا نعلم ان لا موافقه ولا يخفى انه في كلام العلامة من كنهه من الاختلاف بين  
 العلوم ان لفظة التاخر للاجماع هنا هو الذي نقله في مواضع اخرى قد اقلع بعينه هو به اما  
 بالاعراض عن ذكره او بما اشتهر او بمنعه ومن جعلها التكفير بوضع الشمال على اليمين فان الشيخ اسند  
 على حرمته كعكسه بالاجماع الفرقة وقال انهم لا يخالفون في ان ذلك يقطع الصلوة ثم اسند  
 بنا ان الادلة في التكفير بتسمية فان كان اسناد لال ونقله صحيحا معناه عليه فينبغي معا وقد  
 تردد العلامة في الشئ بعد الكلام المذكور بل افضله في وضع الشمال على اليمين وعلمه بان رواة  
 محمد بن مسلم تضمنوا العكس ورواه غير زيد على النسخ من التكفير في رواية محمد بن مسلم ان التكفير  
 بوضع اليمين على الشمال قال فحق نطال الشيخ بالسند والقياس عنده باطل وقد عرفت المنع في  
 التذكرة والخبر في الشيخ ولو يحكم به ولا يخفى اننا نحبر لا يدان على جواز ما روي فيه كما لا يكره  
 على منعه فان كان اعتمادا على سائر الادلة من الاجماع وغيره وكان يراده على الحق في عمله فاتي  
 مطابقة لرعي الشيخ وما الوجه في ترده فان ما عدل الاجماع مشترك بين الصورتين لان المنع  
 افضل ولا على ترك احديهما ثم قال ان غير الامامية تشاركها في كراهية ذلك وحكم قول مالك ان  
 وضع اليدين احدهما على الاخرى انما يفعل في صلوة التوافل من طول القيام وتركه احتياطي وقول  
 الليث بن سعد ان سدل اليدين في الصلوة احتياطي ان تطيل القيام فغيا فلا بأس بوضع اليمنى  
 على اليسرى ثم اجمع هو بالاجماع والاحتياط يكونه عملا كثيرا خارجا من الصلوة وقال الظاهر ان  
 كل عمل في الصلوة خارج عن اعمالها المفروضة لا يجوز وهذا قصر ابن زهره على احدي الصورتين  
 ايضا واسند لال بهذا الادلة ومقتضى بعضها وما نقل عن مالك وغيره عموم المنع لهما ومع ذلك

فصل مثل الشيخ بل وكل يفتن لشقاء كاف في الباب لا يوقف حجته على انضمام نقل المضي و  
غيره معه كما هو معلوم ومن جملة تلك المواضع مسألة ذكرها في المختلف بعد هذه المسئلة  
بلا فصل وحكي اسناد لال الشيخ على الحكم فيها بالاجماع ورد بالرفع وعلله بأنه لو يصل اليها  
فتوى من نقله بذلك وذكر بعد ما بلا فصل مسألة اخرى ونقل عن الشيخ الاجماع فيها  
بالاجماع ورد ايضا بالرفع وقد ذكر هذه المسئلة في التذكرة بعد المسئلة السابقة بلا فصل  
ونقل احتجاج الشيخ فيها بالاجماع ولو وافقه في الحكم وهو يقتضي المنع ايضا فكيف جازله وقد  
الاجماع المنقول بذلك غالباً ولم يجز التحقق في مسألة التكفير مع ما نقل هو في المختلف كالحق  
من الاختلاف فيها بين الاحاطم ومخالفة جماعة عن الاساطين من لا يخفى عليهم اجماع الامامية  
على تقدير وقوعه ولا يفترون على مخالفة فهذا كله يثبت بان معنى كل العلامة هنا على ما  
جرت عليه طريقته في كثير من المسائل من الشائع في الاسناد لال والنقض الاثرام بعد ثبوت  
الحكم بدليل يثبت به فيأتي بما لا يثبت عليه قطعاً بعالم واسطراً وان جعله ظاهراً ولياً استغنى  
فهو الجاهل بطريقته اعتماداً عليه ولا سيما اذا اقتصر عليه مع انه مما لا يسبيل اليه ولذا لا يعا  
به مع انقضاء غيره ومع ذلك فليس اعتماد على كلامه في هذه المسئلة اولى من الاعتماد على  
كلامه وطريقته المستمرة في سائر المسائل ولا سيما في النسخ والتذكرة بل تحطته هنا اولى من  
تحطته فيها فانها تؤدي الى الصلح في شأنه قطعاً بخلاف هذه والا وهو الجمع بين كلامه بما  
يأتي ان حجة الاجماع المنقول باعتماد الكاشف لا النكسف وبهذا يستقيم منع الحق ايضا  
سيتين وجب ذلك مفضل انتم تعلم ومنها ما اسند في ذلك في المختلف خاصة وهي مسائل  
مسائل لسيرة احديهما مسألة وجوب الفصل بالوطي في المرأة بلا انزال فحكي فيها قولين و  
عزى الوجوب الى الشيخ في بعض كتبه والمرتضى لا سكا في ابن حزم وابن ادريس والعدم الى الشيخ  
في الاستبصار والتهامية وظاهر الديلمي رواية الصدوق في كتابه وحكي عن الشيخ في الحائض  
انه حكم اولاً بالاول ثم قال وفي احكامنا من قال لا غسل في ذلك والاول حوط وفي غسل الجنائين  
المبسوط انه قال لاحكامنا فيه روايان واقصر على ذلك قال العلامة وهو يدل على ترده  
فيه ثم اخار هو الاول واورد دليله من الآية والخبار وبعض الوجوه العقلية والمنطوية  
الضعيفة وكذا دليل المخالف من الاصل والخبار واجاب عنها ثم نقل عن الشيخ اورد على المخبر  
الدال على الاول بكونه خبراً باعتمادهم فلا يعارض الاخبار التي لا توجب العلم ولا العمل فلا

مسئلة في كتابه  
مسئلة في كتابه  
مسئلة في كتابه

مسئلة في كتابه  
مسئلة في كتابه  
مسئلة في كتابه

يجب العمل به والخروج به من الأصل ثم حكى كلام المرتضى الشمل على دعوى إجماع المسلمين على الوجوب وعدم العلم بخلاف أحد منهم في ذلك وعدم وجدانه في كتب أصحابنا ولا سماعه من شيوخهم المعاصرين نحو من سنين سنة الأذلك إلى أن قال ولو شئت أن أقول أنه معلوم ضرورة من دين الرسول صلى الله عليه وآله أنه لا اختلاف بين الفريقين في هذا الحكم وقال أيضاً اتصل إلى في هذه الأيام عن بعض الشيعة الإمامية أن الوطى في الدبر لا يوجب الفسل وذكره مستنداً وإجابته ثم قال العلامة وهو يدل على أن الفتوى بذلك منظار مشهورة في زمن المرتضى بل ادعائه الإجماع يقتضيه وجوب العمل به لا تنضاد فقل دليلاً قطعياً وخبراً بالسل كما يحتج به في فعل المظنون فكذلك في الفتوى به ولا يخفى بعد ما سبق أنه لو ذكر هذا الدليل مع سائر الأدلة التي ذكرها أولاً لا يدل على كونه بنفسه من الأدلة المعتمدة عنده ولا يستامع ذكره فيها ما هو ظاهر الضعف بحيث لا يخفى ضعفه على مثله فكيف وقد ذكره على النحو المذكور ولم يذكره في النسخ أصلاً وذكره في التذكرة ولم يحتج به وقد تقدم نقله في كتاب الصوم عن الشيخ في الخلاف دعوى الإجماع على إيجاب الوطى في الدبر للقضا والكفارة وهو يقتضي إيجابه للفسل أيضاً ولم يحتج به في شيء من الموضعين وقد ذكر الشيخ في الخلاف في كتاب لطهارة ما يقتضي اعتباره في الفتوى على ما في كتابي الأخبار وقد كان هو والدليل على ما خبرين المرتضى في بعد خفاء ما ادعاه من الإجماع والضرورة عليهما حتى أن الشيخ يطن في الخبر الدال على الوجوب بكونه غير موجب للعلم ولا العمل فكيف بعد العلامة على مثل هذا الإجماع مع أنه يطن كثيراً في ما هو أقوى منه بمزاج فيكون الوجه في الإجماع بهذا قصداً للتأييد وغيره مما لا ينبغي ما قلنا وعلى ما لا يدل على حجته عنده باعتبار الكشف ولا يستامع عدم تصحيح المرتضى بذلك وتصريحه هو بأن حجة قوله لنقله دليلاً قطعياً وتصحيحه فيما سبق بأنه يثبت ثبوتاً بيقينه وبعد ما ثبت خلافه على حد ذاته فان ذلك وسائر ما يأتى عنه تؤيدان حجته عنده باعتبار الكاشف لا المكشف كما لا يخفى الثانية مسألة نجاسة الخمر وسائر السكران والنفق والعصية فانه حكم بها وعزاها أولاً إلى أكثر علمائنا ونقل خلافنا لصانع في ذلك حيث حكم بعدم النجاسة والصدق حيث جوز الصلوة في ثوب أصابه خمر مع أنه واجب تصحيح الخبر لا نصاً بالتحريم وإنما احتج على تخاره بالإجماع والآية والأخبار المستفيضة والأحاديث وقال في بيان الأول ما لفظه فان السيد المرتضى قال لا خلاف بين المسلمين في نجاسة الخمر إلا ما يحكم عن شاذ لا اعتباره بقولهم وقال الشيخ الخمر نجسة بلا خلاف وكل مسكر عنده فاحكمه

مشيئة صاحبنا في كتابه  
في المسألة الثانية

حكم المحرم والمحرم أصحابنا الفقهاء بذلك وقول السيد المرتضى والشيخ جعفر في ذلك فانه انما يتناول  
بقوله ما وهما صادفان فيجعل على الظن بثبوته والاجماع كما يكون حجة اذا نقل متواترا فكذا اذا  
نقل خادما انتهى اقول انه لا يثبت له بما نقل في المسئلة من الاجماع صريحا واسند له بما نقل من نفي  
الخلاف مطاوع استثناء من لا يعنى بقوله من العامة كما هو الظاهر من لفظ ما يحكى وغيره او  
بنسبة الحكم الى الاصحاب مع انه نفسه نقل الخلاف عن اثنين من اعظام الاصحاب اسند له باطلا  
صرح في بعضها بوقوع الاختلاف في ذلك بين الاصحاب الائمة ثم في الاعضاء النادرة بعد  
انشار اخبار الائمة واشتهار كتب الشيعة ومن العلوم انه لا وجه للاعتداد على الغير في الاعضاء  
بالخالف وعدمه بعد العلم به فيكون قولنا نقل جعفر عنده في معرفة اقول الباقي ممن لم  
يعلم اقول لهم وهذا هو التحقيق كاسبين فلو كان احتجاجه بنقل المرتضى والشيخ على وجه  
المحقيقة لا على وجه السامع وقصد تكثير الادلة مع انه غالباً لا يعنى بنقلها في مثل ذلك  
ولو صحح به هنا في الشئ غيره لم يكن منافيا لما ذكرنا كما لا يخفى وقد صرح في الذكر بان  
بحاجة المحرم مذهب علمائنا اجمع الا الصدوق والعمادى وبان كل المسكرات كالحمر والنفق  
كالخمر عندنا واجتنب على جميع ذلك بغير الاجماع المنقول وظاهر الاطلاع على اجماع الجميع  
على ما ذكره من عدم استثناء فرما يكون اعتناؤه على ذلك مضاعفا الى كثرة ما نقل من الاجماع  
في المسئلة الثالثة مسئلة الحقة في الصوم فنقل عن المفيد اطلاق القول باقتداءها دون  
على بن بابويه اطلاق القول بالمنع منها وعن المرتضى في الجمل انه نقل عن قوم من اصحابنا ما يقتضى  
كونها موجهة للقضاء والكفارة وعن آخرين عدم ايجابها شيئا وايضا به القضاء خاصة مع  
التعذر واختار هو الثالث وعندنا في القاصرات انه قال انه لو اختلف في انها تقطر وعن الشيخ اولا  
في ذلك وعن العمادى والاسكافي ما يقتضى عدم حرمتها ونحوه عن القاضي في الحقة بالمانع من الجلو  
ايضا به للقضاء بلا تفصيل وعن ابن ادريس حرمتها بالمانع خاصة وعدم ايجابها شيئا مطلقا  
واختار هو كونها مفطرة موجهة للقضاء طلقا لا الكفارة واجتنب على الاول بالقياس والخبر  
الصحيح المنقضى للمهمة وعلى الثاني بالاصل ثم قال ولان السيد نقل الاجماع ونقل الاجماع بمنزلة  
الواحد جعفر انتهى ومن العلوم لكل عارف منصف مطلع على طريقته ان ذكر مثل هذا في مثل  
هذا المقام لا يكون للاعتناء عليه على سبيل الاستئصال وقد نقل جلالك بلا فصل في مسئلة  
اخرى احتجاج الشيخ بالاجماع ورده بالمنع لا بالمعارضة فيلزمه مثله في المقام بل اريد في هذا احتجاج

بالاجماع من اصحابنا في المسئلة

مسئلة الحقة في الصوم  
الاختلاف

الشيخ في الخلاف إجماع الفرق على كون الحقة بالمائع من المفطرات وابن زهره بإجماعهم على كون  
الحقة بما يصل إلى الجوف موجبة للغذاء والكفارة مع عدم الاضطراب والاضطراب خاصة مع البسوط  
ولم يضر من العلامة لشيء منهما مع اعتصادهما بما نقله عن المريض من نفى الخلاف عن كونها لفطر  
واضطراب كالأمة في سائر كتبه ووبالو يوجب بحقه شيئاً مطلقاً ولا يقر من فيها للإجماع  
اصلاً وهذا كله يشهد بما قلنا الرابعة مسئلة شمس الطيب في الاعتكاف فحكى عن الشيخ والبسوط  
الحكم بحوازه وعندنا النهاية والخلاف وعن الاسكافي وابن ادريس المنع منه واخاره هو الثاني و  
احتج عليه بأنه لا يحوط بأن الشيخ في الخلاف نقل الإجماع عليه والإجماع وإن كان دليلاً قطعياً  
الا أنه نقله بغير الواحد بغيره فحينئذ يجب العمل بما بالموثق ثم ذكر احتجاج الشيخ بالأصل وإجاب عنه  
بأنه قد يخالف للدليل وقد بيناه ومن العلوم الذي لا يغنيه ريباً عن اعتاده هنا إنما هو على  
الموثق الذي ذكره أخيراً على الاحتياط الذي ذكره لأنه لا يوافق عند الأصل قطعاً  
ولا يتم مع عدم كون الطيب عنده على تقدير حرمة مؤجبات الفسأ الاعتكاف ولا على الإجماع الذي  
ذكره ثانياً فإنه خالف فيه نافلة وعدل عنه فكيف يحتج به وبه ويحجب عن احتجاج نافلة بما هو معروف  
به فلا بد من حمل احتجاجه به وبالأحياط على ما بيناه سابقاً وذلك لو يذكرهما في سائر كتبه أصلاً  
وصرح في الذكر في رد الإجماع بالأصل بأن الاعتقاد على الرواية الخامسة مسئلة انتقال  
الدعوى إلى من يقر صله عليه غير الإسلام فحكى عن الاسكافي والشيخ في الخلاف جواز إقراره على  
ذلك وعن الشيخ في البسوط أنه قال ولا ان ظاهر المذهب يقتضي ذلك لأن أكثر عندنا كالملة  
الواحدة ثم قوى المنع وصرح بعد ذلك باختياره لو اخاره هو الأول واحتج عليه بأن الشيخ نقل في  
الخلاف الإجماع عليه وهو دليل قطعي والفعل القطعي حجة واحتج أيضاً بدليل آخر لا ريب أنه أقوى  
هو التحجج عند ذلك لا الإجماع الذي عدل نافلة عنه والظاهر من منشا دعائه هو ما ذكره  
أولاً في البسوط وقد تقدم في طرق الإجماع اعتداده على مثل ذلك كثيراً وهو مما لا يجدى في  
تجحية الإجماع المنقول بل لا ريب وقد اقتصر في سائر كتبه هذا الإرشاد على ذكر الخلاف  
ولم يرجع شيئاً واخاره في الإرشاد القول بالمنع ولم يضر الإجماع في شيء منها ولو كان حجة عند  
العمل بمقتضاه ألا يوجد هنا ما يعارضه على تعدد حجته وإنما سائر الأدلة التي يمكنها  
فليس بحيث توجب حكم بأحد القولين وإنما توقف في جملة مركبه فعلم أن الإجماع الخلف  
بالإجماع مبني على ما ذكرنا السادسة أن الخطأ والشعر جنس واحد في باب الزنا وجنسا حكى فيها

مسئلة شمس الطيب  
في الاعتكاف

مسئلة شمس الطيب  
في نقل أهله على غير  
الرأي

مسئلة شمس الطيب  
في الخطأ والشعر

قولين واذا هو الاول ونظله عن اكثر الاصطلاح اخرج عليه باخبار كثيرة مشهورة وغيرها  
ونظله اجماع ابن ادریس علی الثاني بالاجماع ووده بالمنع واطال الكلام في ذلك الى ان قال و  
بالجملة فالمسئلة منصوصة عن لائمه عليهم السلام وقد انقضى اكثر علمائنا بها ولم يجد معارضتها لما  
من الاحاديث فيعتين القول بما نطق به وذلك عليه مع ان الشيخ في الخلاف نقل اجماع الفرقة  
عليه والاجماع دليل معلوم ونظله الشيخ لم يقنع بالمصير الى ان الادلة العلوية يعمل بها وان  
نقلت لنا انتهى والوجه في هذا يعرف مما سبق مع ان الاعتماد على اجماع المنقول في مثل هذه  
المسئلة لا يقنع بالاعتماد عليه في غيرها كما لا يخفى وهذا مختار في سائر كتبه القول الاول ايضا  
ولم يذكر الاجماع فيها اصلا وصرح في التذكرة بان القول في على احاديث لائمه عليهم السلام  
وعزى هذا القول في الخبر الى الشيخ والقول الثاني الى القماني وبقي علمائنا وهذا كقولنا  
السابعة مسئلة اخرى كرها بعد السابقة بلا فصل وهي مع الجواب بالتمسك بها قول الاسكافي  
والشيخين وغيرهم بالمنع مع الجائسة او مع قول ابن ادریس بالجواز واذا هو الاول واخرج عليه  
بانه حوطوا سلم من الرثا وبانه قول من ذكر من علمائنا لا ينفك لغيرهم من اهل مخالفة ابن ادریس  
قوله بحديث لا يعول عليه ولا ينلم في الاجماع وبان الشيخ اخرج في الخلاف عليه باجماع الفرقة  
نظله بجملة نقضه ومعدله وبالموقف الدال على الكراهة بجملتها على التحريم ككثرة استلها  
فيه وذكر تحرير ابن ادریس من المصومين ونحوها واجاب عنها ثم قال ونوتيل بالجواز في القولين  
دون الدبوح جمعا بين الادلة كان قويا انتهى وعدم دلائل ذلك على المدعى ظاهر من وجوه لا  
تخفى ولا يتامع كون كلام الشيخ نضا او كالتصر في المنع في الحق وقد تقدم عند ذكر كلام ابن  
ادریس نقل ابن زهرة الاجماع على المنع ايضا ولم يتقرر له ولم يذكر شيئا منهما في سائر كتبه خلا  
في التحرير الجواز وقال ان الشيخ منعه نقولا على رواية مصيصة السند الصلة عن افاده المطلوب  
نزع المنع في التذكرة الى الشهور واستقر بالجواز ايضا على كراهية مع الجائسة واسنده في  
الجواز الى الاصل وفي الكراهة الى الخرج من خلاف وذكره في الاسناد لال ما يقضي بخصم  
الحكم الى الاذعان بالحق واطلق في الارشاد الحكم بالجواز ايضا واستشكل المنع في القواعد  
هذا كله يشهد بما ذكرنا السابعة مسئلة استلها الشريكين في عقد الشراكة لنا ويهنا في الرجوع  
مع نقاوتها الملبين وبالعكس كمن الشيخ ابن ادریس القول بطلان ذلك وعن الجائسة ما  
يقضي هذا ايضا وعن المرتضى ظاهر الاسكافي وعن والده القول بالتصريح واذا هو الثاني واخرج

مسئلة بن جعفر  
الى الجواب

مسئلة بن جعفر  
الى الجواب

عليه بالاصل وعمومات الكتاب انسنة وباقه مقتضى الحكمة وقال ان المرتضى استدلل بلجام  
الفرق وقوله حجة ونفله دليل والمعلوم كما يكون حجة اذا كان منواتا وكذا يكون حجة اذا نفل الحلالا  
ولم يذكر هذا في سائر كتبه والكلام فيه يعرف بما سبق ولا سيما مع مخالفة جماعة من غاصر المرتضى  
وناخر عنه ووقف على كلامه وفيهم مثل الشيخ والحلي والفاضل وغيرهم ونسبه ابن ادريس  
خلافة الى اكثر الاصحاب دعوى ابن زهرة الاجماع عليه وربما كان الثوبيل على هذا اولى  
الناسعة مسألة ان البشارة لا تنفع بها فرق ما لم يدعيها بطلان حتى ذلك عن الشيخ فأنزل في  
كتاب الاخبار انه مذموم جميع اصحابنا المحضين من تقدم سمهم ومن ناخروا في البطانة لا  
اختلف بين اصحابنا في ذلك وحكي من المحقق في النافع انه عزاه الى الاكثر قال وهو ليس بوجه  
خلاف مع انه قال في الشرائع وتوقف على التلفظ بالطلاق اتفاقا مناهم قال هو لنا الاجماع قد  
نفله الشيخ ونفله حجة وان الاصل بقاء النكاح انتهى في حال ذلك يعرف تمام ايضا مع انه  
نفسه ادعى على ذلك الاجماع صريحاً في الفواعل والتخوير وهما مفقدان تصديقا كلاً او بعضا  
على المختلف وقد نفله ابن زهرة ايضا وغيره فلا يلزم من حجة الاجماع المنقول في مثل ذلك  
حجته في غيره ولا كونها باعتبار المنكشف مع انه لا اثر له من كلام الشيخ اصلا العاشرة مسألة  
انه لا يقبل شهادة الولد على الوالد بحكم به وحكام عن الشيخين والصدوقين والدليل والفاخر  
وابن حمزة وابن ادريس نفل خلافا في ذلك عن ظاهر المرتضى حجة على الاول بما يقتضيه كره على  
تقدير صحة طرد الحكم في الوالد ايضا مع انهم يقبلون شهادة الولد عليها وهو قوله تعالى و  
صالحهما في الدنيا معروفاً وان الشهادة عليها نوع عقوب وبان اكثر علمائنا على ذلك فيكون  
العلية ارجح قال واجمع الشيخ في الخلاف عليه باجماع الطائفة وقول الشيخ حجة انتهى ويعرف  
الحال في هذا ايضا تمام دعوى ابن ادريس الاجماع على الحكم وكذا ابن زهرة لكن مع نفيده  
بجاء الوالد ولم يعرض العلامة لهما ولم يذكر شيئا من الاجماع في سائر كتبه وغيره الحكم  
في الخبر الى الاشهر موسيا الى الدرر دفيه وهذا كله يؤيد ما قلنا الحادية عشر مسألة ان الزوج  
يرث المال كله اذا لم يكن للزوجة وارث غيره فانه نفل في ذلك اقوال جماعة من الاصحاب لم يذكر  
فيه خلافا ولا تردد الا من ظاهره لا يدلي بحكي عبارات عن الشيخين والمرتضى تضمنه لدعوى اجماع  
الامامية على ذلك ثم حجة عليه بالاجماع قال فان جملة اصحابنا انفلوه ونفلهم حجة وبالصحاح  
الستيفضة والسفاد من قوله جملة اصحابنا اواجلتهم بالالف على ما في بعض النسخ واداة الجماعة

مسئلة في بيان  
الطلاق

مسئلة في بيان  
الطلاق

مسئلة في بيان  
الطلاق

المذكورين وغيرهم وقد نقله ابن زهرة وابن ادریس ايضا وبما نقله غيرهم ايضا من لزوم  
 على كلامه وقد صرح الشهيد بانه نقله الشيخان والمرتضى وكثير من اصحاب فلا يبعد قصد  
 الاسناد لال بالاجماع المحصل المستفاد من تتبع الفتاوى والاجماع المنقول ولو قصد  
 الاسناد لال بالنقول وكان اعتمادا عليه على وجه الاستقلال لاعلى الاخبار والاصحاح خاصة  
 الحجية مثله لا يقتضي حجية غيره مع ان ظاهر كلامه من الفتاوى والارشاد الزددي في الحكم ولعله  
 لغرض الاخبار وعدم الاعتماد على الاجماع وان نقله الجماعة الذين يفيد روايتهم العلم  
 للاخبار والقطع وهو يؤيد ما سبق الثاني عشر مسئلة دية الجحش الذي ولجته الرمح و  
 يعلم انه ذكر وانني حكى فيها عن الشيخين والاسكافي والديلمي والفاضل وابن حمزة انما نصف الدين  
 واختاره هو ذلك وقال انه المشهور ونقل كلاما عن الحلبي قال الظاهر ان مراده ما افق به  
 الاصحاب نقل عن ابن ادریس الاول استعمال الفرع للاجماع على انها لكل امر مشكل واجمع على  
 الاول بان قضاء امير المؤمنين عليه السلام نقله الشيخ وادعى عليه اجماع الفرع واخبارهم  
 وان اصحابنا لم يختلفوا فيه وبخبرين صحيحين ثم قال واذا كانت الروايات متطابقة على الحكم و  
 اكثر الاصحاب قد صادوا اليها فاي مشكل بعد ذلك في هذا الحكم حتى يرجع الى الفرع وبعد  
 عن النقل وعمل الاصحاب انتهى وعدم دلالة ذلك على حجية الاجماع المنقول ظاهر من وجوب  
 منها ان حجية الخبر المنقول عليه الاجماع لا يقتضي حجية الاجماع المنقول على ظاهر الحكم نفسه  
 وهي موضع الكلام فهذه المسائل المذكورة في المختلف مع ما تقدم عن المنقول المذكور في عشرة  
 او اثنا عشرة واحدي عشرة مسئلة اسند فيها بالاجماع المنقول ولا اظن وجوبها خاصة  
 من كتب على كثرتها وتمادى زمانه تصنيفها واختلاف احوال ومذاهب وطريقه فيها ولو وجد  
 فيما زاع عنه البصر او نقله اليد لكان نادرا او لو تيسر الجمع على المسائل التي عرض فيها من  
 ذكر الاجماع المنقول وذكره ولم يعللها او صرح بمنعه او على ما تروا اسند فيها بالشهرة و  
 القياس والاستحسان والاعتبار وظن السماع الحاصل من فتوى جماعة من الصحابة وظن ظنة  
 من ارسل عنه الثقة ونظائرهما مما لا شبهة في عدم جحيتها عند تعدد في سلك المعدومات  
 بلا ريب ومن العلوم الذي لا يصح اربابا ولا الاباب ان تخطئه في هذه المواضع النادرة  
 او توجيه كلامه بما اشرف اليه مع دلالة الاما ان عليه اولى واخرى من تخطئه في مواضع  
 لا تخفى ان عدد من الموافقين لشيخ الحق من تقدمه من الاصحاب في القول بعدم حجية الاجماع

هذا الخبر  
 من كتاب  
 الاستبصار  
 في معرفة  
 احكام  
 الفقهاء

هذا الخبر  
 من كتاب  
 الاستبصار  
 في معرفة  
 احكام  
 الفقهاء

المنقول ولا يتما على الطريقة المشهورة في هذه الاعصار والناشرة واحسن الظن في عدم الجمل  
او الخامل والفعله او النفاطل عما في من لادلة الفاطمة والبراهين الشاطعة وقد اشار الى ما  
يوافقها ويذهب عليها في كتبه الاصولية كاسبق كان صوب الحق ويؤيده اذا استدل في الخلق  
كفار فاطمة شهر رمضان بنجران بن عثمان وقال انه وان كان ما ووسيا الا انه كان نفرو  
قال الكسواني من اجمل العصابة على نبيهم ما يقع نفله عنه والاجماع حجة فاطمة ونفله بنجر  
الواحد حجة انتهى وقد ذكر هذا ذلك مع ان اختلاف كلامه في ان مشهور كون هذا الاجماع  
ليس من الاجماع المعروف المقضي القطع بقول المعصوم ظاهر معلوم من وجوبه لا تخفى على مثله  
فلا بد ان يوجه كلامه فيه ككلامه في غيره فلا عبرة في معرفة مذهبه بمثله ويؤيده ايضا  
انه في مواضع شتى عرى بعض الاحكام الى الاصحاب وظاهرهم وصريحهم بخلافه او تردد في  
حكمهم فكيف يعتمد على الاجماع النقول المبينة غالباً على مثل ذلك وما دونه كاسبق و  
يافي بيانه مفصلاً ومن تلك المواضع مسئلة عدم تحمل الجاوي بالملامات فقال في السهل  
علماً على ذلك واطلق القول به فيه وذكر من اقوال العامة وادلة الخاصة ما يقتضي عدم  
الفرق في ذلك عند الاصحاب بين الحكم منه وما دونه واورد من الادلة على الحكم الاجماع وقد  
حكماء جماعة اخرين ايضا مصرحاً ببعضهم بما ذكرتم حكمه هو بان الاقرب شرط الكربة والخلف  
مذهبه في سائر كتبه ومنها مسئلة من يتيقن الحث والطهارة وشك في الناحية منهما فقال في  
الخلف اطلق الاصحاب الحكم باعادة الطهارة ونحن قد فصلنا ذلك في اكثر كتبنا وقلنا ان كان  
في الزمان السابق على زمان تصادم الاحتمالين محل ما وجب عليه الطهارة وان كان منقطعاً  
يجب اختلاف مذهبه في سائر كتبه وربما يرجع النزاع في ذلك الى اللفظ وعري في بعضها قول  
الاصحاب الى المشهور ومنها مسئلة وطى السخاصة اذا اخلت باعمال السخاصة فقال في السهل  
الذي يعطيه عبارة اصحابنا التحريم واخباره هو الا بانه ترجيح الادلة لها على ادلة المحرمة وقال  
في التذكرة اذا فعل ما يجب عليه من الاغتسال وغيره اصار بحكم الظاهر قبله علمنا تابع  
ويجوز لها استباحة كل شيء يستبيح النظير كالصلوة والطواف ودخول المساجد وحل الوطى ولو لم  
تفعل كان حدثاً باقياً ولم يجز ان يستبيح شيئاً مما يشترط فيه الطهارة ثم ذكر من ذلك الصلوة  
والصوم وبين حكمها وقال واما الوطى فالظاهر من عبارة علمنا استباحة الطهارة في باطنها  
فالواجب جوازها وطبها اذا فعلت ما فعله السخاصة وذكر كلام الفيد الصريح في ذلك ولم

وذكر السائل انك خالف في  
الغاية

مسئلة من السهل  
انك خالف في

مسئلة من السهل  
انك خالف في

يذكر كلام الباقي مما هو فصل ايضا في ذلك ثم قال والاخرية لكرامة ومنها مسألة ملازمة التيقن  
 النجسة فقال في التذكرة يجب غسل الملائق لها ولون كاتا بالبين على اشكال وهذا لك بعد التماس  
 ظاهر كلام علمائنا الثاني وفيه نظر ومنها مسألة من ذكر بعد التسليم وفعل البطل بنفس عدد  
 الركعات فقال في التذكرة لو فعل البطل عمدا على وجه التهور وظاول الفصل فظاهر كلام علمائنا  
 عدم البطلان ثم نقل اختلاف العامة في ذلك وحكي قول الشافعي بالبطلان وقال لا بأس بتك  
 بهذا القول لخروجه عن كونه مضليا ومنها مسألة الشك في ثوب من اجزاء الركعتين الاولتين فقال  
 في التذكرة لا فرق عند علمائنا بين الركن وغيره من الواجبات بل اوجب الشك في الاعاد به بالشك  
 فيها مطلقا والباقيون على الصحة مطلقا وليس بعيدا من الصواب لفرق بين الركن وغيره لان ترك  
 الركن سهواً أسهل كعدمه فالشك فيه في الحقيقة شك في الركعة ولا فرق بين الشك في فعلها  
 وعدمه وبين الشك في فعلها على وجه الصحة والبطلان ثم ذكر في مسألة اخرى ما يقتضي اختيار  
 هذا الفرق ومنها مسألة سبق المأموم الاقام في الافعال فقال في التذكرة اطلق الاصحاب  
 الاستمرار مع العمد والوجه لتفصيل وهو انه ان سبق الى الركوع بعد فراغ الاقام من القراءة  
 استمر ان كان قبل القراءة ولم يقرأ المأموم او قرأ ومنعاه منها او قلنا ان كان المندوب لا  
 يجزي من الواجب بطلب صلواته والا فلا وان كان الى رفع او سجود او قيام عن تشهد فان كان  
 بعد فعله من الذكر ما يجب عليه استمر ان لم يفرغ امامه وان كان قبله بطل وان كان قد  
 فرغ امامه ومنها مسألة وطئ الامة الحامل من الغير فقال في التذكرة اطلق علمائنا كراهة و  
 طها بعد مضي اربعة اشهر وعشرة ايام وعندى في ذلك اشكال والتحقيق فيه ان نقول هذا  
 الحمل ان كان عن نال الركن له حرمه وجاز وطئها قبل اربعة اشهر وعشرة ايام وبعد لها وان كان  
 عن وطئ مباح او جهل الحال فيه فلا نوى المنع من الوطئ حتى تضع وقد تقدم مذهبه في سائر  
 كتبه في ذلك وما انفله عن الشيخ من دعوى الاجماع على احد قوله فيه ومنها مسألة ما اذا اشتر  
 الجارية على انها بكر فكانت ثيبا فقال في التذكرة قال اصحابنا الركن له الركن بغيره سماعة الا  
 عندى انه اذا شرط البكارة فظهر لها كانت ثيبا قبل البضع يكون له الركن او الارش وان قصر  
 فله الارش خاصة ثم ضعف الرواية وحملها كقول اصحاب على ما اذا الركن البكارة بل انما  
 على شهادة ظاهر الحال بالبكارة ودنية الظن بها فبين خلافها ومنها مسألة وجدان ثوب في  
 جوف دابة انقلد اليه من غيره او جوف سمكة انقلد اليه بالبيع او الصيد فذكر في التذكرة في الاول

مسألة في التذكرة  
النجسة

مسألة في التذكرة  
الركعات

مسألة في التذكرة  
الركعات

مسألة في التذكرة  
الركعات

وجيهين وقال لكن علمائنا على الأول ونقل في الثاني تفصيلا عن أحمد بن حنبل وقال عما  
علمائنا فقلوا ألقوا القول بان فابجده في جوفه لسمكة يكون له ثم قال وبالجملة قول أحمد لا  
باسم عندى قال ايضا لم يفرق علمائنا ان يصطاد السمكة من البحر وغيره واحده في بينهما  
ومنها مسألة اللقيط اذا التقط في دار الحرب لا مسلم فيها فقال في التذكرة قال علمائنا  
انه يكون رفا ولا قرب عندى الحكم بحرينه عملا بالاصل لكن تجدد الرقية عليه للاستيلاء  
عليه لانه كافر بعباد الله الحالية من مسلم واحد ومنها مسألة من اوصى بثلثه لزيد وبثلثه  
لعمرو فقال في التحرير كان ذلك رجوعا عن الأول الى الثاني ونواشبه الأول استخرج بالقرعة  
هكذا قال علمائنا وفي نظر اذا اوجاز الوثقة صحها معا ولو رد الثاني خرج على قول علمائنا  
انتقال الثلث الى الوثقة لا الى الأول ومنها مسألة ما اذا كانت دار في يد ثلثة فادعى احدهم  
الجميع والاخر النصف والثالث الثلث فذكر في التحرير في بعض صوره وجهين وقال لكن اصحابنا  
على الأول فان كان مفق فيه بذلك فقد خرج عما نحن فيه ومنها مسألة بيع العنب على من يجعله  
خراوا فحطب على من يجعله صنما فقال في المختلف قال اصحابنا انه مكروه وان بيع على شرط  
جعله كذلك كان حراما هذا هو الاشتهار والتحقيق ان نقول ان باع على من يعلم انه يجعله كذلك  
كان حراما وان لم يشترط وان لم يعلم كان جائزا فنقول هذا هو الاشتهار رجوع الى الجميع كان مفسرا  
لأول كلامه وكاشفا عن امكان قصد الخوض بمثله والا كان ذلك داخلا فيما نحن فيه ومنها  
مسألة البيع بشرط عمل على المشرع او البائع او قرض او غيرها فقال في المختلف اطلق الاصحاب  
جواز ذلك ونقل الاسكان استثناء بعض الصور منه ونفى الباس عن قوله فالمراد بالاصحاب  
الباقون ممن عداه فلم يثبت بانفاقهم مع شدة وذو الخالف وهو قوله ومنها مسألة اشتراط  
رضا الحال عليه في صحة الحق الرضالى في المختلف الى عدم اعتبارها وقال لم نقف على حديث  
يتضمن ما ادعاه انائنا في هذه الباب مع ان المقيده لم يذكرك ذلك بل عبارة تشعربك اعتبارا  
فلم يفسر به الى علمائنا باعتبار كون مذهب معظمهم ولذلك نسبته الى الشهور ولا وفدها  
في الذمارة الى اصحابنا مرة والى اخرى وربما يحكى عنها وعن الشيخ دعوى لاجماع عليه وبه  
الصلوات في ما تركناه ومنها مسألة اشتراط انعقاد حلف العبد لسبق اذن المولى فيه فقال في  
كتابات الفوائد ولو حلف بغيل من مولاة لم ينعقد على قول علمائنا وشارب ذلك الى انه خلاف  
مخاره الذى صرح به قبل ذلك في بحث الايمان والتذو وحيث حكم بعدم الانعقاد بعبا الغير

مسألة اللقيط الذي التقط في دار الحرب

مسألة ما إذا كان المولى قد مات ولم يترك وصيا له

مسألة ما إذا كان المولى قد مات ولم يترك وصيا له

مسألة ما إذا كان المولى قد مات ولم يترك وصيا له

مسألة ما إذا كان المولى قد مات ولم يترك وصيا له

فراستوجر واستقربا لانقضاء السولي ح الحل بالكفارة مطلقا مع بقاء البودية والوقف في  
غير الواجب هذا هو الذي خاره في ايمان البصرة وكذا في ايمان الخرم مع نصريحه في اول بعد  
الانقضاء فالمراد ببقية على وجه اللزوم لا القهر ومنها مسئلة تكول المدعي عن اليمين بعد رد النكر  
لها عليه فقال في القواعد يسقط بذلك دعواه اجماعا ثم قال في تكول المنكر انه لا يقضي به بل  
اليمين على المدعي قال ولو تكمل المدعي بسقط دعواه في الحال وله اخادتها في غير المجلس ثم احتل  
سقوطها مطم وقال لا رشاد فان رد النكر وتكول حلف المدعي فان تكمل بطل حقه ثم صرح فيما اذا  
تكمل المنكر انه يحلف المدعي بيقضي عليه بالتكول على راي وقال في البصرة فان تكمل المدعي بطل  
دعواه واضرب كلامه في التحرير ومنها بعض مسائل دية اللسان فغري في القواعد قولها  
الى اصحابنا واخار خلافة واختلف كلامه في ساكنه وغري في التحرير قول الاصحاب والشيوخ  
ومنها مسئلة رد الوصي للوصية بعد موثا الوصي وفي حياته مع عدم اعلامه فقال اختلف  
اطلق الاصحاب عدم جواز ذلك وايان كثيرة ذكر بعضها ثم قال والوجه عندك المصلي ذلك ان كان  
قد قبل الوصية او لا وان لم يكن قبل ولا علم جاز له الرد ثم ذكر ان الشيخ به على ذلك في الخلاف  
المبسوط مع ان كلامه فيهما لا ينقض هذا التفصيل لانه ذكر الصورة الاولى وادعى على الحكم  
فيها الاجماع وهذا لا يقضي بغيره في الثانية ابوجه ضعيف ومع ذلك ففي اتفاق الباقيين  
مع الاجماع والكثرة الظاهرة الدالة على قولهم كفاية في الباب قد صرح هو في التذكرة ايضا بان  
ظاهر الاصحاب ادل عليه من الاجماع الصحيح وغيرها ولم ينقل فيها خلافا عنهم ولا حكم بخلافهم  
ومنها مسئلة اشمال بيع المريض على الحاباة مذكر لها في المختلف تفريعا على ان المختران من  
الثلاث قسمين باعتبار ثلثا الوصيين ورويتهم او غري الى علمائنا الفرق بينهما في  
الحكم وحكم هو بتساويهما وقال في القواعد فيما اذا باع وخالي ولم يخبر الورثة ولمنا السوء  
الامضاء مع بعض الصفقة قال علمائنا يصح ما قابل الثمن من الاصل والحاباة من الثلث و  
الحق عندى مفاصلة اجزاء الثمن باجزاء البيع كما في الربوي انتهى فهذه مسائل يساوى عليها  
ما سبق من المسائل او يقرب منها او يزيد عليها وتبعد على قول الاصحاب فيها اعتراض ولو ذكرنا  
جميع ما غراه اليهم او نقل اجماعهم عليه في احد كتبه وخالفه او رد دفيه في غيره زادت على  
ذلك ومن جعلها مسئلة حرمة العدول بالتركوة الى غير اهل البلد ومثلة استقلال المرأة  
التي عضلها الولي فكيف حال الاجماع المنقول عنه مع عدم بثونه بل بثون خلافه وتماثويل

مسئلة في البيع

مسئلة في البيع

مسئلة في البيع

مسئلة في البيع

مسئلة في البيع

ما قلنا ايضا ما ذكره في الشهي في مسألة من اجب في شهر رمضان وترك الاعمال ساهية  
اول الشهر اخره حيث استدل على وجوب قضاء الصوم عليه رواية صحيحة يعصدها ما افاضنا  
من وجوب القضاء على المحب اذا ترك الفسل مع تكرار الصوم منه وقال بحاصله ان الاخبار في ذلك  
وردت مطلقة غير مشروطة بذكر الفسل في كل نومة وتوكة مع نيته فان وجد التقييد بذلك  
فانما هو من كلام المصنفين والتعميل على ما خذهم لا معتقدهم فدلنا نضع واسبان بما بيناه  
من وجوه شتى عدم اعتماد الفاضلين ومن سبقهما من الاصحاب على الاجماع النقول ولا سيما  
في موضع ظهور الخلاف فان وجد اعتماد احدهم عليه احيانا على سبيل التدبر فهو عندنا  
اضعف الحجج ويدل على اعتبار الكاشف لا النكشاف كاسبين فلهذه طريقة علمائنا  
الاعلام واصحابنا الكرام الذين هم اساطير بين الاسلام ومنهم يؤخذ طريقة الشيعة السنية  
ويجهلهم الغدبية وعليهم يقول في ضبط مدارك الشريعة السنية والملة القومية واين هذا  
وكيف من الطريقة المتحددة لخاصة من علمائنا الاجلة البررة في الاعضا الشاعرة حيث انما  
توجد مسألة لا يستدلون فيها باجماع المنقول واحدا واكثر ولو كان بلفظ عندنا او ادق منه  
ولذلك واضعف كما سيظهر كان نافله من اولئك الذين خالهم وطريقهم مظهر وموقف  
احد من اتباعهم ولا مدانهم في كتاب عزيز الوجوه وموضع بعيد عن النظر وفي غيرهما على دعوى  
شيء تمام ولو في مسألة شهيرة بالخلاف والاعضال من فذلهم الدهر سر واقتصر غلب بين  
خاصة استظهر بحسبانه وقف على عجزه بديعه مع انه كسراب بقيعه وزعم انه انما بما يقع عن  
تكلف النظر في الدلالة والاثبات مع اننا ومن يملك العنكبوت وانه لا وهن البوث ثم ان هذا  
وذلك منهم ومن بينهم مع توفر فضلهم وفجرهم وتكثرا حياطهم وتورعهم لو يكن عن هواز  
منهم في الدين ولشائع في شريعة سيد النبيين ثم بل غفولا عن طريقة علمائنا النجيين  
وذهولا عما سبق وياتي بنبائنها واحكام نبائنها من سواطع الحجج وقواطع البراهين والآهت  
في نهاية الحافظة على هذين الاصلين الاصيلين وكما لا المجابة عن الخرج من هذين السيلين  
الجليلين بل ما دام علم الى ما صنعوا الامر يدي حسن الظن بغيرهم وكما لا الوثوق بهم والاطمئنان  
البناء على متابعتهم وبصدقهم في نقلهم ودعاؤهم بحسب الامكان كما هو ظاهر عن عن  
البيان وحيث اردنا كبر من عبارات الفاضلين ومن قبلهما واعاصهما فلا باس بان نشير الى  
كلمات جملة من افاضل العلماء النجيين على احدهما والناظرين عنهما فانهم في الحقيقة وند

بما لا يقدر انما اجاب  
الرد على بعض من

ما قلنا ايضا ما ذكره في الشهي في مسألة من اجب في شهر رمضان وترك الاعمال ساهية  
اول الشهر اخره حيث استدل على وجوب قضاء الصوم عليه رواية صحيحة يعصدها ما افاضنا  
من وجوب القضاء على المحب اذا ترك الفسل مع تكرار الصوم منه وقال بحاصله ان الاخبار في ذلك  
وردت مطلقة غير مشروطة بذكر الفسل في كل نومة وتوكة مع نيته فان وجد التقييد بذلك  
فانما هو من كلام المصنفين والتعميل على ما خذهم لا معتقدهم فدلنا نضع واسبان بما بيناه  
من وجوه شتى عدم اعتماد الفاضلين ومن سبقهما من الاصحاب على الاجماع النقول ولا سيما  
في موضع ظهور الخلاف فان وجد اعتماد احدهم عليه احيانا على سبيل التدبر فهو عندنا  
اضعف الحجج ويدل على اعتبار الكاشف لا النكشاف كاسبين فلهذه طريقة علمائنا  
الاعلام واصحابنا الكرام الذين هم اساطير بين الاسلام ومنهم يؤخذ طريقة الشيعة السنية  
ويجهلهم الغدبية وعليهم يقول في ضبط مدارك الشريعة السنية والملة القومية واين هذا  
وكيف من الطريقة المتحددة لخاصة من علمائنا الاجلة البررة في الاعضا الشاعرة حيث انما  
توجد مسألة لا يستدلون فيها باجماع المنقول واحدا واكثر ولو كان بلفظ عندنا او ادق منه  
ولذلك واضعف كما سيظهر كان نافله من اولئك الذين خالهم وطريقهم مظهر وموقف  
احد من اتباعهم ولا مدانهم في كتاب عزيز الوجوه وموضع بعيد عن النظر وفي غيرهما على دعوى  
شيء تمام ولو في مسألة شهيرة بالخلاف والاعضال من فذلهم الدهر سر واقتصر غلب بين  
خاصة استظهر بحسبانه وقف على عجزه بديعه مع انه كسراب بقيعه وزعم انه انما بما يقع عن  
تكلف النظر في الدلالة والاثبات مع اننا ومن يملك العنكبوت وانه لا وهن البوث ثم ان هذا  
وذلك منهم ومن بينهم مع توفر فضلهم وفجرهم وتكثرا حياطهم وتورعهم لو يكن عن هواز  
منهم في الدين ولشائع في شريعة سيد النبيين ثم بل غفولا عن طريقة علمائنا النجيين  
وذهولا عما سبق وياتي بنبائنها واحكام نبائنها من سواطع الحجج وقواطع البراهين والآهت  
في نهاية الحافظة على هذين الاصلين الاصيلين وكما لا المجابة عن الخرج من هذين السيلين  
الجليلين بل ما دام علم الى ما صنعوا الامر يدي حسن الظن بغيرهم وكما لا الوثوق بهم والاطمئنان  
البناء على متابعتهم وبصدقهم في نقلهم ودعاؤهم بحسب الامكان كما هو ظاهر عن عن  
البيان وحيث اردنا كبر من عبارات الفاضلين ومن قبلهما واعاصهما فلا باس بان نشير الى  
كلمات جملة من افاضل العلماء النجيين على احدهما والناظرين عنهما فانهم في الحقيقة وند

العلامة طاب ثراها وقد منع في الايضاح دعوى الشيخ الاجماع على ان السنين حملها لا يخص  
وعلى جواز تجديد نية الايتام المنفرد وكذا دعواه له على قولنا فقال الذي الى ما يقره عليه  
لفظه له وحكمه بخلافه وهو مقتضى لفظه وعدم الاعتداد به وان لم يصح به وكذا دعوى الشيخ  
وغيره للاجماع على اشتراط الاصل في السلم ودعوى المرتضى للاجماع على عدم ثبوت الرضا بين السلم  
ودعوى الشيخ الاجماع على ضمان المولى للارث اذا باع عبدا الجاني خطأ وكذا دعواه له على  
ثبوت الضرر في البقرة والتاقه لفظه له وحكمه بخلافه من جهة الاصل وعدم التصريح وكذا دعوى  
ابن ادريس للاجماع على دخول المنافع الجديدة المنفصلة في الرهن مع عدم الشرط وعلى عدم  
ثبوت الشفعة مع الكثرة وقد حطاه هنا في دعوى الاجماع مع موافقه له في الحكم ولفظه لعين  
معظمه الاصحاب شد وذو الخالفهم وهو الاسكاني والصدوق في احد قوليه وكذا دعوى  
الشيخ الاجماع على بطلان الاجابة بموطا لوجوه والمساجر وكذا دعواه له على انه اذا اوصى  
لزيد وبئله لم يكن رجوعا لفظه له واحتجاجه من طرف الخالف بكونه حجة وحكمه بخلافه لاثني  
هو اقوى منه على تقدير حجية وكذا دعواه له في مسئلتين على نفي حرمته التكاسم بالنظر لفظه  
له وحكمه بخلافه للاصل وغيره وكذا دعواه له على عدم نفاذ العدلين لثبوتها ذكره على ثبوت  
الولاء على المسئولة لما ذكر ايضا وعلى عدم جواز الرجوع في نذيره ولد المذبة لما ذكر ايضا  
كذا دعوى المرتضى للاجماع على وجوب كفارة التوم في صلوة العشاء للتصريح بمنعه العدول  
عنه الى العمل بالاصل الثاني لظاهر الخبر وكذا دعوى الشيخ الاجماع على وجوبه للدين في  
اطعام كل مسكين عن الكفارة للتصريح بمنعه مع وجوب الخلاف وكذا دعوى الشيخ صدره لافاقا  
اصحابنا كمال العقل في الاحتياط بخلافه وعدم الاعتدال به وكذا دعوى ابن ادريس  
الاجماع على قتل الزاني وسائر اصحابه كجائز في الثالثة للتصريح بمنعه مع وجوب الخلاف من  
اكثر الاصحاب قد ذكره من دون احتجاج به بل كما يذكر سائر كلمات الاصحاب احتجاجهم في  
مسائل اخر منها مسألة اشراط خلوج جميع مكان المصلي من نجاسة متعلية وان كانت معقولة  
عنها فحكى عن والده دعوى الاجماع المركب على ذلك ومسئلة وجوب التزوية في غلانا الطفل و  
انعامه فحكى عن ابن خزيمة دعوى الاجماع المركب على الوجوب فيهما معا والاستصحاب كذلك ومسئلة  
ان نفقة العامل في سفر التجارة على مال لقراض فحكى عن الشيخ في الخلاف دعوى الاجماع على  
ذلك وعنه في البسوط الحكم بخلافه ومسئلة اشراط اخر الموقوف عليهم ونقل الوقف

كلام في الزنا  
على خلاف الفقهاء  
المستبينين

في حكمه  
بأنه لا يثبت  
الرجوع

في حكمه  
بأنه لا يثبت  
الرجوع

في حكمه  
بأنه لا يثبت  
الرجوع

الى من سيوجد فحكي عن الشيخ دعوى الاجماع على بطلان ذلك ومسئلة الوقف على الاولاد سنة  
 ثم على الفقهاء فحكي عن والده في الذكرة دعوى الاجماع على صحة ذلك مع انه استشكلها في  
 النواعد وجعلها كالسئلة السابقة ومسئلة الوصية للذي فحكي عن الشيخ في الخلاف دعوى  
 عدم الخلاف في صحتها وان من اصحابنا من قيدها بما اذا كان من قراباته وعنه في المبسوط انه لا  
 تفتح الوصية عندنا للكافر الذي لا رحم من الميت ومسئلة فيض الزوجه بالجهر المجدد للزوج بعد  
 العقد والوطي فحكي عن الشيخ في موضع من المبسوط دعوى الاجماع على ثبوت الخيار لها في ذلك وعنه  
 في موضع اخر منه وفي الخلاف الحكم بعلمه ومسئلة ان الذي بيده عطفة التكاح وله العفو  
 عن حق المرأة هو الاب والجدة خاصة فحكي عن الشيخ في الخلاف دعوى الاجماع على ذلك وعنه  
 في النهاية الحكم بخلافه ومسئلة اشراط انفساد الابداء بغيره عن الشرط فحكي عنه في الخلاف  
 دعوى الاجماع على ذلك وعنه في المبسوط خلافه ومسئلة ان من ورث شقفا من ابيه قوم عليه  
 الباقي اذا كان موسرا فحكي عنه في الخلاف دعوى الاجماع عليه وعنه في المبسوط خلافه ومسئلة  
 من يرث ولله المرأة فحكي فيها حكما عن ابن ادریس دعوى اجماع اصحابنا عليه مع انه رجع عنه بعد  
 ذكره بلا فصل وقال راجعنا النظر في اقوال اصحابنا وضايفهم فربما لها مخالفة غير متففة  
 ومسئلة نذر الهدى الى مكة ومضى فحكي فيها عن الشيخ قواين في الخلاف والمبسوط ادعى على  
 اونهما الاجماع ومسئلة نذر عدم بيع المملوك فحكي فيها كلاما لابن ادریس تضمننا في الخلاف  
 في حكم ذكره ومسئلة الطلاق للثبة في نقل احدى الخصمان مع تعدد الكفارة ولساوى ادها  
 في الجنس فحكي عن الشيخ دعوى قدم الخلاف في اجزاء ذلك ومسئلة ان وطى المظاهر يقطع النكاح  
 وان كان ليلا فحكي عن الشيخ دعوى الاجماع على ذلك ومسئلة النذكية بالظفر والسن مع تعدل  
 غيرهما فحكي فيها عن الشيخ وابن ادریس في الخلاف في حكمين متخالفين ظاهر او مسئلة حرمة  
 الخفاف فحكي عن ابن ادریس دعوى الاجماع على ذلك ومسئلة البتري عند السلطان من جرية  
 الولد وميراثه فحكي عن ابن ادریس دعوى اجماع اصحابنا بل المسلمين على خلاف قول الشيخ و  
 القاضي في ذلك ومسئلة ان للاخت من الابوين الباقي بعد سدل الاخ والاخ وثلاث  
 الاخوة من قبل الام فحكي عن اكثر علمت ثناء دعوى الاجماع على ذلك ومسئلة حكم الحاكم عليه  
 فحكي عن الشيخ وعن غيره دعوى الاجماع ونفي الخلاف في بعض صورها ومسئلة قسمة العبد  
 قسمة اجبار فلا اشكال والده في ذلك وقال انما حصل الذكر هنا بالعبد اظهار الخلاف من خص

شيخنا الشيخ  
 شيخنا الشيخ  
 شيخنا الشيخ

شيخنا الشيخ  
 شيخنا الشيخ

شيخنا الشيخ  
 شيخنا الشيخ

شيخنا الشيخ  
 شيخنا الشيخ

القولين والوجهين بغير الجسد وجزم بالاجماع على جواز التجزئ فيها ومسئلة نظاوض البينان  
 فحكى فيها قولين الشيخ في الخلاف والبسوطا دعي في الاول منهما انما المصو عليه عند اصحابنا و  
 اسند له عليه باجماع الفرق على استعمال القرعة في كل امر مجهول مشبه ومسئلة جواز  
 الشهادة بالملك مع اجتماع اليد والتصرف فحكى عن الشيخ في الخلال دعوى الاجماع على ذلك  
 وعنده في البسوطا كتابة القولين فيه وعدم الجزم بشئ منهما ومسئلة ان في الاهداء لدية  
 فحكى عن الشيخ دعوى الاجماع على ذلك وعن ابن دريس دعوى عدم نفع الاضطرار ومسئلة  
 دية الجنين فذكر فيها ما مر من العلامة في المختلف ومسئلة هرب القاتل عمدا فذكر فيها القول  
 وحكى ابن زهره دعوى الاجماع على احدها فهاهنا ما وافقت عليه من المسائل التي اورد فيها  
 الاجماع المنقول من دون استناد اليه والظاهر في جملة منها اوجبهها عدم الاعتماد عليه  
 ولم احدا يحتاج اليه بذلك على كثرة وقاوزه حدا لاصحاء الآفة مسائل يسيرة منها مسئلة  
 انما القليل كره في القول بالنجاسة عن الشيخ والاسكافي والعلامة وبالطهارة عن  
 والفاضل الديلمي وابن دريس والزهري في البسوطا واخاذه هو الاول لوجوبها اشغ  
 اجتماع طهارته مع نجاسته غساله الحمام لكن الثاني ثابت لنقل ابن دريس لاجماع عليه و  
 الاجماع المنقول بخبر الواحد بخبر الواحد الذي ذكره نجاستها ولا يخفى انه لو كان غرضه الاستدلال  
 بالاجماع المنقول واعتماده عليه لكان اعتمادا على الاجماع الذي نقله ابن دريس على الطهارة  
 في خصوص المسئلة الاولى من جوه شئ فاعلم ما في الباب ان يجعل معارضا للاجماع الاخر فيمنع  
 من الاحتجاج به او الاعتماد على خلافه ومنها مسئلة الحفنة بالمانع فذكر فيها قول والده انه في  
 الافساد بها نظر او قال انه يشاء من خلافه لاصحاب ذكر قولين فيها للمرتضى للشيخ وذكر من  
 ادلة الافساد ان المرتضى نقل الاجماع على ذلك والاجماع المنقول بخبر الواحد فجمع انه نفى فيه  
 الاختلاف وهو مخالف فيه في الجملة وحكاة عن قوم من الاصحاب قد تقدم في بيان اشكال  
 والده بما ذكر ما يفتى عن عادته ولم يرجح هو هنا شيئا حتى يؤتم اعتمادا على الاجماع المنقول في  
 مثله لك ومنها مسئلة في الحوالة ارجع على مخاره فيها بالاجماع الذي نقله الشيخ وقال في الاجماع  
 المنقول بخبر الواحد فجمع ومنها مسئلة ما اذا فرج الفاصلة المودع وديعه بمال غصبه بحيث  
 لم يميز فذكر استشكل والده في ردها على المودع وبين ان منشاء من قول الاصحاب قال ابن دريس  
 يجب عليه ردّها على المودع بدليل اجماع اصحابنا والاجماع المنقول بخبر الواحد فجمع ومنها انه

القولين والوجهين

عن

نجاسته غساله الحمام

الاجماع

رد الفصل الى لغاصبه هو لا يجوز فال والاوى الى الحاكم ولا يخفى ان هذا بالدلالة على عدم  
 الاعتماد على الاجماع المنقول اولى ومنها مسألة اشراط الشريك في القارن في الترخيم مع تساوي  
 المالكين والتساوي مع تفاوته وقد ذكر فيها اقوالا منها قول المتنفذ بضم الشريك والشط وغيره  
 ظاهر كلام الاسكافي وجده ايضا وذكر احتجاج المرتضى ببعض الايات ثم قال ونقل ايضا اجماع  
 الفرقة والاجماع المنقول بخبر الواحد حجة ثم ذكر خبر غيره واخبار هو ما اخاره والده من جواز  
 ذلك ان عملا او احدهما سواء شرطنا الزيادة له او لا ونحو هذا ايضا بالدلالة على عدم الاعتماد  
 على الاجماع المنقول ولا سيما في مثل المغام اولى ومنها مسألة لعان القماء والخمساء فذكر استسكان  
 والده في ذلك وبين في منشا ذلك وجوها من جملتها ان الشيخ في الخلاف نقل الاجماع على نقلها  
 والاجماع المنقول بخبر الواحد خصوصاً من مثل الشيخ حجة لما ثبت في الاصول ولم يرجح هو شيئاً  
 هذا ايضا لا ينفصل عن الاعتماد عليه في المسئلة ومنها مسألة دخول الاستسكان بالسيئة لا في الزكاة  
 في كتاب الايمان قولين للشيخ في الخلاف أحدهما في البسوا ايضا وحكى عن ابن دريس اختيار القول  
 الاخر مدعي ان الصحيح الذي لا خلاف فيه بين اصحابنا قال فقل ابن دريس الاجماع عليه الاجماع  
 المنقول بخبر الواحد حجة ثم اخاره هو ذلك محجبا بغير الاجماع ولا يخفى ان الاجماع المنقول باللفظ  
 المذكور مع وجوه الخلاف مما لا ينبغي ان يؤهم اعتماد مثله عليه ولا سيما على الطريقة الحادثة كما  
 هو ظاهر ومنها مسألة قبول شهادة الولد على والده فذكر خلاف اصحابنا ذلك واوردهم  
 واخاره هو المنع كوالده وذكر خبر والده عليه واجتاج الشيخ عليه باجماع الفرقة قال ونقل الشيخ  
 الاجماع مقبول ومنها مسألة نفق الزاني فقال فيها انما حصل المرأة وجوب النفق بدليل منفصل  
 وهو اجماع الفرقة ونقله الشيخ في الخلاف فيكون حجة وذكره ليلين آخرين على ذلك ايضا وهذا  
 يحتمل الاستدلال بالاجماع المحصل والاستشهاد عليه بالمنقول كما لا يخفى فهذه جملة المسائل  
 وقفت على استدلالها بها بالاجماع المنقول ولا يخفى على العارضا المنصف ان لو كان عنده  
 بمائة مسألة لا دلالة واضعها وكان بناءه فيه على الطريقة المشهورة في هذه الاعضاء المتأخر ما بلغ  
 عنده الى هذا الحد بحيث لا يستدركه الاثبات لو كان اعتماده فيه عليه لكان بالنسبة الى ما ذكره  
 فيه اصلا او ذكره فيه ومنعه او لم يعتمد بمسألة المعدوم ومع جميع ذلك فخطئه فيه اولى من  
 خطئه في غيره كما في مرقان والده وقد ذكر ايضا في تعليق الارشاد المنسوب اليه واكثر من  
 جمع الشهيد وغيره من فلا مدنه في مسائل قليلة منها انتقال الذم الى ما يقرضه عليه

هذا هو الأصل في نقل  
 الشايع المالكين

هذا هو الأصل في نقل  
 الشايع المالكين

هذا هو الأصل في نقل  
 الشايع المالكين

هذا هو الأصل في نقل  
 الشايع المالكين

واختر فيه خلاف ما نقل عليه الشيخ الاجماع ومنها ثبوت الرقابين السلم والذي منع فيه  
 الاجماع الذي نقله المرتضى ومنها ما يلزم في الجناية على عين الدابة وسائر ما في البدن من شأن  
 وخالف فيه ما عراه الشيخ الى الاصحاب منها اوث الولاة وحكى فيه اجماعا عن الشيخ ولم يحتج به  
 ومنها كون التدبير الوصية وحكى فيه اجماعا عن العلامة مشافهة ولم يحتج به ومنها الحلف  
 عن الهبة وحكى فيه تخطئة العلامة لابن دريس في دعوى الاجماع ولم يحتج عنها ومنها التدليس  
 ومنع فيه اجماعا نقله المرتضى ومنها نذر عدم البيع للمساوكة وحكى فيه عن ابن ادریس دعوى  
 عدم الخلاف في حكمه ولم يحتج به ومنها نذر الهدى وحكى فيه اجماعا عن الشيخ ولم يحتج به ومنها  
 اطلاق النية مع تعدد الكفارة وحكى فيه عنه ايضا دعوى الاجماع ولم يحتج به ومنها الخياشام  
 المدين في الاطعام ومنع فيه اجماعا نقله فيه لوجوه الخلاف ومنها اطعام الصغير في الكفارة  
 وكون الكلب المعلم للصيد كافرا وحكى فيهما عن الشيخ ما لم يحتج به ونحو ذلك عنه وعن ابن ادریس  
 وعن المرتضى وابن زهرة في التذكية بالنسب الظفر عند الضرورة وفي حرمة اكل الخفاف وفي  
 جواز شرب بول كل حيوان مأكول اللحم للنداءى وغيره وفي عدم جواز البتر من جريرة الولد  
 وفي عدم قبول شهادة الولد على الوالد وفي سرقة شيء من اجزاء الحائط والدار وفي هرب ما مل  
 العمد وفي دية الحنين ولم اقف على الاستدلال فيه بالاجماع المنقول الا في وجوب سماع ثلاثة  
 بالطلاق حكى فيه عن المحقق دعوى الانقاف عليه وعن الشيخ نقل الاجماع عليه قال ونقل عنه  
 ثم اتمم بغيره ايضا والحال في ذلك يعرف مما سبق ولم اجد في سائر كتب فخر المحققين في الفقه  
 رسالة التي تعرض للاجماع المنقول اصلا وفلا تضح ما ذكرنا انه على راي والده واسناده فيما  
 سبق عنه ومنهم السيد الاجل عبيد الدين وهو ابن اخنا العلامة ووليده ونسب الشهيد قد  
 ذكر في شرحه على التمهيد بيان هذا الذي لا يخصص العموم سواء كان حجابيا او غيره لاحتمال  
 توهم باعتقاده ما ليس بدليل لا سيما وهذا جار في كل من ليس بمعصوم وان ادعى القطع بالحكم كما  
 هو الغالب في الرواية عن المعصوم بلا واسطة فلا يكون قطعه واجبا به ذلك قطعية ولا لينة  
 معقولة واورد على الدليل العقلي الذي سنند اليه الخالفون في حجية الاجماع ناره بالنسب  
 اسنادا قطع العلماء المجتهدين الى دلالة فاطمة لاحتمال اسنادهم فيه الى ما اعتقدوا انه دليل  
 وليس كذلك واخرى بالنسب من قضاء العادة باستحالة اجتماع الخلق الكثير على الخطاء وصريح  
 ايضا بان قول الامام لا بد من اعتباره في تحقق الاجماع فيكون حقا لا اعتبارا ايضا اقول

لا يثبت في الاجماع  
 حكمه في الاجماع  
 من الاجماع  
 حكمه في الاجماع  
 من الاجماع  
 حكمه في الاجماع  
 من الاجماع

غيره الى قوله بل قوله وحده حجة سواء وافقه ابا قون ام خالفوه وصرح ايضا بان الحاكم يحكم مع  
سكون الباقيين ان كان معصوما كان قوله حجة والا فلا ويرى في ذلك بين قلة الفاعل وكثرة  
ولا بين حكمه على سبيل القطع او غيره بل في حجة مع عدم عصمه الفاعل بقول مطلق فلا يكون  
حجة قطعية ولا ظنية وذكر نحو ذلك فيما اذا قال بعضهم قولنا ولم يعرف له مخالف وفي اجماع اهل  
المدينة وصرح ايضا بان اتفاقنا من عدم المعصوم يمكن ان لا يكون عن دليل قطعي وصرح ايضا بان  
عمل الكرامة وحكمهم بخلاف مدلول خبر الواحد لا يوجب دعه بل يقتضي ترجيح معاضده من  
الاخبار وان وجد وبان مخالفته لذهاب الراوي لا تنقدح في حجة وذكر ايضا طرق تحتمل  
الرواية بلا واسطة ومعها ولم يعد منها القطع بالراي مع عدم التمام والمشااهدة وصرح  
بعدم حجة المرسل وان كان بلفظ قال النبي ونحوه وعزى ذلك الى المحققين وحكى عن بعضهم  
استثناء ما اذا كان المرسل من لا يرسل الا عن ثقة وصرح ايضا بعدم جواز تقليد المجتهد  
لغيره وبان قول الصحابي الغير المعصوم ليس حجة مطلقا بجواز الخطا عليه والغلط ولم يفرق بين  
حكمه عن قطع كما هو الغالب في الصحابي وعن ظن ومقتضى جميع ذلك ان قطع المجتهد ليس حجة على  
غيره من المجتهدين مطلقا سواء كان قطعه بحكم الله او برأى النبي والافام الذين حكمها انما كان  
حجة لكونه كاشفا عن حكم الله تعالى واثار واثاره قول المعصوم او غيره بطرقها المعروفة فحجة وجوب  
ثبوت ذلك لقول عند غيره ظنا مع تجرده عن الفرائض كرواية غيره من العدل ثم انتم مع ذلك  
اخار حجة الاجماع المنقول بخلاف واحد ونقلها عن جماعة من العامة ايضا واجتج عليها بما  
اجتجوا به فان كان الاجماع المتصل الغير المشتمل على قول المعصوم بعينه حجة عنه مع انه خلاف  
مقتضى كلامه في الاجماع فلا يكون حجة المنقول منه عنه باعتبار النكس قبل الكاشف  
الذي عليه ينوار كلام الخاصة والعامة وقد تقدم بيان ذلك مفصلا فلا يغفل عنه  
عنه سابقا ما يقتضي كون العلم بالاجماع عنه مستحيلا لاعادة او الاستحيال ومنه يعلم حال  
المنقول منه على كثرته ولا سيما بعد انتشار الاقوال كما هو ظاهر ولم ينعرض في كتاب كثر الفوائد  
للاجماع المنقول في مقام نقل الاقوال وايراد الاجماع على مخارضة او تخارضا حبا لقوله  
او غيرها الا في مسائل يسيرة كمسئلة وجوب لقنوت بيزا التكبيرات في صلوة العيدين فقال لعمري  
المشهور بين اصحاب حتى ان السيد قال فيهما انما انقضت به الامامية ثم احتج عليه بغير ذلك  
ومسئلة عدم جواز تجديد نية الايمان بالنفس فذكر دليل العلامة على ذلك ثم ذكر اسناد لال

كلامه في دفع الشك

وغيره في كثر الفوائد

الشيخ على الجواز باجماع الفرق واخبارهم وبعد المانع من جوازه ومسئلة اقل ما يعطى الفقير  
من الزكوة فذكر فيها اختلاف اصحاب كلاما للبرقي وقال ان حجاجه على الفقهاء من العامة  
باجماع الطائفة على التقدير باحدا الامر من يدل على اختياره لذلك ومسئلة سقوط الهدى مع  
الاشراط في المحصول والمصدود فذكر فيها الخلاف وقال انه مع عدم الاسعار والقياد اما مع  
احدهما فنقل المصنف لانفاق على بعث الهدى ومسئلة دخول خيار الشرط في الضرر فذكر  
استشكال العلامة في ذلك وبين ان مشائره العوفاة المقضية للجواز ودعوى الشيخ الاجماع  
على ذلك ونقله للاجماع مقبول فيكون محذور حكوم هو بذلك ومسئلة دخول الماء النصف  
المجدد في الرهن فاحتج عليه باحد من اصحابنا الاشهرين الاصحاب حتى ان ابن ادريس دعى على ذلك  
اجماع اهل البيت عليهم السلام ومسئلة قبول شهادة المرأة الواحدة في ربع ما شهدت به من الزينة  
بلايين فقراه الى اطلاق الاصحاب فنقل كلاما لابن ادريس في مقام نقل فتواه وهو يقتضي جواز  
الاجماع على ذلك ولو يورده في مقام الاسناد لال ولا حكم بمقتضاه مسئلة استحباب النكاح  
فحكى عن الشيخ في موضع من المبسوط دعوى اجماع المسلمين على ذلك واختلافهم في رجوبه وفي  
اخر الحكم باستحباب تركه لمن لا يشهيه ولم يعيابه في الاسناد لال بدعواه اصلا ومسئلة تقديرو  
القبول فيه بلفظ الامر فحكى عن الشيخ في المبسوط في الخلاف في جوازه ولم يعيابه ايضا ومسئلة  
فسر الرضاع بلبين وطى الشبهة فحكى عن ابن ادريس التردد في ذلك ونسبته الى اصحابنا ما يقتضيه  
نفية ولم يعيابه ايضا ومسئلة كون العرج البين من عيوب لمرة الموجبة لخيار التزوج فحكى عنه  
ايضا انه قال الحق ذلك اصحابنا ذهب اليه شيخنا في نهائيه ولم يذهب اليه في مسائل خلافه و  
مسئلة جعل المهر اجارة التزوج نفسه مدته معينة فحكى عن الشيخ في المبسوط والخلاف في اطلاق الجواز  
لجواز النكاح بكل ما يملك ويتمول من عين ومنفعة ثم قال واستثنى اصحابنا من جملة ذلك  
الاجارة وقالوا لا يجوز ولم يعيابه ايضا ومسئلة ان المهر لا يتقد رقة وكرة فذكر انه المشهور  
خلافا للبرقي فقال لما انفردت به الانامية ان لا يتجاوز به خمسمائة درهم ولم يعيابه ايضا كما  
معلوم ومسئلة اذ دخل الزوج ولم تسيم مهر او عدم لها شيئا كان ذلك مهر عا فقال انه المشهور  
وادعى ابن ادريس عليه الاجماع ولم يعيابه في الاسناد لال ايضا ومسئلة ان الذي لا العفو  
عن بعض حق الزوجة هو الاب والجد فقال كما في نسخة انه المشهور وادعى الشيخ عليه الاجماع في  
نسخة اخرى صحح اسقط دعوى الشهرة وعزى خلافا الى الشيخ في النهاية والفاضي مسئلة ان كثر

هذا هو الصحيح في الجواز

على ما ذهب اليه في الجواز

على ما ذهب اليه في الجواز

على ما ذهب اليه في الجواز

على ما ذهب اليه في الجواز

على ما ذهب اليه في الجواز

الحل سنة فقله عن المرتضى في احد قوله مدعيه انما انفردت به الامامية ولم يعيابه ومسئلة  
 ما اذا اختلف المرتضى بعد التمكن في قبض المهر او النفقة فحكى عن الشيخ دعوى الاجماع على ان القول  
 قول الزوج واورد ذلك لبيان مذهبه لا لإيجاد دليله ومسئلة عدم وقوع الطهارة في  
 عضون امرأة بظهوره فحكى عن المرتضى انه قال <sup>لما</sup> انفردت به الامامية ولم يذكر اسناد لاله  
 عليه بالاجماع ولا ذكره في مقام الاحتجاج ومسئلة اشراط الدخول في اللعان فحكى عن ابن  
 ادریس وجما الجمع بين كتابنا الاحتجاج بالنسابة ظاهر ثم قال ان كلامه يدل على انتفاء الخلاف  
 بينهم في ذلك ومسئلة عتق العبد الكافر فحكى عن المرتضى دعوى الاجماع على عدم صحته ولم  
 يمتح هوم ولا حكم بمقتضاه ومسئلة ما اذا اعتق احد الشريكين سهمه من العبد فحكى عن الشيخ  
 دعوى افراد الامامية بانه يطالب بالبيع الباقي فاذا انبأ انعتق عليه ان كان موسرا وان  
 معسرا وجبان يستعصى العبد في باقى ثمنه وقد ذكر هذا البيا مذهب ومسئلة ان الولاء  
 يورث من يرتز من ذوى الانساب الا التقرب بالام اذا كان المتقرب رجلا واذا كان امرأة ورث لانها  
 عصبتها خاصة فحكى عن الشيخ ذلك في احد قوله مدعيه بالاجماع عليه ولم يذكره الا نقل  
 مذهبه ومسئلة العتق المعلق على شرط فحكى عن العلامة دعوى الاجماع على فساد له ولم يذكره  
 للاعتماد عليه ومسئلة تدبير العبد الكافر فحكى عن المرتضى دعوى افراد الامامية بمنعه ولم  
 يعيابه ومسئلة نذر عدم بيع مملوك فحكى عن ابن ادریس نفى الخلاف بين اصحابنا في جواز  
 مخالفة النذر بلاكفاره مع مصلحة دينوية او دنيوية ومسئلة كفارة التوم عن صلوات العشا  
 فحكى عن المرتضى في بيان فتواه دعوى افراد الامامية بوجوبها ولم يعيابه ذلك ومسئلة اجزاء  
 عتق ولد الزنا في الكفارة فحكى عن المرتضى دعوى الاجماع على منعه وقال هو ان الشهوة الاجزاء  
 ومسئلة عدم وجوب تعيين الكفارة مع اتحاد جنس ما على الكفر من الكفارة فحكى عن الشيخ  
 في مقام نقل عبادته نفى الخلاف في ذلك ومسئلة صرف الكفارة الى الصغير بلون اذن الولي  
 فحكى عنه في الخلاف نفى الخلاف ودعوى الاجماع على جوازه وعنه في النهاية منعه ومسئلة  
 اكل لحم الغراب فحكى عنه اقول انه في ذلك ادعى على احادها الاجماع ومسئلة مأكلة الجوى او  
 غيره بعد غسل يده فحكى عن ابن ادریس نفى الخلاف في نجاسة سورا الكفار ومسئلة ميراث الفقير  
 فحكى فيها اقول لا نقل عن المرتضى دعوى افراد الامامية باحداها ومسئلة الرد على الزنج  
 مع فقد غيره فقال لم نفقه على القول بعدم الرد حتى ان المرتضى استدل على الرد بالاجماع

في نسخة من  
 نسخة من  
 نسخة من

في نسخة من  
 نسخة من  
 نسخة من

في نسخة من  
 نسخة من  
 نسخة من

في نسخة من  
 نسخة من  
 نسخة من

في نسخة من  
 نسخة من  
 نسخة من

وكذا العلامة ومسئله عدم الرد على الترجمة فقل عن المرتضى ان الطائفة لم تعمل بالخبر الدال  
على الرد عليها ولم يعيها هو بذلك ومسئله ان الترجمة لا توثق من رابع زوجها بل تقطع في حقها  
من البناء والالات دون قيمة العراض فقل عن المرتضى انفراد الامامية بذلك واختياره اعطافا  
قيمة الجميع ولم يعيها ايضا بذلك ومسئله النبري من جريه الولد فقل عن ابن ادريس عن اجماع  
الاصحاب بل المسلمين على خلاف قول الشيخ والفاضل ومسئله حكم الحاكم بعلد فقال انه قول  
المرتضى حتى انه ادعى على ذلك الاجماع واورد كلامه بطوله واسندل بغيره ومسئله عدم  
قبول شهادة الولد على والده فذكره في دليله وجوها منها انه قول الاكثر فيكون راجح في مسئلة  
شهادة على الجد قال فما خرج الاب من العموم لنص الاصحاب عليه ولنقل الشيخ الاجماع على  
ذلك وهذا لا يقتضي الاعتماد على نفس الاجماع المنقول وجميعه عنده كما هو ظاهر ومسئله  
اسلام ولد الزنا وكون دينه ح دية السلم فقال انه الشهو خلا لا ابن ادريس ولفظ المرتضى  
حيث قال مما انفرد به الامامية ان دينه ثمانمائة درهم فلهذا ما حضره من المسائل التي تضمن  
فيها للاجماعات المنقولة في كتب الاصحاب مع ان الذي ذكره في غيرها وفيها ولم يتعرض لها اكثر من  
ان تحصى وهذا مع التامل في كلامه فيما ذكر منها يكشف عن انها ليست عنده من الادلة الشرعية  
على نحو ما اشهره في الاعضاء الناقرة ولذا لم يسندل بها على نحو ما اسندل بالامارات و  
الويدان الضعيفة فضلا عن الحجج القوية ومنهم الشهيد طاب ثراه وقد ذكره في الجمع بين  
الشرحين نحو ما تقدم عن شيخه عميد الدين في المسائل الاصولية المذكورة ونقل اتفاق الفقهاء  
على كون مدعي القحط ليس حجة على غيره من الصحابة وان مذهب الاشاعرة والمعتزلة والشافعية في  
احد قوليه واحد ومالك في احدى الرأيتين عنهما وغيرهم انه ليس حجة على غيرهم من التابعين  
ايضا واجتج عليه بجواز الخطا عليه وهذا جار في صورة ادعائه القطع كما هو الغالب في شأنه  
فكيف حال غيره من سائر العلماء وقد ذكر الاجماع المنقول نحو ما مر عن شيخنا ايضا وقال في مقدمة  
الذكرى يثبت لاجماع خبر الواحد ما لم يعلم خلافه لانه اماره قوية كبرايته وقال ايضا قد اشتمل  
كتاب الخلاف والانتصار والسرائر والغنية على اكثر هذا الباب مع ظهور الخلاف في بعضها حتى  
من النافل نفسه ثم اعند عن ذلك بامور يفتضي كلها او اكثرها سقوطها عن الحجية وعلا بئسنا  
على العلم بالاتفاق فقال والعد واما بعدم اعتبار الخالف لمعلوم المعين واما تسميتهم لما كثر  
اجماعا واما بعدم ظفره حين ادعاء الاجماع بالخالف واما بنا وبنا على خلافه على وجه يمكن بحاجته

لدعوى الاجماع وان بعد جعل الحكم من باب التخيير واما اجماعهم على دأينه بمعنى ثبوته في  
كتبهم منسوبا الى الائمة عليهم السلام انتهى وتقدم عنه ايضا فيها وفي القواعد ما يقتضي ان  
وجه حجية الاجماع في الوجه الثاني قد علمنا ما فيه وما يقتضي استحالة العلم به واستبعاد قيام  
الضروريات وكذلك يوجب الفدح في معظم الاجماع المداولة في كتب الاصحاب سيما في  
بيان ذلك مفصلا ولذا ذكر جملة من كماله المتعلقة بالباب في المسائل الفقهية فصرح في  
الذكر في النظير بما ورد بسبق الاجماع وقاؤه على بطلان قول الصدوق ونقل دعوى  
غيره الاجماع على ذلك ايضا وهذا لا يقتضي الاعتماد على نقله كما هو ظاهر وقال في حكم انما المقلد  
المحك ان الله ربي احج على طهارته بالاجماع وردده بالمتع مع وجود الخلاف وقال في بول الرضيع  
ان المرتضى نقل الاجماع على نجاسته ولم يحتج به وقال في العلقة نقل الشيخ في الخلاف على  
نجاسته ثم منع هو دليل ذلك ومن لم يحكم به وقال في دم غيرة النفس انه لا يخرج لجماعا وذكر  
دليله غير الاجماع ايضا ثم قال وما في البسوط والمجلد فروع بدعوى الاجماع في الخلاف وهذا  
لا يقتضي الاعتماد عليه كما هو ظاهر وقال في المسكرات ان الاكثر على نجاستها ونقل المرتضى  
فيه الاجماع ثم احتج عليها بغيره وقال في لبن الميسرة واثبات اصحتها الطهارة ونقل الشيخ فيه  
الاجماع وقال في عرق الحب من الحرام ان المشهور طهارته والشيخ نقل في الخلاف الاجماع على  
نجاسته وفي البسوط لسبب رواية الاصحاب قوى الكراهية ثم قال ما عرق الحب من الحلال  
والحايض والنفساء والسجاسة فظاهر جماعا قال في المعبر وقال في المذي انه ظاهر في الشهوة  
ونقل فيه الاجماع ثم احتج عليه بغيره وقال ايضا في الخلاف يجوز للحب الحايض دخول المسجد  
بالاجماع ولم يعتبر التلويث قال ثم قال لا خلاف في ان المساجد يحل تجنب النجاسات وذكر ايضا  
في كيفية غسل الاناء اعطاء العدي جملة من النجاسات ثم قال ويغسل من غير ذلك ثلثا الرواية  
عمارة خلاف لفاصلين وتضعيفهما للرواية واجابة بانه قد علم المذهب بالرؤية الضعيفة و  
خصوصا مع نقل الشيخ الاجماع وقد ذكره بلفظ الاجماع او غيره في مسائل اخرى ايضا من دون  
استدلال به لا اعتماد عليه بنفسه بل مع القوي في بعضها بخلافه والفدح في ثبوته وذلك  
كما في سئلة العفو عما دون الدرهم وحرمة استعمال النساء لاولي الذهب الفضة واستحباب  
غسل يوم العذير وجوب الوضوء بالتواضع الستة المعروفة وعدم اجماع الحمل اذا استبان  
مع الجفص وتحديد اكثر الجفص والظهر وبعض احكام المبدأ وناسيته العدا

كلام في الذكر

عند حوزة النظم

نجاسته من الحرام

في كراهية دخول المسجد

الضعيف في الرواية

والوف

جرح لا يري دمه والنساء اذا تجمعا وزدنها العشرة وحرمه من الحدث للقران وجواز قرائة الجنب  
 والحائض لعلم الغرام وجوب الكفارة في وطئ الحائض وكراهة وضع حديد على بطن الميت وجواز  
 تغسيل الرجل الصبية وسقوط الفسل والقيم مع فقد الغاسل المماثل والمهرم وجوب تغسيل قطعة  
 فيها عظم ودفن الشهيد بشيابه وان لم يصبها دم ويتم المحرق وقطع الجنب لاجراحه من امه  
 اذ انات وهي حية وكراهة افعا الميت وعصر بطنه والتخيز بين غسله في قبعه وسره بحفرة  
 وجوب لنية على الغاسل وتغسيه ثلاثا وعدم وجوب الوضوء له واستحباب حشو الخرج عند  
 خوف خروج شيء منه واستحباب غسله تحت سقف وجوب الحوط في المساجد السبعة واستحباب  
 كتابة اسماء النبي والائمة عليهم السلام على الكفن وكراهة بل الحوط بالريق وقطع الكفن بالجلد  
 وكيفية التكنيف وجوب كفن الزوج على الزوج وان كانت موسرة واستحباب التزيين على  
 ما هو المشهور وكراهة الاسراع بالجنازة وجوب الصلوة على ولد الزنا ومن لم يمت سنين  
 ويكون الولي اولى بالصلوة من الولي ونفي الزيادة على خمس تكبيرات وتوزيع الاذكار الاربعة  
 على ما هو المشهور وكراهة قرائة القران في الصلوة عليه ونفي مشروعية التسليم فيها و  
 كراهتها في المسجد الا بمكة وتقدم الصبي الى الامام في الصلوة عليه وعلى المرأة معا وجوز  
 دخول الامام في اثناء الجنازة ودفن الذمية الحاملة من مسلم مسند برة القبلة وكراهة دفن  
 الميت بالنابوت في الارض المنع من ثقب الكفن من عند راسه وجواز تغشية القبر بثوب عند  
 انزال الميت واستحباب تطيع القبر وكراهة ان يطرح في القبر من غير تزيينه وان بني عليه وان يترك  
 ويمشي عليه وان يجلس للقرية يومين وثلاثة وحرمه التوح مطلقا او بالباطل والمثل على الحرم  
 وانه يلحق الميت ثواب الدعاء والاستغفار والصدقة والواجبات التي لا يدخلها النيابة وانه  
 يقضى عنه اعمال الحسنة كلها وانه لا يخفى الا غلب بعد موته وجوب لنية في الوضوء وقصد  
 الرفع والاستسقاء عدم وجوب ايصال الماء الى اصل شيء من شعر الوجه وكون مسح جميع الرأس  
 بدعوى عدم وجوب شاة ما عدا الزكوة على الخالف بعدما استبصر وجوز اخذ البلل من الحجاة  
 والاشفار للمسح وعدم جواز التولية في الوضوء واستحباب نثية الفضلات الثلث فيه وعدم  
 استحباب ايصال الماء الى داخل العينين وكون تكرار المسح بدعوى غير جلة له وجواز المسح على  
 الجبهة ولو كانت على نجس في موضع الفسل وجوب تجديد الوضوء لكل صلوة على الاستحاضة  
 او غيرها ايضا من اثم الحدث وجوب الترتيب على النحو المعروف في الفسل وجوب عاد الفسل

من استحباب طهارة الجنب

عند دفن الجنب في قبره

استحباب طهارة الجنب

من استحباب طهارة الجنب

استحباب طهارة الجنب

على من وجد بلا ولم يبل ولم يسبر بعد الانزال وانقضاء الوضوء بالبل الشبهة مع عدم الاستبراء  
وعدمه معه وعدم وجوب استيعاب الوجه في التيمم وجوب سبيلنا في الصلوة على الموضي اذا  
احدث في اثائها وكون الصلوة الوسطى في الظهر وكونها هي العصر وتعيين التوافل والتراب على ما  
هو المشهور وكون نافلة الفجر افضل من الوتر وعدم جواز الزيادة في التوافل على ركعتين وسقوط  
الوتر في السفر وجوب العصر على ادرك ركعة قبل الغروب وفضلية اول الاوقات في جميع  
الصلوات وان صحاب الاعذار اذا ادرك احد ركعة قبل الصبح لزمه العشاء وان من ادرك اول  
الوقت اقل مما يؤدي فيه الفرض لم يلزمه ذلك وكذا من ادرك من اخره اقل من ركعة وان من ادرك  
منه ركعة يكون مؤديا ومن ادرك ما دونها يكون فاضيا وان صلوة الليل كلها اقرب من الفجر  
كانت افضل وان الصلوة بطل بمصادفة شئ من اجزائها خارج الوقت وانه يعدل من الحاضرة  
الى الغائبة اذا ذكر في اثائها وانه يؤذن للغائبة ويقام وانه يجب على الوتر قضاء ما فات  
البيت من الصلوة او التصديق بمدة من كل ركعتين او عن اربع او عن كل من صلوات الليل والنهار  
وان المرأة اذا صلوا اجماعا صلوا اجمعيا بالاناء وعدم جواز الصلوة بما غسق من الخبز والاراء  
والثعالب عدم نجاسة الحديد وعدم كراهة التيمم وعدم جواز صلوة المرأة امام الرجل او  
الى جانبيه والفرضية جوف الكعبة وجوب الصلوة موبيا مستلفيا في سطح الكعبة مع  
الضربة وعدم جواز التجرد على القطن والكتان وكون الكعبة قبله من في السجد والمسجد  
قبله من في الحرم والحرم قبله من في سائر البلاد وبناء العاقر عن العلم بالقبلة على الظن والاحتياط  
النياسر لاهل الشرق وعدم جواز زيادة المؤذن على اثنين وعدم مشروعية التوبيخ جواز  
نية المأموم بتكبير واحدة الاصلاح وتكبير الركوع وجوب تجهيز الجهرية والاختفاء في  
الاختفائية وبطلان الصلوة بخالف ذلك عمدا وتخيلا بها بما هو المعروف واستحباب الاختفاء  
بالاستعاذه مطم واستحبابها في نفسها وعدم وجوبها وعدم كون القرائن ركعا وجوب رفع  
اليد في التكبير واستحباب لدعاء المأمور بعد رفع الرأس من الركوع وكراهة الاعتناء وان  
سجود الثلاثة في فصلت عند بعدون وانه لا يجب على السامع الضم السمع وانه يجب عليه  
وان حكم الشك بين الاثنين والثلاث كالشك بين الثلث والاربع وانه لا يجب صلوة الجمعة  
عينا في زمن الغيبة وانه لا يجب على المرأة وانه يجوز تقديم الخطبين فيها على الزوال وانه لا  
يجب حضورهما ولا استماعهما في العيدين وانه يجب التكبير في العيدين وكذا القنوت بين كل ركعة

تعيين الناحية في التيمم

فضل التيمم في كل وقت مطلقا

تعيين الناحية في التيمم

تعيين الناحية في التيمم

تعيين الناحية في التيمم

صلواتهما وأنه يجهر في الكسوف وأنه يخطب في صلوة الاستسقاء بعد الصلوة وأنه يقرأ في شهر  
 رمضان التواغل المعروف بكل ليلة وإن صلوة الضحى بدعته لا يجوز فصلها وإن السافر لصيد  
 التجارة يفصر في الصوم ويتم الصلوة وإن من صلى صلوة لا يعلم أحكامها فهي غير مجزئة وأنه لا  
 قراءة في صلوة الخوف على المأمومين في ثنائتهم وثالثة الإمام وأنه لا يصح الإتيان بالابرس  
 والمجدوم والمحدود والزمن والحصى والمرأة الممرضة إن كان مثلهم وأنه يقدم رب المنزل على غيره  
 وأنه يجوز عدول المفرد إلى الإتيان في أثناء الصلوة وإن كلما يدركه المأموم فهو أول صلوة  
 وإن الإمام ينظر في الركوع لحوق المأموم بمقدار ركوعين وأنه ضامن للفراة وأنه لا يقطع عن  
 المأموم وأنه لا يستحب له في الجمعة مع السماع هذه جملة ما وقف عليه من أجماعات الفقهاء  
 التي ذكرها في الذكرى ولم يسندل بها وإنما في ساكنة فلم يتعرض في الألفية منها الشيء منها ولا  
 في النقلة ولا في تقديم التكبير والقنوت في الصلوة على القراءة في الركعة الأولى فحكي دعوى  
 الإجماع عليه عن ابن أبي عمير والوسني عن أبيه في الشهور وفي الذكرى إلى العظم خلافة وذكرها  
 في البيان جامعين متنافيين في الصلوة الوسطى واجتماعاً على عدم جواز زيادة المؤذن على اثنين  
 حكم هو بخلافه وفي غيره واجتماعاً على أجزاء تكبيرة واحدة للاستفتاح للمأموم والركوع وقوله  
 خلافة لضربين لا يخبر ما يدا الأول بعض الأخبار واجتماعاً على كراهة الصلوة في أثناء الخطبة  
 الجمعة ولو تحببه واجتمع عليها بالرؤية واجتماعاً عملياً على مشروعية الجماعة في الصلوة مع  
 شرائط الوجوب لم يحجج به واجتماعاً على استحباب الخطيبين فيها ولم يحجج به ولا حكم بمقتضا واجتماعاً  
 على شرعية نافذة شهر رمضان لم يحجج به بل بغيره واجتماعاً على جواز العدول من الانفراد إلى الإتيان  
 واخترافه ونحوه ما حكاه في إمامة المراهق العارف واجتماعاً على أنه لا يجوز على المأموم في  
 الزواجر الموجهة له مع حفظ الإمام ولم يحكم به ونحوه ما حكاه في التسوية بين الفطر والفطر  
 واجتماعاً على أنه تجب الزكوة مع تبديل العين فزاد منها واخترافه ونحوه ما حكاه في أن كل  
 المؤن في الغلة على المالك واجتماعاً على أنه لا يباح في غلة الزكوة بمال التجارة بتبديل الأعيان  
 ولم يحجج به بل بغيره ونحوه ما حكاه في أنه لا يجوز دفع الزكوة إلى المكتسب مع عدم فطوكسبه  
 واجتماعاً على شرائط العدالة في التسقي لم يحكم به واجتماعاً على جواز تفرق المالك زكوة الأموال  
 الباطنة بنفسه واجتماعاً على شرائط وجوب كوة الفطرة بملك التصالح قيمته ورده بعده  
 الثبوت وبأنه لم يقف لهذا الشرط على شاهد واجتماعاً على الاكتفاء في صوم رمضان بنية

عنه  
 في الصلاة

فقد  
 في الصلاة

في الصلاة

واحدة من اوله وحكم بخلافه لما لا يعارضه على نقله بحجته ولا يتابع مع نقله النافل له وكونه  
 مثل المرتضى والشيخ كما صرح به وغيرهما ايضا كما سبق عند نقل كلام غيره ومع نسبته لهذا القول  
 الى لاكثر وقد خراه في اللغة الى المشهور وحكي دعوى الاجماع عليه عن المرتضى ورجح خلافه ولم  
 يتعرض فيها بشئ من الاجماع ان المنقولة الا في هذه المسئلة وفي مسئلة بيع رباع مكره فقال لا  
 لا يبيع بيع الارض المفنوخة عنوة الانبعاثا ثارا المنصرف ثم قال ولا اقرب علم جواز بيع رباع مكره  
 النقل الشيخ في الخلائق الاجماع ان قلنا انها فتح عنوة وهذا بالدلالة على عدم الاثر اذ على نقله  
 اولى الا ان يجعل على عدم جواز بيعها بعبارة ثارا المنصرف ايضا فيكون الاعتماد عليه في ذلك وان  
 خفي على الشهيد الثاني في شهره وعلى حال مقتضا عدم الاعتماد عليه بناء على القول بعبد  
 كونها مفنوخة عنوة او الرد في ذلك مع ان الشيخ لم يبين الحكم عليه اصلا وعلله بغيره وادعى  
 الاجماع عليه بقول مطلق فلا يكون عند الشهيد دليلا على اصل الحكم مطلقا ولا على اثبات  
 ما بناء عليه ويظهر من كلامه في احياء الاموات وفي مكاسب الدروس الرد في جواز بيع الارض  
 المفنوخة عنوة تبعا لاثار المنصرف ومنه بقول مطلق فليست بدرو وقد ذكر الاجماع القول  
 او في معنى في الدروس في ان مسح جميع التراس في الموضوع بدنه وفي كراهة الاستماع للآلة  
 وفي تحمل الامام سهوا لما موم وفي اشراط الرجوع الى الكفاية في وجوب الحج وفي اعتماد التابعين  
 نفسه مع تعدد عودته الى الميقات وفي جواز التمتع للمكي اختيارا والعدول من الافراد اليه  
 وفي وجوب قطع التمتع للنبليه عند مشاهدته مكره وفي ان للحرم الاستقلال بثبوت تنبيه  
 فوق راسه لم يسمه وفي جواز تقطيع الرجل وجهه في جواز ازالة الظفر بعد تكساره وفي حكم  
 وجوب لفدية على الناسين وفي ان في قلع الشجرة الكبيرة من الحرم بقرعة وفي الضعيف شاة  
 وفي الاعضان القيمة وفي ان كل دم يتعلق بالاحرام ومحظوظاته ولم يمكن المحصر من انقاذها  
 ان يفخر مكانه مطلقا وفي وجوب طواف النساء على المفرد وفي استحباب الخروج الى ذي عبد  
 الاقامة بعد احرام الحج وفي ايجاب الترمي خذ فابعناه الغير المشهور الخالف للمعظم وفي وجوب  
 اصل الترمي في وجوب اهتك قبل احرام الحج وفي استحباب امرار الموسولن لاسه على راسه وفي ان  
 الصيد الذي حرم بالاحرام يحل بطواف النساء وفي جواز النفقة على قبور الائمة عليهم السلام  
 والتقبيل لها وكذا مذكور فيه بغير طريق النقل ايضا وفي اقرار الكتابي على ما انتقل اليه اذا  
 كان مما يقر عليه وفي انه لاحد على الغائم اذا وطئ جارية من النعم وفي انه يجوز له التقديف في

كلامه في المرتضى

كلامه في علي بن ابي طالب

كلامه في الدروس

كلامه في الترمي

كلامه في الصيد

الغنيمة باكل وغيره قبل القسمة وفي ان المنداعيين اذا نشاوا في البدار الى الدعوى سمع من صاحب  
 اليمين وهذا قد عدل فافله بتقويته الفرع وفي ان صاحب البدار والملك من غيره وفي انه  
 يكفي في عدالة الشاهد الاسلام وعدم معرفة القسوة وفي انه لا يقبل شهادة الولد على والده  
 وفي انه لا يجري عتق ولد الزنا في الكفارة وفي ان المظاهر اذا تعذر الوطى في اثناء الكفارة استأنا  
 الكفار بين مطلقا وفي انه يجب في الاطعام مداكل مسكين وفي انه لا يرث العتيق النعم وذكر  
 هنا ان به يضعف قول الصدوق وابن الجنيب بالارث ولو عكس كان صواب في انه اذا كان  
 النعم امرأة ورث الولاء العصبه لا الاولاد وفي ان ارش جناية ام الولد على سيدتها وفي انه  
 يتعلو برقبته ويحمل الاول دعوى جناح العامة وفي ان الذبيرة اذا حملت بمملوك بعد  
 التدبير فهو مدبر لا يصح الرجوع في تدبيره وان رجع في تدبيرها وفي انه يبيع للواقف ان يعقب  
 على ولد سنة او مدة حياة نفسه ثم على الفقراء وفي اجازة الوارث مغبرة قبل الوفاة وفي  
 صحة الوصية الى المرأة وفي ان الحد لا يرث السدس مع بنات البنت وفي انه يرد على الزوج النصف  
 الباقي مع عدم وجع وارث غيره وفي ان الخنق الشكل يورث بعد الاضلاع وفي انه لا يحل  
 ما يقتله غير الكلب لعلم من جوارح السباع والخير وفي انه لا يشترط اسلم العلم وهل سأل  
 مخرج السمك من الماء بل اخرج له حياته وفي انه لا يجوز الذبح بالسن والظفر مطلقا ولو مع  
 الاضرار كما هو مقتضى ظاهر العبارة وفي انه اذا طبخ المحلل مع الحرم كالجري مع السمك حل  
 المحلل وان سأل عليه الحرم وفي حرمة الخطاف وفي حرمة الاستصباح بالنتح تحت الظلال  
 وطهارة دخانه وفي جواز الاكل من الثمرة لمن يربها وفي صيرورة اللقطة بعد الحول ملكا بغير  
 نيته وفي انه اذا خيف سقوط الحائط جاز ان يسند بجمع الغير وفي انه اذا مات العبد لغصو  
 بجناية عبد الغاصب لم يقيمته ان لم يتجاوز ذرية الحر وفي ان كل ما في الدابة منه اثنان ففي  
 واحد منه نصف القيمة وفي حرمة البيع لمثل الاسد والذئب والتكسب وفي جواز اخذ الاجرة  
 على نسخ القران وتعليمه وفي عدم جواز بيع سيوف مكذبة واجارتها وفي عدم جواز بيع الطعام  
 قبل قبضه وفي ان المتبايعين اذا تنازعا في ثمن حلق البائع مع بقاء البيع والشئ مع  
 نفسه وفي انه لا يصح شرط الخيار في الصرف وفي انه اذا ربيع عدة الخيار حمل على الثلثة وفي  
 انه في الخيار المشترك يجوز الامضاء بغير حضور الآخر وفي ثبوت الضرر في التاق والبقرة و  
 في انه لا ارش في العيب التجدد قبل القبض وفي الخيار وفي عدم جواز بيع الدين المؤجل على

كتاب النكاح  
 في النكاح

كتاب النكاح  
 في النكاح

كتاب النكاح  
 في النكاح

كتاب النكاح  
 في النكاح

كتاب النكاح  
 في النكاح

من هو عليه كالا يجوز بيعه على غيره وفي وجوب قبول العين في الفبي اذا ردها القرض و  
 في ان اذ ملك اثنان دارين مثلا فثنين فليس لاحدهما مطالبة الاخر برفع جدوعه عنه ولا  
 منعه من التجرد اذا انهدم السقف اذ لم يعلم على كنه وجبه وضع وفي ان الشفعة تثبت للشريك  
 لا الجار وفي انها لا تثبت مع تعدد الشريك للبائع ولا في غير البيع ولا للشريك الذي يكون ملكه  
 وقطاع كون المبيع طفاو ان حق الشفعة على الفور وانه على التراخي في بطلان رهن مافي الحق  
 مع جهالته وفي دخول زوائد الرهن فيه وان كانت منفصلة وفي جواز وطى الرهن للامة  
 الموهوبة سر وفي ان الرهن امانة عند المرطن لا يضمن الاستبعاد وتفريط وهذه جميع مافي الذي  
 من الاجماع ان المنفولة لم يسند اليها بل خالف فيها كثير منها ككثير مما ترك وقد ذكر في القود  
 قول المفيد بزمان العاقلة وان لم يتم الرجوع على الجاني وبين وجهه ودفع به شناعة ابن ادريس  
 عليه بخالفه الامه وقال ايضا ان خيار الشرط يدخل في جميع العقود الا التكاثر والوقف ثم ذكر  
 خلافا للشيخ في ذلك بمنعه من دخوله في الصرف واجتجابه عليه بالاجماع ولم يعيابه وذكر  
 ايضا ما تقدم عن ابن فضال من دعوى اجماع العصاة على ترك العمل بالخبر الدال على ان للمجد  
 السادس مع بيان البت ولم يحجج ايضا به ولم يعترض له في سائر المسائل وقد ذكره ايضا وفي معنى  
 في غاية المراد في استثناء مطلق الدم غير الثلاثة عما يجب ازاله ولم يذكره في مقام الاستدلال  
 ولا اعتمد عليه وفي المضايقة المحضة في الفضاء فقد نقل دعوى الاجماع عليها والاحتجاج به  
 عن كثير من الفاضلين بها وحكي عن ارباب الواسعة وهم الباقيون ممن اخرج عن نافلة او بعضهم انهم  
 اجابوا عنه بانه حجة على من عرف ونحو فداشنا الى الخالف ثم صرح بترجيح القول بالواسعة في الجملة  
 واختار في جملة من كتبه الواسعة المحضة فاذا كان هذا حال هذا الاجماع الذي نقله كثير  
 منهم ودلت على قولهم اخبار صحاح قد عمل بها اساطينهم فما حال ما انفرد بنقله واحد منهم  
 ولم يوجد على الحكم دليل غير وذكره ايضا في تعيين لفظ التسبيح في ذكر الركوع والتجود ولم  
 يسند له به وحكم بخلافه وذكره ايضا في اجزاء التسبيح الصغرى للضرورة ولم يحجج به وكذا في جواز  
 تكلم خطيب الجمعة في اثناء الخطبة بما فيه غرض مهم كهي عن منكر ونحوه وكذا في وجوب التكبير  
 الزائدة في العيد وحكي عن نافلة في كتابين له الفتوى بخلافه وكذا في وجوب القنوت بينها وفي  
 وجوب سجدة السهو في اربعة مواضع الكلام والسلام وسنان السجدة والتشهد وفي ان السحر  
 المسقط للصوم بوجوب قصر الصلوة ايضا وفي انه يجب الانمام في صيد التجارة وذكر ايضا في ان السحر

عنه من غير ان يملكها  
 على ما في المتن

في رد في الرهن  
 ان الرهن يفسد

في رد في الفضل  
 في رد في الفضل

في رد في الفضل  
 في رد في الفضل

العدل في سقو الزكوة وورده بالمنع قال كيف والخالف في لا يعرض عيانهم ثم استقر بالعدل  
 ظاهر وذكره ايضا في كون زكوة الفطرة صدقة بعد صلوة العيد ولم يعين به وكذا في وجوب  
 الفصل في وطى الذابة وفي وجوب قضاء الصوم به لا غير وذكره ايضا نفلا عن المرتضى الشيخ  
 في الاجزاء في صوم شهر رمضان بنية واحدة من اوله وقال وهو الحج ان تحقق ثم سطر  
 ان كل يوم عبادة منفردة فلا بد لبرنية مخصوصة وقال ان الاجماع المنقول بحج الواحد  
 حجة عند الاكثر قال قال في المعنى هذا الاجماع لانعلمه وهو ذهاب منه ان حجته الاجماع  
 انما هي على من علم فلا يكون الخبر المنقول اخذ حجة عنده ولا شك ان الخبر يدل على انه قد  
 اخذ في سائر كتبه وجوب التجديد وهو يقضي عدم حجته الاجماع المنقول بحج الواحد عند  
 كما سبق ولا يلزم مثله في الخبر المنقول به كانوا هم وياي بيان ذلك مفصلا وذكره ايضا في اشراط  
 كون الاعتكاف في مسجد صلى فيه الجمعة بنى او امام وقد نقله فيه عن المرتضى الشيخ وقال اعظم  
 به من دليل لو لا صريح الخلاف واخار عدم اشراط ذلك للمعارض اقوى منه على نقد حجته  
 وذكره ايضا في اشراط الرجوع الى الكفاية في وجوب الحج وقال ان الجواب عنه ظاهر وانما العد  
 وذكره ايضا في انه لا يحرم على المحرم من الطيب الاستسقاء به ولم يعين به وكذا في جواز بعض اعداها  
 ولم يحج به وكذا في انه لا بد في الوقوف من بنية ولم يعين به وذكره فيمن ادرك اضطرار الشكر  
 اجزاء لعله اقرب قال لولا ان المفيد نقل ان الاخبار الواردة بعدم الاجزاء متواترة وان  
 الرواية بالاجزاء نادرة بحسبنا اصح لا اقرب ذكره ايضا في ان آياتا معدة وان ايام التشرع ولم  
 يعين عليه نفسه وكذا في قولنا نقل الذي لم ياتر امله عليه ولم يعين به وكذا في عدم جواز  
 بيع الوقف اذا كان وقفه مؤبدا او مطلقا وغراه الى الرعم ولم يعين به وكذا في جواز بيع الثمرة قبل  
 ظهورها غايبين فصاعدا وقد استشكله بان الاحطاب لم يذكروه صريحا ولا تعرض للتعنى منه  
 الاجماع عندهم وقال ان الجواز لا يخلو من قوة وعزى المنع والا الى الشهو وكذا في ثبوت الضربة  
 في الشاة كما هو معلوم وفي البقرة والتامة ولم يحكم بمقتضاه وذكره ايضا نفلا عن ابن ادریس فان  
 الخطر والشعر جفسان في الرأ الكفرة وورده بانه ممنوع مع معارضته بدعوى الشيخ الاجماع على  
 خلافة قال وانه فيك بخلاف الشيخين في منع الاجماع مع ان ابن ادریس صرح بالعلم بالاجماع  
 من كلام متقدمي الاحطاب مع مخالفتهما وذكره ايضا في عدم جواز بيع لحم الغنم بالشاة ولم يحكم  
 بمقتضاه وكذا في عدم ثبوت الرأ بين المسلم والذمي وورده بالمنع مع عدم نقله خلافا في ذلك

هذا هو الوجه في منع  
 بيع الثمرة قبل ظهورها

كفاية في وجوب الحج

هذا هو الوجه في منع  
 بيع الثمرة قبل ظهورها

هذا هو الوجه في منع  
 بيع الثمرة قبل ظهورها

هذا هو الوجه في منع  
 بيع الثمرة قبل ظهورها

من قلة ثم على ما فيه وكذا في عدم جواز بيع الطعام قبل قبضه ولم يحج به ولا حكم بمقتضاه  
وكذا في جواز الجمع بين البيع والفرص بعد واحد ولو يحج هو به وكذا في حكم اختلاف الشيايع  
وقدر الثمن واعتمد فيه على الرواية لاشتهارها بين الاصحاب ادعاء الشيخ الاجماع على مضمونها  
وهذا لا يقتضي الاعتناء على نفس الاجماع وذكر ايضا انه ان حق السقعة على الرخي ورده  
بالمنع والعارضه بدعي الشيخ الاجماع على خلافه وكذا في توكل الحاضر في الطلاق ولم  
يصبأ به في مقام الاستدلال وكذا في بطلان الاجارة بموت المجرى والمساخر ولم يعمل عليه  
وكذا في استناده خلاف ما هو مقتضى الشك في الرجوع والخبر وكذا في ان كل ما في يد الدابة  
منه اثنان يجب فيهما القيمة وفي واحد منهما نصفها وكذا في حكم ما اذا اوصى بعبه بمال و  
كذا في اعتبار اجارة الوثقة في حياته الموصى وكذا في ان الميراث اذا ملك خيرا وبلا عوض من حق  
عليه فتم اخرج حقه من الاصل وكذا في بطلان بيع الفضولي وصحة تكايفه فيما عدا المملوك  
وكذا في كون السنن القبلة والنظر الى العورة عمدا اوجب نكاحا في المصاهرة وكذا في صحة  
نكاح الفقير مع علم المرأة بفقره وكذا في بطلان العقد لو شرط انقضاء النكاح عند التحليل  
وكذا في بطلان الايلاء المعلق على شرط وصفه فقله عن الشيخ في احد قولييه وحكي انه رجع  
عنه في اخر ونحوه في التسرية بالعق الاضطراري وكذا في كون وجه المرأة لعصبتها وكذا  
في انه لا يجزئ العبد في الكفاية غير الصوم وان اذن له بولاة فقله عن الشيخ في احد قولييه في  
البسط وفي قوله الاخر فيه خلافة وكذا في ان الحلف عن اللحم لا يوجب الحث بالقلب لم يعمل على  
شئ من ذلك في مقام الاستدلال وكذا في عدم انعقاد التذلل والبند حكاة عن المتفق ورده  
بانا لم نحققه وكذا في عدم استلزام التيقين مع تعدد الكفاية وبخلاف السب لم يحج به وكذا  
في وجوب مدين في الاطعام مع القدرة فقله عن الشيخ وقال رد بابداء الخلاف وكذا في عدم  
جواز التذكية بالظفر السنن طلقا ووقع الاختيار ولو يحج به واختار المنع مطلقا ولو يحج به  
المنقول على الجواز مع الضرورة ولا تعرض له وكذا في حل اكل الذبح المبان راسها عند الذبح  
حكاة عن الشيخ في احد قولييه واحتج هو بغيره وكذا في عدم جواز الاستصباح بالدهن النجس الا  
تحت السماء وفي طهارة دخانه ولم يحج بذلك ولا حكم بمقتضاه وكذا في الحكم بذكاة اللحم المطروح  
مع انقباضه في النار واعتمد هو على الرواية والاجماع المحصل لا المنقول وكذا في عدم ارث ولد  
الملاعة بعد اعتراف الابن فان ربه بل منه خاصة ولم يحج به ولا حكم بمقتضاه وكذا في حكم

هذا هو كذا في الطلاق

هذا هو كذا في الطلاق

هذا هو كذا في الطلاق

ميراث الجوس ووده ولم يثابه وكذلك حرمة التفاس عن الوديعه ولم يعا به وحكم خلافه  
وكذا في عدم توجبه العيين على القاضي والشاهد ولم يحج به ولا حكم بمقتضاه وكذلك رد البين  
على المدعي مع نكول النكر ولم يحج به وبه وكذلك قبول شهادة المملوك الاعلى مولا له ولم يحج به  
به وكذلك عدم قبول شهادة النشأ في الرضاع نقله عن الشيخ في احد قوليه الذي قد رج  
عنه ولم يحج به ولا حكم بمقتضاه وكذلك الشهادة لغير جرد اليد من الاستبا المعروف بالملك  
الطلق ولم يحج به وكذلك مساواة المملوك للحرة في حد القذف واعتمد فيه على الاجماع المحصل  
للعقد نافله ونقدرة الخالف وبندوده وكذلك ثبوت حد الشرب لاشهاد احد الشاهدين بالشر  
والاخر الفري واعتمد فيه على الخبر الذي عليه عمل الاصحاب فواهم وكذلك قطع النباش مطلقا  
بعبا به وحكم بخلافه وحكى عن المحقق نسبة نافله الى العقول عن اختلاف فاعلى لعنفها ولجاء  
وكذا في اعتبار الترتيب في حد الحارب اعتمد فيه على غيره وكذلك في عدم جواز استيفاء التولد بين  
مرتين نقله عن الشيخ في احد قوليه واحواله ولم يعند به وكذلك عدم ضمان الحرب ما يلقفه  
قبل اسلامه ولم يحج به ولا حكم بمقتضاه وكذلك في ثبوت الدية مع موث قاتل العمد قبل الفصل  
وفي سقوطها وتطرق في الثاني لوجوب ذكره من الخالف للمعارض بالاول ولم يحج بشئ منها وكذا  
في جواز مبادرة احد الاولياء الى استيفاء الفصاص مع حضور الاخر وغيبته ولم يحج به ولا  
حكم بمقتضاه وكذلك قتل المسلم العناد لقتل الذي واعتمد فيه على الزمان المضافرة الشهرة  
والاجماع المحصل لعدم الاعتداد بالخالف وكذلك جواز قتل الذي قتل مسلما عمدا والعفو  
عنه واسترقاقه واخذ ماله ولم يحج به وكذلك من عدم قتل القربا العبد واستظهر كونه اجماعا سكتوا  
مبينا على طريق العامة وكذلك تخيير الولي بين دفع عبده الجاني خطا للاسترقاق وفداء ثوبان  
الجناية ولم يحج به ولا حكم بمقتضاه وكذلك ثبوت الارش في سن الشعر الصغيرة اعادته وفي  
وجوب الحكومة ولم يعبا به وكذلك عدم اجزاء قطع يد ناقص الاصبع بدل يد كامل نقل عن  
الشيخ في احد قوليه ولم يعند به وكذلك في تخيير الولي فيما اذا شهد اثنان على واحد بالقتل واقر به  
ولم يعند عليه وكذلك في ان الايمان في الخطاء خمسون كالعند نقل عن ابن ادريس مدعي اجماع المسلمين  
مع مخالفة الشيخ في ذلك وكثير من الاصحاب لما ورد فيه من الاخبار المعتبرة الاسناد واخباره هو العلم  
بها وكذلك مسئلة الاربعة الذين وقعوا في ذنب الاسد نقل بها خبرين وحكى عن المحقق ان  
احد هما اظهر من الاصحاب علمه عليها ولم يعند به وكذلك في عدم دخول الاباء والاولاد في

بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله الذي جعل العلم  
سبيلا الى النجاة والهدى  
الى الصراط المستقيم

بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله الذي جعل العلم  
سبيلا الى النجاة والهدى  
الى الصراط المستقيم

بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله الذي جعل العلم  
سبيلا الى النجاة والهدى  
الى الصراط المستقيم

بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله الذي جعل العلم  
سبيلا الى النجاة والهدى  
الى الصراط المستقيم

العقل حكمه على الشيخ في الخلاف وقال يمكن الجواز بمنع ذلك كيف هو في النهاية مخالف وكذا في  
 تحمل الغاطلة دية مادون الموضح ولم يوجب به وكذا في ان دية ولد الزنا دية الذبي وانه لا يكون  
 مؤنثا ولم يعيد به وكذا في دية الجنين ولم يعيد عليه وكذا في ان دية الحماة على الميت نصف  
 في وجوه البر ولم يعيد به وكذا في ثبوت الدية في الاهداب ديتين فيهما مع الاجفان ولم يعيد  
 عليه وكذا في ان الدية في الاجفان في الاسفل الثلث وفي الاعلى الثلثان نفعه عن الشيخ في  
 احاد قول ولم يعيد به وكذا في دية الشقين نفع فيها عن ابن ادریس كما بان مضطربة وكذا في  
 دية المحصنين نفعه عن الشيخ في احد قوليه الذي رجح عنه فهذه مضمومة ما في كتبه على  
 كثرتها من الاجماع المسقولة مع انها اكثر من ان تحصى لا يدل كلامه فيها على حجة واحدة  
 بل يدل نصريها وانوارها على معناها ولا سيما على ما هو المنداول في الاعضاء النادرة وقد ذكر  
 في الدروس في شهادة الولد على والد ان الاكثر على عدم قبولها ونفع الشيخ فيه الاجماع ثم  
 ذكر فتوى المرتضى بالقبول وقال وهو قوي والاجماع حجة على من عرضه وبقتضاه انه ليس على  
 غيره حجة بطلان القطعية ولا طينية وكلامه في البعير يعطى الحكم بالقبول ايضا وما استأخر  
 في الضيف عن شرحه على الارشاد وقد عرى فيه القول بالمنع الى المشهور وقال ربما اجماعا  
 وحكي دعوى الاجماع عليه من الشيخ ايضا وكذا عن ابن ادریس المرتضى في الموصليات وقد تقدم  
 دعوى ابن زهرة ايضا لكنه اعجزها بالاب وحكي ايضا عن المرتضى في الانصاف والصدق  
 في الفقيه نفع خبر في ذلك فمن لا يعتمد على مثل هذا الاجماع المنقول ويجعله حجة على من عرض  
 كيف يعتمد على سائر الاجماع المتعارفة وحكي في الذكرى قول المرتضى بوجوب تكية الصديقين و  
 اسند لا عليه بالامر في الآية وبالاجماع ثم قال واجيب بان الامر قد ورد للندب ثبت مع  
 اعتضاده بدليل اخر والاجماع حجة على من عرضه وقد اختلف الاستحباب في سائر كتبه ايضا ولم يعيد  
 بالاجماع مع عدم اجماله الحمل على الندب ذكر في الدروس في ميراث الاوراق ان المشهور  
 الرد على الزوج مع عدم وارث غيره وغير الاقام قال ونفع المقيّد والمرتضى والشيخ في الاجماع  
 ويظهر من سائر وجوه الخلاف فيه لمؤثقة جميل ويعارضها اخبار صراح مضمومة بالرد عليه  
 ولم يعيد الاجماع من المعارض مع انه قال في شرح الارشاد انه نفعه الشيخان والمرتضى وكثير  
 من اصحاب نقلهم حجة وقد خالف الاجماع المنقول في مسائل لا يوجد فيها ما هو اقوى منه  
 على تقدير حجته ولا جدوى في ذكرها ومن شاء وقف عليها فهذه كلها تعطى عدم الاعتداد

الحماة على الميت نصف

الحماة على الميت نصف

الحماة على الميت نصف

الحماة على الميت نصف

الحماة على الميت نصف



وربما ادعوا عليه الاجماع وهو موجود في رواية الفضل واوردها وفتح في سندها اثر  
قال لكن نسبة الفتوى الى الائمة عليهم السلام ودعوى الاجماع كافي وقد يعلم نسبتها اليهم عليهم  
باشتهارها وان كان اصلها ضعيفا كما يعلم هذا لطوائف بنقل اتباعهم ثم ذكر ايضا ما  
يقضي كون الحكم موضع وفاء بين الاصحاب لا يخفى ان هذا الكلام في مثل هذه المسئلة لا  
يقضي حجة الاجماع عند نفسه ولا سيما على ما اشتهر في هذه الاعصار كما هو المدعى ومنها  
مسئلة دخول الحمل الخلد في الرحم فحكي في الشرح ذلك عن كثير من الاصحاب خلافا عن الشيخ في  
البسوط والخلاف والعلامة تسمكا بالاصل ونقل عن ابن ادریس دعوى الاجماع من اهل البيت  
عليهم السلام على الاول وقال ولعله افرج حكم الاصل يخالف لدليل واي دليل اقوى من الاجماع  
ونقله بخبر الواحد قبول فلما لاجماع منقول عليه في الانتصار وظاهر الغنية ايضا وقد  
عزى الحكم في الدرر وسال الشهور ونقل عن ابن ادریس دعوى الاجماع وخلافا عن الشيخ و  
العلامة قال وهو منقول عن المحقق في الدرر لم نجد شاهدا على القولين غير ان المعتمد  
الشهور انتهى واختاره في التبع ايضا ولعل هذا مبني على حجة الشهرة عند نفسه فكيف  
انضم الاجماع المنقول اليها ومنها مسئلة ان اهل البكر البالغة الرشيدة في التكاح الى نفسها  
خاصة فحكي في الشرح فيها اقوال اخيه ثلثة منها مشهورة احدها ما ذكر ونقل عن رابعة  
الاجماع عليه بوجوه شعبة او اكثر منها دعوى الرضا في الاجماع والاجماع المنقول بخبر الواحد  
حجة لا يفرق في الاصول لا يقضي كونه حجة عند نفسه ولا سيما في هذه المسئلة التي مشهورة  
فيها الخلاف فديما وحدها وهذا قبل المرتضى في زمانه وبعده ويمتنع عادة او يبعد جدا  
تحقق الاجماع وخفائه على المخالفين في المسئلة مع كثرة قضاة خبرهم وتفرق المرتضى  
بالوقوف عليه وادعائه ومنها مسئلة ضمان الطبيب بآلئ مع حداثة فحكي في  
الشرح ذلك عن كثير من الاصحاب خلافا عن ابن ادریس خاصة وذكر دليل كل منهما واجاب عن  
الثاني وايد الاول برواية السكوني ثم نقل عن المحقق في نكت النهاية انه قال الاصحاب يفتون  
على ان الطبيب يضمن ما يئلف بعلاجه والعمل على هذا الاصل لا على هذه الرواية لان الاكثر  
يطرحون ما يئلف به السكوني ثم قال هو وقد عرفت ان الاجماع المنقول بخبر الواحد حجة وكذا  
ادعى عليها ابن زهرة الاجماع وابن ادریس ثم دأب السكوني صحيحه لا خلاف فيها والمراد بها اذا  
ما اذ وقع التلف بالنفريط انتهى لمحضنا ونقل الشهيد الثاني وخبر عنه نفسه في الشرح

وغيره من اصحابنا في

الاجماع من اهل البيت

في المسئلة المذكورة

وعن جماعة دعوى الاجماع على الضمان ولا يخفى اننا لم نحقق انما نقل... ثفا والاصحاب الذين  
 ليس منهم الامام ولا يستقيم حجة ذلك على ما هو المشهور في هذه الاعصافان فتح نقل الشهيد  
 الثاني وغيره عند الشرح بما لا ينسحبهم للنسخ في الاجماع عندهم يحصل المنقول وعلى اى  
 حال فالاعتماد على مثل هذا الاجماع في هذه المسئلة لا يقتضى الاعتماد على المنقول المتداول  
 في سائر المسائل كما هو ظاهر هذه جملة ما في الشرح من الاستدلال بالمنقول مع انه اكثر من ان  
 يحصر فداستدل به نفسه او مع غيره في الذكر في مسائل اخرى كسئلة عدم وجوب طهارة  
 ما عدا مسجد الجهة من المساجد السنة ومكان الصلوة واختار فيها عدم خلافها للجمهور الاول  
 والمرضى في الثاني واحتج في موضع منها على ذلك بالاجماع الذي دعاه الشيخ وبالاخبار في آخر  
 منها بالاخبار والاصل والشهرة خاصة ومسئلة تطهير النار وما حاله وما اذا احتج عليه  
 بنقل الشيخ الاجماع وبالحج ومسئلة انه لا يقدم غسل الجمعة على الفجر اختيارا فاحتج عليه بدعوى  
 الشيخ الاجماع وبغيرها ومسئلة استحباب النية لصلوة الجنازة مع وجوب الماء فقرأ الى المشهور  
 فان بل ادعى عليه الشيخ الاجماع وذكر رواية في ذلك وقال لم ار لها رايا غير ابن الجندب ثم حكى عن  
 المحقق الطم في الاجماع بعدم به وفي الخبر ضعفه ورد به حجة الاجماع المنقول بخبر الواحد و  
 بعمل الاصحاب بالرواية وهو الخبر ولا يخفى اننا لم نحقق في ظاهره على طريقته في الفقه الا اصولا عندنا مثل  
 هذا من الاجماع المحصل المنقول وقد ادعانا العلامة في المنهج والذكر ايضا ولم يقبها بالظاهر  
 وعلى اى حال فحجة المنقول في مثل ذلك لا يقتضى حجة في سائر المواضع مع انه قد يرجع عن  
 هذا القول الى مقال ابن الجندب والمحقق في البيان والدروس المتبعة ولم يشير فيها الى ما  
 هو المشهور واصل ولا وجه الاومع الاجماع في موضع الخلاف والفتح في سند الرواية او  
 دلالتها وكسئلة وجوب غسل الوطى في دبر المرأة فاحتج عليه بنقل المرضى الاجماع وبغيره  
 من الاخبار والحال فيه يعرف مما سبق وقد قال بعد ذلك ولا فرق بين ذكر الذكر والذكر في الاجماع  
 المركب قال المحقق لما نقل عن المرضى ذلك لم يحقق الى الان ما ادعانا لا ولا التمسك فيه بالاصل  
 انتهى لمخصا ولم يعرض له كلام المحقق فلم يكن مستحسنا لا ومرة دابة امر لم يكن جدوى  
 ذكره وكسئلة عدم جواز قضاة الميت ولا تنظيمها من الوسخ بالخلال فحكي عن الشيخ نقل الاجماع  
 على ذلك وقال لعل مراده الكراهية لنفسه الاصل والتعني اعم من التحريم ويؤيده انه ذكر كراهية  
 فلم الاظفار بعد ذلك ثم نقل هو عن العلامة انه يخرج الوسخ من اظفاره نحو على فطر من الفة

بما لا ينسحبهم للنسخ في الاجماع

التي لم يصلوا الى الخبر

الاجماع في طي البركة

بما لا ينسحبهم للنسخ

التطيق قال ويدفع نفل الاجماع مع التهي عنه في خبر الكاهلي ولذا خارقا كراهية ذلك في  
 الدروس لم يضر له في سائر كتبه اصلا حتى في الغلية وهو دليل نفى الكراهية ايضا فاعمل  
 غرضه دفع استحباب التطيق بما ذكره صريح الشيخ ايضا على ان الاعتماد في بعض كتبه لا بناء  
 الكراهية التي يتسامح فيها وربما يكتفى بنفوى واحد بها على الاجماع المنقول مع غيره بعد صفة  
 عن ظاهره بل اقرينه بعند بها لكثرة اختلاف فوى الشيخ في كتاب استعمال الكيفية من سبق الكراهية  
 في التحريم احيانا لا يقتضي الاعتماد عليه بنفسه في سائر المسائل فان قصد اثبات التحريم هنا  
 مع كونه خلاف ما ذهب اليه المعظم حتى نفسه وناقله في سائر كتبه فسادا ووضح من ان يبين و  
 اجلي وكسئلة استحباب وضع اليد على القبر بعد الدفن والرش فروى ولا خلاف في ذلك وذكرنا  
 يعطى ظاهر ان عليه عمل الاصحاب ثم ذكر خبر يدل على ان اصحابنا الموجودين في زمان الكاظم  
 او من قبله من الاثمة عليهم السلام ايضا كان عملهم على ذلك وذكرنا ايضا في ظاهره ذلك جمع  
 بينها على وجه لا ينافي فيواه وقال واخبار الراوى عن عمل الاصحاب حجة في نفسه وتقرير الامام عليه  
 السلام يؤكد وفعل النبي ص حجة فليسا من سائر ما قد عرفت في الحق في المعنى ذلك الى ما ذهب فقها شافيا  
 ايضا وعدم دلالة كلامه هنا على المدعى ظاهر من وجه شتى كما لا يخفى وكسئلة التطيع على الميت  
 والحذر من جز الشرف حال يحرم اجماعا قاله في المبسوط وما فيه من السخط الفضاء الله ولا خبا ذكرها  
 والحال في هذا يعرف بالناسل ايضا وكسئلة وجوب غسل من قطع فيها عظم وان يبيت من حق  
 فاستدل عليه بالرواية وحكى عن الشيخ نفل الاجماع عليه وعن الحق الفلاح فيه بعد الثبوت  
 وفي الرواية بالارسال واورد عليه ما موردها كون الرواية مقبولة مرفوعة بالقرينة الواجبة  
 للعمل وكون الاجماع المنقول بخبر الواحد حجة عند كثير وكون التفصيل في وجوب هذا الفصل  
 بين المواضع غير معهود بين الاصحاب موجبا لخبر الاجماع ومنها غير ذلك مما يصلح دليلا مستقلا  
 بنفسه والحال في هذا يعرف ايضا بالناسل فيما مر وغيره وقد سبق المراد بالكثرة في كلامه و  
 انه في اول الذكرى نقل عن جل الاصحاب عدم حجية اخبار الاحاد المروية شفاها عن النبي الائمة  
 عليهم السلام وحكم هو بحجيتها بشرط لا تكاد توجد في الاجماع المنقول الذي هو موضع الكلام  
 وكسئلة عدم وجوب غسل الميت قبل بده فاحتج عليه بما موردها دعوى الشيخ الاجماع  
 عليه وكانت في الخلاف والمنقول عنه في المبسوط هو الحكم بالفصل فيكون قد عدل عنه وربما  
 ينقل عنه في الخلاف وعن الفاضلين في المعنى والشهوى المذكور في دعوى الاجماع عليه فان

استحباب وضع اليد على القبر بعد الدفن

حكمنا التطيع على الميت

حكمنا ما استدل به

كان الاجماع المنقول حجة فليكن هذا كذلك بل هو اولى به لرجوع الشيخ ونقد غيره ولنغير ذلك  
 مما ليس هذا موضع بيانه وعلى اى حال فنحن لالة كلامه على حجة المنقول بنفسه ما لا يخفى  
 كسئلة عدم جواز التيمم في السعة وقد مر كلامه فيها والكلام فيه ومسئلة ان الجهرية  
 والاختائية تقتضي كفاية ليدل ان الفضا او نها اذا جاز عليه بنقل الشيخ الاجماع وبغيره  
 انه يؤذن للفائز ويقام واسار الى دليل هذا من الاخبار وقال ونقل ايضا فيه الاجماع  
 صرح هو في موضع اخر في بيان الحكم الاول باجماع الاصحاب على انها تقتضي كفاية وعنه  
 الثاني الى الاصحاب ايضا والحال في ذلك ايضا يظهر بالناقل وكسئلة حرمة التكبير في الصلوة  
 وبطلانها بغيره فحكمه وقال نقل الشيخ والمرضى فيه الاجماع ولم يتعرض لنقل ابن زهرة ذلك  
 ايضا وغيره واورد ادلته على ذلك من الاخبار وغيرها ونقل الخلاف فيه عن الاسكافي و  
 الحلبي وظاهر القماني والدليعي واورد كلام الحق في ذلك وقد مر في الاجماع كما سبق وناقش  
 فيه بان الاجماع وان لم يعلم فهو اذا نقل بحجة الواحد حجة عند جماع من الاصوليين ثم قال  
 وخلاف المعين لا يفتح في الاجماع الى ان قال والامر بالصلوة مقيد بعدم التكبير الثابت  
 في الخبرين المعبرين الاستناد الذين عمل بهما معظم الاصحاب في الحق ما صا اليه الاكثر وان لم  
 يكن اجماعا انتهى والحال فيه يعرف مما ذكرناه هنا وفيما سبق وغيره وقد صرح في التدوين بان  
 الاجماع قد سبق للحالين لمرة ذلك وفي البلد بان مخاره هو المذهبى مذهب الامامية  
 فيكون فاطعا يتحقق الاجماع ايضا وكسئلة حرمة التامين وابطال الصلوة فعراه الى الشيخ  
 ونقله عن الصدوق والمفيد والمرضى وجهه من بعد هم من الاصحاب حكى الشيخ وابن زهرة  
 دعوى الاجماع عليه ولم يتعرض لنقل غيرهما كما المفيد والعلامة في جملة من كنبه واطا الكلام  
 في الاستدلال على ذلك وفي ذكر كلام الحق ونقل الخلاف في ذلك عنه وعن ظاهر الاسكافي  
 وقال انه لم يقف لكثير الاصحاب على نفي ذلك ولا اثباته كالقماني والمجفى والحلي وذكر ان المفيد  
 هو الاول عملا بقول الاكثر ودعوى الاجماع من كابو الاصحاب صحيح جمل السائلة من الفدح  
 الموردة المعبر على جمل الحلبي انتهى لمخصا وهذا ايضا كما سبق وكسئلة حرمة صلوة الرجل  
 مقصوص الشعر وبطلانها بذلك فحكمها عن الشيخ ونقل عن المفيد والدليعي والحلي و  
 الفاضلين الكراهية واجبة للاول بالخبر والثاني بالاصل وضعفا لراوى واستبعاد انفراده  
 في نقل امر محرم ثم قال ونقل الشيخ في الخلاف الاجماع على تحريمه فان ثبت فهو حجة معتبرة وبما

عَدَّ حُجَّةً عَلَى التَّائِمِينَ

حُرْمَةِ التَّكْبِيرِ فِي الصَّلَاةِ

حُرْمَةِ التَّائِمِينَ فِي الصَّلَاةِ

حُرْمَةِ صَلَاةِ الرَّجُلِ الْمُقَصَّصِ

تقره في أصول حجة الإجماع المنقول بحد واحد فلا بأس باتباع الشيخ وللأخطا انهم ولا  
يخفى ان استنباط الطلاع الشيخ على الإجماع في مثل هذا الحكم دون الباطن أشد وأعظم ومع ذلك  
فعبارة الشهيد محملة لا بناء على المحجب كما هو مقتضى الأخطا لا التحريم وعلى تقديره فقد  
رجع عنه في الدروس ظاهر البعد والبيان وليس هذا لعدم الاعتماد على الإجماع مع  
بالجبر ان ضعف وكسلة وجوب انصاف الجمعة وحرمة الكلام فراه الى لا كثره واستدل عليه  
ببعض الروايات الصحيحة وبطل الشيخ الإجماع عليه ثم حكى عن الشيخ في البطو وموضع من الخلاف  
كراهية الكلام واستحباب انصاف لقضية الاصل قال ويدفعه الدليل والمرد به غير الإجماع  
لانه قد عدل عنه وهو به في البطو وكذا في الخلاف بعد الفصل بعد مسائل مصرحاً بعد  
الدليل على التحريم فكيف يكون حجة عليه فضلاً عن غيره وهذا ونظائره يثبت بان الشهيد و  
غيره قد يذكرون في مقام الاستدلال ما لا يصلح للنايد وإنما اعتمدوا على غيره وكثيراً ما  
يخفى هذا على من لم يسطع بالعلم ولم يدرك في مقاصدها وهو الذي وقع كثير من الناس في  
وسواس النباس وقد اوضحنا ذلك من قبل بما لا يسع احد انكاره ثم ان الشهيد اطال الكلام  
في الشرح في هذه المسئلة ولم يرج شيئاً بل مال الى الكراهية ظاهراً ولم يشهد الإجماع المنقول  
المذكور أصلاً ولم يصرح بها في البعد وجعل الوجوب الحرمة اشبه في البيا والوجوب ولو في  
الدروس وهذا كله دليل الزرد والاضطراب ظني انه لو لا الشهرة لاختار الكراهية وهذه  
جملة ما في الذكرى من الاستدلال بالاجماع المنقول وقد استقصينا بما ذكرنا جميعاً ونصاً  
عليه منها في كنبه الموجودة عندنا وقد تقدم الكلام في كثير منها مضاعفاً الى ما ذكرناه من  
امعن النظر فيما اوردناه وبيناها مرة بعد اخرى لم يرتب في انه ان كان الإجماع المنقول عند  
حجة فهو من ضعف الحجج وادانها ومع ذلك فطريقته في امر الظنون والاعتماد على الشهرة والاجماع  
الضعيفة بل العامة معلومة غير خفية حتى انه نقل في الذكرى في صلوة شهر رمضان  
رواية عن الاسكافي او ردها بلفظ دوى ثم قال انه ثقة وارسال في قوة الاستدلال من  
اعاظم العلماء وذكرنا ايضا غير ذلك مما لا يعتد به ولا يخفى على المتابع فلا يكون كلامه حجة  
علينا بل ما ذكره في الأصول واثار الذكر وفي تصانيفه لسائل ما يشهد بما قلنا فهو  
حجة عليه لا يحصى عنه أصلاً ومنهم الفاضل الفداد السيوطي فليد الشهيد طالباً لها  
وقد صرح في جملة من كنبه الكلامية والاصولية وفي قول النقيب بان حجة الإجماع انما هي

والشيخ صاحب الطلاع  
والشيخ صاحب الطلاع  
والشيخ صاحب الطلاع

والشيخ صاحب الطلاع  
والشيخ صاحب الطلاع  
والشيخ صاحب الطلاع

والشيخ صاحب الطلاع  
والشيخ صاحب الطلاع  
والشيخ صاحب الطلاع

لا شبهة على قول المعصوم ودخوله في الجمعين وأنه لو لا أنه لو يكن حجة وهو في الشئح الأول في الكتاب  
والسنة ودليل العقل والاجماع المصنف بما ذكره صريح بحجية ما ثبت عن احدا لائمة عليهم السلام  
وان كان بطريق واحد وذكر فيه الاجماع المنقول وما في حكمه في مسئلة انه اذا حصل شرائط  
ماء الحام في غيره جرى عليه حكمه ولو يمتنع به ومسئلة ان المضاف لا يرفع حداً ذكره عبارة  
الحق في النافع وحكمه في الشرائع دعوى الاجماع عليه وقال اعترضه العلامة بان الصدوق  
يجوز ذلك جيبان الخالف معلوم العين والنسب فلا يقدح مع انه لا يجوز مطلقاً وهذا  
لا يقضي الاعتماد عليه وان بنى على صحة الجواب كما لا يخفى مسئلة وجوب الفسل بوطي بر الذكر  
فحكى عن المرتضى الاحتجاج عليه بالاجماع المركب عن الحق وده بعدم ثبوته واخاره هو الوجوب  
لغيره ومسئلة انه لا يخفى بعد استنباطه الحمل وبناء على الغالب لم يعينه به وذكره ايضا في  
بطلان الصلوة بالناسين وان لم يكن بعد الحمد ولم يمتنع به ولا حكم بمقتضى عمومهم وكذا في وجوب  
التكبيرات الثلاثة في صلوة العيد وقنواتها ولم يمتنع به وفي قصر الصوم لا الصلوة في السفر  
للمسجد بقصد التجارة ولم يعينه به وفي اخصاص المولفة بالكفارة ولم يعينه به وفي اجزاء نيته  
واحدة لشهر رمضان ولم يعمل به لا لمعارض اقوى منه وفي وجوب لفضاء والكفارة معاً بوطي  
بر المرأة في الصوم وجوب الاول في وطى البهيمه ولم يمتنع به وفي اجاب كفارتين باكرام المرأة  
على الوطى في الصوم فقال ان مسند الاصحاب في ذلك رواية ضعيفة لكن ادعى اصحابنا في هذا  
الحكم الاجماع واشهر بنعيم نسبة الفتوى الى الائمة عليهم السلام وهذا لا يقضي الاعتماد فيه  
على نقل الاحاد وكذا في وجوب التيمم في الحج ولم يمتنع به وذكره مع غيره حجة لغيره وفي انه لا شيء  
في التوشيح بالقباء كالترداء ولم يمتنع به ولا حكم بمقتضاه في عدم اجزاء اضطراري غيره ولم يمتنع  
به وفي تفسير الايام المعدودات بايام التشريق وفي جواز استئلال الحرم ثوب نفسه فالمر  
يمتد فوق راسه وفي انكار المنكر اذا اقتصر الى الحجج والقيل لم يحجج الا لا امام او من ياذن له  
في ثوب حكم الضريرة في النافذ والبقرة وفي عدم ثبوت الربا في المواضع الستة المعروفة في عدم  
اشتراط ذكر موضع التسليم في السلم وفي عدم جواز بيع الدين الموحل قبل حلوله وفي دخول  
الزوائد المنفصلة النحلة بعد الترم فيه وفي ان الراهن والمرهن ممنوعان من التصرف فيه بغير  
اذن وفي اشتراط رضا الحال عليه في صحة الحوالة وهذه كلها ما يمتنع به وما خالفه ولم  
يعينه به وفي بطلان الاجارة بموت الوجرا والمستاجر فحكى عن الشيخ الاحتجاج عليه باجماع القضاة

اجماع القضاة  
في وجوب الفسل  
بوطي بر الذكر

اجماع القضاة  
في وجوب الفسل  
بوطي بر الذكر

اجماع القضاة  
في وجوب الفسل  
بوطي بر الذكر

اجماع القضاة  
في وجوب الفسل  
بوطي بر الذكر

اجماع القضاة  
في وجوب الفسل  
بوطي بر الذكر

واحاديثهم وغيرهما قال واجبي عن الاجماع بعدم تحققي عن الاحاديث بعدم الوقوف عليها و  
 وعن غيرهما بما ذكره ثم اخبر هو عدم البطلان عملاً بالاصل وكذا في عدم ضمان الرهن اذا تلف  
 بعد اداء الدين قبل مطالبة الرهن برؤي ان الحكمين في الشفا اذا طلقا اجماع حضور الزوج في  
 البلد وفي انه اذا وقف عاماً جاز له الانساع به وفي جواز الوصية الى المرأة وفي انه اذا قبل التو  
 فله ان يردّها ما دام الموصي حيّاً فان مات فليس له ذلك وفي جواز تولي الاب والجد للايجاب القوي  
 وفي جواز تقديم القبول على الايجاب في النكاح وفي عدم جواز الترجيع مع القدرة على العتية و  
 في كون النطروا السر العتلة بشرطها مما يوجب نشر الحرة في بيت المفقود عليها والمملوك و  
 امهنا وفي انه لا حصر في عدد النعمة وفي انه اذا كان العبد ذو وجه فباعه مولاة فالتكاح باؤ  
 في ان العبد ليس محرماً لما لكه فلا كان اخصياً او محجوباً وفي كون الحب موجبا للخيار وان قبل  
 بعد الوطى وفي انه اذا اختلف الزوجان في العين اعبر حشواً والحق وفي عدم جواز جعل الاجارة  
 مهراً وفي عدم جواز الزيادة عن مهر السنة وفي انه اذا زاد فيه المهر لا زيادة عين او صفة فالزوج  
 كان ذلك مهرها ما لم يشترط غير وفي انه اذا زاد فيه المهر لا زيادة عين او صفة فالزوج  
 في موضع النقص يرجع بنصف العين وفي ان الاستثناء بالمشيئة لا يدخل الا في اليقين وفي  
 انه لا يعتبر في الرجوع بعد الخلع ذكر العوض في انه يشترط في البلدات انبا عنها بالطلاق وفي  
 انه لا يقع الظهار بالنسبة بالمحرمات الغير الوثبة وفي كفارة جز الشعر ونفقه وخذش الوجه  
 شق الثوب في كون الاطعام بمدين مع القدرة وفي السر بالعتق الفهر وفي الانعاش  
 بالانقار وفي ان التدبير يعلو العتق على موت السيد خاصة وفي عدم انعقاد الذم والغير  
 العلق على شرط وفي جواز مخالفة التدبير لكفارة اذا كان فيها صلاح ديني وديني وفي انه  
 اذا قطع التهم الصيد بنصفين متساويين حلاً معا وفي انه لا يحل مقول لكلب لا مع الاشباع  
 وفي عدم جواز الذبح بالسرو النظف ولو منفصلين وفي انه لا يحل من صيد البحر الا السمك الذي  
 له فلس وفي حرمة الخطان وفي حرمة جملة من السدنيات من الذبحة كالرتم والمثانة وغيرها وفي  
 حرمة الاستئصال بالدهن المتنجس من النفث وفي نجاسة الخل بوقوع الخمر فيه وفي ثبوت النجاسة  
 في كل مبيع وان كان منقوفاً وفي مشاركة اولاد الاولاد للابوين في الاوث وفي ثبوت الجحوة جوا  
 وفي عدم جملة اخوة الفضلة وفي ان الولاء انما يستحقه المتبع وفي ان الخنثى الشكل يصيب بعد  
 الاصلاع وفي ان المنداعين اذا ابندوا اقدم الذي على ميين صاحبه وفي انه اذا انداعيا

في منع الخلع

عند انخراطها

عند جواز الزيادة عن مهر السنة

ان يستغفر الله

قضى لمن اليه معافاة الفلظ وفي عدم قبول شهادة الولد على ابيه وفي عدم شهادة ولد  
 الزنا وفي الشهادة بالمال المطلق بانضمام اليد مع النصف المنكر بخاضه وفي سقوط التعزيب  
 على المرأة الزانية وفي قتل الزاني في الثالثة وفي تصفيف جلد القذف في العبد وفي بؤنه انا الشر  
 اذا شهد واحد بالشرب والخمر بالثبوت في قتل المسلم اذا اعتاد قتل الذمعي في انفسامة في الخطأ  
 حسنه وعشر من وفي انها فيه خسو وفي انه لو باد واحد الاولياء الى الفضاير جاز وفي المدينه  
 عن حصص الباقي وفي انه اذا اقر الغافل ومات قبل الفضاير وجب له الدية وفي ان دينه عليه العبد  
 ليس كالعهد في انها تؤخذ من بيت المال مع ثقتك والاداء من الخاني وفي ان سن الصبي عاذا  
 ضيها الارش الا فالفضاير وفي حكم قلع سن الشفرو في انه لا يقصص للتاقص من الكامل وفي  
 بطلان الاراء من الحق قبل بؤنه وفي ان من دعا غيره فاخرجه من منزله لم يلاضمنه اذا وجد مينا او  
 مقولا وفي جواز نصب المياري في الطرق وفي ضمان ما يئلف بها وفي ان في الاجفان الدية وفي  
 الاعلى الثلثين وفي الاسفل الثلث وفي حكم ضمان ما افسد له البهائم وفي عدم دخول الابلاء و  
 الاولاد في العفل وفي تحمل العاقلة دية ما دون الموضحة وفي انه اذا كانت لدية مما يجب على  
 العاقلة فليس على الغافل شيء وان لم يكن له عاقلة او لم يكن لها مال وهذه كلها من كمال ايجاج  
 اليه لظهور الحكم او لم يحتج به للاعتداد على غيره او ان ترد في الحكم وبين مخالفا فيه فافله نفسه بعد  
 ادعائه او قبله او غيرهما لا يجتمع مع الخلاف الذي علمنا حصوله وبين مخالفا فيه فافله نفسه بعد  
 ما صرح اولوج بمنعه للعلم بعد ما او عدم العلم بؤنه بجلا لدرمه وفائلا اخرى ان عدم العلم  
 بالخالف لا يستلزم العلم بعدم الخالف وان لم يعمد اعرف بما قال وان الاجماع على بغيضه وكيف  
 يدعي الاجماع مع مخالفة الشيخ واتباعه وانه غير متحقق خصوصاً مع مخالفة مثل المقيدا وانه غير  
 متحقق مع مخالفة المقيدا واتباعه وانه غير متحقق خصوصاً مع مخالفة مثل المقيدا وانه غير  
 الاجماع عليه فهو ممنوع فهو معظم ما ذكره في النسخ من الاجماعان المنقول وما تركه او خالف  
 منها اكثر من ان يحصى ولم اجد اسند الا في بعض منها الا في اربع مسائل لا اظن لها خامسة وهي  
 مسئلة عدم جواز التيمم في السعة مطلقا فقال بعد ذكره لا قول وادلتها انه لا يجوز لفضل الشيخ  
 والمرقعي الاجماع والاجماع المنقول بقول الواحد حجة ومثله ما اذا كانت الودعية مقصودة  
 ومخلطة بمال المودع من دون تمييز فحكم عن ابن ادريس نقل الاجماع على وجوب دها اليه وقال  
 هو الاحود ان امكن الحاكم سلبها اليه والاردها الى العاصم عملاً بالاجماع المذكور لان

بما لا يخفى من ان  
 هذا الحكم لا يثبت  
 الا في النسخ

في النسخ

في النسخ  
 حكم القتل  
 بالنقص

الاجماع ولما في عطف من الاغاثة على الكفر ومسئلة ضمان الطبيب ما يثلف بعلاجه فحكى ذلك  
 عن جماعة من الاصحاب او رد دليلهم من الرواية وغيرها ونقل عن المحقق دعوى اجماع الاصحاب  
 عليه قال وهو الاصل في النجس والاجماع المنقول بالواحد حجة عند الأكثر والرواية وان كانت  
 ضعيفة فالنظر مؤيد لضعفها ثم نقل خلاف ابن دريس دليله وقد حصر في سند الرواية ولائها  
 واقصر على ذلك ولا يخفى ان الوصونية في هذه المسائل اليسيرة لزمننا ان خطيه في مسائل كثيرة  
 واولى ما ينظر به انه انما تمسك بالاجماع المنقول في مقام الترجيح مع وجود دليل غيره ومع ذلك  
 لم يحكم بمقتضا على نحو ما يصح في واحد فيه خبر صحيح صريح واجبا كذلك بل عبر بلفظ الاجود  
 والاولى وخالف في المسئلة الثانية مقضى الاجماع في المرتبة الاولى ولو حكم بشئ في الرابعة  
 وتوابعه من الاجامعات في جميعها وفلما حجت بالشهرة وحدها اوقع غيرها في مواضع كثيرة  
 مع تصريحه في غيرها بعدم حجتها وهذا كله يثبتك عما اشرفنا اليه انفا مرارا في نظائر ذلك ومن  
 هنا تعلم ان من اخذ من الكتب والصحف ما يفسده اكثر مما يصلح وقد ذكره ايضا في كثير  
 العرفان وهو مقدم في الضيف على السقيح في مسئلة التسليم على النبي صلى الله عليه واله  
 بعد التشهاد فحكى قولاً بوجوبه وذكر ايراد بعضهم عليه بانه حرق للاجماع لنقل العلامة  
 الاجماع على استحبابه ولغير ذلك واجاب بمنع الاجماع على عدم وجوبه وكون الاجماع المنقول  
 على مطلق مشروعية وراجحة ثم قوى القول بوجوبه وكذا في مسئلة التذلل والمطلوب الغير  
 المعلق على شرط فذكر الخلاف في ذلك وحكم بانفعاد العوفات ونقل عن المرتضى القول بعدم  
 ودعوى الاجماع عليه ولم يعاوبه مع عدم معارضة العوفات له على تقدير حجته واورد  
 عليه من قبل الفائل بالانفعاد بمنع الاجماع لعدم تحققه ولم اجد اثره في كنهه في غير هذا  
 المسلتين مع ذكره كثير من المسائل النظرية المنقول عليها الاجماع وكثرة اسناد الالزام بالاجماع  
 المحصل ونقله له وعدم اقتضائه على استنباط الاحكام من الايات خاصة وهذا ايضا جمل  
 بما ذكرنا كما لا يخفى مع ذلك كله فاعتقاده بحجة الاجماع المنقول باعيان المكشف لا الكاشف  
 غير معلوم بل معلوم العلم كالمظهر مما تقدم ومنهم الشيخ ابو العباس احمد بن محمد الحلي قدس سره  
 وقد ذكره او ما في معناه او يقرب منه في كتاب الهداية نزع كرم من البرهونات في الجواهر والبغل وفي  
 اتحاد حكم الوطى في دبر المرأة والرجل في وجوب الغسل وفي عدم كون اكثر النفاثات عشرية  
 او ثلثية واكثر في كراهة وضع حديد على بطن الميت وفي نفي الوضوء عنه في غسله وفي كون

في الخبر الواحد  
 عن السيد محمد باقر  
 في المسئلة  
 عن المرتضى  
 في الاجماع

في المسئلة الثانية

بطلان التذلل

في المسئلة

دم نجس العين كغيره في العفو عن الدرهم منه او مادونه وفي ان الكعبة قبله لمن في السجد وهو  
 لمن في الحرم وهو لمن خرج عنه وفي وجوب الصلوة على من في سطح الكعبة مثل قيا مؤميا مطلقا  
 وفي بطلان الصلاة بالنكف عدا وفي شرط الجمع بالامام وانابته وفي استحباب ثلثة شهر  
 رمضان المعروف وفي اتمام الصلوة خاصة في صيد التجارة وفي عدم اغتياض الصائغ العدل  
 بل في الكثرة والعصر خاصة وفي اخرازية واحدة لشهر رمضان وفي كون الحقة مفطرة وفي عدم  
 جواز الاعتكاف الا في المساجد الاربعة وفي كون الشيء الحاج افضل من الركوب وفي وجوب  
 الجار وفي جواز لبس الخيط للثاء وفي ان الغنية لجميع الفقالة من المسلمين وان كانوا اعرابا  
 في عدم جواز بيع ما لم يقض اذا كان طعاما خاصة وفي ثبوت حكم الثمنية في البقرة والناقة وفي  
 جواز بيع عبد من عبيد علي ان المشتري يخار ما شاء منها وفي عدم جواز بيع الدين المأجل  
 مطلقا وفي بطلان الاجارة بموت المساجد دون الوجع وفي جواز شرط الوافق لنفسه النظارة  
 وقولية الاستثناء وصرفه للنماء في اوبابه وفي عدم جواز الرجوع في هبة احد الزوجين وفي  
 اغتياض الاجارة الوارث للوصية قبل الوفاة وفي عدم اشتراط صحة النكاح بحضور الولي ولا  
 بالاشهاد وفي عدم جواز الزيادة عن مهر السنة وفي انه اذا قدم الزوج شيئا قبل الدخول  
 بالمراة ثم دخل كان ذلك مهرها ما لم يشترط غيره وفي تعيين اقصى الحمل وفي اقفار المبراة الى  
 النكاح بالطلاق وفي عدم تكرار الكفارة في الظهار بتكرره مع قصد التاكيد وفي كفارة التو  
 عن العشاء وفي انفاق المملوك بالافعاد وفي ان الدبيرة اذا حملت من غير الولي كان الحمل مدبرا  
 ولم يحل الرجوع في تدبيره وان رجع في تدبيره او في عدم صحة التذر الطلق وفي جواز العدول من  
 التذر الى ما هو اصلح دين او دينا بلا كفارة وفي جواز اكل كل الصيد المقطوع عند الرمي بصفين  
 متساويين وفي انه اذا وجد شيئا عليه اثر الاسلام في جوف الدابة فان عرفه المالك فهو لائق  
 به والا فلا واجرة وفي رد النصف الباقي من سهم الزوج عليه مع تقاضا غيره وفي اختصاص كل لذة  
 الام وفي ان النخعي يغير الميسال انقطاعا كما يغني به اخذاره في جواز حكم الامام بعلم وفي انه اذا تكسر  
 سفينة في البحر اخبرها لاصحابه وما تركوه اليمن منه فليس بجدة وغاصر عليه وفي بعض حكم  
 نغار البيهقي في اشتراط قبول شهادة الصبي في الجراح ببلوغ العشرة في عدم قبول شهادة الولد  
 على امه وفي كونه لدا تزنا وفي عدم تغريب المرأة اذا زنت وفي كون الفبر حرز النكاح وفي قل السلم  
 بالذي مع اغتياضه لذلك ورد فاضل دية المسلم اليه وفي كون عدل الفسامة خفي في الخطأ

اشهد ان لا اله الا الله  
 محمد بن عبد الله

بسم الله الرحمن الرحيم  
 الحمد لله رب العالمين

الحمد لله رب العالمين  
 محمد بن عبد الله

الحمد لله رب العالمين  
 محمد بن عبد الله

آل يمين بالردون كلا

الحمد لله رب العالمين  
 محمد بن عبد الله

كالعدل وفي ان اذ الفاعل من الضام حتى مات وجبت الدية وفي جواز نصب الميراث الطريق  
وفي ان في شعرا حاجين نصف الدية وفي احدهما الزرع وفي ان في الجفن الاعلى الثلثين و  
وفي الاسفل الثلث وفي ان في عين الاعور العوراء اذا كان العور حلقه ما في العين الصحيحة  
وفي جواز قلع سن الجاني قصاصا اذا عاوث ولو مر او قد ذكره ايضا في كتاب المقنن في  
جملة مما ذكره في اغنيا او تماسل الجاني وجوب لنزع له فهد مع فلها وخروج جملة منها من  
الاجماع المنقول المعند به على تقدير حجته جميع ما وقف عليه من الاجماع ان المنقولة  
المذكورة في كتابه ولم يستدل بشئ منها فيها فضلا عن سائر كتبه ورسائله التي ليس في  
لذكر مثلها بل هي بين المخرج اليه وما لم يخرج به وما خالفه ولم يعنده وما صرح بنبه او  
تحققه او وهم نافله لوجود الخلاف وعدم ثبوت الوفا حتى انه في مسئلة شهادة الولد على  
والده او رد من جملة ادلة الفاعلين بعدم قبولها انه قول اكثر علمائنا حتى ادعى ابن ادريس  
والشيخ عليه اجماع الطائفة فيكون راجح ولم ينقل خلافا فيه الا عن المرتضى لم يذكر له دليلا  
يعنده ولا يستامع وجوه هذا الاجماع على تقدير حجته وقد علمنا الحال في ذلك مفصلا و  
مع ذلك لم يحكم بالنع في المذهب وحكم بقبولها في المقنن وهذا كله من اقوى الشواهد على  
عدم كون الاجماع المنقول عنده دليلا اصلا كما لا يخفى ومنهم من ينفذ الفاضل الشيخ مفلح  
الصيبي رحمه الله تعالى وقد ذكره او ما في حكمه او يقرب منه في غاية المرام في جملة ما  
تقدم عن شيخه وفي ان المسافر اذا جامع زوجته ومعه ماء يغسل به الفرج غسل ويقيم وصلة  
ولا اغادة عليه وفي نجاسة المسكران وفي وجوب لقنوت بين كل تكبيرتين في العبد وفي  
وجوب نيّة الوقوف بالموقوفين وفي استحباب امر الموسى على من ليس على راسه شعر وفي ان لا  
يجوز لكافر جري ولا ذمي سكنى الحجاز وفي قبول انتقال الذمي الى ما يقرأ له عليه وفي جواز  
شراء الاب مال الابن لنفسه وفي انه اذا فسح المشتري بخيار الثصرية رد بدل اللبن صافا  
من تمر وبر وفي حومة اسلاف احد المجانسين الربوبية في الاخر وفي حرمة بيع اللحم بجوان من  
جنسه وفي شروط التقابض في الصرف وفي عدم جواز بيع الثمرة قبل ظهورها ولو ازيد  
من عام وفي جواز بيعها بعد ظهورها على مال الاصل مطلقا وفي عدم قبول اقرار اللقيط  
بالرقية بعد البلوغ وفي عدم جواز بيع الدين الموجل على غير من هو عليه وعدم جواز بيع  
الحال بدين اخر مطلقا وفي عدم وجوب عزل دين الفاتر عند الوفاة وفي منع الرهن و

في كتاب المقنن في باب الفروع

في كتاب المقنن في باب الفروع

في كتاب المقنن في باب الفروع

في كتاب المقنن في باب الفروع

في كتاب المقنن في باب الفروع

والمرتبة من التصرف في الرهن وفي دخول النماء المتجدة في الرهن وفي عدم بطلان المحو الزعلى  
 المشتري بفسخ البيع ونحوه وفي وجوب الدويعة المزمجة بالحرام الى المودع وفي عدم جواز تقب  
 الذراهم والدنانير وفي عدم جواز الرجوع في الصدقة بعد القبض وفي عدم جواز رجوع الآ  
 في هبة الابن الكبير طلقا بعد القبض في هبة الصغير طم وفي انه اوصى بثلثه لواحده بثلثه  
 لآخر كان الثاني رجوعا عن الاول وفي كون الزنا بذنا البعل والعدة الرجعية موجبا للتحرير  
 المؤبد وفي انه اذا ادعت المرأة عن زوجها اعترضا لغيره نظر النساء اليها واليها وشوقا لها  
 خلوا والنظر في الرجل بعد ذلك وفي عدم تجاوز المفوضة مهر السنة وفي تقدير نفقة الز  
 بمدة عدمه وفي جواز عقول الزنا في الكفارة وفي عدم وجوب لتعيين مع اتحاد سبب الكفارة  
 وفي وجوب مدين في الاطعام مع الفدوة وفي اشتراط تجريد الايلاء عن الشروط وفي عدم ثبوت  
 السرية بالملك والعقود القهرية وفي بطلان العقد المعلق بشرط وفي ان المكاتب حتى يخرجوا للبول  
 وده في الزنا اذا كانت الكتابة مشروطة وفي ان جناية ام الولد على سيدها وفي انها في رقبها  
 وفي ان الوقف لا يتم هبة وكذا صدقة الطوع وفي اجزاء كفيل الغير عن المهر اذ وفي ان الحد  
 لا يقع الاعلى المنعم وفي طهاره دخان الاعيان الخمسة وما دها وفي ان حكم جناية العاصب على  
 العبد كجناية غيره وفي نفى الشفعة مع الكثرة وفي جواز النكاح العبد للقطعة المحرم وفي عدم  
 حجب العاقل من الاخوة للام وفي العمل في الخصى المشكل بالفرصة وفي عدم سماع الدعوى بعد  
 الخلف في ذلك المجلس وفي عدم قبول شهادة ولد الزنا وفي جواز الشهادة بالملك المطاوع لرجوع  
 اليد والتصرف خاصة وفي قتل الزاني في الثالثة وفي ضرب المغاذفين وفي ثبوت حد الشرب  
 بشهادة واحد بالشرب اخر بالقي في ان محرم كل ما ليس بغير المال والمصرف فيه دخوله لا  
 باذنه وفي كون عدد الفسامة في الخطا خمسة وعشرين وفي جواز مبادره احد اولياء الدم  
 الى الفصام مع ضمان حصص الباقي وفي ان من قتل جماعة فاقصر في الاول سقط حق الباقي  
 لا الى بدل وفي ضمان الطبيب ياتلف بعلاجه وفي انه اذا رخص على السفينة وقال احد سكانها  
 لآخر التمسك في البحر وعلى ضمانه لم يقع الضمان وفي ان الهدايا هي شعرا لاجفان ثمام  
 الدية وفي ان في لما مومة ثلثا وثلثين بعير وفي تحمل العاقلة مادون الوضحة ايضا وفي ان  
 الدية في الخطاء شبيهة العهد على الجاني لا غير فان كان معسرا انظر لسيره وذكره ايضا في كيف  
 الالباس في جملة مما حر وفي عدم نجاسة الحار بملاقاة النجاسة وفي نجاسة البرء بها وفي

وجوب ترج سبعين منها الموتى لاشنان وفي ترج دول للعصفور في استثناء ما الاستثناء  
حكم القليل وفي عادة الطهارة على من يقن الحدث والطهارة وشك في المناظر منها وفي وجوب  
الترتيب في الغسل وفي هذا اختلف اسبابا لوضوئي ان المبدأ تمك في الدور الاول الى العشر فان  
بحاذا عشرين التمييز فيما بقي وفي ان اذا الاستحاضة الكثيرة لا يجب عليها الوضوء لكل صلوته وفي  
عدم وجوب شد الحج الذي لا يرقى دمه عند الصلوة وفي وجوب النية على الفاسد في غسل  
الميت وفي جواز التكفين بالثوب الذي قطنه اكثر من مرة وفي استحباب زيادة حبة من ثيابه وفي  
نجاسة الميت قبل الغسل وفي وجوب تجنيد مساجد من النجاسات العينية وفي جواز دخول  
ما لم يلبس وجلسه فيها وفي كون نجاسة الميت الادنى عينية كغيره من ذوى الانفس السائلة  
وفي العفو عن دم نجس العين كغيره وفي ان علامة الغروب هابا بالحجرة المشرفة وفي تخصيص  
جواز الصلوة في السفينة بالضرورة وفي كون الانحراف الكثير الموجب عادة الصلوة هو ما كان  
الى سمتا ليمين واليسار والاستدراك وفي ايماء القائد للشارف انما للركوع والتجويد في حرمة الصلوة  
في الغصوب في حرمة الفريضة جواز الكعبة وفي جواز دخول الصبيان الى المسجد وكذا الحائض  
بجنازة والمخرج والسلسل المستحاضة مع امر الثوب وكذا الفضا صفيه مع فرش ما يمنع منه و  
في عادة الاذان والاقامة لمن اراد ان يصلي منفردا ثم جاءه من يصلي معه وفي عدم جواز زيادة  
المؤذن على اثنين وفي استحباب الجهر في صلوته الجمعة وفي وجوب التكبير في العيدين وفي ان المرأة  
اذا تركت الصلوة غير مستحالة لعزيت ثلثا وقتك في الرابعة كالرجل وكذا في جميع مواضع تكرار  
الحمد والتعريف وفي جواز استدارة الجماعة في الصلوة حول الكعبة وفي استمرا المأموم على  
الركوع اذا بعد التقدم على الامام وفي جواز نقل النية عن الانعام الى الافراد بعدد وغيره وذكر  
في جواهر الكلمات كلاما للشهيد شمس على نقل اجماع في الرهن وقد تقدم وحكي فيه ايضا عن  
ابن ادريس دعوى الاجماع على جواز التعريف على جواز الامم عليهم السلام والتفصيل لها ولم يذكر غير  
ذلك من الاجماع مع كثرة الكلمات الاحتياط واستسهاه بفتاوى احادهم ولا يحضر في ان كلامه في  
الموسوم بتلخيص الخلاف لا ذكر فيه من الاجماع وهذه التي ذكرها في سائر كتبه بين ما لا يحجج  
اليه وما لا يحجج به وما خالفه ولم يعتد به وما غيرهما مما تركه او خالفه فاكتر من ان يخصه ولم  
اجد اسندا لالا لشيئ منها اصلا الا انه قال في غاية المرام في الفيلس امانات الشهور  
حلول ما عليه دون ما له وذكر خلافا في الثاني خاصة وقال ان لا حصول الاجماع على

من سبعين منها الموتى

وجوب الرجوع في الغسل

حالة الغسل في الصلاة

كثرة الصلوات في اليوم

استحباب الجهر في الصلاة

جواز التعريف على جواز الامم عليهم السلام

ابن العرب

حلول ما عليه قال المقتضى في الناصرية الى الان لا اعرف فيه لاحكاما بنائيا معينا فاحكي  
 ونفهاه الا مضاكلهم يذهبون الى ان الدين الموجل يصير خالما بموت من هو عليه ويقوى  
 في نفسى ما ذهب اليه الفقهاء ثم ذكر دليله على ذلك من الكتاب قال انه نقل من علماء الامم  
 كلهم انهم يذهبون الى حلول الدين الموجل بموت من هو عليه وهذا هو الاجماع بعينه ثم اخرج  
 عليه بدليل اخر وقال في اخره ان الاصل عدم الحلول خرج ما وقع عليه الانتفاء وسبق لك  
 على الاصل ولا يخفى ان غرضه الاستشهاد بكلام المقتضى على وقوع ما دعاه من الاجماع  
 المحصل له لا الاستدلال بالمنقول في كلامه ثم انه قد اخطأ في فهم مراده فان غرضه فقها  
 العامة كما هو مصطلح في نظائر ذلك ومقتضى ذلك كلامه ولذا لم يقطع بالحكم ولو لم يستدل  
 عليه باجماع الامامية كما هو عادته ولذلك ما ذكرنا هذا الاجماع فيما نقلنا عن غاية المراد  
 وقال ايضا فيها في مسئلة رد الودعة المزموجة بالمصنوع الى المودع مع عدم امكان التمييز  
 هذه المسئلة فحاشا للاصل الان عمل اكثر الاصحاب على ذلك ثم ذكر كلام ابن ادریس النخعي  
 لدعوى اجماعهم عليه وقال فقد ظهر ان المسئلة اجماعية وقال ان العلامة حكى في القواعد  
 بما هو فتوى الاصحاب ثم استشكل ذلك وقال ايضا قال فخر الدين منشاء من قول الاصحاب  
 الى ان قال هو ولا بأس بالعمل على ما اجمع عليه الاصحاب لان الاجماع حجة وهذا ايضا لا  
 يقتضى الاستدلال بالاجماع المنقول كما لا يخفى وقال ايضا في مسئلة عدم قبول شهادة  
 الولد على الوالد بعد الابراء على كلمات الفاتلين بذلك فلا تجزئ اوى من الاجماع المنقول  
 عن الشيخ لان الاجماع المنقول بجبر الواحد حجة وهذا لا يقتضى اعتماده عليه مع عدم حكمه  
 بمقتضاه في ذلك ولا في سائر المسائل فالقول على طريقته المعلومة مما نقلناه عنه سابقا  
 اولى ومنهم المحقق الكركي المعروف بالمحقق الثاني لجوده تحقيقه ونديقفه ومزيد تجرؤه  
 علونته وجهه قد رده وهو المجدد واليحيى لم يذهب لامامية في عصره ووحيد دهره ولم  
 يحضرن الان من مؤلفاته الفقهية سوى الجعفرية والخراجية والسهوية والرضاوية ورسالة  
 رسالة اجل العفود وتعليقاته على الالفية والارشاد والتافع والشرائع وشرح على القواعد  
 وما وجدت فيها اثر من الاجماع المنقول وما يقرب منه لا بطريق الاستدلال ولا بغيره الا في  
 مواضع نذكره في تعليقه على الالفية في انه لا يجزئ دم الجروح والفروج عصبها ولا تقليل  
 الدم بل يصلى كيف كان والنساء تقاضى الى ان يبرء ولو تجرؤه ولا ذكره في سائر كتبه بل اخرج بغيره

في نسخة من نسخة  
 في نسخة من نسخة  
 في نسخة من نسخة

في نسخة من نسخة  
 في نسخة من نسخة  
 في نسخة من نسخة

في نسخة من نسخة  
 في نسخة من نسخة  
 في نسخة من نسخة

وفي اعتبار كون ما لا يتم به الصلوة من الملا بصر نافسه وحكم بخلافه وفي جواز الصلوة في جلد  
 التملك الطافي وقد حكمه فاعلم من غير الاستسقاء على ما ادعاه ونفسه وفي انه متى تعلق الشك با  
 لا ولتين فيبطل الاكمال بطل ولم يحتج به وذكره ايضا في تعليق الارشاد في طهارة ما الاستسقاء  
 ولم يحتج به وفي انعقاد نذر الصوم المقيد بالسفر والحضر وانما اوردته للاستسقاء على ما ادعاه  
 هو نفسه وفي ان الحكم الذي ذكره فيمن عنده ودعية لبن مات وعليه حجة الاسلام ولا  
 يؤديها الى الوارث يجري في الدين والغصب لاماثة الشرعية ايضا وفي زيادة اربعة على  
 ثلثمائة وستين شوطا وعزى هو خلافة الى المشهور ولا يبعد هنا وقوع غلط او خطأ في  
 اصل النقل وكذا في انه متى وجب قضاء الطواف وجب قضاء السعي ولم يحتج به ولا حكم  
 بمقتضاه وفي تعيين الهدى بالتعين وقد ذكره للاستسقاء به وفي جواز اخذ لقطه الحرم  
 لمحفظها وايضا لها الى اهلها وذكره على سبيل الظن بوجوده للتأيد لا الاسناد لال وفي  
 عدم جواز بيع الارواث الخساسة ولم يحتج به ونحوه وفي حرمة الفسح بالخفي وفي جواز الدخول  
 في سوما لو من مع طهوه عدم رضا البائع بالبيع عليه وفي عدم جريان حكم التلغى فيما زاد على  
 اربعة فراسخ وفي حرمة الخس في عدم اشراط اتحاد المادة في الابحاج القبول وفي ثبوت  
 حكم التصرية في الشاة وفي انه اذا باع مخولا تسفين طلعها لم يندرج في البيع وذكره في شرح  
 الفواعل في جملة مما ذكره وفي انه اذا السد الخرج الطبيعي بقصر خارج من غيره باول مرة وفي انه  
 المحبب بالسئل في رفع الحديث الاكبر في طهارة دم ما لا ينفسر سائلة وفي انه لا يجوز ادخال  
 نجاسة في المسجد بحيث تلوثه او شيئا من الامة وفي استحباب وضع الاناء في الوضوء على اليمين  
 ان اغترف منه بايد وفي دخول الليالي في الثلاثة التي هي اقل ايام الحيض وفي وجوب عمل  
 الناسية للعدد والوقوع مع عدم التمييز في الروايات وفي انه يجزى على السخاضة عند الصلوة  
 تغيير الفطنة او غسلها وعدم اشراط جواز وطى السخاضة الا بالفصل وفي وجوب تغسيل  
 بعض الميت الذي فيه عظم وفي جواز تغسيل الرجل بثلاث والمراة ابن ثلث وفي سقوط غسل  
 عن الشهيد الذي يموت في المعركة سواء ادركه وبه ومقام لا وفي انه يؤمر من وجب قتله في حد  
 او قصاص بالاعتسال قبله وفي وجوب لينة في غسل الميت وحرمة قص اظفاره ونظيفها  
 من الوسخ بالحلال وترجيل شعره وفي عدم جواز تكفين الرجل ولا المرأة في الحرير وفي استحباب  
 ان يكسب على الكفن الشهادتان واسماء النبي الائمة عليهم السلام وفي استحباب ان يكفن في الجلب

طهارة ما الاستسقاء

في جواز الدخول

في سوما لو من مع طهوه

في عدم جريان حكم التلغى

في جواز الدخول

في جواز الدخول

وفي وجوب طريح ما سقط من الميت من شعره أو لحمه معه في الكفن بعد الغسل وفي أن راس المجرّد لا يصلّي عليه وفي كيفية الترتيب في حمل الجنازة وفي كيفية توزيع الأذكار والادعية الموطّعة في صلوة الجنازة على التكبيرة الخمس في كراهة القراءة فيها وفي عدم مشروعية التسليم فيها وفي جواز الإنشام بالامام في اثنتائها مطلقاً وفي ذلك ضع الميت في القبر وفي كراهة رفع الفكر أكثر من أربع أصابع وفي كراهة الجلوس للتعزية يومين وثلاثة وفي كراهة تخصيص القبر وفي كراهة الاستناد إليه والمشئ عليه وفي شق الجانب الأيسر من الميتة لإخراج الولد الحي منه وفي أنه عند قصم الماء يقدم إزالة النجاسة العينية الغيلة لمعفو عنها على الوضوء والغسل وفي أنه إذا تكسّر في التيمم أسنانه ما يحصل معه الترتيب مع طول الترتيب بحيث تقوى الموالاة وفي سطو الوتيرة في السجدة وفي أن وقت صلوة الليل من انضافه إلى طلوع الفجر وكلما قرب من الفجر كان أفضل في استحبابها خالفه من عرف العسائين إلى جمع وفي أن ذلك ركعة من الوقت وصلى كان مؤثراً للجميع وفي أنه إذا ذكر سابقة في أثناء لاهضة عدل اليها مع الامكان وفي عدم الاكتفاء في الصلوات الخمس بما لا يدنو بها كالحشيش والمنسوج منه ومن خوص الخلل وفي الاكتفاء بجلد ما لا ينفس له سائلة وإن كان ميتة وفي جواز الصلوة في الحرير المنزج بما يجوز فيه الصلوة وإن كان قليلاً ما لم يكن مضمحلاً لظلمته وفي عدم كون السرعة والركبة من العودة وفي عدم كراهة الصلوة في الثوب الواحد الصغير وفي كراهتها فيما فيه مثال حيوان وغيره وفي شرائط طهارة المكان من النجاسة المتعدية وإن كانت معفو عنها وفي جواز الفريضة والتافلة عند قبور الأئمة عليهم السلام بلا كراهة وفي كراهة الجارية للتاخلة وفي كراهة قصع القبل في المسجد وفي حرمة ادخال النجاسة فيه وفي كون زيادة المؤذن على اثنين بدعة وفي أنه لا ترجح لأحد في الأذان بأغلب التسليم وفي جواز الجلوس في التافلة اختياراً وفي بطلان الصلوة بان ينوي ببعضها غير ما كنية تعظم زيداً بالركوع مثلاً وفي عدم كون القراءة ركناً للصلوة وفي أنه لا يؤمى إلى القبلة لشيء من صغته التسليم إلا بالراس لا بغيره وفي عدم بطلان الصلوة بالسكون الطويل سبباً وفي كون التكبير حراماً وبطلانها وفي بطلانها باليضل عدلاً وعدم بطلانها بالنسب وفي بطلانها بمسك كل وفي عدم بطلانها بالاكل والشرب سبباً وفي حرمة العقص فيها للرجل وفي شرائط وجوب الجمعة بالامام أو نائبه وفي عدم الفرق بين العبد والمساقر وفي وجوبها وعدمة في عدم حرمة الكلام في أثناء الخطبة عند الضرورة وفي استحباب الخطبتين في صلوة العيد وفي

کتابخانه عمومی  
مکتبہ اسلامیہ  
لاہور

کرمه کرمه کرمه کرمه  
و کرمه کرمه کرمه کرمه

عَلَى الْمَدِينَةِ

۱۰۰

هو الذي كان في  
الجنة

طبعة الأولى: ١٤٢٥ هـ

وجوبه لنكبر المعروف في العيدين وفي عدم وجوب حضور خطبة صلواتهما ولا اسماعها  
وفي انعقاد نذر زمان الصلوة وفي جواز الاكل من دم التمتع وفي ان من الصيد ما يبيض ويفرخ  
في البر كالبط ونحوه فانه لا يبيض في الماء وان كان يلزمه وفي بطلان الاحرام بنسيان النية  
وفي ان من ترك طواف النساء حرم عليه النساء الى ان يطوف في قابل مع وجوب الحج عليه  
او يطاف عنه مع ندبه وفي وجوب قضاء الحج اذا افسده على الفور وفي المراء بالكتاب قوله  
لغالي من الذين اتوا الكتاب التورية والانجيل وفي انه لا يجوز المهارة الى سعة وزيادة عليها  
وفي جواز بيع ابوالكل ما يוכל منه وفي جواز السمسة في الامتعة المطلوبة من بدل الى بلد  
في عدم الرجوع بالنمن على الغاصب الفضولي مع العلم بذلك وفي كفاية الشاهدة في الارض  
الثوب ان لم يدر عاونه ان الحظيرة والشعير كانا مكيلين في عهد النبي صلى الله عليه وآله وكذا  
التمر والمخ وفي عدم ثبوت خيار الشرط في التصرف في عدم بطلان الجواز بالنمن على المشتري بغير  
ضخه وفي اشتراط الكفاية برضا الكفيل والمكفول لدون المكفول وفي انه اذا عرض للودعي بغير  
ضمر دي ونعت وعليه رد الوديعة الى المالك او كيله او حاكم الشرع وايداعها عند ثقة منافز  
بها ولا ضمان عليه وفي انه اذا ارضى الدف من ثمن بغير الفجر الى ان يندرس اثر المدفون وفي  
انه اذا اعارها للبناء او الغرس من دون تعيين مدة جاز له الرجوع وكذا مع تعيين المدة وانقضت  
او كون الاعارة للزرع وفلادرك وفي ان حكم صغار الابل والبقر وغيرهما في جواز اخذها  
في لفلة حكم الشاة وفي ان من وجد شيئاً في جوف ابيه عرفه كل من كان في ملكه فان لم يعرفه  
احد منهم فهو له وفي عدم الضمان بدلالة الشارق وفي ان كل ما في الدابة منها اثنان فخيرهما  
القيمة وفي احدها نصفها وفي ان الغاصب للثوب لا يملكه بقطعه بل برده مع الارض وفي انه  
اذا طلب زل الصبغ عنه منع نفسه للثوب اجيب اليه مع انتفائه وهلاك الصبغ وفي عدم رجوع  
المشتري بغير المضبوطي مع تلفه او موطا اذا كان عالماً بالغصب في عدم ثبوت النقص له لئلا  
المعتد دعوى ان ارض بلاد الكفار ان لو تكن معبودة فهي لا امام لا يجوز لاحل التصرف فيها الا  
باذنه وفي ان ارض الموالي في بلاد الاسلام اذا كانت معبودة سابقاً له املكه معين فانها  
لا تملك بالاحياء وفي ان كل ما يتعلق بمصالح العامر بمصالح القرية كقنائنها ومرعى اشيتها  
ما يصح لاحد احياؤها ولا تملك بالاحياء وفي ان المعادن التي في ملك لا امام فهي له وفي جواز  
استيجار الفحل للضرب على كراهية وفي حجة مفهوم ليس لمرق ظا الحق وفي جواز ان يسكن النساء

انقطاع نذر الصلوات

حكم في وجوب طواف النساء

بيان من يغير ضمان الكفيل

في ما في الدابة من ثمن

حكم في طلب الصبغ عنه

حكم في استيجار الفحل

مع عدم تعيينه من نيا فيه في الضرب ويخط عنه وفي ان العالم في الساعات تملك حصصا الظهور  
 وفي ان العامل والمالك في المساعات اذا خلفا واغام احدهما بنية حكم بها وفي اسطر كون اس  
 المال في الفرض معيناً وعدم جوازه على دين في الذمة وفي كون الرجوع وقاية للاصل وفي تقديم  
 قول المالك بيمينه اذا خلف هو والعامل وفي قد رضى بالعامل من الرجوع وفي جواز تراخي  
 القول في الوكيل وفي ان ارتفاع منزلة الوكيل عن المباشرة لما وكل فيه وعجزه عنها لا ينشأه  
 وكفره اذن له في التوكيل وفي انتقال البيع الى الموكل في شرائه ابتداء الى الوكيل وفي ان تصدق  
 وحرم صيغة واحدة للوقف لا تغني الثانية عن الاولى وتغني الاولى مع الثانية وفي عدم  
 جوازه ان يشترط نقل الوقف عن الموقوف عليهم الى من سيوجد وفي جواز الوقف على قبيلة عظيمة  
 كفرسين وبني تميم وفي عدم جواز وقف لدارهم والد ثانياً وفي جواز وقف لمدرسة والرباط على  
 قوم مخصوصين وفي عدم جواز الرجوع في الهبة للموالتين وفي الهبة للاولاد وفي عدم  
 قبول افراد الصبي وان اذن له الولي وكان مراهناً وكذا المجنون والتائم والغافل والشاهي والمنع على  
 والمبرم والسكران والكفر فيما اكراه على الاقرار به وفي ان من قال له على كذا درهم بالرفع لزمه  
 درهم وفي ان من قال بعتك من هذا الجدار الى هذا الجدار ولو دخل الجداران في البيع وفي انه  
 اذا قال لك الف فصرها بالوديعة على الاتصال قبل منه وفي قبول الاقرار ببينة ميت بحجج التمسك  
 او مجنون وفي انه اذا وضع المرأة احد النواصب لافل من ستة اشهر من حين الوصية والاخر لاول  
 منها من الولادة صحته الوصية لهما وان زاد ما بين الثاني والوصية عن ستة اشهر وكانت  
 المرأة فراشاً وفي انه اذا اوصى للفقر والساكين معاً وجب القصر في لهما وفي انه اذا اوصى في سبيل  
 الله صرفه الى ما فيه قربة وفي صحة الوصية بطبل الحرب كذا باقي الطبول لا طبل اللهو وفي نفوذ  
 اجازة الوارث في حياة الموصي وفي انه اذا انفصل الحمل الموصى به ميناظهر بطان الوصية برة في  
 انه اذا اوصى لا قارب يدخل فيه وارثه وفي انه لو اوصى لا قارب لا قارب خل الابوان والولد و  
 في انه اذا اوصى لبني فلان ولا ذلك اسم قبيلة او بخل فانه يدخل فيه الذكور والاناث وفي ان  
 الشئ في الوصية السدس في ضعف الشئ مثلاً وفي ان المبرور اذا اراد غنمه على الثلث لا يكون  
 خبارة على الفور بالنسبة الى الوارث وفي جواز الوصية الى من لا كفاية عنده ولا يهتدى الى  
 الضرف فيما فوض اليه لسفه او هم وفي جواز الرجوع عن الوصاية كالوصية وفي انه ليس للرجع  
 ردها بعد وفاة الموصي مع قبولها في خيانه وانه لا عبرة بردها في خيانه اذ لم يبلغه الرد في

باب في تعيينه من نيا فيه في الضرب  
 باب في المساعات اذا خلفا  
 باب في الفرض معيناً وعدم جوازه  
 باب في قول المالك بيمينه  
 باب في ارتفاع منزلة الوكيل  
 باب في انتقال البيع الى الموكل  
 باب في شرائه ابتداء الى الوكيل  
 باب في تصدق وصيغة واحدة  
 باب في الوقف لا تغني الثانية  
 باب في جوازه ان يشترط نقل  
 باب في الوقف على قبيلة عظيمة  
 باب في عدم جواز وقف لدارهم  
 باب في جواز وقف لمدرسة والرباط  
 باب في قوم مخصوصين  
 باب في عدم جواز الرجوع في الهبة  
 باب في قبول افراد الصبي  
 باب في مراهناً وكذا المجنون  
 باب في التائم والغافل والشاهي  
 باب في المنع على والمبرم والسكران  
 باب في الكفر فيما اكراه على الاقرار  
 باب في ان من قال له على كذا درهم  
 باب في ان من قال بعتك من هذا الجدار  
 باب في انتقال الجدار الى هذا الجدار  
 باب في لو دخل الجداران في البيع  
 باب في انه اذا قال لك الف فصرها  
 باب في بالوديعة على الاتصال قبل منه  
 باب في وفي قبول الاقرار ببينة ميت  
 باب في بحجج التمسك او مجنون  
 باب في وفي انه اذا وضع المرأة  
 باب في احد النواصب لافل من ستة اشهر  
 باب في منها من الولادة صحته الوصية  
 باب في لهما وان زاد ما بين الثاني  
 باب في والوصية عن ستة اشهر وكانت  
 باب في المرأة فراشاً وفي انه اذا اوصى  
 باب في للفقر والساكين معاً وجب القصر  
 باب في في لهما وفي انه اذا اوصى في سبيل  
 باب في الله صرفه الى ما فيه قربة وفي  
 باب في صحة الوصية بطبل الحرب كذا باقي  
 باب في الطبول لا طبل اللهو وفي نفوذ  
 باب في اجازة الوارث في حياة الموصي  
 باب في وفي انه اذا انفصل الحمل الموصى  
 باب في به ميناظهر بطان الوصية برة في  
 باب في انه اذا اوصى لا قارب يدخل فيه  
 باب في وارثه وفي انه لو اوصى لا قارب  
 باب في لا قارب خل الابوان والولد و  
 باب في في انه اذا اوصى لبني فلان ولا ذلك  
 باب في اسم قبيلة او بخل فانه يدخل فيه  
 باب في الذكور والاناث وفي ان الشئ في  
 باب في الوصية السدس في ضعف الشئ مثلاً  
 باب في وفي ان المبرور اذا اراد غنمه على  
 باب في الثلث لا يكون خبارة على الفور  
 باب في بالنسبة الى الوارث وفي جواز الوصية  
 باب في الى من لا كفاية عنده ولا يهتدى الى  
 باب في الضرف فيما فوض اليه لسفه او هم  
 باب في وفي جواز الرجوع عن الوصاية كالوصية  
 باب في وفي انه ليس للرجع ردها بعد  
 باب في وفاة الموصي مع قبولها في خيانه  
 باب في وانه لا عبرة بردها في خيانه اذ لم  
 باب في بلغه الرد في

ان منع عدم قولها في حياته ولا رد فباحث يطالع عليه لا يجوز رد ما بعده وانه ايضا وفي  
عدم اشتراط اتحاد الماده في الايجاب القبول للتمسك وفي جواز تقديم القبول فيه على الايجاب  
وايقاعه بلفظ الامر وفي ان ذلك للبين من زوج اذا تزوجت وحملت من الثاني وانصل بينها الى  
ان وضعت منه فباحث لوضع له الاول وفي انه اذا رضى التزويج الصغيرة رضى جازها  
على التعاقب حرم للمرضعة الاولى وكذا الصغيرة ان كان قد دخل باحد الكبريين وقد نشر  
الحرمه بالنظر الى الفرج والقبلة واللسان الام وان عكس والبنت وان نزلت وفي انه لو اسلم  
الحرمه على اربع امثا تخير اثنين منها سواء كان ممن يجوز له ابتداء العقد على الامه ام لا وفي نكاح  
شرطها المطلقة ثلثا على المحلل في العقد شرطها فاسدا وهو زوال النكاح بنفسه بعد حصول  
الوطى المحلل فسد العقد ايضا وفي جواز تزويج الرجل منه من نفسه وجعل مهرها عنه فها وفي  
ثبوت الحيا للمرأة بالجماع الحادث بعد العقد وفي ثبوتها ايضا اذا اشترط في العقد كون الرجل  
من قبيلة فبان من غيرها وفي عدم جواز زيادة المهر على مهر السنة وفي انه اذا اشترط في العقد  
شرط فاسد كعدم التزويج عليها ونحوه لم يبطل العقد والمهر في ان مهر المثل حيث ثبت في  
المفوض ونحوها لا يجاوز مهر السنة وقد ذكره في تعليق الشرائع ايضا في فساد الصوم بالقبيل  
او اللبس اذا حصل منه الامناء وفي جملة من مسائل الحج المتقدمة عن تعليق الارشاد وفي عدم  
خروج الارض المسلوكة بغير الاحياء كالشراء والارث عن ملك ما لكها بموتها وفي عدم جواز الهبة  
الى سنة وزيادة عليها وهذا معظم ما كتبه المشار اليها من الاجماع المنقولة وكثير منها  
ليس صحيحا في دعوى الاجماع بحيث يصلح للاحتجاج به على تقدير رجحانه وانما اوردناه حرصا على  
الاستقصاء ودفعاً لاراد من يعنى بمثله اشتد الاعناء وهي من ما لم يحتج اليه وما لم يحتج به وما  
خالفه ولم يعتد به وما صح بمنعه وما لا يصلح تحجده على القول بحجية الاجماع القول بخروجه  
عن الصطلح او عدول داخله عنه او غير ذلك ولا يسند لاصلاً بشئ الا انه يحل في ناديه وذكره  
على وجه الاعتناء والاجماع به وهذا حجة في تعليق الارشاد في مسئلة جواز شراء ما باخذه  
الجار باسم المفاصة والخراج والزكوة فقال الاصل فيه النقل الوارد من اهل البيت والاجماع  
من الاصحاب كاحكام بعض المتأخرين ثم ذكره وانته صرح بذلك اصحابنا ثم مدتهم الشيخ وعامة  
المتأخرين واستدل عليه في شرح الفوائد بالاخبار المتواترة عن الامم عليه السلام والاجماع  
من فقهاء الامامية من دون نقل له من غيره وادعى الاجماع ايضا على عدم الفرق في ذلك بين قبض

عامة اصحابنا في جواز بيع  
عامة اصحابنا

شروطه في تزويج  
عامة اصحابنا في جواز بيع  
عامة اصحابنا

عدم جواز ما زاد على  
السنة

الاجماع في جواز بيع  
عامة اصحابنا في جواز بيع  
عامة اصحابنا



ولا يخفى على السامع في جميع ما ذكرناه غير متناف لما قلنا وأما حججه فيه أيضاً على جواز التظليل  
 للرجل المحرم سائر أفعال الإجماع المنقول مع تردد في الحكم فقال إذا جعل ما يظلل به فوق رأسه  
 حرم قطعاً والافتقار التحريم ينظر ونفل العلامة في المشي والشيخ في الخلق الإجماع على الجواز  
 تردد في الدور من ظاهر إطلاق الأخبار التحريم وإن كان نقل الشيخ العلامة الإجماع على الجواز  
 أنه لا سبيل إلى دمه ثم قال في الشيء تحت الظلال إطلاق الإجماع يقتضي التحريم مطلقاً إلا مع الضرر  
 إلا أن العلامة نقل الإجماع على جواز التظليل بالجل ونحوه إذا لم يكن فوق رأسه ونفل هو  
 والشيخ الإجماع على جواز نصب ثوب التظليل به إذا لم يصرف فوق الرأس وتردد في الحكم في الدور  
 والتحريم يحوط انتهى مقتضاه عدم الوقوف على مخالف في الحكم يفتح في الإجماع في شيء مما ذكر  
 ومن المعلوم أنه لو كان بدلاً من الإجماع الصحيح ما يوافقه لما حصل له من النزاع والاحتياط لما  
 حصل وهذا أقوى شاهد على عدم كون مثله عنده من الحجج القوية المعتمدة فضلاً عن هو  
 ادعى منه وأما حججه فيه أيضاً بالإجماع المنقول على اشتراط رضا الحال عليه في صحة الموقوف  
 أولاً إلى الشهور وجعل ربه قولاً للأصحاب قوامه من جهة الدليل ثم قال إلا أن الشهور ونقل  
 الشيخ الإجماع مرجح للاشتراط ولا يخفى أن هذا بالدلالة على عدم حججه بنفسه أولاً من وجوه  
 شتى ويؤكد أنه لم يشرع للاشتراط في جعل العقود أصلاً وانقضى على بيان صيغة العقد  
 الواقع من الخيل والحال وجعل ثمرة ذلك تحويل المال من ذمة إلى أخرى ويؤكد أيضاً أن  
 العلامة عرى الاشتراط إلى أصحابنا أيضاً ولم يشرع هو إليه ولا حكم بمقتضى نقل الشيخ مع احتضاد  
 به وأما حججه فيه أيضاً على جواز توكيل الحاضر في الطلاق فتوى أوله ذلك عن ابن دريس وأما  
 المتأخرين والقول بالمنع عن الشيخ وجماعه وأوردوا له الأول والثاني نقل ابن دريس الإجماع  
 في الشافعي على جواز توكيل الزوج للحكم في الطلاق وصحة طلاقه لو وقع وأوردوا له الثاني نقل  
 ضعفها من جهة السند والدلالة أنها خارجة عن الأول وقال أن الفعل إذا قبل النيابة فاقى  
 بين الحاضر والغائب ولا يخفى أن هذا لا يقتضي احتجاجه لنفسه بالإجماع المنقول ولا اعتماد  
 عليه بنفسه ولا سيما مع ما في الإجماع من الضعف وهو ظاهر للسند وأما حججه فيه أيضاً على  
 جواز الوقف على الأول دسنة ثم على الفقهاء فذكر استسكال العلامة في صحته في الفوائد  
 وبين وجه صحته وقال أنه ادعى في التذكرة الإجماع على صحته وأما ذلك في كنهه فلا سبيل  
 إلى القول بالطلاق لأن الإجماع المنقول بخبر الواحد محذور ونفل عنه في التذكرة أيضاً أن قال

هذا التظليل للرجل المحرم

هذا التظليل للرجل المحرم

هذا التظليل للرجل المحرم

وكذا لو قال هذا وقف على مدى مدته حيائي ثم هو بعد موالي المساكين صح جماعاً ولا يخفى  
 ما في الاستدلال بهذا الاجماع لكونه على فرع نادر فل من غير ضرورة ولا سيما من كان قبل العلامة  
 ولا يستشكل نفسه في الحكم في القواعد بعد نظله الاجماع في التذكرة لتأخره في التصنيف  
 عنها فلو كان من الاجماع المصطلح لكان من الحجج القطعية على مدعيه الواقف عليه فاذا  
 استشكل هو في الحكم فكيف جاز لغيره الاستدلال بنقله لا منساع من يد الفرع على أصالة فلا بد  
 من تنزيل كلام الحقوا لذكره على المسامحة في الاستدلال لوجود دليل آخر معتد عليه وهو  
 الصومات التي اشار اليها ايضاً وقد تقدم نظائر ذلك في كلام غيره واهج فيه ايضاً به على  
 الحاق وطى السببه بالصح في نشر الحرمة وذكر او ككلام العلامة في القواعد ولفظه وهل  
 يلحق الوطى بالسببه والزنا بالصحيح خلاف حتى عنه انه قال في التذكرة ان وطى السببه يعلو  
 به التحريم اجماعاً للعطف بالوطى المباح وانه نقل عن ابن المنذر دعوى اجماع كل من يحفظ  
 عنه العلم من علماء الامم على ذلك وعد منهم ائمة اهل البيت ثم قال هو ظاهر  
 عدم الخلاف في ذلك الا ان ابن ادريس منع التحريم فيه وقد حكاه عنه العلامة في المختلف  
 وكذا غيره ثم اخار التحريم واستدل عليه بوجوبها الاجماع المنقول في كلام العلامة وغيره  
 قال ولا يصح ما افهمه من ذلك اسم والسبب لا يخفى ان مقتضى كلام العلامة في القواعد المتأخر  
 في التصنيف عن التذكرة كون المسئلة خلافية وتوقفه في الحكم واميله الى العدم لذلك وقد  
 اخار عدم التحريم في الارشاد الذي هو متأخر عن الكتابين ظاهر وكذا في التحريم والبصرة وقد  
 اخار في المختلف التحريم الاصح بما ينافي في دعوى الاجماع عليه وهذا اخار الحق العدم صح  
 ايضاً بما ينافيها وهذا كله يقتضي ضناد الاستدلال بالاجماع المزبور ولا يخفى مثله على مثله  
 فيلغى توجيه كلامه بما مر وان ذكر ما يؤمهم خلافه وقد ارجح فيه ايضاً به على عدم تحريم  
 بنت الامه المملوكة والمنظورة الغير الوطوءة فلا ذكر الخلاف او لا في تحريم بنت المملوكة  
 والمنظورة المعقود عليها وبنتها وامها اذا كانت مملوكة واخار هو العدم وغراه الى اكثر  
 المتأخرين وارجح عليه باليلين احكاماً قوله سبحانه فان لم تكونوا دخلتم بها الاية وقال ما  
 محصله ان الدخول لا يطلو على النظر ونحوه واذا ثبت بالاية عدم تحريم بنت المعقود عليها  
 ما لم يدخل بها ثبت ذلك في بنت الامه الغير المدخول بها بالاجماع المركب فلا فائدة في ذكر  
 العلامة في المختلف انتهى وهذا يحتمل كما سبق فصد الاستدلال على عند او نقل الدليل بهما

هذا القول على ما في  
 التذكرة لا يقتضي

الظاهر ان السبب في  
 التحريم هو

على ما في التذكرة  
 المنطوق القبيح

من غيره من دون الاسند لال به فلا يكون صريحاً بل ولا ظاهراً في الاسند لال بفعل  
العلامة للاجماع المركب كما لا يخفى ثم انه لو سلم قصد الاسند لال بالاجماع المنقول و  
الاعتماد عليه مستقلاً في هذه المسائل القليلة التي تقدم كالعدوم بالنسبة الى ما عداها  
فلا دلالة على ابتناء ذلك على قول المنداول في هذه الاعضاء ولو سلم ذلك ايضا فليس يقو  
فيها وتخطئ في مواضع لا تخصي اولى من العكس بل العكس اولى قطعاً كما هو ظاهر فمنهم  
الشهيد الثاني وولده وبسطه واتباعهم الذين سلكوا مسلكهم اقتضوا معاً لهم مداركهم  
وهم كثير من فضلاء المتأخرين ومتأخريهم وهو لا طريق لهم في الصانع في الاجماع المحصل  
المتفق على ما هو معروف ومنداول بين من تقدم والطعن في الاجماع المنقول بحد وجدان  
خلاف ولو كان ممن المتأخرين وقد وقع في مبدئية مبدئية ولا شارة لكل واحد ولا منطق الى  
شاهد وكثير من عباد الله مذكورين في الرسالة فلا ينبغي ذكرها مفصلة مع ما فيها من  
الاطالة فاذا وقف على اسناد لال احد منهم بالاجماع المنقول ونصرح بحجته في الفرع او  
الاصول فلا يفتنك ذلك فانه انما سبق على ما ياتي بيانه او على قصد التأييد والالزام والاثبات  
او الساحة لا على الاعتماد على ما هو الزاوية من حجته ويمنعونه بلا اكثر ثم ان ما  
ذكرناه من الاجماع وان كان الغرض منها اصاله وبالذات بيان طريقة الاحتجاب فيها و  
الكشف عن فله اعنائهم لبيانها ونفلها واستكشاف حال ما تجلده فله منها لكونه مثلها  
او ادنى منها الا ان في بعضها ما ربا خرى منها الطالع الناطق على معطوف في الفرع من الاجماع  
المستقر في كلام اعظم من سلفهم سبق وان كان كل ائمتهم اكثرها واجمع كثير منها فان فيما  
ذكرنا منها فائدة عظيمة لمن يعيد بها او يجعلها غاصة لغيرها ومنها الوقوف على ما  
فيها من الاختلاف والاضطراب فيرفع بذلك حجابته شواهد الارباب ومنها انكشاف ان بناء  
كثير منها على مجرد الاتفاق بناء على طريقة الشيخ وغيره وبناء منها وادها ايضا على ذلك لئلا  
كما لا يخفى قد كان جملة من الكتب التي نقلنا عنها لا تخلو عن تصحيف وتحريف وسقط وزيادة ولم  
يحصر في الان غير ما فليعد ردي من وقف على خطأ ونحالة فيما نقلنا فليعد بناء على  
ان لا ابر في نفس من بقاء شيء لم يطلع العين وحفاء لفظ في البين او طغيان من العلم ودين دين  
فان المعصوم من عصمة الله من كل عيب شين اذا تمهد جميع ما ذكرنا فليعلم انه لما انتهى الامر  
بلغنا التوبة الى جماعة من مشايخنا المعاصرين وعلمائنا المعندين المتبحرين وبعض من تقدمهم

من متأخري السابقين لولا الواضحة في نهج النبوية الشريفة وترتيب مقاصد الملة المنفردة  
ولم يذخر واجهدها في احراز حقائق المسائل الاصولية والفروعية وبارز دقائق الدلائل العقلية  
والعقلية حتى فاقوا على كثير من سبقهم من فاضل العلماء الامامية وقالوا ما لم يروا من الفضايلة  
العلمية والعلمية الا ان شدة حسن ظنهم بمنفذ بهم وبما تضمنهم في تصديقهم في نقلهم و  
دعوا بهم وعدم استقصائهم لكل ما فيهم فيما نحن فيه بخلافها وظلة الاخاطة باظهارها والنحو  
في غايرها وكشف اسرارها واقصائهم في الفضلة عما اشرف اليه متفقا وبديته مفصلا  
بجمعها وافصحت بهم من حيث لا يعلمون الى ان حاولوا ان يروج ما كان لدى من قبلهم كسادا و  
يقبحا ما كان عندهم فاسدا واصلاح ما لم يزل سقيما واجاموا الى عليه الذمور والاعوام  
ريما ولم يقنعوا بذلك حتى ادعوا ان ذلك مذهب جميع القائلين بحجية اخبار الاحاد وانه  
الشهوينة على اختلاف كلامهم في ذلك والذي دعاهم الى ذلك هو انهم لما نظروا الى  
ما تقدم من الفرق بين طريق الخاصة والعامة في الاجماع المحصل بنوا في المنقول ايضا على  
الفرق بين السلكين التفصيل بين الطريقين وجعلوا المنقول بطريق الامامية بمنزلة البحر المير  
بطريق السماع والشاهد عن المعصوم عليه السلام نظر الى ان ناقله ادعى طريق التقليل والالتزام  
القطع بقوله او رايه وهو يخرج على ناقله وعلى غيره مطلقا سواء بلغ حد التواتر ام كان من الاحاديث  
بناء على حجة خبر الواحد في نقل السنة كما هو مبني الخلاف وقالوا ان العبرة بعلم الناقل وقطعه  
لا سماعه ومشاهدته فكما وجب عليه العمل بقول المعصوم في الصورين وبما زل الاجتهاد به  
فكذلك غيره ممن يثق به او يثبت عنده النقل بنوازه ولم يفرقوا بين وجدان الخلف فيما نقل  
عليه الاجماع وعدمه نظر الى ان الخلاف يترك بقول المعصوم ولا يترك قوله بخلافه  
وجعلوا الخلفا المعاصر للناقل والتقدم والمتأخر والكثير والنادر شعرا سواء فيما ذكر الا  
ان يبلغ من الكثرة بحيث يحصل العلم بوجه الناقل والظن به او يضعف ظن صدق واصلته  
بناء على ان الناقل في العمل بخبر الواحد حصول الظن منه فينتفي حجيته مع عدمه او حصول  
الظن بخلافه وربما يمنع ذلك كما قرر في محله وقد يقال انه لا يستدل بالخلف المتأخر ولا المتأخر  
وان كثر مع سبق الاجماع وتخصيله من فتاوى من سلف كما هو الفاعل لا بالتقدم مع حدث  
هجره وانما يستدل به حيث كانت موافقته معتبرة في تحقيقه وكان حصول الكشف بسببه وقد  
شدد والتدبر على من نقله منهم ممن داندتهم ردة الاجماع لكان الخلاف وزعموا انه امتنع

يستقيم على طريقة اهل الخلاف وهو ايضا غير ثابت على الاطلاق بل يخص بما اذا كان الخلاف متنا  
 لتحقيق الاجماع في احد الاعضاء التي تناولها دعوى الانتفاء ولا يستقيم على طريقة الامامية التي  
 لا يعتمدون عليه من حيث هو بل للكشف لغير المتنا في وجوه الخالف ثم انهم مع ذلك كله ربما احتجوا  
 وعلموا بالاجماع المنقول مع عدم اعتماد فافله عليه عند نقله بان عزمي الحكم الى اصحابنا و  
 خالفهم فيه واستشكل وتوقف واما اذا خالفهم في موضع اخر سابقا ولا حقا فهو اولى بذلك  
 ووسعوا الامر في الالفاظ المنقولة في الباب فلم يقتصر واعلموا ما اذا وقع النقل بلفظ الاجماع الك  
 فاذ نقل عن معناه القوي المعنى المصطلح المضرب عندهم بل كفتوا بكل ما دل على الاتفاق نصا او  
 ظاهرا وانما فرقوا بين سائر الالفاظ الباقية على معانيها اللغوية باعتبار ظهور ذلك لفظا على  
 ذلك نفسها او بقرينة المقام او غيره وجعلناها كلفظ الانتفاء والاطيان ونحوها ولفظ  
 عندنا ومنه هنا وعليه القوي ولا خلاف فيه ولا عرض فيه خلافا ونحو ذلك كعد الصدق  
 في المجالس شيئا من دين الامامية بناء على ان المراد به ما سبق في اوائل الفصل الثاني لا كونه  
 مقتضى دينهم وادلتهم التي يجيب عليهم العمل بها كما هو المراد بالبيعة الدمشقية في فقه الامامية  
 والذروا من الشيعة في فقه الامامية ونحوها وكثير عدل المرتضى في الانتفاء شيئا من فقههم  
 او مما لم ينقل عنهم به وان كان فيما اورده في اوله اذ لم يحل على الغالب نحوه وفيما ذكره في تفصيل  
 مسائله غنى عن الاستناد الى ذلك وكدهوى الحلى وغير اجماع المصليين عليه وطعن احد العلماء  
 على الخالف ومسنده بالشد وذا الوجه والترك ونحو ذلك ثم انهم نزلوا الاجماع المتعددة  
 بنقل النقل والتاقل بان نقلت في عصي واحد من الزلة اجابهم متعددة كذلك وفرعوا على  
 هذا اجراء احكام المعارض بينها ونقلتهم المعضد منها بالشهرة المعلومة او غيرها واجروا ذلك  
 بين الاجماع والخبر ايضا وربما رجحوا الاجماع لعلو سنده ومزيد فضل فافله غالباً وسلامته  
 من عوارض الخبر من جهة اللفظ والمعنى والنقل والتاقل وقسموه كالخبر الى الاصنام المتداولة  
 في كتبهم واجروا عليها احكامها الشائعة الدائرة على السننهم هذا محصل ما صرحوا به واستنبط  
 من فحوى كلامهم ولزم من مبني ما هم به واكثره منحرف عن منهج الصواب بلا ريباب وفضل  
 الخطاب في الباب هو ان هو من الاجماع المنقول في كتبنا لا اصحابنا لغير المتين على دخول المعصوم  
 بعينه او ما في حكمه في الجمعين سواء كان النقل بلفظ المنقول الى معناه المصطلح عندهم ام بلفظ  
 الالفاظ وسواء ذكر في مقام الاجماع او نقل الاقوال انما يكون خجراً على غير التاقل ومعتبر في

فصل في بيان ما  
 في كتابنا من  
 من فقهنا

فصل في بيان ما  
 في كتابنا من  
 من فقهنا

كتاب في المنطق  
كتاب في المنطق

حقه باعتبار نقل السبب لكاشف عن قول المعصوم وعن دليل قطعي ومطلوب الدليل الظاهر  
به وحصول الاكتشاف للنقول اليه والمتمسك بعد البناء على قبوله لا باعتبار ما انكشف للنقل  
منه فهما مقامان الأول مجتبه باعتبار الأول وهي مبتنية بثبوتنا وإثباتنا على مقلد ما لا  
دلالة للفظ على السبب هذه لا بد من اعتبارها في ثبوت الحجج وهي متحققة ظاهر في اللفاظ  
المداولة العبرة عندهم ما لم يصرف عنها صارف وقد يشبه الأمر حيث وقع النقل بلفظ  
الاجماع في مقام الاحتجاج ومن العلوم ان بناء الاحتجاج به ليس على الكشف للمنادول عند جما  
العصفية ولا على الوجه الثاني عشر الذي نوجده في الاحكام الشرعية فعلى غاية التذرع  
مع انه فرض ثبوته واقفا وبناء الناقل عليه كاف بنفسه في الحججة فالاستنباط به غير واضح  
في المطلوب بلادية فاذا لم يكن مبتنيا على احد الامرين ولا على العلم بقول المعصوم بعينه  
او ما حكمه مع قطع النظر عن الاتفاق كطرفين ابتداء على سائر الاستنباط المقررة واطهرها  
غالب عند الاطلاق وعدم القرينة الخاصة ولا العامة هو حصول الاتفاق من الجميع على  
نفس الحكم ومعرفة ذلك على سبيل القطع والاجتهاد والنظر العبر الغير البالغ الى هذا الحد  
لذلك صرح جماعة منهم باتحاد معناه عند الفريقين وجعلوه مقابلا للشهرة وكثيرا ما  
يصفونها عند سماعها والمبالغة في شأنها بانها كادت تكون جماعا وان لم تكن جماعا  
ونحو ذلك وربما قالوا انه ان كان هذا مراد فلان او كان كتابة الفلاني مناخر في التصنيف  
او ثبت نقل كذا عنه فالمسئلة لجماعية واذا الوحطت لقرائن الخارجة واحوال النقل  
وخصائص المسئلة فربما يتعين قصد ذلك وربما يتعين قصد خلافة وقد يشبه الامر في  
بما هو المتيقن والحاصل انه حيث دل اللفظ ولو بمعونة القرائن على تحقق الاتفاق العبر نصا  
او ظهرا كان معتبرا والا فلا الثانية مجتبه نقل السبب المذكور وجواز التعويل عليه وذلك  
لان ليس لا كفل فتاوى العلماء الى مقلديهم الجاهلين بها وحكاية الاقوال والعبارة  
الدالة عليها لمن لم يقف عليها ورواية ما احدث عليه الاخبار وغير من النجس الذي كلام  
المعصوم ونحوه من نفس الاسئلة التي يعرف منها اجوبته والاقوال والافعال التي يعرف منها  
تصديده وغيرها مما يتعلق بها او غيره لمن يعمل بها وكفل الشهرة واتفاق جماعة من سائر اولي  
الاراء والمذاهب ابواب الفنون وغير ذلك مما يتعلق به النقل على جعله التفصيل والاجمال قد  
جرت طريقة السلف الخلف من جميع الفرق في القول والعمل على قول اخبار الاتحاد في كل ذلك

وعلم اعتبار التواتر ولا ذكر العبارات على التفصيل وهذا ظاهر لمن راجع كتب العلماء ولعن  
النظر في طريقهم وطريق غيرهم حتى أنهم كتبوا ما ينقلون شيئا مما ذكر معتدين على نقل غيرهم من  
دون نصريح بالنقل عنه والاستناد اليه نظر الى الوثوق به وان لم يحصل العلم بخبره ولا  
يفرقون في ذلك بين ما يتعلق بالشخصيات وغيره ولا يعتبرون التواتر ولا ذكر العبارات فصلا  
في شيء من ذلك فلا يعتبر ايضا ما يخفى فيه الاشتراك الجمعي كونه نقل قول غير معلوم عن غير معصوم و  
حصول الوثوق بالتأخر كما هو المفروض ليس شيء من ذلك بهذا الاعتبار من الاصول حتى يوم  
عدم بثونه بخبر الواحد مع ان هذا الوهم فاسد من اصله كما فرغ في الاصل ولا من الاموال المجردة  
التي لم يعرف الا اعتمادها على خبر الواحد في زمان النبي صلى الله عليه وآله والتابعين ولا تمايزا لخصا  
معرفة بعض دون بعض مع ان هذا لا يمنع من التعويل على نقل العارف به لما ذكر ويدل عليه  
مع ذلك ما دل على حجة خبر الثقة للعدل بقول مطلق وما اقتضى كفاية الظن فيما لا بد من معرفته  
ولا طريق اليه غير غالب الا من المعلوم شدة الحاجة الى معرفة اقوال علماء الخاصة والعامة  
واراد ما تروى في القرون لفوائدها لا يحصى منها كتميز الجمع عليه من الاخبار والاقوال من غير  
والشهور من الساذج والمعول به ولو في الجملة من المروك بالكلية والموافق للعامة او اكثرهم  
الخالف لهم والثقة والاثق والاورع ممن لم يكن كذلك ومعرفة اللغات وشواهد المناقشة  
والنظم وقواعد العربية التي عليها مبني استنباط الاحكام وسائر المطالب الشرعية من الكتاب  
والسنة ومداوم معرفة ما تقتضيه الاقارب والوصايا وما وافق العقول والافعال المعروفة و  
غير ذلك مما لا يخفى على الناظر ولا طريق الى الشبهة من جميع ذلك خالبا سوى النقل الغير الجيد  
للعلم والرجوع الى ما وجد في الكتب التي عليها اما القصص وسائر الطرق الظنية فيلزم جواز  
العمل بها والاعتماد عليها فيما ذكر كما جاز العمل والتمسك والاجتهاد باخبار الاحاد المروية عن  
الشيخ وعترته عليهم السلام في نفس الاحكام وان كانت الوسائط متكررة وكان من علل الطبقة  
الاولى بروى كلام غير المعصوم وكان الغيب فيهم الوقوف والتحرر من الكذب والوضع وان لم  
يجمعه العلم والفضل والورع وكما جاز عمل المقلدين وبناء احكامهم على ما ينقله احد الثقات  
ولو بوسائط من مجتهديهم وعلمائهم فان لم يكن ما نحن فيه اولي من جميع ذلك بالاعتماد عليه  
فيما ذكرنا فليس دني قطعا ولم يوجد فيه ما يخرج به عن الاصل الذي قرئناه وعلى هذا الاثر  
بين نقل واحد من ثقات العلماء لعبارتنا الاصحاب وغيرهم الصادقة بطريق الشافعية و

والكاملة والكتابة مفصلاً ونقلنا وبيهم السنفاد منها مجلاً ونقل اجماعهم الذي يرجع الى  
ذلك باعتبار ما توقف عليه منها وقف هو عليه بما ذكر لا ما اعتقد بالحديث الشتر ليدبه  
وبين غيره وذلك لان هذه كلها متساوية في كونها نقل لقول غير معصوم وفي حصول الظن  
منها من يحمل اطلاع الناقل فيها على ما لم يطبع هو عليه فتساوى في جواز القول عليها وان  
اختلف فيه قوة وضعفا باختلافها في كون النقل باللفظ والمعنى وعلى وجه التفصيل  
الاجمال وفي العلم بكون دلالة كلام المنقول عنه على ما فهم منه بطريق الضيق الظهور  
وعدمه وهذا الاختلاف ثابت في نظائرهما متسابقاً أيضاً ولا يوجب فيها في اصل الاعتماد  
الشرك بينهما بالنسبة الى شيء منها كما هو ظاهر الثالثة حصول استكشافنا بحجة العبر من  
من ذلك السبب وجهه ما اشرنا اليه سابقاً من ان السبب للمنقول بعد حجته والقول عليه  
وقوله صاناً كالحصل فيستكشف من هذا ما يستكشف من ذلك وان كان معدوداً من دلالة  
الظنية باعتبار ظنية اصله فيدفع الى ان يلاحظ ويراعى حال الناقل حين نقله من جهة  
زمانه وزمان نقله وحفظه وضبطه وثبته في النقل وبضاعته في العلم وبلغ نظره و  
اطلاعه على الكتب والاقوال وتبعه لها واستقصائه لما شذ وتشت منها ووصول الى  
رموز العبارات ودقائقها فلا يعرف قول المتأخر بنقل المتقدم عليه حين نقله للاجماع  
ولا قول من كتابه غريب الوجوه والنقل عنه فاذا الوقوع بنقل من يدينه تتبع ما هو المتداول  
المعروف وعلى هذا القياس فيؤخذ اذ من الذي يعول عليه بما يعلم او يستظهر من شأن الناقل  
فيما اشرنا اليه فلا يثبت ان ادر ليس بالفاضل ولا المحقق الكركي بالشهيدين ولا الفاضل  
الحراساني بالفاضل الاصبها في الشهير بالهندي في هذا النوال حال غيرهم بحسب ما عرف من  
احوالهم وكتبهم وقد صرح الفاضل الاحصائي منهم في رسالة كاشفة الحال عن احوال المتأخرين  
بانه يكفي في معرفة الاجماع الرجوع الى الكتب الفقهية التي صنعتها الاصحاب لا يحتاج استقصاء  
مجوعها لان شذائدها وكثرتها بل الواجب الاطلاع على المتداول والمعروف دون ما شذ منها و  
ندرو صرح ايضاً بانه يحصل للجهل تحقيق اجماعهم بتجميع حصوله بكثرة البحث والتفتيش في  
مصنفاتهم والاطلاع على فتاويهم واقوالهم حتى يغلب على ظنه انه لم يشذ منها الا القليل  
النادر فيجد جميعها منطوقة على حكم فانه يحرم به ويأخذ عنهم ولا يحتاج الى البحث عن كيفية  
ماخذهم ومن يتبع كلام غيره من العلماء وجد المعظم على هذه الطريقة او ما دونها وان تفاوتوا

هذا هو الوجه الذي  
يؤيد به الاستدلال  
بالاجماع في  
الاعتقاد بالحق  
فيما لا يثبت  
بالدليل

هذا هو الوجه الذي  
يؤيد به الاستدلال  
بالاجماع في  
الاعتقاد بالحق  
فيما لا يثبت  
بالدليل

في ذلك شدة وضعا وقد تقدم عن الشيخ وغيره في مواضع شتى ما يشهد بذلك ويعبر عنه بلا  
خفاء فلا يستكشف من تقدم للاجماع أكثر مما ذكره الباري ولا حظا بضمائنا وضع الكتاب المنقول  
فرب كتاب لغير متبع مبيح على مزبذباته والتدقيق ورب كتاب لمن تبع مبيح على التساهل وله  
المتبع وكذلك في مقام النقل من جهة وقوع ما عبر عنه بلفظ الاجماع في مقام حكاية الاقوال  
او الاجماع فان الاولى بالاعتماد بناء على ما قلناه وبيننا عليه من الثاني كما ياتي وقد اشترنا اليه  
ايضا سابقا وكذا حال لفظه بحسب لفظ دلالة على السبب خفاؤها وحال ما يدل عليه من  
جهة متعلقة المنسب اليه لاختلاف الاسباب في الحكم كما مضى واذا استنبه الامر والنسب اليه  
بين جملة مما بيننا اخذ بادناها ولا يخطئ فليعط النظر في كل مما ذكره حقه ولا يبعد مقتضا  
وحدوتم ليحظ مع جميع ذلك ما يتمكن من معرفته من الاقوال على وجه العلم واليقين اذ  
معنى لا اعتبارا بالمنقول على سبيل الاجمال دون العلوم على التخصيص بالوجدان والترك  
القطوع به لما عرف بالظن والاحتساب ولو كان ذلك المنقول المظنون معلوما لاكتفى به في  
الاستكشاف فحينئذ لا يكون كذلك وليحظ ايضا سائر ما لدخل في الاستكشاف بحسب  
ما يعتمد عليه من تلك الاسباب سواء كان من الاقوال المتقدمة على النقل او المناقشة عنه  
او من غيرها فوسواء عرف بالطرف القطعية او الظنية للوقف الاستكشاف المضرب للاجماع  
واستفراغ الوضع على جميع ذلك والكل من باب احد وبما يستغنى المتبع بمتبعه ومراعاته  
لما ذكرنا عن الرجوع الى كلام ناقل الاجماع وذلك اذ استظهر انه قد وصل ويصل الى ما وصل  
اليه وربما زاد عليه باعتبار بعض الامور المحوطة في شأنه وربما عرفنا به بقية اخضر الناظر  
بمعرفته فليس شيئا يعتد به ويختلف الحال بسببه فعليه ان يستفرغ وسعه ويتبع نظره وتبعه  
سواء ما خرج عن التناول ام عاصره وسواء ادق فكره الى الموافقة له او المخالفة كما هو الشأن في معرفة  
سائر الادلة وغيرها مما له دخل بالمسئلة التي يجادل معرفتها فليدلل العلم بالاجماع والخلاف وما  
يتوقف عليه من الاقوال الا كاحد مما فالوجه للرجوع الى النقل هو مظنة وصول الناقل الى ما له  
يصل اليه واحتمال ذلك من جهة السبب فيعتمد عليه في هذا المقادير الذي يحتمل مزبذباته بحسب  
ما استظهر من حاله ونقله خاصة ويصلح كلامه فيما عداه للتأييد مع الموافقة لكشفه عن  
توافق النسخ وتقوية لاصابة النظر فاذا لوحظ جميع ما ذكرنا من الاقوال الاستفادة من النقل و  
المعلومية بالمتبع وعرفنا ما افقوا والخالفنا تفوق ظنهم من المظنون منه كالمعلوم لثبوت حججه

والتمسك

باب كيف يشترط في النقل  
المتفق ما يفيده

باب كيف يشترط في النقل  
المتفق ما يفيده

بالدليل العلمي ولو بوسائط ثم لينظر ان حصل من ذلك اتفاق كاشف عن قول المعصوم أو أطلق  
 الدليل باحدا الوجهين الصريح كان تجزئية حيث كان متوقفا على النقل الغير الوجهين العلم بالسبب  
 أو كاشفا عن غير الدليل الفاطم والافلا وإذا انعقد النقل بان نقل الاجماع اثنان أو واحد في  
 أكثر من موضع فان توافق الجميع لوحظ كل مع علم على ما فصل واخذ بالحاصل وان تخالف  
 لوحظ في جميع ما ذكر واخذ في الاختلاف فيه النقل بالاربع بحسب حال الناقل وزمانه وجود  
 المعاضد وعدمه ثم ليعل بما هو المتحصل ويحكم على تقدير حجته بانه دليل واحد وان انعقد  
 فيه النقل التوافق والناقل وليس ما ذكرناه مخصوصا بنقل الاجماع النظم لنقل الاقوال  
 اجمالا بل يجري في نقلها تفصيلا ايضا وكذلك في نقل سائر الاشياء التي يمتنع عليها معرفة الاحكام  
 والحكم فيها اذا وجد المنقول موافقا لما وجدوا مخالفا مشتركا بين الجميع كما هو ظاهر وبما يحكم  
 بنعقد الدليل فيما نحن فيه من جهة استكشاف تحققة بطرف متعدده تمام وهذا امر خارج  
 لا يخفى على من تدبر وفلا سببان بما بيناه وجه ما حوت عليه طريقة معظم الاصحاب من عدم  
 الاستدلال بالاجماع المنقول على وجه الاعتماد والاستقلال لانادار ورده غالبا ولا سيما  
 اذا صدر من المعاصر ونحوه بعدم الثبوت وبانه تجزئ على من علمه او بانه ممنوع في موضع الخلاف  
 وان كان الخلاف منقولا ايضا من طريق الاتحاد وذلك لانه اذا كان المناط ما قلنا لم يكن في  
 الرجوع اليه فائدة بعينه غالبا لان السائل الاجماعية التي اعترضها شبهة الخلاف ولا  
 في الخلافية التي انتشرت فيها الاقوال واشتهر الاختلاف ولا في الفروع التي لم يتعرض لها الا  
 قليل من الاصحاب لا فيما اتفق فيها نقل الاجماع من لا يعتمد بنقله لمعاصرته او خصوصاً ما هو غير ذلك  
 مما ياتي بيانه فلا يستعمل له جدوى ولا في ناد من المسائل بالنسبة الى قليل من العلماء ونحو  
 النقلة الا فاضل المعاصر ايضا في عدم حجته باعتبار الثاني وهو ما انكشف للناقل من السبب  
 بادعائه والكلام فيه انما هو فيما اذا ظهر من كلامه او بان من اعتقاده ادعاء ذلك والقطع به و  
 هذا اما النص يحربه او لتعبير بالاجماع فاصداً معناه المصطلح عند الامامية باحد وجوه  
 النقل او استناده الى اتفاق الاصحاب او غيرهم من المخالفين ايضا في مقام الحاجة وهو من لا  
 يعتمد عليه بنفسه ولا اعتقاده الملائمة بين الامرين وحصول العلم لتأيد ذلك من نص يحرمها  
 في الاصول او غيره اما اذا لم يظهر من كلامه ولا من اعتقاده ذلك لاستثناء ما ذكره فلا شبهة  
 من عدم حجته بهذا الاعتبار واولى منه ما اذا ظهر خلافه كما اذا اقتصر على دعوى الاتفاق في

مركب في العلم

غير مفهم اقامة التجربة وصرح بمنع الملازمة المذكورة او نقل الاتفاق على حكم تصريحا ولو تجاوتها  
 كما سبق من العلامة ووجد في كلام غيره ايضا ومجيبين ليحيى بذلك ويخرج مما نحن فيه بل من الاجماع  
 المنقول ما اذا علمنا ادعاءه للاجماع على ما لا يدخل له في الكشف ظاهرا ولم يعلم هو مع ذلك ثبوته  
 وان ثبت لغيره في الكشف ممن أن يتجسس به وذلك كما اذا علمه على كون مراد فلان مثلاً من العلماء  
 المعروفين كذا او ثبوت عدو له عن كذا الى كذا وكون كتابه فلان متأخر في التذييف عن كتابه الاخر  
 او نحو ذلك مما يظهر منه البناء على ما لخصته بحجة الاتفاق الواضح من الشاهد اعيان واكثرهم  
 المتقرضين للحكم او كثير منهم فان احتمال كون الكشف معلفا على ما ذكرنا وحاصلا بدونه بعيد جدا  
 مع ان تعليقه يقضي عدم ثبوته عنده فلا عبرة وان ظهر لنا ثبوت المعلق عليه ما والاستغناء عنه  
 باتفاق غيره لمردفية لسبب من علو على فواء او شد وذه على انه متى ابنى توقف على ذلك ليحصل  
 تحققة ايضا لاحتمال وجوب نظاره في الكتب والفناوى التي تعد رصبتها وحصرها والعلم بها كما  
 لا يخفى فالكلام انما هو فيما اذا ظهر من التاقل ادعاء الكشف المطلق الغير المعلق على شيء اصلا ويعبر  
 ان يكون ذلك لاستناده الى تحقيق احد الاسباب المتقدمة الغير المقضية لدخول المعصوبه  
 او ما في حكمه في الجمع فان عبرنا يقضي دخوله فيهم فلا تجلو ما ان يحمل كون ذلك باعتبار  
 حصول الكشف للتاقل باحد الوجوه التي لا تقتضي العلم بقوله بعينه او ما في حكمه على نحو ما مر محله  
 فتحكم ما ياتي فيها اذا ظهر منه ذلك لانه مع تعدد الاحتمال ان ولسا وبها يؤخذ بادانها واما  
 ان يعلم او يستظهر ان ذلك باعتبار دعوى الاطلاع على قوله بعينه ونحو او فعله كذلك فهذا  
 ينبغي ان يخرج كما سبق فيما نحن فيه ايضا لان حكمه ان احتمل في حق الفناء والتماع ولو بالوجه  
 الثاني عشر بناء على جواز تضديق مدعيه وفعل بذلك في باب السنة والخبر وكان تجتمع ملالة  
 نافله بهذا الاعتبار لكونه من صحاح الاخبار اذ لا يضر فيها التصريح بالتماع والشاهد بل  
 يكفي احتمال كون ذلك منشاء الاخبار فيحكم به نظر الى كونه الظاهر من دوائر الدول الاخبار  
 وهذا هو الذي ينبغي عليه الاحتمال غيرهم قولا وعملا في الاصول والفروع وكتبنا لاحاطة بذلك  
 عليه ظواهر الاخبار وان لم يحمل ذلك دخل في الاخبار والمرسلة المتعلقة بالسموعات والشاهد  
 من دون سماع من روي عنه ولا مشاهدة لما صدر منه فكان كالا يوجد في كتب علماء الخاصة  
 والعامه من نسبة بعض المذاهب لبعض ائمة عليهم السلام خصوصا او عموما في ضمن النقل عن جميع  
 الصحابة والتابعين واهل بلد فيه احدهم حيث لو تكن قرينة على قصد من عداهم خاصة فخر

بما لا يخفى على من  
تأمل في كلامه  
في الأصول

في الأصول  
بما لا يخفى على من  
تأمل في كلامه

عليه حكم ما قرئ في الاخبار وطرقها وما ورد فيها واه العامة عن علي عليه السلام حيث كان الناقل  
منهم لا نقل سائر الاقوال وان كان ظاهر العبارة يقتضي دعوى القطع في الجميع عول عليه في  
نقل احوال غير لائمه عليهم السلام وهذا مما لا اري تبا فيه للاصحاب من بعد بقوله ولا غيرهم  
من لم يعمل بالاخبار والمصلحة وجه الفرق هو انه يغفر في معرفة قول من ليس قوله حجة من الا  
يعتبر في معرفة قوله حجة وذلك ان الاول ما ان يرجع اليه حصول الظن منه فيما يكفي فيه الظن  
بقول مطم كالتأني والجرح والتعديل وعلا ما في الفسلة ونحوها او لجعله طريقا مع باينهم  
معه من الاقوال المتعاضدة وغيرها الى تحصيل شهرة مرجحة واجماع كاشفة عن الحجة بالطرق  
المفردة واز ذلك من قول من قوله حجة مستقلة منفردة ككتاب الله سبحانه وبه يعرف ما يرد  
من الله تعالى بالوحي الالهام وجميع ما اتى به الرسل والانبياء والملئكة الكرام عليهم السلام  
وهو الطريق الى اخبار السماء والارض والمبدء والمعاد وسائر العلوم والمعارف والاحكام و  
مع ذلك فالاول اما معلوم بالمشاهدة بعبادات واضحه وموجوه في كتب شواثرة او مشهورة منذ  
وليسهل عند الاحتياج معرفة ما وقع في بعض نسخها من التحريف والتغيير يادى نظريسيرو الثاني  
مخالف له في جميع ذلك كما هو ظاهر فكان حصول العلم به متعذرا غالبا او معتبرا ولا يتوافق فيه  
الاواة الا نادرا ولذلك لم يتسارع فيه بالاعتماد على مجرد النقل العدل وان كان بطريق مرسل  
بخلاف الاول وقد وقع نظري ذلك في الشهادات والافاير ايضا فاعتبر في بعضها من البينين و  
التفصيل ما لم يعتبر في اخرى فليس هذا بامر منكرا اصلا واما ما صدر من جملة من الاقوال من  
الاعتماد على مراسيل الصدوق في الفقيه وغيره فادوا ما صدر من غيرهم من لا يعتمد عليه من  
الاعتماد عليها دائما او كثيرا ولا سيما اذا كان الارسال بلفظ قال الصادق عليه السلام مثلاً او  
نحوه لا روى عنه وشبهة فالاول يفتى على المسامحة في الاسناد لا حيث يوجد دليل اخر على  
الحكم منه في حجة بدونها كما اشرفنا اليه سابقا ولذا لم يعيدوا بها غالباً والثاني على العقلة و  
البحالة كما بين في محله مفصلاً على ان الارسال بلفظ قال فضلاً عن روى ونقل مع عدم  
العلم بصدور القول من المروي اليه شائع منذ اول بين الاصحاب غيرهم في نقل الاخبار  
والاقوال في الاحكام الشرعية وغيرها وبه يضعف حمل الاطلاق المزبور على دعوى القطع  
ولا سيما فيما الغالب فيه عدم حصوله كالأخبار وما اذا كان الارسال بلفظ روى ونقل  
وشبهها ولذلك صرح في كتبنا الخاصة والعامة بان قبول كلامهم وبعضهم لبعض المراسيل او

كلها باعتبار حصول العلم والظن بان المرسل لا يرسل الا عن ثقة بناء على اعتبار الوفاة لالعله  
 بصدق الخبر لا بد من هنا يظهر وجه ما اشرفنا اليه سابقا في الاجماع المحصل في الوجه الاول من  
 تعدد العلم بكثير من الاقوال التي لم يفي معرفتها النقل بالاجماع المتفق عليه وقد بينا وجودها في  
 لذلك ايضا اذا عرفت ذلك فلنرجع الى الكلام فيما هو موضع الكلام وهو ان لا يظهر من التأمل  
 دعوى العلم بقول المعصوم بعينه او ما في حكمه وظهر منه دعوى لكشف باحد الوجوه الغير  
 الموجبة لذلك وهذا هو الذي ذكرناه في حق نفسه لا غير الدليل عليه ان التأمل فلاخذ  
 ذلك من مقدمتين عليهما مبنى كشف واجتاج الاول ان الحكم قد تحقق فيه اتفاق العلماء او علماء  
 العصر وعلماء منهم جماعة مجهولو النسب ونحو ذلك مما علم مما سبق وهذا وجدانية مستندة  
 الى امور حسية واخرى حدسية فيصدق تأملها مع وثاقه باعتبار الاول ويعول على خبره  
 المستند اليها كما مر على قطع الناشئ من حدسه الذي هو حكم عقلي ينبغي ان يعبر عنها في حق نفسه  
 لا غير وما يعبر في حق غيره ايضا اذا لم يتعلو بقول المعصوم لانه يتسامح في نقل قول غير المعصوم  
 بما لا يتسامح في نقل قوله كما سبق والثانية ان كل ما كان كذلك فهو قول المعصوم او دايه او مفضي  
 الدليل القاطع والمعتبر طلقا او الحكم الظاهري الذي هو مناط التكليف وهذه من المسائل  
 الاصولية والمطالبة النظرية التي يجرى كل فقيه ان يستخرج فيها وسعه ويطبق رايه ونظره  
 ولا يجوز ان يلد فيها غيره ولا يتامع كونها معتبرة الاراء ومختلفة الآراء فلو وافق راي راي  
 الناظر للاجماع كان ذلك من باب توافيق الراي على سبيل الاتفاق لان بابا التقليد المنوع منه  
 بلا ريبه وخلاف ومن ثم عول فيها كل منهم في الاصول على ما ادلى له نظره وبنوا في الفروع المستلزم  
 بالاجماع المحصل على ذلك كما هو طريقهم في سائر المسائل والمطالب اذا لم يجز للفقيه في هذه  
 المقدمة ان يعتقد غيره ويعول على قوله لم يجز له ذلك ايضا في النتيجة المأخوذة منها والعدو  
 من جزئياتها ويجري فيها من الحكم بالصواب الخطا ما يجري فيها بل اتفاقا واسلا متبعا في الحكم  
 وتوافقها فيه ضرورة ولذلك لو قال الراوي في اثبات فورية شيء ان النبي صلى الله عليه واله  
 امر به وامره للفور لا نه حكم اجتهادي فلا يعتمد على حكمه بفورية ذلك الشيء ايضا لوقفه عليه  
 الا اذا اختلفت ايضا بمصادفة الامر لوضع او قرينة لفظية او حالية مقتضين للفورية فيعتمد  
 عليه فيها ايضا لما ذكره لذلك صرح الشيخ وغيره كما سبق مكررا بان الراوي للعام اذا حمل  
 على بعض ما تناوله والراوي للجهل اذا صغر الى حد وجهيه واحتمل ان ذلك بطريق الاستدلال

بيان ان العلم  
 بالاجماع لا يقتضي  
 العلم بالجميع

بيان ان العلم  
 بالاجماع لا يقتضي  
 العلم بالجميع

بيان ان العلم  
 بالاجماع لا يقتضي  
 العلم بالجميع

بيان ان العلم  
 بالاجماع لا يقتضي  
 العلم بالجميع

او علم ذلك لم يعبد عليه واذا ادعى انه علم ذلك ضرورة من قصد النبوة صلى الله عليه واله فالأقوى  
عندهم ايضا عدم اعتباره لانه لو عرف قصده لرآه وازال عن نفسه ايها المخالفة في ظاهر  
العيون وقد صرح المرتضى ايضا بما يقرب من ذلك بناء على القول بحجة خبل الواحد وهو يشهد  
بما ظننا كما لا يخفى ونقله شارح منتهى الاصول عن جهود الفقهاء والمكلمين ايضا وحكي السبل  
الخفي في شرح المفاتيح الخازني عن الشافعي والى الحسن الكرخي وجهه العامة ايضا ترجيح العمل  
بظاهر الحديث وقال وان كان نصا فالمشهور وجوب العمل به لانه لا وجه لخالفيه الاطلاع المأثور  
على التامع ولعل الشافعي عنده لا يكون ناسخا عنه غيره فلا يترك النص لا محمل وصريح المرتضى  
والشيخ وغيرهما بانه يقبل نقل الصحابي في النسخ الاجتار المميز للتامع من المنسوخ بناء على حجة  
الاجزاء الاحاد ولا يقبل قوله ان كذا نسخ بكذا وان كذا قد نسخ كذا الاول نقل وحكاية لما ليس  
فيه والثاني قول حكما بما يمكن الاستنباط فيه قال المرتضى واذا لم يخرج عند كل الرجوع في المذهب  
الى قوله حتى يثبت صحتها فكذلك في هذا الباب انتهى ونقله ايضا عند نقل عبارات الاصل  
نظائر من هذا الباب لو قال الفقيه ان هذا الحكم مما اتفق عليه بمجتهد والعصر وكل ما هو كذلك  
فهو حق على راي الشيخ او على راي العامة فالحكم حق كان باطلا بل انما يكون حقا على احد الرأيين  
خاصة من لم يحكم بغير ذلك بنى على راي نفسه لا على تقليد غيره وهو ظاهر ويجري نحوه في  
سائر المسائل والمفاد ما نتج من النسخ في الاجماع المتقوله ايضا ذلك بل هو راي بمن الاجماع  
المحصل كما لا يخفى على محصيل المعنى والنظر واثم وقائهما وهو كما للفضل للاول توقف على تمهيد  
مقدمة وهي ان الادلة التي يستنبط منها الاحكام وتوصل اليها ايضا لا قرينة ولو بضمائم غير  
مختصة عند جميع فرق المسلمين على اختلافهم في عدد ما وشروطها في امور منها الكتاب وهو  
كلام الله وقوله المعروف للمعلوم بالتواتر ولا كلام في حجة لكونه معلوم الصدق وكاشفا عما  
عند الله وهو الحق الثابت الموافق لما اقتضته حجتها الحسن النجاشية العظيمة ومنها السنة  
وهي قول رسول الله صلى الله عليه وسلم السموع النسيم الى الامر والامر والامر غيرهما مما يختص عند هم باللفظ و  
فعله وتقريره ومثله عند الامامية قول الامام وفضله وتقريره اما لكون ذلك لما ثبت على التواتر  
او لاستقلاله بالحجة كما مر في اوائل الرسالة ولو عبر بالعصوة وقصد المعصوم في التبليغ او في  
غيره ايضا لصح على جميع المذاهب بلحج بوقوله كتابيه وما يفيض عن قوله اذا نقل بالعنف ولا خلاف  
عند جميع الفرق في حجة الاول ولا عند الامامية في حجة الثاني مع عدم صدوره على وجه

الحديث في المتن

مقتضى ما في المتن

هذا الحديث في المتن

القية الكون كل منهما معلوم الصدق والقبح وكما شفاعتهما في الضمير والاعتقاد وهو الحق الثابت  
 الموافق لما عند الله سبحانه وقد علمت شأنه وبلغى بالسنة شرع من قبلنا مما لم يعلم النسخ بناء على  
 محجة عليهما ومنها الاجماع وما الحق به ولا كلام عند العظمى في حجة نفسه ويختلف وجهها  
 باختلاف صورة وطرق ومرجعه الى السنة النبوية او الامامية او العقل الحاكم بوجه واحد  
 الادلة على الحكم وهو الغالب في المعتمد والمنداول عندنا من وجوهه ومنها دليل العقل باقسامه  
 وقد اختلفت المذاهب فيه باختلافها ولا كلام في ان كل ما يدركه العقل سواء حكم به مطم او مقينا  
 بعدم معارضه رافع لمن النقل وسواء ادركه مستقلا او منضما مع السمع تجزئ على مدركه  
 الفاطم به اذا كان من اهله لكونه كاشفا عند حين قطعه عن الحق الثابت في نفس الامر وانما حمل  
 الخطا عند غيره وعند نفسه في قولنا خرو وبما ثبت ايضا على وجه القطع والنجس فيظهر كون  
 الاول جهلا مركبا لاعلماء وقد يحمل ذلك في الثاني ايضا ولما كان الطريق الى معرفة التكليف  
 ابتداء ليس الا العقل بطريق الضمير او النظر وبه يعرف حجة السمع وحقيقته ويدرك  
 حقيقته فلا معنى لطلب الدليل على حجته اصلا مع ان الادلة عليها كثيرة جدا ومنها الاستصحاب  
 وحجته ثابتة بالعقل او بالشرع او كليهما وهو من الادلة المتخلف فيها ومنها القياس باقسامه  
 وما الحق به وقد اختلف مذاهبهم فيه باختلافها ومنها مذهب القضاة في الغل المعصوم  
 وقد تقدم عن بعض الجمهور القول بحجته وجعله من الادلة بالنسبة الى غير القضاة وانفق  
 الامامية وجمهور الخالفين على خلافه وفلحق بالاجماع جماعة من الفريقين على حجة  
 علي صحابي اخر مع ان من المعلوم اختلاف القضاة في الادراك والسمع وان مبنيهم  
 او كثير منهم في مسائل دينهم على اليقين والقطع وقد منعوا باجماعهم من حجة مذاهبهم على  
 امثالهم ومشاركتهم في القضاة يقول مطلقا واحتجوا على عدم حجتها على غيرهم بامور منها انه  
 يحمل في حقهم الخطا والغلط والتسوية ومنها ان حجته تقتضي حوازل التقليد بل وجوبه مع إمكان  
 الاجتهاد وهو جائز بالاتقان واحتج القائل بحجتها بحديثي صحابي كالصوم ونحوه وقد جعلها  
 من الادلة وخرج العمل بها من التقليد بهذا الاعتبار لادخالها في الاخبار وهو وان كان اسدا  
 من وجوه شتى مما لزوم كون قائلها بالجهل من ادلة بالنسبة الى مقلديه هو كونهم مجتهدين  
 بهذا الاعتبار الا الله مع ذلك لا ينافي ما قلنا بل يؤيده كما لا يخفى ومنها الالهام بالنسبة الى  
 غير المعصوم ولم يذكره الامامية اصلا وعزى بعض العامة الى جمهورهم ان ليس بحجة ونقل الخلاف

فيه عن بعض الصوفية وقال ان بعضهم جعله حجة على نفس الله خاصة اذا رويها الفارسيه فضا  
 انكر حجة جمهورهم كيف يثبتها الامامية ثم انه قد اطن جميع الفرق على ان دليل العقل واليه  
 انما تكون حجة على مدركها خاصة ولذلك لا يمتنع على المتأخر وغيره مع شدة اختلاف الناس في  
 الادراك ومباديه كاختلافهم في الاحساس بسائر الحواس ومعلقاته وانفقوا ايضا على ان الكفا  
 كله كما هو من هذا العظم ومغظمه متواتر وهو الطريق اليه بالنسبة الى من لم يسمع من النبي ولا  
 الامام وعلى ان السنة تعلم بالسمع والشاهد والتواتر وما في حكمه في اعادة العلم واختلفوا  
 في المنقول منها من طريق الاحاد ومعظم الفرق على حجة وهو الحق النبي باعتبار الاخبار ورواها  
 بالخير والحديث والترواية وقد يفرق بين هذه الالفاظ بما لا جدوى في ذكره هنا فالتمسية  
 بها بالتواتر وغيره انما هي باعتبار الطريق الى الدليل لا باعتبار نفسه فحجتها كونها حاكية  
 للدليل وكون الدليل محكما بها لا لانفسها فاذا تعلقت بما ليس بدليل لم تكن من الادلة الشرعية  
 المستبقة منها الاحكام الدينية وان عول عليها فيما يتعلق بها وبغيرها لمقاصد اخرى فذلك الحق  
 جميع فرق المسلمين بل مسائر طوائف المليين على انه ليس من الادلة الشرعية والجميع الشرعية لعرفه  
 الاحكام الالهية ما يخلج في ضماير احاد الثقات والعلماء وتحكم به عقولهم ونقطع به وان حجة  
 عليهم الاعتقاد به والعمل به فضا كما وجب نحوه ايضا على سائر الناس الا انه ليس حجة على غيرهم بل  
 فائدة مقصورة على انفسهم وعلى مقدريهم حيث وجب عليهم عليهم ولقد نادى المصنفون  
 منهم بذلك في كتبهم باعلى اصواتهم واسمعوه من اصفي البهائم ونظر في مصنفاتهم وضرر ذلك العقل  
 تشهد بذلك ان يمنع على الله سبحانه ان يجعل احكامه وتكاليفه البتنية على الحكم الباقية الباهرة  
 والصالح الخفية والظاهرة منوطا بعقائد الناس واهوائهم مع عدم عصمتهم وشدة اختلافهم  
 واضطراب ارائهم والنباس جاهلهم وفاسقهم وبليلهم بفالمهم وعاد لهم ليلهم كون بطلهم  
 اكثرهم لا يتحصى من مصيدهم واسخا الناس في الوضع في طلبهم شرافا وغربا للوقوف على افعالهم  
 ومطالبهم واستقصاء مذهبهم مع بيان اغراضهم ودواعيهم وخفاء اسرارهم وخوافهم بطلهم  
 دائما الى اخر ازمته تكاليفهم مع اختلافهم ولما ذكرنا عبرة في السنة بقسمها الانساب الى  
 النبي والامام لا كل فاطم بشئ للاحكام وفي الاجماع بضميه ايضا اتفاق الجميع او طائفة مختصة  
 منهم وبما الحق شاذ به الشهرة ونحوها في الحجة على وجه الظنية وربما حكم ناد منها بحجة  
 قول كل واحد من ذكر رواية اذا كان عن قطع بقول مطم مخالف لاراء جميع ارباب العقول والمب

يا علي بن محمد بن علي بن ابي طالب  
 علي بن محمد بن علي بن ابي طالب

بسم الله الرحمن الرحيم  
 في بيان حجة علي بن ابي طالب  
 عليه السلام

كل الفرق وكل هؤلاء يحكمون بفسادهم عن علم وبجزم وقطع بل عن ضرورة من العقل والسمع بحيث  
لا يحصى من قولهم بخلاف غيره ولا يفرقون بين ما اذا كان القطع مستندا الى امور عقلية مختصة  
او الى غيرهما ايضا كما هو الغالب في اصول الفوائد وفروعها ومن العلوم ان كل من قطع يحكم من الاحكام  
لا يقطع به الا وهو يقطع بان انه هو الحق الثابت المطابق لما في الواقع ونفس الامر فله ان يسند له على  
سبيل الحكاية والرواية الى من شاء ممن يعلم حقائق نحوه من الاشياء فليس في ذلك ان يقولوا انقطع بان  
هذا حكم الله تعالى وان لم يثبت في الكتاب فيه ببيان كل شيء وان لم يعرف طريق استخراجها لخصها  
بأهله او ان تحكم النبي او الامام او ايها اوانه ثابت في الجملة الحاوية للاحكام باسرها فان هذه  
كلها امور متلازمة لا يفتك بعضها عن بعض والقطع بشئ منها يستلزم القطع بباقيها صواب  
بذلك ام لا وحجة احدها على الغير يستلزم حجة ما يلزم منها ايضا وكذلك منعها يستلزم منعها  
وموجبها بالحجة نفى كل ما يتلو به مما لا يعضد به العلم واذا قيل بالنفع فكذلك كما هو الشأن في حق  
نفس مدعى القطع وناقله في ذلك وانما خلف جهتها بالحجة باعتبار القطعية والظنية وذلك  
لاستراتك العلة بين الجميع اثباتا ونفيا وعدم ورود نص يخصص بالاثبات بعضها بالنفي اخر  
ولما استبان بما بيناه ان الشارع اسقط اراء الناص وعقائدهم عن الحجة من غير حاجة الى  
البحث والنظر فيها كما في سائر الادلة الظنية كان جميع ما ذكره في ذلك شرعا سواء فلا اعتدائها  
اصلا سواء علم خلافا او وجد لها منها او من غيرها معارض مسا واو اقوى ام لا ومن هنا لا يتقو  
ايراد المعتدل بالحكم والقنوي بالخبر ولا ينقسم الى التواتر وغيره مع ان كل خبر ينسب درجة تحت احدهما  
ولا يوجب العمل اذا بلغ او بانه عد التواتر اذا لم يبلغ حدا لاجتماع مع ما فيه ايضا من الاختلاف  
والتراع ولا يستلزم اختلاف القنوي المانع اهل كل منها عد التواتر خلافا لاجزاء التواتر  
وشناقضا فمن فاسد حكم الله السنبط الذي حاله ما سبق بكلامه السموع الذي علم ضرورة بالگو  
والتواتر وفاسد راي النبي او الامام السنبط بالحدس والنظر الكثير الخطا المختلف باختلاف المذاهب  
المشارك لغيره في احتمال كذبها لثاقف عند نقله والاختلاف عما في ضميره والمختص بعلم امكان كذب  
اصلا او فبالا وجريان الحكم بالصواب الخطا في كافي نفس القنوي وشبهها بقوله ونحوه مما سمع  
منه او شوهده وعلم بالضرورة وليسهل معرفة كذبها لراوى له عند روايته وقال لا فرق بين  
هذه في الحجة على الناقل والقاطع وغيرهما فقد خالفنا جميع المسلمين بل المسلمين فاطمة وكان  
النظر في احكامه بعد اعلامه اهم واولى من النظر في كلامه مع ان الفرق بينهما اهل من ان يحتمل الى

بيان وأوضح من أن يخفى على ذي مسكة من أولي الأديان والعمل بقضي قطع المعين أولي نماهو  
 عمل الكلام بضره العقل والوجدان وكل ما اقضي وجوده علمه فطلا أنه غني عن البرهان فقلت  
 قد ذهب بما ذكرنا بشر من العلم عليه مبنى الأحكام وهو معرفتنا اللغات وقواعد العربية وعلم  
 الرجال فانه لا طريق إليها غالباً إلا الرجوع إلى ربابها الذين صنعوا فيها كتباً كثيرة ولم يجدوا علم  
 فيها غالباً بالاستناد إلى النقل المنصل إلى الشامعين والشاهدين في الأصل وذكر ذلك على وجه  
 يوجب الاعتماد عليه مع أن كثيراً ما ذكره فيها مبني على الحدس والنقل لا السماع والنقل ولو اعتبر  
 قطعهم بها ولو عيّن عليهم فهمها لزم اعتقاد الجهل بها وبكثير من الأحكام المبينة عليها وفي ذلك  
 اضطرار لشر من الدين وإيجاب معرفتها بطرق أخرى توجب لعلم والظن المعند به وفي ذلك العسر  
 والحرج بل التكليف بما لا يطاق في الغالب فلهذا رجيت بالقطع فيها وفيما نحن فيه ونظائره أيضاً كما  
 هو المدعى قلنا قد اخطأنا محضاً في هذه الحلقة إن هذه الأشياء مما ذكرنا وإن الطريق إلى  
 معرفتها من الطريق إلى معرفته على وجه يعين ويركن إليه لو كان الاعتماد على قطع هو لا وفيها دليل  
 على حجية القطع فيما ذكرنا إذا لوجب الاعتماد على قطعهم فيه أيضاً على اختلاف مذاهبهم وأحوالهم  
 أو مع الوثوق بهم في ذلك وهو باطل بالضرورة من الدين وإن أشبه عليك هذا مع ما رجع  
 البصر إلى كتبنا وأخبارنا وغيرهم في الأصول هل نرى لاحد منهم نصراً أو فلو حجاجاً بحجته وعده من  
 الأدلة وإن كانوا هم كلها منطابقة متفقة على منع ذلك ثم أرجع البصر كرتين إلى كتبهم في الفرع  
 هل تجد لاحد منهم قرأين أقوى فففيه على سبيل القطع وغيره أو بين فناوى جماعة من الفقهاء  
 المدعين للعمل بالعلم واليقين وغيرهم في الحجّة وعدها وهل ترى أحداً استنداً حياً في الحكم في  
 معوية أو رواية إلى دعوى ثقة قطعه بذلك كما يستند دائماً إلى مثله في حال رجل أو معنى  
 لفظ أو بيان قاعدة نحوية أو صرفية أو بيانية كلاً لا أثر من ذلك في كتبهم أصلاً وإنما يوجد نادراً  
 استناد شاذ منهم إلى ما يتفق في كلام بعضهم في ذكر بعض المسئلة من دعاء القطع في بعضها  
 وذكر الخلاف في أخرى فيفهم من قرينة المناظرة أن منشأ القطع في الأولى عدم الخلاف فيها أو  
 اتفاقهم عليها فيجعل هذا دليلاً أو أمانة على دعوى الإجماع عليها وإن هذا من الاستناد إلى  
 القطع من حيث هو كما هو الغرض مع أنه لم يوجد إلا في كلام من شذّ وتندر فليس مثله مما يعول  
 عليه ويعتمد به بما يوجد أيضاً استناد بعضهم إلى الخبر الموقوف والمقطوع بحسن الظن بالمرء  
 ولذا في كتب الأخبار والموضوع جمع ما روى عن النبي الأئمة عليهم السلام فيمن ذلك أنه إنما

مصلحة وأخذت منهم مشافهة وبواسطة فبعد عليه كما يعتمد على سائر الأخبار الغير المعلومة القطر  
 بأعينا الاعضاء والاعجاب بما بين في محله من الامور الجارية للضعف والضعف والمعرف بينهم  
 عدم الاعتماد على ذلك حتى ان الشيخ كثيرا ما يورد خبرا موقوفا على يونس شأنه معلوم ويرده بانه  
 له لوسبحة بل اخاره برأيه وبضرب من الاعتبار ودميا يورد خبرا متصلا من طريق الثقات الى من  
 يحل كون خبر الامام فبرده لذلك فكيف الحال في غير ذلك ومع هذا فحجة الموقوف والمقطوع لما  
 ذكره لا تقتضي حجة القطع من حيث هو بقول مطم كما هو ظاهر وقد انضج بما بيننا فساد دعوى  
 الملازمة المذكورة التي عليها مبنى الاراد والاستئصال ولنا في الجواب عنه وجهان احزان بهما يقع  
 الاشكال الاول ان الاعتماد على كلام علماء الرجال وارباب اللغة والمرتبة ليس لقطعهم بما  
 ذكره كما ينظر من كلام من جعل التركة من باب الشهادة والرواية ومن حصر طريق معرفة الثقات  
 في التواتر والاحاد اوضح معها الامارات والصلوات الفقرة المعلومة الثانية التي مرجعها  
 اليها ايضا اما الاول فلانك اذا جاوزت المعاصرين لهم والمقارنين لازمانهم اوجله من تصنيفهم  
 ومشاهديهم والمشاهير الذين اغتثبهم عدالتهم ووضعتهم عن البحث عن احوالهم وادب معرفتهم  
 احوال غيرهم وايت كلامهم فيها مبداء على مجرد الحكم الذي مبنى عليه العمل كما هو الشأن في نفس  
 الاحكام ومنشاء الاستنباط والاجتهاد المسند الى النقل او غيره من التواهد والامارات لا  
 القطع واليقين الحاصل من الاخبار النوازة ونحوها مما يوجب العلم وطريق طريقة المناظرين  
 على ملاحظة الكتب المتقدمة من علمهم وقواهم غير هاهنا من الاخبار والافار والبناء على ما يقتضيه  
 نظرهم ويتبع عندهم وعمدة اعتمادهم على ما كتب الرجال خاصة مع قلتها وعدم اقتضاءها  
 العلم لوانتقدت فكيف والغالب تقدر بعضها بما لا يوجد في غيره واخلافها واذا لو خطت نفس  
 اسباب الجرح والتعديل والمدح فلا يحصى فيها اختلاف في منها عن البناء على كون الحكم فيها بطريق  
 الاجتهاد حتى في المعاصرين وهذه الطالب عندى من البديهيات التي لا ينبغي خفاؤها على من يتبع  
 كتبهم وراجعها ومن النظر فيها وينبشك عليها ما ذكره الشيخ في اول الفهرست حيث قال فاذا ادرك  
 كل واحد من المصنفين واصحاب الاصول فلا بد من ان يشير الى ما هو خيل فيه من التعديل والجرح  
 وهل يقول على روايته او لا وابتين عن اعتقاده وهل هو موافق للحق او مخالف له لان كثيرا من مصنفي  
 اصحابنا واصحاب الاصول يتخلون المذاهب الفاسدة وان كانت كتبهم معتبرة انتهى وهذا وان كان  
 اوله تفضيلا لاشارة الى كل ما قيل فيه او بعضه كيفما اتفق لكن الظاهر انه انما يذكر منه ما يبين عليه

الاعتماد على الرجال

الاعتماد على الرجال في الاجتهاد

كلامه في الفهرست

ويتبرج في نظره الاما يصح برده او يتوقف فيه وعلى الوجهين فبينه وبين دعوى القطع بين  
 اسد ثم انه لم يذكر التعديل والتجريح وسائر احوال الرجال والظالمين وكما هم واسما كتبهم واحوالها  
 على الحج واحد فيكفي بالنقل مرة ويحكم اخرى ولا يذكر التعديل بل عبارة مغايرة له بارادته في سائر ما  
 ذكر مما ينفع عادة مع ما فيها من الاختلاف والخفاء ودعوى الفطاح بجميعها ويشهد ما يستشهد به من  
 الامار والاختار بخلافه من اهل كتابه الاخرى الرجال وقفا بصافيته على شواهد كثيرة على ذلك و  
 مثلها كتاب التجاشي وما كتب على اول جريته وسائر كتب الرجال ولا سيما الخلاصة للعلامة فانه  
 رتبها على قسمين الاول فممن اعتمد على رايه ويتبرج عند قول قوله والثاني فممن لم يردوا به او  
 توقف فيه وهذا اقوى شاهد على ما قلنا ثم انه جرت عادته على ذكر التراجم وضبطها من دون  
 نقل او تردد مع تعدد العلم بها او قصره غالباً وعلى ذكر احوال الرجال على نحو ما في جملة من كتب  
 التجاشي والشيخ وغيرها او واحد منها او في الاخبار التي رواها الكشي بطريق صحيح او غيره من دون  
 قصر حج ما اخذ غالباً ولا يربا بالثابت البصير الواقف على طريقته ومذهب في ان عادته ~~على~~  
 على ما ذكرنا لا يوجب العلم غالباً وربما يتفق له الخطا النوعية على تلك الكتب مع عدم اتمام النظر  
 فيها وربما يقتصر على ما ضله السيد جمال الدين طاروس وانجبه منها من دون مرجع لها ولعل  
 قال صاحب المنقح ان الذي تحققه من خالدة كثير التبع للسيد بحيث يقوى في الظن انه لم يكن  
 يتجاوز كتابه في المراجعة لكلام السلف غالباً انتهى وكثيراً ما يذكر ما وقع في شأن بعض الرجال من  
 الاختلاف بين علماء الرجال وغيرهم او بين الاخبار ويرجع ما يقتضيه نظره معتبراً الاقرب او  
 الاربع ونحوها وهذه كلها موافقة لطريقته في الفقه الشيعي على الظن غالباً وتختلف عناونه  
 باختلاف علمه به واختلاف المقاصد كاداة التنبيه على الخلاف والاشكال وعدوها وجميع ذلك  
 ظاهر للسند بروم العجائب صاحب المنقح جعل التزكية من باب الشهادة واعتبر فيها التعدد والكفي  
 مع ذلك بتزكية العلامة مع واحد اخر هو الاصل في تزكيته وقد نبهه اعتناؤه عليه لوثاقته لا  
 محصول العلم لمن مجرد قوله ليكون شاهداً اخر ولقد اجاب السيد العاصم ربه الله تعالى حيث قال  
 ان ما في كتب علماء الرجال من الحجج والتعديل لو يكن عن شهادة بل عن حكاية عن اخر مثلها وعن  
 اجتهاد وليس ذلك شهادة لان الشاهد ما يحكي لك عن علم لا ما يوجد في كتاب عن احد الامر بل يقضي  
 وصرح الاستاذ الاعظم طاب ثراه بان بناء قدامتهم فضلاً عن غيرهم على الاكفاء بالظن في ذلك  
 على الاعتماد على توثيق الغير وتلقيه بالقبول وبناء التوثيق عليه كالحجج وان غالب توثيقنا للفقهاء

مراد من هذا  
 انما هو  
 ما ذكرناه

انما هو من القدفاء وقد يتبين بما يقينه ما في كلامهم من جعل التزكية من باب الشهادة والرواية الفقيتين  
 لا اعتبارا لهما في الخبر وقطعه ونقله بطريق الرواية ولو بوساطة عن عالمها خبره ولم اجد هذه المسئلة  
 محذرة منقحة في كتبهم على ما ينبغي كما مثا لهم وكما وينا من امثالها واشكالها فكشفنا بعون الله وقايد  
 عن اعضائها واشكالها ورفعنا اسرارها واسبابها والحق والتحقيق هنا انه ان اريد بيان  
 ما يجب بناء العمل عليه وبقيضه النظر في سائر المسائل فالحق الاكتفاء بما يوجب الوثوق بعلالة  
 الراوي حيث اعيننا ويكونه ثقة باحد ما بينه الثالث او بمد وحاجبا يعتد به كما هو الاقرب سواء  
 استند الوثوق الى القطع الحاصل من المعاصرة والاختبار او الشئاع والاشتهار والاختبار والنور  
 ونحوها والى الظن الحاصل من اخبار عدلين عن علم ويقين بحيث يتي في باب تزكية الشهود وغيرها  
 بالشهادة في مقابل الرواية لا اعتبارا لغيره ايضا في هذه دونها ومن اجابوا واحد عن علم  
 ايضا بحيث روايته او من خبر صحيح مرفوع عن الائمة عليه السلام ومن سائر الاخبار والامار والاموال  
 التي تورث الظن بما ذكره او من حكم جماعة او واحد من اهل الرجال المسند الى احده هذه الاشياء فليس  
 قولنا التزكية المركبة لكونه شاهدا او اويا حتى يصير فيه ما يصير فيها من الشر وطا المقررة بل  
 محض الظن من قوله فيكفي بمحض قوله منه او من غيره مما سبق من وجهه ما ياتي في الاشارة الى الجا لا  
 والتفصيل في كونه الى محله وان اريد بيان ما عليه مبنى اهل الرجال في التزكية والجمع هل كان  
 على القطع واليقين والظن الاجتهادي والاعتماد على شهادة العدلين او رواية الاحاد بغيرها  
 المقررة او مجرد نقل كلام من سبق وقوله العلوم والسند والمرسل فالظاهر بطلان الاختلاف في  
 الامع التصريح به واتما بالنسبة الى ما عداه فالحق اختلاف احوالهم في ذلك باختلاف احوال  
 الرواة وباختلاف ارائهم ومذاهبهم واذا اريد الاستناد الى كلامهم فينبغي تنزيهه حيث يظهر  
 حقيقته على احدى المراتب لعدم العلم باكثر من ذلك وشهادة الامارات عليه في كثير من المواضع  
 ولان الامر في التعديل والجمع مع بعد العصر وكثرة الاختلاف فيها فولا رواية معتق وسببا  
 صعب جدا وكثيرا ما يخفى حال الانسان على اهله واصحابه ومعاصره فضلا عن غيرهم وربما  
 يتغير من حال الى غير وقد وقع الاختلاف العظيم في كثير من اصحاب الائمة وكثرة الفدح والظن من  
 بعضهم في بعض ومن غيرهم كما امرنا اليه سابقا في الاجماع المحصل في الوجه الاول فيبعد او  
 يمنع عادة اطلاع احد من اهل الرجال في كثير من الرواة على اكثر مما ذكر كما لا يخفى على المندبرين  
 احسن واصاب الشيخ البهائي في مشرق الشمس حيث قال في جملة ايراده على من اعتد على التزكية

في باب التزكية  
 في كتاب التزكية  
 في كتاب التزكية

في باب التزكية  
 في كتاب التزكية  
 في كتاب التزكية

ما لفظه وان شجيرة ان علماء الرجال الذين وصلنا لينا كتبهم في هذا الزمان كلهم ما فلو  
 تعدل اكثر الزواه عن غيرهم وتوافق الاثنين منهم على التعديل لا يفعه في الحكم بغير الحديث الا  
 اذا بدت ان مذهب كل من دينك الاثنين عدم الاكتفاء في تركية الراوى بالعدل الواحد ودون  
 غيره القائل الذي يظهر خلافه ثم اسند الى تصحيح العلامة بالاكتفاء بالواحد ولو لم يوج  
 والتجاشي الشيخ وغيرهم اليه وقال ايضا مع ان شهادة الشاهد لا يتحقق بما يوجد في كتابه انه  
 ولا يتحقق ايضا بحكم اثنين ولا بشهادتهما الناشئة من شهادة اثنين الا مع اتحاد الاثنين في ال  
 وشهادتهما بالتعديل والجرح على الوجه العبر في الشهادة بهما وعدم كون الشهادة من اب  
 فرع الفرع كما لا يخفى ولقد اخطاوا عراب الحديث الاسترا بادي حيث ادعوا عليه بان دعوى اعتماد  
 على النقل من الواحد اقراء بلا امراء بل اعتمادهم على القطع وان القرائن المفيدة لذلك وانهم عند  
 فكيف الحال عندهم وقال ايضا ان شهادتهما بما في كتب الرجال من جهة انه من جملة القرائن المفيدة للقطع  
 بحال الراوى لان جهة انه من باب تركية العدل الواحد والعدلين انتهى وقصاده اوضح من ان يخرج  
 الى بيان واجلي واتا ارباب اللغة فالتك اذا اخطت ماعدا الشاهدين من اللفاظ والمعادى وجدت  
 كل مهم فيه مبني على استفراء المحاورات وتبع الامارات وكثيرا ما يعبرون الاستعمال الواقع  
 لبعض العرب في بعض المقامات والاختبار النبوية العامة التي لا تغفل بها اصلا في الاحكام الشرعية  
 وانما انشد بها في اللغة لظن انها ان لو فصل من النبي فم فقد وضعها بعض اهل اللسان من العرب  
 وقد كثرت الاختلاف بينهم والطعن عليهم وعلى ائمتهم ورؤسائهم بما هو مذكور ومقتضى  
 محله ومن العلوم فسق كثير منهم وفساد كثير منهم وتقدر كل منهم بما لا يذكره خبره فدون طريقة  
 مناخرهم على النظر الى كلمات متفلسفهم وكثيرهم والبناء على ما يتج في انظارهم وليس لهم غالب  
 سبيل الى تحصيل العلم واليقين ولا طرف متصلة الى واضع اللغة وان قلنا ان الوضع الاصطلاح  
 التوقيف وقد حكى ابن الاثير ان امير المؤمنين عليه السلام قال للنبي ما وقد سمعته وهو مخاطب  
 وقد نبى فهذا رسول الله نحن نبواب احد وزك تكلم وقد العرب بما لانهم اكثره فقال ادبني به  
 فاحسن فادبني وبتك في نبى هذا قال ابن الاثير في كتابه صلى الله عليه واله مخاطب العرب على خلاف  
 شعوبهم وقبائلهم وبنائين بطونهم واتخاذهم وقضاائلهم كالانتم بما يفهمون ويحاذرون بما  
 يعلمون ولذلك قال صدق الله قوله امرئ ان خاطب الناس على غير عقولهم فكان الله عز  
 وجل قد علمه ما لم يكن يعلمه غيره من نبي ابيه وجمع فيه من المعارف تفرد ولم يوجد في غيره

رأيت على شيخنا

في كتابه

في كتابه

ودانته وكان اصحابه ومن يقد عليه من العرب يعرفون اكثرها يقولون وما جواهره وسالوه عن  
 لهم انهم في ذلك حال اللغاة في ذلك الزمان فكيف حالها بعد ذلك ولو ذكرنا سائر احوالهم  
 وكلناهم في الباب لا نضيق الى مزيد الاسهاب قد تقدم عن كثير منهم افكارا فائدة العلم بان العلم  
 مطلقا الوجه مبدية في علمها وجعلها غيرهم من الاصوليين من جملة اسباب علم امكان حصول  
 العلم منها فالبا ولور يعرفوا بين واباب الله وغيرهم في ذلك فمن ادعى بعد ذلك ان كلامهم مبني على  
 حصول العلم لهم والقطع بما يذكره في معاني اللفاظ على كثيرها وغاية كثير منها او في ضبطها  
 وحركاتها وسكناتها واشتقاقاتها باختلافها ايضا سوفهم جميعها على فهم مؤلف وطريق واحد  
 غير مختلف زعم ان الاعتماد عليهم لاجل ذلك فقد قال شططا وزودا واولع بالباطل وردوا  
 وصدروا وكذلك الكلام في علماء العربيه بالفتنه التي كثيرها استنبطوه من المسائل والظواهر  
 التي تفرقت بعضهم ولم تنفق عليها اذ انهم كما لا يخفى على من تأمل كتبهم ومذاهبيهم ولا حظ علمهم  
 وشواهدهم وفديتين بما ذكرناه ان الاعتماد على احوال علماء الرجال والفتن والعربيه ليس  
 لفظهم بل لم يحصل الظن من كلام هذا قوم ومهرتهم وثقافتهم والوثوق بهم فيما يعلون بضمهم  
 التي صرخوا عليها اكثر من احوالهم واوقانهم مع جوده افهامهم وحدة اذ فانهم وبذل الجهد  
 على حسب ما امكنهم وسهمهم في انما فهم فهو نظير الاعتماد على قول اهل الخبرة السوقيه والافلا  
 احاط الفقه فيها يتعلق بهم يرجع فيه اليهم مع كونهم عند اهل العرب خارجا من الخبر ونحوه فان ليس  
 الاحكام الشرعية على هذه الطائفة الرجالية والقوية واللفظية فليست على ظنون احاط الفقه  
 واشباههم الفضلاء السعداء الاتقياء المنورين الخاضعين للعدل والثقة وضوا بهم كما  
 وترجيحانهم ايضا وهذا لما الارضى به المورد فضلا عن غيره كما مضى الوجه الثاني ما ياتي بيانه  
 من ان الشارح نصب حججا وادله سمعية على نفس الاحكام الشرعية وقروها وضبطها وبينها  
 الاثمة في احوالهم ومنعوا استدلالهم من الله في عنها ولم يخصصوا الاحاد في تخطيها او كنفها  
 ذلك واوضحوه بافصح بيان واصرر ذلك لرد دعا حوايل ذلك عند كل ذي حجة الله وما يقول لظايل  
 معاذرة وانما يجوز اقامة الظن مقام العلم عند استكنا بآية طريقا الوصول الى غير المتواتر فيهم غير  
 العلوم الصريح منها وفيما يتعلق بها ومن هنا حصل الفرق بين من ادعى نفس الاحكام وبين  
 لم يفهم فلا وجه لافلاس احد ما على الاخرى اذا تمهدت هذه المقدمة وظهرت حقيقتها ووضوحها  
 لتفهم الى ما كافيه فليعلم ان الوجه في التعمد على التبحر المنور اما ان رد لاجل حقيقة ما خبر

بيان ان العلم لا يكتسب  
 بالفتن والعربيه

الوجه الثاني

الحديث والرواية والاثر التي هي عبارة عن القول الحاكى للسنة النبوية والامامية واما غير ذلك  
على سبيل منع الخلو وكلها فاسد اما الاول فلا مزية لا اول ما علمت في معاني هذه الالفاظ  
فانه يكشف عن خروج هذه النتيجة والاختار بها منها وعدم دخولها تحت الادلة الواردة فيها  
هذا لم يجعلوها من جملة طرق تحمل الحديث عن المعصوم كما اشرفنا اليه سابقا وصحح امام الحرمين  
في البرهان في بيانها بانه اذا قال الصحابي من السنة كذا فقد تردد فيه العلماء فذهب اهل  
الان قوله هذا محمول على النقل عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كذا فان السنة  
اذا اطلقت تشرع الحديث الرسول والى المحققون هذا لان السنة هي الطريقة وهي باخوة النبي  
الاستئناس ولا يمنع ان يحل ما قاله على الفتوى وكل صنف ينسب فواه الى شريعة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم  
ثم تستند الفتوى فيكون نفلا وقد يكون استنباطا واجهاذا والحكم بالرواية مع التردد بين  
ما ذكره الاصل له قال وكذلك اذا قال امرنا بكذا فهو بمثابة قوله من السنة كذا وقد تعرض هو وغيره  
لللكلام في سائر الطرق وذكرنا وجه الخلاف في جملة منها فاجوزا ما استند الى استظهار الحمل على  
السمع واستناد النقل اليه والمانع استناد الى احمال عدمه امكان اعتقاد الراوي ما لا يستفاد  
غيره ولم يقل احد من العامة فضلا عن الخاصة بالاعتناء على قطع الراوي كما هو الظاهر من كلامه  
لكونه من جنس الخبر الذي يحل العمل به وقد اتفقوا على عدم حجية الموقف على الصحابي ومن دونه  
اختلفوا في المرسل واستند الفاضل بحجته الى استظهار نقل المرسل الثابتين يوثق به لا الى القطع  
الظاهر من كلامه فيما اذا قال قال النبي ونحوه وقد تعرضوا للحكم النقل بالمعنى وجوز الجوز ونقل  
المسموع في ضمن غيره ونسبته الى المسموع منه ولم يجوز نقل ما في البال الذي لم يرب في  
قال باللفظ اصلا ونسبته الى المعصوم على ان يكون من جنس الخبر والرواية وقد ذكرنا الفرق  
الى معرفة فتوى المفتي وحصر هذه في السماع ونقل النوازل والاحاد الثابتين عن سماع والكاتبه  
مع امر التزوير عند بعضهم وصحح <sup>الفاضل</sup> الركن في قواعد الفرق بين الرواية والحكم والفتوى بما  
لفظه ان كان خبر عن محسوس فهو الرواية وان لم يكن فان كان فيه الزام فهو الحكم والانهو الفتوى  
قال وقد علم من هذا مناب كل واحد منها وذكر جملة من الخاصة والعامة وادلة حجته خبر الواحد  
الغياص على الفتوى وقالوا ان الرواية لا تحتاج الا الى سماع الحديث فكانت اولى من الفتوى القبول  
وذكر العلامة من موانع الرواية ان يعلم انه لو سماع مرديه او ظنه او شك فيه وذكر الجبازي  
في المفتي ان الخبر نوعان موجبة ومجوزة والوجبة اربعة كتاب الله والسموع من في رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم

الحديث والرواية والاثر التي هي عبارة عن القول الحاكى للسنة النبوية والامامية واما غير ذلك على سبيل منع الخلو وكلها فاسد اما الاول فلا مزية لا اول ما علمت في معاني هذه الالفاظ فانه يكشف عن خروج هذه النتيجة والاختار بها منها وعدم دخولها تحت الادلة الواردة فيها هذا لم يجعلوها من جملة طرق تحمل الحديث عن المعصوم كما اشرفنا اليه سابقا وصحح امام الحرمين في البرهان في بيانها بانه اذا قال الصحابي من السنة كذا فقد تردد فيه العلماء فذهب اهل الان قوله هذا محمول على النقل عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كذا فان السنة اذا اطلقت تشرع الحديث الرسول والى المحققون هذا لان السنة هي الطريقة وهي باخوة النبي الاستئناس ولا يمنع ان يحل ما قاله على الفتوى وكل صنف ينسب فواه الى شريعة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ثم تستند الفتوى فيكون نفلا وقد يكون استنباطا واجهاذا والحكم بالرواية مع التردد بين ما ذكره الاصل له قال وكذلك اذا قال امرنا بكذا فهو بمثابة قوله من السنة كذا وقد تعرض هو وغيره لللكلام في سائر الطرق وذكرنا وجه الخلاف في جملة منها فاجوزا ما استند الى استظهار الحمل على السماع واستناد النقل اليه والمانع استناد الى احمال عدمه امكان اعتقاد الراوي ما لا يستفاد غيره ولم يقل احد من العامة فضلا عن الخاصة بالاعتناء على قطع الراوي كما هو الظاهر من كلامه لكونه من جنس الخبر الذي يحل العمل به وقد اتفقوا على عدم حجية الموقف على الصحابي ومن دونه اختلفوا في المرسل واستند الفاضل بحجته الى استظهار نقل المرسل الثابتين يوثق به لا الى القطع الظاهر من كلامه فيما اذا قال قال النبي ونحوه وقد تعرضوا للحكم النقل بالمعنى وجوز الجوز ونقل المسموع في ضمن غيره ونسبته الى المسموع منه ولم يجوز نقل ما في البال الذي لم يرب في قال باللفظ اصلا ونسبته الى المعصوم على ان يكون من جنس الخبر والرواية وقد ذكرنا الفرق الى معرفة فتوى المفتي وحصر هذه في السماع ونقل النوازل والاحاد الثابتين عن سماع والكاتبه مع امر التزوير عند بعضهم وصحح الركن في قواعد الفرق بين الرواية والحكم والفتوى بما لفظه ان كان خبر عن محسوس فهو الرواية وان لم يكن فان كان فيه الزام فهو الحكم والانهو الفتوى قال وقد علم من هذا مناب كل واحد منها وذكر جملة من الخاصة والعامة وادلة حجته خبر الواحد الغياص على الفتوى وقالوا ان الرواية لا تحتاج الا الى سماع الحديث فكانت اولى من الفتوى القبول وذكر العلامة من موانع الرواية ان يعلم انه لو سماع مرديه او ظنه او شك فيه وذكر الجبازي في المفتي ان الخبر نوعان موجبة ومجوزة والوجبة اربعة كتاب الله والسموع من في رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم

الحديث والرواية والاثر التي هي عبارة عن القول الحاكى للسنة النبوية والامامية واما غير ذلك على سبيل منع الخلو وكلها فاسد اما الاول فلا مزية لا اول ما علمت في معاني هذه الالفاظ فانه يكشف عن خروج هذه النتيجة والاختار بها منها وعدم دخولها تحت الادلة الواردة فيها هذا لم يجعلوها من جملة طرق تحمل الحديث عن المعصوم كما اشرفنا اليه سابقا وصحح امام الحرمين في البرهان في بيانها بانه اذا قال الصحابي من السنة كذا فقد تردد فيه العلماء فذهب اهل الان قوله هذا محمول على النقل عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كذا فان السنة اذا اطلقت تشرع الحديث الرسول والى المحققون هذا لان السنة هي الطريقة وهي باخوة النبي الاستئناس ولا يمنع ان يحل ما قاله على الفتوى وكل صنف ينسب فواه الى شريعة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ثم تستند الفتوى فيكون نفلا وقد يكون استنباطا واجهاذا والحكم بالرواية مع التردد بين ما ذكره الاصل له قال وكذلك اذا قال امرنا بكذا فهو بمثابة قوله من السنة كذا وقد تعرض هو وغيره لللكلام في سائر الطرق وذكرنا وجه الخلاف في جملة منها فاجوزا ما استند الى استظهار الحمل على السماع واستناد النقل اليه والمانع استناد الى احمال عدمه امكان اعتقاد الراوي ما لا يستفاد غيره ولم يقل احد من العامة فضلا عن الخاصة بالاعتناء على قطع الراوي كما هو الظاهر من كلامه لكونه من جنس الخبر الذي يحل العمل به وقد اتفقوا على عدم حجية الموقف على الصحابي ومن دونه اختلفوا في المرسل واستند الفاضل بحجته الى استظهار نقل المرسل الثابتين يوثق به لا الى القطع الظاهر من كلامه فيما اذا قال قال النبي ونحوه وقد تعرضوا للحكم النقل بالمعنى وجوز الجوز ونقل المسموع في ضمن غيره ونسبته الى المسموع منه ولم يجوز نقل ما في البال الذي لم يرب في قال باللفظ اصلا ونسبته الى المعصوم على ان يكون من جنس الخبر والرواية وقد ذكرنا الفرق الى معرفة فتوى المفتي وحصر هذه في السماع ونقل النوازل والاحاد الثابتين عن سماع والكاتبه مع امر التزوير عند بعضهم وصحح الركن في قواعد الفرق بين الرواية والحكم والفتوى بما لفظه ان كان خبر عن محسوس فهو الرواية وان لم يكن فان كان فيه الزام فهو الحكم والانهو الفتوى قال وقد علم من هذا مناب كل واحد منها وذكر جملة من الخاصة والعامة وادلة حجته خبر الواحد الغياص على الفتوى وقالوا ان الرواية لا تحتاج الا الى سماع الحديث فكانت اولى من الفتوى القبول وذكر العلامة من موانع الرواية ان يعلم انه لو سماع مرديه او ظنه او شك فيه وذكر الجبازي في المفتي ان الخبر نوعان موجبة ومجوزة والوجبة اربعة كتاب الله والسموع من في رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم

عباراً عن أهل الحديث

والنواظر منه والاجماع قال واصلها التمام وذكر شارحه في الفرق بين الرواية والشهادة ان حجة  
 الرواية متوقفة على التمام دون التحيل فلا عبرة بمن شرط قبول الرواية الضبط وضربه بما يقض  
 اشتراط التمام فيها ايضاً وصرح علماء الأصول والدراية في معنى السنة والخبر واشباههما  
 في معنى الصحيح وسائر انواع الحديث وفي احكام النواظر وغيره مما يشهد بذلك ايضاً فمن اراد ذلك  
 وقف عليه في كتبهم ولا ينبغي الاطالة بذكر عباراتهم فيه مع ظهوره وليشهت كلام اهل اللغة  
 ايضاً في القحاح الاثر مصد قولنا اثرنا الحديث ثرة اذا ذكرته عن غيرك ومنه قيل حديث ما  
 يؤثرني خلف عن سلف وفيه ايضاً الحديث الخبر ويجمع على احاديث وفي الفاموس الحديث الخبر  
 الخبر البناء والاثر فعل الحديث وروايته وفي المجل اثرنا الحديث اذا ذكرته عن غيرك وفي النهاية  
 حديث على عليه السلام في دعائه على الخوارج ولا يبق منكم اراي مخبر يروي الحديث وما والعرب  
 مكاتبها ومفاخرها التي تؤثر عنها اي تروى وتذكر وفي الاساس وجدت ذلك في الاثر في  
 في السنة وفلان من جملة الانوار وحديث ما يؤثره اي يرويه قرن من قرن وفي المصباح النيران  
 الحديث ي نقله والاثر اسم منه وحديث ما تروى منقول ورويت الحديث اذا حملته ونقلته و  
 الحديث ما يتحدث به وينقل وفي الجمع رويت الحديث رواية حملته ورويت الحديث ترويه حملته  
 على رواية وفيه ايضاً الرواية في الاصطلاح العلمي الخبر انتهى بطريق النقل من ناقل الى ناقل حتى يتهي  
 الى السقوط عنه من النبي والامام على ما رتبته من النواظر والسقيض وخبر الواحد على ما رتبته ايضاً و  
 فيه ايضاً الحديث ان وصيائه عمل صلى الله عليه واله محدثون اي تحدثهم الملائكة وفيه خبر  
 من غير معانية والحديث الخبر فيه ايضاً البناء واحداً لا بناء وهي الاخبار والنبي هو الانبياء والخبر  
 الخبر عن الله بغير واسطة بشر وفيه ايضاً اثرنا الحديث نقله وحديث ما تروى خلف عن سلف  
 وقريب مما ذكر عبارات غيرهم على اختلاف في الفاظها كما هو طريقهم فضلاً عن اطلووا الطلب عن  
 استقصا النظر في النقل اذن العلوم اتم لا يطلو الراوي الرواية والحديث والخبر الاخبار اي على من  
 يبدى معتقداً انه سواء كانت متعلقة بنفسه او غيره اذا لم يكن عن سماع منه ولو بالواسطة ولو  
 شهادة ولا يقع لاحد ان يقول خبر في الله او الرسول او الامام او انبائي او حدثي او واثي او  
 اخبار او انبأ او احدث او روى بلا واسطة عن احدهم بحجة علمه وقطعه بالخبر من النظر بما هو  
 الثابت عندهم ولا يسمي بها لعلمه بما عند الله تعالى وقما يؤكد ذلك ما تقدم في الفصل الاول  
 عز الكريم في البانيات من ان الطريق الى معرفة خطاب النبي والامام وقوله ما يخص في السماع و

المشاهدة والفعل الثابتان العلم بقول الامام ومذهبه في فعل الاجماع مع عدم تميزه لا يعدو  
الامر بياضاً وانما الفارق التمييز وعدمه وتقدم ما يقر به عن الشيخ والمحقق ايضا فان قلت قد  
صرحوا باشكال الشهاد والرواية في كونها اخباراً عن جزم وافراقهما من جهة اخرى مع انه يجوز  
الشهادة عن علم بلا سماع ولا مشاهدة فتكون الرواية كذلك ويؤكد تعلقهما بالعدالة ونحوه فان  
الامور الباطنية الغير المحسوسة فلاناً انما اشتركا في كونها اخباراً بالمعنى العادل للانشاء وهو  
اصطلاح مستحدث لبعض راياب العلوم المدونة المجددة كان الانشاء فيها يقابله كذلك رتبة  
واين هذا من المعنى الاصطليح في الادلة وغرضه بيان معناها والفرق بينهما في اذا اختلفتا  
بموضوعات الاحكام بسميها وهي التي تترتب عليها الاحكام او لتنفاد منها اما نفس الاحكام  
فالعلم بها ومعرفة طريق الاجتهاد والتقليد وليسمى حكم المجتهدين قولاً بالقوى لا بالشهادة والرواية  
وليتسمى استنباط المفاد وسؤال الدليل بالاستغناء لا بالاستشهاد والاستخبار ومن المعلوم ان القطع  
بالحكم وبراى المعصوم من باب احدي الحكم فلا يسمى اظهاره شهادة ولا رايه ومع ذلك فقد حرم  
ايضاً بان صواب الشهادة العلم ومُسند الشهادة والسماع او كلاهما بحسب اختلاف الشهود و  
ناهيك في ذلك ما ذكره بعض شايخنا المعاصرين المولعين بالاعتماد على الاجماع النقول من جهة التكتف  
حيث قال زيد جله في شرحه على النافع ان ظاهر كلمات الامحاب لا طيان على الحكم المذكور في عدم  
الاكتفاء بمجرد العلم الغير المسند الى المشاهدة فيما لا يدرك الابهام وشكها السماع فيما لا يدرك الابهام  
واسندل عليه بعد الاجماع ان تم باقتضاء الشهادة المحسوسة وعرفا وهو بالنسبة الى العالم  
المُسند علم الى الحسن من نحو البصر وغيره مفعول بالشئ ونحوه مما يشعر باعتماد الرواية ونحوها مما  
ليسند الى الحسن الظاهر من وان القطع المستند الى الحسن الباطني بهما يختلف شدة وضعفاً ولذا  
يختلف كثيراً لعل الشاهد المستند علم اليه يظهر عليه خلاف ما شهد به فكيف يعلم من بشهادة قال  
وهذا الخيال وان اقتضى عدم الاكتفاء بالعلم المستند الى السماع والاستغناء في التسبب نحوه الا  
ان الاجماع كاف في الاكتفاء به فيه مضافا الى قضاء الضرورة وسدس الحاجة اليه الذي اسندوا  
بهما للاكتفاء به فيه قال وهذا اوضح شاهد على ان الاصل في الشهادة عند علم القطع المستند  
الى الحسن الظاهر اعني اراهم فيها المعنى اللغوي متهما امكنهم انتهى على هذا لا يكفي ايضاً في  
الرواية بمجرد دعوى القطع براء المعصوم دون سماع ومشاهدة ولا يتحقق الاختيار المعتمد به فيها  
بدونهما ولا سيما مع ان احتمال الخطأ فيها اقوى منه في الشهادة من وجوه شتى فواكفي بمجرد دعوى

هذا هو العلم بالشئ  
والعلم بالشئ هو العلم  
بالشئ

هذا هو العلم بالشئ  
والعلم بالشئ هو العلم  
بالشئ

العلم فيها لم يلزم الاكتفاء به في الزاوية لما ذكره لان معنى الشهادة بالبحوث عنها وما أخذها هو العلم مع ثبوتين وعلان واذعان فعني قول الشاهد بشهد بكذا اي علم به واعلمه وابينه اذ عن به بالعلم ولا يجوز الا حضرة ولا حضرة ولا اورية وانفله ولذا يتعلق بالتوحيد وغيره مما لا تستعمل في الترافية ونحوها مما ينضم معنى النقل والحكاية وانما الكفاية في الشهادة في العدا لنحوها ما ذكره لكون اماراتها وعلاماتها التي هي المطلوبة محسوسة ولفضاء الضرورة ومسئول الحاجة الى قبولها ولا يتأهل بالنسبة الى الشاهد والشهود عنه ثم يعتمد على شهادته على هيج واحدا بالنسبة الى نفسها واثارها والفرض قيام الشاهد مقام من يعتمد عليه فيما يمكن الوقوف عليه فيها فهو انما يخبر ويشهد بما ظهر له وخفي على غيره مما يدركه بالحواس الظاهرة وان كانت لا تستقل فيها ولا في غيرها بلا تصرف واعانة الحواس الباطنة واذا سميت الشهادة بالعدا لرواية الفرض من ذلك بيان الاكتفاء فيها بالواحد وعدم الاحتياج في ادائها وقبولها الى المحضوع عند الحاكم لانها رآها بمعناها المعروفة الا اذا تعددت الواسطة غلبت في الثالثة في الطبقة الثانية واوليا نقله كلام الاول وقولها السماع منها في الاكتفاء في العدا لنقل الغير نظر الى ما ذكره لا يقتضي الاكتفاء في راي العصور بدعوى الغير مع مخالفته لها في جميع ما يثبت ونحو طرق اخر منها وانه معروف لمعرفه تحصيل ونقله من لدن ادم اول الانبياء الى سيدهم وخاتمهم منه والى خاتم الاوصياء صلوات الله عليهم فلا داعي الى العدى عنها الى ما يكتم الخطا فيه والاختلاف كما لا يخفى على اولى النهى والانصاف ثم بعد الشيا والتوفا لا اعتماد على دعوى الواحد القطع برأى العصوم والقول بحجة قوله المستند الى الحدس النظر لا يستقيم بحج ادعاء كون ذلك نقلا للسنة بعد فرض تسليمه ما اوردت بنا واول ادلة حجة اخبار الاحاد مثله وهو ظاهر النسخ لان من جملتها وهي عمدتها من الايات النبوية وليس بها خطاب للنبي واصحابه او غيرهم ايضا بانها اذا اخرجكم فاسق من معتقه الذي يدعى القطع به فليقول ولا تصدقوه ولا سيما اذا قلنا بانها على قبول دعواه مع شهادة اماره ظنية عليها واذا المر يتناول منطوقها ذلك فكذلك فهو وما لو سلمنا ناولها لرفعها تصديق العادل في كون معتق ما اخرج به وعدم مخالفته في غيره لقوله لا الحكم بموافقته لما في الواقع ونفس الامر ان العدا لا اتما تقتضى دفع محذور واحتمال الكذب وتقوم مقام التواتر الترافع لاصله في الحوسن خاصة كما مر لا تقتضى دفع محذور واحتمال الخطا الشائع في غيرها ولا يندفع بالتواتر ولذلك لم يعتبر غيرها مما هو اولى بدفعه واكمل كالعذر والفصل على انها لو دللت على دفعها لذلك ايضا لزم ح

بِالشَّيْءِ الْوَلِيِّ

الحمد لله الذي جعل القرآن  
مكتوباً

دلالتها على وجوب قبول دعوى كل عادل في كل ما يدعي القطع به من حكم عقل او شرع او معنى  
 اية اورايزه اوراي بنبي وامام مستكشف له بالاجماع او غيره او كون حكم مقتضى اية او ايات  
 اورايزه اورايات وجهه حسن او قبح او غير ذلك فلا يبقى اذ التقليد ممنوع منه مع دعوى  
 القطع الصادرة من العادل الامامي وغيره ايضا بل الفاسق ايضا مع انجبار كل امر به  
 ونحوها ولا فرق في التناول والمنقول الذي يجب عليه العمل بقوله بين العالم والجاهل ولا بين  
 انواع المطالب السائل الا اصول العقائد التي يجب فيها تحصيل العلم واليقين فتكون مستثناة  
 ومحصنة بالدليل مع تناول الالاهة والارباب من الزم ما ذكره فليس هذا الخطاب ولا  
 يستحق الجواب منها اية التفرود لانها مبنيّة على كون المراد منها الحق على النقيض من البدعة  
 او البقاء فيه لسماع الاحاديث وحملها ونقلها لمن لم يسمعها ليعمل بها وان هذا من جلوس الناس  
 في روايتهم من جهة الشرف مثلا والقطع بما عند الامام الشاكن في الجهة العاقلة لها واخبار سائر  
 الناس من قطعه ليعلموا به ومنها اية الكتمان وهي تقتضي حرمه كتمان ما انزل الله ثم من البدعات  
 والهدى بعد ما بينه للناس في الكتاب وجوب اظهار للناس ليعلموا به وان هذا من اظهار ما  
 وقع في القلب بحسن النظر بلا كتاب ولا خبر ليعمل به ومنها ما دل على امر النبي بالابلاغ  
 الشاؤل للايضاح باخبار الاحاد كما كان يفعله كثير او يكفي به ولا دخل له بما يخبر فيه اصلا كما  
 هو ظاهر ومنها الاجماع المعلوم من طريقة السلف والمنقول في العدة وغيرها وهو لا يقتضي الا  
 حجة اخبار الاحاد المنقولة بالسماع والشاهدة عن النبي والائمة عليهم السلام بعد اجماع شرائط  
 خاصة وقد صرح في العدة باختصاصها بما هو مروي في الكتب لمروية العمد التي عليها مبنى على  
 الامامية وعدم جريانها فيما رواه العدل عنهم عليهم السلام في غيرها فكيف الحال فيما تخبر فيه  
 ومع ذلك فلا سند لال بالاجماع المنقول هنا منفض للدور الظاهر ولا كفاؤه بالظن في الامور  
 وهو عندهم غير ظاهر والمنقول بحجته مع كثرة المخالف وحدوث البحث عنه وفساده ظاهر ومنها  
 قضية السند باب العلم وهي انما تقتضي جواز العمل بالظن فيما اسند فيه باب العلم خاصة وهو  
 الطريق الى الادلة السمعية المنضبطة المحصورة العلوم اجمالا وفيها فلا تقتضي صيرورة  
 الظن ليلا مستغلا بنفسه رائدا عليها وياتي مزيد توضيح لذلك ومنها ما ظهر من سيرة النبي  
 في اولها الاحاد من التسلل لا بلاغ الاحكام الى الثانيين عنه فان ذلك قد ثبت بالنقل الشائع  
 العفدي بما هو معلوم من فلة العناية وعدم امكان ارسال عدل النوازل منهم الى كل صنف وناحية

وبقائه وحيدا او مختليا بقليل منهم ومن العلوم ان هذا غير متناول لما نحن فيه ومنها ما ورد  
من الاخبار والمقوله عن الأئمة عليهم السلام سنة في سنة مؤثرة بالمعنى كقول صلى الله عليه  
والله نظر الله امر سمع مقالتي فو فاعها وادها كما سمعها وقول الصادق عليه السلام الرواية <sup>ثلاث</sup>  
يشد به ثلوب شيعتنا افضل من الف غابد وقوله وقول الباقر عليهما السلام حديث واحد اخذ  
عن صادق خير لك من الدنيا وما فيها وقول ابي محمد العسكري عليهم السلام في شان كتابي فضال  
خذ وامار وداود وداود واما واو وقول صاحب الزمان ع واما الحوادث الواقعة فارجعوا فيها الى  
روايه حديثنا فانهم حجتي عليكم وانا حجة الله وقوله عليه السلام ايضا لا عند لاحد من مواليي في  
التشكيك فيما بروه عنا ثقتنا فادعوا انا فاعوا وضهم سترنا ونحلمهم آياه اليهم وما ورد في وجوب  
مناقبه آثار رسول الله والأئمة وسنتهم وفي وجوب عرض ما جاء من الاحاديث واتى عنهم  
على كتاب الله وغيره وما ورد في العمري وابنه على علو منزلهما من انهما ثقتان فما اذ باعني نفقي  
يؤديان وما ورد في ما زاراه وغيره ممن صرح باسمه وفيما رواه العامة عن علي عليه وفا العلم  
بما في اوعية السوء التي ملأها الأئمة عليهم السلام من العلوم والحكم لشغل الى شيعتهم ويعملوا بها  
وما ورد في اختلاف الروايات لما تارة والاحاديث المروية عنهم عليهم السلام بنقل احد الثقات  
او غيرهم وغير ذلك مما لا يخفى على المتتبع وهي على اختلاف دلالتها قوة وضعفا لادلالها فيها اصلا  
على حجة خيال الواحد بما نحن فيه بل في مقابلة الرواية للرأي في بعضها وفي غيرها تقتضي عدم جواز  
العمل به مطلعا وان كان ناشيا من دعوى القطع وكذا كل ما دل على عدم من ادان لا يصير متابع عن  
صادق و بطلان كل ما لم يخرج من اهل البيت ع وما لم يؤخذ عنهم وما لم يسمع عنهم وما لم يكن  
عن النص والسمع والفظي وما دل على الفرق بين الشيعة وسائر الناس بان اولئك اخذوا عن الناس  
وهؤلاء اخذوا عن رسول الله ص وعلى ع ولا سواء وما دل على المنع من تقليد غير اهل البيت ع  
الايات والروايات وكما مات الامامية وسائر علماء الامة فانه يتناول مدعى القطع والظن  
معا ولذا ذكره في حكم اصول العقائد وفرعها بقول مطلق ولا يخرج التقليد بالمعنى في دابة  
عن كونه تقليدا بدعوى القطع برأي الامام بلا سماع ومشاهدة كما لا يخرج عنه بدعوى القطع  
بحكم الله الذي هو الاصل لذلك وغيره وقد نبه على ذلك الحق في الفريضة ذكر من جملة ادلة  
الفائل المضايقة في الفضل الاجماع واجاب عنه فضلا وذكر في جملة الجوابات التحج في قول  
العصوم ونحو لا نعلم دخوله فيهم فان ادعى العلم هو بذلك منعناه وردناه الى العلم ثم

الكتاب المصنف في  
الشيعة والشيعة

قال واما تقييده من مخالف وبناء على ان الحق في خلافهم فاما يتحقق وتيقن انه لا قائل لهم  
اتماع الاحتمال فلان ادعى انه يعلم ذلك اعرض عنه لانه عين الكابرة ولو قال المرتضى بفتح  
بالاجماع فلنا المرتضى علم بهواه ونحن لا نعلم بذلك فلا يجوز تقليده فيه على الاجماع قد  
يشبه فيكون ان يكون الحال كذلك انتهى وقال ايضا في الرد على من ادعى ان الاوامر امرى واحدا للشرع  
للفورقان قال فقد ادعى المرتضى لاجماع على ذلك فلنا ليرى من الاجماع في هذا ما عرف السيد  
فقرهنا ان توقف عما لا نعلمه وقال في المعنى لزم ما علمه انما نحن لا نعلم ما ادعاه وقد تقدم منه  
نظار ذلك وكذا عن العلامة والشهيد وغيرهما ومن المعلوم انه لا مجال لمثلها فيما اذا وكل احد  
الثبات شيئا عن الائمة وان كان دون نقله لاجماع بمراتب في الوفاة والورع والفضل والعلم  
وليس ذلك الا لما بين الامر من الفرق الظاهر بين كل ناظر وهذا اشار سلطان العلماء في كلامه  
على المعال الى ذلك ايضا حيث انه ذكر اسناد الال صاحب المعال على ثبوت لاجماع بجملة الواحد بان  
دليل خبر الواحد يتناول بعينه فيثبت به كما يثبت غيره واورد عليه ما لفظه قد يقال كون  
المسئلة اجماعية ليس من قبيل الاخبار حتى يكفي فيه النقل بل من قبيل المسائل الاجماعية التي  
يجري فيها الترجيح لوقوع الخلاف في شرائط حجته بين اهل الخلاف وكذا عندنا من حيث سبيل  
دخول المعصوم فيه بالفرائض والامارات الضيقة لظن دخوله وغير ذلك فالعمل بجملة الغير فيه نوع  
من التقليد الا ان يصرح بكيفية اطلاع فامل انتهى لعل وجه الامر بالناتل هو ان هذا يجري  
مع التصريح بما ذكر ايضا كما مر كلامه مع جودنه بالنسبة الى ما ذكرنا من التاخرين يحتاج الى  
تفصيل وتكيد والله الهادي الى سواء السبيل وقد اجاد ايضا حيث اورد على كلامهم في التواتر  
المعنى الذي مثله البتة على عليه السلام ومخاوة خاتم وقال انه يشترط في التواتر مطلقا كونه  
محموسا ولاشك ان التواتر والتحاوة واما لها ليس محسوسه فالحق في امثالها ان التواتر  
بالعنى الحقيقة ما هو ملزوم لها واللازم لو كانت معلومة فطريق الاسناد لال بالملزوم على اللزوم  
انتهى وهذا ينبغي ان الاعتماد على الاجماع المتفول سواء كان بطريق التواتر والاخا انما هو ايضا  
باعنا والسبب لكاشف المحسوس كما قلنا بل يمكن ان يقال انه يمكن تواتر التواتر ونحوها لكون حصول  
العلم ملزوما لها فيما ذكر بطريق الضرورة كما اشارنا اليه سابقا بخلافه لسبب التكشف فيما نحن فيه  
فلذلك ولقد اجاد الاستاذ اعظم طاب ثراه ايضا حيث عرفت في بعض كتبه بان يرى عيانا ان كثيرا  
ما يدعى احدهم العلم من الاجماع ونحوها مل في ذلك كما ان الحال في الادلة الكلامية كذلك وما

كلامه للسلطان

كلامه للسلطان ايضا

يحصل لاحد هم اليقين من ليل و نيام فيه بعدد و بما يحصل له اليقين بخلافه ولا يخفى ان ما هذا  
شانه فالاعتناء به على يقين الغير ليس بمعصية تقليد محض من نوع منه في معرفة الاحكام قطعاً وقد  
وقفت بعد ذلك على كلام بعض افاضل الشاذة المعاصرين ينفي عن انه يفتن ببعض ما ذكرنا ووقف  
منه على اثره لانه لم يعم فيه النظر ولم يتبعه ليورده موارد الحق وبقيد به على ما هو الاقرب الى الحق  
كما كان ينبغي له وينا سبيله بل كصر واجم عنه واتي بما لا يحصل له فقال ادام الله سبحانه ما بيده  
في شرحه على الوافية فان قلنا اذا كان تحصيل الاجماع مختلفا للمراتب يحتاج الى اعتدال حتى يبارع  
فيه الخطاء ففصار امره ان يكون حجة على محصلة فكيف صا حجة على الاطلاق كالرؤية واتي  
فرق بين تحصيل الاجماع وتحصيل الحكم بما غاؤه ادلته حتى كان الاول تجزؤا والثاني فائزاً من  
المفامين من فرق فان محصل الحكم بعد فرض صدق بعد الله يحل ان يكون بناءه على ما لا يقدر  
انتم الادلة العقلية والمفاهيم وعلى خطاب لم يعقل معناه او خرج مخرج النقية او عام لم يطبع  
على محضها ومطلق لم ينفرد بمقتده او هناك معارض اقوى منه الى غير ذلك مما يطول تعداد  
واما الاجماع فطريق تحصيله عند الكل تتبع اقوال الفقهاء غاية ما هناك انه يسهل على قوم و  
يصعب على آخرين للفرق البعد فهو بعد ان قطع بان تلك مقالة الامام كان كانه يقول سمعته  
يقول وهذا بخلاف محصل الحكم فانه بمنزلة من يقول اظنه قال انتهى وهذا عجيب من مثله مع توفر  
علمه وفضله الرعي ان طريق تحصيل الحكم يتبع الادلة وحدها او مع الاقوال وطريق تحصيل  
الاجماع يتبع الاقوال وحدها او مع الادلة وهو الغالب بل لا يكاد يحصل بدونها ولا سيما في  
بعض وجوه وطرق وان كلامهما قد يكون قطعياً وقد يكون ظاهرياً وكلاهما شائعا متداولان  
بينهم فيها معاً وانما يجب في كل منهما استفراغ الوسع واستقصاء النظر وان هذا في الادلة اهلون و  
اسهل واسلم وابعاد من الفلاح والابرار والاشكال منه في الاراء والاقوال فانه ليس مثلها من  
وجوه شتى كما بين مما تقدم في اول الترتيبات مفصلاً وان الادلة هي التي نصبها الشارع اولاً والادلة  
طريقاً الى معرفة احكام المودعة عند الامام وعليها يلتقي مآله ورايه وهي اول بالارشاد اليها و  
الدلالة واقرب احرى من الاقوال بانفسها وانما وقع الاختلاف بينهم في طريق تحصيل الاحكام  
من الادلة وكذا في طريق تحصيلها وتحصيل مقالة الامام من الاقوال والخلاف في كل منهما معقول  
لا لفظي وكثيرا ما لا يخفى نادوا وخطا في كل منهما قد وقع كثيراً من كثير من الاغاطرة فضلاً عن غيرهم  
ولو كان الامر في الثاني سهلأهنا بعيداً عن الغلط والاشتباه وما موما منه لزم الفلاح العظيم

كلام الله العظيم في كتابه العظيم  
في شرحه على الوافية

رسالة على التبيين

على من خطافيه كثير امع ذلك بل عليهم اجمع حيث لم يزلوا يختلقون في مثله فيدعي احد هم  
الاجماع على حكم ويدعيه اخر على خلافه او يقابل به بالمنع وبجيبه بالرد او يخالفه مع ضاع عنه وعن  
دعواه خاصة فالاعتماد على تحصيل الحكم على سبيل القطع والظن من الادلة والى من على تحصيل  
راى الامام على احد الوجهين من الاقوال فان كان بين الغامضين فرق فهو على هذا النهج ولما  
ما عداه فتحكم بحضرت من الهيبة ادعى ان المعروف ببيتنا حجة النقول منه بالاحاد وانه لا  
يعرف متان من بينهما من يقول بحجة خبر الواحد وحجة الاجماع وذكر في جملة ما اورد على ذلك  
ان الضمير من الاخبار ما اسند الى احدى الحواس الخبر بالاجماع انما يرجع الى بذل الجهد ومجرت  
الشك في دخول مثل ذلك في الخبر فينقض منعه واجاب بان الخبر هنا انما يرجع الى التمع فيا خبر عن  
العلماء وان جاء العلم بمقالة المعصوم من مراعاة امر اخر كوجوب اللطف وغيره ثم اورد في الدار  
في حجة الاجماع على مقالة المعصوم فالأخبار انما هو بها ولا يرجع فيها الى سماع واجاب ولا بان  
مداو الحجة وان كان ذلك لكن استلزام اتفاق كلمة العلماء لمقالة المعصوم معلوم لكل احد لا  
يحتاج فيه الى النقل وانما الفرض من النقل ثبوت الاتفاق فبعد اعتبار خبر الناقل لو تاقته و  
رجوعه في حكاية الاتفاق الى الحسن كان الاتفاق معلوما ومتى ثبت ذلك كشف عن مقالة  
المعصوم لئلا زمة المعلومة وثانيا بان الرجوع في حكاية الاجماع الى نقل مقالة المعصوم انما  
هو لرجوع الناقل في ذلك الى الحسن باعتبار ان الاتفاق من آثارها ولا كلام في اعتبار مثل ذلك كما  
في الاخبار بالايان والفسق والشجاعة والكرم وغيرها من الملكات وانما لا يرجع الى الاخبار في  
العقليات المحضة فانه لا يقول عليه فيها وان جاء به الثقات حتى يدرك كادوكوا وورد على  
ذلك بانه يلزم الرجوع الى المجهول لانه وان لم يرجع الى الحسن فنقل الاحكام فانه يرجع لوازها  
واثارها اليه وهي انما السمعية فيكون رواية فلم يقيلا اذا جاء به الثقة واجاب بانه انما يكتفى  
الرجوع الى الحسن في الآثار اذا كانت آثارا مستلزمية له عادة وبالحكمة اذا اتاده اليقين كافي آثار  
الملكات واثار مقالة الرئيس اعني مقالة وعينه وهذا بخلاف ما يستنفض المجهول من التلبيل على  
الحكم ثم قال على ان التحقيق في الجواب عن السؤال الاول هو الجواب الاول وعليه فلا اثر لهذا السؤال  
ثم انه اورد على كيفية العلم بالاتفاق بكونه مبني على ما في الكتب الموجودة من الفوى والنقل  
وعدم نقل الخلاف لكاشف بخارى العادان من عدمه لا على التمام والحسن واجاب بكون ذلك  
محسوما باعتبار آثاره ولو اذمه ثم انه مع ذلك كله ادعى تعويلا على الحد من الذي كان ان يعاد

كل ما يقع في الخبر  
من الاخبار انما يرجع الى  
الخبر الواحد

بالغيب وتلحق به وغفلة عن قولهم كثير انهم سبوا بالاجماع ولحق به ونحوه ان الاجماع  
 المنداول كلها انما هي اجماع السابقين لا اتفاقاتها الى العصور بحيث يحكى كل من اهل عصره و  
 ذكر قيل في ذلك جملة مما ذكرناه من طرق الاجماع المنداول وبينهم ما بطل اكثرها وادعى ان الاتفاق لا يمكن  
 لا يمكن استعماله ولا ينسب بدون طريق النقل الا باتفاق السلف لها فحق باستقامة الطريق الى الله  
 على وقوع الاتفاق في اعصافنا لاجل عصر واحد المودية الى القطع بما عليه الفرقة المحقة قال و  
 بذلك يدفع ما اوردناه على الفرقتين من حرجنا السيرة بالرد على مدعى الاجماع بخالفه البعض  
 ان لو من المعاصرين وليس هذا تفسير للاجماع لا يعرف بل استكشاف للاجماع بناء على طريق الخلفين  
 او ما عليه الشارع في الواقع بناء على طريقنا وذلك انهم اذا لم يتفقوا لم تعلم الطريقة فلم يتكشف  
 ما عليه الشارع ولم يعلم وقوع الاتفاق في عصره قال ولا بعد ان يكون هذا طريق من حرج سيرة  
 بالرد على مدعى الاجماع بثبوت الخلاف وكيف كان فالغرض الاتفاق المؤدى الى القطع بما عليه  
 المعصوم بحيث لا منافع فيه للتقية ولا طريقا الى التاويل حتى يعلم انه هو حكم الله الواقع ثم انما غايل  
 عن ان هذا يقتضي كون الاجماع وعمر المسلك صعبا لدركه لا ينسب العلم به الا في ناد من المسائل  
 النظرية ولا يناسب ما جرت عليه الطريقة من عدم اخلاء مسئلة من المضل ان غالبا الاوجهها  
 دعوى اجماع او اجماعات متوافقة او مخالفة متحدة الزمان ومتعددة دته ولغايله عن ذلك  
 ادعى انه سهل المأخذ على كل من اطلع على اصول الفداء فضلا عن الفضلاء الاعيان كالسيد  
 والشيخ وغيرهما وقال ايضا انه لا يمكن الاطلاع على اتفاق العلماء في عصره لا باستعلام الطريقة  
 ولا يمكن العلم بها الا بمرآة ما اشهر من قارار باب الفناوى المطعنين على اصول السابقين العلمين  
 وخاصة ما حكاه الفداء فانه في الغالب حكاية اتفاق الطائفة قد يمها وحدها لان الاصول  
 الفدية بين يديهم يد رسونها وهي تعرب عن مذهب الشيعة على قديم الدهر صرح في اخر  
 الشرح بان تحصيل السيد والشيخ واسألهم للاجماع ليس من كتب اهل الفناوى الذين يحكى  
 مذاهبيهم في كتب الخلاف كي تضعف دعوى الاجماع بعدم وجوه القائل ويقلبه بل من مذهب  
 المتقدمين المعاصرين لا ائمة عليهم السلام ومن قاربهم اولئك الذين دست كتبهم وذهبنا اصولهم  
 ولم تجر العادة بنقل مذاهبيهم وقد كانت مذاهبيهم في زمن الشيخين السيد واضربهم معروفة  
 وكتبهم منشورة وكانت مدارسهم فيها ولو فكر الطائفة يومئذ اكثر ثباتها اليوم فذها ما عرفت  
 لا يكاد يخفى على علماءنا فاشتم كمحكمة الاجماع ثم انه فلا اكثر في كتبه من دعوى سهوله المأخذ

ولا سيما بالنسبة الى مثل الشيخ واضلهم في علو الطبقة وطول الباع وادعى انه لم يكن يخفى عليهم مكان  
 عليه علماء الطائفة واصولهم بين أظهرهم يتدارسونها قال ومن هنا كثرت حكمائهم للاجماع  
 سهولة المأخذ وبان ما يحكمون من اجماع او ثبوت يكون واكتشفه عن مبالغة المعصوم قلت  
 كانه لم يقف على شهادة الشيخ نفسه فضلا عن غيره بخلاف ذلك من جهة كما تقدم في علمه ولا على  
 ما باقى ومضى من كثرة الناقض في الاجماع ان المنقول وشيوع دعوى الاجماع والعدل عنهما  
 والحكم بخلافهما في كتاب احدا واكثر قد نفى وناسى جميع ما سطره لما اورد في الكلام في الشهرة  
 على ما ادعى تقليد العلماء بعد الشيخ له فقال ليت شعري اى قول من اقوال الشيخ يفيدون اى  
 مذهب من مذهب يتبعون وكل يوم لهم مبالغة في كل كتاب لمذهب ثم انه قال لا ينبغي الايمان  
 الاجماع ان يعرف كل اثنى العلماء بعينه لا منشاغ ذلك في العاصرين فضلا عن الماضين بل يعرف  
 المذاهب السامع والناظر حتى ينفى الربط يحصل العلم وورد بانشاغ العلم مع تجوز سكوت  
 بعضهم عن الحكم او رجوع عنه اجاب بانامنى قطعنا بالمذاهب استحالة في العاديات ان لا يحكم  
 الفقيه بذلك اذا كان على الطريقة والا فليس يفقيه ولم يتقن لان العلم بالاجماع بعد العلم  
 بالحكم فلا يكون بهذا الاعتبار معدودا من ادلته ولم يقبضه ايضا لما ذكرناه في الوجه  
 الاول من وجوه المحصل وقال ايضا ان تعدد ما يستعمل فيه اسم الاجماع ليس من باب اختلاف  
 الاصطلاح بل من باب تعدد الجزئيات ليعنى واحد ليس لهم في الاجماع الاصطلاح واحد  
 اتفاق الكل والاتفاق الكاشف تماما جزوا يتحقق فيها هذا المفهوم ولا يخفى ان هذا ليس كالمبالغة  
 من نعم ان التام واجمعهم على اختلاف ديانهم وبيان طرائقهم كلمهم موحدون مقرون بان الله  
 سبحانه وانما يختلفون في التسمية اذ كلهم يحاولون عبادة المعبود بحق الواجب عبادة على الخلق  
 وكما يقال ان الدليل ليس لا معنى واحد وكذا الكتاب السنن والعلم والظن وغير ذلك انما الاختلاف  
 في جزئياتها المتدرجة تحت مفاهيمها وفضا جميع ذلك ظاهر قال ايضا فان قلت اذا كان الحكم  
 مدرك عقل كوجوب المقتضى لم يكن اتفاقهم كاشفا عن مبالغة المعصوم لاحتمال ان يكون حكم كل  
 واحد منهم انما كان عن ذلك المدرك العقل الذى لا يكاد يخفى على احدا من الجائز انهم اوجوا  
 الفتنة وخطر وتركها الاداة الى ترك الواجب بل هو الظاهر مع ان الاحتمال في هذا المقام كاف و  
 علمنا بان الشارع بحيث لو سئل عن تركها لنع لا يدل على انهم انما اجمعوا على المنع لانه مما يمنع بل  
 انما منعوا للوجوب الذى علمنا بان الشارع مانع فلا يكون الاجماع دليلا على المنع بل دلالة

الذي فلما ولو لم يتحقق اجتماع ذلك لا يرتجى ان حكم كل واحد منهما انما كان على انه هو ما عند الشارع وانتهى حكم الله في الواقع وقد فرضنا حصول القطع بما اتفقت عليه كلمتهم ولا دخل لخصوصية الطريق الذي وصل بهم الى الشارع اية اوراينة او دليل عقل متفقا او مختلفا بعد ان اتفقوا على الوصول اليه انتهى وصريح في اواخر الشرح بضعف دليل حجة الاجماع المنقول ترجح الخبر الصحيح عليه وقد ذكر ايضا في كتابه غير ذلك مما لا جدوى في ايراده هنا واذا المعضلة انظر فيها واجلنا الفكر فيما مضى وقفت على مفسد ما وناقض بعضها بعضا ومن ثم ذكرنا ما اجتمع هنا وان كان ذكر بعضها في غير هذا المقام اولى واخرى وكانت تحسب في بالجماعة الشار اليهم وتحاسيه من مخالفهم ومنافعتهم وقع فيما وقع فيه وخفي عليه ما هو ظاهر لا ريبه تعزير وهذا الذي ذكرنا كل فيما يتعلق بالاول من الامرين الذين افسدنا بهما دعوى كون الاضداد على النتيجة الزبورة لا ندرا حقا حقيقة في الخبر والحديث والرواية وهو جاز في النتيجة الجزئية والكبرى الكلية ونحوهما من الاشياء والنظائر كما هو ظاهر واما الثاني منهما وهو متعلق بالاجتماعات المتداولة فهو انما وان اغضنا عن اعتبار السماع والمشاهدة فيما ذكرنا اكتفينا في تصديق النافل بقطعه بقول العصور او رايه بقول مطم فلا يرتجى ان حجة النتيجة المذكورة على غير مدعيها المحصل لها ليست مبنية على العبد المحض الغير المشروط بشئ اصلا بحيث يكون التصديق لقلها عاصما للنافل من الخطاء والزلل وانعاض الفصح والرد وليس انتهى نفسها منكشف بطريق الشهوة والكشف الذي يدعيه جهال الصوفية ولا بطريق الضرورة الخالدة انما من شواث الرب الشهوة بل يندفع على الاثر الى الاسباب لظاهرة المعلومة والتمسك بالمقدمين الموجهين للعلم بالنتيجة فتبعتهما اليقظة والفتا والظهور والخفاء وفي جواز تصديق الغير واعتماده فيهما ومنعه وتبع الوثوق بها وعدمه حال النافل في واقعة وعدها وعلى هذا فالنتيجة المذكورة انما تكون حجة بحجج الاعتماد عليها اذا كان لنا فل المدعي للكشف ثقة طابا فقد حصل استكشاف راي المعصوم باحد وجوه العبرة التي يصح فيها تصديق الغير وقبول قوله ولو يثبت خطأ في الكشف وسببه ولم يستغن عن فضله بسبب الوثوق على ما وقف عليه ولم يوجد له معارض مثله او اقوى منه وهذا ممنوع في معظم الاجتماعات المنقولة في كتب الاحكام ذلك لان منها ما يدنى على بعض الوجوه المتقدمة التي لا يستكشف بها راي المعصوم حتى عند مدعيه والناقل به ومنها ما يحتمل ذلك وغيره ولا يصح الاستدلال بالاحتمال من دون بين حقيقة الامر بل ينبغي ان يؤخذ بمقتضى ادنى الاحتمال اخسها

الاجماع المتفق عليه في جميع النسخ

الاجماع المتفق عليه في جميع النسخ

الثالث

ولا يستماع صحته عند التأمل وعندنا الآن يظهر قصد غيره ومنها ما يبتنى الكشف فيه على التوفيق  
 الثالث الذي قد انكشف فساد ذلك كاجتماع الشيخ فانه ابطال ما احتج به العامة على صحة الاجتماع  
 من طريق العقل لا يجري في كل من جماعى الفريقين لولا وجوب الامام كاسبق وادعى في موضعين من البعث  
 وفي التمهيد انه لا يصح الاحتجاج بالاجماع اصلاً ولا يعلم قول الامام في الغيبة مطلقاً الا على تقدير  
 الظلمة المتضمنة لامتناع كتمان الحق عليه وقد تقدم وجهه ببيان فساد ما تضمنه جواز الكتمان عليه  
 خالاً لسناده او عدم استيلائه فاذا كان هو المعترف بالاختصاص وجه حجة الاجتماع والقطع بقول  
 الامام فيما ذكر لم ينم ان يحمل كل ما ادعى من الاجتماع عليه الا ما علم ابتداءه على غيره مما نقول بجهته  
 ويحصل فيه القطع المذكور وهذا ان اتفق وصح عنه بناء على صرف كلامه عن ظاهره ففى  
 غاية التدور وربما لا يصح الايضاح يستغنى فيه بظهوره او قطعيته عن التمسك بالاجماع فضلاً  
 عن المنقول منه في كتب الشيخ واذا حملنا اجتماعاته كلها او بعضها على ما ذكر وهو فاسد عندنا لم  
 يصح لنا الاحتجاج بها الا اذا انطبقت طريقته على غيرها مما نعتبره فاذا اتفق ذلك كان الاعتبار  
 بالكشف حاصل لنا كاسبق لا بما حصل له وفعله وربما يظهر من بعض عبارات المصنفين في اختصاص  
 الوجه في حجة الاجتماع فيما ذكره الشيخ او في دلالة الفريقين بالمتن في الوجه الرابع فيجوز في اجتماعاته  
 ان وجدت ما جرى في اجتماعات الشيخ ومنها ما يحمل ابتداءه على ما ذكره الشيخ وذلك كاجتماعات  
 المرتضى فانه لم يردع الاختصاص فيما ذكره فقد ذهب الى مقالته في جملة من صفاته واحال في اول  
 الانتصاف الذي فيه اكثر اجتماعاته وجه العلم بقول الامام في الغيبة من جهة الاجتماع على ما ذكره في  
 النبايات والوصلات الفقهية وسائر كتبه ومذهبه في اكثرها هو ما ذكره ولما رجع عنه وهو  
 طويل ذهب الى ما يقرب منه كان تقدم عنه في الطرابلسيات وهو ايضا فاسد كاسبق وقد صرح هو  
 وغيره من المتقدمين والمتأخرين بابتداء حجة الاجتماع دائماً على وجوب جواز الحج في كل زمان وبطلان  
 طريق العامة الغير المبنيين عليه كان تقدم جميع ذلك مفصلاً فلا يجدان يكون كثير من اجتماعاته  
 او بعضها فاعدا المسائل الضرورية ونحوها مبتدئاً على يد هذا الشيخ وما يقرب منه ومثل ذلك  
 اجتماعات ابن زهره وغيره من قدماء الاصحاب جماعة من متأخريهم لما مر بيانه في الوجه الثالث و  
 الرابع عند ذكر هذا اهمهم ومن العلوم انه متى استظهر او حمل عدم ابتداء ادعاء الاجتماع والكشف  
 على الطريقة المرضية عندنا لم يتحقق الاحتجاج به اذ لا احتجاج بالحمل ولا سيما اذا كان مستبعداً  
 فلا نضع اذ الى ما ذكر السيد العاصم دام علاه حيث اجاب عن استعمال الاجتماع في السير في كتابين من

الثاني

هذا هو الوجه الثالث  
 في الاحتجاج بالاجماع  
 وهو الوجه الثالث في  
 الاحتجاج بالاجماع  
 وهو الوجه الثالث في  
 الاحتجاج بالاجماع

طريقة الشيخ فلا يكون على الاطلاق تحجراً باناً وان عرضنا عن تلك الطريقة في الكشف واقتنا  
فنادها لكن بطلان طريق لا يقتضي اسناد سائر الطرق وقد عرفنا انه لا يمكن الاطلاع على  
اتفاق العلماء في عصره لا باستعلام الطريقة الى اخر ما تقدم عنه عفي ربنا الى ما ناله كما سبق  
من ان تعدد ما يستعمل فيه اسم الاجماع من باب تعدد الخبرات المعنى واحداً لا الى ما اجاب به في  
موضع اخر عن اختلاف طرق فهمه في الاجماع من انه لا يمكن العلم به الا بالطريق الذي اخبرناه وهو  
ما يستعمل به الطريقة القديمة للطائفة الامامية كان دعوى الاجماع مستلزمة لادعاء ذلك  
قال وهذا هو الظاهر من قولهم اجماع الطائفة ومذهب الامامية واتفاق اصحاب ذلك  
استشهدوا على مدعى الاجماع بوجوه الخالف ولو في بعض الاعضاء الشائفة انتهى والعجالة لم  
ينطق بشئ مما ذكرناه ولا ان كلامه ينقض بعضه بعضاً ومع ذلك جعل ما لا يمكن عنده غير ممكن  
عند الشيخ واضلر به مع نصريحهم بخلافه ثم نبه عليه كلامه المبطلين لدعواهم واستند  
الى استظهار الفدح في الاجماع بوجوه الخالف على وجه يقتضي الاعتراف بصحته وان لم يصيد الناظر  
بالخالف لندوة او معلومية شخصية صفته وهذا يوجب بطلان الاسناد لال بمقتضى الاجماع  
المتداولة في المواضع التي يحتاج فيها الى الرجوع اليها اذ فلما استلزم مخالفة مع ان احكامه كما في  
منعها اذ وجوده غير متاين لها عند الناظر فلا ينبغي نقله كما هو ظاهر ولا تصح ايضاً الى ما قد  
يقال من تمام انما صنفوا كتبهم لتكون مرجعاً لمن بعدهم الى ائمة الغيبة فينبغي ان يكون  
مرادهم من الاجماع حيث طلقوه ما اجمعوا على حجيته والاعتماد عليه بلا تكييف حد واسم المتدليس  
كما قرر نحوه في ما صدر من علماء الرجال في الحجج والتعديل وذلك لانه يرد عليه او لان معنى  
ادلهم الفقهية على قواعدهم الاصولية الممهدة لمرئتها ومعد كل مستدل ومقول كل مفيد  
وفاقل في الاجماع وغيرهم على ما وقع عنده وقرره في محله الاما صرح فيه بخلافه وظهر من نحوي  
كلامه ونحوه محتمل لم يصحوا فافهم وحججهم الاعلى ذلك ولم يصنفوا كتبهم الا لاجله لال ان  
يقولهم في حججهم كل من بعدهم من العلماء مع انه ان صح تقليدهم صح مطر ولا يعمل بنقلهم كسفرهم  
خاصة جميع من علمهم من يوافقهم في وجه حجية الاجماع ومن يخالفهم من الفضلاء فاعليهم اذ صرح  
الدليل عند اجماعا كانا وغيره ان يكون صحيحاً عند غيرهم ام فاسداً حتى انهم قد يسندون  
بخبر يدكره من غير اسناد ولو اسندوه لانه ان يعمل به غيرهم فلا يقبلون بذكره سنده ولا يقبلون به  
كثرة فوائده فاعلم انك بغيره وثانياً ان الاراء لا تنضب ولا تفحص ولا تفكر ولا تلتقط

هذا هو الظاهر من قولهم اجماع الطائفة ومذهب الامامية واتفاق اصحاب ذلك استشهدوا على مدعى الاجماع بوجوه الخالف ولو في بعض الاعضاء الشائفة انتهى والعجالة لم ينطق بشئ مما ذكرناه ولا ان كلامه ينقض بعضه بعضاً ومع ذلك جعل ما لا يمكن عنده غير ممكن عند الشيخ واضلر به مع نصريحهم بخلافه ثم نبه عليه كلامه المبطلين لدعواهم واستند الى استظهار الفدح في الاجماع بوجوه الخالف على وجه يقتضي الاعتراف بصحته وان لم يصيد الناظر بالخالف لندوة او معلومية شخصية صفته وهذا يوجب بطلان الاسناد لال بمقتضى الاجماع المتداولة في المواضع التي يحتاج فيها الى الرجوع اليها اذ فلما استلزم مخالفة مع ان احكامه كما في منعها اذ وجوده غير متاين لها عند الناظر فلا ينبغي نقله كما هو ظاهر ولا تصح ايضاً الى ما قد يقال من تمام انما صنفوا كتبهم لتكون مرجعاً لمن بعدهم الى ائمة الغيبة فينبغي ان يكون مرادهم من الاجماع حيث طلقوه ما اجمعوا على حجيته والاعتماد عليه بلا تكييف حد واسم المتدليس كما قرر نحوه في ما صدر من علماء الرجال في الحجج والتعديل وذلك لانه يرد عليه او لان معنى ادلهم الفقهية على قواعدهم الاصولية الممهدة لمرئتها ومعد كل مستدل ومقول كل مفيد وفاقل في الاجماع وغيرهم على ما وقع عنده وقرره في محله الاما صرح فيه بخلافه وظهر من نحوي كلامه ونحوه محتمل لم يصحوا فافهم وحججهم الاعلى ذلك ولم يصنفوا كتبهم الا لاجله لال ان يقولهم في حججهم كل من بعدهم من العلماء مع انه ان صح تقليدهم صح مطر ولا يعمل بنقلهم كسفرهم خاصة جميع من علمهم من يوافقهم في وجه حجية الاجماع ومن يخالفهم من الفضلاء فاعليهم اذ صرح الدليل عند اجماعا كانا وغيره ان يكون صحيحاً عند غيرهم ام فاسداً حتى انهم قد يسندون بخبر يدكره من غير اسناد ولو اسندوه لانه ان يعمل به غيرهم فلا يقبلون بذكره سنده ولا يقبلون به كثرة فوائده فاعلم انك بغيره وثانياً ان الاراء لا تنضب ولا تفحص ولا تفكر ولا تلتقط

فما يسع مرغانها في الاستدلال ولا ينبغي الافتضاؤه في ذلك على ما توافق عليه الآراء و  
الاقوال وقال الثاني معظمهم لم يقولوا بحجة الاجماع المنقول ولم يحتجوا به على الوجه المذكور  
البحوث عنه او مطلقا وكثير منهم لم يجوزوا القول على خبر الواحد فيما يرويه من الاخبار فكيف  
يطمع احد منهم ان يعول على خبره الناشئ من الكشف فيما يدعيه من الاجماع ويصف كتابه لذلك يحافظ  
على ما يقتضيه في جميع المواضع ويترك الاستدلال بما لا يكون متقفا عليه عند الكل ثم مضى  
ياق الامع الصريح بذلك هذا ما وجدنا في كتبهم اصلا ولا يكون ابدا ولا يرتضيه ذوبصير  
قطعا واربعا ان مقالة الشيخ هي المعرفة بما حقيقاها المرتضى الى الاحتجاب الذين اعتمد  
على اجماعهم في الحكم لادليله كما مر وقد بني عليها الشيخ دعوى الاجماع في كتبه من دون تصريح  
فيها بحقيقة الحال واحتمال تصريح غيره او تلويح فيها لوقف عليه من كتبه بما صرح هو به في  
بعض الاصول والكلام من دعوى حصر الطريق فيها جارية في حق كثير من موافقيه وهو الذي يظهر  
من الحلبي ايضا كما سبق فلا يمكن نفيه وربما يستظهر البناء عليها او على ما يقرب منها من تصريحهم  
بان حجة الاجماع مظنة موقوفة على وجوب الحجة في كل زمان ومن اكدارهم من دعوى الاجماع في موضع  
ظهر فيها الخلاف وعدم الاتفاق ورودهم بعض الاقوال لبعض فضلاء الاصحاب وجماعة او  
كثير منهم بانها ملحوق بالاجماع وانه قد انقضت رآته فداست قرا المذهب على خلافه في العصر المتأخر  
وان على خلافه اجماع المتأخرين ونحو ذلك وكذا من تعاليمهم عدم جواز تقليد الميت بانه لا يبعد  
به في اجماع ولا خلاف ومن قولهم ان مراد فلان بكلامه هو مراد سائر الاصحاب ان كان مراد  
ذلك فالمسئلة اجماعية مع انه ليس هو المعصوم وكذا من قولهم ان كان هذا من هذا فلان  
فالمسئلة خلافية ومن غير ذلك مما لا يخفى على المتدبر ويظهر من جماعه منهم كالشيخ والمترضى  
وابن زهرة وابن ادریس ثم متى ثبت عند احد منهم الحكم بدليل يراه في نظره دال عليه ولو ظاهرا  
ولو يثق على معارضة سارع الى دعوى الاجماع عليه والكشف يقتصر بعضهم في ذلك على  
ما اذا كان الدليل معدودا عندهم من القطعيات مع انه غالباً مجرد تسمية ولا يكثر ثبوت  
مع وجوده بوجوه الخالف وعدمه وكثرة قلته ولا يوفون من جهة فلهذا الموافق ما اوردت في  
شد وذا القول وهجره في نظرهم وفاء عن الشيخ وغيره ما يشهد بذلك وبينت فمتشدد دعوى  
الكشف هو وجود الدليل الذي ثبت عندهم انه لا يجوز على الامام مخالفته مع عدم الاعلان  
برده واطهار فسادة ومثناة دعوى الاتفاق هو انفاهم على حجة مثله او على الدليل القطعي

والسبغ المقصود بحجته ومن المعلوم ان مرجع الثبوت على هذا الكشف في الثبوت على منشا هو  
ادعاء وجو الدليل على الحكم وخلوه من العارض لا ريب في انه لا يحصل الكشف غالباً من مثله ولا  
يجوز لاحد من الفقهاء ان يقول على غيره في ادعاء اذ هو تقليد محض ممنوع منه اجماعاً لا عمل  
بخبير موثوق به نقلاً ورواية وهذا وان قطعنا النظر عنه في الامر الثاني لكنا ذكرناه اسطراداً  
في ضمنه لظهور مناه وكثر جدواه واستلزامه عدم كون الكشف من الوجوه المعبرة عندنا فلا  
يجوز لنا ولن وافقنا العمل بقول مدعيه كما مضى هنا واذا كان بناء كل مسند على ان يخرج  
بما هو حجة عنده سواء وافق مدعيه ام خالفه فلا ند ليس فيها نحر فيه اصلاً ولا استماع  
ما عرف في الاجماع المحصل مفصلاً واما الفياس على المخرج والتعديل فباطل لان بين الامر  
فوق ظاهر من وجوه شتى كما لا يخفى وتفضيل الكلام في ذلك موكول الى محله ومنها ما يبنى  
الكشف فيه على نحو ما ذكرنا في الثالث وهو الوجه الرابع والخامس يعلم الحال فيهما تمام هنا وفيما  
سبق في الفصل الاول وعلى الوجه الاول وقد علمت استحالة عادة في امر يثبت الحكم فيه بل  
فاطع غير الاجماع الايضاً سنداً ورواية يبنى على الاجماع ان المنقولة على كثير من قوله ولو سئل  
من احد ما عليه مع انه لا سند لال بالحمل الذي وجهه او على الوجه الثاني وهو كالأول على  
على ما مر واما الوجه الباقية فينبى بالايستكشاف منه قول المعصوم ورواية كما مر واما الامن  
جهة الملازمة بين الدليل الفاطع والظنون وبين حكم المعصوم الواقعي والظاهري فالاعتماد على  
الكشف اعتمد في الحقيقة على منشاء الذي لا يعتمد فيه على الغير الا كانت الفساق والفساد  
كالادلة المتعاضدة فان كل مقت يدعى الاستناد الى دليل قطعي وظني وكل منهما اذا ثبت ملازمه  
الحكم الواقعي والظاهري بين ما مرجعه الى دعوى الاجماع على قاعدة او قواعد معلومة غالباً  
بحيث فيها الى الاعتماد على النقل وغير متميزة بخصوصها حتى يعتمد فيها على النقل ان احيل اليه  
واكتفى به في معرفتها او اعتمد على الغير فيها يستنبط منها وقد علمت شيوع هذا القسم من الاجماع  
في كلامهم بحيث لا يتبعه عتاداً غالباً ولا سيما في مقام الاستدلال بالنقل الاقوال وعليه مبنى  
كثير في الخلاف والغنية ظاهراً فلا اعتماد على ما يحمله وغيره ايضاً كما لا اعتماد على ما علم انه  
مبنى عليه خاصة وبين ما مرجعه الى ما يدل على الحكم بخصوصه الا انه علم قصوره غالباً عن  
الوصول الى مرتبة الكشف قط فلا يعتمد عليه تحصيلاً ولا نقلاً وبين ما يشكل تصديق مدعيه  
لواخيه بحقيقة الامر لا يمكن بناء الاجماع ان المنقولة على كثيرها عليه لند رتباً وانفقوا وامناعه

الانجيل

الشافعي

عادة او شرعا ومنها ما يثبت الكشف فيه على عدم اطلاع الناقل على الخلق وعدم وصوله الى مراده المقصود لنفسه وذلك لما بين من طريقته او كلامه في دعوى الاجماع او غيرها انه لو كان قد وقفنا ووقف بعد عليه او على مراده لا ندفع عن دعواه بل انكرها اشدا نكارا وهذا جار في كثير من الاجماعان المنفولة في كتب اصحابنا الذين بحث طريقهم على ان يدفع في فعل الاجماع او انكار وقوعه والعلول عن ادعائه بغير وجهان الخلاف مطلقا واذا لم يكن شاذا او مشكوكا في ذلك فمع ذلك وجد الخلاف لقادح عندهم في كثير من المسائل التي نقلوا فيها الاجماع فيكون دعوى الاجماع والكشف مبتنية اذا علم على عدم العلم به حتى ان احدهم لو كان علم به من قبل ما ادعاه وانكر على من ادعى مثل دعواه او من بعد لعل عن ادعائه ولم يصد به كما اتفق كثير الشيخ وغيره وقع من ابن ادريس في بعض المسائل النصيحة به فاذا كان هذا حال نفسه في ادعاء الكشف وما يتوقف عليه فكيف يكون كرامة تحجب واجبة الانباء والقبول على غيره ممن وقف على خلافه بل هو لو بانكاره وعدم الاعتراف به ولا سيما اذا علل دعوى الاجماع بانه مذهب فلان وفلان وغيرها او انه السنفاد من كلامهم ثم علم او ظهر خلاف ذلك فلا وجه لرفع اليد عن العلوم بالنقول بعد ظهور وجهه وتبين خطاه والاخذ بالعلول بعد انكشاف انتفاء علته ومن هنا لا يعتمد في الحجج والتعديل ودعوى الوضع وغيره على ما علل بما يعلم ويظهر انتفاء او قصوره عن اقتضاء ذلك وضعفه فكيف يعتمد على نحوه فيما نحن فيه ومنها ما عدل الناقل عنه ولم يبا به لادعاء الاجماع على خلافه ثانيا او القوي به او الزد فيه فيغير اول باه لا يعتمد به وهذا كثير في كلام الشيخ وغيره ومنشأه انكشاف عرضهم له في الكاشف والنكشاف وعدم ارادته بالاول ما هو الصالح ظهور الدليل له على خلاف مقتضاه او عرض ترد له في صحة الاول على اتي حال لا يجري عليه حكم الخبر الذي لم يعمل به راويه لما بينهما من الفرق نعم ربما يجري فيما اذا اصاب غفلة عن الاول الا انه بعيد جدا ولا يكفي مثله في مقام الاحتجاج كما لا يخفى ومنها ما اعتبر فيه الناقل بما لا يتبع مع وجود الخالف كقوله اتفق المسلمون على الامة او الامامية كافة والعلماء او علمائنا جميع على الحكم او لا خلاف بينهم فيه واشباه ذلك وربما علل دعوى الاجماع والكشف به فاذا بين وجود الخالف لمدرج تحت العلوم قبل نقله وادعائه حكم بعدم وقوعه عليه وخطاه في النقل والكشف للناسخ منه لا يحصل الكشف لمع وجدانه ولا سيما اذا كان ممن يعتمد كثيرا بخلاف مثله ويطعن في دعوى الاجماع ويمنعها بسببه ومنها ما نقل في الاجمال لدعوى الكشف فيه كدعوى

الشافعي

الشافعي

الشافعي

المرتضى اجماع الامة على ان الاجماع لا يمتنع ولا يمتنع به واجتاجه بذلك مع حكمه بجوازه عندنا  
على طريقة الامامية وعدم قول معروف لهم في المسئلة فله وعدم قول معروف لهم في المسئلة  
بمنه وعدم نفي الاجماع بما يجب على الامام من بيانه ونظائره في الاصول والفروع كثيرة يتفق عليها  
المتبع ومنها لا يمتنع الكشف فيه على ما تقدم عن الشيخ من انه اذا ظهر القول بين الطائفة ولم  
يعرف له مخالف ولم يظهر ما يدل على صحته او فساد وجب القطع بصحته وموافقته لقول المعصوم  
وقد علمت فساد ذلك على تقدير صحته فوجد ان الخالف قادم فيه فطعا على ما تقدم في نظائره و  
كذا وجد ان الدليل الخالف له فلا يعتد بالاجماع المتفق على هذا الوجه مع الوقوف على الخلاف  
السابق على ادعائه او الاخر الموجب لمجر سابقه وكذا مع الاطالع على الدليل العلمي والظني  
المقتضى لخلافه فلا يندرج ذلك بهذا الاعتبار في بابنا من الدليلين كما توهم في نظائره ومنها  
ما يمتنع الكشف فيه على ما تقدم في الوجه الاول عن المرتضى من جعل عدم اشهاد الخلفاء ليلدا  
على عدم مدبل على الوفاق واقعا وتقدم نحوه عن الشيخ ايضا او على ما يظهر مما تقدم عن الحق والاشهاد  
والاحصائي ومن كلام غيرهم من الاقتصار على هذا هب مشاهير المتأخرين والاعراض عن عدم نظرا  
الى حصول الفرض عندهم بذلك وعلى السيرة الغير بالاعتناء الى حد الاعتماد على نحو ما سبق وعلى  
الاخبار التي لم يقفل لتاغل على معارضتها الذي هو اكثر وافوى واروى بالعمل منها لفلة النتبع  
او على الحد من التاشي من سرقة العلم وشدة الجحراء وقلة الشورى ونقص الورع وضعف الايمان  
واستسها النهج على النقل بجمبا الغلب من قوة النظر وحده الذهن وشدة الفطنة وقد تقدم  
الكلام في جميع ذلك وعلى عدم اعتناء الناقل بالخالف مع العلم به واحتمال ما قبله نظر الى علمه  
باسمه نسبة او ظن شدوه ومن هنا قال الشهيد في غاية المراد في حكم السلم الذي اعناد قل  
الذي بعد نقل الخلاف في ذلك والحق ان هذه المسئلة اجماعية وان لم يخالف فيها احد متساوي  
ابن ادريس فلا يبعد الاجماع ولو كان هذا الخلاف مؤثرا في الاجماع لم يوجد اجماع اصلا انتهى  
وهذا يكشف عن كون معنى الاجماع ان على ما ذكره واشباهه ومنها ما يمتنع على كون الخالف عند  
الناقل ممن لا يعتد به في نفسه كما مر عن المرتضى بالنسبة الى الصدوق وغيره من اصحاب الحديث  
مع كثرتهم وجلالة كثير منهم فلا يكون عدم الاعتناء بالخالف لما ذكره او لما سبق من على من كان  
الحال عنده على خلاف ذلك بل يجب عليه الاعتناء بقول الخالف عدم الاعتناء بدعوى الاجماع  
على خلافه وعلى هذا يمتنع والتحقيق لكثير من الاجماع المنقولة حتى ان الشهيد الثاني حكى في

الظاهر

الحاكمي

حكم السلفاء  
الذي

الظاهر





به ولا يعرض للخالف ويعرض له أخرى وهو مثل المصيد والمرضى والشيخ واحدا الصدوقين و  
 الحليين وغيرهم واحدا كان واكثر يعقد ويعلمونه نسبة او برحوم عن قوله او يعلم قصد  
 الفتوى والحكم وان كان هو مقتضى كلامه ووبما يدعى اجماع المسلمين فيما ذكر وقد يستدلوا علم  
 العلم بالخالف ويحجج بالاجماع لذلك والى اجماع عصره وبما كان من هذا قوله في الجوة بعد نقل  
 قول المرتضى قول الحلي وقول غيرهما ان هذا هو الظاهر المجمع عليه عند اصحابنا العلوية وقناهم  
 في عصرنا هذا وهو في سنة ثمان وثمانين وخمسائة عليه بلا خلاف بينهم انتهى يمنع لاجماع  
 ناره بوجود الخالف اخرى بعدم تعرض جملة من اصحاب الحكم ويصرح ناره بانة لا يستدل بالكثرة و  
 الفلة بل بالدليل القاطع ومن ذلك ما ذكره في الموارد حيث قال ولا يفتى في كثره الفاتلين برو  
 المودعي كتبهم وتصانيفهم لان الكثرة لا دليل معها لانه وبما كان الدليل مع الظليل لان المحج هو  
 قول امام الزمان ولا جله عندنا اصدار الاجماع تجرد دليل فاذا لم يقطع على ان قوله مع اقوال  
 الكثيرين من اصحابنا لما من ان يكون قوله داخل في اقوال الظليلين فيحتاج في المسئلة الى دليل غير  
 الاجماع لان دليل صحة الاجماع غير مقطوع به مع احد الفريقين فيحتاج في المسئلة الى دليل غير  
 انتهى وقد اكر من دعوى الاجماع في مواضع لم يعاين فيها رشداً النكير والفتح عليه في نقل الاجماع  
 وغير جماعه من فاضل الاصحاب كفاضلين وغيرهما وقد قلنا من جملة من كتبناهم في ذلك من  
 جملة ما انكرنا عليه انه ادعى اجماع الخالف والمؤلف على رواية اذا بلغ الماء كراهه بخل خبثا فانكرو  
 الحق في المعبر وضعه بين علم استفادته عند الفريقين مفضلاتهم قال وقالوا ايستعجب من يدعي  
 اجماع الخالف والمؤلف فيما لا يوجد الا نادا وورده الشهيد الثاني في الروض ايضا وبين ضاده  
 مفضلا وقال ان هذه دعوى خالية من برهان كبرهان قائم على خلافها ثم قال وما يقال من  
 ان لاجماع النقول بغير الواحد الحكم بكونه حجة عند جماعه من المحققين كاف في ثبوت الخبر وان لم  
 يستدلنا تمامية من ضابط ناطق للاحاديث لان مثل هذا الفاضل وان كان غير متأكد التحقيق فانه  
 لا يتخاضع في دعاويه فيما ينطرق اليه الفلاح وقد بيناه هنا وقد طعن فيه بذلك جماعه من فضلاء  
 من اهل عصره وغيره والله يؤول اسرار عباده انتهى من تصحيح كتبنا لاصحابنا لاسيما المعبر المختلف  
 وقف على كثير من نظائر ما ذكرناه وانه في النظر في احكام المياه من المعبر فضلا عن غيرهما في  
 موضع رده عليه باننا لم ننفذ على هذا في شيء من كتبنا لاصحابنا لو وجد كان نادرا الى ان قال و  
 دعوى مثل هذا اجماعا غلط وفي اخره انه لم ينفذ على فتوى بذلك اصلا فكيف يدعى لاجماع وفي

هذا الخبر

هذا الخبر  
 في المسئلة الى دليل غير  
 اجماع لان دليل صحة  
 انتهى وقد اكر من دعوى  
 وغير جماعه من فاضل  
 جملة ما انكرنا عليه انه  
 الحق في المعبر وضعه  
 اجماع الخالف والمؤلف  
 مفضلا وقال ان هذه  
 ان لاجماع النقول بغير  
 يستدلنا تمامية من  
 لا يتخاضع في دعاويه  
 من اهل عصره وغيره  
 وقف على كثير من  
 موضع رده عليه باننا  
 دعوى مثل هذا اجماعا

هذا الخبر

موضع ان دعواه الاجماع صح حاشا وفي اخرها من الاجماع وابن الاخبار والمعتد ونحن نطالبه فيما ادعاه وافطر في دعواه واورد عليه في موضع اخر بان هذه دعوى غير من برهان ونحن نطالبه بتحقيق الاجماع على هذه الدعوى ونطالبه ان وجدها الى ان قال ويقع اثبات الدعوى بالمجاز فان وقال في موضع اخر مشير اليه وقد خبط بعض المتأخرين وادعى الاجماع على هذه العبارة لوجوبها في بعض النوايف وليس مثل ذلك اجماعا وفي موضع اخر وهو قوله تقط فان دعوى الاجماع في مثل هذه الامور غلط وفي اخر ادعى عليه الاجماع وانفاق الامامية ولا ريب انه وهم وفي اخر دعواه اذا عرفت من الفتوى الاخبار وفي اخر ان ذلك مرتكب فحش والله منفذ علمه وفي موضع اخر من نكت النهاية ولا ريب ان ادعا الاجماع هنا جهل الزل في غير ذلك مما اجد في ذكره وقد تقدمت عن ابن عجمي بن سعيد الرد عليه في موضع بان الاجماع على ما ذكره يغفل عن العلم الكار ونخطئه والقدح في دعاويه فمضى موضع اخطاها وادعى الاجماع وهو غريب وفيه ايضا لوفيت به احد من علمائنا فيما تعلم ولا احد من الجهوة الا السند وذكيك تحقيق الاجماع وفي اخر ادعى الاجماع وهو جهل وسخف وفي اخر ان ادعائه في موضع الخلاف باطل وفي اخر انه نفاق وفي اخر انه ظاهر البطلان وفي اخر هذا يدل على عدم تطلعه لافعال الفقهاء وفي اخر وهل هذا الاجمئل منه بمواضع الادلة ومدارك احكام الشرع وفي اخر اثنى اجماع حصل على ذلك بلك اجماع حصل على ذلك بل اثنى دليل عليه وفي اخر وهل هذا الاجمئل منه وفلة تامل الفقهاء وحمل من هذا تحصيل لمفادهم وفي اخر انه يدل على فلة معرفته بمواضع الخلاف وفي اخر ان هذا غلط في النقل وفي اخر فهذا الرجل يحيط ولا يبالى اين يذهب في اخرين في الرد على اجماعه انه جهل وانه خطأ وفي اخر انه خطأ لا برهان عليه ولا شبهة له وفي اخر لا شك في عدم تحصيل هذا الرجل وفي اخر تخطئه ايضا فيه والتشيع عليه بان كلامه خال من التحصيل بل هو عن التحقيق بمقول وفي اخر تخطئه ايضا في ذلك وفي اخر تجهيله فيه وفي اخر تقليطه فيه وفي اخر تجهيله فيه وتسخيفه وفي اخر هذا يدل على اضطرابه وعدم تحقيقه فلا يبالى بنافذ كلامه وفي اخر تخطئه وتجهيله الى غير ذلك مما سبق تفصيلا واجمالا وحكي في المختلف عنه في صلوات الاستحادة انه قال واما الرقاع والبنادق والفرع من ضعف اخبار الاحاد وسواد الاخبار لان رواها فطحية مثل زرعة ورافعة وغيرهما فلا يلتزم في اختصاص روايته ولا يرجع عليه ولو يذكره المحصلون من اصحابنا في كتب الفقه بل في كتب العبادان هي المختصة به ومع ذلك فقد

عبد العزیز علی

والسلامة على

۲۰۰۰ في دعوى الاجماع فاما قوله في التفتيش عليه ورسالة الامام الخميني في حق مختصرا ايضا  
في ذلك وفي آخر مقتضاه ۴۴

۱۰۰

ذكر الفقيه في المقنة وهي كتاب فقه وفقوى وذكره الشيخ في التهذيب هو اصل الفقه وادى محصل  
اعظم من هذين وهما استنباط الفقه لا منهما ثم قال واما نسبة الرضاوية الى زعفران فمخاطبة  
الى ان قال واما نسبة زعفران ورافعة الى الفقيه فخطا امان زعفران فانه واقفي وكان فقه صحيحا لا  
قال وهذا يدل على انه معرفته بالرياءات والرجال وكيف يجوز من حاله هذا ان يقدم على رد  
الرياءات والفتاوى ليس بعد ما نص عليه الاثمة عليهم السلام وحكي عنه ايضا في دية السج  
انه قال الذي قاله الشيخ في نهاية هو من جميع اصحابنا واما قاله في مبسوط لم يكن له احد من  
اصحابنا اليه ولا اقفي به ولا وضعه في كتابه على ما علمه قال وهذا جهل من ابن ادريس فله تحصيل  
ومن اجل من شيخنا وقد وضعه في كتابه وكذا ابن الجنيد وابو الصلاح وابن حمزة كلهم ائمة يقول  
شيخنا في المبسوط حكى عنه في فلع سن الشرح عظماء منه على الشيخ وعلى اسناد لا يجمع  
الفقه وخبرهم وقال وهذا جهل من ابن ادريس فله ما قال وعدم تحصيل ذلك لفقه وقوته  
الميزة وشدة جرائبه على شيخنا وكثرة سلطانه وسوء ادبه مع قصوره عن ان يكون اقربا لائمة  
شيخنا رحمه الله تعالى وقوله ان شيخنا قد رجع عن ذلك في مبسوط اخره عليه ثم اورد كلامه فيه  
وبين مراده وفلا اكثر في الخلاف في القدح فيه بما لا ذكرها محرم الله وايانا بمنه وكرمه وقد  
نقل عن ابن ادريس في الوجه الحاد عشر عبارة في بعض مسائله مشتملة على الاجماع على فورية الفضل  
وجوب تقديمه على الاداء واشارنا الى فسادها من وجوه شتى واورد بعض معاصريه وهو الشيخ  
منجب الدين صاحب الفهرست والشيخ محمد بن علي بن حمزة صاحب الوسيلة وغيرهما كما هو الظاهر  
وسالنا الفضلاء ما بها بالعصره وقال فيها راد على بعض معاصريه وهو ابن ادريس ظاهر وقد رايت  
بعض فهارسنا الان قد صنف مسئلة في الفضل وقال يقول الشيخ وادعى اجماع الطائفة على قوله  
فخرج من ذلك فكيف ادعى الاجماع مع اختلاف الجماعة الذين ذكرناهم مع عظم انذارهم وشهرة  
بين الاصحاب ثم اورد على الشيخ في الخلاف بان ادعائه الاجماع لغيره لم يعين بقول الشيخين  
اي الصدوقين وسلفهما ولم يعينهما من الاصحاب ولم يبلغه قولهما وقول سلفهما انتهى و  
صرح ابن ادريس في بعض احكام الولاء بان اجماع اصحابنا منفعلة على ذلك فهو المخصص للعموم ثم  
قوى خلافه بفصل واعندنا وانا راجعنا النظر في اقوال اصحابنا ونصا فيهم فرائها اختلافه  
غير منقطة والاولى التمسك بالعموم الى ان يقوم دليل مخصوص بان جريان وجدان الاختلاف  
اذا كان موجبا عند الرد الاجماع الذي هو ادعاه مع عليه بنفسه الى الف والتفاني اليافين الذين

الحمد لله الذي جعلنا  
هذا الكتاب في فقهنا

في فقهنا

الحمد لله الذي جعلنا  
هذا الكتاب في فقهنا

الحمد لله الذي جعلنا  
هذا الكتاب في فقهنا

الحمد لله الذي جعلنا  
هذا الكتاب في فقهنا

منهم الامام بمقتضى دعواه فغيره اولى برما ادعاه في سائر المواضع بخود ذلك وهذا يجري في  
 شأن غيره ايضا كما سبق وبما يظهر من كثير من عباراته ان عمدة ما يعتمد في نقل الاجماع ويلتفت  
 اليه هو دليل الحكم فاذا وجد باد والى دعوى الاجماع عليه وان قل القائل به او وجد فيه  
 الخالف لرغمه ان الحق فيما استنبط من الدليل الثابت حجة عند من يكون هو قول الامام لا  
 غيره ولا اشرف الى ذلك سابقا وبيننا فسادا وذكرنا ان مثل هذا الاجماع لا يصلح حجة بل لا يعتمد  
 على حكمه واسند الال ولا عليه نفسه كما هو ظاهر ان لا يتبين منه حيث استدل على عدم اشتراط  
 الرجوع الى كفاية لعموم الآية وقال ولا يجوز العدول عنه ولا تخصيصه بالابادة قاطعة  
 للاعذار ما من كتاب الله تعالى مثله او سنة من ائمة مقطوع بها تجري مجراه واجماع وهذه  
 الادلة مفقودة بحمل الله سبحانه على التمسك بعصم القرآن فهو الشفاء لكل داء انتهى فلينظر امثل  
 هذا بعد نفي ودفع بلية كي يحمل الله عليه ولعله زلزل من العلم والله يعلم ويقرب من اجماعه  
 السيدان زهرة في الغنية بل هي اضعف منها كما لا يخفى على من اتقن النظر فيها ولا يبعد ان يكون  
 قد تجاوز فيها بما يخرجها عن الباعن المحجة على الطريق المعروف ولعله لهذا اول ما مر اعرض معظم الاما  
 عن نقلها فضلا عن الغويل عليها الا فيما شذوذ وندرو قد تقدم عن الحق في احكام البشر في  
 مسئلة ادعى ابن زهرة فيها الاجماع انه قال ومن المفلة من ووطا البنية بدليل ذلك لا دعى الاجما  
 لوجوده في كتب الاثر وهو غلط وجهه ان لم يكن تجاهلا وقد فلع السيد رضی الله عنهما  
 في كتابه فيج المهموم في اجماعات المرتضى ايضا فقال بعد ما نقل جملة من كلامه في حكم مسئلة ثم  
 ذكر المرتضى على عادته في كثير من مسائله واجوبته ان الاجماع عليه وقد قلنا قول شيخ المفيد  
 بخلاف ما اعتمد المرتضى عليه ويقول المفيد فيه انه من ذهب جمهور متكلمي اهل العدل واليه  
 ذهب بنو تيمية من الامامية وابو القاسم وابو علي من المعتزلة فكيف يقول ان الاجماع على قوله  
 وهذا قول شيخ المفيد كما تراه ومن ذكرهم على خلافه وسوف نذكر ايضا من علماء النجاشي وعلماء  
 العلماء من الماضين والباقيين واستعمالهم لذلك اجماع ما يقتضي ان الاجماع على خلاف المرتضى  
 مما لم يذكر قوله في شفعه عليه انتهى وذكر قبل ذلك انه اشبه عليه مسائل عقلية تفرد بها  
 عن شيخه المفيد وجماعة من علماء الامامية ونقل ايضا انه خالف شيخه في تسعين مسئلة بل  
 اكثر اصولية ثم قال وكذلك من وقف على ما اشبه هذا السيد العالم في مسائل كثيرة شرعية  
 وان الشيعة لا يقلل باخبار الاحاد في المسائل الدينية وهي من العلوم التي كان مشغوكا بها فلا

في من ان يشهد

اجماعا في نقل

كل ما في نقل

في جملة الاما  
منه في نقل

في نقله على نقل  
ان كان

ان يشبه علمه شيء من علم النجوم الذي هو معروف به قال ولا يكاد يتحقق بيقضي كيفاً شبيهه عليهم  
 ان الشيعة فعل باخبار الاحاد في الأمور الشرعية ومن اطلع على التواريخ والاحاد وشاهد عمل  
 ذوي الاعتبار وجد المسلمين والمرضى وعلموا الشيعة الماضين عاملين باخبار الاحاد بغير  
 شبهة عند العارفين كما ذكر محمد بن الحسن الطوسي في كتاب العدة وغيره من المسعولين بصفحة اخبار  
 الشيعة وغيرهم من المصنفين ثم احوالهم <sup>التي</sup> مفصلة على كتاب غياث سلطان الوري ولم ينقص  
 عليه وكان هذا السيد عاملاً حليلاً صانعاً كرامات ومقامات مطعماً على كثير من الاصول الاربعة  
 مائة وغيرها من كتب الاخبار والافان كان دون المرتضى في الفضل والعلم بل رتبته بل يقاس  
 اصلاً ولا يفتح ذلك فيما ذكرنا كما لا يخفى ومن تتبع كتب سائر الاصحاب تصف على كثرة مواضعه في  
 الايراد على المرتضى بقله للاجماع في مسائل لا فائدها في مسائل اخرى عند الغافل بها و  
 هذا كله في كتاب الانصار الذي صنعه للرجل الخافين ولا ينبغي مثله التسامح في مثله و  
 يوجد في الناصية وغيرهما من كتب ما هو ممدوح فيه ايضا وتقدم عن العلامة وغيره في  
 ازالة النجاسة بالضاف والصلوة في الاوقات المعروفة بالكره والتكبير في العيدين ونصاب  
 الابل والغنمية عن الميت الذي عليه صوم ومحل الاعتكاف قتل الصيد بقصد نفذ الاحرام  
 وحكم الخوف في الرمي وكيفيته وتقدير اكثر المهر واكثر الحمل وغير ذلك ما يشهد بذلك وقد  
 ورد كثير منهم على الشيخ في اجاباته ايضا ولا سيما ما وجد منها في الخلاف فانه قد اكثر فيه من  
 دعوى الاجماع في اشاع فيه الخلاف وله بعدا بها كثير من عاصره ومن فاقه من لا يخفى عليهم مسائل  
 الوفاق والخلاف وقد تقدم عن ابن ادريس الفاضلين وغيرهم ما فيه كفاية في الباب ولا  
 جدوى في اخادته ومن جملة ذلك انه نقل ابن ادريس عنه في الخلاف في احكام الحضانة ولا  
 مخالف القول في النهاية وقال الجعفي قوله في آخر المسئلة دليلنا اجماع الفرقة واخبارهم وهذا  
 يفتقر الكل من اجمع منهم معه واتى اخبار في ذلك بل اخبارنا بخلافه وادوية واجماعنا بضد  
 قال انه في يقرب منه كلامه في مواضع اخرى كمسئلة الاختلاف في قدر ثمن البيع وبعض احكام  
 الضريبة وقد رنفقة الرقبة وغيرها وكذا كلام غيره في وجوب الكفارة في وطى الحائض وحمل  
 فادوة فيها نجاسة في حال الصلوة وحكم مسقطها عظم والصلوة في جوف الكعبة وصلوة  
 معقوص الشعر والكلام في خطبة الجمعة وامامة الصبي وانا ان الصائم البهيمه ومحل الاعتكاف  
 وقت الرمي بام التشرقي والنجاسات بخبره على الغير وغير ذلك وقد جمع الشهيد الثاني في اربعين

ازيد في بيان ما في  
 من اخبارنا في  
 من اخبارنا في

بعض احكامنا في



وليه ومنها تجريد الابداء عن الشرط ففي الخلاف لاجماع على اشتراط ذلك وفي البسوط تجويز عليه  
 على الشرط والصفة ومنها انه اذا رطب الى بعد مدة التبريد وجب عليه الكفارة ففي الخلاف  
 لاجماع عليه وفي البسوط قنوية عدم الكفارة وتخصيصها بالوطي في المدة ومنها سائر العتق  
 مع انتقال الشقص الى من اعتق عليه بغير الاختيار كادب في الخلاف لاجماع عليها وفي البسوط  
 منعها ومنها ما اذا نذر ان يهدى هدياً او طاعة في خلاف الاجماع على انه ينصرف الى النعم  
 بعينه صفات الاضحية وفي البسوط يجري كل ذبيحة حتى الذباجة وكذا البيضة والتمر وغيرها  
 ومنها صيد الكلب الذي علمه غير المسلم واسلمه المسلم ففي الخلاف لاجماع على حله وعدم اشتراط  
 تعليم المسلم وفي البسوط اخيراً واشترطه وعدم حله ذلك ومنها حكم الغريم في الخلاف وعو لهما  
 الفرع واخبارهم على تحريمها كلها وفي النهاية وكذا في الاخبار بكمالها وفي البسوط الحكم بحرية  
 الكلب لا سواء الذي يسكن الجبال والابقع وذكر قولين هما للامة ظاهرة في غراب النزاع وهو  
 النزاع وفي العذابة هو غير صفر منه ودعوى ان حلها هو الذي ورد في روايتنا مع انه لم  
 يوجد بذلك رواية اصلاً ومنها حكم الجريح الماراهي في كتاب الحدود من النهاية ان استحلها  
 وجب قتله وهو يقتضى ثبوت اجماع المسلمين كافة على تحريمها وفي كتاب الاطعمة منها الحكم بكماله  
 وهذا غير عجيب ومنها سائر المضطر للمطر لعطش او غيره ففي الخلاف لاجماع على تحريمه مطلقاً  
 في النهاية الحكم بجوازها ومنها حكم الخجاية على بعض اعضاء الدابة ففي الخلاف لاجماع على ان كل  
 ملأ البدن منه اثنان فيهما القيمة وفي احدهما نصفها وفي البسوط الحكم بالارش في اطراف  
 الحيوان مطلقاً دابة وغيرها كقول الجماعة ومنها حكم ارباب الولاء في الخلاف لاجماع على ان ابن  
 كاذب العتق رجلاً وورث ولائته اولاده الذكور والاناث وفي النهاية والابحار وعقوب لا يستبصار  
 برب الذكور والاناث وفي ميراث الاستبصار ما في الخلاف ومنها حكم ميراث الخنثى في الخلاف لاجماع  
 على انه يورث بالفرض وفي البسوط والابحار يورث نصفاً للصديدين ومنها حكم اذا حلف لمدعي  
 عليه ثم اقام المدعي البينة بالحق ففي الاجماع على انه لا يحكم له بها وفي موضع من قضاء البسوط  
 انها تسع وفي اخر منه سماعها مع عدم علمه او نسيانه ومنها حكم نكول المنكر في الخلاف لاجماع  
 على عدم القضاء وفي النهاية اخيار القضاء به ومنها حكم تغارض قديم الملك واليد في الخلاف  
 على ترجيح اليد وفي البسوط ترجيح قديم الملك ومنها الحكم بالعدالة بظاهر الاسلام في الخلاف  
 لاجماع على عدالة السلم الا ان يظهر منه الفسق وفي غير خلاف ذلك ومنها حد الصبي الفذ

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي هدانا لهذا

الذي كنا في ضلال

عننا وعن كثير من

الذين هم في ضلال

عننا وعن كثير من

الذين هم في ضلال

عننا وعن كثير من

الذين هم في ضلال

ففي الخلاف الاجماع على انه كذا المحرر في البسوط الحكم بنصيبه عليه ومنها حكم ولد المزدحم حال  
 ارثداد ابويه ففي كتاب قال اهل الردة من الخلاف الاجماع على جواز استرقاقه وان ولد في دار  
 الحرب لا في دار الاسلام وفي كتاب المزدحم منه ومن المبسوط جوازه مطلقا بلا فرق بين الدارين  
 ومنها حكم ما اذا كان المدعي عليه القتل الواحد اكثر من واحد مع اللوث وتوجهت على الجميع  
 اليمين فهل يتوجه عليهم جميعا خمسون يمينا او على كل واحد خمسون يمينا ففي الخلاف الاجماع  
 على الثاني وفي المبسوط اخيار الاول ومنها حكم ما اذا قطع انسان يد غيره وقطع اخر رجله  
 ووضح ثالث فصرى الى نفسه ففي الخلاف الاجماع على انه ليس لولى الدم ان يقنص منها ثم الحراج  
 ثم يقنصهم وله قتلهم اذا اراد وفي المبسوط له القصاص فيقطع الفاعل ثم يقتله ويوضح الموضح  
 ثم يقتله ومنها حكم ما اذا قطع ذويد ناقضه الاصبع بدائمه ففي الخلاف الاجماع على انه  
 يقنص منه ولوخذ منه دية الاصبع وفي اول فصل الشجاج من المبسوط الحكم بذلك ايضا  
 وفي موضع اخر منه بعد ذلك بخواريج ووفات نها تجزى بدلا كاملا ان كان ذلك خلقة  
 او باذن من الله اما لو استحق دينها لم تجزى وحدها بل مع دية الاصبع ومنها حكم قلع السن السوداء  
 ففي الخلاف الاجماع على ان فيها ثلث دينها وفي النهاية ربع الدية ومنها حكم دية المجننين ففي  
 الخلاف الاجماع على ان في الاعلى الثلثين وفي الاسفل الثلث وفي النهاية في الاعلى الثلث وفي  
 المبسوط كل واحد ربع الدية ونها دية المخصدين ففي الخلاف الاجماع ان في اليمين الثلث و  
 في اليسر الثلثين وفي المبسوط والنهاية في كل واحدة النصف ومنها حكم القاتل عمدا اذا قتل  
 هل تجب له كفارة في ماله او لا ففي الخلاف الاجماع على الاول وفي المبسوط الحكم بالثاني ومنها  
 حكم الاباء والاولاد في العقل ففي الخلاف الاجماع على عدم دخولهم فيه وفي النهاية الحكم  
 بدخولهم فهذه ما ذكره الشهيد من المسائل المشاهير وفي كثير منها الاستدلال باجماع الفرق  
 مع اخبارهم وقد جمعها من كتاب نكاح الخلاف وغيره الى كتاب النكاح ولم يذكر جميع ما فيها ايضا  
 مما يتعلق بالباب فاعلمه لم يفصل الاستقصاء ولم يحضره بقية الخلاف وغيره من كتبه حتى جمع  
 جميع ما فيها من الاختلافات ومن يتبع جميع كتب الشيخ وقاويه وقف على كثير من هذا الباب وغيره  
 ذكره قد تقدم جملة من ذلك متفرقة على وجه التفصيل والتفصيل في بعض بدونه في اخر  
 هي تزيد على سبعين مسألة منها حرمه من الحديث بالاصغر لكتابة القرآن وجوب غسل الوضوء  
 دبر المرأة وجوب كفارة بوطي الحائض حكم باسنة العذر والوقت ونفي الوضوء مع غسل البيت

من كتاب المذنب

الحكم بنصيبه عليه

في البسوط الحكم

بدر الجنين

في كتاب النكاح

وكيفية وضع الجنازة المختلفة وصفه في بيع الجنازة وعدم وجوب غسلها من الميت قبل رده ونكاحها  
 عرفا الجنب من الحرام وعدم جواز الصلوة في جوف الكعبة وكيفية الصلوة على سطحها وجواز الصلوة  
 في السجادة وجوب التسبيح في ذكر الركوع والتسجود وحرمه الكلام على المأموم في أثناء خطبة الجمعة  
 وجوبه لانصاف لها وجوب التكبير في الزائدة في العيدين وجوب قضاء صلوة الكسوف  
 مطم وجواز اتمامه للصبي المراهق وجوب الصلوة عليه وكفاية تكبيرة واحدة للمأموم بين الافتتاح  
 والركوع عند الضميمة واستحباب تطويل الامام الركوع لانظار لمحو الداخل وجوب ركعة  
 على من فرضها بالسبك وحكم يوم الشك بنية شهر رمضان وعدم جواز اكل الصائم لغيره الضاد  
 وايضا به القضاء والكفارة وعدم وجوبها بالامناء الحاصل بالنظر وتكرره وحكم وطى البهيمة  
 مع عدم الاتزال وعدم جواز شتم الطبيب الاعتكاف وحكم موثا للنائب في الحج وعدم جواز الفران  
 بين حج وعمره باحرام واحد وجواز بطوع السطيع بالحج المندوب وجوب الرمي ووفقه ايام التشريق  
 وجواز الحجامة للحرم وعدم وجوب الكفارة فيما عدا سته من انواع الطبيب جواز قتال الكفار بالقتال  
 التيمم في بلادهم وايضا بالخرية على الفقير مع النظر الى ميسرة وحكم انتقال الذي الى ما يفر اهله  
 عليه وجواز قتل ما حواه المسكر من اموال البغاة خاصة وحكم اكل المارءة من الثمار وغيرها و  
 بطلان بيع الفضولي وجواز شرط الخيار على الاطلاق وانصرف الى خيار الثلاثة وعدم ثبوت  
 خيار المجلس في العقود الجائزة وعدم ثبوت الارش في العيب المخرج بعد العقد قبل القبض وعدم  
 جواز بيع الثمرة بعد الظهور قبل بدو الصلاح وعدم بطلان البيع بطلان الشرط وبطلان الاجابة  
 بموت احد المتعاقدين وكون نفقة العامل في السفر من مال الفراض وحكم الوصية لاهل الذمة وحكم  
 من اوصى بثلاثة في علق وثابت قصر عن ثلاثة واستحباب النكاح لمن لا يشتهي وحكم الغرض عن المحرم  
 وعدم محرمية المملوك للكنه وان كان خصيا وحرمه نكاح البعل واحدا ولاه لاخذ الرضيع  
 وتحقق استحقاق الحضانه وحكم الاختلاف في قبض المهر وكون الذي بيده عطفة النكاح وللغو  
 عن حق المرأة الاب والمجد خاصة وحكم اخراج المعتدة لا يذاهل الرجل ومقتضى اللعان مع القدرة  
 على البينة وحكم الغذف ثانيا بعد الحد وحكم الايلاء المذكور في الفران في التناكب كفارة الخلف  
 بالبراءة وعدم اجزاء العبد في الكفارة غير المعصوم وان اذن له مولاه في غيره وحل اكل الذبيحة البان  
 راسها عند الذبح وعدم حمل الفاضل من الاخوة للام عن الثلث وحكم ميراث ولدا الملائكة وحكم  
 غاير البنيان وغاير بنية الداخل والخارج وجواز الشهادة بالملك مع اجتماع اليد والضميمة

وحكم شهادة أهل الذمة وشهادة النساء على الشهادة وشهادتهما في الرضاع وجلد المجنون  
 وجهه اذا زنى وتعدد القطع مع تعدد السرقة قبله اذا طوّل باحدى السرقتين بعد القطع للآخر  
 وقطع يمين مقطوع الاصابع وحكم رجوع المقر بالسرقة عن قراره وحكم جناية ام الولد وحكم  
 من قتل اثنين او اكثر غير ذلك مما رما يقف عليه من تتبع ما سبق وراجع كنبه وفناوية يبلغ  
 هذه المسئلة المذكورة هنا فضلاً عما لم يذكره الى مائة واربع عشرة مسئلة ادعى الاجماع  
 فيها تصريحا هو الغالب فيها او تلويحا كما في قليل منها وقد خالف نفسه فيها ولو على سبيل  
 التوقف والتردد كما في نادر منها وربما ادعى الاجماع على خلافها ايضا وكل ذلك في كتاب واحد  
 او اكثر كما هو الاكثر وهو مما يقضى الى العجب لذلك ونحوه انكر الشهيد الثاني في رسالته في  
 صلوة الجمعة حصول الظن من الاجماع المنقول في المواضع التي ظهر فيها الخلاف خصوصاً ما  
 ظهر وخطاهم في ذلك كثير ثم قال ما لفظه واقاما انفق لكثير من الاصحاب خصوصاً المرتضى في  
 الانصار والشيخ في الخلاف مع انهما اماما الطائفة ومقتداهم في دعوى الاجماع على سبيل  
 كثير مع اخصاصهما بذلك لقول من بين الاصحاب وشدن والموافق لهما فهو كثير لا يقضى  
 الحال ذكره ومن اعجبه دعوى المرتضى في الكتاب المذكور اجماع الامامية وجعله حجة على الخلفاء  
 على وجوب التكبير اثنان لحسن في كل ركعة للركوع والتجود والقيام منهما وجوب رفع اليدين لهما  
 وان اكثر النفاس ثمانية عشر يوماً وان خيار الحيوان يثبت للبايعين معا وان الشفعة ثبتت في كل  
 مبيع من جنس واحد منقول وغيره فابل القسم وغيره وان اكثر الحمل سنة وان الهبة جائزة  
 ما لم يعرض ان كانت لذى رحم وان المهر لا يصح زيادته عن خمسمائة درهم قيمتها خسون دينار  
 فما زاد عنها برد اليها وان العقيقة واجبة الى غير ذلك من المواضع التي اخص هو بالقول بها  
 فضلاً عن ان يوافقه فيها شدن وذلك وفي دعوى الشيخ في كنبه ما هو اعجب من ذلك واكثر  
 يقضوا الحال ذكره انتهى نحن فذكرنا في مواضع عديدة ما فيه منقح في هذا الباب لا والله  
 السديد وقد استبان بما يتناه مرة اخرى في القول بان اجماعات هؤلاء الضد ما اخوذه من  
 فناوي واجماعا لمن قبلهم من باباصوص الذين لا يعلمون الا بما بلغهم في الاخبار الصحيحة  
 عن الامثة عليهم السلام او سمعوا مشافهة منهم فيلزم شدة الاعتماد عليها وعدم الاعتناء بخلاف  
 من بعدهم وفادهم فيها ومنعهم لها ووجه فسادها ظاهر مما ذكرنا وناهيك في ذلك ما وقع فيها  
 من التناقض والاضطراب على حسب ما وقع في الفناوي والاراء فانه يكشف عن كون المبني فيها ايضا

هذا الكتاب من كتب  
 المكتبة الشاملة  
 المكتبة الشاملة  
 المكتبة الشاملة

هذا الكتاب من كتب  
 المكتبة الشاملة  
 المكتبة الشاملة  
 المكتبة الشاملة

على النظر والاستنباط والاجتهاد وان كانت قد بنى على غير ذلك كما في الفناوى أيضاً وحسبك ما  
صدر من جماعة منهم ولا سيما المرتضى من اكثار الفلاح في حجاب الحديث كالصدوق واضربه اذ  
منه والبالغة في الطعن عليهم ودعوى عدم الاعتناء بهم في خلاف ولا وفاء كما سبق وادعاء  
المرتضى الاجماع بل الضرورة على عدم جواز العمل باخبار الاحاد في الشريعة واسقاطه لذلك ما  
يلتقى عليها ويعلق بها من الاحكام والتراخي واقضاء ذلك على اعتمادهم على من يعمل بها ويفي عنها  
لما قلناه عند الاجماع والضرورة مع ان الامر عندنا بخلاف ذلك بل على ضده وعكسه ويحرم  
ما ذكرناه في شأن غيره ايضا من ابتاع موافقه فاذ بقى على تصحيح اجماعهم بحسب الامكان فيبقى  
ان تنزل في كثير من المواضع على بعض الوجوه المتقدمة التي ليسهل تناولها ونقل جداولها كما بينا  
سابقا واما اذا بقى على ظاهرها فلا ينبغي الاعتماد عليها لما ذكرناه وما قلناه عن الثقات الاثبات  
من الفلاح فيها او في نقلها وشهادة الفرائض والامارات بغير ذلك وقد فزع جماعة منهم في اجماعها  
جملة من المناخرين ولا سيما المحقق الكركي فانه قد ادعى الاجماع في مواضع خالف فيها مثل الحق  
والعلامة او غيرهما من الاعاظم بحيث يمتنع عادة عادة او يستبعد جدا حصول العلم بقول  
المعصوم مع مخالفة هؤلاء وعدم وضوح دليل الحكم فيها بحيث لا يكون محلا للاستنباط والامتناع  
ومن هنا قال الشهيد الثاني في التمهيد بعد الكلام السابق ولو ضمنا اليه ما ادعاه كثير من  
المناخرين خصوصاً المرجوم الشيخ على الطال الخطيب من غير ما دعوى الشيخ على في شرح الالفية  
الاجماع على ان ناسى العصب في الثوب والمكان لا يجبر عليه الاعادة خارج الوقت مع ظهورها  
في ذلك حتى ان الفاضل في الفواعل ادعى بالاعادة مطلقا في شرحها للشيخ على فان في  
المسئلة ثلاثة اقوال الاعادة مطلقة في الوقت وعدمها مطلقا قال وكذلك ادعى في شرحه للقوا  
الاجماع على ان السعي لرفع له الخطي الى المساوى والادون مع ان مخار الحق في الشرائع فضلا  
عن غيره المنع من الخطي الى الاقل ضرا فضلا عن المساوى قال وكذلك ادعى الاجماع في ايضا  
على ان المسافات لا تبطل بالموت مع ان الشيخ في البسوط جزم بطلانها ونسبه الى علمائها شاعرا  
بالاجماع ولا أقل من الخلاف وفي الشرائع ومخضها صرح بالخلاف في المسئلة ايضا قال ولو  
لك على جميع ما ذكره من ذلك في مؤلفاته ورسائله لظال وفي هذا القدر كفاية انتهى فادعوه  
انه قال لا عرف خلافا في ان السورة لا تسقط عند ضيق الوقت وهو يؤذن بدعوى الاجماع عليه  
ولا سيما اذا صدق مثله من مثله زمانه مع ان الفاضلين في العصب والمنتهى فضلا الاجماع على السقوط

هذا هو الوجه الذي عليه  
المرتب في هذا الباب  
والمرتب في هذا الباب  
والمرتب في هذا الباب

فانما هو في هذا الباب  
فانما هو في هذا الباب  
فانما هو في هذا الباب

هذا هو الوجه الذي عليه  
المرتب في هذا الباب  
والمرتب في هذا الباب

هذا هو الوجه الذي عليه  
المرتب في هذا الباب  
والمرتب في هذا الباب

هذا هو الوجه الذي عليه  
المرتب في هذا الباب  
والمرتب في هذا الباب

وكذلك لا تدعى الاجماع على اشتراط الفقيه في صحة صلوة الجمعة في الغيبة مع ندوة الغائب بذلك  
 اقول ومن غريب ما انتقد لانه في مسئلة نظير الغلب بالقاء كره عليه دفعة نقل عن الشهيد في الذكر  
 انه غير بالقاء كره منقول قال فيه شائع لان وصوله الى البحر يقتضي نقصانه عن الكثرة لا يظهر  
 ح وورد النص بالدفعه ونصيح الاصحاب بها ثم حكى في انما كرهوا قول الاصحاح او لها عدم  
 الطهارة به وثابتها الطهارة مطلقا وعزاها الى اكثر المحققين كالمرضى الشيخ والفاضل والحلي وابن  
 سعيد وقالها الطهارة مع انما بالظاهر خاصة ثم قوى الثاني وقال اليه الا انه احبب الاول  
 فلينظر الى كلامه حيث انه اخبر بورد النص بالدفعه مع انه لا وجود له اصلا ولو لم يذكره غير من  
 العلماء ونصيح الاصحاب بها مع انه ذكرها قليل من تقدم عليه ثم عرى الى اكثر المحققين ما  
 ينفيه وذكر ايضا في بيع المغاطاة وفي اشتراط الابحاث القول في الوقف وغير ذلك ما يورث  
 الجرح ذكر الشهيد الثاني ايضا في التبرك الجبل ما مر عنها وكيف في نقل العلامة الاجماع مع  
 ظهور خلافه فانقله في كثير من كتبه من الاجماع على ان الكعبين هنا مفصلا الساق والقدم مع  
 ظهور الاجماع <sup>على</sup> عدم من جميع الاصحاب بل من المسلمين ثم ذكر انه لم يقل به غيره واحال بيان  
 ذلك الى ما حققه هو في محله وما نبه عليه الشهيد في الذكرى غيره وقد تقدم جملة مما نقل  
 العلامة فيه الاجماع نصري او فلو يخالف نفسه فيها وتقدم في الفصل الاول عن الشهيد  
 الثاني ايضا في التبرك الذي في المسالك وفي الفصل الثاني عنه في الثاني ما يشهد ايضا بما ذكرنا  
 ونحو ذلك ما ذكره في كتاب الشهادتين من المسالك حيث صرح بان الاجماع الذي قلناه مخالفه  
 في العدالة هو ما علم لدخول المعصوم في جملة المجعنين لا مطلقا اجماعهم ثم قال فلا عبرة بقولهم  
 وان كثر الغائل وقد تمارى بعضهم فسمى مثله اجماعا بل سمي المشهور ونحو الفقه مثلك غير خارج  
 بوجه من الوجوه كما نقضه قواعدهم الداخلة على حجة الاجماع فنبه لذلك فلا تقع في العلط  
 اغترابا بظاهر الاصطلاح واعتمادا على الدعوى التي هي وقد استحسن ذلك المقدس الادبيلي  
 واستصوبه وقال الفاضل المجلسي طاب ثراه في كتاب المصلاة من البحار ان الاجماع عندنا على  
 ما حققه علمائنا في الاصول هو قول جماعة من الامة يعلم دخول قول المعصوم في احوالهم وحيث  
 اتماهى باعتبار دخول قوله عليه السلام فهو كاشف عن الحجج وانما هي قوله ثم قال والاجماع  
 بهذا المعنى لا يربط حجة على فرض تحققه والكلام في ذلك قال ثم اتهم لما رجعوا الى الفرع كأنهم  
 لسوا المستوي في الاصول فادعوا الاجماع في اكثر المسائل سواء ظهر الاختلاف فيها ام لا وافر

عنه في الفقيهين  
 وجب في الاما

ايضا في الفقيهين  
 في الاما

كل ما في الشهادتين  
 في المسالك

كل ما في الشهادتين  
 في المسالك

الرأياك المنفولة فيها ام لا حتى ان السيد واضربه كثيرا ما يدعون الاجماع فيما ينفردون في القول  
 به او يوافقه عليه قليل من اتباعهم وقد يخار هذا المدعى للاجماع قول اخر في كتابه الاخر  
 كثيرا ما يدعى اجماعهم على مسئلة ويدعى غير الاجماع على خلافه فيجلب على الظن ان مصطلح  
 في الفروع غير باجروا عليه في الاصول بان سمو الشهور عند جماعة من الاصحاب اجماعا كما كتبه  
 عليه الشهيد في الذكرى وهذا يجعل عن الحجية وعلهم انما اجابوا به في مقابلة المخالفين  
 رد اعليهم او تقوية لغيره من الدلائل التي ظهرت لهم ثم قال ان دعوى الاجماع انما نشأت من  
 زمن السيد والشيخ ومن عناصرها ثمة ثمة الفوم ومعلوم عدم تحقق الاجماع في زمانهم فهم  
 ناقلون عن من نقل عنهم فعلى تقدير كون مرادهم بالاجماع هذا المعنى المعروف لكان في قوفا  
 مرسل ومثل هذا يمكن ان يركن اليه عند الضرورة وفعله ليل اخر اصلا انتهى ويقرب من كلامك  
 هؤلاء الاطاعم كلامات جماعة آخرين من الافاضل الاكابر وهي كلها تشهد بما ذكرنا والعجب من  
 الفاضل الرضي الفريفي حيث انه مع سلوكه مسلك الاخبارية اخذ في لسان الخصوم حجة الاجماع  
 المنقول بخبر الواحد واستظهر ان المنكرين انما انكروا حجيتهم على انه من الادلة القطعية لا الظنية  
 فيكون النزاع لفظيا واجب من هذا انه قال لو كان هذه المضايقة ممن يجوز العمل بخبر الواحد  
 لكان لها وجه ولكن لم نقل عنهم بل مداد احتجاجات السيد المرتضى على الاحكام المخلفة فيها على  
 نقل اجماعات الطائفة بل يقدمه على ظاهر الكتاب فضلا عن غيره من الادلة انتهى وقد اجمع  
 ذلك ظاهر لمن لم ادنى بصيرة ثم من الغريب انفق بجماعة من مشايخنا المعندين وعلمائنا الذين  
 هم اساطين الدين واتباعهم وبعض من تقدم عليهم حيث اتهم في سائر المطالبات المتعلقة بالرجال  
 او متن اللغة او قواعد العربية او غيرها يوافون سائر العلماء تضييضا او تلويحا في عدم  
 التعويل فيها على نقل من كان قليل الضبط والاستعداد والثبت والاطلاع واذا وافقوا فيها احدا صدق  
 منه في النقل ما صدر من جماعة من نقله الاجماع بل ادنى منه عددا او خطأ او سهوا في الكتابة  
 او النقل او بعيدا واعليه فيما ينفرد بنقله واذا انفق من احد في شيء منها دعوى الاجماع والانفاق  
 او نفى الخلاف ونحو ذلك وجدوا الخلاف قبله بدنا ظاهرا وعملوا ان الاتفاق لو يكن حاصل  
 فمدحوا في النازل ونقله او صرحوا كلامه عن ظاهره بحيث لا يبقى صالحا للاضمار عليه و  
 التمسك به واذا راوا احدا نقل خبرا او كلاما او مذهباً من كتاب لم يروه فيه بعد التبع كما  
 عن حقيقة الحال نسوا الى الوهم بل اوتابوا اذا راوا احدا انكروا وجود خبر في حكم وهم وجدوه

في قول السيد  
 في الاجماع  
 في الفروع  
 في الاصول

كلام الرضي  
 في الفروع  
 في الاصول

او في صحته وقد وجدوه صحيحا بالسند الذي وقف عليه النافق او غيره او ادعى له وقصرو  
 شدوه ووجدوه كثيرا في عمل كثير منهم وبعضهم حكموا بوجهه ايضا كما اتفق كثير العلماء باعتبار  
 قوة التبع والاستقصاء والاقتضاء على المواضع المعهودة بالوفاء والقبول على الكثرة الشائعة في  
 معرفة الاقوال وانما حكموا بما ذكرها راوا من التضاد بين المقول والمعلوم وهو موجو في نقل  
 الوفاق مع وجدان الخلاف ايضا هذا ما جرت عليه طريقة بحيث لا تكسر عليه بينهم وانما  
 ينص عليه او على بعضهم كما هم ثم اذ وقفوا على هذه الاجماع التي شأنها ما علمت الحال نقلها  
 ونقلها ما دريت وكانت متعلقة بنفس السائل الشرعية التي بناكدها عقلا وشرا عناية  
 كالالاخطا طعنا وعملا ولا يجوز التعدي عن الادلة المنصوبة لمعرفة اصلا جردا وغايبا  
 ظاهرا فامع دلالة الامارات في كثير منها على خلافها ولم يعباؤا كثيرا بوجدان الخلاف والتميز  
 للحكم مع اقتضاءها غالب الفساد لها والخطا في مبناها وانغصوا عما وقع فيها من التسامح القبول  
 والاضطراب اختلاف الاصطلاح وتباين الاداء في طري العلم بها ووجه حجتها مع كونها موجهة  
 لقلة جردا وما وسما وانها لتفصل مسائل الاجتهادية التي ليست حجة الا على المستنبين لها ومفهوم  
 فيها ولم يتفطنوا لانها لخطا في الاجتهاد يقبل الاعتذار غالبا بخلافه في نقل الاجماع وان قصد  
 التجوز ومخالفة الاصطلاح فان هذا لا يجدي في مقام الاحتجاج الا اذا بنى على ما سبق في محله  
 فيرفع الخطا من اصله ومع ذلك كله لم يكن ثوابه ومن العلماء الاجلاء قديما وحديثا من  
 فيها بما ذكره ودعا مخالفتها وعدم الاعتداد بها مع معاصرة كثير منهم لنقلها او اربابها او  
 قريب عصرهم منها واستبعاد خفائها عليهم وامتناع عادة على فرض تحققها وصحتها ولم يعيدوا  
 بداول هذا السلك بينهم حتى كاد ان يكون من المطالب لجمع عليها بل اولى بالاعتقاد من كثير  
 من المسائل الاصولية والفقهية التي نقلوا الاجماع عليها ثم انهم مع جميع ذلك جعلوا هذه  
 الاجماع المشار اليها والى احوالها واحوال ناقلوها من اقوم السبل الى معرفة احكام الشرعية  
 واجلا لها على اختلافهم في شأنها شدة وضعفها وبما ادعى بعضهم قياسا على ما سبق في  
 الاجماع المحصل عن جماعة من المحققين الا عاظم شدة الحاجة اليها وعدم استفادة الفقهاء  
 مع انه ليس بالاجرد فهو يخال من التحصيل وحائد عن سبيل التحقيق والتحصيل وفتح كثير  
 من ابواب الضلال والتفصيل كالفاسر سائر ما اعتمدوا الخالفون من الاباطيل فيلزم حجتها  
 ايضا عند الحاجة اليها مع انها واضحة البطلان كما اشير اليه في الحديث الطويل المروي في مسألة

الحكم والشبهة للمرتضى رضي الله عنه وليس هذا موضع ذكره وربما اعتد بعضهم عن بعض ما اورد على بعضها بان الفرض من الاجماع المنقول حصوا الظن وهو حاصل منها وان لم يكن يشترط نافيها على القطع بقول المعصوم وقد تقدم وبالي ما يكشف من فساد ذلك من وجوه شتى و ربما قلدها بعضهم على الاخبار واثورة المروية في الكتب المعتمدة بالاسانيد المتصلة المعتبرة منهية الى الائمة عليها السلام بطريق السماع والشافعية او الشاهدة مع ان هذه هي المنهج الذي قد يمازجها في التمسك بهم واخذ الاحكام عنهم ولم يكن ذلك لفتح في الاخبار من جهة السند والشد وذو الجهر ومعارضه الادلة القطعية بل المناقاة لما ادعا احد هؤلاء من الكشف للناس من توهم الاتفاق المنوع في موضع ظهور الخلل او قلته المنقذين للحكم مع ما علمت من حاله وحال بناءهم ولحوال هؤلاء في شأنه ومعناه واخذوا فيه من وجوه شتى فلقد اوعوا ولا سيما بعضهم بالاعتقاد عليه وبالغوا فيه حتى لو قيل انهم صنعوا في شأنه صنيع من يجعل النضدي لنفسه عاصما للناقله في نفسه وحافظا له من الخطاء لم يكن ذلك خطأ فليس حدام الى ذلك حسن الظن بنا عليه ولعمري انهم كذلك في غير ذلك فما شمله يحد في معرفة احكام الدين ولا ينبغي للفقهاء ان يخلدوا اليه ولا سيما مع امكان صرف كثير من كلامهم عن ظاهرها واشتركت حسن الظن بين منكره ومخالفه في كل موضع وناقله او دعاهم اليه حجة لراحة وكراهة الفرقه فهو من افع المعاذير واشنع المناكير لم يؤخذ عليهم ميثاق الكتاب ان لا يقولوا على الله الا الحق ولا يدعوا الطلبة لا يخلدوا الى التقليد والدعوى بقولهم على انه كيف يستقيم لهم ذلك مع ما في الاجماع المرسومة والمخلافات الحكمة والعلومه من التاض الظاهر الذي لا سبيل غالباً الى تكاثره وما اعتد به الاسناد الاعظم وغيره عن الاجماع المتناقضة من ان منشاها وود اخبارها ومعارضه اشهر كل منها طائفة وعملوا بها واعتقدوا على سبيل القطع انها قول الامام غير مستقيم فيما نقل منها في ازمة الفقيه عن علمائها وهي مغلها الايضاً ند مع انه يقتضي عدم كون المراد منها اتفاق الكل وعدم ابقائها على استكشاف الاحكام الواقعية الاولى كما هو المعروف بينهم واما ما ذكره الامام في كتابه من جعل الاجماع المتناقض المنقول في حجة خبر الواحد وعدمها مبني على ان الائمة عليهم السلام منعوا او لا من العل واشهر ذلك بين الشيعة ولا سيما متكلميهم وادعى المرتضى لاجماع عليه نظر الى مزيد انسه بكل اهمه وكونه منهم وجوزوه ثانياً لما راوا من اضطراب الشيعة الى العل به ثم اشهر ذلك

بينهم ولا سيما بين محدثيهم وادعي الشيخ الاجماع عليه لمزيد انسه بكلامهم وكونه منهم ولا يخفى ما فيه من الفساد من وجوه شتى ثم من العجالة في نقل اجماعات القديمة بلا حواشي احوال نقله الاخبار وما يستفاد من الاخبار التي رووها ولم يردوها وبذلك استقام نقل الاجماع في كتب الاوائل غالباً لعل الكتب لفساوى عندهم ثم اذا وجد فيها ما يخالف نقله على عدم الاعتناء والاعتماد به بل ربما اوجبنا لاختلاف تلك الاجماع مع ما علمت في شأنها فاذا لا ينبغي ان لا يعينها الا على قليل منها بالوجه الذي ذكرنا وعساك تفهم على كلمات هؤلاء الاثبات وتري ما وقع من الخلل في الاخبار وغيرها مما لا يحصى عن العمل بها فتقول قد وقع في الاجماع رواها العدول والفقهاء فضلاً عن غيرهم فاسد كثيرة اوجب طرح كثير منها وترك ظهور اكثرها او التوقف في العمل بها ولم يقدح ذلك في مجتها ونحوها اخبار العدل في سائر الامور وشهادتهم فانه كثير ما يرد في شأنها او يترك العمل بها الوجه معارضه ساوا وافوى منها او ظهور خلافها ولا يكون هذا قادحاً في جواز العمل بها مع انتفاء ذلك ثم انه قد جاء العمل بشهادة الشاهد اذا وقعت بصورة الاخبار والحجج وان كانت مستندة واقفاً الى ظاهر اليد والنصرف والفراسد الاقارب ونحوها او استصحاب الملك ونحوه مع انه لو صرح بذلك في شهادته وقال الظاهر كذا او مضى الاستصحاب كذا او اظن ان الامر كذا لم يقبل منه فلو كان مجرد احتمال الاستناد الى مثل هذا واقفاً قادحاً في جوازها لوجب الاقتصار في ادائها وقبولها على ما اذا شطرن اليها شبهة من هذه الجهة فلا يتم كبح غالباً من اثبات الدعوى بالبينان وهو سداً لا كثر ابواب الحكومات ولذا صرح في الاخبار بالاكفاء بما ذكره العبرة اذ بظاهر الاخبار والشهادة فجب العمل بقضائهم والحكم بذلك من دون تجسس السبب المشاؤفاً حكم فيما يخفى فيه ايضاً كذلك لوجوب قبول خبر العدل معطى الامانة خلافاً فتقول اما الاخبار المشارة اليها فما وقع فيها من جهة التخصيص والقييد والنسخ وغير ذلك مما هو خلاف الظاهر فالاصل في معتد ذلك هو النبي والائمة صلوات الله عليهم وفضلهم ووافيه على منهاج كتاب الله وذلك حكم ومصالح لا يسع المقام بيان ما اسببان منها وما كان ما خفي منها اكثر مما يباين وقدم من مانع ذلك بالعمل بها وبجل العام منها على الخاص والمطلوع على القيد ونحو ذلك بحسب ادنى اليه النظر وسعه الجهل والمقدور على وجهه يسود فلا لوم علينا فيما قصرنا عنه ولا محذور وما وقع فيها من جهة المناقض الناشئ من القية او الحكم بخلاف الواقع من اجلها فالعذر فيه ظاهر لا يخفى وقد اجاز لنا العمل بها مع الجهل بوقوعها

الاجماع على ما نقله في كتابه

الاجماع على ما نقله في كتابه

الاجماع على ما نقله في كتابه

للثقة فلا حرج علينا في ذلك اذا خالف حكمنا وعلينا ما هو الحق الثابت في الواقع وان لم  
 تكن في حال الثقة كما لا حرج علينا فيها خالفناه فيه في حالها وان علمناه وهذا ان كان  
 بينها تفاوت بين ولذا صرح الثاني في حق المعصودون ما صدر عن جهل بالواقع من نفس  
 الحكم فانه عليه ممتنع الا انه قد جاز لنا الامر ان مع الاستدلال بالعلم وقضاء الحاجة القوية  
 بالتسوية بينهما لذلك وقد خفي ما ذكرنا على جماعة من الاخباريين الزاعمين للعلل بالعلم واليقين  
 مع انهم هم اهل الظن والتحيز فوافقونا في الامر من ادعائهم ما هو ظاهر الكذب المبين ولما ما  
 وقع فيها من التحلل والفساد من جهة الرضا فقد حصل من مجموعهم لا من كل واحد منهم حتى ان  
 واحدا منهم اذا كثر في نقله المخطأ والكذب لم يعين على خبره من حيث هو لفقد شرط العلم وهو الثقة  
 والضبط وقد ميز في الرجال ثقاتهم من غيرهم لذلك لا الكذب غير الثقة منهم وخطاهاء وانما في  
 الغالب وقد بان بما بين وجوه الفرق البين بين الاجماع والقرائبات وبين ان التحلل الواقع في  
 الاول يقتضي الفلاح في نقلها او نقله بخلاف ما وقع في الاخرى الا ما استثناه فاذا بما ذكر  
 عن جهة الوثوق والضبط في نقله للاجماع لكثرة خطاه فيه او تغييره للاصطلاح الموجب  
 لعدم حجية ما نقله من اصله لم يعين على خبره المتعلق به وان كان في اعلى مراتب انفصال الحكماء  
 والورع والجلال ولقد اشار الفاضل الجلسي الى بعض ما ذكرناه فقال بعد الكلام الكثرة  
 عنه عن قريب ما قيل من ان مثل هذا التناقض الناشئ الذي يوجد في الاجماع ان يكون في  
 القرائات ايضا فلنا حجة الاخبار وجوب العمل بها مما تواترت به الاخبار واستمر عليه الشيعة  
 بل جميع المسلمين في جميع الاعضاء بخلاف الاجماع الذي لا علم بحجته ولا تحققه ولا ماخذه ولا  
 مراد القوم منه قال وبالحمله من تتبع موارد الاجماع وحصولها انما اتضح عليه حقيقة  
 الامر فيه انتهى وهذا وان كان جيدا في الجملة الا ان التحقيق في الجواب ما ذكرناه والجهل بجماعة  
 من الافاضل المعاصرين وغيرهم حيث غفلوا عن جميع ذلك فاوردوا النقص بالاجماع مع ان ظاهر  
 الاندفاع واما مسائل الاخبار والشهادات فما تعلق منها بما يكفي فيه بالظن مطلقا ولو حصل  
 ظن الغير واجتهاده له كما لمطالب اللغة والقولية والرجالية على ما سبق فالعبرة فيها بحصوله ولا يقاس  
 عليها ما خفي فيه مع اننا نمنع كما بان حصوله فيه وما ليس كذلك فانما يعين مع اجماع شرائطه  
 كاستقامة الحفظ والضبط وغيرها في المحسوسات وما في حكمها باعتبار اسبابها وانما هو لما  
 كانت احكام الامور التي تعلق بها مختلفة باعتبار الاكتفاء فيها بالنظر والغير المصد للعلم بالواقع

ومصلحة اخرى وكان الغرض من العلم بالاحبار والشهادان فيها هو بيان مقام الاطلاع والوقوف  
عليها على النحو المذكور فلذلك نبه الشارع الحكم على طواهرها مرة واعتبر النصيحة فيها كقول  
والمشاهدة الحالية من الشبهة اخرى كافي الشهادة على التزامه ونحوه وهي اسباب قررها الشارع  
وضبطها لما يترتب عليها من الاحكام واجرى عليها احكاما مختلفة من جهات عديدة بحسب  
ما اقتضته الحكمة والمصلحة وليس الحكم فيها منوطا بالظن ولا يجري فيها الاجتهاد وقد انفتح باب  
فساد القياس لما نحن فيه عليها من وجوه شتى اما الاستناد الى وجوب قبول خبر العدل قطعا  
يثبت خلافا فقد استفيد جوابه بما بيننا من سابقا فلا يفيد ولا يعلم ان هذا كله اذا كان النقول  
على النتيجة البحوث عنها الوجه الاول وهو انه اذا جازها حقيفة في الخبر كما في السنة ونحوه واما اذا  
كان لغير ذلك فيجب استخراجها من الاجماع الكاشف الذي هو حجة عندنا من الادلة الشرعية التي  
نصبت وقربت لغير الاحكام الشرعية وله وجوه خارج ونفس الامر كالسنة وغيرها فكلها العمل  
بالمعلوم منه بالتخصيل او التوارك ذلك بالظنون منه بنقل الثقة لاقتضاء السداد باب العلم  
غيره من ادلة حجة خبر الواحد ذلك كما فرغ في محله وهذا هو الذي يستفاد من كلام العلامة وغيره  
من القائلين بحجية الاجماع النقول بخبر الواحد كما ظهر مما سبق ولا يخفى انه انما يستفهم في نقل  
نفس الاتفاق الذي هو ما خوذ في صغرى لقياس يوارى عليه النزاع المشترك بين الخاصة  
والعامة في الاكتفاء فيه بنقل الاحاد ويتصف اخباره بالتوارك والاحاد وهو السبب لمحصل  
الكشف لغيره عند الخاصة خاصة وقد يتجاوز الاكتفاء في معرفته بنقل الثقة مع مراعاة  
مفصلة وانما الكلام هنا في النتيجة التي اعبر فيها الكشف الذي يتحقق حصوله لبعض العلماء دون  
بعض فلا خلاف في النتيجة بعبارة الكبر للقياس هو من الاحكام الذهنية والاعتقادات العقلية كما  
بضميمة الكبر النظرية المخالفة وحكم حكم سائر الطالب العقلية التي هي حجة على مدركها المثل  
وعلى غلده بعبارة ما يتبع فيه التقليد خاصة وليس من الادلة الخارجية النصوبة لغير الاحكام  
كالكتاب السنة وهو ظاهر ومن ثم وجب تصديق المسلمين والمؤمنين في شواهد النبوة والامانة  
من العجرات والنصوص المعبرة فيها لان انفسها وان تجاوزوا في الكثرة حدا لا يحصى كما عرفت  
ثانيهما ان المتأمل للثقة ادعى العلم بالحكم الواقعي الظاهري وبذلك لا الاجمالي الكاشف عنه  
وهو راي المعصوم المتعلق باحد الامور العقلية الكاشف عن احداهما وعن رايه ايضا كما  
جلز العلم بما يدعى العلم بطريق السماع والشهادة واخذ من باب الرأية فكذلك بما يدعى العلم

ووجه آخر في حجية الخبر الواحد  
انما يشك في

المراد بالاحكام الشرعية

ووجه آخر في حجية الخبر الواحد  
انما يشك في

الاجماع على ان العلم

لا يثبت الا بالاجماع

بيان على صحة قطع العلم

ذلك مما منشاؤه في الاصل امور محسوسة والجامع دعوى العلم بالطلب والموصول اليه ولا دخل  
 لطريقه ومنشاؤه في الاعتماد وعده اصلا فالسند يفتق مناط الحكم الشرعي بين الامرين والغاء  
 الخصوصية من البين على ان السند باب العلم يقتضي جواز العمل بالظن مطلقا فيجوز العمل بالظن في كل  
 مما ذكر وان لم يندرج في الخبر منشاؤه السند الاول المتبادر وخروج بعض الظنون بالاجماع لا يقتضي  
 خروجه لكان اختلاف الجواهر عن هذا ظاهر مما سبق الا اننا نزيد مع مزيد توضيح وتكميل وهو انه  
 لا ريب لا كلام في ان التعويل على دعوى العلم المذكور خال من نص وادنيه بخصوصه فنجوز تعويله  
 بنحو التعويل على كل ما يدعي احد من العلماء العلم به سواء تعلقت بنفس الحكم او باستنباطه من دليل  
 العلوم في الجملة او المجهول المتردد بين اقسامه المعروفة السند الاول وبمدلوله او دوايه او  
 كلافه او عالمه او غيره او بمعنى لفظة او جملة او بقاعدة او حكم عقلي وجهه حسن ووقعه وقطعية  
 خبره وصحته او غير ذلك وسواء كان المدعي سائلا من يقول على دعواه في الوقوف على منشاؤه  
 الحكم متفاداة فيه فلهما معا يقتضي ايضا طرد الحكم في كل ما يدعي العلم به احد من الثقات و  
 ان لو كان من العلماء الذين يجوز للعامة تعليلهم لان التعويل لم يزل يوجب صحة فليس من باب التقليد  
 المحرم على غير العامة هو الذي يختص بالعلماء بل الامر اوسع من ذلك في الثقات باسهم ودرجاتهم  
 غيرهم ايضا مع الاجتهاد لشهر ونحوها واما التعويل على الظن الحاصل من الادعاء المذكور فيجوز  
 يقتضي ايضا تجوز التعويل على الظن الحاصل من غير مما ذكر حيث اتفق وربما اقتضى تجوز الاعتماد  
 على فتاوى ائمة العلماء اذا لم يثبت خلافها ولا سيما مع اتفاق جملة منها بناء على ما تقدم من  
 جماعته من مشايخا وغيرهم في الوجه السادس من وجه حجة الاجماع وهو ان توارد الظنون الحاصلة  
 من الفتاوى المتوافقة وتعاقد ما يقتضي حصول القطع بالحكم المتقوى عليه او ثبوت دليله  
 كما ان توارد الظنون الحاصلة من اخبار الاحاد التي هي الاصل للتوازن يقتضي حصول القطع بالتوازن  
 فان مقتضى ذلك حصول الظن بالحكم او دليله من أقوى كل فقيه او جماعة منهم وان لم تكن على  
 سبيل القطع فيلزم ان يكون قطع احاد الناس أقوى حاد العلماء ودليلا اخر مستمرا فيجد دائما بلا  
 حد وحصر غير الادلة المعروفة المحصورة عند الخاصة والعامة ويكون حكم المعارض الواقع  
 بين افرادها وبينها وبين سائر الادلة كحكم ما وقع بين الادلة المعروفة فيلزم ان يحسم على  
 الفقيه استفرغ الوسع في الطلب بجميع ما عند العلماء وغيرهم مما ذكره النظر في غاياته على  
 نحو ما قرر كما يجب لك فيما عندهم من الاخبار والاشراك المجمع في دعوى المدعي في العلم بالطلب

هذا الحديث يثبت على صاحب  
الدين في الصلاة

او بما يعلو به وفي حصول الظن من ذلك الحسن الظن به وفي احتمال الخطاء والكذب الغير المنافي  
ويلزم ايضا تجلده هذا القسم مع الادلة دائما بعد انقطاع الوحى وعدم وقوفه على حد وجب ما  
ذكر من اللوازم ضرورى البطلان ولا يلزم لشي منها احد من الامامية ولا من سائر المسلمين ولا  
باقى ارباب الملل فاطنبه ومما يندبه عليه على غاية وضوح ما ورد انه لما شهد محمد بن مسلم عند  
ابن ابي ابي في الكوفة بشهادة فزعها امر الصادق عليه السلام وهو بالمدينة بعض اصحابه ان  
يسئله اذا ساء الى الكوفة عن ثلث مسائل على ان لا يفتى فيها بالغياس ولا يقول قال اصحابنا  
فاذا لم يكن عندنا شي يقول له ان جعفر بن محمد يقول لك ما حملك على ان ردون شهادة  
وجعل عرف باحكام الله منك واعلم بسيرة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فلكم اياه وشرط عليه ما امر به  
سأله عنها واحدة بعد واحدة فكان يطرق راسه في كل منها ثم يقول قال اصحابنا فيذكر له  
فيقول ما عندى فيها شي الا انى على اخرها ثم بلغه كلام الصادق ع وبين ذلك الرجل  
محمد بن مسلم وحلف له ان الصادق امر بما قال له فقبل قوله واعاد الدعوى وقبل شهادته ان  
مسلم ومن العلوم ان اصحابه الذين كان يفعل اقوالهم كانوا ثقاتا اجلاء علماء عنده وقد  
ادركه النبي ع جميعهم او بعضهم فلو كان في هذا الترهان وعلى راي جماعة من اهله لافهم  
الرسول اذ كان يقول اى فرق بين نفل وراية عن النبي بطريق اللوازم والاحاد كما هو الغالب  
المطلوب منه وبين قول اصحابنا ولا سيما اذا كان عن قطع منهم كما هو الظاهر من كلامهم بل  
هذا اولى بالاعتماد فلا يكون اذا محمد بن مسلم عرف منه باحكام الله وسنة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم  
وبما كان الامر بعكس ذلك ويقرب من هذه الحكاية حكاية محمد بن حكيم وصاحبه لما سالا شيكا  
قالا ليا ابا عبد الله مسئلة فقال في اى شيء فقال لا في الصلوة فقال سلوا عما بدا لكم فشرط عليه  
ان لا يقول قال فلان وقال فلان بل يسند الى النبي ع فسالاه عن مسئلة فقال كان ابن سبيع  
يقول كذا وكان يقول فلان فذكرتم بالشرط فقال والله انه لم يبع شي يسئل عن مسئلة في الصلوة  
عن النبي ع لا يكون عنده فيها شي واقبح من ذلك ان كذب على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ثم سالا عن شيء كان  
عنده كالاوى وقال ايضا ما عندى فيها عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم شي ثم سالا عنهما فاخبراه بحديث  
رواه عن محمد بن مسلم عن الباقر ع بانه عن النبي ع ففزع منهما بذلك لان ابن مسلم كان مامونا  
عنده على الحديث وان كان مخالفه في المذهب فلو كان معهما في هذا العصر وعلى راي اهله  
لا يخفى على الاكابر انهم لو ظاهروا ما لاقوا قسرا على التعويل على قطع الثقة بقول الامام اورداه في

الحكم الواقعي والظاهر أيضاً أما التزليم فنزله الخبر البروي عنه أو غيره أو ليس كل من يدعي القطع  
بشيء لا يدعيه إلا وهو يعتقد أنه الحق الثابت في الواقع المطابق لما عند من يعلم حقائقه من المقاصد  
فله ح كما سبق أن يسند إلى الإمام عليه السلام كما أن يسند إلى الله تعالى والنبوة والفران والجماعة  
أو غيرهما تمامه ببيان كل شيء أو بالجملة أو بجزء من الشيء أو بالقطعة من القطعة كلها من  
باب واحد في جواز الاعتماد على مدعيها وعدمه فان ثبت فعلي وجه العموم وإن سئى فكذلك  
دخل الاستناد إلى خصوص الاتفاق المختلف الأحوال في ذلك كما هو ظاهر من الفريقين المحدثين  
مع فله فظانته تظن لعدم حجة الكسب بالنظر على غير مكسبه فلما بنى على صحة ما في الكتب الأربعة  
وغيرها من الكتب المعروفة أيضاً الزعم ادعاء مؤلفها صحة ما فيها من الأخبار والقطع بصدورها  
عن النبي أو غيره الإبرار فلا حاجة إلى معرفة ما ساند ما ادعى مكرراً في شرحه على الاستبصار كما  
تقدم في الفصل الأول أن صحته قد ثبت عندهم بطريق الضرورة والبداهة وربما ادعى أنها  
كانت أعلى مرتبة من كثير من النوازل ولو كان مجتهداً ولا يصح ذلك إذا كانت مبنيّة على محسوس  
غيرهم على دعواهم في عفائه وإعماله ولو كان مجتهداً ولا يصح ذلك إذا كانت مبنيّة على محسوس  
قطعي ضروري لا يحتمل الغلط أو الخطأ عادة ولا كان الاعتماد عليها تقليداً ممنوعاً عنه و  
مد صدق منه نحوه الدعوى أيضاً في توثيق المداوى وفي قول الرازي حديث ثقف  
ولا يربن ما ادعاه من غريب لا دعاوى وأعجبها وكلمة من أسألها ونظارتها فلا غرابة إذا فيها بل  
في نطقه لما ادعاه إليها وهو الذي كرهه مع خضائه على أولئك الأفاضل وهو غريب أيضاً كما  
لا يخفى ولقد أجاد الفاضل النووي حيث قال في رسالته في صلوة الجمعة فان قلت إذا قال الفاضل  
سمعت من المعصوم كذا وقال عدل أن خبره صحيح فيصير هذا المخرج خبر العدل لا خبر الفاضل فلا  
يكون داخل تحت قوله تعالى إن جاءكم فاسق بنبأ إلا ينصركم هذا حق إذا كان السماع من المعصوم  
محملاً في حق هذا العدل أيضاً وإن لم يكن كذلك فالحجاء بالنباء والخبر ليس إلا الفاسق والعدل  
ليس محملاً إلى آخر كلامه وذكر نحوه ذلك في الوافية أيضاً وهو شاهد بما قلنا وإن كان في ترجمته  
التي في الترياق وأسقطناهما ما لا يخلو من شيء ولما الاستناد إلى قضيه استناداً بابل لعدم باطل  
منهم رجوع أحد هان حصول الظن المعتبر به كثير من الأجماع على النفي للمذاولة ممنوع لما  
عرفه مقتضاه في بيان أحوالها وتقدم عن الشهيد الثالث أيضاً بل لو وقفنا على اتفاق حنة  
مشايخنا الأساطين الأئمة على حكم كان الظن الحاصل منه أقوى مما يحصل من جملة منها ما

كلام الاستبصار

كلام الفاضل النووي

كلام الشهيد الثالث

لا يثبت به فكيف يثبت بما هو أدنى منه ثانياً ان اسناده على فرض حصوله الى القطع والكشف  
 المذكور ممنوع أيضاً بالمشاء ملاحظة السبب خاصة فائدة الاصل في ذلك بالنسبة الى غيره  
 وغيره فلو لم يحصل الظن منه لم يحصل ما اسند اليه ايضاً ولما قلنا لم يفرق المتأخرون ولا  
 غيرهم بين تقييد التأمل بلفظ الاجماع وغيره مما لا ينصت بدعوى الكشف ثالثاً انه بعد فرض  
 حصوله من ذلك فهو من الظنون التي يثبت علم جواز التعويل عليها كما سبق وقضية دليل  
 الاسناد لجواز التعويل على غيرها خاصة كما هو مقتضى بعض لفظة ما ان المفردة في بيانه و  
 عليه اتفاق العاملين به وابعائها انه وان اشهر في هذا الاعتناء القول بحجة كل ظن مظهر  
 الا ما خرج بالدليل كالقياس كما عليه جماعة منهم والقول بالاقصاء على الظنون المخصوصة  
 الثابتة بحجة باذلة خاصة كما عليه اخرون الا ان الحق لا يقتضي بالانواع والتحقيق هو فساد  
 القولين معاً وان اسندنا باب العلم لا يقتضي الاجواز العمل بالظن في طريق الوصول الى الادلة  
 السميعة المفردة واستنباط الاحكام منها فالنوازل منها وما في حكمه يعمل بالظن مظهر في طريق  
 الوصول الى معناه ومقتضاها اذا اعتد العلم به اذا لم يضر الشارع في ذلك ضوابط وقوانين جميع  
 اليها عندئذ فعدده ضلماً ان المناط ليس هو العلم ولا التوقيف بل الاحالة على ما هو المتعارف بالظنون  
 كما هو الصادر وما عداه يعمل فيه بالظن في ذلك وفي الطريق الى ثبات اصله ايضاً الا انه يقتصر  
 فيه على ما هو المعهود المتعارف لا الذي امرنا بالرجوع اليه واستقامت طريقة الامامية عليه  
 وهو النقل والرواية على وجه السماع والمجاهدة فيقوم الظن وهو القول من طريق الاحاد  
 الضعيفة لا سيما الغير المحفوظ بقدره توجب العلم ولا الثابت بحجة بدليل يثبت به مقام العلوية  
 وهو النوازل ونحوه لندرته في الاحكام واسناد ادبائه ولا يكفي فيه بمطلق الظن كما في قول  
 الرازي اظن ان الامام كذا او فعل كذا او قرئ فلا نا على كذا وان فلا نا روى عنه كذا  
 او غير ذلك مما حصل فيه الاشتباه في الاصل من جهة نفس الصدور او ما صدر داو من صد  
 منه فلا عبرة بظنه لما ذكره بالظن الحاصل من ظنه ولا بالظن الحاصل من القياس ونحوه  
 الحكم وان ظن منه ايضاً وجوبه موافق له او موافقه لما في الجامعة ونحوها من الكتب المودعة  
 عند الائمة عليهم السلام وكذلك الظن الحاصل بما ذكره من فتاوى العلماء او من اشهاد الحكماء بينهم  
 بحيث يظن اسناده الى خبره غير سند او دلاله غير ما بلغنا او من الخبر الموقوف على الراوي من  
 دون اسناد له الى الامام ولا اضمار يظهر بالفراش رجوعه اليه بحيث يصير من لدول ولا يفتقر

الظنية وفي هذا القسم كلام وخلاف بين الاصحاب ليس هذا موضع ذكره والحاصل ان العبر  
من الظن هو ما ذكر لا غير ولا يلزم من استداد باب العلم بالاحكام جعل الظن طريقا مستغلا عنها  
لان الاخبار المتواترة فاطمة صريحا بانحصار الدرك بعد دليل العقل العاطع الذي لا يختلف  
باختلاف الازمنة في الكتاب الذي هو كلام الله تعالى المعروف وقوله اللفظي المسموع والسنة  
النبوية والامامية التي هي القول المسموع من النبي وخطبائه وفعلهم وتقريرهم صلوات الله  
عليهم ولا يستفاد منها من الادلة التي وجب العمل بها وان لم يحصل منها الظن بالحكم وقد عند  
الغناء من الطرق العلمية كما بين في محله فلا يجوز فتح باب غيرها و اضافته دليل اخر غير موصل  
اليها ولا يتابع ملاحظة انه قد جرى في علم الله نعم ما يحدث في زمن الائمة عليهم السلام و  
شيئهم من التحلل والفساد وان المحصر وقع في اخبارهم التي هي مدار العمل الى زمان ظهور  
فائهم الخلفاء المحجة المنتظر صلوات الله عليه وعلى آله ولو اننا قطعنا النظر عن تلك الاخبار لم  
يختلف الحكم ايضا لان الاقتضا على الكتاب السنة ترجيح المرجح المفضل الذي يرتفع به الضرر في  
وكان مناط العمل في ازمة النبي والائمة عليهم السلام مع تحقق الاستداد في كثير منها بل اشثالا  
امر من بعض الوجوه في جملة منها كما اشرفنا اليه في الفصل الاول وبينا في محله على وجه مفصل  
ولو كان هذا الوجه لا اقتضار عليهما ايضا لما ذكرنا فلا يكون ترجيحا لمرجح كما اخذ في مقابلة  
دليل الاستداد المذكور في محله والحاصل ان العبر بافتتاح باب العلم بهما وعدمه لا ينس  
الاحكام لما علم بالضرورة ان الطريق اليها بعد البعث هو النبي وبعده خلفائه فالواجب  
اخذ الاحكام التوقيفية منهم فيحصر مدركها في الكتاب السنة ويجب على جميع الناس الرجوع  
اليهما في جميع الافئدة الا ما وجب لرفع ذلك صلا فانه لا نبي بعد نبينا ولا وصي لغير الائمة  
ولا ائمة باقية منهم يمتسك بها سوى الكتاب السنة والطريقة المستمرة المتداولة بين النبا ع  
الماخوذة عنهم غالباً ومجمعها من النقل ايضا الى الامرين خاصة فاستداد باب العلم يقتضي تسعة  
ابواب الوصول اليهما والى الاجماع باعتبار السبب كما قرأنا الكشف الحاصل منه للغة وغيره  
ما سبق ودليل العقل فمدارهما على التخصيل لا النقل اذ لم يجعل الشارع عقايد الناس واليهام  
من الادلة لغيرهم حتى يجعل بالظن في اثباتها والوصول اليها عند تعدد العلم بها ولم يجد العقل من  
جهة نفسه عارض يوجب استداد باب العلم عليه والاكتفاء بظنه الحاصل من علم غيره وهذا كلف  
لا تشبه بعد ما فرغ من فصل ما ادنى محصل ونما بعضه ان احبابنا العاملين باخبار الاحكام

المسجعة للشروط المقررة لم يعملوا بالاجاز التي وجدوها ضعيفة الاسانيد ظاهرا وان كان  
 قد عمل بها النكروني لاجاز الاحكام المتضمنة للحل والاضراب بها او ردها في كتبهم المصنفة  
 ولم يقدحوا فيها ككثير مما اورده الحل في مسطرفات السراير وغير ذلك مع ان ذلك يقتضي  
 كونها صحيحة قطعية عندهم ولهذا قال المرتضى ان اكثر اخبار المروية في كتبنا عن ائمتنا عليهم  
 السلام معلومة مقطوع على صحتها اتابا التواتر من طريق الاشاعة والاذاعة او بما روي وعلمنا  
 ذلك على صحتها وصدق روايتها فهي موجبة للعلم مقضية للقطع وان كانت مودعة في الكتب  
 بسند مخصوص من معين من طريق الاحاد وقال في موضع اخر ان معظم الاحكام يعلم بالضرورة  
 من مذهبنا ائمتنا عليهم السلام فيه بالاجاز والتواتر وما لم يتحقق فيه ذلك ولعله لا يقول  
 فيه على اجماع الامامية انتهى فما اشار اليه من الاخبار متواترة عنه او محفوظ بما يفيد  
 القطع على صحته وقد وقف هو على منشاء الامرين وان خفي على غيره ممن لم يعمل او لم يعلم بتلك  
 الاخبار وكثير منها وهكذا حال سائر منكري الاحاد فيما اعتمدوا عليه من الاخبار فيكون معنى  
 علمهم وعلمهم على القطع والعلم فاذا لم يعتمد سائر الاضباب على مثل هذا مع كثرة مدعيه من  
 اساطين الفن في مثل هذه الاخبار مع كونها مروية باسانيد هائلة الكتب المعتمدة التي عليها مدار  
 عمل الشيعة فكيف يعتمدون على القطع والكشف المبحوث عنه بما صدر من واحد منهم او من غيرهم  
 مع ما علمت من احوالهم في ذلك وهذا واضح لكل متدبر وما يعضد ايضا عدم اعتمادهم على  
 ما ينسبه ابن ابي عقيل في كتابه الى الرسول ويفتي به ولا على ما يدعي تواترا لاجاز به فكيف  
 يعتمدون على ما ذكره من مخرج المرتضى ايضا في بحث اخبار الاحاد من الذين يعتمدون على حد اى من  
 علماء الامة لا يقول بان المذلة الاحكام على حصول الظن بها مطلقا ولو كان من جنس الكافرو  
 الفاسق وهذا ايضا ثبتك بما سبق وان كان ظاهرا لكل منامل وقد استبان بما بينا ان حججة  
 الاجماع المنقول سواء كان قد عبر عنه بلفظ الاجماع ام بغيره مما سبق ليست لا باعبار ونقل  
 السبب على التفصيل الذي تقدم فخذ ما انتيتك بعون الله تعالى وفيضه وثابته وان كنت من  
 الفاضلين والحاسنين ولكن لا نتم ربك والطاقة من الذاكرين والشاكرين واستخرج منه ما تسعين  
 به على الجواب بما تركته من كلمات علمائنا المعاصرين النجسين ومن سبقهم اليها من السابقين وقد  
 ضرب صفحا عن ذكر جملة منها على وجه التخصيص والتفصيل مخافة مزيل الاسهاب والتطويل والله  
 سبحانه هو الهادي الى سواء السبيل وهو حبي نعم الوكيل نعم المولى ونعم النصير ولله الحمد

لا يخرج من كتابنا  
 ولا يخرج من كتابنا  
 ولا يخرج من كتابنا



وَقَدْ تَمَّ نَظْمُهَا وَتَرْنِيدُهَا وَتَضَمُّنُهَا وَطَبْعُهَا بِعَوْنِ اللَّهِ تَعَالَى  
 حُسَيْنٍ نَوْفِيٍّ وَارْحَامِ اللَّهِ أَنْ يَحْفَظَهُ عَنْ عَيْنِ الْخِلَافَةِ  
 أَيْدِي الظَّالِمِينَ يَنْتَفِعُ بِهَا الظَّالِمِينَ وَيَتَمَتَّعُ بِهَا الْمُحْسِنِينَ فَيَا ظُلَّ  
 فَيْدِ الشَّيْطَانِ بِاللَّهِ أَنْ تَعْرِفَ قُدْرَتَهَا وَتَعْلَى مَهْرَهَا وَلَا تَنْزِلْهَا  
 إِلَى قَهْلِهَا فَإِنِّي لَعَمْرِي طَالَ مَا صِرْتُ عَمْرِي بِذَلِكَ جَهْدِي  
 فِي تَحْصِيلِ هَذِهِ النُّسخَةِ الشَّرِيفَةِ حَتَّى وَصَلَنِي إِلَيْهَا وَرَفَعَنِي عَلَيْهَا  
 جَنَابُ الْعَالِمِ الْعَامِلِ وَالْفَاضِلِ لِبَازِلِ سَيِّدِ الْأَفَاضِلِ فَالْحَقِيقَةِ  
 وَرَأْسِ الْمَدَقِّينِ صَدِّقِ الْمُجْتَهِدِينَ قُدْوَةِ الْعُلَمَاءِ الْأَعْلَامِ  
 وَأُسْوَةِ الْأَفْعَالِ الْكَرَامِ سَيِّدِنَا الْعَظِيمِ الْمُؤَيَّدِ عَبْدُكَ كَرِيمِي  
 أَمْرُ اللَّهِ بِرُكَاثِهِ ضَاعَفَ فَإِذَا نَدَّرَ لَمْ يَزَلْ قُدْرَتُهُ كَالْجَهْدِ  
 الْجَهْدِ فِي تَحْصِيلِ نَسخَتِهَا تَتَفَيَّضُهَا مَعَ قِلَّةِ وَجُودِهَا وَعَدَمِ  
 تَعَدُّدِهَا وَالنُّسخَةُ الَّتِي تَعْمَلُهَا بِنَاهَا عَلَيْنَا كَانَتْ مَصْخَرَةً بِحَظِّ  
 الضُّعْفِ قَدِيرَةً فَشَكَرَ اللَّهُ سَاعِيَهُمُ الْجَمِيلَ وَغَفَرَ اللَّهُ

لَنَا وَلِهَمَّكَ جَمِيعَ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ  
 اللَّهُمَّ وَلِيَّ الْحَسَنِ وَغَايَةَ  
 الْخَطِيئَاتِ أَنَا الْأَوَّلُ  
 الْعَزِيزُ الْقَهَّارُ  
 الْكَرِيمُ الْكَرِيمُ

الحمد لله الذي وفقنا لطبع هذه النسخة الشريفة والنسخ المفصلة وسئل الله  
 الشوق لطبع سائر النسخ في العلوم العقلية والعقلية  
 بطبعها والتي تشغل بطبعها وسئل الله الاتمام رعا شرح **جغيني** مع حواشي  
 كثيرة من الافاضل المتقدمين ورسائل ملحقه به للشيخ بهائي رة وغيره  
 شرح **هداية الحكيم** الموحداخوند ملا صدراع حواشي كثيرة من الراضين في الحكمه ورسائل  
 عديدة ملحقه به **تفسير آية النور** رسالة مشاعر وعشرية  
 مع شرح لراخوند ملا اسمعيل على العرشية ورسائل اخرى ملحقه بهما **رسالة السبع** لعل  
 مع رسالة اعضالات مع السيد الداماد طاب ثراه **شرح الصحيفة التجارية** للمسي  
 بنور الانوار السيد نعمه الله الجرازي مع تعليق لحاتم الحكيم السيد الداماد على الصحيفة  
 ومع شرح وتعليق على الصحيفة لملا الحسن الفاساني ومع حديقه الهداية في شرح دعائه  
 اذا نظر الهداية في كمال التحقيق والتفصيل للشيخ بهائي طاب ثراه معاني مجلد  
**صحيفة تجارية** مع مناجات خمسة عشر والمناجيات الانجيلية المنسوبة الى سيد  
 الساجدين مع حديث لكاهن معاجلة **تقيد الاحكام** في الاجتهاد والتقليد  
 لبعض الاعلام **شرح الفقيه** وفنايه للشيخ طاب ثراه مع حواشي كثيرة من الفضلاء  
 المتقدمين على شرح الالغية المسمى بالمقاصد العلية في مسائل الصلوة جميعا متا وشرحا  
**حاشية** لجة الاسلام وفنائه الانام اخوند ملا محمد كاظم هروي دام الله عمره على  
 اسناد الكل الشيخ مرتضى الانصاري طاب ثراه مع رسالة المسمى بفوائد الاصول في حيث  
 الالفاظ وغيره معا وقد طبعناهما ثانيا بعد الاستئذان من النسخة التي قد صححت سيدنا  
 وطبعنا ثانيا اصح كتابه ونصحنا طبعها بمرتب **بدائع الحكم** في الحكمه الالهية بالفارسية  
 ورسالة في تحقيق وجود الرباطي بالعربية للحكيم الالهية افاض على المدرس طاب ثراه  
**تمهيد القواعد** في الوجود المطلق واشتاتة لشمس العارفين والسالكين صائين الذين  
 على سيرة التركة الاصفهاني مع نصوص صدق الذين قونوي مع اثني عشرية لمحي الدين الاجر  
 ورسائل اخرى ملحقه به **شرح نهج البلاغة** بالفارسية للتحقق اللاهجي ميرزا محمد  
 باقر طاب ثراه **تفسير سورة الواقعة** لصادق  
**غنا** لشمس السيد المجتهد واقد من الميرزا الفتحي طاب ثراه مع رسائل عديدة ملحقه  
 لشمس طبعها كذا فينا عليه **اسرار الايات** مع رسالة عنقاء المغرب لمحي الدين الاعرج  
 وغيرها معاجلة **مجموعه تفسير القرآن** لصدور المتأهين طاب ثراه

ابن مسعود بالقرآن  
 كل من  
 الاعلام  
 مع رسالة الترتيب في التلويح  
 للشيخ التبريزي في التلويح  
 وسئل الله التوفيق لطبع  
 غير هذه النسخ وانا اقول  
 الخراج الشيخ احمد  
 الشيرازي صلح الله طاب  
 ونور الله قلبه وتام

الحمد لله الذي وفقنا لطبع هذه النسخة الشريفة والنسخ المفصلة وسئل الله





Library of



Princeton University.



32101 076412863

